الدكتور خليل حسين

العلاقات الدولية

النظرية والواقع - الأشخاص والقضايا

منشورات الحلبي الحقوقية

العلاقات الدولية

النظرية والواقع - الأشخاص والقضايا

العلاقات الدولية

النظرية والواقع - الأشخاص والقضايا

الدكتور خليل حسين

منشورات الحلبي الحقوقية

منشورات الحلبي الحقوقية

AL - HALABI

LEGAL - PUBLICATIONS

ISBN 978-614-401-136-2

9 786144 011362

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

2011 ©

All rights reserved

تنضيد وإخراج

MECA

P.O. BOX 113-5096 BEIRUT - LEBANON

Tel. & Fax 961-1-362370, **Cellular** 961-3-918120

E - mail meca@cyberia.net.lb

منشورات الحلبي الحقوقية

فرع اول: بناية الزبن – شارع القنطاري

قرب تلفزيون أخبارية المستقبل

هاتف: 364561 (1-961+)

هاتف خليوي: 640821 - 640544 (3-961+)

فرع ثانٍ: سوديكو سكوير

هاتف: 612632 (1-961+)

فاكس: 612633 (1-961+)

ص.ب. 11/0475 **بيروت ـ لبنان**

E - mail elhalabi@terra.net.lb

www.halabilawbooks.com

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل – سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها – دون إذن خطي من الناشر.

ان جميع ما ورد في هذا الكتاب من ابحاث فقهية وآراء وتعليقات وقرارات قضائية وخلاصاتها، هي من عمل المؤلف ويتحمل وحده مسؤوليتها ولا يتحمل الناشر أية مسؤولية لهذه الجهة. كما ان الناشر غير مسؤول عن الأخطاء المادية التي قد ترد في هذا المؤلف ولا عن الآراء المقدمة في هذا الإطار.

All rights reserved ©

AL - HALABI Legal Publications

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

المقدمة

تعتبر العلاقات بين الجماعات البشرية ظاهرة قديمة، برزت وترسّخت مع ظهور التجمّعات البشرية التي اضطرّت، بهدف الحفاظ على بقائها وتأمين حاجاتها، إلى التعامل مع غيرها من التكتلات. كما أنَّ هذه العلاقات تطوَّرت منذ الأزمنة القديمة ومَّرت بأدوار مختلفة، وإن كان بعض المؤرّخين الأوروبيين يرون أنها ظلت على حالها وحافظت على سماتها وخطوطها القديمة حتى انعقاد مؤتمر وستفاليا في العام 1648.

ولمّا كانت القوة لا تزال الأساس في تحديد إطار استراتيجيات الدول، كما المحرك لأنماط العلاقات الخارجية وتقرير طبيعة أهداف سياساتها، فإن الأقوى كان وما زال يستغل القوة لفرض مصالحه على الآخرين من دون اعتبار لمصالحهم، وبغضّ النظر عمّا يسببه من أضرار للمصالح؛ من هنا كانت فلسفة «الحق للقوة» هي السائدة في المجتمع الدولي منذ القديم وحتى اليوم، وعلى الرغم من النظريات المثالية الحالمة، فإن القوة هي الواقع في التعامل

الدولي، أما الأخلاقيات فتقع في مكان ما بينهما.

انطلاقاً من هذا الواقع ونتيجة الحروب التي لم تتوقف عبر التاريخ، قام منظرو السياسة الدولية بوضع النظريات لإقامة السلام العالمي، ونظام الأمن الجماعي لردع المعتدي، بهدف تمكين المجتمع الدولي من العيش بسلام وكرامة، وفق مبادئ وأسس تلتزم باحترامها الدول كافة، وعلى قدم المساواة كبيرها وصغيرها، فهل تحقق ذلك فعلاً؟

يعتبر منظرو السياسة الدولية، أنَّ اعلي منافع البشرية وتقدمها يوجد في سيادة القانون: القانون الدولي، والقانون الخاص، وضرورة تطبيق القوانين التي اتفق عليها، ولكن الواقع التطبيقي، والممارسة الفعلية في العلاقات الدولية يسمح بطرح التساؤل: أي قانون؟ وقانون من؟ فالقانون ليس شيئاً مجرداً، كما لا يمكن فهمه بمعزل عن مكوِّناته السياسية التي أوجدته، ولا عن المصالح السياسية والاقتصادية التي يخدمها، ذلك أن القوانين الدولية والتنظيم الدولي، والنظام الدولي المنبثق عنها، إنما هو تعبير عن إرادة ورغبات ومصالح القوى التي صاغت هذا القانون، ووضعت قواعده وهو يعمل في الحقيقة وبنسبة كبيرة من الواقع لخدمتها وتحقيق أهدافها.

لقد مرَّ النظام العالمي بالعديد من التحوّلات المتداخلة خلال العصور المختلفة، التي قسّمها علماء التاريخ إلى ثلاثة عصور رئيسة: العصر القديم والعصور الوسطى والعصر الحديث، حيث تدرّجت ملامح النظام العالمي من الأنظمة القبلية إلى الأنظمة الإمبراطورية ثم ظهور الدويلات والوحدات السياسية وصولاً إلى الدولة القومية

في العصر الحديث التي اسست للعلاقات الدولية وما يتفرع عنها من قضايا ومسائل جديرة بالمتابعة.

لقد أدى التطور الهائل الذي شهدته المجتمعات البشرية ودولها، الى نشوء علم قائم بذاته يعنى بالعلاقات الدولية، وان اختلف بعض المنظرين حول اسس هذا العلم ومناهجه وارتباطه بالعلوم الأخرى، فثمة اجماع على ان العلاقات الدولية باتت علما مستقلا يُدرس في الجامعات وتعقد له مؤتمرات وندوات في المحافل الدولية والاقليمية.

ولم تقتصر العلاقات الدولية على انها مجرد علم، بل تطوّر بها الامر الى لجوء منظريها لانشاء مناهج ونظريات للكتابة فيها والتعليق على احداثها والكتابة فيها.اذ برز العديد من المناهج والنظريات المتباينة في توجهاتها وأهدافها وغاياتها. وان كانت تتدرج ضمن مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة المناهج التقليدية، ومجموعة المناهج المعاصرة. ومن أشهر المناهج التقليدية، المنهج التاريخي، والمنهج القانوني، والمنهج الواقعي أو منهج سياسات القوة، ومنهج المصالح القومية.

يعلق المنهج التاريخي أهمية بارزة على تطور التاريخ الدبلوماسي، باعتبار أن للعلاقات الدولية في صورها المعاصرة امتدادات تاريخية، كما يُنسب إلى هذا المنهج مزايا أخرى متنوعة منها ما يتمتع من قدرة على البحث عن الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو إخفاق القادة في انتهاج سياسات خارجية معينة في ظروف دولية محددة. كما ان التاريخ يخدم وفقا لهذا المنهج، اختبار العلاقة التي تنشأ بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية، على قاعدة

أن لكل موقف دولي طبيعته وخصائصه المتميّزة.

اما المنهج القانوني فيركّز على الاعتبارات القانونية والعوامل التي تحيط بعلاقات الدول ببعضها، ومن أمثلة ذلك: الالتزامات التي تنشأ بين الدول بموجب معاهدات أو اتفاقيات أو مواثيق دولية محددة تؤمن بها مصالحها المشتركة، أو تحديد عناصر المسؤولية عن التصرفات التي تلجأ إليها الدول وتمثل خرقًا لالتزاماتها التعاقدية، أو التمييز بين صور الاعتراف الدولي المختلفة وبالتحديد الاعتراف القانوني والاعتراف الواقعي، أو تقرير الوسائل المتبعة في تسوية المنازعات الدولية سلمياً، كأساليب الوساطة والتوفيق والتحكيم وتقصي الحقائق والمساعي الحميدة.

أما المنهج الواقعي فيستند إلى القوة باعتبارها القاعدة المحورية في العلاقات الدولية، وأنه إذا كانت صراعات القوة تغلف أحيانًا ببعض الشكليات القانونية أو المبررات الأخلاقية، فإن هذا الاخراج ينبغي ان لا يحرف النظر عن الحقيقة الأساسية التي تتحكم في توازن العلاقات الدولية برمتها. ومن الأسباب البارزة التي تقال في صدد الدفاع عن هذا المنهج، أنه يحاول تفسير السلوك الدولي تفسيرًا منطقيًّا عقلانيًّا بالاستناد إلى معطيات الأمر الدولي القائم وحقائقه الثابتة دون أن يتجاوزه إلى تصوّر العلاقات الدولية لجهة ما ينبغي أن تكون عليه على غرار ما يفعل المثاليون.

وفيما يتعلق بمنهج المصالح القومية، فإنه يعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية. بمعنى آخر، إن المصلحة القومية تشكل عامل الارتكاز الأساسي في تخطيط السياسة الخارجية لأي دولة في

العالم، كبيرة كانت أو صغيرة. وقد ظهرت مناهج مختلفة مساعدة أو أدوات تحليل مفيدة من حقول شتى كنظرية المباريات من المنهج الإحصائي، وتحليل النظم، وغيرها.

شهدت الدراسة العلمية للعلاقات الدولية عدة اتجاهات ساد كل منها مرحلة من مراحل تطور دراستها، وتبلورت التباينات بينها، فإذا كانت صورة «سياسات القوة» قد عكست خبرة النصف الأول من القرن العشرين وحتى العقد السابع منه، فإن خبرة الربع الأخير من القرن الماضي قد أبرزت تغيرات هيكلية في السياسات الدولية ترتب عليها عدم ملاءمة دراستها من خلال منظور «سياسات القوة». من ثَمَّ ظهرت الحاجة إلى اتساع النظرة التحليلية التي تركِّز على الدول فقط، وعلى مفاهيم القوة والصراع أساسًا، نظرًا لبروز أدوار لفاعلين جدد من غير الدول، ولبروز أهمية موضوعات جديدة احدثت تحوّلاً في النظام الدولي المعاصر تحت تأثير قوى الاعتماد المتبادل الدولي، فلقد اقتضت هذه الأوضاع الدولية المتطورة النظر للعالم باعتباره نظامًا من التفاعلات التي يلعب فيها فاعلون آخرون من غير الدول دورًا مهمًّا حول موضوعات سياسية واقتصادية جديدة تخلق عمليات جديدة تتجه بالنظام نحو نوع من التعاون والتكيّف وليس نحو العنف والصراع فقط. وهكذا فإن الاتجاهات الحديثة في دراسة العلاقات الدولية تناولت خصائص أساسية للسياسات الدولية المعاصرة من خلال ثلاثة محاور، الفاعلون الدوليون، نطاق وأولوية الموضوعات، العمليات الدولية.

لقد حاولنا في مؤلفنا هذا، الانطلاق في دراسة العلاقات الدولية، عبر سبعة ابواب، تضمنت عرضاً شاملاً ووافياً لمجمل الأسس المتعلقة بعلم العلاقات الدولية. ففي الباب الأول تم التطرق

إلى نشأة العلاقات الدولية ونطاقها وعلاقتها بغيرها من العلوم علاوة على مناهج كتابتها. اما الباب الثاني فقد احتوى على نظريات العلاقات الدولية فتضمن تسعة فصول جمعت اسس النظريات من الواقعية الى المثالية وما بينهما من مدارس ونظريت واتجاهات متنوعة، بحيث اعطى هذا الباب مروحة واسعة من النظريات التي تعبر عن غالبية من نظَّر وكتب في هذا المجال.

اما الباب الثالث فقد خصصناه إلى اثر التحولات في نظريات الجغرافيا السياسية واثرها في العلاقات الدولية ونظرياتها. فيما الباب الرابع عالج الازمات الدولية وطرق واساليب ادارتها.

أما الباب الخامس فقد تضمن نظرية القوة وعلاقتها بالاحلاف الدولية وتوازناتها وصراعاتها، علاوة على التكتلات الدولية في حقبة الحرب الباردة، وما تلاها من فترة وفاق، ثم انهينا هذا الباب بتداعيات انهيار الاتحاد السوفياتي من خلال تفرّد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة النظام العالمي ومستقبل هذه القيادة.

ثم انتقلنا في الباب السادس الى الاضاءة على الاشخاص الدولية الفاعلة في العلاقات الدولية كالدول والمنظمات الدولية والاقليمية، والشركات العابرة للقارات والأفراد. ثم انهينا هذا المؤلف بفصل سابع تناول ابرز القضايا الدولية كالعولمة والارهاب والسيادة والبيئة وحوار الحضارات وحقوق الانسان والهجرة غير الشرعية ونزع الاسلحة غير التقليدية.

لقد اتبعنا منهجاً علمياً اكاديمياً بهدف القاء الضوء على قضايا أرّقت جفون المختصين لجهة توصيف العلاقات الدولية وتكييفها مع

غيرها من العلوم، علاوة على ابراز ومقارنة اوجه الاختلاف والتباين في نظريات العلاقات الدولية، اضافة على معالجة بعض وقائع العلاقات الدولية وما نتج عنها، ذلك بأسلوب علمي موضوعي، يسهّل على المختص كما المهتم الاستفادة من هذا العمل المتواضع الذي استهلك جهداً غير قليل.

خليل حسين

بيروت 2010/6/11

الباب الأول

المدخل والتعريف

الفصل الأول: نشأة العلاقات الدولية وتطورها.

الفصل الثاني: تعريف العلاقات الدولية.

الفصل الثالث: مداخل دراسة العلاقات السياسية الدولية.

الفصل الرابع: نطاق العلاقات الدولية.

الفصل الخامس: العلاقات الدولية والعلوم الأخرى.

الفصل الأول

نشأة العلاقات الدولية وتطورها

تعتبر العلاقات بين الجماعات البشرية ظاهرة قديمة جداً، برزت وترسّخت مع ظهور التجمّعات البشرية التي اضطرّت، بهدف الحفاظ على بقائها وتأمين حاجاتها، إلى التعامل مع غيرها من التكتلات. كما أنَّ هذه العلاقات تطوَّرت منذ الأزمنة القديمة ومرَّت بأدوار مختلفة، وإن كان بعض المؤرّخين الأوروبيين يرون أنها ظلت على حالها وحافظت على سماتها وخطوطها القديمة حتى انعقاد مؤتمر وستفاليا في العام 1648.

ولمّا كانت القوة لا تزال الأساس في تحديد إطار استراتيجيات الدول، كما المحرك لأنماط العلاقات الخارجية وتقرير طبيعة أهداف سياساتها، فإن الأقوى كان وما زال يستغل القوة لفرض مصالحه على الآخرين من دون اعتبار لمصالحهم، وبغضّ النظر عمّا يسببه من أضرار للمصالح؛ من هنا كانت فلسفة «الحق للقوة» هي

السائدة في المجتمع الدولي منذ القديم. وحتى اليوم، وعلى الرغم من النظريات المثالية الحالمة، فإن القوة هي الواقع في التعامل الدولي، أما الأخلاقيات فتقع في مكان ما بينهما[1].

انطلاقاً من هذا الواقع ونتيجة الحروب التي لم تتوقف عبر التاريخ، قام منظرو السياسة الدولية بوضع النظريات لإقامة السلام العالمي، ونظام الأمن الجماعي لردع المعتدي، بهدف تمكين المجتمع الدولي من العيش بسلام وكرامة، وفق مبادئ وأسس تلتزم باحترامها الدول كافة، وعلى قدم المساواة كبيرها وصغيرها، فهل تحقق ذلك فعلاً؟

يعتبر منظرو السياسة الدولية، أنَّ اعلي منافع البشرية وتقدمها يوجد في سيادة القانون: القانون الدولي، والقانون الخاص، وضرورة تطبيق القوانين التي اتفق عليها، ولكن الواقع التطبيقي، والممارسة الفعلية في العلاقات الدولية يسمح بطرح التساؤل: أي قانون؟ وقانون من؟ فالقانون ليس شيئاً مجرداً، كما لا يمكن فهمه بمعزل عن مكوِّناته السياسية التي أوجدته، ولا عن المصالح السياسية والاقتصادية التي يخدمها، ذلك أن القوانين الدولية والتنظيم الدولي، والنظام الدولي المنبثق عنها، إنما هو تعبير عن إرادة ورغبات ومصالح القوى التي صاغت هذا القانون، ووضعت قواعده وهو يعمل في الحقيقة وبنسبة كبيرة من الواقع لخدمتها وتحقيق أهدافها.

لقد مرَّ النظام العالمي بالعديد من التحوّلات المتداخلة خلال

(1) للمزيد حول ذلك راجع خليل حسين،النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية،دار المنهل اللبناني، بيروت،2009،الفصل الثاني.

العصور المختلفة، التي قسّمها علماء التاريخ إلى ثلاثة عصور رئيسة: العصر القديم والعصور الوسطى والعصر الحديث،حيث تدرّجت ملامح النظام العالمي من الأنظمة القبلية إلى الأنظمة الإمبراطورية ثم ظهور الدويلات والوحدات السياسية وصولا إلى الدولة القومية في العصر الحديث.

أولاً: العصر القديم 5500 ق.م - 500 م

تمتد هذه الحقبة من بداية التاريخ المعروف وحتى سقوط الإمبراطورية الرومانية عام 476 م، ويذكر المؤرخون القدماء أكثر من دليل على وجود علاقات دولية في العصور القديمة تحكمها بعض القواعد، كمعاهدات الصلح التي أنهت الكثير من الحروب، إلا أنها كانت ضيقة ولا تشمل سوى الشعوب المتجاورة، التي كانت تشن الحروب على بعضها البعض، وما كان يتطلبه ذلك من عقد تحالفات ومعاهدات صلح. لقد تمّ العثور على عدة نصوص لبعض المعاهدات القديمة، من بينها معاهدة للتحالف والتعاون وتسليم المجرمين السياسيين،حيث أبرمت في القرن الثالث عشر قبل الميلاد (حوالي 1292 ق.م.) بين رمسيس الثاني فرعون مصر، وخاتيسار ملك الحثيين، وأطلق عليها «المعاهدة اللؤلؤة»[1]. كذلك معاهدات الصداقة وعدم الاعتداء بين بعض بلدان الشرق القديمة. كما تبيّن للباحثين في تاريخ الشرق القديم، أن العلاقات بين الشعوب القديمة لم تكن مقتصرة على ميادين القتال والقيام بالحرب أو الغزو، بل أن هذه الشعوب عرفت الكثير من العلاقات السلمية المستقرّة، من خلال اتفاق أو معاهدة بين الأطراف صاحبة العلاقة، كما أن هذه

(1) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة 11، 1975.

الكيانات كانت تعرف كيفية القيام بالوساطة والتحكيم كوسيلة لحل النزاعات بينها سلمياً.

1 - بلاد ما بين النهرين:

وصل العرب القدامى بلاد ما بين النهرين في فترة مبكرة من الألف الرابع قبل الميلاد، وشرعوا في إعمار وبناء مجتمعاتهم بناءً تنظيمياً متميّزاً، وتعتبر الدولة الأكادية صورة مبكرة للدولة التي ظهرت آنذاك، لِمَا عرفت به من نظم راسخة وجيش قوي، ما ساعدها على بسط سيادتها على رقعة جغرافية هائلة[1]. كما كانت الفترة السابقة على بناء الدولة الموحدة من قبل سرغون الأول، حافلة بعدد من دويلات المدن، ولعلها أولى دول المدن التي عرفها التاريخ، الذي حفظ لنا معاهدة الصلح بين دولة مدينة «لكش» ودولة مدينة «أوما» العراقيتين في عام 3100 قبل الميلاد[2].

وبعد أن بادت الدولة الأكادية، تعاقبت من بعدها دول، لعلَّ أكثرها شهرة، الدولة البابلية الأولى التي أرسى دعائمها في عام 2460 قبل الميلاد، أول ملوكها «سأموابي» ثم أتخذ خليفته «سامو ليلاً» بابل عاصمة لها. وقد بسطت تلك الدولة نفوذها على كامل أرض العراق والشام، وغدت بابل عاصمة البر الغربي لآسيا كلها، فلا يثبت أمير على إمارته إلا من بعد أن يشخص إليها، وبلغت أوج مجدها في عهد «حمورابي» سادس ملوكها، وصاحب أقدم مدوّنة

(1) عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم،الجزء الأول مصر والعراق، مكتبة الأنغلو المصرية، 1990،ص.478.

(2) عصام العطية،القانون الدولي العام،مطبعة جامعة بغداد، 1983، ص 153.

تشريعية عرفها التاريخ[1]. وخلف «حمورابي»، خلف لم يحفظ للدولة سيادتها ولا وحدتها، فدالت الدولة البابلية الأولى، وتقلبت الأمور في بلاد الرافدين، قبل أن تظهر دولة عربية قوية أخرى هي الدولة الآشورية، التي ازدهرت لما اشتهرت به من قوة وتنظيم تمكّنت من بسط سيادتها على كامل التراب البابلي، غير أن ظروفا اجتمعت وعجّلت بانهيارها أمام الدولة الفارسية بقيادة قورش في عام 538 قبل الميلاد[2].

2 - دولة مصر القديمة:

تعود دولة مصر القديمة إلى ثلاثة آلاف عام وضمّت ثلاث دول: القديمة والوسطى والحديثة، تعاقبت على الحكم فيها ثلاثون أسرة حاكمة، وتركت ورائها آثارا ذخرت بثروة ضخمة من المصادر التاريخية سواءً تلك المنقوشة على جدران القصور والمعابد، أو المدوّنة على أوراق البردى في مختلف عصورها[3].

لقد تمتّعت الدولة المصرية القديمة، بقوة وازدهار ورقي، ما مكّنها من لعب ادوار بارزة بين الدول القائمة آنذاك، بخاصة عهد رمسيس الثاني الذي أنهى عهدا طويلاً من النزاع مع الحثيين بسابقة

(1) وقد تضمّنت مدونة «حمورابي» 282 مادة، ووجدت منقوشة بالحرف المسماري على مسلة من الحجر الأسود الصلب، تمَّ اكتشافها في عام 1901، وشملت تلك المواد على تنظيم راق للأحوال الشخصية والعقود المدنية والتجارية ووسائل الإثبات والمسائل الجنائية وسواها. جرجي زيدان، العرب قبل الإسلام، دار الهلال، بيروت، ص 55، وكذلك شفيق الجراح، المؤسسات الحقوقية في بابل، جامعة دمشق، 1987، ص 36.

(2) المرجع السابق، جرجي زيدان، ص 58 وما بعدها.

(3) SMITH; H.S;&Hall; R.M; Ancient centers of Egyptian Civilizations; The Kensal press; UK 1983.p 10.

مهمة في تاريخ العلاقات الدولية في العالم القديم، هي المعاهدات التي وقّعها مع ملك الحثيين لتنهي حالة الحرب بينهما، بل لتقودهم إلى التعاون والتحالف سويا، كما تضمّنت مبادئ هامة أخرى، وقد وقعت عام 1292 ق.م. وسميت» اللؤلؤة»[1].

3 - دولة الشام القديمة:

أهم ما تميّزت به هذه الدولة، قيامها على نظام الدولة المدنية قبل اليونان ومدنها، وإن كان بعضها قد اتسع ليصبح مملكة مترامية الأطراف كمملكة تدمر. والفينيقيون هم من العرب الكنعانيين سكان بلاد الشام القدماء، وكانوا يسمون أنفسهم بهذا الاسم الأخير، الذي أطلقه عليهم اليونانيون وهو مشتق من الكلمة اليونانية phoinix بمعنى النخلة، أو من الجذر Phoinos بمعنى الأحمر بسبب اللون الأرجواني الذي اكتشفوه وذاع صيتهم به، أو بسبب لون بشرتهم البرونزية، إذا ما قيست بلون البشرة اليونانية[2]. وقد أشتهر الفينيقيون طوال التاريخ القديم بشجاعتهم في ارتياد البحار، وتأسيس أماكن إستراتيجية، مكَّنتهم من السيادة على البحر الأبيض المتوسط، وكانت أهمها على وجه الإطلاق «قرطاجة» التي انتقلت إليها السيادة الفينيقية، بعد انكسار الدولة الكنعانية الأم على يد الملك الآشوري نبوخذ نصر ما بين (604 - 561) قبل الميلاد.

---

(1) L.G.D.J, Droit intrnational public, 3eme edition, Paris 1987. p 36.

(2) والواقع أن الدولة الكنعانية لم تنته نهائيا آنذاك بل يمكن القول بأنها خضعت لنوع من الانتداب أو الحماية، بدليل أن الملك الأشوري اكتفى بإزاحة الملك «بابل» وإحلال آخر من أنصاره محله، ثم تحوّلت بعد ذلك إلى النظام الجمهوري برئاسة قاض يلقب «بالسوفييت». كونتتو. الحضارة الفينيقية، ترجمة محمد شعيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1997، ص44.

4 - دولة المغرب العربي:

قد يبدو غريباً أن تسقط الدولة «الفينيقية» في المشرق، ثم تعود إلى الحياة في المغرب، عبر «قرطاجة» التي تأسست حوالي عام 814 ق. م. قبل أن تُؤسس روما بما يناهز الستة عقود في عام 756 ق.م. وحافظت على ارتباطها الوثيق بالوطن الأم، إلى أن وقعت تحت السيادة الآشورية، فآلت إليها المكانة الدولية التي كانت تشغلها في الدولة الأم، بما في ذلك السيادة على الأماكن الإستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، فكان لا بد من الاصطدام مع اليونانيين، ثم مع الرومان الذين أرادوا فرض سيادتهم على العالم، وكانت الحروب الفونية (أي الفينيقية) بين روما وقرطاجة أطول الحروب في التاريخ، والتي تنقسم إلى ثلاث مراحل ابتدأت عام 268 ق.م.، وأشهرها الحرب الثانية (219 - 202 ق.م.)، وفيها عبر القائد القرطاجي الشهير هنيبعل إلى أسبانيا، عبر بلاد الغال وانتصر على الرومان في موقعة «كان» في عام 216 ق.م. ثم أجتاز جبال الألب، وكان على مشارف روما عندما علم بهزيمة شقيقه أزدروبال، فاضطر للتراجع والدفاع عن الوطن، لكنه انكسر في موقعة «زاما». وانتهت تلك الحروب[1].

5 - اليونان القديمة:

استوطن الإغريق شبه الجزيرة اليونانية حوالي 1500 ق.م.، وقد عرفت المدن اليونانية قبل توحيدها على يد فيليب المقدوني، نظام الحياد وحرمة السفراء وافتداء أسرى الحرب والتحكيم فيما بينها. لكنها قامت بالحروب والفتوحات انطلاقاً من اعتقادها

(1) أنظر: ج. ويلز، موجز تاريخ العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة 2، 1999، ص 112 وص 140.

بالتفوق على باقي البشر، وفي ذلك يقول أرسطو: «لا يجوز لمدينة يونانية أن تمارس سياسة الغزو والفتح ضد مدينة يونانية أخرى، لأن اليونانيين أحراراً في الطبيعة»[1] ويقول أيضاً في كتابه «السياسة»: إن المدن اليونانية لها الحق بأن تتقدم معاً لفتح أراضي الشعوب البربرية، وهذا الحق يصبح واجباً، بمجرد أن يصبح مستنداً إلى قوة عسكرية تعطي الأمل بالنصر»، ولقد تحقق ذاك الأمل على يد الاسكندر تلميذ أرسطو، الذي أنشأ إمبراطورية كبرى انتهت بموته عام 333 ق.م. واقتسم قواده الثلاثة (أنتيغون وبطليموس وسلوقس) إمبراطوريته الواسعة[2]. وتميّزت الدولة اليونانية القديمة التي كرّسها الفكر الغربي والتي تعتبر من الأصول الرئيسة لمنظومته الفكرية بنهوضها على تراتبية طبقية، والتي أرست بدورها ركائز المعضلة السياسية الكبرى التي واجهت الفكر الإغريقي آنذاك، وهي ضمان المكان الملائم لكل طبقة في المكان الصالح لها في المجتمع.

وفي المقابل، عرفت العلاقات بين المدن اليونانية، والتي بلغت أوجها مع الديمقراطية الأثينية، قدراً كبيراً من الاستقرار، مرده الخصائص المشتركة للمجتمع الهيليني من عرق وثقافة وحضارة ودين، والتي كانت تجمع هذه المدن في رباط روحي واحد، يعززه شعور واضح بالعداء لغير اليونانيين. ولهذا ازدهرت العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين المدن اليونانية، وأمكن الحديث عن «قانون دولي إقليمي هيليني»[3]. لحكم العلاقات فيما بين المدن المذكورة.

(1) غضبان مبروك، المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 34.

(2) بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 12.

(3) محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي، الجزء الأول، الجماعة الدولية، ص 54.

وقد أسهم تطور التجارة الدولية في ذلك الوقت، في عقد مجموعة من الاتفاقات الثنائية لحماية أشخاص وأموال التجار الأجانب. وابتدعت اليونان مؤسسة البروكسيني Proxenie التي يعتبرها البعض أساس الحماية القنصلية، والتي بمقتضاها يقوم أحد وجهاء المدينة بحماية أشخاص الأجانب وأموالهم. كما ابتدعت التحكيم لتسوية المنازعات بين المدن اليونانية. وقد تمَّ إحصاء ما مجموعه 110 تحكيمات خلال خمسة قرون تنتهي مع الغزو المقدوني في منتصف القرن الرابع قبل الميلاد.

وكثيراً ما انتهت حالة التهديد بالحرب بين المدن اليونانية بفترات سلم تمَّ ترتيبها في معاهدات دولية معروفة (مثل معاهدات سلام الثلاثين عاماً بين إسبارطة وأثينا عام 446 ق.م.، ومعاهدات سلام الخمسين عاماً فيما بينهما عام 431 ق.م. وعرفت اليونان القديمة بعض قوانين وأعراف الحرب: كقاعدة إعلان الحرب، و«أنسنة» الحروب عن طريق المعاملة الإنسانية للأسرى، وحرمة المعابد الدينية في بلاد العدو، وحرمة رجال الدين. كما عرفت محاولات أولية لإقامة نوع من التنظيمات الدولية التي تقدم على أسس دينية، حيث يجتمع ممثلون عن المدن اليونانية في جمعيات خاصة Ampyctionies لإدارة المعابد الدينية بشكل مشترك. وعرفت محاولات لإقامة أحلاف عسكرية للدفاع المشترك Sympachies (أنشئ أشهرها عام 476 ق.م. وثانيها بعد حوالي قرن من الزمن عام 378 ق.م.) ولكن هذه المحاولات الأولية للتنظيم لم تعمّر طويلاً بسبب النزعة الأثينية للسيطرة على المدن اليونانية الأخرى. والسمة البارزة للقواعد التي عرفتها اليونان القديمة هو الطابع الديني في زمن لم يكن فيه الفصل بين القانون والأخلاق والعدل والدين بهذا الوضع الذي نعرفه اليوم [1].

(1) محمد علوان، القانون الدولي العام، عمان، دار وائل، 2003، ص 38.

6 - عصر الرومان:

لم تختلف نظرة الإمبراطورية الرومانية كثيراً عن الإغريقية إلى ما عداها من الشعوب، وتمّيزت علاقاتها بسلسلة متواصلة من الحروب انطلاقاً من سياسة روما العليا في السيطرة على العالم، وضم اكبر عدد ممكن من الأقاليم إلى الإمبراطورية، وهذا ما حدث بالفعل، فقد أخضعت روما العالم المتمدّن القديم بكامله تقريباً، وكانت معاهدات الصلح التي أبرمت مع هذه الشعوب والدول المغلوبة، تمليها إرادة المنتصر وتفسّر وفق رغباته.

لم تسهم روما إسهاماً يذكر في تطور القانون الدولي. فقد توجهت إلى الداخل ووضعت مجموعة من القواعد الداخلية التي تحكم علاقتها مع الدول الأخرى، إلى جانب قانون السلام والحرب Jus Fetial. ذو الصبغة الدينية، إذ يعهد بتطبيقه وتفسيره إلى رجال الدين من الرهبان Fetiales الذين هم في نفس الوقت سفراء روما، وبهذه الصفة تمتعوا بالحصانة الشخصية. واختص هؤلاء بالبتّ في إخلال أي أمة أجنبية بالتزاماتها نحو روما، وفي الاعتراف لها في هذه الحالة بالحق في شنِّ حرب «عادلة» بعد القيام بمجموعة من الطقوس الشكلية. وبهذا يكون القانون الروماني قد فرّق بين الحرب العادلة والحرب الظالمة. ولكن هذه التفرقة استندت إلى قاعدة رومانية لا إلى قاعدة دولية. وبمعنى آخر لم يكن القانون الروماني للسلم والحرب قانوناً دولياً بالمعنى الدقيق، وانما هو قانون داخلي تضعه روما، من جانب واحد، وتلزم نفسها به في مواجهة العالم الخارجي.

وقد قامت علاقات دولية بين روما والعالم الخارجي؛ وكثيراً ما تضمّنت معاهدات الصداقة Amicitia والضيافة Hospitium

والتحالف Foedus التي عقدتها روما بنوداً لتسوية المنازعات بالتحكيم. وكذلك تبادلت الإمبراطورية الرومانية السفراء مع الممالك الأخرى واعترفت بالحصانة للسفراء الموفدين إليها. وأوجدت مجموعة كبيرة من القواعد القانونية التي تحكم علاقات المواطنين الرومانيين مع الأجانب الذين تعقد دولهم معاهدات صداقة معها. وتندرج هذه المجموعة من القواعد ضمن القانون الذي أطلق عليه الرومانيون أسم قانون الشعوب Jus gentium البعيد كل البعد عن القانون الدولي، إذ كان قانوناً رومانياً خاصاً بالمعاملات بين الرعايا الأجانب بعضهم ببعض أو بينهم وبين المواطنين الرومان. وبمعنى آخر فهو مجموعة من القواعد القانونية الداخلية التي أوجدتها روما بعد ازدهار العلاقات التجارية بينها وبين الشعوب الأخرى، وبعد استقطاب «المدينة الخالدة» لأعداد كبيرة من الأجانب لكي تصبح «عاصمة العالم». كما ينظم أنشطة الأجانب في روما ولا علاقة له بأنشطة الدول. ولكنه لا يمكن مع ذلك إنكار الدور الذي لعبه قانون الشعوب على الصعيد العالمي. فهو ينطلق من فكرة أساسية مفادها لزوم وجود قانون عالمي مشترك للإنسانية. كما يوضح من جهة أخرى أن للأجانب مجموعة من الحقوق الدنيا التي تحميها القوانين المحلية لدولة الإقامة (حق تكوين العائلة، الذمة المالية، حق المتاجرة)[1]. أما العلاقات بين الرعايا الرومان أنفسهم فيحكمها القانون المدني Jus civile، كما احتل القانون الطبيعي Jus naturae مكانة متميزة في القانون الروماني.

وقد تأثر الفقهاء الرومان بالفلسفة الرواقية التي نادت منذ القرن الثالث قبل الميلاد عبر زعيمها المفكر زينون ZENON، الذي دعا إلى مدينة عالمية يكون فيها جميع البشر متساوون، ومواطنون

(1) انظر محمد علوان، مرجع سابق، ص39.

إخوة تجمعهم حياة واحدة ونظام واحد للأشياء على قاعدة القانون الطبيعي الذي يتسق ويتآلف مع القواعد والمبادئ الأساسية للعدل والعقل، فهم يقولون (إن لله أب لجميع الناس، فنحن جميعاً أخوة، ويجب علينا ألا نقول: إنني أثيني وأنني روماني، بل يجب علينا أن نقول «إنني مواطن في العالم»). وتعتبر الرواقية أن القانون الطبيعي هو فوق القوانين الوضعية وانه يسمو عليها. ولهذا نرى الفقيه الروماني شيشرون CICERON يقول بوجود قانون طبيعي أزلي ينطبق على جميع الناس و«قواعد المنطق» مشتركة بين جميع البشر[1].

وكما كان الأمر مع الرواقية لجهة تطويع القانون الطبيعي لخدمة أفكارها ومعتقداتها، أتت مرحلة الإمبراطورية الرومانية لتبرر احتلالها وفرض شرعيتها على الشعوب عبر القانون الطبيعي كذلك، وفي الواقع استلهمت قانون الشعوب Jus Gentium لهذا الغرض باعتباره قانونا عالميا من وجهة نظرها. وواقعاً لقد تلاشت الدول في شخصية الإمبراطورية الرومانية في تلك الفترة، وساعد هذا التلاشي ظهور المسيحية واتخاذها كديانة رسمية في القرن الرابع، وقد سعت الكنيسة الرومانية آنذاك إلى التبشير بالرسالة المسيحية للعالم على مبادئ السلام بين الشعوب وإقامة العلاقات التي تخدم هذه التوجهات على قاعدة الخضوع لله، إلا أن فكرة المدينة العالمية اقتصرت على العالم المسيحي ليس إلا، ولم يطل الزمن حتى انتشرت الحروب في القرون الوسطى وتبيّن أن حكم الشعوب بالقانون الذي فرضته الإمبراطورية الرومانية بالقوة غير قادر على استيعاب مصالح الشعوب وتطلعاتها، الأمر الذي أدّى

(1) محمد الأبياري. المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 25.

إلى تفكك الإمبراطورية الرومانية إلى إقطاعيات تحكمها الأمراء وأصحاب السلالات العريقة في أوروبا[1].

7 - الصين:

بعد وفاة الإمبراطور شي هوانغ تي أشهر أباطرة الصين[2]، انقضى عهد أسرة تسئن، فخلفتها في الحكم أسرة هان، وازدهرت في عهدها، بل أصبحت أفضل نظام سياسي في العالم تمدّناً وتنظيماً، ثم تدهورت الأوضاع إلى أن جاءت للحكم أسرة تانغ في عصر الإمبراطور تايسونغ عام 627 م [3].

وقد قدّم فلاسفة الصين تصورات جديرة بالاهتمام لجهة التنظيم الدولي والعلاقات الدولية، إذ آمن كونفوشيوس CONFUCIUS بوجود قانون مشترك للعالم بأسره، وعلى ضوء ذلك بنى نظريته في العلاقات الاجتماعية والدولية. أما الفيلسوف لاوتزو Laottsu فقد دعا إلى الحد من الحروب وبحث في العقوبات الدولية التي يمكن إيقاعها بالمخالفين[4].

---

(1) أميل برهييه، الفلسفة الهلنسية والرواقية، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ج2، بيروت، 1982، ص 34 وما يليها.

(2) الذي إليه ينسب سور الصين الذي تم انجازه في سنة 300 ق.م. يبلغ طوله النهائي 2250 كلم؛ ويتراوح ارتفاعة ما بين 6 - 9 م، وعرضه بين 3 - 4 م وهو يعبر عن ثقة الصينيين الكاملة بالأسوار.

(3) ج. ويلز موجز تاريخ العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثنية، القاهرة، 1999، ص 140.

(4) لم يكن للفلسفة الصينية التقليدية أثر كبير يتناسب مع حجمها وواقعها، فقد تضمّنت مدرسة الشرائع؛ التي دعت للقوة والسلطة الشمولية، ومدرسة الأسماء الجدلية، التي بالغت بتعريف الأسماء، سيما وأن بعضها ظل حياً حتى مطلع القرن العشرين. للمزيد راجع عبد الغفار مكاوي، جذور الاستبداد، عالم المعرفة، العدد 192، كانون الأول/ ديسمبر 1994، الكويت، ص122.

8 - الهند:

ترجع أقدم الوثائق الهندية إلى الفترة بين 1200 - 800 ق.م.، والتي تكشف عن مدينة بدائية تدل على وجود إمارات صغيرة يحكمها ملوك ضعاف. بيد انه ومنذ القرن الخامس قبل الميلاد، وصلت مدينة الهند إلى مرحلة متقدمة، وحدث تطور هام في الديانة والأفكار الفلسفية لدى البراهمة، تجلى فيما استحدثه بوذا، بالمطالبة بإلغاء الطبقات، فكان مذهبه ثورة اجتماعية على النظم القديمة. ولكن أثر هذه الفلسفة لم يدم طويلاً، لأن نظام الطبقات عاد إلى الظهور بعد اضمحلال أثر الفلسفة البوذية وما زال قائماً حتى الآن في الهند[1].

والحقيقة أن تاريخ الهند في مجمل التاريخ العالمي، يعد صورة نموذجية للحياد بوجهيه السلبي والايجابي، وهو الدور الذي اضطلعت بأدائه ايجابياً لمدة وجيزة من الزمن، عادت بعدها إلى الحياد السلبي، ومع ذلك، فالهند تبقى، كما قال غوستاف لوبون: «خلاصة ناطقة لجميع أدوار التاريخ وصورة صادقة للأطوار المتأرجحة بين الهمجية الأولى والحضارة الحديثة».

ثانياً: العصور الوسطى 500 م - 1500 م

ضاعت وحدة روما حين قسَّم الإمبراطور الروماني ثيودوس

(1) أما قوانين مانو Lois de Manu التي تم وضعها حوالي 1000 قبل الميلاد، فقد بحثت في جوانب عدة، إذ أمر مانو بتحريم تعطيل الحقول الزراعية وقطع الأشجار في الحرب، بل أوجب على المحارب ألا يقتل عدوا استسلم ولا أسير حرب، ولا عدواً نائماً أو أعزل ولا شخصاً مسالماً غير محارب.... وفي المجال الدبلوماسي يقول مانو.. أن من يرفع يده في وجه السفير يتعرض للهلاك والإبادة وذلك لأن السفير مصان من قبل الألهة. أنظر ول ديورانت، المرجع السابق، الجزء الثالث من المجلد الأول، «الهند وجيرانها» ص 73 وما بعدها.

إمبراطوريته بين ولديه هونوريوس واركاديوس إلى إمبراطوريتين (إمبراطورية الشرق وإمبراطورية الغرب). ويؤرخ هذا الحدث لبداية القرون الوسطى بسقوط الإمبراطورية الغربية على يد البرابرة عام 476. مع ما أسفر عنه ذلك من قيام العديد من الممالك والإمارات على أنقاضها. أما نهاية القرون الوسطى فيؤرخ لها بسقوط الإمبراطورية الشرقية على يد محمد الفاتح عام 1453.

وبعد انحسار الحضارة والإمبراطورية الرومانية سيطرت النزعة المسيحية في الغرب والإسلامية في الشرق وظهرت الدويلات والوحدات السياسية، وكذلك ظهر الإقطاع وبداية الرأسمالية وتداخل عصر النهضة الأوروبية بين هذه العصور والعصور الحديثة.وأصبح التجمّع الغربي تحت رأي الكنيسة الكاثوليكية ورعاية البابا قائماً في ظل هيمنة الكنيسة الكاثوليكية وخضوع الملوك والأمراء لسلطة عليا واحدة متمثلة في البابا وفي الإمبراطور، اعتماداً على نظرية «السيفين»، التي تستند إلى قول المسيح عليه السلام «إن الله خلق سيفين لقيادة العالم أحدهما روحي والآخر زمني – وأولهما للبابا والآخر للأباطرة»[1].

1 - أثر المسيحية في التنظيم الدولي:

أوجد انتشار المسيحية في أوروبا رابطة دينية قوية بين

(1) وفي سنة 800 ميلادي، قبل الملك شارلمان الذي توّجه البابا ليون الثالث سيطرة الكنيسة، والبابا حين أعاد إنشاء الإمبراطورية الجرمانية المقدسة «الكارولنجية» التي شملت معظم البلاد الأوروبية، واعتبرها الألمان والفرنسيون توحيداً لأوروبا، وقد بارك البابا قيامها، ونظر إليها رجال الكنيسة على أنها الآلية المناسبة لقيام إمبراطورية تشمل أوربا كلها، سيما وان أباطرتها قد رسخوا من حمايتهم للكنيسة الكاثوليكية حتى أصبح نفوذها متغلغلاً في شؤون الحياة الأوروبية بكافة نواحيها.. للمزيد راجع سعد عبد الفتاح عاشور، أوروبا العصور الوسطى،الجزء الأول، «التاريخ السياسي»، مكتبة الأنغلو المصرية، القاهرة، 1994، ص 394.

معتنقيها. كما أدّى التبشير بمبادئها والدعوة إلى التآخي والمساواة بين الشعوب والأفراد ونبذ الحروب إلى بروز نمط جديد في الفكر الكوني قائم على السلام، وإلى بروز فكرة الحرب العادلة التي هدفت إلى تقييد اللجوء إلى الحرب، وتلطيف عملياتها، فلم تعد مباحة إلا عند الضرورة ولسبب عادل، وبعد استنفاد الوسائل السلمية لرفع الظلم.

كذلك تمّ وضع نظامين مهمين هما، السلام الإلهي الذي يقضي بحياد الأماكن المقدسة، ورجال الدين، والأطفال، والعجزة، والهدنة الإلهية Trève Dieu التي تمنع الحرب في أيام محددة من الأسبوع كالسبت والاثنين وأيام الأعياد. كان لانتشار المسيحية تأثير في التوفيق بين دول أوروبا وقيام أسرة دولية مسيحية تخضع لسلطة البابا، وقد ساعد على توطيد هذه الفكرة ظهور الإسلام وتهديده بانتزاع السيادة على العالم من المسيحية[1].

وفي تلك الفترة طلب إمبراطور القسطنطينية اليكسوس كومينوس المعونة من البابا أربان الثاني، لمقاومة المسلمين رغم القطيعة بين الكنيستين الشرقية والغربية. ومنذ البداية كان ثمّة توافق بين إسقاط الأندلس وغزو المشرق، فليس مصادفة أن يكون سقوط طليطلة سنة 1085، ثم سقوط القدس في سنة 1099، إلا أن الحروب الصليبية انتهت فعلاً إلى ارتدادها عن دار الإسلام، وأرسل فرديناد ملك قشتالة رسالة بشرى إلى البابا، ونال حظاً كبيرا مع شريكته إيزابيل ملكة الأرغون بأن أصبحا على رأس قائمة الملوك حماة المسيحية، وأسبغ عليهما البابا لقب العاهلين

(1) بلغ نفوذ الكنيسة أوجه في عهد البابا بونيفاس الثامن 1303 – Boniface 1294، ثم جاءت الحروب الصليبية فتحاً جديداً أعلى من شأن البابوية، أثر النداء الشهير الذي أطلقه البابا أوربان الثاني من مجمع كلير مونت بباريس.

الكاثوليكيين، لذلك أصبح عام 1492 عام سقوط غرناطة، نقطة تحوّل فارقة لقيام الإمبراطورية الاسبانية، التي لمع نجمها على يد كارلوس الخامس حفيد فرديناند، وأول خمسة ملوك حكموا باسم آل هابسبورغ[1].

بعد خروج العرب من الأندلس، بموجب معاهدات السلام التي سلمت غرناطة في كانون الثاني/يناير 1492، وفي العام نفسه بدأت رحلات اكتشاف العالم الجديد، إذ غادر في 13 آب/أغسطس البحار الجنوي كريستوف كولمبس قشتالة، ثم اكتشف الشاطئ الشرقي للعالم (سان سلفادور) في 12 تشرين الثاني/نوفمبر. وأسهمت تلك الكشوف في تغيير وجه العالم القديم، وأعادت التشكيل الإستراتيجي للعالم من جديد. ثم ما لبثت أن تدخلت الكنيسة لتوزيع الغنيمة بين الدول الأوروبية، وقام البابا الاسكندر السادس بإصدار صكاً بابوياً لتقسيم الأراضي بين أسبانيا والبرتغال، وأسس الفقه الكنسي مشروعية التدخل البابوي على اعتبار أن سكان العالم الجديد ينتمون إلى عرق أدنى من الأسبان كما أنهم كفار،ما يعطي للأسبان الحق في احتلال أراضيهم، بينما أنكر جانب من الفقه ذلك ودعا إلى إيجاد مبرر شرعي لدخول العالم الجديد، إذ قال فيتوريا «انه ليس بوسع البابا أن يعطي ما ليس له، وليس له أن يطالب بأية سيادة زمنية على العالم» [2].

أدّى اعتزاز البابا بسلطته الروحية، إلى التدخّل في شؤون الدول والملوك. واعتباره المسيحية أساساً للعلاقات الدولية، كما أدّى إلى إقصاء الدول التي لا تدين بها، ما ولّد شعوراً لدى هذه الدول

(1) عادل سعيد بشتاوي، الأندلسيون الموارنة، القاهرة، 1983، ص 107.

(2) أحمد اسكندراني، محاضرات في القانون الدولي العام، المدخل والمعاهدات الدولية، دار الفجر، الطبعة الأول، 1998، القاهرة، ص62.

بضرورة التحرّر من سلطة الكنيسة، فبدأت توحّد قواها الداخلية مستعينة بظهور حركة النهضة العلمية والاكتشافات الجديدة في العالم وبروز حركات الإصلاح الدينية في القرن السادس عشر. كما أثرت حركة الإصلاح الديني في أوروبا، فانقسمت بين مؤيد للكنيسة، ومدافع عنها، وعن مصالحها، ومعارض يعمل للاستقلال عن النفوذ الكنسي. وقد تصادم الفريقان في حرب قاسية عمّت كل أوروبا، وأسفر الانشقاق الديني عن انقسام أوروبا إلى معسكرين: المعسكر البروتستانتي المستقل عن النفوذ الكنسي الذي أكد على علو السلطة المدنية في الدولة،ومعسكر الدول الموالية للكنيسة الذي ضعفت فيه الكنيسة تدريجيا ولم يعد بمقدورها أن تكون منافسا جديا للدولة. وهكذا بدأت حرب استمرت ثلاثين عاماً، وعرفت بحرب الثلاثين سنة عام 1618 كحرب دينية في البداية، ثم ما لبثت إن اشترك فيها أمم أخرى انطلاقا من عام 1635 إلى أن أصبحت حربا دولية أوروبية، وانتهت بمعاهدة وستفاليا عام 1648، والتي شكلت اتجاهاً جديداً في العلاقات الدولية، وتأطيراً لنظرية الأمن الجماعي الأوروبي، التي استقت مبادئها من وحي الأديان وكتابات المفكرين، والفلاسفة الذين تأثروا بفلسفة اليونان المثالية خصوصاً أفلاطون في كتاب الجمهورية، وتوماس مور في كتابه اليوتوبيا وغيرهما[1].

2 - القرون الوسطى الإسلامية وإثرها في العلاقات الدولية:

انحصر العالم المعروف عند ظهور الإسلام في إمبراطوريتين

(1) يوتوبيا: هي المكان المنشود لهناء البشر، وتعني باليونانية: ليس في مكان ما. جعلها توماس مور (1478-1529) عنواناً لكتابه الذي صوَّر فيه دولة مثلى تحقق السعادة للناس، وتمحو الشرور، وهي جزيرة خيالية.

كبيرتين متهالكتين، هما إمبراطورية الفرس، وإمبراطورية الروم، بالإضافة إلى شبه الجزيرة العربية التي كان لها شرف استقبال الدين الجديد، فجمع قبائلّها المتناثرة والمتناحرة، فجعل منها دولة ذات كيان سياسي واضح، وما لبثت هذه الدولة، التي قامت على مبادئ الإسلام وتعاليمه، أن امتدت، واتسع نطاقها، حتى ورثت معظم المناطق التي كانت خاضعة لسلطان الإمبراطوريتين المتهالكتين.

اتسم النظام السياسي الذي أقامه المسلمون في المدينة بقيادة الرسول (ﷺ) بطابع العالمية والدبلوماسية معاً. وتجلى ذلك بوضوح في الرسائل التي بعث بها الرسول (ﷺ)، إلى رؤساء العالم آنذاك، كسرى الفرس وقيصر الروم، ونجاشى الحبشة، ومقوقس مصر وغيرهم. ومن المعروف أن هذه الرسائل قد حملها مبعوثون دبلوماسيون على مستوى عالٍ من الكفاءة. وأن بعض هذه الرسائل كان لها أثرها الإيجابي، كماً هو الحال في مصر والحبشة، بينما قوبل بعضها الآخر بصورة غير متحضِّرة، كما فعل كسرى حين مزق الرسالة.

كذلك كان للّمعاهدات التي وقعها الرسول (ﷺ)، مع القبائل العربية، أو اليهود، نماذج عالية من السياسة الحكيمة التي تحفظ لجماعة المسلمين حقوقها. وفي هذا المجال ينبغي أن نتأمل معاملة الرسول (ﷺ) لمبعوثي أعدائه، وحاملي رسائلهم، وممثليهم السياسيين، وهي معاملة سديدة ومستقيمة، فالإسلام فوق ما يكفله لهم من صيانة وأمن على الأرواح، يمنحهم نوعاً من الحصانة الاجتماعية التي تضمن لهم حرية العودة إلى أوطانهم متى شاءوا، ولا يدع سبيلاً إلى احتجازهم في بلاد المسلمين بحجة أنهم من الأعداء.ويلي ذلك طريقته في الاستماع لهؤلاء المتفاوضين، وحسن استعداده للتفاهم أو التعاقد معهم. والقرآن الكريم حضَّ الرسول

(ﷺ)، على قبول مبدأ الصلح، متى وجد من العدو ميلاً إليه: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها﴾ (الأنفال: 61).

أما شروط الصلح وطرقه، فتظهر في هدنة الحديبية عبر روح المسالمة، التي كانت تعمر قلب رسول الإسلام، والتي جعلته يضحى بكثير من التفاصيل المتعلقة بألقابه الأدبية، وبالسمعة الحربية لجيشه، وببعض الحقوق الفردية لأتباعه، على أن ذلك لا يعني قبول كل اقتراح من جانب العدو مهما كان شاذاً، أو ضاراً بحقوق الأمة والأجيال المقبلة. ولعلَّ أبسط العقود السياسية هو التصريح الذي يصدر من جانب واحد، ولا يلزم إلا الطرف الذي أصدره، كإعلان دولة ما أنها تلّتزم الأمن والحماية لدولة أخرى. ونحن نجد من هذا النوع مثالاً واضحاً في العهد الذي أعطاه الرسول (ﷺ) لأهل سوريا ومن معهم في أثناء غزوة تبوك. وضمن لهم فيه حرية انتقالهم، وأمن قوافلهم البرية والبحرية، بشرط ألا يثيروا شغباً على المسلمين.

لكن المعاهدة بالمعنى الصحيح تتطلب اتفاقاً وتبادلاً للمنافع يقبله طرفا العقد جميعاً. وأقل ما يتحقق في هذا النوع من العهود هو التعاقد الذي لا يتضمن إلا التزامات سلبية تنحصر في امتناع كلا الطرفين عن كل فعل ضار بالآخر. وقد نقل المؤرخون أمثلة لمواثيق من هذا النوع عقدها الرسول (ﷺ)، والتزم فيها الطرفان - إما لمدة غير محصورة، وإما إلى أجل معلوم - ألا يهاجم أحدهما الآخر، ولا يحالف عدواً له، ولا يساعد معتدياً عليه. ومن ذلك على سبيل المثال: ميثاق الهدنة التى عقدها الرسول (ﷺ)، مع قريش، في السنة السادسة من الهجرة، لمدة عشرة أعوام.

على أن الحقوق والواجبات المتبادلة إنما تبرز في أكمل

مظاهرها في عهود الحلّف. ومن أمثلة ذلك تلّك المحالفتان اللتان تعهد بهما صلح الحديبية، حيث سمح لكلا الفريقين أن يختار حليفاً له من بين القبائل العربية، فاختارت قبيلة (خزاعة) أن تحالف محمداً، واختارت قبيلة (بني بكر) أن تحالف قريشاً[1].

ونخلص من إيراد هذه الأمثلة والنماذج إلى تقرير حقيقة واضحة، وهي أن العالم الإسلامي على خلاف الحال في أوروبا حيث كان الصراع بين السلطتين الروحية والزمنية، بل كان الخليفة يجمع في شخصه بين كلتا السلطتين. ولكن كما حدث في أوروبا تماماً لم تعش وحدة الأمة التي عرفها العالم الإسلامي لمدة طويلة. فقد فقدت دولة الإسلام وحدتها منذ أواخر القرن الثامن الميلادي حينما قام عبد الرحمن الداخل بتأسيس الدولة الأموية في الأندلس عام 756. وقامت بعد ذلك دول إسلامية في ديار الإسلام كدولة الدارسة في المغرب عام 788. ودولة الأغالبة عام 800. والدولة الطولونية في مصر عام 868 [2].

---

(1) وثمة مثال لنوع من المواثيق لا نجده إلا في العصر الحديث، وهو العهد الذي أعطاه الرسول (ﷺ)، لنصارى نجران باليمن، يلّتزم لهم فيه بحرية عقيدتهم ما داموا مسالمين، ويلتزمون له بمساعدات مالية. وهو إن كان عهداً محلياً أكثر منه عهداً دولياً، إلا أن فيه شرطاً يذكرنا باتفاق الإعارة أو التأجير الذي عقدته الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا، لتمويل الجيوش الإنكليزية في الحرب العالمية الثانية.

(2) ولكن المسلمين بخلاف الأوروبيين، رفضوا الاعتراف بشرعية التجزئة وعاشوا تاريخهم ممزقين بين واقع مفروض يرفضونه ومثال يطمحون إليه فلا يصلون إليه، محسن الشيشكلي، الوسيط في القانون الدولي العام، ج 1، منشورات الجامعة الليبية، كلية الحقوق، طرابلس الغرب، 1973، ص 326.

الفصل الثاني

تعريف العلاقات الدولية

ثمة تباين وخلاف في الرأي حول العلاقات الدولية ومضمونها وطبيعتها ومنهجها. ووصل الأمر بالبعض إلى نفي صفة العلم عن العلاقات الدولية واستقلاله عن باقي العلوم، وأكّد بعضهم أنه جزء من علم آخر أو مادة أخرى. وتعود أسباب الاختلاف إلى عدة عوامل من بينها:

- حداثة عهد علم العلاقات الدولية بالظهور. وليس الأمر مستغرباً، فكل علم حديث كان في بداية نشأته، موضوع جدل وخلاف ونقد. فعبر قرون مضت اهتم الفلاسفة والباحثين، بالعلاقات بين الدول وتمَّ نشر دراسات مهمة حول الموضوع، كما تمّت الدعوة إلى إقامة تكتلات وتنظيمات سياسية قادرة على حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية. غير أن الدراسات والبرامج التي وضعت، والأفكار والمقترحات التي كُتبت، لم تكتسب صفة العلم المستقلّ إلاَّ في القرن العشرين، أي عندما اعترفت الدول بأهمية هذا الموضوع وأضفت عليه صفة العلم المتميّز وأدخلته برامج الجامعات وجعلته مادة

مستقلة من مواد الدراسة.

وكانت الولايات المتحدة في طليعة الدول التي أقبلت على هذا العلم وعهدت بتدريسه في جامعاتها. وهي لم تُقْدِم على هذه الخطوة، في أواخر الحرب العالمية الأولى، إلاَّ بسبب تخلّيها عن عزلتها وابتعادها عن مبدأ الرئيس مونرو، القاضي بعدم التدخُّل في شؤون الغير. إن ظهورها على المسرح الدولي كقوة كبرى، واضطرارها إلى تنسيق علاقاتها بالدول الأخرى، ورغبتها في توسيع دائرة نفوذها وإيجاد الأسواق لتصريف منتجاتها، كانت تُحتّم عليها الاهتمام بالشؤون العالمية ومعرفة كيفية التعامل مع الغير، ودراسة الأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية. وكلها أمور تدخل في نطاق العلاقات الدولية.وبعد الجامعات الأميركية، حظيَّ العلم الجديد باهتمام بقية الجامعات الغربية التي أخذت تُدرّسه تحت أسماء مختلفة (السياسة الدولية، والشؤون الدولية، أو الشؤون العالمية، أو الدراسات الدولية، أو السياسة الخارجية، أو الشؤون الخارجية...). ولم تكد الحرب العالمية الثانية تنتهي حتى أصبحت العلاقات الدولية مادة متميّزة في كل جامعات العالم تكتسب أهمية خاصة بسبب تشابك العلاقات وتداخل الروابط بين الدول.

- تداخل العلاقات الدولية وارتباطها بعلوم أخرى، أقدم منها، تُعنى بدراسة الظواهر الدولية. ولهذا ساد الاعتقاد، لفترة طويلة من الزمن، بأن العلاقات الدولية ليست سوى جزء أو قسم من هذه العلوم العريقة. ومن أشهر العلوم التي تتصل بالعلاقات الدولية اتصالاً وثيقاً: القانون الدولي العام، وعلم التاريخ، والتاريخ السياسي والدبلوماسي، والجغرافيا السياسية، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة.

- قيام بعض الباحثين غير المتخصِّصين في العلاقات الدولية بتدريس هذا العلم الجديد أو الكتابة فيه. فعندما قرَّرت الجامعات إدخال هذا العلم إلى برامجها عهدت بتدريسه (بسبب الافتقار، في أول الأمر، إلى المتخصِّصين) إلى أساتذة التاريخ، أو العلوم السياسية، أو القانون العام، فاضطروا إلى الاستعانة بالعلوم التي تخصَّصوا فيها لدراسة العلاقات الدولية، ما أدَّى إلى ظهور أبحاث واتجاهات ومذاهب تتّسم بالغموض والاضطراب الفكري.

ولكن ما هو تعريف العلاقات الدولية؟ ما المقصود بها؟ ما هو مضمونها؟ ما هو المعيار الذي يسمح لنا بتحديد مضمون هذه المادة؟

أول ما يتبادر إلى الذهن أن العلاقات الدولية هي العلاقات بين الدول. وقد تبنّت هذا المفهوم في الماضي فئة من الباحثين المتخصِّصين في القانون الدولي، ولكنها عادت عنه مؤخراً، وخصوصاً بعد ظهور المنظمات الدولية والاعتراف لها بالشخصية الدولية.

إن المفهوم الذي يُعرِّف العلاقات الدولية بأنها العلاقات بين الدول هو مفهوم قاصر وعاجز عن استيعاب العناصر الحقيقية للظاهرة الاجتماعية التي تشمل العلاقات الدولية.

إن العلاقات والروابط التي تنشأ بين الدول متعدِّدة ومتشعِّبة، غير أنها لا تعتبر كلها علاقات تدخل في نطاق علم العلاقات الدولية. هناك علاقات كثيرة تقوم بين الدول دون أن تشكّل، حُكْماً، علاقات دولية يهتم بها هذا العلم. إن المباريات الرياضية أو الفنية أو الثقافية التي تشترك فيها فرق رسمية من جنسيات مختلفة، ولا يترتب عليها آثار سياسية، هي علاقات بين أطراف دولية، ولكنها لا

تشكِّل علاقات دولية بالمفهوم المتفق عليه لهذا العلم.وعلى العكس، هناك علاقات تدخل ضمن إطار هذا العلم دون أن يَصْدُقَ على أحد أطرافها، أو على كل أطرافها، وصْفُ الدولة. ومن الأمثلة على ذلك العلاقات التي تقوم[1]:

- بين دول نفطية وشركات أجنبية تستغل حقول النفط في أقاليمها (السعودية وشركة أرامكو مثلاً).

- بين دول وقوى مالية أجنبية ذات نفوذ دولي. وقد تكون هذه القوى فرداً أو شركة أو مصرفاً (الخديوي إسماعيل باشا واقتراضه من بعض التكتلات المالية الأوروبية).

- بين قوى اقتصادية عالمية تسيطر على مواد أو مرافق تمس المصالح الحيوية للدول التي تنتمي إليها (الشركات المتعددة الجنسية).

- بين فروع حزب واحد منتشر في أكثر من دولة (الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في العالم، الاحزاب الناصرية وحزب البعث في الأقطار العربية)، أو بين جماعات ذات عقيدة سياسية أو دينية أو مذهبية واحدة (الجماعات أو المجامع أو المؤتمرات الإسلامية والمسيحية، والحركة الماسونية).

إن لهذه العلاقات التي تقوم بين أطراف لا تُعتبر دولاً انعكاسات وآثاراً في السياسة الدولية. إن قيام الأممية الأولى، ثم الكومنترن، ومن بعده الكومنفورم، قد شغل العالم في الماضي؛ والحديث عن ظهور «شيوعية وطنية» (أي استقلال الأحزاب الشيوعية في أوروبا

(1) راجع بخصوص ذلك، محمد المجذوب، القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 261 وما يليها.

وابتعادها عن الشيوعية العالمية التي تزعمها الحزب الشيوعي السوفياتي سابقاً) أثار في الماضي جدلاً سياسياً وعرّض بعض العلاقات الدولية للتوتر أو الخطر، وثمة بعض القضايا أو الأحداث المحلية التي تكتسب أهمية كبرى في العلاقات الدولية بسبب تأثيرها في مستقبل بعض الجماعات أو في أوضاع بعض المناطق، مثل:

- انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة.
- وفاة زعيم في بعض الدول الكبرى، أو تغيير القيادة الحاكمة فيها.
- الإطاحة بحاكم متسلِّط يرتبط بعلاقات وثيقة بالخارج.
- تحرُّك السود للمطالبة بحريتهم وحقوقهم.
- خطف شخصية مهمة، أو الاستيلاء على طائرة أو قطار ومحاولة انتزاع بعض المطالب.
- صدور تشريعات وطنية تتنافى مع القواعد الدولية وتسيء إلى فئات معيَّنة من المواطنين.

ومما تقدَّم نستنتج أن الروابط بين الدول تحتاج، لكي تكتسب المفهوم العلمي للعلاقات الدولية، إلى توافر عنصرين أساسيين:

- عنصر سياسي، وهو الطبيعة السياسية للعلاقة، أو قدرة هذه العلاقة على إحداث آثار سياسية.
- وعنصر جغرافي، وهو تخطّي هذه الآثار حدود المنطقة التي نشأت فيها العلاقة.

وبذلك يصبح كل تحديد للعلاقات الدولية بأنها كل علاقة أو أية علاقة بين الدول، معياراً خاطئاً وقاصراً. ولعل أقرب تعريف للعلاقات الدولية إلى الدقّة هو التعريف الذي يتبناه معظم الباحثين والذي يحدِّد العلاقة الدولية بأنها كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة.

الفصل الثالث

مداخل دراسة العلاقات الدولية

ثمة سؤال مركزي يطرح نفسه مفاده،هل يمكن وضعُ نظرية عليا لتحليل العلاقات الدولية والسياسات العالمية؟.في الواقع تتنافس أربعة مداخل رئيسة في مجال تحليل تلك العلاقات والسياسات، ويحاول كلٌّ منها، أن يرسي ركيزة فلسفية كبرى، تستند إليها سلسلة من النظريات الوسطى والصغرى، ومجموعة من الافتراضات التي يمكن أن يُجاب عنها من خلال مقولات النظرية العليا.

وإذا كانت السيطرة في مجال تحليل العلاقات الدولية، قد انعقدت للمنظور الواقعي الذي تضرب جذوره بعيداً في فلسفة ميكيافيللي وهوبز، بل يرجعها بعضهم إلى عهد توسيديد، إلاّ أنّ العقود الماضية شهدت بروز مداخل ثلاثة، ظلّت تقدم إفادات فلسفية تناهض مقولات المنظور الواقعي، وتمثل شبه انقلابات فكرية عليه. هذه المداخل الانقلابية هي: المدخل العالمي، ومدخل رفض التبعية، والمدخل الديني. وقبل أن نتحدث عن هذه المداخل بشيء من التفصيل، لا بُدّ أن نحدد ماذا نقصد بالنظرية العليا في تحليل

العلاقات الدولية. فالنظرية العليا هي بمنزلة المنظور الأشمل الذي تُعالجُ من خلاله تفاصيلُ أحداث العلاقات الدولية، وهو منظور فلسفي يستخدمه اساسا منظّرو السياسة العالمية لتحديد رؤيتهم للعالم، وما ينبغي أن يكون عليه، ويدلُّ ما إذا كانت نماذج التحليل التطبيقية متوافقةً مع تلك الرؤية الكونية الشاملة أم لا. وأما تلك الرؤية الكونية فهي في غالب الأحوال «حقيقة غائبة» يكوِّن عنها العلماء مجرد افتراضات واعتقادات ذات طابع تخميني حدسي. وكل منظور يحاول أن يحدد طبيعة مناخ التعامل الدولي» هل هي طبيعة فوضى راسخة الجذور، أم حالة تقسيم عمل دولي، أم حالة «تدافع» مستمر؟.

ويدخل في مهمة ذلك المنظور تحديدُ وَحَدات التعامل الدولي الأساسية، وكذلك إجراء عمليات فرز شاملة لأنواع المشكلات الدولية، وتحديد ما يقع منها في نطاق المشكلات الحقيقية الأصيلة التي تلازم الطبيعة الاجتماعية للإنسان، وتشكّل جزءاً من قَدَره الحتمي الدائم: أهي مشكلات الحرب والسلام؟ أم هي مشكلات الظلم والاستغلال الاقتصادي؟ أم مشكلات البيئة وحقوق الإنسان؟ أم هي شيء غير ذلك؟. وبالعودة إلى أسلوب التجريد، فيمكن تلخيص ما سبق ذكره في الآتي: إن جوهر «النظرية العليا» في السياسة الدولية يتمثل في إجابتها عن ثلاثة أسئلة هي: ما هي طبيعة المناخ السياسي العالمي؟ وما هي وَحَدات التعامل الأساسية على المستوى العالمي؟ وما هي أهم المشكلات التي تستعصي على الحل وتسهم في تفجير الأوضاع العالمية؟

أولاً: مداخل العلاقات الدولية

لكل مدخل من المداخل الأربعة إجاباته المختلفة عن هذه

الأسئلة، وهو اختلاف يتأتّى من جهة انبثاقه عن مجموعة من المفاهيم الاعتقادية. وإذا عدنا مّرة أخرى إلى أسلوب التفصيل، فيمكن أن نتعرّف على ما تنطوي عليه هذه المدارس من مفاهيم وما يصدر عنها من استجابات.

أ - المدخل الواقعي The Realist Parading:

ترجع جذور الفكر الواقعي إلى كتابات توسيديد وميكيافللي وهوبز وغيرهم من المفكرين الذين تميّزوا بالجدية والتشاؤم ومجافاة المثالية. ولكن النهضة الحديثة للمدخل الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، قد ارتبطت بالثورة على التيار المثالي الذي ساد فيما بين الحربين العالميتين، أي في الحقبة نفسها التي تأسّست فيها دراسة العلاقات الدولية بوصفها علماً متخصِّصاً مستقلاً في الجامعات الغربية.

وقد نحا فريقُ المثاليين بدراسة العلاقات الدولية في ضوء القانون الدولي، منحى تأكيد مكانة العقل والأعراف والمؤسسات الدولية بوصفها أدواتٍ لمنع الحروب والصراعات. لذلك دعوًا إلى عقد ولاء البشر لمصالح جماعية شاملة (common interests)، بعكس ما كان عليه الشأن من تأكيد أهمية مصالح الدولة القومية (National interests)، كما شجبوا ما يسمى بسياسة الأمر الواقع، وسياسة توازن القوى التي لم تحل دون اندلاع الحروب الأوروبية، والحرب العالمية الأولى، التي كان لهيبها سبباً رئيساً قي إنضاج فكر المثاليين.

وقد انهارت آمال الواقعيين وانشجب تيارهم باندلاع الحرب العالمية الثانية (1939 - 1944)، ثم انهالت نظريات مناقضة بدأت

التأسيس الجديد للمذهب الواقعي. وكان ظهور كتاب السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلم، لهانس مورغانثو، البداية القوية لتأسيس نظريات جديدة من نوع مغاير، كُتِبَ لها أن تكتسح الساحة العلمية الأمريكية والبريطانية، وأن تؤثر تأثيراً كبيراً في مؤسسات صناعة قرارات السياسة الخارجية في الدول الغربية كافة.

ومنذ ذلك الوقت وحتّى بداية الستينيات من القرن العشرين، لم تزعزع أيةُ بوادر مغايرة هيمنةَ المدخل الواقعي، بخاصة على صعيد تقاليده ومعاييره الجوهرية. وبدا أن أية دراسة ذات مغزى، لا بُدّ أن تنطلق من أرضية الواقعيين وتستلهم مسلماتهم الأولى. وبعد ذلك فلا مانع من التجديد، حتى وإن بدا في شكل انتقال نظري لافت، كذلك الذي قام به كينيث والتز الذي أسس مبدأ «الواقعية الجديدة» أو «الواقعية البنيوية» في كتابه نظرية السياسة الدولية حيث جعل من علم الاقتصاد مرجعاً لعلم العلاقات الدولية، بدلاً من المرجعية القديمة للعلوم السلوكية، وفيه كرَّس نظرية «الاختيار العقلاني» المستوحاة من علم الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) أداةً للبحث عن الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية، فضلاً عن تحديثه لنظريات النظام الدولي.

ب - المدخل العالمي The Global Paradigm:

استمرّت أفكار المدرسة الواقعية تمارس نفوذها في حقل العلاقات الدولية حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حين تمَّ تدشين المدخل العالمي بالكتاب الجامع الذي حرره كل من روبرت كوهين وجوزيف ناي بعنوان: Transnational Relation and World Politics، وقد ضمَّ الكتاب مجموعة من المقالات التنظيرية لنخبة جديدة تصدّت

لمواجهة المدخل الواقعي بتقاليده البحثية العتيدة، ومقولاته القوية، فضلاً عن مسلماته الفلسفية الأولى عن حالة الطبيعة الإنسانية. ولم تكد الدوائر الجامعية تستوعب مقولات ذلك المصنّف الذي ظهر عام 1971، حتى دفعت المطابع بأعمال تنظيرية وتأصيلية وتطبيقية عديدة لأقطاب ذلك المدخل منهم ستانلي هوفمان، وريتشارد مانسباش، وبيل فيرجسون، ودونالد لامبتر، وغيرهم ممن تأسست لهم مقاعد جديدة في أقسام العلوم السياسية بالجامعات الأمريكية، وأصبحوا رموزاً بارزة في مجال التحليل السياسي الدولي.

وعلى الرغم من مناخ الحريات الفكرية في الجامعات الأمريكية، إلاّ أن الواقعيين ما كانوا يتصورون أن تقوم دراسة العلوم السياسية على غير افتراضاتهم الأساسية عن طبيعة الإنسان، ومناخ الصراع الدولي، ومركزية أقضية الحرب والسلام. ولذلك لاحقوا وحاصروا أية وجهة أخرى من التفكير السياسي على أساس أنها خارجة عن نطاق الواقع والعقل، وتعرَّض عدد كبير من الجامعيين الجدد من تلامذة كوهين وناي وأتباعهما للكثير من العقبات وهم في طريقهم إلى اقتحام الجامعات ومراكز البحث (Think thanks). ولكن كما يصل كل تيار أصيل إلى غايته، فقد استطاع تلاميذ كوهين وناي مواجهة الكثير من العقبات، وورثوا الكثير من تلك المقاعد الدراسية التي نُضِّدت للواقعيين، كما أصبح العديد من كتبهم مقرراتٍ دراسية في معظم أقسام العلوم السياسية[1].

(1) وجاء تعيين جوزيف ناي في منصب مستشار وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي، ليشكل نقلة نوعية في مجال الأفكار الموجهة للسياسة العالمية. وقد كان طبيعياً أن يأتي التعيين في ظل الواقع الدولي الذي أعقب اختتام فصول الحرب الباردة. وبذلك التعيين بدأ «العالميون» يتمكنون في نطاق مؤسسات صنع القرار، بعد أن حققوا نفوذاً لا بأس به في مجال التدريس الجامعي.

ج - مدخل رفض التبعية The Dependency Paradigm:

وعلى عكس ما يظن الكثيرون من أن مدخل التبعية،قد قام على أساس التراث الفكري الماركسي، فإن بعض منطلقاته لم تكن ماركسية، وبعضها اصطدم مباشرة بمقولات ذلك التراث.

لقد أبدى كل من ماركس وإنغلز تفاؤلهما بظاهرة تمدد الاستعمار الغربي، واعتبرا استعمار إنكلترا للهند، وفرنسا للجزائر، حدثين سعيدين يعجِّلان من نضج إمكانات الحضارة الغربية الرأسمالية، وبالتالي اختصار دورة حياتها. ومن ناحية أخرى فقد اعتقد الفيلسوفان أن البلدان الشرقية ستجني فوائد بنيوية ضخمة من جراء نزوح الرأسمالية إليها.

إن بعض منظري رفض التبعية الكبار ليسوا ماركسيين وإنما بنيويون من مدرسة الوكالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، التي رأسها راؤول بريبيش، وكانت أساس أفكارها أن تطور أمريكا اللاتينية مرهون بتحريرها من آثار الاقتصاديات الأجنبية، عبر رفع مستوى الضرائب الجمركية، وإنشاء صناعات محلية تفضي إلى إمكان تحكّم الدولة في توجيه اقتصادها، وشلّ سيطرة الطبقة البرجوازية المحلية، المرتبطة بالخارج، التي دأبت على رهن مصالح دولها لصالح الدول الرأسمالية الكبرى، وجعلها في حالة تبعية دائمة لتلك الدول.

وقد التحق بهذا النوع من التحليل بعض أقطاب مدرسة اليسار الجديد، أو من يسمون بالماركسيين الجدد، الذين انفصلوا عن جمود النظرية الماركسية، واستوعبوا بعض الحقائق المخالفة لمقتضياتها. ومن هؤلاء الكتّاب: البرازيليون: دوس سانتوس، وأوكتافيو لاني،

وهانبيال كوينجانوا، والفنزويلي: رومولو بيتانكورت، والأمريكي: عمانويل وولرشتاين، والعربيان: وضاح شرارة وسمير أمين، والأرجنتينيان: آرتورو فروندیزي، وهايا دي لاتور. وقد اشتقوا تنظيراتهم من دراسات مسحية كثيرة، واستعاروا لفظة «التبعية» من كتاب لينين: الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. ولينين نفسه كان قد استعار لفظة التبعية من شولوزه غفيرتينتز في كتابه عن الإمبريالية البريطانية الذي استنتج فيها أن أمريكا الجنوبية لا سيما الأرجنتين في حالة تبعية مالية للندن لدرجة ينبغي نعتها بأنها تقريباً «مستعمرة». وقد طوَّر لينين ذلك المفهوم، وقسَّم العالم على أساس ذلك إلى بلدان مستقلة، وبلدان في حالة تبعية على الرغم من أنها مستقلة.

د - المدخل الديني the Religious Paradigm:

يستخدم قادة هذا التيار تصورات دينية في تحليل السياسة الدولية. وبالتأكيد فإن تأثير الدين في السياسة العالمية ليس أمراً جديداً، فمنذ القدم كانت التصورات والدوافع الدينية وراء أعمق الأحداث والتحولات السياسية العالمية (الفتح الإسلامي والحروب الصليبية، والحروب الأوروبية في القرون الوسطى كأمثلة). ولم يكن إقصاء الدين عن الحياة السياسية خلال القرون الأخيرة حائلاً دون تسرّب الدوافع الدينية إلى العمل السياسي، فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين بروز الدوافع الدينية بروزاً واضحاً في العمل السياسي العالمي (نشوء باكستان وإسرائيل على أسس دينية كمثالين لذلك). وجاءت ظواهر الصحوة الدينيه على صعيد الأصولية البروتستانتينية، والأصولية اليهودية، وعلى صعيد البعث الإسلامي، وعلى صعيد الدينين الهندوسي والكونفشيوسي مؤشرات على تصاعد تأثير العالم الديني في السياسات العالمية. ومن أبرز

المداخل الدينية اثنان:

1 - المدخل الأصولي الإنجيلي الأمريكي The Fundamentalist Paradigm:

يُعتبر اليمين الديني الأمريكي نتاج النزعة المحافظة التي تصاعدت في أمريكا عقب الحرب العالمية الثانية، وتغذَّت بالعداء للشيوعية وبمواجهة مظاهر «العلمنة» السياسية التي ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين. ويضم اليمين الديني تنظيمات متنوعة مثل «الأغلبية الأخلاقية»، و«التحالف النصراني»، و«اليمين الديني الجديد»، وشبكات تلفزيونية عديدة، فضلاً عن المدارس، والجامعات، والكنائس، ويتمتع بشعبية لافتة إذ تتجاوز قاعدته البشرية الأربعين مليون مواطن أمريكي، ويحاول أن يسيطر على مقاليد السياسة الأمريكية، ليوجهها وجهةً جديدة تحكمها المسلمات الدينية الإنجيلية [1].

ويكاد هذا التيار، أن يسيطر سيطرة كاملة على فكر الحزب الجمهوري، ولأفكاره صدى أيضاً في أوساط الحزب الديمقراطي. وقد كان له فضل دعم كارتر لانتخابات الرئاسة في 1976 بناءً على برنامجه الانتخابي الذي تبنّى بعض أطروحات ذلك التيار، مثل تأكيده أن تأسيس إسرائيل المعاصرة تحقيق لنبوءات التوراة، وإعلانه انضمامه لطائفة «المولودين من جديد»، وهي من أشدِّ الطوائف الأصولية تشدداً وتطرفاً. وقد حفظ كارتر الجميل لذلك التيار فبوأ قادته مراكز عليا في مجال تحليل السياسة الدولية، واقتراح البدائل التي تتخذ على أساسها القرارات.

(1) للمزيد حول افكار هذه التيارات راجع، خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص ص 193 – 229.

وفي عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان، توالت سوابق مثيرة تمثلت في توجيهه مجلس الأمن القومي الأمريكي في 1982 لأن يستمع إلى تحليل في السياسة الخارجية من الزعيم الأصولي جيري فولويل الذي حدّث أعضاء المجلس عن حتمية الحرب النووية وبقية النبوءات والبشارات، وعن ضرورة استناد الإستراتيجية الأمريكية إلى هذه المرتكزات العقائدية. كما استمع مسؤولو التخطيط في البنتاغون إلى محاضرة أخرى شبيهة، ألقاها الأصولي هالي لندسي مؤلف كتاب كوكب «الأرض العظيم» الراحل الذي سجل أعلى أرقام مبيعات الكتب في التاريخ الأمريكي، إذ طُبع أكثرَ من مائة طبعة ووزعت منه أكثر من 19 مليون نسخة. وهو الكتاب الذي عكف ريغان على قراءته وتبنى أطروحاته التي تؤكد مفاهيم نهاية الزمن وقرب الانفجار «الهولوكوست النووي» الذي سيشهده الجيل الحالي، وهو الجيل الذي سيكون آخر الأجيال التي يشهدها ذلك الكوكب. وتواصل تقريب أولئك الأصوليين في عهد الرئيس بوش حيث استُدعُوا غير مرة، خصوصاً أيام حرب الخليج الثانية، لتحليل بعض قضايا السياسة العالمية ومناقشتها.

2 - المدخل الإسلامي The Islamic Paradigm:

اتضحت الطبيعة العالمية للدين الإسلامي منذ آيات التنزيل الأولى، التي أشارت إلى أنَّ رسالته مخاطبٌ بها العالم أجمع. وفي إطار تعميم تلك الدعوة، كانت مخاطبات رسول الله (ﷺ) لقادة الدول والإمارات والممالك المختلفة، ثم جاء انتشار الدعوة الإسلامية خارج الجزيرة العربية، وامتداد الفتح الإسلامي من الأندلس غرباً إلى الصين شرقاً، تجسيداً آخراً لتلك الدلالة.

وقد نما فقه العلاقات الدولية مترافقاً مع تلك التفاعلات،

وبلّور الفقهاء المسلمون الذين اعتنوا بالتنظير لهذا الجانب، مجموعاتٍ كبيرة من الاجتهادات، التي تحدد أهداف تلك التفاعلات وضوابطها، في حالتي السلم أو الحرب على حد سواء. ويمكن اعتبار كتاب السِّيَر لمحمد بن الحسن الشيباني أول كتابٍ في مادة القانون الدولي، إذ إنه سبق في الظهور كتاب قوانين الحرب والسلام للهولندي هيوغو غروسيوس بأكثر من ثمانية قرون[1].

ولم تنفرد كتب السير والخراج، ولا كتب الفقه وحدها، بتسجيل الرؤى الإسلامية في قضايا العلاقات الدولية، وإنما توزّعت تلك الرؤى في كتب التاريخ والتفسير ومقارنة الأديان وغيرها من الأعمال الموسوعية التراثية. ومع دخول العالم الإسلامي في أطوار التراجع طرأت علامات الضعف والضمور على فقه العلاقات الدولية المنطلق من النظرة الإسلامية، ثم خمد ذلك الفقه وجمد عندما فقد العالم الإسلامي إرادة المبادرة والتحرك، وسقط في قبضة الاستعمار[2].

إنَّ الجهد المبذول حالياً في الكتابات الإسلامية عن العلاقات الدولية، يدور حول بعض الجوانب النظرية العامة، لا سيما الجوانب القانونية والأخلاقية المثالية. وحتى في هذه الجوانب ليست هذه الكتابات إلاّ مجرد إعادة صياغة لفقه السِّيَر القديم، أو محاولات لنقد القانون الدولي الحديث وتقييمه من وجهة نظر إسلامية.

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع، احمد ابو الوفا،أثر ائمة الفقه الاسلامي في تطوير قواعد القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 217 وما يليها.

(2) وحتى بعد استقلال دول العالم الإسلامي، فقد ظلّت أسيرةَ حالة القابلية للاستعمار، وعلاقات التبعية التي رسختها سنوات الاستعمار الطويلة. ولم تعمد تلك الدول إلى استلهام الإسلام إطاراً توجيهياً لعلاقاتها الدولية، ولذلك لم يسجل فقهُ العلاقات الدولية الإسلامي أي تطور يذكر، ذلك أن الفقه إنما ينمو مع مواكبته للواقع، وتتجمّد حركته عند استبعاده عن محك التطبيق.

ويندر في تلك الكتابات وجودُ أبحاث مهمة حول قضايا القوة النسبية والتحالفات والنظام العالمي، والعلاقات الاقتصادية العالمية، وحل النزاعات، وغير ذلك من القضايا الحيّة في مسائل السياسة العالمية.

ثانياً: وحدات التحليل في السياسة الدولية

1 - مناخ التبادل السياسي العالمي:

ورث الواقعيون نزعة الشك العميقة لدى مكيافيللي، وهوبز، وروسو، الذين تصوروا أنَّ حالة عدم الثقة هي الحالة التي تسود بين الدول، فلا أحد يثق بالآخر، ومن ثَمّ فلا بُدّ أن يأخذ كلّ طرف احتياطاته تحرُّزاً لأي خطر أو هجوم من الآخرين، سواءً أكانوا أصدقاء أم أعداء. ولا يمكن، والحال كذلك، أن يثق حتى بإمكانية وفاء الآخرين ممن تدخل الدولة معهم في أحلاف أو مواثيق مكتوبة[1].

ويؤكد الواقعيون، أنَّ هذا المثال هو المنطبق على تاريخ العلاقات الدولية، منذ أن تأسست الدولة القومية الحديثة بعد معاهدة

(1) والمثال التقليدي الذي يورده هؤلاء هو مثال الصيادين الذين اتفقوا فيما بينهم على صيد غزال سمين كان كفيلاً بأن يقدم وجبة عشاء سخيَّة تكفيهم جميعاً، فحاصروا الغزال وكمن كل منهم في مرصد أو منفذ ينتظر أن يفلت منه، بينما تفرّغ بعضهم لمناوشته من الداخل. غير أن أحدهم رأى أرنباً صغيراً، حسب أنه سيكفي لعشائه منفرداً، وانشغل بصيد الأرنب، تاركاً مرصده لينفذ منه الغزال ويهرب، وضاعت بذلك الوجبة الجماعية لقاء الطمع الفردي لصائد الأرنب. هذه هي صورة النظام الدولي الذي يمكنه نظرياً أن يحقق الأمن والرخاء للجميع، طالما التزموا بمقتضياته. ولكن الواقع شيء آخر، إذ تنعدم فيه إمكانية تأسيس مثل ذلك النظام، وتكثر فيها احتمالات بروز أمثال صائد الأرنب، ممن يفكرون انطلاقاً من مصالحها الخاصة الآنية، ضاربة عرض الحائط بمصالح الآخرين، وبمصالح النظام الدولي بعيدة المدى.

وستفاليا 1648 التي وضعت حداً للحروب الدينية الأوروبية. وعلى الرغم من أنَّ هذه التجربة هي تجربة أوروبية، حيث لم تنضمَّ إليها الدول الشرقية، وكذلك الولايات المتحدة، إلا حديثاً، ولم تكن تلك الدول سوى مجرد هوامش وملحقات للمركز الأوروبي. إلا أنه قد طاب لمنظري المدرسة الواقعية أن يجعلوا من تلك التجربة الأوروبية نموذجاً للواقع الإنساني كله، وأن يؤكدوا في غير ما تردّد أن حالة الفوضى في بيئة العلاقات الدولية ستظل حالة أبدية، باعتبارها مشتقة من طبيعة الإنسان في الظلم والطمع وعدم الثقة بالآخرين. ويوضح أحد أبرز رواد المدخل الواقعي، هانس مورغانثو، عن طبيعة النظام الدولي فيقول إنها تتألف من ست حقائق هي:

- إن كل العلاقات السياسية تحكمها حالة الطبيعة الإنسانية الأولى التي لا تتغيّر. وتجاهل هذه الحقيقة يؤدي إلى الإخفاق الفادح، سواءً على مستوى التحليل العلمي للعلاقات السياسية، أو على مستوى العمل السياسي.

- إن رجال السياسة يفكرون دائماً في اتجاه كسب المزيد من القوة السياسية.

- إن السياسة الدولية هي صراع في سبيل القوة، لأن القوة سبيل كل أمة بهدف البقاء والنمو، وتوازن القوى هو السبيل لإستمرارية السلم.

- لا سبيل إلى تطبيق القوانين والمثل في مجال العلاقات الدولية، باستثناء ما يتطابق من تلك القوانين والمثل مع مصالح الطرف الأقوى. ولذلك فإن على قادة

الدول أن يركّزوا على الاعتبارات الأمنية التي تصون مستقبل بلدانهم لا على مجرد المطالب والقيم القانونية والأخلاقية.

- يجب التفريق بين «الحقيقة» التي هي «القوة»، و«القيم» التي هي مجرد مثل «يوتوبية»، والاعتراف لكل أمة بمجمل قوتها فقط لا بمحصولها القيمي والديني والفكري.

- ينبغي في تقييم الأحداث العالمية أن نهتم بتحليل أمر واحد فقط هو: ماذا نتج عن ذلك التحرّك السياسي من إضافة أو نقص بالنسبة لقوة الدولة التي قامت به؟

هذه النقاط التي أوردها مورغانتو في مقدمة كتابه والتي تدور جميعاً حول فكرة القوة بوصفها هدف العلاقات الدولية ومحورها، وبوصفها هدف التحليل العلمي لهذه العلاقات، وبوصفها العملة السائدة في إطار التبادل الدولي، أصبحت بمنزلة المتن الذي تولّت شرحه سائر كتب الواقعيين.

إن ما أُعطي موضوعُ «القوة» التقدير الكبير يعود لملاحظة الواقعيين غياب الحاكمية العالمية العليا التي يمكن أن تقوم بكبح الفوضى. ولذلك سُميَّ المدخل الواقعي بمدخل القوة؛ حتى إذا جاء كينيث والتز بنظرية النظام الدولي، فإن الأمر أصبح يُنظر إليه على النحو الآتي:

إن شكل النظام الدولي يختلف اختلافاً بيِّناً عن شكل النظام الداخلي للدولة القومية .فالأخير يقوم على سلسلة واضحة من القوانين والمؤسسات المتنوعة وعلاقات الرئيس بالمرؤوس، وبذلك تنضبط جميع الممارسات لتحقيق أهداف الدولة بناءً ونمواً. أما النظام الدولي فإنه

يقوم على وحدات ومؤسسات مستقلة (sovereign states) لا تربط بينها علاقات رئيس ومرؤوس، فضلاً عن أنها لا تحتكم إلى منظومة واضحة من القوانين ذات القوة النافذة. ولذلك فإن كل دولة تعتمد على نفسها في تحقيق أمنها في حالة شيوع الفوضى في العالم. ولا يعني شيوع الفوضى في النظام العالمي أنه يظل على حالة واحدة على الدوام، وإنما تُصاب تلك الحال بتغيّرات درامية هائلة كلما حدث اختلال في أقدار توزيع القوة. وعندها تتغيّر نوعية سلوك الدول الكبرى، ويتأثر تبعاً لذلك سلوك الدول الصغرى الخاضعة لولاءات الدول الكبرى وضغوطها ومصالحها. وفي النهاية فإن سلوك مختلف دول العالم يتأثر لا محالة بكل تغيير ثوري في معدلات توزيع القوة النسبية بين الدول الكبرى. فهذا هو المتغيّر الوحيد الذي يؤثر في حالة فوضى النظام الدولي، وفي سلوك جميع الدول بلا استثناء. ولذلك فإن تركيز نظرية العلاقات الدولية ينبغي أن يكون على قياس مقدرات الدول الكبرى وقوتها، لا على التغيّرات التي تحصل بين مختلف الدول، فهي تغيّرات مهما اتسعت فإنها لن تؤثر في بيئة النظم الدولي[1].

وعلى عكس ما يرى الواقعيون فإن العالميين يؤكدون أن مناخ العلاقات الدولية هو أقرب إلى حالة الاعتماد المشترك منه إلى حالة الفوضى والحرب. فثمة نوع من النظام الدولي آخذ في الاتساع والتكامل، وهو في طريقه إلى أن يفرض نفسه بوصفه نوعاً من العرف والقانون الدولي المقبول طواعية من جميع الدول. ومَردُّ إيمانهم بذلك ملاحظتهم أن معظم اهتمامات الدول في سياستها الخارجية أصبحت تتركز على قضايا التطور التقني والاقتصادي، ذلك على حساب القضايا الأمنية، ما أدّى إلى بروز مناخ من التفاهم والتعاون بين الدول، وإلى

(1) للمزيد راجع خليل حسين، النظام العالمي والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008.

التخفيف من حدّة الاستقطاب والاستعداء فيما بينها.

وتبدو حالة الاعتماد المشترك أكثر ما تبدو على الصعيد العسكري، متمثلة في حالة الردع النووي المشترك، حيث تعتمد كل دولة من الدول النووية على الأخريات، لترسيخ حالة منع استخدام الأسلحة النووية. وتلك غاية إستراتيجية مشتركة بين كل الدول التي تمتلك السلاح النووي، تدعو إلى انتهاج سياسة مشتركة باتجاه تقليص ميزانيات الصرف العسكري وخفض سباق التسلح. ويعتقد العالميون أن مثيلاً لتلك الحالة على الصعيد الاقتصادي يمكن أن يتحقق مع تواصل التطور التقني في وسائل الإنتاج والاتصال، الأمر الذي سيقود إلى تشابك حقيقي في المصالح الدولية، وانفتاح كامل للأسواق القومية لتجارات الدول الأخرى وبضائعها، ويقلل بالتالي من دواعي التوتر واحتمالات اندلاع الحروب.

الا ان العالميين يعودون بعد ذلك ليؤكدوا أن تلك الخطوات لا تكفي للقضاء على كل ملامح الفوضى، فالنظم العالمية لا تزال هشة وستواصل الدول الكبرى الخروج عليها. كما يقر العالميون بأن العنف سيتمادى بسبب اشتعال النزعات الإثنية والقومية، وتأجيج الدعوات الأيديولوجية المطالبة بالتوزيع العادل للقوة والثروة بين دول العالم.

ويعتقد العالميون أيضاً أن التقدم الاقتصادي حتى لو ساد العالم كله، لا يمكن أن يقوم تلقائياً ببسط السلام، ولا يمنع الانفجارات العسكرية الخطرة، ولكن يمكن توطيد أسس السلام ببذل مزيد من الجهد تجاه ضبط التسلح، وتشييد مزيد من مؤسسات التعاون على المستوى الدولي، ووضع مجموعات من الإجراءات والقوانين الكفيلة بحسم النزاعات، ورصد طويل الأمد لمصادر مالية ضخمة بغرض

مساعدة الدول الصغيرة اقتصادياً، وتأمين أوضاعها عسكريّاً. وعلى العموم فالمطلوب هو «إخضاع» السياسة العالمية لإطار مؤسسي، وإعطاء المؤسسات المنبثقة عنه نفوذاً أكبر لقيادة العالم نحو آفاق الاعتدال والتعاون والسلم والرفاهية.

كما يعتقدون أنه بالإمكان البدء بتشييد النظام الدولي، وأن الوقت الحالي هو الوقت الأنسب، بسبب ما انتهى إليه وضع العالم فعلاً من مستوى معقول من الاعتماد المشترك. وينصح خبراء السياسة العالمية «العالميون»، بأن تستثمر الولايات المتحدة هذا الوضع لترسيخه عالمياً، وأن تستبعد وَهْم دوام الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم وهو الوهم الذي تروِّج له طائفة هامة من الدعاة الواقعيين.

وعلى الرغم من وجود خلافات جوهرية بين الواقعيين والعالميين إلاّ أن ثمَّة بعض نقاط اتفاق تجمع بينهم لجهة النظر لطبيعة النظام الدولي. أما منظرو رفض التبعية، فإنهم يقفون بعيداً عن كل من الواقعيين والعالميين؛ باعتبار أن نظرتهم مستمدّة من مقدمات فلسفية مختلفة تمام الاختلاف، ولذلك لم تعد قضايا الحرب والسلام محل تركيز منظري رفض التبعية، فهي عندهم قضايا هامشية أو مجرد أعراض للمرض الأصلي الذي ينصبُّ تركيزهم على معالجته؛ هذا المرض هو مناخ التبادل السياسي العالمي الذي تسوده ظاهرة تقسيم العمل الدولي بين بلدان «المركز» و«الهامش» و«شبه الهامش»، وهو التقسيم النابع من طبيعة النظام الرأسمالي العالمي، القائم على تركيز رأس المال في المركز، وهي الوضعية التي أدّت تاريخياً إلى حدوث الاستقطاب الحاد في النظام العالمي. ففي مراحل تاريخية منفصلة خلال القرون الأربعة الماضية، مكّن ذلك النمو الإنتاجي دولاً منفردة من الوصول إلى مركز الهيمنة العالمي منها: هولندا في منتصف القرن الثامن عشر، وبريطانيا في منتصف القرن التاسع

عشر، والولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن العشرين. وفي اعتقاد وولرشتاين فإن التفوق الاقتصادي لا العسكري لتلك الدول هو وحده الذي أهلها لمراكز الهيمنة على النظام العالمي.

وفي مراحل تاريخية معينة انحدرت بعض الدول كإسبانيا والبرتغال من مقام «المركز» إلى مقام «شبه الهامش»، كما استطاعت دول أخرى كهولندا أن ترتقي إلى مقام «المركز». ولكن نسبة لتأصيل نظام تقسيم العمل الدولي، لا يُنتظر أن يتكرر ذلك المثال في هذا العصر. وإلى أمد غير منظور سيظل مناخ التبادل العالمي محكوماً بظاهرة تقسيم العمل الرأسمالي، وسيظل مجموع الدول النامية، محكوماً بشروط تقسيم العمل الدولي، وهي الشروط التي تضعها الدول الغنية للتعامل مع الدول الفقيرة، وهي معاملات لا يمكن أن تخرج عن قاعدة مباريات حاصل الصفر، حيث يكون التخلف «أو تقدم التخلف» (حسب اصطلاح فرانك قوندیز) الوجه الآخر لعملية التطور، أي أن تطور المركز لا يعني إلاّ مزيداً من إفقار بلاد الأطراف واستنزاف مقدراتها.

أما منظرو المدخل البروتستانتي، فيرون أن مناخ العلاقات الدولية إنما هو مناخ الصراع الدائم، ولكنه صراع العقائد، لا صراع المصالح القومية كما يرى الواقعيون. وفي مجال الصراع العقائدي على هذا المستوى، يستدعي الأصوليون مجموعة مفاهيم قدرية لا تحمل النقاش، أهمها مفهوم «نهاية الزمن» الذي اطلقه أوغسطين، ثم أضاف عليه هيغل، أبعادا علمانية ذات طابع قومي، وواصل المهمة نفسها ليبراليون آخرون آخرهم فرنسيس فوكوياما في قراءته لنهاية التاريخ في اعقاب سقوط الاتحاد السوفييتي. ولكن جاء الأصوليون أخيراً ليستخلصوا مفهومهم السليب، ويستخدموه في معناه القديم.

وفي تقدير الأصوليين فإن التاريخ البشري يسرّع الخطى نحو نهاياته بطريقة قدرية لا تحكمه فيها عوامل سياسية ولا اقتصادية، وإنما تجره عوامل قدرية نحو الفصل الأخير، فصل الصراع الدامي والمعارك المهلكة التي ستتمخض عن جيل الخلاص الذي سيقضي على الشِرك والعلمانية ويجلب عهد السلام الأبدي.

وهكذا فإن بيئة النظام العالمي ستظل بيئة الصراع الدائم والشر، وليس ثمة أملٍ للسلام قبل انتهاء المعركة العظمى التي يسمونها أحياناً بـ«الهولوكوستٍ النووي»، وأحياناً بإسمها التاريخي «هرمجدون»، وهي المعركة التي ورد عنها خبر واحد فقط في الكتب المقدسة، يقول إنها تقع في آخر الزمان في أرض «إسرائيل»، ويسيل فيها الدم لمسافة 200 ميل من القدس، وتتحطم على إثرها كل مدن الأرض بالسلاح «النووي»؛ حتى إذا بدا الجنس البشري وكأنه قد تحطم عن آخره، ظهر المخلّص «المسيح» الذي سيجهز على بقايا الشر، ويصون حياة المؤمنين، ويصنع من بني «إسرائيل» أقوى دعاة الخلاص والإيمان.

تلك هي خلاصة آراء الأصوليين حول مناخ الصراعات الدولية، وهي آراء مستخلصة من الكتب الدينية، وبخاصة «سفر الرؤيا»، وقد خضعت لتأويلات وتنـزيلات على أحداث كثيرة في هذا العصر، وربطت جميعاً بمسألة نهاية الزمن وتدمير الأرض. وقد غلب الجانب الديني القدري فيها على الجانب التحليلي السياسي، حتى أطلق عليها أحد علماء السياسة المعاصرين اسم «سياسات يوم القيامة».

أما في الإسلام فإن القرآن الكريم، يقرر في وضوح أن مناخ العلاقات الدولية، إنما هو مناخ الصراع والتدافع الدائم بين الأمم والأقوام. فهذه هي الصفة التي ميّزت تاريخ الإنسان منذ القدم، إذ ظلت تجمعاته وتكتلاته في حالة صراع وتدافع دائمين، هما الصراع

بين الحق والباطل والخير والشر. ولا تمثل صراعات المصالح القومية، أو الطبقات الاقتصادية، سوى صور مصغرة أو أنواع محدودة من جملة ذلك الصراع؛ وتاريخ الإنسان بشكل عام هو تاريخ الأديان السماوية. و»إذا نظرنا إلى التاريخ من زاوية حضارية نجد أن تاريخ العالم كان سجالاً بين الحق والباطل، بين الهدى والضلال، بين الإسلام والشرك، في دورات لا تتوقف». ولم يخل أي عهد من عهود تاريخ البشر من صورة من صور ذلك الصراع، فمع آدم كان إبليس، ومع قابيل كان هابيل، ومع إبراهيم النمرود، ومع موسى فرعون، ومع عيسى اليهود. وفي كل حين كان الخير يدافع الشر، ويناهضه، ويقوِّض شيئاً من سطوته وسلطانه على البشر.

ومن أدق ما جاءت به نصوص القرآن الكريم، تقريرها حتمية التمايز والتفريق بين بني الإنسان، بمثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[1]، فهذا نص صريح في دلالته على أن الله تعالى لم يشأ أن يجعل الناس أمة واحدة، ولذلك كثرت بين البشر الشرائع والمناهج، ابتلاءً للناس، ودعوة لهم لاستباق الهدى والخير. وهذا النص تظاهره نصوص أخرى تؤكد وجود تلك الظاهرة في طبيعة التمدن الإنساني، منها قول الله تعالى: ﴿... وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ. إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا

(1) المائدة: 48
(2) هود: 118 - 119

بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَ﴾[1].

فهذه الآيات تقرر عدم إمكان توحّد الجنس البشري في عقيدة واحدة، وبذلك يكون الإسلام هو الدين الوحيد الذي يقرُّ بحتمية التمايز، ويكلُّ عن دعوى قسر البشر جميعهم على منهجه، كما فعلت جميع الحضارات السالفة من لدن الحضارة اليونانية، التي عمل داعيتها الأكبر الإسكندر المقدوني على تعميم قيمها وأفكارها على البشرية كافة، وما فعله أباطرة الرومان في فتوحاتهم التي حاولوا فيها إعطاء القانون الروماني حاكمية على جميع البشر، وما فعلته الكنيسة في محاولاتها فرض النصرانية بالسيف، وما جرى في العصر الحديث من محاولات الشيوعية فرض نفسها أيديولوجية للمستقبل وإلى آخر الدهر، وما دعا ويدعو إليه المفكرون الليبراليون اليوم من دعاوى نهاية التاريخ بما انتهت إليه القيم الفلسفية الليبرالية، وما يبذله قادة الدول الرأسمالية الغربية من محاولات لتعميم القيم الرأسمالية على بقية دول العالم.

لكن الإسلام مع إيمانه بواقع التدافع، لا يعمل على فرض إرادته على الجنس البشري، بل يقدم نفسه دينَ هداية، ولا يتجه إلى استئصال الأديان أو الأفكار الأخرى، ويكتفي بعرض نفسه في أجواء الحوار، ولا يستعين بالقوة أو «الجهاد» إلا لحماية حقه في البقاء وللمحافظة على وضع الحريات الدينية والفكرية في العالم.

فالجهاد في عقيدة الإسلام، هو مدافعة لاستبداد الباطل وافتئاته على حرية العقل الإنساني. والمسلم لا يبدأ الباطل بقتال حتى يستبدَّ ويطغى على حيِّز الحريات، الذي هو حيّز طبيعي، تستوجب مصادرته المدافعة بالحق. وذلك هو مدلول التعبير

(1) الأنعام: 53

القرآني، فالباطل يبدأ بالقتال دائماً والمسلم يدافع بالحق: ﴿وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾[1].

وعلى الرغم من تقرير هذه الحقيقة التي هي بمنزلة قانون أزلي من قوانين الصراع، فإن الإسلام يُبدي حرصه الدائم على السلم، بل يفترض أن السلم هو حالة الأصل في علاقات المسلمين مع غيرهم، وذلك حتى يبادرهم ذلك الغير بالحرب. يبدو ذلك واضحاً في نصوص القرآن التي تدعو إلى السلم، وتمنع المسلمين من ابتدار العدوان، وتنهى عن رد العدوان بأكثر مما يتطلب الأمر. فالأصل في الإسلام هو حالة السلم، وهو الأصل المنبثق من حالة الإنسان الفطرية، ومن كونها «ليس شريراً ولا سيئاً في أصل فطرته، بل هو مُعَدٌّ إعداداً خاصاً، جسداً وعقلاً، ووجداناً وشعوراً، وإرادة حرة، جعله جديراً بحمل رسالة التكليف، وقادراً على تحقيقها، بتزكية نفسه... لتتم له الاستقامة»[2].

---

(1) البقرة: 217

(2) فالفطرة الإنسانية في أصلها فطرة خير، والشر طارئ عليها، وإذاً فحالة السلم هي الأصل، والشر إنما يطرأ على حالة السلم، ولا يطغى عليها طغياناً كاملاً بحيث يصبح هو الأصل. ويدعو القرآن – في آيات كثيرة – أتباعه للمحافظة على حالة السلم متى وجدت، والسعي إليها متى فقدت، والعمل على إقرارها ولو بشن الحرب على المعتدي، الذي يهدم حالة السلم. يقول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: 190)، ويقول: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: 193)، ويقول: ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة: 194)، ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (البقرة: 208)، ويقول: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الأنفال: 61)، ويقول: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ﴾ (النساء: 94)، وهذه النصوص كما هو واضح، تمنع الحرب بغير سبب. فابتغاء عرض الحياة الدنيا، "أو مصالح الدولة القومية"، ليس سبباً مشروعاً لإشعال الحرب. فالقتال الحق إنما هو في سبيل الله، وطلباً لمغانم الآخرة، وليس في أي سبيل آخر، ولا طلباً لأي عَرَضَ أو غَرَضٍ آخر.

إن السلام هو الإطار الصالح لتبليغ دعوة الإسلام، وهو الإطار الصالح لحياة البشر وتطور العمران. وفي ظل السلام يدعو الإسلام إلى التعاون والبر والقسط: ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾[1]، وهكذا فإذا لم يقع الاعتداء والفتنة والنفي، فإن مناخ العلاقات الدولية يتهيأ للتبادل الإيجابي في مجالات الفكر، والعلم، والتجارة، والحركة، والسياسة، سواءً في إطار اتفاقيات ثنائية، أو جماعية، أو في إطار منظمات عالمية مقصود بها تحقيق النفع الإنساني العام.

وإذا كان المدخل الواقعي يقرر أن الأخلاق ليس لها حساب في مجال التبادل السياسي الدولي، فالإسلام يقرر غير ذلك. فللمسلمين مجموعة قيمٍ ملزمة، يستصحبونها في تفاعلهم عبر محيط التبادل السياسي العالمي؛ يلتزمون بها، حتى ولو لم يلتزمها الأعداء، وقد التزمها المسلمون فعلاً حينما اخترقها الخصوم. ولذلك اندهش المؤرخون الغربيون كثيراً من التزام صلاح الدين الأيوبي بتلك المُثُل في مواجهة من لم يدخلوا في جيشه. ولم يَسَعْ مجيد خدوري – من المعاصرين – إلا أن يعترف – على الرغم من تحامله – بأن القانون الدولي الإسلامي يقف أحياناً في صف خصوم المسلمين، ويرعى مصالحهم على حساب مصلحة المسلمين. وأخيراً فقد كتب تروي توماس مقارناً بين اتفاقية جنيف لمعاملة أسرى الحرب ومقررات الفقه الدولي الإسلامي، قائلاً إن اتفاقية جنيف تقرر وجوب معاملة أسرى الحرب حسب سجون الدولة التي تأسرهم، وهي اتفاقية مثالية، وقلما عُمِل بها في تاريخ الحروب الحديثة. ولكن في التاريخ الإسلامي رأينا أن ما يعنيه التشريع الإسلامي قد طبق فعلاً؛ وكان الجنود المسلمون يعاملون أسرى الحرب ويطعمونهم – حسب وصية

(1) الممتحنة: 8

رسول الإسلام - أفضل أنواع الطعام، بينما يكتفي الجند بما دون ذلك، ولا يكلفونهم بالأعمال الشاقة، ولا يطالبونهم بدفع تكاليف الإطعام والإيواء عند إطلاق سراحهم.

إن اتفاقية جنيف تطالب بأن تتم معاملة أسرى الحرب بالمثل. وفي حالة إخلال إحدى الدول بتلك المعاملة، فقد أعطت الاتفاقية الدولة الأخرى حق المعاملة بالمثل. ولكن كتب السِّيَر تقرر أن على المسلمين أن يلتزموا، ولو من جانب واحد، بالاتفاق الحسن، بصرف النظر عن التزام العدو أو تجاوزه للاتفاق، وذلك فيما عدا حالة الاسترقاق، إذ هي الحالة الوحيدة التي يجوز فيها التعامل بالمثل.

هذا هو الفرق بين النظرة الإسلامية للحالة الإنسانية، وبين التيار الأصولي الإنجيلي الذي لا يرى قيمة للإنسان إلاّ إذا اعتنق الأفكار الأصولية.فالإسلام يؤمن بحالة التدافع ولكنه لا يسعى لفرض عقائده قسراً على الناس، ذلك على عكس التيار الأصولي الإنجيلي الذي يؤمن بحالة الاقتحام والحرب سبيلاً لفرض عقائده الدينية على المجتمع العالمي.

2 - وحدة التعامل على المستوى العالمي:

يعتقد الواقعيون أن وحدة التعامل على المستوى الدولي هي الدولة القومية فقط، وهي قد ظلت كذلك منذ نهاية الحروب الصليبية الأوروبية المعروفة بحرب الثلاثين عاماً التي آلت الى اتفاقية وستفاليا 1648، التي أنهت وجود الإمبراطورية الرومانية، وقوّضت السلطة العالمية التي كانت متجسّدة في سلطان البابا الذي كان أشبه بحكومة عالمية على مستوى أوروبا، وأنهت شتات «دول المدينة City states»، والمقاطعات الصغيرة التي تناثرت بالمئات على

الجغرافيا الأوروبية. وكان نتاجٍ تلك التحوّلات الحاسمة ظهور الدولة القومية ذات السيادة Sovereign states بوصفها وحدة سياسية ذات فاعلية على المستوى القومي الداخلي وعلى المستوى الدولي أيضاً.

جاءت تطورات القانون الدولي لتُضفي مزيداً من الشرعية على الدولة القومية الوليدة، حيث تمّ تبادل الاعتراف بترسيم الحدود على خريطة أوروبا المستحدثة، كما تمَّ تقنين التبادل الدبلوماسي. وشهد التاريخ الأوروبي لأول مرة ظاهرة البعثات الدبلوماسية الدائمة المقيمة في السفارات، وساعد اشعال المشاعر القومية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على إضفاء مزيد من الشرعية والاعتراف بكيان الدولة القومية[1].

إن المؤثر الأكبر في اتجاهات العلاقات الدولية إنما هي الدولة القومية، ولا يعتبر قادة تلك الدول إلاّ مجرد ممثلين لدولهم، ولا ينظر للمنظمات الدولية إلاّ على أنها تكوينات صورية تستمد قوتها من اشتراك الدول في تسيير شؤونها. فالدولة هي الكيان الوحيد المستقل الذي يملك المشروعية القانونية كما يملك مصادر القوة التي تمكنه من تنفيذ إرادته.

ويدعي منظرو المدرسة الواقعية أن نموذج الدولة القومية سيستمر بشكله الحاضر إلى أمد غير منظور، ليس بسبب عجز الإنسان - أو التاريخ - عن ابتكار كيان سياسي آخر، وإنما بسبب وجود الدولة القومية ذاته، الذي يشكل عقبة تشلُّ أية محاولة لابتكار بديل عنها أو تحقيقه. وهكذا يصل الواقعيون الذين يصرون على تبني مناهج البحث العملي التجريبي Empirical إلى تبنّي مثل تلك الآراء ذات النزعة الحتمية المثالية، التي تضفي على كيان الدولة

(1) حول هذه الحقبة راجع علي الشامي، الدبلوماسية، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.

القومية قدرة خالدة، وتجعل منها وحدة التحليل، وقوة التأثير التي لا منازع لها من قريب أو بعيد.

أما العالميون فيرون، أن الاتجاه نحو مزيد من التعاون الدولي والاعتماد المشترك، ينفي مقولة أن الدولة القومية هي وحدها وحدة التعامل. صحيح أن الدولة القومية ستستمر فاعلاً أساسياً في ساحة العلاقات الدولية. لكن ثمة تطورات كبيرة جعلت نفوذها يتناقص إلى حد بعيد. وصحيح كذلك أن الدولة القومية التي تأسست في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت تحتكر التأثير على صعيد العمل الدولي، بسبب ما تمتعت به من القوة والاكتفاء الذاتي، وبسبب ما قد حصل من التعادل في القوة بين تلك الدول. ولكن هذه الوضعية ما لبثت أن تأثرت بالتداخل العميق بين مصالح المجتمعات البشرية. وكما يقول جيمس روزناو فإن كثيراً من الأحداث العالمية قد غدت تزعزع مفهوم سيادة الدولة واستقلالها بصنع قراراتها. فكثير من القرارات التي تتخذ من دولة معينة تؤثر بلا شك في سياسات دول أخرى. وبينما كانت قرارات الدولة في الماضي تحد بحدود جهازها السياسي، فإن جذور الحياة السياسية لأي مجتمع الآن، يمكن إرجاعها لتأثيرات واهتمامات بأحداث تقع في البلاد الأكثر بعداً عنه.

وفي مقابل تضاؤل سلطان الدولة وتقلص وظائفها، انبثقت وحدات تأثير فاعل في محيط العلاقات الدولية، كبعض الشركات عابرة القارات، وبعض المنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، والمجموعة الأوروبية، وبعض حركات التحرر القومية التي أسسها بعض اللاجئين الذين أخرجوا من بلادهم، وبعض الحركات الدينية ذات الامتدادات العالمية كالكنيسة الرومانية الكاثوليكية، والحركات

الإسلامية، والأصوليتين الإنجيلية واليهودية، وبعض المنظمات العالمية كالأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، وبعض التحالفات الدولية ذات الطابع الإغاثي والإنساني كالصليب الأحمر الدولي، ومؤسسات البحوث المتخصصة كمؤسسة فورد، التي تحوّل وتوجه البحوث الاجتماعية في كثير من بلدان العالم، وشبكات الإعلام الدولية (مثل CNN)، وحتى بعض الأفراد ذوي النفوذ (مثل الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر) الذين يمارسون نفوذاً مقدراً في التفاعلات الدولية.

وإن افتقدت هذه المنظمات صفة الاستقلالية وميزة الحدود الجغرافية، إلاّ أنها أصبحت ذات اقتدار مالي ضخم، وكفاءات إدارية عالية، وبرامج عمل واضحة ومحددة، وقد تراكمت لديها على مدار عقود خبراتٌ هائلة في مجال العمل على النطاق العالمي.

إن اختراق هذه المنظمات لإطار الدولة القومية في مجال العمل السياسي العالمي، إنما انعكاس لمبدأ سيادة الاعتماد المشترك، والسعي لتحقيق أغراض التمدّن البشري الذي تلتقي فيها شعوب البشرية قاطبة، عبر شبكات من المنظمات والاتحادات العالمية، المخصصة لخدمة أهداف سياسية، واقتصادية، وثقافية، وخدمية، ودينية. ويجادل بعض أقطاب المدخل العالمي مثل هربرت سبيرو وريتشارد مانسباك بأن على محللي السياسة العالمية أن ينظروا إلى العالم وهو مظلّل بشبكات كثيرة معقدة من المنظمات العالمية التي يتخصص كل منها في خدمة أهداف بعينها، مطلوبة بهدف التقدم البشري المتكافئ على صعيد السلم، والأمن، والاقتصاد، والرخاء، والتلاقي الثقافي، وتكامل القيم الإنسانية. وهي أهداف لا تتأهل الدول القومية بطبيعتها لتحقيقها، باعتبارها تنظر إلى المصالح الخاصة الضيقة المدى، ولذا فلا بُدّ أن يوكل تحقيق هذه الأهداف إلى منظمات دولية عابرة للقارات. وهكذا تصبح وحدة التحليل

الأخيرة لدى العالميين هي المجتمع الدولي بأسره، بما ينظمه من دول قومية، وشركات متعددة الجنسيات، فهذه الوحدات والتشكيلات وأشباهها تمثل نسقاً متنامياً، تأثيره في توجيه العلاقات الدولية أكبر بكثير من التأثير المفرد للدول القومية.

أمّا منظرو رفض التبعية، فيختلفون حول تحديد وحدات التعامل العالمي، ولكنهم يتفقون على اتخاذ النظام الرأسمالي العالمي وحدةَ تحليل كبرى تُكيِّف سلوك مختلف الدول في العالم، بما فيها الدول الاشتراكية (أو ما تبقى منها). ولا مجال للتحرر من قبضة هذا النظام ما لم تلمّ به كارثة تحطم آلياته التي يتحكم بها في المجموع البشري، أما الدول القومية فإن سلوكها يتكيّف دائماً بما تفرضه عليها ضغوط النظام الرأسمالي العالمي وإملاءاته، ومن ثمّ فلا يمكن اعتبارها وحدة تعامل ذات تأثير أصيل في العمل السياسي العالمي؛ فضلاً عن أنها مجرد واجهات للطبقات الاقتصادية المحلية، التي أنشأتها بغية استخدامها في تحقيق مصالحها الخاصة.

ويميل بعض منظري رفض التبعية إلى اعتبار الشركات العابرة للقارات وحدة تأثير وسطى متفرعة عن النظام الرأسمالي العالمي، إذ إنها أحد أسس ذلك النظام. ويميل منظرون آخرون إلى اعتبار الثورة العابرة للقارات «الثورة العالمية»، والاتحادات العمالية العالمية... إلخ بمنزلة وحدات تأثير يتوقع أن تسفر نشاطاتها عن تطور مستقبلي يغير وجه النظام العالمي.

ويميل المنظرون الأصوليون الإنجيليون إلى اتخاذ «المجتمع الديني» وحدة تحليل أساسية للسياسة العالمية، والمجتمع الديني هو مجتمع عابر للقوميات، لا ينحصر في دولة قومية، ولا في تجمع شعبي بعينه. فمثلاً يوجد ما يقرب من 250 مليون أرثوذكسي في العالم

يشكلون مجتمعاً عابراً للقارات يمتد من روسيا، فبلغاريا، فصربيا، فرومانيا، فقبرص فاليونان وغيرها. أما المليار ونصف المليار مسلم فتتقاسمهم دول كثيرة من محور طنجة الى جاكرتا وسواه، ويتوزع المجتمعان الكاثوليكي والبروتستانتي على مختلف قارات الدنيا.

إن الدولة القومية لا تشكل وحدة التحليل المُثلى، ولا يصح استخدامها إلا بقدر ما تمثل مجتمعاً دينياً بعينه كالمجتمع الإسرائيلي مثلاً. ولا يشير الأصوليون إلى النظام الرأسمالي العالمي إلا بقدر تمثيله للمجتمع الديني المسيحي، ولا إلى الاشتراكية إلاّ على أنها رديفٌ للكفر. ولا يشار في الخطاب الأصولي إلى الصين إلاّ على أنها تمثل الحضارة الكونفشيوسية وأهل «يأجوج ومأجوج» المستعلين على قيم الغرب ولا إلى الهند إلا بوصفها موطن الهندوسية العنيدة المتأبِّية على التبشير المسيحي[1].

أما على مستوى الفكر الإسلامي فيمكن إقرار وجود نوعين من وحدات التعامل ذات التأثير في محيط السياسة العالمية: النوع الأول: ذو طابع قيمي normative؛ والثاني، ذو طابع عملي empirical. فالنوع الأول حدده الفقه الإسلامي انطلاقاً من مواقف تلك الوحدات تجاه الإسلام ودولته، وأما النوع الثاني فتقره الملاحظة العملية والبحث العلمي.

أ - التقسيم القيمي Normative Classification:

تحدث فقهاء الإسلام الأولين عن ثلاثة أنواع من وحدات

(1) فالمجتمع الديني هو أعلى وحدات التحليل، التي انتهى إليها خط الزمن الصاعد من مستوى (الأسرة)، إلى مستوى (القبيلة)، إلى مستوى «دولة المدينة» وإلى مستوى «الدولة القومية»، ثم إلى مستوى «المجتمع الديني العالمي» أخيراً.

التأثير، وذلك بناءً على نوع علاقة تلك الوحدات بالمسلمين. وأضاف بعض الفقهاء المعاصرين نوعاً رابعاً لتلك الوحدات وهي:

(1) **دار الإسلام:** وهي الوحدة الإقليمية التي تسيطر عليها عقائد الإسلام وقوانينه. وهي وحدة إقليمية، باعتبارها تقوم بالضرورة على رقعة أرضية محددة، ولكنها تختلف عن الدولة القومية في أنها لا تقوم على جنسية محددة، وهذا لا يمنع أن تتطابق حدودها مع حدود انتماءات قومية بعينها، لأن القومية بإمكانها أن تتوافق ولا تتعارض مع الإسلام. ولكن الدولة الإسلامية لا يسعها أن تكون مجرد دولة قومية، تقوم فقط على تلك الانتماءات والولاءات، وإنما تقوم على الانتماء للإسلام والولاء له. وهو بمثابة الجنسية والقومية في هذه الحال. ويمكن كذلك أن تتطابق حدود الدولة الإسلامية، مع الحدود القائمة حالياً لدول العالم الإسلامي، فهذه الحدود وإن كانت مصطنعة، فليس ثمة ما يمنع من الاعتراف بها، طالما أن الدولة التي تقوم في نطاقها تقوم بحق الإسلام وتنهض برسالته[1].

(2) **دار العهد:** وهي الدار التي دخلت في حماية دار الإسلام من غير أن تعتنق عقائده أو تمتثل لشرائعه، كل ما هناك أنها أخذت عهدا من دار الإسلام بالدفاع عنها ضد اعتداءات من أطراف أخرى،

(1) ويمكن لدار الإسلام أن تتكون من دولة واحدة، وتلك هي الصيغة المُثلى؛ ويمكن أن توجد دولتان إسلاميتان، أو أكثر، بشرط أن يكون ولاؤها جميعاً للإسلام، توجهها لخدمة رسالته. بل يمكن أن توجد دول إسلامية متخاصمة متحاربة، وهذا لا يوجب أن يطلق على واحدة منها دار الإسلام، وعلى سواها دار الكفر. فإن الله تعالى قد وصفها جميعاً بالإيمان: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الحجرات: 9)؛ ذلك أن اختلاف المسلمين في شيء، بل حتى اقتتالهم في ذلك، لا يخرج بهم عن حظائر الإيمان.

كما جرى في عهد رسول الله (ﷺ) مع نصارى نجران، وكما في عهد أبي عبيدة بن الجراح مع أهالي حمص. وفي كلا الحالين كان العهد نظير مقابل مالي حصل عليه المسلمون. وقد ينص العهد على أمور أخرى غير الحماية كما جرى في عهد رسول الله (ﷺ)، في صلح الحديبية مع أهل مكة، أو ما جرى بين عبدالله بن أبي السرح، وأهل شمالي السودان في اتفاقية البُقْط، وبين معاوية بن أبي سفيان وأهل أرمينية[1].

(3) **دار الحياد:** وهذه الدار وإن لم تقع في التاريخ الإسلامي، ولم يتحدث عنها الفقهاء بسبب عدم وجودها، إلاّ أن رؤية الإسلام لعلاقات الأمم لا تنفي ولا تستبعد إمكانية وجودها. فالدول المحايدة تجاه دار الإسلام، وتعرب عن رغبتها في التعاون على تحقيق السلم والمصالح المشتركة، ولا تناصر عدواً شن الحرب على المسلمين. وهذا النوع من الدول، وإن لم يوجد تاريخياً، فهو موجود بكثرة في عالم اليوم. ويمكن للدولة أو الدول الإسلامية، من خلال حركتها السياسية، أن تحيّد كثيراً من دول العالم إزاءها، إن لم تستطع أن توطد معها علاقات إيجابية[2].

(4) **دار الحرب:** ولا يكفي مجرد عدم التزام دولة ما بعقائد

---

(1) وبعض الفقهاء يرون أن تلك الديار تغدو ديار إسلام، بسبب تمتعها بحماية المسلمين. ولكن الإمام الشيباني يخالف ذلك الرأي، على أساس أن محكّ التفرقة هو سيادة سلطان الإسلام في تلك الديار لا مجرد تمتعها بحماية سلطان الإسلام.

(2) وفي كل الأحوال فإن القرآن يَزَعُ المسلمين ليحترموا رغبة كل من أراد أن يعتزل القتال وأن يذروه وإرادته: ﴿فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾ (النساء: 90). وفي خطاب القرآن للمسلمين نهيٌ صريح عن أن يتعرضوا إلا لمن يتعرض لدار العهد، أو لدار الإسلام: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ (النساء: 90)، وكل من يمتنع عن مثل ذلك العدوان يمكن أن يدخل في دار الحياد.

الإسلام وشرائعه، سبباً لاعتبارها داراً للحرب، وإنما لا بدّ من تحقق شرط العدوان، سواءً بشن الحرب على دار الإسلام أو منعها من نشر دعوة الإسلام في العالم.

ب - التقسيم العملي Empirical Classification:

على المستوى العملي الخاضع للملاحظة والاستقراء، يمكن تحديد وحدات تأثير أخرى مختلفة. ومن نافلة القول أن نذكر هنا أن مثل هذا التحديد يخضع لعاملي الزمن والبيئة، فمعظم هذه الوحدات قد يظهر في عصر ويختفي في آخر، وقد يستتبعه وجود بيئة سياسية عالمية معينة، ثم ينقرض وجوده أو يضعف بتغيّر تلك البيئة. وفي هذا العصر يمكن أن يلاحظ دارس العلاقات الدولية من منظور إسلامي أن أبرز وحدات التأثير والنفوذ في النطاق العالمي هي:

(1) **الدولة القومية:** ومن بينها دول العالم الإسلامي الحاضرة، إذ إنها في غالبها قد قامت على أساس النموذج الأوروبي للدولة القومية.

(2) **الشركات متعددة الجنسيات:** وكثير من هذه الشركات يمارس نفوذاً عالمياً أعظم مما تمارسه دول مجتمعة. ومرد ذلك إلى إمكانات تلك الشركات، فشركة إكسون Exxon مثلاً تعادل إمكاناتها المادية، مُقاسة ومقارنة بنتائج الدخل القومي، حجم اقتصاديات عدة دول مجتمعة، وهي تقع في المرتبة العشرين بين مجموعة الوحدات الاقتصادية العالمية بما فيها الدول القومية المائة والثمانين والنيف. وكثير من هذه الشركات يقوم بمهام ذات طابع سياسي واضح كالاتصالات الدبلوماسية والتجسس وتخطيط التنمية... إلخ.

(3) **الأحلاف والتكتلات الدولية:** حيث تفضل كثير من دول العالم أن تتحرك في شكل تحالفي بهدف إحراز بعض الأهداف الاقتصادية والأمنية والعسكرية، وفي هذا السياق تتخذ السياسات بشكل جماعي. وأبرز الأمثلة للتكتلات الاقتصادية المجموعة الأوروبية، وللأحلاف العسكرية حلف شمالي الأطلسي ووارسو سابقا. وقد أخفقت جميع محاولات تكتيل دول العالم الإسلامي في إطار اقتصادي أو عسكري ذي طابع إسلامي ناجز وفعال.

(4) **المؤسسات الدولية:** وفي مقدمها منظمة الأمم المتحدة وقيادتها الفعلية متمثلة في مجلس الأمن. وإذا أمكن اعتبار الجمعية العامة ومجلس الأمن جهازين رئيسيين دوليتين، فإن الواقع يثبت دائماً سهولة توجيههما لخدمة أهداف الدولة المسيطرة على النظام العالمي برمته. ومسألة استغلال المنظمات الدولية واضحة أيضاً في حالة كثير من المنظمات الإغاثية، ومنظمات حقوق الإنسان، فهي لا تكاد تستقل عن دعم جهات كنسية واستخباراتية وتوجيهها، وهي جهات ذات أهداف سياسية بعيدة عن قضايا الإغاثة أو الدفاع الخالص عن حقوق الإنسان[1].

(5) **الحركات الدينية العالمية:** مثل الحركة الكاثوليكية البابوية ذات التأثيرات السياسية السافرة، والمنظمات اليهودية العالمية، وحركة الإخوان المسلمين، وغير ذلك من الحركات الدينية التي لا تخطئ العين تأثيراتها السياسية على امتداد القارات.

(6) **شبكات الإعلام العالمية:** وهي شبكات ذات طابع احتكاري، فثمانية شركات اقتصادية أمريكية تسيطر على أهم ثلاث

(1) للمزيد راجع، خليل حسين، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية، المجلد الأول، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

محطات تلفزيونية في العالم، كما تسيطر على محطة تلفزيونية فرعية، وعلى 200 قناة فضائية دولية، فضلاً عن مجلتي تايم Time ونيوزويك Newsweek وصحف نيويورك تايمز New York Times ولوس أنجلس تايمز Los Angles Times وواشنطن بوست Washington Post ووول ستريت جورنال Wall Street Journal. وهذه الشبكات تحتكر إلى حد بعيد مسألة بث الأخبار بشكل انتقائي ماهر، وتمارس بذلك تأثيرات عميقة في مسارات السياسة العالمية.

(7) **حركات التحرير القومية:** وإن خبا نفوذها بعد نيل معظم الدول المستعمرة لاستقلالها، إلا أن بقاياها لا تزال تمارس نفوذاً سياسياً قوياً مثل حركات تحرير كوبيك، والباسك وكشمير وغيرها.

هذه هي أبرز وحدات التأثير التي يبرزها المنظور الاستقرائي، وهي بالتأكيد تتفاوت في حجم تأثيرها وحدودها، كما تتأرجح أحجام ذلك التأثير تبعاً لعوامل القوة التي تتمتع بها تلك الوحدات، وهذه مسألة أخرى ترجع للبحث الاستقرائي. ويمكن ملاحظة أن كلا المستويين التنظيريين - القيمي والعملي - يمكن أن يتداخلا مع بعضهما، أي أن وحدات التحليل القيمية يمكن إثباتها عملياً في بعض الأحيان، والعملية يمكن أن تطبق عليها المعايير القيمية[1].

ثالثاً: أمهات المشكلات العالمية

إن النتيجة المنطقية للمقدمتين اللتين افترضهما الواقعيون

(1) فالأحلاف - وهي ظاهرة عملية - تبدو آثار التقسيم القيمي فيها واضحة جلية. كما رأينا في تكتل الدول الأرثوذكسية في مساندة صربيا وصرب البوسنة ضد المسلمين، ومناصرة قبارصة اليونان ضد المسلمين، ومساندة البروتستانت والكاثوليك معاً لمتمردي جنوب السودان ضد الشمال المسلم... إلخ.

عن حالة الفوضى الدائمة في مناخ العلاقات الدولية وعن سيادة الدولة القومية وتفردها بإنفاذ مشيئتها في مناخ الفوضى الذي يلف الأفق السياسي الدولي، تُبرز أن أهم مشكلات العلاقات الدولية هي مشكلات اندلاع الحروب. وهي مشكلات مخيفة تفرض على كل دولة أن تكون دائما على أهبة الاستعداد للحرب، لتأمين وجودها وتحقيق أمنها القومي. ويعتقد الواقعيون أن الحرب هي أهم المشكلات العالمية، لأنها ظلت - وستظل - قدر الإنسان التاريخي، ومصدر أهم المتغيرات والتحوّلات الثورية التي تلم بمختلف الدول، فكم من دولة كبرى نهضت نتيجة للحرب؟ وكم من دول تم إخضاعها واضعاف قواها بسبب الحرب؟ وكم من حدود سياسية تم تعديلها بسبب الحرب؟ وحتى ميزان القوى الدولي يمكن تغييره بسبب الحرب التي قد تنتج عنها دولة عظمى واحدة سائدة - كما هو الوضع الراهن عقب سقوط الاتحاد السوفييتي السابق - أو دولتان تقتسمان النفوذ العالمي، كما كان عليه الوضع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1991، أو عدة دول تتقاسم فيما بينها الهيمنة على النظام العالمي، كما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الثانية.

تمثل نظرية «ميزان القوى» أهم نظريات الواقعيين على الإطلاق. وتشير هذه النظرية في شكلها الكلاسيكي إلى أن توازن القوى إنما هو ضمانة لتحقيق السلم، فإذا اختل الميزان لصالح دولة ما فإنها هي التي تتجه إلى إعلان الحرب. ولكن أحدث دراسة في إطار تلك النظرية تشير إلى أن هناك صلة قوية بين معدل النمو الاقتصادي والقوة والحرب، إذ يشكل النمو الاقتصادي قوة إضافية للدولة لا سيما على الصعيد العسكري، كما يؤدي اختلاف أحجام النمو الاقتصادي ومعدلاته بين الدول إلى تفاوت معدلات القوة لديها؛ وهذا التفاوت هو السبب الكامن وراء اشتعال الحروب.

وثمة فريق آخر من المدرسة الواقعية ايضا يخالف ما يشاع عنها،ويعتبرون أن الدولة الأضعف هي التي تتجه إلى شن الحرب. فعندما يختل ميزان القوى بين الدول، فإن الدولة المتفوقة تتجه في الغالب اتجاهاً سلمياً، بهدف الحفاظ على الوضع «الراهن» الذي تحظى فيه بمركز التفوق. غير أن الدولة التي تم التفوق عليها لا تدع الدولة المتفوقة تهنأ بموقعها، وتعمل جهدها على استعادة الموقف السابق، لكي تعود إلى موقف التفوق على الدولة التي تخطتها، وهنا تنشب الحرب ويكون اتخاذ قرار الحرب دائماً من قبل الدولة الأضعف.

وينبثق هذا الافتراض من نموذج تحليلي أسموه نموذج «انتقال القوة» Power transition وفكرته العاملة تقول بأن التوزيع المتعادل للقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية... إلخ بين الدول المتنافسة أدى إلى زيادة احتمالات نشوب الحرب. بينما يتقرر حفظ السلام بصورة أوفى في حالة اختلال توازن القوى. وبشكل عام فإن الحرب تقع عندما تتساوى قدرات دولتين، ثم تبدأ إحداهما في تجاوز الأخرى، فنقطة التجاوز هي أخطر اللحظات لأنها هي اللحظة التي يتقرر فيها إعلان الحرب من قبل الدولة التي تم تجاوزها.

أما الكاتب الأسترالي بليني فقد اختبر هو الآخر أسباب الحرب والسلام في كتابه: أسباب الحرب The Cause of War حيث استخرج بعض سنن التاريخ وقوانينه فيما يتصل بالصراع والحروب الدولية التي جرت منذ عام 1700، وهو يؤكد أن كل حرب جرت منذ ذلك التاريخ كانت لها خصائصها الذاتية التي تميزها من بقية الحروب، ولكن مع ذلك فإن هناك عوامل مشتركة كانت وراء جميع الحروب بلا استثناء. وأهم تلك العوامل المشتركة، هو اختلاف قادة

الدولة في تقدير القوة النسبية Relative power وحسابها، وهذا يعني أن ثمة اختلافاً واضحا حول تقدير كل قائد لقوة دولته، بالمقارنة مع قوة دولة أخرى، وخاصة على المدى القريب. وعند نشوء ذلك الاختلاف تقع الكارثة الدبلوماسية، لأن الحقائق الموضوعية تغيب عن نظر الفريقين. وفي تقدير بليني فإن السبب الأول للحرب ليس اختلال ميزان القوى، ولا التوزيع الحقيقي للقوة. فقد تكون الدولة (أ) أقوى من الدولة (ب) أو العكس، ومع ذلك تسير الأمور سيراً طبيعياً هادئاً ولا تقع الحرب. ولكن إذا غابت الحقائق وأصبح كل طرف يرى أنه هو الأقوى، فإن الخلاف لا يُحسم إلا بإعلان الحرب، ثم انجلائها عن وضع جديد واضح المعالم والنتائج، يحدد من هو الأقوى شأناً ومن هو الأقل جنداً.

وهكذا يستفيض الواقعيون في تحليل قضايا الحرب، ولكن هذا لا يعني أنهم لا يهتمون بدراسات السلام، فهم يشرفون على عدة معاهد لدراسات السلام، ولكنهم على اعتقاد راسخ بأن الحرب هي قدر الإنسان الأبدي. فالسلام مطلوب دائماً، ولكنه مطلب صعب التحقيق، لأن حالة الحرب States of War هي الوضع الطبيعي. فبدلاً من شجب الحرب وتبيان أضرارها بالجنس البشري، وبدلاً من صرف الجهود في الدعوة إلى السلام، يجب التركيز على دراسة ظاهرة الحرب للخروج بقوانين موضوعية عامة عن قضايا القوة النسبية، والتحالفات الدولية والاحتواء Containment، والأداء الدبلوماسي»، وأسباب اندلاع الحروب ومحاولة التنبؤ بلحظات اندلاعها، وبما يعقبها من تسويات وأوضاع.

وبذلك كله يُهمش ما يُسمّى بالقانون الدولي، وتتجرد العلاقات الدولية من كل مضمون أخلاقي أو اعتبار قيمي، لأن الحرب والسعي إلى اكتساب القوة لا يعرفان أيّاً من تلك الاعتبارات، فالأخلاق عملة

فاسدة في هذا المجال؛ وبتعبير كيسنجر - أقوى مراجع الواقعيين في الوقت الراهن - فإن الأخلاق لا حساب لها هنا.

أما بالنسبة لكبريات المشكلات العالمية عند العالميين فهي المشكلات التي تواجه الجنس البشري بأسره، وهي المشكلات التي يُحدثها ويزيد من خطورة وقعها تسارع التقدم التقني الحديث، مثلَ مشكلات عدم التوازن البيئي الذي يهدد مستقبل العيش على الكوكب الأرضي، ومشكلات تناقص موارد الطاقة بسبب الاستنزاف المتواصل لتلك الموارد المحدودة، ومشكلات نقص الغذاء مع تزايد السكان، وتفاقم المجاعات، فضلاً عن مشكلات حقوق الإنسان التي يتواصل انتهاكها في كثير من الأقطار ويمتنع العالم عن التصدي لها بسبب تمتع حكومات الدول القومية بحق السيادة، الذي يخولها أن تفعل بمواطنيها ما تشاء. وتحتل مشكلة الحرب حيزاً مناسباً ضمن هذه الاهتمامات. فالحرب مشكلة صارخة فعلاً، إلاّ أن أضرار المشكلات السابقة لا تقل عن أضرارا الحرب. لذلك ينبغي ألا تهمش المشكلات السابقة بإزاء مشكلة الحرب. ولتعدد المشكلات وتعقدها التي يهتم الواقعيون بتحليلها، فإنهم قد اهتموا بوضع الإطار التحليلي الذي استعرضناه سابقاً عن مناخ العلاقات الدولية، وهو إطار التعاون والاعتماد المشترك، بوصفه إطاراً صالحاً لحل هذه المشكلات.

أما كبريات المشكلات العالمية عند منظري رفض التبعية فهي مشكلات الاستغلال الاقتصادي والتبعية، وهي مشكلات ذات صلة وثيقة بطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، الذي صمم ليؤدي أولى وظائفه المتمثلة في ضمان نجاح الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها المركز. بينما لم تعط أي ضمانات تذكر للأطراف التي انحصر أداؤها في توفير المواد الخام التي تتدهور أسعارها بشكل

دائم، واستيراد المواد المصنعة التي تتصاعد أسعارها باستمرار. فضلاً عن قيام بلدان المركز بالتحكّم في شروط نقل رأس المال والتكنولوجيا إلى الأطراف.

وإذا كان تركيز منظري رفض التبعية يركّز على معالجة جذور الظلم الاقتصادي العالمي، فإن المنظرين الأصوليين الإنجيليين يعتقدون أن المشكلات العالمية الكبرى هي مشكلات ذات جذور اعتقادية وروحية. فإن افتقار البشر في العالم إلى عقيدة حنيفيّة في السيد المسيح، وإلى الاطمئنان الروحي، هو سبب اندفاعهم الجامح إلى ارتكاب الشر والخطيئة. وبدون جهود روحية فائقة فإن العالم قد يصبح مملكة للشر والشيطان.

إن السياسة العالمية تتطابق مع الفكر الديني عندما يقرر الأصوليون أن ضلال البشر هو مشكلة العالم الكبرى، وأن هدايتهم إلى المعتقدات الإنجيلية هي أهم واجبات السياسة العالمية. وفي تقدير الأصوليين فإن هناك حوالي 1.5 مليار من البشر (هم ربع سكان الأرض) لم يصل إليهم الخطاب الأصولي بعد، وأنهم بحاجة عاجلة إلى الهداية والإنقاذ الروحي. وأكثر هؤلاء احتياجاً للهداية واستعصاءً عليها في الوقت نفسه هم المسلمون والهندوس وأتباع كونفوشيوس.

وفي اعتقاد الأصوليين فإن ظروف الأُحادية العالمية الراهنة إنما هي الفرصة التي يجب أن تنتهز لتعميم المذهب الأصولي في العالم كله. وفي نقدهم للقادة السياسيين العلمانيين، فإنهم ينعون عليهم تفريطهم في ذلك الواجب وحيادهم بإزائه، الأمر الذي أضرَّ كثيراً بالأداء الرّسالي لحضارة الغرب. والأمثلة التي يسوقونها لذلك التفريط التاريخي تجاه العقيدة تتمثل في عدم الاهتمام بتنصير

العالم الإسلامي أيام استعماره، ورفض الاستجابة لنداء كابلاي خان الذي أرسله عبر الرحالة ماركبولو إلى حكام الغرب، ليرسلوا رسلهم لنشر العقيدة بين رعاياه الذين كانوا وقتها يمثلون نصف تعداد البشر، وكذلك الفرصة التي ضاعت في اليابان عقب انكسارها في الحرب العالمية الثانية، وتولي الجنرال ماك آرثر لشؤونها.

ولا يتردد الأصوليون في الإشارة إلى ضرورة استخدام «القوة» لحل تلك المشكلات ذات الطابع الإيماني والروحي والأخلاقي، وإن تذرعوا في ذلك بأن القوة إنما تستخدم ضد تعدّي الكفر على حُرُماتٍ الإيمان. وهم يدعون أن سياسة «الاحتواء» التي أفرزها التيار الواقعيً ليست هي السياسة الخارجية المثلى، ويطالبون بتصميم سياسة خارجية جديدة قائمة على «الاقتحام»، وتغليب اعتبارات «الدين» على اعتبارات «الأمن» أو «الاقتصاد»، وحل مشكلات العالم دفعة واحدة بحل مشكلة الإيمان، وتأسيس النظام العالمي الإلهي الجديد God's New World Order.

أما في إطار الفكر الإسلامي فلا يتم تبسيط الواقع الدولي واختزاله في مشكلة واحدة؛ لأن ثمة سلسلة متنوعة من المشكلات بعضها ظاهر الوضوح، كالحروب وانتهاكات حقوق الإنسان، وبعضها يفعل فعله في الخفاء مثل مشكلة انتشار الشِرك، والإعراض عن القيم الدينية، وبعضها بين الأمرين كمشكلاتَ التنمية غير المتوازنة والاختلاف البيئي.

1 - **استحكام عقيدة الشرك:** إن الشرك بالله هو الظلم الأعظم في ميزان الإسلام، وهو مصدر كل الشرور والمظالم الأخرى، كما أن الإيمان بوجود إله أعظم يقتضي الإيمانَ بتوجيهاته التي تأمر بالعدل والسلم والإحسان، وتنهى عن الظلم والبغي

والاستغلال. وانتشار هذه الصفات السالبة الأخيرة إنما هو دلالة إما على استحكام عقيدة الشرك، أو على شكلية «الغابة» الذي اعتقد «الواقعيون» أنه النتاج الحتمي لحالة الطبيعة الإنسانية.

إن من مقتضى الإيمان بعقيدة توحيد الإله، الإيمانَ أيضاً بوحدة الجنس البشري، كما أنه من مقتضى عقيدة الشِرك انتشار العنصرية و«الشوفينية» التي هي أحد المصادر الكبرى لانتشار الحروب الدولية. وما الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها أكثر من 70 مليوناً من البشر إلاّ النموذج الأبرز لتلك الحروب. وفي تعزيز الإيمان والدعوة للالتزام بالمثل الدينية سد لذرائع كثيرة تتخذ مطايا لتهديد السلم وتقويض الاستقرار.

2 - **فشل التنمية:** عندما حدثت الثورة الصناعية كان المسلم يعيش خارج التاريخ، ولم تكن إرادته بيده، إذ إن غالب أوطانه كان رهن الاحتلال الغربية. وبفعل تلك الثورة أصبح الاقتصاد في الغرب يشكل ركيزة الحياة الأساسية والقانون الجوهري لتنظيم شؤون المجتمع بأسرها. هذا بينما ظل العالم الإسلامي يعيش في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم، حتى أن النظرية الوحيدة التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية في التاريخ - وهي نظرية ابن خلدون - قد ظلت حروفاً ميتة في الثقافة الإسلامية حتى نهاية القرن الأخير. هذا على المستوى النظري، أما على المستوى العملي فقد أخفقت معظم محاولات التحديث والنهضة التي استهدفت تقوية بعض أقطار العالم الإسلامي وإلحاقها بالعصر الحديث. وحتى على افتراض إمكان نجاح خطط التنمية على المنهج الغربي في تحقيق أهدافها في بلداننا، فإن مجمل تلك الأهداف يقصر عن أن يحقق

رسالة الاستخلاف والاستعمار، كما يقتضي المنهج الإسلامي[1].

3 - **الحرب:** مشكلة الحرب هي إلى حد كبير وليدة عوامل الجشع المادي والأنانية والطغيان. فربما انطلقت الحرب لأجل نهب موارد الآخرين واستنزافها، أو لأجل منع تنامي قوتهم والعمل على تخفيض نموهم خشية أن يمسوا أو يهددوا ميزان القوى الذي يسيطر عليه الطرف الأقوى. وفي هذا السياق تجري حسابات دقيقة، فإن أدت نتائجها إلى الاقتناع بإشعال فتيل الحرب، فذلك القرار يكون هو القرار العقلاني الذي يطغى على كل الاعتبارات الأخلاقية. وقد تمادى العقلانيون في الاعتماد على نتائج ما يسمى بمباريات اللعب Game Theories التي تؤدي في بعض الحالات إلى الاعتماد على الحرب - التي هي من أهم المشكلات - حلاً للمشكلات العالمية، الأمر الذي دفع بعض كبار منظري الواقعيين إلى الضجر من الإفراط في الاعتماد على أنماط تلك التحليلات، التي تهدر قيمة الوجود الإنساني الحقيقي.

وفي نظرة الإسلام لا تطغى الاعتبارات العملية بهذا الشكل على الاعتبارات الأخلاقية فيما يتصل بموضوع الحرب. فالحرب شر عظيم يهدد العمران البشري، ويهلك الحرث والنسل، ولذلك يضع الإسلام مختلف الاحتياطات والحلول لتفادي حالة الحرب من مثل ما استعرضنا خلال عرضنا لوجهة نظر الإسلام لحالة الطبيعة الإنسانية، واعتباره السلم حالةً أصلية للمجتمعات الإنسانية، وإيمانه

(1) فالتنمية وفقاً للمنهج الغربي تنمية غير متوازنة، غايتها تكوين الإنسان ذي البعد الواحد وإثرائه. وكما يقول شاندرا مظفر فإن التنمية أحوج ما تكون إلى عقد من التصورات والقيم الدينية الكبرى لترشِّد مسيرتها وتضبط تطوراتها، «فإن قيماً مثل العدل والحب والتعاطف، إن غذينا بها مبادئ الديموقراطية والتنمية، فربما استطعنا إلى حدّ ما أن نَحُدَّ من شرور الجشع المادي والأنانية».

بمبدأ التمايز والاختلاف، والإذن بالحرب فقط في حالة الدفاع عن النفس، ولحماية حق الدعوة وحرية الرأي. ولكن هذه الاعتبارات التي تضبط حالة الحرب لا توجد إلاّ في الإسلام. لذلك يمكن في ظل مناخ العلاقات الدولية الحاضرة أن نتوقع أن تستمر الحرب بوصفها مشكلةً كبرى تهدد سلامة الجنس البشري واستقراره.

4 - **حقوق الإنسان:** من المفاهيم التي أرْساها الوحي القرآني مفهوم احترام الذات الإنسانية من حيث هي: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾. ومما أُثر عن رسول الله (ﷺ) أنه وقف احتراماً لجنازة يهودي، ورَدّ على من لم يستوعب قيمة ذلك الاحترام، بأن أي نفس إنسانية تستحق ذلك الاحترام، بغض النظر عن هويتها الدينية[1].

(1) وقد رتّب الإسلام لكل إنسان حقوقاً ؛ فمن قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا. وهذا النوع من الوضوح البيّن في احترام حقوق الإنسان، قلما حفلت به عقيدة أو حضارة أخرى. وقد مارست مختلف الحضارات – ضمناً أو تصريحاً – أنواعاً قاسية من التمييز والانتهاك لحقوق المخالفين، لا سيما إن كانوا ضعفاء، وهذا ما لا يبدو على مستوى النظريات الإسلامية ولا على مستوى الممارسة التاريخية لعلاقات المسلمين الدولية.

الفصل الرابع

نطاق العلاقات الدولية

لم تعد الدولة في الوقت الحاضر، المؤسَّسة السياسية الوحيدة التي تقوم بدور مهم في الحياة الدولية. ثمة إلى جانب الدولة، منظمات دولية (عالمية وإقليمية) تمارس نشاطاً ملحوظاً في المسرح الدولي وتؤثر في معظم الأحيان، في مجرى العلاقات الدولية. ويكثر الحديث اليوم عن أهمية المنظمات الدولية غير الحكومية في الحياة الدولية،ومرد ذلك الى إن هذه المنظمات تمثل تياراً من التبادل الفكري والحضاري والتعاون الجماعي والإنساني ليس للنشاط الحكومي منه إلاَّ نصيب ضئيل. ويُجمع الباحثون على الاعتراف بأن التنظيم الدولي الحديث مدين بالشيء الكثير للمبادرات والإنجازات التي حقّقتها التنظيمات غير الحكومية في القرنين الأخيرين. وهذه التنظيمات تثير الانتباه بحيويتها ونشاطها وعلاقاتها المتنوعة، التي لا تقف عند الحدود السياسية للدول. وقد ارتفع عدد هذه التنظيمات من 560 في عام 1945، إلى 985 في عام 1956، حتى وصل إلى 2296 في عام 1970 ووصل الى اكثر من ثلاثة آلاف في الألفية الثالثة. وقد اتّسعت رغم لا مبالاة الدول بها، أو مناهضتها

لها حتى شملت جميع أوجه النشاط الإنساني والاجتماعي[1].

وإلى جانب الدولة والمنظمات الدولية على اختلاف أشكالها وأنواعها، هناك جماعات الضغط التي تتمتَّع بتأثير قوي داخل حدود الدولة القومية التي تقيم فيها وخارجها. إن نفوذ الكنيسة الكاثوليكية، ونفوذ غيرها من مراكز القوى الدينية، ونفوذ الأحزاب، ونفوذ الشركات المساهمة الكبرى، ونفوذ النقابات العمالية الكبرى... إن هذا النفوذ لا يقف عند حدود الأوطان ولا يتقيّد بقرارات الحكومات. إنه يمتد حتى يشمل طبقات وفئات عديدة في مجتمعات سياسية متباعدة.

إن العلاقات الدولية اليوم لا تقتصر على العلاقات السياسية. إن إقامة علاقات دبلوماسية مع إحدى الدول، وتبادل الزيارات الرسمية مع رؤسائها، وتوقيع المعاهدات والاتفاقات معها... إن كل ذلك ليس إلاَّ مظهراً واحداً من المظاهر العديدة التي تحفل بها الحياة الدولية. إن تفجر الثورة التكنولوجية، وتزايد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وتطور وسائل النقل والاتصال والإعلام، وتضخم دور الدولة في المجتمع... إن كل ذلك قد وسّع حدود الميدان الخاص الذي تنشط فيه العلاقات الدولية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من اعتقادنا بأن العلاقات الدولية، بمفهومها وأغراضها، تسير نحو تجاوز معالم العلاقات السياسية بين الدول، فإنه لا يسعنا إلاَّ الاعتراف، مع غيرنا، بأن الدولة ما زالت تُعتبر حتى الآن المركز الرئيسي أو مركز الثقل لكل تقرير أو حسم في الحياة الدولية. فالدولة تتميَّز عن بقية الفئات أو الكتل أو

(1) راجع خليل حسين، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 519 - 525.

الجماعات الأخرى (داخلية كانت أم خارجية) بظاهرتين:

الظاهرة الأولى هي أن الجماعة البشرية التي تتكوَّن منها الدولة هي اليوم جماعة متضامنة متماسكة تجمعها وتوحدها عقيدة وطنية قوية. فالروابط الاجتماعية في الدولة أقوى من الروابط في بقية الكتل أو الجماعات. والتضامن بين رعايا الدولة أقوى من أي تضامن آخر. وفي حال قيام نزاع أو تعارض بين التضامن الوطني والتضامن في كتلة أخرى تكون الغلبة للتضامن الوطني.

ثمة أيضا كتل أو مؤسَّسات داخلية أخرى تبلغ درجة التضامن والتلاحم فيها حداً قوياً، أو حداً أقوى من التضامن الوطني. هناك أناس يُفضّلون دينهم، أو حزبهم، أو أسرتهم، أو عواطفهم، أو مصالحهم الشخصية، على وطنهم. ولكن هذه الفئة من الناس أقليّة ضئيلة لا يُغيّر وجودها أو تصرّفها شيئاً من شمول القاعدة العامة. لقد برهنت الأحداث والوقائع التاريخية على أن الأغلبية العظمى من المواطنين تندفع في سبيل الدفاع عن وطنها أكثر ممّا تندفع في سبيل الدفاع عن الكتل الداخلية التي تنتمي إليها، وتعتبر أن مصلحة الوطن قبل كل مصلحة وأعظم من كل مصلحة. إن الشعور الوطني ما زال حتى الآن أقوى المشاعر لدى المواطنين، وذلك على الرغم من انتشار حركات أو تيارات معاصرة تهدف إلى إضعاف الشعور الوطني الضيِّق والدعوة إلى شعور أشمل وأعم لا يصطدم بحدود الأوطان.

والظاهرة الثانية التي تميّز الدولة عن بقية الكتل والجماعات الداخلية هي أن الدولة تملك أحسن تنظيم سياسي. وتنظيمها هذا لا يوازيه أي تنظيم آخر في أية منظمة أخرى من المنظمات البشرية التي تعمل داخل الدولة أو خارجها. ففي الدولة، أولاً، تقسيم عمل وصلاحيات بين المسؤولين لا نجده في المنظمات الأخرى. وفي الدولة، ثانياً، نظام للعقوبات لا تعرفة بقية المنظمات يسمح للحاكمين بقمع

كل عصيان أو تمرد أو استهتار بالقوانين. والدولة تملك، ثالثاً، أعظم قوة مادية (الجيش وقوى الأمن) تستطيع بها أن تنفذ قوانينها وقراراتها، وهذه القوة المنظمة تفتقدها المنظمات الأخرى.

ويستند الباحثون في العلاقات الدولية إلى هذا الاختلاف الظاهر بين الدولة والمؤسَّسات الأخرى فيُقدّمون شروحاً وتفسيرات متباينة. ويمكننا حصرها باتجاهات ثلاثة[1]:

- الاتجاه الأول سياسي يهتم بسلوك الدبلوماسيين والقادة العسكريين. ويتبنّاه أستاذان: أحدهما فرنسي، هو آرون Raymond Aron، والآخر أميركي، هو هوفمان Stanley Hoffmann. وهذا الاتجاه يُعنى بالاختلافات الجذرية القائمة بين السياسة الخارجية والمجتمع الدولي حيث تندلع الخصومات، وبين السياسة الداخلية والمجتمع الوطني حيث يسود حدّ أدنى من التضامن والتعاون بين الفئات الاجتماعية. وبخلاف ما يجري في داخل الدولة حيث تقوم السلطة المركزية بحسم المنازعات وسنّ القوانين وفرض العقوبات، فإن المجتمع الدولي ما يزال مجتمعاً فوضوياً حيث يهدّد وجود التعدّدية في مراكز القرارات بخطر الحرب بين الدول.

- الاتجاه الثاني، المعارض للأول، هو اتجاه قانوني (ويقول البعض أخلاقي). وقد نادى به بعض الفقهاء القانونيين من الأوروبيين في فترة ما بين الحربين. ويأتي في طليعتهم الفقيه النمساوي كلسن H. Kelsen. ولعل الصدمة أو الخيبة التي هزّت المخلصين بعد الحرب العالمية الأولى هي التي تستطيع أن تُفسّر، جزئياً، انتشار هذا الاتجاه.

يرى الاتجاه الثاني أن الاختلاف بين المجتمعين الوطني

(1) محمد المجذوب، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص 308 وما يليها.

والدولي، أو بين السياستين الوطنية والدولية، هو اختلاف في الدرجة وليس اختلافاً في الطبيعة، بمعنى أن كلًّا من المجتمعين الوطني والدولي يملك حكماً وتنظيماً سياسياً وأنظمة جزائية وقوةً مادية، ولكن تنظيم الدولة ما يزال هو الأحسن والأفضل، وعقوباتها هي الأقوى والأنجع، وقوتها المادية هي الأشد والأضمن. ولكن هذا الاختلاف لا يحول مطلقاً (عند توافر العناصر والظروف والتشريعات والصلاحيات اللازمة) دون تحوّل المجتمع الدولي إلى مجتمع شبيه بالمجتمع الوطني. إن لفكرة «المؤتمر الأوروبي» مغزى ودلالة في هذا الصدد. لقد قام هذا «المؤتمر» في عام 1814 وضم الدول الأوروبية الكبرى التي حاربت نابليون ونصبت نفسها وصيّاً على المجتمع الغربي ومسؤولاً عن إدارة الشؤون الدولية. ولهذا تدخلت أكثر من مرة (حتى في الشؤون الداخلية للدول) للمحافظة على الأمن والسلام الدوليين ومنع حدوث أي انفجار من شأنه نسف النظام الدولي القائم وتغيير الأوضاع الراهنة في العالم. وعلى الرغم من المآخذ والانتقادات التي يمكن أن تُوجّه إلى «المؤتمر» فإن الكثيرين، ومنهم الفقيه الفرنسي جورج سل G.Scelle، قد رأوا فيه صورةً أو نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه أو لما يمكن أن تفعله «حكومة واقع» عالمية.

- الاتجاه الثالث الذي يصفه أنصاره بالواقعية، فقد احتضنه عدد كبير من المفكرين الأميركيين الذين خاب أملهم بإمكان تأسيس نظام دولي مرتكز على القانون. وربما كانت الأحداث التي توالت على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى هي السبب في كل ما أصابهم من يأس وخيبة أمل. ولذا فضّلوا العودة إلى التمييز الكلاسيكي بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية، والاعتماد على «رؤيا» واقعية للعلاقات الدولية.

ثمة فئة من الباحثين الأميركيين كانت ترى أن مصدر النزاع في الكون يكمن في الطبيعة الداخلية للدولة، أي في نظامها السياسي. فالرئيس الأميركي ويلسون، مثلاً، كان يعترف بوجود علاقة مباشرة بين السلوك الدولي وبين أشكال معينة من الأنظمة السياسية. واستناداً إلى هذه الفكرة اعتبر الأنظمة الدكتاتورية والملكيات المطلقة عدوانيةً بطبيعتها، والأنظمة الديموقراطية مسالمةً تكره الحروب. وبلغ به التفاؤل، بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، حداً جعله يميل إلى اعتبار تلك الحرب آخر الحلقات في سلسلة الحروب، لأن نتائجها، في رأيه، ستتمخّض حتماً عن انتصار الديموقراطية في العالم. ويبدو أن هذه الفكرة ما فتئت تجد صدىً واستحساناً لدى بعض المسؤولين في الولايات المتحدة الذين اعتقدوا أن بإمكانهم تأمين استتباب السلام في الشرق الأقصى عن طريق العمل على نشر الديموقراطية في اليابان. غير أن الأحداث المعاصرة لم تُثبت صحة هذه الفكرة، فالأنظمة الديموقراطية أو التي تدّعي الديموقراطية لم تتخلّ بعد عن أطماعها التوسعية، ولم تفكّر بعد في الإقلاع نهائياً عن خوض الحروب وإثارة الفتن والاضطرابات. وحرب الهند الصينية، وحرب الجزائر، والعدوان الثلاثي على مصر، واغتصاب فلسطين، وحرب الخليج، تشهد بذلك. فهل نستنتج ممّا تقدَّم أن المصلحة القومية ما زالت أقوى وأسمى من المذاهب والعقائد والأنظمة السياسية، وأن الدول القومية ما زالت تحرص على حماية مصلحتها الذاتية أكثر ممّا تحرص على سمعة عقائدها ومبادئها، وأن كل ما نشهده اليوم من منازعات عقائدية ليس في الحقيقة إلاَّ قناعاً شفّافاً لا يقوى على إخفاء حقيقة التناقضات والخلافات القومية بين الأمم؟

إن أنصار الاتجاه الواقعي، وفي طليعتهم المفكر مورغانتو

Morgenthau، يميلون، كما كان يميل بعض الساسة كالجنرال ديغول، إلى تأكيد هذه الفكرة وتأييدها. والأستاذ Morgenthau يبني تحليله للعلاقات الدولية على مفهومين: القدرة والمصلحة القومية، باعتبار أن رغبة البقاء تشكل الغاية النهائية للدول، ويفضل الاحتفاظ بالتمييز الشائع بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية. الا ان القدرة والمصلحة القومية مفهومان يصعب تعريفهما والاعتماد عليهما في أي تحليل دقيق للعلاقات الدولية. ونظرة بسيطة إلى الأحداث التي تدور في عالم اليوم تجعلنا نطرح التساؤل التالي على أنفسنا: هل بقي من معنى، في عالمنا الراهن، لمفهوم المصلحة القومية؟

لقد حاول البعض تعريف المصلحة القومية فقال إنها تتجلى في اهتمام الدولة البالغ وسعيها الدؤوب إلى تأمين بقاء الأمة والحفاظ على هويتها وخصائصها، وقد يبدو التحديد، لأول وهلة، واضحاً ومقنعاً. غير أنه سرعان ما تتكشّف عوراته عند مجابهته بالوقائع الدامغة. فليس هناك قاعدة مستقرة، أو إثبات واضح، على أن الحكومات تضع دائماً مسألة الإبقاء على الأمة في طليعة أغراضها ومقاصدها وتحركاتها. كان الرايخ الثالث، مثلاً، الشغل الشاغل للنازية الحاكمة، وكانت حكومة هتلر تهتم به أكثر من اهتمامها بأمن ألمانيا أو بالحفاظ على وحدتها وسلامة أراضيها.

ثم إن مسألة بقاء الدولة ومسألة أمنها أمران يستعصيان على التحديد الدقيق ويثيران اختلافات في وجهات النظر. إنهما أمران ينقسم الرأي العام تجاههما في الظروف العصبية. فالحكام (وكذلك الشعوب والأفراد) قد يتبنّون في الأزمات الكبرى (كالاحتلال والحروب الأهلية والدولية) التي تتعرض لها أوطانهم مواقف متباينة في هذا الصدد. قد يُفضّل البعض أمام الخيار

المصيري المطروح عليه الحفاظ على النظام السياسي، في حين يذهب البعض الآخر إلى تفضيل الاستقلال ووحدة الأرض. وهذا الخيار عرفته وعانته دول أوروبا عندما اجتاحتها الجحافل النازية ووضعتها أمام خيارات حرجة وغالباً مُذِلّة فجّرت فيها انقسامات عميقة في الآراء والمواقف والاتجاهات.

ولهذا كله يصعب الركون إلى مفهوم المصلحة القومية. إن هذا المفهوم لا يمكن استعماله في دراسة العلاقات الدولية. فهل يمكن، إذن، الاستعانة بمفهوم القدرة؟القدرة تعني، بالنسبة إلى دولة ما (وحتى بالنسبة إلى فردٍ أو جماعةٍ ما)، المقدرة التي تُخوّلها إحراز النصر في نزاعٍ ما والتغلب على العقبات والعراقيل التي تعترض سبيلها. كان مكيافللي يعتقد أن القدرة من أجل القدرة هي السبب في وجود الدولة، وهي الغاية النهائية للدولة. ولكن معظم الباحثين يُجمعون على أن القدرة ليست إلاَّ وسيلة. فالقدرة، بالنسبة إلى النازية، كانت تعني إمكان السيطرة على أوروبا، والقدرة، في الفكر الصهيوني، تعني تحقيق أحلام إسرائيل بالتوسع الجغرافي والسيطرة الاقتصادية.

وفي حقل العلاقات الدولية، كيف يمكننا تحديد مفهوم القدرة؟ وهل يصح تلخيص السياسة الدولية بالتنافس القدروي بين الدول القومية؟ قد تخدعنا المظاهر فنتسرّع ونُعرّف القدرة بأنها القوة العسكرية. ولو فعلنا لوجدنا أمامنا عملاقين فقط يتفوّقان على جميع الدول بما يملكان ويختزنان من أسلحة تدميرية. ولكن هل تسمح القوة العسكرية وحدها، في الظروف الدولية الراهنة، ببلوغ أي غرض أو هدف نريد؟ هل تستطيع الدولة النووية استعمال أسلحتها متى تشاء، وأين تشاء، وكيف تشاء؟ ولماذا أحجمت واشنطن عن استعمال سلاحها النووي في الحرب الكورية؟ ولماذا

فضّلت التفاوض على استعمال القوة في كوبا؟ ولماذا تردّدت في الإقدام على خطوة من هذا النوع في الحرب الفيتنامية؟ إذا كان من محاسن السلاح النووي قدرتُهُ على ردع الدول الأخرى عن التفكير في الاعتداء، فإن هذا السلاح يعجز اليوم عن توفير أي مكسب للدولة النووية على الصعيد الدبلوماسي الاستراتيجي. لقد أُكرهت بريطانيا في عام 1956 (وكان السلاح النووي في حوزتها) على الانسحاب من السويس وتحمّل عذار الخيبة وشماتة الأقربين والأبعدين دون أن يكون في مقدورها اللجوء إلى سلاحها، أو مجرد التفكير في استعماله. إن عجز الدولة النووية عن استعمال ما لديها من أسلحة فتّاكة قد غدا اليوم عبئاً ثقيلاً عليها وهمّاً مقيماً لها.

وقد تبهرنا المظاهر كذلك فنتسرّع ونُعرّف القدرة بأنها القوة الاقتصادية. وهنا أيضاً نكتشف أن المعيار خاطىء. ويكفينا الاستشهاد بألمانيا الغربية واليابان. إن كلاً منهما يمثّل اليوم «عملاقاً اقتصادياً»، ولكنه على الصعيد الدولي لا يمكن أن يوصف إلاَّ بأنه «قزم سياسي».

وقد تغرّنا المظاهر أخيراً فنتسرّع ونُعرّف القدرة بأنها القوة السياسية. هذه القوة ترتبط ولا شك بالنوعين الآخرين من القوة، ولكنها لا تخضع لهما ولا تتوقف عليهما كلياً. إن المكانة التي تتمتَّع بها الدولة على الصعيد الدولي لا ترتكز فقط على قوتها العسكرية، ولا على مواردها الاقتصادية والبشرية، ولا حتى على مدى إشعاعها الثقافي، بل ترتكز في الدرجة الأولى على حسن تصرفها وتعاملها مع الغير، أو على مدى استعدادها للوقوف إلى جانب الحق والعدل والشهامة، أو على الأسلوب الذي تتبعه في معالجة الأزمات المحلية والمشاكل الدولية، أو على الطريقة الديموقراطية والإنسانية التي تطبقها في معاملاتها الداخلية والخارجية.

إن الدول التي تخطىء وتتراجع عن الخطأ أو تعترف به تعلو مكانتها بين الدول. أمّا الدول التي تُجرم وتتمادى في الجريمة، أو تنحرف وتُغرق في الانحراف، أو تسيء إلى الغير وتستمر في الإساءة، فإن مكانتها تهوي إلى الحضيض. ألم تفضل بعض الدول تحويل معركة بسيطة إلى حرب ضروس خوفاً على حدّ زعمها من أن يكون فشلها في تلك المعركة سبباً في حدوث حالات أخرى من الفشل تُنزل ضرراً بالغاً بهيبتها القومية؟ ألم يتذرّع حكّام الولايات المتحدة بنظرية «الدومينو» (سقوط قطعة يتسبّب بسقوط القطع الأخرى) لتبرير تدخلهم المتصاعد في فيتنام؟ قد يكون ذلك من سخريات القدر، ولكنه الواقع المرير. ومن هذه الناحية نجد أن حرية التصرف لدى الدول الكبرى أقل منها لدى الدول الصغرى أو المتوسطة. إذا قُدّر لدولة كبرى أن تنغمس في عملية من هذا النوع صَعُب عليها الخروج منها بكرامة موفورة.

وخلاصة القول إن مفهوم القدرة ليس بالأمر اليسير. ولهذا خرج آرون Aron في كتابه الضخم عن «السلام والحرب بين الأمم» باستنتاج يقول باستحالة وجود نظرية عامة للعلاقات الدولية شبيهة بالنظرية العامة للاقتصاد. والحقيقة أن تحديد معنى القدرة أو المصلحة القومية يتوقف فعلاً على التفسيرات والتوجيهات التي تنبثق عن أولئك الذين يعملون ويتصرفون بإسم الدولة. ولهذا اشتدَّ الاهتمام، وخصوصاً في الولايات المتحدة، بدراسة السياق التسلسلي لصنع القرارات في حقل العلاقات الدولية.

الفصل الخامس

العلاقات الدولية والعلوم الاخرى

ثمة روابط كثيرة بين العلاقات الدولية وبعض العلوم الانسانية ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر،علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم التاريخ وغيرها.

أولاً: العلاقات الدولية وعلم السياسة

عندما بدأ علماء السياسة الامريكيين، ابتداء من الحرب العالمية الأولى يهتمون بالسياسة الدولية ويدرِّسون في الجامعات مادة العلاقات الدولية، اعتبروا هذه المادة موضوعاً من المواضيع التي يعالجها علم السياسة. وبما أن علم السياسة يتخذ من ظاهرة الحكم أو السلطة في الدولة موضوعاً أساسياً لدراسته، فقد اعتبروا أن العلاقات الدولية ليست سوى دراسة لظاهرة السلطة في إطار المجتمع الدولي.

لقد انسجم هذا التكييف لمفهوم العلاقات الدولية مع نظرة

بعض المفكِّرين إلى كل من العلمين. فالعلمان، في رأيهم، يدرسان ظاهرة الصراع على السلطة، ولكن الاختلاف بينهما ينحصر في الإطار الذي يدور فيه الصراع، فعلم السياسة يُعنى بظاهرة الصراع على السلطة داخل المجتمع الوطني، أي داخل الدولة، أما علم العلاقات الدولية فيُعنى بهذه الظاهرة داخل المجتمع الدولي. وثمة فريق آخر يرى في العلاقات الدولية مجرَّد انعكاس أو مظهر خارجي لظاهرة ممارسة السلطة في الدولة، ويقول بوجود ارتباط وثيق بين السياستين الداخلية والخارجية. وبذلك تصبح العلاقات الدولية مجرد تجميع للسياسات الخارجية للدول المختلفة[1].

ثانياً: العلاقات الدولية وعلم الاجتماع

يدرس علم الاجتماع التجمعات البشرية، محاولاً الكشف عن القوانين التي تخضع لها. فالمجتمع الإنساني يخضع في سيره وتطوره، كما يخضع عالم الفيزياء والكيمياء، مثلاً، لقواعد وقوانين. ومهمة علم الاجتماع الكشف عن هذه القوانين الاجتماعية. ويشاركه في ذلك علم السياسة، ولكن في ميدان خاص: الميدان السياسي، أي أن مهمة علم السياسة تقتصر على الكشف عن القوانين السياسية.

كما ان اهتمام علم الاجتماع يشمل المجتمع البشري ككل، فيهتم بالفرد، والأسرة، والدولة، وظروف العمل، والضمانات الاجتماعية، وغيرها من أوجه النشاط الإنساني. ولهذا فإن معظم المفكِّرين الأوروبيين يُضفون على العلاقات الدولية طابعاً اجتماعياً ويرون فيها علم اجتماع للمجتمع الدولي، أي أحد فروع علم الاجتماع العام

(1) للأستاذ الجامعي ستانلي هوفمان Stanley Hoffman رأيٌ يتلخَّص في تعريف علم السياسة بأنه علم السلطة، أي علم دراسة ظاهرة السلطة في المجتمع الوطني، وتعريف علم العلاقات الدولية بأنه علم غياب السلطة، أي علم دراسة ظاهرة انعدام السلطة في المجتمع الدولي.

الذي يهتم بدراسة الجماعة الدولية من زاوية اجتماعية.

ثالثاً: العلاقات الدولية وعلم التاريخ

يُعنى علم التاريخ بتسجيل الأحداث البشرية ويحاول معرفة مسبِّباتها وتعليل نتائجها؛ لذا يعتبر، من هذه الناحية، ذا صلة وثيقة بالعلوم الاجتماعية وخصوصاً بعلم السياسة، لأن الأحداث التاريخية تشكِّل المادة الأساسية التي يستمد منها العالم الاجتماعي معلوماته، وتتجلَّى هذه الصلة في الأمور التالية[1]:

- إن بعض الأحداث التاريخية كانت مصدراً لظهور بعض النظريات السياسية والاجتماعية، فالحروب المتتابعة الدامية التي أنهكت المجتمعات الأوروبية منذ القرون الوسطى وكانت سبباً في ظهور النظريات حول السلام العالمي والتنظيم الدولي وقيام الاتحادات الإدارية والفنية في القرن التاسع عشر، وقيام عصبة الأمم ثم منظمة الأمم المتحدة في القرن العشرين، ولم يتم إلاَّ بتأثير من الأفكار والمقترحات الكثيرة التي أفاضت في الحديث عن محاسن التعاون الدولي.

- وبعكس ذلك، إن بعض النظريات السياسية والاجتماعية ساعدت على وقوع بعض الأحداث التاريخية المهمة، فآراء المفكِّرين الفرنسيين في القرن الثامن عشر هي التي مهَّدت السبيل لقيام الثورة الفرنسية. كما أن نظريات ماركس وأنغلز ولينين، وغيرهم من زعماء الفكر الاشتراكي العلمي، أدَّت إلى قيام الثورة السوفييتية، كما ان أفكار

(1) للمزيد راجع محمد المجذوب، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص 277 وما يليها.

صن يات صن، وماوتسي تونغ، هي التي ساعدت على نجاح الثورة الصينية. كما أن كتابات المفكّرين الأحرار من العرب حول الحرية والاستقلال والعزة القومية وحق تقرير المصير أسهمت في نهضة العرب وأجّجت ثورتهم ضد المستعمرين.

- إن العالم الاجتماعي قد يجد صعوبة في تحليل الظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية المعاصرة، بسبب نقص المعلومات الدقيقة، أو بسبب ضآلتها أو عدم توافرها، فيضطر إلى الرجوع إلى الماضي، أي إلى التاريخ، فيعتمد على أبحاثه ويستقي من دراساته، ما يثبت وجود صلة قوية بين علم التاريخ والعلوم الاجتماعية.

وإذا اعتبرنا العلاقات الدولية علماً اجتماعياً أو جزءاً من علم الاجتماع العام، فكيف نحدِّد العلاقة بينها وبين علم التاريخ؟

لقد مزج البعض بين العلاقات الدولية والتاريخ السياسي والدبلوماسي واعتقد أن لا فرق بين المادتين، مع أن لكلّ منهما ميداناً خاصاً ومستقلاً. إن التاريخ يتحدَّث عن وقائع حدثت منذ زمن بعيد (التاريخ القديم) أو قريب (التاريخ الحديث والمعاصر). إنه ينصرف أساساً إلى تسجيل هذه الوقائع وتفسيرها. أما العلاقات الدولية فتهتم بواقع الحاضر واحتمالات المستقبل. إن التاريخ ينظر إلى الماضي، في حين أن علم العلاقات الدولية ينظر إلى الحاضر ويتطلع إلى المستقبل مستعيناً بدروس الماضي، ولهذا فإن هذا العلم يعتمد كثيراً على التاريخ ليتمكن من فهم أحداث الحاضر واستخراج القواعد والقوانين التي تتحكم بالظواهر الدولية وتسيّرها. إن موضوع دراسة التاريخ هو تسجيل وتقييم للتطور الذي مرّت به

ظاهرة معيَّنة حتى وصلت إلى وضعها الحالي. أما موضوع دراسة العلاقات الدولية فينصبّ على هذا الواقع الحالي بحدّ ذاته، ومن الصعب فهم الحاضر إلاَّ بالاعتماد على تجارب الماضي. وإذا كان غرض كل علم هو الوصول إلى الحقيقة، فالتجربة هي الوسيلة والتاريخ، بالنسبة إلى العلاقات الدولية، مكان حافل بالتجارب البشرية.

رابعاً: العلاقات الدولية علم تجميع

اعتمد البعض على العلاقات الوثيقة القائمة بين العلاقات الدولية وغيرها من العلوم لينفي عنها كل صفة خاصة مميزة ويؤكد أنها ليست سوى تجميع للجوانب المتعلقة بالظواهر الدولية الموجودة في العلوم الأخرى.

فالعلاقات الدولية، في رأيهم، ليست علماً، وإنما هي مجموعة معلومات تتعلق بالظواهر الدولية مأخوذة من عدة علوم أخرى. ومن العلماء من استطاع حصر العلوم التي تمد العلاقات الدولية بأسباب الوجود، ومنها: القانون الدولي العام، والتاريخ الدبلوماسي، والعلوم العسكرية، والسياسة الدولية، والتنظيم الدولي، والتاريخ العالمي، والفلسفة الاجتماعية والسياسية، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع وعلوم السكان والإحصاء واللغة والأحياء والتكنولوجيا وغيرها.

خامساً: العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

ثمة فئة ترى في دراسة العلاقات الدولية دراسة للسياسة الخارجية ودراسة لوسائلها، ويطلق على هذا الاتجاه اسم المدرسة الفرنسية، باعتبار أن أشهر زعمائه من الفرنسيين. ففي عام 1952،

نشر المؤرّخ الفرنسي دوروزيل في «المجلة الفرنسية لعلم السياسة»، مقالاً اعتبر فيه أنه يدخل في دراسة العلاقات الدولية كل ما يتصل بالسياسة الخارجية، أي بالعلاقات بين الدول في مختلف الحقول، وكل ما يتصل بالحياة الدولية، أي بالعلافات بين الجماعات التي قد لا تكون دولاً. واهتم في دراسته بظاهرة العلاقات السياسية بين الدول، أي بالعلاقات الدبلوماسية فقط. ووجد أنه يتعيَّن علينا، للقيام بهذه الدراسة، معالجة عدة مسائل تتمثل في الأسئلة التالية:

السؤال الأول: من يقوم بالسياسة الخارجية، أو من يصنعها ويحقِّقها ويرسم خطاها؟ هل هي الحكومة؟ وممّ تتألف هذه الحكومة؟ هل هي حكومة أحزاب مؤتلفة؟ هل هي حكومة الحزب الواحد الحاكم؟ هل هي حكومة عسكرية قامت على أثر انقلاب أو ثورة؟ هل هي حكومة دكتاتور يتحكَّم بمصير الدولة ويهيمن على مقدراتها؟ وهل يتمتع وزير الخارجية بصلاحيات واسعة تخوّله حق التصرف والتقرير، أم أنه مقيّد يكتفي بتنفيذ الأوامر التي يتلقاها؟ إن للإجابة عن هذه الأسئلة أهمية كبرى في دراسة السياسة الخارجية لدولة ما.

والسؤال الثاني: ما هي المؤثرات التي يخضع لها القائمون بهذه السياسة؟ أي ما هو مدى تأثير الفئات المحيطة في صانعي السياسة الخارجية (تأثير الموظفين في الإدارة. تأثير المكاتب التي تؤمّن استمرار العمل السياسي في الوزارة. تأثير موظفي السلك الخارجي)؟ وما مدى تأثير الرأي العام، الداخلي والخارجي، في اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية؟ إن المسؤولين، في أي بلد كان، يعتمدون كثيراً على نتائج الاستمارات الاختبارية والدراسات الصحفية التي تحاول تحديد التيارات والأفكار التي

تتجاذب الرأي العام.

إن السفارات في الخارج تزوّد وزارة خارجيتها بالمعلومات التي تهمها عن البلد، وبمختلف الاتجاهات التي تتنازع أفراده وأحزابه ومؤسّساته. وللصورة التي ترسمها السفارة عن البلد التأثير العظيم في تصرفات المشرفين على السياسة الخارجية وفي موقف الرأي العام من هذا البلد. وهذه الصورة تتبدَّل بمرور الزمن وتطور العلاقات بين البلدان. وكثيراً ما تخطىء السفارات في تقديم الفكرة الصحيحة عن البلد الذي تعمل فيه، فيؤدي ذلك إلى تأزيم الأوضاع بين البلدين[1].

ومن بين المؤثرات التي تتحكّم بقرارات المشرفين على السياسة الخارجية كذلك، آراء المجالس النيابية، ومواقف لجانها الخارجية. فالحكومة لا تُقْدم غالباً على أي عمل في الحقل الخارجي إلاَّ بعد التأكد من تأييد أغلبية البرلمان لها.

اما السؤال الثالث: من يُنفّذ السياسة الخارجية؟ إنهم، ولا شك، كبار موظفي وزارة الخارجية وأعضاء السلك الدبلوماسي. وهنا ينبغي لنا أن نقوم بدراسة اجتماعية للتعرُّف إلى ميول هؤلاء الذين يعهد إليهم بتنفيذ السياسة الخارجية، فنتساءل عن البيئة التي نشأوا فيها، والمدرسة ثم الجامعة التي تلقوا العلم فيها، والاتجاهات التي اكتسبوها، والعقائد التي تبنّوها.

(1) ففي عام 1956، مثلاً، بعثت السفارة الفرنسية في القاهرة إلى وزارة خارجيتها في باريس بمعلومات خاطئة عن الأوضاع في مصر، فصوّرت لها الحكومة المصرية متفكّكة، وشعبية عبد الناصر متدهورة، وقوة المقاومة لدى الشعب المصري معدومة، وبيّنت لها أن استعمال الشدّة مع حكومة القاهرة سيؤدي إلى انهيارها وانتصار المعارضة وتصفية التيَّار الناصري. وهذا ما فعلته أيضاً سفارة بريطانيا في القاهرة. ولكن الأحداث والوقائع أثبتت خطأ السفارات وتزويرها الحقائق.

والسؤال الرابع: ما هي وسائل الإعلام التي تعتمدها السلطات المسؤولة عن السياسة الخارجية؟ إن هذه السلطات تتعرَّف إلى الأوضاع الدولية، وإلى التيَّارات الداخلية في كل بلد، عن طريق التقارير التي ترفعها إليها سفاراتها، وبواسطة المقالات التي تنشرها الصحف، والمعلومات التي تحصل عليها بواسطة أجهزتها السرية. وجميع هذه الوثائق تحتاج إلى تمحيص دقيق.

والسؤال الخامس: ما هو مركز الدولة أو قوتها في حقل العلاقات الدولية؟ إن الأستاذ دوروزيل يذكر كلمة لستالين الذي قال لمن كان يحدِّثه عن عظمة دولة الفاتيكان وقوتها: «كم فيلقاً تملك؟». ومعنى ذلك أن معيار القوة والعظمة لدى الدولة يكمن في القوة العسكرية المتمثلة بالطائرات والمدمّرات والجيوش. ولكن التجهيزات العسكرية وحدها لا تكفي. يجب أن نضيف إليها الطاقة الصناعية، والكفاءة الفكرية، والتماسك المعنوي بين المواطنين.

والسؤال السادس: ما هي وسائل التأثير التي تستخدمها الدولة لبلوغ مآربها؟ هناك، أولاً، أنواع الضغط المختلفة، ومنها الضغط المعنوي الذي تمارسه الدولة بإسم القانون الدولي العام والأعراف الدولية. ثم هناك التهديد والوعيد. وهناك، أخيراً، اللجوء إلى الضغط المادي باستعمال القوة. والسؤال الأخير: ما هو هدف الدولة من انتهاج سياسة خارجية معيَّنة؟ إن هدفها خدمة مصلحتها العامة. ومن يقرر هذه المصلحة؟ إن المسؤولين عن تسيير السياسة الخارجية وتوجيهها هم الذين يفعلون ذلك. ولهذا فقد تمتزج المصلحة الوطنية، في كثير من الأحيان، بمصلحة بعض الأفراد أو الجماعات. بل كثيراً ما تكون المصلحة العامة مطيّةً للمصلحة الخاصة.

تلك هي الأسئلة التي طرحها الأستاذ دوروزيل، واعتقد أن الإجابة المدروسة عنها تؤدي إلى فهم السياسة الخارجية لدولة ما، وتلقي بالتالي ضوءاً على العلاقات بين الدول. ويحدِّد دوروزيل، بعد ذلك، المنهج الذي يجب أن يتبع في هذه الدراسة فيلخصه بنقاط ثلاث تمثِّل ثلاث مراحل[1]:

- إن جميع المسائل التي استعرضناها تتطلَّب معلومات واسعة دقيقة ليس في وسع إنسان واحد مهما يَطُلْ باعه في التنقيب والبحث أن يُلمّ بها. ولهذا فالواجب العلمي يقضي بأن يستعين المتخصِّص في السياسة الدولية بغيره من المتخصِّصين ليتمكَّن من إنجاز المهمة. إن دراسة المسائل الدولية يجب أن تخضع لعمل جماعي.

- إن مسائل السياسة الخارجية، على الصعيد الدولي، معقَّدة.

- إن المرحلة الأخيرة هي المرحلة التي تنتهي بوضع نظرية عامة للسياسة الخارجية.

ووجدت الطريقة التي نادى بها دوروزيل استحساناً لدى المشرفين على «مؤسسة العلوم السياسة» في باريس، فتبنُّوها وطبَّقوها في عدة دراسات، كانت أشهرها تلك الدراسة التي قاموا بها، عام 1960، وكان عنوانها: «مركز الأقطار التي استقلَّت حديثاً في العلاقات الدولية». وأشهر الموضوعات التي عولجت كانت:

- تأثير الدولة المستعمرة في تكوين عقيدة الاستقلال.

- المؤثرات الخارجية في تكوين هذه العقيدة.

(1) راجع محمد المجذوب، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص 287 وما يليها.

- الاستقلال في محك الحقائق الاقتصادية.

- الاستقلال والاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بالروابط مع الدولة المستعمرة.

- القضايا الدستورية والإدارية في البلاد المستقلة حديثاً، والشبه بين هذه القضايا والقضايا المماثلة في الدول المستعمرة.

- مسألة الاحتفاظ بالصلات بين فرنسا من جهة والمغرب وتونس من جهة أخرى.

- البلاد النامية أمام سحر النموذج الماركسي.

- البلاد النامية وموقفها من المنظمات الدولية.

- مسألة الحياد وعدم الانحياز في هذه الأقطار.

- الاستقلال والتجمع السياسي في أفريقيا والشرق الأوسط...

وانتهت هذه الدراسة بوضع تقرير عام اتخذ كنموذج عام يصلح لفهم أوضاع البلاد النامية. ولكن الكثيرين من الباحثين يعتقدون أن هناك صعوبات جمّة تتعلَّق بالأوضاع المتبينة لهذه الأقطار لا تسمح للباحث بسهولة باستخلاص المبادىء والنتائج وتعميمها.

تلك لمحة عن المدرسة الفرنسية التي تدرس العلاقات الدولية من خلال السياسة الخارجية. وهذا المنهج في الدراسة جديد يستحق التقدير، ولكنه أثار بعض الانتقادات بسبب التناقضات التي

يتضمّنها، وأهمّها:

- إنّه يُهمل الدول الصغرى ولا يهتم إلاَّ بالدول الكبرى. ولعلّ السبب في ذلك هو أن دراسة العلاقات الدولية تصطبغ، في هذا المنهج، بالتاريخ الدبلوماسي للدول العسكرية الكبرى. غير أن الدول الصغرى تقوم اليوم بدور لا يستهان به، كدور قطر الحالي على سبيل المثال في العديد من القضايا الاقليمية.

- إنه لا يعتني بدراسة العلاقات الإنسانية بين الشعوب والجماعات، مع أن هذه العلاقات، التي تنشأ أحياناً بصورة طبيعية وبعيداً عن تأثير الحكومات، تدمغ السياسة الخارجية بطابعها.

- إنه يهمل دراسة العلاقات في نطاق المنظمات الدولية، أو دراسة العلاقات للمنظمات الدولية. وهذا النوع من الدراسة يستحق كل عناية حاليا، ذلك لأن أثر المنظمات الدولية في تطوُّر العلاقات الدولية أصبح واضحاً لا سبيل إلى إنكاره أو إخفائه.

- إنه لا يقيم وزناً للقانون في حقل العلاقات الدولية، لأنه يعتبر أن القانون لا يتمتَّع إلاَّ بأثر معنوي أخلاقي. وهذا الرأي خاطىء، لأن الحكومات تبذل جهوداً كبيرة، وتقضي زمناً طويلاً، في تدبيج المعاهدات والاتفاق على كيفية تنفيذها. وقد كان لهذه المعاهدات أثر كبير بارز في تقدُّم العلاقات الدولية واستتباب الأمن، إلى حدٍّ ما، بين الدول.

والخلاصة أن الاعتماد على أحد الاتجاهات المذكورة في دراسة العلاقات الدولية لا يكفي. إن الدراسة التاريخية أو القانونية أو الاجتماعية، مثلاً، لا تبحث إلاَّ جانباً واحداً من جوانب العلاقات الدولية. والدراسة الكاملة الصحيحة هي تلك التي تشمل مختلف النواحي أو العوامل (التاريخية، والاجتماعية، والجغرافية، والاستراتيجية، والاقتصادية...)، وتحاول الوقوف على تفاعل هذه العوامل، والكشف عن عناصر القوة والضعف فيها. إن العلاقات الدولية علمٌ لم يتبلور بعد. إنه علم متميز عن غيره من العلوم السياسة أو الاجتماعية، بمفهومها الواسع، ولكنه ليس مستقلاً كل الاستقلال من غيره. إن له صلات وثيقة بعدد كبير من فروع المعرفة، ولكن هذه الصلات لا تُلغي ميزاته الخاصة وتجعله جزءاً من غيره. إن له وضعه الخاص بين العلوم التي تُعنى بالظواهر الدولية.

الباب الثاني

نظريات العلاقات الدولية

الفصـــل الأول: أسس نظرية للعلاقات الدولية.

الفصـل الثانـي: مفاهيم وأسس توازن القوى.

الفصـل الثـالث: أسس توازن المصالح.

الفصـل الرابـع: توازنات القوى والمصالح وإستراتيجياتها.

الفصل الخامس: نظريات القوة وتوازنها في العلاقات الدولية.

الفصل السادس: النظريات المثالية والليبرالية في العلاقات الدولية.

الفصـل السابع: نظريـات صـدام الحـضـارات ونهـايـة التاريخ والفوضى الدولية.

الفصل الثامـن: نظريات العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفصل التاسع: نظريات النظام الدولي.

الفصل الاول

اسس نظرية للعلاقات الدولية

أولاً: النظرية Theory

تُستخدم كلمة نظرية بطريقة مذهلة التنوع في مجال دراسة العلاقات الدولية. وهي تُطبق على مقترحات وحجج على مختلف المستويات، كما أن النقاشات حول معناها الأفضل، قد جرت بسرعة ولم تحمل معها أي إجماع حول الموضوع، وإن لم يكن هناك اتفاق حول أفضل طريقة لفهم هذه الكلمة، ثمة إجماع أكبر حول الطرق التي تُستخدم فيها هذه الكلمة وابرزها ثلاث[1]:

- الأولى، هي أن أغلبية الباحثين يعتبرون النظرية مجرد تفسير لحدث أو نمط من السلوك في العالم الحقيقي انطلاقاً من أسباب حدوثها. وبتعبير اوضح تشرح النظرية قوانين السلوك. وطبقاً لهذا المفهوم، تكون النظريات أدوات مفيدة، وإذا كنا نعرف

(1) Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories", Foreign Policy, no. 110 (Spring 1998) pp. 29 - 45.

لماذا وكيف تتصل الأحداث بعضها ببعضها الآخر، قد نكون قادرين على التدخل وربما على تغيير الواقع ليناسب أهدافنا. ويرتكز مفهوم النظرية التجريبية على فرضيتين أساسيتين؛ تقول الأولى بوجود تمييز تام بين النظرية والممارسة، إذ يتكوّن العالم من مجموعة عشوائية ظاهرياً من الوقائع التي تحتاج إلى وصف ودراسة لمعرفة كيفية ارتباط الواحدة منها بالأخرى. وترتبط النظرية بالممارسة عبر مقولات تجريبية تلخص الدرجة التي تتصل فيها الوقائع بوقائع أخرى، وحينما نمتلك مجموعة كبيرة من هذه المقولات، يمكننا البدء بالعمل لمحاولة تفسيرها. ثانياً، لا تكون النظريات في أي حال من الأحوال صحيحة أو خاطئة بمعنى مطلق، وإذا كان يجب على الدوام اختبار النظرية في ضوء الواقع، إلا أنه يمكن استبدالها فقط بنظريات أفضل منها، تكون إما أكثر انسجاماً أو أكثر شمولية في مدى قدرتها التفسيرية بالمقارنة مع نظريات أخرى منافسة لها، وينبغي الإشارة إلى أن التنوع في النظرية التجريبية في حقل دراسة العلاقات الدولية واسع جداً، ومن الشائع التمييز بين النظرية المتوسطة المدى والنظرية الشاملة. الا ان ثمة فرق كبير، على سبيل المثال، بين نظرية تحاول أن تشرح حدثاً واحداً، كاجتياح العراق للكويت في آب/ أغسطس 1990 مثلاً، وبين نظرية تحاول أن تشرح تغيّر أنماط الحرب والسلام بين القوى الكبرى على امتداد السنوات المئتين الأخيرتين، وبين نظرية أخرى تحاول أن تشرح لماذا تقع الحرب بحد ذاتها.

- **ثانياً**، من الشائع الوقوع على عبارة نظرية معيارية، وعلى عكس النظرية التجريبية، تهتم النظرية المعيارية بوضع معايير أخلاقية تستخدم للحكم على السلوك الدولي، وتنطلق النظرية المعيارية بأسئلة متعددة من بينها، متى يصح استخدام القوة أو

متى يكون استخدامها مناسباً؟ هل التوزيع الحالي للثروة والدخل العالميين توزيع عادل؟ تلك هي أنواع الأسئلة التي تسعى النظرية المعيارية إلى الإجابة عنها.

- ثالثاً، يُستخدم المصطلح أحيانا بطريقة تأسيسية على عكس النظرية التجريبية والنظرية المعيارية، ويلقى هذا النوع من الاستخدام أفضل تعبيراته عبر مفاهيم أخرى، مثل نموذج، ونظرة عالمية، وإطار تحليلي، مصطلح الواقعية، النظرية النقدية، والدولية الليبرالية هي أمثلة على النظرية التأسيسية في دراسة العلاقات الدولية، إضافة الى ذلك، من المهم فهم التمييز الأساسي بين النظرية والميتانظرية. فالأخيرة تُعنى بالمعايير التي تستخدم للفصل بين مختلف معاني النظرية وأي منها يجب تقديمه على غيره من المعاني. ومن الأنصاف القول إن حقل الدراسات الدولية قد شهد في العقود الأربعة الاخيرة نقاشاً ذا طبيعة ميتانظرية أكثر منه نظرية.

ثانياً: النظرية النقدية Critical Theory

تتألف النظرية النقدية من مجموعة تحليلات نقدية مستوحاة من الماركسية وموجهة إلى النظرية الدولية وممارستها. وعلى الرغم من وجود تقليد معقد خاص بالنظرية النقدية في مجال الفلسفة السياسية، تأثر دارسو العلاقات الدولية بالمنظر النقدي الألماني يورغن ماس، الذي شدد على الصلة الوثيقة بين المعرفة والمصالح؛ باعتبار ان المعرفة تخدم دائماً شخصاً ما أو هدفاً ما، فهي بذلك نتاج اجتماعي وتاريخي من الصعب فصله عن محيطه. وتعترف النظرية النقدية بأنها نتاج المجتمع، لكنها في الوقت نفسه تحاول الابتعاد عن المجتمع في محاولة لفهمه وتغييره، والهدف من ذلك إمعان النظر في النظام الاجتماعي القائم وحدود المعرفة، فالانخراط في

النظرية النقدية هو القيام بعمل نظري وسياسي على السواء[1].

يميز يورغن ماس، في سعيه إلى وضع أساس بديل من الوضعية بين ثلاث مصالح مؤدية إلى المعرفة، استوحاها من مختلف أوجه الحياة الاجتماعية. الأولى هي المصلحة في المعرفة التقنية، وتدفعنا إليها حاجتنا المادية إلى البقاء على قيد الحياة، الأمر الذي أدى إلى مصلحة في التنبؤ ومراقبة البيئة، وتمثل هذه المصلحة علماً تحليلياً تجريبياً. الثانية يحددها ماس بالقول إنها مصالح معرفية عملية تولدها رغبة في زيادة الفهم الذاتي المشترك والمتبادل، وقد أدت هذه الفائدة إلى تطوير مجالات الدراسة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعنى اللغة والرموز والمعايير والتصرفات. أما الثالثة فتتألف من فوائد معرفية تحررية، وهي نتاج قدرة الإنسان على الالتزام في التفكير التأملي، وعندئذٍ، يمكننا عبر التأمل الذاتي أن نرى المجتمع موقعَ صراع للقوى يحول دونَ تحقيق الإمكانات الإنسانية، ومن ذلك تنشأ مصلحتنا في التحرر.

وتمثل المصلحةُ المعرفيةُ التحريرية، النظريةَ النقدية ذاتها، ولا يعني تركيز ماس على المصلحة التحريرية، أن أي نظرية تروّج للتحرر صحيحة بالضرورة؛ لأنه لا يقبل بأن أي شيء يرى الحاجة إلى معيار الصحية مستقل، ويمكن تسميته نظرية الصحية. ويتبلور مفهوم الصحية لدى هابر ماس من خلال إجماع عقلاني؛ فالصحيح في رأيه هو ما تمَّ التوافق على صحته، لكن ينبغي أن يتحلى هذا الإجماع بمزايا عقلانية معينة وإلا فقدت الصحة معناها.

وقد اعتمد روبرت كوكس وغيره من الباحثين على النظرية

(1) Beate Jahn, "One Step Forward, Two Steps Back: Critical Theory as the Latest Edition of Liberal Idealism," Millennium: Journal of International Studies, vol. 27, no. 3 (1998), pp. 613 -641.

النقدية في دراسة العلاقات الدولية. ويؤكد كوكس العلاقة بين المعرفة والمصلحة، و يشدد أيضاً على الحاجة إلى الارتدادية، وبنظره ينبغي أن تكون النظرية قادرة على التدقيق في نفسها. ويميز كوكس بين رؤيتين حول النظرية تعتمدان على هدفها، الأولى نظرية «المشكلة الحل» التي تؤدي فيها النظرية دور المرشد الذي يساعد على إيجاد الحلول للمشكلات لجهة إطار عملها الخاص أو في داخله. والثانية هي النظرية النقدية، وتدرس افتراضات النظرية نفسها وعملية التنظير؛ والقيام بذلك يعني أن تتاح إمكانية الاختيار، وعندها يصبح من الممكن اختيار رؤية مختلفة تتضمن مختلف الافتراضات، وتسعى إلى تحقيق مختلف القيم من نظرية المشكلة الحل.

يُعد كوكس من أهم المفكرين في مجال تطوير أهداف النظرية النقدية في العلاقات الدولية، والتي توجه أسئلة إلى النظام العالمي المسيطر عبر اتخاذها موقفاً تأملياً حول إطار عمله،كما تطرح أيضاً علامات استفهام حول أصل المؤسسات السياسية والاجتماعية وشرعيتها وطريقة تغيّرها مع الوقت؛ حيث يتم النظر إلى التاريخ باعتباره عملية تغيير مستمرة.

وفي المقابل، يفضل لينكلاتر [1]مجتمعاً بشرياً، عبر بناء أنماط جديدة، على قاعدة المساواة السياسية الدولية التي بإمكانها أن تضم الناس جميعاً؛ ويكمن هدف النظرية النقدية المعياري بالنسبة إليه في تسهيل توسّع الجماعة الأخلاقية والسياسية لتطال الشؤون الدولية. وتوفر النظرية النقدية التي تشدد على التواصل العقلاني طريقة لدعم نزعة كونية متسامحة وتضمينية من دون أن ننكر

(1) Andrew Linklater, "The Question of the Next Stage in International Relations Theory: A Critical - Theoretical Point of View", Millennium: Journal of International Studies, vol. 21, no.1 (1992), pp. 77-98.

التنوع والاختلاف الثقافيين أو نقضي عليهما. ويوجه الهدفُ المعياري الباطني الساعي إلى تحقيق الإمكانات الإنسانية، النظريةَ النقدية، ولا يحتسب هابر ماس أن أمراً مماثلاً موجوداً؛ بمعنى وجود طاقات إنسانية كامنة يمكن تحقيقها، بل يقول إنه يمكن للمجتمع أن يسعى تدريجاً إلى تحقيق هذه الطاقات، وهذا هدف يعتبره هدفاً عالمياً ومرغوباً فيه، كما يؤمن هابر ماس بالتطور الاجتماعي والتقدم الأخلاقي عبر تعلم استخدام مبادئ أخلاقية عالمية لحل المطالب المتضاربة حول تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية.

ثالثاً: نظرية الحوار ما بين النماذج Inter-Paradigm Debate Theory

تعتبر طريقة خاصة في وصف حالة نظرية العلاقات الدولية في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وهي تذكر أحياناً على أنها الجدال الثالث في دراسة العلاقات الدولية، بعد الجدال ما بين الواقعيين والمثاليين في الثلاثينيات والأربعينيات، والجدال الثاني المسمى بالجدال الأكبر بين المؤرخين وعلماء الاجتماع الوضعيين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

برز مصطلح نموذج Paradigm مع فلسفة العلوم في الستينيات، ومن خلال أعمال توماس كون Thomas Kuhn. الذي اعتبر أن النموذج مكوّن من مجموعة من الفرضيات الأساسية حول موضوع معين، ويكون النموذج لا غنى عنه في تبسيط الواقع عند عزل بعض العوامل والقوى عن إمكانات أخرى[1].

(1) Thomas S. Kuhn, The Structure of Scientific Revolutions, International Encyclopedia of Unified Science; v. 2, no. 2, 2nd ed.Enl. (Chicago: University of Chicago Press, 1970.

عند دراسته لتاريخ العلوم، قال كون إن ما يسميه العلم الطبيعي يعمل على أساس نماذج معينة، تعتبر حقيقة فرضياتها مضمونة. وهكذا، فإن النموذج هو نمط تفكير في حقل استقصاء ينظم النشاط العلمي ويرسي معايير للبحث، يولد النموذج الاجماع والاتساق والوحدة بين الباحثين، بيد أن فترات العلم الطبيعي تقطعها فترات من العلم الثوري، إذ يواجه العلماء مشكلات (أو تشوهات) لا يمكن حلها من ضمن بنود النموذج المسيطر. ولا يمكن لمرحلة جديدة من العلم الطبيعي أن تستعيد مجراها إلا على أساس نقلة في النموذج ترسي مجموعة جديدة من الفرضيات التي تأخذ بالحسبان هذه التشوهات التي استحال التعاطي معها من ضمن إطار النموذج القديم. وعلى الرغم من أن كون لم يقل الكثير حول العلوم الاجتماعية، إلا أن العديد من الباحثين في هذا المجال سرعان ما وضعوا يدهم على حججه بهدف تقوية الأسس التاريخية والتنظيمية والاجتماعية لاختصاصاتهم المختلفة وتوضيحها.

في الواقع لم يكن دارسو العلاقات الدولية مختلفين عن غيرهم بهذا المعنى. إذ كان أرند ليبهارت Arend Lijphart من بين الأوائل الذين استقدموا مفهوم النموذج لدى كون في مجال العلاقات الدولية،إذ يعتبر ليبهارت، إن نمط تطور نظرية العلاقات الدولية العام يوازي نسخة كون عن التقدم النظري في مجال العلوم الطبيعية. ووصف النموذج التقليدي باستخدامه مصطلحات مثل الدولة ذات السيادة والفوضى الدولية، كما اعتبر ليبهارت أن الواقعية تتمتع بوجود في كل مكان وفي كل الأوقات في هذا المجال الأمر الذي يخولها أن تكون نموذجاً، فهي تضع الأسئلة وتحدد

المفاهيم الجوهرية والطرق والمشكلات وترسم اتجاه البحث[1]؛ بيد أن الواقعية، في منتصف السبعينيات، تعرضت لهجوم متواصل من جانب الليبراليين والراديكاليين. وهكذا، يرجع الحوار بين النماذج إلى حوار مفترض بين الواقعيين والليبراللين والراديكاليين يتعلق بمدى ملاءمة النموذج الواقعي المسيطر.

يستخدم المنظرون مصطلحات مختلفة للحديث عن نماذج مختلفة في إطار هذا الحوار. فيعتبر الواقعيون أن العلاقات بين الدول تقوم في غياب حكومة عالمية، فالنظام الدولي فوضوي ولا يمكن فهم العلاقات الدولية على أفضل وجه إلا بالتركيز على توزيع القوة بين الدول. وعلى الرغم من مساواتها الشكلية، فإن عدم التساوي في توزيع القوة يعني أن ساحة العلاقات الدولية هي شكل من أشكال سياسات القوة وبالتالي يصعب قياس القوة، كما أن توزيعها بين الدول يتغير مع الزمن ولا يوجد إجماع بين الدول حول كيفية توزيعها. ومع ذلك، تظل العلاقات الدولية جزءاً من عالم الضرورة، وحين ينظر الواقعيون إلى التغيير في النظام الدولي، يركزون أساساً على التغييرات في موازين القوى بين الدول وينزعون إلى عدم احتساب إمكانية التغييرات الأساسية في ديناميات النظام بحد ذاته. وعلى عكس الواقعيين، يرى الليبراليون أن العلاقات الدولية عالم قابل للتقدم والتغيير. وهم يضعون الحرية الفردية فوق أي إعتبار ويؤمنون بضرورة منع الدولة من التصرّف بطريقة تهدد هذه الحرية.

(1) Arend Lijphart, "The Structure of the Theoretical Revolution in International Relations," International Studies Quarterly, vol. 18, no. 1 (March 1974), pp. 41-74.

في المقابل يهتم الراديكاليون أساساً بمصادر البنيوية للامساواة التي يدعون أنها جزءً لا يتجزأ من النظام الدولي، كما بالطرق التي يمكن التغلب عليها. وغالباً ما استوحت الليبرالية مجرى تفكير الماركسية، ودرست كيف تفسح العلاقات الدولية المجال بين الدول أمام الظلم في النظام الرأسمالي العالمي،وعلى عكس الليبراليين، لا يرضى الراديكاليون بالإصلاحات الدولية التي تنحصر في تنظيم العلاقات بين الدول، وبخاصة إذا ما كانت تعتمد على مقدرة القوى العظمى وعلى إرادتها.

كما يؤمن الراديكاليون أن كل من الواقعية والليبرالية تعملان في خدمة الحفاظ على توزيع القوة والثروة، ويعتقدون أن على دارسي هذا المجال التفكير بطريقة أكثر نقدية حول الظروف التاريخية الكامنة وراء اللامساواة بين الطبقات العالمية، وحول القوى المادية والأيديولوجية التي تحافظ عليها وإمكانية التغيير الثوري باتجاه نظام عالمي عادل.

رابعا: نظرية مستويات التحليل Levels of Analysis Theory

لا تتحدث الوقائع عن نفسها بل يجب تحليلها. فإذا تعيّن علينا أن نتجاوز مسألة سرد الوقائع وننتقل إلى التحليل، ما نحتاجه هو وضع نظرية لذلك،إذ يجوز للنظريات أن تقوم على مستويات مختلفة من التحليلات والفرضيات حول طبيعة العلاقات الدولية[1].

(1) Alexander Wendt, "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory ,"International Organization, vol. 41, no. 3 (Summer 1987), pp. 335-370.

ثمة تصنيف شائع على الساحة الدولية يشير إلى ثلاثة مستويات من التحليل: الدولي، والداخلي، والفردي، فعلى أي مستوى يتعيّن على التحليل أن يركز؟ من البديهي هو دراسة العلاقات الدولية.

يتمثل منتدى الحوار في الساحة الدولية والتي تؤدي فيها الدول دور اللاعبين الرئيسين؛ الا انه ليس بالضرورة أن تكون الدولة المستوى المناسب الذي يرتكز عليه التحليل. فخير تفسير يمكن التوصّل إليه حول تصرّف الدول قي الساحة الدولية هو القول، أنه ثمرة عمليات سياسية داخلية بين مجموعات أو منظمات في داخل الدول، أو ثمرة تصرّف أفراد معينين يؤلفون جزءاً من هذه المجموعات أو المنظمات.

ومن المحتمل أن تركّز النظرية بشكل خاص على النظام السياسي الدولي، وتفترض هذه المقاربة أنه يمكن شرح تصرّف الدولة من دون التطرّق إلى السياسات الداخلية. فمثلاً، يميل مؤيدو الواقعية إلى التركيز على المتغيرات في ميزان القوى بين الدول واعتبارها خاصة بهيكلية النظام الفوضوية. أما الاحتمال الثاني للنظرية حول العلاقات الدولية، فهو التعامل مع تصرّف الدول على أنه نتاج السياسة المحلية، أي تصرفات المجموعات الداخلية أو المنظمات السياسية الداخلية. وتؤدي الدول دور اللاعبين الرئيسين في النظام الدولي، ولكن يتحدَد السلوك القومي من خلال الفعل والتفاعل بين البيروقراطية والتشريع، والأحزاب السياسية، والجماعات الضاغطة في العمل، والنقابات ومجموعات أخرى تُعنى بالدفاع عن قضايا معينة. وأخيراً، يمكن التعامل مع سلوك الدول في العلاقات الدولية على أنه نتاج أفعال وتفاعلات الأفراد، كرؤساء الدول مثلاً. وفي مفهوم مماثل للعلاقات الدولية، يجوز للسلوك القومي أن يعكس إما الخيارات المهمة التي يتخذها بعض الأفراد

النافذين أو النتائج الجماعية لعدد من الخيارات الفردية. ولكن في كلتا الحالتين، يتطلب إدراك كيفية تصرّف الدول في العلاقات الدولية عبر إيلاء الاهتمام بمصالح الأفراد، وعادات تفكيرهم، أو نظرتهم إلى العالم.

ليس ثمة إجماع بين العلماء حول مستوى التحليل الأفضل، ويظهر عدم الاتفاق من خلال إلقاء نظرة سريعة إلى النقاشات حول أسباب الحروب، إذ يعتبر بعض العلماء أن أسباب الحرب الرئيسية متوفرة في بنية السلطة والتحالفات في النظام الدولي، أو في طريقة تغيّر معالم هذه البنية بمرور الوقت؛ ويعزو علماء آخرون أسباب الحرب إلى عوامل داخلية في الدولة، وهي عوامل سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ونفسية. ويرى بعض واضعي النظريات الليبرالية أن الدول الديمقراطية الليبرالية دول مسالمة بطبيعتها، في حين أن الدول المستبدة تميل إلى شن الحروب، كما يعتبر بعض العلماء المتطرفين أن الحرب ناجمة عن نزوع الدول الرأسمالية إلى التوسّع بهدف البحث عن أسواق خارجية، وفرص للاستثمار، والمواد الخام.

كما نُسبت أسباب الحرب إلى محاولات القادة السياسيين فض مشكلاتهم السياسية الداخلية من خلال اعتماد سياسات خارجية معادية، على قاعدة أن النزاع الخارجي يعزّز الانسجام الداخلي. ويعتقد بعض أصحاب النظريات،أن الحرب ناجمة عن عدم إدراك تأثيرات الضغوط على اتخاذ القرار إبان الأزمة، بالإضافة إلى التصلب البيروقراطي، وشوائب أخرى متوفرة في عملية اتخاذ القرار التي تحول دون اختيار السياسات التي من شأنها أن تدفع المصالح القومية نحو الأمام. ويصر آخرون على أن قرار الحرب يرتكز على

حسابات الخسائر والأرباح بما فيها المصالح، والقيود والالتباسات.

ثمة أسباب وجيهة تدفع الى ايلاء الاهتمام الكافي بمستويات التحليل،فهي تساعد على توجيه الأسئلة وتقترح تحرّي النوع المناسب من الأدلة. وبغض النظر عن غياب التوافق حول الأولوية التي ينبغي أن تُعطى إلى مختلف المستويات، وسواءً استطعنا التمييز بينها أم لم نستطع، يبقى القول إن الخيارات قد تتنوع، وهذا رهن بالموضوع المحدّد الذي هو قيد الدراسة. فمثلاً، قد يبدو مناسباً في ظروف معينة التركيز على أفراد معينين بهدف شرح مسار الأحداث[1].

خامساً: النظرية الارتدادية ReflexivityTheory

يؤمن بعض المفكرين في مجال دراسة العلاقات الدولية أن ثمة وحدة ما بين العاملين المادي والاجتماعي. كما يعتقدون بإمكان تطبيق الأسلوب العلمي والبحث العلمي في هذا المجال. وتنبثق هذه الوحدة على قاعدة أنَّ الحقيقة موجودة وإن غير معلنة وهي قابلة للظهور. فهدف العلم – المادي والاجتماعي – هو استكشاف القوانين الشاملة التي تمكّن الباحث من استشراف وتفسير الأمور وفقاً للمسببات التي تتضمنها هذه القوانين في نظام ضمني معين.

الارتدادية هي عبارة تشمل عدة مناهج، وتؤمن بأن الوظيفة

(1) فحين تكون المنظمات السياسية غير مستقرة وفتية ومأزومة ومنهارة، يستطيع القادة أن يوفروا لها التأثير الفاعل، كمثال جورج واشنطن وفلاديمير لينين بتأثيرهما الهائل،خلال قيادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق في السنوات الأولى لتكوين هاتين الدولتين. وتتمثل أهمية دور أدولف هتلر وميخائيل غورباتشوف جزئياً، في أن بلديهما عانيا أزمة اقتصادية حين تبوّأ السلطة. ولكن بعيداً عن هذه الاعتبارات البرغماتية، يبقى ما يدعى بمشكلة مستوى التحليل سبباً فاعلاً للتركيز في المناظرات والمجادلات النظرية.

الأساسية للعلوم الاجتماعية ليست في استشراف أو اكتشاف القوانين الشاملة. فالعالم، وبخاصة الجانب الاجتماعي منه، ليس مستوعباً لأمور يتوجب علينا فهمها بتفكيرنا أو تفسيرها بنظرياتنا، بل هي تتمثل من خلال مفاهيمنا ونظرياتنا. ولهذا، يرى معظم الارتداديين فرقاً أساسياً بين العالم المادي والعالم الاجتماعي. ويؤمنون بأن مهمتنا هي فهم الأخير - وبصورة ثانوية - تفسيره. ولأن الارتداديين مهتمون بالنظام الاجتماعي الذي يعيد إنتاج نفسه بواسطة مكوناته فإنهم معنيون بأمري المضمون والمعنى اللذين يمثلان محتوى هذه الحركة. أما بالنسبة إلى الوضعيين، فالحقيقة المهمة هي عادة الحقيقة النظرية الناتجة من سعي وراء الحقائق من منظار موضوعي. وعلى عكس ذلك، يرى الارتداديون الأمور بمنظار ذاتي في محاولة إعادة بناء المكونات ومفهومها. لكنهم يعترفون بوجود آلية اجتماعية غير منظورة موجودة في المضمون الاجتماعي للحدث المعين، لذا يتوجب على الباحثين إيجاد الأطر التي تحيط والبيئة الاجتماعية التي تتضمن هذا الفعل أو الحدث[1].

وباختصار، إن طريقة النظر إلى الأمور، كما عرفناها من العلوم الطبيعية، غير كافية لرؤية واقع يتضمن مساهمين مفكرين. فهؤلاء فصلوا ما بين الحدث والملاحظات التي تتعلق به. فالأحداث هي وقائع والملاحظات) الاستنتاجات (هي فكر، وبالتالي عرضة لأن تكون صحيحة أو خاطئة. وهذا أسلوب فاعل في التعاطي مع الأمور. ولكن، لأن هذه المقاربة كانت ناجحة بنسب عالية، يرى الارتداديون تمادياً فيها. فهي إذا طبقت على مشاركين مفكرين

(1) Mark Neufeld, "Reflexivity and International Relations Theory," Millennium: Journal of International Studies, vol. 22, no. 1 (March 1993), pp. 77-88, and John R. Searle, The Construction of Social Reality (New York: Free Press, 1995).

في صنع الحدث، ستشوه صورة الواقع. والنقطة الأساسية هنا هي أن المشاركين المفكرين قد يغيرون الوقائع في وضع ما،باعتبار أنَّ الوقائع والأفكار غير منفصلة في المجال الاجتماعي كما هي منفصلة في مجال العلوم الطبيعية، إذ أنَّ الفكر والاستنتاج في العلوم الطبيعية منفصلان عن الموضوع ذاته، في حين نرى أنهما مكونان للموضوع في مجال العلوم الاجتماعية. فإذا اقتصرت الدراسة على الوقائع فقط، يغيب عنصر مهم وهو المشاركة الفكرية، إذ إن العلوم الاجتماعية ترتكز على العلاقة بين الفكر والواقع[1].

فالارتدادية إذاً، هي حركة ذات اتجاهين، بحيث يقوم الواقع بتأسيس الفكر لدى المشاركين، كما يقوم فكر المشاركين بصنع الواقع والتأثير فيه من خلال عملية متواصلة وممتدة تدفع بالفكر والواقع إلى التلازم، ولكن ليس إلى الاندماج أو الانصهار؛ كما أنَّ الوعي في الارتدادية يبرر وجود فروقات واضحة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية بحيث يبرز عنصر في العلوم الاجتماعية وهو عنصر مبهم التحديد والذي يغيب عن العلوم الاجتماعية. ويفسّر الارتداديون الأحداث الاجتماعية على أنها عملية تاريخية لا متناهية، إذ لا يمكن استشراف هذه العملية التاريخية من خلال قوانين شاملة كما هو الحال في العلوم الطبيعية، حيث يبقى دائماً هامش الغموض أو عدم التحديد الذي ينتج من وجود فكر المشاركين وآرائهم. مثالاً على ذلك السوق المالية الحرة المتغيرة؛ فأي تغيّر في سعر صرف العملات قد يتأتي معه التأثير في أسس كان يتركز عليها سعر الصرف مثال مؤشر التضخم لدى بعض الدول. فيكون

(1) Peter L. Berger and Thomas Luckmann, The Social Construction of Reality; a Treatise in the Sociology of Knowledge ,New York: Anchor; Garden City, NY: Doubleday, 1966.

أي انحراف عن التوازن قد ثبت، ما يؤدي إلى التوقعات والتخمينات وبدورها التخمينات تقود إلى انحراف عن التوازن، وبذلك تصبح الدائرة كاملة. وتكون النتيجة أنَّ الأسواق النقدية المتغيّرة الحرة قد أنتجت انحرافاً عن التوازن، وهذا بدوره يؤدي إلى التخمينات. وقد لا يحصل ذلك في معظم الأحوال، ولكنه يبدل ماهية الوضع إذ بدلاً من الاتجاه نحو توازن معين تتداخل آراء المشاركين مع الوضع الفعلي في تفاعل غير متوازن حيث يعزز كل موقعه ويدفع بالفكر والواقع معاً في اتجاه معين، ثم ينكفئ على نفسه لعدم قدرته على الاستمرار، ويرتد في اتجاه آخر. وتظهر النتيجة أن الواقع نفسه والفكر الناتج لا يستطيعان الارتداد إلى النقطة التي انطلقا منها، لذا حين تعزل ظاهرة الارتدادية ويحدد مفهومها، يسهل تبيانها في أوضاع شتى.

سادساً: النظرية الماركسية

نتيجة لفائض القيمة الذي يحققه الرأسمالي باستغلاله لقوة العمل، التي تتكرر لتنتج تراكما في الرأسمال، يتعاظم مع كل عملية إنتاج موالية، ليصبح الرأسمالي غير قادر على توظيف الرأسمال الذي تراكم لديه نتيجة لفائض القيمة، وبالتالي ضرورة البحث عن قنوات لتصريف جزء من رأسماله المتراكم، وبحكم أن الدولة آلية من آليات السيطرة الطبقية، كما ينظر إليها كارل ماركس، فان الرأسمالي يوظف الدولة بآلتها العسكرية والسياسية لفتح اسواق جديدة لدولته، وهكذا أدى التنافس بين الدول الرأسمالية حول أسواق جديدة إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، والتحوّل من التنافسية إلى الاحتكار، وبالتالي نهج سياسات امبريالية استعمارية، حيث شكّلت الحرب العالمية الأولى والثانية تنافساً طاحناً بين الدول الرأسمالية بهدف تحقيق مصالحها الامبريالية بواسطة الحرب.

تكتسي المقاربة الماركسية أهميتها العلمية في تفسير العلاقات الدولية، من خلال الدور الذي لعبته في مرحلة الحرب الباردة التي شكلت فيها الماركسية، إيديولوجية مواجهة للغرب الرأسمالي، حيث اعتمدت مجموعة من الدول، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي والصين والدول المنضوية تحت ما سمي بالمعسكر الاشتراكي، المقاربة الماركسية في سياساتها الدولية وفي تعاملها مع الغرب الرأسمالي، وخلقت بذلك توازنا حقيقيا في المنتظم الدولي. إذ تنظر المقاربة الماركسية إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات هيمنة واستغلال ناتجة عن السياسات الامبريالية التوسعية للرأسمالية التوسعية. ويمكن استنتاج أشكال من العلاقات الدولية بناءاً على المقاربة الماركسية ابرزها:

- علاقات تربط بين المراكز الرأسمالية القائمة على التقسيم الاقتصادي للعالم، وهي الاحتكارات.

- نظراً لحاجتها إلى توسيع نطاق استغلالها، وتصريف الرأسمال المتراكم لديها، تقوم الدول الرأسمالية بتقسيم العالم فيما بينها، لكن هذا التقسيم لا يصمد أمام تضخم الرأسمالية وحاجتها لتوسيع نطاق استغلالها، ما يؤدي إلى تضارب مصالح هذه الدول التي تقوم إلى الحرب والسلاح لحسم المصالح، وهو ما حدث في الحرب العالمية الأولى.

كما نجد إلى جانب هذين النموذجين، نموذج العلاقات الدولية الناجمة عن مواجهة الامبريالية، والتي تحدث بين الدول الرأسمالية، التي تزحف على باقي الدول والشعوب بهدف استغلالها، وبين حركات التحرر الوطني، التي تقاوم الاستغلال والهيمنة والتعسّف،

وبالتالي فإن هذه الحروب حروب عادلة تشنّها الدول المستعمرة والمستغلة ضد الدول الرأسمالية، وفي هذا السياق يقول لينين:» إذا أعلن المغرب الحرب على فرنسا، وإذا أعلنت الهند الحرب على انكلترا... فإن هذه الحروب هي حروب عادلة ودفاعية».

وعرفت المقاربة الماركسية تطوراً في قراءتها للعلاقات الدولية، انسجاماً مع التحوّلات التي يعرفها النظام الدولي، حيث أن توسّع علاقات الإنتاج الرأسمالية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أصبحت الرأسمالية النظام الاقتصادي السائد في العالم، وتوزع الرأسمال العالمي بين مركز مهيمن ومتقدم، ومحيط متخلف وفقير، يرتبطان بعلاقات تبعية ناتجة عن امتلاك المركز (الدول المتقدمة) للرأسمال والقوة الاقتصادية، في حين أن دول المحيط الرأسمالي (الدول المتخلفة) فقيرة ولا تتوفر على اقتصاد قوي مستقل، ما يجعلها مرتبطة بالمركز وخاضعة له، بحكم أن المركز هو النواة الأساسية في النظام الرأسمالي، تتحكم فيه مصالح الدول الصناعية الكبرى والشركات المتعددة الجنسية. ولعل من أبرز سمات القرن العشرين هيمنة المركز المتمثل في الولايات المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد العلمي التي تنهج سياسات إمبريالية، عبر الهيمنة العسكرية، وارتباط النظام النقدي الدولي، والسوق الرأسمالية العالمية بالدولار الأمريكي، وكذلك هيمنة الشركات الأمريكية على الاقتصاد العالمي، فالرأسمالية تقضي على الانغلاق المحلي والقومي، وتطور العلاقات المتنوعة بين الشعوب.

وإذا كان المركز الرأسمالي يسيطر على الاقتصاد العالمي، فإن التجارة الدولية لا تكون عادلة، بل في خدمة المركز على حساب المحيط، والتبادل بين البلدان المتقدمة والمتخلفة لا بد أن يكون تبادلاً غير متساو، وأن التجارة هي إحدى الوسائل الرئيسية التي

يسيطر فيها المركز على المحيط، وبالتالي فإن القطيعة مع السوق العالمية هو الشرط الأول للتنمية. وفي هذا المجال يرى «نورتسكه» أن المراكز الصناعية في العالم...لا تصدر معدل نموها الخاص إلى البلدان المنتجة للمواد الأولية عن طريق توسع مقابل في الطلب على هذه الموارد، بمعنى أن الدول الرأسمالية في علاقتها بالدول المتخلفة تهدف إلى استنزاف ثرواتها دون أن تستفيد هذه الدول من المردودية التي تعطيها هذه المواد، وهكذا فإن الدول الرأسمالية القوية تحكمها في علاقتها بالدول المتخلفة مصالحها الاقتصادية، والسعي وراء تحقيق الربح والتراكم الرأسمالي.

وهكذا تصبح العلاقات الدولية صراعاً دائماً بين مستغلين ومستغَلين، أي بين الدول الرأسمالية الكبرى والدول المتخلفة، وأيضا علاقة تنافس بين القوى الكبرى حول مصادر الطاقة ومناطق النفوذ، بهدف ضمان قوتها الاقتصادية، ولذلك فهي توظِّف كل الإمكانات المادية لحماية مصالحها الاقتصادية وتكريس هيمنتها، بما في ذلك القوة العسكرية، وهذا ما يظهر من خلال الامتدادات العسكرية لدول المركز الرأسمالي في كل بقاع العالم خاصة منطقة الخليج الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، فاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية العراق مثلاً، هدفه تأمين تدفق النفط العراقي واحتكار حقوله، ويبدو ذلك واضحا من خلال وثيقة القرن الأمريكي الجديد التي تشكل الخلفية الفكرية للإمبريالية الأمريكية، كما كتب بول وولفويتز، مساعد كاتب الدولة في الخارجية الأمريكية، الذي دعا فيها إلى ضرورة التدخل العسكري ضد العراق لضمان وصول الولايات المتحدة لمصادر الطاقة.

وإذا كانت الماركسية الكلاسيكية، مع ماركس وانغلس ولينين، أو ما يعرف بالماركسية الأرثوذكسية، لم تهتم كثيراً بالعلاقات الدولية،

حيث أولت الأهمية الكبرى إلى الصراع الطبقي، والتركيز على تحليل علاقات الإنتاج وإفرازاتها وآليات التغيير داخل كل مجتمع على حدة، فإن ذلك لا يلغي البعد العالمي والأممي في التحليل الماركسي، وذلك يمكن ملامسته من خلال النداء الذي افتتح به ماركس وانغلس البيان الشيوعي عام 1848، وهو نداء «يا عمال العالم اتحدوا»، وفي هذا الإعلان يتبيّن إدراك ماركس للبعد العالمي للصراع بين البرجوازية والبروليتاريا.

سابعاً: نظرية اتخاذ القرار

أتت نظرية اتخاذ القرار بهدف تحديد من يصنع القرار ومن يتخذه وما هي الفواعل والأطر المؤثرة في العلاقات بين الدول؟ وكيفية إدارة الأزمات والتعامل معها. ويرى ريتشارد سنايدر أن بؤرة بحث العلاقات الدولية يجب أن تكون حول المواقف وردود الأفعال والتفاعلات بين الدول، وهذه النظرية تلتقي مع نظرية الواقعية نوعا ما في كون الدولة هي المحدد الرئيسي في العلاقات الدولية.

وتتناول هذه النظرية ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية، من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية، بمعنى أنها تبني تحليلاتها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعة التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، حيث تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، وكما اسلفنا فتتشابه نوعاً ما مع النظرية الواقعية في من يمثل الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية وهي الدولة، ولكن الواقعيون يركزون على الدولة كوحدة واحدة،

ولكن نظرية صناع القرار تعتبر الأفراد الذين يعملون في النظام السياسي هم الذين يعملون في صناعة القرار والدولة هي التي تتخذ القرار.

1 - **مفهوم اتخاذ القرار** هو الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها، ولكن لا يجب أن يعني ذلك أن من يتخذ القرار توضع أمامه سلسلة من البدائل إذ أنه في السياسة الخارجية يكون عدد البدائل محدوداً. فجوهر نظرية اتخاذ القرار هو «الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة»، وتسير عملية اتخاذ القرار بخطوات هي:

- تحديد المعيار الرئيسي.
- تحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع.
- قياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي.
- اختيار الهدف.
- رسم استراتيجية تحقيق الهدف.
- اتخاذ القرار بانتهاج سلوك معين.
- انتهاج السلوك فعلاً.
- تقويم نتائج السلوك قياساً على المعيار الرئيسي.

2 - **تعريف نظرية صناعة القرار** ثمة من يعرفها بأنها:

«الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، أي أن النظرية تعمل بين هذه المتغيرات، ولكن لا تضع بالضرورة فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساساها، وربما يكون من الأنسب اعتبار نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية بدلاً من اعتبارها نظرية كلية، فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وبالتحديد على وحدات معينة خاصة باتخاذ القرار».

ويرى ريتشارد سنادير على أن هدف التحليل الذي أتت به نظرية صناعة القرار هو صياغة العالم كما يراه صنّاع القرار بهدف تفسير السلوك. وهذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبِّر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين (الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين)، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الأفراد الذين يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة، وفي بعض الأحيان يتجاوزن أطرها التقليدية. وفي هذا الإطار يرى ريتشارد سنايدر بأن الذين يدرسون السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال

وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها بالدول القومية.

3 - نماذج دراسة صناعة القرار:

أ - نموذج سنايدر: يبني ريتشارد سنايدر نموذجه الخاص بعملية صناعة القرار على مسلمة أولية مفادها، أن أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكية الدولة تكمن في التحليل على مستوى الدولة، وبالتالي فإن الإطار النظري للنموذج يركِّز على فكرة دراسة مسار التفاعل الذي يبدأ من الفعل الصادر عن الدولة ويقابله رد فعل من المحيط الخارجي الذي يأخذ الأشكال ذاتها التي يأخذها الفعل الأول فيشكل بذلك تفاعلاً، وعندئذٍ تكرار مثل هذه العملية سيؤدي إلى تكوين أنماط معينة من التفاعل التي عليها اسم نموذج صناعة القرار، ويصيغ ريتشارد سنايدر نموذجه من خلال وحدات التحليل التالية:

- المحيط الخارجي: ويشمل كل العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صناعة القرار، والتي يمكن تحديدها في المحيط المادي الجغرافي، من الدول والمجتمعات والثقافات.

- المحيط الداخلي: ويشمل كل العوامل والعناصر المكوِّنة للبيئة الداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صناعة القرار، والتي يمكن تحديدها في (السياسات الداخلية، الرأي العام،

الموقع الجغرافي للدول، طريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه، جماعات الضغط).

- البنية الاجتماعية والسلوكية: وتشمل هذه الوحدة نظام القيم السائد في المجتمع، والسمات السيكولوجية والسوسيولوجية التي يتميز بها المجتمع، ونمط التفكير لدى أفراد المجتمع، والقضايا ذات الأبعاد الحساسة والمرتبطة بالجوانب الدينية أو العادات.

- صناع القرار وعملية صنع القرار: وتتمثل في (مجال الصلاحيات، الاتصالات والمعلومات، نظام الحوافز الشخصية، دوافع وخصائص صانع القرار وقد حدد ريتشارد شكلين من الدوافع وهي «من أجل» و «بسبب كذا»).

ب - نموذج الفعل العقلاني: يفسر هذا النموذج عملية صناعة القرار من خلال تحليل عقلاني لأهداف السياسة الخارجية لدولة ما، على اعتبار أن أي دولة تقوم بالتدقيق في وضع أهدافها وحساب تكاليفها والأرباح التي تجنيها من كل قرار تتخذه بشأن قضية معينة أو تحقيق هدف ما، فالوحدة الأساسية في التحليل في هذا النموذج هو عقلانية سلوك الدولة في العلاقات الدولية، ويقوم هذا النموذج على العناصر التالية:

- القضية التي يفترض معالجتها هي نتاج سلوك الدول.

- سلوك الدولة هو اختيار يتم مرة واحدة وليس عدة اختيارات متسلسلة.

- السلوك هو اختيار عقلاني وذلك للاعتبارات التالية (ترتيب في الأهداف، وجود خيارات، المخرجات، الاختيار).

ج - نموذج العملية التنظيمية: وفقاً لهذا النموذج، عملية صناعة القرار هي نتاج من أطر نظمية مختلفة، أي أن ثمة تفاعل بين مختلف مستويات البيروقراطية في صناعة القرار، كالتنافس بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع حول قضية معينة في العلاقات الدولية. وبذلك فإن اللاعب الأساسي في هذا النموذج ليس هو الدولة وإنما هو شبكة الدوائر والإدارات المترابطة وعلى رأسها القيادة العليا في النظام السياسي.

4 - الأزمة وصناعة القرار:

تعرف الأزمة بأنها الوضع الذي يتسم بالعناصر التالية: تهديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار، الوقت المحدود الممكن لصناعة القرار قبل أن يحدث تغيير في الوضع، مفاجأة صناع القرار بالحدث، ويضيف هرمن تشارلز أن الأزمة تخلق ثلاثة أوضاع هي (الوضع الخلاق، وضع الجمود، وضع ظرفي).

5 - نماذج تحليل الأزمة:

- نموذج الاستجابة النظمية: يتمثل هذا النموذج في جماعات صناعة القرار والمنظمات البيروقراطية التي

يمكن أن تشكل وتقيد خيارات السياسة في الأزمة ويمكن لمستوى جماعة صناعة القرار أن يكون لقرارها نتائج ايجابية وسلبية، وكذلك الوقت المحدد يمكن أن يخفض نوع القرار.

- نموذج التفاعل العدائي: يختبر هذا النموذج سوابق وآثار التفاعلات بين الدول في الأزمات، مع انتباه خاص لدور الإدراكات في مفاقمة أو تلطيف نموذج العلاقات بين الأطراف، وهذا المفهوم للأزمة يؤلف العمليات بواسطة توليد العداء أكثر من العداء السابق.

- نموذج كلفة الحساب: يؤكد هذا النموذج على الخيارات الإستراتيجية والتكتيكية المرافقة لأرباح الحد الأقصى والحد الأدنى من الخسائر في إدارة الأزمة، ولذلك يجب على القيادة أن تلجأ إلى الاستراتيجيات الأعلى تكتيكاً.

- نموذج الضغط الفردي: يؤكد هذا النموذج على تأثير إغراء الأزمة الضاغط على مظاهر معينة من الأداء المعرف الذي هو حاسم في صناعة القرار، فنظريات البحث في المستوى الفردي تؤكد على الآثار السلبية لبنية الأزمات الطويلة على عمليات القرار والنتائج.

ثامناً: ما بعد الوضعية Post positivism

تعتبر نظرية ما بعد الوضعية مصطلح واسع يشتمل على طائفة متعددة من وجهات النظر التي انتشرت منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، وقد تضمّنت النظرية النقدية، والبنائية، وما بعد الحداثة، بالإضافة إلى النقاش في نظرية العلاقات الدولية المعيارية بين

الكوسموبوليتانية والمجتمعية. وعلى الرغم من الاختلافات في ما بين المصطلحات، يمكن النظر إليها كجزء من حقبة ما بعد الوضعية في دراسة العلاقات الدولية. ويعني ذلك، أنَّ مفهوم الوضعية خسر سيطرته على عملية صقل طبيعة نظرية العلاقات الدولية المعاصرة وحدودها، على الرغم من أنَّ النقاش بين مؤيدي الوضعية ومناهضيها يثير الجدل. فعوضاً عن استكشاف تجليات ما بعد الوضعية، يتعيّن على الدارسين تبيّن ما هي الوضعية أو ما كانت عليه بداية.

ومن المهم التميّيز بين الإبيستمولوجيا (نظرية المعرفة) والمنهجية. إذ يأتي المصطلح إبيستمولوجيا من الكلمة اليونانية إبيستمي وتعني المعرفة. وبكلمات بسيطة، إبيستمولوجيا هي فلسفة المعرفة أو كيفية التوصّل إليها. ومن ناحية أخرى، تُعنى المنهجية كذلك بكيفية التوصّل إلى المعرفة لكنها بطبيعتها أكثر عملية، وهي تركز على طرق معينة يمكننا استعمالها في محاولة فهم عالمنا. وترتبط الإبيستمولوجيا والمنهجية ارتباطاً وثيقاً: فتشتمل الأولى على فلسفة كيفية التوصّل إلى المعرفة، وتشتمل الثانية على الممارسة. أما الوضعية فهي عبارة عن حركة فلسفية تتميز بتشديدها على العلم والمنهج العلمي بصفتهما مصدر المعرفة الوحيد، كما إنها تميّز تميّيزاً قاطعاً بين عالم الحقائق والقيم، وتعرب عن عدائية واضحة وقوية تجاه الدين والفلسفة التقليدية. ويرى مؤيدو الوضعية أنَّ للمعرفة مصدرين لا غير: العقلانية المنطقية، والاختبار التجريبي. فيثبت تصريح معين جدواه، إذا بُرهنت صحته أو خطأه، على الأقل في المبدأ، ومن خلال الاختبار. ويسمى هذا التأكيد المبدأ الذي يمكن إثباته. ويكمن معنى تصريح معين في منهج إثباته؛ وندرك معناه إذا عرفنا الظروف التي تبيّن صحته أو خطأه.

الوضعية إذاً، في معناها الواسع النطاق، موقف ينطوي على

الفكرة القائلة إن هدف المعرفة هو ببساطة وصف الظواهر التي نختبرها، وهدف العلم الالتصاق بما نلاحظه ونقيسه. أما المعرفة التي تخرج من هذا النطاق فهي مستحيلة بنظر مؤيد الوضعية. وبما أننا عاجزون عن ملاحظة المشاعر والأفكار مباشرة (مع العلم أننا قد نتمكن من قياس بعض المرافقات المادية والفيزيولوجية)، فليست هذه بالموضوعات المقبولة لدراسة علمية. ومن وجهة نظر وضعية عن العالم، العلم عبارة عن وسيلة لبلوغ الحقيقة، لفهم العالم فهماً كافياً يمكنه من التنبؤ به والتحكم به. فالعالم والكون حتميان يخضعان لقوانين السبب والنتيجة التي يمكننا تبينها إذا طبّقنا مقاربة المنهج العلمي الفريدة؛ والعلم مسألة آلية إلى حد بعيد ونستعين بالمنطق الاستدلالي لنفترض نظريات يمكننا اختبارها؛ وبالنظر إلى نتائج دراستنا، قد نستخلص أن نظريتنا لا تتطابق والوقائع فنحتاج بالتالي إلى إعادة النظر فيها في سبيل استبيان الواقع على نحو أفضل.

ويؤمن مؤيد الوضعية بالمذهب التجريبي[1]، وهي الفكرة القائلة إن الملاحظة والقياس يؤلفان جوهر العلم. ويبقى الاختبار المقاربة الرئيسة للمنهج العلمي في محاولة لتبيّن قوانين السلوك. ويتشارك الذين يدعون أنفسهم مؤيدي ما بعد الوضعية في خاصية واحدة في دراسة العلاقات الدولية، وهي رفض جانب أو أكثر من الوضعية.

كما أنَّ نظرية ما بعد الوضعية تتحدى الإيجاز السهل، وقد تُرى على أنها محاولة متعددة الأبعاد ترمي إلى توسيع الآفاق

(1) Yosef Lapid, "The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era," International Studies Quarterly, vol. 33, no. 3 (September 1989), pp. 235-254;

الإبيستمولوجية والمنهجية. وعلى الرغم من أنَّ هذه المحاولة قد أدّت إلى ادعاءات تناولها بعض العلماء مفادها أن دراسة العلاقات الدولية قد نالها التشويش، لا تزال غالبيتهم ترحِّب بالمضي باتجاه نظرية ما بعد الوضعية، وإن استمرت ترتاب من بعض تجلياتها في مجال نظرية العلاقات الدولية.

تاسعاً: نظرية البوابات الخلفية

منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي والولايات المتحدة تسعى لترسيخ مفاهيم جديدة لعلاقتها بالدول الخاضعة لسيطرتها أو تلك التي تسعى الادارة الامريكية لاخضاعها مستقبلاً. وقد تجلت هذه النظرة على اثر انهيار الاتحاد السوفييتي. وما نظرية (الفوضى الخلاقة) التي نادى بها اتباع اليمين الجديد (المحافظون الجدد) في الادارة الامريكية إلا مرحلة أولى من المنهج الاستعماري الامريكي المعاصر تحقيقا لفكرة (الهيمنة الكلية) فالولايات المتحدة ترفض اي فكر تحرري في العالم وبخاصة في الشرق وفي امريكا اللاتينية، ومن هنا فالادارة الامريكية ووفق قاعدة (صناعة العدو) التي انتهجتها ايام الاتحاد السوفييتي السابق وفي عهد ماو تسي تونغ في الصين، رأت من الضرورة ايجاد عدو يمكن من خلاله تنفيذ سياساتها فكانت بعض الدول والمنظمات ومن بينها ايران وسوريا وكوريا وغيرها.

كان لا بد للولايات المتحدة ان تعيد قراءة مفاهيم وقواعد الاستعمار القديم الذي تبناه الفكر الانغلوسكسوني بعد فشل الكثير من الاحلاف القديمة مثل (حلف بغداد). وكان لا بد ان يظهر الفكر الاستعماري بشكل المدافع عن حقوق الانسان والمستلهم لتاريخ الحضارات، وأن كان لا بد أن ينادي بالخلاص كفكرة لاهوتية فانه

سيفعل فقط من اجل تحقيق طموحه في الهيمنة. ومن هنا كان الخطاب الديني للرئيس الامريكي جورج بوش في عام 2007 الذي رافقه خطاب مماثل لطوني بلير في برطانيا قبل انهياره وخروجه من حزب العمال.

لقد وجدت الولايات المتحدة إن التخلي عن المنهج القديم سيعني بالضرورة طرح رؤيا جديدة في التعامل مع المستعمرات المستقبلية، ففي الوقت الذي فشلت فيه فرنسا في لبنان، سعت الولايات المتحدة الى طرح فكرة تحقيق معادلة حديثة تتبنى تحديد فعاليات الدول الخاضعة للاستعمار الامريكي عبر ترسيم معاهدات تحقق المصالح الامريكية في المنطقة ولتكون بوابة للاستعمار الحديث وهو ما يمكن تسميته (نظرية البوابات الخلفية). فهذه النظرية الاستعمارية تبدأ بالحصول على تشريع دولي من الامم المتحدة (مجلس الامن) لحكم الدول باعتبارها خاضعة لشروط (الفصل السابع) الذي يسمح للدول المستعمرة بممارسة نشاطها تحت غطاء دولي محتجة في ذلك بالتخبط السياسي للدول تحت الاستعمار ولكونها غير قادرة على تبني مواقف صلبة تحمي سيادتها واقتصادها.

تخلط الولايات المتحدة بين شعورها بالقوة وبين ضرورة تطبيق هذه القوة، ففي المنهج السياسي هنا فوارق كبيرة بين القوة والتطبيق والادارة الامريكية ارادت ان تقفز على الحواجز الضابطة ولهذا نجدها تلجأ الى التهديد بشكل مباشر وتجعل الخيارات العسكرية في اولويات التعامل الدولي، في حين ان العقل السياسي الرصين يضع الخيار العسكري كحل اخير في التعامل مع الاشكالات الدولية، ومن هنا لا يمكن ان نعتبر الولايات المتحدة مخلصة ونزيهة في عملية إدارة الصراع الدولي، أو في التحكيم، باعتبارها جزء اساسي من المشكلة، ومن هنا لا يمكن للحكم ان يكون حكماً وخصماً في نفس

الوقت باعتبار ان هذه الفكرة تناقض العدالة المفترضة[1].

من هنا كان سعي الولايات المتحدة الى تبني مخطط استعماري يسمح لها بالسيطرة العسكرية والاستخباراتية، كما يسمح لها بالهيمنة الاقتصادية على البلدان المستعمرة لتغطية نفقات حركة الاستعمار عبر معاهدات ثنائية بعد فشل سياسية الاحلاف الجماعية التي كانت سائدة في العقود الخمس الاخيرة.

ومن البديهي ان يُطرح تساؤل منطقي: «لماذا البوابات الخلفية»؟ والجواب منطقياً باعتبار ان الفكر الاستعماري وجد ان المواجهة المباشرة مرة واستعمال سياسة (العصا والجزرة) مرة أخرى لم يعد مجديا في التعامل مع الدول المتطلعة للتحرر، فالولايات المتحدة لم تدخل صراعاً مباشراً مع باكستان النووية بل حاولت احتوائها، بينما تهدد أيران، وهنا يمكن ان نعود الى ملاحظة لبريجينسكي تقول: «للاسف قد تنفع سياسة العصا والجزرة مع الدول الضعيفة لكن ليس مع الدول الجدية». وبالتأكيد فإن هذه الدولة الجدية سترفض اية اتفاقية مع الادارة الامريكية وهي تدرك دخول الولايات المتحدة في خريف عمرها الافتراضي. فالحادي عشر من ايلول/ سبتمبر 2001 لم يعد حجة قوية تستند اليها الادارة الامريكية في صراعها مع الغير، إذ ثمة الكثير من الشكوك تثار حول ضلوع أجهزة استخباراتية امريكية في تفجير برجي مركز التجارة العالمي وبقية حوادث ذلك اليوم، ومن هنا من الصعب ابعاد اليمين المتطرف عن

(1) في هذا المجال يقول زبغنيو بريجينسكي، مستشار الامن القومي السابق، «ستكون للولايات المتحدة حظوظ اكبر إذا ما تخلى البيت الابيض عن تهديداته بشأن عمل عسكري ضد أيران». فاتفاق الولايات المتحدة مع كوريا الشمالية بشأن سلاحها النووي، وتجاوز الادارة الامريكية عن كثير من الدول التي تملك سلاحاً نووياً مثل الهند، يجعل العقل الايراني يثق بان سياسة البيت الابيض موجهة ضده بشكل مباشر.

الضلوع في احداث ايلول، كما ان التحقيقات لم تحسم حتى الان[1]

1 - مباني نظرية البوابات الخلفية:

- فشل المناهج الاستعمارية الكلاسيكية.
- سقوط الامبراطوريات الاستعمارية.
- فشل الاحلاف التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية.
- وجود شعور دولي بقوة الاتجاه التحرري.
- تنامي حركات التحرر بعد احتلال افغانستان والعراق والعدوان الاسرائيلي على لبنان 2006 وانهيار مشروع الشرق الأوسط الجديد.

(1) ولا يمكن إنكار ان الادارة الامريكية الحالية تعيش واحدة من أسوء ازماتها بعد فشل برامجها في أفغانستان والعراق خاصة بعد انكشاف حالة الضعف والتردد وظهور افكار معاضة لطبيعة السياسة الامريكية وخضوعها المستمر لمراكز الضغط السياسي المتمثلة بمجموعات الضغط الاسرائيلية (إيباك) واليمين المتطرف (المحافظين الجدد) ومجموعات مسيحية يمينية (المسيحيين الانجيليين) وغيرهم مما يجعل القرار الامريكي يفتقر الى الكثير من الحنكة السياسية لتاثره المباشر بهؤلاء. وها هي صحيفة كريستيان ساينس مونيتور (The Christian Science Monitor) تشير الى هذه الحالة وهي تستعرض بعض آراء استاذين من اساتذة جامعتي شيكاغو وهارفارد هما (جون ميرشايمر و وستيفن والت) التي جائت في كتابهما المثير للجدل «اللوبي الاسرائيلي والسياسة الامريكية الخارجية» حيث يطرحان فكرة الحاجة الى ايجاد لوبي ضغط غير ايباك حيث قالا: «إن التزام الولايات المتحدة بمواقف وطروحات ايباك يحرض على الارهاب المتطرف ويعيق جهود الولايات المتحدة في أن تلعب دور الوسيط العادل مما يعقد العلاقات الدولية». وقد دعيا الى ايجاد لوبي ينافس ايباك. ويبدو انهما حققا هذه الفكرة عبر تأسيس لوبي ضغط باسم (J. Street) يسعى الى تحقيق سياسة امريكية تكون اقل تشددا في قضايا الشرق الاوسط في سعيها لتحقيق تغيير دونان يتم تهديد اعضائها بمعادات السامية.

- ظهور شعور عام بضرورة التغيير في السياسات الدولية التي اتبعتها الادارة الامريكية في عهد المحافظين الجدد.

عاشراً: نظرية الانعزالية Isolationism Theory

الانعزالية استراتيجية سياسية تهدف الى التقليص من المشاركة الدبلوماسية في النظام العالمي إلى حدها الأدنى، والفكرة الأساسية من وراء الانعزالية هي أن الدولة ستكون أكثر أمانا وأقل عرضة للتدخلات الخارجية إذا ما حددت اتصالاتها بالدول الأخرى. وثمة أربعة عوامل مساعدة للدول لأن تنجح في هذا الخيار.

- أولاً، يجب إما أن تكون بعيدة نسبياً عن خطر الغزو، وإما قوية إلى درجة أنها لا تحتاج إلى إقامة تحالفات بهدف الدفاع عن نفسها. في ظروف كهذه، قد تعتقد أن الانسحاب من النظام العالمي وتحصين حدودها واتباع تنمية منفصلة هي استراتيجية مفيدة بالنسبة لها.

- ثانياً، يجب أن تكون الدولة الانعزالية صاحبة اكتفاء اقتصادي ذاتي، كما ينبغي أن تمتلك السلع والخدمات والموارد والسكان المناسبين لتمكينها من البقاء في إطار عزلتها الدبلوماسية التي فرضتها على نفسها.

- ثالثاً، تحتاج الدولة الانعزالية إما اجماعاً سياسياً وإما حكماً استبدادياً قوياً للصمود أمام التحديات الموجهة ضد سياستها الخارجية.

- رابعاً، ترتدي الاعتبارات الجيوسياسية أهمية كبيرة، فالدولة

البعيدة جغرافياً أو المحاطة بسلسلة جبال أو محيط أو صحراء في موقع أفضل بكثير لاتباع سياسة الانعزال من دولة محاصرة بالأراضي.

وعلى الرغم من أن عدداً من الدول قد تتبنى سياسة انعزال مقصودة في أوقات مختلفة من الزمن على امتداد المئتي سنة الماضية (بما فيها اليابان وأثيوبيا)، إلا أن المثال الأكثر شهرة هو الولايات المتحدة، اذ كان الرئيس جورج واشنطن أول من تحدث عن الانعزالية في خطاب الوداع الذي وجهه إلى الأمة في عام 1797 والذي قال فيه، إن على أمريكا أن تبقى بعيدة من التحالفات الدائمة مع أي جزء من أجزاء العالم الخارجي، والمقصود هنا أوروبا بالتحديد، فقد آمن جورج واشنطن بأن الانخراط الأمريكي في الدبلوماسية الأوروبية، سيضعف الديمقراطية الأمريكية ويهدِّد الحرية التي حاربت بقوة لتحقيقها. لقد كانت الانعزالية الأمريكية في الاساس موقفاً سياساً رفضاً للانضمام إلى تحالفات أو لإلزام القوات الأمريكية في الخارج، كما كانت رداً على الطابع الأوروبي الميّال إلى الحرب وكانت موجّهة أساساً لدعم الاستقلال الأمريكي[1].

باختصار، كانت بمثابة سياسة البقاء خلال فترة بناء الأمة رغم انها لم تطبق بشكل متواتر للعديد من الاسباب من بينها، أولاً، كانت الولايات المتحدة قوة امبراطورية، فلم تمد سلطتها فقط إلى جنوب فلوريدا وخليج المكسيك، وغرباً إلى المحيط الهادئ، بل حصلت أيضاً على أراض في ما وراء البحار في المحيط الهادئ وبحر الكاريبي؛ إضافة إلى ذلك، أعلنت عقيدة مونرو في عام 1823 أن

(1) Eric A. Nordlinger, Isolationism Reconfigured: American Foreign Policy for a New Century (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996).

أمريكا اللاتينية تقع بعيداً من متناول أوروبا. ما يعني بالتحديد أن الجزء الجنوبي من القارة، بما فيها الكاريبي، قد أصبح جزءاً من دائرة التأثير الأمريكية. وثانياً، بينما روّجت الإدارات المتعاقبة للانعزالية خلال القرن التاسع عشر، ظلت الولايات المتحدة تقيم علاقات تجارية مع أوروبا، معتقدة أن التفاعل الاقتصادي يجب أن يظل بعيداً عن التفاعل السياسي الا ان الانعزالية انتهت مع انخراط الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى وتدخلها في عامي 1918 - 1919 ضد البلاشفة الروس. ولكن بعد معاهدة فرساي للعام 1919، عادت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى سياستها الانعزالية الرسمية ولم تتبن سياسة خارجية ذات توجّه دولي أكبر إلا حينما دخلت الحرب العالمية الثانية، أي بعد مرور عشرين سنة.

الفصل الثاني

مفاهيم وأسس توازن القوى

أولاً: مفاهيم نظرية

يعتبر المفهوم الشامل لتوازنات القوى[1] أنه «الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية الإقليمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو

(1) على الرغم من أن تعبير التوازن يُعد من التعبيرات الدولية الأكثر شيوعا واستخداماً، إلا أن المعنى الدقيق له ظل ملتبسا لفترات طويلة حتى جاء العالم نيوتن بقانون الجاذبية الكونية Universal Gravitation. الذي برهن أن أي جسمين يجذب كل منهما الآخر بقوة تتناسب طردياً مع ناتج كتلتيهما، وتتناسب عكسياً مع مربع المسافة بينهما. كما برهن أن هذا القانون ينطبق على الأجسام التي على الأرض، وأيضاً الموجودة في الفضاء الكوني، وهو مسؤول عن استقرار دوران كواكب المجموعة الشمسية حول الشمس. وتدور كلها في اتجاه واحد ومستوى واحد عدا الكوكب «بلوتو» محدثة التوازن في الفضاء الخارجي. وبالتحليل الدقيق لقوانين النظريات العلمية الخاصة بعلوم الكيمياء الطبيعية. وبذلك يمكن القول آن مفهوم التوازن وصف لحالة تعادلية بين قوى عدة متضادة بينها قدر من الترابط، وقد تؤدي إلى الاستقرار.

لمجموعة الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها أيضاً من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار». ويُطلق على هذا المفهوم أيضاً التوازن الإستراتيجي، وهو يتميز بثلاث خصائص محددة[1]:

1 - تكافؤ مجموعة من المتغيرات فإذا استمر هذا التكافؤ عُرف بالتوازن الإستراتيجي المستقر، وإذا تغيّرت حالته سلباً أو إيجاباً سُميَّ بالتوازن الإستراتيجي غير المستقر.

2 - إمكانية تحقيق هذا التوازن بدولة منفردة بصورة كاملة يعتمد على إمكانياتها الذاتية وقدراتها القومية، بحيث تتكافأ مع التهديدات الموجهة ضدها أو قد يتمُّ ذلك من خلال تحالفات تعبئ فيه مقومات القوة القومية للدول المتحالفة ضد التهديدات الموجهة للتحالف.

3 - لهذا التوازن ثلاثة أبعاد، البعد البنائي، ويتمثل في القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة أو مجموعة دول. أما البعد الثاني وهو سلوكي، وينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة دولية أو إقليمية. والبعد الثالث هو بُعد يُقيّم من خلاله حالة القبول أو الرفض للقوى الفاعلة.

---

(1) Joshua S. Goldstein (Author), John R. Freeman (Author), Three Ways Street: Strategic Reciprocity in World Politics, University Of Chicago Press, (1990), pp11-13.

ثانياً: المفهوم والأبعاد

رغم غموض المفهوم والتباسه يمكن تناول مكوناته بهدف الوصول لتعريف مناسب له.

1 - معنى التوازن:

يعني التوازن في مفهومه، الحالة المستقرة، فنتحدث بشكل دائم عن التوازن كرمز للحالة المعتادة المستقرة، ورغم أنها ليست بالضرورة مثالية دائماً، لكنها توحي بالاستقرار وعدم التوتّر، ولكن في كثير من الأحيان عند التدقيق قي المعنى يُشار إلى ما هو أبعد من الاستقرار المعتاد إلى الحالة المثالية[1]. ويستخدم علم السياسة مصطلح التوازن للإشارة إلى الحالة المستقرة على أسس عقلانية، فيقول النظام قائم على توازن السلطات، كإشارة إلى نظام لا يخضع لهيمنة سلطة واحدة، كما يستخدم مصطلح قوى سياسية متوازنة.

2 - توازن القوى:

ما زال مفهوم توازن القوى محاطا بالغموض لدى الكثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية؛ ومرد ذلك أسباب كثيرة ومتعددة، منها فهم توازن القوى على أنه نقطة التعادل بين قوتين متعارضتين، ومنها افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركاته، أو على الأقل تحركه ببطء شديد، ومنها افتراضه كسياسة دولية مقصود لذاتها

(1) وتستخدم جميع العلوم مصطلح التوازن، رمزاً للحالة المعتادة المستقرة، فيستعمل علم النفس مصطلح التوازن النفسي للتعبير عن الحالة العادية للإنسان العادي، ويستخدم علم الاجتماع مصطلح التوازن الاجتماعي لوصف المجتمع الخالي من التوتّرات، ويكثر علم الاقتصاد من استخدام التوازن لوصف الأوضاع المقبولة، فيقول التوازن بين العرض والطلب، والتوازن في التنمية، والتوازن بين الصادرات والواردات، والتوازن التجاري... إلخ.

بوصفها إدارة لحفظ الاستقرار الدولي[1].

ويعرف الدكتور إسماعيل مقلد توازن القوى بقوله: «ينشأ التوازن في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يهدد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمّع في محاور أو ائتلاف قوى مضادة. وهذه إحدى طرق تكوين التوازن الدولي وليست الطريقة الوحيدة، وهي طريقة تكوين توازنات ما بعد الحروب الدولية»، ويوصف توازن القوى بأنه سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، وهي المدرسة التي تُعنى بظاهرة القوة، «وأن الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على اكتساب القوة، فإن رائدها في ذلك هو تحقيق توازن القوى، وهو في الوقت ذاته، سلاح في تنظيم استخدام القوة والسيطرة عليها»[2].

غير أن توازن القوى ليس سياسة بحد ذاتها تسعى الدول إلى تحقيقها وتجاهد من أجلها، فالدولة لا تسعى إلى التوازن، بل تسعى إلى التفوق والهيمنة، ما يؤدي إلى نشوء توازن القوة، فتوازن القوة ليس حالة مقصودة لذاتها، بل هو حالة يتوصل إليها بشكل عرضي من خلال السعي إلى التفوق. فالدولة الساعية إلى التفوق تجد نفسها في وضع الدول المتوازنة في لحظة تاريخية ما[3].

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، الفصل الثالث القوة والأحلاف الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت 2006، ص ص 157 وما يليها.

(2) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية في السياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية، 1984، ص 13.

(3) Tona.P.& Grma.R; International relations: understanding global issues, Cole publishing com Calif, (1990), pp 64 - 65.

3 - أشكال توازن القوى:

ليس لتوازن القوى صورة واحدة، فعلى الرغم من أن فكرته الجوهرية هي توزيع القوة بين الأطراف الدولية، إلا أن هذه الأطراف قد تزيد أو تنقص. ففي أثناء الصراع، قد يصل عدد قليل من الدول إلى حالة من التعادل النسبي في القوة، فيتشكل بينهما توازن للقوى الذي يعتمد على تعدد الأقطاب الدولية. وقد أطلق على هذا النوع من التوازن (التوازن المتعدد الأقطاب أو التوازن المركب وأحياناً التوازن المعقد، بحكم تعقّد العلاقة المعتمدة على كثرة التحالفات بين الأقطاب أنفسهم). وقد يسيطر على توازن القوى دولتان، فيصبح التوازن ثنائي الأطراف، وقد أُطلق على هذا التوازن (التوازن البسيط). فهو توازن يقوم على وضوح بروز قوتين عظميين، وتأتي البساطة من طبيعة العلاقة التي يفرضها هذا النوع من التوازن بين هاتين القوتين، فخطوط العلاقات الدولية في هذا النوع تصبح أكثر وضوحاً بالنسبة للأطراف الدولية الأخرى[1].

تلك هي الصور الرئيسة لتوازن القوى، لكنه كما يقول أرسو «ليس هناك من الرياح سوى الشمالية والجنوبية، أما بقية الرياح فهي مشتقة منها»، فكذلك التوازن هو بسيط أو مركب، لكن هذين الشكلين الرئيسيين للتوازن ينتجان أنواعاً أخرى، مثل التوازن المرن والتوازن الجامد، أو توازن الأنظمة المتجانسة أنواعاً، وتوازن الأنظمة المتنافرة، وتوازن الأنظمة المعتدلة والأنظمة الثورية.

أ - توازن القوى المتعدد الأقطاب:

هو التوازن الذي يتكون من قوى متعددة وتعمل هذه المجموعات

(1) About these kinds of balances see, Richard North Patterson (Author); Balance of Power, Ballantine Books ,(2004),p11.

على موازنة بعضها بعضاً. كما أن ليس ثمة حدود قصوى لعدد تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى. ويعرف مورغانتو توازن القوى، ولكنه يشرح صوره، فهو في نظره توازن لا تقل أطرافه عن ثلاثة، ويترتب عليه الاستقرار وحفظ استقلال هذه الأطراف مهما كان أحدهم ضعيفاً. ويتصف التوازن المتعدد الأقطاب بالخصائص الآتية[1]:

- الكثرة النسبية لأطرافه وبما لا يقل عن ثلاثة أطراف، سواء كانت الأطراف دولاً أو كتلاً تتكون كل منها من عدد من الدول، فإذا قلّت الأطراف عن ثلاثة تحوَّل إلى التوازن البسيط.

- الطبيعة التنافسية، وهي الخاصية الجوهرية التي تقود إلى الاستقرار والسلام.

- خضوع الأطراف وقبولهم لمبادئ تنافسية تتصف بظهور قواعد شرعية مقبولة من الأطراف جميعاً.

- تحقيق الاستقرار والسلام.

ب - التوازن البسيط - التوازن الثنائي:

هو الصورة الأكثر وضوحاً، ويقوم عند وجود دولتين أو كتلتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي. والواقع أن هذا التوازن ينشأ عادة في شكل وجود كتلتين دوليتين، غير أن ذلك لا يمنع من قيامه بين دولتين أيضاً. ويغلب على توازن القوى البسيط بين دولتين

(1) For more details see: M. Sheehan (Author); The Balance of Power, Routledge; 1st edition, (1996).pp121-122.

أن يكون توازناً إقليمياً، أما التوازن الدولي العام فالصورة الغالبة له هي توازن الكتل. لكن وجود الكتلة الدولية يعتمد على وجود دولة قطب تكون بمثابة النواة، التي تتجمع حولها مجموعة من الدول الأضعف للاحتماء بها أو التحالف معها، ومن ثَم، تكوين كتلة دولية واحدة. ولأن هذا التوازن يعتمد على دولة قطب، فإنه كثيراً ما يبدو توازناً بين دولتين. أما ابرز خصائص التوازن البسيط:

- ينشأ غالباً كنتيجة حتمية لتوازن القوى المركب، وفيما يتصف بالحركية فإنه يشهد جملة من تحالف الدول، بقصد الحفاظ على المصالح الوطنية لهذه الأطراف. إن فترة التحالفات التي يشهدها توازن القوى المركب هي التي تتسم بالاستقرار والسلام، فالوسائل الدبلوماسية في هذه المرحلة هي الأكثر ظهوراً، أما عند تشكيل توازن القوى البسيط فإن الدبلوماسية تصبح أقل فاعلية.

- يشكل توازن القوى البسيط مرحلة الاقتراب من الحرب ويؤدي إليها. إن المدلولات الإستراتيجية لتوازن القوى المركب يؤدي إلى الاستقرار بسبب الطبيعة التنافسية التي تتيح العمل الدبلوماسي. أما توازن القوى البسيط فإن طبيعته هي المعارضة المباشرة والتنافس السافر.

- لا يخلق هذا التوازن سوى فترة استقرار قصيرة الأمد، وهي الفترة الضرورية للإعداد إلى الحرب، ويتصف هذا الاستقرار بالقلق والاضطراب أياً كانت مدته، وكما أن التحالفات تسبق التشكيل النهائي للتوازن، فإن الحرب لا تبدأ إلا بعد التأكد من متانة هذه التحالفات.

- يمتلئ التاريخ بالأمثلة لهذا النوع من التوازن. فإذا كان توازن القوى المتعدد الأقطاب هو الغالب في القرون الأربعة الماضية، فإن توازن القوى الثنائي هو الأسبق في الوجود بحكم وسائل الاتصال البدائية بين الدول في العصور القديمة. ففي مثل هذه الظروف، يكون من الطبيعي أن يظهر توازن القوى في حيّز إقليمي ضيّق بين دول قليلة ومتجاورة تعيش في عالمها الخاص دونما ارتباط وثيق بالمجموعات الإقليمية الأخرى.

ج - التوازن المرن والتوازن الجامد:

في المبدأ ليس لميزان القوى طبيعة واحدة، ولا يخضع دائماً لعدد الأطراف المكونة له، بل يخضع لطبيعة الدول والأهداف التي يلتزم بتحقيقها أولئك الذين يسيطرون على السلطة.

- **التوازن المرن:** هو الذي يقوم بين دول تنتمي إلى فكر سياسي واقتصادي واجتماعي موحد أو متجانس، ولذلك يُطلق عليه أحياناً توازن الأنظمة المتجانسة أو توازن الأنظمة المعتدلة.

- **التوازن الجامد:** يقوم بين دول تنتمي إلى نماذج فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية متنافرة أو متناقضة، ولذلك يُطلق عليه أحياناً توازن الأنظمة المتنافرة أو الأنظمة الثورية.

من خلال استعراض الأشكال المختلفة للتوازنات، نرى أن المرونة والجمود هي أوصاف تلحق بالنوع الأصلي للتوازن، فتجعل له أشكالاً أخرى فرعية، فقد يكون التوازن بسيطاً ومرناً، أو بسيطاً

وجامداً، كما يكون مركباً ومرناً أو مركباً وجامداً، لكن الحرب ترتبط بنوع التوازن لا وصفه، فالتوازن المركب هو توازن الاستقرار، دون النظر إلى وصفه، فتوازن ما بين الحربين في مرحلته الأولى 1918-1936 كان توازناً مركباً وجامداً.

إن أنظمة التوازن المركب في تلك الفترة السابقة، كانت متعددة ومتناقضة فكرياً وسياسياً، فقد شمل الدول الديموقراطية الغربية وروسيا الشيوعية وإيطاليا الفاشية، لكن هذه الأنظمة استطاعت التعايش بسبب طبيعة التوازن المركب. وعلى العكس، فإن توازن ما قبل الحرب العالمية الأولى كان توازناً مرناً، باعتباره ضمَّ أنظمة ليست متناقضة، لكنه توازن مضطرب بحكم تحوله إلى توازن ثنائي، ومع أن أطرافه متجانسة فكرياً وسياسياً، إلا أنها دخلت الحرب.

الحرب والسلام يرتبطان بنوع من التوازن، والمرونة والجمود ويلعبان دوراً كبيراً في حركة التوازنات. فالمرونة تساعد على التهدئة وربط نسج التحالفات، أما الجمود فيدفع بالتوازن نحو سرعة الحركة والتحالف والتكتل. فإذا كان التوازن مركباً ومرناً، فإن الاستقرار يدوم لفترة طويلة؛ أما إذا كان جامداً فالاستقرار يكون قصيراً، لأن المتناقضات الحادة تدّفع نحو التحالف والتكتّل وسرعة الميل بالتوازن من طبيعة المركّب إلى الثنائية، ما يعجل بالحرب. فالقاعدة والاستنتاج هي أن المرونة والجمود هما روح التوازن وسر حركته.

4 - التوازن الإقليمي وأثره في التوازن الدولي:

ويسمى أحياناً توازن القوى الرئيسي أو التوازن المسيطر، باعتباره يُنظم علاقات القوى الرئيسة المسيطرة على السياسة

العالمية. وهو على أهميته وشموله، يعتمد على توازنات أخرى ذات طابع محلي يتأثر بها وتتأثر به، وهو ما يطلق عليه التوازن الإقليمي أو التوازن الفرعي. وهي أشكال من التوازنات تتكون داخل أطر جغرافية محدودة، تجمع عدداً من الدول في علاقات تتسم بالصراع على السلطة والنفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود. وكمحصلة لهذا الصراع، فإن دولاً محدودة تصل إلى مرحلة التعادل أو شبه التعادل في القوة، ما يؤدي إلى قيام توازن قوى محلي، يتحكم في سلوك الدول ويضبط علاقات بعضها بعضا، ويكون التنافس بين أقطابه أيضا بالأساليب السلمية وينتهي بالحروب، مثله في ذلك مثل توازن القوى العالمي.

وتوازن القوى الإقليمي والعالمي، يخضعان لنفس القواعد، ويتسمان بخصائص مشابهة إلى النتائج عينها تقريباً، على المستوي المحلي أو الإقليمي. ولكنه يلعب دوراً مركباً، إذ إنه يؤثر تأثيراً مباشراً في الصراع العالمي، ويؤدي إلى حسمه أحياناً. ولا توجد مبالغة كبيرة في القول إن الصراعات العالمية الكبرى تعتمد في تطوراتها ونتائجها على ما يجري في الصراعات والتوازنات المحلية.

وقد أصبحت هذه القاعدة اليوم أكثر أهمية، وخاصة في وجود أسلحة نووية، إذ تراجعت فرص الحروب المباشرة والواسعة بين القوى الكبرى، أركان التوازن العالمي. فاستعيض عن ذلك بالصراعات الإقليمية المحدودة، حيث يتدخل كل طرف دولي في هذا الصراع، بقصد تحقيق مكاسب إقليمية تزيد رصيده في ميزان القوى العالمي وتحطم معسكر خصمه. فإذا تحققت المكاسب وتعددت في مناطق الصراع، فإن توازن القوى العالمي يتحول نحو الطرف المنتصر، وهو ما حدث أثناء الحرب الباردة وبعدها، في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط. ويوجد شروط عدة لهذه

العلاقة منها:

أ - أهمية الطرف الإقليمي من شروط تأثير التوازن الفرعي في التوازن الرئيسي العالمي، أن يكون للطرف الإقليمي أهميته وقدراته العسكرية والاقتصادية والجغرافية، كي يستطيع أداء دوره لحساب القوى العالمية، وليحقق لنفسه مكاسب مهمة علي الصعيد الإقليمي. ففي كل توازن محلي يظهر عدد من الأطراف، لكنها ليست على المستوي نفسه من الأهمية والقدرة. فبعضها لا يستطيع تجاوز الدور المحلي والاحتماء بالقوي المحلية، لأن قدراته العسكرية أو الاقتصادية لا تمكنه من أداء دور قيادي[1].

ب - إدراك القطب الدولي لأهمية توازن القوى الإقليمي: تشارك الأقطاب الدولية في الصراعات الإقليمية، من أجل زيادة مكاسبها ودعم مكانتها في توازن القوى العالمي. وهي لا تخوض هذا الصراع، إلا إذا أدركت أهمية الصراع المحلي، ووجدت الطرف الإقليمي المناسب، الذي يجب دعمه، والاستفادة من دوره. وعلى الطرف الدولي، بناء استراتيجية واضحة لضمان تفوق الطرف الإقليمي في الصراع[2].

ج - وجود مصالح مشتركة بين الطرفين الدولي والإقليمي: هذه المصالح ذات طابع إستراتيجي، إما عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو تاريخية. فمن دون وجود المصالح، يغدو التحالف بين الطرفين هشاً ومرحلياً، وكلما ارتفع مستوى هذه

(1) ففي التوازن الإقليمي الآسيوي مثلاً، لا تستطيع دول مثل سنغافورة، أو لاوس.. القيام بدور جوهري، لأنها ذات قدرات محدودة لا تمكنها من خوض الصراع المستمر.

(2) ويُعَدّ الصراع العربي الإسرائيلي، وحرب تحرير الكويت مثالين لإبرار مسألة إدراك الطرف الدولي لأهمية الصراع الإقليمي وقدرة أطرافه.

المصالح، كان التحالف متماسكاً وقوياً.

لذلك فإن التوازن الإقليمي يلعب دوراً أساسياً وفاعلاً في توازن القوى العالمي. فإذا كانت الحرب العالمية الواسعة أصبحت مستبعدة، فإن الحروب القادمة ستأخذ الطابع الإقليمي. حيث تستطيع القوى الكبرى مواجهة بعضها خارج أراضيها ودون خسائر مباشرة تقع على مدنها وسكانها ومواردها. وهي تستطيع عن طريق التوازن الإقليمي تعديل ميزان القوى العالمي لمصلحتها، سواء بالحفاظ عليه، أو تحطيمه. إنه الدرس المستفاد الذي أفرزته الحرب الباردة، وأحد أهم الدروس من حرب تحرير الكويت، والصراع العربي الإسرائيلي.

ثالثاً: مدلولات ميزان القوى

1 - المدلول العلمي لميزان القوى:

ويعني ذلك وصف حالة ميزان القوى، أي توزيع القوة في نسق دولي معين في وقت معين، وهو أيضاً واقع يتسم فيه توزيع القوة بين الدول بالتعادل التقريبي. وفي هذه الحالة، لا توجد دولة لديها القدرة على فرض هيمنتها على باقي الدول. ولذلك، فإن التوازن يحدث، نتيجة انتظام علاقات الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. ويشير كل من هارتمان، سبوكمان إلى أن المدلول العلمي لميزان القوى يعني توازن يتحقق بين الدول بصورة عفوية وتلقائية. إذ لا يعتبر هدفاً تسعى الدول إلى تحقيقه، وإنما تسعى في الأصل إلى تحقيق هامش من التفوق بمحاولة الإخلال بالاتزان الموجود، ومن ثَم، يتحقق الاتزان، نتيجة محاولة القوى الإخلال به، كُلٍ لصالحه.

2 - المدلول النمطي لميزان القوى:

أ - يُعَدّ أكثر المدلولات حدوثاً، ويعني به ميزان القوى السياسية، وله برنامج عمل إرادي تطبقه الدولة في المجال الخارجي، تحقيقاً لهدف معين، أي أنه يرتبط بما يجب أن يكون وليس بما هو قائم فعلاً، لذلك فهو توازن مقصود ومستهدف، وقد أظهر هذا المدلول ما يعرف بسياسات ميزان القوة كأدوات دبلوماسية.

ب - يبقى هذا المدلول على التوازن الدولي، إذ لا تستطيع أي دولة أو أكثر أن تهاجم ما عداها دون أسباب مقبولة.

ج - يُعرف كاسلري أحد وزراء الخارجية البريطانية ميزان القوى بأنه الإبقاء على حالة من الاتزان بين أعضاء الجماعة الدولية، حيث لا تتمكن أي من الدول من زيادة قوتها بدرجة كافية لأن تمكنها من فرض إرادتها على باقي الدول[1].

د - يرى غينتز أن تحقيق توازن القوى يقتضي الحيلولة دون تمكين أي دولة من أعضاء المجموعة الدولية من زيادة قواها إلى الحد الذي تصبح معه قادرة على إجبار باقي الدول مجتمعة على الامتثال لإرادتها[2].

هـ - تتنوع سياسات ووسائل وتقنيات تحقيق ميزان القوى من

---

(1) Chandra, International politics, New Dlhi1982, p 149.

(2) Edward Gulick, Europe's classical balance of power, Cornel university press, (1955), p 392.

المدلول النمطي أو السياسي كالآتي[1]:

(1) **سياسة المؤتمرات:** عبر عقد سلسلة من المؤتمرات بين زعماء أو ممثلي دول مختلفة لتسوية منازعات والاتفاق على مجموعة مبادئ وصور جديدة لتوزيع القوة، ذلك في إطار فكرة الشرعية الدولية، والتي عرفها هنري كيسنجر بأنها لا تعني العدالة أو الحق، وإنما هي اتفاق دولي بشأن طبيعة الترتيبات والقواعد التي تحكم سلوك الدول في علاقاتها المتبادلة.

(2) **سياسة فرق تسُد:** وتعمل فيها دولة ما على إضعاف الدولة المعادية من طريق: إشاعة الفرقة بينها وبين حلفائها أو الدول الموالية لها، أو محاولة الإبقاء على مجموعة من الكيانات الضعيفة في حالة تفكك وانقسام، أو العمل على تفتيت قوة كبيرة، أو عرقلة قيامها[2].

(3) **سياسات التحالف:** وتعني تجمع دولتين أو أكثر لمواجهة قوة أخرى. بمعنى الاتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة للحماية من قوة أخرى تهدد أمن هذه الدول. وتتسم التحالفات عند تعدد

---

(1) For more details about balances of power see: Larche jr.& said.A; Concepts of international politics in global perspective, Prentice Hall inc, New jersey, (1979), pp 123-126.

(2) لمزيد من التاصيل راجع: اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، جامعة الكويت، 1979، ص ص267 – 268.

القطبية بالمرونة والتبدل، فحليف اليوم عدو الغد. لذلك نجد أن من بين أسس التحالفات أن يُبْقي على الدول المهزومة في حالة من القوة، تحسباً لتبدل موازين القوى الدولية، حين البحث عن حلفاء للغد عند الاختلاف مع حلفاء اليوم[1].

(4) **سياسة حامل الميزان:** ويُقصد بها إلقاء ثقل الدولة إلى جانب دولة معرّضة للتهديد، هذه الدولة تُعَدّ حاملة للميزان بدلاً من أن تكون إحدى كفتيه، وذلك بسبب أنها على درجة من القوة تمكنها تقرير أو التلويح بانحيازها إلى أي من المحاور المتصارعة، وشروط أن تقوم دولة ما بهذه السياسة وممارسة هذا الدور كالآتي[2]:

(أ) أن تكون الدولة في موقع قوة في المجتمع الدولي، حيث يمكنها التأثير في علاقات القوة.

(ب) ألا يكون لهذه الدولة مصلحة سوى الإبقاء على توازن القوى للدول المتصارعة.

(ج) أن تمتلك هذه الدولة حرية الحركة وغير مرتبطة بأي من الأطراف المتصارعة.

(5) **سياسة التعويضات الإقليمية:** وتتم هذه

(1) راجع: محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1976، ص ص 256-259.

(2) محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ص252 - 253.

السياسة عادة بعد انتهاء حالات الحروب، ويتم فيها ضم أو تقسيم أقاليم محددة بين الدول المتصارعة، بهدف إعطاء دولة ما اقتطع منها أو حصلت عليه دولة أخرى من قبل، كما أن اقتسام مناطق النفوذ للقوى الكبرى يُعَدّ جزءاً من هذه السياسة[1].

(6) **سياسة المناطق الفاصلة (العازلة):** ويُقصد بها إيجاد كيانات ضعيفة ومحايدة بين الدول القوية، بهدف تقليل احتمالات الصدام المباشر. وتستمد الدولة الفاصلة ذات الكيان الضعيف قدرتها على حماية استقلالها، على الرغم من ضعفها، بسبب إدراك الدول القوية أن أي محاولة للسيطرة عليها سيغير ميزان القوى لصالحها. الأمر الذي لن تقبله الدول الكبرى القوية الأخرى. ولكن قد تفشل هذه السياسة، إذا ما اتفق بين الدول الكبرى على اقتسام هذه الكيانات الضعيفة[2].

(7) **سياسة التدخل وعدم التدخل:** وهو أسلوب لحماية مصالح الدول المتدخلة. وقد يكون هذا التدخل دفاعياً، من خلال الإبقاء على الأوضاع الراهنة داخل الدولة المعنية. وقد يكون التدخل هجومياً، عند تغيير الوضع القائم داخل دولة ما لعدم ملاءمته للمصالح الخاصة بالدولة أو الدول المتدخلة؛ وفي هذه الحالة قد يكون التدخل صريحاً

---

(1) Lerche & Said; Op. cit, p112..

(2) Lerche & Said; Op. cit, p115.

بصورة عسكرية، أو مستتراً من طريق العمليات السرية كالاغتيالات أو الانقلابات. وعند تطبيق سياسة عدم التدخل، فإن الهدف يكون للحفاظ على ميزان القوة بالوقوف على الحياد من نزاع معين أو حصر الحروب في نطاق ضيق أو بحماية حقوق المحايدين في زمن الحروب[1].

(8) **سياسات التسلح ونزع السلاح والرقابة:** بتطبيق سياسة التسلح، تدخل الدول في سباق للتسلح، في محاولة للوصول إلى إحداث تفوق على بعض الدول. وهذه الحالة تحدث عندما لا يكون هناك قياس حقيقي لقوة الدولة الذاتية أو لقوة أعدائها المحتملين. ولكن قد تلجأ بعض الدول إلى نزع السلاح كسياسة لإحداث توازن القوى، إلا أن فقدان الثقة بين الدول قد تفشل هذا النوع من السياسات. ويوجد أسلوب آخر بإتباع سياسة الرقابة على التسلح، من خلال تنظيم التسلح، ووضع قيود على بعض الأنواع من الأسلحة. ونظراً إلى صعوبة عمليات التفتيش والتحقق، فتوضع هذه السياسة في المرتبة نفسها لسياسة نزع السلاح.

(9) **سياسة الإثناء:** وتتبع هذه السياسة، عندما تسعى دولة ما للإخلال بميزان القوة، فتحاول بعض الدول الكبرى أثناءها عن هذا الإخلال. ويتبع في

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 276 - 277.

هذه السياسة أسلوبان للتطبيق هما: دبلوماسية الإثناء أي الإثناء بالإقناع، وإستراتيجية الإثناء أي الإثناء بالإكراه[1].

(10) **سياسة الحرب:** وتُعَدّ الحرب أو استخدام القوة العسكرية هي الملاذ الأخير لتحقيق توازن القوى، إذا ما فشلت كل أو بعض السياسات السابقة في تحقيق هذا الهدف.

3 - المدلول الأيديولوجي لميزان القوى:

يذهب المعنى الأيديولوجي إلى وصف السياسات التبريرية والدعائية لدولة ما. فعندما يكون الميزان في صالحها، فإنها تدّعي وجود توازن للقوى لتبرير المحافظة عليه. وعندما يكون الأمر عكس ذلك، فإنها تحاول تبرير سياستها الهادفة إلى تعديل الوضع القائم بالادعاء باختلال توازن القوى ووجوب تعديله. فتتخذ الدول، في هذه الحالة، ميزان القوى كسند للدفاع عن صورة معينة، لتوزيع القوة في المجال الدولي، أو التنكّر لها على مقتضى مصالحها الوطنية.

(1) محمد طه بدوي،المرجع السابق الذكر،261-263.

الفصل الثلث

أسس توازن المصالح

أولاً: المصلحة القومية ومستوياتها

تمثل المصلحة القومية الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة، وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة والتي تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة؛ ويُلاحظ احتواء هذا التعريف على العناصر الرئيسة التالية:

1 - أهمية عنصر الإدراك لحاجات الدولة.

2 - ينطبق التعريف فقط على الدول ذات السيادة الكاملة، وبالتالي لا ينطبق على المنظمات الدولية، أو الأقاليم ناقصة السيادة، التي تعتمد على دول أخرى. وما زلنا نرى أن اتخاذ قرارات مثل استخدام القوة العسكرية، وفرض قيود تجارية، والدخول في التحالفات، وتوفير كميات كبيرة من المعونة الخارجية، يتمُّ فقط بواسطة

حكومات الدول ذات السيادة.

3 - ثمة حد فاصل بين المجال الخارجي والمجال الداخلي للدول، فالحكومة، التي تتعامل مع مجالها الداخلي، عادة ما توصف بأنها تعمل لمصلحة العامة. في الوقت الذي تُوصف فيه الحكومة، التي تتعامل مع مجالها الخارجي، بأنها تعمل في مجال المصلحة القومية.

ثانياً: أنواع المصالح القومية

1 - المصلحة الدفاعية Defense Interest: أي الدفاع عن الدولة (مجموعة دول) ومواطنيها من أي تهديد بالعنف المادي بواسطة دولة أخرى أو مجموعة دول، والحماية من أي تهديد خارجي محتمل، مباشر أو غير مباشر، ضد النظام السياسي القومي[1].

2 - المصلحة الاقتصادية Economic Interest: تعظيم الرفاهية الاقتصادية للدولة أو مجموعة دول بالنسبة للدول الأخرى.

3 - مصلحة النظام الدولي World - Order Interest: الحفاظ على نظام دولي سياسي واقتصادي، تستطيع الدولة أن تشعر في إطاره بالأمن، ويمكن أن يمتد مختلف نشاطاتها خارج النطاق الجغرافي للدولة دون قيود مؤثرة[2].

---

(1) The Reciprocal Relationship Between State Defense Interest. University of Illinois at Chicago, report.

(2) Anne - Marie Slaughter (Author); A New World Order, Princeton University Press,(2005), p 61.

4 - المصلحة العقائدية Ideological Interest: حماية وتدعيم مجموعة من القيّم، التي يشترك فيها المواطنون والدولة أو مجموعة دول، والاعتقاد في صلاحيتها في كل العالم.

ويمكن إيجاز العلاقات بين هذه المصالح الأساسية الأربع كما يلي:

أ - لا تستبدل هذه المصالح الأربع أحدهما بالآخر، كما ينبغي على متخذي القرار أن يقبلوا موازنة هذه المصالح لتحقيق المصلحة القومية. وعلى سبيل المثال: قد يُضحى في بعض الأحيان بالمصالح الاقتصادية للدولة لصالح مصلحة النظام الدولي، والتي تشمل دولة أخرى تحتاج الدولة لصداقتها وتعاونها لصالح الاستقرار في جزء مهم من العالم. ومثال ذلك الصادرات اليابانية من السيارات والتليفزيونات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ب - لا يعني الترتيب السابق الذكر تقدّم أولوية لإحدى هذه المصالح على الأخرى، ولكن ما لم تحقّق المصلحة الدفاعية سواءً من طريق قوة دفاعية قوية، أو بالتحالف مع قوى كبرى، أو كليهما فلن يصبح لأي من المصالح الثلاث الأخرى أي أهمية تُذكر.

ج - تُشكل عقيدة الدولة جزءاً مهماً من مصلحتها القومية، قد لا تكون بنفس القوة التي تمثلها المصالح الثلاث الأخرى، إلا أنها تُعَدُّ بصفة عامة مهمّة في تحديد ردود أفعال الحكومة للموضوعات الدولية.

وتركِّز السياسات وجماعات الضغط داخل الدولة، على تحديد أولويات المصالح الأساسية في فترات محددة. ففي خلال فترة الخمسينيات، وحينما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تملك موارد لا حدود لها للاشتراك في النشاطات الدولية، تلّقت المصالح الأربع الأساسية دعماً قوياً. إلا أنه خلال فترة السبعينيات، وحينما قُيد الاقتصاد الأمريكي نظراً إلى الحرب في فيتنام، وانخفاض القدرة التنافسية للولايات المتحدة أمام ألمانيا واليابان وبعض الدول الأخرى، اضطرّت حكومة الولايات المتحدة لإعطاء أولوية متقدمة للمصالح الاقتصادية وأوليات بدرجة اقل إلى حد ما لمصالح النظام الدولي. وفي عام 1977، أعطت الولايات المتحدة أولوية متقدمة للمصلحة العقائدية أكثر منها في الأعوام السابقة[1].

وتتعامل مصالح النظام الدولي مع العديد من المسائل الدولية، عبر المنظمات الدولية، بهدف أن يكون الهدف الأول مصلحة النظام الدولي هو الحفاظ على توازن القوى لصالح الإحساس بالأمن للدولة أو مجموعة دول.

قبل الحرب العالمية الثانية، لم تعط الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كافياً لمصلحة النظام الدولي، إذ اعتقدت أنها تستطيع أن تكون في أمان ورخاء، دون الانضمام إلى عصبة الأمم أو في أي تحالفات أخرى. وفي فترة ما بعد الحرب، غيَّرت الولايات المتحدة من موقفها، وقررت إعطاء أهمية أكبر لصالح النظام الدولي، وذلك نتيجة لتلاشي التركيب القديم للعلاقات الدولية نتيجة للحرب.

وبعكس العزلة التي كانت فيها الولايات المتحدة، ظهرت بعض

(1) Singer, J. David, The Two Faces of National Interest of the USA, American Political Science, March, (1995), p32.

الأفكار الأمريكية، مثل مشروع مارشال لإعادة اعمار أوروبا، وحلف شمال الأطلسي، وعقيدة ترومان التي دعت إلى مساعدة اليونان وتركيا لمواجهة الضغوط السوفييتية في شرق البحر المتوسط. وبالطبع لم تكن أي من هذه الخطوات للسياسة الخارجية الأمريكية، بين عامي 1947-1949، ضرورية للدفاع عن أمريكا الشمالية، إلا أنها كانت جميعاً جزءاً من استراتيجية مفادها أن مثل هذا التدخل الذي تمَّ خارج الحدود كان مطلوباً للمحافظة على النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب. فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية أعظم قوة مؤثرة في العالم، وقد رغبت وعملت على المحافظة على ذلك.

إن المصالح القومية الأساسية الأربع هي عناصر ديناميكية تحدد سلوك الدول، والتغيرات في درجة أسبقياتها فيما بينها، وغالباً ما تُقاس بالسنين وعشرات السنين، وليس على فترات زمنية قصيرة.

ويُعَدّ تحديد المصالح القومية الأساسية، التي تتواجد في الأزمات الخارجية، الخطوة الأولى في تحديد السياسة الخارجية للدولة. والخطوة التالية هي التحليل الصحيح لدرجة أهمية هذه المصالح، أو المكاسب القومية التي يُعتقد بوجودها أصحاب القرار في دولة ما. فقد يكون اهتمام الدولة كبيراً في إمكانية حدوث تغيير للنظام السياسي بالقوة في دولة أخرى صديقة، إلا أن درجة أهمية هذا الاهتمام ستعتمد على عدد من العناصر، من بينها بُعد الدولة الصديقة عن حدود هذه الدولة، وتكوين اتجاهات الحكومة الجديدة، والاستثمارات والتجارة معها، والعلاقات التاريخية بينهما[1].

(1) مثال الانقلاب الشيوعي في السودان، خلال السبعينيات، ودعم مصر للحكومة القائمة آنذاك.

كما ينبغي أن يضع صانعو القرار في الاعتبار التكاليف المحتملة لأي أعمال إيجابية قد تتخذ، في حالة مواجهة تغيرات غير مناسبة لها في دولة أخرى (أي مخاطر الحرب). وبذلك، فإن درجة أهمية المصلحة التي قد تراها الدولة الوطنية في موضوع دولي محدد، هي نتاج لعملية تفكير لتحليل المكاسب والخسائر التي يدركها القادة السياسيون لهذه الدولة.

وفي النهاية، فقد تخرج الدولة بنتيجة، بشأن ما يجب عمله، وأي سياسات يجب اتخاذها، إلا أن إجراءات تحديد أهمية المصلحة والتي ترى الدولة اتخاذها تتضمن إيجاد التوازن المطلوب بين المصالح الأربع الأساسية التي ذُكرت سالفاً.

إن تغيير حكومة ما نتيجة لانقلاب عسكري، قد تكون غير موائمة للدولة الوطنية سواءً من زاوية المصلحة العقائدية أو مصلحة النظام الدولي. ولكن إذا كان هناك روابط اقتصادية مهمة مع هذه الدولة، مع عدم وجود أي تهديدات لأراضي الدولة الوطنية، فمن المحتمل تأخير درجة الأهمية العقائدية، ومشاكل الأمن المحتملة عن الاعتبارات الاقتصادية. مما سبق، نجد أن الأسس التي يُبنى عليها تحديد موضوعات درجة أهمية المصلحة هي[1]:

1 - موضوعات البقاء: يُصبح الوجود الأساسي للدولة في خطر داهم إما نتيجة لهجوم عسكري علني على أراضيها. أو نتيجة للتهديد بهجوم وشيك الوقوع، إذا رفضت الدولة مطالب عدوها.

(1) See Fredericks Hartmann, The relation of nations, the Macmillan co, New York,(1962), pp 6-8.

إن المقياس الحقيقي لدرجة أهمية المصلحة هو وجود تهديد فوري بضرر مادي شامل، بواسطة دولة ما، وضد دولة أخرى. وبذلك فإن المصلحة الدفاعية هي المصلحة الوحيدة، التي قد تتقدم في درجة أهميتها. ويصبح أكثر وضوحاً إذا تضمن احتمال استخدام الأسلحة النووية الإستراتيجية. وترى الدول العظمى أن وصول أهمية الموضوع إلى مستوى البقاء، يبرر الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية الإستراتيجية ضد العدو.

2 - الموضوعات الحيوية: من المحتمل أن ينتج ضرر حقيقي للدولة، ما لم تتخذ إجراءات قوية، بما فيها استخدام القوة العسكرية التقليدية، لمواجهة أعمال عدائية من دولة أخرى، أو لردع هذه الدولة من التصعيد الجاد للأزمة. وقد يكون الموضوع الحيوي على المدى الطويل بنفس جدية موضوعات البقاء، إذا كان التهديد موجهاً ضد رفاهية الدولة السياسية والاقتصادية، والزمن هو: الاختلاف الجوهري في هذا الموضوع. فعادة ما يوفر الموضوع الحيوي للحكومة وقتاً كافياً لطلب معاونة الحلفاء، أو التفاوض مع الدولة المقابلة، أو اتخاذ إجراءات مضادة حاسمة لإنذار العدو بعظم الثمن الذي سيتكلفه، إذا لم ترفع الضغوط السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية. وعلى العكس موضوعات البقاء، فقد يتضمن الموضوع الحيوي، ليس فقط المصلحة الدفاعية، ولكن أيضاً المصالح العقائدية[1].

(1) وعلى سبيل المثال، فقد أشارت الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1971، إلى أن رفعها للجمارك بنسبة 10% لإجبار شركائها في التجارة على قبول تخفيض قيمة الدولار، كان نتيجة لوصول صعوبات في ميزان المدفوعات الأمريكي إلى المستوى الحيوي.

3 - الموضوعات الرئيسة: قد تتأثر الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة سلباً بأحداث واتجاهات في المناخ الدولي، تتطلب الاضطلاع بعمل، لمنعها من أن تصبح تهديدات جادة (كالموضوعات الحيوية على سبيل المثال. وتقع معظم موضوعات العلاقات الدولية ضمن هذا التقسيم، وغالباً ما تحل خلال المفاوضات الدبلوماسية. وحينما تفشل الدبلوماسية في حل مثل هذه النزاعات، تصبح خطيرة، إذ يجب على الحكومات في هذا الموقف إعادة تقدير كمية تأثير مصالحها بالحدث الجاري في حينه.

وإذا أصبحت الحكومة غير راغبة أو غير قادرة على تسوية ما تُعَدّه موضوعاً أساسياً، فقد أكدت ضمنياً أن هذا الموضوع هو موضوع حيوي. وعلى الجانب الآخر، إذا عُدَت المفاوضات والتسوية هما أفضل البدائل، فيحتمل أن يكون الموضوع موضوعاً رئيساً فقط. وتُعدّ معظم المشاكل الاقتصادية بين الدول موضوعات رئيسة وليست موضوعات حيوية ويُعدّ الأمر نفسه صحيحاً في المصالح العقائدية على الرغم من حجب الدول في بعض الأحيان لبعض المشاكل الأخرى في المجال العقائدي لتعبئة الرأي العام داخل الدولة وخارجها. وتُعدّ مصالح النظام الدولي أكثر صعوبة في التسوية لتأثيرها على إحساس الدولة بالأمن.

4 - الموضوعات الثانوية: لا تتأثر رفاهية الدولة سلباً بأحداث خارج حدودها، ولكن يمكن أن تتعرض لمصالح المواطنين

والشركات التي تعمل في دول أجنبية للخطر قبل هذه الأحداث. وبالطبع تعطي المؤسسات متعددة الجنسية الكبيرة والرئيسة أولوية كبيرة من الدول الأم حيث أن لمكاسبها والضرائب المأخوذة منها تأثير كبير على الرفاهية الاقتصادية للدولة. وتحدد كل دولة وطنية قيمة هذه المؤسسات، التي تعمل خارج الحدود. وتشكل هذه الشركات لبعض الدول قضايا رئيسة للمصلحة القومية، بينما تشكل لبعض الدول الأخرى أهمية ثانوية.

5 - المصلحة الحيوية: تُعَدّ المصلحة حيوية عندما يعتبر صانعو القرار في الدولة ذات السيادة أن الموضوع تحت الاعتبار في أي نزاع دولي أساسي بدرجة كبيرة للرفاهية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولتهم، بالشكل الذي يحتم عدم المضي في المساومة عليه، حتى إذا نتج من ذلك حتمية استخدام القوة الاقتصادية والعسكرية. وبالوصول إلى هذا التقدير، فإن صانعي القرار يؤسسون تحليلاتهم بناء على قواعد وأسس عدة، إلا أن ذلك قد يتمُّ أحيانا بناء على خواطر طارئة[1].

ويوضح جدول تحليل المصالح الحيوية ستة عشر عنصراً تُعَدّ أسئلة مناسبة، ينبغي التعامل معها، بواسطة صانعي القرار، الذين يتولون مسؤولية عمل تقدير منطقي ومنظم.

(1) ففي عام 1965، على سبيل المثال، أثبتت السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية اعتمادها على طبيعة غير نظامية لمجلس الأمن القومي، في ذلك الوقت، خلال تقديره لمدى احتساب الاحتفاظ بفيتنام الجنوبية كمصلحة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

جدول تحليل المصالح الحيوية

م	العوامل الحيوية	م	عوامل التكاليف/ المخاطر
1	قرب موطن الخطر	9	التكاليف الاقتصادية للعدائيات العسكرية
2	طبيعة التهديد	10	الخسائر المتوقعة من العدائيات
3	التأثير على المكاسب الاقتصادية	11	مخاطر الصراع طويل الأمد
4	الارتباط العاطفي	12	مخاطر الصراع الموسع
5	توعية الحكومة	13	تكاليف فترة إيقاف القتال أو الهزيمة
6	التأثير على توازن القوى	14	مخاطر المعارضة الشعبية
7	التأثير على هيبة الدولة	15	مخاطر معارضة الأمم المتحدة
8	موقف الحلفاء الرئيسيين	16	مخاطر معارضة البرلمان

إن معظم هذه العناصر الستة عشر واضحة وتفسِّر نفسها، إلا أن بعضها يحتاج إلى المزيد من التفسير. فإلى جانب العوامل الحيوية، تُعَدّ أهم العوامل وهي:

أ - الارتباط العاطفي: يُشير هذا العامل إلى التأييد الذي يعطي إلى بعض الدول، نظراً إلى طبيعة الاتصال الثقافي والروابط العرقية القوية التي يشعر بها المواطنون تجاه هذه الدول. والمثال الواضح على ذلك هو الارتباط العاطفي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل، وارتباط المسلمين والمسيحيين تجاه الأماكن المقدسة في مدينة القدس.

ب - التأثير على هيبة الدولة: تعَدُّ فكرة التأثير على هيبة الدولة فكرة غامضة إلى حد ما، إلا أن قادة الدول الكبرى يعملون بتأثير قراراتهم في أحد أجزاء العالم، على الرغم من مصداقية وهيبة دولتهم في مكان آخر من العالم.

ج - نوعية الحكومة: يرتبط هذا العامل مع المسائل الأيديولوجية في السياسة الخارجية ومدى نوعية النظام ديموقراطي أم ديكتاتوري؟ وهل يرتبط النظام بحقوق الإنسان وكرامته أم لا؟

د - والى جانب عوامل التكاليف/ المخاطر، ثمة علاقة مباشرة بين مدة ونطاق الصراع وبين مخاطر هذا الصراع. وفي الغالب إن أهم العوامل في هذا المجال هي: مخاطر الصراع طويل الأمد:والذي يحدد بشكل كبير بتحليل مدى رغبة العدو في مقاومة الضغط العسكري، كما يُعَدّ عاملاً أساسياً لجميع عوامل التكاليف/ المخاطر.ومخاطر معارضة البرلمان:كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية إذ تعلّم كل من: الرئيس جونسون، والرئيس نيكسون هذا الدرس القاسي، عندما أجبرت قوى الكونغرس كلا الرئيسين على تغيير مسار الحرب في فيتنام.والنقطة الأساسية هنا، هي ضرورة أن يكون صانعو القرار أكثر شدة في تقرير هل المصلحة حيوية أم لا؟

ثالثاً: أشكال المصلح القومية

تُعَدّ المصلحة القومية المحّدد للسياسات الخارجية للدول،

وكلما اختلفت المصلحة القومية تغيرت اتجاهات السياسات الخارجية، ويبدو شكل المصلحة القومية للدولة في إحدى الصور الآتية[1]:

1 - دعم الأمن القومي وحماية السيادة الوطنية، ولهذا الهدف أولوية مطلقة لدى الدول أياً كانت أنظمتها وقوتها وموقعها وحجمها، وهي توفر لذلك كل إمكانياتها سواء الذاتية أو المضافة، حيث يرتبط هذا الهدف بالحاجة إلى مواجهة التهديدات ضد كيانها، وحتى تدعم الدولة قدراتها قد تدخل في تحالفات، وليس شرطاً أن يكون في إطار رسمي بتوقيع بعض المعاهدات.

2 - تنمية قدرات الدولة من عوامل القوة، الأمر الذي يدفع الدول إلى شن حروب ضد بعضها، وقد أدى التطور التكنولوجي الحالي في أدوات الحرب الحديثة إلى مضاعفة هذه القوة.

3 - زيادة مستوى الثراء الاقتصادي عن الحد الأدنى المتوفر للثروة الوطنية، ويُعَدّ ذلك هدفاً رئيساً لسياسة الدولة الخارجية، حيث ترى في تحقيقه نفوذاً أكبر في المجتمع الدولي، وقد أصبح الثراء الاقتصادي نوعاً من الدعاية للأيديولوجية التي تنجح الدولة في تحقيقها[2].

---

(1) For more details see; Tona, P & Gorman, R; International relations: Understanding global issues, Cole publishing comCalifonia, 1990, pp 29 -30.

(2) وهذا ما عملت عليه الولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفييتي إبان حقبة الحرب الباردة، ذلك بهدف إظهار محاسن الرأسمالية أمام الاشتراكية.

4 - تحرص دول كثيرة على نشر أيديولوجيتها والدفاع عن معتقداتها، اقتناعاً منها بأن هذا الأسلوب يدعم مصالحها بصورة أفضل، في حالة اعتناق دول أخرى لنفس هذه الأيديولوجية، ويُعَدّ ذلك نجاحاً لها.

5 - صيانة الثقافة الوطنية وحمايتها وتأمينها ضد الأخطار الخارجية، التي قد تهددها، في محاولة لتشويه هذه الثقافة وتدميرها، وقد تتبع الدول في سبيل الحفاظ على هذه الثقافة أساليب متنوعة، منها: دعم استقلال الدولة، وفرض قيود على الهجرة القادمة إليها، وقد تقوم بعض الدول بعمل إيجابي وهو تصدير ثقافاتها إلى الآخرين.

6 - حماية السلام، إذ أن أعباء ميزانيات الدول وتأثر الدخل القومي نتيجة تخصيص أموال كثيرة للتسلح، يُعيق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن توفير هذه المخصصات والحفاظ على المصالح في إطار السلام يحقق معدلات أسرع في التنمية ويرفع من مستوى شعوبها.

رابعاً: أشكال التحالفات والترابط بين الدول

1 - **تعريف الحلف:** هو اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضائه من قوة أخرى معينة تبدو مهددة لأمن كل هؤلاء الأعضاء. وبمعنى آخر هو اتفاق رسمي تتعهد بموجبه مجموعة من الدول بأن تتعاون فيما بينها في مجال الاستخدام المشترك لقدراتها العسكرية ضد دولة أو دول معينة، كما تلتزم عادة

بمقتضاه دولة أو أكثر من الدول الموقعة عليه باستخدام القوة أو التشاور بشأن استخدامها في ظل ظروف معينة[1].

2 - أشكال أخرى للترابط بين الدول بخلاف الحلف:

أ - نظام الحماية: يوجد منها نوعان، وهما حماية اختيارية، وحماية استعمارية يترتب عليها تنازل الدولة المحمية، سواء بإرادتها، أو رغماً عنها، عن جزء من السيادة القومية لها. وينحصر دور الدولة الحامية في تنظيم العلاقات الخارجية، والدفاع عن الدولة المحمية. وقد يكون هناك ستار للحماية الاستعمارية للدول الضعيفة من خلال اتفاقيات الدفاع، بحيث يصبح للدولة الحامية الحق في بقاء قوات عسكرية ومطارات وموانئ، بحجة تقديم المساعدة العسكرية عند تعرض الدولة المحمية للعدوان[2].

---

(1) ويعرف هنري كابتانت الحلف بأنه معاهدة بين دولتين تتعهد بمقتضاها كل منهما بأن تهب لنجدة الأخرى، سواء كان ذلك من خلال عمل عسكري أو بأي وسيلة أخرى من وسائل العون، وذلك في حال تعرض أي منهما لخطر الحرب.ورد في:
Charles Zorgbibe,Les Alliancesdans le systeme mondial,Presses universitairsde France.Paris,(1983), p 67.
ويعرفه إدوين فيدر بأنه تضافر قوى مجموعة من الدول، خلال فترة زمنية معينة، بهدف زيادة أمن الدول الأعضاء. أما ديفيد إدوارد فيعرف الحلف بأنه التزام مشروط ذو طابع سياسي أو عسكري بين مجموعة من الدول، باتخاذ بعض التدابير التعاونية المشتركة، في مواجهة دولة أو مجموعة من الدول الأخرى المعينة. ويعرفه وايتنج وهاس بأنه اندماج قوة دولتين أو أكثر والتوحيد بين سياساتهما الخارجية، بهدف بلوغ غايات محددة. ورد في: Edward.D.International political analysis, Rinhart & Winston com, New York,(1969), p 206.

(2) للمزيد راجع إبراهيم شلبي، مبادئ القانون الدولي العام، مكتبة الآداب القاهرة، 1988، ص ص 250-251.

ب - **الاتحاد الفيدرالي**: ويترتب على إقامته بروز كيان جديد لشخصية دولية ذات نظام دستوري، حيث يُعدل في العلاقات الخارجية للدول الأعضاء، ومن ثَم، لا يظهر هنا التحالف، وإنما تذوب الدول الأعضاء في دولة واحدة[1].

ج - **منظمة الأمن الجماعي**: تمثل تنظيماً عالمياً للسلام ينضم إليها أي دولة في العالم، وهي لحساب الجماعة الدولية، ومن ثَم، لا تتكتل ضد أحد، وقد أكد جيروم سلاتار ضرورة توفر شروط لبناء هذا النوع من التحالفات، وهي[2]: تخلي الدول عن النظرة بأسلوب المصلحة القومية. قبول مبدأ عدم قابلية السلام للتجزئة.القناعة بأنه لا أصدقاء ولا أعداء مسبقاً. لا توجد أي استعدادات عسكرية مسبقة إمكانية التحرك الجماعي لوقف أي عدوان. تخلي الدول عن القيام بأعمال منفردة دفاعاً عن مصالحها. وتخلي الدول عن سعيها لزيادة قواها.

د - **التجمعات الدولية الإقليمية**: والتي تهدف إلى تحقيق التكامل بين أعضائه في المجالات السياسية

---

(1) كما حدث بين سوريا ومصر في العام 1958 من اتحاد بين الدولتين ومن ثم انفصلتا في العام 1961. وكذلك الإمارات العربية المتحدة التي اندمجت تحتها ست إمارات بعد استقلالها عن بريطانيا. وكذلك نموذج الاتحاد السوفييتي الذي تفكك إلى عدة دول.لمزيد من التفاصيل راجع:

Julien Freund, L essence du politique, Sirey, Paris,(1986), p 469.

(2) كنموذجي عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، وهيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. راجع:

:Khalil Hussein, international & regional organizations, Dar Al Manhal Al Lubnani, Beirut, 2006.

والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية كافة. وتقوية عنصري التضامن والتوحد، وتميل إلى خلق المؤسسات ذات الاختصاصات لإصدار التشريعات والقرارات.كما تعكس تطابقاً وتكاملاً بين مصالح الأعضاء في وجود التجانس القومي أو المذهبي أو السياسي[1].

هـ - **مواثيق عدم الاعتداء:** وهي ذات طبيعة سلبية يتعهد أطرافها بالامتناع عن القيام بأي عمل عدواني، وتختلف هذه المواثيق عن الأحلاف بأنها تُبرم بين أعداء محتملين عكس الأحلاف[2].

3 - **أشكال الائتلاف والانحياز:** الائتلاف: وهو تعاون دولتين أو أكثر دون اتفاق رسمي، ويمثل استخدام مشترك للقدرات لتحقيق هدف معين متفق عليه. الانحياز: وهو تشابه سلوك دولتين أو أكثر، نتيجة التنسيق فيما بينها، على الرغم من عدم وجود اتفاق رسمي[3].

4 - خلفيات اللجوء سياسات التحالف:

ثمة العديد من الخلفيات وأبرزها: ردع العدو. السعي إلى زيادة القوة. حسابات توازن القوى. الهيمنة والسيطرة على المتحالفين. حسابات متعلقة بالسياسات الداخلية في الدول المتحالفة. حسابات الهيبة والمكانة الدولية.

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع، إبراهيم شلبي،أسس التنظيم الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص ص 14-17.

(2) إبراهيم شلبي، التنظيم الدولي: الجزء الأول، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 28.

(3) Russett. B & Starrr. H; World politics: menu for choice, free man com, New york, (1985), p 95.

5 - تصنيف الأحلاف: يمكن تصنيف الأحلاف وفقاً للمعيار وأبرزها[1]:

أ - لجهة قانونية علاقة التحالف: تحالفات رسمية. وغير رسمية.

ب - من حيث عدد الأعضاء في الحلف: أحلاف ثنائية. أحلاف جماعية.

ج - من حيث الهدف من التحالف: أحلاف دفاعية. أحلاف هجومية.

د - من حيث مدة سريان التحالف: أحلاف مؤقتة. أحلاف دائمة.

هـ - من حيث سرية وعلانية التحالف: أحلاف علنية. أحلاف سرية.

و - من حيث درجة التكافؤ للمتحالفين: أحلاف متكافئة. أحلاف غير متكافئة.

ز - من حيث توقيت قيام الحلف: أحلاف وقت السلم. أحلاف وقت الحرب.

ح - من حيث الجوار الجغرافي أحلاف دول متجاورة جغرافياً. أحلاف دول متباعدة جغرافياً.

---

(1) For more details about the classification and criteria see: Zorgbibe, Op. cit. pp 86 - 73.

ط - من حيث توافق أو تعارض المصالح للحلفاء: أحلاف تخدم أهدافاً متطابقة. أحلاف تخدم أهدافاً متكاملة.

ي - من حيث دواعي قيام التحالف: تحالفات تعزيزية. تحالفات وقائية. تحالفات إستراتيجية. تحالفات تخدم أهداف أيديولوجية.

ك - من حيث محدودية أو عمومية التحالف:أحلاف ذات أهداف عامة. أحلاف ذات أهداف محددة.

6 - دورة حياة الحلف:

أ - مرحلة النمو: وتعقب قيام الحلف وتنامي قدراته، في محاولة لاكتساب مزيد من الأعضاء، لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

ب - مرحلة التدهور: وتسبق انتهاء التحالف بصورة رسمية، ويحدث انسحاب بعض الدول، أو تراجعها عن الإيفاء بالتزاماتها وانخفاض المشاركة.

الفصل الرابع

توازنات القوى والمصالح وإستراتيجياتها

يحكم توازن القوى بين الدول إتباع أسس ومبادئ التوازن المطلوب، سواءً أكان توازناً للقوى أم توازناً للمصالح القومية. ولا يكفي أن تتقيد مجموعات الدول أو دولة ما بالأسس والمبادئ، وإنما في كل حالة من حالات التوازن، وطبقاً للمواقف المتباينة والمتحركة دائماً، تتبع الدول أو التكتلات، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، مجموعة من الإستراتيجيات والنظريات، التي تطوع علاقاتها لمفاهيم محددة ترتبط بالتوازن في المقام الأول. ولذلك قد تدخل في أحلاف أو في معاهدات أو في تكتلات، وقد تعقد اتفاقيات أو تجري محادثات بهدف الوصول إلى نقطة التوازن المطلوبة للقوى أو للمصالح.

أولاً: مكونات وعناصر التوازنات

1 - البعد البنائي:

ويُقصد به القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية والحضارية،

وهي عناصر القوى الشاملة القومية للدولة أو لمجموعة دول. وقد عرّف علماء الجيوبوليتيك مفهوم القوة أنه مرادف للسيطرة. وقد أسهم «راتزل» في ظهور الجيوبوليتيكا العضوية، حيث آمن أن الدولة تحتاج إلى القوة للنمو والتطور. أما «كيلين» فقد ذهب إلى أن القوة تكمن في الكيانات الكبيرة، بل أبعد من ذلك فقد أشار إلى أن القوة أفضل من القانون.

والقوى القومية الشاملة لدولة أو لمجموعة دول مستندة أساساً إلى مصادر وموارد الدولة الطبيعية، وأيضاً التي يمكن توفيرها والحصول عليها، وهناك قوى أخرى غير ملموسة.

أ - عناصر قوى الدولة:

(1) **العنصر الجيوبوليتيكي:** ويُقصد به الدراسة الدقيقة لجميع العوامل المؤثرة والموارد الطبيعية للدولة أو للدول التي يمكن توفيرها أو الحصول عليها، لتحقيق الأهداف والمصالح القومية[1].

(أ) **الموقع الجغرافي:** يعتبر الموقع الجغرافي للدولة أو لمجموعة الدول أحد العوامل المؤثرة في القوة وعلى توجهات النظام السياسي. وهو ينقسم إلى أربعة أقسام، وهي الموقع الفلكي بالنسبة لخطوط الطول والعرض، بما فيها من تأثيرات مناخية، ثم الموقع بالنسبة للبحار والمحيطات، وهو يتدخل في تحديد إستراتيجية الدول، ويأتي الموقع الإستراتيجي في المرتبة الثالثة، حيث يتحكم

(1) حول الجغرافيا السياسية وأثرها في قوة الدولة راجع: بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2002.

في حركة المواصلات العالمية والتجارة الدولية، ثم يأتي القسم الأخير وهو الموقع بالنسبة للدول المجاورة، بما يحدد شكل العلاقات مع هذه الدول نتيجة طول الحدود معها.

(ب) مساحة الدولة: الدول: تلعب مساحة الدولة دوراً كبيراً في حسابات القوة القومية، حيث تحدد شكل إستراتيجية الدولة أو الدول من حيث (إتباع إستراتيجية معينة محايدة متوازنة العلاقات الارتباط بقوى أخرى تبني سياسة النفس الطويل تبني إستراتيجية الحرب الخاطفة نقل العمليات العسكرية خارج الأراضي)، والمعروف أن المساحة تهيئ القوة، وأن القوة تصون المساحة[1].

(ج) الحدود السياسية: وتؤثر الحدود السياسية، من حيث كبرها أو صغرها، على القوة السياسية والعمل الدبلوماسي، وشكل قواتها المسلحة، والتأثير بالسلب أو بالإيجاب على المقدرة الاقتصادية ودورها في حرية الانتقال والتبادل التجاري والثقافي والتكنولوجي.

(د) أبعاد أخرى: يلعب شكل الدولة والقوة البشرية وموارد الثروة الطبيعية أدواراً مؤثرة وكبيرة في قوة الدولة/ الدول القومية الشاملة.

---

(1) وهذا ما تتبناه على سبيل المثال إسرائيل في استراتيجياتها العدوانية على الدول العربية، راجع: خليل حسين، العدوان الإسرائيلي على لبنان: الخلفيات والأبعاد، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006. وبخاصة الفصل الثاني.

(2) القوة الاقتصادية:

وتعني الموارد الاقتصادية، ولا يمكن إغفال أهمية القوة الاقتصادية في الوقت الراهن، فبعد أن كانت السياسة تقود الاقتصاد، أصبح الاقتصاد يقود ويحرك السياسات. والموارد الاقتصادية تنقسم إلى: موارد متاحة فوراً، وهي المواد الإستراتيجية والثروات الطبيعية، وموارد يمكن توفيرها بعد وقت محدود، والتي يحتاج إعدادها (ثلاثة أيام حتى ثلاثة أسابيع). وتُعَدّ قوات الاحتياط والمعدات والأسلحة والذخائر التي يتم فك تخزينها من هذا النوع من الموارد. أما النوع الثالث فهي التي يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلي، ويصل زمن إعدادها إلى أكثر من ثلاثة أسابيع، ومنها تحويل الإنتاج المدني إلى عسكري، وتأهيل طلبة الجامعات للانضمام إلى التنظيمات العسكرية، وتحويل بعض المعدات المدنية إلى معدات عسكرية.

والنوع الأخير من الموارد وهو المنتظر الحصول عليه، وهو لا يمكن التخطيط لاستخدامه ضمن السياسات الاقتصادية، ولكنه يُعَدّ من إضافات القوة بعد الحصول عليه.وتنقسم الدول في العالم من الناحية الاقتصادية إلى: دول محدودة الموارد ومتخلفة. دول محدودة الموارد ومتقدمة. دول تعتمد على مورد اقتصادي واحد. دول متوازنة الموارد الاقتصادية. دول غنية بالموارد الاقتصادية.

(3) القوة العسكرية:

وتُعَدّ القوة العسكرية الركيزة الأساسية، وتنقسم إلى قوة تقليدية وقوة غير تقليدية، ويؤخذ في الاعتبار عند قياسها النوعية الكفاءة القاعدة الصناعية الحربية.

ويُقصد بالقوة غير التقليدية إجمالي الذخائر النووية ووسائل نقلها وإطلاقها، وتنقسم الدول من حيث امتلاكها هذه القوة إلى: دول تمتلك القوة غير التقليدية. دول في مقدورها امتلاك هذه القوة.دول ليس في مقدورها امتلاك هذه القوة. وفي حالة امتلاك دولتين للقوة غير التقليدية ينشأ ما يُسمى بتوازن الرعب، أما عند امتلاك إحدى الدول لهذه القوة وعدم امتلاكها في دولة أخرى فينشأ ما يُسمى بالردع النووي[1].

(4) القوة السياسية:

ويُقصد بها مدى التأثير الإقليمي والدولي، ولها ثلاثة أبعاد أساسية وهي إعمال التأثير والنفوذ، ثم الإمكانات والأدوات المستخدمة في توجيه هذا التأثير، وأخيراً مدى الاستجابة من الدول الأخرى لعملية التأثير لهذا النفوذ[2].

(5) الإرادة القومية:

وتُعَدّ مصدراً رئيساً لقوة الدولة/ الدول، وتعني أساساً القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط، وفقاً لما تراه مناسباً للمصالح القومية، ودون الخضوع للضغوط الخارجية. ومن المعروف أن تفاعل كل من النظام الحاكم والشعب ينتج الإرادة القومية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الاستقرار السياسي وفعالية المؤسسات السياسية والدستورية وتنمية الرأي العام وتجانسه، وصولاً إلى إذكاء روح

(1) Robert J. Art; The Use of Force: Military Power and International Politics, Rowman & Littlefield Publishers, Inc; 6th edition, (2003), p101-102.

(2) James Cable; The Political Influence of Naval Force in History, Palgrave Macmillan , (1998), p59.

الولاء والانتماء. كما تتأثر الإرادة القومية بالعوامل العرقية والخبرة التاريخية التراكمية ومستجدات النواحي الثقافية وقدرة استيعاب التكنولوجيا، وأخيراً البعد العقائدي والديني[1].

إذاً من تحليل قوى الدولة/ الدول القومية الشاملة، يمكن أن نصل إلى مكونات هذا البعد البنائي، والذي ينحصر في عنصرين هما: توازن المكانة، وتوازن المقدرات[2].

أ - توازن المكانة:

يُقصد به تناسق وتوافق المقومات الأساسية للدولة/ الدول، ويصبح لكل دولة/ مجموعة دول مكانة، ومن ثَم، فإن إطلاق تعبير (توازن المكانة لدولة/ لدول ما) يعني اتزان العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والتقدم العلمي والتكنولوجي والثقافة والحضارة، وعند عدم توازن المكانة لدولة / لدول يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرتها في إحداث التأثيرات السياسية في الساحة الدولية.

ب - توازن المقدرات:

يُقصد به حجم تعادل المقدرات لدولة / لدول في النسق الدولي ودرجة ميل التغير في هذه المقدرات، وهذا التوازن له نمطان مختلفان، الأول هو توازن القوى، والثاني هو توازن الرعب[3].

---

(1) Joel Samuel Migdal (Editor), A,tul Kohli (Editor); State Power and Social Forces, Cambridge University Press, (1994),p l58.

(2) For more see; RW Cox (Author); Production Power and World Order, California Un press, (2004), pp 134 - 139.

(3) Richard Little (Author); Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths and Models, Cambridge University Press; 1st edition, (2007),5th ch.

(1) **توازن القوى:** وهو نظرة سياسية للمحافظة على ميزان القوة بين مجموعة من الدول، حيث لا يسمح لدولة ما أو مجموعة متحالفة من الدول بالانفراد بالهيمنة في العالم واستغلال إمكانياتها العسكرية والاقتصادية في السيطرة على دول أخرى أو فرض إرادتها عليها، أو التدخل ضد مصالحها. ويتحقق هذا التوازن بحشد قوى الدولة منفردة، أو بالتحالف مع غيرها من النماذج السياسية ضد منافسيها. و تؤدي حالة توازن القوى إلى استقرار التفاعلات السياسية الدولية، وعدم توازن القوى يؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب، إما لتحقيق مصالح وأهداف توسّعية، أو طلباً لاستعادة حالة التوازن، لذا فإن توازن القوى يبدو وكأنه قانون داخل العلاقات الدولية.

(2) **توازن الرعب:** وهي حالة لا يملك فيها أي طرف تدمير الطرف الآخر، خوفاً من التدمير المتبادل. ولا يتطلب ذلك تكافؤ عددي في الوسائل غير التقليدية، ولكن وجود الحد الأدنى يُعَدّ كافياً لحدوث هذا التوازن[1].

2 - البعد السلوكي:

يتحدد سلوك القوى الدولية إزاء بعضها بعضا، بناءً على درجة التشابه أو الاختلاف في قيمتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. ويتكون البعد السلوكي من عنصرين أساسيين، هما:

(1) وقد ينشأ هذا التوازن في غياب توازن القوى، وعلى الرغم من ذلك فإنه يؤدي إلى نوع من الاستقرار في حالة توفره، كما أن عدم وجود حالة توازن الرعب لا تؤدي بالضرورة إلى عدوانية السلوك للطرف الأقوى الذي يمتلك قوى غير تقليدية.

توازن تدخلات القوى، وتوازن سباق التسليح.

أ - **توازن تدخلات القوى:** يمكن تحقيق التدخلات، من خلال الأحلاف، أو التدخل المباشر. وتُعَدّ الأحلاف ظاهرة سلوكية لتنسيق أنشطة الدول لتحقيق أهدافها المشتركة. ويُقصد بتوازنات تدخلات القوى العظمى والكبرى أن سلوك وعلاقات الدول الكبرى والعظمى مع التكتلات السياسية في أي منطقة من العالم، والذي ينبع من امتلاك التفوق الحضاري والاقتصادي والعسكري، يُعَدّ أحد الأدوات الرئيسة لحماية مصالحها في المنطقة المحددة من العالم، بحيث يكون هناك نوع من الاستقرار والتوازن بين القوى العظمى والكبرى من خلال هذا التدخل.

ب - **توازن سباق التسلح**: وفي هذا النوع من التوازن، تناصب دولتان أو مجموعة من الدول العداء بعضها بعضا، وتحاول كل منها تحسين كفاءة وتسليح قواتها العسكرية بالإنفاق العسكري الزائد. ويُعَدّ هذا السباق في التسلح نمطاً سلوكياً تسعى من خلاله الدولة أو مجموعة الدول، إلى تحقيق التوازن، بل تحقيق التفوق. وهذا يدعو الدولة المعادية إلى السعي لتحقيق الأهداف نفسها، ومن ثَم، يصبح هناك حركة وتفاعلات لها خاصية محددة، ويصبح ذلك هو سلوك السياسة الخارجية لهذه الدول. ويتحقق هذا التوازن في حالة تعادل الإنفاق العسكري، أيضاً معدلات الزيادة فيه، إلى جانب تساوي القدرة العسكرية التقليدية وغير التقليدية في الكم

والنوع للأطراف كافة الداخلة في هذا السباق. ويُنسب إلى توازن سباق التسلح عناصر عدة منها: أن يتضمن التسليح سباقاً في الكم والنوع. أن يضطلع كل طرف في هذا السباق بتجسيد ورفع كفاءة قواته المسلحة. توفر شرط التنامي السريع في كم الأسلحة. وجود دولتين أو كتلتين في حالة عداء.

3 - البعد القيمي:

يتعلق هذا البعد بمدى إدراك الدولة/ الدول للتوازن الموجود داخل المجتمع الدولي، وفي ظل المتغيرات الدولية، ومدى قابلية الدولة أو الدول لهذا الشكل من التوازن.

وتدرك قيادة الدولة/ الدول طبيعة التوازن الموجود حولها، من خلال معرفة تأثير هذا التوازن على أهدافها القومية، ومدى ملاءمة الزمن اللازم لتحقيق هذه الأهداف، ويوضع في الاعتبار دائماً القوة القومية والأهداف القومية والنوايا المستقبلية والإستراتيجية للقوى المضادة[1].

ويمكن من خلال التكافؤ والتعادل تحقيق التوازن، إلا أن درجة الرضا والقبول أو الرفض لوضع الدولة/ مجموعة الدول في المجتمع الدولي تظل هي المعيار الأساسي لتأثير هذا التوازن وفعاليته، وقد قسم «أورغانسكي» التكتلات السياسية من حيث درجة القبول والرضا إلى مجموعات عدة: دول قوية وراضية. دول قوية وغير

(1) Stuart Kaufman (Editor), Richard Little (Editor), Balance of Power in World History, Palgrave Macmillan,1st edition, (2007), 3rd ch.

راضية. دول ضعيفة وراضية. دول ضعيفة وغير راضية[1].

ثانياً: إستراتيجيات التوازن

1 - الإستراتيجية غير المباشرة:

تعني الإستراتيجية غير المباشرة بمفهومها الصحيح تفادي الدخول في مواجهات مع العدو، انتظاراً لظروف أكثر ملاءمة من حيث تحقيق التفوق، ليسهل تدميره. ومن ثَم تعمل الدولة، التي تتبع هذه الإستراتيجية، على دفع الخصم إلى معارك جانبية، لاستنزاف موارده وإضعاف إمكانياته في المواجهة الرئيسية المرتقبة[2].

2. الإستراتيجية النووية:

ظهرت هذه الإستراتيجية، نتيجة امتلاك القوى الكبرى في المجتمع الدولي للأسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل، وتستمد هذه الإستراتيجية مقوماتها من تحقيق التدمير من الضربة الأولى، ثم حدوث تغير نتيجة التطور إلى تحقيق التدمير المؤكد من الضربة الثانية. وكذلك نتيجة اتساع الفجوة بين الإمكانيات النووية للقوى العظمى في المجتمع الدولي، أدى إلى صعوبة متناهية

(1) تبدو أبعاد ومكونات عناصر التوازن الإستراتيجي (البعد البنائي البعد السلوكي البعد القيمي) مترابطة، فلا يوجد توازن دون بعد بنائي أساسه التعادل والتكافؤ، وأيضاً دون بعد سلوكي أساسه مرونة وحركة بين الكتل السياسية، وكذلك دون بعد قيمي أساسه إدراك التوازن القائم مرتبطاً بحالة الموافقة عليه أو عدم الرضا عنه.

(2) ويعتنق الشيوعيون هذه الإستراتيجية أكثر من غيرهم، فهي في جذورهم منذ الثورة البلشفية ويتبعون في ذلك أساليب تكتيكية، منها تفجير صراعات محدودة في أماكن متشعبة، وحرب العصابات، والدعم بالأسلحة لبعض أطراف الصراع، وأسلوب المتطوعين. تُعَدّ هذه الإستراتيجية مناسبة للحركات العسكرية أو الثورية في إدارة الصراعات الدولية في ظروف عدم تكافؤ دولة ما مع خصومها.

لاحتمال استخدام الأسلحة النووية في الوصول إلى حلول للصراعات القائمة[1].

3 - الإستراتيجية البحرية:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى استخدام القوة البحرية كأداة للردع ولدعم القوات المتحاربة وحماية المصالح الاقتصادية للدولة. ويقول الأدميرال بيتر جريتون: «إن الهدف الرئيسي من هذه الإستراتيجية هو ضمان استخدام البحار لتنفيذ أهداف الدولة وحرمان الخصم في الوقت نفسه من هذا الاستخدام» وتتنوع أدوات هذه الإستراتيجية لتشمل الحرب البرمائية، والحرب تحت الأعماق، والحرب البحرية المكشوفة، والحرب الجو بحرية[2].

4 - إستراتيجية الحرب الجوية:

ويغلب في هذه الحرب الإمكانيات الهجومية أكثر من الإمكانيات الدفاعية، وتُعَدّ الخصائص الجيوستراتيجية للدولة من العوامل العامة المؤثرة على فرص إدارة إستراتيجية حرب جوية ناجحة، حيث تصبح الدولة في مأمن من مهاجمتها جوياً، كلما اتسع مسرحها، وأمكنها إحكام المراقبة للمسرح الجوي.وتتأثر الدولة أيضاً وتؤثر في إستراتيجية الحرب الجوية بمدى تعاظم وسائل الدفاع الجوي الإلكترونية، وابتعاد الأهداف الحيوية بها عن مناطق الحدود الملاصقة للخصم، ويشترط أيضاً انتشارها. كما يلعب الإخفاء دوراً

(1) Stephen J. Cimbala (Author); Nuclear Strategy in the Twenty-First Century, Praeger Publishers, (2000), p 49.

(2) U.S. Marine Corps (Author); Marine Corps Strategy, Wildside Press (2006), p 29.

مهماً في إستراتيجية الحرب الجوية، من حيث التأثير سلباً على تحقيق المهام، إذا ما أحكم إخفاء الأهداف المهمة[1].

5 - إستراتيجية الانتقام الشامل:

ارتكزت هذه الإستراتيجية على أساس تبني الانتقام النووي والسريع العنيف بوسائل وفي أماكن تختارها الولايات المتحدة الأمريكية. بُنيت فكرة هذه الإستراتيجية، على أساس أن الطريقة المثلى لردع العدو، هي إقناعه مقدماً بأنه إذا لجأ للعدوان، فسوف توجه إليه ضربات انتقامية عنيفة، تجعله في النهاية خاسراً. ونُفذت هذه الإستراتيجية حيث برهن استخدامها على عدم قابليتها للحركة أو التصرف في مواجهة الحروب المحدودة والنزاعات المحلية[2].

6 - إستراتيجية الاستجابة المرنة:

تطورت هذه الإستراتيجية عام 1980، بما عُرف بإستراتيجية التصدي الشامل، وقد حدث هذا التحول الانتقالي نتيجة بعض المفاهيم الإستراتيجية الجديدة التي بدأت تفرض نفسها، وقد ارتكزت هذه الإستراتيجية على مبادئ أساسية هي:الكفاية الإستراتيجية: بمعنى حيازة قوات قادرة على العمل تحت مختلف الظروف، يتوفر لها القدرة على الرد بالشكل الذي يضمن تدمير العدو. اختيار الهدف: ويعني تحديد شكل العمل ونوع الأهداف المطلوب تدميرها بشكل يتناسب مع الغرض من إحداث هذا التدمير، بحيث توجه

---

(1) Robert Jackson (Author); High Cold War: Strategic Air Reconnaissance and the Electronic Intelligence War, Haynes Publications, (1998),p11.

(2) وهي إستراتيجية وضعها جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الخمسينيات، وعَدّها تصحيحاً لكل الأخطاء، التي حدثت، نتيجة تطبيق سياسات سابقة ضد الاتحاد السوفييتي، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.

الضربات ضد المواقع العسكرية دون أن تمس الأهداف المدنية، أو أن توجه الضربات ضد الأهداف كافة مدنية وعسكرية. والتحرك السريع: ويعني إمكانية الانتقال السريع والانتشار لهذه القوات[1].

7 - إستراتيجية التدمير المؤكد:

وتعني هذه الإستراتيجية كلاً من: القدرة على التدمير الشامل، والقدرة على حصر نطاق التدمير. وقد كثر الجدال والحوار، بشأن كيفية تحقيق التوازن بين هاتين القدرتين. فالقدرة على التدمير الشامل تشكل رادعاً حاسماً لأي هجوم معادٍ، حيث ستجعل هذا العدو يفكر في التدمير الذي سينال قطاعه العسكري، وهذا يدخل في إطار الممكن، حيث إن التعامل مع البنية المدنية أسهل من التعامل مع البنية العسكرية، كما أن عملية تحديد الأهداف أكثر ثباتاً واستقراراً، وهي أقل ميلاً إلى سباق التسلح، فالأهداف المطلوب تدميرها لا تحتاج إلى كم كبير من التسليح ذو التقنية العالية.وتبني قدرة التدمير الشامل المؤكد على أساس الثأر والتدمير الشامل

(1) بلور الجنرال ماكسويل تيلور رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي هذه الإستراتيجية منذ الستينيات، وكان الدافع وراء هذه الإستراتيجية هو توفير قدر من الحركة والمرونة الدبلوماسية في مختلف النزاعات، مع تطور المقدرة العسكرية بما يكفل لها مواجهة التحديات، ولذا لابد من تنوع وسائل الردع والقتال، سواء كانت نووية أو تقليدية، إستراتيجية أو تكتيكية. كما سَمّاها هيرمان كاهن خبير الأمن الأمريكي إستراتيجية الردع المتعدد الأشكال. وجوهرها الاحتفاظ بالقدرة المستمرة على تدمير العدو تدميراً تاماً بالضربة الأولى. ثم سَمّاها الرئيس جون كيندي بعد ذلك، بإستراتيجية القوة المضادة المقيدة، إلا أنه ركز على أهمية استيعاب الضربة الأولى، ثم أخيراً الرد الانتقامي الذي يضمن تدمير العدو.

Michael F. Opitz (Author), Michael P. Ford (Author); Reaching Readers: Flexible and Innovative Strategies for Guided Reading, Heinemann, (2001), pp 81-92.

بالضربة الثانية[1].

أما القدرة على حصر نطاق التدمير[2]، فهي باهظة التكاليف، حيث تضاعف من سباق التسلح كماً وكيفاً، وهي تلزم الجانبين بتطوير قدراتهما التدميرية، وتعمل أيضاً على استفزاز العدو لأنها تتبنى المبادأة بالضربة الأولى.

(1) David Jablonsky (Editor); Roots of Strategy Book: 4 Military Classics, Stackpole Books; 1st edition, (1999), p 69.

(2) حصر نطاق التدمير في المجال العسكري، يعني ترك القطاع المدني رهينة يمكن تدميرها في المراحل التالية، وهذا السبب يجعل فرص الحل السلمي بالطرق السياسية أكثر توقعاً، وهذا الأسلوب أكثر إقناعاً للعدو ويمكن تصديقه.

الفصل الخامس

نظريات القوة وتوازنها في العلاقات الدولية

أولاً: النظرية الواقعية The Realism Theory

أطلق اسم الواقعية على مقاربة نظرية معينة في دراسة العلاقات الدولية. ويرد دعاة الواقعية جذورها الفكرية إلى التاريخ القديم،حيث عزا تيوكليدس مؤرخ الحرب البلوبونيزية أسباب الحرب بين أثينا وإسبارطة إلى تفوّق قوة أثينا العسكرية، الأمر الذي ولّد تخوفاً في إسبارطة من هذه القوة. وتعتبر ملاحظات تيوكليدس وغيرها حول تصرّف الدول نواة إحدى المنهجيات الأساسية في تقييم العلاقات الدولية. ومن أوائل دعاة هذا النهج الفكري مكيافيللي وتوماس هوبز وماكس فيبر، علماً أنه قد يكون بين العديد من الفلاسفة واللاهوتيين والمؤرخين والمحللين السياسيين من يصنفوا كواقعيين، إلا أنَّ ما من أحد بين هؤلاء المفكرين اعتبر نفسه واقعياً. وعلى الرغم من أنَّ جذور الواقعية نمت في كتابات هؤلاء المفكرين، إلا أنها لم تأخذ صفة المنهج النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا مؤخراً، وتحديداً في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين وبدايات

الأربعينيات. وكان هانز مورغنثاو الأثر الكبير في هذا التطور. فكان من أوائل المفكرين الذين اعتمدوا التسمية الواقعية، وثبت أسسها في مقابل الأبحاث المثالية المزعومة في مجال العلاقات الدولية التي كانت سائدة في الفترة ما بين الحربين العالميتين. ولقد آمن بعدم وجود تناغم طبيعي بين مصالح مختلف الدول وأنه لمن الغباء والخطورة بمكان أن نأمل بإمكانية لجم الصراع بين الدول بواسطة القانون الدولي والديموقراطية والتجارة الدولية. واعتبر أنَّ فشل دعاة المثالية والدبلوماسيين معهم في فهم هذه الأطر الأساسية أدّى إلى فشل عصبة الأمم بمنع اندلاع الحرب العالمية الثانية وسيطرة أدولف هتلر على معظم أجزاء أوروبا. وعلى الرغم من الاختلافات الكثيرة بين المفكرين الواقعيين، إلا أنهم يتفقون جميعهم على منطلق مشترك وهو أن مجال السلوك ما بين الدول كاف بحد ذاته من أجل وضع تفسير له وإرساء تبرير معياري.

يرسم الواقعيون صورة قاتمة عن العلاقات السياسية الدولية، وضمن حدود الدولة ذات السيادة الشكلية، حيث تكون السياسات نشاطاً ينم عن تقدم أخلاقي ممكن عبر بناء حكومة دستورية. أما وراء الحدود الخاصة بالوجود السيادي، فإن السياسات تصير جزءاً من صراع البقاء وليس من التقدم. وتكون الضرورة، وليس الحرية، هي نقطة الانطلاق المناسبة أو الواقعية لفهم العلاقات الدولية. وأفضل ما يمكن أن نأمل به في مجال الفوضى الدولية هو شكل هش من النظام عبر موازين القوى وليس العدالة الكسموبوليتية: إنه عالم من الصراعات المستمرة من أجل القوة والأمن بين الدول. كما يعشق الواقعيون التاريخ، فهو، كما يقولون، يعلمنا أنَّ الحرب والنزاعات هي القاعدة في العلاقات الدولية. أما مقترحات السلام الدائم فهي تنتثر هباء عبر التاريخ وتفشل في أن تأخذ بالحسبان

كون الطبيعة الإنسانية مبنية على الخطأ. وهذا الموقف المتشدد والجازم من جانب الواقعيين إزاء العلاقات الدولية أكسبهم صفة المحافظين المتشائمين.

وعلى الرغم من أنَّ الواقعية احتلت الصدارة في حقبة ما بعد 1945، إلا أنها واجهت الكثير من النقد، معظمه من صفوف المؤمنين ببعض مبادئها الأساسية. مثلاً، إن فهم مورغانتو للواقعية قد أزعج العديد من المفكرين، حيث استعمل مصطلح «القوة « في عدة أوجه مختلفة حتى بات معناها مبهماً. وقد اعتبر المفكرون في الستينيات والسبعينيات أنَّ على الواقعية أن تخضع للتعديل حتى تستوعب ازدياد مستوى التبعية المتبادلة المؤسسية والاقتصادية بين الدول. ولعلَّ أهم الانتقادات الموجهة اليها هو اعتقادها أن الإنسان شرير بطبيعته، فإذا كانت هذه المقولة صحيحة فكيف تُفسّر فترات السلام والتعاون من وقت لآخر؟ وقد تغلبت الواقعية الجديدة على هذه المعضلة من خلال أحد دعاتها، والتز، بقوله إن الفوضى هي من المكونات الأساسية للنظام العالمي وأن الحروب تندلع نتيجة هذا النظام وليس نتيجة الشر في الطبيعة الإنسانية[1]. وقد يكون والتز أنقذ الواقعية من بعض النقد إلا أنَّ نظريته أصبحت الهدف الأساسي لنقد أشمل وأوسع مما عرفته النظرية قبل تعديلها. فهاجم النقاد ادعاء العلمية في الواقعية الجديدة، وكذلك مقولة أن قطبية الحرب الباردة مسؤولة عن حفظ النظام الدولي وعن تهميشها الجانب الأخلاقي. أما اليوم، فيطرح المفكرون جدوى النظرية الواقعية ومدى علاقتها بهذا العالم، حيث أصبح العنف

(1) Kenneth Neal Waltz, Man: the State, and War; a Theoretical Analysis, Topical Studies in International Relations (New York: Columbia University Press, 1959).

السائد داخل الدولة الواحدة بديلاً من الحروب بين الدول، والزمن كفيل بالرد ولكن للنظرية الواقعية القدرة على التغيير والتعديل.

باختصار ان ابرز المبادئ التي قامت عليها الواقعية تتلخص بما يلي:

1 - أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون بل العكس هو الصحيح. وبالتالي فالمبادىء الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي.

2 - أن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وعن تحليل وفهم التجارب التاريخية ودراسة التاريخ.

3 - وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغير تحدد السلوكية الدولية. وبالتالي فمن الخطأ كما فعل المثاليون الرهان على أن المعرفة والثقافة يمكن أن تغير بسهولة في الطبيعة البشرية وفي الرأي العام.

4 - أن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة فالأفراد في عالم يتسم بندرة الموارد يواجهون بعضهم البعض ليس كأشخاص إنما كأعضاء في جماعة منظمة متمثلة في الدولة.

5 - تعتبر الدول أهم العوامل في السياسة الدولية وبذلك فان التركيز على الدول (وليس علي المنظمات الدولية، أو الشركات متعددة الجنسية) كالوحدات الأساسية لتحليل يساعد عل فهم طبيعة التفاعلات في المجتمع الدولي.

6 - تحليل السياسة الدولية على أساس أن الدول تتصرف من منطلق عقلاني في تعاملها مع بعضها البعض. وبذلك فمن المفترض أن الدول سوف تقوم بدراسة البدائل المتاحة لها بشكل عقلاني وبرغماتي (pragmatic) وسوف تتخذ القرارات التي تخدم مصالحها العليا والتي تكون عادة موجهه نحو زيادة قدرة الدولة وقوتها. وقد تقوم بعض الدول بذلك على الرغم من عدم حيازتها على معلومات كاملة وواضحة كل الوضوح حول كل الخيارات البديلة، وبذلك قد تخطى في هذه الحالة عن اتخاذ القرارات الصائبة.

7 - النظر لدولة كوحدة واحدة. على الرغم من أن متخذي القرارات في السياسة الخارجية لدولة ما؛ هم في الواقع أشخاص متعددين (رئيس الدولة، أو وزير الخارجية الخ) إلا أن الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كيان واحد متماسك. بناءً على هذا الافتراض فالمدرسة العقلانية تعتبر أن انعكاسات السياسات الداخلية لدولة ما لا تكون حاسمة في مواقف تلك الدولة خارجياً.

8 - اعتبار النظام الدولي بمثابة غابة نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل كما هي الحال في داخل الدولة.

9 - اعتبار العامل الأمني العامل الأهم في سياسة الدول الخارجية. فالدول سوف تبذل قصارى جهدها بهدف الحفاظ على أمنها بشتى الوسائل، حتى لو تطلب الأمر طلب قوى أخرى لكي تساعد على صيانة هذا الأمن.

ثانياً: الواقعية الجديدة

المكاسب النسبية/ المكاسب المطلقة /Relative Gains Absolute Gains

هل ثمة عقبات تواجه الدول في عملية التعاون الدولي؟ وهل يعتبر المنظرون أن صانعي القرارات في الدول يخشون من أنه حتى لو حققت كل الدول كسباً من التعاون، زيادة في المكاسب المطلقة فإن بعضها سيكون أكثر انتفاعاً من غيره، فيعزز بذلك قوته؟.

أن اولوية الدول هي توزيع المكاسب الناتجة من التعاون (أي المكاسب النسبية). أما بالنسبة إلى مفكرين آخرين، فيعتبرونه أقل أهمية بالمقابلة مع خشيتهم من أن بعض الدول قد تنحرف أو تتخلى عن اتفاقيات تعاونية بغية الحفاظ على مصالحها الخاصة بغض النظر عن مسألة توزيع المكاسب الناتجة من التعاون الدولي. ام لا؛ وفي نظرية العلاقات الدولية، تبقى المسألة، مسألة تباين في المنحى بين الواقعيين الجدد والليبراليين المؤسسيين الجدد. ففي منطقة أمريكا الشمالية ثمة نهجان أساسيان بين النظريات الرئيسة في مجال العلاقات الدولية، هما الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسسية الجديدة، ويقوم الجدل بين هذين النهجين، في حين أنهما في الواقع يشتركان في عدد من نقاط الالتقاء.

تتصدر نظرية الواقعية الجديدة بقية النظريات، وتعتقد بأن الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية ضمن النظام العالمي، وتعكس مواقف الدول نسبة الى مواقعها ضمن النظام العالمي وترتكز اهتماماتها وخططها على احتساب مواقعها ضمن هذا النظام؛ فتسعى الدول إلى الحفاظ على مكانتها النسبية داخله

وكلما ازدادت قدرات دولة ما ارتفعت مكانتها في تراتبية السلطة وازداد نفوذها في الساحة الدولية. وعليه تتحدد بنية النظام العالمي عبر هذا التوزيع للقدرات بين الدول.

ترتكز رؤية الواقعية الجديدة لسلوك الدول على خمس فرضيات أساسية، هي:

- الفوضوية وانعدام السلطة ضمن النظام الدولي.
- امتلاك بعض الدول للقوة العسكرية قد يمثل خطراً على غيرها.
- لا يمكن الوثوق بمواقف الدول من بعضها، إذ إن حليف اليوم قد يصبح عدو الغد.
- تتحرك الدول بدافع الصراع على البقاء.
- الدول هي بالفعل شركاء عقلانيون.

تعني الفوضوية اهتمام الدول المتواصل بمسألة الأمن والبقاء واعتمادها على قدراتها فقط والخوف من الدول الأخرى، وإذا لم تعمل الدول على هذا الأساس من متطلبات الفوضى فستضعف بالنهاية؛ من هذا المنطلق يعتقد الواقعيون الجدد أن التعاون الدولي يصعب تحقيقه لأن هذه الدول تقاطع أي تعاون دولي من شأنه أن يعود بالنفع الأكبر نسبياً على سواها من الدول. ويعتقد الليبراليون المؤسسون الجدد بأن التعاون ممكن بين الدول حتى في حالة الفوضى وانعدام القانون، من منطلق استخدامهم لإيمان الواقعية الجديدة بأن الدولة كيان عقلاني يراعي مصالحه. ويتابعون، إنه من

شأن الأنظمة والمؤسسات لجم وتخفيف تبعات هذه الفوضى. فيرى الليبراليون الجدد أنَّ الدولة كيان أناني عقلاني تهمها المصلحة الخاصة، وتعمل على زيادة مكاسبها، وهذه الدول لا تأخذ بالحسبان منفعة الدول الأخرى حين تهتم بمصالحها هي؛ فإذا نتج عن أي تعاون مكسب جاد لها، شاركت فيه. ويعتقد الليبراليون الجدد أن هذه النظرية تنطبق على صعيد التعاطي الاقتصادي فقط، إذ أن ديناميات التعاون الأخرى صعبة المنال في الشؤون الأمنية. ويتفق معظم الليبراليين الجدد مع الواقعيين الجدد على تعريف الفوضوية ضمن النظام العالمي. فالفوضى تعني غياب السلطة الرادعة التي بدورها يمكنها تعزيز آلية تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية. لذا يرى الليبراليون الجدد أن الخوف من الغش والخداع والانشقاق عوائق أساسية في وجه أي تعاون بين الدول، وهذه الريبة تمنع التعاون حتى ولو كان فيه مصلحة متبادلة بين الدول، وتحاول المؤسسات أو الأنظمة أن تعالج هذا الخوف بثلاث طرق مختلفة[1]:

- اولاً، إيجاد نوع من الالتزام القانوني (أي تبعات قانونية تلزم الدول مراعاة أحكام هذه الاتفاقيات).

- ثانياً، خفض نفقات الصفقات بين الدول (وتكلفة التفاعلات داخل وبين المسائل المتنازع عليها بما فيها كلفة المخالفات للقواعد المتبعة).

- ثالثاً، أهم وظيفة للنظام هي تقديم الشفافية والمعلومات حول أي مسائل نزاعية، وأي إجراءات تتخذها الدول

(1) Robert Jervis, "Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate", International Security, vol. 24, no. 1 (Summer 1999), pp. 42-63.

ستخفض درجة الارتياب ضمن هذا النظام، الأمر الذي يشجع الدول على التعاون الأكبر. ويكون النظام قد قام بهذه الطريقة بتخفيف حالة عدم اليقين، كما يعتبر الليبراليون الواقعيون الجدد الأنظمة أدوات بأيدي الدول فتقاس فاعلية النظام مباشرة بمدى احترام ومراعاة الدول للقوانين.

ثالثاً: نظرية توازن القوى

يكمن جوهر النظرية في تحديد أبعاد نظام القوى في العلاقات الدولية، وينبع ذلك من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهو ما يدفع هذه الدول إلى التجمع لمجابهة هذا التهديد، وهذا ما يُسمى بتوازن القوى الذي قد يكون بسيطاً بين دولتين، أو معقداً عندما يكون بين قوى عدة مختلفة. لهذه النظرية بعض الجوانب الإيجابية والسلبية:

1 - الجوانب الإيجابية للنظرية:

- الإبقاء على تعدد الدول داخل المجتمع الدولي، دون انفراد دولة بالسيطرة على العالم، وهذا ما تفسره الحروب الدائمة في العالم.

- استمرار تحقيق السلام وتوزيع متكافئ للقوى في العالم، وعلى الرغم من ذلك فليس هناك أي ضمانات لصيانة السلام الدولي.

2 - الجوانب السلبية للنظرية:

- لا توجد ثقة في توازنات القوى أو في تطبيقها، ويأتي ذلك من طبيعة القوة القومية والصعوبات التي تقابل عملية تقييمها.

- لا يبدو أن هذه النظرية تحظى بمكانة النظريات الأخرى الحديثة في العلاقات الدولية. فهي ليست مثل النظرية الاقتصادية الحديثة أو العلوم الطبيعية أو علم الاجتماع. فما يحدث الآن، في مجتمع متعدد الأطراف، ومُعقد العلاقات والمصالح، والتغيير الذي يصادف العلاقات الدولية بصفة شبه مستمرة، جعلها نظرية غير مقبولة، حيث كانت أكثر تلاؤماً مع الأوضاع غير المعقدة للمجتمع الدولي في الماضي.

رابعاً: النظرية الوظيفية

تدور هذه النظرية حول مفهوم الحركات الاندماجية في المجتمع الدولي، وتنفذ بتعميق التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بإقامة أجهزة ومؤسسات دولية فنية متخصصة، وتتأثر العلاقات الدولية نتيجة العلاقات بينها داخل هذه المؤسسات الاقتصادية، وتحقق تقارباً يفوق العلاقات السياسية. وقد تعرضت هذه النظرية لبعض الانتقادات، منها:

- تعتبر البُعد الاقتصادي العامل الرئيسي للحروب، ولكن الحرب ظاهرة عالمية لها أسبابها ودوافعها الكثيرة الأخرى.

- أن فصل العوامل السياسية، والتي توصف بأنها أساسية في دفع عجلة التعاون الاقتصادي يُعد نقطة ضعف أساسية في هذه النظرية.

- أن تطبيق النظرية يُعطي الفرصة لإنهاء الصراعات والخلافات السياسية ويُعَدّ مخالفاً لحقيقة الواقع الذي يعيشه العالم، فكثير من التجمعات الاقتصادية لم ينته أو يضمحل الخلاف والصراع بينها.

خامساً: نظرية التنظيم الدولي الإقليمي

ترتكز هذه النظرية على الدوافع السيكولوجية للشعوب بوصف أن التقارب الدولي الإقليمي يكون أكثر جاذبية للدول من التنظيمات الدولية العالمية. قد تكون هذه التنظيمات الدولية الإقليمية اقتصادية أو عسكرية، وأيضاً سياسية، ومن أمثلتها:

- المنظمات العسكرية مثل حلف شمال الأطلسي، وحلف وارسو السابق.

- المنظمات الاقتصادية مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أو ما يُعرف بالسوق الأوروبية المشتركة، ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بين الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا (الكوميكون).

- المنظمات السياسية مثل مجلس أوروبا، ومنظمة دول أمريكا الوسطى، وجامعة الدول العربية.

سادساً: نظرية المنظمات فوق القومية

تبحث هذه النظرية في ما تمتلكه المنظمات التي تضم عدداً من الدول التي تحتفظ باستقلاليتها، ولكن تبقى سلطة القرار مركزية في قيادة المنظمة، وتنصاع لها الدول حتى وإن لم توافق على هذه القرارات بعض الدول. ولهذه المنظمات تنظيمات خاصة، منها على سبيل المثال منظمة الفحم والصلب الأوروبية، ومنظمة السوق الأوروبية المشتركة.

سابعاً: نظرية الحكومة العالمية

تتصور هذه النظرية وجود أو القدرة على إيجاد مؤسسات لها من القدرات ما يجعلها تستطيع أن تدير العلاقات الدولية. والتعريف بهذه النظرية يقول «هو نظام فعال نحو تطبيق قانون عالمي وذلك داخل الدائرة التي تتعلق بحظر ومنع قيام الحروب». وبناءً على فهم هذه النظرية، فيجب أن تتنازل الدول كافة عن نظمها العسكرية، بل وأيضاً القرارات المتعلقة بخوض الحرب إلى هذه الحكومة العالمية. لقد تعرضت هذه النظرية لعدد من الانتقادات، خاصة من أصحاب النظرية الواقعية في العلاقات الدولية كالآتي:

- عملية نزع سلاح الدول أمر غير وارد حدوثه، في ظل المصالح والصراعات الحالية بين الدول.

- يستند أصحاب نظرية الحكومة العالمية إلى واقع وجود نظم فيدرالية مطبقة، وهذا الواقع يدخل في دوائر جغرافية صغيرة لا ترقى إلى مستوى العالمية.

- توجد فروق كبيرة بين شكل الحكومات للدول، التي تقود

شعوبها، وترغمهم على طاعتها، وبين الحكومة العالمية التي لا تتمتع بهذا القدر من السلطة.

ثامناً: نظرية التقارب المذهبي

ابتدع هذه النظرية عدد من المفكرين الغربيين، الذين رأوا أن ما ظهر من تطور في المجتمع الاشتراكي والرأسمالي والذي سوف يؤدي إن عاجلاً أو آجلاً إلى حضارة مشتركة تحقق مجتمع الوفرة الذي يُنادي به الجانبان، كما أن اتجاه الرأسمالية إلى بعض الإجراءات الاشتراكية، واتجاه الاشتراكيين إلى بعض الإجراءات في مجال إدارة المشروعات الصناعية، وأيضاً في نظم الحوافز، وهي من الإجراءات الرأسمالية سيؤدي إلى النتيجة نفسها.وقد هوجمت هذه النظرية من قِبَل الاشتراكيين هجوماً عنيفاً، حيث يرون أن مظاهر التشابه الذي يدعيه من ينادي بهذه النظرية هي ظواهر سطحية لا تغير من حقيقة أوضاع الجانبين شيئاً جوهرياً، وقد انتقدت هذه النظرية من حيث أسسها ومقوماتها، بل اتُهمت بمحاولتها زعزعة الكيان الاشتراكي وتسميم أفكاره.

تاسعاً: نظرية الصراع والمساومة والمباريات

الصراع ظاهرة إنسانية تنشأ عن تعارض المصالح أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينها، ذلك هو المنطق البسيط للصراع الذي لا يتم حله إلا بمجموعة متناسقة من التدابير والقواعد، وهذه القواعد متشابهة بالنسبة لكل حالات الصراع وإن تعددت المستويات المختلفة، وهو ما يسمح بالحديث عن نظرية لإدارة الصراعات من اجتماعية لدولية، مع تميز كل مستوى ببعض الخصائص الفرعية المميِزة المقترنة بالمجال وحدوده وطبيعة

تفاعلاته وأطرافه.

والصراع يجري مدفوعاً بمجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة، فعندما تشعر الأطراف المتفاعلة، أن ثمة مصالح يمكن أن تجنيها من جراء الانخراط في الصراع، فإنها تقدم على الدخول فيه، وتغريها تلك المصالح بكسر قواعد سابقة أو المغامرة بانتهاك أعراف عامة لإدارة الصراعات على المستويات المختلفة.

وتختلف أشكال الصراع وفقاً لمحصلة معتقدات وتصورات ورغبات القوى المشاركة في أدواره، وللصراع تواجد في كافة أشكال السلوك الاجتماعي، ولكل صراع أرضية يقوم عليها، وهو موجود في الواقع بحكم توازنات وتعقد الواقع ذاته، غير أنه دائماً ما يأتي ممتزجاً بالكثير من التبريرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهناك سبب أصيل لأي صراع، كما أن هناك تبرير مباشر لوجوده.

1 - المساومة كأسلوب في إدارة الصراعات الدولية

للصراعات الدولية سمات مشتركة، الأمر الذي يتيح خلق قواعد عامة وأساليب راسخة للتعامل معها، وتعتبر الحروب أقسى تجليات هذه الصراعات، فعندما تقع الحروب فذلك يعني أن ثمة مصالح متناقضة تناقضاً كاملاً في لحظة معينة، وغير ممكن حلها إلا عبر اللجوء إلى القوة المسلحة وليس مجرد التهديد بها.

وتعتبر المساومة أكثر أشكال الصراع انتشاراً بين الأفراد والجماعات والدول، وهي عملية تضم أكثر من طرف بينهم مصالح متضاربة نسبياً، ويسعى كل طرف لإيجاد نوع من أنواع الاتفاق المرضي الذي يحقق شكلاً من التوافق فيما بينهم.

وعملية المساومة تتضمن دائما محاولة من محاولات الإجبار، غير أنه إجبار لا يقوم على آلية تحقيق التفوق من خلال الحرب بل يعتمد على التهديد أو التأثير في الطرف الآخر بهدف قبول تنازلات ما كان ليقبل بها ابتداء، إلا أن عملية المساومة لا يمكن أن تنطوي على أي صورة من اشكال الإجبار الكامل، وإلا باتت أقرب للحرب أو لعبة صراعية فيها فائز ومهزوم.

والمساومة هي أولى صيغ إدارة الصراع في النظام الدولي فهي بمثابة القاعدة الأساسية التي تشتق منها كافة الصيغ الأخرى، والمساومة قائمة على فكرة المنفعة، أما العوامل المؤثرة في سياق المساومة فأبرزها:

- عامل الزمن: فتحديد الإطار الزمني للمساومة على درجة عالية من الأهمية، لأن تحديد زمن معين للمساومة يضمن نوعا من الإدارة الدقيقة للصراع الذي يتكون بدوره من مجموعة من المساومات المتعاقبة حيناً والمتداخلة حيناً آخر، وعمر المساومة قليل جداً مقارنة بعمر الصراع.

- الطرف الثالث: قد يكون وجود طرف ثالث في المساومة عاملاً مهماً قد يلجأ إليه الطرفان للقيام بدور الوساطة لحل الصراع أو لتسهيل التوصل إلى اتفاق، ويشترط في ذلك الطرف الثالث أن يكون ذا مصالح مباشرة حقيقة مع كلا الطرفين، وأن يتمتع بنفوذ قوي بطريقة أو أخرى على كلا الطرفين، ويعد اختلاف قوة ونفوذ الطرف الثالث على طرف وآخر من أكبر العوائق التي تواجه التوصّل إلى اتفاقات مرضية وقابلة للتنفيذ.

- السياق الإقليمي: وهو محصلة تفاعلات بيئة الوحدات المكونة للإقليم، وهو في الأساس تقسيم سياسي تحدد قسماته أدوار الصراعات السياسية، وقد يمكن اعتبار الدولة غير العضو في الإقليم بوضعه الجغرافي، عضواً مباشراً فيه بوضعه السياسي، وترتبط فعالية عامل السياق الإقليمي بشكل وماهية المساومات السائدة في المنطقة.

2 - القواعد العامة للمساومة:

ثمة خمسة موازين أساسية للمساومة هي:

- ميزان القدرات: وهي القدرات العسكرية والإستراتيجية العامة، بالإضافة إلى الخدمات الإستراتيجية العامة، مثل المخابرات والتموين وصيانة المعدات العسكرية والقدرات الاتصالية.

- ميزان المخاطر: ويقصد به التوازن في المواقف التي تشكل مواجهة تبعات الحصول على ميزة ما أو تجنب تهديد بعينه، كتلك المخاطر التي قد تكتنف عملية الحصول على سلاح نووي.

- ميزان الإدراك الداخلي: ويتعلق بمدى الاهتمام بالشرعية السياسية في الداخل عند صياغة الموقف التساومي لطرف في مواجهة طرف آخر، بما قد يستتبعه من عدم التركيز - فقط - على شرعية المطالب في بيئة الطرف الداخلية، ولكن النظر - أيضاً - إلى وجهة نظر الطرف الآخر.

- ميزان الاحتياج: ويعبر عن طبيعة ومقدار ما تحتاجه الدولة،وتسعى إلى تحصيله من موارد وإمكانات الدول الأخرى في النظام الدولي.

- ميزان الحساسية: ويتعلق بمفهوم صناعة الاختلاف في مجال القيم المشتركة.

وينبغي أن نفرِّق هنا بين المبادرة للحرب وبين التهديد بها في إطار المساومة، فالحرب تعني الاستعمال الفعلي للقوة المسلحة بهدف التأثير الاستراتيجي في الحرب الفعلية، أما التهديد بالحرب فيقصد به: الردع بهدف المنع بإتيان فعل بالقوة.

3 - المساومة العقلانية ونظرية المباريات:

تعتبر نظرية المباريات من الصور المثلي التي تتسم بقدر كبير من العقلانية في اتخاذ القرارات التفاعلية، والقرار التفاعلي هو القرار الذي يأخذ رد فعل الطرف الآخر في الاعتبار، ونظرية المباريات ليست نظرية وصفية ولكنها بالأساس نظرية معيارية تقوم على العقلانية حيث تهدف إلى بيان كيف يمكن أن تؤخذ قرارات أفضل في أوضاع تفاعلية، حيث تقوم النظرية على معيار أولي هو تعظيم الفوائد. وللعقلانية أربعة أنماط مختلفة هي:

- العقلانية المتشددة: ويقصد بها السلوك الذي يتوخى أقصى درجات العدالة الممكنة بين أطراف المباراة، ويقضي هذا النمط أن تكون جميع أطراف المباراة في وضع عادل ومتكافيء عند بداية المباراة.

- العقلانية القصوى: ويقصد به السلوك الذي لا يتوخى

غير تحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب، ويهدف هذا النمط إلى تعظيم المكاسب الذاتية بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى.

- العقلانية المختلطة: ويقصد بها السلوك الذي يمزج بين ضرورات المصلحة الذاتية والاعتبارات الأخلاقية والعامة.

- العقلانية المرنة: ويقصد به السلوك الذي ينحاز دائماً إلى كل ما هو سائد ومتوقع في بيئته بغض النظر عن نتائج الحسابات المعقدة.

وقد ظهرت صياغات نظرية المباريات سنة 1944 عبر مجموعة من العلماء الأمريكيين، وتسمى هذه النظرية أيضاً مباراة 2×2 حيث يضع الطرف نفسه موضع الطرف الآخر ليرى كيف يفكر ومن ثم كيف تكون ردة فعله.

وتفترض نظرية المباريات أن ثمة موقف صراعي ناجم عن وجود علاقات ومصالح تحتم الصراع أملا في الحصول على مكاسب سواء كلية أو اقتساماً، ويجري تصور الصراع على شكل مباراة بين طرفين ولكل طرف اختياران الأحسن والأسوأ.

وعند البدء في حساب كل اختيار، نجد حساباً لما يُسمى بالفوائد، ويقصد بها مجموعة المزايا، ونجد أيضاً التوابع ويقصد بها العوامل المؤثرة على بيئة اللعب والتي يكون اللاعب واعيا بها قبل تحديد المنافع، كما نجد لكل طرف في الصراع ما يسمى بـ «هيكل المنافع»، ويقصد به مجموعة القيم التي تحدد ما يمكن أن يربحه كل طرف من أطراف المباراة.

وللمنفعة عدة عناصر يولد التفاعل فيما بينها هيكل القيم لكل طرف من أطراف المباراة وهي الهدف من المباراة، والموارد المستخدمة، والمعلومات والمباريات دائماً تفاعلية، أي أن النتيجة ليست فائزاً أو خاسراً بشكل دائم، ولكن لعب المباراة يواكبه تخيل أن أحد الطرفين سيحقق المكسب على حساب الطرف الآخر، ولكن السؤال الذي يطرح: ما هي النقطة التي تحقق أكبر مكسب لطرف في مقابل خسارة ما لطرف آخر؟

وثمة ما يُسمى بـ «الإستراتيجية العلنية» وهي إستراتيجية حاكمة تحدد هيكل المنافع والهيكل التفاعلي للتأثيرات، والطرف أو اللاعب عند تحقيقه أكبر قدر من المنافع في ظل إستراتيجيته الحاكمة يخوض غمار مباراة جديدة بقصد تحقيق نتائج أفضل، وهو ما يمكن أن نسميه «ظل المستقبل».

المساومة هي جوهر فلسفة نظرية المباريات، ولكي يكون أطراف المباريات قادرين على القيام بعملية المساومة بكفاءة وفعالية لا بد أن يتوفر القدر الكافي من المعلومات الصحيحة كما أسلفنا.

ولكن ما هو شكل الاتصال الذي يمكن أن يوجد بين أطراف المباريات؟ هناك أربعة أنواع من الاتصالات يمكن أن تجري بين أطراف المباراة هي:

- الاتصال الصريح: وهذا النوع من الاتصال يكفل أعلى درجات الوضوح والشفافية مع عدم احتمال وقوع لبس.
- الاتصال الضمني: وهو الاتصال الواضح المعنى الغامض العبارة.

الاتصال غير المباشر: وهو النوع الذي يتم من خلال وسيط

- الاتصال الصريح المعزز بالاتصال الضمني: وهو النوع من الاتصال الذي يأخذ بأسلوبي الاتصال الصريح والضمني في نفس الوقت.

لا شك أن للمعلومات قيمة كبيرة في المباريات، فالمعلومات التي يملكها كل من طرفي المباراة تشكل عاملاً فارقاً في تحديد من منهما الذي يحسم النتيجة لصالحه، سواءً أكانت هذه المعلومات سابقة على دخول المباراة أو تمكن طرف ما من الحصول عليها أثناء المباراة، ونظراً لأن المعلومات في المجال الدولي غير مكتملة أو صعبة المنال فتظهر هنا أهمية أجهزة المخابرات والمعلومات التي تملكها الدولة وكفاءة هذه الأجهزة في جمع المعلومات وتحليلها.

وهناك ثلاث بيئات تجري فيها المباريات هي:

- بيئة التأكد: وهي البيئة التي يتوافر فيها الحد الأقصى من المعلومات الكاملة والصحيحة، وهو ما يجعل بدائل القرار على درجة عالية من الوضوح، والاحتمالات تكون على قدر كبير من المحدودية.

- بيئة عدم التأكد: وهذه البيئة تتسم بعدم توافر المعلومات الكاملة والصحيحة والمؤكدة وهنا يتم اللجوء إلى أربعة معايير هي:

(أ) معيار المتوسط الحسابي: ويستخدم هذا المعيار عند غياب المعلومات بشكل كامل، فيضطر صانع القرار إلى فرض مجموعة كبيرة من الاحتمالات

ثم يستخلص متوسط ما يمكن أن تسفر عنه هذه الاحتمالات المفروضة عن طريق أخذ متوسطها الحسابي.

(ب) معيار أفضل الأسوأ: ويستخدم هذا المعيار عندما تكون المعلومات المتاحة تدفع إلى عدم احتمال نتائج مرضية، وهو ما يدفع صانع القرار باتجاه اختيار الاحتمالات التي تمنحه أقل خسائر ممكنة، ويتم اختيار البديل الذي يحقق أفضل الأسوأ.

(ج) معيار أفضل الأفضل: ويستخدم هذا المعيار عندما تكون المعلومات المتوافرة لدى صانع القرار تدلل على توافر فرصة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب.

(د) معيار الأقل ندماً: ويقوم هذا المعيار على فكرة أن ثمة تكلفة أو خسارة أو تضحية بشكل دائم يتكبدها صانع القرار في حالة اتخاذ القرار السليم، ما يحتم اتخاذ القرار في سياق توخي تخفيض درجة الخسارة وبالتالي الندم في حالة ثبوت عدم سلامة القرار.

- بيئة المخاطرة وهي البيئة الواقعة بين البيئتين السابقتين، بيئة التأكد وبيئة عدم التأكد، وتقضي هذه البيئة بأنه باستطاعة صانع القرار توقع احتمال حدوث النتائج الطبيعية باستخدام «القيمة المتوقعة».

4 - أنواع وانماط من المباريات:

ثمة نوعان وأنماط عدة. والنوع أكبر من النمط. والنوعان هما: نوع المباراة غير التعاونية ونوع المباراة التعاونية. والمباراة الصفرية تعبر عن نمط غير تعاونى. أما مباراة التحالفات فتعبر عن نوع المباراة التعاونية. وكقاعدة عامة المباراة غير التعاونية لا يوجد بها اقتسام عادل أو مرضى عنه بين الأطراف، ومن أبرز أنماط المباريات:

أ - المباراة الصفرية: وهي المباراة التي تنتهي بفوز أحد الطرفين فوزاً كلياً، وخسارة الطرف الآخر خسارة كلية، وتحتم كون المباراة صفرية عدة اعتبارات هي:

- عدم قابلية القيمة المتصارع عليها للقسمة.
- رفض أحد الطرفين مبدأ القسمة.
- رفض أحد الطرفين في المشاركة في القيمة.

ب - مباراة التهديد: وتسمى أيضاً «مباراة الخوف» أو «من سيكون الضحية» وتدور حول: أن هناك طرف أول يهدد طرف ثان، وأن هذا التهديد يتصف بدرجة عالية من المصداقية، وتؤسس مباراة التهديد لأهمية الضربة الأولى كما هو الحال في الردع النووي.

ج - مباراة المستغل: وفي هذه المباراة يكون الطرفان غير متساويين في القوة، أي تكون هناك حالة من عدم التكافؤ ويكون توزيع القوى بعيداً عن التعادلية، ولا تكون لمبادئ

العدالة أهمية تذكر،بحيث يمكننا القول أن ثمة طرف قوي يمارس أساليب الاستغلال على طرف ضعيف.

د - مباراة القائد: تقوم هذه المباراة على توافر قدر من التعاون بين الطرفين، بحيث يكون الصراع بينهما قائم دائماً حول من يقود،ولكي يتمكن أحد الطرفين من قيادة طرف آخر لا بد أن يكون قادراً على أن يبدأ بالخطوة صوب الهدف الذي يسير باتجاهه الطرف الآخر، وتشبه هذه المباراة، مباراة المستغل لكنها تختلف معها في طبيعة الظروف، ونسبة الاحتمالات وإمكانية التقارب في مستوى القوة بين الطرفين، بعكس مباراة المستغل، ومن بين أهم المميزات التي ينبغي أن يتحلى بها الطرف القائم بالقيادة هي القدرة على الاقتراب من المقصود.

5 - نظرية التحالفات:

إذا كانت المساومة مع الأطراف الأخرى من أهم ملامح الصراع الدولي فإنه يتوازى في الغالب مع بناء التحالفات. فالتحالف مكوِّن أساسي من مكوِّنات الصراع الدولي، إذ لا تدخل الدول في العادة أي صراع مع قوى ما، إلا وهي في حالة تحالف مع قوى أخرى، ولولا انتشار الصراعات لما انتشرت التحالفات، حيث إن قيام التحالفات هو حاجة سياسية وملحة لكل دول العالم، وبالتالي مكوِّن أساسي ودائم الوجود في كافة الصراعات الدولية، وتخدم التحالفات الأغراض الآتية:

- التآلف: وهو التقارب الذي يتيح لأقطابه الاستفادة من قدرات بعضهم البعض، فالدول نظرياً في حالة صراع

دائم مع بعضها البعض، ولكن يبقى هناك ما يمكن تحويله من صراع معك إلى إضافة لقدراتك، إذ أن الدول قد تستطيع من خلال إتباع إستراتيجية التآلف تحويل خسائر المنافسة مع دول أخرى إلى نوع من أنواع مكاسب التكامل والمؤازرة، وبصفة عامة يمكننا تقسيم التآلف إلى نوعين هما:

أ - التآلف الرسمي: وهو النوع الذي يتميز بهيكل محدد، ونتيجة وثيقة محددة.

ب - التآلف غير الرسمي: وهو النوع الوظيفي الذي يعني حقيقة وجود التعاون والتنسيق على كافة الأصعدة دون الحاجة إلى وجود الاتفاقات والمواثيق.

- تعظيم القدرات المسلحة: من أهم الأهداف التي تضعها الدول نصب أعينها عند التفكير في عقد التحالفات، تحقيق قدر من النمو في القدرات المسلحة لمواجهة التهديدات العسكرية والمخاطر الأمنية المتعاظمة.

- تعظيم التوقعات الإستراتيجية: الملاحظ أنه عند الإقدام على إقامة تحالف دائما ما يتم تنظيم التوقعات الإستراتيجية بين قطبي في إطار التصورات والتوقعات السائدة، وتكون درجة واقعية وإجادة تنظيم التوقعات الإستراتيجية عاملاً حاسماً في تحديد إلى أي مدة زمنية يمكن له أن يستمر، فالتحالفات التي يتوقع أن تثير الكثير من المشكلات لا يتوقع لها الاستمرار بطبيعة الحال. والآلية المعتمدة في إجراء التوقعات الإستراتيجية تقوم

على تقسيم تلك التوقعات إلى توقعات قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى.

وتتميز الأداة الإستراتيجية بأن لها بعداً تنفيذياً، بينما ينتهي دور الأداة التكتيكية عند تحديد الكيفية التي يمكن بها تحقيق الهدف، أما الأداة اللوجستيية فتعني الوسيلة التي تساعد على تحقيق فعالية التكتيك، وعادة ما تتكون الوسيلة أو الأداة اللوجستيية من مجموعة خطوات متسلسلة تجري في سياق آمن، ويعتمد التسلسل السياقي سواء في مرحلة التكتيك أو اللوجستي على ضمان نوع من أنواع الاتساق لمختلف الخطوات التنفيذية والتخطيطية، وللنموذج أربعة إطارات عامة هي:

(أ) التفتت الجيوبولويتي: إن أي إقليم عادة ما يعاني من التفتت الجيوبولوتيي بدرجة أو بأخرى، إذ أن توافر التميز في جميع صور الجيوبولوتيكا لدولة ما أمر على درجة عالية من الصعوبة، وفي إطار صور الجيوبولتيكا تبرز العلاقة بين بعض نقاط التلاقي والتقاطع للثنائيات المرتبطة، منها: علاقة الأرض بالمجال الجوي، وعلاقة الثقافة بالتكنولوجيا، وعلاقة الإرادة السياسية بالسكان، وعلاقة الموارد الطبيعية بالقدرات التسويقية.

(ب) أدوات التكنولوجيا الراقية: تتوقف فعالية العملية التكنولوجية في دولة ما على توافر قدراتها في أربعة مستويات رئيسية هي:

1 - توافر الهياكل الصلبة: ويقصد بها توافر البنية الصناعية القادرة على إنتاج المعدات الثقيلة ووحدات الإنتاج الصناعي، وقطع غيارها.

2 - جودة التوزيع البروغرامي: ويقصد بها جودة توزيع برامج التصنيع المختلفة، والتي تبدا ببرامج كلية سرعان ما تنقسم وتتفرع إلى مجموعات متكاملة من البرامج الأكثر تخصصاً.

3 - جودة الشبكات: ويقصد بها جودة الترابط بين مستويات القيادة، والتحكم، والتنسيق، والمخابرات، وهو الأمر الذي يتصف ببعد استراتيجي مهم.

4 - جودة التغذية العكسية: ويقصد بها جودة كل ما يتعلق بتقييم الأداء، وتقدير الآثار، وكل ما من شأنه تعديل المسار.

(ج) تعبئة الموارد التنظيمية في وقت التهديد: ويمكن الحكم عليها من خلال أربعة مقاييس، هي:

- المركزية: ويقصد بها قدرة الدولة على السيطرة، والتقدير الجيد لحجم الموارد اللازمة للقيام بعمليات الدفاع.

- التعويض: وينصرف على قدرة الدولة على

معالجة نقص الموارد.

- نقاط الاتصال: وتشير إلى درجة تمكن الدولة من توفير الخطوط اللازمة للإمداد.

- التركيز: ويشير إلى مدى قدرة الدولة على خلق آلية محكمة،تضمن لها حدا ملائما من التبسيط والاختصار.

(د) التنسيق العسكري والسياسي والتحالفي: وينقسم على أربع مجموعات من السلوكيات التحالفية، وهي:

- الاتفاق الودي: ويمكن فهمه على أنه الاتفاق المرن حول موضوع من الموضوعات السياسية والعسكرية بين دولتين أو أكثر.

- استرخاء الصراع النظامي: ويعني تخفيض الصراع في مجال استراتيجي أو أكثر بشكل منظم، واتفاق تام بين أطراف الصراع.

- التحالف العسكري: ويقصد به تحقيق صورة من صور الاندماج في هيكل أو مجموعة هياكل قيادية عسكرية بين دولتين أو أكثر.

- التحزم أو الاعتصام: ويشير إلى نوع من أنواع التنسيق السلوكي في واحد أو أكثر من المجالات الإستراتيجية.

وتعد السياسة الخارجية لأية دولة هي نتاج توظيف العديد من الآليات التساومية والتحالفية التي تصوغ في التحليل الأخير ملامح علاقاتها الدولية في لحظة ما، حيث أن الصراعات متغيرة، والتحالفات الدولية بطبيعتها مؤقتة، والقواعد متطورة، والمساومات غير ثابتة لأن القوة التي هي مناط الصراع الدولي ليست ساكنة بل يمكن الحصول عليها، كما يمكن فقدها، أو تحويل طبيعتها ودورها، وهذا هو ما يجعل العلاقات الدولية في حالة تحوّل دائم وإعادة تشكل مستمرة.

عاشراً: نظرية توازن الرعب النووي

إن الدول التي لديها قدرات نووية وتنجح في تنمية هذه القدرات حتى تصل إلى إمكانية إحداث التدمير بالضربة الثانية بعد نجاحها في صد الضربة الأولى، يضع كلا الدولتين في حالة رعب نووي من الضربات والضربات الانتقامية، ومن ثَم، تلجأ هذه الدول إلى البديل المقبول، وهو الحرب التقليدية بدلاً من كارثة الحرب النووية، وهذا ما يحدث التوازن بين الدول. وقد انتقدت هذه النظرية بأن نقطة التوازن يمكن الوصول إليها دون وجود قدرات نووية، ومن خلال الردع بالأسلحة التقليدية، كما أن درجة وثوق دولة ما في تأمين أهدافها قد يدفعها إلى المبادرة باستخدام أسلحتها النووية، دون وضع توازن الرعب النووي في حساباتها.

حادي عشر: نظرية الأمن القومي

إن التخطيط للطوارئ والأزمات Contingency Planning، وأهم هذه الأزمات هو التعرّض لهجوم نووي، وهذه الكارثة القومية المؤثرة على الأمن القومي للدولة تأخذ جزءاً كبيراً من التخطيط لتحديد

الأهداف، والتي قد يكون منها ردع هذا الهجوم وما يستتبعه من إجراءات ضخمة يجب اتخاذها، أو قد يكون الهدف ردع الاستفزازات قبل حدوث هذا الهجوم وما يحتاجه هذا التخطيط إلى حرص في الإجراءات التي تتخذ .وإلى جانب التخطيط للطوارئ والأزمات، فإن التخطيط للمهام التقليدية لا يتوقف، بما فيه توقع الحروب غير النووية، وما يتطلبه العمل على مجابهتها في التوقيت نفسه بما يتخذ من إجراءات لحماية الأمن القومي للدولة.

ثاني عشر: نظرية الحرب المحدودة

ظهرت هذه النظرية في الخمسينيات، حينما اتضح أنه يمكن أن يصل العالم إلى حافة الحرب النووية، إما عن طريق الخطأ أو الاندفاع إليها بسبب وجود تهديد ضد المصالح القومية لدولة ما، ولتلافي حدوث ذلك ظهرت هذه النظرية التي تدعو إلى تقليص العنف إلى حجم مناسب في مسرح مناسب. ويمكن أن نُطلق اصطلاح الحرب المحدودة على ظروف محددة منها:

- حروب بين دول لا تهدف إلى استخدام أسلحة التدمير الشامل، ومعظمها بين دول صغيرة.

- قد تحدث حروب محدودة بين دول كبيرة تمتلك قدرات نووية، بهدف تلافي التدمير الساحق للأطراف كافة.

- هناك من يدعو إلى تطوير هذه النظرية باستخدام الأسلحة النووية على نطاق محدود، وقد حاول هيرمان كاهان الأمريكي التوصل إلى شكل للحرب النووية المحدودة، يقل فيها الدمار، إلا أن هنري كيسنجر عارض ذلك بدعوى عدم إمكانية السيطرة على أي حرب نووية محدودة.

ثالث عشر: نظرية الحرب الوقائية

وتعني تدمير قدرات العدو والقضاء عليها قبل أن تصل إلى بنائها الكامل، وهنا يمكن العمل على سبيل المثال بتجريد هذا العدو من سلاحه الهجومي المدمر؛ لمنع كارثة قد تقع وتقضي على العالم، من خلال حرب عالمية نووية.

رابع عشر: نظرية حرب الإحباط

حاولت هذه النظرية أن تجد المبررات الأخلاقية لتلافي أسباب توقف نظرية الحرب الوقائية من حيث تنفيذ الحرب الهجومية، وذلك في حالة وجود نوايا لدى الخصم لتنفيذ هجوم نووي بإحباط هذا الهجوم. ودعائم هذه النظرية تتوقف على مدى يقين الدولة من نوايا الخصم، وهنا تؤثر عوامل الخطأ في التقدير أو في استخدام الأدوات التي يتحقق من النوايا بواسطتها. كما قد يتمكن الخصم من النجاح في الخداع والتضليل عن النوايا، ويُعَدّ ذلك السبب الرئيسي في صعوبة تطبيق النظرية، الأمر الذي قد يؤدي إلى كارثة للدولة التي يُوجّه الهجوم النووي ضدها دون اكتشافه.

خامس عشر: نظرية التصعيد

ظهرت هذه النظرية كنتيجة طبيعية لتطوير نظرية الحرب المحدودة، وتعني هذه النظرية بفكرة تصعيد الصراعات مع تحديد الحد الأقصى لهذا التصعيد، من حيث القوى المسلحة المستخدمة وأيضاً مسرح العمليات، ومن أهم الموضوعات التي تطرحها النظرية الحد الذي يقف عنده التصعيد، وثمة عوامل عدة تؤثر في الوصول إلى نقطة نهائية في التصعيد، ومن بينها:

- طبيعة وثقة التقييم الذي يجريه الأطراف المتصارعة لأهداف بعضها بعضاً، وأين يمكن تقديم تنازلات لعدم الوصول إلى مرحلة غير مرغوب فيها.

- الثقة أو عدم الثقة بين المتصارعين، وتؤدي الثقة إلى انخفاض التصعيد، أما عدم الثقة فيؤدي إلى زيادة التصعيد.

- تناسب المصالح ودرجة تحقيقها مع سخونة ودرجة التصعيد، ومدى ملاءمة كل منهما للآخر.

- وجود ضغوط خارجية على طرفي الصراع أو أحدهما بما يدفع كليهما إلى التصعيد.

سادس عشر: نظرية المباريات

تركز هذه النظرية على التعامل مع صراعات المصالح، كما لو كانت مباريات في الإستراتيجية، وكانت هذه النظرية قد وُضعت عام 1994، بمعرفة أوسكار مور وجون نيومان للاستخدام في المجال الاقتصادي، إلا أنها بعد ذلك ثبت صلاحيتها للمجال السياسي. وجاء بعد ذلك عدد من المفكرين أمثال: هنري كاهن، وبرنارد برودي، ودونالد برينان، حيث طوعوا هذه النظرية للاستخدام في الصراعات السياسية بصفة عامة، وفي مشكلات الحرب والسلام بصفة خاصة.

لقد بُنيت النظرية على أساس أن الصراعات بين أطراف متعارضة وغير ممكن التوفيق بينها يصبح فيها المكسب لأحدهما، يمثل خسارة للجانب الآخر بالدرجة نفسها والمقياس نفسه، كما

أن النصر الذي يحققه طرف ويعقبه خسارة تساوي محصلته صفراً، وهذه الأمثلة السابقة يُطلق عليها الصراعات التنافسية، أما الصراعات غير التنافسية فتكون بين أطراف متداخلة ومتشابكة، ولكن إلى حد ما يمكن التوصل إلى اتفاق للتوفيق بينها، وفي هذه الحالة لا تساوي المحصلة صفراً.

وطبقاً لهذه النظرية، فإن كل طرف له الحق في أن يسلك الطرق والوسائل المختلفة للوصول إلى الهدف، بشرط أن يكون لديه حاسة التعرف على نوايا الخصم، وكأنها مباراة يلزم التعرف فيها على خطة الخصم لتحديد خطة العمل، إلا أن الصراعات الأيديولوجية والعنصرية والثقافية لا يصلح فيها تطبيق هذه النظرية، كما أنه عند تعدد الأطراف داخل الصراع يصبح الموقف أكثر تعقيداً وتصبح هذه النظرية غير منطقية في الاستخدام.

سابع عشر: نظرية الدومينو

تقوم هذه النظرية على افتراض أن وقوع دولة ما في يد قوة كبيرة سوف يؤدي إلى توالي سقوط الدول المجاورة وكأنه بناء أُقيم رأسياً، فإذا أُزيح جزء منه انهار باقي البناء بالتوالي.

ثامن عشر: نظرية مجتمعات الأمن

صاحب هذه النظرية هو المفكر السياسي الأمريكي كارل دويتش، وقد افترض في هذه النظرية وجود مناطق أو مجتمعات تسوي منازعاتها فيما بينها بالحلول النصفية، أو فيما يُعرف بالحل الوسط أو الاتفاقات الوسط. ويشترط دويتش لوجود مجتمع أمني حقيقي ضرورة توفر بعض العوامل التي تساعد على بناء هذا المجتمع، ومنها:

- التوافق والتناسب بين الدول المكوِّنة لهذا المجتمع.

- التيقن بالحصول على مميزات اقتصادية لا يمكن الحصول عليها، دون الدخول في هذا المجتمع.

- ضرورة توفر نظم سياسية وإدارية على أعلى مستوى للمحافظة على الثمار الإيجابية لهذا المجتمع بعد اندماجه.

- ضرورة وجود قنوات اتصال دائمة بين أعضاء هذا المجتمع على المستوى الثقافي والاقتصادي والعلمي والديني، مع دخول بعض من رجال المال والأعمال إلى المجال السياسي.

- ضرورة أن يتحقق هذا الاندماج بصورة اختيارية وليست إرغامية، وعن قناعة بأن كل الصراعات داخل دول هذا المجتمع سوف تحل بالطرق السلمية.

تاسع عشر: نظرية الانتقام الجسيم

عَرَّف جون فوستر دالاس هذه النظرية بأن المعتدي العنيد يجب أن يعرف أن أعماله ستجلب عليه انتقاماً مروعاً يجعله يخسر أكثر مما يكسب، ويجب أن تُحدد أهداف الانتقام، وأن يتفق عليها مقدماً لأن رد العدوان يكون عن طريق تصميم العالم الحر وقدرته على أن يرد رداً رادعاً بوسائل يختارها.

عشرون: نظرية الرد المرن

أسس هذه النظرية الجنرال ماكسويل تيلور، وتبناها ماكنيمارا،

وتعتقد بأنه لا يجب الرد على العدوان بحرب عنيفة تستخدم فيها كل الوسائل المتاحة حتى الذرية، وإنما يجب الرد بطريقة مرنة بقدرات تتناسب فقط مع ما حدث من عدوان. ويُطلق على هذه النظرية تسمية أخرى، حيث تُوصف بأنها نظرية التدرج في الهجوم الانتقامي، وقد انتقدت هذه النظرية بدعوى أنه من غير الممكن أن تكتفي دولة ما بانتقام مماثل للهجوم الذي تعرضت له، وإنما بطبيعة الحال أن ترد بقسوة لإحداث التأثير المطلوب.

واحد عشرون: نظرية الحروب العادلة

يعتبر الزعيم السوفيتي نيكيتا خروشوف أول من ابتكر هذه التسمية، وقد اعتنقت الصين بعد ذلك نظرية الحرب العادلة، وأحياناً يطلقون عليها الصراعات الثورية أو حروب التحرر الوطني.

تُعَدّ الحروب العادلة دائماً تقدمية في أهدافها، فهي دائماً تتمثل في تحرير الشعوب من الاستغلال والاستعمار الذي قد يكون اقتصادياً وما يشكله من عقبات في طريق تقدم هذه الشعوب.

ثاني وعشرون: نظرية التحالف

تؤكد النظرية أن التحالف هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها المعنيون بالمساعدات المتبادلة في حالة الحرب، وتظل التحالفات قائمة لتحقيق التوازن في القوى، طالما أن هذا التوازن كان ضرورياً.

ويُعَدّ اختيار دولة ما لنظرية التحالف أو الأحلاف مسألة ملائمة وليس سياسة لها، فالدولة تستغني عن الأحلاف حال اقتناعها بأنها من القوة بحيث يمكنها الصمود أمام التهديدات

دون الحاجة إلى حلفاء لها، أو تُعَدّ الارتباط بهذه التحالفات يفوق قدراتها وإمكانياتها ولا يتناسب مع منفعتها ومكاسبها.

ثالث وعشرون: النظرية السياسية الجديدة

يُطلق على هذه النظرية أيضاً الطريق الثالث، وقد انطلقت هذه النظرية إلى العالم من خلال ندوة عُقدت في كلية الحقوق بجامعة نيويورك حضرها الرئيس الأمريكي كلينتون، وتوني بلير رئيس الوزراء البريطاني ومجموعة أخرى من رؤساء الوزارات للدول الأوروبية. وتُعَدّ هذه النظرية السياسية الجديدة نتاج عمل فكري مشترك أسهم في بنائه مجموعة علماء السياسة والاجتماع انصهر مع حقائق عصر العولمة.

وقد نادت هذه النظرية بضرورة فتح الأسواق، وتطبيق مذهب الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي، مع الاهتمام الشديد بالحفاظ على الاستقرار السياسي والبعد الاجتماعي، لتجنب العالم الدخول في صراعات ساخنة، وقد تقود هذه النظرية إلى استقرار العالم وتحقيق السلام إذا ما طبقت بعدالة كاملة. وقد تلجأ الدول عندما تريد تحقيق التوازن باختيار الإستراتيجية والنظرية المناسبة، أو باختيار عدد من الإستراتيجيات والنظريات المناسبة للتطبيق، إلى استخدام القوة أو الوسائل السلمية. ومن هذا المنطلق، فإنها تختار أيضاً نوع الصراع الذي سوف تمارسه، والذي يتناسب مع ظروفها وقدراتها وتحقيق مصالحها، ومن هذه الأساليب الحروب والطرق الدبلوماسية.

رابع وعشرون: نظرية الامن الجماعي Collective Security

يمكن اختصار المبدأ الأساسي الكامن وراء هذا المفهوم، الفرد

في سبيل الجميع والجميع في سبيل الفرد، ووصفه وسيلة للحفاظ على السلام بين الدول،وقد يكون التنظيم الدبلوماسي والقانوني الخاص بالأمن الجماعي واقعاً في منتصف المسافة بين توازن قوى منعدم وحكومة عالمية. ومع أنه يُنظر أحياناً إلى فكرة الحكومة العالمية الواحدة على أنها حل لمشكلة الحرب، فإن من المستبعد أن يتم اللجوء إليها. وتبدو فكرة الأمن الجماعي جذابة باعتبارها توحي بالحصول على الفوائد المزعومة لحكومة عالمية من دون تغيير الملامح الرئيسة لنظام الدول الفوضوي. وبتعابير شكلية، يشير الأمن الجماعي إلى مجموعة آليات ذات ركيزة قانونية، صُممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى، أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث. ويتم تحقيق ذلك عبر توجيه تهديدات جدية إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، وتوجيه وعود جدية أيضاً إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين، باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام، وتنفيذها عند الضرورة. وتتراوح هذه التدابير بين المقاطعة الدبلوماسية وفرض العقوبات، وحتى القيام بأعمال عسكرية، ويكمن أساس الفكرة في عقاب جماعي ضد المعتدين من خلال استخدام القوة. وتتنازل الدول المنتمية إلى هذا النظام عن اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الناشبة بينها، ولكنها تعد في الوقت نفسه باستخدام القوة الجماعية ضد أي معتدٍ. أما في المسائل الأخرى فتبقى الدول كياناً صاحب سيادة[1].

ويكمن الهدف في نظام الأمن الجماعي في الحفاظ على السلام بين أعضاء النظام، وليس بين النظام والخارج. فعلى سبيل

(1) Danesh Sarooshi, The United Nations and the Development of Collective Security: The Delegation by the UN Security Council of its Chapter VII Powers, Oxford Monographs Press; New York: Oxford University Press, 1999).

المثال، لا يُعَد حلف شمال الأطلسي نظام أمن جماعي، إنه تحالف، ويمكن تسميته نظامَ الدفاع الجماعي؛ ومن وجهة نظر مثالية، تنتفي الحاجة إلى التحالفات في نظام أمن عالمي؛ إذ إن الأمن الجماعي يسمح للدول بالتخلي عن استخدام آحادي الجانب للقوة باعتبارها موعودة بالمساعدة إذا ما استخدمت دولة ما القوة ضدها بصورة غير شرعية. وفي الوقت نفسه، يُطلب من الدول كافة المشاركة في تعزيز العقوبات على المعتدي. وثمة ثلاثة أسباب توضح انجذاب المحللين، وأحياناً الدول، إلى فكرة الأمن الجماعي:

- أولاً: تَعِد هذه الفكرة الدول كافة بالأمن، وليس الدول الأكثر قوة فقط، ومن حيث المبدأ، تملك الدول كلها دافعاً للانضمام إلى مثل هذا النظام بما أنها كلها عرضة لتهديد الحرب.

- ثانياً: يؤمن الأمن الجماعي مبدئياً يقيناً أكبر بالعلاقات الدولية، على الأقل في تعزيز رد فعل منسق على الحرب.

- ثالثاً، يركز الأمن الجماعي على مشكلة واضحة ظاهرياً، كالاعتداء العسكري على سلامة أراضي الدول الأعضاء أو على استقلالها السياسي.

وقد ظهرت أول محاولة رئيسة لإنشاء نظام أمن جماعي في نهاية الحرب العالمية الأولى، مع توقيع ميثاق عصبة الأمم. ومثلت المادة (10) من الميثاق التي تضمن السلام، مع المادة (16) التي تؤمن التهديد بالرد المضاد، جوهرَ الأمن الجماعي. ونصت المادة (10) ان على كل دولة عضو، ضمان وحدة أراضي الدول الأعضاء

الأخرى وسلامتها السياسية، ولتأمين هذا الوعد، كانت كل دولة عضوا وفقاً للمادة (16) بحالة حرب تلقائية مع أي معتدٍ. وتعكس قصة عصبة الأمم التي فشلت في المحافظة على السلام والأمن الدوليين بعض المشكلات الرئيسة مع هذا المفهوم، باعتباره وسيلة للحفاظ على السلام.

أولاً، ما لم يكن الأمن الجماعي عالمياً فعلاً، وشاملاً أكثر الدول قوة في النظام على وجه الخصوص، فلن يكون فاعلاً على الأرجح. وإذا كانت الدول الأخيرة خارج النظام، فلن تستطيع الدول الأخرى الاعتماد على الأمن الجماعي لحماية أنفسها من القوى العظمى. هذا ما كانت عليه الحال في مرحلة ما بين الحربين. فالولايات المتحدة لم تنضم إلى النظام، أما القوى العظمى الأخرى بما فيها الاتحاد السوفياتي والصين وألمانيا واليابان، فلم تكن من الأعضاء الدائمين في النظام.

ثانياً، تعتمد فاعلية الأمن الجماعي على إيمان الدول المشترك بنظرية أن السلام لا يتجزأ؛ أي أن الاعتداء على أي دولة يعني اتباع الأعضاء السلوك ذاته، بغض النظر عن المكان الذي يقع فيه الاعتداء، وعن هويتي كل من المعتدي والضحية، لقد كانت هذه النظرية مشتركة بين دول عدة في نهاية الحرب العالمية الأولى، نظراً إلى الانتشار السريع والكبير للحرب والدمار الذي سببته. غير أنه يبقى ضرباً من المثالية، الاعتقاد بأن الأمن الجماعي قادر على الحلول تماماً محل توازن القوى وحسابات المصلحة القومية. فعلى سبيل المثال، كان السبب في رفض بعض الدول فرض عقوبات على إيطاليا بعد غزوها لأبيسينيا) الحبشة (عام 1934، اعتقادها أنه بإمكان إيطاليا أن تبقى حليفة مفيدة ضد ألمانيا.

ثالثاً، على الرغم من سهولة إدراك معنى كلمة «اعتداء»، تبقى صعبة التحديد عند التطبيق. فمثلاً، سمحت المعاهدات اليابانية مع الصين بإبقاء الفرق اليابانية متمركزة على سكك الحديد اليابانية في منشوريا، وكان لهذه الفرق حق الدفاع عن نفسها. لذلك، عندما انفجرت قنبلة على سكة حديدية قرب مدينة مودكن في أيلول / سبتمبر 1931، احتل اليابانيون المدينة وسيطروا على مقاطعة منشوريا كاملة، فادعت الصين على اليابان لاعتدائها عليها، أما اليابان فقد زعمت بأنها كانت تدافع عن نفسها، وقد أمضت عصبة الأمم عاماً كاملاً لتحديد من كان على حق؛ وفي هذه الأثناء تمكنت اليابان من إنشاء الدولة التابعة الخاصة بها في المنطقة. أخيراً، يُعَد مفهوم الأمن الجماعي محافظاً إلى حد كبير، وهو مكرس للحفاظ على وضع الأراضي القائم، ويُعرِّف «الاعتداء» بأنه أسوأ جريمة في العلاقات الدولية، ويفترض وجود آليات سلمية لحصول تغييرات إقليمية، ما يجعل الحرب غير ضرورية. وفي القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي أصبحت الحروب داخل الدول هي القاعدة بدلاً من أن تكون بينها، من غير المرجح أن يكون الأمن الجماعي حلاً، وإن آمنت القوى العظمى مجتمعة بفرضياته الأساسية[1].

خامس وعشرون: نظرية الردع Theory of deterrence

ترتكز نظرية الردع في أبسط أوجهها على التهديد التالي، الذي يهدف إلى ردع دولة ما عن العدوان؛ بتعبير آخر، هو نوع من الردع في الإستراتيجية العسكرية. وبالتالي ان الهدف النهائي

(1) John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions", International Security, vol. 19, no. 3 (Winter 1994-1995), pp. 5-49.

توجيه تهديد مماثل، وعلى الرادع أن يقرر ما الذي يمثله الهجوم، كما عليه أن يحدد بالتالي مستوى الرد الملائم لردع الطرف المهاجم. ويعتمد ذلك على تقدير الرادع لنيات الخصم وعلى تقييمه له، كما ينبغي على التهديد أن يكون جدياً لكي ينجح الردع، فليس على المعتدي المحتمل أن يصدق أن تكلفة الهجوم أكبر من فوائده فحسب، بل عليه ان يقتنع ان كلفته كبيرة جداً. والملاحظ انه غالباً ما يتناقض الردع كاستراتيجية مع الدفاع؛ فالدفاع يركز على القدرات العسكرية لا على النيات، وفيما يقوم الردع على التهديد بفرض عقوبة، يقوم الدفاع على نكران قدرة العدو على تحقيق أهدافه ما إن يبدأ الهجوم، ولم يصبح من الممكن التمييز بين الأمرين في وقت السلم إلا مع ظهور الأسلحة النووية. فقبل التوصّل إلى مرحلة الدمار المتبادل الأكيد، كان المصطلحان، الردع والدفاع يشيران إلى مرحلتين مختلفتين من الزمن. فقبل القيام بأي هجوم، يُفترض بالقوات العسكرية أن تردع العدو، وبعد الهجوم؛ أي حين يفشل الردع، تكون تلك القوات مستعدة لمقاومة الاعتداء بقوة؛ أي للدفاع. في ضوء كلفة الحرب النووية المرفوضة.

لقد أَولى الاستراتيجيون العسكريون والمخططون متطلبات الردع في العصر النووي اهتماماً بالغاً. فعلى الرغم من أن الأمر يبدو غريباً، تكمن المشكلة الأساسية في مفهوم الردع النووي في أنه ما من دولتين مسلحتين نووياً قادتا حرباً إحداهما ضد الأخرى، مستخدمتَين أسلحتهما النووية، وبالتالي النتيجة أن أياً من متطلبات الردع النووي المزعومة، لا ينبع من نظرية عملية تمّت تجربتها واختبارها واقعياً. فما توصلت إليه النظرية هو بالتالي استنتاجي لا استقرائي، وبالتالي لا أحد يعرف أي نوع من الهجومات، أو أي نوع من السلوك عموماً تولده حيازة الأسلحة النووية، وليست ثمة إجابة

موثوقة عن الحد الكافي للأسلحة النووية؟ لأن جدية تهديد الرادع مرهون على معرفة الخصم لا على الرادع. وفي مطلق الأحوال تبقى ثلاث مسائل محور النقاشات التي تتناول الردع النووي في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

أولاً، ثمة نقاش واسع حول مدى الردع النووي والمعضلات التي ترافق محاولة ردع التهديدات الموجهة إلى الدولة وإلى حلفائها أيضاً. فخلال الحرب الباردة مثلاً، اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية الردع الممتد، فلم تكن قواها النووية معدَّة لردع هجوم نووي مباشر (أو ضربة أولى) على أراضيها فحسب، وإنما كان يُعتقد أيضاً أن بإمكانها ردع الاتحاد السوفياتي عن القيام باعتداء غير نووي على حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا الغربية أو عن أي سلوك استفزازي سوفياتي وصيني، ويُسمى أحياناً الردعَ العام على عكس الردع المباشر الذي يُطبَّق على تهديد وشيك.

ثانياً، لا إجماع في الدراسات على أفضل طريقة لجعل الردع النووي جديراً بالتصديق في نظر الخصم، فهنالك تبادل معقد بين الصدقية والفاعلية في الأفكار القائمة حول الردع النووي؛ فقد يكون الرد المتوافر على الهجوم، والذي تقل فيه الصدقية، كافياً للردع إذا أدى إلى عقاب قاسٍ جداً (أي رد ضخم)، أو إذا كانت مكاسب المعتدي المتوقعة محدودة بالنسبة إليه، إلا انه من جهة أخرى، قد يفشل الرد المهدِّد العالي الصدقية والذي يحتم على المعتدي تكاليف متوسطة الحجم في الردع، إن كان المعتدي يولي هدفه قيمة كبيرة ويستبق احتمال تحقيقه. فخلال الحرب الباردة، قام جدل بين مناصري الردع المحدود وبين من اقترحوا أنه يجدر بالولايات المتحدة أن تكون مستعدة لشن حرب نووية ضد الاتحاد السوفياتي لردعه. ولطالما واجهت استراتيجية الردع النووي مفارقة،

أنه في حال فشِل الردع وبدأت الحرب، فلن يكون من المنطقي تنفيذ تهديد بالرد النووي يرتكز عليه الردع. فما إن يتم التعرّض للهجوم، لا يربح اللاعب العاقل شيئاً من وراء الرد الضخم[1].

ثالثاً، لطالما دار نقاش كبير حول مستويات الأسلحة النووية وأنواعها الضرورية لتحقيق الردع النووي. فمن جهة، يعتقد خبراء كُثر أن الحرب النووية مستبعدة جداً لدرجة أن الدول المسلحة نووياً تتعايش في حالة من الردع الوجودي، وما دام القادة السياسيون يعترفون بعدم عقلانية استعمال الأسلحة النووية كأدواتٍ للحرب، وبأنه يستحيل الدفاع عن النفس ضد هجوم نووي أو شن هجوم نووي على أمل الحؤول دون أي رد نووي (المعروف أيضاً بحصانة الضربة الثانية)؛ فلا يصعب تحقيق الردع النووي. وهنالك منظرون آخرون يقولون العكس، مدعين أن مفارقة الردع تفسح مجالاً للعدو للضرب أولاً، وبالتالي يجب تجنّب الخيار بين الانتحار والاستسلام من خلال تخطي ما يسمى حاجز النار بين الأسلحة النووية والتقليدية[2].

سادس وعشرون: نظرية الاحتواء Containment Theory

مثّل الاحتواء الهدف الأساسي لأمن الولايات المتحدة الأمريكية

(1) Richard Ned Lebow and Janice Gross Stein, "Nuclear Lessons of the Cold War" in: Ken Booth, ed., Statecraft and Security: The Cold War and Beyond (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1998).

(2) لقد تمّت خلال الحرب الباردة مناقشة هذه المسائل الثلاث، وهناك كم لا بأس به من الكتابات التي تتناول هذا الموضوع. ولحسن الحظ أن الحرب الباردة انتهت من دون حرب نووية. ومع ذلك، ستبقى المسائل ذاتها مستمرة في المستقبل ما ظلت الأسلحة النووية. وإن تعلمنا شيئاً من تجربة الردع النووي خلال السنوات الماضية، فهو أن الردع ليس مجرد كدسة من الأسلحة، فالاستراتيجية النووية المرتكزة على هذا المفهوم لا تؤمن استمرارية السلام، ولا تسمح للقادة السياسيين بتجاهل السياق الدولي الذي يجعل الردع ضرورياً.

بمواجهة الاتحاد السوفيتي السابق خلال الحرب الباردة وبعدها، وكان جورج كينان أحد أبرز مصممي هذا الهدف، وأصبح في ما بعد ناقداً للوسائل المتبعة لتحقيقه، تم تعيين كينان في نهاية الحرب العالمية الثانية كبيرا لموظفي السفارة الأمريكية في موسكو، وأرسل في شباط /فبراير من عام 1964 برقية سرية إلى واشنطن، تضمنت تحليلا لتاريخ النظام السوفيتي وطبيعته وخلُصَ فيها إلى أنه قد يتوسع ليبلغ المناطق الفارغة من القوة في أوروبا الوسطى والغربية إذا لم يتم منعه من ذلك. كما ذكّر حكومة الولايات المتحدة بأن أمريكا خاضت حربين في القرن العشرين لتمنع أوروبا من الخضوع لسيطرة نظام واحد مشرّب بالروح الحربية. ويقصد هنا النازية والفاشية، وقال إن هذا الخطر قد يبرز مجدداً، وطلب أن يتم احتواء التوسّع السوفيتي عبر السياسات الأمريكية بما هو متاح من الوقت للقيام بذلك دون الحاجة إلى الاشتياق من جديد، إلا أن تحليلات كينان ومطالبته بمبدأ الاحتواء لم تلقَ قبولاً فورياً في واشنطن، إذ كانت إمكانية مواصلة سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالسوفييت، ومحاولة اللجوء إلى سياسة الأمم المتحدة وإنجاحها لا تزال قائمة.

رغم ذلك تمَّ تداول مقالته الفكرية العميقة والمفصلة في وزارة الخارجية أولاً، ومن ثم في نطاق أوسع عبر الحكومة، كما تمَّ استدعاء كينان ذاته إلى واشنطن ليشرح أفكاره بالتفصيل. وعلى مرِّ الأشهر، بدأت رؤية كينان تحرز تقدماً، ولا سيما أنَّ سلوك السوفييت في أوروبا خيّب آمال الأمريكيين وأحبطها أكثر فأكثر؛ إذ مثّل تحليله طريقة لفهم ما كان يحدث، وشرح سبب فشل مثالية تنظيم السياسة العالمية في إطار نظام الأمم المتحدة. وكذلك بدأت مقاربة كينان تلقى ترحيباً بصفتها بديلاً من مقاربة الولايات المتحدة

التي كانت تحاول إنتاجها بعدما أثبتت هذه الأخيرة على نحو مؤكد عدم إمكانية تطبيقها.

ومع حلول شتاء عام 1947، كان صانعو السياسة قد وافقوا عليها بالأغلبية، وأدرجوها في وثيقة رسمية تحددها هدفاً أساسياً للولايات المتحدة. ومع تصعيد الحرب الباردة في ما بعد، بات احتواء الاتحاد السوفيتي يمثّل قضية مركزية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية.

نشر كينان نسخة محررة من برقيته الطويلة بهدف تمكين الأمريكيين من فهم أسس سياسة الولايات المتحدة، لكنه حذف منها معلومات سرية متعلقة بالاتحاد السوفيتي. فصدرت في مجلة العلاقات الخارجية في عدد تموز/ يوليو من عام 1947 تحت عنوان «مصادر السلوك السوفيتي»، وكانت هذه المجلة الأمريكية الأكثر أهميةً في ذلك الوقت والمتخصصة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجي، وسرعان ما مثلت هذه المقالة ما يُعرف برؤية الحكومة الأمريكية، وتُعَد هذه المقالة التبرير العلني الأساسي لسياسة الاحتواء، أكثر المقالات المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية شهرةً في القرن العشرين.

إن العودة إلى الأحداث السابقة تظهر بشكل واضح أن ما كانت عليه تحديداً سياسة الاحتواء هي محاصرة التأثير السوفيتي ضمن حدوده، وبرر موقفه بتحليل دقيق للممارسات السوفيتية والمذهب الشيوعي وللخطر الذي قد يسببه توسّع القوة السوفيتية في أوروبا، إلا أن الاحتواء كان قد قُدم باعتباره سياسة بالمعنى غير الدقيق للكلمة. فقد كان في الواقع مبدأً وهدفاً سياسياً، ولم يتم الإفصاح عن السياسة التي قد تحقق هدف الاحتواء من بين جميع السياسات

الخارجية العديدة الممكنة أو السياسات العسكرية، أم كلا الأمرين.

نأى جورج كينان بنفسه في السنوات الأخيرة عن العديد من سياسات الولايات المتحدة التي غالباً ما كانت تُبرر بإسم الاحتواء، وقال إنَّ الاحتواء قد يتم التوصل إليه، لا بل يجب التوصل إليه، عبر الدفاع القوي عن نقاط القوة الصناعية والعسكرية في أوروبا الغربية واليابان، أكثر منه عن حدود أوروبا وآسيا، كما شدَّد على الحاجة إلى الاعتماد على الوسائل الاقتصادية أكثر من العسكرية لتحقيق الاحتواء. كما شعر كينان بقلق شديد حيال الولايات المتحدة إذا لم تلجم نفسها من أن تصبح دولة معسكرة بصورة كبيرة[1].

فبالنسبة إليه، ثمَّة فارق كبير بين الخطر السوفيتي وخطر الشيوعية عموماً، ولا سيما عندما استخدم هذا الخطر باعتباره أيديولوجيا تحرير، من قبل العديد من دول العالم الثالث؛ فالخطر السوفيتي في أوروبا لم يتمثل بالاجتياح العسكري بقدر ما تمثل بالدعوة التي وجهها نظامه السياسي إلى المواطنين العاديين الذين يكافحون الدمار والفقر الاقتصادي الذي نتج من الحرب العالمية الثانية. لذا، ففيما قدَّم دعمه لسياسية المساعدات الاقتصادية لأوروبا الغربية في أواخر العام 1940، اعترض كينان على تصعيد سباق التسلح في أوائل العام 1950، وأصبح ناقداً لاذعاً لسياسة أمن الولايات المتحدة القومي في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

لقد مثّلت عبارة احتواء القوة السوفيتية العظمى شعار

(1) Robert Litwak, Rogue States and U.S. Foreign Policy: Containment after the Cold War (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press; Baltimore: Distributed by the Johns Hopkins University Press, 2000.

السياسات الغربية خلال الحرب الباردة. ففي تلك الحقبة، كانت النزاعات الإقليمية تجري بوصفها نزاعات بالوكالة مؤدية خدمة أساسية؛ وهي الحؤول دون تصادم مباشر بين القوى العظمى؛ فذهب عالم القوى العظمى الثنائي القطبية أدراج الرياح، ولم يعد يُنظر إلى الحروب الإقليمية على أنها نزاعات بالوكالة. فإن كان ثمة سياسة احتواء جديدة فهي موجهة نحو النزاعات الإقليمية، والسبب في ذلك ليس قلقاً أخلاقياً أعظم للحؤول دون مكابدة خسائر في الأرواح، بل الحاجة إلى تفادي انتشار النزاعات الإقليمية واستخدام أسلحة الدمار الشامل واستجلاب محاربين من الخارج.

كما اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسة في العديد من مواقع الاشتباك السياسي والعسكري، منها الحرب العراقية الايرانية، التي سمتها بالاحتواء المزدوج، كذلك في غير منطقة من العالم كنزاعات افريقيا وآسيا وغيرها.

سادس وعشرون: نظرية الاندماج Integration Theory

برز هذا المفهوم في خمسينيات القرن الماضي، ويعتبر وصفاً لتغيّرات في هندسة أوروبا السياسية والاقتصادية. فقد أدرك المفكرون أن ما كان يجري ضمن أوروبا الغربية، يحمل تبعات مهمة بالنسبة إلى العلاقات الدولية عامة، وبالنسبة إلى نظرية العلاقات الدولية خاصة، وبوحي من النظريات الوظيفية، قام كُتّاب، من أمثال ديفيد David Mitrany وكارل دويتش Karl Deutsch وإرنست هاس Ernst Haas، بمساهمات مهمة في دراسة الاندماج في العلاقات الدولية، ووضعوا الأسس الفكرية لدراسة التبعية المتبادلة في السبعينيات من القرن العشرين.

إن أفضل طريقة لفهم الاندماج هو النظر إليه كآلية تتضمن: (أ) حركة باتجاه زيادة التعاون بين الدول؛ (ب) انتقال تدريجي للسلطة إلى مؤسسات فوق وطنية؛ (ج) تجانس القيم التدريجي؛ (د) نشوء مجتمع مدني عالمي وبناء أشكال جديدة من المجتمعات السياسية معه. إن أكثر حالات الدمج تقدماً قد تكون تلك التي تتخذ فيها الدول شكل فدرالية على المستوى العالمي أو يسمح لها بالانكماش لمصلحة حكومة كونية أو عالمية. كما ان المسافة التي تفصل النظام الدولي عن هذه النقطة هي مقدار التقدم الذي أنجزته آلية الدمج. فثمة مستويين من الاندماج قائمين في العلاقات الدولية حالياً، المستوى الأول هو الاندماج على مستوى النظام، ويدل على آلية تنقل فيها الدول درجة معينة من سلطة صنع القرار السياسي والاقتصادي والقانوني التي تتمتع بها إلى مؤسسات فوق وطنية؛ وقد صمم هذا المستوى لتحسين نوعية الحكم المحلي والعالمي ولتبسيط صنع القرار وتأمين قاعدة للعمل الجماعي، ويعتبر بعض المفكرين أن الأمم المتحدة مثال جيد على الدمج على مستوى النظام، رغم من أن الأمم المتحدة تبقى قابلة للمحاسبة من جانب الدول، كما انها إحدى أدوات هذه الدول. اما المستوى الثاني هو الاندماج الإقليمي، وفيه ينضم عدد من الدول القريبة جغرافيا، أو ذات الوجه الحضاري او الثقافي الواحد، لتؤلف اتحاداً فدرالياً على المستويين السياسي والاقتصادي، والمثال على الاندماج الإقليمي الاتحاد الأوروبي، ولا يعتبر الاندماج ظاهرة جديدة بيد أنه كان قبل القرن العشرين يتم إما بواسطة الاستعمار أو بواسطة الحرب، ولكن، منذ قيام عصبة الأمم، صار الاندماج يتم بشكل توافقي بشكل عام [1].

(1) Morten Kelstrup and Michael Williams, International Relations Theory and the Politics of European Integration: Power, Security, and Community (London; New York: Routledge, 2000.

الفصل السادس

النظريات المثالية والليبرالية في العلاقات الدولية

أولاً: النظرية المثالية Idealism

سيطرت المثالية على دراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين. وتسمى أحياناً بالطوباوية، ومن بين أهم المثاليين الليبراليين إيمانويل كانط وريتشارد كوبدن وجون هوبسون ونومان آنجل وألفر زيمرن وودرو ويلسون.

لا يأتي هذا المصطلح في باب المديح، فالمثاليون منفصلون عن التفكير القائم ويضعون المبادئ الأخلاقية قبل الاعتبارات العملية أو التدبيرية، ويصفهم الواقعيون بأنهم سُذّج في ما يتعلق بالعالم من حولهم. إذ يهدف المثاليون إلى عالم مثالي. وليس غريباً في هذه الحالة، أن الواقعيين هم الذين وضعوا المصطلح لوصف الدولة الليبرالية التي سادت في حقبة ما بين الحربين العالميتين. وتشير بعض الأبحاث إلى أن المفكرين المثاليين في تلك الفترة لم يكونوا

في عالم آخر، كما يدّعي العديد من الواقعيين. بيد أن التسمية قد لازمتهم، وما زالت مستخدمة من جانب الواقعيين في نقاشهم المستمر مع الليبراليين ومن جانب المنظرين الذي كتبوا عن حقبة ما بين الحربين العالميتين.

جاءت المثالية إلى الواجهة كرد فعل على مآسي الحرب العالمية الأولى، وأشارت أغلبية المثقفين وصانعي السياسة آنذاك إلى السياسة الواقعية التي مارستها القوى العظمى الأوروبية وأوكلت إلى نفسها مهمة إلغاء الحرب كأداة لسياسة الدولة. وقام محبو الخير أمثال إندرو كارنغي بوهب الأموال لدراسة المشكلة، وجرى تأليف مجموعات، وبدأت الجامعات تعلم العلاقات الدولية، وعمد الكثير من المثقفين على نشر فوائد تطوير توجه دولي جديد. وفي الواقع صادفت ولادة العلاقات الدولية بصفتها مادة دراسة منفصلة، مع حصول تلك التطورات؛ بيد أن أفضل ملخص عن فكر هذه الفترة موجود في النقاط الأربعة عشر التي وضعها وودرو ويلسون، وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ التي حملها معه إلى مؤتمر فرساي للسلام في كانون الأول/ ديسمبر 1918، ولم تؤمِّن هذه الوثيقة الخطوط العريضة لإنهاء الحرب العالمية الأولى فحسب، بل كانت أيضاً أساس ولادة عصبة الأمم.

وبشكل عام، آمن جميع المثاليين بالتقدم، واعتقدوا أن آليات الديمقراطية البرلمانية والنقاش تحت حكم القانون يمكن إرساؤها في الدبلوماسية الدولية، ولهذا السبب كرَّسوا أهمية كبرى لعصبة الأمم ولتقوية القانون الدولي، والسمة المركزية في المثالية هي الاعتقاد بأن ما يجمع البشر أهم مما يفرقهم؛ كما ويرفض المثاليون الحجج الجماعية المرتكزة على المجتمع أو المجموعة المحلية، والواقعية التي تقول إن الدولة نفسها هي مصدر القيم الأخلاقية بالنسبة إلى

البشر، وبدلاً من ذلك، دافعوا عن أخلاقيات كسموبوليتية، وسعوا إلى تثقيف الأفراد حول الحاجة إلى إصلاح النظام الدولي[1].

لقد ساءت سمعة المثالية مع انهيار عصبة الأمم واندلاع الحرب العالمية الثانية في عام 1939، وعلى الرغم من أن المثاليين سعوا إلى استخدام نظام العصبة ليحل محل السياسة الواقعية الأوروبية، إلا أنها أصبحت مجرد منتدى يعكس المصالح القومية المتنافسة بين القوى العظمى في تلك الأيام. ومن وجهة نظر فكرية، جاء انتقاد البريطاني الماركسي، أي أتش كار[2]، ليقضي على مصداقية المثالية بالكامل في مقالته الشهيرة أزمة السنين العشرين (The Twenty Years Crisis)، اذ اعتبر إن تطلعات المثاليين الذين صنفهم طوباويين كانت متوقعة في حقل دراسي جديد، حيث الرغبة في التغيير ومتوجبات الحاضر تطغى على كل ما عداها، ولم يصبح المفكرون أكثر وضوحاً في التفكير وأكثر حذراً حول طبيعة وهدف موضوعهم إلا بعد الفشل وخيبة الأمل؛ كما أشار إلى أن المثالية هي تعبير عن الفلسفة السياسية الخاصة بالقوى العظمى الراضية، والتي كانت ببساطة نتاج مجموعة معينة من الظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية وليس مجموعة قواعد أخلاقية خارجة عن الزمن ومكرّسة من أجل أهداف كونية، وحينما واجهت مشكلة سياسية ملموسة، لم تتمكن من إيجاد معيار مطلق ومجرد من كل مصلحة لإدارة السياسات الدولية، كما كان المثاليون أيضاً ساذجين في ما

(1) Robert M. A. Crawford, Idealism and Realism in International Relations: Beyond the Discipline, Routledge Advances in International Relations and Politics; 10 (London; New York: Routledge, 2000).

(2) Edward Hallett Carr, The Twenty Years' Crisis, 1919-1939; an Introduction to the Study of International Relations, 2nd ed. (London: Macmillan and co. ltd, 1946).

يتعلق بدور القوة في العلاقات الدولية، ولا تملك كل الدول، كما يقول كار، مصلحة في السلام، فالذين سيطروا على النظام الدولي أكثر ميلاً إلى طلب السلام باعتبار ان من مصلحتهم الحفاظ على الوضع الدولي القائم. وهكذا، على عكس الاعتقاد الذي يقول به المثاليون، لا يوجد تناغم طبيعي في المصالح بين الدول منذ اندلاع الحرب الثانية في عام 1939، لذا اعتبرت المثالية مثالاً على الفشل السياسي والسذاجة النظرية في العلاقات الدولية؛ بيد أن الأمور تتجه لعكس ذلك حيث يحظى الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية اليوم، قبولاً أكبر مما كان عليه خلال الحرب الباردة، كما إن عدداً من الباحثين يراجعون بعضاً من الحكمة التقليدية القائمة في الفكر المثالي في العشرينيات والثلاثينيات.

ثانياً: الليبرالية الدولية Liberal Internationalism

رغم أن مؤيدي الواقعية يدينون الليبرالية الدولية بوصفها شكلاً من أشكال المثالية التي ظهرت في أواخر الثلاثينيات ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها أصبحت محور تركيز متجدد في نهاية القرن العشرين. فعلى الأقل، في بداية التسعينيات، وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي والشيوعية، بدا لكثيرين أنَّ فرصة تحقيق الحلم بنظام عالمي جديد قد أتيحت، وهو حلم غالباً ما يرتبط بفن السياسة الخاص بالرئيس ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها. فمنذ ذلك الوقت، تلاشى بعض التفاؤل الذي ساد تلك الفترة، وتبيّن بوضوح أنَّ الليبرالية الدولية تواجه تحديات نظرية وعملية متنوعة.

تتلخص الليبرالية الدولية أساساً، في أنها مشروع يرمي إلى تغيير العلاقات الدولية كي تتلاءم ونماذج السلام والحرية والازدهار

التي يُزعَم أنَّ الديمقراطيات الليبرالية الدستورية تنعم بها كالولايات المتحدة الأمريكية. وفي الواقع، بلغة فن الخطاب السياسي على الأقل، تزعَّمت الولايات المتحدة مهمة تعزيز الليبرالية الدولية بطريقة أو بأخرى في القرن العشرين. وفيما تصوَّر مشروع مماثل مجموعة واسعة من السبل الرامية إلى تحقيق أهدافه السامية، تستحق ثلاثة منها الملاحظة بشكل خاص: أولاً، تعزز الليبرالية التجارية فكرة التجارة الحرة والتجارة عبر حدود الدولة، على افتراض أنَّ الترابط بين الدول سيقلل الحوافز على استعمال القوة، كما أنه سيرفع كلفة استعمالها؛ ووفقاً لهذا التنوع من الليبرالية الدولية، لا تمثل الانقسامات الإقليمية بين الدول سبباً للنزاع إذا ما انفصلت السيطرة الإقليمية عن السلطة السياسية، وبالإضافة إلى توفير المنافع الاقتصادية، يُنظر إلى التجارة الحّرة على أنها السبيل إلى توحيد الشعوب وربما إلى التخفيف من ولائهم السياسي للدولة – الأمة. فإذا أدارت الليبرالية التجارية عملياتها عبر الحدود القومية، ستوجه ما يسمى غالباً الليبرالية الجمهورية أنظارها نحو العلاقات بين الدول ومواطنيها. فالليبرالية الجمهورية تساند انتشار الديمقراطية بين الدول، ما يعني أنَّ الحكومات ستقدم كشف حساب لمواطنيها وسيصعب عليها المضي في سياسات من شأنها أن تعزّز المصالح الفئوية الخاصة بالنخبة على الصعيدين العسكري والاقتصادي. فطوال العقد الماضي، دارت حوارات واسعة حول مسألة ما إذا كانت الدول الديمقراطية تنعم بالسلام أكثر من الدول غير الديمقراطية، بالإضافة إلى الأسباب الكامنة خلف الصلة المزعومة بين سمات سياسة الدولة الداخلية وسياساتها الخارجية. أخيراً، تعمل ما يدعى بالليبرالية التنظيمية أو المؤسسية على مستوى البنية السياسية الدولية. فعلى هذا الصعيد، تتناقض الدولية الليبرالية مع تشديد مؤيدي الواقعية على دور فوضى النظام السياسي الدولي

البنيوي في وضع المصالح الجماعية في خدمة المصالح القومية. فكثيرون هم مناصرو الدولية الليبرالية الذين يثقون في إمكانية تعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات الدولية والممارسات التي من شأنها أن تخفف من حدة معضلة الأمن بين الدول[1].

إنَّ الليبرالية الدولية هي أساساً إصلاحية لا ثورية، فهي لا تسعى إلى تغيّير البنية الأساسية الخاصة بنظام الدول، بل إلى تعديل تلك العوامل التي حدّدها مناصرو الواقعية على أنها أسباب الحرب الرئيسة مع بداية القرن الحادي والعشرين، وتواجه الليبرالية الدولية تحديات عدة منها التحديات الثلاثة التالية، وهي الأكثر تثبيطاً للعزيمة[2]:

1 - من الواضح أنه ليس ضرورياً أن تتعاضد أنواع الليبرالية الدولية الرئيسة الثلاثة في ما بينها، بل هي في الواقع غالباً ما تتناقض. مثلاً، كيف يمكن للدول في عصر العولمة أن تقدم كشف حساب لمواطنيها في الوقت الذي يتعيّن عليها أن تكيّف سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بها مع القيود التي تضعها الرأسمالية العالمية؟ وبالإضافة إلى ذلك، ليس، واضحاً ما إذا كانت الليبرالية التجارية تعزز الليبرالية الجمهورية أو تعاكسها، فمثلاً، لا تتناسب سرعة إرساء الديمقراطية وسرعة روسيا في اعتناق الرأسمالية. وفي الواقع، ثمة بلدان عدة عملت

(1) Daniel Deudney and G. John Ikenberry, "The Nature and Sources of Liberal International Order", Review of International Studies (Special Issue), vol. 25 (December 1999), pp. 179-196.

(2) Stanley Hoffmann, "The Crisis of Liberal Internationalism," Foreign Policy, no. 98 (Spring 1995), pp. 159-177.

على اعتناق الرأسمالية من دون الديمقراطية، والمثل الأبرز على ذلك هي الصين.

2 - لا يمكن التنعّم بالقيم الليبرالية الدولية، ففي وقت واحد. يمكن للسلام والحرية الفردية وسيادة القانون أن تسير جنباً إلى جنب في بعض الدول الديمقراطية الليبرالية، ولكن يسقط التناظر المحلي على المستوى الدولي؛ لذلك، يصطدم مناصرو الليبرالية الدولية ببعض المعضلات المستعصية، ليس أقلها كيف يمكن إصلاح عالم يحوي خليطاً من الدول الليبرالية وغير الليبرالية؟ فهل يمكن التأقلم مع هذه الأخيرة أو الضغط عليها؟ كيف يتعيّن على الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الصين؟ هل يمكن لها أن تأمل بإصلاح تدريجي في الصين أو ربط المزيد من التجارة بالإصلاح الداخلي؟

3 - يخيم جو من التوتر الشديد بين الكسموبوليتية الليبرالية والليبرالية الدولية؛ فالأولى مؤسَّسة على خضوع الدولة للقيم الليبرالية الخاصة باستقلال الفرد الذاتي وحريته. ونظرياً لطالما نظر الليبراليون إلى الدولة بمنظار المرتاب، في حين أنَّ الليبرالية الدولية تميل إلى التعامل مع الدولة على أنها قضية مفروغ منها. فمن ناحية، يعزّز مناصرو الليبرالية الدولية سيادة القانون بين الدول، ولكن يتناقض موقفهم مع غايتهم الأخلاقية الرامية إلى تعزيز الحرية الفردية. فمثلاً، غالباً ما يختلف مناصرو الليبرالية الدولية في ما بينهم حول موضوع التدخّل لدواع إنسانية، فمن جهة، يتعاطفون مع الفكرة القائلة

أنَّ سيادة الدولة ليست مطلقة، وأن ادعاء الدولة تمثيل مواطنيها باطل إذا انتهكت حقوقهم انتهاكاً منتظماً؛ ومن جهة أخرى، يتحفظ مناصرو الليبرالية الدولية على مسألة إنـزال العقاب نتيجة لجوء أطـراف خارجية إلى استخدام قوة عسكرية لمصلحة أفراد تمارس حكوماتهم عليهم سياسة القمع. فالتدخل لـدواع إنسانية يقوِّض سيادة القانون الدولي، ويمكنه أن يوفر الفرص للدول النـافذة كـي تضع فـي الـواجهـة مصالحها القومية من خـلال التـذرع بمثل ليبرالية. وبصـورة مشابهة، ينقسم مناصرو الليبرالية حول موضوع حق تقرير المصير. فمن جهة، يتعاطف هؤلاء مع الفكرة القائلة بالحكم الذاتي، ولكنهم من جهة أخرى يتحفظون في شأن مساندة مبدأ غالباً ما ينجم عنه عند تطبيقه خضوع الفرد لمصالح الـدولـة. ويتمثل الـرد على هـذه المعضلات بثقة الدولية الليبرالية في فكرة التقدم التاريخي المساعِدة على تخطي التحدّيات الماثلة من جهة، أو في أن تتحول نحو وجهة أكثر تطرّفاً تسودها المواطَنَة العالمية من جهة أخرى، وتكمن مشكلة الاتجاه الأول في أنه يميل نحو الإعجاب بالذات، بينما يوصف الاتجاه الثاني بالهشاشة في وجه الاتهامات بالمثالية التي يطلقها مناصرو الواقعية. ولكن في النهاية، أن يُدعى المرء بالمثالي ثمن زهيد، لقاء الطعن في مبادئ الإنسان الأخلاقية.

رابعاً: نظرية المجتمع الدولي Theory of International Society

افترض مفهوم المجتمع الدولي في حيّز النظرية الاجتماعية،

بشكل عام، مفاهيم التماسك الثقافي والاندماج الاجتماعي، وهي مفاهيم تخص المجتمعات القومية. وبالتالي، تبدو فكرة أن العلاقات بين الدول قد تقوم ضمن إطار مجتمع دولي غريبة بعض الشيء. ومع ذلك، طوّر عدد من الباحثين المنتمين الى المدرسة الإنكليزية مجموعة غنية من الأبحاث المرتكزة على هذه الفكرة. ويدل المفهوم إلى مجموعة من الدول التي تتقاسم بعض المصالح أو القيم المشتركة والتي تساهم في الحفاظ على المؤسسات الدولية. وفي الماضي، أمكنت الإشارة إلى حضارة مشتركة بين دول سهلت الاتصال والتعاون في ما بينها. وبالامكان القول ان الغرب المسيحي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أو ربما الثقافة السياسية الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد لجمت الدول في مجال متابعة مصالحها الخاصة في بيئة فوضوية، ويُرجع أغلب الباحثين أصول المجتمع العالمي المعاصر إلى أوروبا، وبشكل خاص إلى معاهدة وستفاليا في عام 1648 التي انشأت القواعد الأساسية للتعايش بين الدول. ويضم المجتمع الدولي العالم بأسره، مثيراً مسألة ما إذا كان التنوع الديني والثقافي في العلاقات الدولية المعاصرة ويجعل المفهوم فائضاً عن الحاجة كأداة للتحليل.

ويشير المنتمون إلى المدرسة الإنكليزية إلى عدم صحة هذا الافتراض[1]، طالما أن المجتمع الدولي المعاصر يستمر في القيام بدور مهم في الحفاظ على النظام الدولي. وما زال القانون الدولي يؤكد أولوية نظام الدولة ويطبقها. وهو يضع الحد الأدنى من شروط التعايش بين الدول، وينظم أسس التعاون بينها في مسائل خلافية متنوعة كمصطلح المجتمع الدولي، إذ يبرز مظهرين أساسيين من

(1) Martin Griffiths, "Order and International Society: The Real Realism" Review of International Studies, vol. 18 (1992), pp. 217-240.

مظاهر العلاقات الدولية؛ يشير الأول إلى أن محاولات إقامة فصل جامد بين السياسات الداخلية (موقع الهرمية التراتبية والنظام وربما العدالة) وبين العلاقات الدولية (الفوضى، غياب النظام وموقع سياسات القوة).

وبقدر ما تكون العلاقات الدولية محكومة بالقانون، بمعنى أن القوانين ليست مجرد تعبير عن القوة، بل هي تساعد في كبح جماحها، نجد أن المقاربة الواقعية متصدعة في أساسها. أما المظهر الثاني، فيشير إلى أن مصادر قيادة الدولة لا يمكن استنتاجها على أساس عوامل قابلة للملاحظة والقياس فقط، إذ يحتم مصطلح المجتمع الدولي القول أن العلاقات بين الدول مشبعة بالمعاني المعيارية، باعتبار ان الدول تقيم علاقاتها في إطار المطالبات بالحقوق والواجبات أكثر منها في إطار الصراعات بهدف امتلاك القوة والقدرة. كما يطرح كل من هذين المظهرين في العلاقات الدولية عدداً من المسائل المثيرة للاهتمام.

وإن لم يكن ممكناً فهم العلاقات الدولية بشكل صحيح في حال اعتبارها مجرد مظهر من مظاهر سياسات القوة (الواقعية)، وبالتالي هل سيكون من الضروري تغيير النظام الدولي بشكل جذري لتحقيق السلام العالمي (كما يدّعي بعض المنظرين الانتقاديين والكسموبوليتيين)؟ وأي طرف من الأطراف يستفيد مصلحياً من قوانين التعايش بين الدول؟ وهل هذه القواعد قادرة على التأقلم خدمة لمصالح الأفراد، أم إنها مصممة لحماية الدول وحدها؟ وهل أن المجتمع الدولي مفهوم قابل للتطبيق في كل العالم، أم أن مدى اتساعه محصور بدول ومناطق محدَّدة؟ وبصرف النظر عن استحالة الإجابة عن هذه الأسئلة بطريقة نهائية، الا انها ظلت تحتل مركز النقاشات في عالمنا المعاصر. ويعتبر بعض الباحثين أن مفهوم

المجتمع الدولي لا يضيف سوى القليل إلى فهمنا للعلاقات الدولية، فقواعد التعايش قد تجد تعبيراً واضحاً لها في المواثيق التأسيسية، وقد تشهد المؤسسات الدولية ازدهاراً كبيراً، إلا أن العلاقات الدولية ستبقى في النهاية عالماً حيث منطق العواقب يتفوق على منطق الملاءمة؛ إذ لا يعتبر المجتمع الدولي مفهوماً جامداً، فقوته تختلف مع الزمان والمكان، فعندما كانت الحرب الباردة على أشدها، بدت العلاقات الدولية على أنها موقع لصراع أيديولوجي حول شروط النظام الدولي ومكوناته.

أخيراً، يقول بعض الباحثين[1] إنه في عصر العولمة، نحن بحاجة إلى استكشاف إمكانية قيام علاقات دولية في إطار مجتمع عالمي أوسع تكون فيه الدول مجرد لاعب واحد من بين عدد كبير من اللاعبين الذين يرسمون العالم، كما أنه حتى لو أمكن القول أن عنصر المجتمع الدولي بإمكانه أن يساهم في النظام الدولي، إلا أنه معاد لأفكار العدالة الكسموبوليتية. وإذا قدر لهذه الأخيرة أن تتحقق يوماً ما، فلن يكفي أن تتحمل الدول وجود بعضها البعض، بل هي بحاجة إلى المشاركة في مشروع مشترك أوسع، يبدأ بالتعاطي مع المشكلات المشتركة كتلك التي يطرحها التدهور البيئي واللامساواة بين البشر.

خامساً: نظرية المجتمع المدني العالمي Theory of Global Civil Society

يرجعنا المجتمع المدني إلى مساحة عامة حيث بإمكان المواطنين والمجموعات أن ينخرطوا في نشاطات سياسية على نحو مستقل عن الدولة. ويتكون المجتمع المدني من منظمات غير حكومية مختلفة

(1) Robert H. Jackson, The Global Covenant: Human Conduct in a World of States (Oxford; New York: Oxford University Press, 2000).

قوية بما فيه الكفاية ليحصل التوازن بين الدول. وبينما لا تمنع الدولة من أداء دورها حامية للسلام وحكماً بين مختلف المصالح الكبرى، بإمكان هذه المنظمات أن تمنع الدولة من السيطرة على باقي المجتمع. بيد أن إحدى فوائد المجتمع المدني السليم هو بتقليص السلطة القمعية للدولة، ومساعدته على أن تصبح أكثر استجابة لحاجات مواطنيها.[1]

وكثيراً ما يُعَد تطوير مجتمع مدني قوي بمنزلة استراتيجية للتغلب على التسلط السياسي وهو حاسم بالنسبة لمجمل آلية الدمقرطة. وعلى سبيل المثال حركة التضامن في بولندا حيث كان أحد أهدافها الأساسية في بداية الثمانينيات تطوير تنظيمات خارجة عن سيطرة الدولة.

توجد المجتمعات المدنية الأقوى في الدول الغربية الليبرالية الديمقراطية، ويعود السبب جزئياً إلى أن حرية الاجتماع والتعبير ضروريتان لوجود مجتمع مدني. بيد أنه على امتداد العقدين الأخيرين، ورد موضوع ثابت في الكتابات السياسية وهو تلاشي المجتمع المدني. ويلقي بعض المراقبين باللوم على نشوء النقابات، والبعض الآخر على سيطرة السياسات ذات الاتجاه اليميني في أغلبية دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

إن أحد أكبر التهديدات بالنسبة للمجتمع المدني في الغرب هو تنامي النزعة نحو الفتور السياسي وتضاؤل الهوية الجماعية والمشاركة السياسية. وفي مقابل ذلك، قيل إن عدداً أكبر من الناس

(1) Ronnie D. Lipschutz, "Reconstructing World Politics: The Emergence of Global Civil Society," Millennium: Journal of International Studies, vol. 21, no. 3 1992, pp. 389-420.

ينخرط في عمل الجمعيات التطوعي، ويؤدي دوراً ناشطاً بالحياة السياسية في مجتمعاته إذا ما أريد للمجتمع المدني أن يزدهر.

وإذا كان ثمة نقاش حول مستقبل المجتمع المدني في سياق داخلي، فإن الأمر ذاته ينطبق على حال العلاقات الدولية. لقد أدى نشوء مجموعات ناشطة سياسياً وموجهة عالمياً ومعززة بشبكة متطورة جداً وعلاقات كثيرة ومقدرة على تجيير الموارد واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات المعقدة، كما أدى إلى تكاثر الكتابات حول موضوع نشوء مجتمع مدني عالمي.

توجد آلاف عدة من المنظمات غير الحكومية والشبكات السياسية والمجموعات المهتمة بموضوع واحد والجمعيات التطوعية والحركات الاجتماعية العابرة للدول والتي تقف على مسافة كبيرة خارج مخططات أنظمة الدولة، على الرغم من أن بعضاً منها مصدر مهم للخبرة والمعلومات بالنسبة إلى الدول التي تتعاطى المشكلات العالمية. وترتدي هذه المجموعات الأهمية التالية [1]:

- إنها تمثل مجموعات سياسية وتحافظ على حس تضامني بين صفوفها.

- العديد منها منظم على نطاق عالمي، ولا يعتبر أن الحدود عائق أمام العمل السياسي الفاعل.

- لا تنظر إلى الدولة بوصفها السلطة الشرعية الوحيدة على الساحة الدولية.

(1) لمزيد من المعلومات حول المنظمات الدولية غير الحكومية راجع، خليل حسين، التنظيم الدولي والمنظمات العالمية، المجلد الأول، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

- كما تهتم أساساً بالمشكلات السياسية التي تتخطى حدودها الإقليمية.

- تنادي بشكل عام بقانون أخلاقي كسموبوليتي تود أن تقبله كل الدول وتمارسه.

يعتبر بعض المهتمين، أن المجتمع المدني العالمي جزء من هندسة العولمة، وهو بذلك يؤمن طرقاً جديدة للأفراد حتى يفكروا ويتصرفوا سياسياً. كما يؤمن مجالاً للمجموعات المهمشة لكي يكون لها صوتها السياسي ويساعد على إيجاد هويات جماعية جديدة، ويزيد مستوى الوعي إزاء المشكلات العالمية، ويرعى الفرص من أجل قيام أشكال حكم عالمية جديدة.

يجرى حالياً نقاشان حول طبيعة وآفاق المجتمع المدني العالمي في القرن الحادي والعشرين. يقول الأول بعدم وجود إجماع واضح حول العلاقة المناسبة بين المجتمع المدني العالمي وقوى الرأسمالية العالمية. فبعض المنظمات غير الحكومية مثلاً معادية بشدة للشركات المتعددة الجنسيات، وترى المجتمع المدني العالمي وسيلة لمحاربة قوى الرأسمال العالمي، بينما ترى جمعيات أخرى أكثر استعداداً للعمل مع الدول والشركات المتعددة الجنسيات في تطوير أشكال أكثر إنسانية ومساواة في مجال الحكم العالمي. ويقول الثاني إن آفاق المجتمع المدني العالمي غير واضحة؛ وثمة نقاش مهم في الكتابات حول مدى وعمق المجتمع المدني العالمي الناشئ، ومثلاً، لا يزال السؤال مفتوحاً حول ما إذا كان الأفراد الذين يعيشون على طرفي العالم ويتفاعلون سياسياً بواسطة تقنيات التكنولوجيا المتقدمة يمثلون حقاً مجموعة ملموسة وقادرة على الاستمرار بذاتها. بيد أنه ما من شك في أن هؤلاء الأفراد الذين يسعون وراء نوع جديد من السياسات العالمية

سيفعلون ذلك من خلال ما تقدمه إليهم مؤسسات المجتمع المدني العالمي. وما يدعو للسخرية هو أن مدى نجاحهم سيعتمد على جدية استجابة الدول للتحديات التي يطرحونها.

سادساً: النظرية البنائية Constructivism Theory

يصف اصحاب النظرية البنائية بأنها مقاربة مميزة للعلاقات الدولية، إذ تشدِّد على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية. ويصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية (كما يدّعي بعض الواقعيين)، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي (كما يقول بعض الدوليين الليبراليين) فبالنسبة إلى البنائيين، لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن ينبغي أن يتم إدراكه بصفته نمطاً من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن.

وتقدم البنائية الاجتماعية خلافاً للمقاربات النظرية الأخرى نموذجاً عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية وللصلة القائمة بين التغيّرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها. ومع ذلك، تتم في الوقت نفسه إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة، وتغيّيرها عبر أنشطة الدول وغيرها من اللاعبين، فالمؤسسات واللاعبون يمثلون كيانات إشتراطية متبادلة. كما يدّعي البنائيون، أنَّ للمؤسسات الدولية وظائف تنظيمية وإنشائية، وتحدّد القواعد التنظيمية، القواعد الأساسية لمعايير السلوك عبر السماح ببعض التصرفات والنهي عن بعضها الآخر؛ ومن دون الوظائف الإنشائية تكون الأعمال غير واضحة، كما أنَّ التناظر الوظيفي الذي يستخدمه البنائيون لشرح القاعدة الإنشائية

هو التشابه مع قواعد لعبة ما، مثل لعبة الشطرنج على سبيل المثال. فالقواعد الإنشائية تمكّن اللاعبين من اللعب وتزوّدهما بالمعرفة الضرورية ليتفاعل كل منهما مع تحركات الآخر في طريقة ذات معنى[1].

وتتمتع الدول بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسة كالأمن المادي والاستقرار والاعتراف من جانب الآخرين والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، تعتمد الطريقةُ التي تحقق عبرها الدول أهدافها على هوياتها الاجتماعية؛ أي كيف تنظر الدول إلى نفسها مقابلةً بالدول الأخرى في المجتمع الدولي، إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات. ويوافق البنائيون على أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي، لكنهم يقولون إنها لا تعني شيئاً في ذاتها. فعلى سبيل المثال، تختلف الفوضى الناجمة عن الأصدقاء اختلافاً كبيراً عن تلك الناجمة عن الأعداء، ولكنّ الاثنتين ممكنتان؛ والمهم في الأمر أن تنوع البنى الاجتماعية ممكن في ظل الفوضى. ومن المهم أيضاً ادراك أنه قد يكون للدولة هويات اجتماعية عدة، فقد تكون تعاونية أو تصارعية، وأن مصالحها تتنوع وفقاً لها. وتحدد الدول مصالحها في سياق تأويلها للأوضاع الاجتماعية التي تمثل جزءاً منها؛ وبالتالي، بإمكاننا القول أن الحرب الباردة التي نشأت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانت بنية اجتماعية، حيث عَدّ كل منهما الطرف الآخر عدواً له، وحدَّد مصالحه الوطنية وفقاً لمعايير عدائية، لكن عندما تراجع كل منهما عن النظر إلى الآخر وفقاً لهذه المعايير، انتهت الحرب الباردة.

(1) Walter Carlsnaes, "The Agency-Structure Problem in Foreign Policy Analysis", International Studies Quarterly, vol. 36, no. 3 (September 1992), pp. 245 - 270.

تشدد البنائية على أن النظام الدولي يقوم على العلاقات الاجتماعية والقدرات المادية. بالطبع، تعطي العلاقات الاجتماعية معنى للقدرات المادية، وتتألف البنى التنظيمية الذاتية المشتركة من مفاهيم وتوقعات ومعرفة اجتماعية مشتركة ملحقة بالمؤسسات الدولية. ومن المهم أن نفهم، أن البنائيين يقصدون بالمؤسسات بنيةً تفوق بنيةَ المنظمات الحالية؛ فهم يرون المؤسسة مجموعة ثابتة أو هيكلية مؤلفة من هويات ومصالح.

فالمؤسسات هي عبارة عن كيانات إدراكية لا يمكن الفصل بينها وبين أفكار اللاعبين حول الطريقة التي يعمل فيها العالم. لذا، تمثل المؤسسات والدول كيانات تأسيسية متبادلة، فتشمل المؤسسات قواعد التفاعل الدولي الإنشائية والتنظيمية، وهي على سبيل المثال تصوغ عمل الدولة وتضبطه وتعطيه معنى، كما تحدّد جزئياً معنى الدولة. وفي الوقت عينه، تستمر المؤسسات باقية لأن الدول تنتجها وتعيد إنتاجها عبر الممارسة. فغالباً ما تعطي المؤسسات الأوضاع الاجتماعية معاني على أساس الأدوار المحددة مؤسسياً.

وترى البنائية إن هويات الدول ومصالحها وطريقة ارتباطها الواحدة

بالأحرى قد تتبدّل على المستوى العام عبر التفاعلات التي تثيرها المؤسسات. وتسلط البنائية الضوء على المؤسسات التي تأتي في المستوى الأساسي من المجتمع الدولي كالقانون الدولي والدبلوماسية والسيادة. ومع ذلك، فإن الأنظمة مهمة أيضاً،حيث يقول البنائيون إن هذه الأنظمة تنتج قواعد إنشائية وتنظيمية على السواء، فهي تساعد على إنشاء عالم اجتماعي مشترك لتفسير معاني التصرفات. ومع ذلك، تفترض طريقة العمل الخاصة بالأنظمة

أن تكون المؤسسات الأساسية في مكانها بحيث تكون نشاطاتها ممكنة. وبالتالي، لا تؤسس هذه الأنظمة التعاون؛ بل تستفيد من الآثار التعاونية الناتجة من هيكليات أكثر عمقاً [1].

من الصعب تطبيق البنائية على أنها مقاربة نظرية،فالبنائية على سبيل المثال، لا تتنبأ بأي هيكلية اجتماعية معينة تحكم تصرف الدول. بل أكثر من ذلك، إنها تطلب معاينة علاقة اجتماعية ما والتعبير عنها وفهمها. عندئذ، من الممكن التنبؤ بتصرف دولة في إطار هيكلية معينة؛ ومع ذلكً، إذا فشلت هذه التنبؤات فهذا يعني أنه لم يتم فهم الهيكليات الاجتماعية الحاكمة، أو أنها تغيّرت بكل بساطة.

وإذا كانت منفعة البنائية بصفتها نظرية تفسيرية تبقى غامضة، فإنها لا تزال منتجة باحتسابها إطاراً نظرياً، بالنسبة إلى طريقة تطور العلاقات والهيكليات الاجتماعية المعينة بين مختلف الدول،ومرد ذلك أمر يتعلق بالبحث والتحليل التاريخيين؛ فقد حدَّدت التفاعلات الماضية بين الدول الإطار للحاضر، وقد تنتج هويات ومصالح ثابتة وعادلة، إلا أن مردوداً مماثلاً لا يمت إلى منطق الهيكلية السياسية الدولية بصلة. فالعلاقة القائمة بين الفاعلين والهيكليات تقع في قلب النقاش بين الفاعل والهيكلية وفي إطار البنائية وغيرها من مدارس الفكر في دراسة العلاقات الدولية.

(1) Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory", International Security, vol. 23, no. 1 (Summer 1998), pp. 171-200.

الفصل السابع

نظريات صدام الحضارات ونهاية التاريخ

والفوضى الدولية

أولاً: نظرية صدام الحضارات Theory of Clash Civilizations

تعود نظرية صدام الحضارات الى مقالة صموئيل هنتنغتون، التي نشرت في مجلة Foreign Affairs في عام 1993، والتي تسببت بجدل أكاديمي كبير. وبعد ثلاثة أعوام، ظهر الكتاب الذي حمل العنوان ذاته. والملفت في نظرية هنتنغتون محاولته تطوير بناء شامل يشرح نزاع الحاضر والمستقبل وكذلك الملامح الرئيسة لنظام السياسة الدولية. وبما أن هذه النظرية تتناول أيضاً النزاعات في داخل الدول، فإن تأثيراتها تتجاوز العلاقات الدولية. وقد تم توقع عدد من صور العالم في السياسات الدولية الخاصة بالقرن الحادي والعشرين. ويرى بعض دارسي العولمة الأكثر تفاؤلاً؛ أن شعوب العالم تتقارب على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي من جهة، بينما ركّزت أكثر التحليلات تشاؤماً على الهوة بين مناطق

السلام والحرب، وعلى الصدامات بين القوى العظمى الناشئة في عهد متعدد الأقطاب من جهة أخرى. وينتمي تشخيص هنتنغتون إلى المعسكر التشاؤمي، مع أنه يتميّز بتركيزه على الحضارات بوصفها وحدة التحليل الأساسية. ويدّعي هنتنغتون أن العالم مقسّم إلى عدد من الحضارات: غربية وأمريكية لاتينية وأفريقية وإسلامية وصينية وهندوسية ومسيحية أرثوذكسية وبوذية ويابانية؛ وتضم بعض هذه الحضارات دولاً رئيسة، غالباً ما تمتلك أسلحة نووية، وتُعَد الصين مركز الدول الصينية. أما اليابان، فلديها حضارتها الخاصة بها. وتملك الحضارة الغربية مراكز متصلة بين الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا. وفيما يختص روسيا، فهي مركز الدول المسيحية الأرثوذكسية. في المقابل، يفتقر الإسلام إلى الدولة المركز، كما هي حال أمريكا اللاتينية وأفريقيا؛ لذلك، يمكن توقّع نشوء نزاعات على طول الخط المتصدع الرئيس بين الحضارات: الأرثوذكسية مقابل المسيحية الغربية؛ والإسلام مقابل الهندوس؛ والصينيون مقابل الهندوس. وستبقى أفريقيا وأمريكا اللاتينية على الهامش. ويعرف هنتنغتون الحضارة بأنها أوسع مجموعة أشخاص، تتجاوز المستوى الذي يميّز البشر من الأنواع الأخرى. ويمكن تعريف الحضارة بالعناصر المشتركة الموضوعية التالية: اللغة والتاريخ والدين والعادات والمؤسسات، فضلاً عن تعريف الناس بأنفسهم. ويهتم هنتنغتون بالتحدّي الذي يفرضه الإسلام على الغرب اهتماماً خاصاً، لأن معدل الولادات فيه أعلى من الحضارات الأخرى من جهة، ولانبعاث شعبيته في نهاية القرن العشرين من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يعني رفض الإسلام للقيم الغربية والتأثير الأمريكي أنه مقدر لهاتين الحضارتين أن تصطدما عند نقطة ما. فإذا تحالفت الصين مع الدول الإسلامية ضد الولايات المتحدة، فسيكون خطر الحرب كبيراً جداً. من هنا يقترح هنتنغتون بعض

الخطوط والقواعد الأساسية في السلوك الواجب اتباعه لتجنب مثل هذا المصير؛ حيث يرى أن على الدول المركز الامتناع عن التدخل بالشؤون الداخلية للحضارات الأخرى، كما عليها التوسّط في المشكلات التي قد تتحوّل إلى حرب على الخطوط المتصدِّعة بين الحضارات؛ ويجدر بالحضارات كلها العمل لتحديد قيم مشتركة. أما بالنسبة إلى الغرب، فيحثّ هنتنغتون الولايات المتحدة على تعزيز تحالفاتها مع آخرين في الكتل الغربية، وتجنّب إضعاف قيمها الثقافية المميّزة. ولا يدعم هنتنغتون تعدد الثقافات وسياسات الاحترام بين الأقليات المختلفة[1].

وقد وُجِّهت العديد من الانتقادات أبرزها. أولاً، تمّت الإشارة إلى أنَّ تقليص عدد الحضارات إلى ثمانٍ أو تسعة هو أمر غير واقعي، وذُكر أنه من غير المرجح قيام حضارة أفريقية محتملة، فأفريقيا هي فسيفساء غنية بالثقافات، كما هي حال أوروبا كما ان أوروبا لا تشبه أمريكا الشمالية. ويحمل ما جمعه هنتنغتون في حضارة واحدة، هي الغربية، تصدعات داخلية ملحوظة، فالحضارات ليست كتلاً ذات طابع واحد، فبعضها كالإسلام مثلاً، تُعرف أولاً بديانتها؛ وفي حضارات أخرى كالحضارة الكونفوشيوسية، تظهر العلاقة بين الدين والقوة السياسية أقل وضوحاً. وفي الحضارة الغربية، تمثل الكاثوليكية أو البروتستانتية المسيحية جزءاً من المشهد الثقافي على الرغم من أن مواطني الدول الغربية منقسمون بعمق في ما يتعلق بالمعتقدات الدينية. وفي حضارات هنتنغتون كلها، يظهر اتجاه فكري يتبع الخطوط الطائفية وآخر يتبع الخطوط الدنيوية، وهو ما يمثل موضوع جدل كبير بين دول عدة مثل تركيا وإيطاليا. وإلى جانب

(1) Samuel P. Huntington: "The Clash of Civilizations?", Foreign Affairs, vol. 72, no. 3 (Summer 1993).

الدين، تجعل الانقساماتُ الثقافية النظرَ إلى الحضارات على أنها كتل سياسية مندمجة أمراً صعباً. كذلك، يتكلم هنتنغتون عن الثقافة الأمريكية اللاتينية، لكنه يتجاهل مثلاً الانقسام بين الإسبان والثقافات الهندية. وثمة أيضاً انقسامات ملحوظة بين المجموعات الاجتماعية التي تستفيد من النظام الاقتصادي الدولي، وبين المجموعات التي تتأذى منه؛ ففي القارة الأفريقية تتشارك الأوليغارشية والغرب القيم ذاتها، والميول الثقافية ذاتها، في حين تكتفي مجموعات أخرى بأنماط حياة انخفضت قيمتها الاجتماعية وهي بعيدة كل البعد من الحداثة، فمن يمثل الحضارة الأفريقية؟ المجتمعات التي تتكلم الإنكليزية؟ أم تلك التي تتكلم الفرنسية؟ أم الشعوب التي تتكلم اللغات المحلية فقط، والتي لم تصل إلى التكنولوجيا الغربية بعد؟ أما الانتقاد الرئيس الثاني الموجه إلى نظرية هنتنغتون، فهو أن العلاقة بين الدول والحضارات تبقى مبهمة؛ فإذا كانت الحضارة هي المتغيّر المستقل الحقيقي، فلماذا سمحت بعلاقات القوة بين الدول خلال الحرب الباردة؟ أضف إلى ذلك أن تحليل هنتنغتون للانحيازات، بين الصين والإسلام مثلاً، يجتاز الحدود الحضارية بوضوح، ويعكس مصالح الدول العظمى. ويمكن الرد على ذلك عبر القول إن القوة العسكرية وتوازن القوة بين الدول قد يسيطران على تأثير الثقافة والدين.

في النهاية، اعتبر النقاد أن هنتنغتون قد استخف بقوة الحضارات الغربية الثابتة، كالرأسمالية العالمية، والتبعية المتبادلة. ومع أن رؤيته تحذرنا من الطرق التي قد تتسبب فيها القيم الثقافية ببعض النزاعات (مثلاً بين الاتحاد السوفياتي السابق وأفغانستان، وخلال الحروب في الخليج عام 1991، وفي يوغسلافيا طوال العقد الماضي)، فإنها تبقى مليئة بالشوائب في بعض المسائل المهمة.

ثانياً: نظرية نهاية التاريخ Theory of End History

عادة ما ترتبط شهرة مفكر كبير بكلمة ذكرها او عبارة كتبها، فإذا ما تكلمنا عن صمويل هنتنغتون فإن المعنى المتداعي لدى معظم الناس سيكون «صدام الحضارات»، وإذا ما ذكرنا اسم فريد زكريا رئيس تحرير النسخة الدولية من مجلة نيوزوويك فأول ما نتذكره هو عبارة «لماذا يكرهوننا؟» وإذا ما ذكرنا فرانسيس فوكوياما[1] فإن عبارة «نهاية التاريخ» تظل اهم ما يرتبط به على الرغم من تنوع انتاجه واختلاف مواقفه الفكرية.

في عام 1989 كان قُرّاء دورية ناشونال انترست National Interest على موعد مع مقالة حفرت حروفها في تاريخ النظريات السياسية الحديثة، عندما كتب فرانسيس فوكوياما مقالة بعنوان «نهاية التاريخ» قائلا إن نهاية تاريخ الاضطهاد والنظم الشمولية قد ولى وانتهى إلى غير رجعة مع انتهاء الحرب الباردة وهدم سور برلين، لتحلَّ محله الليبرالية وقيم الديمقراطية الغربية. وشرح فوكوياما نظريته المثيرة للجدل في كتاب أصدره عام 1992 بعنوان «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»[2].

وقد قصد فوكوياما أن يعارض فكرة نهاية التاريخ في نظرية

---

(1) ولد يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما Yoshihiro Francis Fukuyama في 27 أكتوبر من عام 1952 بمدينة شيكاجو بالولايات المتحدة. ويعتبر من أهم الفلاسفة والمفكرين الأمريكيين المعاصرين، فضلاً عن كونه أستاذا للاقتصاد السياسي الدولي ومديرا لبرنامج التنمية الدولية بجامعة جونز هوبكنز. تخرج فوكوياما من قسم الدراسات الكلاسيكية بجامعة كورنيل، بينما حصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد حيث تخصص في العلوم السياسية.

(2) Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man (New York: Free Press; London, Hamish Hamilton; Toronto:Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1992).

كارل ماركس الشهيرة «المادية التاريخية»، والتي اعتبر فيها أن نهاية تاريخ الاضطهاد الانساني سينتهي عندما تزول الفروق بين الطبقات. كما تأثر فوكوياما في بناء نظريته بآراء الفيلسوف الشهير هيغل واستاذه الفيلسوف ألن بلوم، حيث ربط كلاهما بين نهاية تاريخ الاضطهاد الانساني واستقرار نظام السوق الحرة في الديمقراطيات الغربية.

ذكر فرانسيس فوكوياما في مقاله الشهير «نهاية التاريخ» شارحا نظريته بالقول، إن ما نشهده الآن ليس نهاية للحرب الباردة أو مرور فترة معينة لمرحلة ما بعد الحرب، وإنما نهاية للتاريخ، بوضع حد للافكار الايديولوجية في التاريخ الانساني وانتشار قيم الليبرالية الديمقراطية الغربية. وتقوم نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما والتي اختلفت الأراء حولها بين مؤيد ومعارض، على ثلاثة عناصر أساسية.

- العنصر الأول، هو أن الديمقراطية المعاصرة قد بدأت في النمو منذ بداية القرن التاسع عشر، وانتشرت بالتدرّج كبديل حضاري في مختلف أنحاء العالم للأنظمة الديكتاتورية.

- العنصر الثاني في نظرية نهاية التاريخ، هو أن فكرة الصراع التاريخي المتكرر بين «السادة» و«العبيد» لا يمكن أن يجد له نهاية واقعية سوى في الديمقراطيات الغربية واقتصاد السوق الحر.

- العنصر الثالث في نظرية فوكوياما، هو أن الاشتراكية الراديكالية أو الشيوعية لا يمكنها لأسباب عدة أن تتنافس مع الديمقراطية الحديثة، وبالتالي فإن المستقبل

سيكون للرأسمالية أو الاشتركية الديمقراطية.

وطبقاً لنظرية فوكوياما، فإن الديمقراطية قد أثبتت في تجارب متكررة منذ الثورة الفرنسية وحتى ايامنا هذه، أنها أفضل النظم التي عرفها الانسان أخلاقياً وسياسياً واقتصادياً. ولا يعني فوكوياما أن نهاية أحداث الظلم والاضطهاد في التاريخ قد انتهت، وإنما التاريخ هو الذي أنتهى، حتى وإن عادت نظم استبدادية للحكم في مكان ما، فإن الديمقراطية كنظام وفلسفة ستقوى أكثر مما قبل.

وقد انتقد فوكوياما لبناء نظريته عل النموذج الأمريكي للديمقراطية الغربية، لكن مؤيدوه يدافعون عن نظرية نهاية التاريخ بالقول إن المنتقدين قد أساؤوا قراءة النظرية، حيث يرى فوكوياما أن العالم سيشهد المزيد والمزيد من الحكومات الديمقراطية بمختلف أشكالها في السويد وتركيا والهند وغانا وفنزويلا. كما يتم التدليل على فشل نظرية فوكوياما من خلال تصاعد حركات وأفكار إسلامية في الشرق الأوسط أو نجاح الحركات اليسارية في أمريكا الجنوبية[1].

اعتبر فرانسيس فوكوياما لفترة طويلة، واحداً من منظري المحافظين الجدد Neoconservatives، حيث أسس هو ومجموعة من هؤلاء في عام 1993 مركزاً للبحوث عرف آنذاك بمشروع القرن الأمريكي، وقد دعا هو ورفاقه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، إلى ضرورة التخلص من نظام صدام حسين في العراق. وقد وقع على خطاب مماثل وجه إلى الرئيس بوش في أعقاب

(1) S. Drury, "The End of History and the New World Order", International Journal, vol. 48, no. 1 (1993), pp. 80-99.

هجمات الحادي عشر من ايلول / سبتمبر 2001، حتى وإن لم يوجد ما يربط نظام صدام بمنفذي الهجمات. وكان فوكوياما خلال تلك الفترة مؤمنا بضرورة التخلص من الأنظمة الاستبدادية بالقوة خاصة في حالة الشرق الأوسط.

طرأت تحوّلات على مواقف وقناعات فوكوياما في نهاية عام 2003، حين تراجع عن دعمه لغزو العراق، ودعا إلى استقالة وزير الدفاع الامريكي في ذلك الوقت دونالد رامسفلد. وأعلن عن احتمال تصويته ضد الرئيس بوش في انتخابات الرئاسة عام 2004، معتبراً أن الرئيس الأمريكي قد ارتكب أخطاء رئيسية ثلاثة، هي: أولاً، المبالغة في تصوير خطر التشدد الإسلامي على الولايات المتحدة. ثانياً، إساءة تقدير إدارة بوش لردود الفعل السلبية وازدياد مشاعر العداء للولايات المتحدة في العالم. ثالثاً، التفاؤل الزائد في إمكانية إحضار السلم إلى العراق من خلال الترويج لقيم الثقافة الغربية في العراق والشرق الاوسط بصورة عامة. وقد عبر فوكوياما في مقالاته ومؤلفاته في السنوات الأخيرة عن قناعته بأن على الولايات المتحدة أن تستخدم القوة في ترويجها للديمقراطية، ولكن بالتوازي مع ما دبلوماسية ما اطلق عليه نموذج نيلسون الواقعي. حيث اعتبر إن استخدام القوة يجب أن يكون أخر الخيارات التي يتم اللجوء إليها، ولكنه ألمح إلى أن هذه الاستراتيجية تحتاج الى المزيد من الصبر والوقت. واعتبر أن التركيز على إصلاح التعليم ودعم مشاريع التنمية يمنحان سياسة الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية أبعاداً شرعية. وقد تخلى فرانسيس فوكوياما صراحة عن ولائه وانتمائه لأفكار المحافظين الجدد في مقال نشرته المجلة التابعة لصحيفة نيويورك تايمز في عام 2006 مقارنا حركة المحافظين الجدد باللينينية. ونفى فوكوياما أن تكون الحرب العسكرية هي الإجابة الصحيحة

على الحرب على الإرهاب. وأضاف أن معركة كسب عقول وقلوب المسلمين حول العالم هي المعركة الحقيقة.

ثالثاً: نظرية الدولة المارقة Rogue State Theory

الدول المارقة وفقا لمنظرين امريكيين[1]، هي الدول التي تخالف بانتظام الأعراف والأنظمة الدولية مثل أفغانستان وإيران والعراق وليبيا وكوريا الشمالية. وفقاً لهذه النظرية، تعتبر هذه الدول عدائية وتمثل تهديداً للسلام العالمي، وتصفها بأنها أنظمة رجعية عدائية تجاه الأجنبي ومتعالية ولا تحترم قواعد المجتمع الدولي. ولا عجب إذا وجدت هذه التسمية القبول لدى صانعي السياسة الأمركية لتبرير بعض الخيارات السياسية كتعبئة الرأي العام لدعم إجراءات وأفعال ضد هذه الدول.

يرى اصحاب النظرية أن السلوك المارق يتضمن: إنتاج وتطوير الأسلحة البيولوجية والكيميائية، محاولة شراء المواد اللازمة لصنع الأسلحة النووية، الاتجار بالمخدارت، نقض الاتفاقيات الدولية، حماية الإرهاب، غزو أو استعداء الدول المجاورة وبناء قواعد الصواريخ البعيدة المدى. مثال على ذلك كوريا الشمالية وتجاربها بإطلاق هذه الصواريخ في الأجواء اليابانية أواسط التسعينيات. وقد تقوم بعض الدول ببعض هذه الممارسات، وتعرف آنذاك بالدول المقلقة وفق التسمية الأمريكية. وتعتبر صربيا مثالاً على ذلك. والفرق بين الدولة المارقة والدولة المقلقة هو استعداد أمريكا وبالتالي المجتمع الدولي للتغاضي عن بعض الأعمال التي تخل بأحكام القانون الدولي من دون أن يسبغ على من يقوم بها لقب دولة مارقة.

---

(1) P. D. Hoyt, "The "Rogue State" Image in American Foreign Policy," Global Society, vol.14, no. 2 (April 2000), pp. 297-310.

يتعامل المجتمع الدولي مع هذه الدول بأسلوبين إما الاحتواء أو التساهل. الاحتواء هو امتداد للحرب الباردة ويطبق على دول معينة. وأبرز خطوات هذه السياسة فرض العقوبات، علماً أن معظم المراقبين لا يؤمنون بجدوى هذا الإجراء. أما الأسلوب الآخر في التعاطي الدولي فهو مكافأة الدول التي تراعي أحكام القانون الدولي ويعتبر من الاساليب البدائية في استرضاء مثل هذه الدول. إذ لا يمكن التكهن بجدوى هذه السياسة.

ومن المآزق الناجمة عن اعتبار بعض الدول مارقة أو منبوذة أو رجعية هو أن المجتمع الدولي يتحمل الجزء الكبير من المسؤولية عن تصرفات هذه الدول؛ لذلك ثمة عدم مصداقية في استعمال هذه التصنيفات.

ولم تتورع الولايات المتحدة عن تقديم العون وعن مساندة بعض الدكتاتوريين وبيعهم الأسلحة المتقدمة والتغاضي عن أنظمتهم الهمجية والمتخلفة إذا كان في ذلك خدمة لمصالح أمريكا. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدول هي جزئياً نتيجة توزيع غير عادل للقوة والثروة في النظام الدولي. وأفضل طريقة للتأكد من أن دولاً لن تصبح دولاً مارقة منذ البداية هو اتباع استراتيجيات تقضي بإشراكها، وحظر بيع الأسلحة لها، وإلغاء ديونها والتعامل بأخلاقية أكبر تجاه دول العالم الثالث من قبل المجتمع الدولي.

رابعاً: نظرية الفوضى Theory of Anarchy

يعكس الاستخدام المتكرر لهذا المصطلح، صوراً من حالات العنف وغياب القانون وانعدام النظام. وتُشتَق كلمة فوضى الإنكليزية «Anarchy» من كلمة أنارخوس «Anarkhod» اليونانية؛ ومعناها

«من دون حاكم»، وتستعمل للدلالة على غياب الحكم الذي يحفظ السلام. وغالباً ما ترافق حالات الفوضى، حالاتٌ من التمرد الكبير والاضطراب الاجتماعي والسياسي. ويُكثر بعض كتاب الخيال العلمي ومنتجو الأفلام من استخدام هذه الفكرة في أعمالهم ليصوِّروا مستقبل الجنس البشري. وفي هذا السياق، كلمة الفوضى هي نقيض التصرف الحضاري، وهي تعبِّر عن رؤية متشائمة للإمكانات الإنسانية. كما يستخدم دارسو السياسة الدولية هذه العبارة على نحو أكثر دقة؛ فتوصف السياسة الدولية بالفوضوية باعتبار أنَّ ما من دولة واحدة أو تحالف دولي يتمتع بالسلطة المطلقة على كامل النظام. فما من حكومة عالمية مركزية؛ إذ إن الصفة المشتركة بين الدول العاملة في إطار النظام الدولي هي أنها دول سيّدة مستقلة، مسؤولة عن مصيرها ولو أنها لا تتحكم به. وهي دول تمارس سيطرتها الشرعية على أراضيها ولا تخضع لأي سلطة عليا، وتحدد الوقت الملائم لتشن حرباً أو لتعقد سلاماً أو لتتحالف مع دول أخرى[1].

يعتبر توماس هوبز أول فيلسوف سياسي حديث يصف العلاقات الدولية بالفوضوية، مع العلم بأنَّ فلسفته السياسية تُعنى على نحو أساسي بمعضلة النظام داخل الدولة، إلا أنَّ الوصف الذي قدمه بخصوص الحالة الطبيعية الدولية كان له كبير الأثر في تطور نظرية العلاقات الدولية. ويستخدم هوبز فكرة الحالة الطبيعية التي كانت تُعرف أحياناً بالتناظر الوظيفي المحلي ليُظهر السبب الذي يدفع بالأفراد المنطقيين إلى تفضيل العيش في ظل

(1) Alexander Wendt, "Anarchy Is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics". International Organization, vol. 46, no.2 (Spring 1992), pp. 391-425.

قوة عليا مطلقة، بدلاً من العيش في عالم تعمه الفوضى. وبالنسبة إليه، إنَّ حالة الطبيعة هي إحدى حالات البؤس والصعوبة التي يعيش فيها الإنسان ويكافح باستمرار بهدف البقاء على قيد الحياة؛ فمهما عظمت قوة الأفراد يظلون عاجزين عن حماية أنفسهم حماية كاملة تجاه أي اعتداء. في ظل هذه الظروف، ما من وقت للتسلية والعلاقات الاجتماعية والتصرفات الحضارية؛ إذ يقضي المرء هذه الحياة (التي وصفها بالمقززة والوحشية والقصيرة) محاولاً التغلب على منافسيه بهدف البقاء حياً. ويعتبر هذا الوضع ظالمٌ جداً، إذ يتطلب من الأفراد العقلانيين أن يتخلوا عن حرياتهم وحقوقهم الطبيعية مقابل الحماية والأمن اللذين يؤمنهما لهم قائد متسلط أو دولة دكتاتورية. ومن السهل أن نرى كيف تنطبق هذه الشروط ما قبل الاجتماعية، على العلاقات الدولية ولا سيما في نظر الواقعيين في هذا المجال، فهم يعتبرون أن غياب السلطة العليا التي من شأنها أن تفرض النظام وتنفذه في إطار التحالف يعني أنَّ الدول الأخرى غير المنضمة إلى التحالف تعيش في حال من عدم الأمان الدائم، لذا يتعين عليها أن تبقى متأهبة للقيام بكل ما بوسعها بهدف البقاء على قيد الحياة في هذا المحيط، حيث تعتمد كل دولة على قدراتها الخاصة.

وبذلك يتبيّن الترابط الوثيق بين الفوضى والحرب؛ وتُعَد التأويلات الواقعية اليوم لنتائج الفوضى على العلاقات الدولية موضوعَ جدل ولا سيما في نظرية العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، يوافق بعض الدوليين الليبراليين على أهمية الفوضى، إلا أنهم يَعُدون الواقعيين ميّالين إلى المبالغة من حيث تأثيرها في تصرفات الدول. وكذلك الأمر بالنسبة إلى البنائيين الذين يوافقون أيضاً على أن الفوضى هي الميزة الأساسية للنظام الدولي لكنهم

يَعُدون أنها لا تعني شيئاً بذاتها. فعلى سبيل المثال، تختلف الفوضى القائمة بين الأصدقاء اختلافاً كبيراً عن تلك القائمة بين الأعداء، لكن الاثنتين ممكنتان. باختصار، تعتمد طبيعة الفوضى وأثرها في الدول إلى حد كبير على مستوى التحليلات التي ترتكز عليها مختلف النظريات وعلى كيفية تبرير العلاقة التي تربط مختلف المستويات بعضها ببعض[1].

خامساً: نظرية اللادولة

يرجع مفهومها المعاصر إلى التطورات التي طرأت على الإنتاج السلعي البسيط في العقد الرابع من القرن التاسع عشر وبخاصة في إيطاليا وأسبانيا وفرنسا؛ حيث أصيب الرأسماليون الصغار بالسخط وخيبة الأمل لإفلاس مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة وعجزها عن مواجهة الاحتكارات الزاحفة وتركز رؤوس الأموال. وقد رفع لواء الفوضوية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر المفكر الإنكليزي جودوين (William Godwin 1756 - 1836)، والفيلسوف الفرنسي برودون (Pierre Proudhon 1809 - 1865)، والأرستقراطي الروسي الثائر باكونين (Mikhail Bakunin 1814 - 1876)، وعالم الجغرافيا الطبيعية الروسي كروبوتكين (Kropotkin 1842 - 1921)، وتحدث هؤلاء عن بشرية عقلانية متنورة تتخلص من قيود المؤسسات التي كانت ملائمة للسلوك غير العقلاني في العصر البُدائي. وخلافاً لادعاء هيربرت سبنسر بأن بقاء وتطور الأجناس يعتمدان على المنافسة والمصالح الأنانية الخاصة، رد كروبوتكين بأن ذلك يؤدي إلى الصدام وأن بقاء وتقدم البشرية اجتماعياً يعتمدان على المساعدة المتبادلة. وحول الملكية

(1) Helen V. Milner, "The Assumption of Anarchy in International Relations Theory", Review of International Studies, vol. 17, no. 1 (January 1991), pp. 67-85.

الفردية، تراوحت مواقفهم بشدة بين اعتبارها عبودية خفية، وسرقة، ومكوناً هامّاً للحرية. بينما كان رأي جودوين هو الأقرب إلى المفهوم الأساسي للفوضوية؛ إذ لم يعترض على معظم صور الملكية الفردية بشرط أن تكون صغيرة، حتى الليبرالي المعاصر روبرت نوتسيك المعلن لولائه للفوضوية يتخذ موقفًا متسامحًا من الملكية الفردية انطلاقاً من أن إلغاءَها تدخل في حرية الفرد[1].

ويمكننا أن نرجع أصول الفوضوية إلى بداية الثورة الفرنسية في عام 1798. كما يمكن ايجاد دلائل لظهور الفوضوية لدى الإغريق وحتى الصينيين، وهو ما يعني أنه كان ثمة دومًا من هم مستعدون لتحدّي السلطة استنادًا لخلفية سياسية وفلسفية، وهو ما يمكن وصفه بأنه «الموقف المبدئي للفوضوية»، إلا أن الفوضوية التي طوّرت موقف التحدّي للنظرية الاجتماعية والسياسية كانت تتحدى النظام الملكي الموجود وتقترح بديلاً له، وكانت مع ظهور الثورة الفرنسية، التي فتحت الطريق لتحديات مماثلة في دول ومؤسسات أخرى، ومن هذا المصدر نشأت الأيديولوجيات الأساسية – المحافظة، الليبرالية، الاشتراكية، وكذلك الفوضوية في شكلها المعروف حاليًا.

لقد أثار عدد من المفكرين الفوضويين قضايا مختلفة لفتت الانتباه حينها، إلا أنها لم تصبح فكرة مترابطة حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر. وحتى بعد ذلك ظلَّ الحديث عن الفوضويين عرضة لسوء الفهم. كان للفوضويين نشاط في حركة الطبقة العاملة التي نمت في أنحاء أوروبا في تلك الفترة، وتمكنوا من اكتساب دور قيادي في بعض الأماكن ولكن النشاط لم يكتمل، وتفكك في مكان

(1) ظلمت الترجمة المفهوم؛ إذ تُرجم للعربية «فوضوية» والأقرب هو «مجتمع اللادولة»؛ وبذلك أوحت الترجمة بأن المذهب يؤدي للفوضى، وهو اختزال مُخِلٌّ للفوضوية كمدرسة وفلسفة تَراجُع مركزية الدولة، وتعلي من شأن الإدارة الاجتماعية القائمة على مركزية الفرد.

ليظهر في آخر. ويمكننا أن نجد ظهورًا للحركة الفوضوية في أنحاء أوروبا في الستينيات من القرن التاسع عشر (1860) ومع بداية الحركة النقابية في فرنسا في أوائل القرن العشرين.

لقد تبلورت أفكار الفوضوية حول الموقف من الدولة والمؤسسات ومفهوم الحرية، وتمثلت في مقاومة محورية الدولة التي تحمي أسلوب الإنتاج الكبير، والمطالبة بالحفاظ على الملكية الفردية الصغيرة ورفض كل صور السلطة المنظمة، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو دينية بحجة أنها غير ضرورية وغير مرغوب فيها، وتنكر الفوضوية أن رضا المحكومين هو الأساس الصالح للسلطة السياسية، وترى أن السلطة الوحيدة الشرعية والأخلاقية هي التي يمنحها الناس لأنفسهم، بالتالي لا يمكن إرغام أحد على عمل لا ينبع من إرادته المستقلة؛ لأن التشريع وصنع القرار هما من حقوقه المطلقة. أي أن «كل مواطن هو مشروع نفسه»؛ لهذا اتهمت الفوضوية المؤسسات بتهديد الحرية الفردية وطالبت بإزالتها لضمان الحرية الحقيقية للإنسان وفتح الطريق أمام مجتمع جديد يقوم على الارتباط التلقائي الحر بين المواطنين. وربما تكون نقطة البداية هي التأكيد على أن الفوضوية ليست أيديولوجية وإنما نقطة تقاطع بين العديد من الأيديولوجيات، فهناك فوضويون يساريون وفوضويون ليبراليون، والمشترك بينهم هو النقد الحاد للسلطة وسيادة الدولة.

وقد تعرضت الفوضوية في توجهها الاشتراكي لنقد الليبرالية المعاصرة؛ لأن مفاهيمها تتلاقى مع مفهوم ماركس عن تلاشي جهاز الدولة في المرحلة الأخيرة من تطور البشرية في ظل النظام الشيوعي. كما انتقد الماركسيون بدورهم الفوضوية الليبرالية كمنظومة فكرية رجعية؛ لأنها بمطالبتها بجعل الملكية الفردية الصغيرة أساس النظام الاجتماعي تحاول عبثًا استعادة أوضاع اقتصادية واجتماعية

تجاوزتها الرأسمالية. كما اتهموا أنصارها بالنفاق لعدم الإسهام الجاد في مقاومة الرأسمالية، وإنكارهم الصراع الطبقي الكفيل بالانتقال إلى الاشتراكية. وقد صنفوا أجنحتها في تيارات ثلاثة:

- تيار باكونين والفوضويين النقابيين الذين قصروا مقاومتهم للبرجوازية على الصراع الاقتصادي من خلال نقابات العمال.

- تيار برودون صاحب فكرة البنك الشعبي للخدمات المتبادلة، وعن طريقه يستطيع العمال تبادل منتجات عملهم والتخلص من الاستغلال. وقد تعرض للاتهام بتسميم وعي الطبقة العامة العالمية؛ لأن تنفيذ الفكرة يتم في إطار النظام الرأسمالي ولمصلحته، ويبعد البروليتاريا عن الصراع من أجل الثورة الاشتراكية والسلطة.

- تيار الفيلسوف الألماني كاسبر شميدت المعروف بالفوضوية الفردية وهو أكثرها تطرفًا فهو القائل: «لا يوجد شيء أعلى أو أسمى مني.. إنني أعلنها حربًا ضد كل دولة حتى ضد أكثرها ديمقراطية». ولا يزال للفوضوية حتى الآن بعض التنظيمات في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية تتبنى هذه الأفكار.

فمن بين الأيديولوجيات والمفاهيم الهامة تبدو «الفوضوية» ANARCHY أشد المفاهيم صعوبة في تحديدها، فهو مصطلح يصعب إيجاد تعريف مباشر صريح له؛ وذلك لكونه مليئًا بالتناقضات؛ فالتصور السائد للفوضوية لدى الوعي يراها تصدر عن شخص هدام «تخريبي» مستعدٍّ لاستخدام العنف؛ ليوقع «الفوضى» في

النظم الاجتماعية دون أن يكون لديه أي بديل بنّاء، ولكن على الجانب الآخر ينكر معظم الفوضويين هذا التصور تمامًا مؤكدين أنهم يهدفون لبناء مجتمع خالٍ من التشوهات التي خلقها المجتمع الحالي كالحروب - العنف - الفقر... والكثير منهم يرفض العنف أو يقر بأنه إجراء دفاعي ضد ما يرونه من «عنف الدولة». أما الاتهام الثاني فهو اعتبار الفوضويين مؤيدين للفردية، فالفوضوية تبدو وكأنها تعلي من شأن الفردية على حساب كل القيود الاجتماعية، مدعية بأن كل فرد له الحق في أن يفعل ما يشاء دون الحاجة للالتفات إلى حقوق ومصالح الآخرين. بينما وجهة النظر الأخرى يظهرها الفوضويون أنفسهم الذين يؤكدون أن هدفهم هو خلق أفراد اجتماعيين يكونون أكثر إدراكًا لالتزاماتهم المجتمعية[1].

1 - الفوضوية والعداء للدولة:

بالرغم من التحذير المبدئي من البحث عن تعريف شامل للفوضوية، فقد نكون قادرين على الإشارة إلى ملامح تسمح بتصنيف الفوضويين تحت اسم واحد. أولها وأوضحها هو العداء للدولة، التي يدعي الفوضويون وجوب اختزالها لمساحة هامشية MINIMALIST STATE أو اختفائها واستبدالها بشكل جديد من التنظيم الاجتماعي، ولإيضاح عقلانية هذا المطلب نحتاج إلى معرفة ما المقصود بالدولة؟

(1) هكذا نظل متحيرين إذا ما كان الهدف الحقيقي للفوضوية هو الحرية الفردية أم التماسك الاجتماعي أو أنها ربما تحاول أن تجمع ما بين أهداف تبدو متناقضة؟! فتاريخ الفوضوية قد يوحي بأن الفوضوية يجب أن تعامل كفرع من الاشتراكية وهذا يتجاهل كل الفوضويين الفرديين (الأمريكيين بالأساس) الذين قدموا تصوراً بديلاً لما قدمه الاشتراكيون، وفي أثناء القرن التاسع عشر أحدثت أفكارهم تأثيراً ظهر خارج الدائرة الضيقة التي تشمل عددًا من المفكرين، وكان الإحياء الحقيقي حديثًا للحركة الفوضوية الفردية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث اتحد الفوضويون ليكوِّنوا ائتلافاً سجل 920.800 صوت في الانتخابات الرئاسية عام 1980.

فالدولة ليست المكافئ للحكومة عموماً، وبالفعل فإن بعض الفوضويين قد استخدموا هذا التمايز مؤكدين أن هدفهم ليس مجتمعًا بلا حكومة، ولكن مجتمع بلا دولة، وبالنظر للأمر من منظور تاريخي نجد أن الدولة هي تكوين سلطة أعلى من الفرد تستقل بالإدارة السياسية واستخدام القوة التي تبلورت بعد بروز الدولة القومية في أوروبا بعد صلح وستفاليا 1648 في فترة نضج النهضة الأوروبية، وأسست لنفسها مكانًا كفاعل على الساحتين الداخلية والدولية. أولى هذه السمات هي أن الدولة هي السيادة أي أنها تدّعي لنفسها كامل السلطة لتعريف وتحديد حقوق رعاياها. وثانيها ان الدولة كيان إلزامي بمعنى أن كل فرد ولد في مجتمع مجبر على الاعتراف بالتزاماته تجاه الدولة التي تحكم هذا المجتمع. وثالثهما ان الدولة كيان احتكاري، فهي تحتكر القوة في أراضيها ولا تسمح بوجود منافس إلى جانبها. ورابعها ان الدولة كيان متميز بمعنى أن الأدوار والوظائف التي تقوم بها منفصلة عن الأدوار والوظائف الاجتماعية عموماً [1].

ومن الخطأ استنتاج أن الفوضويين يعدون كل الوظائف التي

(1) والفوضويون يوجهون للدولة اتهامين: فهم يدعون بعدم أحقيتها في الوجود ككيان مسلم به، ينظر له على أنه ضمان السلام الاجتماعي، كما يدعون بأنها حملت معها سلسلة من الشرور الاجتماعية. ويعرض «برودون» – أحد أبرز منظري الفوضوية – أربع اتهامات أساسية للدولة، الأولى: أنها كيان إكراهي يحد من حرية الناس ويقللها لما هو أدنى بكثير مما يحتاجه التعايش الاجتماعي، فهي تصدر قوانين مقيدة لا لصالح المجتمع بل لحمايتها. ثانياً: أن الدولة هي كيان تأديبي أو عقابي، فهي توقع عقوبات شديدة على هؤلاء الذين يخرقون قوانينها، سواء أكانت هذه القوانين عادلة أم لا. والفوضويون ليسوا بالضرورة ضد هذه العقوبات، ولكنهم ضد أشكال وأحجام العقوبات التي تصدر عن الدولة. ثالثاً: الدولة كيان استغلالي، فهي تستخدم قوتها في فرض الضرائب والتنظيم الاقتصادي؛ لتمويل الموارد من مراكز الثروة إلى خزانتها، وأخيرًا فالدولة هي تنظيم هدام؛ إذ تجند رعاياها أو مواطنيها في حروب سببها الوحيد حماية الدولة نفسها، وبدلاً من أن تكون حافظة لحياتهم من حالة الفوضى كما رأى هوبز وأنصار الدولة ينتهي الأمر بموت الفرد في سبيلها.

تقوم بها الدولة غير ضرورية، فمن وجهة نظرهم أنه من المستحيل أن تكسب الدولة شرعيتها بين الجماهير دون أن تقدم خدمات أو تقوم بمهام نافعة، وإن لم يتفق الفوضويون على هذه المهام، إلا أنها تتواجد في مساحتين: حماية الفرد ضد غزو الآخرين له، والتنسيق بين أعمال الإنتاج في المجتمع. أما عن المجتمع المتصوَّر لدى الفوضويين فهو ليس بدون تنظيم كلياً، بمعنى أنه توجد مؤسسات لتحقيق أهداف جماعية، ولكنها تلك المؤسسات لها خصائص تختلف عن الدولة: أولها: أنها لن تكون راعية أو سلطوية، ولكن ستكون محدَّدة الوظائف، ولن يسمح لها بتخطي دورها المحدد سلفًا، وثانيًا: يصر الفوضويون أن يكون الانتماء لهذه المؤسسات اختيارياً، وليس إجباريًا بمعنى أن كل فرد تحكمه تلك المؤسسات يجب أن يوافق سلفًا على أن يحكم بها، وثالثاً: بعض الفوضويين قد أعجب بفكرة وجود وكالات مختلفة تتعاون في مجال واحد، وفي الوقت نفسه تتنافس لاستمالة العاملين في تلك المجال - أي ما يشبه الشبكات NETWORKS، وأخيراً: فهم يرون جعل هذه المؤسسات أكثر قبولاً وذلك بتسييرها عن طريق الديمقراطية المباشرة أو تداول الإدارة.

2 - الفوضوية والدين:

وبالرغم من كون الدولة هي الموضوع المميز الذي هاجمه الفوضويون إلا أن أي مؤسسة كالدولة تدان بالطريقة نفسها، وعلى هذا ظهر نقد الفوضويين للكنيسة كمؤسسة سلطوية. فكان معظم الفوضويين ملحدين وادعوا بأن الإيمان بالله هو رد فعل تجاه الحرمان الاجتماعي. وكان نقدهم للكنيسة ذا جانبين: الأول: أن سلطة القس أو الكاهن على المؤمن تبدو دوماً كمصدر لكل السلطات، بمعنى آخر فإن الشخص الذي يقبل رجوعه إلى سلطة آخرى أكثر حكمة منه في الأمور الروحانية، وهو ما يسهل قبوله

لأي نوع آخر من السلطة كسلطة القائد السياسي على سبيل المثال، ثانياً: أن الكنيسة قد تستخدم مباشرة لخلق شرعية للدولة، فالقس يمكنه استخدام سلطته لينشر مبادئ الطاعة للسلطة السياسية.

3 - الفوصوية والاقتصاد:

يعد الفوضويون أيضاً نقاداً للنظم الاقتصادية القائمة، فحينما نقرأ بعض الأعمال في كتابات الفوضويين ربما نعتقد أن القهر أو الظلم الاقتصادي كان هدف تلك الأعمال، بينما يحتل القهر السياسي المرتبة الثانية. ويدعي الفوضويون أن النظام الاقتصادي في المجتمعات الغربية هو بالأساس نوع من السيطرة الاحتكارية من جانب أصحاب الأعمال الضخمة حيث يجبرون قوى العمل على الرضا بأجور تقل عما يستحقونه نظير مجهوداتهم. فماذا يقترح الفوضويون كنظام اقتصادي بديل؟ هنا لا يوجد اتفاق حول هذا النظام بل على العكس، فتتراوح اقتراحات الفوضويين بين السوق الحرة والقطاع الخاص، والمنافسة بين المؤسسات على شراء المستهلكين لمنتجاتها وخدماتها، وبين نظام الملكية العامة حيث ينتج عامة الشعب ويوزع الإنتاج حسب قاعدة الاحتياج، ويرى «برودون» أن الملكية الفردية تعني الاستغلالية، والشيوعية تعني العبودية، ويؤكد على وجوب احتفاظ العمال باستقلالهم وترابطهم بعلاقات من الثقة والتعاون، ويرى أن كل منتج يباع للمستهلكين وتقاس قيمته بعدد ساعات العمل لإنتاجه لا بالأسعار التي يحددها السوق، وبدلاً من استخدام النقود تصدر أوراق عمل عن بنك الشعب.

4 - الفوضوية في القرن الواحد والعشرين:

قد يقول البعض، إن الفوضوية لم تجد طريقها للتطبيق في تجارب واقعية، وقد يربط البعض الفوضوية بالتصوّر الخيالي أو

اليوتوبيا (المجتمع المتعاضد الفاضل الذي لا يوجد في الواقع)، ذلك كما ذهب نوتسيك في كتابه القيم حول الفوضوية والدولة واليوتوبيا، وأنها لا صلة لها بعالم اليوم، لكن هناك صعود الآن في مجال النظرية السياسية للاهتمام بالفوضوية نظراً للأزمة التي تشهدها الدولة القومية في ظل العولمة، وهو ما جعل أفكار الفوضوية عن إدارة المجتمع بدون دولة تكتسب أهمية من جديد إذا ما تم تطويره. فالحديث عن مجتمع الشبكات الدولية، وعن صعود المجتمع المدني، وتنامي الديمقراطية بأشكال تعتمد الإدارة المحلية والإقليمية كلها تطورات فكرية وواقعية تستدعي أفكار الفوضوية التي رغم انحسارها مع صعود الليبرالية والماركسية ظلت دوماً مدرسة فارقة في الفكر وتتجاوز الأيديولوجيات.

الفصل الثامن

نظريات العلاقات الاقتصادية الدولية

أولاً: نظرية الاعتمادية المتبادلة Interdependence Theory

تعتبر الاعتمادية المتبادلة، حالة العلاقة بين طرفين، حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريباً بالنسبة إلى كل من الطرفين. أمَّا في دراسة العلاقات الدولية، فتحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين اثنين: الحساسية والهشاشة. الأولى تدلُّ على الدرجة التي تكون فيها الدول حسَّاسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى، وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلاً) تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية. وتدلُّ الثانية إلى توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع؛ وهكذا، قد تكون دولتان متساويتان في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها، قد تجد إحداهما أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة

إليها مما تجده الأخرى، فتقلص بالتالي اعتمادها على النفط.

أخذ مفهوم التبعية المتبادلة يخضع لدراسة معمقة في بداية السبعينيات. من القرن الماضي، واعتبر بعض المفكرين بوجود تغييرات أساسية ثلاث في العلاقات الدولية:

- إن تبعية الدول المتبادلة أصبحت أكبر في مجموعة متنوعة من المسائل، من السلع الاستهلاكية إلى الأمن.

- إن قدرة الدول على صنع القرار إزاء الاقتصاد العالمي آخذة بالتضاؤل.

- إنه كلما زاد الربط المتبادل بين الدول كلما أصبح ضعفها أكبر إزاء الاضطرابات والأحداث في مناطق أخرى من العالم، وللتدليل على هذه التغيّرات، يشير منظرو التبعية المتبادلة إلى زيادات كبيرة في تدفق رأس المال عبر البلدان.ونقل التكنولوجيا ونشوء الشركات المتعددة الجنسيات وتصاعد حرارة العلاقات بين القوى العظمى وتنامي أهمية المنظمات الدولية (الحكومية منها وغير الحكومية). إضافة إلى مسائل متعلقة بحقوق الإنسان والفقر والنمو والبيئة وسياسات الطاقة التي شقت سبيلها إلى جدول أعمال السياسة الخارجية لدى الدول.

بالنسبة للعديد من منظري التبعية المتبادلة، بدت سياسات القوة العارية إبان مرحلة الحرب الباردة وكأنها تفسح الطريق أمام عالم أكثر تعاوناً تحت حكم القانون. ومن المهم أن نفهم، أنَّ منظري التبعية المتبادلة لم يكونوا يتحدثون فقط عن زيادة الترابط في مجموعة من المسائل المتنوعة.

ووفقاً إلى روبرت كيوهان Robert Keohane وجوزف ناي[1] Joseph Nye تحدّت التبعية المتبادلة المركبة النظرة الواقعية بطرق ثلاث على الأقل:

- أن الواقعيين ركزوا فقط على العلاقات بين الدول، ولكن النشاطات عبر الحكومات وعبر البلدان أثرت في الدول بشكل كبير، وأضعفت قدرتها على التصرف بشكل مستقل في العلاقات الدولية. ولم تحمل المنظومة الواقعية ما يمكن أن يبيّن هذه النقلة المهمة. وبدلاً من ذلك، شدَّد كيوهان وناي على قنوات الاتصال المتعددة بين الدول، عبر الحكومات وبين البلدان.

- اعتبر الواقعيون ان ثمة مشكلات ذات أهمية تراتبية بين الدول، وميّزوا بين السياسات العليا الخاصة بالأمن وبين السياسات الدنيا الخاصة بالتجارة. وقال كيوهان وناي إن هذا التمييز متقادم، وفي النهاية، في عصر من التبعية المتبادلة المركبة، قال هذان الكاتبان إن القوة العسكرية قد أصبحت أقل قابلية للاستخدام وأقل أهمية من الخيار السياسي.

- لقد بدت الكتابات حول التبعية المتبادلة في البدء وكأنها تحل محل الواقعية بصفتها إطارا للتحليل،ولكن هذا التوقع لم يعمر طويلاً، فقد أكد عدد من الباحثين أن هذه الكتابات تحوي قراءة تبسيطية للواقع، والأهم أنها تضلل التمييز الأساسي بين الحساسية والهشاشة.

(1) Owen Keohane and Jospeh S. Nye, Power and Interdependence, 3rd ed. (Reading, MA:Addison Wesley, 2000).

وبالنسبة إلى الواقعيين، تحمل هذه الأخيرة أهمية أكبر من الأولى. وفي النهاية، إن التبعية المتبادلة اللامتطابقة هي مجرد تعبير آخر للحديث عن تفاوت القوى بين الدول. وطالما أنه لا يوجد رابط سببي بين التغييرات في الحساسية والهشاشة في النظام العالمي، سيكون من المبكر التنبؤ بأي تغيير نوعي في العلاقات الدولية. واعتبر كينيث[1] Kenneth Waltz إن العديد من الباحثين في مجال التبعية المتبادلة ضخموا تأثيرها المحتمل في بنية النظام الدولي. على الرغم من صدور هذه الانتقادات وغيرها، كان للبحث حول التبعية المتبادلة في بداية السبعينيات انعكاساً كبيراً على العالم. فهو لم يساعد فقط على إعادة إحياء حظوظ الدولية الليبرالية المتهاوية، بل توقع العديد من التغييرات التي ارتبطت في ما بعد بالعولمة في الثمانينيات والتسعينيات.

ثانياً: نظرية التبادلية Reciprocity Theory

تتأسس هذه النظرية على قاعدة تحديد نوعية العلاقة بين طرفين يتبادلان السلع والخدمات ونواح أخرى من العلاقة. ومن خلال دراسة العلاقات الدولية، يتمحور مفهوم التبادلية حول مضمون القانون الدولي والعلاقات التجارية بين الدول. ففي إطار النقاشات حول القانون الدولي تعتبر التبادلية السبب الرئيس لالتزام الدول بالقوانين من دون الحاجة إلى المؤسسات التي تعزز هذه القوانين إن بالترهيب أو التهديد. وهنا يُعتقد أنَّ العائق الرئيس

(1) Kenneth Neal Waltz, Theory of International Politics, Addison-Wesley Series in Political Science (Reading, MA: Addison-Wesley Pub. Co. 1979.

في الامتثال للقانون الدولي هو فقدان الثقة بين الدول. كما أنَّ الفوائد البعيدة المدى لاحترام القوانين الدولية تفوق الفوائد الآنية من خلال مخالفته، وطالما أنَّ معظم الدول تتجاوب بنوايا حسنة بالالتزام بالاتفاقيات، سينتج من ذلك أسلوب معاملة بالمثل. هنا يمكن للتبادلية أن تعزز مناخاً دولياً ثابتاً يسمح بعزل أي من الدول التي تخالف القانون الدولي.

أما في إطار العلاقات التجارية، فإن التبادلية مفهوم أساسي في دراسة الأنظمة، وهي أحد الأسباب التي تدعو الدولة إلى الانخراط والالتزام بالاتفاقيات التجارية، وبخاصة ما يتيح منها توسيع التجارة الحرة في الاقتصاد العالمي، ومثال ذلك، إن التبادلية تمنح المصدرين حافزاً للتكاتف في سبيل رفع القيود عن التجارة الدولية. فمن دون التبادل، ترتفع كلفة الحماية في مجال الاستيراد التنافسي للصناعات بينما تتوزع الفوائد في حال رفع هذه القيود. وبعكس ذلك،فإن أي اتفاقية تجارية تبادلية من شأنها أن تنتج رفع القيود عن الخارج بحيث تصبح الفوائد محصورة في الصناعات المصدرة. ففي الولايات المتحدة مثلاً[1]، عـَّززت إيجابية اتفاقيات التبادل التجاري مع دول أخرى قوة الرئيس الأمريكي في مباحثات اتفاقيات تجارية متبادلة مع دول أخرى، وبهدف الحصول على فوائد مركّزة للمصدرين، قام الكونغرس بتفويض الرئيس إجراء المحادثات والمفاوضات التجارية مع الحكومات الأجنبية التي تهدف إلى مزيد من رفع القيود عن التجارة. وكان لتعاضد المصدرين بهدف اتفاقيات متبادلة، سبباً لميل المشرعين إلى الاتجاه نحو المزيد من رفع القيود

(1) Michael J. Gilligan, Empowering Exporters: Reciprocity, Delegation, and Collective Action in American Trade Policy (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1997).

الأمر الذي أعطى بدوره المزيد من السلطة إلى الرئيس في هذا المجال.

ينبغي عدم اعتبار التبادلية بوصفها شيئاً جيداً بشكل دائم، كما ينبغي التمييّز بين التبادلية السلبية والتبادلية المتوازنة، إذ يقصد بالأولى تبادل الضرر وليس المنفعة كما هو الحال في تصعيد سباق التسلح بين القوى العظمى إبان الحرب الباردة، أما التبادلية المتوزانة، فتعنى بتبادل الفوائد ذات الجدوى بين الدول، كما ينبغي التنبه إلى أهمية التمييّز بين التبادلية المباشرة وتلك غير المباشرة أو الموزعة، فالأولى تعنى بالاتفاقيات المتبادلة بين دول معينة، بينما تتناول الثانية اتفاقيات متعددة الأطراف بين مجموعات من الدول، وبذلك تعود الاتفاقيات بالفائدة على كل عضو في المجموعة على المدى البعيد، على الرغم من أن التكاليف والفوائد قد لا تكون موزعة بينها بالتساوي في وقت من الأوقات، كما أنَّ الدرجة التي تتكامل أو تتنافس فيها الاتفاقيات المتبادلة المباشرة مع تلك غير المباشرة أو الموزعة تبقى محوراً أساسياً للنقاش بين داعمي الإقليمية من جهة وتعددية الأطراف في مجال التجارة الدولية المعاصرة من جهة أخرى[1].

ثالثاً: نظرية التعددية Multilateralism Theory

ترتكز هذه النظرية إلى ثلاث خصائص، أو ثلاثة مبادئ تقوم عليها العلاقات بين الدول أو مجموعة دول، وهي عدم التمييز،وعدم التجزئة، ونشر المعاملة بالمثل[2]. ويقصد بعدم التمييز أن تنفذ الدول

(1) Robert Owen Keohane, "Reciprocity in International Relations," International Organization, vol. 40, no. 1 (Winter 1986). pp. 1-27.

(2) John Gerard Ruggie, ed., Multilateralism Matters: The Theory and Praxis of an Institutional Form (New York: Columbia University Press, 1989).

التزاماتها الواردة في المعاهدات من دون أي مفاجآت أو استثناءات ترتكز على التحالفات، أو على خصوصية الظروف المتوافرة، أو على الدرجة التي تبدو فيها المصالح القومية موضوعة على المحك؛ ومثال ذلك على حالة عدم التمييز هي التزامات الدول بتوسيع وضعية الدولة الأكثر رعاية لتشمل باقي الدول في النظام التجاري الذي يحكمه الاتفاق العام بشأن التعرفات الجمركية والتجارة (الغات)، وخليفته منظمة التجارة العالمية. اما عدم التجزئة في إطار التعاون العسكري على سبيل المثال، كأن يُطلب من الدول أن تفي بالتزاماتها تجاه الدول الأخرى من خلال اتفاقية تُعنى بالأمن الجماعي، ما يعني بالنسبة إلى أنظمة أمنية متعددة الأطراف، الطلب منها اعتبار السلام غير قابل للتجزئة من جانب ولمصلحة أي طرف موقع على اتفاقية الأمن الجماعي. ويعني مبدأ نشر المعاملة بالمثل أن الاستمرار في تطبيق مبدأ عدم التمييز وعدم التجزئة هو عنصر مهم في الترتيبات المتعددة الأطراف، فلا تُصنف الأمثلة العرضية والفردية عن التعاون بين الدول ضمن إطار المنافسة الفردية أو العلاقات العدائية بين الدول بالمتعددة الأطراف، بل يجب على المساهمة المشتركة أن تستمر لفترة طويلة، وبذلك يمكن الاعتماد عليها لتصبح أساس التوقعات بشأن أداء الاتفاقيات الجماعية على المدى البعيد. وبمعنى آخر، تطرح الدول ما يسمى أحياناً ظلال المستقبل، ويمكن لحالات التعاون المتكرر في إطار متعدد الأطراف أن يعزز انتشار المعاملة بالمثل بين الدول، ويساعد على تحويل إدراكها لمصالحها الخاصة.

إن نهاية الحرب الباردة، وتكامل اقتصاد العالم المتنامي عبر مجموعة لم يسبق لها مثيل من تحركات رأس المال والناس، والمعلومات أثارت الاهتمام في تعددية الأطراف، بصفتها شكلاً تنظيمياً في

العلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي العالمي. وعادة ما تستجيب الدول، والجهات غير الحكومية، والمؤسسات، وجهات أخرى عابرة للحدود القومية إلى طائفة من المشكلات القديمة والجديدة المندرجة في جدول الأعمال العالمي. ففي المجالين الاقتصادي والبيئي، على سبيل المثال، يشير حضور منظمات شبيهة بمنظمة التجارة العالمية، ومجموعة شبكات بيئية عابرة للحدود القومية إلى أن التحوّل نحو تحرير السوق والتكامل العالمي سيتم بإشراف أشكال مهمة من التنظيم المتعدد الأطراف، والإدارة، واللوبي السياسي. فتعددية الأطراف إذاً عبارة عن وسيلة معينة ترمي إلى لمِّ شمل جهات دولية تدعم التعاون، وتدمج مبادئ عدم التمييز، وتنشر مبدأ المعاملة بالمثل، وتقيم بُنى تأسيسية معممة[1].

واليوم، يزداد الجدل حول إمكانات تعددية الأطراف.وجدواها، فعلى الرغم من الحجج القائلة إن أشكال التعاون المتعددة الأطراف وفّرت أسس توسّع التجارة العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تتكاثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية، يبقى أن نعرف إلى أي مدى تقوِّض الإقليمية تعددية الأطراف أو تعززها والعكس صحيح [2].

(1) Rorden Wilkinson, Multilateralism and the World Trade Organisation: The Architecture and Extension of International Trade Regulation, Routledge Advances in International Political Economy (London; New York: Routledge, 2000).

(2) يشيع التعاون المتعدد الأطراف داخل أمريكا الشمالية بين بلدانها وبلدان أوروبا الغربية أكثر من شيوعه بين دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويعود سبب نقص تعددية الأطراف على الصعيد السياسي في منطقة آسيا والمحيط الهادي جزئياً، إلى أن الولايات المتحدة لم تُدخل المعايير والمنظمات المتعددة الأطراف إلى المنطقة في الفترة التي تلت الحرب مباشرة بطريقة تماثل دخولها إلى أوروبا.

رابعاً: نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة Hegemonic Stability Theory

ترتكز نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة على قاعدة أن العالم بحاجة إلى دولة واحدة مسيطرة، تضع وتنفذ قواعد التجارة الحرة بين أهم أعضاء النظام. وحتى تكون دولة ما هي الدولة المهيمنة ينبغي أن تتمتع بالقدرة على إنفاذ قواعد النظام، وبالرغبة في القيام بذلك، والالتزام بنظام تعتبره أغلبية البلدان مصدر كسب متبادل لها.

وبحسب هذه النظرية، تعتمد القدرة بدورها على ثلاث سمات: اقتصاد نام وكبير، السيطرة في قطاع تقني أو اقتصادي مهم والقوة السياسية التي تدعمها القوة العسكرية. ومع الوقت، سينشأ نمو غير متساوٍ للقوة ضمن النظام مع تطوير تكنولوجيات جديدة. وسينجم عن ذلك نظام غير مستقر إذا قامت التغيّرات الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها بتعرية الهرمية التراتبية الدولية وبتهديد موقع الدولة المسيطرة. وسينشأ مرشحون يطالبون بالهيمنة إذا كانت قواعد النظام ظالمة لدرجة غير مقبولة.

لقد طوَّر النظرية في السبعينيات والثمانينيات، مفكرون أمريكيون ينتمون إلى المدرسة الواقعية، إذ اعتبروا أنَّ توزيع القوى بين الدول بكونه العامل المركزي في تفسير انفتاح الاقتصاد الدولي واستقراره، إلا أنَّ دولة قوية تتمتع بتقدم تكنولوجي على دول أخرى، ستهتم بنظام تجارة مفتوح،باعتبارها تسعى وراء أسواق لتصدير منتجاتها، ولأن الدول الكبيرة أقل تعرضاً لمخاطر الاقتصاد العالمي من الصغيرة. وكذلك ستسمح الدولة المهيمنة لغيرها من الدول بالاستفادة مجاناً من المكاسب التي تؤمنها هي إلى الاقتصاد العالمي

على شكل سلع عامة، وهي نوع من السلع حيث استبعاد المستهلكين يكون مستحيلاً، ويكون استهلاك السلعة من جانب لاعب واحد لا يستنفذ إتاحتها للآخرين.

في مجال أعمال الاقتصاد الدولي، تكون السلع العامة عبارة عن نظام تجارة مفتوح وحقوق ملكية محدَّدة بشكل جيد ومعايير مشتركة للإجراءات التي تتضمن الأموال الدولية وسياسات اقتصادية هائلة، وعمل مناسب في حال قيام أزمة اقتصادية ونسبة تبادل نقدي مستقرة. وفي المقابل، إذا كانت القوة موزَّعة بشكل أكثر تساوياً بين الدول، فإنها ستكون أقل ميلاً إلى دعم نظام التجارة المفتوحة؛ فالدول الأقل تطوّراً من الناحية الاقتصادية ستحاول تجنّب مخاطر الهشاشة السياسية المصاحبة للضغوط التي يمارسها الآخرون، بينما الدولة التي تكون هيمنتها في حالة انحدار ستخشى خسارة قوتها لمصلحة منافسيها وستجد من الصعب مقاومة الضغوط الداخلية للحماية من السلع المستوردة الرخيصة.

وعلى الرغم من بساطتها الجذابة، تعاني النظرية من قلة حالات الاستقرار المرتكز على الهيمنة والمتفق عليها؛ ويذكر الباحثون ثلاث حالات من الاستقرار المرتكز على الهيمنة: الأراضي الواطئة في القرن السابع عشر؛ بريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة بعد العام 1945، وفي الواقع إن إرساء نظرية كاملة على ثلاث حالات أمر يطرح تساؤلات كثيرة، كما أن حالة الولايات المتحدة تظلُّ مثاراً للجدل لسببين: أولهما، إنه خلال مرحلة الركود الكبير، حينما كانت الولايات المتحدة قادرة على جعل النظام مستقراً، ولكنها لم تفعل ذلك حتى لو كان من المؤكد أن التثبيت لمصلحتها ولمصلحة العالم. ثانيهما، إن الهيمنة الأمريكية كانت سريعة الزوال وكانت العلامة الأساسية التي تركتها هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد

العالمي في العقود التي تلت مباشرة العام 1945، فمنذ الستينيات تضاءلت أهمية الولايات المتحدة مع تآكل سيطرتها لمصلحة اليابان وألمانيا؛ فكيف تكون الولايات المتحدة حالة دامغة على الاستقرار المرتكز على الهيمنة؛ فهذه الاستنتاجات نشير فقط إلى 27 سنة تقريباً من السيطرة الاقتصادية (1944 - 1971)[1].

تكمن إحدى الصعوبات في تقييم نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة في غياب معيار متفق عليه لقياس الهيمنة، لقد جرى تطوير النظرية على أساس نتاج انحدار الهيمنة الأمريكية ونشوء القوة اليابانية نشوءاً مؤثراً. ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان انهيار الاتحاد السوفيتي السابق والركود الطويل المدى في اليابان قد أجبرا العديد من الباحثين على إعادة النظر في تقييماتهم لانحدار الهيمنة. إضافة إلى ذلك، سبَّبت النظرية قيام جدل ما زال مستمراً، وقد تخطى الآن المناقشات حول الاستقرار المرتكز على الهيمنة، وتفترض النظرية علاقة سببية مباشرة بين توزيع القوة وبين النتائج على مستوى الاقتصاد العالمي، إذ يقول منتقدو النظرية من الليبراليين إن هذا بمنزلة نظرة تبسيطية بالغة إلى الأمور. ويدّعون أنه على الرغم من ضرورة وجود دولة مسيطرة لإرساء المؤسسات والأنظمة التي تسهّل التجارة الحرة، إلا أن هذه الأخيرة يمكن الحفاظ عليها على الرغم من التغيّرات في توزيع القوة، وإذا كانت كل الدول رابحة من عالم اقتصادي مفتوح، فهي تملك مصلحة مشتركة في التعاون للحفاظ على المؤسسات التي تعزز هذه المكاسب الجماعية.

(1) Stephen D. Krasner, "State Power and the Structure of International Trade," World Politics, vol. 28, no. 3 (April 1976), pp. 317-345.

حالياً قلَّ الاهتمام الخاص بتفاصيل نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة، وتبقى مسألة ما إذا كانت الدول مهتمة بالأرباح المطلقة/ النسبية الناجمة عن التعاون مسألة خلافية في هذا المجال.

الفصل التاسع

نظريات النظام الدولي

بصرف النظر عن التوصيف اللغوي ومقاربته لبعض المفردات ومنها النظام العالمي، فان تاريخ البشرية الموغل في القدم وبخاصة الفترات التي تكونت معها بعض مظاهر الحياة الاجتماعية ومتطلباته، شهدت بشكل أو بآخر محاولات لتنظيم أنماط العيش وكيفية التعامل مع المحيط، إن كان على مستوى العلاقة مع الآخرين أو مع الطبيعة أو غيرها من القضايا ذات الصلة بحياة الإنسان اليومية الحيوية؛ وكما أسلفنا بصرف النظر عن دقة المقاربة أو عدمها، فإن محاولة تنظيم الأوضاع الاجتماعية - المعيشية الخاصة كانت البداية للتفكير بنسق أو نظام علاقات أو بقواعد تحكم المجموعة ومن حولها، وكذلك في المحيط الأوسع الذي تتواجد فيه.

وان كانت هذه الفكرة هي قائمة واقعياً لما لها من ارتباط في ذهنية وتفكير الإنسان لجهة حب البقاء وتأمين مستلزماته، فان تطور الحياة الاجتماعية وما آلت إليه من مراحل عبر العصور، قد حدت بالعديد من المفكرين إلى تصويب أفكارهم في الوجهة التي

تخدم الجماعة البشرية عبر تنظيمها في اطر اجتماعية كانت أم سياسية وفقاً للإيديولوجيا والمعتقدات التي يرتكز إليها كل منهم.

وعليه فان نظرة سريعة إلى الفكر السياسي في القرون الماضية تظهر الملامح العامة التي نظر إليها بعض المفكرين لرؤيتهم للنظام العالمي الأمثل والسبل الآيلة إلى سعادة البشر ورفاه حياتهم وعلاقاتهم، وان كان تضارب الأفكار والمعتقدات شيئاً ظاهراً وبارزاً بين هذه الأفكار إلا أن كل منها سعت جاهدة إلى إظهار نفسها البديل الملائم والصحيح للحياة الكريمة والرقي والازدهار الذي يحلم فيه جميع البشر.

أولاً: أصول النظام الدولي ومفاهيمه

إن القراءة الدقيقة لكتابات الفيلسوف اليوناني أرسطو تظهر نظرته الشمولية إلى العالم، على اعتبار انه كل لا يتجزأ، ذلك من خلال إشارته إلى الكون، رغم انه لم يشر إلى النظام كمصطلح؛ وعليه إن تحليل الأمور المركبة ينبغي تحليلها بصفتها الكلية، وبالتالي إن تجزئة وتحليل أجزائها أمر سيفقدها الكثير من الخصائص التي تتمتع بها.

إلا أن عصر النهضة قد أسَّس للنظرية المعاكسة، واستندت إلى قاعدة تحليلية للجزئيات التي يتكون منها الموضوع، أي بمعنى آخر عدم الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن يتم من تفاعل بين الأجزاء المختلفة المكونة للموضوع، وكان غاليليو أول من أسس لذلك وظلت لهذه النظرية الأرجحية حتى القرن التاسع عشر. غير أن عجز هذه النظرية عن تفسير بعض المسائل التي لا يمكن تجزئتها كالقضايا الحيوية والبيولوجية أسهم في العودة إلى النظرية الشمولية التي

أخذت في الانتشار بين مختلف العلوم الطبيعية والإنسانية كعلم الأحياء والطبيعة وعلم النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة وغيرها من العلوم [1].

وفي هذا المجال توصّل عالم الأحياء الألماني لودفينغ فان بيرتانفي (Ludwig von Bertalanffy) عام 1949 إلى ما أسماء بالنظرية العامة للأنساق[2] التي ارتكزت على مجموعة من الفرضيات والقوانين العلمية القابلة للتطبيق على بعض العلوم بصرف النظر عن طبيعة الميزات التي تتمتع بها. ولقد امتد استعمال النظام كمصطلح إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أي بمعنى انها لم تعد تقتصر على العلوم الميكانيكية أو الطبيعية، بل وشملت النظم الاجتماعية ذات الطبيعة التركيبية أي القابلة للتكيف مع بيئتها، وفي مجال العلوم السياسية ساهم كل من (Gabriel Almond - Daivid Easton - Karl Deutsch) في إغناء وتنويع التحليل ألنسقي ؛ كما استخدم مفهوم النسق System والنظام Order في تحليل العلاقات السياسية الدولية بهدف تفسير تلك العلاقات والتوقع ما يمكن أن تكون عليه في المستقبل، أما ابرز من كتب في هذه المجالات (K. Boulding - G. Modelski - J. Singer - M. Kaplan - O. Yong - G.Liska - A. Scoot - K. knoor) وغيرهم.

وعلى الرغم من وجود بعض التباين والاختلاف في تعريف

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع:

Philipe Brailard: Theorie des systemes et relations internationals, ets Emile Broylant, Bruxelles, (1977).

(2) لمراجعة هذه النظرية:

Bertalanffy.L.V.: "An out line of general system theory", British journal for the philosophy of science, Vol 1, (1950), pp 134- 165.

وتوصيف النسق System، فان هناك العديد من أوجه التشابة ونورد بعض أهم التعريفات والتعليق عليها:

- «النسق هو جمع من العناصر المتفاعلة»[1].

- «النسق هو عبارة عن كيان عام تترابط عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية بشكل متميز عن غيره»[2].

- «النسق هو جمع من العناصر المتفاعلة، والتي تشكل كلا يبدو على انتظام معين» [3].

- النسق هو جمع من العناصر ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، أي التي ترتبط فيما بينها بعلاقات معينة بحيث إذا حدث تغير ما في أي من هذه العلاقات، فان بقية العلاقات تتغير وفقاً لذلك، ومن ثم يتخذ الكل شكلاً جديداً [4].

---

(1) ورد في:
Ruett.B & Starr.H; World politics: The menu for choice ,freeman & co. New York , (1985) , p 18.

(2) إسماعيل صبري مقلد، «دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية»، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، السنة التاسعة، العدد 1، آذار/مارس 1981، ص 25.

(3) ورد في:
Brailland, Philippe, Theorie des systems et relations internationales ,ets,Emile Bruylant, Bruxelles, (1977).

(4) ورد في:
Lapierre,J.w: L,analyse des systemes politiques, P.U.F, Paris, (1973), p 25.

النسق هو كل «بأجزاء متساندة ومتفاعلة فيما بينها على نحو يتحقق به انتظام ذلك الكل» [1].

ووفقاً لما سبق من تعريفات يمكن القول ان النسق / النظام كما يعرفه بعض الكتاب والباحثين العرب، بأنه تصور ذهني أو منظور يستند إليه الباحث في توجيه بحثه من خلال إطار أو شكل مرجعي يستند إليه الباحث للتدليل على ظاهرة معينة، تتمثل في الافتراض الإرادي بأن هناك ثمة تفاعلاً بين مجموعة من العناصر، وان هذا التفاعل بين الأجزاء يشكل كلا يبدو على انتظام معين يصل إلى حد النظام ويستمر لوقت ما بحسب ديمومة انتظام هذه التفاعلات.

إلا أن هذا التصور الفكري - الذهني لا يؤيده مفكرون آخرون[2]، وتعتبر هذه النقطة من المواضيع الخلافية بين المفكرين وأسست لتيارين:

- التيار الأول يقول بوجوب أن يكون النظام تعبيراً عن واقع فعلي، وعليه يجب على الباحث أن لا يستند إلى افتراضات معينة للتدليل على شيء معين، بل يجب أن يكون من بين خصائص هذا الواقع أو ذاك (محسوساً كان أم مجرداً) ما يصح تسميته أو إطلاق النسق أو النظام علية.

- التيار الثاني يرى أن النسق ليس أكثر من مجرد أداة

(1) محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 1979، ص 134.

(2) راجع في ذلك:

Scott, Andrew: The functioning of the international political system, The macmilian com, New York, (1967), p 28.

ذهنية فكرية يستند إليها الباحث للتحليل، وعليه فان للباحث مطلق الحرية باستخدامه بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود واقع فعلي له يدلل عليه[1].

إلا أن كثيراً من العيوب تواجه هذا التيار باعتباره غير موضوعي الأمر الذي يحول دون استخدامه بالشكل الصحيح، استناداً إلى أن أي مفهوم أو مصطلح يساعد على فهم الواقع ويساعد في تفسيره وتوقع الأشياء المستقبلية منه. ومهما يكن من أمر، فان النسق هو تصور ذهني ورغم ذلك فان عناصره يمكن أن تكون محسوسة أي مادية، أو أفكار مجردة، وفي هذا المجال يمكن تمييز نوعين من الأنظمة:

- الأنساق المحسوسة أو ما يسميها البعض بالأنساق الطبيعية، كجسم الإنسان والنظام الشمسي، أي التي تشغل حيزاً من الوجود المكاني والزماني، أي أن لها وجود مستقل عن إرادة الغير وملاحظاته.

- الأنساق التجريدية والتي تستند إلى روابط الواقع، أي التي تم التوصل إلى صياغتها من خلال تجريد الواقع الملموس، وفي هذا الإطار يرفض بعض الباحثين تسمية ذلك بالنسق، تحسباً للخلط بين الواقع الفعلي وبين المفهوم الادراكي المعبر عن هذا الواقع أو ذاك، وعليه يمكن القول بأن النسق كمفهوم وكمصطلح هو تعبير عن نسق تجريدي أو نموذجاً للنسق، وهنا نشير إلى أن نماذج

(1) ومن أنصار ذلك الرأي ديفيد ايستن، راجع بهذا الخصوص:
Daived Easten, A Framework for political analysis (Prentice - Hall com, Englewood Chiffs, N.J.(1965), p 28.

الأنساق قد لا تعبر عن الواقع بكافة جوانبه.

كما أن ثمة تصنيفاً آخر للأنساق يميز بين نوعين: الأول وهو الأنساق المغلقة التي لا تتفاعل مع بيئتها، والثاني وهو الأنساق المفتوحة التي تتفاعل وتتأثر مع محيطها وبيئتها[1].

ثانياً: ماهية النظام الدولي

يمكن الاستناد إلى عدد من التعريفات، والتي كانت بمجملها تركيزاً على علاقات الدول فيما بينها وما تشكل من تفاعلات وتأثيرات بينها، وفي بيئتها الدولية، ونذكر فيما يلي أهمها:

- «النسق الدولي هو جمع من الدول التي تتفاعل مع بعضها ومع بقية الوحدات أو اللاعبين الفاعلين في النسق» [2].

- «النسق الدولي هو جمع من الكيانات السياسية المستقلة المتفاعلة مع بعضها بصورة منتظمة ومتكررة» [3].

- «النسق الدولي هو مجموعة من الوحدات السياسية المتدرجة لجهة القوة والمتفاعلة في علاقاتها على نحو يهيئ لاتزان قواها ولانتظام علاقاتها، بعيداً عن الفوضى

---

(1) راجع في ذلك:

Easton, Op, cit.p 61.

(2) ورد في:

Russet & Starr: Op. cit. p 77

(3) ورد في

Mathews.R.& Rabinoff.A.&Gross Stein: International conflict and conflict management (Prentice - hall Canada, Ontario, (1989), p 364.

الدولية من جهة وبما يحول دون هيمنة أي من هذه الدول على ما عداها، مكونة إمبراطورية عالمية من جهة أخرى»[1].

إن التدقيق في تلك التعريفات تقودنا إلى استنتاجات عدة تتعلق بعناصر النسق وتفاعلاته وميزان القوى بين عناصره.

1 - عناصر النسق:

يتكون النسق الدولي من مجموعة عناصر تمثل الوحدات السياسية أي الدول، على أن تتوافر في الدولة عدة خصائص لكي تكون فاعلة في النسق الدولي، وأبرز هذه العناصر هي:

- أن تكون لها شخصية معنوية على المستوى الدولي تمكنها من ممارسة حقوقها والتزاماتها الدولية بفاعلية.
- تمتع الدولة بالقدر الكافي من القوة التي تمكنها من اتخاذ مواقفها وقراراتها بحرية أو بمعزل عن أي ضغوط خارجية.
- أن تكون قادرة على التفاعل مع محيطها، وان تكون قادرة على التأثير في مجريات العلاقات الناجمة عن مواقفها والتزاماتها، وكذلك القدرة الكافية للتأثير في نشاطات الغير وتفاعلاته.

وفي مجال عناصر النسق الدولي انقسم كتاب العلاقات الدولية

(1) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، 1976) ص ص 246 - 247.

بين مؤيد ومعارض لاقتصار الدول فقط أو ضم عناصر أخرى؛ ففي حين يرى بعض الكتاب[1]. إن النسق الدولي يمكن أن يضم منظمات إقليمية ودولية، وشركات متعددة الجنسية، ومنظمات ومؤسسات غير حكومية وصولا إلى الأفراد؛ يرى الآخرون أن عناصر النسق الدولي يجب أن يضم الدول القومية باعتبارها الوحيدة القادرة في النهاية على اتخاذ القرارات والمضي فيها دونما الرجوع إلى أي مرجع آخر، ومن وجهة نظرهم أيضاً، إن تلك المنظمات والشركات غير الحكومية هي قاصرة مهما عظم شأنها لاعتبارات كثيرة من بينها افتقادها للسيادة، وعدم تمكنها من اتخاذ القرارات بصورة ذاتية دون الرجوع إلى المتنفذين فيها [2].

أما لجهة قوة الأعضاء في النسق ومدى تأثيرها في التفاعلات، فهي بطبيعة الأمر مختلفة بحسب قوة كل عضو، ففي كل نسق سائد ثمة قوى مختلفة في حجمها وامكاناتها وتأثيراتها في النسق ذاته أو في باقي أعضاء النسق، فهناك دولاً تؤثر في تسيير النسق الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأخير من القرن العشرين وما تلاه، وهناك دول قوية لكنها غير قادرة على ممارسة إشكال تأثيرية في النظام كفرنسا واليابان مثلاً في نفس الحقبة، وهناك دولاً تتمتع بقدرات معينة تتذبذب بين علاقات الأقطاب الأخرى وهناك دولاً ضعيفة تنتظر تقرير مصيرها ووضعها في النسق وفقاً لتوازن القوى بين الأقطاب في النسق الدولي، كالدول العربية على

(1) Brailand, Op. cit. P 118.

(2) راجع بهذا الخصوص: محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص صر 274-275. وانطلاقاً من نفس الأسباب يعتبر Snyder وDiesing وجوب اقتصار القطب Pole على الدول فقط، دون اشتمال المنظمات أو التحالفات أو الكتل الدولية، باعتبارها تمثل شكلاً للعلاقات الدولية وليس من بنية النسق الدولي، وعليه فان وجود محورين في أوروبا على سبيل المثال قبيل الحرب العالمية الاولى، لا يعتبر آن هناك ثنائية قطبية.

سبيل المثال. ويسمى تدرج القوى بالنسق الدولي «هيراركية النسق الدولي» [1].

كما أن لكل نسق دولي بنية (Structure) وهو ما يتعلق بصورة ترتيب الأجزاء المكونة للنسق الدولي في زمن معين، أي بمعنى عدد لاعبي النسق الدولي وتوزيع القوى فيما بينهم[2]، وللملاحظة البنية على عناصر النسق أن تستمر لفترة زمنية معينة.

2 - تفاعلات النسق الدولي:

إن النظر إلى النسق الدولي كإطار جامد للعلاقات الدولية تبقى نظرة ناقصة ومجتزأة، باعتبار أن العلاقات الدولية - إن كان بين أعضاء النسق ذاته أو علاقاتها بين الدول والمنظمات والأنساق - هي سلسلة من الروابط والتفاعلات والمعاملات (Linkages, Interactions, Transactions) أو سلسلة من الاستجابات والمنبهات[3]، وتتخذ هذه التفاعلات شكلاً معيناً ومتكرراً بسبب وجود مجموعة من قواعد العمل والنظم التي تتحكم بتفاعلات النسق.

ويعتبر التفاعل، الخاصة الجوهرية لدراسة الأنساق إن كانت

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذه التسمية ودرجات توزيع القوى في النسق الدولي راجع:
Russett & Starr: Op.cit.PP 84-86.

(2) راجع بنفس المعنى:
«The structure of an international system is defined by the number of major actors in the system, and the distribution of military power and potential among them» Scott. Op. cit.P 31.

(3) راجع بخصوص ذلك:
Russet & starr.Op.Cit.P78.

إقليمية أو دولية[1]، وبهذا المعنى يمكن القول: «ان العلاقات بين الدول لا تخضع لأية مبادئ عامة، وإنما تشكل من خلال المصالح والقدرات الوطنية لمختلف أعضاء النسق»[2].

وتتأثر التفاعلات في العديد من المتغيرات في شكلها وطبيعتها منها، عدد الأقطاب والأعضاء في النسق، وطبيعة العلاقات بين النسق ذاته وما يغلب عليه إن كان طابعاً تعاونياً أم خلافياً - صراعياً، والتحالفات السائدة بين أعضاء النسق.

3 - توازن النسق الدولي:

إن التفاعلات التي يمكن أن تتم بين أعضاء النسق، يمكن أن تؤدي إلى توازن معين في زمن معين بين أعضائه، الأمر الذي يؤدي إلى انتظام العلاقات بين النسق في تلك الحالة، ويمكن أن يظهر في شكلين[3]:

- تحقق التوازن من خلال التأثر المتبادل بين أعضاء النسق من خلال الفعل ورد الفعل على أية قضية أو موضوع يتطلب موقفاً معيناً، ورغم انه من الممكن أن تكون المواقف

---

(1) راجع بهذا الخصوص:

Roskin. M & Berry. N.: An introduction to international relation,Prentice -Hall. Englewood Cliffs N.J, (1990), P 492.

(2) راجع في ذلك:

"The relations of states are determined not by the application of any general principles, but by the expediential of their respective capabilities". Lerche. Jr. & Said. A: Concepts of international politics, Prentice - Hall. Englewood cliffs. N.G. (1979), P 105.

(3) راجع في ذلك:

Brailand, op. cit. p 90.

متباينة أو حتى متناقضة تجاه قضية معينة، إلا انه من الممكن أن يبقى شكل النسق كما هو دون تغيير، ويطلق (G. Liska) على اتزان النسق في هذه الحالة، الاتزان الساكن، أي الاتزان الذي لا يغير في طبيعة وشكل النسق (Static equilibrium) وهو ما يتوافق مع الأنساق الطبيعية ونادراً ما يتوافق مع الأنساق الاجتماعية بحسب رأيه وهذا ما نؤيده[1].

- تحقق التوازن عبر تغير هيكل النسق وصور توزيع القوة بين أعضائه، كأن يؤدي فعل معين إلى تغيير بنية النسق وهيكله ليعود التوازن مرة أخرى، ومثال ذلك أن يزداد أو ينقص عدد الأقطاب في النسق، وهذا ما يطلق عليه (Liska) التوازن الحركي[2]، ويظهر ذلك على سبيل المثال بعد الحروب، كتغير صورة النسق من التعددية إلى الثنائية بعيد الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بشكل واضح بين التوازن في الأنساق الطبيعية والتوازن في الأنساق الاجتماعية، ففي الأول تظهر الأنساق واضحة ومغلقة ومحددة، فيما الثانية مفتوحة وغير واضحة في أحيان كثيرة لما تتداخل فيها الكثير من العوامل والاعتبارات غير الدقيقة في حساباتها أو توقعها.

وفي معرض التحدث عن توازن النسق يجب التنبه إلى الفرق ما بين التوازن والاستقرار، إذ «أن نسقاً يعد مستقراً، عندما تتم

(1) نقلاً عن كاظم نعمة: العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية القانون والاقتصاد، ج 1، 1979، ص 66.

(2) المرجع السابق، ص 67.

مواجهة أية اختلالات يتعرض لها توازن هذا النسق أو توازن أي من أنساقه الفرعية بواسطة عمليات تصحيحية تستهدف منع التعديل في هيكل النسق أو في نمط تفاعلاته»[1]. ويميز الباحثون في العلاقات الدولية بين نوعين من التوازن، التوازن المستقر (Stable equilibrium) وهو ما يرتب عن حدوث اختلال في التوازن، حدوث أفعال تؤدي إلى إعادة التوازن إلى ما كان عليه؛ والتوازن غير المستقر (Unstable equilibrium) وهو ما يرتب حدوث تغير في صورة النسق إلى أشكال جديدة[2].

إن الاستقرار في النسق الدولي يعتبر ظاهرة تتجلى في وقت معين وهي مرتبطة بالعديد من العوامل وكما أسلفنا إن أي تغيير في صورة توزيع القوة بين النسق أو في بيئته، سيؤدي بالضرورة إلى اختلال توازنه، ويحدد (Scott) عدة عوامل لاختلال توازن النسق أبرزها[3]:

- ظهور النزاعات والصراعات بين أعضاء النسق واتساعه بحيث يصعب السيطرة عليه.

---

(1) ورد في:

M. Clelland, op. cit.p 115. "A system is said to be a steady state when disturbances affecting system and / or its sub system are compensated for through feedbacks, The corrections prevent the changing of the basic arrangements of the structures and processes of the system

(2) راجع بهذا الخصوص:

Renolds. P. A. An introduction to international relations, Longmman, London, (1971), p 202.

(3) راجع بهذا الخصوص:

Scott. op. cit. p p 219-220.

- التغير الواضح في الأهداف التي على أساسها قام الحلف أو التكتل وما أرساه من نسق، أو إتمام أهداف النسق.

- انسحاب عضو رئيس من النسق، خصوصاً إذا ما كان سيؤدي إلى اختلال واضح بين أعضائه.

- استغلال نسق فرعي ضمن النسق العام لتحقيق أهداف خاصة به.

- إنَّ اختلال التوازن في الأنساق الدولية هي عملية مستمرة، إلا أن ما يميز أي نسق دولي عن آخر، هو مدى تكيفه مع المتغيرات الحاصلة فيه أو في محيطه، أو مدى الاستجابة لهذه التغيرات، فهناك من الأنساق سرعان ما تنهار حين مواجهتها لأي تغير حتى ولو كان ثانوياً، وهناك من الأنساق تكون فاعلة حين تعرضها لأزمات معينة وتتجلى قوتها وفعالية أدائها حين تعرضها لتهديدات خارجية. وتعود قدرة هذه الأنساق على التكيف أو الاستجابة لهذه المتغيرات إلى العديد من الأسباب أبرزها[1]:

- الطبيعة التي يتسم بها النسق، لجهة تجانس أو عدم تجانس أعضائه، درجة التعاون بين أعضائه، ومركزية التوجيه فيه.

- مدى التغير الحاصل لجهة قوته ومداه وسرعته، ومدى دقة وعي الأعضاء لهذا التغير واتفاقهم على سبل مواجهته بسرعة وفاعلية.

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص ص 222 - 223.

- الكفاءة المتاحة لآليات التعاون وإعادة الانتظام للنسق، من خلال عمليات الاتصال واتخاذ القرارات المناسبة.

إن عدم قدرة النسق الدولي على الاستجابة للمتغيرات يعني انهياره وظهور شكل جديد إذا كان هناك حد أدنى لمبررات وجوده بين أعضائه،الأمر الذي يستدعي إجراء العديد من الخطوات العملية لاستمراره ولو بأشكال مغايرة نسبيا عما كان عليه، وفي هذا الصدد يذكر (Scott) عدة إجراءات أبرزها[1]:

- زيادة أو إنقاص عدد أعضاء النسق.
- تعديل الأهداف أو وضع أهداف جديدة.
- إيجاد وظائف جديدة.
- تعديل وتطوير آليات العمل المتاحة بين أعضاء النسق.
- زيادة درجة مركزية الاتصالات بين أعضاء النسق.

ثالثاً: صور النسق الدولي

يمكن تمييز أنواع الأنساق الدولية وفقا للمعيار الذي يلجأ إليه الباحث في هذا المجال، ويمكن اعتبار مورتون كابلان (M. Kaplan)[2] اشهر من صنف وحدد خصائص الأنساق الدولية، وأبرزها:

---

(1) المرجع السابق، ص 225.

(2) حول تفاصيل الأنساق وأنواعها وخصائصها كما قدمها كابلان يمكن الرجوع الى:
Kaplan.M: "Variants on six models of the international systems", in: Rosenau.J; International politics and foreign policy, Free press, New york,(1969), P 291-303.

1 - معيار عدد الأقطاب في النسق:

- الأنساق متعددة الأقطاب (Multipolar systems) وهي الأنساق التي تضم أكثر من قطبين.

- الأنساق ثنائية القطب (Bipolar systems).

2 - المعيار الجغرافي:

- الأنساق الإقليمية (Regional systems) والتي تضم في عضويتها عدداً من الدول التي تشترك فيما بينها بالعديد من المظاهر السياسية والثقافية والحضارية وتقع في نطاق جغرافي واحد، وتعتبر متمايزة عن محيطها.

- الأنساق الوطنية (National system) التي تشمل مجتمع الدولة الواحدة.

- الأنساق العالمية (Global system)، التي تضم في عضويتها جميع دول العالم، وفقاً لشروط أنظمتها الأساسية.

3 - معيار الوظيفة:

- الأنساق الاقتصادية، كالتجمعات الاقتصادية الإقليمية أو الدولية.

- الأنساق الأمنية، كالأحلاف العسكرية ونظم الدفاع.

4 - المعيار الإيديولوجي:

- الأنساق الليبرالية Liberal system.

- الأنساق الشيوعية Communist system.

5 - معيار التجانس:

- الأنساق المتجانسة Homogeneous system التي يشترك أعضاؤها في قيم واحدة في بناء كياناتها السياسية.

- الأنساق غير المتجانسة Heterogeneous system التي تضم أعضاء تعتمد في كياناتها السياسية إيديولوجيات وقيم متباينة وحتى متصادمة.

6 - معيار الاستقرار:

- الأنساق المستقرة Stable systems التي تضم أعضاء يسود الاتفاق بينهم على قواعد العلاقات والتفاعلات.

- الأنساق الثورية Revolutionary systems التي يسودها غياب الاتفاق بين الأعضاء على القواعد السلوكية، وحيث يظهر التنافر وعدم الاعتدال في المواقف، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار وفرط عقد النسق،

7 - معيار التأثير في عملية صنع القرار

- الأنساق المسيطرة Dominant systems التي تضم الدول الأكثر تأثيراً في تسيير النسق العالمي، بمعنى انها قادرة على التأثير به دون أن يتمكن احد من التأثير بها.

- الأنساق الهامشية أو التابعة التي تضم دولاً محدودة القدرات في التأثير، والتي غالباً ما تنصاع للمتغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي.

8 - معيار عدد الأعضاء وقواعد العلاقة والتوازن[1]:

- نسق الوحدة المعترضة Unit vito system.
- النسق التدرجي الهيراركي Herarchical system.
- النسق العالمي Universal system.
- القطبية الثنائية المحكمة Tight bipolar system.
- القطبية الثنائية المفككة Loose bipolar system.
- نسق توازن القوى Balance of power system.

9 - معيار البنى الاجتماعية في دول النسق[2]:

- النسق الصناعي Industrial system.
- النسق الزراعي Agrarian system.

---

(1) راجع:
Kaplan. Morton: System and process in international politics, John Wily, Newyork, (1957), p 44..

(2) كما ميزها Modelski، نقلاً عن فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986، ص 246.

10 - معيار الاستقرار أو الاضطراب:

وقد استند إلى هذا المعيار روزكران 32 [1] (Resecrance) الذي اعتمد المنهج الاستقرائي في ملاحظة أحداث التاريخ الدبلوماسي الأوروبي ما بين 1740 و1960، حيث ميّز بين نوعين من الأنساق:

- النسق المستقر حيث تستطيع منظومة القواعد والعلاقات التي تضبط الوضع داخل النسق وخارجه من خفض الصراع إلى أدنى مستوياته، إذ أشار إلى خمس صور للأنساق تندرج ضمن هذا الإطار وهي:

أ - القرن الثامن عشر 1740 - 1789.

ب - الاتفاق الأوروبي 1814 - 1822.

ج - الاتفاق القصير 1822 - 1848.

د - الاتفاق البسمركي 1871 - 1890.

هـ - ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945 - 1960.

- الأنساق غير المستقرة وهي التي تغلب فيها عوامل الصراع القواعد المنظمة لعلاقات النسق، وأشار إلى أربع صور هي:

أ - النسق الثوري 1789 - 1814.

(1) المرجع السابق، ص ص 244 - 246.

ب - الاتفاق المتعثر 1848 - 1871.

ج - القومية الإمبريالية 1890 - 1918.

د - العسكرية الشمولية 1918 - 1945.

الباب الثالث

تحولات الجغرافيا السياسية وأثرها

في العلاقات الدولية ونظرياتها

الفصـــل الأول: التحولات النظرية للجغرافيا السياسية وأثرها في العلاقات الدولية.

الفصل الثانـي: النظريات الاستراتيجية الجغرافية وأثرها في العلاقات الدولية.

الفصـل الثالث: نظريات قوة الدول وأثرها في العلاقات الدولية.

الفصل الرابع: أثر التكنولوجيا في استراتيجيات الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية.

الفصل الأول

التحولات النظرية للجغرافيا السياسية

وأثرها في العلاقات الدولية

لفت ريتشارد هارتسهورن Hartshorne الانتباه إلى الاختلاف الواسع في وجهات النظر بين الجغرافيين وكذلك بين الباحثين في الجغرافيا السياسية نفسها، وان هذا التباين في الرأي ما زال موجوداً ولم يزل[1].

أولاً: تحولات الجغرافيا السياسية

خلال ثلاثة أرباع قرن مرّت الجغرافيا بثلاث مراحل مميزة

(1) الفقرة الافتتاحية لكتاب برسكوت Prescott في الجغرافيا السياسية تقدم الدليل على ذلك. هذا التباين في الرأي فيما يتعلق بالجغرافيا السياسية يعكس اختلافا في وجهات نظر الجغرافيين المختلفة في مجال الجغرافيا البشرية نفسها، وان كل تغيير في المفهوم الكلي للجغرافيا البشرية أدى إلى إحداث تغيير في تعريف الجغرافيا السياسية ومنظورها وطبيعتها، وهذا أمر طبيعي حيث أن الفرع هو مرآة تعكس التغيرات التي تحدث في النظام الأم «الجغرافيا البشرية عامة». للمزيد راجع:
Prescott..R.V. Political Geography. London. Methuen & co. (1972).

من النمو، ففي العشرينيات من القرن الماضي كان النموذج السائد للجغرافيا اعتبارها، علم علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية، المفهوم الذي قدَّمه راتزل في كتابه الجغرافيا الأنثروبولوجية. وظلَّ هذا النظام مقبولاً حتى نهاية العشرينيات حين ظهر مفهوم مختلف عن الجغرافيا تحت قيادة هتنر Hettner، الذي رأى أن الجغرافيا هي دراسة للاختلافات المساحية، وهو المفهوم الذي وجد رواجاً كبيراً.

ومع بداية الخمسينيات زاد عدد الجغرافيين الذين أظهروا عدم الرضا عن مفاهيم هتنر وهارتسهورن في الجغرافيا على أنها دراسة للإختلافات المكانية، وظهرت دعوى قوية نادت بإعادة تأسيس الجغرافيا باعتبارها سلوكاً ونظماً موجهة للتعميم وبناء النظريات[1].

وظهرت ما بين راتزل وهتنر، عدة محاولات لتقديم رؤية مختلفة للجغرافيا: كانت بواسطة المدرسة الفرنسية بزعامة فيدال دي لابلاش Vidal de la blanche، الذي أعطى تفسيراً احتمالياً لعلاقة الإنسان بالأرض مختلفة تماما عن الرؤية الحتمية للمدرسة الألمانية. ثم ظهر تعديل آخر عليها قدمه (باروز Barrows 1923)، الذي حاول أن يخلص الجغرافيا من بعض الادعاءات المبالغ فيها، واقترح نقض الطرق التقليدية لدراسة علاقة الإنسان بالأرض، بتقديمه مفهوماً مختلفاً رأى بمقتضاه الجغرافيا على أنها علم الأيكولوجيا البشرية Human Ecology. وركَّز على دراسة تكيّف الإنسان مع البيئة الطبيعية، بدلاً من تركيز راتزل على دراسة المؤثرات البيئية، وعلى الرغم من ذلك فمثل كل التابعين للمدرسة الألمانية والفرنسية، اتبع

(1) Schaefer E. "Exceptionalism in Geography". Annals of the Association of American Geographers. (1953),Vol.43.pp.226-249.

باروز الفكرة الرئيسية للجغرافيا على أنها «علم علاقات» Science of relationship.

في النهاية، خلال الفترة ما بين راتزل وهتنز، اعتبرت الجغرافيا السياسية «دراسة العلاقة بين أنشطة الإنسان السياسية ومنظماته البيئة الطبيعية سواءً تمَّ عرضها مباشرة (أي المؤثرات) أو أن يتم عرضها بشكل عكسي (أي التكييف).

والمشكلة الأساسية في الجغرافية السياسية كما عرضها الجغرافي الفرنسي كاميل فالو Camil Vallaux هي ما إذا كانت الحياة السياسية للمجتمعات قد تمَّ تحديدها عن طريق الإطار الطبيعي الذي تتطور فيه، أي ما هي الطريقة التي يتم من خلالها تقييم التربة والهواء والمياه وعلاقتها بنشاط الإنسان؟[1].

وعندما ازداد اعتبار الجغرافيا على أنها علم المساحات الأرضية، وأن دراستها تتم من خلال إيضاح الاختلافات المكانية، أصبح للجغرافيا السياسية منظور وتعريف جديدين. فقد لاحظ (هارتسهورن - 1935)[2]. أنه «إذا كانت الجغرافيا، هي علم المساحات، فإن الجغرافيا السياسية هي علم المساحات السياسية أو هي دراسة للدولة كخاصية للمساحة في علاقتها مع الخصائص الأخرى للمساحة». وهو تعريف أعيدت صياغته عام 1954 على أنه «دراسة للاختلافات أو التشابهات المساحية في المنظور السياسي

(1) على نفس المنوال اعتقد بومان Bowman أن الجغرافيا لها محتوى سياسي باعتبارها تساهم في توفير إدراك مدى تكيّف مجموعة ما من البشر مع بيئة منطقة معينة للسلطة السياسية، وهي تساعد في تعريف الحدود القومية للدولة.

(2) Hartshorne.R, "Recent. Developments in political Geography. American Political Science Review". (1935), Vol. 29. pp. 758 - 804 & 943 - 966.

كونها جزءاً من الاختلافات أو التشابهات الكلية للمساحة، وتتضمن تفسير الاختلافات المساحية من المنظور السياسي وعلاقتها بالمتغيرات المساحية الأخرى سواء أكانت طبيعية أو بيولوجية أو ثقافية.

وفي عام 1964 عرَّف جاكسون Jackson الجغرافيا السياسية على أنها: «دراسة الظاهرة السياسية في محتواها المساحي»، وقد تمَّ إعادة صياغة تعريف جاكسون على أنها «التحليل المساحي للظاهرة السياسية» هذا التعريف يتسع بصورة كافية لإدراك الطبيعة الجامعة للجغرافيا السياسية، ويتسع أيضاً لدمج الجغرافيا السياسية مع العلوم الاجتماعية نظرياً وبحثياً؛ وعلى الرغم من أهمية الإسهامات المنهجية لهارتسهورن عام 1950 [1] وجونز Jones 1954، فإن تعريف ساور Sauer عام 1927 للجغرافيا السياسية على أنها «الطفل المتمرِّد في العائلة الجغرافية» وأنها «أقل الفروع عملية» حيث أن «المادة حرة في يد الدارس»[2] ظل هذا التعريف مقبولاً ومعمولاً به حتى نهاية الستينيات. ففي العام 1969 وصف بيري Berry الجغرافيا السياسية على أنها «علم راكد ومحتضر»[3] حيث اعتقد أن «أي تغيير يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. وبالرغم من المحاولات الفاترة» لاقتراح أسباب تدهور الجغرافيا السياسية

(1) Hartshorne. R, "Recent Developments in Political Geography", American Political Science Review. (1935), Vol 29.pp 758 - 804 & 943 - 966.

(2) Sauer. O. "Recent Developments in Cultural Geography" in: Recent Developments in the social Sciences, E.D. Hayes (Ed.). Philadelphia. J.B Lippincott. P 207..

(3) Berry, B.J.L. "Review of B.M Rusett. International Regions and International System: A study in political Ecology" Geographical Review, (1969), Vol. 59. pp 450-452.

عن الفروع الأخرى المنظمة للجغرافيا» فإن أسباب التدهور السريع في الاهتمام بالجغرافيا السياسية منذ منتصف الثلاثينيات ونموها المتأخر خلال الأربعين سنة المنصرمة لم يتم البحث فيه بدقة[1].

إذن لماذا تدهورت الجغرافيا السياسية مع مطلع القرن العشرين؟ بإيجاز يمكن القول بأن السبب الرئيس لذلك كان تحويل دفة الجغرافيا السياسية من قبل بعض الجغرافيين، من علم يهتم بدراسة الإطار المساحي للوحدات السياسية إلى دراسة أسباب القوة أو إلى الجيوبوليتك From the study of Power politics to Geopolitik وكان هذا التحوّل مرتبطا بظروف سياسية دولية .

ثانياً: تحوّل الجغرافيا السياسية إلى الجيوبوليتكا

اقترنت الجغرافيا السياسية بدراسة القوة السياسية الدولية والقومية، وتجسّد ذلك من خلال نظرية راتزل «الدولة كائن حي» أو من خلال نظرية ماكيندر Mackinder «حول المحور الجغرافي للتاريخ» وكان التركيز منصباً على القوة السياسية سواءً أكان ذلك على شكل رؤى حول متطلبات التوسّع المساحي للدول أم نموذجاً لتحقيق السيادة الدولية.

وكما كانت بدايات الجغرافيا السياسية الحديثة على يد راتزل الذي تأثر بأفكار هربرت سبنسر حول التشابه بين المجتمعات الإنسانية والكائنات الحيوانية. فإن المقاربة التي قام بها لم تكن على سبيل الإفتراضات العلمية ولكن لكي تكون تلميحات تنويرية ورغم ذلك استمر في محاولة إثبات أن الدولة مثل أي كائن حي إما

(1) Whittlesey, D, the Earth and the State. New York. Henry Holt & co 1939.

أن ينمو أو يموت وأنها لا تستطيع أن تبقى ساكنة[1].

لقد شكَّك كثيرون في أن الجغرافيا السياسية فرعاً له موقعه بين فروع العلوم الجغرافية، وعلى ذلك بدأ الاهتمام العام بدراسة هذا الفرع بالفتور نظرا لاقترانه بخطايا الجيوبوليتيك. ويرى هارتسهورن أن زيادة اهتمام الجغرافيين السياسيين بدراسة القوة السياسية جعل «من الصعب الفصل بين الجغرافيا السياسية، وهذا الفرع الجديد الجوبوليتيك»[2].

وكنتيجة لذلك رأى المناخ السياسي الأميركي في الثلاثينات أن أي موضوع تحت عنوان الجغرافيا السياسية من الخطر التعامل معه، وبذلك تدهور اهتمام الدارسين بالبحث في تلك المادة التي كانت تعتبر أحد فروع الجغرافيا، بل واعتبروها تياراً عكسسياً لها.

---

(1) قام الدارسون الإنكليز والأمريكيين مثل، ماكيندر وبومان وفيرغريف Fairgrive وسبايكمان Spykman وفاوست Fawcett بدراسة القوة السياسية، سواءً أكانت في شكل دراسة مشكلة التنظيمات المساحية في العالم الجديد بعد الحرب العالمية الأولى (بومان – 1921). أم مشكلة «قوى العالم» world power (فيرغريف – 1915). أم مشكلة «سلام العالم» World peace (سبايكمان – 1944). أو المسألة المتعلقة بالحدود الدولية (فاوست – 1918). وكان ذلك أمراً طبيعياً في ظل جو يسود فيه المنافسة الإمبريالية للتوسع المساحي على مستوى العالم كله، وهذا التركيز الزائد والمفرط من جانب الجغرافيين في دراسة القوة السياسية أدى إلى ميلاد جغرافيا سياسية ألمانية أطلق عليها الجيوبوليتيكا Geopolitik هذا الجيل الجديد من الجغرافيا السياسية في ألمانيا، أدى إلى اقتناع الجغرافيين خارج ألمانيا إلى أن مراجعة الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيكا ما هي إلا سحابة سوداء من نتائج الحرب العالمية الثانية. (وفي هذا الوقت بدأ بركان الطموح القومي يفور) كما كتب ويتسلي Whittlesey عام 1939 الأمر الذي جعل الجغرافيين يعيدوا النظر في هذا الفرع الجديد من الجغرافيا.

(2) Harshorne, R. «Political Geography» in «American Geography: Inventory and Prospect. James P.E. and C.F. Hones (Ed). Syracuse University Press. (1954). pp. 167 - 226.

ونظراً لأن النازيين أساءوا استعمال بعض المفاهيم لصالح أهدافهم السياسية العدائية، فقد أُفترض خطأ أن مزج الجغرافيا السياسية يؤدي حتما إلى الحرب[1].

ثالثاً: دراسة الوحدات السياسية كمدخل لدراسة الجغرافيا السياسية

ظل الدارسون - وبخاصة في الولايات المتحدة حتى العقد السادس من القرن العشرين - مقتنعين بأن الجغرافيا السياسية ما هي إلا فرع تكميلي في العلوم الجغرافية ورأوا أن المشكلة الأساسية في الجغرافيا السياسية هي تورطها الزائد والمفرط في دراسة القوة السياسية والملامح العامة للدولة. وكان رد الفعل الطبيعي لذلك إعادة تعريف مجال الجغرافيا السياسية لتمييزها عن الجيوبوليتيكا.

فقد عرف هاوسهوفر الجيوبوليتيكا على أنها دراسة المساحة من وجهة نظر الدولة، ولكن ويتسلي اعتبر أنه على الرغم من أن الجغرافيا السياسية درست الدولة فإن اهتمامها الأول كان الأرض أكثر من الاهتمام بالسياسة.

وتأثراً بالمدخل الجديد من خلال المنهج الإقليمي chorology في الدراسات الجغرافية حيث قدم ويتسلي الجغرافيا السياسية في إصداراته عام 1935 - 1939 على أنها دراسة للاختلافات المكانية على أساس الظاهرة السياسية، وهي وجهة نظر تمَّ عرضها بصورة

(1) Sprout, H and Spout, M. Man Milieu Relationship Hypothesis in the Context of international Politics, Centre for International Studies. Princeton University. (1956). P 170.

قوية من خلال العالم الكبير ريتشارد هارتسهورن.

ففي الوقت الذي ركَّز فيه الجغرافيون الألمان على الملامح العضوية Generic features للدولة أي أن: (الدولة كائن حي) - فإن ويتسلي وهارتسهون ركزا على أن الدولة تمثل مساحة فريدة، وأن على الجغرافيين السياسيين أن يهتموا بدراسة دولة معينة من خلال محتواها البيئي. وأضاف أيضاً أنه لكي «تقوم الجغرافيا السياسية بدور فعَّال»، فينبغي على دارسيها أن يهتموا بدراسة المجموعات السياسية من جانب المنطقة الجغرافية. وعلى حد قوله «فإن هذا المجال ينبغي أن يدرس باستمرار الظروف الأرضية للدول Territorial conditions والا خرج تماماً عن مجال الجغرافيا السياسية»[1].

رابعاً: الجغرافيا السياسية الحديثة

وجدت الدراسة الإقليمية باعتبارها منهجاً جديداً في الجغرافيا السياسية استجابة واسعة في الدول المتحدثة بالإنكليزية، عن طريق نبذ مبادئ الجيوبوليتيكا، فقد أعادت كتابات كل من ويتسلي وهارتسهورن الثقة إلى الجغرافيا السياسية بالولايات المتحدة الأميركية. ففي الأعوام التالية للحرب العالمية الثانية تمَّ إدخال مقررات الجغرافيا السياسية في جامعات الولايات المتحدة ومدارسها. أما في بريطانيا والدول التابعة لها، فالاتجاه الإقليمي المحدود الجديد للجغرافيا السياسية لم يقبله معظم الجغرافيين

(1) ومؤيدو هذا المدخل الإقليمي في الجغرافيا السياسية يؤكدون باستمرار أنه يجب على الجغرافيين السياسيين أن يدرسوا الدول على أنها مساحات، وأنه يجب عليهم أن يركزوا على دول معينة كمثال للتجمعات الفريدة من البشر على جزء معين من سطح الأرض، وكيف يتعايشون فيه بسلام والدولة كتصنيف عام (ككائن). تم اعتبارها خارج مجال الجغرافيا حيث إنها كانت تعتبر اهتماماً محصوراً على علماء السياسة.

الإنكليز لأنهم عاشوا في نفس المنظور العالمي للجغرافيا السياسية، وتلك الموضوعات التي كانت تركز على العالم أجمع مثل دراسة ماكيندر - ودراسة فاوست Fawcett.

كان ذلك أمر طبيعي لدولة كانت في وقت من الأوقات إمبراطورية عالمية لها تجارتها على مستوى العالم كله. ومن ثم رأى الجغرافيون السياسيون البريطانيون أن التوجّه الجديد أصبح مادة جافة. وظل القليل من الجغرافيين الإنكليز مهتما بالموضوع وبالتالي بحثوا في موضوعات أخرى مثل «الخريطة المتغيرة لآسيا Changing Map of Asia» وكتاباتهم فيها يطلق عليها «جغرافيا المصالح (العلاقات) القومية والدولية»، ولم يعترفوا بالجغرافيا السياسية على أنها مجال للدراسة، وبذلك لم يقدموا أي إسهامات منهجية[1] وبعد سنوات الحرب العالمية الثانية - قدم الجغرافيون الأمريكيون معظم التطورات المنهجية.

وظلت الجغرافيا السياسية حتى 1960 بعيدة عن التيار الرئيسي لعلم الجغرافيا، وكذلك عن «الثورة الكمية» Quantitative التي أدخلت تغيّرات واسعة النطاق في الجغرافيا في الوقت الذي كانت فيه الجغرافيا السياسية بعيدة عن تطبيق هذا الأسلوب الجديد. وفي عام 1963 أعلن برتون أن الثورة الكمية في الجغرافيا قد أنتهت وأنها أصبحت جزءاً من الحكمة في فهم الجغرافيا، وفي عام 1968 بدأ الجغرافيون السياسيون يفكرون في كيفية جعل الجغرافيا السياسية علماً كمياً [2].

(1) Jackson. W.A.D. Whither political Geography/Annals of the Association of American Geographers. (1958). .Vol 48 .pp.178 -183.

(2) Cox, K.R. A spatial International Model for Political Geography, East Lakes Geographer, Vol.4 . (1968) .pp.58-76.

في عام 1963 نادى أكرمان Ackerman - من خلال أبحاثه حول الحدود في الجغرافيا - بوجود منظور عام في مجال البحث الجغرافي، والذي رجع بمقتضاه إلى دراسة الجغرافيا السياسية حيث أنها تتعامل مع المناطق السياسية، وهي أنظمة لها دور حيوي وفعال. وكان لكتابات أكرمان دورها الفعال في إحياء الأهتمام بدراسة الجغرافيا السياسية.

وبدأ الجغرافيون السياسيون في تقديم إسهامات هامة من مجالات جديدة مثل: الدراسات الانتخابية Electoral studies وتعديل الحدود الإدارية، وبحلول منتصف السبعينيات تطوروا بالقدر الكافي، حتى أن علماء السياسة أقروا بأن الإسهامات التي قدمت من خلال مجال الجغرافيا السياسية أدت إلى اكتشاف «مناطق خضراء جديدة وغير متوقعة في النظرية السياسية وكان لذلك أثره في انتهاء الركود الذي أحاط بدراسة الجغرافيا السياسية[1].

(1) Dikshit. R.D. The Political Geography of Federalism: An Inquiry Into Origins and stability. London and Delhi. Macmillan. New York .John Wiley. (1976).

الفصل الثاني

النظريات الاستراتيجية الجغرافية

وأثرها في العلاقات الدولية

ظلت مفاهيم الجغرافيا الاستراتيجية مقتصرة على أثر البيئة الطبيعية في المناورات السياسية العسكرية. ومع تطور وسائل النقل بدأ العالم يظهر كعائلة واحدة ذات دول مختلفة. وبذلك بدأ المنظور الجغرافي في الاستراتيجية يتغير مع بداية ظهور علماء مثل رايتر Ritter وهمبولت Humbolt، وأتضح ذلك في الكتابات الإستراتيجية مع نهاية القرن التاسع عشر عبر كتابات ماهان Mahan وماكيندر H. Mackinder.

وفي الفترة التي ظهر فيها العالمان ماهان وماكيندر كانت معظم بقاع العالم قد اكتشفت ورُسِمت لها خرائط، وباتت العلاقة بين التاريخ السياسي والنموذج المساحي العالمي لتوزيع القارات

والمسطحات المائية على سطح الأرض علاقة واضحة ومستمرة[1].

ويمكن حصر أهم كتابات الجغرافيا السياسية التي أبرزت أهمية الموقع الاستراتيجي فيما يلي: ماهان والقوة البحرية. ماكندر والقوة البرية. سبيكمان والقوة البرية والبحرية. وبلا شك تركت هذه النظريات أثراً بالغاً في علاقات الدول.

أولاً: نظرية استراتيجية الموقع البحري

يعتبر ألفريد ماهان 1914 - 1840 (Alfred Mahan) أول من كتب في استراتيجية الموقع البحري من وجهة نظر الجغرافيا السياسية قبل الحرب العالمية الأولى، إذ شارك في إرشاد وتوجيه السياسة البحرية الأمريكية. وأثرت كتاباته في منهج الفكر البحري في كل من فرنسا وروسيا واليابان وغيرها من الدول البحرية[2].

ومن الصعب رصد أفكار ماهان في كتاب أو مقالة واحدة، ومن أهم إسهاماته العلمية ثلاثيته الشهيرة: أثر القوة البحرية في التاريخ (1660 - 1783) The Influence of Sea Power on History. أثر القوة البحرية في الثورة والإمبراطورية الفرنسية (1793 -

(1) حاول كل من ماهان وماكيندر أن يفسرا النماذج السياسية العالمية من خلال النماذج المساحية للقوة في العالم على أساس أسباب رئيسية مرتبطة بالتاريخ والجغرافيا، وقد اختلفا عن الذين سبقوهما، إذ حاولا تفسير المسرح العالمي المعاصر مع الأخذ في الاعتبار الاستمرارية التاريخية والتغيرات الجغرافية في توازن القوى العالمية والثورات التكنولوجية.

(2) ولد ماهان عام 1840 وتخرّج من الأكاديمية البحرية الأمريكية سنة 1895، وأمضى أربعين عاماً في الأسطول البحري الأمريكي، ثم تقاعد عام 1906 برتبة أدميرال. وعندما بلغ أربعة وأربعين عاماً انضم إلى الكلية البحرية في نيوبورت، التي تولى رئاستها عام 1886، ثم انتخب رئيساً للجمعية التاريخية الأمريكية عام 1902 - 1903 نظرا لمساهماته في التاريخ البحري.

1832)، وكتابه الثالث حياة نلسون The Life of Nelson. وتميّزت كتاباته في إبراز الشرط الأساسي للقوة العالمية «التحكّم في البحر»، واعتبر ان ثمة أربعة مفاهيم أساسية حول دور القوة البحرية في العالم وهي:

- أن البحار والمحيطات تمثل نظاما للربط والاتصال بين أرجاء العالم.
- تمثل الإمبراطورية الروسية صورة للدول الحبيسة القارية.
- يحيط الإمبراطورية الروسية عدد من الدول البحرية الأوروبية والآسيوية.
- ثمة ثلاث دول جزرية قوية تقع خارج الكتلة الأورو - آسيوية، وهي بريطانيا واليابان والولايات المتحدة.

ورأى ماهان، أن البحر هو المعبر العظيم بين الدول، فهو واسع ومشترك بحيث يسمح للإنسان بالتنقل في جميع الاتجاهات، وأن له ممرات معروفة توضح الأسباب التحكمية التي يمكن أن يختارها الإنسان طريقاً ما دون الآخر. وفي عالم تسود فيه المصالح، فإن الموقع البحري المناسب أعطى ميزة سياسية - اقتصادية بعيدة المدى، ومن ثم فإن الموقع المغلق يُشكل عيبا نسبيا للدول الطامحة للعب ادوار عالمية بارزة.

وأعتبر ماهان أن الإمبراطورية الروسية تشكل مثالاً واضحاً لنقط الضعف والقوة في القوة الأرضية. فالعوائق الجغرافية أعاقت بشكل كبير تحركات الإمبراطورية الروسية. فمساحتها الكبيرة

وعدم كفاية وسائل التنقل والاتصال في التماسك الداخلي للدولة، بالإضافة إلى ذلك، فإن موقعها الحبيس جعلها إمبراطورية مغلقة. وبسبب ظروفها الجغرافية الصعبة اعتبرت إمبراطورية صعبة المنال إلا أنها سهلة الاحتواء.

وبعكس روسيا، فالموقع الجغرافي لبريطانيا (رغم صغر مساحتها) استطاعت تأسيس إمبراطورية شاسعة مستفيدة من ميزة التفوق البحري. وبغض النظر عن مساحة روسيا العملاقة الممتدة في أوراسيا، فبامكان الأسطول البحري البريطاني احتوائها بسهولة بما له من قواعد بحرية متعددة ومنتشرة في مختلف بقاع العالم.

وقام ماهان بدراسة الخصائص والملامح الأساسية للقوة البحرية العالمية البريطانية، وتوصَّل إلى اعتبارها الدولة الوحيدة الجزرية في أوروبا، ونظرا لحالتها الجزيرية ظلت آمنة من أي هجوم خارجي، وبالتالي لم تكن في حاجة إلى تجهيزات دفاعية، ما جعلها تستغل المال والأفراد للاستثمار في الأسطول البحري. كما أعطاها موقعاً جغرافياً له ميزة التحكّم في الطرق التجارية عبر القناة الإنكليزية وطرق التجارة عبر المحيط الأطلسي، ومن ثم فإن الأسطول البحري الإنكليزي تمكن من إعاقة التجارة الأوروبية في البحار المفتوحة. وبفضل تحكمها في النقاط الاستراتيجية البحرية مثل: مضيق جبل طارق، وقناة السويس، ورأس الرجاء الصالح، وسنغافورة، وهونغ كونغ، وغيرها أعطاها مركزاً قيادياً ورياديا في أوروبا وآسيا والمحيط الهادي[1].

(1) وانطلاقا من موفاسكوتيا Nova Scotia استطاع الأسطول البحري البريطاني التحكّم في المنطقة الممتدة من الشرق الأقصى إلى الولايات المتحدة ، في حين استفادت من السيطرة على بعض جزر الكاريبي بتحكمها في التجارة العابرة لقناة بنما.

ورأى ماهان أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تنافس بموقعها الجغرافي موقع بريطانيا. فليس لها أعداء أقوياء على حدودها (مثل بريطانيا ويمكن اعتبارها دولة جزيرية)، وبالتالي تتوفر فيها جميع ميزات الأمن والدفاع[1]. وبالرغم من أنها ليست لها مستعمرات بالمفهوم التقليدي، فلديها موارد اقتصادية عديدة وضخمة، بالإضافة إلى موقعها المتوسط ما بين المحيط الأطلسي والهادي الذي منحها أيضاً ميزات أكثر للقوة البحرية[2].

1 - محددات القوة البحرية:

من خلال تحليل القوة البحرية البريطانية ومن دراسة التاريخ البحري للعالم، قدَّم ماهان ستة عوامل اعتقد بأنها تحدد القوة البحرية[3]:

أ - موقع الدولة الجغرافي:

ثمة عدة مفاهيم تحدد القوة البحرية مرتبطة بالموقع وهي:

- واجهة أو أكثر على أحد البحار المفتوحة Open Seas. وتزداد القوة البحرية للدولة، إذا كان الموقع يوفّر للدولة

(1) لقد سقطت هذه المقولة بعد هجوم 11 أيلول 2001، الذي استغلته الولايات المتحدة الأمريكية لحروبها ضد الإرهاب الدولي والذي أثر بشكل مباشر في العديد من مرتكزات الجغرافيا السياسية لدول العالم قاطبة. راجع بخصوص ذلك، خليل حسين، النظام العالمي والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، الباب الثالث.

(2) وكان ماهان من أكثر مؤيدي فتح قناة بنما للربط بين المحيط الهادي والأطلسي. وفي سنواته الأخيرة كان ماهان على اقتناع كامل بأن الأمة أي الولايات المتحدة يمكن أن تحل محل بريطانيا باعتبارها قوة بحرية.

(3) Mahan, A.T: The Influence of the Sea Power Upon History, Boston,18. (1890). pp 44-45.

الميزات المتعلقة بالتحكّم في طرق التجارة الهامة عبر القنوات الملاحية أو الإشراف على المضائق.

- القواعد التي من خلالها يمكن احتواء العدو أو تهديده، كنموذج مصر وقناة السويس.

- مدى الحدود الأرضية، فالموقع الذي يفرض حدوداً أرضية طويلة اعتبره ماهان موقعا أقل أهمية في حين ان الموقع الجزيري بالنسبة له يعتبر ذا قيمة كبيرة.

ب - طبيعية شكل الدولة:

يقصد ماهان بذلك شكل الخطوط الساحلية للدولة، إذ اعتبر أن الأراضي الساحلية المطلة على البحر هي حدود للدولة؛ وكلما كانت هناك سهولة في الوصول من هذه الحدود إلى البحر، كلما زادت رغبة الأفراد في الاتصال بباقي العالم عبر البحر. وثمة العديد من الموانئ تشكل نقاط قوة وثراء، وتزداد هذه القوة بوجود ألسنة ممتدة داخل البحر، والتي تسهل بدورها إنشاء موانئ للدولة عليها، إلا أن سهولة الوصول إليها يجعلها نقطة ضعف في حالة الحرب، إذا لم يتم الدفاع عنها بالصورة الصحيحة.

ج - مساحة الدولة:

وهو طول الشريط الساحلي للدولة وقدرته الدفاعية ضد الغزو، ومن ضمن العوامل التي اعتبرها هامة هي قوة الدفاع عن الواجهات البحرية الطبيعية للموانئ والمرافئ على السواحل. ويزداد العمق الدفاعي بوجود مساحة متسعة من الدولة في داخلها.

د - حجم السكان:

يُعد حجم السكان بالنسبة لماهان أحد العوامل الهامة المحددة لقوة الدولة البحرية. إذ أن الدولة ذات الحجم السكاني الكبير تتيح لها بناء طواقم الأساطيل. كما يمكّنها من امتلاك القواعد والمستعمرات عبر البحار التي تحتاج إلى أعداد كبيرة من الجنود الإداريين.

هـ - توجّه السكان البحري:

قصد ماهان بذلك مدى استعداد الأفراد للإبحار والتجارة، فإذا لم يكن للأفراد قابلية الحصول على الغذاء من البحر وإقامة معاملات تجارية مع العالم الخارجي، فلن يستطيعوا بناء قوة بحرية. واعتبر ماهان أن التجارة فيما وراء البحار هي الخطوة الأولى في تطوير القوة البحرية.

ح - توجه الحكومة البحري:

اعتبر ماهان أن الحكومات ذات الإدارة القوية والتي تتمتع ببعد النظر تعطي اهتماماً للبحار المشرفة عليها بنفس قدر اهتمامها بالامتداد على اليابسة، باعتبار أن البحر يمثل مصدر رخاء واستقرار ودفاع وأمن للدولة. وفسَّر ماهان ذلك في مدى حرص روسيا في القرن التاسع عشر للوصول إلى المياه الدافئة (البحار المفتوحة) في اتجاه الشرق. أو التأثير في أفغانستان وإيران بهدف التمكّن من الوصول إلى المحيط الهندي جنوبا. وهذا ما يفسّره حرص الإتحاد السوفيتي (بعد الحرب العالمية الثانية) على توطيد علاقاته بكثير من الدول ذات المواقع البحرية الاستراتيجية المسيطرة على الملاحة البحرية العالمية مثل: كوبا في البحر الكاريبي. ومصر المتحكِّمة في قناة السويس. واليمن المتحكِّمة في مدخل البحر الأحمر. وأثيوبيا

وأنغولا باعتبارهما نقاط استراتيجية في القارة الأفريقية. بالإضافة إلى سيطرتها على جزر حيوية في المحيط الهادئ مثل: جزر كوريل. ويرى ماهان أن السبيل الوحيد لوقف التوجه البحري لروسيا هو تقوية الدفاعات العسكرية على أطراف حدودها؛ حيث إن الموقع الجغرافي للإمبراطورية الروسية جعل منها قلعة حصينة. وأن قلب الإمبراطورية لا يمكن اختراقه، وان السبيل الوحيد للصراع ضد العملاق الروسي ينحصر بصفة رئيسة على الحدود الشرقية والجنوبية لآسيا.

وبدراسة التحليل الجغرافي المعاصر لفكر ماهان، يمكن القول أن أول من ابتكر مفهوم قلب العالم الأوراسي، ووضع استراتيجية مواجهة الإمبراطورية الروسية في القرن التاسع عشر، التي أصبحت أساس إستراتيجية احتواء الإتحاد السوفيتي التي تبنتها الولايات المتحدة خلال الأربعينيات من القرن الماضي، أي بعد نصف قرن تقريبا من وفاة ماهان.

واعتبرت آراء ماهان الاستراتيجية تتناسب مع زمانها، حين كانت أساطيل بريطانيا العظمى في عهد الملكة فيكتوريا (1837 - 1901) تفرض سيطرتها على بحار العالم. أما في وقتنا الحاضر ومع التقدم التكنولوجي في وسائل النقل والحرب؛ فالقوات الجوية حلت محل القوات البحرية باعتبارها قوى مهيمنة. وقد ساهمت كتابات ماهان بشكل كبير في تشكيل فكر الجغرافيين الأمريكين، وربما تعود الحياة لكتابات ماهان وآرائه إلى العصر المحيطي الجديد الذي تسود فيه السفن النووية وحاملات الطائرات العملاقة[1].

(1) للمزيد راجع خليل حسين، الجغرافيا السياسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص ص 63-64.

ثانياً: نظرية قلب العالم

يُعد هارولد ماكيندر H. Mackinder أشهر الجغرافيين في الدوائر غير الجغرافية[1]، فهو صاحب أشهر نظرية استراتيجية عالمية في وقتنا المعاصر. لكن أفكاره ومعتقداته لم تكن على الإطلاق الأفضل.

وتعتبر مفاهيم كل من ماهان وماكيندر وفرضياتهما ونظرياتهما حول القوة الأرضية والبحرية تختلف تماماً عن بعضها البعض،في الوقت الذي تتشابه فيه تصوراتهما عن الاستراتيجية؛ ما يؤدي إلى استنتاج أن ماهان وماكيندر اطلعا على كتابات بعضمها، إلا أن ماكيندر أوضح النظريات والفرضيات بصورة منهجية، وهو من فسَّر التاريخ بأسلوب استراتيجي وما زالت أفكاره الجغرافية تستهوي العديد من الدارسين.

1 - أساسيات نظرية قلب العالم:

في عام 1904 قدَّم ماكيندر أمام الجمعية الملكية الجغرافية مقالته بعنوان «المحور الجغرافي للتاريخ» Geographical Pivot of History، والتي قدَّم فيها الأفكار الأساسية لمنطقة قلب العالم Heart land، واعتبر فيها أن سطح الأرض مكوَّن من كتلة يابسة ضخمة تضم كلا من أوروبا وآسيا وأفريقيا وبعض الجزر المعزولة، أي تضم الأمريكتين وأستراليا واليابان وبريطانيا، وأطلق تسمية كتلة اليابسة

(1) ولد ماكيندر في اسكتلندا (1861-1947)، وأصبح أستاذاً للجغرافيا في جامعة لندن ومديراً بكلية الاقتصاد في لندن، وعضواً في البرلمان البريطاني. وقدم ماكيندر منظوراً سياسياً عن أهمية جغرافية الأراضي والمسطحات المائية على سطح الأرض بأسلوب أكثر تنظيماً من ماهان.

على أوروبا وأفريقيا وآسيا «بجزيرة العالم».

وفي مقاله الأساسي عام 1904 تحدث ماكيندر عن حدود العالم القديم المكوَّن من أوروبا وآسيا وأفريقيا (شمال الصحراء الكبرى)، ولكن في مقاله عام 1919 ادخل أفريقيا كلها في جزيرة العالم وتبدو هذه الاضافة مظهراً من مظاهر الاهتمام الدولي بأفريقيا بعدما ظهرت اهميتها الاستراتيجية في الحرب العالمية الأولى. ولاحظ ماكيندر أن سطح الأرض مكوَّن من ثلاثة أرباع ماء وربع أرض، وثلثي هذا الربع يُشكل جزيرة العالم، والثلث الباقي يُشكل القارات الأخرى أيضاً، كما اعتقد أن أرض العالم مرتبة على شكل ثلاث طبقات. توجد في الأولى منها مساحة كبيرة من الأحواض النهرية Drainage الداخلية أو المتجهة صوب القطب الشمالي في أورواسيا Eurasia وهي محاطة بالجبال من ثلاث جهات والمحيط المتجمد الشمالي من الجهة الرابعة، وهي «المنطقة المحورية» Pivot Area التي أطلق عليها بعد ذلك قلب العالم Heart land، وهي المنطقة الممتدة من نهر الفولغا Volga غرباً إلى سبيريا شرقاً، ومن جبال الهملايا في الجنوب إلى منطقة القطب الشمالي في الشمال.

واعتبر ماكيندر أن الملامح المميزة لقلب العالم كونها منطقة محاطة من ثلاث جهات بالجبال ويحدها المحيط المتجمد في الجهة الرابعة، ما جعلها حصنا طبيعيا من الصعب اختراقه، إلا من الجهة الجنوبية الغربية عن طريق أوروبا الشرقية بين جبال الأورال Ural وبحر قزوين Caspian sea، حيث تغطي تلك المنطقة سهول خضراء واسعة تسهّل عملية التحرك والانتقال وما يعزز نظريته آنذاك المسارات العسكرية للحرب العالمية الاولى في اوروبا وآسيا.

والمنطقة المحورية أو منطقة قلب العالم Heart land، كما صوَّرها

ماكيندر محاطة بنطاق (إقليم) هامشي يضم كل أراضي أوراسيا الموجودة خارج منطقة قلب العالم، ويتضمن أوروبا غرب الأورال وجنوب غرب آسيا خارج الأراضي الإيرانية والهند وجنوب شرق آسيا ومعظم الصين، وخارج أراضي هذا النطاق الحدي أو الهامشي، يقع النطاق الثالث الذي أطلق عليه الهلال الخارجي، ومن ثم فإن قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والجزر البريطانية واليابانية التي اعتبرها مناطق خارجية.

ومن خلال دراسته للتاريخ الأوراسي، بالإضافة إلى الخريطة السياسية للعالم في ذلك الوقت، اقتنع ماكيندر بالأهمية الاستراتيجية الكبيرة للمنطقة الأوراسية الداخلية وتأثيرها في علاقات العالم القديم[1].

وأبرز ماكيندر دور معالم السطح وتضاريسه بقارة أوروبا وتأثيره البالغ على تاريخها السياسي. وفسَّر ماكيندر التاريخ الأوروبي على أنه صراع دائم ضد الغزو القادم من داخل آسيا. وقد أثرت نظرية ماكيندر عن قلب العالم في أفكار علماء الجيوبوليتكا الألمان أمثال هاوسهوفر، وامتد تأثيرها في مفهوم الاستراتيجية الألمانية في عهد هتلر.

وفي عام 1919 نشر ماكيندر نسخة معدلة لمقالته عن قلب العالم في كتاب عنوانه «المثل الديموقراطية والواقع» Democratic Ideals and Reality. وفي هذا الكتاب أوضح ان القوى البحرية فشلت تماما في السيطرة على منطقة جزيرة العالم.وتتلخص نظرية قلب

(1) تتكون الأجزاء الشمالية والغربية لقلب العالم من أراض منخفضة واسعة عدا جبال الأورال، وتتصل بباقي سهول أوروبا الشرقية من خلال ثغرة أوروبا الشرقية والتي يصعب اختراقها من الشمال والغرب.

العالم لماكيندر في الجمل التالية[1]:

- Who rules east Europe, Commands the heart land.
- Who rules the heart land, Commands the world land.
- Who rules the world land, Commands the world.

وتعني ما يلي:

- من يحكم شرق أوروبا، يسيطر على منطقة قلب العالم.
- ومن يحكم قلب العالم، يسيطر على جزيرة العالم.
- ومن يحكم جزيرة العالم، يسيطر على العالم بأسره.

وقد أوضح ماكيندر أن من يتحكّم في منطقة قلب العالم هي قوة أقوى بكثير من أي دولة بمفردها. لأن أي قوة تتحكم في منطقة جزيرة العالم فإنها تتحكم في ثلثي مساحة العالم وسبعة أثمان سكانه، وبالتالي ثمة شك في قدرة أية قوة تستطيع ان تتحكم في إمبراطورية عالمية.

2 - قلب العالم المعدلة سنة 1943:

ركَّز ماكيندر اهتماماته على منطقة أوراسيا حتى عام 1919، باعتبارها منطقة الهيمنة العالمية، ولكن مع منتصف العشرينيات انتبه إلى أن غرب أوروبا وامتداده في الولايات المتحدة يشكلان

(1) For more details see: Halford John Mackinder (Author). .Democratic ideals and reality: A study in the politics of reconstruction. NDU Press .defense classic edition .(1996). 2nd ch.

مجتمعا وأمة واحدة، وفيهما مناطق التركّز الصناعي العالمي، وحقول الفحم والكثافة السكانية. معتبراً أن غرب أوروبا وشرق الولايات المتحدة الأمريكية مكملان لبعضهما البعض.

هذا التغيّر في مدى إدراكه لحقيقة الجغرافية السياسية يعكس تعديلا آخر في آرائه الاستراتيجية العالمية عن مولد قوة سياسية جديدة، جاء ذلك في مقاله الشهير بعنوان العلاقات الخارجية في عام 1943، وفيها ذكر ماكيندر تحت عنوان «العالم الدائري وانتصار السلام» The round world and the winning of peace أنه في الوقت الذي كانت فيه ألمانيا على حافة الانهيار، لم يعد ماكيندر يحبذ أن من يحكم قلب العالم يحكم جزيرة العالم، وأن من يحكم جزيرة العالم يحكم العالم، باعتبار أن جانبي الأطلسي أصبحا مرتبطين من خلال الأساطيل البحرية والاتصالات الجوية، وأن القوة الصناعية والحربية للولايات المتحدة وغرب أوروبا لا يمكن إغفالها.

ووصف ماكيندر المنطقة الجغرافية الاستراتيجية، التي تتكون من شرق الولايات المتحدة وغرب أوروبا، بأنها «حوض الأرض الوسطى» Midland Basin واعتبرها أرض التوازن المضاد للقوة السياسية لقلب العالم الأوراسية (والتي ألغى منها جزءاً من الإتحاد السوفيتي الذي يقع شرق نهر ينسى Yenisei)، لقيمتها الاستراتيجية والاقتصادية الضئيلة ونظراً لمظهرها الطبوغرافي القاسي. المغطى بالغابات والمستنقعات.

ولاحظ ماكيندر أن من نتائج الحرب العالمية الثانية تغيّر صورة الجغرافيا السياسية للعالم بشكل كبير. فكتب «إذا خرج الإتحاد السوفيتي منتصراً في حربه مع ألمانيا (وهو الذي حدث بالفعل)، فسوف تكون أقوى قوة على وجه الأرض، بالإضافة إلى أنها تعتبر

أقوى موقع دفاع إستراتيجي. فمنطقة قلب العالم هي أقوى حصن على وجه الأرض. ولأول مرة في التاريخ يتم تزويدها بالقوة العسكرية الكافية من حيث العدد والكفاءة». وبمعنى آخر ما قصده ماكيندر أنه بعد الحرب والهزيمة الثقيلة لألمانيا، تحوّلت منطقة قلب العالم من منطقة خاوية القوة إلى مركز للقوة. ولكن هل أستمر صدق نبوءة ماكيندر في نهاية القرن العشرين؟

إن التطورات السريعة التي شهدها الإتحاد السوفيتي وتفككه، أوضحت أن ثمة خطأ في تقدير قوة هذه الدولة، كما أن سهولة اختراق المناطق القطبية الشمالية بواسطة الطيران خففت الأهمية الاستراتيجية للسواحل الشمالية له. ما جعل من الصعب على الاتحاد السوفيتي حماية مطاراته وقواعده العسكرية الحصينة سابقاً في سيبيريا، وأصبحت مساحته الأرضية الشاسعة في حاجة إلى شبكة جيدة من الربط حتى لا يزداد تفككه، ويجب أن يوضع في الاعتبار مدى عدم التجانس البشري في هذه الرقعة الأرضية الممتدة، ما أدى إلى صراعات لافتة بين القوميات، وبالتالي مطالبتها بالاستقلال عن الاتحاد السوفيتي في صورة جمهوريات «آسيا الوسطى» مثل: كازاخستان وقرغيزستان وأوزباكستان وأرمينيا وآذربيجان، وغيرها، واستقلت جمهوريات عدة عن الاتحاد السوفيتي. وأصبحت جمهورية روسيا الوريث الشرعي لهذه القوة البرية السابقة، لكنها في نفس الوقت ورثت عبئاً اقتصادياً، ما جعل روسيا من أكبر الدول المدانة في العالم، معتمدة على المساعدات الغربية المشروطة طبعاً[1].

(1) وزاد من سوء الأمور أن كثيراً من القوميات التي تشارك روسيا في تكوين جمهورية روسيا الاتحادية بدأت هي الأخرى بالمطالبة بالاستقلال مثل: الشيشان وداغستان، ما أدى إلى استنزاف موارد الدولة وسيزداد الاستنزاف حين تنجح هذه الجمهوريات في الاستقلال. وهذا يعني فقدان روسيا موارد معدنية وبترول وغاز ضخم في نطاق القوقاز الحيوي. للمزيد راجع خليل حسين، الكومنولث الروسي: مشروح اتحاد أم انحلال، قضايا دولية، مركز دراسات السياسة الخارجية، 1992، ص21 وما يليها.

ثالثاً: نظرية النطاق الهامشي

أثارت نظرية ماكيندر حول قلب العالم حماس الجغرافي الأمريكي نيكولاس سبيكمان (1893 - 1943) N. Spykman على تقديم رده على هذه النظرية في كتاب نشر عام 1944 بعد وفاته بإسم «جغرافية السلام Geography of peace» الذي رأى فيه أن الأمن والسلام العالميين لن يتحققا إلا بمساهمة كل العالم في صنعه عن طريق قوة مسلحة عالمية تحافظ على فرضه. وتناول المحور الثاني في كتابه بالنقد نظرية ماكيندر ومن وجهة نظر أمريكية، قَدم سبيكمان تفسيراً مختلفاً للأهمية النسبية لمنطقة قلب العالم والنطاق المحيط بها سواءً أكان قاريا أم بحريا، والتي أسماها ألنطاق الهامشي Rim land.

وقد جذب سبيكمان الانتباه والاهتمام إلى حركة القوات البحرية وأثرها في فرض القوة،باعتبار أن القوى البحرية تتحكم في التكتلات الأرضية، فالقوة التي ربطها ماكيندر بمنطقة قلب العالم اعتمدت على أساسين:

الأول: اعتقاده بأن الميزات الاستراتيجية الهائلة للمساحة التي تشغل منطقة قلب العالم سوف يتم تقويتها بخطوط اتصال ونقل بري قوي، ما يؤدي إلى تدعيم وحدتها وقوتها.

والثاني: اعتقاده بأن أراضي السهول الواسعة الداخلية «الأستبس» التي تمثل منطقة إمكانات اقتصادية متواضعة سوف تتحول إلى منطقة اقتصادية متقدمة.

من هذا المنطلق دحض سبيكمان الأساس الذي قامت عليه تلك الفرضيات التي وضعها ماكيندر وأثبتت عدم صحتها. فمن

وجهة نظره إن الحقائق المرتبطة بجغرافية روسيا واقتصادياتها لا تعطي أساساً للافتراض بأن منطقة قلب العالم سوف تصبح في المستقبل القريب مركزا للاتصالات أو التنقل واعتقد أن العديد من الأدلة تؤيد رأيه منها[1]:

- أن ظروف المناخ التي تحيط بالمنطقة لا تؤيد نظرية ماكيندر إن لم تظهر تغيّرات ثورية رخيصة في تكنولوجيا إنتاج الغذاء والزراعة، وبالتالي فالإنتاج الزراعي السوفيتي سيظل مركزاً في منطقة غرب روسيا ومناطق محدودة من شرق الأورال. وبذلك فإن الجزء الصالح للزراعة يمثل جزءاً محدوداً جداً من المساحة الإجمالية. كما أن مقومات الصناعة تتوفر بصورة أساسية في منطقة غرب الأورال. ورغم أن سبيكمان أكد أنه قد تحدث بعض التغيّرات الطفيفة، إلا انه اقتنع بأن منطقة قلب العالم لا يمكن أن تستقطب عدداً كبيراً من السكان اعتماداً على إمكاناتها الأرضية.

- على الرغم من زيادة الحركة نسبياً في هذه المنطقة باستحداث خط للسكك الحديدية، وطرق المواصلات، والنقل الجوي،إلا أن منطقة قلب العالم محاطة من الشمال والشرق والجنوب والجنوب الغربي بالعديد من العوائق، كالبرودة القارسة والجبال الشاهقة الارتفاع المحيطة بها، ما يخفف فاعليتها عملياً.

وأخذ سبيكمان على ماكندر تحيزه الكبير للإمكانات الزائدة

(1) Chuck Fahrer (Author), Martin Ira Glassner (Author). Political Geography. Wiley; 3 ed. (2003).pp 65-66..

لمنطقة قلب العالم، إذ أن مساحات شاسعة من هذه المناطق التي تقع بين بولندا ونهر ينسي قاحلة، وأن القوة الحقيقية تكمن في تلك الأراضي التي تحيط بنطاق قلب العالم، الذي أطلق عليه اسم النطاق الهامشي؛ حيث يضم بين جنباته معظم سكان العالم وتتركز فيه موارد زراعية هائلة وازدادت قيمته باكتشاف موارد بترولية ضخمة فيه. لذا فإن النطاق الهامشي يمثل منطقة حاجزة للقلب، ولكنها غنية بالموارد والسكان، ومن هنا فإن منطقة قلب العالم أقل أهمية من المنطقة الهامشية، ولذلك نادى سبيكمان بتغيير وجهة نظر ماكيندر وبالتالي من يريد السيطرة والقوة العالمية فيجب أن يضع في الاعتبار ما يلي:

- Who controls the rim land rules Eurasia.

- Who rules Eurasia controls the destinies of the world.

- أي من يسيطر على الأراضي الهامشية يتحكم في اوراسيا.

- ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصائر العالم.

وأضاف سبيكمان أن الصراع بين القوى العظمى سوف يكون عبر السيطرة على الأراضي الهامشية. ورأى أن على الولايات المتحدة فرض سيطرتها على دول هذا النطاق. وبما أن سبيكمان كتب مؤلفه في الوقت الذي كانت فيه الحرب العالمية الثانية ما زالت دائرة. فاعتقد أن القوات المتحالفة ينبغي أن توظف سياستها المستقبلية في منع دمج الأراضي الهامشية وألمانيا.

ومع ظهور الإتحاد السوفيتي بصفته المسيطر الأوحد على

قلب العالم، أصبحت آراء سبيكمان أساس السياسة الأمريكية في احتواء المد الشيوعي في شرق أوروبا. ونجحت في إنشاء حلف شمال الأطلسي لمد نفوذها على الجانب الغربي من الأراضي الهامشية، ونجحت في كسر تحالف دول شرق أوروبا مع الإتحاد السوفيتي. ولعبت دوراً في تقليص الدور الروسي في شرق آسيا، بزيادة نفوذها العسكري في الفيليبين وكوريا، وإنشاء عدة تحالفات عسكرية استراتيجية مع دول آسيا باعتبارها جزءاً من سياستها لاحتواء منطقة الأراضي الهامشية.

رابعاً: نظرية المعايير الوظيفية لمنطقتي قلب العالم والأرض الهامشية

جذبت نظريتا قلب العالم والأرض الهامشية انتباه الكثيرين[1] من متخصصي الجغرافيا السياسية.لكن البحث الذي قدمه دونالد مينيغ Donald Meinig في جامعة سيراكيوز Syracuse الذي نشر في عام 1956 لفت الانتباه إلى المنظور الديناميكي والوظيفي للعلاقة بين منطقتي قلب العالم والمنطقة الهامشية.

اعتبر مينيغ أن المشكلة في كتابات ماكيندر وماهان أنهما كتبا آراءهما من خلال منظور محدد للقوى المعاصرة آنذاك، ما أدى إلى عدم مرونة مفاهيمها الاستراتيجية، وبالتالي لا تصح في حال تغيّر الظروف السياسية وتغيّر القوى في العالم. وأكد مينيغ أنه لكي نجعل مفاهيم قلب العالم والأرض الهامشية صالحة وبعيدة النظر في المدلول الاستراتيجي، فإن تحديدهما ينبغي أن يتغيّر ليتلاءم مع الوضع السياسي الدولي المتغيّر. لذلك اعتبر أن تعريف قلب العالم والأرض الهامشية ينبغي أن يكون على أساس معايير وظيفية وثقافية.

(1) أمثال إيست East سنة 1950، وهول 1955، وميلز Mills سنة 1956.

ودعا مينيغ إلى تعريف وظيفي لمنطقة قلب العالم على أساس التشابه في الظروف والملامح الطبيعية للأرض والخصائص الحضارية للبشر، وأن يكون في منطقة داخلية يرتبط أو يشرف على شبكة الطرق الحيوية التي تربط مختلف الأقاليم الحضارية على أطراف أوراسيا. وهذا التعريف يتعارض مع التعريف الذي حدده ماكيندر لمنطقة قلب العالم.

كما أن توجّه دول مناطق أطراف الهامش التي تتصارع عليها القوى العظمى، يتغير بتغير موازين القوى. أي ان استراتيجيتها متأرجحة بين القوى البرية والقوى البحرية. ففي حال باكستان على سبيل المثال كان توجهها إلى الولايات المتحدة، ثم تغيّرت لتصبح دولة محايدة. ويوغسلافيا التي كانت في أحضان الإتحاد السوفيتي السابق باعتبارها راعية للدول الاشتراكية هي أيضاً دولة محايدة، ومن هذا المنطلق اقترح مينيغ أنه على أساس الوظيفة والتوجّه يمكن أن نقسِّم الدول المحيطة بمنطقة هامش قلب العالم إلى قسمين: أحدهما دول ذات توجّه داخلي إلى قلب العالم. والثانية ذات توجّه خارجي باتجاه المناطق الهامشية. وأطلق على الحالة الأولى اسم الأرض الهامشية القارية Continental Rim land والثانية الأرض الهامشية ذات التوجّه البحري Maritime Rim land وهذا ما نلاحظه حاليا في توجّه بعض دول آسيا الوسطى ناحية القلب، وتوجّه بعض الدول الهامشية ناحية البحر[1].

(1) Dikshit, R. Political Geography. Tata Mcgraw, New Delhi. (1982.).

الفصل الثالث

نظريات قوة الدول وأثرها في العلاقات الدولية

ثمة العديد من العوامل والعناصر التي تحدد قوة الدول، وتختلف طبيعة ونوعية هذا العامل أو ذاك بين دولة وأخرى، فعامل ما يمكن ان يكون فاعلاً في تحديد قوة دولة ما، بينما لا يلعب الدور نفسه في دولة أخرى. ورغم ذلك ثمة قواسم مشتركة قي مظاهر القوة بين الدول وبخاصة في عوامل الجغرافيا السياسية. وقد ركَّز معظم منظري الجغرافيا السياسية على أهمية هذه العوامل وأثرها في قوة الدولة وموقعها ودورها في النظام العالمي السائد بين الدول.

أولاً: قوة الدولة

بذل المتخصصون في الجغرافيا السياسية وعلماء السياسة والعسكريون وكبار موظفي وزارات الخارجية وغيرهم جهودا مضنية لتعريف مضمون قوة «Power» الدولة وتحليلها (إن لم تكن كل دول العالم). وليس هذا الجهد المبذول كنوع من التدريب للمهتمين

بالشؤون السياسية الدولية فحسب، بل لأن تباين مضمون القوة بين الدول من الأمور التي تهتم بها دراسة الجغرافيا السياسية، وما يزال حتى يومنا هذا رغبة لدى الكثيرين من القادة العسكريين والساسة لمعرفة مدى نقاط الضعف والقوة لأعداء الدولة وحلفائها.

ومنذ الحرب العالمية الثانية تغيّرت عدة مفاهيم للقوة، إذ إن نمط التغيّر الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي قد تغيّر بصور كبيرة بين الدول. من هنا فإن تقسيم مدلول القوة بات من الأمور الصعبة وأصبح قياسه من الأمور القابلة للجدل[1].

ولكن الحقيقة التي يدركها الجميع إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر القوة العظمى والأوحد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن العشرين. ولكن لا أحد ينكر مدى القوة العسكرية لروسيا الاتحادية رغم ضعف اقتصادياتها نتيجة لتحولها إلى الاقتصاد الحر.

ويلي القوتين العظمتين Superpowers ما بين ست إلى ثماني دول من الدول القوية. ويلي هذه المجموعة الكبرى من الدول بقية دول العالم، والتي ترتب بصورة تعتمد على التخمين أكثر من اعتمادها على أسس دقيقة، حتى أن استخدام أجهزة الكمبيوتر في التخمين لم يعط ترتيباً فعلياً وواقعياً لمدى تفاوت القوة بين دول العالم المتبقية. وإذا ما نجحنا في وضع ترتيب ما، فسرعان ما يتغيّر ويصبح غير فعّال، وينبغي إعادة النظر به مرة أخرى لتغيّر عدة أمور تدخل في حساب القوة.

(1) لمزيد من التفاصيل راجع: خليل حسين، النظام العالمي والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، 2009، الفصل الأول.

من هنا فإن دراسة تحليل القوة تعتمد على استقصاء ومؤشرات من الصعب تحليلها أو ضبطها أو إعطائها قيم تتفق وحجمها الحقيقي. ولكن ثمة محاولة لمعرفة مكامن القوة والضعف في الدولة. ومؤشرات القوة التي سوف نركّز عليها هي: مساحة الدولة - السكان - الحكومة - اقتصاديات الدولة - نظم الربط - القوى العسكرية - العلاقات الخارجية، وهذه العناصر ليست بالضرورة أن تكون مرتبة وفقاً لتسلسل أهميتها، بل جميعها متداخلة في بعضها البعض. وفيما يلي عرض موجز لكل مؤشر:

1 - مساحة الدولة:

سبق التعرّض لأهمية حجم ومساحة الدولة وشكلها، وقد توصّلنا إلى أنه لا يوجد حجم أو شكل مثالي، ولكن عند قياس مقومات أية دولة مستقلة فإن تلك العوامل من الممكن أن تكون ذات مغزى وأهمية. فإذا ما تساوت باقي المقومات الأخرى، فإن الدول كبيرة المساحة ترجّح قيمتها بالعمق الاستراتيجي الهام في حالة الحرب. فتستطيع أن تدافع عن نفسها من العمق. كما أن هذه المساحة تقدم فرصة تنوع الموارد الطبيعية وكثيراً من الإيجابيات. والدول صغيرة المساحة هي أكثر تجانساً وتماسكاً إذ يسهل ربطها ومن ثم يسهل الدفاع عنها أكثر من الدول ذات الشكل المجزأ. ولكن الدول صغيرة المساحة قد لا تتوافر فيها كثير من الموارد، وأن الدول كبيرة المساحة ذات الحدود السياسية الطويلة من الممكن أن تكون عرضة للهجوم من عدة اتجاهات.

والموقع الاستراتيجي عادة ما يكون قاصراً على بعض الدول وتحدد قيمته دول أخرى لها مصالح في هذا الموقع، ويجب أن نشير إلى أن أهمية المواقع الاستراتيجية تتغير باستمرار بتغير الظروف

السياسية والاقتصادية وغيرها. فدولة تطل على واجهة بحرية أو واجهتين أو أكثر من البحار تختلف أهميتها وقيمتها عن تلك الدول الحبيسة، أو تلك الدول العازلة Buffer states. وقد تقع دولة عند موقع هامشي على حافة بحرية لفترة طويلة ثم سرعان ما تتغير قيمتها وتصبح في بؤرة الاهتمام الدولي لتغيّر الظروف الاقتصادية أو الرؤية الاستراتيجية للقوى العظمى[1].

ونظراً لأن الموارد الطبيعية Natural Resources ذات أهمية بالغة، فإنها توضع في قائمة اولويات المحللين. ولكن ما هي الموارد الطبيعية؟ فمنذ أكثر من خمسين عاما مضت كان «التيتانيوم Titanium يستخدم كأحد مواد الطلاء، أما الآن فإن البحث عنه استدعى فتح المناجم القديمة وإعادة استغلال مخلفاتها. فقد زادت قيمة هذا المعدن بعد أن أصبح من المكونات الأساسية لتصنيع الطائرات النفاثة؛ وكأن الحروب تقوم بين الدول من أجل النترات الطبيعية Natural Nitrates أما الآن فإن عدداً قليلاً من البشر يعرفون اسم هذه المادة. والموارد الطبيعية يجب أن تضم التربة والمياه وإنتاج الغابات والمعادن والعديد من عناصر البيئة الطبيعية التي يصعب تعويضها. ويجب أن نعرف أين توجد هذه الموارد؟ هل هي بالقرب من الحدود السياسية أو في أعماق الدولة؟ هل في منطقة مأهولة أم في منطقة معزولة؟ وما قيمتها الاقتصادية وجدوى استغلالها؟ وما الموارد التي تحتاجها الدولة التي لا تمتلكها؟ هل يمكن جلبها من دول صديقة؟ وما تكلفتها؟ وما البديل في حالة نضوبها أو صعوبة الحصول عليها؟.

(1) حين أغلقت قناة السويس بين عامي 1967 و1974 فإن موانئ شرق أفريقيا وجنوبها اكتسبت أهمية جديدة ثم ضاعت منها هذه القيمة مرة أخرى مع إعادة فتح القناة. وكم من مئات الآلاف من الجنود قتلوا في معارك عسكرية عند نقاط استراتيجية أما الآن فإن قيمتها الاستراتيجية قد ولّت.

2 - السكان:

تظهر مقومات قوة للدولة في الدول ذات الحجم السكاني الكبير وذات المميزات الواضحة أكثر من الدول صغيرة الحجم السكاني. فإذا ما تساوت باقي عناصر تكوين الدولة، وهذا أمر مستحيل تحقيقه، من الصعب تقييم دور السكان كعامل مؤثر في قوة الدولة لأن أهميته من الممكن أن تتضخم أو تتلاشى بسبب بعض العوامل الأخرى المؤثرة في توزيعه فوق مساحة الأرض أو بسب نمو السكان أو تناقصه.

والخصائص النوعية للسكان من الممكن أن تكون ذات أهمية أكثر من الخصائص الكمية. فدراسة التركيب العمري والنوعي هام في تحديد القدرة العسكرية لمن يحمل السلاح، ونسبة النشطين اقتصادياً، ونسبة المستهلكين للسلع في المجتمع. كما أن نوع الهجرة سواء الدولية أو بين أرجاء الدولة، والمستويين التعليمي والصحي وتوزيع الثروة ودرجة الفقر كلها مسائل هامة ينبغي وضعها في الاعتبار عند قياس قوة الدولة.

وتلعب بعض العناصر مثل التركيب العرقي واللغوي والديني دوراً واضحاً في تقوية الدولة أو إضعافها. ويتوقف ذلك على عوامل نفسية لدى الأفراد، ومدى تجانسهم مع بعضهم. كما أن دراسة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان من الممكن أن تكون ذات أهمية كبيرة لقوة الدولة. فالحراك الاجتماعي Social Mobility في المجتمع، ونظام إيجار الأرض وتوزيع الأراضي الزراعية الجيدة وحجم طبقة النخبة في المجتمع. ومستوى الدخل للطبقة الوسطى في الدولة كلها أمور تفيد في حالة تعبئة موارد الدولة عند الحاجة؛ كما أن طبيعة النظام السياسي للدولة أو غيره من المقومات من الممكن أن تعمل على تقوية قوة سكان الدولة أو تقويضهم.

3 - الحكومة:

تلعب الحكومة دوراً متغيراً في قوة الدولة، لكن دورها يصعب حصره. ويمكن تقييم دور الحكومة من خلال مدى كفاءتها في فرض سيطرتها وتنفيذ القانون على كل أجزاء الدولة. ويمكن طرح العديد من الأسئلة التي تساعد في إيضاح دورها ومنها: هل الحكومة من عامة الشعب؟ وهل هناك أحزاب معارضة لنظام الحكم؟ ومدى قوة أحزاب المعارضة؟ هل الأحزاب يمكن أن تتحالف أم أن وجهات النظر السياسية فيما بينها متباعدة؟ هل النظام الإداري والموظفون من ذوي الكفاءة؟ أم أن الحكومة ضعيفة في إدارة أمور الدولة بالعدل وان المحسوبية والرشوة هي التي تسود نظام الإدارة؟.

كما أن حكومة الدولة قد تجر البلاد إلى مشكلات نتيجة تبنيها أفكارا استعمارية توسعية، ما يؤدي إلى اشتعال حروب كان من الممكن ألا تدخلها الدولة، وتستنزف مواردها بسبب رغبات طائشة لحاكمها. وهل حاكم الدولة ناضج سياسياً ويبذل كل الجهد من أجل رخاء ورفاهية شعبه؟ وهل يوطد علاقات الود بين كثير من قادة الدول ما يزيد من الحلفاء الذين يقدمون العون لدولته في وقت الشدة؟ لذا فإن الزعامة قد تقوي الدولة أو تؤدي إلى تدمير مواردها.

4 - اقتصاديات الدولة:

تعد القوة الاقتصادية عنصراً هاماً وداعماً للقوة السياسية والعسكرية للدول. ويعد عنصر الاكتفاء الذاتي للدولة من أهم عناصر القوة التي تظهر أهميتها في وقت الحروب. فقد كان لقوة اقتصاد ألمانيا واكتفائها الذاتي أثره الواضح في مقاومة الحلفاء

أثناء الحرب العالمية الثانية؛ وثمة قليل من الدول التي يمكن أن توصف بأن لديها اكتفاء ذاتي في مواردها. وفي الواقع يعتبر الاكتفاء الذاتي Self. Sufficient أمراً نسبياً. فقد تكتفي دولة في بعض السلع، وقد تنقصها موارد أخرى ولكن تستطيع أن تتغلب على النقص بصورة أو بأخرى.

وترى الحكومات أن تحقيق الاكتفاء الذاتي في أوقات معينة أمر مرغوب فيه للأمن الذي تحققه هذه السياسة، وبخاصة في أوقات الأزمات أو إذا ما تعرضت الدولة لحصار، وتحظى الموارد الاستراتيجية والسلع الغذائية السائدة الاستهلاك بنصيب كبير من اهتمام الحكومات التي تقدم كافة أنواع المغريات للمزارعين في صورة تشجيع عبر رفع الأسعار وتوفير مستلزمات الإنتاج الحديثة Modern Inputs وخفض الضرائب.وقد شجعت بريطانيا الفلاحين على زراعة الشمندر وبتمويل صناعة السكر منه، واستطاعت ألمانيا أن تنمي صناعتها وتصل إلى درجة الاكتفاء الذاتي قبل الدخول في الحرب العالمية الثانية.

ولما تغيرت تكنولوجيا الحروب حديثا وأصبحت السيادة والتفوق مرتبط بالتفوق في سلاح الجو والحركة السريعة فوق سطح الأرض. فقد أصبح للبترول أثره الكبير باعتباره عنصرا حيويا أثناء الحروب، وأصبح الصراع للوصول إلى مناطق إنتاج البترول هدفا للقوى العظمى. وزادت أهمية الدول المنتجة وتغيّرت صورتها الاقتصادية والحضارية مع زيادة الطلب عليه. أما الموارد المعدنية الاستراتيجية الأخرى التي لا يمكن أن تستغني عنها الدول العظمى لتطوير دفاعها وتعمل على توفير كميات مناسبة منها كونها مخزوناً استراتيجياً لتطوير معدات القتال تتمثل في القصدير والمنغنيز والكروم والتوتيا والحديد والزئبق والنحاس والألمنيوم والغرافيت

والفانديوم. وتسعى الدول الصناعية في الحصول على حاجتها من هذه المعادن من مواطن إنتاجها وتحاول احتكار مناجم إنتاجه.

أما على مستوى التصنيع، فإن مفتاح التقدم الاقتصادي والعسكري ارتبط ارتباطاً بالتقدم الصناعي. ويمكن استخدام قدرة الدولة الصناعية كأحد المقاييس الهامة للدولة سياسياً. ومثال ذلك أن القوى العظمى الكبرى «مجموعة السبعة الكبار» هي الدول الصناعية العظمى في العصر الحديث؛ فتقدم الصناعة يؤدي إلى تقدم كل وسائل الإنتاج وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة في الدولة. ومن هنا ازداد تأثير الدول الصناعية وأصبحت من القوى السياسية العظمى المؤثرة في إحداث خريطة العالم السياسية.

ومن وجهة النظر الاستراتيجية ثمة مجموعة من الصناعات الاستراتيجية مثل صناعة صهر المعادن والصناعات الثقيلة المتمثلة في صناعة تشكيل المعادن، وصناعة السفن «مجمعات الحديد والصلب والترسانات البحرية»، والصناعات الهندسية «قاطرات وسيارات وطائرات» والصناعات الكيماوية، وصناعة المنسوجات، والصناعات الغذائية. وجميع هذه الصناعات من الممكن توجيهها لتخدم العمليات والإنتاج العسكري المطور[1].

ويجب أن تتوطن المناطق الصناعية في مكان آمن، وأن تكون بعيدة عن متناول وسائل الحرب المعادية، وبالتالي من الأفضل ألا تتركز في المناطق الساحلية حتى لا تكون في متناول ضرب الأساطيل والغواصات البحرية، لذا لاحظنا أن روسيا قد ركّزت صناعاتها الثقيلة وراء جبال الأورال لتحقيق أقصى درجات الأمان. ولكن مع

(1) Murray N. Rothbard (Author). Man, Economy, and State with Power and Market. Ludwig von Mises Institute (2004).Ch 3.

تطور أساليب الحرب الحديثة وشدة فعالية أسلحة الدمار التي تدار من بعد زاد من إمكانية تدمير المناطق من قواعد ثابتة، أو متحركة كالأساطيل العسكرية، حيث يكون تأثيرها دقيقاً بصورة فائقة. ولعل حربي الخليج ضد العراق، وحرب حلف شمال الأطلسي Nato ضد المواقع الصناعية ومشروعات البنية الأساسية والمطارات في صربيا والجبل الأسود، خير دليل على مدى تقدم وسائل الحرب الحديثة في تدمير قوة الدولة المتمثلة في صناعاتها، وستكون الصورة أكثر تدميراً إذا ما استخدمت الأسلحة النووية، والتي لم تستخدم إلا مرتين أثناء الحرب العالمية الثانية فقط. ولا تكتمل صورة الدولة إلا بدراسة الرابط الهام بين عناصرها. فطرق المواصلات تعد من أهم العناصر التي تؤدي إلى تماسك أجزاء الدولة، فهي تربط مراكز الإنتاج الزراعي والتعديني والصناعي بمنطقة القلب أو النواة Core.

ولكي تكون الإدارة ذات كفاءة في قيادة الدولة وإدارة شؤونها وتوزيع الرخاء والمرافق والخدمات الحكومية وحل مشكلات السكان ينبغي أن تمتلك شبكة جيدة من طرق النقل والمواصلات السريعة. فوسائل المواصلات السريعة تقلص الفوارق بين أجزاء الدولة وتجعل الدولة فوق كل الأحداث في كافة الأرجاء، وتساعد المنظمة السياسية في الدولة على فرض نفوذها الإداري القومي على كل أراضي الدولة التي تقع ضمن حدودها السياسية.

5 - نظم الاتصال:

تعد طرق النقل والمواصلات وحركة البضائع والسكان من الأسس الهامة المؤثرة في قوة المجتمع الحديث. ولا يمكن لأي دولة حديثة أن تنهض دون أن يكون لديها نظام اتصال قوي Good

Circulation System ليربط كافة أرجاء الدولة وكل عناصر السكان والوحدات المحلية وقطاعات الإنتاج وكل ما سبق مع دول أخرى. من هنا فإن وسائل النقل والمواصلات قد تؤدي إلى تقوية الدولة أو إضعافها. وليست العبرة بوجود هذا المرفأ الحيوي كأحد مشروعات البنية الأساس Infra Structure ولكن الأهم أن تكون فيه كوادر فنية لتشغيله وصيانته.

تضم نظم الاتصال الهاتف، والإذاعة والتلفزيون، والبريد، وكل وسائل النقل البري، والبحري والجوي. ووسائل الاتصال الأخرى من صحافة وإعلام وانترنت. ويجب أن يرتبط السكان بوسائل إعلامهم، وبخاصة في وقت الأزمات والشدة.

6 - القوى العسكرية:

كل العوامل السابقة ما هي إلا عناصر من الممكن ترجمتها إلى قوة عسكرية Military Stength. وكل مكامن القوة تحسب بقياس كل صغيرة وكبيرة من المعدات العسكرية M.Hardware وكل فرد يلبس الزي العسكري. ولكن هل هذا يكفي؟ هل من دولة أخرى صغيرة فقيرة في عتادها العسكري ؟ بالطبع فإن الإجابة هنا لا. فلكي نقيس مدى كفاءة القوة العسكرية يجب أن نضع في الاعتبار عدة أمور هامة مثل المستوى التعليمي ومهارة الأفراد Troops ومدى كفاءة القيادة العسكرية ومدى قدرة هذه الجيوش على ممارسة القتال. ومدى شجاعتها وارتفاع معنوياتها.

ويدعم القدرة العسكرية للدولة وجود قواعد للأسلحة الاستراتيجية في أماكن بعيدة عن متناول مدى الأسلحة المعادية ولكن تدنت القيمة حالياً مع وجود الصواريخ عابرة القارات، وأن

تكون هناك موارد مالية كافية لتوفير سبل الدفاع الحديث. كما أن للتحالفات الخارجية دور في تدعيم القوة العسكرية وتكوين درع قوي لكل دولة؛ ولكن هل من المضمون أن يكون التحالف عاملاً دائماً في ظل ظروف دولية متغيرة؟.

7 - العلاقات الدولية:

في عالمنا هذا ثمة اعتماد متبادل بين الدول فكل دولة معتمدة على الأخرى بشكل أو بآخر. حتى تلك الدول التي لم تدخل في تحالفات عسكرية تلجأ إلى أصدقاء مقربين لمساندتها في وقت الأزمات. فالدول التي لها دور عالمي سياسي واقتصادي وحضاري تمتلك قدرة كبيرة للتغلب على المشكلات التي تواجه تقوية دفاعها القومي وتجارتها الخارجية ورباطها الثقافي والحضاري. كما أن مساهمة الدولة في منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية والعالمية الأخرى يزيد من قيمتها وتعاطف الدول الأخرى معها، وخاصة في حالة حدوث مخاطر تحيط بها سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً[1].

ثانياً: تحليل قوة الدولة

من الصعب أن نعرف أو نقيس مدلول القوة على كافة دول العالم. فإذا كان الأمر سهلاً لتقييم مجموعة الدول العظمى Superpowers وبعض الدول المتقدمة الكبرى. أو بمعنى أدق يمكن أن تتضح صورة التقييم على مجموعة السبعة الكبار «G.7» ولكن

(1) Ryan K. Beasley (Editor), Juliet Kaarbo (Editor), Jeffrey S. Lantis (Editor), Michael T. Snarr (Editor). Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior.. CQ Press (2001).

يستحيل أن ينطبق مدلول تقييم القوة على باقي دول العالم الأخرى. إذن كيف نرتب دولاً صغيرة قوية جداً اقتصادياً مثل: سنغافورة أو سويسرا التي تتوافر فيها كل مقومات القوة الاقتصادية، ولكنها ضعيفة عسكرياً. وكيف نرتب الكيان الإسرائيلي الذي اغتصب الأرض الفلسطينية وتضخمت قوته بالدعم الأمريكي وأموال الصهيونية العالمية، وأصبحت تمتلك سلاحاً نووياً. وكيف نرتب قوة اليابان أو كوريا أو أوكرانيا. وإذا ما وضعنا كوبا في الحسبان فإن قوتها العسكرية لا تتوافق والفقر وضعف بنيانها الاقتصادي. وهل أفغانستان أفقر دول العالم أو فيتنام، اللتان استطاعا قهر أكبر قوتين عسكريتين في العالم، فانسحبت الولايات المتحدة من فيتنام بعد فشل عسكري شهد به العالم. وخروج القوات السوفيتية من أفغانستان.. وهل الهند ومستوى دخل الفرد الذي لا يزيد عن 340 دولار سنوياً، التي نجحت في امتلاك السلاح النووي قوية فعلياً. أما دولة العراق قبل حرب الخليج عام 1991 اعتبرها بعض الخبراء أنها تمتلك رابع أكبر جيش في العالم ومسلحة بأسلحة متقدمة وذي عزيمة وخبرة قتالية عالية اضطرت للطرد من الكويت. ونيجيريا ذات الموارد البترولية والمواد الخام الكبيرة لماذا لا تعد من أكبر القوى في أفريقيا؟.

أما الدول التي لا تمتلك قوة عسكرية، ولكن اقتصادها جيد فتمثلها اليابان (متوسط نصيب الفرد من الدخل 39 ألف دولار) تأتي كأكبر قوة اقتصادية عالمية ولكن يعيب قوتها الضعف الواضح في مكونات اقتصادها. فهي دولة بلا موارد، وتعتمد على استيراد غالبية حاجاتها من الخارج (تستورد الغذاء والوقود والمواد الخام) وتعتمد كلية على تصدير منتجاتها الصناعية.

وتعد سويسرا إحدى القوى الاقتصادية العظمى ومتوسط

نصيب الفرد من الناتج القومي (41 ألف دولار سنوياً عام 1998) وتعتمد أساساً على النشاط البنكي والسياحة. ولا تمتلك نفس البنيان الصناعي الياباني كما لا تمتلك جيشاً. وألمانيا الموحدة حالياً هل هي أقوى أم أضعف منها قبل التوحيد؟. وهل لها دور في المنظمات الدولية مثل: فرنسا أو بريطانيا أم أنها لا تزال تعيش منفردة؟.

ومنظمة «الدول المصدرة للنفط» (OPEC) الأوبك Organization of the Petroleum Exporting countries التي حققت أموالاً طائلة وارتفعت مستويات الدخل لغالبية دولها خاصة في السبعينيات هل دولة من دولها تعد إحدى القوى العظمى الاقتصادية أو العسكرية؟

وأخيراً من كان يتوقع أن يهوى الاتحاد السوفيتي وينهار بهذه الصورة السريعة. فبعد أن كان يوماً ثاني أكبر قوى عظمى في العالم؟ أين قواه اليوم؟ وما ترتيب روسيا حالياً بين دول العالم، وهي عاجزة عن دفع رواتب أفراد جيشها أو تصرف على علمائها أو تصرف على برنامجها النووي أو البرنامج الفضائي وأين هو حلف وارسو ودوله؟.

يبقى تأثير الدولة في غيرها من الدول، أو ما يعرف بالحجم الدولي للدولة، وهذا أمر بالطبع أقل جغرافيا؛ وهو متغير بتغير ظروف الدولة والظروف الدولية. بإيجاز تنتقل القوة بين الدول، ولا تثبت فأين القوى العظمى في بداية القرن العشرين، وأين دول الإمبراطورية العظمى التي سادت في الماضي؟ وما الدول العظمى مستقبلاً؟ الإجابة ببساطة هي: لا نعرف؟.

الفصل الرابع

أثر التكنولوجيا في استراتيجيات

الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية

ارتكز كل من ماهان وماكيندر وسبيكمان في آرائهم عن الاستراتيجية العالمية، في ضوء الصراع بين فاعلية القوات البرية والقوات البحرية، ومن هذا المنطق ظلت منطقة قلب العالم بمثابة قلعة حصينة بغض النظر عن القوة الأرضية أو البحرية. ولكن بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت القدرة التدميرية للقصف الجوي، ومن ثم فإن الحديث عن الاستراتيجيات العالمية دون وضع القوة الجوية في الاعتبار أمر غير موضوعي.

أولاً: نظرية الاستراتيجية في عصر الطيران

أوضح ماكيندر في عام 1943 أن البعض يحلم بوجود قوة جوية عالمية تقوم بتصفية الجيوش والأساطيل. ولم يرد في باله يوما أن القوة الجوية سوف يكون لها دور مؤثر في قلب موازين القوى

العسكرية وتغيير الأبعاد الاستراتيجية للعالم في الدفاع والهجوم.

وفي نفس العام 1943 تنبأ أحد الجغرافيين، إدوارد وارنر Edward Warner، بأهمية الطيران بقوله: إن المبدأ الرئيسي في تفوق القوة الجوية، أن الطائرات تمتلك القدرة على التواجد في كل مكان، ولها ميزة السرعة والارتفاع التي تؤهلها لتدمير كل المنشآت السطحية على الشواطئ أو البحار أو في الأعماق البرية، في حين تكون آمنة من أي ردود فعل أرضية. وافترض وارنر، إذا تم إثبات هذا المبدأ، فإن سيادة القوات الجوية في الأمور الحربية سوف تكون هي المرجح للانتصار العسكري.

وأيد كل من الجنرال غوليو دوهت Giulio Douhet الإيطالي والجنرال ويليام متشل William Mitchel، ضرورة التفوق في القوة الجوية - في أوائل العشرينيات - في ضوء بروز عصر «الحرب الشاملة» Total war، التي أعطت خاصية الشمولية القومية أي ان: «كل السكان وكل الموارد تمتصها معدة الحرب»، وأضاف دوهت «أن الحروب المستقبلية سوف تأخذ خاصية الشمولية شكلاً وموضوعاً»[1].

أما وليام ميتشل، فاعتبر «إن الحروب المستقبلية سوف يتم التحكم فيها بواسطة القوات الجوية»، ومرة أخرى لن يتم استدعاء كل السكان في حالة الحرب، ولكن سوف يتم استدعاء العدد الكافي للعمل على الأسلحة الدفاعية فقط. واعتقد أنه للحصول على انتصار دائم في الحرب، فإن قدرة الدولة المعادية على صنع الحرب يجب تدميرها. وهذا يعني المصانع، ووسائل الاتصال، ومنتجي الغذاء والمزارع. ويضيف ميتشل أنه «بحلول عصر القوة الجوية،

(1) Douhet, G: The command of the Air, New York. (1942). p 87.

الذي يستطيع فيه الطيران الوصول إلى المراكز الحيوية وتدميرها أو تأمينها سيضفي شكلاً جديداً على النظام القديم في صناعة الحرب. والآن لم يعد مراكز الجيش الرئيسية هو الهدف الرئيس، بل أن الهدف الحقيقي هو قصف وتدمير المراكز والمرافق الحيوية. وهذا ما حدث في حرب الأطلسي ضد الصرب في نيسان عام 1999.

ورغم أن سيفرسكي قد تأثر بمتشل، إلا أن ثمة سمتين في كتاباته تميّز بها عن دوهت ومتشل. الأولى إصراره على إبراز الأهمية الحيوية واسعة النطاق للطيران. والثانية أنه «حرر» القوة الجوية من دائرة الارتباط بالقواعد الأرضية، وحررها أيضا من الجزر الواقعة في الطرق البحرية في المحيطات، التي أعتبرها متشل ودهوت ذات أهمية بالغة. ورأى سيفرسكي أن بناء قواعد جوية بدلاً من الهجوم المباشر على العدو مجرد إسراف، ولقد اقتنع بأن «الحرب الجوية سوف تشن من الأوطان، بعد أن تصبح الطائرات قادرة على الطيران لمسافات كبيرة دون التزود بالوقود».

وقد ظهرت أفكار سيفرسكي عام 1950 من خلال كتابه (القوة الجوية مفتاح البقاء Air Power: Key to Survival)، وتمشياً مع أفكاره السابقة، رأى أن تكون للولايات المتحدة قوة جوية كبيرة باعتبارها هدفاً دفاعياً وعسكرياً رئيسياً، فعلى القوات الجوية الأمريكية أن تكون بالقدر الذي لا يسمح لأي قوة أخرى أن تقوم بمغامرات ضدها خوفا من قوة الردع التدميرية للقوات الجوية. وأصرَّ على أن القواعد الجوية نوع من أنواع الرفاهية الزائدة، وليس لها أي نفع هجومي أو دفاعي، وأن سياسة الاحتواء أصبحت بالية في مواجهة التغيرات الثورية في فنون الحرب. ومن ثم نصح سيفرسكي صناع السياسة الأمريكيين بعدم الدخول في حروب صغيرة على الأطراف

الخارجية لروسيا (مثل: فيتنام)، ما يؤدي إلى إسراف لا فائدة منه في الموارد، دون إحداث ضرر فعلي للعدو[1].

ورأى سيفرسكي أن لكل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السيادة الجوية على مساحات واسعة تقع في فلك كل منهما. كما أن الدوائر التي تحدد نطاق سلطاتهما تمتد على مساحات واسعة في شمالي أمريكا وأوراسيا، وأن هذه المنطقة، تمثل منطقة حيوية في الصراع على السيادة الدولية بين المتنافسين، وقد أطلق عليها اسم «منطقة القرار» Area of decision واعتقد سيفرسكي أنه لكي تضمن الولايات المتحدة البقاء إذا ما حدثت حرب شاملة، فيجب أن تكون لها السيادة العسكرية الكاملة على تلك المنطقة، حيث قد تشهد الصراع المصيري في المستقبل[2].

ولم تصمد تعميمات سيفرسكي للاستراتيجية الدولية، أمام اختبار الزمن فمن وجهة نظر الحاضر فإن أرائه لم تعد صحيحة في ضوء التغيرات الثورية في تكنولوجيا النقل وظهور الصواريخ العابرة للقارات، والغواصات النووية والأقمار الصناعية التي تدور حول العالم. ففي ضوء هذه التغيرات الضخمة أصبحت آراء سيفرسكي حول السيادة الجوية على منطقة البحر المتوسط قديمة وغير واقعية. وثمة خطأ آخر في أفكاره، حيث قيَّم الاستراتيجية الدولية من خلال متنافسين اثنين فقط، أي الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي.

فالسياسة الدولية ليست لعبة يتصارع فيها طرفان اثنان فقط من خلال السيادة العسكرية. وفي الواقع فالاستراتيجية لعبة هدفها

(1) Seversky, A,: Air Power, Key to Survival New York, Simon & Schuster. (1950). p121.

(2) المرجع السابق، ص 144.

توسيع دائرة الدول الصديقة - عن طريق تبادل المنافع الاقتصادية والثقافية، وزيادة قدرة الدولة في الوقوف بشكل فعال إلى جانب الدول الصديقة في حالة الحروب. لذلك فالاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة لا يمكن أن تكون من خلال القوة العسكرية الهائلة فقط.

وكما قال كلوزويتز Clauseitz إن هدف الحرب هو السعي وراء السلطة والنفوذ السياسي. وهذا الهدف لا يمكن الوصول إليه من خلال استراتيجية سفيرسكي حيث أن «الحرب النووية لا يمكن أن تكون امتداداً للسياسة»[1].

ثانياً: الاستراتيجية في عصر البحرية الحديثة

اعتبر باحثو الجغرافيا السياسية، أن نظرية قلب العالم لماكيندر كانت القاعدة الأساسية للمفهوم الغربي عن الردع النووي Nuclear Deterrents، فالأسلحة النووية أصبحت ضرورية لإعادة ميزان القوة للغرب، إذ أن الإتحاد السوفيتي تمتع بالمزايا الاستراتيجية في نظرية ماكيندر، ونظراً لأن الحرب الشاملة لا يمكن أن تكون أداة للسياسة، فالتأكيد الزائد على القوة الجوية والأسلحة النووية في الاستراتيجية الغربية شوَّه ثقلها العسكري، ما أدى إلى عواقب وخيمة على السياسة القومية والخارجية، وتحت تأثير المصطلح

(1) - وجدير بالذكر أن الأسلحة النووية مصاحبة لاستراتيجية القوة الجوية لأن «القاذفات بعيدة المدى تكون سلاحاً غير فعال للسيطرة على قلب العالم، إلا إذا كانت مدعمة بالقنابل الكيمائية، حيث إن سفرها مسافة طويلة تخفِّض من وزن القنبلة، بالإضافة إلى أن فعالية الغارات الجوية خلال الحرب العالمية الثانية لم تختبر. والآن تعتبر القوة الجوية بمثابة ناقلات للأسلحة النووية فالمنظور الفعلي ليس القوة الجوية ذاتها، ولكن الأسلحة النووية التي تحملها. راجع:

Walters, R., The Nuclear Trap. Penguin.. (1974). P 84.

المتكرر «عصر الجو»، فإن المفكرين المعاصرين للاستراتيجية أهملوا دور البحر في الاستراتيجية الدولية، وبخاصة حقيقة الحيثيات الجديدة للقوة البحرية التي ظهرت مع استخدام الطاقة النووية في تطوير نوع جديد من السفن كالغواصات، حتى أن دور كل من الطائرات والسفن قد يتم تبديله كما أشار أرثر هزلت Arthur Hezlet.

إن تفوق قوة الطائرات على الغواصات قد تناقص، إذ تمَّ تطوير الأخيرة لتصبح غواصات «حقيقية»، وهي مجرد مسألة وقت حتى يتمَّ تزويد الغواصات بالأسلحة الموجهة (بحر - جو) لتصبح لديها القدرة على إصابة الطائرات (تمَّ التوصل إليها حالياً)، فالطائرات أو الطوافات المضادة للغواصات قد تكون عرضة للصواريخ قصيرة المدى التي يتم إطلاقها من الغواصات، ومن ثم فإن خوف الغواصات من الطائرات قد ينعكس، بحيث تصبح الطائرات غير متأكدة من أن هناك صاروخا موجها على وشك أن ينطلق عليها من غواصة غير مرصودة [1].

وكان لتطوير الأقمار الاصطناعية أثراً كبيراً في جعل السفن الطافية على السطح - سواء أكانت نووية أم تقليدية، أداة غير فعَّالة في الحرب، حيث جعلت سطح البحر مثل الكتاب المفتوح: وكان تطوير الرصد تحت الماء قد تأخر كثيراً عن تطوير الغواصات، وأن مدى الرصد يقاس بالألف ياردة، ويرجع ذلك إلى التغيرات في الملوحة، ووجود الأحياء البحرية، واختلاف شكل القاع. كما أن طبقات المياه ذات درجات الحرارة المختلفة تؤدي إلى تكسّر الموجات

(1) Hazlet, A. The Submarine and the sea Power, London, Peter Davies. , (1967). p 58.

الصوتية وتخّفف من مدى الرصد وفاعليته، وتجعل أداء الرصد مضلل ولا يُعتدُّ به. بالإضافة إلى أن الغواصات الحديثة قادرة على تضليل تلك الأجهزة بحيث تجعل مهمة الراصد صعبة جدا[1].

كما لاحظ والترز Walters أن سلاح الغواصات دمّرت ركنين أساسيين في نظرية ماكيندر أحدهما، الغواصة التقليدية، التي كانت تعتبر ذاكرة القوة البحرية قد تراجعت كثيراً، وبدلاً من أن يشهد العالم نهاية القوة البحرية، فإن العالم انتقل إلى فترة تطوير هائل في القوة البحرية. والآخر، فإن نجاح الغواصة في اختراق المحيط المتجمد الشمالي وجعله صالح للملاحة دمّرت أسطورة عدم قابلية قهر منطقة قلب العالم. الأمر الذي جعل جزيرة العالم جزيرة يمكن الملاحة حولها، كما أعطى فتح المحيط المتجمد الشمالي للملاحة منظوراً جديداً لمستقبل الاستراتيجية.

وأشار كلوزويتز، ان «الحروب هي في الواقع ظاهرة سياسية»، فالسياسة هي «السلطة الذكية» والقوة الموجهة، والحروب مجرد أداة للسياسة. وأن هدف الحرب هو الهيكل السياسي. وإذا كانت الحرب أداة في يد السياسة، ووسيلة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية، فإن التحرك السلمي أهم بكثير من التدمير.

من هذا المنطلق، فإن المحركات النووية أكثر قدرة على التحرك حيث أحدث أنواع الدفع؛ والغواصة ذات المحرك النووي أصبحت كما وصفها روكسيل السفينة الرئيسية في العصر النووي. وكما قال روكسسيل «إن إحلال وظائف السفن والطائرات بالغواصات محدد بتكلفة إنتاج الغواصة فقط. وفي الواقع إن التحكم في سطح البحر الذي تسعى القوة البحرية من خلاله لتأمين طرق نقل الأساطيل

(1) Marti, L,w.: The Sea in Modern Strategy, London, Chatto & Windus. (1967).

التجارية والعسكرية يعتمد على التحكم في الأعماق»، وبالتالي فإن من المنطقي الاستنتاج: «من يتحكم في الأعماق يتحكم في سطح البحر»، ولعله من غير الواضح «أن الغواصات هي مبدأ استراتجي بديل للردع النووي»، وفي المستقبل حينما تصبح الغواصة سفينة تجارية، فإن المحيط المتجمد الشمالي سوف يصبح بحراً استراتيجياً ذات ميزات جغرافية خاصة. وهذا ما أوضحه والترز Walters بقوله: إن المحيط المتجمد الشمالي سوف يصبح في المستقبل جزءاً من المعابر الضيقة Narrow waters،كما كانت القناة الإنكليزية مثالا للمياه الضيقة في العصور الوسطى[1].

لقد زادت أهمية البحار في الآونة الأخيرة، إذ أن أكثر أنواع الأنشطة الاقتصادية نمواً ارتبط بمدى قربها من البحار التي تجلب المواد الخام أو تصدر الإنتاج للخارج. إذ كانت الأساطيل في الماضي تستفيد من سطح البحر فقط ولكن الاستفادة من البحر تغيّرت حالياً. فالدول دخلت إلى الأعماق سعيا وراء الثراء. ففي البحر ثمة كميات من المواد الخام من الدرجة الأولى، وهذه المعادن تكوّنت من خلال عملية طبيعية مستمرة من التراكمات، وتعتبر الإمدادات منها غير متناهية وتعتبر موارد تجدد نفسها وتتراكم بسرعة أكبر من معدلات الاستهلاك الحالية للعالم. بالإضافة «إلى أن التنقيب البحري له ميزات عدة لا يضاهيها في حال التنقيب الأرضي التقليدي. فالمواد البحرية يمكن الوصول إليها بدون إزالة طبقة أخرى فوقها وبدون استخدام المتفجرات وبدون استخدام ثاقبات Drillers مكلفة للحصول على عينات. وباستخدام الكاميرات، يمكن تحديد أماكن الترسبات قبل عملية التنقيب، كما يمكن حساب كل طن من المواد الخام قبل بدء عملية التنقيب.

(1) Roskill, S.: In Encyclopedian Brittanica. (1970) .Vol. 21, P. 343.

والبحر سوف يكون مصدراً هاماً للغذاء في المستقبل. فنقص الطعام وزيادة السكان، وتناقص مساحات الأرض الزراعية وزيادة التلوث سوف يكون من العوامل التي تدفع البشر إلى زيادة استغلال إمكانيات البحر باعتبارها مصدرا للغذاء.

وإذا كانت أحد النقاط الرئيسة في نظرية قلب العالم لماكيندر هي أن القوة البحرية ينبغي أن تستند بالضرورة إلى قاعدة أرضية آمنة؛ ففي المستقبل القريب حين يحصل الإنسان على الطعام والمعادن من أرض البحر والغاز الطبيعي والبترول من قشرته القارية (الأرضية)، فإن المفهوم الكلي للاستراتيجية سوف يتغيّر تغيّراً جذرياً لصالح البحار، ويكون له كبير الأثر في تغيير طبيعة العلاقات الدولية، وسيؤثر أيضاً في نظرتنا لطبيعة ومفهوم القوة البحرية، الأمر الذي سيجعل الدول أكثر ميلاً للسياسة بدلاً من الردع النووي. هذا الوضع سيجعل الدول الأكثر تقدماً تكنولوجياً والأكثر ثراء هي الوحيدة القادرة على اكتشاف ثروات ما تحت البحار واستغلالها. الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير التلميحات الاستراتيجية لأفكار ماهان، وماكيندر، وسبيكمان ومتبني الاستراتيجية الجوية، ولكن لن تلغيها أو تجعلها غير ذات أهمية. فالإنسان سوف يظل يحتل سطح الأرض على نفس المنوال الذي يحدث اليوم، وعلى ذلك فإن استراتيجية السطح تظل ذات أهمية ودلالة.

ثالثاً: الدرع الصاروخي الأمريكي:

الدرع الصاروخي الأمريكي United States missile defense، هو نظام يتم فيه بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ باليستي عابر للقارات يستهدف أراضي الولايات المتحدة

الأمريكية[1]. هذا على الأقل في الظاهر المعلن، إنما في الباطن فله أسبابه وخلفياته غير المعلنة والتي لها علاقة باستراتيجيات الجغرافية السياسية بشكل أو بآخر.

فالناظر لاستراتيجيات الجغرافيا السياسية التي سبق ذكرها، نظرت وأبرزت نظريات ومفاهيم كثيرة تعلقت بكيفية حماية الدول وبكيفية الحفاظ على مجالاتها الحيوية، وكانت موجهة بشكل مباشر إلى القوى المنافسة لها على الصعيد الدولي.

وبالعودة إلى السياق التاريخي، ظلت علاقات الأمن عبر الأطلسي ثابتة لما يقرب من مرور عقد على انتهاء الحرب الباردة. لكن ظهرت فيما بعد تباينات تتعلق بالرؤى والمصالح المباشرة. ومن بين هذه التباينات، العلاقة بين حلف شمال الأطلسي والبعد الدفاعي للإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلي السياسة تجاه إيران. وعليه يمكن القول أن نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي يعتبر أكثر القضايا الأمنية التي يمكنها أن تحدث خلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، من جهة و روسيا من جهة أخرى والتي ستؤثر بالتأكيد على الجغرافية السياسية لبعض الوحدات السياسية في دائرة الصراع، وهذا ما حدث مؤخراً في الحرب الروسية الجورجية في آب 2008، والتي سميت بالحرب الباردة غير المعلنة بين واشنطن وموسكو.

1 - أنواع الدفاع الصاروخي الأمريكي:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نوعين من الدفاعات

(1) Robert Dodt (Author). Tactical ballistic missile defense for the United States. Industrial College of the Armed Forces, National Defense University .(1992). pp 11.

الصاروخية: نظام الدفاع الصاروخي لمسرح العمليات. ونظام الدفاع الصاروخي القومي[1].

ويشتمل الأول على نشر صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية محدودة المدى يمكنها حماية مناطق صغيرة نسبياً مثل (القوات والقواعد والمعدات العسكرية) من هجمات الصواريخ الباليستية قصيرة المدى. ويعمل النظام الثاني على نشر صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية يمكنها حماية مناطق أكبر مثل (الدول والأقاليم) من هجمات الصواريخ الباليستية طويلة المدى. ومصادر التهديد المحتملة التي تقوم عليها إستراتيجية نظام الدرع الأمريكي والمتوقع انطلاق صواريخ هجومية منها ضد الولايات المتحدة هي بالدرجة الأولي من إيران، وكوريا الشمالية، وكوبا وأي دولة قد تشكل خطراً على أمن الولايات المتحدة.

فخلال الحرب الباردة التي استمرت لعقود، كان التركيز الأساسي يتعلق بالهجوم الصاروخي النووي على الصواريخ الباليستية طويلة المدى التي يمكنها الوصول إلى الأراضي الأمريكية من الاتحاد السوفييتي وإلحاق الدمار الشامل بتجمعات السكان المدنيين. وخلال هذه الفترة كان احتمال إطلاق الاتحاد السوفييتي لصواريخ نووية جنوب الولايات المتحدة ودول الناتو الأوروبية يدور في خلد هذه الدول بشكل دائم. وعليه، فقد احتفظت الولايات المتحدة بقدرة نووية استراتيجية أساسية وليست شاملة، وإذا لزم الأمر الرد على استخدام الاتحاد السوفييتي للأسلحة النووية.

وبشكل منفصل قامت كل من إنكلترا وفرنسا بتطوير قدرات

(1) Anthony H. Cordesman (Author). Strategic Threats and National Missile Defenses: Defending the U.S. Homeland .(CSIS). Praeger Publishers .(2001).

نووية مستقلة بهدف الحماية الإضافية. وفي الوقت نفسه كان بحوزة روسيا صواريخ قصيرة المدى يمكنها إلحاق أضرار بالغة بأهداف عسكرية ومدنية على أراضي دول الناتو الأوروبية. ويعد الصاروخ النووي متوسط المدى (اس اس - 20) الذي نشرته موسكو في عقد الثمانينيات، من أبرز الأمثلة على هذا النوع من الصواريخ.

وخلال ذروة الحرب الباردة، وضعت الولايات المتحدة في اعتبارها مفهوم نظامي الدفاع الصاروخي (لمسرح العمليات والقومي)، إلا أن تكنولوجيا الدفاع الصاروخي كانت في طور بدائي، كما كانت الأنظمة الدفاعية الفعالة غير متاحة. وفي أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، تبنّت الولايات المتحدة وبشكل جاد استراتيجية تشتمل على أنظمة دفاع صاروخية فعالة. وعلى الرغم من ذلك، ولأسباب متعددة، قررت إدارة الرئيس نيكسون التحوّل إلى ترتيبات من خلال المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي والتي تتيح لكلا الطرفين نشر نظام دفاع صاروخي محدود جغرافيا، وبالتالي الحد من التغطية الممكنة لأي من الدولتين لجزء معين من الأراضي القومية للدولة الأخرى.

وقد تمَّت صياغة الترتيبات السابق ذكرها في معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية المعروفة اختصاراً باسم ايه بي أم ABM في الثامن والعشرين من أيار / مايو عام 1972. وقد حدّت هذه المعاهدة - في الأساس - كلتا الدولتين من نشر أنظمة دفاعية ضد هجمات صاروخية نووية باستخدام صواريخ باليستية طويلة المدى. وقامت الولايات المتحدة بالفعل في عام 1975 بنشر صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية بشكل بدائي ومحدود لكنها

لم تعلق هذه المبادرة[1].

أما روسيا فقد نشرت نظام دفاع صاروخي حول موسكو، بينما كان ينص تفاهم اتفاقية (إيه بي أم) على أن تحد روسيا من بنائها للصواريخ النووية الهجومية، واستمر الكرملين في دعم بناء ذلك النوع من الصواريخ خلال هذه الفترة.

ويشار إلي مفهوم ضبط التسلح المسيطر على الاتفاقية على أنه التدمير المشترك المؤكد أو أحياناً على أنه التعرّض المشترك المؤكد. وتقوم هذه النظرية على أنه إذا كانت الولايات المتحدة وروسيا غير محميتين من الهجمات الصاروخية، فإن ذلك سيقلل من احتمال استخدامهما للأسلحة النووية ضد بعضهما بعضاً في المقام الأول. غير أن الرئيس الأمريكي رونالد ريغن كان له رأي آخر، إذ تساءل عن مدى أخلاقية ترتيبات الاتفاقية التي تتخذ في جوهرها تجمعات السكان كقوة ضغط ضد وقوع حرب نووية، وأراد أن يكون هناك خيار غير الرد النووي حال التعرض لأي هجوم. كما يمكن لهذا الخيار الحماية ضد الصواريخ المهاجمة.

2 - موقف الإدارة الأمريكية:

ترافقت عودة هذا الموضوع بقوة إلى واجهة الأحداث السياسية الدولية مع فوز جورج بوش الابن والجمهوريين بالبيت الأبيض، وهم الذين تبنوا «التسريع» في بناء شبكة الدفاع الصاروخي كأحد قضايا الأمن القومي التي تمَّ استثمارها في الحملة الانتخابية على خلفية «التباطؤ» الذي أظهره الديمقراطيون في الماضي قدماً في المشروع.

(1) For more see: Thad Cochran (Editor). National Missile Defense and Prospects for U.S. Russia ABM Treaty Accommodation. Diane Pub Co .(1997).

وكانت إدارة كلينتون في شهورها الأخيرة قد اتخذت قراراً بتأجيل البتّ في الموضوع، الأمر الذي استغله الجمهوريون حتى النهاية متهمين خصومهم بأنهم يتراخون في الدفاع عن الأمن القومي الحساس للولايات المتحدة.وكانت أسباب تأجيل إدارة كلينتون لاتخاذ قرار حاسم تعود إلى جملة عوامل أهمها:

- عدم إغضاب روسيا والصين والاتحاد الأوروبي بأمل الوصول إلى صيغة توافقية مع تلك الأطراف غير مستفزة لتنفيذ المشروع.

- الشكوك العميقة في الفاعلية العملية للنظام برمته بعد الفشل المشهور لعدة تجارب إطلاق اختبارية قصدت صيد صواريخ مهاجمة لأهداف أميركية على الأراضي الأمريكية.

- التكلفة المالية الباهظة للبرنامج التي تفوق في بعض تقديراتها أربعين مليار دولار.

هذه الخلفية التي توضح الموقع الذي اتخذته إستراتيجية الدفاع الصاروخي في حملات المزايدات الانتخابية على الرئاسة مهمة، باعتبارها ترسم علامة تساؤل أولية حول مدى جدية المخاطر التي تفترضها الإستراتيجية ومدى المبالغة التي دفعت بالفكرة بسرعة هائلة إلى أن تحتل «جوهر الأمن القومي الأميركي» في المرحلة المقبلة.

3 - المبررات الأمريكية لتسويغ النظام:

أما المسوغات التي تسوقها واشنطن لحلفائها وخصومها على

حد سواء ترتكز في معظمها على أمرين أساسيين هما[1]:

- أن الشبكة الدفاعية الصاروخية لا تحدث أي تغيرات جذرية في الوضع القائم للأمن والتوازن العالميين، فهذه الشبكة مصممة لصد صواريخ فردية محدودة قد تصدر قصدا أو خطأ عن هذه الدولة «المارقة» أو تلك، وليست مصممة بهدف - ولا تستطيع- صد هجوم كاسح تكون فيه الصواريخ منهمرة بغزارة سواء أكان مثل هذا الهجوم مصدره روسيا أم الصين، وهي البلدان الأكثر تضرراً من اختلال التوازن الذي تحدثه هذه الشبكة. وبالتالي فإن «الردع المتبادل» الذي حفظ التوازن الدولي ما زال قائما والتخوفات من اختلال ذلك التوازن بين القوى الكبرى مبالغ فيها.

- أن هذه الشبكة قد تتطور مستقبلا لتضم دول حلف الأطلسي نفسها، وبالتالي الانسجام في الشراكة مع أوروبا وليس الابتعاد عنها.

إلا أن التبرير الأمريكي ينطوي على تناقضين:

أ - ينزع من المشروع قيمته «الدفاعية والدعائية» الكبرى بكونه المكوِّن الأساسي لإستراتيجية الجمهوريين في الدفاع عن المخاطر المحتملة. فإذا كان هذا النظام لا يستطيع صد هجوم فعال من روسيا أو الصين فإنه من المبالغة تحميله ما لا يحتمل ومحاولة إقناع الرأي

(1) Amos A. Jordan (Author). William J. Jr. Taylor (Author). American National Security. The Johns Hopkins University Press. 5th edition. (1998).

العام بحيويته ومركزيته الكبرى. مع أن محاولة واشنطن تسويق فكرة محدودية فعالية النظام الدفاعي تظل محاطة بشكوك عميقة، إذ من الطبيعي أن يكون تصميم مثل هذا النظام آخذا بالاعتبار توفر إمكانية تحويله وتطويره بسرعة، في حالات الطوارئ، ليصبح قادرا على صد هجمات كبيرة.

- أن تقدم أي من الدول التي يتوجه إليها هذا النظام أي «الدول المارقة»، على القيام بمغامرة عبر إطلاق صاروخ ضد أراضي الولايات المتحدة، ومناقشة هذا التناقض هي جوهر الحديث عن البعد الشرق أوسطي للنظام.

4 - الانعكاسات وردود الفعل الإستراتيجية:

تتعدد مستويات الانعكاسات الإستراتيجية وردود الفعل المتوقع حدوثها بفعل نظام الدفاع الصاروخي الأميركي على مستوى الأمن العالمي عموماً، وعلى مستوى الشرق الأوسط على وجه الخصوص:

أ - على المستوى العالمي:

من المتوقع أن تخلق الانعكاسات المترتبة على هذا النظام على المستوى العالمي مناخا شبيها بأجواء الحرب الباردة حيث التهديدات الأمنية العالمية المتبادلة تكون قارية وتدفع بسباق التسلح أشواطاً هائلة إلى الأمام، ويرجع ذلك إلى جملة من الاعتبارات الإستراتيجية المهمة، في مقدمتها:

- أن هذا النظام يعمل على الإخلال بالتوازن الإستراتيجي تحديدا مع الصين وروسيا بشكل لا يمكن قبوله من

جانب هاتين الدولتين. فمن ناحية عملية وحال استكمال تطبيقه، يوفر للولايات المتحدة تفوقاً إستراتيجياً غير مسبوق على هاتين الدولتين تاركا إياهما مكشوفتي الظهر إستراتيجياً إلى درجة انكشاف لم تصلاها في أقصى درجات التوتر في حقبة الحرب الباردة. إذ عبر استخدام هذا النظام تستطيع الولايات المتحدة إسقاط أي صاروخ باليستي ينطلق إليها نظرياً، من الصين أو روسيا، بينما لا تستطيع أي من هاتين الدولتين إسقاط أي صاروخ أميركي من المستوى الباليستي نفسه. أي أنه في الوقت الذي تكون فيه الولايات المتحدة بمنأى عن أي هجوم صاروخي خارجي لأنها تستطيع صده فإن بلدان العالم كافة تكون معرضة لأي هجوم صاروخي أمريكي لأن أياً من دول العالم لا تمتلك قدرة الصد نفسها التي تمتلكها الولايات المتحدة، وهذا وضع إستراتيجي مختل لم يحصل في أي وقت في العقود الماضية التي تلت الحرب العالمية الثانية[1].

- يعمل هذا النظام على تعريض اتفاقية الحد من انتشار الصواريخ الباليستية (ABM) لخطر الإلغاء. فهذه الاتفاقية التي وقعت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سنة 1972 كانت قد حظرت إقامة مثل هذه الشبكات القومية الدفاعية وأبقت الأجواء مفتوحة

(1) لقد أعادت روسيا النظر باستراتيجياتها الدفاعية بدءاً من العام 2007 حيث أعادت العمل بالطلعات الجوية الاستكشافية لمقاتلاتها الاستراتيجية بعد ان أوقفتها في العام 1990 بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحلول الوئام والوفاق بين روسيا وأميركا لاحقاً، إضافة إلى ذلك فقد أعادت تطوير وإنتاج أسلحة دفاعية وهجومية على قاعدة حماية نفوذها المستجد على الساحة الدولية.

ومعرضة للهجوم المتبادل كوسيلة ردع لكل الدول، حيث لا تقدم أي دولة على استخدام صواريخ باليستية عابرة للقارات خشية أن يتم الرد عليها بالمثل من قبل الدولة التي تعرضت للهجوم. أما الآن فنظريا تستطيع الولايات المتحدة أن تقدم على ذلك دون الخوف من أي انتقام من النوع نفسه.

- التخوف من أن هذا النظام لن يقتصر على حماية الأراضي الأمريكية تحديدا، وأنه لن يكون سوى المرحلة الأولى من إستراتيجية أمنية أميركية «معولمة» أخطر مما قد يبدو للوهلة الأولى. وسيكون هناك مراحل لاحقة في سياق هذه الإستراتيجية تهدف إلى توفير غطاء مماثل من الدفاع الصاروخي لحلفاء واشنطن البعيدين عنها جغرافيا مثل اليابان وتايوان، أي على حدود الصين وفي فضائها الحيوي وبما يحبط تفوقها الإقليمي، الأمر الذي لا يجلب النوم الهانئ لعيون الإستراتيجيين الصينيين.

- قلق دول الاتحاد الأوروبي، الحليف عبر الأطلسي لواشنطن والشريك التاريخي في حلف الناتو، من هذا النظام وشعورها بأن واشنطن لا تلقي بالاً للشراكة الأطلسية في تبنّي إستراتيجيات أمن عالمية، في الوقت الذي تنتقد فيه الأوروبيين بشدة عندما يقررون في شأن الأمن الأوروبي وحدهم ودون استشارتها. وقد قوبلت فكرة النظام الصاروخي بنقد شديد حتى من قبل بريطانيا الدولة الأقرب سياسياً وإستراتيجياً للولايات المتحدة. ويمكن ملاحظة أن تصاعد وتيرة مشروع الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ يوازيه على الضفة الأوروبية

للأطلسي تصاعد مشروعات «أوربة» أمن القارة الأوروبية عن طريق تشكيل قوة أمن أوروبية منفصلة عن الناتو، أو تعميق المكون والهوية الأوروبية للناتو نفسه. ورغم كل النقد المباشر وغير المباشر الذي تعرض له المشروع الأمريكي من قبل الحلفاء الأوروبيين، والتهديدات التي يستبطنها للشراكة عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، فإن واشنطن مصرّة على المضي فيه حتى مع ما تطرحه بعض الأصوات الأوروبية من احتمالات ولو بعيدة المدى، بأن يكون هذا النظام البداية لتفسخ حلف الأطلسي نفسه وانكفاء الولايات المتحدة وأوروبا كل على حدة لإقامة نظام أمن خاص بعيداً عن الشراكة الطويلة بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتطور الحرب الباردة.

ب - على مستوى الشرق الأوسط:

رغم مركزية الشرق الأوسط في إستراتيجية الدفاع الصاروخي فإن النقاش والجدل الذي يدور حولها لا يعطي هذا البعد حجماً موازياً لأهميته، خاصة من ناحية آثاره السلبية على المنطقة. وليس ثمة احتساب لرأي حكومات المنطقة وشعوبها ولا اهتمام بمصالحها، خاصة وأن صمت الدول العربية حول الموضوع وعدم اعتراضها بجدية مسموعة لا يدفع الولايات المتحدة حتى للاضطرار لشرح وتبرير برنامجها لدول المنطقة والرأي العام فيها.

ويتمثل البعد الشرق أوسطي لنظام الدفاع الصاروخي الأمريكي في التالي:

- جدية الادعاء بوجود خطر على أمن الولايات والمدن الأمريكية من قبل الصواريخ الإيرانية.

- دور إسرائيل وموقعها في هذا النظام.

- تسويق أنظمة دفاع صاروخي في منطقة الخليج وتنشيط المبيعات الأميركية.

5 - جدية المخاطر

فلنفرض جدلاً أن إيران تملك، أو ستملك، صواريخ تستطيع أن تصل إلى المدن الأمريكية، ومع هذه الفرضية وللكشف عن مدى جدية الادعاء بالخطر الإيراني أو غيره ينبغي توجيه السؤال التالي والتأمل فيه: هل من الممكن أن تقدم طهران على عملية انتحار طوعي وإطلاق ولو صاروخاً واحداً على أي مدينة أمريكية، في ضوء تقدير الأرباح والخسائر جراء مثل هذه الخطوة؟ وهل من الممكن أن تقدم طهران على ذلك في ضوء ما حل وما يزال يحل بإيران نتيجة الحصار والتضييق الأمريكي - الغربي عليها ودون أن تطلق ولو طلقة واحدة باتجاه الأراضي الأمريكية، فضلاً عن أن تطلق صاروخاً؟

بالطبع إن التأمل في تلك الأسئلة تعطي انطباعاً سلبياً حول امكانية إطلاق إيران لصواريخ باليستية على الولايات المتحدة في حال امتلاكها، وفي الواقع ثمة تجول في السياسات الخارجية الإيرانية يدعم هذا الرأي ومفاده البرغماتية الواضحة في التعامل مع القضايا الدولية، فمنذ احتلال العراق وواشنطن تهدد طهران ببرنامجها النووي، وهذه الأخيرة تتعامل بالمقابل مع الضغوط الأمريكية بعقلانية وطول أناة، ما يؤكد الدبلوماسية البرغماتية

الإيرانية وقدرتها على امتصاص الضغوط والابتعاد عن المواجهات المباشرة، وهذا ما حدث عملياً إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام 2006 والذي اعتبر حربا أمريكية - إسرائيلية على ايران عبر لبنان[1].

6 - موقع إسرائيل في النظام الدفاعي:

ثمَّة تقاطعات بين إستراتيجية الدفاع الصاروخي الإسرائيلية ونظيرتها الأمريكية تحدث للمرة الأولى وتبرر من ناحية وضع إيران في موقع تهديدي متقدم للأمن القومي الأمريكي، وتشير من ناحية إلى مستقبل العلاقة الإستراتيجية بين الطرفين والمتجه نحو آفاق جديدة غير مسبوقة.

والأمر الأولي الذي أسس لتوافق الإستراتيجيتين هو التغيّر الذي طرأ على جدول أولويات الإستراتيجية الإسرائيلية بعد حرب الخليج ووصول الصورايخ العراقية إلى تل أبيب. فبعيد الحرب، وإثر فشل نظام باتريوت الأمريكي في إسقاط الصورايخ العراقية، اشتغلت إسرائيل ببرنامج هائل لتطوير أنظمة صواريخ آرو التي تهدف إلى إقامة شبكة دفاع صاروخي لا يتم اختراقها من أي صاروخ عراقي، أو إيراني، أو سوري، أو مصري. وقد انخرطت الولايات المتحدة في ذلك البرنامج بقوة منذ البداية دعماً وتنسيقاً، إذ قدمت له ما يزيد عن 1.1 بليون دولار، فضلاً عن المشاركة الفنية والبرامج الثنائية. وقد نجحت إسرائيل في تطوير شبكة دفاع صاروخي متطورة وأنظمة مرافقة تفوقت بها على التكنولوجيا الأمريكية نفسها. وأعلنت إسرائيل في الربع الأخير من العام

(1) لمزيد من التفاصيل راجع: خليل حسين، العدوان الإسرائيلي على لبنان: الخلفيات والأبعاد، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، الفصل الثاني.

الماضي أنها نشرت أنظمة صواريخ آرو الدفاعية وباتت محمية من الصواريخ الهجومية القادمة من الخارج[1].

وفي المنظور الإسرائيلي فإن مصادر التهديد الأولى التي شيد ضدها نظام آرو الدفاعي باعتبارها أتت من العراق وربما من إيران لاحقاً. أي أن الإستراتيجية الإسرائيلية تتماشى هنا مع نظيرتها الأمريكية في إدراك أن مخاطر التهديد لأراضي البلدين تأتي من إيران ولبنان حالياً.

والشيء الجديد هنا هو أن هذا التوافق يحصل لأول مرة بمثل هذا العمق، خاصة من جانب الولايات المتحدة. ففي السابق كانت تتطابق النظرتان الأمريكية والإسرائيلية تجاه مصادر الخطر في الشرق الأوسط ضد «مصالح البلدين» وليس ضد «أراضي البلدين». فالخطر الذي كان يهدد «أراضي إسرائيل» لم يكن يعتبر من قبل أميركا تهديدا لأراضيهم (سوريا، ومصر، والعراق، ومنظمة التحرير، والنفوذ السوفيتي، والدول والمنظمات الثورية في المنطقة...). أما الآن وبسبب نزق السياسة الأمريكية المتصاعد فإن ذلك التوافق نشأ وتطور بوضوح جالباً معه بالتأكيد أنماطاً جديدة من التوتر «الصاروخي» سوف تعصف بالمنطقة في المرحلة المقبلة. إذ إن اختلال التوازن الصاروخي والأنظمة الدفاعية المرتبطة به لصالح إسرائيل بشكل صارخ لن يستقبل استقبالاً حميمياً من قبل العواصم العربية في المشرق. وسيزيد من وتيرة التسلح وإحداث مزيد من استنزاف موارد المنطقة ويفتح فصلاً جديداً من فصول

(1) أثبتت هذه التجارب عقمها في العدوان على لبنان، اذ تمكنت المقاومة من الاستمرار في قصف العمق الإسرائيلي طوال 33 يوماً ولم تتمكن إسرائيل من اعتراض أي صاروخ أو منع المقاومة من إطلاقها. راجع: خليل حسين، يوميات الحرب الإسرائيلية على لبنان، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2006.

ازدواجية السياسة الأميركية في المنطقة، التي تزعم أنها تريد دعم التنمية والاستقرار في المنطقة ونزع فتيل الحروب والتوتر.

7 - تسويق أنظمة الدفاع الأمريكية:

أما المسألة الثالثة فهي مرتبطة بالفكرة الأخيرة وهي أثر نظام الدفاع الصاروخي على المحاولات الأمريكية لتسويق أنظمة دفاع جوي لدول الخليج. إذ من المؤكد أن خلق أجواء «توتر صاروخي» في المنطقة مصحوبة بتطورات عدة مثل تسخين النظرة العدائية لإيران من هذه الزاوية، وتفوق إسرائيل في أنظمة الدفاع الصاروخي، وانكشاف الدول العربية، ومواصلة إشعار دول الخليج بالخطر المحتمل من إيران، ومعارضة قيام أي نظام أمن خليجي جماعي لا يعتمد على الخارج، كل ذلك سوف يوسّع من سوق مبيعات أنظمة الدفاع الصاروخية الأمريكية وينشطها باتجاه الخليج تحديداً، وهذا ما حصل عبر صفقات الأسلحة الكبيرة التي حصلت مؤخراً[1].

(1) لمزيد من التفاصيل راجع: الوطن الدوحة، 2007/11/20 التي ذكرت أن هناك صفقة أمريكية ستبرم قيمتها 20 مليار دولا..

الباب الرابع

الازمات الدولية وادارتها

الفصـــــل الأول: ماهية الأزمات الدولية.

الفصـل الثانـــي: إدارة الأزمات الدولية.

الفصل الاول

ماهية الأزمات الدولية

تعتبر إدارة الأزمات الدولية من العلوم التي فرضتها المتغيرات الدولية، الناجمة عن اختلال موازين القوى الإقليمية والعالمية، فعُقدت لها الندوات وأقيمت لها المؤتمرات، ونشرت لها مراكز الدراسات المؤلفات، كما اعتبرت من علوم المستقبل التي بواسطتها يمكن التأثير في تحريك الفواعل الدولية ذات التأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بهدف الخروج من الأزمات المحلية والإقليمية والدولية بصرف النظر عن تعدد وجوهها وطبيعتها لجهة الزمان والمكان.

لذلك اجتاحت تقنية إدارة الأزمات حقل العلاقات الدولية بقوة، بعد أن انحصر استخدامها في مجالات الاقتصاد والإدارة لمدة طويلة، بحيث تأتي إدارة الأزمات كوسيلة لدرء وتلافي المواجهات

العسكرية وخيمة العواقب. وهي تقنية قديمة اعتمدت كوسيلة تقليدية كالمفاوضات وتم تطويرها في العقود الأخيرة لتعتمد طرق فنية وتقنيات عالية الدقة والفعالية. والغاية من إدارة الأزمات هو تجنّب حدوث مواجهة عسكرية قد لا يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة. وتقنية إدارة الأزمات لها قواعدها وضوابطها وهي في هذا الجانب علم، ولكن تطبيق هذه القواعد بما يتواءم والظروف الضاغطة والمتقلبة والمواقف المفاجئة والمتسارعة التي يفرضها الأطراف، يتوقف على قدرة خلاّقة لصاحب القرار، ولذلك فهي من هذه الناحية فن يتعلق بموهبة القيادة التي لا يمكن أن تكتسب بالمعرفة ، وإن كانت المعرفة تصقلها وتهذبها وتعمقها[1].

أولاً: ماهية الأزمة

تعتبر الأزمة الدولية ظاهرة سياسية عرفتها العلاقات بين المجتمعات الإنسانية، حتى قبل أن تأخذ هذه المجتمعات شكل الدول، ومن ثم قبل أن تُنعت الأزمات التي طرأت على علاقاتها بأنها «دولية». و«الأزمة الدولية» بهذا المعنى، هي وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد، والوصول إلى مرحلة حرجة تنذر بالإنفجار في العلاقات الطبيعية بين الدول، ومن ثم تشكل طوراً متقدماً من أطوار الصراع الدولي الذي يبدأ بالمساجلات الكلامية، ويتدرج في تصاعده حتى يصل في ذروته إلى الاشتباكات العسكرية[2].

وتعج الساحة الدولية بألوان شتى من التناقضات، ما بين صراعات ومنازعات وأزمات وحروب، والمقصود بالصراع (Conflict)

(1) أمين هويدي، التحولات الإستراتيجية، البريسترويكا وحرب الخليج الأولى، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1997، ص 130.

(2) عباس العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام، القاهرة 1993، ص 204.

التعارض في المصالح، أما النزاع (Dispute) فهو تعارض في الحقوق القانونية، فالصراع أعمق من النزاع لذلك نقول الصراع العربي – الصهيوني ولا نستخدم عبارة النزاع ، في حين أن الأزمة (Crisis) هي تحوّل فجائي عن السلوك المعتاد. وفي جميع هذه الحالات ثمة أساليب متنوعة للتعامل مع كل موقف، فقد يجري احتواء الصراع بمعنى الإحاطة به والسيطرة عليه وحصره ومنع انتشاره، وقد تتم تسوية النزاع بمعنى التوصّل إلى حلول قانونية وسياسية، وقد يفضل إدارة الأزمة بمعنى التلاعب بالعناصر المكوِّنة لها والأطراف الداخلة فيها بهدف تعظيم الإستفادة من ورائها لصالح الأمن القومي. فهكذا أصبحت إدارة الأزمات الدولية أسلوباً مؤثراً في إدارة الصراعات الدولية، لها استراتيجية محددة تقوم على مجموعة من الأصول والمبادئ، كما أنها أصبحت فناً يمارسه قادة الأمم ورجال الدولة بمزيد من المهارة والبراعة[1].

لقد استخدم الفيلسوف والمؤرخ الإغريقي «تيوديس» هذا المصطلح ست مرات في مؤلفه عن «حرب البيلوبونيز» للدلالة على حدوث منعطفات حاسمة في مسار هذه الحرب[2]. كما ورد استخدام هذا المصطلح باللغة الصينية في شكل كلمتين «Wel - Ji» أولهما تعبر عن الخطر والثانية عن الفرصة التي يمكن استثمارها لدرء الخطر وما تنطوي عليه من مخاطر إلى فرص لايجاد القدرات الإبداعية لاستثمار هذه الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة [3]. وفي القرن السادس عشر شاع استخدام المصطلح في المعاجم الطبية، وتمَّ اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على

(1) راجع السيد عليوه، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، إدارة الأزمات والكوارث، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 47.

(2) عباس العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص 17 – 18.

(3) إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول، 2007، ص 3.

ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامه للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة، أو لحظات تحوّل فاصلة في تطور العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية [1]. ويعرِّف علم الإجتماع الأزمة بأنها «اختلال نظام القيم والتقاليد المرعية، إلى درجة تقتضي التدخل السريع لمواجهته، وإعادة التوازن إلى هذا النظام، عبر تطوير هذه القيم والتقاليد لتتلائم مع التغيرات الناجمة عن تطور المجتمع»[2].

ركَّز البعض على تهديدات ومخاطر الأزمة فميتيوف وبوشان Mitioff & pouchant. عرفا الأزمة بأنها «حالة تمزق تؤثر في النظام كله وتهدد افتراضاته الأساسية ومعتقداته الداخلية وجوهر وجوده». والبعض الآخر ركَّز على نتائج الأزمة وجوانبها السلبية، فذكر بيبر Biebe إن الأزمة «نقطة تحوّل في أحداث غير مستقرة، يمكن أن تسفر عن نتائج سلبية إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على مواجهتها واحتوائها وتجنّب مخاطرها». وفريق ثالث اهتم بالاستجابة السريعة المبتكرة لمواجهة الأزمة كدوفيل وبوشان Pauchant & Douville عندما ذكرا أن الأزمة «مواقف مركبة تواجه النظام بأكمله، تتحدد افتراضاته الأساسية، وتتطلب قرارات وتصرفات مبتكرة وعاجلة، وتسفر عن إعادة فحص النظام وافتراضاته الأساسية» وفريق رابع ركز على الوجه السلبي والوجه الإيجابي للأزمة كنوديل وأنتوكول Nudeell & Antokol حيث عرفا الأزمة بأنها «نقطة تحوّل في ظروف طارئة تحمل في طياتها مخاطر وفرص». ويلاحظ أن جميع هذه التعريفات اهتمت بجانب من الأزمة وأهملت جوانب أخرى، ويمكن تعريف الأزمة بأنها: «خلل مفاجئ في

(1) عباس العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص 17 – 18.
(2) المرجع نفسه.

طبيعته أو في توقيته، يخرج عن إطار العمل المعتاد، ويمثل خطراً وتهديداً جسيماً قائماً أو محتملاً للمنظمة أو عملائها الداخليين أو الخارجين أو للبيئة المحيطة، يتطلب لمواجهته نظماً وأساليباً وأنشطة مبتكرة وحشد الإمكانيات والجهود، وسرعة ودقة في اتخاذ القرارات والتصرف، وقد يحمل في طياته فرصاً للتحسن»[1].

وكذلك خضعت الأزمة الدولية أو السياسية International Political Crisis لتعريفات عديدة تتفاوت لدرجة كبيرة اتساعاً وضيقاً.

«فوالتر ريموند» مؤلف قاموس «المصطلحات السياسية» يُعرف في معجمه للمصطلحات السياسية «الأزمة الدولية» تعريفاً واسعاً للغاية عندما يطلقه على مشكلة واسعة مزمنة، تتضمن بداخلها عدة أزمات، مثل مشكلة الشرق الأوسط، حيث يعّرف الأزمة من خلال هذا المفهوم على أنها «حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها، وفي تقديره أيضاً أن الأزمة قد تتمثل في النشاط، أو الأنشطة الرامية إلى تهديد وجود الدولة أو مصالحها الحيوية [2].

أما جون سبانير (John Spanyer) فيعرفها بأنها «موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، ما يخلق درجة عالية من احتمال اندلاع حرب» [3].

(1) محمد الحلاوي، إدارة الأزمات، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002. ص 43 – 44.
(2) عباس العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير مرجع سابق، ص 25 – 26.
(3) كمال حماد، إدارة الأزمات: الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجاً، مجلة الدفاع الوطني، بيروت تموز 2006، العدد 57، ص 108.

وبحسب كورال بيل (Coral Bill) «وصول عناصر الصراع في علاقة ما إلى المرحلة التي تهدد بحدوث تحوّل جذري في طبيعة هذه العلاقة، مثل التحوّل من السلم إلى الحرب في العلاقات الطبيعية بين الدول، والتفسخ في علاقات التحالف، والتصدع في تماسك المنظمة الدولية»[1].

أما تعريف مجمع سلوك الأزمة الدولية (International Crisis Behavior (ICB) فيقول إن الأزمة تعبر عن «موقف ناجم عن حدوث تغيير في البيئة الخارجية، أو الداخلية للقرار السياسي، ويتسم بثلاث خصائص رئيسة، في تصوّر السلطة العليا لصنع القرار السياسي وهي» [2]:

1 - قيام تهديد للقيم الأساسية للمجتمع يتزامن معه أو يعقبه.

2 - ترجيح الدخول في مواجهة عسكرية.

3 - إدراك أن ثمة وقتاً محدداً للرد على هذا التهديد.

وفقاً لذلك، فإن الأزمة هي «موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام الأطراف على القيام بتحدي عمل يعدّه الطرف الآخر المدافع، ويمثل تهديداً لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركاً مضاداً وسريعاً للحفاظ على تلك المصالح، مستخدماً في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواءً

(1) عباس العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص 25 - 26.
(2) المرجع السابق.

أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية»[1] ويعاني مفهوم الأزمة مثل سائر مفاهيم العلوم الإجتماعية بتداخل العديد من المفاهيم ذات الإرتباط القوي به، وقد يخلط البعض بين مفهوم الأزمة وبين بعض المفاهيم الأخرى لوجود تداخل قوي بينهما مثل:

1 - المشكلة Problem:

المشكلة هي باعث رئيسي بسبب حالة غير مرغوب فيها قد تكون سبباً للأزمة، وتحتاج المشكلة لجهد منظم للوصول إليها والتعامل معها. فكل أزمة في حد ذاتها مشكلة، ولكن كل مشكلة ليست أزمة[2].

2 - الكارثة Disaster:

الكارثة هي حالة التي تحدث فعلاً مدمراً، ينجم عنها أضرار في الماديات أو غير الماديات أو كلاهما معاً. وهي من أكثر المفاهيم الملاصقة بالأزمة، إلا أنها لا تعبر عنها. ولكن قد تكون الكارثة سبباً للأزمة، ولكنها ليست الأزمة بحد ذاتها.

3 - الصراع Conflict:

يقترب مفهوم الصراع من مفهوم الأزمة، باعتبار أن بعض الأزمات تعبر عن صراع إرادتين، وتضاد مصالحهما وتعارضها، إلا أن الصراع قد لا يكون بالغ الحدة وشديد التدمير كما هو الحال في الأزمات، كما أن الصراع قد يكون معروف الأبعاد والاتجاهات

(1) كمال حماد، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 109.

(2) محمد الشافعي، استراتيجية إدارة الأزمات والكوارث، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، الكويت، 2001، ص 18.

والأطراف والأهداف، وفي حين تكون هذه المعلومات شبه مجهولة بالنسبة للأزمات [1].

4 - الحادث Accident:

هو خلل فجائي لم يتم تداركه وتم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه، ولا يمكن أن يستمر إذا لم تكن ثمة ظروف أخرى دافعة لهذا الاستمرار. ولكن الأزمة قد تنجم عن الحادث وقد تكون من أحد نتائجه.

5 - القوة القاهرة Force Major:

هي ظرف من الظروف التي يصعب التنبؤ بها أو التحكّم فيها مثل البراكين والزلازل، ولا تعبر القوة القاهرة عن الأزمة بل تشترك معها في أن كلاهما يخرج عن سيطرة متخذ القرار ويصعب التحكم فيه.

6 - الحرب War:

وتختلف الأزمة عن الحرب التي تعتبر مواجهة عسكرية تتم بين طرفين دوليين أو أكثر لفترة طويلة أو قصيرة باستخدام قوات مسلحة منظمة وتسفر عن ضحايا. إلاّ أن ثمة علاقة وثيقة بينهما فقد تؤدي الازمة الى حرب، وبالمقابل قد تنتج الحرب سلسة أزمات.

---

(1) محسن الخضيري، إدارة الأزمات، منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الإقتصاد القومي والوحدة الإقتصادية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 2، ص 62.

ثانياً: أنواع الأزمات

تتعدد وتتنوع تقسيم وتصنيف الأزمات، فالبعض قسّمها لجهة أسباب الأزمة، فالأزمة قد تقع لأسباب داخلية أو خارجية، وكذلك قد تقع لأسباب فنية / إقتصادية أو لأسباب بشرية، تنظيمية، اجتماعية، سياسية. والبعض الآخر قسّمها إلى أزمات حادة وأخرى بسيطة، وقسمها آخرون إلى أزمات متعمدة وغير معتمدة، وأخيراً يمكن أن تقسّم الأزمات بحسب محورها، نطاقها، شدتها، أو موضوعها. وأهم الأسس التي تناولت تصنيف الأزمات هي:

1 - الأزمات لجهة مرحلة التكوين:

تمر الأزمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية بدورة حياة من مرحلة الميلاد إلى مرحلة النمو والاتساع، إلى مرحلة النضج ومن ثم إلى مرحلة الانحسار وأخيراً مرحلة الاختفاء.

2 - الأزمات لجهة تكرار الحدوث:

يمكن التمييز على أساس هذا التصنيف، بين نوعين من الأزمات وهما:

- الأزمات الدورية التي يُعتاد على حدوثها على فترات مثل الأزمات الاقتصادية (أزمات ارتفاع أسعار النفط)، وهذا النوع من الأزمات الذي يأخذ طابع التكرار يسهل توقعه ولكن لا يمكن توقع حجم وشدة هذه الأزمات.
- الأزمات غير الدورية وهذا النوع من الأزمات العشوائية الحدوث لا يسهل توقعها وتكون فجائية، وتحدث نتيجة

عوامل متعددة ودون مقدمات، مثل الأزمات الناجمة عن سوء الأحوال الجوية أو تغيّر الظروف المناخية (الأمطار، الأعاصير، الفياضانات، الجفاف...).

3 - الأزمات لجهة عمق الأزمة:

وفقاً لهذا التصنيف ثمة نوعان من الأزمات: الأزمات السطحية التي لا تشكل خطورة شديدة وتحدث بشكل فجائي مثل الأزمات التي تحدث نتيجة إشاعة من الإشاعات الكاذبة، كالأزمات التموينية المفتعلة التي تُحدث تهافتاً على سلعة راكدة لها مخزون كبير، وبمجرد معرفة هذه الحقيقة تنتهي الأزمة أو تختفي[1]. والأزمات العميقة، وهي من أخطر أنواع الأزمات، باعتبارها ذات طبيعة شديدة القسوة، وترتبط ببنيان الكيان الذي حدثت به والذي سوف يتأثر بشدة بحدوثها ومقدار التغلغل أو عمق الأزمة أو طول جذورها[2].

4 - الأزمات لجهة التأثير:

كذلك وفقاً لهذا التصنيف تُقسم الأزمة إلى نوعين: أزمات هامشية محدودة التأثير التي تكون وليدة ظروفها وتحدث دون أن تترك معالم واضحة مثل أزمة عدم توفر سلعة تموينية معينة مع وجود بديل لها في الأسواق. وأزمات جوهرية التي تُحدث اختلالاً ذات تأثير في احتياجات أو مطالب أساسية لا يمكن الإستغناء عنها كأزمات نقص المياه أو نقص الوقود.

(1) محسن الخضيري، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 81.
(2) محمد الشافعي، استراتيجية إدارة الأزمات والكوارث، مرجع سابق، ص 34.

5 - الأزمات لجهة النطاق الجغرافي:

يمكن تصنيف الأزمات وتقسيمها بحسب النطاق الجغرافي فهناك أزمات خارجية تنتقل فيها الأزمة التي حدثت في دولة ما إلى دولة أو دول أخرى مثلاً: الأزمة الاقتصادية التي حدثت في الولايات المتحدة الأميركية وانتقلت لتطال اقتصادات دول أخرى. وهناك أزمات محلية لا يمكن تصديرها إلى الخارج وهذا النوع من الأزمات لا يتعدى حدود الدولة مثل أزمة تتعلق بمشاكل سياسية محدودة داخل الدولة.

6 - الأزمات لجهة محور الأزمة:

فمحور الأزمة أو الموضوع الذي تدور حوله الأزمة قد يكون: أزمات مادية: وهي أزمات تدور حول شيء مادي ملموس مثل أزمة الغداء، أزمة العمالة. وأزمات معنوية: وهي أزمات تدور حول محور غير موضوعي ترتبط بذاتية الأشخاص المحيطين بالأزمة مثل أزمة الثقة وأزمة الولاء.

بالإضافة إلى تلك التصنيفات أو التقسيمات يمكن تحديد بعض أنواع الأزمات مثل: أزمات اقتصادية وأزمات سياسية وأزمات نفسية وأزمات معلوماتية وأزمات مهنية وأزمات فنية تكنولوجية...

ثالثاً: تشخيص الأزمة:

للتعامل مع الأزمات بشكل صحيح ينبغي تشخيص الأزمة بشكل سليم بالاعتماد على المعرفة والممارسة والخبرة والإدراك. ومن هنا فإن مهمة التشخيص الدقيق لا تتحقق من خلال معرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى نشوء الأزمة فقط، بل ينبغي تحديد

كيفية المعالجة ومتى وأين تتم ومن يتولى أمر التعامل معها، وما تحتاجه عملية إدارة الأزمة من معلومات واتصالات وأدوات مساندة، وسيناريوهات أساسية وبديلة للتعامل مع الأحداث ووقف تصاعدها، واحتوائها وامتصاص الضغط المتولد عنها. ويستخدم في تشخيص الأزمات عدة مناهج أساسية أبرزها:

1 - المنهج الوصفي التحليلي:

يقوم هذا المنهج على تشخيص الأزمة وفقاً للمرحلة التي وصلت إليها، لجهة تحديد مظاهرها وملامحها العامة والنتائج التي أفرزتها، أو تأثيرها في البيئة التي حدثت فيها الأزمة، وينتهي هذا المنهج بتوصيفها وعرض أبعادها وجوانبها ومظاهرها التي وصلت إليها والتداعيات التي قد تصل إليها.

2 - المنهج التاريخي:

يرتكز هذا المنهج على أن الأزمات لا تنشأ بشكل فجائي بل لها أسباب وعوامل نشأت قبل ظهورها. وبالتالي فإن التعامل مع هذه الأزمة يتطلب معرفة كاملة بالماضي التاريخي وكيفية تطورها لطرح تصورات المعالجة. على سبيل المثال إن «حرب النكسة» العام 1967، وما أحدثته من نتائج وإفرازات لا يمكن أن يتم دراستها بشكل علمي دقيق دون البدء بالتتبع التاريخي لمولدها منذ قيام ثورة 23 تموز/ يوليو 1952 وأزمة الأحلاف العسكرية، وأزمة كسر احتكار السلاح، وأزمة سحب العرض الغربي لتمويل السد العالي والمساهمة في بنائه، وأزمة تأميم قناة السويس، وأزمة الوحدة المصرية السورية، وأزمة حرب اليمن، وأزمة التنمية الإقتصادية والإستقلال الإقتصادي، وأزمة الحصار الإقتصادي الذي فرض على

الجمهورية المتحدة «مصر». وهي جميعاً محطات واضحة من تاريخ الصراع الأزموي في مصر بين إدارة الأزمة وصناع الأزمة، حتى بلغت ذروتها في أزمة «حرب 1967»[1].

3 - منهج النظم:

يعتبر منهج النظم أن ثمة مجموعة من الأجزاء أو الأقسام تعمل مع بعضها البعض في توافق وتناسق، وتؤدي مجموعة من العمليات المتكاملة بتناغم لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف، وينظر للأزمة وفقا لهذا المنهج على أنها نظام متكامل، والنظام يحتوي على أربعة عناصر أو أجزاء هي[2]: مدخلات الأزمة، نظام تشغيل الأزمة، مخرجات الأزمة، التغذية المرتدة.

4 - المنهج البيئي[3]:

وفقاً لهذا المنهج، فإن أي أزمة هي وليدة البيئة التي نشأت منها وفيها وتفاعلت معها، وأنها نتاج البيئة التي تكوّنت فيها، وأحاطت بها مؤثرة فيها، ومتأثرة بها. ويقوم هذا المنهج عند تشخيص أي أزمة من الأزمات بتحليل القوى البيئية المؤثرة في صنع الأزمة، وفي نموها، وفي استفحالها واشتدادها.

5 - منهج دراسة الحالة:

يعتبر هذا المنهج أن لكل أزمة حالة مستقلة لها طبيعتها الخاصة، فرغم تشابه بعض الأزمات إلا أنها لا تتماثل تماماً،

(1) كمال حماد، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 121.
(2) محسن الخضيري، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 90 - 92.
(3) المرجع نفسه، ص 90 - 92.

فاختلاف الزمان والمكان وموضوع الأزمة يجعل من كل أزمة حالة خاصة بذاتها، ويعتمد هذا المنهج على التشخيص الدقيق للأزمة، وعدم تجاهل أي سبب أو عامل فيها. للوصول إلى رؤية أكثر دقة وعمقاً تساعد في معالجة الأزمة.

6 - منهج الدراسات المقارنة:

يقوم هذا المنهج على دراسة الأزمات التي تمّت في الماضي ومقارنتها موضوعياً بالأزمات التي نواجهها في الحاضر، ومن خلال الدراسة المقارنة يتبيّن أوجه الاتفاق، وأوجه الاختلاف ومن ثم يتم تجربة استخدام العلاج فيما اتفق ونجح في الماضي، واستحداث علاج فيما اختلف في الحاضر. وأساس المقارنة لهذا المنهج قد يكون أحد الأسس التالية:

- أساس مقارنة زمانية تاريخية.
- أساس مقارنة مكانية جغرافية.
- أساس مقارنة نشاطية يتصل بالنشاط الذي حدثت به الأزمة.
- أساس مقارنة من حيث الحجم الذي بلغته الأزمة أو الشدة التي وصلت إليها.

7 - منهج الدراسات المتكاملة:

يستمد هذا المنهج تكامله من خلال استخدامه لجميع المناهج السابقة، فهو يصف ويشخص الحالة المعروضة التي وصلت إليها الأزمة، وبتتبعها تاريخياً، ويدرسها في ضوء الدراسات المقارنة التي تمّت في

الماضي وفي البلاد الأخرى، اضافة الى دراسة الأزمة كنظام.

رابعاً: مراحل نشوء الأزمة

رغم ظهور الأزمة المفاجئ الذي يأخذ طابع المأساة إلا أنها في الحقيقة نتاج تفاعل وتداخل عوامل شتى، فهي تقع عبر سلسلة تفاعلات أو مراحل، تبدأ من مرحلة بؤرة الأزمة وتنتهي بمرحلة الانفجار. فالأزمة كظاهرة اجتماعية ملاصقة لحياة الدول تعيش من خلال دورة حياة ذات مراحل وهي:

1 - بؤرة الأزمة:

تحتاج الأزمة إلى تربة خصبة كي تنضج وتنفجر، وتتمثل هذه البؤرة في مجموعة نقاط القصور والضعف الذاتية التي يعاني منها النظام، ومجموعة التهديدات الفعلية والمحتملة المحيطة ببيئته الخارجية، وبتفاعل مواطن القصور والضعف مع التهديدات يختل توازن النظام، ويتأثر أداؤه الوظيفي [1].

وتبدأ الأزمة بحدوث موقف متوتر نتيجة تعارض واختلاف المصالح والأهداف والآراء، ومع استمرار هذا الموقف وعدم التعامل معه بكفاءة لامتصاص هذا التوتر وإزالة هذه الأسباب تزداد حدة الموقف وتبدأ بؤر الأزمة في الظهور[2].

2 - توفر مناخ محابي:

كي تنشأ وتترعرع الأزمة لا بد لها من مناخ محابي وتربة

(1) محمد الحملاوي، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 104 - 106.

(2) محمد الشافعي، استراتيجية إدارة الأزمات والكوارث، مرجع سابق، ص 24.

مواتية يساعدها على النمو والنضج تمهيداً لانفجارها، وقد يتمثل هذا المناخ وهذه التربة في شيوع حالات عدة مثل: لامبالاة الحكام والقيادات، وتضارب المسؤوليات والسلطات، وسوء الإشراف، وسيادة المركزية ودكتاتورية الإدارة والحكم...الخ[1].

3 - إهمال إشارة الإنذار المبكر:

في هذه المرحلة يتصاعد تفاعل مواطن القصور والضعف الداخلية مع التهديدات الخارجية وكثيراً ما تبدو مظاهر الأزمة ولكن يرفض متخذ القرار مجرد التنبه إليها، بل يكذب ما يصله بشأنها من إشارات إنذار مبكر في مواقع وتوقيتات مختلفة. ويعزز هذا الاتجاه الثقة المفرطة بالنفس، والاحساس بالحصانة والمناعة ضد الأخطار والأزمات كافة.

4 - شيوع مظاهر التوتر والقلق:

تظهر هذه المرحلة عندما تكون قوى الأزمة قد عبأت بالكامل كافة العوامل، ونتيجة لوقوع بعض الأحداث وانطلاق بعض الشائعات، تسود حالات توتر وقلق بين العاملين غير قادرين على تفسيرها أو تبريرها. وتجد بعضهم في حالة ترقب، ومع فشل متخذ القرار في استعادة التوازن واتخاذه قرارات غير سليمة، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد التوتر والاختلال وعدم التوازن والوصول إلى نقطة التحوّل، بحيث تتحول فيها قوى الأزمة من وضع الترقب إلى وضع الفعل.

5 - وقوع الحدث المرتقب:

يعد الحدث المرتقب عامل مفجر الأزمة، بمعنى أن الحدث

(1) محمد الحملاوي، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 104 - 106.

لا يكون بالضرورة هذا الحدث الضخم بحيث يمكن أن يكون تافهاً وليس له أهمية، إلا أنه في هذه المرحلة يكون بمثابة المفجر للأزمة، واندلاعها بشدة.

6 - انفجار الأزمة:

في هذه المرحلة تتفجر الأزمة مولدة طاقة ضخمة، ذات أبعاد مختلفة، ويصعب للمرحلة الأولى حصرها، أو حتى قياس حجمها، لتأثير الصدمة التي أحدثتها، ولوجود حالة من عدم التوازن وتشابك الأراء، ومما يزيد الموقف تعقيداً ما يصاب به متخذ القرار من انهيار في معنوياته، وفقدانه الثقة في قدرته على مواجهة الأمور، وبانفجار الأزمة تتحدد أطراف الصراع، وتكتشف اتجاهات الأطراف[1].

خامساً: عملية صنع القرار

تُعد عملية صنع القرارات من حتميات الأمور، وهذه العملية لا تعد وظيفة مستقلة عن وظائف الدولة، وإنما تُعد بمثابة الوسيلة أو الأداة الأساسية لممارسة جميع وظائف المؤسسات من تخطيط وتنظيم وتوجيه وتنسيق واتصال ورقابة، كما إن عملية صنع أو اتخاذ القرارات تُعد عملية مستمرة في كل مؤسسات الدولة، ويُلاحظ أن أهمية هذه القرارات تتحدد - بطبيعة الحال - بحسب مكانة وثقل مصدرها، فلا شك أن القرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية بصفته الرئيس الأعلى للدولة تكون (حسب نظام الحكم) أشمل وأخطر أثراً من تلك التي يصدرها مجلس الوزراء وكذلك القرارات التي يتخذها هذا الأخير تكون أكثر شمولاً من تلك التي يصدرها الوزراء منفردين.

---

(1) محسن الخضيري، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 58.

إن مضمون القرار يكون بصورة عامة ترجمة للسياسات العامة للدولة ، وتحديداً اسلوب تحقيق هذا الهدف، وتلك السياسة بأقصى درجة من الكفاية. وإن نجاح القائد في أدائه لوظائفه يقاس دائماً بقدرته وتفوقه في إصدار القرارات الجيدة والفعالة، والتي يستطيع بها تحويل السياسات والأهداف إلى واقع ملموس. ويمكن تعريف القرار بأنه «الإختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها.

وتقسم القرارات التي يصدرها الرئيس إلى قرارات وظيفية أو تنظيمية وشخصية وقرارات صريحة وأخرى ضمنية، وقرارات مكتوبة وشفهية، وقرارات انفرادية وجماعية، وقرارات أساسية أو إنشائية وروتينية. فعملية صنع القرارات على الرغم من تباين أهمية القرارات المتخذة، وعلى الرغم من تباين الجهد الذي يقوم به صانعو القرارات فإنها تمر في أكثرمن مرحلة وهي: - مرحلة تشخيص الأزمة - مرحلة البحث عن البدائل - مرحلة تقييم البدائل - مرحلة الإختيار بين البدائل، أي اختيار البديل الأمثل.

سادساً: أسباب نشوء الأزمات

الأزمات ليست وليدة ذاتها ولكنها وليدة مجموعة من البواعث والأسباب. بحيث أن لكل أزمة مقدمات تدل عليها، وشواهد تشير إلى حدوثها، ومظاهر أولية، ووسطى، ونهائية تفرزها. بل إن لكل حدث من أحداث الأزمة معنى ومغزى، ولكل فعل تداعيات وتأثيرات. وعوامل تفرز مستجدات. إن النتائج النهائية لإفرازات الأزمة، وتأثيرها على مسرح الأحداث، قد تؤدي إلى تغيّر الصورة بشكل كامل عما كانت علية قبل حدوث الأزمة. وبالتالي ثمة أسباب

لنشوء الأزمات وفيما يلي عرض لكل منها:

1 - سوء الفهم:

ينشأ سوء الفهم، الذي يُعد من أهم أسباب نشوء الأزمات، بسبب نقص أو تضارب المعلومات، والتسرّع في إصدار القرارات أو الحكم على أمور قبل تبيان حقيقتها، كما ينشأ من سوء الاتصال وعدم نجاح المرسل في توصيل الرسالة بدقة إلى المستقِبل.

2 - سوء الإدراك:

الإدراك هو استيعاب المعلومات التي أمكن الحصول عليها واتخاذ قرار أو حكم تقديري على الأمور المعروضة.من هنا يُعد الإدراك محدداً للسلوك والتصرفات شكلاً ومضموناً، فإن نقص أو تضارب أو خطأ المعلومات وتعدد الرؤى والتشويش العمدي أو العرضي، التي تجعل الإدراك غير سليماً أو منقوصاً، وعندما يكون الإدراك هكذا يأتي السلوك والتصرفات غير مناسبة للموقف.

3 - سوء تقدير وتقييم الموقف:

هي أكثر أسباب حدوث الأزمات في جميع المجالات، وينشأ سوء التقدير والتقييم من خلال:

1 - المغالاة والإفراط في الثقة بالنفس وفي القدرة الذاتية لمواجهة الطرف الآخر والتغلب عليه.

2 - سوء تقدير قوة الطرف الآخر والاستخفاف به والتقليل من شأنه في حين يقوم الطرف الآخر بالآتي: حشد طاقته وتجميعها وإعدادها وتحقيق عنصر المفاجأة التي

تصل إلى درجة الصدمة والتي تُفقد الطرف الأول توازنه ومن هنا تحدث الأزمة الخطيرة[1].

ولعلَّ التاريخ مليء بأزمات وقعت بسبب سوء تقدير وتقييم الموقف، مثل معركة «بيرل هاربير» التي وقعت خلال الحرب العالمية الثانية، بحيث هاجمت الطائرات اليابانية البوارج والمدمرات وحاملات الطائرات الأمريكية في ميناء «بيرل هاربير». وكذلك معركة «خليج الخنازير» عام 1960 عندما هاجمت القوات النظامية الأمريكية خلال حكم الرئيس جون كندي الأراضي الكوبية لإسقاط الحكم الشيوعي لكاسترو. وكذلك حرب أكتوبر 1973 عندما تمكنت الدول العربية من الانتصار على إسرائيل واسترجاع مصر معظم أراضيها.

وأخيراً لعلَّ أهم مثل على سوء تقدير وتقييم الموقف الحرب الأخيرة في تموز/ يوليو 2006 على لبنان بحيث توقع الأمريكيون الذين كانوا يخوضون الحرب مع الجيش الإسرائيلي أنهم بأيام لا بل بساعات سوف يقضون على المقاومة اللبنانية[2].

4 - اليأس:

وقد يكون اليأس على مستوى الدول باعثاً على أزمات طاحنة عنيفة ومدمرة بشدة ذات تكلفة باهظة. وأخطر أزمات اليأس بين الدول أزمات الدول التي هي في حالة حرب طويلة الأمد، حيث لا يلوح في الأفق أي انتصار لأي من القوتين المتحاربتين، ومن هنا تلجأ إحداهما إلى استخدام أشد الأسلحة فتكاً، وافتعال المجازر البشرية لتحميل الطرف الآخر أشد التكاليف لاجباره على التسليم. ولعل

(1) محمد الشافعي، إستراتيجية إدارة الأزمات والكوارث، مرجع سابق، ص 50.

(2) لمزيد من المعلومات راجع، خليل حسين، العدوان الاسرائيلي على لبنان: الخلفيات والأبعاد، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، الفصل السابع.

أهم الأمثلة على ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من إلقاء قنابلها الذرية على هيروشيما وناكازاكي عام 1945، وما قامت به اسرائيل من مذابح دير ياسين عام 1948 ومذبحة كفر قاسم عام 1956 ومذبحة صبرا وشاتيلا عام 1982[1]، ومذبحة قانا الأولى عام 1996 والثانية في تموز/يوليو 2006 وقد أدى اليأس من سير المعارك بالعدو الصهيوني إلى استخدام أشد الأسلحة فتكاً والمحرمة دولياً وشرعياً حين لجأ الى الأسلحة الكيماوية في لبنان وغزة للقضاء على المقاومة.

5 - الإشاعات:

الشائعة هي حقيقة ناقصة يكملها الفرد ذاتياً. وتعد من أهم مصادر الأزمات وأحياناً تكون هي المصدر الوحيد لها، فإذا أطلقت وتم توظيفها بشكل معين وفي ظل استخدام مجموعة حقائق صادقة حدثت فعلاً وإحاطتها بهالة من البيانات والمعلومات الكاذبة والمضللة وإعلانها في توقيت معين، وفي إطار مناخ وبيئة محيطة وتم استغلالها في حدث معين تتحقق عندها الأزمة.

6 - استعراض القوة:

يتسبب استعراض القوة إلى وقوع أزمات، وتحدث عادةً بين قوتين الأولى كبيرة والثانية صغيرة، فتبدأ الأولى بعملية استعراضية خاطفة، لتحجيم الثانية أو لقياس رد فعلها أو اختبار مدى قوتها. لاستعراض القوة والتأثير على مسرح الأحداث، دون حساب للعواقب والنتائج، وتتدخل عدة عوامل غير منظورة فتقع الأزمة، وتتفاقم وتشتد. ومن الأمثلة على هذا السبب الباعث للعديد من الأزمات، أزمة الصواريخ الكوبية، أزمة السويس. وأزمة ميدان الكرملن

(1) محسن أحمد الخضيري، إدارة الازمات، مرجع سابق، ص 35.

1988، ففي هذا العام هبط الطالب الألماني راست بطائرته قرب الميدان الأحمر بالعاصمة السوفيتية مخترقاً كل الدفاعات وأجهزة الإنذار، معرضاً نظام الدفاع الجوي السوفيتي لأزمة خطيرة.

7 - الأزمات المخططة:

من أهم أسباب الأزمات التعرّض لأنواع من الأزمات المدبرة والمصدرة والتي تعرف بالأزمات المخططة وهي غالباً الأزمات التي تخلقها أطراف وقوى كبرى بهدف استعمالها ضد كيانات أصغر لتحقيق أهداف خاصة بالقوى الأكبر. ومن أمثلة هذا النوع من الأزمات، الأزمات التي تلجأ إليها بعض الحكومات لإلهاء الشعب أو قوى المعارضة عن أمور معينة، كما قد تخطط بعض الدول، لوقوع أزمات في دول أخرى. مثلاً حرب السويس 1956، تدنيس آرييل شارون للمسجد الأقصى عام 2000 بزيارته له بموافقة رئيس الوزراء آنذاك إيهود باراك وغيرها كثير.

8 - تعارض المصالح:

تعتبر من أهم أسباب حدوث الأزمات سواءً على النطاق الدولي، أو المحلي، حيث أن لكل دولة مصالح، فإذا تعارضت المصالح بشكل شديد، برز الدافع لإحداث ونشوء الأزمة. فيعمل كل طرف من أصحاب المصالح المتعارضة على إيجاد عنصر ضغط واستمرار هذا الضغط لإلحاق أقصى ضرر بالطرف الآخر، ويدخل تعارض المصالح في الأزمات الاجتماعية العائلية وكذلك في عمليات المنافسة بين الدول سواء في المجال العلمي أو التجاري، مثلاً أزمة النبيذ بين إيطاليا وفرنسا عام 1976 نتيجة منافسة النبيذ الفرنسي للنبيذ الإيطالي الذي أدى إلى قيام الفلاحين الإيطاليين بتحطيم الشاحنات الفرنسية التي تنقل النبيذ الفرنسي إلى إيطاليا خاصةً في منطقة شمال إيطاليا.

الفصل الثاني

إدارة الأزمات الدولية

نشهد عبر التاريخ نماذج عدة لإدارة الأزمات، والتي أدت إلى سيطرة قوة المنطق على منطق القوة، بحيث أن الجماعات الإنسانية قد اهتدت في وقت مبكر من تاريخها إلى أسلوب آخر، غير أسلوب أو مبدأ البقاء للأقوى الذي ساد في المراحل الأولى من نشأتها، عندما كان بقاء بعضها يتوقف على فناء بعضها الآخر، في نزاعها على المراعي أو عيون المياه، واكتشفت أن اقتسام كسرة الخبز مع الغير أفضل من الصراع من أجل الاستئثار بها كلها، معرضة بذلك نفسها لخطر الفناء ومن هذه النماذج:

هناك التجربة الرومانية، عندما شاخت الإمبراطورية الرومانية لم تجد أمامها سبيلاً للبقاء إلا إعمال الحيلة. والتجربة الأوروبية التي كفلت لأوروبا نحو قرن كامل من السلام، امتد من مؤتمر ڤينا 1814 - 1815 حتى قيام الحرب العالمية الأولى 1914.

نشأ اصطلاح إدارة الأزمات (Crisis Management) في الأصل

داخل الإدارة العامة بهدف الإشارة إلى دور الدولة في مواجهة الكوارث العامة المفاجئة وظروف الطوارئ، كالزلازل والفياضانات والأوبئة والحرائق والغارات الجوية والحروب الشاملة. ولكنه ما لبث أن نما بصورة أوضح في مجال العلاقات الدولية للإشارة إلى أسلوب إدارة السياسة الخارجية في مواجهة المواقف الدولية الساخنة والحادة، كأزمة الصواريخ الكوبية عام 1961 في عهد الرئيس الأمريكي كيندي، وأزمة البترول العالمية عام 1973[1].

وإدارة الأزمات هي عملية الإدراك والتحكم في المخاطر والتهديدات والمشكلات القائمة، بهدف تجنبها أو الحد من أثارها السلبية المدمرة، وسرعة إعادة التوازن للنظام واستئناف نشاطه، واستخلاص الدروس المستفادة منها، لمنع تكرارها أو تحسين طرق التعامل معها مستقبلاً، واقتناص الفرص التي قد تتيحها[2].

وإدارة الأزمة تعني التعامل مع عناصر الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية، بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مصالحها الوطنية؛ وهي أيضاً عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، بهدف السيطرة على الأزمة والتحكّم فيها وتوجيهها وفقاً لمصلحة الدولة[3].

بات موضوع إدارة الأزمات على رأس الموضوعات الحيوية في العالم منذ الأزمة الكوبية، وتكمن أهمية هذا الحدث في تصريح

(1) السيد عليوه، إدارة الأزمات والكوارث، مرجع سابق، ص 24.
(2) محمد الحملاوي، إدارة الازمات، مرجع سابق، ص 110.
(3) كمال حماد، إدارة الازمات، مرجع سابق، ص 109 – 110.

وزير الدفاع الأميركي آنذاك روبرت منكمارا بقوله «لن يدور الحديث بعد الآن عن الإدارة الإستراتيجية وإنما ينبغي أن نتحدث عن إدارة الأزمات». وانطلاقاً من هذه التحديات تعد دراسة إدارة الأزمات من المواضيع ذات الأهمية، بحيث نشأت مراكز لإدارة الأزمات، وهي تتمثل في الداخل من خلال مؤسسات الدولة السياسية، ومراكز المعلومات، وفي الخارج، تلعب الأمم المتحدة (الجمعية العامة ومجلس الأمن) دوراً في إدارة الأزمات، وذلك بحكم الاختصاصات الوظيفية التي حددها ميثاق منظمة الأمم المتحدة، كما يتكامل دور المنظمات الإقليمية مع دور الأمم المتحدة في هذا المضمار[1].

ومن أهم مراكز إدارة الأزمات والتي للأسف تفتقر الدول العربية لمثلها: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ومركز بحوث الأزمات (جامعة عين شمس، كلية التجارة في القاهرة)، ومركز كارتر للسلام (في أتلنتا): وقد ساهم في التوسّط في أزمات متعددة أهمها كوريا الشمالية، والصحراء الغربية، ومركز دراسات النزاعات الدولية في جامعة ستانفورد[2].

أولاً: الإدارة بالأزمات

ينبغي التمييز بين مفهومين، إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات. فإدارة الأزمات هي كيفية التغلب عليها بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها[3]. في حين ان الإدارة بالأزمات تقوم على افتعال الأزمات، وإيجادها كوسيلة

(1) للمزيد حول دور الامم المتحدة راجع: خليل حسين،التنظيم الدولي، المجلد الأول، النظرية العامة والمنظمات العالمية، دار المنهل اللبنانين، بيروت، 2010.

(2) كمال حماد، إدارة الازمات، مرجع سابق، ص 137 - 138.

(3) محسن الخضري، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 11.

للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة لدى الفرد أو المنظمة[1].

والإدارة بالأزمات هي فعل يهدف إلى توقف نشاط من الأنشطة أو انقطاعه، أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع بحيث يؤدي إلى إحداث تغيّر في هذا النشاط أو (الوضع لصالح مديره)[2].

وعلى ضوء هذا المفهوم، فإن الإدارة بالأزمات هي الأسلوب الذي يلجأ إليه طرف ما لتحقيق مصلحة ما من خلال تغيير الوضع الراهن أو شعوره بالغبن في ظل الوضع القائم، أو يرى أن الوقت الحاضر هو الوقت المناسب لتعزيز موقعه ووضعه داخل علاقة ما. مثلاً الدولة التي احتلت أراضيها فإنها تنتظر الفرصة المناسبة لإستعادة أراضيها، كما هو الحال بالنسبة لمصر وسوريا بعد احتلال إسرائيل لبعض أراضيها في حرب 1967.

وتستخدم الدول الكبرى الإدارة بالأزمات كأسلوب لتنفيذ استراتيجياتها الكبرى في الهيمنة والسيطرة على العالم، ولتأكيد قوتها، وفرض إرادتها وبسط نفوذها بشكل لا يفقدها أصدقائها ولتحييد أعدائها وتدمير مصالحهم في الوقت ذاته لتقوية تحالفاتها القديمة بل ولتحقيق أهدافها الخفية طويلة المدى التي لا تستطيع الإعلان عنها أو حتى مجرد التنويه عنها[3]. وهذا ما فعله أدولف هتلر الذي استخدم الإدارة بالأزمات ببراعة ودهاء شديدين، لكسب التأييد الشعبي لغزو بولندا، وتحييد دول العالم عن هذا الغزو، الذي أدى إلى إشعال نيران الحرب العالمية الثانية عام 1939

(1) فاروق عثمان، التفاوض وإدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 131.

(2) فهد الشعلان، إدارة الأزمات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 18 - 19.

(3) محمد حسنين هيكل، مصر والقرن الواحد والعشرون، عام 1994، ص 26.

باجتياح القوات الألمانية حدود بولندا. وهذا ما تفعله الولايات المتحدة الأميركية في علاقاتها الاقتصادية والسياسية باستخدامها الإدارة بالأزمات كوسيلة لتحقيق إستراتيجيتها.

وتستخدم الدول الكبرى والصغرى على حد سواء اسلوب الإدارة بالأزمات بحيث تمتلك القدرة على صنع هذه الأزمات بالدول الكبرى وكذلك بالدول المماثلة لها بالصغر أيضاً، كأزمة الرهائن الأميركيين الذين احتجزوا في طهران عام 1981، وأزمة تدمير المفاعل النووي العراقي عام 1982 بواسطة الطائرات الإسرائيلية، وكذلك أزمة البحارة البريطانيين التي احتجزتهم السلطات الإيرانية في مياهها الإقليمية عام 2007.

وللإدارة بالأزمات التي يطلق عليها البعض علم صناعة الأزمة للتحكم والسيطرة على الآخرين مواصفات منها: الإعداد المبكر، وتوزيع الأدوار على قوى صنع الأزمة، وتهيئة مسرح الأزمة، واختيار الوقت المناسب لتفجيرها، وإيجاد الذريعة والمبرر لهذا التفجير. وتتصف بإيقاعها السريع والمتتابع والمتراكم الإفرازات والنتائج لتحقيق الهدف المراد الوصول إليه، بحيث أن لكل أزمة مصنوعة هدف يجب أن تصل إليه.

وإن لعملية الإدارة بالأزمات جوانبها الإيجابية والسلبية المدمرة، فعلى سبيل المثال: للإدارة بالأزمات ذات الطابع الإيجابي، الأزمة التي صنعتها نقابة التضامن في بولندا بزعامة ليخ فاليسا زعيم النقابة التي تأسست عام 1980 لتترك أكبر الأثر على عقد الثمانينيات، وتفتح بوابة الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في بولندا في نهاية عقد الثمانينيات[1].

(1) محسن الخضيري، إدارة الازمات، مرجع سابق، ص 15 - 16.

وللجانب السلبي والمدمر لصناعة الأزمة، الأزمة التي نجمت عن الحرب الإيرانية – العراقية عام 1980، التي اثرت بشدة على حركة النمو والتنمية ليس في الدولتين فحسب، بل أيضاً في باقي منطقة الشرق الأوسط والجزيرة العربية[1]. والإدارة بالأزمات أو الأزمة المفتعلة تكون مزدوجة التأثير. ومضادة في الاتجاهات إلى درجة التطرّف، مثل أزمة حرب الفوكلاند الذي سببها الرئيس الأرجنتيني عام 1982 نتيجة أخطاء في حساباته للخروج من الأزمة الاقتصادية التي كانت تعصف بالبلاد بافتعال أزمة خارجية لاستعادة جزر الفوكلاند للسيطرة الأرجنتينية، معتمداً على المعاهدة التي كانت موقعة آنذاك مع الولايات المتحدة الأميركية بمساندتها عند تعرضها لأي عدوان، وعلى عدم قيام بريطانيا بأي أعمال عسكرية ضده، بحيث أدت هذه الأزمة إلى تفاقم الأوضاع المعيشية في الأرجنتين بعد انتهاء الحرب باستعادة بريطانيا السيطرة على الجزر بتأييد من الدول الأوروبية وأميركا سرياً، وأدت إلى اندلاع المظاهرات والاضطرابات في الأرجنتين، وتم تقديم الرئيس للمحاكمة بتهم عديدة [2].

والأزمة المفتعلة تكون أحياناً خفيفة غير معلنة وتقوم على إيجاد أزمة متغلغلة التأثير، شديدة التدمير، ولكن سراً وبشكل خفي، وقد تكون الأزمة المفتعلة عنيفة تشعر الإنسان بالصدمة في لحظتها، بحيث لا تتعدى حجمها الصغير، وتنتهي بانتهاء أحداثها ليطويها النسيان، مثل حوادث الاغتيالات، كإغتيال الرئيس أنور السادات، ورئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي في الهند.

(1) المرجع نفسه، ص 15 – 16.

(2) محسن الخضيري، إدارة الازمات، مرجع سابق، ص 15 – 16.

والواقع أن الإدارة بالأزمات لا تؤدي دائماً إلى النتائج المرجوة التي أرادها مفتعل الأزمة، فمن هنا يتطلب نجاح الإدارة بالأزمات عدة شروط أهمها:

- وجود تفاوت كبير في ميزان القوى لصالح مدير الأزمة، ما يضطر المستهدف بها إلى التسليم بمطالبه تجنباً لصراع يعرف الأخير نتيجته مسبقاً.

- في حالة عدم وجود فارق جوهري بين قوة الطرفين فإن على مفتعل الازمة أن يقنع الطرف المستهدف بها بقدرته على تكبيده خسائر فادحة في حالة عدم إذعانه، وإنه لمن الخطورة بمكان أن يكتشف الأخير أن الأول ليس جاداً في تهديده أو ليست لديه القوة الكافية لتنفيذه.

- يجب أن يكون الهدف النهائي للإدارة بالأزمات - كما هو الشأن بالنسبة لإدارة الأزمات - عدم تصعيد الأزمات إلى الحد الذي يحولها إلى صراع سافر، وهي الحالة التي يقدر فيها المستهدف بالأزمة أنه مطالب بالتضحية بمصلحة جوهرية، أو أساسية من مصالحه. إذ تصبح تكلفة السلام بالنسبة له أفدح من تكلفة الحرب[1].

- يجب على مفتعل الأزمة أن يظل مسيطرا على منظورات الأزمة، بحيث أن الأزمة قد تنحو في طور متقدم من اطوارها إلى التمرّد على هذه السيطرة والإفلات من يده.

(1) عباس العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مرجع سابق، ص 49 - 50.

وتعد صناعة الأزمات فن مستحدث للسيطرة على الآخرين وجني المكاسب وتحقيق الأهداف، ويتم افتعال الأزمات عن طريق برنامج زمني محدد الأهداف والمراحل، وأهم مراحل الإدارة بالأزمات:

- مرحلة الإعداد لميلاد الأزمة: من تهيئة المسرح الأزموي، وإيجاد البؤر المناسبة لها واستخدام الضغوط وتسّوية الحقائق وإطلاق الشائعات المبنية على حقائق جزئية وكسب المؤيدين.

- مرحلة إنماء وتصعيد الأزمة، والتعبئة المكثفة للضغط الأزموي، وحشد كل القوى المعادية للكيان المستهدف نيله بالأزمات العنيفة، حيث يتم اصطياد هذا الكيان ووضعه في فخ الأزمة عبر مجموعة متكاملة من التكتيكات[1].

- مرحلة المواجهة العنيفة، بحيث يتم اختيار الوقت والمكان والمجال غير المناسب للخصم المراد تحطيمه أو استنزافه بالأزمات، وتكون هذه المرحلة مرحلة تصادمية من خلال حدوث أمر طارئ معين يكون بداية الشرارة ويكون طبيعياً وعفوياً.

- مرحلة السيطرة، وهي مرحلة الإستفادة من حالة إنعدام الوزن لدى الخصم، وعدم قدرته على الحكم على الأمور، وتعرضه للاستهواء، وإفقاده القدرة على الرؤية الذاتية، وفي الوقت نفسه تخليه عن أهدافه الأصلية واستبدال هذه الأهداف بأهداف جديدة تتناسب مع مفتعل الأزمة.

(1) محسن الخضيري، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 17 - 18.

- مرحلة تهدئة الأوضاع، ففي هذه المرحلة يتم تخفيض الضغط الأزموي. وإعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية، بعد أن تم تكييفها بالشكل المناسب لمصلحة صانع الأزمة ورغباته وأهدافه البعيدة المدى.

- مرحلة سلب وإبتزاز الطرف الآخر، وهي مرحلة جني المغانم والمكاسب، بحيث يتم في هذه المرحلة حصد نتائج الجهود المثمرة التي نمت في المراحل السابقة.

وتستخدم إسرائيل الإدارة بالأزمات لحل العديد من المشاكل الأمنية التي تواجهها، ولديها أجهزتها المتخصصة في صنع الأزمات وافتعالها، وجني المكاسب الكثيرة والمتعددة منها فهي تقوم بتنفيذ مخططها الدموي بقتل وتشريد المزيد من الفلسطينيين، منتهزة أنشغال العالم بالصراع العربي - الأمريكي، والصراع في الساحة اللبنانية.

وأخيراً، فإن صناعة الأزمات، هي نوع من صناعة المؤامرات، تستخدم فيه أعلى درجات المكر، وأشد درجات الخداع، وممارسة كافة أنواع الضغوط لتحقيق جملة أهداف وليس هدفاً واحداً، كما هو الحال في الأزمة المادية، ويساعد على ذلك وجود مناخ من القلق والتوتر والتشكك، وعدم الاستقرار. [1].

ثانياً: مبادئ إدارة الأزمات

تمثل المبادئ الدستور التي يتعين على متخذ القرار عدم تجاهلها وأبرزها:

(1) المرجع نفسه، ص 23.

- تحديد الأهداف:

كثيراً ما يكون الهدف غامضاً أمام متخذ القرار، خاصة وأن ضغط الأزمة واشتدادها يجعلان بعض متخذي القرار عاجزين عن التحرك في الاتجاه المطلوب، ومن هنا فإن تحديد الهدف بدقة يستند على مهاجمة الأزمة في اللحظة المناسبة التي يكون فيها جدار الأزمة أكثر قابلية للإصابة، وأن شجاعة متخذ القرار تكمن في اتخاذه لقرارات صائبة بعد دراسة مسهبة وتقدير دقيق للموقف، وليست في المجازفة بقرارات عشوائية ينجم عنها خسائر جسيمة[1].

كذلك ان تحديد الهدف يعد سبباً رئيسياً من أسباب نجاح إدارة أزمة ما، وهو إدراك كل طرف من أطراف الأزمة أنهم لا يستطيعون أن يحققوا كل أهدافهم من الأزمة مرة واحدة. فإذا كان هدف الخصمين هو تجنب الحرب، فسوف يسعى كل منهما إلى عقلنة مطالبه وعدم المغالاة فيها، والمثال ذلك أزمة الصواريخ الكوبية، بحيث لم تطالب الولايات المتحدة بإنسحاب كامل للسوفيت أو بالتخلص من كاسترو ونظامه، وإنما إقتصرت مطالبها فقط على إزالة الصواريخ السوفيتية من كوبا وتصفية قواعدها، وفي مقابل ذلك تعهد الإتحاد السوفيتي بعدم غزو كوبا.

- حرية الحركة والمباغتة:

تعد حرية الحركة بمثابة الروح من جسد الكيان، فإذا ما وضعت قيوداً ومحددات عليه أبطلت حرية حركته وقضي على الكيان وتم تدميره. وترجع أهمية تحقيق عنصر المبادأة إلى جعل

(1) محسن الخضيري، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 99.

الطرف الآخر يخضع لنظرية رد الفعل الإنعكاسي، ومن ثم يمكن توجيهه والسيطرة عليه بذلك، والتقليل من خطورة الأزمات التي يصنعها أو يعمل على إحداثها[1].

يعتبر عنصر المباغتة من أهم مبادئ التعامل مع الأزمات، بحيث يؤمن ولفترة مناسبة من الزمن السيطرة شبه الكاملة على الأزمة، ويحقق نوعاً من الذهول لدى القوة الصانعة للأزمة، وتحت تأثيره يتم القضاء على الأزمة. أما الحشد يقصد به جمع القوة المناط بها معالجة الأزمة في الزمان الذي يهيئ الوفرة الفنية للقوة والمكان المناسب لتنفيذ عملية مواجهة الأزمة، والقضاء على الأزمة وأسبابها وعناصرها.

- التصعيد التدريجي وإستعمال القوة بمنطقة جغرافية محدودة:

إذا سلمنا بمقولة «الدفاع عن مصلحة الدولة» موضوع غير قابل للنقاش أو التفاوض حوله، يصبح انطلاقاً من تلك المقولة من حق الطرف المتورط في الأزمة اللجوء وربما حتماً إلى استعمال القوة ولو تدريجياً وتصاعدياً. ولكن على العكس من ذلك، يجب عدم إغلاق الباب كاملاً، ويجب الإمساك بكل فرصة وبارقة أمل بهدف شراء الوقت. كما يتوجب تأخير إمكانية إستعمال الخيار النووي ولو بحدوده التكتيكية. كما يتوجب أن يبقى النزاع العسكري محصوراً جغرافياً. يتطلب ذلك مؤسسة أو فريق بقيادة سياسية لتراقب وتشرف على عمل الآلية العسكرية. وهذا ما حصل فعلاً في الولايات المتحدة في أثناء الأزمة الكوبية حيث تشكل فريق مهمات من 17 عضواً لمساعدة الرئيس جون كيندي بإتخاذ القرار والرد

(1) محسن الخضيري، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 100.

المناسب على التحدي السوفياتي[1]

وتبدو وجاهة هذا الإقتراح في أن التدرج في تصعيد الردع يفسح أمام صانع قرار الأزمة المجال في تجربة بديل آخر وأقوى في حال فشل البديل الذي اختاره. فلو كان الذين أداروا أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1961 قد وافقوا على استخدام بديل «الضربة الجوية» منذ بداية الأزمة، لأوصدوا بأيديهم كافة أبواب البدائل الأخرى.

أما بالنسبة إلى حصر استعمال القوة العسكرية بمنطقة جغرافية محددة، فقد استطاعت الولايات المتحدة بحصر الأزمة الكوبية في المنطقة الكاريبية، بينما كان يحاول الإتحاد السوفياتي عدم حصر الأزمة في منطقة محددة وتوسيعها إلى مناطق ضعيفة استراتيجياً وسياسياً في أوروبا وخاصة برلين، وكذلك في موقف مماثل استطاعت الولايات المتحدة أثناء النزاع على كوريا بحصر المعارك العسكرية ضمن منطقة جغرافية محدودة رافضةً بذلك مطلب الجنرال ماك آثر بالإغارة الجوية على المراكز العسكرية والصناعية الصينية.

- عدم إحراج الخصم:

من الأصول المستقرة في إدارة الأزمات النظر إلى الخصم باعتباره شريكاً في إدارة الأزمة، وخاصة أن الأزمات المعاصرة لم يعد من المجدي حلها باللجوء إلى ما يعرف «المباراة ذات الحصيلة الصفرية» وأصبح من المسلم به اللجوء إلى ما يسمى بتبادل التنازلات، بحيث أصبح الطرفان يجلسان في قارب واحد، وكل واحد منهما

(1) كمال حماد، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 127.

يدافع عن وجوده، للخروج من الأزمة لكلا الطرفين بمظهر كسب نصر جزئي على الصعيدين المحلي والدولي. ولقد ضربت «أزمة الصواريخ الكوبية» المثل النموذجي على ذلك، حيث أمكن حلها بطريقة لا تمس بهيبة أي من طرفيها فخرج منها خروشرف وهو قادر أن يعلن على العالم كله بأنه قد نجح في حماية نظام كاسترو، وخرج منها كيندي وهو يؤكد قدرته على إزالة الصواريخ التي كانت تهدد الأفق القومي لبلاده، وحق لكل منهما أن يزعم بأنه قد حقق بعض النصر[1].

- إبقاء الإتصالات مع الخصم:

لما كانت الأزمات تتطلب تعاوناً مشتركاً بين طرفيها لوقف تداعيات وتفاقم الأزمة، ودعماً لهذا ينبغي على الطرفين الإبقاء على قنوات الإتصال بينهما مفتوحة، ومتعددة بقدر الإمكان. وفي الفترات الماضية - قبل العصر النووي - كان الدبلوماسيون يصمتون في أثناء النزاعات ويبقى الكلام للسلاح وبالتالي كانت الإتصالات صامتة وفي حالة سكون، تستأنف فقط في نهاية المواجهات العسكرية بغية المفاوضة على هدنة أو إتفاقية استسلام أو سلام بين الطرفين. أما في أثناء الأزمات المعاصرة فالسلوك التفاوضي الحالي متناقض مع الماضي بحيث أن صناع القرار هم على اتصال خلال الأزمة، وإذا ما حصل توقف فهو يستثمر لتحسين المواقع العسكرية أو للتقدم التدريجي للقوات المسلحة بغية استثمارها في المفاوضات[2].

وبين أطراف الأزمة تتم الاتصالات عبر السفارات، وفي حال عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الطرفين يتم الإتصال فيما بينهم

(1) المرجع نفسه، ص 63.

(2) كمال حماد، إدارة الازمات، مرجع سابق، ص 13.

من خلال المنظمات الدولية، أو من خلال طرف ثالث الذي قد يكون دولة أو شخصية سياسية أو برلمانية معروفة من داخل السلطة أو من خارجها، أو مجرد شخص عادي، ويمكن أن تكون الإتصالات سرية بين مسؤولين سياسيين يمثلون أطراف الأزمة. وكذلك يتم الإتصال بين أطراف الأزمة من خلال الإشارات وهذه الإشارات لا تقتصر على الوسائل الشفوية، إنما قد يتم التعبير عنها من خلال إتخاذ بعض الإجراءات مثل القيام بمناورات عسكرية أو تعيين أشخاص معروفين بميول سياسية معينة في وزارات الخارجية والدفاع، أو إستدعاء الإحتياط.

- توسيع قاعدة دعم القرار:

تتوقف فعالية قرار الأزمة على مدى تمتعه بالتأييد من الحلفاء والاصدقاء وكذلك على ما يتوفر له من غطاء من الشرعية الدولية؛ بالإضافة إلى الدعم الخارجي ينبغي أن يتوفر لقرار الأزمة أكبر قدر ممكن من الدعم الداخلي. ولكن هذا المبدأ يمكن تجنبه عندما يكون ضرورة في أخذ قرارات حاسمة وسريعة للأزمة، ويكون عندها من المستحيل استشارة أقرب الحلفاء. فالولايات المتحدة الأميركية عام 1950 عملت تحت لواء الأمم المتحدة مع 14 دولة في الأزمة الكورية وكذلك عملت عام 1991 خلال حرب الخليج الثانية ضد العراق مع 38 دولة، بينما عملت وحدها في الأزمة الكوبية، وعملت مع إسبانيا وبريطانيا عام 2003 ضد العراق وخارج إطار الأمم المتحدة. وفي أزمة تأميم قناة السويس عام 1956 استشار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر صديقيه تيتو ونهرو، بحيث استطاع استقطاب تأييد الشعوب العربية له.

وبالإضافة إلى الدعم العريض لقرار الأزمة يجب إحكام قبضة

القيادة السياسية على القرار لاحتواء الأزمة وعدم دفع الأمور إلى أبعد مما هي عليه ففي أزمة الصواريخ الكوبية آل الرئيس كيندي على نفسه أن يتولى إدارة الأزمة شخصياً بما في ذلك أدق تفاصيلها. بحيث قام بنفسه بتعيين السفن التي ينبغي وقفها، كما أشرف بنفسه على صياغة البيانات السياسية وتحديد ما يذاع منها وما لا يذاع.

- الإعتبار من السوابق ودروس الأزمات:

تعد دراسة الأزمات السابقة وسيلة نافعة لمعالجة الأزمات المستقبلية، كما ينبغي دراسة الأزمات السابقة لتعلم الكيفية التي تدار بها مثل هذه المواقف بفعالية ولتفادي الحرب[1].

- سيكولوجية التفاوض:

إن ما تؤول إليه الأزمة من غموض أهدافها وأحياناً عدم قدرة أطرافها على الحكم بمسارها وقد تؤدي إلى إستعمال القوة العسكرية إن ذلك يجعل من المفاوضات بين الطرفين وجه من أوجه إدارة الأزمات، ويتعين على المفاوضين أن يتمتعوا بمواصفات المفاوض الناجح وأن يتمتعوا بمواصفات محددة. وكل ذلك يتحدد من خلال سيكولوجية التفاوض.

وبالإضافة إلى هذه المبادئ هناك الوصايا العشر الذي يتعين على كل متخذ قرار أن يعيه جيداً عند التعامل مع أي أزمة تواجهه وهي: توخي الهدف، الإحتفاظ بحرية الحركة وعنصر المبادأة، المباغثة، الحشد، التعاون، الاقتصاد في إستخدام القوة، التفوق في السيطرة على الأحداث، الأمن والتأمين للأرواح والممتلكات

(1) كمال حماد، إدارة الازمات، مرجع سابق، ص 134.

والمعلومات، المواجهة السريعة والتعرض السريع للأحداث.

ويعتمد تطبيق هذه المبادئ على توافر روح معنوية مرتفعة ورباطة جأش، وهدوء أعصاب، وتماسك تام خلال أحرج المواقف، وقدرة عالية على امتصاص الصدمات ذات الطابع العنيف المتولدة عن الأزمات الكاسحة، فضلاً عن ضرورة توفر جهاز استخبارات كفء لتوفير المعلومات الكافية للأزمة والتفصيلية والدقيقة والحديثة والكاملة عن الأزمة وتطورها وعواملها، ومن ثم التعامل معها في إطار معرفة شبة كاملة[1].

ثالثاً: مراحل إدارة الأزمات

يتم التعامل مع الأزمات وإدارتها إدارة علمية رشيدة بسلسلة متكاملة من المراحل والخطوات المتتابعة.

1 - مراحل إدارة الأزمات:

- تجنب الأزمة:

إن المرحلة الأولى أو الدعامة الأساسية الأولى لإدارة الأزمات هي الإكتشاف المبكر لإشارات الإنذار. ومن هنا إرتفاع أسعار أجهزة الإنذار التي تكلف أحياناً ملايين الدولارات مثل طائرات الأواكس لقدرتها على إكتشاف نوايا العدو العدوانية مبكراً، والأقمار الإصطناعية. إن التجاهل الذي يبديه المسؤولين، باعتقادهم أنهم متحكمون في أمور إدارتهم ومصائرها، يؤدي إلى وقوع الأزمة، لذلك فإن المرحلة أو الخطوة الأولى لإدارة الأزمة هي تجنب الأزمة من

(1) محسن الخضيري، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 98 و99.

خلال إعطاء الأهمية لأجهزة الإنذار.

- الإستعداد لمواجهة الأزمة وإدارتها:

قد لا تسفر الجهود المبذولة والخطط والإجراءات الوقائية المتبعة عن منع الأزمة، فقد تكون صحية كما في الأزمات البيئية، وقد تقع بسبب عدم كفاية الوقت المنقضى ما بين التقاط إشارات الإنذار المبكّر وانفجار الأزمة، وهنا يكون هدف الإجراءات الوقائية الحد من الخسائر المتمثلة، ومنع إنتشار الأزمة إلى أجزاء أخرى بالمؤسسة، والعمل على عدم تولد أزمات أخرى من الأزمة الأم، والاعداد النفسي لمواجهة الأزمة[1].

- الاعتراف بوجود أزمة:

هذه المرحلة من إدارة الأزمات هي غالباً ما تكون أكثرها مدعاة للتحدي،إن الاعتراف بوجود أزمة في الواقع تخطئ المؤسسات أحياناً في تصنيف المشكلة وتركز على الجوانب الفنية وتهمل الأمور التي تتطلب التبصر والفهم والإدراك. ويمكن أن تسبب بعض السياسات المتغطرسة وغير المتعاطفة خسارة كبيرة للمؤسسة. وفي مرحلة إدراك الأزمة يلزم وجود محققين من خارج وداخل المؤسسة للمساعدة في استيعاب الموقف حتى لو كانت تكلفة الخبر باهظة الثمن[2].

- احتواء الأزمة والحد من أضرارها:

إن الوصول إلى هذه المرحلة في إدارة الأزمات يعني وقوع

(1) محمد رشاد الحملاوي، والسيد محمود سماحة، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 117.

(2) فاروق السيد عثمان، التفاوض وإدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 127.

الأزمة وفشل الإجراءات الوقائية في تجنبها، ويتطلب في هذه المرحلة احتواء والحد من الخسائر البشرية والمادية والمعنوية قدر المستطاع، ويجب خلالها إتخاذ قرارات صعبة وسريعة. أما المشكلة في هذه المرحلة فتكمن في أن المعلومات قد تكون ضئيلة، وقد تكون المعلومات أكثر من اللازم دون معرفة ما هو المهم فيها.

- تسوية الأزمة والإستفادة منها:

إن السرعة في غاية الأهمية في مرحلة تسوية الأزمة، أما في المرحلة الأخيرة لإدارة الأزمة بعد توقف الأزمة وانحسارها، تبدأ مرحلة إزالة الآثار السلبية المباشرة، واستيعاد النشاط إلى ما كان عليه قبل وقوع الأزمة، والإستفادة من دروس هذه الأزمة، من تحسين أجهزة الإنذار المبكر...الخ.

2 - خطوات التعامل مع الأزمة:

وبعد التعرف إلى مراحل إدارة الأزمات، سوف نتعرف إلى خطوات التعامل مع الأزمة وهي:

- تقدير مواقف الأزمة:

يقصد بتقدير مواقف الأزمة تحديد جملة التصرفات التي قامت بها قوى صنع الأزمة، وقوى كبحها، متضمنة تقدير مكونات هذه التصرفات وما وصلت إليه الأزمة من نتائج، وردود أفعال، وآراء ومواقف محيطة أو متأثرة بها .ويشمل تقدير الموقف تحليلاً لمضمون العلاقات، ومكونات القوة للطرفين، ومصادر الوصول إلى النتائج الحالية، وأسباب نشوء الموقف الراهن، أو روافد تطوره، وعلاقات المصالح، والصراع، التنافس، والتكامل، التي ارتطبت به أو بعدت عنه.

- تحليل مواقف الأزمة:

ينبغي تحليل مواقف الأزمة وتحديدها تحديداً دقيقاً، ويقوم مدير الأزمة بمساعدة معاونيه بتحليل المواقف، ويتم التحليل بهدف الإستدلال وصولاً إلى اليقين: عن طريق التمييز الواضح بين عناصر الموقف الأزموي، لتوضيح عناصر الأزمة، ومم تتركب، وتقسيمها إلى أكبر عدد ممكن من الأجزاء ليتسنى إدراكها بأقصى وضوح ممكن، ومن هنا يتم تحليل مواقف الأزمة المركب إلى أجزائه البسيطة، ثم إعادة تركيبه بشكل منتظم، بحيث يتم التوصل إلى معلومات جديدة عن صنع مواقف الأزمة، وكيفية معالجته بهدف الإحاطة بها على وجه سليم[1].

- التخطيط العلمي للتدخل في الأزمة:

وهي مرحلة رسم السيناريوهات ووضع الخطط والبرامج، وحشد القوى لمواجهة قوى الأزمة والتصدي لها، وقبل أن يتم هذا بكامله يتم رسم الخريطة العامة لمسرح عمليات الأزمات بوضعه الحالي، وعلى هذا المسرح يتم وضع كافة الأطراف والقوى التي تم حشدها من قبل صانعي الأزمة ومن جانب مقاومي الأزمة، وتحديد بنود التوتر وأماكن الصراع، ومناطق الغليان، باعتبارها جميعاً مناطق ساخنة ومن خلال هذه الرؤية العلمية الشاملة المحيطة بأبعاد مسرح الأزمة، وزوايا الرؤية المتعددة للأطراف المتعلقة المرتبطة بالأزمة، مع إجراء كافة التغيرات التي تتم عليه أولاً بأول. ويتم رسم خريطة التحرك على النحو التالي:

- تحديد الأماكن الأكثر أمناً والمحصنة تماماً لإتخاذها

(1) كمال حماد، إدارة الازمات، مرجع سابق، ص 123.

كمناطق إرتكاز وقواعد للإنطلاق لتكون بمثابة حاجز امتصاص للصدمات إذا ما تدهور الموقف، فضلاً عن مناطق إنذار وتصفية، أو مناطق تفريغ وتهدئة ضغوط الأزمة.

- تحديد أسباب الأزمة المتصلة بالنظام، وأي رموز النظام أو رموز القيادة في الكيان الإداري يمكن التضحية به، وإعداده لهذه التضحية، وتوجيه السخط له، والتمهيد لدخول رمز جديد له شعبية ترتاح إليه قوى صنع الأزمة.

- تحديد خطة امتصاص ضغوط الأزمة الحالية عن طريق الإستجابة لبعض المطالب، والتوافق مرحلياً مع قوى صنع الأزمة من خلال الإعتراف بالأزمة والتحقيق والتثبت من أسباب الأزمة وتشكيل لجان المناقشة والإشتراك في حل الأزمة ونقل عبء حل الأزمة للقوى الصانعة لها وأخيراً ركوب الأزمة والأنحراف بها، وحماية الكيان الإداري من تأثيرها والاحتفاظ بحيويته وأدائه.

- توزيع الأدوار على قوى إدارة الأزمة وبصفة خاصة على أعضاء فريق المهام الذي تم تكليفه بمهمة التدخل المباشر لمعالجة الأزمة والتأكد من استيعاب كل فرد للخطة العامة الموضوعة. وحشد كل ما تحتاجه عملية التعامل مع الأزمة، وتزويد فريق المهام باحتياجاته من الادوات والمعدات التي يتطلبها ويحتاجها موقف الأزمة.

- تحديد ساعة الصفر أو التوقيت المحدد لبدء العملية

وتنفيذ المهمة المحددة بشكل فعال وحاسم، على أن يتم متابعة ما يحدث أول بأول، والوقوف على رد فعل الأطراف الأخرى.

وأياً تكن العملية التخطيطية، فإن نتيجة لضغط الأزمة، وما يحيط بها من عدم وفرة الوقت الكافي للتخطيط يلجأ متخذ القرار إلى مجموعة السيناريوهات الجاهزة، التي اعدت من قبل لمواجهة المواقف واستخدامها، أو اجراء تعديل طفيف عليها لتكون صالحة للإستخدام الفعلي[1].

- التدخل لمعالجة الأزمة:

من خلال المعرفة والإحاطة الشاملة والكاملة والدراية بالسيناريوهات البديلة، والسيناريو المعتمد والمجاز للتدخل في الأزمة، وإسناد المهام، وتوزيع الأدوار على فريق المهام يكون متخذ القرار الإدراي في إدارة الأزمات قد حدد كل شيء، ووضع لكل عنصر إحتمالاته، وحسب إتجاهاته، ثم اتخذ القرار. وتتم معالجة الأزمة على أنها مجموعة مهام أساسية ومهام ثانوية ومهام تكميلية تجميلية فالمهام الاساسية تقوم على الصدام والدحر، والمواجهة السريعة العنيفة، والإمتصاص، والإستيعاب والإستنزاف، وتحويل المسار الخاص بقوى صنع الأزمة.

في حين أن المهام الثانوية تنصرف إلى عمليات تهيئة المسارات وتأمين الإمدادات وحماية قوى مواجهة الأزمات وتوفير المساندة والمؤازرة لها، أما المهام التكميلية التجميلية فتنصرف أساساً إلى معالجة الآثار الجانبية السلبية المترتبة عن الصدام مع قوى صنع

(1) محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 151 – 152.

الأزمة، وإمتصاص أي ما من شأنه أن يوجد غضباً أو خوفاً أو رعباً من المجتمع الذي حدثت فيه المواجهة [1].

رابعاً: وسائل إدارة الأزمة

يمكن تقسيم هذه الوسائل بشكل عام إلى: وسائل دبلوماسية ووسائل قانونية ووسائل زجرية ووسائل إعلامية.

1 - الوسائل الدبلوماسية:

تلعب الوسائل الدبلوماسية دوراً مهماً في إدارة الأزمات وخاصة الأزمات الدولية. وقد شهد بداية القرن العشرين تطوراً ملموساً في العلاقات الدولية، وسعي حثيث لتوثيق الروابط بين الدول مثل إنشاء عصبة الأمم سابقاً، ثم الأمم المتحدة للسهر على السلام العالمي وحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية. وتتميز الوسائل الدبلوماسية بنظامها الإداري، أي بإعتمادها على رضى الأطراف وقبلوهم باستخدام أي منها لتسوية النزاع أو الأزمة وأهم هذه الوسائل الدبلوماسية:

- المفاوضات:

تجري المفاوضات بين أشخاص يطلق عليهم اسم: المندوبين أو الممثلين أو المتفاوضين. ويمكن ان تتم بالطريق الدبلوماسي العادي (إجتماع مندوبي الدبلوماسيون لدى دولة ما بمندوبي دولة أخرى) وقد تتم بطريق المؤتمرات الخاصة التي يدعي إليها مندوبي الدول المتفاوضة. وتتميز المفاوضات بالسرية والكتمان لإبعادها

(1) محسن الخضيري، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 152 - 153.

عن التأثيرات الخارجية، وبسرعة الإجراء والإنجاز لتهدئة التوتر الذي ساد العلاقات بين الأطراف وإعادة الأجواء الودّية إلى سابق عهدها[1].

- المساعي الحميدة:

تطبق المساعي الحميدة عندما تفشل المفاوضات، أو عندما ما ينشب نزاع ويُسفر عن سحب السفراء أو قطع العلاقات الدبلوماسية وعجز أطرافه عن حسمه أو حله، ففي الحالتين يتحرك طرف ثالث من تلقاء نفسه أو بطلب من الطرفين المتنازعين أو من أحدهما، لعرض مساعيه الحميدة والحث على تسوية النزاع بالمفاوضات، أو على استئناف المفاوضات، وينتهي دور القائم بالمساعي الحميدة بمجرد موافقة الأطراف المتنازعة على الدخول في المفاوضات أو على معاودتها[2].

ويعقد الطرف الثالث اجتماعات غير رسمية مع أطراف النزاع، ويطلع على مواقفهم وآرائهم، وينقل إلى الأطراف وجهة نظر كل منهم، وقد يقوم بالمساعي الحميدة أكثر من طرف واحد، وقد يكون الطرف الثالث شخصاً أو دولة أو عدة دول أو هيئة دولية أو أقليمية.

- الوساطة:

الوساطة مسعى ودي تقوم به دولة ثالثة من أجل إيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين، والدولة الثالثة هنا تشترك مباشرة في

(1) محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2004، ص 499.

(2) المرجع نفسه، ص 682 - 686.

المفاوضات وإعادة التسوية[1]. ومقترحات الوسيط لا تتمتع بالقوة الإلزامية، ما لم توافق عليها دول الأطراف. وقد استعملت الوساطة في العديد من الأزمات الدولية لحل النزاعات.

- لجان التحقيق:

إن الدول قد تتنازع أحياناً بسبب خلافات في الرأي حول نقاط معينة، فإذا فصل في صحتها أمكن تسوية النزاع. وتكون مهمة لجنة التحقيق استقصاء الحقائق عن طريق الإستماع إلى أطراف النزاع، وفحص أقوال الشهود ومناقشة الخبراء واستعراض الوثائق والمستندات، وزيارة المواقع، وكل ذلك بقصد جمع المعلومات التي تساعد على تحديد الإنتهاكات التي حدثت وأدت إلى اندلاع النزاع[2]. وإن مداولات لجان التحقيق سرية، أما قراراتها تتخذ بالأكثرية، والتقارير التي ترفعها ليست ملزمة للدول الأطراف.

- لجان التوفيق:

التوفيق إجراء تقوم به لجنة تعيّنها أطراف النزاع أو إحدى المنظمات الدولية لدراسة أسباب النزاع ورفع تقرير يقترح تسوية معينة للنزاع[3]. وبرزت أهمية لجان التوفيق بعد الحرب العالمية الثانية بحيث اعتمدتها العديد من الدول والمنظمات، ففي عام 1956 اختارت إيطاليا وسويسرا الاحتكام إلى لجنة توفيق لتسوية خلافاتهم الحدودية، وفي عام 1972 شكل مجلس جامعة الدول العربية لجنة توفيق لتسوية الخلافات التي كانت محتدمة بين شطري اليمن حول مناطق الحدود.

---

(1) المرجع نفسه.

(2) محمد المجذوب، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 682 - 686.

(3) المرجع نفسه.

2 - الوسائل القانونية:

ان اعتماد الوسائل القانونية لإدارة الأزمات يختلف عن الوسائل الدبلوماسية، بحيث أن الوسائل القانونية تنتهي بحل مفروض على الدول المتنازعة من قبل شخصيات أو هيئات مختارة للنظر في نزاع معين. والوسائل القانونية تتسم بالصيغة القضائية، بحيث تلجأ المؤسسات في دولة ما إلى حل النزاع من خلال هذه الوسيلة إلى القضاء الوطني، أما المشاكل أو النزاعات أو الأزمات التي تقوم بين الدول يمكن إدارتها أو حلها من خلال أو بواسطة القضاء الدولي ومن أقسامه:

- التحكيم الدولي:

إن الغاية من التحكيم الدولي هي تسوية المنازعات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم هي على أساس احترام القانون. واللجوء إلى التحكيم يستتبع التزاماً بالرضوخ بحسن نية للقرار الصادر[1]. وهناك محكمة التحكيم الدائمة التي تقرر إنشاؤها في مؤتمر لاهاي الأول لحل المنازعات. ومن القضايا التي عرضت على هذه المحكمة، قضية طابا بين مصر وإسرائيل، وقضية جزيرة حبش الكبرى بين اليمن وأريتريا.

- القضاء الدولي:

إن الدول المحبة للسلام رغبت في إيجاد هيئة قضائية دولية دائمة تفصل في كل المنازعات القانونية بين الدول. فكان لها ما أرادت من إنشاء محكمة العدل الدولية الدائمة. ومن القضايا

(1) المرجع نفسه، ص 706.

الشهيرة التي فصلت فيها المحكمة، قضية السفينة ويمبلدون عام 1923، قضية المركب لوتس 1927 وقضية شبه جزيرة غروينلاند عام 1933.

3 - وسائل زجرية:

ان إدارة أي أزمة بشكل فعال يتطلب إمكانيات بشرية ومادية وعسكرية وسياسية مهمة. ومن الحقائق الثابته في علم العلاقات الدولية إن القوة أداة للدبلوماسية وبذلك فإن «جزءاً من إدارة أية أزمة هو بلورة وسائل وسياسات وضغوط أخرى أمنية تجعل الذي يفكر في الإعتداء يتردد»[1].

ويعتقد بعض الباحثين أن الممارسة الدولية تؤكد على ضرورة إستعمال القوة العسكرية لردع الخصم أثناء تصعيد الأزمة مع تجنب العمليات التي يمكن أن يفسرها الخصم بأنها استعداد لعمليات قتالية. وثمة ضرورة للمزج في هذا الإطار بين سياسة الترغيب والمساومة والمفاوضات عن طريق تقديم العروض والتنازلات لحمل الخصم على وقف الإثارة من جانبه أو لإرغامه على القبول والإذعان للمطالب المرجوة من ناحية، والترهيب الذي يتم عبر إستخدام القوة والأعمال الزجرية غير العسكرية الأخرى أو التهديد بإستعمالها من ناحية ثانية، وبخاصة وإن للقوة أهميتها أحياناً في الدفاع عن المصالح المهددة بأقل ما يمكن من الخسائر المادية والبشرية، مع الاحتفاظ بقنوات الإتصال مفتوحة للحؤول دون إقدام الطرف الآخر على القيام بعمل عسكري قد يفشل إدارة أزمة ما.

(1) شفيق الغبرا، إطلالة على الأدبيات والمفاهيم، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 171، أيار / مايو 1993، ص 91.

والجدير بالذكر إن عنصر الردع الذي يعرف بالتهديد باستخدام السلاح دون استعماله فعلياً، أسهم بشكل كبير وفعال في إدارة العديد من الأزمات بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، وإذا كان الردع وسيلة معهودة استخدمت على نطاق واسع في إدارة الأزمات بين القوى الدولية الكبرى في إطار «توازن الرعب»، فإن الولايات المتحدة الإمريكية في الوقت الحاضر قد تلجأ مباشرة وبسهولة إلى إستعمال القوة العسكرية في إدارة الأزمات التي تكون الدول الضعيفة طرفاً رئيسياً فيها إلى جانبها وهذا ما تمَّ من خلال حربها على أفغانستان والعراق في العقد الأول من هذا القرن.

وبالإضافة إلى إستعمال القوة العسكرية في إدارة الأزمات هناك الضغوط الإقتصادية والسياسية التي تعد من الوسائل الزجرية في إدارة الأزمات، وقد زاد الإعتماد على الضغوط الإقتصادية في الآونة الأخيرة في إدارة الأزمات. فمن ضرب حصار إقتصادي على دولة ما وهذا ما رأيناه في الحصار الإقتصادي على ليبيا، والعراق وسوريا وكوريا الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك هناك الضغوط السياسية مثل عزل دولة ما سياسياً ومن الأمثلة على ذلك عزل سوريا بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وأخيراً عزل الرئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود سياسياً.

4 - وسائل إعلامية:

تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً أثناء وبعد الأزمات بل يمكن القول أن إدارة الأزمات تعتمد في أحد استراتيجيتها على وسائل الاعلام، وخاصة في عصرنا الحالي، بحيث أصبح الإنسان وهو جالس على مقعده في بيته أن يرى ويسمع كل ما يجرى حوله في

كل بقاع العالم من حوادث وكوارث وأزمات، وذلك من خلال الأقمار الإصطناعية والتكنولوجيا المستحدثة، وإن إدارة الأزمات تعتمد على وسائل الإعلام من خلال حسن توظيفها لتحقيق الجوانب التالية:

- أن يكون الرأي العام على دراية تامة بأبعاد الأزمة.
- المساعدة في تنشيط الكيانات المحلية على مجابهة الأزمة.
- الحث والتحفيز على تقديم الإسعاف والنجدة ذات الفعالية وفق الاحتياجات الظرفية الماثلة.
- تلعب أجهزة الاعلام دور حلقة الإتصال بين الإفراد، وصانعي القرار السياسي والقائمين على إدارة الأزمات.

وفي الأمثلة على ذلك الدور الإعلامي الذي لعبه وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف أثناء غزو العراق، إذ أجاد استخدام «الإعلام» لشد انتباه وسائل الإعلام العالمية، حتى بات الناس ينتظرون مؤتمراته الصحافية لمعرفة تفاصيل المعارك، حتى وان لم تكن هذه التفاصيل أو المعلومات «صحيحة».

الباب الخامس

صراعات القوة وأحلافها في العلاقات الدولية

الفصـــــل الأول: الصراعات الدولية.

الفصل الثانـي: الـقـوة وأثـرهـا فـي الأحـــلاف الـدولـيـة وصراعاتها.

الفصل الثالث: علاقات القوى الكبرى والأحلاف العسكرية.

الفصل الرابع: التكتلات الاقتصادية وتفتت العالم الثالث.

الفصل الخامس: التوازن العسكري بين القوى العظمى.

الفصل السادس: الـتـوازنـات الـدولـيـة والإقـلـيـمـيـة فـي عصر الوفاق.

الفصل السابع: صعود الإمبراطورية الأمريكية وهبوطها.

الفصل الاول

الصراعات الدولية

القسم الأول

التاريخ والصراعات الدولية

إذا كان بالامكان القول أن الصراعات وجدت منذ وجود البشرية، فذلك يستتبع القول، إن الصراعات متلازمة مع الحياة البشرية ومجتمعاتها، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب والاعتبارات المتعلقة بشبكة المصالح المتقاطعة أو المتباينة فيما بينها، والعودة إلى التاريخ تثبت ذلك بشكل واضح، فماذا في التاريخ ؟ وما هي ملامح تطوّر الصراعات في المجتمعات؟ وما هي أثرها في العلاقات الدولية والنظم العالمية عبر التاريخ؟.

أولاً: نشأة الدولة القومية

بالتأكيد قبل عام 1500 كانت هناك صراعات، ولكنها لم تكن تدور بين دول، وإنما بين إمبراطوريات مثل الإمبراطورية

الرومانية التي استمرت سيطرتها على المسرح العالمي حتى عام 400 والإمبراطورية الإسلامية من 600 الى 1200. وقبل هذه الإمبراطوريات كانت هناك الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية، وحضارة بلاد بين النهرين، والحضارة الصينية، والحضارة اليونانية والفينيقية. وكانت جميعا تعيش بمعزل عن بعضها البعض، فكانت تظن أنها تسيطر على العالم بأسره!.

أما لجهة الصراع بين الدول، فقد ظهر إلى حيّز الوجود في القارة الأوروبية في العام 1500 مع بدء ظهور فكرة الدولة المعاصرة صاحبة السيادة. ويشير الكثير من دارسي العلاقات الدولية إلى معاهدة ويستفاليا عام 1648 التي أنهت حرب الثلاثين عاماً آخر الحروب الدينية في أوروبا، على أنها المفصل في نظام الدول القومية، باعتبارها أول من أسَّس لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ففي حرب الثلاثين عاما واجهت فرنسا سيطرة إمبراطورية الهابسبورغ التي شملت كلاً من النمسا وأسبانيا وهولندا، التي تدين بالديانة الكاثوليكية وتحمل اسم الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وعلى الرغم من أن فرنسا كانت تدين هي الأخرى بالديانة الكاثوليكية إلا أنها دخلت الحرب ضد الهابسبورغ خشية سيطرة الأخيرة على القارة الأوروبية بكاملها[1]. ففي هذا التاريخ بدأت أوروبا تسيطر على المسرح العالمي، في حين بدأت الحضارات الأخرى في الأفول

(1) وفى هذا الوقت ادخل المستشار الفرنسي روتشيليو مبدأ جديداً يقوم على الفصل بين الانتماءات الدينية والمصالح القومية، على قاعدة أن الدول لها منطق خاص هو السعي إلى تحقيق مصالحها الوطنية بصرف النظر عن إي اعتبار آخر. وقاده هذا المبدأ إلى الدخول في حلف مع بروسيا البروتستانتية، بل والأتراك المسلمين، في مواجهة الهابسبورغ ولذلك اعتبرنا أن عام 1500 كان عاماً فارقاً في تاريخ وتطور النظام الدولي آنذاك.

التدريجي بسبب عوامل كثيرة أهمها الانعزال، وتصارع العديد من القوى العظمى فيما بينها، مدة أربعة قرون تقريبا بعد هذا التاريخ، على القوة والموارد الاقتصادية في أوروبا ثم في العالم كله بعد حركة الاكتشافات الجغرافية والسعي إلى السيطرة على المستعمرات، وفى البداية أحرزت أسبانيا والبرتغال سبقاً في مجال السيطرة على المستعمرات. ثم جاء الدور إلى هولندا في القرن السادس عشر لتأخذ مكانة القوة الكبيرة عن طريق التجارة الخارجية، في حين دخلت إنكلترا معها في صراعات كثيرة بسبب المنافسة التجارية. وبعدها ظهرت فرنسا كقوة مسيطرة في عهد لويس الرابع عشر في القرن السابع عشر ودارت بينها وبين بريطانيا صراعات للسيطرة على أوروبا بلغت سبعة حروب كبرى بين الأعوام 1689 و1815، وبسبب العامل الجغرافي، فقد كان من الصعب السيطرة على القارة الأوروبية من جانب قوة واحدة. وبالتالي فقد تغيَّر نادي القوى الكبرى أكثر من مرة دون أن تستطيع دولة أو قوة واحدة من الهيمنة على القارة الأوروبية. وكان لظاهرة عدم هيمنة قوة واحدة سبب آخر يكمن في إتباع الدول الأوروبية لما يسمى بسياسة توازن القوى.

لقد شكَّل العام 1789 منعطفاً آخراً مع انطلاقة الثورة الفرنسية. إذ أثرت بشكل كبير على الطريقة التي كانت تُدار فيها الصراعات الدولية. فقد بشّرت الثورة بمبادئ القومية التي تعني الانتماء لهوية مشتركة تتجسد في دولة أمة، وبمبادئ المساواة وحكم الشعب نفسه بنفسه. وأخذ نابليون بونابرت على عاتقه نشر هذه المبادئ في قارة أوروبا، وأدخل لأول مرة مفهوم الجيوش كبيرة العدد التي تقوم على التجنيد الإجباري. ما شكَّل تهديداً خطيراً للعروش الأوروبية، ولذلك وقفت الدول الأوروبية في مواجهته بزعامة بريطانيا في سلسلة من الصراعات والحروب يُشار إليها

في التاريخ بإسم الحروب النابليونية التي دارت بين الأعوام 1799 و1815 وهو العام الذي شهد هزيمة فرنسا في معركة واترلو.

لقد استعادت معاهدة فيينا 1815 التي أعقبت تلك الحروب النظام القديم في أوروبا، حيث اتفقت القوى الكبرى (بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا) على الوقوف في وجه الحركات الثورية التي تهددها للمحافظة على عروشها. وقد نجح النظام الذي تمَّت صياغته ببراعة في فيينا إلى حفظ سلام نسبي في القارة الأوروبية لمدة مائة عام.

كما أحدثت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر تغيّرات هائلة في إدارة الصراعات الدولية. فقبل ذلك كان السكان والأرض الزراعية هما المصدر الأساسي لقوة الدولة. إلا إن الصناعة باتت هي المقياس لسطوة الدولة وعظمة شأنها الداخلي والخارجي[1].

كما أعطت التقنية المتقدمة للمحرك البخاري والآلات الصناعية أوروبا ميزات اقتصادية وعسكرية حاسمة. فقد كان تقدم صناعة البنادق والمدفعية يمثلان ثورة في القوة النارية، ولم تترك أي فرصة للشعوب التي تعتمد على أنواع قديمة من الأسلحة في إبداء مقاومة

(1) وقبل هذه الثورة لم تكن الفروق الاقتصادية بين العالم الأوروبي وبقية العالم بالغة الاتساع، فكان عامل النسيج اليدوي في الهند يحصل على نصف اجر نظيره الأوروبي، وبالنظر إلى الأرقام فإن آسيا كانت تضم جزءاً اكبر من الناتج العالمي من أوروبا بسبب الأرقام الكبيرة للفلاحين والصناع في آسيا إلا أن المحرك البخاري والنول الآلي مهدا لزيادة هائلة في معدلات الإنتاج. وفيما بين عامي 1750 و 1830 أدت آلات الغزل إلى زيادة إنتاجية النسيج في بريطانيا 400 ضعفاً. وارتفع نصيبها لتصبح الدولة الصناعية الأولى في العالم في القرن التاسع عشر. وإذا كان مستوى دخل الفرد في دول العالم خارج أوروبا لم يكن يختلف كثيراً عن مثيله في أوروبا في عام 1750، فقد وصل مستوى دخل الفرد في العالم غير الأوروبي إلى 2 في المائة من مستوى دخل الفرد في بريطانيا عام 1900.

ذات شأن[1]. وفى عام 1800 كان الأوروبيون يحتلون أو يسيطرون على 35 % من مساحة الأرض، وفى عام 1878 ارتفع الرقم إلى 67%، وفى عام 1914 إلى 84%. في الوقت الذي اشتبكت الدول الأوروبية في صراع محموم للسيطرة على المستعمرات في أفريقيا وآسيا.

ثمة حدثان أساسيان كانا مقدمة للأحداث المرعبة التي شهدها القرن العشرين: الأول تمثل بتوحيد ألمانيا عام (1870) التي كانت من قبل عبارة عن 37 أمارة في تجسيد لانتصار مبادئ القومية. وقد أدى هذا التوحيد إلى ظهور ألمانيا كقوة هائلة على المسرح الأوروبي ذات الأبعاد الدولية، وليس غريباً ما أعلنه القيصر فيلهلم الثاني من أن لبلاده مهام جليلة تقوم بها خارج الحدود الضيقة لأوروبا القديمة[2].

أما التغيّر الثاني الهام فهو الزيادة الهائلة في قوة الولايات المتحدة منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد تمكَّنت بعد انتهاء الحرب الأهلية في ستينيات القرن التاسع عشر من استغلال الميزات العديدة من الأراضي الزراعية الخصبة والمواد الخام الضخمة والثورة التقنية الهائلة لتنمية هذه الموارد. وكان غياب القيود الاجتماعية والجغرافية والأخطار الخارجية وتدفق رأس المال الأجنبي والمحلي من عوامل التحوّل الهائل[3].

---

(1) وربما يكون أوضح مثال على هذا المعنى هو معركة أم درمان عام (1898) حيث قامت بنادق الجيش الإنكليزي بإبادة 11 ألفاً من السودانيين في مقابل 48 قتيلاً في صفوفه.

(2) وفي توجّه يعكس هذه القوة قال بولو رئيس وزرائه أن المسألة ليست أننا نريد أو لا نريد، أن نمارس الاستعمار، بل يجب إن نستعمر، سواءً أردنا أم لم نرد. الأمر الذي أرخى ظلالاً كثيفة على شكوك ونوايا ألمانيا تجاه الدول الأوروبية الأخرى.

(3) فعلى سبيل المثال زاد إنتاج القمح الأمريكي بين عامي 1865 و1898 بنسبة 256%، والذرة بنسبة222%، والفحم 800%. وفى العام 1914 كان الدخل القومي الأمريكي يفوق نظيره في أي مكان آخر في العالم، وكانت الولايات المتحدة اكبر منتج للنفط واكبر مستهلك للنحاس، وكان إنتاجها من الحديد الخام يفوق إنتاج ألمانيا وبريطانيا وفرنسا مجتمعة. وكانت تنتج وتملك من السيارات ما يزيد على العالم كله.

لقد كان لهذين التغيرين شأن هام على تبدّل موازين القوى في القرن العشرين، كما لإدارة الصراعات الإقليمية والدولية كالحربين العالميتين الأولى والثانية وما تلاهما.

ثانياً: الحرب العالمية الأولى:

مع حلول العام 1914 كانت التحالفات في أوروبا قد أصبحت أكثر جموداً من ذي قبل، فقد تقاربت فرنسا - التي كان هدفها الأول استعادة الالزاس واللورين التي سلبتها منها ألمانيا في العام 1871 - مع روسيا، واتفقتا على المساندة والدعم إذ تعرضتا لهجوم من جانب ألمانيا. واتجهت بريطانيا، التي أقلقتها الزيادة الهائلة في القوة العسكرية الألمانية وخصوصا في المجال البحري، إلى تصفية خلافاتها مع فرنسا على المستعمرات (الوفاق الودي 1904)، كما ظهر الحلف الثلاثي في العام 1907 الذي ضمَّ كلاً من بريطانيا وفرنسا وروسيا. لمواجهة ألمانيا التي لم يعد لديها حليف سوى إمبراطورية النمسا والمجر[1].

لم يكن اغتيال الارشيدوق فرديناند، وريث عرش النمسا، على يد قومي صربي متطرف في سراييغو في 28 حزيران عام 1914 سوى الشرارة الاولى لانطلاق الحرب، فاشتبكت ألمانيا والنمسا والمجر على جبهتين في مواجهة روسيا على الجبهة الشرقية وكل من فرنسا وبريطانيا على الجبهة الغربية، وحتى عام 1917 دار القتال

(1) وفى العام 1914 كان المسرح الأوروبي مهيئاً للحرب. ووصف ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني فيما بعد، الموقف وصفاً بليغاً: كان هناك إحساس غريب في الجو، وقد لجأت الشعوب التي لم تكتف بالرخاء المادي إلى الصراع بعنف داخلياً وخارجياً. وكانت عواطف القومية، التي زاد منها انحسار النزعة الدينية، تشتعل على السطح في كل ارض تقريبا في نيران عنيفة. وربما كان من الممكن الظن بأن العالم كان يريد أن يعاني. ومن المؤكد إن الرجال في كل مكان كانوا على استعداد للمغامرة وما كان أقساها من مغامرة!

لمدة ثلاثة أعوام متصلة لم يتمكن أي طرف فيها من إحراز نصر سريع حاسم، كما كان متوقعا من قبل، بالرغم من ملايين الأرواح التي زهقت. وتجمَّد الموقف على الجبهة الغربية على شكل خنادق مواجهة لبعضها البعض بطول الجبهة من القنال الإنكليزي وحتى سويسرا. مع حالة من التوازن التي أعاقت أي محاولة للاقتحام، وفى ربيع العام 1917 دخلت الولايات المتحدة الحرب، بعدما اكتفت بالدعم الاقتصادي للحلفاء، كرد فعل على سياسة حرب الغواصات التي انتهجتها ألمانيا ضد سفنها.وكان دخول الولايات المتحدة حاسما في قلب موازين القوى لمصلحة الحلفاء، وفى تعويض انسحاب روسيا عام 1918 في أعقاب الثورة البلشفية عام 1917.

وانتهت الحرب بهزيمة ألمانيا، ووقعت اتفاقية فرساي في العام 1919 التي قضت على ألمانيا بدفع تعويضات باهظة بلغت 33 ملياراً باعتبارها المتسببة في الهجوم. وعملت المعاهدة على إضعاف ألمانيا - الأمر الذي انتقده الكثيرون فيما بعد باعتباره سبباً في نشوب الحرب العالمية الثانية - فقد اقتطعت نحو 25 ألف ميل مربع من أرضها وفقدت سبعة ملايين من شعبها. وأجبرتها المعاهدة على تخفيض جيشها إلى 100 ألف، وحظرت عليها امتلاك بعض أنواع الأسلحة[1].

ثالثاً: الحرب العالمية الثانية:

رغم الجهود التي بذلت بهدف صيانة السلام في عشرينيات القرن الماضي كإنشاء عصبة الأمم، إلا إن هذه الجهود لم تحل دون اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام 1939. إذ كانت فترة

(1) علق وزير الدفاع الفرنسي الجنرال فوش على هذه المعاهدة قائلاً: إنها ليست معاهدة سلام، وإنما هدنة مدتها عشرين عاماً. وصدقت نبوءة الوزير الفرنسي.

الثلاثينيات هي فترة انتشار الأفكار القومية والشمولية المتطرفة مثل الفاشية التي ظهرت في أعقاب وصول موسولينى إلى السلطة في إيطاليا عام 1922.

كما تبنى أدولف هتلر زعيم الحزب القومي الاشتراكي الألماني (النازي) صيغة عنصرية من الفاشية تقول بتفوق الجنس الآري على بقية الأجناس، وتعهد بالقضاء على الظلم الذي تعرضت له ألمانيا في فرساي. وساهم الكساد العظيم في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات في وصول هتلر إلى السلطة في ألمانيا عبر الانتخابات عام 1933 وبدأ هتلر في بناء قوة جوية، وفرض التجنيد من جديد، وحارب إلى جانب اليمين في الحرب الأهلية الأسبانية (1936 - 1939)، ما قربه من موسولينى الذي كان يحارب مع اليمين هو الآخر ووقعت في الفترة من 1936 إلى 1940 عدد من المعاهدات بين ألمانيا وإيطاليا - التي سعت إلى بناء إمبراطورية واليابان - التي كانت تقودها حكومة عسكرية شمولية تسعى إلى التوسع الإقليمي - ومهدت هذه المعاهدات لقيام محور برلين روما طوكيو وبدأ هتلر في القيام ببعض التحركات التوسعية في أوروبا، فضمَّ النمسا عام 1938، وسط سكوت بريطانيا وفرنسا التي أرعبتهما قوة ألمانية المتزايدة.

وفى أيلول عام 1938 هدد هتلر بالحرب لضم إقليم السوديت[1]، وسارع رئيس الوزراء البريطاني تشمبرلين إلى عقد محادثات مع هتلر أدت إلى معاهدة ميونخ، التي وافقت تشيكوسلوفاكيا بموجبها على التخلي عن السوديت مقابل ألا يطالب هتلر بالمزيد من أراضيها؛ واعتقد تشمبرلين انه حقق السلام، ولكن بعد ستة اشهر قام هتلر بالاستيلاء على بقية الأراضي التشيكية، الأمر الذي أزعج بريطانيا

(1) وهي منطقة حدودية غربية تقع فى تشيكوسلوفاكيا ويقطنها 3.5 مليون ألماني.

وازدادت شكوكها بمطامع هتلر في بولندا، ما عجل بلندن لتقديم تعهدات بالدفاع عن وارسو، وقبل خوض هتلر الحرب أقدم على توقيع اتفاقية عدم اعتداء مع ستالين زعيم الاتحاد السوفيتي، لتجنب خوض الحرب على جبهتين كما حدث في الحرب الأولي. وعندما نفذ هتلر تهديداته بمهاجمة بولندا اندلعت الحرب العالمية الثانية، وتابع هتلر هجومه على بلجيكا والنرويج. وقام الجيش الألماني في ربيع 1940 بالالتفاف حول الدفاعات الفرنسية التي تمركزت حول خط ماجينو في خطة بارعة تضمنت الهجوم عبر غابات الاردين التي لم يكن الفرنسيون يتوقعون الهجوم عن طريقها.

وفى حزيران عام 1940 سعى الجنرال الفرنسي فيليب بيتان، إلى عقد اتفاق هدنة مع هتلر، بناء على شروط أعطت ألمانيا السيطرة على شمال شرق فرنسا وعلى الساحل الأطلسي. وأنشأ بيتان مجلساً للوزراء في فيشي في الجنوب الشرقي غير المحتل. واتسعت رقعة الحرب العالمية الثانية، فشملت العالم كله تقريباً. فكانت هناك المعارك في شمال أفريقيا وأهمها معركة العلمين التي شهدت هزيمة قوات المحور على يد الحلفاء.

وقام هتلر بارتكاب خطأ قاتل بالهجوم على الاتحاد السوفيتي في عام 1941، بعد إن فقد الأمل في القضاء على بريطانيا وخسارته للمعركة الجوية. ولم يستطع هتلر هزيمة السوفييت بسهولة كما توقع، وإنما كان هذا الهجوم بداية لنهاية السيطرة الألمانية،كما أعلنت اليابان، التي كانت تسعى إلى التوسع في آسيا، الحرب على الولايات المتحدة في المحيط الهادئ بهجوم مفاجئ على الأسطول الأمريكي في بيرل هاربور في كانون الأول عام 1941 وهكذا دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب معسكر الحلفاء الذي بدأت موازين القوى تميل لمصلحته تدريجيا بسبب التفوق الحاسم في جانب الموارد الذي أتاح للحلفاء الاستمرار

في الحرب لفترة طويلة وانتهت الحرب في عام 1945 بهزيمة ألمانيا وإيطاليا، واستسلام اليابان (بعد إلقاء القنبلتين النوويتين على هيروشيما وناكازكي) وعقدت معاهدات الصلح في يالطا، حيث أصر الحلفاء على تقسيم ألمانيا إلى قسمين شرقي وغربي للحيلولة دون قيامها باعتداءات جديدة. وأنشئت الأمم المتحدة في عام 1945 بمقتضى ميثاق سان فرانسيسكو لتحل محل عصبة الأمم كمنظمة لتكريس السلام العالمي. وأصبحت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وهي: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين دولاً دائمة العضوية في مجلس الأمن داخل الأمم المتحدة، وأعطيت لها وحدها ميزة حق الاعتراض الفيتو على قرارات المجلس.

رابعاً: الحرب الباردة

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية مقدمة لظهور عالم ثنائي القطبية سيطرن عليه قوتان أساسيتان متنافستان، هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وذهبتا بعيداً في صراع حاد للسيطرة على العالم، إذ بدأت مقدماته في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وعرف هذا الصراع بالحرب الباردة باعتباره لم ينطو على مواجهة عسكرية مباشرة بين الطرفين، خصوصاً بعد أن توصل الاتحاد السوفيتي إلى امتلاك السلاح النووي، وصار في عرف المؤكد إن الحرب المباشرة تقود إلى دمار كامل للطرفين وزاد من حدة المواجهة الخلاف الأيديولوجي الحاد بين القوتين العظميين، إذ تبنت الولايات المتحدة نظاماً رأسمالياً ديمقراطياً، في حين كان الاتحاد السوفيتي يبشر بالأيديولوجيا الشيوعية ويسعى إلى نشرها في العالم كله، وضمت كل منهما مجموعة من الدول الحليفة التابعة لها؛ فكان المعسكر الغربي الذي قادته الولايات المتحدة يضم دول أوروبا

الغربية واليابان، وتجسَّد عسكرياً في حلف شمال الأطلسي - الذي أنشئ في العام 1949 بهدف الدفاع عن أوروبا في مواجهة الخطر السوفيتي - وفي المعاهدة الأمريكية اليابانية، في حين ضم المعسكر الاشتراكي المقابل دول أوروبا الشرقية والصين وتجسد هذا المعسكر في حلف وراسو الذي أنشئ في العام 1955 وضم دول أوروبا الشرقية تحت لواء الاتحاد السوفيتي ودار نزاع الحرب الباردة للسيطرة على مناطق العالم المختلفة، وبخاصة في آسيا وأفريقيا التي كانت دوله طرية العود بعد نيلها الاستقلال في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وحاول كل فريق استخدام وسائل مختلفة تتراوح بين الدعاية والسياسة والحرب، أن يحول دون وقوع مزيد من الدول تحت سيطرة الفريق الآخر وتجسَّد الصراع في نزاعات وحروب مختلفة[1].

وإذا كان صحيحاً أن الاتحاد السوفيتي قد نجح في تحقيق بعض

(1) وبدأت بالحرب الكورية في العام 1950، وهي حرب خاضتها الولايات المتحدة تحت لواء الأمم المتحدة لتحول دون وقوع كوريا تحت سيطرة المعسكر الشيوعي، وانتهت الحرب عام 1953 بتقسيم كوريا إلى دولتين: جنوبية تتبع المعسكر الغربي، وشمالية تتبع المعسكر الشيوعي وانتشر في آسيا وأفريقيا ما يعرف بحروب الوكالة، التي ساندت فيها واحدة من القوتين العظميين أحد أطراف النزاع في حين ساندت القوة الأخرى الطرف الآخر. وفي الواقع إن الكثير من الصراعات التي دارت في فترة الحرب البادرة مثل الحروب الأهلية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والحروب العربية الإسرائيلية في الشرق الأوسط يمكن رؤيتها من زاوية الاستقطاب بين المعسكرين المتصارعين على السيطرة العالمية وفى بعض الأحيان تدخلت القوتان مباشرة في بعض الصراعات في العالم الثالث، مثلما فعلت الولايات المتحدة في حرب فيتنام (1968 - 1975)، ومثلما فعل الاتحاد السوفيتي عندما قام بغزو أفغانستان في 1979. وفي كلتا الحالتين واجهت القوتان هزيمة مهينة أشارت إلى القوة المتزايدة لحركات التحرر الوطني في القيام بحروب محدودة ناجحة تستخدم فيها تكتيكات حروب العصابات وفى السبعينيات بدأت حدة الحرب الباردة تخفت فيما سمي بسياسة الوفاق، واستطاعت القوتان العظميان الاتفاق على مجموعة من الأمور أهمها تهدئة حدة سباق التسلح بينهما.

التوازن مع الولايات المتحدة في الجانب العسكري. إلا أنه تخلف عنها في جوانب أخرى: ففي الثروة والتكنولوجيا والبنية التحتية، ورفاهية المواطنين. فعلى سبيل المثال عندما تولى غورباتشوف السلطة في عام 1985 كان الاتحاد السوفيتي يملك 50 ألف كمبيوتر في الوقت الذي تمتلك فيه أمريكا 30 مليون كمبيوتر، وبعد أربع سنوات أصبح في الاتحاد السوفيتي 400 ألف كمبيوتر شخصي وفى الولايات المتحدة 40 مليوناً. ويشير الكثير من المحللين إلى إن التجربة أثبتت أن اقتصاديات السوق والتوجهات الديمقراطية أكثر مرونة في الاستجابة للتطورات التكنولوجية من النظام المركزي السوفيتي الذي أنشأه ستالين في الثلاثينات والذي يناسب عصر المداخن وليس عصر المعلومات. وفى نهاية الثمانينات كانت حوالي 8% فقط من الصناعة السوفيتية قادرة على المنافسة العالمية، ومن الصعب أن تستمر كقوة عظمى إذا كانت 92% من الصناعات اقل من المستوى المطلوب. وبداية من أواخر الثمانينات أخذت دول أوروبا الشرقية تتخلى عن الأيديولوجية الشيوعية واحدة تلو الأخرى. واعتبر انهيار سور برلين 1989، وتوحيد ألمانيا رسمياً في ظل دولة تتبنى الديمقراطية والرأسمالية في عام 1990 إشارة إلى انتهاء الحرب الباردة. وفى عام 1991 انهار الاتحاد السوفيتي نفسه، وتفكك إلى دول مستقلة.

خامساً: عالم جديد

تميزت الفترة التي تلت الحرب الباردة بوجود قطب واحد مهيمن هو الولايات المتحدة، مع مجموعة أخرى من القوى أهمها الاتحاد الأوروبي واليابان والصين واخذ الصراع الدولي في هذه الفترة أشكالاً مختلفة، فظهرت الحروب الأهلية والعرقية التي خاضتها شعوب مطالبة بحقها في الانفصال عن دول ظلت متماسكة بسبب ظروف الحرب الباردة. وكانت الحرب في يوغوسلافيا وكذلك في

أماكن مختلفة من القارة الأفريقية مثالاً على هذه النوعية الجديدة من النزاعات ولأن الحرب انتهت بانتصار المعسكر الغربي فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة انتصاراً لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي صار يشار إليها بوصفها مبادئ عالمية ينبغي على الجميع الالتزام بها.

القسم الثاني

كيف تتصارع الدول

هل يمكن أن نجد منطقاً ثابتاً للصراع الدولي عبر التاريخ؟ بمعنى آخر: هل ثمة طريقة واحدة لتفسير الصراع الدولي في كل زمان وكل مكان؟ والسؤال ليس عن أسباب الصراع بين الدول، ولكن السؤال عن تفسير ظاهرة الصراع بين الدول في حد ذاتها. إذا كان هناك مثل هذا المنطق الثابت فبإمكاننا التنبؤ بسلوك الدول وبنتيجة الصراعات مسبقاً إذا قرأنا التاريخ بشكل جيد، لأن ما ينطبق على الحرب البيلوبونيزية - الحرب بين أثينا واسبرطة في القرن الخامس قبل الميلاد - سينطبق على الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في القرن العشرين، وفي الواقع ليس لدينا هذا المنطق الثابت، وهي حقيقة يثبتها فشلنا في التنبؤ بالكثير من الأحداث في السياسة الدولية. وربما كان أحد الأسباب الأساسية وراء ظاهرة الصراع الدولي هو ضعف القدرة على التنبؤ، فلو كان لدى القادة ورجال السياسة آليات تخبرهم بالذي سيحدث في المستقبل لتغيرت قراراتهم تجاه الكثير من الأحداث - على

الأقل لن تدخل الدول حروبا خاسرة - وبالرغم من أن ليس لدينا هذا المنطق الثابت الذي يحكم ظاهرة الصراع الدولي، فلدينا الكثير من المفاهيم الثابتة التي بالامكان استخدامها لتفسير الصراعات والحروب والتنبؤ بنتائجها، هذه المفاهيم هي مفاهيم بالغة البساطة، بعضها ظل على حاله وبعضها خضع ويخضع لتغير مستمر. وهي تساعد إلى حد كبير في فهم البيئة التي يدور فيها الصراع الدولي، وبالتالي تعطينا خلفية واضحة عن طبيعة السياسة الدولية التي تؤدي إلى اندلاع الصراعات بين الدول.

أولاً: الفوضوية

ماذا نعنى عندما نقول أن النظام الدولي هو نظام فوضوي؟ هل معنى ذلك أنه ليس ثمة أي نظام يحكم السياسة الدولية، وأنها تعاني من حالة من الفوضى الشاملة؟ ليس بالضرورة كذلك، لأننا ندرك أن هناك مجموعة من القواعد والأعراف التي تحكم العلاقات بين الدول، وهي القواعد التي تمَّ التعارف على تسميتها بالقانون الدولي، ولكننا نعرف أيضاً أن القانون الدولي لا يتم تطبيقه في كل الأحوال وعلى سبيل المثال الكثير من القرارات الدولية التي لم تنفذها إسرائيل مثال قرار التقسيم 181 وعودة اللاجئين 194 و242 و337 وغيرها الكثير الكثير.

وما الذي يحول دون تطبيق القانون الدولي؟ بكل بساطة لعدم وجود سلطة عليا تفرض تطبيق هذا القانون، وهذا ما نعنيه عند القول أن السياسة الدولية تعاني من الفوضوية. فليست هناك في العالم سلطة أعلى من سلطة الدولة؛ ويخطئ من يظن أن الأمم المتحدة حكومة عالمية فسيادة الدول الأعضاء تحميها مواثيق دولية، والمواد من (2) إلى (7) من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على أنه لا

يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ما يخول لها التدخل في شؤون الدول الداخلية. وبنفس المنطق لا يصح أن نعتبر محكمة العدل الدولية سلطة قضائية عليا، فالمحكمة تتكون من 15 قاضيا يتم انتخابهم عن طريق الأمم المتحدة لمدة تسع سنوات، ولكنها ليست محكمة دولية عليا. فمن حق الدولة أن ترفض سلطتها القضائية، وقد ترفض دولة أن تقبل حكمها حتى إذا قبلت سلطتها القضائية.

إن الأمم المتحدة ليس لديها جيش يستطيع التدخل لفرض إرادتها، وكذلك فإن محكمة العدل الدولية ليس لديها صلاحيات تنفيذ قراراتها. وفى النظام الداخلي لكل دولة، تحتكر الحكومة سلطة استخدام القوة، ولكن على النطاق الدولي ليست هناك هيئة تحتكر استخدام القوة، حيث لم توجد بعد حكومة عالمية. وإذا كنا نشعر بالأمان على أنفسنا وممتلكاتنا، فذلك راجع إلى شعورنا بأن هناك قانونا، وهناك سلطة لفرض هذا القانون بالقوة إذا لزم الأمر. ولكن الدول لا تستطيع إن تشعر بمثل هذا الأمان، فالسياسة الدولية هي مجال الاعتماد على الذات، حيث تتعلم كل دولة أن تحاول الحفاظ على أمنها بمفردها في عالم لا تحكمه سلطة عليا، أو قانون يتم تطبيقه بالإكراه [1].

وما الذي تفرضه هذه الحالة الفوضوية على الدول؟ هذه الحالة تجعل الدول تواجه ما يسمى بمعضلة الأمن، حيث تحاول الدولة أن تحافظ على أمنها بمفردها، فتقوم باتخاذ بعض الإجراءات التي من شانها الحفاظ على هذا الأمن مثل الاهتمام بتقوية قدراتها

(1) ولهذا رأى توماس هوبز أن العلاقات بين الدول ينطبق عليها ما اسماه حالة الطبيعة وتعني حالة حرب الجميع ضد الجميع ولم يكن يعني بهذا أن الدول تعيش حالة حرب دائمة ضد بعضها البعض، ولكن اشار إلى ان هناك توقعاً دائماً بأن تنشأ حرب، مثلما أن الجو العاصف لا يعني سقوط المطر باستمرار، فإن حالة الحرب لا تعني حرباً دائمة.

العسكرية والاحتفاظ بجيش قوي. في حين ترى الدول الأخرى أن هذه الإجراءات التي تقوم بها الدولة للحفاظ على أمنها قد يكون غرضها عدائياً وليس لمجرد الدفاع. وفي عالم فوضوي ليس هناك مجال للتأكد من النوايا الحقيقية للدولة[1].

ثانياً: الواقعية وسياسات القوة

في عالم تسوده الفوضوية، حيث معضلة الأمن هي هاجس الدول تضيق خيارات الدول ولا تجد مفراً من تنمية قدراتها الذاتية بهدف الدفاع عن نفسها في مواجهة الغير، فتبدأ بالتفكير في إتباع استراتيجية معينة للحفاظ على أمنها، قد تنطوي على بناء قدرات عسكرية كبيرة ووضع خطط طويلة المدى؛ وقد يكون من ضمن هذه الخطط الدخول في حلف مع دول أخرى لزيادة قوتها، والتفكير بهذه

(1) ولنتخيل مثلاً أن دولة من الدويلات اليونانية القديمة تحاول الحفاظ على أمنها فتقوم ببناء سور يحميها. في هذه الحالة فإن الدول الأخرى سوف تعتقد أن هذه الدولة تقوم بذلك لكي تحصن نفسها في مواجهة الآخرين تمهيداً للهجوم عليهم، مما قد يدفعهم للقيام بعمل عدائي يعطل بناء هذا السور، وهكذا ينشأ الصراع دون أن يقصد أي طرف بسبب معضلة الأمن وهذه المعضلة لا يمكن أن تنتهي طالما أن نظام الدول ظل فوضوياً لا تحكمه سلطة عليا وعلى سبيل المثال فقد تبنت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ومن بعده إدارة الرئيس جورج بوش الابن، مشروعاً سمي بمشروع الدفاع الصاروخي والذي هدف إلى بناء غطاء واق يحمي الولايات المتحدة من هجمات نووية على أراضيها عبر صواريخ باليستية عابرة للقارات عن طريق نظام يتتبع هذه الصواريخ ويقوم باصطيادها عند إطلاقها. وقد عارض الكثيرون بمن فيهم حلفاء لأمريكا في أوروبا هذا المشروع على الرغم من أنه يعتبر في نظر الولايات المتحدة الأمريكية إجراءً دفاعياً بحتاً. وعلى حد قول أحد الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين: ما الذي يضيرهم في حماية سكان أمريكا من هجوم على أراضيها بالسلاح النووي؟ هل يشعرون بأمن أكثر عندما يكون سكان الولايات المتحدة معرضين للخطر؟ إن هذا المثال يعبر عن معضلة الأمن بوضوح: الدول الأخرى ترى إن تمتع الولايات المتحدة بهذه الميزة الدفاعية الهامة يعطيها فرصة لأن تكون في موقف أكثر أمنا في مواجهتهم، وبالتالي تصبح أكثر تهديداً لهم لأنها تستطيع استهداف أراضيهم بالسلاح النووي في حين لا يستطيعون هم فعل الشيء نفسه.

الطريقة التي تعطي أهمية كبيرة للأمن وللقوة، يسمى تفكيراً واقعياً. أي أن ترى العالم كما هو لا كما ينبغي أن يكون، وعندما تفكر بطريقة واقعية فلا مجال للأخلاق أو العواطف، فالمهم هو الأمن وحسابات القوة وتوازناتها. وربما كان هذا ما دعا ستالين إلى رفض رأي البابا قائلاً: كم لدى البابا من دبابات؟ فلا شيء يهم هنا سوى القوة ولكن ما هي القوة؟ أنها القدرة على إجبار طرف آخر على أن يفعل ما لم يكن ليفعله في غياب هذه القوة. ولكن هذا مفهوم مجرد، والأسهل أن نعرف القوة من خلال الإمكانات: فهناك مؤشرات معينة يمكن من خلالها أن نقيس قدرة الدولة وقوتها، من هذه المؤشرات مثلاً الناتج القومي الإجمالي وهو مقدار ما تنتجه الدولة من سلع وخدمات في فترة عام واحد، وهو مقياس جيد لقوة الدولة في المجال الاقتصادي، لأنه يعبر أيضاً عن حجم الدولة من ناحية السكان ومستوى المعيشة، والمستوى التكنولوجي وإذا كان لدى الدولة اقتصاد مزدهر فتستطيع بناء قدرات عسكرية متطورة، إذ يمكن ترجمة الموارد الاقتصادية إلى قوة عسكرية وعلى سبيل المثال، فبعد أن هاجمت اليابان الولايات المتحدة في بيرل هاربر في عام 1941، كان لديها قوة عسكرية مهيمنة مكنتها من السيطرة على أقاليم في جنوب شرق آسيا، ومن طرد الولايات المتحدة من المنطقة وعندما غادر الجنرال الأمريكي دوغلاس ماك آرثر الفيليبين تحت وطأة الهجوم الياباني قال: سوف أعود.. وبالفعل عاد ثانية بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، ليصبح ممثل السلطة العليا في اليابان تحت الاحتلال الأمريكي، فكيف حدث هذا؟

إن قوة اليابان العسكرية مكنتها من إحراز انتصارات على المدى القصير، ولكن في السنين القليلة التي تلت ذلك استطاعت الولايات المتحدة بسبب قوة اقتصادها أن تبني قوة عسكرية تعادل، ثم تتجاوز، قدرة اليابان في الباسيفيك، فالاقتصاد إذاً يمكن إن

يعطي مؤشراً على قدرات الدولة، وعن نتائج الصراعات التي تخوضها. ولكن المسألة ليست بهذه البساطة، فالدول لا تستطيع دائماً أن تقدر إمكانيات خصومها بشكل دقيق، اذ ثمة إمكانية للخطأ في الحساب، بل وللمغامرة أيضاً وعلى سبيل المثال فإن العراق صمم على دخول الحرب في مواجهة الولايات المتحدة التي كانت تقود تحالفا دوليا لتحرير الكويت في عام 1991، بالرغم من أن الدخل القومي الأمريكي يبلغ مائة ضعف الدخل القومي العراقي، في حين يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة نحو عشرة أضعاف عدد سكان العراق ما الذي جعل العراق يدخل الحرب رغم علمه بمثل هذه الحقائق؟.. لا شك في انه ارتكب خطأً مميتاً في الحساب. وقد كشفت بعض الوثائق فيما بعد مفادها انه فهم من كلام السفيرة الأمريكية في العراق، ابريل غلاسبي، قبيل الغزو أن الولايات المتحدة لن تتحرك إذا ما أقدم على مهاجمة الكويت وضمها وثبت فيما بعد أن حسابات صدام حسين لم تكن صائبة، وأن تقديره للموقف الأمريكي لم يكن في محله[1]. وهذا دليل على أن القيادة السياسية الحصيفة هي أحد مصادر القوة، فالقادة والدبلوماسيون يستطيعون تجنيب دولهم خسائر فادحة إذا تمتعوا بالحس السليم لتقدير الموقف[2].

---

(1) راجع: خليل حسين، النظام الدولي الجديد ومستقبل العالم الثالث، مجلة مقاربات، العدد الأول، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلام، بيروت، 1991.

(2) ويمكن أن نطرح مثالاً آخر في هذا المجال: فقبل أيام من حرب 1967 أرسل جمال عبد الناصر وفدا إلى الاتحاد السوفيتى كان على رأسه شمس بدران وزير الحربية. وكان الغرض من إرسال هذا الوفد التعرف على حقيقة الموقف السوفيتي في حالة اندلاع حرب مع إسرائيل، وعندما عاد شمس بدران من رحلته صرح في اجتماع لمجلس الوزراء بأن الاتحاد السوفيتي معنا، وأنهم مستعدون لضرب الأسطول السادس الأمريكي وطبقاً لتعبير شمس بدران سيشفونه عظم ولحم أي سيمزقونه ولكن السفير احمد حسين الفقي (وكان عضواً في الوفد المصري) كذَّب بعد أن وقعت الكارثة هذا القول، وقال أن الاتحاد السوفيتي لم يعد بشيء من هذا القبيل وأن شمس بدران كان مشغولاً بشراء =

ثالثاً: الجغرافية السياسية

تعتبر الجغرافية السياسية أو (الجيوبوليتيكس) هي إحدى العناصر الأساسية في طريقة التفكير الواقعية في السياسة الدولية. فالدول عندما تقوم بحساب قوتها وقوة خصومها تأخذ في الاعتبار عامل الموقع باعتباره عنصر مهم من عناصر القوة يتعلق بالأمن العسكري بشكل مباشر. ولهذا السبب غالباً ما يلجأ أصحاب القرار إلى الخرائط عندما يفكرون في مسائل الصراع الدولي. ففي الجغرافية السياسية ثمة ثلاثة اعتبارات بالغة الأهمية: الموقع والموقع والموقع! فالدول تزيد من قدرتها بقدر اعتمادها على الجغرافية السياسية لدعم قوتها العسكرية عن طريق إجراءات معينة مثل: تأمين حلفاء وقواعد قريبة من قوة مناوئة، أو قطع طرق التجارة الاستراتيجية على الخصم[1].

وهناك مشكلة أخرى تثيرها الجغرافية السياسية تتعلق

= أثاث ولوازم لمنزله! وأثبتت الأحداث التي تلت 5 يونيو 1967 أن شمس بدران لم يكن محقاً في تقديره للموقف السوفيتي والغرض من هذه الحكاية هو أن نعرف أن الدبلوماسيين ورجال الدولة يمكن اعتبارهم رصيداً أضافياً يضاف إلى مصادر قوة بلادهم، أو على العكس يصبحون خصماً من رصيد هذه القوة إذا لم يتمتعوا بالمهارة والكفاءة اللازمة لتقدير المواقف الدولية المختلفة، وتحديد مصلحة بلادهم الوطنية والدفاع عنها.

(1) وعلى سبيل المثال، فمن العقد التقليدية في الجغرافية السياسية أن تكون الدولة محاصرة بأرض من كل اتجاه. في هذه الحالة تشعر الدولة بأنها تود الحصول على مجال أوسع للحركة، وتسعى بكل الوسائل للوصول إلى المياه. وقد واجهت ألمانيا هذه المشكلة قبيل الحرب العالمية الأولى فقد شعرت بأنها محاصرة من جميع الجهات، وأخذت تثير جلبة للحصول على متنفس. وفي القرن التاسع عشر حذر رئيس الوزراء البريطاني لورد بالمرستون من أن روسيا لديها نزعة جارفة تدفعها للوصول إلى المياه الدافئة (المحيط الهندي). وفي عام 1979 عندما قام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان اعتبر بعض الساسة الأمريكيون أن الاتحاد السوفيتي يسعى إلى نفس الغرض الذي تحدث عنه بالمرستون منذ أكثر من قرن من الزمان، وأن الدافع وراء هذه الحرب هو نفس هذه الرغبة الجيوبوليتيكية.

باحتمال أن تواجه الدولة الهجوم من جبهتين، وفي خلال الحرب العالمية الأولى واجهت ألمانيا هذه المشكلة، فقد اضطرت للقتال على جبهتين في نفس الوقت: روسيا في الشرق، وفرنسا وانكلترا في الغرب. في حين استطاعت أن تتجنب هذه المشكلة خلال الحرب الثانية عن طريق الحلف الذي عقده هتلر مع ستالين. وخلال الحرب الباردة اجبر الحلفاء الاتحاد السوفيتي على أن يواجه نفس المشكلة، فالولايات المتحدة احتفظت بقوات عسكرية في غرب أوروبا وكذلك في اليابان.

ولا يعني ذلك أن الدول التي لا تعاني من عقدة الوقوع في المركز لا تعاني من مشاكل تتعلق بالجغرافية السياسية، فالحقيقة أنها تعاني من مشاكل من نوع آخر. فرغم أن موقع بريطانيا (كجزيرة تحميها المياه من هجوم من جانب الدول الأوروبية) حماها سنوات طويلة من الغزو إلا أنه سبب لها عقدة أخرى، وهي صعوبة نقل قواتها بسرعة إلى مسارح المعارك في القارة الأوروبية. وبدرجة أو بأخرى تعاني الولايات المتحدة من نفس المشكلة الجغرافية، فالمحيط الأطلسي حماها من الغزو ولكنه صعَّب عليها عملية نقل القوات للاشتراك في معارك بعيدة، وفرض عليها حالة من الانعزال عن المسرح الأساسي للشؤون الدولية[1].

رابعاً: المساومة

وتعد المساومة من المفاهيم الأساسية في عالم الصراع الدولي، فالدول تسخِّر كل الطاقات والإمكانيات بهدف تحقيق مصالحها الوطنية التي تتعلق أساساً بزيادة قوتها. والمساومة قد تأخذ شكلاً

(1) وخير مثال على ذلك ما عانت منه الولايات المتحدة في نقل قواتها أثناء حرب الخليج الثانية 1990 والهجوم على أفغانستان بعد 11 أيلول 2001 وغزو العراق 2003.

رسمياً فتصبح مفاوضة، وفي المفاوضات تستخدم الدولة نفوذها وقدراتها من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة، ولكن المساومة تدور أيضا في ساحات القتال فالمعارك الحربية التي هي أكثر الصور تطرفا لظاهرة الصراع الدولي يمكن اعتبارها مساومة حول قيمة يختلف عليها الطرفان[1].

إن الصراع الدولي مليء بالمساومات من كل نوع وحول كل شيء، ويمكن اعتبار كل صراع دولي سواء اخذ صورة الحرب أو لا نوعا من أنواع المساومة ولكي تحقق الدولة النتائج المرجوة من عملية المساومة فإنها تقوم بعمل خطط طويلة المدى لحشد إمكانياتها ومصادر قوتها لتحقيق أهدافها[2].

وتحاول الدول بشكل عام التوصّل إلى استراتيجية تتناسب وحجم قدراتها، وتتناسب أيضاً مع الموقف الذي تستخدم فيه. وغالبا ما تتضمن الاستراتيجيات مجموعة من الخيارات، وهي سلسلة من الأفعال التي يتم التخطيط لها بدقة بهدف تأمين أكبر فعالية ممكنة، كأن تستخدم الدولة الخداع للتأثير على مفاهيم الآخرين في مواقف معينة، وأن تلجأ إلى تشكيل الأحلاف، أو استخدام خطة بديلة لسرعة الاستجابة للظروف الطارئة. وإذا دارت المساومات

(1) يعتبر فون كلاوزوفيتس الكاتب الاستراتيجي الألماني إن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى. ومعنى ذلك أن الدولة تسعى إلى المساومة لتحقيق مصالحها وزيادة نفوذها على طاولة المفاوضات وفي ميادين المعارك.

(2) ومن العقد التقليدية التي تواجهها الدول في هذا المجال الاختيار بين القدرات التي يتم تنميتها في وقت معين. مثلاً: ما حجم القوات العسكرية التي يجب الاحتفاظ بها في وقت السلم؟.. الاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة قد يحقق الأمن للدولة، ولكنه من ناحية أخرى يثقل كاهل الاقتصاد القومي ما قد يعرض الدولة لمشكلات اكبر وهذه المشكلة واجهت الاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة.

على طاولة المفاوضات فهناك استراتيجيات معروفة، منها مثلاً البدء بسقف طلبات مرتفع بهدف الوصول إلى الممكن. وهناك استراتيجية الالتزام بموقف محدد والإعلان أن هذا الموقف نهائي، على أمل أن يتجاوب الطرف الآخر في النهاية ومارس السياسيون السوريون هذه الاستراتيجية بخصوص مرتفعات الجولان المحتلة.وهناك استراتيجية تجزئة المشكلة إلى مواضيع منفصلة، على أساس أن حل المشاكل الصغيرة واحدة تلو أخرى يسهل التوصل إلى حل نهائي للمشكلة الكبرى. وهذه الاستراتيجية تشكل الأساس الذي تقوم عليه عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل منذ توقيع اتفاقية أوسلو 1993. فقد تم تجزئة القضية إلى عدة مواضيع منفصلة: طبيعة الدولة الفلسطينية الحدود.. اللاجئون.. المياه القدس[1].

وكما أن هناك استراتيجيات معروفة للمساومة على طاولة المفاوضات فهناك استراتيجيات معروفة للمساومة في مجال الصراع الدولي؛ فبشكل عام يعتبر الرد بالمثل من أهم هذه الاستراتيجيات المعروفة، فهي استراتيجية سهلة الفهم وتأتي بنتائج لافتة. ولكي نفهم استراتيجية الرد بالمثل ينبغي أن نعرف أن الدول تحاول عندما تعد استراتيجياتها أن تضع في اعتبارها استراتيجيات الأطراف الأخرى. وفي هذه الحالة فإن الدولة يجب أن تعرف نوايا هذه الأطراف. وهذا أمر صعب في حالة الدولة، فحتى التصريحات

(1) إلا أن هذا الأمر ينطوي على مخاطر كبيرة للدول الضعيفة بشكل عام، فغالباً ما يتم استدراج الطرف الضعيف إلى مواقع تفاوضية يكون فيها قابلاً للتنازل عن أمور كثيرة، وبمجرد البدء في ألف التنازلات سيصل في النهاية إلى يائها، وبالتالي يكون قد خسر جميع أوراقه التفاوضية على دفعات دون أن يتمكن من الوقوف عند حد معين حول المفاوضات. راجع خليل حسين، المفاوضات العربية – الاسرائيلية، مكتبة بيسان، بيروت، الفصل الأول.

والخطب الرسمية قد تنطوي على خداع وتضليل[1].

لقد أثبتت استراتيجية الرد بالمثل أنها الحل الأمثل للخروج من هذه الورطة، فهي تعني استجابة من نفس نوع الفعل: أي إذا لجأت الدولة الاولى إلى الصراع ستلجأ الثانية اليه - الاعتراف في حالة السجينين وهو يقود حتماً إلى خسارة على الجانبين - أما إذا لجأت الاولى إلى التعاون فسيكون الرد بالمثل - السكوت في حالة السجينين - وهو يقود إلى منفعة متبادلة.

إن المشكلة مع السجينين، هي أنهما يجدان نفسيهما في هذا الموقف المصيري مرة واحدة. ولكن ماذا إذا تخيلنا أن واحداً منهما كان مجرماً محترفاً، ولم يعترف على زملائه من المجرمين في مواقف سابقة ؟ في هذه الحالة سوف يكون هناك مجال اكبر للثقة ونفس المنطق ينطبق على الدول، فالدول تحصل على سمعتها الدولية من المواقف السابقة بحيث يصبح في مقدور الدول الأخرى أن تتخيل رد فعل الدولة في مواقف معينة. وهنا يمكن بسهولة حساب منافع التعاون وخسائر الصراع إن الرد بالمثل استراتيجية

(1) وعلماء السياسة يروون مثالاً طريفاً يجسد هذا الموقف: لنتخيل أن الشرطة ألقت القبض على اثنين من المجرمين بتهمة حيازة كمية ضئيلة من المخدرات، وهي تعلم تماماً أنهم يعملون في تجارة المخدرات ولكنها لا تستطيع إثبات ذلك ألا إذا اعترفا على نفسيهما في هذه الحالة تقوم الشرطة باستجواب كل واحد منهم على حدة، وتقول لكل واحد انه إذا اعترف على زميله فسيخرج من القضية لتعاونه ويعتبر شاهدا ملكا. في حين إذا اعترف عليه زميله ولم يعترف هو فسينال عقوبة 25 عاماً. أما إذا اعترف كل منهما على الآخر فسينالا عشر سنوات لكل منهما ويفكر كل واحد من السجينين بالطريقة التالية: من الأفضل ألا اعترف، لأننا إذا تمسكنا بالصمت، فسننال عقوبة قصيرة لن تتعدى سنة لحيازتنا هذه الكمية الضئيلة من المخدرات. ولكن ماذا إذا سكت أنا واعترف هو على سأنال أنا عقوبة 25 عاماً بينما يخرج هو من القضية. ما الذي يضمن لي ألا يفكر هو بنفس الطريقة ويعترف عليَّ؟. وتكون النتيجة الطبيعية لهذا النمط من التفكير هي أن يعترف السجينان على بعضهما البعض، لأن كل واحد منهما يحاول أن يحقق مصلحته الذاتية ويشك كثيراً في نوايا الطرف الآخر.

فعالة لتحقيق التعاون في مواقف التضارب في المصالح. وهي لا تحتاج إلى التصريح بها علانية[1].

وهذا ما نعنيه بأن المعاملة بالمثل تأتي بنتائج باهرة في مجال الصراع الدولي وعندما يكون الغرض من استراتيجية الرد بالمثل هو التهديد بعقاب طرف آخر إذا أقدم على فعل معين يطلق عليها الردع. والردع معناه إلقاء الرعب في قلب الطرف الآخر لجعله لا يفكر في الهجوم وبهذا المعنى يمكن فهم فكرة السلام عبر القوة. ونحن لا نشعر بالردع لأن مقياس نجاحه هو الحروب التي لم تقع، والتي ساهمت سياسة الردع في منعها والسياسة المعاكسة للردع هي الاسترضاء، وهي تعني التسليم ببعض مطالب الطرف الآخر تجنباً للحرب. وهي سياسة خطرة جدا لأنها تنطوي على احتمال بأن يقوم الطرف الآخر بالتمادي في مطالبه بعد إن اقتنع بضعف الآخرين وخوفهم منه[2]. والخلاصة هي أن رجال السياسة لا بد

(1) على سبيل المثال في عام 1969 كانت الولايات المتحدة والصين على طرفي نقيض، فالثورة الثقافية الصينية التي قادها الزعيم ماوتسى تونج نادت بشعارات شديدة العداء للغرب ، كما دعمت الصين فيتنام في حربها مع الولايات المتحدة وبالرغم من ذلك فقد سعى الرئيس نيكسون بمعاونة مستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر إلى التقارب مع الصين لأنهما فهما أن هذا التقارب يقوي مكانة أمريكا في المواجهة مع عدوها الرئيسي وهو الاتحاد السوفيتي ولكي ينفذ نيكسون سياسته بدأ بإجراءات بسيطة فقام بتخفيف الحصار الاقتصادي المفروض على الصين، وسرعان ما قامت الصين بالاستجابة فأطلقت سراح ثلاثة مواطنين أمريكيين انحرف زورقهم الى المياه الإقليمية للصين وهنا أدرك نيكسون أن الصين فهمت الرسالة، وبدأ في اتخاذ إجراءات أكثر في اتجاه التقارب مع الصين انتهت بزيارته لبكين في عام 1972.

(2) كما رأينا فإن بريطانيا اتبعت هذه السياسة مع ألمانيا قبيل الحرب العالمية الثانية عندما سعى رئيس الوزراء الإنكليزي نيفل تشمبرلين إلى عقد صلح يسلم فيه ببعض التنازلات لهتلر في ميونخ 1938. وكانت النتيجة هي تمادي هتلر في سياسته العدوانية ما قاد في النهاية إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. واليوم تشير كلمة ميونخ إلى الاسترضاء المهين لتجنب الحرب بأية طريقة وهذا لا يعني أن سياسة الاسترضاء لا تنجح في جميع الأحوال، ففي مؤتمر فيينا 1815 الذي عقد في أعقاب الحروب النابوليونية، قامت الدول الأوروبية باسترضاء فرنسا والتسليم ببعض مطالبها بالرغم من هزيمتها العسكرية، إذ كان الهدف هو احتواؤها وإثنائها عن القيام باعتداءات جديدة في المستقبل، وقد أثبتت هذه السياسة نجاحاً كبيراً في هذا الوقت.

أن يتعلموا في أي وقت يستخدمون الردع وفى أي وقت يستخدمون الاسترضاء وإذا كان الكثيرون يعبرون عن خوفهم من استخدام السلاح النووي، فإن خبراء السياسة يردون بأن الردع هو ما يجعل الدول تفكر مرتين قبل استخدام هذا السلاح، فهناك مبدأ الدمار المؤكد المتبادل الذي يعني أن استخدام إحدى الدول المالكة للسلاح النووي في مواجهة دولة أخرى تملكه، أو دولة حليفة لها يعني أن تتعرض هي الأخرى لضربة نووية وعندما تفشل استراتيجية الردع في تحقيق هدفها فإن الدول تستخدم استراتيجية الإجبار الذي يعني استخدام القوة لإقناع أحد الأطراف باتخاذ موقف معين (الانسحاب من أراض يحتلها على سبيل المثال)، وليس الامتناع عن اتخاذ موقف معين كما هو الحال مع الردع أما مفهوم التصعيد فيشير إلى استراتيجية تستخدمها الدولة لإجبار الأطراف الأخرى على اتخاذ موقف معين من خلال سلسلة من العقوبات التي تتزايد بالتدريج لكي تقنع الطرف الآخر باستعداد الطرف الأول لاستخدام القوة، وبالتكلفة المحتملة لإصراره على موقفه. وأحياناً يتحول التصعيد عندما يتم ممارسته بين طرفين على نحو متبادل إلى سباق تسلح ويعني أن تقوم الدولة بزيادة قوتها العسكرية، فتستجيب دولة معادية بزيادة قدراتها العسكرية هي الأخرى، وتتكرر هذه العملية في دائرة مفرغة لا تنتهي وفي الواقع تشكل سباقات التسلح سببا لوقوع الحروب، باعتبارها تقود في وقت ما إلى مواجهة. وعلى سبيل المثال فإن المؤرخين يشيرون إلى أن السباق في بناء القوة البحرية بين ألمانيا وبريطانيا في مطلع القرن العشرين، كان أحد الأسباب الرئيسة وراء اندلاع الحرب العالمية الأولى ولكن من ناحية أخرى، فإن سباقات التسلح يمكن إن تؤدي إلى إنهاء الحروب، فعندما أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عن برنامجه التسليحي المسمى بحرب النجوم لم يستطع الاتحاد السوفيتي مجاراته في هذا السباق. وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى نهاية الحرب الباردة وبعض مواقف التصعيد يطلق عليها أحياناً سياسة حافة الهاوية،

والتي تحتاج إلى درجة كبيرة من السيطرة على الأعصاب، لأنها قد تقود في أي لحظة إلى هاوية محققة.

خامساً: الأحلاف وتوازن القوى

الحلف هو تكتل بين دول تسعى إلى تنسيق تحركاتها لإنجاز هدف ما، وهذا التعريف واسع جداً ولا ينطبق على كل التحالفات التي نعرفها في العالم المعاصر. فلابد للتحالف أن يشمل قسماً كبيراً من المسائل التي تتعلق أساساً بالأمن الدولي، والتي تمتد في الغالب لفترة طويلة من الوقت. ولا يسمى الاتفاق على هدف محدود لفترة قصيرة من الوقت تحالفاً، والحلف يتكون في الغالب لمواجهة تهديد معين، فعلى سبيل المثال لجأت العراق في خلال حربها مع إيران (1980 - 1988) إلى التحالف مع دول مجلس التعاون الخليجي والاستعانة بأرصدتها المالية لشراء المعدات العسكرية التي كانت تحتاج اليها في الحرب. ولم تتحالف هذه الدول مع العراق بدافع الشعور القومي، وإنما لشعور الخوف من تصدير الثورة الإسلامية إلى هذه الدول. وهنا حدث تبادل في المنفعة بين العراق والدول الخليجية، وتلك هي طبيعة التحالف. فهي لا تقوم على عواطف وإنما على مصالح وبطبيعة الحال، فإن المصالح يمكن إن تتبدل. وهذا بالضبط ما يجعل التحالفات في السياسة الدولية ذات طبيعة متغيرة ومائعة[1].

(1) قال الرئيس الفرنسي شارل ديغول إن فرنسا ليس لديها أصدقاء دائمون أو أعداء دائمون، وإنما فقط مصالح دائمة!.. وهذا يذكرنا أيضاً بما قاله نابليون: إن المعاهدات تحترم فقط، طالما كانت منسجمة مع المصالح والتاريخ يحمل لنا أمثلة كثيرة على تحالفات غير متوقعة، مثل التحالف بين ستالين وهتلر بالرغم من تناقض نظاميهما في المجال الأيديولوجي في العام 1939 عشية الحرب العالمية الثانية، وهو التحالف الذي نقضه هتلر عندما قام بمهاجمة الاتحاد السوفيتي في عام 1941.

إن مسألة التحالفات تعقّد طبيعة وأطر الصراعات الدولية، فإذا تخيلنا أن العالم مكوّن من دولتين فقط فسيكون من السهل حل معضلة الأمن، التي تحدثنا عنها سالفاً، عن طريق احتفاظ كل طرف بقدرات تمكنه من الدفاع عن نفسه، دون أن يكون في مقدوره الهجوم على الطرف الآخر. ولكن في حالة وجود دولة ثالثة فإن الموقف يصبح أكثر تعقيداً فالدولة لا بد إن تضع في اعتبارها احتمال أن تتحالف الدولتان ضدها، وبالتالي لابد لها من الاحتفاظ بإمكانات الدفاع عن نفسها في ظل هذا الاحتمال، لذلك فان التهديد الفعلي لأي دولة هو تكون تحالف عدائي ضدها.

وتهدف الدول من دخولها في أحلاف معينة إلى زيادة رصيد قوتها بمواجهة الدول الأخرى، وبالتالي تحقق نوعاً من التوازن معهم. وهذه السياسة يطلق عليها توازن القوى الذي اعتبر احد المبادئ الرئيسة في عالم الصراع الدولي قبل مرحلة القطب الواحد الراهنة، والهدف منه هو منع دولة ما من السيطرة على الدول الأخرى عن طريق تكوين حلف مناوئ يوازن قوتها. وهذه السياسة تفرض على الدولة أن تنضم دائماً إلى الطرف الأضعف لكي تواجه الطرف الأقوى، والدولة التي تلعب هذا الدور تسمى بالدولة الوازنة[1].

كما أن توازن القوى تعتبر سياسة ناجحة في الحفاظ على الاستقرار في النظام الدولي ككل. فيرى مثلاً هنري كيسنجر أن هدف رجال الدولة في كل العصور هو خلق توازن من الرعب يردع

(1) وقد كانت بريطانيا هي الدولة الوازنة في أوروبا في القرن التاسع عشر، وفى ذلك قال رئيس وزرائها ونستون تشرشل إن بريطانيا اختارت الطريق الأصعب وهو التحالف مع الأضعف، بينما كان هناك دوماً خيار التحالف مع الأقوى واقتسام الغنائم. وعندما انتقد البعض تحالف بريطانيا مع الاتحاد السوفييتي الشيوعي في الحرب الثانية، قال تشرشل أنه يمكن أن يتحالف مع الشيطان لهزيمة هتلر.

الآخرين عن العدوان وإذا كان توازن القوى يحافظ على الاستقرار، فإنه حتماً لا يحافظ على السلام لأن التوازن يتم استعادته دوماً من خلال حروب متكررة تخوضها القوى للحفاظ عليه[1].

وفي مقابل مفهوم توازن القوى ثمة مفهوم الأمن الجماعي الذي يعني أن تتحالف الدول جميعها في مواجهة أي دولة تبدأ بالعدوان. وكان هذا المنطق وراء إنشاء عصبة الأمم عام 1919. ولكن مفهوم الأمن الجماعي يقتضي أن ترى الدول كلها التهديدات لأمنها بنفس الطريقة، لأن الدول تحتاج إلى الاتفاق على تحديد الخطر لكي تتحرك بشكل جماعي لمواجهته. وهذا بالتأكيد أمر صعب. وفشل تجربة عصبة الأمم في ردع كل من اليابان وإيطاليا في الثلاثينات أشار بوضوح إلى صعوبة تطبيق مفهوم الأمن الجماعي على ارض الواقع. فعندما تتفق الدول كلها لا تكون هناك حاجة للأمن الجماعي، وعندما يحدث خلاف بينها فان التحرك المشترك يصبح مستحيلاً.

وربما يكون هذا أيضاً هو السبب وراء فشل الأمم المتحدة التي تقوم على فكرة الأمن الجماعي في إن تلعب دوراً أكثر فاعلية في منع نشوب الصراعات الدولية. فبالرغم من أن الفصل السابع من

(1) فعلى سبيل المثال تحالفت بريطانيا في مطلع القرن التاسع عشر مع كل من بروسيا وروسيا والنمسا لهزيمة فرنسا بقيادة نابليون، وفي منتصف نفس هذا القرن تحالفت مع تركيا وفرنسا والنمسا لهزيمة روسيا في حرب القرم. وفي مطلع القرن العشرين عادت للتحالف مع فرنسا وروسيا لهزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى وعلى أي الأحوال، فإن حسابات توازن القوى تتغلب في أحيان كثيرة على الأيديولوجيات والمشاعر القومية المشتركة. وعلى سبيل المثال، ففي خلال الحرب العراقية الإيرانية كان من المتوقع أن تتحالف الدول العربية جميعها مع العراق في مواجهة إيران ولكن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد رأى أن التهديد العراقي اخطر من التهديد الإيراني، وبالتالي وقف إلى جانب إيران.

ميثاق المنظمة يعطي مجلس الأمن حق فرض عقوبات على الدولة المعتدية تصل إلى حد التدخل العسكري، إلا أن التحرك في مجلس الأمن يقتضي موافقة جميع الدول دائمة العضوية فيه، وإذا قامت واحدة من هذه الدول باستخدام حق النقض، فإنه يصعب معاقبة الدولة المعتدية، ناهيك عما إذا كانت هذه الدولة المعتدية واحدة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، أو دولة حليفة لدولة دائمة العضوية كحالة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

إن الفوضى الدولية، ومعضلة الأمن والجغرافيا السياسية والاستراتيجية والردع والتصعيد وتوازن القوى والأحلاف، كلها مفاهيم أساسية في موضوع الصراع الدولي، وهي تقدم لنا خلفية تساعدنا على فهم الكثير من الصراعات التي تحدث في العالم. ولكنها لا تعطينا إجابة شافية عن سؤال أساسي: لماذا تتصارع الدول مع بعضها البعض؟.

القسم الثالث

لماذا تتصارع الدول؟

ينبع الصراع بين الدول أساساً من خلاف حول موقف معين يراه الطرفان بصورة مختلفة. فحياة الدول عبارة عن صراع متصل من اجل الحفاظ على بقائها والدفاع عن مصالحها القومية. وهي تسخِّر جميع إمكانياتها وقدراتها بهدف الخروج من المواقف الصعبة، ولذلك أن الهدف الأساسي للدولة هو تعظيم قوتها ومكانتها باستمرار، باعتباره يؤمن موقفاً تفاوضياً، فالدول تتصارع حول مسائل مختلفة

ولكن ليس بالضرورة الوصول إلى حالة الحرب.

وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الصراع لا يعني الدخول في الحرب، فالحرب هي أعلى مظاهر الصراع الدولي. ولكن الصراع يعني خلافاً حول قضية معينة، وهناك وسائل مختلفة لإدارة الصراعات الدولية، والوسيلة العسكرية هي أحدى أدوات الصراع ولكنها على أهميتها ليست الوسيلة الوحيدة، وبشكل عام يمكن القول بأن الدول تتصارع أساساً حول مصالح مادية كالحدود، والاقتصاد، والسيطرة على السلطة، أو تخوض الصراعات للدفاع عن قيم غير ملموسة كالدين، والعرق، والأيديولوجيا.

أولاً: صراعات المصالح:

1 - الصراع حول الأقاليم:

وتأخذ هذه النوعية من الصراعات شكلين أساسيين: صراعات حول ترسيم الحدود (أين يتم ترسيم الحدود)، وصراعات حول السيطرة على دولة كاملة داخل حدود معروفة. والمعروف أن الدولة تعطي قيمة كبيرة، بدرجة تشبه التقديس لأرضها. لذلك فإن الصراعات التي تتعلق بنزاعات حدودية تكون من أكثر الموضوعات المستعصية في الصراع الدولي وعلى سبيل المثال، إصرار مصر على استعادة طابا، وكذلك الموقف اللبناني من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، والموقف السوري من الجولان. وكذلك الموقف الفرنسي من استعادة الالزاس واللورين من ألمانيا الذي ظل في أولوية السياسة الخارجية الفرنسية حتى تم استعادتها بالقوة بعد الحرب العالمية الثانية. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ولد مبدأ عدم جواز تغيير الحدود الدولية باستخدام القوة، إذ يعتبر تغيير الحدود بالقوة أمراً

يهدد الأمن والسلم العالميين، وكان هذا المبدأ سبباً أساسياً في قيام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بالوقوف في وجه محاولة صدام حسين ضم الكويت إلى العراق في عام 1990. وهناك نوع آخر من النزاعات الحدودية يسمى بـ حروب الانفصال التي لا تعتبر حروباً دولية لأنها حروب تتم داخل دولة واحدة، حيث يحاول قسم من سكان هذه الدولة الاستقلال وإعادة ترسيم الحدود حول إقليم يصبح دولة جديدة. ويعتبر المجتمع الدولي هذه النوعية من الصراعات شأناً داخلياً، فالأعراف الدولية بشكل عام لا توافق على انفصال الأقاليم عن الدول[1].

وتحاول غالبية الدول أن تحل هذا النوع من الخلافات الحدودية سلمياً عن طريق التحكيم الدولي. وعلى سبيل المثال فقد ذهبت كل من سلفادور وهندوراس إلى محكمة العدل الدولية لحل خلافات حدودية بينهما في التسعينيات. وكذلك فعلت كل من الأرجنتين وتشيلي اللتين كادتا أن تذهبا للحرب بسبب نزاع حدودي في عام 1978، ثم قبلتا في التسعينات بتحكيم هيئة من المحكمين من أمريكا اللاتينية قامت بإعطاء الأرض للأرجنتين

(1) وعلى سبيل المثال، فعندما خاض شعب الشيشان منذ منتصف التسعينات حرباً للاستقلال عن روسيا، اعترضت الحكومات الغربية على انتهاكات القوات الروسية لحقوق الإنسان في حربها ضد مقاتلي الشيشان ولكنها لم تكن معترضة على المبدأ نفسه: مبدأ استخدام القوة في مواجهة محاولة الانفصال وقد كان شائعاً في فترة من الفترات أن يتم نقل ملكية إقليم كامل بجرة قلم، ولكن هذا السلوك لم يعد مقبولاً بعد الجرب العالمية الثانية. وقد حدثت محاولات لتغيير الحدود بالقوة ولكن اغلبها باء بالفشل. وعلى سبيل المثال، فقد استمرت الحرب العراقية الإيرانية لأكثر من ثماني سنوات، وراح ضحيتها ما يقرب من المليون قتيل من اجل بقعة صغيرة على الحدود بين البلدين، هي شط العرب، ادعى العراق أنها تخصه، وانتهت الحرب دون أن تتغير الحدود. الا ان الاستثناء الدائم كانت إسرائيل وعدم تطبيقها للقرارات الدولية لا سيما ما يتعلق بالدولة الفلسطينية الموعودة.

والحقيقة أن اغلب الحدود الدولية اليوم متفق عليها ولا تثير أي نزاعات بين الدول، ولكن هذا لا يمنع أن الصراعات التي ما زالت قائمة حول الحدود ما زالت تشكل مصدراً أساسياً للصراع الدولي ومن اخطر نزاعات الحدود التي ما تزال متنازعاً عليها إلى اليوم حدود إسرائيل. التي كانت في البداية عبارة عن حدود خط وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في أعقاب حرب 1948. ثم اتسعت هذه الحدود في أعقاب حرب 1967 باحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء في مصر، والجولان في سوريا والضفة الغربية وغزة. وعادت حدود إسرائيل لتتقلص ثانية بعد استعادة مصر لشبه جزيرة سيناء نتيجة لحرب 1973 وبمقتضى اتفاقية كامب ديفيد 1978. وفي عام 1982 قامت إسرائيل بغزو لبنان وبقى جنوبه محتلاً إلى إن أجبرت المقاومة اللبنانية القوات الإسرائيلية الانسحاب من غالبية الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط في 26 أيار عام 2000. واليوم تعد مسألة الحدود من المسائل الأساسية في الصراع العربي الإسرائيلي، فما زال الجولان السوري محتلاً. وقد سعى الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي (في أوسلو1993) إلى إيجاد حل للقضية بإقامة حكم ذاتي فلسطيني في غزة وأجزاء من الضفة الغربية، ولكن هذه الاتفاقات لم تسفر عن شيء حتى الآن، كما أن الخط الأزرق التي رسمته الأمم المتحدة بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ضم مزارع شبعا إلى إسرائيل رغم ادعاء لبنان بسيادته عليها وتحفظه على الخط الأزرق[1]. ومن النزاعات الحدودية الأخرى في العالم المعاصر: النزاع في منطقة كشمير حيث تتقاطع حدود كل من الصين والهند وباكستان، وفي الجمهوريات السوفيتية المستقلة هناك نزاع (ناغورنو كاراباخ) وهي منطقة تسكنها أغلبية ارمنية

(1) راجع بهذا الخصوص دراستنا المقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني اللبناني «محكمة العدل الدولية ومزارع شبعا»، الديار، بيروت، 2006/3/30.

داخل حدود أذربيجان. وهناك بعض الخلافات بين أوكرانيا وروسيا حول منطقة شبه جزيرة القرم التي كان الرئيس السوفيتي نيكيتا خروتشوف قد أعطى جزءاً منها لأوكرانيا كهدية عيد ميلاد في الخمسينات عندما كانت كل من أوكرانيا وروسيا جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق. أما غالبية النزاعات الحدودية الأخرى في العالم فهي نزاعات حول جزر لها أهميتها الاستراتيجية أو تحتوي على موارد معدنية (مثل البترول)، أو تعطي حقوقاً بالنسبة لصيد الأسماك. ومن اخطر الصراعات التي تدور حول السيطرة على بعض الجزر في الوقت الحالي هو محاولة الصين السيطرة على جزر سبارتلي في بحر الصين الجنوبي، وهذه الجزر اقرب لكل من فيتنام وماليزيا وبروناي والفيليبين منها للصين. والخمس دول تدعي أحقيتها في السيطرة على هذه الجزر، إذ أن المياه المحيطة بها يحتمل احتواؤها على مصادر بترولية ذات أهمية وقد حدثت معركة بحرية محدودة بين الصين وفيتنام بسبب الخلاف حول جزر سبارتلي في عام 1988، وفي عام 1992 اتفقت الدول على حل هذه المسألة بصورة سلمية ويعد الخلاف حول جزر كوريل من أكثر المواضيع حساسية في العلاقات الروسية - اليابانية، وكان الاتحاد السوفيتي قد قام باحتلال هذه الجزر في عام 1945 وفي الشرق الأوسط هناك نزاعات حدودية كثيرة منها النزاع الحدودي بين اليمن والسعودية حول منطقة عسير التي خاضت البلدان حرباً من اجلها في عام 1934، وقد تم الاتفاق أخيراً على حل هذا النزاع ودياً، وهناك كذلك النزاع الحدودي بين قطر والبحرين وقد تقدمتا به إلى محكمة العدل الدولية. وكذلك الخلاف بين دولة الأمارات العربية المتحدة وإيران حول مجموعة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي تحتل موقعاً استراتيجياً في مدخل الخليج العربي.

2 - السيطرة على الحكومات:

إن معظم الصراعات الدولية في العالم المعاصر لا تدور بسبب الحدود، وإنما من اجل السيطرة على الحكومات التي تحكم الدول. ونظرياً، لا يحق لدولة التدخل في المسائل التي تتعلق بالحكم في دولة أخرى، إذ يعتبر شأناً داخلياً. ولكن من وجهة عملية، فإن الدول تهتم بما يجرى في الدول الأخرى، حيث تكون لها غالباً مصالح تجعلها تتدخل في مسائل الحكم بدرجات متفاوتة تبدأ بمحاولة التأثير في نتائج الانتخابات وتنتهي بمحاولة إسقاط النظام باستخدام القوة. وعلى سبيل المثال فقانون تحرير العراق الذي وافق عليه الكونغرس الأمريكي في فترة ولاية الرئيس بيل كلينتون يدعو صراحة إلى إسقاط نظام صدام حسين، ويشير إلى التعاون مع فصائل من المعارضة العراقية لتحقيق هذا الغرض. وكذلك موضوع القرار 1559 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بدعم من الولايات المتحدة وفرنسا بخصوص التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود.

وفي خلال الحرب الباردة سعت القوتان العظميان إلى تغيير الحكومات في دول العالم الثالث للإتيان بأنظمة موالية لها، وقد كانت تفعل ذلك عن طريق مساندة المتمردين أو عن طريق القيام بعمليات سرية. والحروب التي دارت في أماكن كثيرة من العالم الثالث (مثل انغولا ونيكارغوا) تدخل في هذا الإطار وقد تقوم دولة بغزو دولة أخرى لكي تقوم بتغيير حكوماتها، كما فعل الاتحاد السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا في العام 1968، وكما فعلت الولايات المتحدة في غيرانادا في العام 1983.

إن الصراعات الدولية التي تدور حول الحدود أو السيطرة على الحكومات غالباً ما تقود إلى استخدام العنف، إذ أنها تتعلق

بمسائل أساسية مثل سيادة الدولة وتكاملها الإقليمي. في حين أن هناك أنواعاً أخرى من الصراعات حول المصالح التي قلما تقود إلى استخدام العنف، ومن هذا النوع الصراع الاقتصادي.

3 - الصراع الاقتصادي:

إن الصراع الاقتصادي هو اشمل صور الصراع الدولي في العالم اليوم الذي تحوَّل إلى سوق رأسمالية بالغة الاتساع يتم فيها تبادل ملايين من السلع والخدمات والأموال عبر الحدود. وتعقد فيها الصفقات في كل ثانية تقريباً. وفي سوق كهذه من الطبيعي أن تحدث خلافات كثيرة بين الدول التي تسعى إلى تعظيم مصالحها[1]. والصراع الاقتصادي لا يقود في اغلب الأحوال إلى استخدام العنف. وذلك لسبب بسيط هو انه يحمل دائماً منفعة متبادلة يحد منها استخدام العنف[2].

---

(1) مثلاً: كوستاريكا التي تصدر البن تريد أن ترفع سعر البن العالمي، في حين تسعى كندا التي تستورده إلى خفضه. وتسعى منظمة الأوبك التي تضم الدول المصدرة للبترول إلى ضمان سعر مناسب له، في حين تسعى الدول المستوردة إلى الحفاظ على هذا السعر منخفضاً قدر الامكان.

(2) إلا أن التاريخ لم يكن كذلك دائماً، ففي القرن السابع عشر كان وراء الحرب الإنكليزية الهولندية هو رغبة بريطانيا التأثير سلباً على التجارة الهولندية. أما اليوم، فقلما يقود صراع اقتصادي إلى استخدام العنف. لأن الوسائل العسكرية غير مؤثرة بخصوص أي صراع اقتصادي، خصوصاً وأنها مكلفة بالمقارنة بأي مكسب محتمل وقد كان رأي الزعيم السوفيتي لينين إن كل الصراعات في العالم تعود إلى أسباب اقتصادية تتعلق بالصراع بين الطبقات. وهذا هو المدخل الماركسي في تفسير الصراع الدولي. وقد أشار لينين إلى أن الحرب العالمية الأولى هي صراع على تقسيم العالم بين القوى الإمبريالية، وأن التنافس بين الدول الرأسمالية حول المستعمرات سيقودها حتماً إلى الصراع وتدمير بعضها البعض. لمزيد من التفاصيل حول الفلسفة الماركسية اللينينية بهذا الخصوص راجع، تاريخ الفلسفة، جماعة من المؤلفين السوفييت، ترجمة إبراهيم سلوم، دار الفارابي، بيروت، 1979. وكذلك كارل ماركس، رأس المال.

وقد تصبح الحرب أكثر احتمالاً عندما تتبع الدول سياسات تجارية عدائية تقوم على الانغلاق، وبناء أسوار الحماية حول اقتصادها الوطني، فهذه السياسات تشعل المنافسة التجارية وتخلق جواً من العداء المتبادل قد يتحول إلى عنف مسلح في أية لحظة. ويشير البعض إلى إن إتباع مثل هذه السياسات في فترة الثلاثينات كان من الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. واليوم، يقوم منطق منظمة التجارة العالمية، التي أنشئت في عام 1995، على أن التجارة الحرة بين الدول، ورفع الحواجز الجمركية يؤدي إلى جعل العالم أكثر أمناً لأنه يؤدي إلى مزيد من تبادل السلع والخدمات بما يربط مصالح الناس والدول بعضها ببعض، بحيث يصبح استخدام العنف مكلفا جدا. وتتبنى المنظمة آلية لفض المنازعات تحيل الدول الأعضاء خلافاتها التجارية إليها لحلها عن طريق التفاوض والتحكيم[1].

ثانياً: صراع القيم

إن كل الصراعات التي ذكرناها تدور حول مسائل ملموسة (ارض، حكومة، مصالح اقتصادية) وبالتالي يمكن حلها، ولكن الأصعب هي تلك الصرعات التي لا تدور حول مسائل مادية وإنما يلعب فيها الحماس الديني والكراهية العرقية والأيديولوجية دوراً أساسياً فيها.

(1) إلا أن الأمر لا يبدو بهذه البساطة فالآثار الناجمة عن المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية هي أعمق بكثير من التوصيف الشكلي المذكور، وهو بطبيعة الحال سيؤدي إلى مزيد من المشاكل والتي ستؤدي بدورها إلى مزيد من الصراعات الاقتصادية والتجارية الدولية. راجع: خليل حسين، منظمة التجارة العالمية وعولمة المال والاقتصاد، مجلة الحياة النيابية، مجلس النواب اللبناني، العدد 46، آذار2003.

1 - الصراع العرقي:

الصراع العرقي هو الصورة الغالبة على خريطة الصراعات الدولية في عالم اليوم، والجماعة العرقية هي جماعة كبيرة من الناس تشترك في روابط تاريخية وثقافية ولغوية واحدة، إضافة إلى تميز هذه الجماعة بهوية يعرفون أنفسهم بالانتماء إليها.

وعلى الرغم من أن الصراع العرقي يتكون من جانب مادي (صراع على حدود أو على السيطرة على الحكومة)، فينطلق في الأساس من الكراهية التي تكنها جماعة عرقية لجماعة عرقية أخرى. انه صراع لا يعتمد على ما يفعله الشخص ولكن على من يكون، والجماعة العرقية تشكل أساساً لشعور بالحاجة إلى دولة. أمة تجمعها، أي أنها تشكل أساساً لشعور قومي. ولكن ليست كل الجماعات العرقية تعرف نفسها على أنها أمم قومية، ففي الولايات المتحدة يتعايش وان كان ذلك جاء عبر تطور تاريخي بطيء وحتى اليوم فإنه يتم بصعوبة كل من البيض والسود والآسيويين والهسبانك تحت لواء الأمة الأمريكية ويعرفون أنفسهم على أنهم أمريكيون؛ ولكن في أماكن أخرى من العالم تسعى الكثير من الجماعات العرقية إلى أن يكون لها دولة مستقلة. والحدود الدولية قد لا تتقاطع بالضرورة مع المناطق التي تقطنها الجماعات العرقية المختلفة، كما هو الحال في أفريقيا التي يقال دائماً أن حدودها مصطنعة لأن الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين هو من قام برسم هذه الحدود وفي الغالب نجد أنفسنا أمام الموقف الخطير التالي: جزء من الجماعة العرقية يعيش في دولة، وجزء منها يعيش كأقلية في منطقة مجاورة تقع في دولة أخرى تسيطر عليها جماعة عرقية مناوئة. ما خطورة هذا الموقف؟. إن خطورته تنبع من أن الأقليات تتعرض غالباً للتمييز والاضطهاد ما يدعو الدولة الأم التي تقطنها

الجماعة العرقية الأصلية إلى الاسراع لنجدة إخوانهم في الدولة الأخرى، والتدخل لإنقاذهم والدفاع عنهم والانتقام لهم[1].

لقد شهدت سنوات التسعينات انفجاراً للعنف العرقي في مناطق كثيرة من العالم. وبلغت حدة الصراعات العرقية درجة لا مثيل لها من حيث عدد الضحايا ومدى الوحشية. وعلى سبيل المثال ففي عام 1994 قامت الهوتو[2] بذبح نحو نصف مليون من التوتسي[3] في أسبوع واحد على مرأى ومسمع من العالم كله الذي لم يحرك ساكناً، بالرغم من أن تدخلاً دولياً بسيطاً كان يمكن أن يحول دون حدوث هذه المذبحة. وكذلك المذابح اليومية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني دون تحرك دولي يذكر لمنعها من ذلك.

وفي مواجهة المذابح التي ترتكبها الجماعات العرقية في حق بعضها البعض، حاول العالم أن يطور مبدأً جديداً سُمي بمبدأ التدخل الإنساني وهو مبدأ يدعو إلى جواز التدخل من جانب المجتمع الدولي بالقوة العسكرية لإنقاذ أناس يتعرضون لإبادة جماعية وتطهير عرقي. وقد شهد عام 1999 أول تطبيق لهذا المبدأ بالحرب الجوية التي شنها الناتو على صربيا في أعقاب المذابح التي تعرض لها الألبان المسلمون على يد الصرب. وفي أواخر عام 1999

(1) وعلى سبيل المثال فإن البانيا تشعر بالقلق تجاه مصير الألبان الذين يمثلون أغلبية في إقليم كوسوفو الذي يسيطر عليه الصرب، وحين تعرض الألبان لمذابح بشعة على يد الصرب تدخل حلف الناتو لإنقاذهم في عام 1999، ولكن الولايات المتحدة والدول الأوروبية لم تشأ أن تعطي إقليم كوسوفو استقلالاً كاملاً. لماذا؟ بحجة أن هذا الاستقلال سيؤدي إلى مشكلة أخرى تتعلق بالصرب الذين سيصبحون أقلية في هذا الإقليم.

(2) وهي جماعة عرقية تشكل أغلبية وتسيطر على الحكومة في رواندا.

(3) جماعة عرقية أخرى تشكل الأقلية، ولكنها كانت تتمتع بامتيازات كبيرة إبان الاستعمار البلجيكي لرواندا.

كان هناك تدخل آخر من جانب الأمم المتحدة هذه المرة لإنقاذ إقليم تيمور الشرقية الذي سعى إلى الانفصال عن إندونيسيا من الانتهاكات التي كان يرتكبها الجيش الإندونيسي في حق سكان هذا الإقليم.

ويعود الصراع العرقي في الغالب إلى خلفية تاريخية من الصراع حول إقليم معين أو موارد طبيعية، ويتطور ليصبح له منطقه الخاص بعيداً عن الأسباب التي أدت إليه، فهذه الأسباب تتوارى لتحل محلها الكراهية العرقية التي تصبح الوقود الذي يؤدي إلى استمرار الصراع، وتتميز هذه الكراهية العرقية بنزعة إلى التعصب الشديد ضد الآخرين، واضطهادهم ونزع الصفات الإنسانية عنهم. وعلى سبيل المثال فإن الدعاية الأمريكية في أيام الحرب العالمية الثانية كانت تصف اليابانيين بالقرود[1].

2 - الصراع الديني:

يعتبر الدين أساس منظومة القيم في أي مجتمع، فهو يشتمل على مبادئ أساسية تعتبر حقائق مطلقة غير قابلة للمناقشة أو المساومة. وبالتالي فإن الاختلافات الدينية تقود في أحيان كثيرة إلى استخدام العنف، وتجعل النزاعات القائمة صعبة الحل، وغني عن القول بأنه ليس ثمة عيب في الدين أي دين يستدعي الصراع،

(1) تشير تجربة أوروبا الغربية إلى إمكانية تجاوز الكراهية بين الأعراق والقوميات المختلفة التي تحمل عداء لبعضها البعض، مثل الفرنسيين والألمان، عن طريق التربية طويلة المدى. وقد تبنّت أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية مشروعاً لإعادة صياغة الكتب المدرسية بحيث تحذف منها الأجزاء التي تحض على كراهية الأعراق الأخرى واحتقار تاريخها ومنجزاتها الحضارية، وقد نجح هذا المشروع ومهد لقيام الوحدة الأوروبية بعد ذلك بعقود.

بدليل أن هناك أناساً من ديانات مختلفة يعيشون مع بعضهم البعض بسلام في مناطق كثيرة من العالم وفي السنوات الأخيرة انتشرت الحركات الأصولية في العالم، التي يدعو أعضاؤها إلى تحكيم المبادئ الدينية في مختلف أوجه الحياة، وينظمون أنفسهم للدعوة إلى هذه المبادئ، ويكونون على استعداد للتضحية بأرواحهم في سبيل نصرتها وهذه الحركات الأصولية (وهي موجودة في الإسلام والمسيحية واليهودية والهندوسية) تتحدى قيم وممارسات المؤسسات السياسية العلمانية التي تقوم على الفصل بين الدين والدولة، وتسعى بدلاً من ذلك إلى تطبيق منظومة القيم الدينية في الشؤون السياسية ومن الممارسات العلمانية التي تتحداها الحركات الأصولية قواعد النظام الدولي. فوفقاً لهذه القواعد يتم التعامل مع الدول باعتبارها متساوية بصرف النظر عما إذا كانت هذه الدول دولاً مؤمنة أو ملحدة. ولكن الدين، كمنظومة للقيم، لا يعبأ بالحدود السياسية، ويعتبر في عين المتشددين من المؤمنين به قانوناً يفوق القانون الدولي والمعاهدات الدولية[1].

وفي سنوات التسعينيات أشار عالم السياسة الأمريكي الشهير صامويل هنتيغتون إلى أن الصراع القادم بعد انتهاء الحرب الباردة سوف يكون صراعاً بين الحضارات، ودلل على ذلك بأن المناطق التي تقع على خطوط التقسيم بين الحضارات المختلفة تعاني

(1) ففي إسرائيل فإن المتطرفين اليهود يقومون ببناء مستوطنات في الأراضي التي تحتلها إسرائيل ويعلنون عن نيتهم عدم الانسحاب من هذه المستوطنات حتى ولو قامت حكومتهم بذلك. وحتى في الولايات المتحدة نفسها يسعى الأصوليون المسيحيون إلى محاولة إقناع حكوماتهم بالانسحاب من تمويل صندوق السكان التابع للأمم المتحدة باعتبار أن هذا الصندوق يشجع أنشطة معادية للدين. وهذه كلها صور لتدخل الدين في صراعات سياسية تعبر الحدود القومية، وتقود إلى نزاعات دولية.

دوماً من صراعات واضطرابات. وأشار كذلك إلى أن الصراعات المعاصرة في فترة التسعينيات حملت إبعاداً دينية وحضارية واضحة مثل صراعات البلقان التي اندلعت في أعقاب انهيار يوغوسلافيا بين الصرب (مسيحيين ارثوذكس) والكروات (مسيحيين كاثوليك) والمسلمين وأشار هنتيغتون وغيره إلى أن هناك احتمالاً كبيراً لأن يكون الصراع القادم صراعاً بين الإسلام والغرب. وتحولت الأنظار إلى المنطقة الشاسعة التي يغطيها العالم الإسلامي من نيجيريا إلى أندونيسيا، باعتبارها مصدر الخطر الأساسي على النظام العالمي حيث ينظر الكثيرون إلى النزاعات التي تدور رحاها على حواف العالم الإسلامي باعتبارها خطراً توسعياً ينبغي التصدي له. بينما يشعر المسلمون بأنهم محاصرون بأعداء من جميع الجهات، وقد أعطت المذابح التي وقعت أخيراً في الشيشان والبوسنة والهرسك وكوسوفو ما يؤيد هذا الزعم في نظر المسلمين.

3 - الصراع الأيديولوجي:

تتشابه الأيديولوجية مع الدين في أنها تتسبب في تعقيد النزاعات وتفاقمها ولكن لا تخلقها، وتتشابه معه أيضاً في أنها تشكل منظومة للقيم، ولكنها لا تدخل في كل تفاصيل الحياة، وبالنسبة للذين ينظرون إلى مسائل الصراع الدولي نظرة واقعية فإن الأيديولوجية لا تهم كثيراً فالصراع بين الدول هو صراع حول المصالح، وكل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها بصرف النظر عن الأيديولوجية، وصراع الحرب الباردة كان منفصلاً عن الأيديولوجية فقد كان صراعاً على القوة أكثر من أي شيء آخر، حيث كانت الدول تغير استراتيجيتها وأهدافها لكي تحقق مصالحها. وكما قلنا من قبل فإن الاتحاد السوفيتي عقد حلفاً مع هتلر ثم مع الحلفاء،

وكذلك فإن الصين والاتحاد السوفيتي اللتان تجمعهما الأيديولوجية الشيوعية لم تبقيا حليفتين لفترة طويلة. والصين، التي كانت تنوي القيام بثورة تحرر العالم الثالث من الإمبريالية العالمية، استقبلت الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، رمز هذه الإمبريالية، لكي تتفق مع الولايات المتحدة على مصالح مشتركة[1].

كما تفقد الدول الثورية حماسها، وتتحول إلى دول عادية تسعى إلى تحقيق مصالحها القومية بنفس الطرق المتعارف عليها في عالم الصراع الدولي، وكان تروتسكي أول وزير خارجية للاتحاد السوفيتي يقول بأنه سوف يطلق مجموعة من النداءات لعمال العالم، ثم يتوقف عن العمل لأنه لن يكون هناك ما يفعله، فالثورة الشيوعية ستجتاح العالم كله وما ينطبق على الثورة الشيوعية ينطبق على الثورة الإسلامية في إيران التي أعلنت في بدايتها أنها تهدف إلى تصدير الثورة الإسلامية إلى العالم كله، ولكن بعد مرور ما يزيد على العشرين عاماً على الثورة خفتت هذه الحماسة، وتحولت إيران إلى دولة عادية تلعب تقريباً بنفس القواعد التي تعارفت الدول عليها وحتى في خلال الحرب الباردة، التي تميزت بكونها

(1) وقد رأى جورج كينان الذي عمل سفيرا للولايات المتحدة في الاتحاد السوفيتي في بداية أيام الحرب الباردة إن السياسة الخارجية لا يمكن صياغتها على أساس أيديولوجي، وكان رأيه أن الهدف الرئيسي الذي يجب على الولايات المتحدة إتباعه هو احتواء الاتحاد السوفيتي وليس الأيديولوجية الشيوعية فهذا الاحتواء هو الذي يمكن أن يقود بالتدريج إلى انفجاره من الداخل والكثير من المحللين الأمريكيين يقولون بأن إتباع مثل هذه السياسة الواقعية المتحررة من التحيز الأيديولوجي كان من الممكن أن تجنب الولايات المتحدة التورط في صراعات مكلفة مثل الحرب في فيتنام والحقيقة أن الثورات التي تبشر بأيديولوجيات جديدة تعمل على زعزعة العلاقات بين الدول، وتزيد من احتمالات وقوع صراعات دولية على المدى القصير، إذ أنها تغير ميزان القوى وتغير التحالفات وتفتح مجالاً واسعاً للخطأ في الحساب والتقدير.

فترة صراع أيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية، كان رأي بعض المحللين أن الكثير من الصراعات التي دارت رحاها في هذه الفترة وأخذت صبغة أيديولوجية، لا علاقة لها بالأيديولوجية من قريب أو بعيد[1].

وهناك تأثير آخر هام للأيديولوجية في الصراع الدولي، فهي قد تستخدم في حشد الجماهير وراء هدف معين. وهذا ما فعله هتلر عندما تبنى حزبه الحزب النازي الأيديولوجية الفاشية، وسعى إلى إلهاب حماس الجماهير ودفعهم إلى دخول الحرب العالمية الثانية. وقد أشار بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق إلى إن اغلب ضحايا القرن الماضي ذهبوا ضحية الحماس الأعمى لما اسماه بـ ما وراء الأسطورة أي الاقتناع المطلق بالأيديولوجيات التي ساقت الناس إلى أبشع مصير وإذا اعتبرنا أن الديمقراطية أيديولوجية، فهي استثناء عن هذه القاعدة. فالمبادئ الديمقراطية صارت تظهر الآن وكأنها مبادئ دولية يجب على الجميع احترامها. وإذا استمرت موجة تحول مزيد من الدول إلى الديمقراطية فإن هذا سوف يقود في نظر البعض إلى مزيد من الصراعات بين الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية.

---

(1) وعلى سبيل المثال، فقد قامت الولايات المتحدة في الثمانينيات بمساندة حركة يونيتا المعارضة للحكومة اليسارية في أنغولا. وقد يبدو لأول وهلة أن الحرب الأهلية التي دارت في هذه البلد تتعلق بالأيديولوجية، ولكن الحقيقة أن الحكومة كانت تتمسك بالخطاب الاشتراكي لكي تتلقى دعما من المتمردين الذين أعلنوا بدورهم عن تمسكهم بالمبادئ الديمقراطية لكي يحصلوا على الدعم الأمريكي. وإذا تغيرت الظروف فقامت الحكومة بالاستعانة بالأمريكيين، فلا شك إن يونيتا التي كانت تتلقى من قبل دعماً من الصين سوف تلجأ إلى الاتحاد السوفيتي.

القسم الرابع

أسباب الحروب وأنواعها

إن أغلب الصراعات الدولية تدار بدون استخدام العنف ولكن اخطر الصراعات على الإطلاق هي التي تستخدم الوسائل العسكرية في حسمها، وفي هذه الحالة فإن الصراع يتحول إلى حرب والحقيقة أن الدول اليوم بشكل عام لا تواجه الحروب كثيراً، وإنما تواجه ما يعرف بـ الأزمات الدولية. والأزمة الدولية هي موقف من مواقف الصراع الدولي يكون على رجال الدولة أن يتخذوا فيه قراراً هاماً ومصيرياً في ظل هامش ضيق من الوقت.

وفي ظل الأزمة يقع رجال الدولة غالباً تحت وطأة ضغوط هائلة.

وتحتاج الأزمات الدولية إلى حنكة هائلة للتعامل معها، فهي تتطلب من صانعي القرار أن يضعوا كل المعلومات والخيارات أمام متخذ القرار، بدون تشويه أو تحيز. وهناك مشاكل معروفة تواجه القادة في وقت الأزمات منها مثلاً أن تكون المعلومات متأثرة بالنسق العقائدي، ومنها المبالغة في احتمال وقوع أمر يرغب في حدوثه، والتقليل من احتمال وقوع حدث غير مرغوب في وقوعه؛ ومن النماذج التي يستخدمها المحللون كثيراً للإشارة إلى تعقيد المواقف في وقت الأزمات، والى الدور الذي يلعبه متخذو القرار في تجنب وصول الأزمة إلى حافة الهاوية، نموذج أزمة الصواريخ الكوبية في 1962، حيث قام الاتحاد السوفييتى بوضع صواريخ في كوبا قادرة على تهديد مدن الولايات المتحدة بضربة نووية. وكان

الزعيم السوفيتي نيكيتا خوروتشوف قد اتخذ هذا القرار الخطير دون استشارة اغلب معاونيه وعند معرفة الرئيس الأمريكي كيندي بهذا الإجراء السوفيتي، قرر عقد مشاورات موسعة مع مستشاريه استمرت لعدة أيام، لاتخاذ القرار المناسب في هذا الموقف الخطير الذي كان العالم اقرب ما يكون فيه إلى الحرب النووية.

وفي البداية كان رأي المستشارين أن الحل الوحيد هو القيام بضربة جوية لإزالة الصواريخ التي وضعها الاتحاد السوفيتي في كوبا. ولكن كيندي كان يعرف في نفس الوقت أن الإقدام على مثل هذه الخطوة قد يقود إلى حرب نووية شاملة يذهب ضحيتها الملايين من الأرواح، كما كان مدركا أن عدم القيام بأي إجراء معناه الرضوخ للابتزاز السوفيتي ما يضع مصداقية الولايات المتحدة موضع الشك، ويهدد بأخطار اكبر في المستقبل [1]. ولكن كل الأزمات لا تنتهي بمثل هذه الطريقة، فبعض الأزمات تتحول إلى حروب. والحرب تعد اخطر المسائل في موضوع الصراع الدولي، بل أن الكثيرين يرون أن موضوع الصراع الدولي يتعلق أساساً بأسباب نشوب الحروب.

(1) في هذا الوقت صمم الرئيس كيندي على أن يقرأ كل عضو في مجلس الأمن القومي كتاباً عنوانه مدافع أغسطس والكتاب يعرض لكيفية تورط دول أوروبا في الحرب العالمية الأولي، وذكر الرئيس كيندي مستشاريه بالمحادثة التي جرت في عام 1914 بين اثنين من المستشارين حول أصول هذه الحرب. سأل أحدهما كيف حدثت الحرب؟ ورد المستشار الآخر: آه لو كنا نعرف. وكانت هذه هي طريقة كيندي في التأكيد على مقدار الخطر الذي يمكن أن ينتج عن الخطأ في التقدير. والمهم انه بإتاحة مزيد من الوقت، استطاع فريق المستشارين أن يتوصل إلى بديل آخر، بخلاف الضربة الجوية والقبول بالأمر الواقع، وهو إعلان الحصار البحري على كوبا لإقناع الاتحاد السوفيتي بجدية الولايات المتحدة في اتخاذ خطوات أكثر حدة وإعطاء خروتشوف في نفس الوقت منفذاً للتراجع بشرف.وقد نجح هذا القرار في امتصاص الأزمة، فقد تراجع الاتحاد السوفيتي (في مقابل تخلى أمريكا عن صواريخ لها في تركيا).. وتجنب العالم حرباً نووية محققة.

أولاً: أسباب الحروب

قرار الحرب يتم اتخاذه على أعلى المستويات في الدولة وبالتالي فإن شخصية القادة تلعب دوراً كبيراً في نشوب الحروب أو تجنبها[1]. والمشكلة أن الحرب تدور بناء على ما يعتقده القادة لا على ما يكون جارياً بالفعل على ارض الواقع. ما معنى هذا؟ هناك شيء يسمى الصور، وتعني المدركات التي تتكون داخل عقول رجال الدولة تجاه الدول الأخرى وطبيعة العلاقات الدولية بوجه عام. والتصورات الخاطئة التي يتبناها القادة لا نهاية لها ومن يفتش وراء كل حرب سوف يجد عدداً لا بأس به من هذه التصورات والأوهام.

وماذا قيل أيضاً عن تفسير ظاهرة الحرب ؟ ... فوكوياما المفكر الأميركي صاحب أطروحة نهاية التاريخ يرى أن الحرب مرتبطة بالأنظمة الشمولية، فالأنظمة الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض لسببين: أولاً لأن ما يربط بينها من المصالح المشتركة أكثر ما يفرق بينها، وثانياً لأن قرار الحرب في الأنظمة الديمقراطية لا يتخذه فرد واحد أو مجموعة ضيقة وإنما هو في النهاية بمعنى من المعاني قرار الشعب، والشعوب قلما تختار الحرب. وبالتالي فإن تحول الدول إلى النظام الديمقراطي كفيل بالقضاء على ظاهرة الحرب مرة واحدة والى الأبد. وقد تخيل الفيلسوف الشهير أوغست كانت شيئاً قريباً من هذا عندما دعا إلى تجمع عالمي من الدول الديمقراطية وقال بأن تجمعاً كهذا كفيل بإحلال السلام في العالم. وبالطبع فإن البعض يرى في هذه النظرية قدراً من السذاجة فهناك أمثلة لحكومات ديمقراطية دخلت حروباً ضد بعضها

(1) يعتبر فرويد أن العنف من طبيعة البشر والحرب بهذا المعنى أمر حتمي، أما توماس مور فله رأي آخر: الناس لا يذهبون إلى الحرب بمحض إرادتهم. هوس الملوك هو الذي يدفعهم إليها، أي أن شخصية القادة ودرجة إدراكهم العقلي هي التي تقود الناس إلى الحرب. وهذا تفسير وجيه.

البعض. وكما نرى فإن الآراء السابقة كلها تحاول تفسير هذا اللغز الذي يستعصي على الحل: لماذا ما زال الإنسان مصراً بعد كل هذا التطور الذي أحرزه، على كل الأصعدة، أن يحسم خلافاته بنفس الطريقة التي كان يتبعها جده البدائي القديم؟. والمشكلة هنا أن الإنسان لا يريد الاعتراف بأن الحرب هي ظاهرة عقيمة تعبر عن أحط ما في نفسه من غرائز، وإنما على العكس يمجدها ويسعد بها ويغني لها.

لقد حدد بعض علماء الاستراتيجية خمسة أسباب أساسية تقود إلى وقوع الحرب بين الدول:

السبب الأول: الأمل الكاذب في النصر وهذا أمر واضح فالدول التي تهزم في الحروب إذا عرفت النتيجة التي تنتظرها ما دخلت الحرب من الأصل. والأكثر من ذلك انه حتى الدول التي تنتصر لو عرفت إن الحرب سوف تكلفها هذه التكلفة ما دخلتها أيضاً؛ هناك دائماً أمل كاذب في الانتصار خلف كل حرب. والدول التي تستغرق في التشاؤم نتيجة خوض الحروب تكون أكثر حذراً في التعامل مع الشؤون الدولية ولا تدفع الأزمات إلى حافة الهاوية لأنها تشك في نتيجة الحرب، أما الدول التي يستغرقها التفاؤل الكاذب فتكون أكثر تهوراً [1].

وما الذي يُحدث الأمل الكاذب في النصر؟ قد يكون السبب هو الشوفينية (أي الوطنية المبالغ فيها). فالدول تفكر بأن جنودها لا

(1) هناك الكثير من أمثلة أوهام النصر: بركليز اخبر اليونانيين بسهولة النصر ضد إسبرطة.. هانيبال كان مؤمناً بسهولة الانتصار عندما سار بحملته ضد روما في 218 ق. م. وفي الحرب بين فرنسا الثورية وأعدائها في عام 1792 كان كلا الطرفان موقناً بأن النصر سيكون حليفه، وعندما وقعت الحرب بين فرنسا وبروسيا في عام 1870 – تلك الحرب التي انتهت بهزيمة فرنسا هزيمة ساحقة – كانت فرنسا مقتنعة بالانتصار في الراين إلى درجة أن الجيش الفرنسي وزع على ضباطه خرائط لروسيا بدلاً من فرنسا رغم أن مسرح المعركة كان على أرضها!. وعندما وقعت الحرب العالمية الأولى كان الجنود الألمان يتواعدون على اللقاء في باريس في ظرف ساعات.

يمكن أن يقهروا لأنهم من عنصر راقٍ وعلى سبيل المثال: تضمن أحد الكتب المدرسية الفرنسية في ستينيات القرن التاسع عشر أن الجندي الفرنسي يساوي عشرة جنود ألمان! هذه الوطنية المبالغ فيها تساهم أيضاً في سوء تقدير إرادة الخصم. فالدول غالباً ما تفكر كالتالي: هدفنا شرعي، أما هدفهم فلا وهم يعرفون ذلك وبالتالي فسوف يختارون التراجع !. وبالطبع فإن هذا المنطق يتغافل عن أن الآخرين يعتبرون – من وجهة نظرهم الخاصة – أن هدفهم هو الآخر شرعي.

هناك سبب آخر يعزز التفاؤل الكاذب بنتيجة الحرب: الاعتقاد بأن الحرب يمكن أن تكون رخيصة، على سبيل المثال ماوتسي تونغ توقع ان تكون الحرب الكورية قصيرة الأمد قليلة التكلفة. وما حدث فهو أن الصين خسرت 900 ألف رجل في أكثر الحروب دموية منذ الحرب العالمية الثانية !

وكيف يقضي على الأمل الكاذب؟الشفافية هي الحل الوحيد، فإذا كان لدى الدول تقدير صحيح لقوتها وقوة الخصم لأمكن تفادي الكثير من الحروب. والشفافية – في مجال معلومات التسلح بالذات تمكن العالم من تفادي حروب كثيرة تنتج عن سوء التقدير. وهذه هي الفلسفة التي تقوم عليها اتفاقيات ضبط التسلح.

السبب الثاني: ميزة الضربة الأولى، ومعنى ذلك أن تعتقد الدول سواء عن حق أو عن تخيل أن الطرف الذي سيضرب الضربة الأولى سوف يُكتب له النصر النهائي وبالتالي فإن الدول تحاول، ما وسعها ذلك، أن تستغل ميزة الضربة الأولى خصوصاً وإنها تعرف أن خصومها سوف يفعلون ذلك أيضاً إذا حالفتهم الفرصة، وفي هذه الحالة فإن الدول تلجأ إلى ما يسمى بالتعبئة الاستباقية: ومثال ذلك روسيا التي عبأت قواتها في عام 1914 لتستبق هجوماً المانياً

محتملاً وتغتنم فرصة الضربة الأولي، وهذه التعبئة الاستباقية كانت من الأسباب الأساسية وراء نشوب الحرب العالمية الأولى.

وربما نتساءل لماذا تؤدي ميزة الضربة الأولى إلى الحروب؟. والإجابة هي أن ميزة الضربة الأولى تجعل الدول تخفي اعتراضاتها وشعورها بالظلم. ففي عالم ينتصر فيه من يمتشق الحسام قبل خصمه، لا معنى لأن تنذر الدولة خصومها بأنهم إذا فعلوا كذا فسوف تقوم الدولة بالهجوم عليهم الساعة الثانية عشرة لأنه عندما تقول الدولة ذلك سوف ينتهز خصومها الفرصة ويهجمون هم أولاً في الساعة الحادية عشرة! وهناك مثال يعبر عن هذا المعنى: في الحرب الكورية، إذ تدخلت الولايات المتحدة عام 1950 لرد عدوان كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، وقد قام قائد القوات الأمريكية الجنرال ماك آرثر بهزيمة قوات كوريا الشمالية بسرعة وجعلها تتراجع إلى داخل أراضيها، ثم بدأ بعد ذلك في مطاردتها شمالاً حتى الحدود مع الصين. وكانت المشكلة انه فرق جيشه لكي يتمكن من مطاردة فلول القوات الكورية، وهذا الوضع خلق ميزة ضربة أولى بالنسبة للصين لم تفطن الولايات المتحدة لها[1].

ولميزة الضربة الأولى أيضاً مخاطر أخرى كثيرة تتسبب في إشعال الحروب فهي تعطي للدبلوماسية فرصة ضئيلة، فالدبلوماسيون يفاوضون بينما العسكريون يضعون أيديهم على الزناد لأنهم يعرفون

(1) المشكلة بالنسبة للصين أنها كانت تعتبر تقدم القوات الأمريكية شمالاً خطراً على أمنها، وعندما وصلت القوات الأمريكية إلى نهر يال أضاءت لمبة الخطر الحمراء في بكين. ماذا فعل ماوتسي تونغ ؟. لم يعلن مخاوفه وشعوره بالخطر بوضوح لأمريكا، لأنه رأى أن بإمكانه استغلال ميزة الضربة الأولى ضدها، وبالتالي فقد اظهر اهتمامه بمحادثات السلام مع واشنطن، وتعمد أن يظهر ضعف الصين العسكري أمام الولايات المتحدة حتى يستدرجها إلى الفخ الذي أعده لها في الشمال. وكانت هذه الحرب من أهم الهزائم التي نزلت بالولايات المتحدة على الأرض في تاريخها كله.

أن الذي سيضرب أولاً سوف يفوز. وكذلك فإن ميزة الضربة الأولى تعطي الدول القليل من الوقت للتفكير، وتجعل الجهود الدبلوماسية مبتورة وعديمة الفائدة.

السبب الثالث: التغير في موازين القوى، فالدول تعيش حالة دائمة من الصعود والهبوط، ولحظات الصعود والهبوط هذه هي الأكثر خطورة. باعتبار أن الدول الصاعدة التي تزداد قوتها تريد أن تكمل صعودها بأمان، وبالتالي فهناك احتمال كبير لأن تقوم بضربة وقائية. في حين تعرف الدول الهابطة أنها سوف تهبط، وتشك في نية الدول الصاعدة، والدول الهابطة أيضاً يكون لديها شك كبير في احترام الدول الصاعدة للمعاهدات[1].

إن التحول في ميزان القوى أي صعود الدول وهبوطها يخلق فرصاً لدول ومخاوف لدول أخرى. وقد أشار المؤرخ اليوناني ثيوسيدس أن أحد الأسباب الأساسية للحرب بين أثينا وإسبرطة هو النمو الهائل لقوة أثينا والخوف الذي سببه هذا النمو عند إسبرطة، فالدول تحب أن تحارب في وقت يلائمها: الوقت الذي تكون فيه في قمة قوتها. خصوصاً إذا كانت متوقعة بأن الحرب آتية لا محالة. والدول تختار الحرب الآن بدلاً من فيما بعد على أساس أنها لا تضمن استمرار قوتها[2].

---

(1) أشار المستشار الألماني الشهير بسمارك إلى هذا المعنى عندما قال أن كل المعاهدات تحمل شرطاً ضمنياً هو: مع ضمان بقاء الأحوال على ما هي عليه!

(2) فالألمان فكروا في الحرب العالمية الأولى على النحو التالي: الروس يعدون مشروعاً لبناء السكك الحديدية وتحديث الجيش، وسينتهي هذا المشروع في عام 1917. إذا تركناهم حتى ذلك الحين ابتلعونا، فمواردهم اكبر وخصوصاً فيما يتعلق بعدد السكان، وهذا المشروع يتيح لهم وقتاً لتعبئة كل هذه الموارد ضدنا. لنختبرهم في أزمة ما نوصلها إلى حافة الهاوية: إذا اختاروا الحرب فمعنى ذلك أنهم كانوا يبيتون النية منذ البداية وكانت هذه الأزمة هي أزمة تموز 1914 التي كانت المقدمة للحرب العالمية الأولى!.

ومن جهة أخرى، نرى أن الدول الصاعدة تقوم بإخفاء مشاعرها بالظلم واعتراضاتها حتى يكتمل التحول في ميزان القوى، خوفاً من أن يؤدي إعلانها لهذه الاعتراضات إلى تعرضها لضربة وقائية. كما أن إخفاء الاعتراضات يقود بدوره إلى إعاقة الدبلوماسية فكيف يمكن للدبلوماسية مواجهة مشاكل غير معروفة؟!. وكان هذا بالضبط ما فعله هتلر في الثلاثينات: فقد أخفى نواياه العدوانية حتى يكتمل التحول في ميزان القوى لصالح ألمانيا، وكانت تصريحاته في منتصف الثلاثينات تدل على هذا التوجه، فقد ردد أن ألمانيا ليس لديها أي نوايا عدوانية تجاه العالم، وكل ما تمناه هو أن تعيش في عالم يعمه السلام والأمن، لكن هذه السياسة التي اتبعها أدت إلى تأخير قيام حلف مناوئ له لردعه، فالولايات المتحدة تحركت عندما كان هتلر قد بدأ بالفعل في تنفيذ مشروعه، ولو عرف هتلر بأن الولايات المتحدة سوف تدخل الحرب ربما لأعاد التفكير في مشروعه برمته ؛فالتحول في موازين القوى يؤدي إذاً إلى تزايد احتمالات وقوع الحرب، فالتحول يخلق الموقف التالي: الدول الصاعدة تريد مزايا أكثر (مثل ألمانيا التي كانت تريد إمبراطورية استعمارية أوسع في بداية القرن) أما الدول الهابطة فتخشى أن يكون التسليم بمطالب الدول الصاعدة بداية لابتزاز لا ينتهي.

ان هجوم اليابان على بيرل هاربر لا يمكن تفسيره إلا من خلال فكرة التحول في ميزان القوى وما تخلقه من فرص ومخاطر: فاليابان كانت قد بدأت برنامجاً لتحديث أسطولها البحري في أواخر الثلاثينات. في الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة تستعد لبرنامج بناء عسكري شامل يبدأ في أوائل الأربعينات. ولو انتظرت اليابان فترة أطول لأصبحت في وضع ضعيف في مواجهة خصم يفوقها عشر مرات في مصادر القوة الشاملة خصوصاً وأن الولايات

المتحدة فرضت عليها حصاراً نفطياً، وفي عام 1940 كان تقدير اليابانيين أن مخزونهم النفطي يكفيهم لمدة سنتين فقط، ولكن وهكذا فكر صقور العسكرية اليابانية إذا استغلت اليابان الفرصة اللحظية التي تتمثل في تفوقها النسبي في الباسفيك، ووجهت ضربة قاضية إلى الأسطول الأمريكي المكشوف في هاواي لكان لديها فرصة في الاحتفاظ بمكانتها. وفي غمرة التسرع لاتخاذ قرار توجيه الضربة الأولى لأمريكا لم يناقش العسكريون سؤالاً محورياً: هل في أمكان اليابان مواجهة الولايات المتحدة وبريطانيا في حرب طويلة ؟. وقد عرض أحد الضباط اليابانيين الموقف للإمبراطور هيروهيتو على النحو التالي: إن الموقف يشبه حالة المريض الذي اشتد عليه المرض وعليه إجراء عملية جراحية قد تكون خطيرة ولكنها تعطي بعض الأمل في إنقاذ حياته وكل هذا يوافق نظرية التحول في ميزان القوى: اليابان رأت أمامها نافذة فرصة مفتوحة فبدأت تتحرك هجوميا لأنها أدركت أن التأخير ليس في صالحها.

السبب الرابع الحصول على الموارد ويعتبر من أهم الأسباب التي تقود إلى اندلاع الحروب وهو سبب له علاقة برغبة الدولة في الحصول على الموارد الاقتصادية: إن الحصول على الموارد التراكمية هو التعبير العلمي الدقيق الذي يستخدمه علماء الاستراتيجية في التعبير عن السبب الاقتصادي في نشوب الحروب. والموارد التراكمية هي الموارد التي إذا امتلكتها الدولة تسهل لها الحصول على موارد جديدة. ففي فترة من الفترات كان الفحم مورداً تراكمياً، فالحصول على الفحم يمكن الدولة من بناء أساطيل قوية وتمكننها بالتالي من احتلال مناطق أخرى. وفي فترة أخرى كانت الأرض الزراعية مورداً تراكمياً لأن الحصول على مزيد من الأرض الزراعية يعطي الدولة ميزة هامة لجهة عدم تعرضها للحصار الغذائي. وبعد ذلك صار

الحصول على الموارد الصناعية هو الغاية الكبرى للدولة، لأن الموارد الصناعية هي العماد الأول للجيش الحديث. الأرض نفسها كانت وما زالت في حالات قليلة مورداً تراكمياً فالحصول على أراض تعطي الدولة عمقا استراتيجيا يمكنها من الدفاع عن نفسها ضد الغزو. والكثير من العسكريين الإسرائيليين يستخدمون هذا المنطق في التفكير لتبرير سعي إسرائيل بالتوسع لتأمين حدود آمنة.وقاد التفكير في الموارد المتراكمة الدول في الماضي للغزو: مثال اليابان وألمانيا في الثلاثينات اللتين اعتقدتا بالحاجة إلى إمبراطورية أوسع لأن اقتصادهما يمكن أن يختنق إذا طبق عليهما الأعداء حصاراً اقتصادياً، أما الولايات المتحدة فكانت ترى إن سيطرة المحور على الموارد الأوروبية هو تهديد مباشر لأمنها، ونفس المنطق كان وراء وقوفها أيام الحرب الباردة في مواجهة روسيا، فمعنى أن يسيطر الاتحاد السوفيتي على كتلة أوراسية كبرى أن يكون في موقف يهدد أمريكا تهديداً مباشراً. أي أن الدول قد لا تكون مهتمة بالحصول على الموارد المتراكمة ولكن يهمها ألا يحصل الآخرون عليها، وهذا المنطق قد يتسبب بدوره في وقوع الحروب على طريقة الأرض المحروقة، أي تدمير موارد معينة كي لا يستفيد منها الخصم.ولكن هل ما زال للموارد هذه الأهمية التي كانت لها في الماضي؟ في الواقع لم يعد للموارد الأهمية التي كانت تحتلها في الماضي، وأن الحصول على الموارد التراكمية لم يعد من أسباب الحرب، لأن السلاح النووي غيَّر قواعد اللعبة كلها. مثلاً لم يعد العمق الاستراتيجي شيئاً هاماً للدولة في وجود الصواريخ الاستراتيجية ووسائل الإطلاق عبر القارية، وهذه الفكرة تضع علامة استفهام كبيرة على سعي إسرائيل إلى حيازة حدود يمكن الدفاع عنها، كما أن الاقتصاد الصناعي المتقدم تحول إلى اقتصاد معرفة يعتمد على التكنولوجيا العالية. وهذا النوع من الاقتصاد لا يمكن للغازي أو المستعمر أن يسيطر عليه.

فلكي تسيطر على دولة لا بد أن تفرض قيوداً صارمة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة، فأجهزة الكومبيوتر والطابعات يمكن أن تستخدم في تنظيم المقاومة ضد المستعمر. أي انك لكي تسيطر على دولة ذات اقتصاد متقدم يعتمد على المعرفة لابد أن تدمر العوامل التي تجعل هذا الاقتصاد متقدماً!. والنتيجة أن السيطرة على دولة ذات اقتصاد عالي التكنولوجيا لن تكون ذات عائد كبير، وفضلاً عن ذلك فإن القومية أيضاً ساهمت في جعل الغزو غير مجد؛ القومية كفكرة ظهرت إلى الوجود في القرن التاسع عشر وجعلت استعمار الدول أمراً صعباً، لأنها جعلت البقاء في الدول المستعمرة وقمع شعوبها عملية أكثر تكلفة عما مضى. إضافة إلى أن ظهور الأسلحة الخفيفة واستخدام تقنيات حرب العصابات جعل مقاومة الشعوب للاستعمار أكثر عنفاً وتأثيراً. وبالاختصار فإن الغزو لم يعد اليوم وسيلة فعالة للحصول على الموارد أو لزيادة القوة الوطنية.

السبب الخامس السهولة في ظاهرة الحرب: الحرب تكون أكثر احتمالاً عندما يكون الغزو سهلاً. وهذه العبارة قد تبدو ساذجة أو بسيطة، ولكنها في نظر الكثيرين تفسر السبب الأساسي وراء اندلاع الحروب. فعندما تعتقد الدول أن الغزو سهل، سواء كان ذلك حقيقة أو وهماً، فإنها تبادر بالهجوم على أساس أن النصر سوف يكتب للمهاجم وليس للمدافع. وفي عالم الغزو السهل يكون الأمن هشاً للغاية، فالدول تعتقد دائماً بأن أمنها في خطر، والمشكلة هنا أن كل إجراء تتخذه الدولة للدفاع عن نفسها يفسر من جانب الدول الأخرى على انه إجراء يقصد به تعزيز قدراتها الهجومية. وبالاختصار فإن الدول ترى في هذا الجو الخطر أن خير وسيلة للدفاع هي الهجوم، وأن الحصول على الأمن غير ممكن إلا عن طريق تهديد أمن الآخرين.

ففي الحرب العالمية الأولى مثال جيد على هذا المعنى: ففي بداية القرن العشرين سادت عقيدة عسكرية واستراتيجية أطلق عليها البعض عبادة الهجوم، فالقوى الكبرى في أوروبا اعتقدت بأن المهاجم سوف يكتب له النصر. في حين أن الدولة التي تقف في موقف الدفاع لن تلاقي سوى الهزيمة والهوان وعلى هذا الأساس كانت كل الخطط العسكرية خططاً هجومية، وأخطر هذه الخطط جميعاً كانت خطة شليفن الألمانية. ومكمن الخطورة في الخطة الألمانية أنها كانت تقوم على مزج بين التعبئة والهجوم في خطوة واحدة. كانت الخطة تقوم على معادلة بسيطة: إذا أعلنت روسيا التعبئة، تقوم ألمانيا بالهجوم على بلجيكا وفرنسا! والسبب أن ألمانيا كانت معتقدة بأنها ما إن تتورط في حرب مع روسيا حتى تسارع فرنسا إلى الهجوم عليها من الجبهة الغربية لاسترداد الالزاس واللورين التي سلبها الألمان في عام 1870.هذه الخطة وضعت تقريبا قبل خمس سنوات من نشوب الحرب العالمية الأولي، وكانت سراً من أسرار الدولة إلى درجة أن المستشار الألماني والقيصر لم يكونا على علم بأن الخطة تمزج بين التعبئة والهجوم في خطوة. واحدة.

وعندما نشبت أزمة تموز 1914 باغتيال الارشيدوق النمساوي كان الرد الروسي هو إعلان التعبئة العامة التي فكرت بنفس الطريقة: باعتبار أن ترك النمسا تلتهم صربيا معناه أن ألمانيا حليفة النمسا سوف تهددنا في عقر دارنا، وما الذي حدث بعد إعلان روسيا التعبئة ؟ انتهت الجهود الدبلوماسية التي كان يمكن أن تسفر عن حلٍّ للأزمة إذا توافر المزيد من الوقت. وبدأ تنفيذ الخطة الألمانية على الفور بالهجوم على فرنسا وبلجيكا. ما اجبر بريطانيا على دخول الحرب لأنها اعتبرت أن الهجوم على بلجيكا تهديد مباشر لأمنها. إنها سلسلة متوالية من التخبط الذي ينتج عن الشك

والسرية والاعتقاد بأن النصر سوف يكون حليف المهاجم، فبريطانيا لو كانت تعلم بالخطة الألمانية لمارست ضغوطاً على روسيا حتى لا تعلن التعبئة العامة. أو لأظهرت لألمانيا إنها سوف تدخل الحرب إذا قامت ألمانيا بغزو بلجيكا. وفي هذه الحالة فإن ألمانيا كانت سوف تفكر مرتين قبل أن تمضي في خطتها لاحتلال بلجيكا.

إن الاعتقاد بأن الغزو سهل يفسر الكثير من الحروب، والدول الأكثر تعرضاً للخطر هي الدول التي تشعر بأن أمنها ضعيف (مثل ألمانيا)، لأن هذه الدول لديها شك غير مبرر في نوايا الدول الأخرى. والحرب العالمية الأولى يمكن تلخيصها في عبارة واحدة: شعرت ألمانيا بأن أمنها مهدد، وسعت إلى الحصول على الأمن عن طريق تهديد أمن كل جيرانها، وهذا خلق لها كابوساً مرعباً هو اجتماع كل جيرانها عليها لهزيمتها. وموقف ألمانيا، في القرنين التاسع عشر والعشرين، لا يختلف كثيراً عن موقف إسرائيل. فهي رأت منذ نشأتها أن أمنها لا يمكن صيانته إلا عن طريق عقيدة عسكرية هجومية.

ثانياً: أنواع الحروب

هناك العديد من الصعوبات لتحديد أي من الصراعات المسلحة يمكن أن نطلق عليه حرباً. فهناك حالات كثيرة يُستخدم فيها العنف ولكنها تقع في المنطقة الوسطى بين السلام والحرب. وعلى سبيل المثال فقد أعلنت الولايات المتحدة بعد الهجمات على برجي التجارة في نيويورك في 11 ايلول 2001 أنها في حالة حرب، في حين أن من نفذوا هذه العملية لم يكونوا أعضاء في القوات المسلحة لأي دولة من الدول، وإنما كانوا أفراداً في شبكة عالمية هي منظمة القاعدة فهل يمكن اعتبار ما حدث في 11 ايلول حرباً؟ هذه مسألة شائكة وتختلف فيها الآراء؛ ولذلك فقد حاول البعض وضع معايير

يمكن من خلالها أن نميز بين الحرب وغيرها من ظواهر الصراع التي يستخدم فيها العنف. ومنها مثلاً معيار عدد القتلى، ووفقاً لهذا المعيار فإن أي نزاع مسلح يؤدي إلى مقتل أكثر من ألف فرد يمكن إن يطلق عليه حرب. وهناك من يركز على البعد القانوني فيقول بأن الحرب يمكن تمييزها عندما تقوم الدول بإعلانها، ولكن هذه النظرة تعتبر قديمة جداً وبشكل عام يمكن تقسيم الحروب على النحو التالي:

1 - **حروب الهيمنة:** وهي حروب تخوضها الدول للسيطرة على النظام العالمي، ويطلق عليها الحروب العالمية أو الكونية، وآخر هذه الحروب كانت الحرب العالمية الثانية، واليوم تقود الولايات المتحدة حروباً استباقية على الإرهاب لتكريس سيطرتها على النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

2 - **الحرب الشاملة:** وهي حروب تخوضها الدول لغزو الدول الأخرى واحتلالها، والغرض هنا هو الوصول لعاصمة الدولة المعادية وإجبار حكومتها على الاستسلام، وفي حالات نادرة يتم ضم إقليم الدولة المهزومة إلى إقليم الدولة المنتصرة كما فعل صدام حسين مع الكويت عندما أطلق عليها المحافظة العراقية التاسعة عشرة. والحرب الشاملة كما نعرفها اليوم نشأت من أيام نابليون الذي قام بإدخال مفهوم التجنيد الإجباري واسع النطاق، وسخر الاقتصاد الفرنسي كله للحرب. ومع الثورة الصناعية زاد الحماس لمفهوم الحرب الشاملة التي أدخلت المجتمع والاقتصاد كله في المجهود الحربي، وقد كانت الحرب الشاملة الأولى - بالمعنى الكامل - هي الحرب العالمية الأولى. ولكي نعرف الفرق بين طبيعة هذه الحرب وطبيعة الحروب التي سبقتها يكفي إن نقارن عدد قتلاها الذي بلغ

نحو 15 مليوناً بقتلى المعركة التي انتصر فيها بسمارك على النمسا في عام 1866 الذين بلغ عددهم 36 ألفاً. وفي الحرب الشاملة يتم تجنيد المجتمع كله للحرب، في حين يعتبر مجتمع العدو كله هدفاً مشروعاً [1].

إن هذه الآراء المتطرفة كانت تمثل خلاصة تفكير المدرسة العسكرية الألمانية التي اعتقدت بأن الكفاءة هي أعظم إنجاز للإنسان، ومن ثم لا بد من البحث عن شتى السبل التي من شأنها أن توجه الهياكل الاجتماعية لتحقيقها. وقد تحولت هذه الآراء إلى واقع مرير في الحربين العالميتين اللتين شهدتا مذابح وحشية لا

(1) وعلى سبيل المثال فقد قام الأمريكيون والإنكليز بقذف المدن الألمانية – مثل درسدن – بصواريخ V2 فيما كان يعرف بسياسة القذف الإستراتيجي التى كان الهدف منه إضعاف الروح المعنوية للعدو، وقد أدت هذه السياسة إلى مقتل حوالي 600 آلف مدني ألماني. فالحرب الشاملة تحدت أعرافا وقيما توارثتها البشرية منذ القدم بشأن المسموح به والممنوع في الحرب، عندما اعتبرت أن المجتمع كله يعتبر هدفاً مشروعاً في وقت الحرب. وكان أول من أشار إلى مفهوم الحرب الشاملة هو الضابط الألماني فون درجولتز فقد ألف كتاباً في عام 1883 عنوانه الأمة تحمل السلاح وفي هذا الكتاب تحدث عن أن موجة المستقبل لن تكون الحروب بين الجيوش النظامية فقط، وإنما الأمة كلها سوف تكون هدفاً في المعارك، وبالتالي فإن الأمة كلها مطالبة بأن تحمل السلاح. وقد دارت الحرب العالمية الأولى بنفس الصورة التي تخيلها هذا الضابط الألماني. وفي عام 1936 ألف الضابط أركان حرب اريك لوندروف، الذي كان رئيسا لأركان الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الأولي، كتاباً عنوانه الحرب الشاملة. وفي هذا الكتاب حاول لوندروف أن يهدم الفكرة القائلة بضرورة التفرقة بين الجيش والشعب، ودعا إلى أن يكون البلد كله، عسكريين وغير عسكريين، رجاله ونساؤه وأطفاله عبارة عن جيش ضخم، كل يخدم في موقعه. وعلى رأس هذه المنظومة لا بد من وجود قائد عسكري ذي سلطة مطلقة بما في ذلك الحق في تجاوز السلطة القضائية وإعدام من يرى انه يعوق المجهود الحربي من المجتمع. وقد وصل لوندروف إلى أقصى درجات التطرف عندما قال بأن هذا النظام لا بد ألا يقتصر على زمن الحرب، فقد بلغ من اتساع نطاق النزاعات الحديثة ومن طول فترة الإعداد لها ما يقتضى أن تستمر هذه الدكتاتورية العسكرية على الدوام.

سابق لها في التاريخ البشري[1].

وفي الواقع سعى الإنسان منذ القدم إلى وضع قواعد للحرب لأنه اعتبرها نشاط ينطوي على أعمال ذات خطورة كبيرة مثل القتل وإراقة الدماء، وكانت هذه القواعد توضح ما هو المسموح به وما هو الممنوع، حتى لا يتحول الأمر إلى فوضى شاملة. وعلى سبيل المثال فإن قتل الجرحى والجنود الذين يستسلمون يعتبر عملاً مناقضاً للأعراف الحربية.. وقد تطورت هذه الأعراف والقوانين في القرنين التاسع عشر والعشرين تطوراً كبيراً كرد فعل على المذابح التي شهدتها البشرية، وكان أهم تجسيد لهذا التطور هو معاهدات لاهاي عام 1907، واتفاقيات جنيف الأربع 1949. وكل هذا التراث الإنساني تجسد في ما يطلق عليه اليوم القانون الدولي الإنساني[2].

3 - **الحرب المحدودة:** وتشير إلى أعمال عسكرية تنفذ للوصول إلى أهداف تقل عن هدف استسلام العدو واحتلال أراضيه (على عكس الوضع في الحرب الشاملة). والنزاعات الحدودية التي اشرنا إليها تقع في فئة الحرب المحدودة. وكذلك الغارات التي تتضمن عمليات قذف أو اقتحام سريعة ذات هدف محدود مثل العملية التي نفذتها إسرائيل عندما قذفت المفاعل الذرى العراقي في عام 1982 لتمنع العراق من امتلاك تكنولوجيا نووية فقد كانت عملية سريعة لها هدف محدد وانتهت في فترة قصيرة. ومن أمثلة الحرب المحدودة، الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة في مواجهة

(1) وقد كان كلاوزوفيتس قد أشار في كتابه عن الحرب إلى أن الحرب هي عمل تعلنه الدول، وتخوضه الجيوش فى حين تبقى الشعوب بعيدة عنها. وكلاوزوفيتس بهذا الكلام عبر عن تقاليد توارثها البشر منذ القدم بشأن النزاعات المسلحة، وأهم هذه التقاليد على الإطلاق هو التفرقة بين العسكريين، والمدنيين الذين لا يحملون السلاح.

(2) راجع بهذا الخصوص، خليل حسين، الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

حركة طالبان في أفغانستان في أعقاب هجمات 11 ايلول 2001.

4 - **الحرب الأهلية:** هي حرب بين فصائل داخل دولة واحدة تحاول تشكيل أو منع تشكيل حكومة جديدة للدولة كلها، أو على جزء منها. والهدف قد يكون تغيير النظام الحاكم، أو إزاحة بعد العناصر داخله، أو الانفصال بمنطقة ما كدولة مستقلة جديدة. ومن أمثلة الحروب الأهلية الحرب الأهلية الأمريكية بين الشمال والجنوب في ستينات القرن التاسع عشر، وكذلك الحرب الأهلية التي خاضها شعب إريتريا للاستقلال عن إثيوبيا في الثمانينيات.

وقد تدور الحرب للسيطرة على الدولة كلها، كما حدث في الحرب الأهلية في السلفادور في الثمانينيات وهي حرب راح ضحيتها أكثر من نصف مليون. فعلى عكس ما قد يتوقع المرء، تكون الحروب الأهلية أكثر عنفا ودموية من الحروب التي تدور بين الدول.

5 - **حرب العصابات:** التي تتشابه مع الحرب الأهلية في بعض جوانبها، ولكن يميزها أنها حرب تخاض بلا خطوط واضحة تفصل بين القوات. والغرض من حرب العصابات هو تجنب مواجهة العدو وجها لوجه، وإنما التحرش به وتكبيده خسائر لا يستطيع تحملها. وفي حرب العصابات تجد الجيوش صعوبة كبيرة لمواجهتها، لأنها تواجه قوات غير نظامية تعمل وسط وغالباً في حماية الجماعات السكانية. لذلك فإن تكتيك الفوز في حرب العصابات غالبا ما يتضمن جهود كبيرة لكسب ولاء السكان المحليين أو تخويفهم بشدة بحيث لا يقدمون الدعم للجماعات التي تمارس الحرب. وفي حرب العصابات يعاني المدنيون بشدة، لأن طرفي الحرب يبذلون ضغوطاً عسكرية على نفس المناطق في نفس الوقت حيث لا توجد خطوط فاصلة بين مواقع القوات.

وقد خاضت قوات (الفيت كونج) حرب عصابات ناجحة ضد الولايات المتحدة في فيتنام في الستينيات والسبعينيات، انتهت بانسحاب الولايات المتحدة في إشارة بالغة الدلالة إلى قوة تكتيكات حروب العصابات. وفي السنوات الأخيرة انتشرت حروب العصابات في مناطق كثيرة من العالم وصارت تحل، شيئاً فشيئاً، محل الحروب التقليدية التي تخوضها الجيوش في مواجهة بعضها البعض. وخير مثال على ذلك سابقة إجبار إسرائيل على الانسحاب من غالبية الأراضي اللبنانية المحتلة بفعل المقاومة.

خاتمة

هل الصراع - والحرب ظاهرتان حتميتان ؟

مما سيق يمكن القول أن الحرب ليست ظاهرة حتمية، فهي ظاهرة لها أسباب ومظاهر محددة يمكن معالجتها، في حين أن التفكير فيها باعتبارها شيئاً حتمياً لا فكاك منه وهو الذي يجعلها حتمية بالفعل. إن السلاح النووي، ومبدأ (الدمار المؤكد المتبادل)، مهدا للقضاء على الكثير من أسباب الحرب لأنهما عززا من قدرة المدافع وليس المهاجم وقضيا على فكرة ميزة الضربة الأولى التي تعد من أهم أسباب الحرب لأن الدول التي تمتلك السلاح النووي يمكنها امتصاص الضربة الأولى والرد بضربة ثانية. وهنا لا مجال أيضاً للأمل الكاذب في الانتصار ولا مجال للسعي للحصول على الموارد المتراكمة من خلال الغزو. ويمكن تشبيه التغير الذي ادخله السلاح

النووي على عالم الصراع الدولي بأنه افسح لرجال السياسة أن يروا من خلالها نتائج الحروب والصراعات قبل أن يقدموا عليها. وفي فترة سابقة كان الناس متخوفين من السلاح النووي، فليست هناك سابقة لسلاح عرفه البشر ولم يستخدم في الحرب، وهنا يمكن تسجيل بعض الملاحظات منها:

- أن السلاح النووي يعزز السلام ويقلل احتمالات الحرب على الأقل بين الدول الكبرى؛ كما أن السلاح النووي يقود إلى السلام إذا كانت القوى التي تمتلكه يمكن ردعها، أي يمكن تخويفها من خلال التهديد بضربة نووية مضادة إذا أقدمت على استخدام السلاح النووي.

- إن الدول التي لا يمكن ردعها هي الدول التي لا يهمها ما يحدث لشعوبها، فما يهمها فقط هو الاحتفاظ بالسلطة.

- وبجانب اثر السلاح النووي في إنهاء ظاهرة الحرب، فإن التطور الإنساني في السنوات الأخيرة كرست ظاهرة أن الحرب شيئاً مستهجناً، وأن البشرية تجاوزت هذه الظاهرة.

- هناك الكثير من الجماعات من مختلف دول العالم تحاول أن تقوم بجهود لافتة في مواجهة ظاهرة الحرب عن طريق تنمية العلاقات بين الشعوب والأفراد عبر الحدود. وهذه الجماعات، التي يطلق عليها جماعات السلام، ترفض التعامل مع الحرب باعتبارها ظاهرة طبيعية وتتفق مع ما قاله الرئيس الأمريكي فرانكلين

روزفلت من أنه لم يكن هناك أبداً حرب جيدة أو سلام سيئ. وهذه الجماعات تحاول دوما أن تنظم نفسها في مظاهرات تعترض على الحروب، مثل المظاهرات التي خرجت اعتراضاً على حرب فيتنام في الولايات المتحدة والمظاهرات التي خرجت اعتراضاً على غزو إسرائيل للبنان في عام 1982. والمظاهرات ضد غزو أميركا للعراق في العام 2003.

- لقد أدركت الشعوب منذ القدم أن الحرب، رغم بشاعتها، تفرز الكثير من القيم الإيجابية مثل التضحية والشجاعة وإيثار الآخرين، والخروج من دائرة الفردية والارتباط بالمجتمع الأوسع.

- هناك ثقافات عسكرية بطبعها، وعلى سبيل المثال، إن المجتمع الأمريكي مجتمع يحتفل بالعنف ويعتبره أمراً عادياً. وفي فيلم باتون، الذي يروي قصة الجنرال باتون الذي كان قائداً للقوات الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، يقف القائد في بداية الفيلم مخاطباً خريجي الكلية العسكرية قائلاً: ليس صحيحاً أيها السادة أن الأمريكيين لا يريدون الحرب.. انهم يعشقون الحرب ويمجدون المنتصر ولا يتسامحون مع المهزوم.

- لقد أصبحت الحرب مستبعدة في مناطق معينة من العالم. وبالتحديد ففي أوروبا والأمريكتين فقد انخفضت احتمالات الحرب الشاملة. وقد أشرنا من قبل إلى مفكرين وخبراء ممن يعزون ذلك إلى الالتزام بالديمقراطية. في حين يشيرون إلى إنه في الدول الشمولية، حيث تسيطر

مجموعة صغيرة، أو فرد واحد في حالات كثيرة على كل شيء، تكون احتمالات الحرب اكبر. فالحاكم الفرد يسعى دوماً إلى اكتساب الشرعية عن طريق الانخراط في صراعات خارجية توجه اهتمام مواطنيه وحماسهم إلى الخارج لينسوا بؤس حالهم في الداخل. والحاكم الفرد الذي يرتكب الكثير من الجرائم في حق شعبه دون أن يحاسبه أحد يظن أن في إمكانه القيام بمغامرات خارجية دون أن يتعرض لعقاب [1].

- لقد ظهرت منافذ كثيرة يمكن أن تحقق الدولة من خلالها قوتها بخلاف الوسيلة العسكرية. والأكثر من هذا كله فإن

(1) وعلى سبيل المثال، فقد رأينا إن المشكلة الألمانية كانت أحد الأسباب الرئيسية في الحروب الطاحنة التي اعتصرت القارة الأوروبية في القرن العشرين. ورأينا كيف أصرت فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الأولى على معاقبة ألمانيا وإضعافها حتى لا تكرر عدوانها، وكيف أصر الحلفاء على تقسيم ألمانيا حتى لا تتكرر مغامرات هتلر. وهناك مشكلة قديمة في التوازن الأوروبي تتعلق بالعدد الأنسب للدول التي تتحدث الألمانية. وقد رأينا أنها كانت 37 دولة في وقت مؤتمر فيينا عام 1815 ثم وحدها بسمارك ولكنه كان مقتنعا بأهمية أن توجد دولتان تتحدثان الألمانية فلم يكن يريد للنمساويين أن يشتركوا في الإمبراطورية الألمانية الجديدة خشية التأثير على سيطرة بروسيا على الدولة الجديدة. أما هتلر فقد كان يرى ضرورة وجود ألمانيا واحدة تكون قلباً لإمبراطورية عالمية. وفى أعقاب الحرب الثانية سئل دبلوماسي فرنسا عن العدد الأمثال للدول الألمانية من وجهة نظره فأجاب: أنا أحب ألمانيا جدا، وكلما زاد عدد الدول الألمانية كلما كان ذلك أفضل !. وعندما توحدت ألمانيا ثانية بعد نهاية الحرب الباردة في عام 1990، أعاد ذلك إلى الأذهان بعض المخاوف عن التوازن الأوروبي، واحتج وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شيفرنادزة بأن إعادة توحيد ألمانيا سيؤدى بالإخلال بتوازن القوى في أوروبا. ولكن لم تشر استطلاعات الرأي إلى قلق الشعب الفرنسي من هذا التوحيد. على العكس، فان أي رجل دولة فرنسي يقيم سياسته على أساس منع توحيد ألمانيا كان سيرفض في داخل فرنسا نفسها نتيجة للروابط الكبيرة إلى صارت تربط بين الاقتصاد في البلدين بحيث إن قوة الاقتصاد الألماني تؤدي إلى رفاهية في فرنسا، والعكس صحيح. وهذا هو ما يشار إليه بالاعتماد المتبادل.

اللاعبين على المسرح العالمي لم يعودوا الدول فحسب، فهناك الشركات متعددة الجنسية التي صارت تتحكم في مصادر اقتصادية تفوق بعض الدول. وعلى سبيل المثال، فإن هناك 12 شركة متعددة الجنسية يتجاوز إجمالي مبيعاتها الناتج القومي الأجمالي لأكثر من نصف دول العالم. ومبيعات شركة مثل شل أو - أي. بي. أم - أعلى من الناتج القومي لدول مثل النرويج وبلجيكا، واليونان وتركيا. إضافة إلى ذلك هناك المنظمات غير الحكومية، مثل منظمات حقوق الإنسان التي صارت طرفا مهما في قضايا كثيرة تتعلق بالصراع الدولي. وهناك المنظمات الإرهابية التي أثبتت، أنها قادرة على تسخير الأدوات التكنولوجية ومنجزات ثورة المعلومات في إحداث قدر هائل من التدمير والتخريب.

- إن العديد من العوامل جعلت الدولة لاعباً بين لاعبين كثر في العالم المعاصر. أي أن اللاعبين تغيروا وكذلك أسلوب اللعب! وعلى الرغم من ذلك فإن ظاهرة الصراع المسلح لم تنته، وإن أخذت أشكالاً أخرى. وقد أشرنا من قبل إلى خطورة تصاعد العنف العرقي والديني في العقد الأخير من القرن العشرين. وأن هذا العنف صار يمارس في شكل حروب محدودة التي صارت تمثل الصورة الغالبة للحرب في هذا العصر. هذه الحروب المحدودة التي تدور غالباً في أطراف العالم، وفي الأجزاء الأقل تطوراً منه التي يقطنها 80% من البشر، حلت محل الحروب الشاملة التي كان مسرحها الأساسي من قبل هو القارة الأوروبية. وخطورة هذه النوعية من الحروب

أنها تدور في اغلب الأحوال حول قضايا غير ملموسة وينطبق عليها ما ذكرناه سلفا بخصوص صراع الأفكار. وفي هذه الحالة فإن الحرب لا تصبح وسيلة من وسائل السياسة كما قال كلاوزوفيتس، وإنما تصبح هدفا في حد ذاتها.

- والخلاصة من كل هذا، أن الصراع الدولي لم ينته، وإنما اخذ أشكالاً غير الصورة العسكرية في أجزاء العالم المتقدم (أوروبا وأمريكا). في حين ظلت الوسيلة العسكرية هي الوسيلة الأساسية لحسم الصراعات في مناطق أخرى (أفريقيا والشرق الأوسط وبعض أجزاء آسيا التي تعتبر الحرب فيها مستبعدة ولكن محتملة الحدوث).

وبنهاية القرن العشرين ما زال الكثيرون يحملون أمنيات بأن يكون القرن الجديد فاتحة لعالم جديد لا تصبغه دماء ضحايا الحروب والصراعات. ولكن يبدو أن الطريق ما زال طويلاً أمام الإنسان لكي يتعلم أن العدو الحقيقي ينبع من داخله، ومن شكه في الآخرين وخوفه منهم وكراهيته لهم ورغبته في السيطرة عليهم!

الفصل الثاني

القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها

من المسلمات ارتباط النظام الدولي بشكل أو بآخر بموازين القوى التي تنشأ عبر التحالفات بين الدول أو المنظمات أو غيرها، وأساس هذه الموازين هي القوة، فما هي أنواعها وطبيعتها وكيفية تأثيراتها ومداها، وانعكاساتها في نشوء الأحلاف الدولية وصراعاتها.

أولاً: ماهية القوة

ليس ثمة خلافات جوهرية، أو ذات شأن، في تعريف القوة أو تحديد المقصود منها. فمعظم التعاريف يقرِّر أن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، أو التحكُّم في سلوكهم تجاه قضية معينة. ونظراً إلى أن هذه التعاريف قد حصرت نطاقها بعملية التأثير، فإن المهتمين بالعلاقات الدولية وشؤونها قدّموا تعاريف أكثر وضوحاً نظراً إلى ربط القوة بعلاقات الدول، وهو الأساس في تطبيقات القوة وآثارها العملية. وبصورة رمزية، فإن القوة هي

قدرة (أ) على دفع (ب) إلى أن يفعل (س)، أو لا يفعل (ص)، بمعنى أن تسمح (أي العلاقة) بقيام إحدى الحكومات بحمل حكومة دولة ما على أن تتبع سلوكاً معيناً لم تقم باختياره بمحض إرادتها، كأن تجعلها تقدم على القيام بأعمال لا ترغب في القيام بها، أو تمنعها من القيام بأفعال ترغب في القيام بها. وتتمثَّل إحدى مشكلات هذا التعريف، في معظم الحالات، في أن يتمَّ التأكد من احتمالات قيام الطرف الثاني بالفعل (س) أو عدم قيامه بالفعل (ص)، إذا لم تكن تأثيرات قوة الطرف الأول قائمة[1].

ومهما يكن من أمر التباين فإن أي أساس لتعريف القوة يستند إلى العلاقة السلوكية التي تجبر طرفاً على الانصياع لرغبة الطرف الآخر في الاتجاهات والخيارات التي تحقق رغباته، أو تتوافق معها، وذلك في فترة محدَّدة أو ممتدَّة في مجال معيَّن أو عدَّة مجالات. وبذلك يمكن الإشارة إلى عدة عناصر للقوة أبرزها[2]:

أ - تعتبر القوة، بشكل عام، وسيلة لتحقيق غاية معينة بذاتها، ولذلك من الصعب تصوّر أن دولة ما تنفق الأموال والطاقات لامتلاك القوة لمجرد امتلاكها أو

---

(1) فعلى سبيل المثل يشير بعض الدراسات إلى أن اليابان لم تستسلم للولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية لأنها ضربت بالقنابل الذرية، فربما عجَّل هذا بحدوث ذلك ليس إلا، إذ أن اليابان كانت قد أنهكت، كما كانت حكومتها قد بدأت تبحث عن طريقة للاستسلام. لذا ظهر تعريف شهير يقرر أن القوة = قدرة (أ) على دفع (ب) للقيام بالعمل (س) احتمال قيام (ب) بالعمل (س) بغض النظر عما فعله (أ).
See Yukiko Tanaka (Author), Toshiyuki Tanaka (Author), "Japanese War Crimes in World War II", West view Press, (1998), 6th ch.

(2) For more details see, Ralph E. Tarter, "Principles of Solid - State Power", SAMS (1985), pp 23-24.

لاستعراض قوتها في مواجهة الآخرين[1]. إلا أن المشكلة تكمن في أن القوة قد تكون هدفاً في حدِّ ذاتها، حسبما اتجهت المدرسة الواقعية كما في كتابات هانز مورغانثو التي أكَّدت أن القوة في حدِّ ذاتها قد تمثل قيمة مرغوباً فيها[2].

ب - ليست القوة فعلاً ساكناً إنما علاقة بين طرفين يتم في إطارها تفاعل وسائل تأثير وأساليبه في الإرادات والسلوك Actor، فترة من الزمن تشكِّل في التحليل النهائي إما حواراً أو صدام إرادات، تتحدَّد بناء عليه ملامح نمط العلاقة القائمة بين الطرفين. وقد تتخذ هذه العلاقة شكل الإيصال الصريح الذي تُستخدَم فيه أدوات القوة وأساليبها بوضوح، كما قد تتخذ أشكالاً إيحائية تتحرَّك عبرها رسائل مختلفة. إلا أنه ينبغي التنبّه إلى أن التأثير لا يسير دائماً في اتجاه واحد طوال الوقت، فقد تكون دولة ما هي الطرف الفاعل Actor، وقد تكون الدولة الأخرى هي الهدف Target أو العكس، فمهما بلغت قوة أحد الطرفين فإنه معرَّض لردود أفعال، ومهما بلغ ضعف الطرف الآخر تكون لديه قدرة على القيام ببعض الأفعال المؤثرة. كما أن علاقات القوة قد لا تكون ثنائية في كثير من الحالات، فمعظم أنماط التفاعلات الدولية في العصر الحديث متعدِّد الأطراف على نحو

(1) عندما تقوم الحكومات بتنظيم استعراضات عسكرية لقواتها المسلَّحة وأسلحتها في عواصمها، يكون الهدف هو اكتساب مكانة سياسية دولية – إقليمية معينة أو تأكيدها، أو رفع الحالة المعنوية لشعوبها إن لم يكن تدعيم الردع، أو إرسال رسائل في اتجاه أو آخر.

(2) Hans Morgenthau, "Power Politics", The University of Chicago Press, (1946), p 81.

يفرز أنماط تأثير شديدة التعقيد، وحتى في إطار بعض أشكال علاقات القوة التي يكون من الواضح أنها ثنائية، ربما يكون ثمة طرف ثالث يتدخَّل بشكل مؤثر.

ج - ليست القوة قيمة مطلقة بل تعتبر نسبية، فمن غير الممكن وصف طرف ما بأنه قوي أو ضعيف إلا في إطار مقارنته بطرف أو أطراف أخرى. وتلك المقارنة هي التي تحدِّد موقعه في هيكل القوة على المستوى الإقليمي أو الدولي[1]. فالفكرة العامة هي أن الدولة تكون قوية بمدى قدرتها على التأثير في سلوك الآخرين بأكثر مما يؤثِّر به الآخرون في سلوكها. إلا إن الأمر لا يبدو بهذه البساطة كذلك، فنسبية القوة لها تعقيداتها هي الأخرى بفعل التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة[2].

د - تتسم نماذج تأثير القوة بالتعقيد، فالقوة عملية Process تتضمَّن أكثر من مجرَّد قدرة دولة ما على التأثير في سلوك دولة أخرى في حالة محدَّدة، إذ أن عملية التأثير لا تتوقَّف عند رد فعل الدولة على الفعل الموجَّه إليها من

(1) الهند قد تكون قوية عسكرياً بالنسبة إلى باكستان، لكن الصين قد تكون أقوى منها، والأخيرة أقل قوة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية وهكذا.

(2) مثلاً تعتبر اليابان قوية اقتصادياً مقارنة بروسيا الاتحادية إلا أنها لا تقارن بها عسكرياً. كما أن مسألة امتلاك الأسلحة النووية قد أدت إلى انقلابات غامضة في مفاهيم القوة، إضافة إلى ذلك، فقد تحوَّلت عناصر القوة تدريجاً نحو القدرات المعرفية والتكنولوجية التي يصعب قياسها بعيداً عن تطبيقاتها، أو إدراك ما تتضمَّنه سياسياً. وكذلك بات وجود انقسامات عالمية حادة، استناداً على معايير قياسية، يتيح وصف مجموعات من الدول بأنها متقدِّمة وأخرى متخلِّفة، من دون حاجة إلى إجراء مقارنات مركّبة. لكن تبقى أهمية نسبية القوة في أنها تحدِّد ما هو متاح للتحقيق من جانب كل دولة إزاء الدول الأخرى.

الدولة الأولى، بخاصة وأن ردَّ الفعل قد يكون القبول ما يتطلَّب من الدولة المؤثِّرة فعلاً تعاونياً ما لتدعيم الاتجاه الذي اتخذته الدولة المتأثِّرة، أو قد يكون عدم القبول ما يُضطرُّ الدولة المؤثرة إلى رد فعل مضاد، وبالتالي ثمة سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التالية التي يمتزج فيها الفعل برد الفعل بحيث يصبح كل طرف فاعلاً وهدفاً في الوقت نفسه[1].

هـ - لكل عملية تأثير محدِّدات خاصة بها تتفاعل الأفعال وردود الأفعال المتصلة بها في مجال أو نطاق معيَّن، ووفقاً لقواعد لعبة معيَّنة تتحكَّم بكل عملية. فوصف دولة ما في سياق تلك النقطة - بأنها قوية، لا يعني أنها قادرة على التأثير في سلوك الآخرين في جميع المجالات، وفي كل القضايا، أي أنها قادرة على هزيمتهم عسكرياً ومنحهم مالياً والسيطرة عليهم ثقافياً واختراقهم سياسياً، فكوريا الشمالية مثلاً يمكنها أن تؤثر في سلوك كوريا الجنوبية بتهديدها عسكرياً، لكن ليس لديها ما تؤثر به اقتصادياً أو ثقافياً من الناحية العملية. كما أن حيازة دولة ما عنصر قوة محدداً لا يعني أنها قادرة على استخدامه في التأثير على كل أنماط السلوك المحيطة بها، بما في ذلك سلوكيات ترتبط بالهدف الواسع من امتلاك هذا

(1) مثال على ذلك، انتفاضة الأقصى التي انفجرت العام 2000، حين أقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون على دخول المسجد الأقصى، فرد الفلسطينيون على ذلك باحتجاج عنيف، لتردَّ القوات الإسرائيلية بارتكاب مجازر ما أدى إلى تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، وأعقبته عمليات انتقام إسرائيلية، فردود أفعال فلسطينية، لتستمر العملية في طريقها مكتسبة عناصر قوة ذاتية بدت متحكِّمة في سلوك الطرفين.

العنصر ذاته[1]. إلا أن الأمر الأساسي المرتبط بمفهوم القوة هو أن تأثير أي دولة في توجُّهات الدول الأخرى أو سلوكها، لا يحقق أي نتائج ذات أهمية إلا إذا استندت على إمكانات مادية ومعنوية مختلفة، عبر تعبئة عناصر معينة منها كأدوات للتأثير إما بالإقناع أو الإغراء أو التهديد أو المعاقبة، في مواجهة الأطراف المستهدف التأثير فيها.

ومهما يكن من أمر، فقد وصلت أهمية توافر الإمكانات كعنصر من عناصر مفهوم القوة إلى حد تبلور تيَّار بين محلِّلي القوة يطرح تعريفاً آخر للقوة لا يستند إلى كونها عملية تأثير في الإيرادات، وإنما رمزاً لامتلاك القدرات[2]، فمن يمتلك عناصر قوة (موارد قدرات) معيَّنة يصبح قوياً، ومن لا يمتلكها يُعدُّ ضعيفاً، على نمط ما هو متصوَّر في التفكير العام بشأن القوة، خصوصاً وأن الإمكانات يمكن رؤيتها أو لمسها أو قياسها، بخلاف التأثيرات التي تصعب الإحاطة بأبعادها المختلفة. وعلى الرغم من أن التعريفات

(1) إن امتلاك إسرائيل سلاحاً نووياً يكسبها حصانةً إزاء تهديدات الدول العربية لوجودها، لكن هذا السلاح لا يمكنه ردع الاستخدامات المنخفضة الشدة للقوة المسلحة ضدها، بما في ذلك الحروب المحدودة كما حدث في حرب تشرين 1973، وكذلك في عدوانها على لبنان وبخاصة العام 2006 والتي هزمت فيها إسرائيل بمواجهة المقاومة اللبنانية. ولا تستطيع دولة بما في ذلك الولايات المتحدة المسيطرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أن تخوض عمليات ممارسة تأثير في كل اتجاه، على كل المستويات، في وقت واحد، من دون أن تخاطر بالتورّط في المشكلات، أو فقدان الهيبة أو الصدقية، ثم تدهور القوة. راجع: خليل حسين، العدوان الإسرائيلي على لبنان: الخلفيات والأبعاد، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

(2) Randall Schweller; "The Progressiveness of Neoclassical Realism", pp. 311-347 in Colin Elman and Miriam Fendius Elman eds., Progress in International Relations Theory, Cambridge, Mass, MIT Press,(2003).

القائمة على امتلاك القدرات لم تصبح تعريفات سائدة، باعتبارها لا تقدم تفسيرات كافية لظاهر القوة، كما أنها تطرح إشكاليات أكثر تعقيداً مما تطرحه التعريفات المتداولة بشأن فكرة التأثير، إلا أن أي تعريف للقوة لا يتجاوز مطلقاً مسألة أن أحد عناصرها الأساسية القليلة التي تُضاف إلى الأفعال وردود الأفعال هو امتلاك القدرات التي تجعل محاولة التأثير ممكنة أو فعَّالة[1].

ثانياً: عناصر القوة

تكمن أهمية القوة في قدرتها على التأثير، وتستند القوة بشكل عام على امتلاك الدولة لعناصر أساسية متعلِّقة بالخصائص والموارد والقدرات والمؤسسات التي تشكِّل بمجموعها قدرات الدولة الحيوية التي تمكِّنها من فرض خياراتها على الآخرين وفقاً للوجهة التي تخدم مصالحها. وتظهر هذه العناصر بأشكال متعدِّدة ومتنوِّعة كالمساحة الجغرافية، وعدد السكان، والموارد الطبيعية، والقدرات الاقتصادية، والقوة العسكرية، والبنية التكنولوجية، والفعاليات الثقافية، والمؤسسات السياسية، والحالة المعنوية للشعب وغيرها. وعلى الرغم من تداخل هذه العناصر وتشابكها لتشكِّل بمجموعها عوامل القوة الشاملة للدولة فإن العبرة تكمن أولاً وأخيراً في كيفية استعمالها واستغلالها بكفاءة عالية عند تعرُّض الدولة لأي ضغوط خارجية. واستناداً إلى ذلك تتم عملية تقييم القوة ومدى تأثيرها.

فمصادر القوة، وهي العناصر التي تمثل الموارد العامة التي يمكن أن تستخدمها الدولة على المدى الطويل لامتلاك قدرات معينة أو تطويرها، تُستخدم في عمليات التأثير، كالموقع الجغرافي، وعدد

(1) C. Mac Millan, "Strategy Formulation: political concepts", St Paul, MN, West. Publishing; (1978), 2nd ch.

السكان، والموارد الاقتصادية، والقاعدة الصناعية، والإمكانات العلمية التكنولوجية، والقيم الثقافية. فالسكان مثلاً لا يستخدمون مباشرة في الحروب، وإنما العناصر المنظَّمون القادرون على حمل السلاح منهم، والذين يسمَّون عادة جيشاً. وتمثِّل هذه المصادر عموماً أسس قوة الدولة. أما قدرات القوة، وهي عناصر القوة التي تمثل قدرات محدَّدة، فيمكن أن تستخدمها الدولة مباشرة في عملية ممارسة التأثير في المدى القصير كالقوات المسلَّحة، والاحتياطيات النقدية، والأدوات الدبلوماسية، وأجهزة الاستخبارات. فالجيوش عادة ما تكون في وضع استعداد لاستخدام القوة المسلحة في أي وقت تتعرَّض فيه الدول للتهديد. وتمثِّل هذه القدرات أدوات قوة الدولة. وعلى الرغم من أن القاعدة في احتساب حجم القوة وتأثيرها يرتكز على هذه العناصر إلا إن هناك العديد من الاستثناءات لها، أبرزها:

أ - على الرغم من الدور الحيوي الذي تضطلع به القدرات المحدَّدة (العسكرية، المالية..) في تشكيل موقع الدولة على خريطة النظام الدولي، إلا أن عدم استناد تلك القدرات على موارد كبيرة يحدُّ من تأثيراتها على هذا المستوى. فتصنيف دول العالم قوى عظمى، وقوى كبرى، ودولاً متوسطة القوة (قوى إقليمية كبيرة)، ودولاً صغيرة، يرتكز عادة على أسس القوة ذات الطبيعة الثابتة نسبياً[1].

(1) مثال على ذلك أن انهيار عناصر قوة الإتحاد السوفياتي نقل الدولة الوريثة (روسيا الاتحادية) من مصاف القوى العظمى إلى مواقع الدول الكبرى على الرغم من امتلاكها قوة عسكرية تعادل القوة العسكرية الأميركية. كما أن امتلاك كل من الهند وباكستان أسلحة نووية لم يحوِّلهما من دول متوسطة القوة إلى قوى كبرى. كما أن حيازة بعض دول جنوب شرق آسيا، أو الخليج العربي، قدرات اقتصادية أو مالية كبيرة لم يؤدِّ إلى تعديل أوضاعها في هيكل القوة العالمي. راجع: خليل حسين، الكومنولث الروسي مشروع اتحاد أم انحلال، مجلة قضايا دولية، مركز دراسات السياسة الخارجية، بيروت، العدد الأول، 1992، ص39 وما يليها.

ب - إن الكمية والكيفية المتعلِّقتين بعناصر القوة المتوافرة لمطلق دولة هما اللتان تحدِّدان طبيعة القدرات ونوعيتها والتي يمكن امتلاكها والتصرف بها في نطاق العلاقات الدولية. فالدول التي تمتلك موارد متواضعة لا تستطيع التأثير في مجرى العلاقات الدولية أو تغيير موازين القوى في النظام الدولي؛ فعلى سبيل المثال لو تمكَّنت سري لانكا أو موريتانيا من إقامة برامج مساعدات مالية لدول أخرى أو إنتاج مواد إعلامية كبيرة موجَّهة للخارج، أو إنتاج أسلحة نووية، لن يكون بمستطاعها التأثير بشكل فاعل في التفاعلات الدولية، بينما يبدو الأمر مغايراً بالنسبة إلى دول أخرى كفرنسا وبريطانيا، فامتلاك الإمكانات الكبيرة يتيح لهذه الدول بناء جيوش قوية، وقواعد عسكرية خارج أراضيها، وامتلاك وسائل إعلام وبرامج معونات خارجية ذات تأثير فاعل، وإن كان توافر الموارد لا يتيح بشكل تلقائي امتلاك القدرات، فالعلاقة هنا غير مباشرة، لكنها واضحة ومؤثرة.

ج - إن تأثيرات عناصر القوة بين أي طرفين يمكن أن تكون حاسمة في المدى البعيد. فقد تمكَّنت ألمانيا العام 1942 من إلحاق الهزيمة بالجيش السوفياتي، وأيضاً من التوغُّل عميقًا في الأراضي السوفياتية. بيد أن عدة أمور قلبت موازين القوى من جديد، فنتيجة الطبيعة المناخية الشديدة البرودة واتساع الأراضي التي توغَّلت فيها القوات الألمانية، ونتيجة المقاومة العنيفة، أضطرت ألمانيا إلى الانسحاب. كما أن تمكن اليابان العام 1941 من تدمير الأسطول الأميركي في بيرل هاربور وسيطرتها

على المحيط الهادئ لم يمكِّنْها من الاستمرار طويلاً في هذا الوضع إذ أعادت الولايات المتحدة بناء قوتها من جديد لتعاود اجتياح القوات اليابانية في آسيا الهادئ، وهزيمة اليابان واحتلالها العام 1945 [1].

إن حصر عناصر القوة أو تحديدها لأي دولة يبدو أمراً معقَّداً ومستحيلاً في الوقت نفسه، فقوة الدولة هي مجموع العناصر الأساسية وما يتفرَّع عنها، الأرض والشعب والمؤسسات، وهي العناصر التي تحدِّد حجم الدولة وتأثيراتها في النظام الدولي[2].

1 - الأرض:

يتمثَّل هذا الجانب بالعامل الجغرافي ومميزاته، وقد استند عليه الكثيرون في الماضي، ويرتكز هذا العامل على العديد من العناصر، أبرزها:

أ - الموقع الجغرافي: فثمة دول تحتل مواقع إستراتيجية متميِّزة على خريطة العالم مثل بنما وتركيا واليمن ومصر، بينما تقع دول أخرى في مناطق معزولة

(1) يمكن لبعض موارد القوة أن تستخدم مباشرة في التأثير على سلوك الأطراف الأخرى كقدرات قوة، ومثال ذلك هو استخدام الدول العربية للبترول كسلاح يحظَّر تصديره إلى الدول الداعمة لإسرائيل خلال حرب 1973 في ظل ملامح معيَّنة لأسواق البترول ومصادر الطاقة خلال السبعينيات من القرن الماضي، كما أن الدول يمكن أن تستخدم إمكاناتها المالية مباشرة في منح المساعدات الاقتصادية للدول الأخرى، فبعض الموارد الاقتصادية – المالية يمثِّل أسس قوة وأدوات قوة في الوقت نفسه. حول النفط واستخداماته السياسية راجع: إيان رتليدج، العطش إلى النفط، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص ص 21 – 23.

(2) لمزيد من التفاصيل حول ذلك، راجع: عبد الله عطوي، الدولة والمشكلات الدولية دراسة في الجغرافية السياسية، مؤسسة عز الدين، دون تاريخ، ص ص 132 – 135.

كأيسلندا، أو داخلية كتشاد. ووفقاً للمقولات السائدة تمثِّل مواقع الدول عنصر قوة أساسي في تقييم وزنها، بخاصة إذا كانت تسيطر على ممرات مائية دولية رئيسة كقناة السويس، أو باب المندب، أو الدردنيل. ويرتبط بذلك أيضاً موقع الدولة بالنسبة إلى البحار والمحيطات، والذي يحدِّد طول سواحلها ومنافذها البحرية التي تتيح لها انفتاحا على العالم وثروات بحرية إضافية، وكذلك موقعها على خطوط الطول والعرض الذي يؤثر على مناخ الدولة الذي سادت بشأنه نظرية مثيرة في الماضي تربط بين المناخ الحار والتخلُّف، وبين المناخ البارد والتقدم، إضافة إلى ذلك شكل حدود الدولة وطبيعتها، وعدد الدول المجاورة لها وخصائصها، وهو عنصر يؤثر بشكل كبير في سياساتها وأمنها.

ب - ثمة دول تتمتَّع بمساحات شاسعة كروسيا وكندا والولايات المتحدة والبرازيل، ودول أخرى صغيرة كالبحرين وقطر وبلجيكا وفيجي وبروناي، وهناك اعتقاد شائع بأن ثمة علاقة قوية بين المساحة والقوة، فكلما اتسعت المساحة ثمة إمكان لاستيعاب أعداد أكبر من السكان، إضافة إلى إمكان زيادة احتمال وجود الموارد الاقتصادية الطبيعية. وعلى الرغم من صحته له استثناءات واضحة وكثيرة، فمساحة الأرض بالنسبة إلى كندا عامل سلبي مقارنة بالامتداد الجغرافي نحو القطب الشمالي وبرودته القارصة، وعلى الرغم من صغر الكويت ففيها إمكانات نفطية هائلة. كما أن شكل الدولة من حيث التضاريس الطبيعية (جبلية، سهلية)، أو الحدود الخارجية، أو كونها

جزراً أو أقاليم قارية، يؤثِّر بشدة على أهمية المساحة، ويطرح تداعيات معقَّدة بالنسبة إلى قوة الدولة.

ج - يشتمل إقليم الدولة ما تحته من موارد مختلفة تحدِّد قوة الدولة وقدرتها في استعمال هذه الموارد، كمصادر الطاقة (النفط، الفحم، الغاز، المواد النووية)، أو ثروات معدنية (كالحديد والقصدير والنحاس والفضة والذهب)، إضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة (ومصادر مياه) تتيح إنتاج الموارد الغذائية أو الموارد الزراعية، ويشمل إقليم الدولة كذلك ما حول الأرض من مياه إقليمية في البحار والمحيطات، وامتداداتها تحت البحر (الجروف القارية). وتتمثَّل أهمية الموارد الاقتصادية في ما تتيحه للدولة من قدرات مالية تمثِّل عنصر قوة مزدوجاً (موارد + قدرة)، والأساس المادي للنمو الاقتصادي والتبادل التجاري في إطار الاقتصاد الدولي. وتتفاوت الدول بشدة من حيث امتلاك مثل هذه الثروات أو عدمه، وتأثيراتها على قوتها في حالة وجودها أو عدم وجودها.

2 - الشعب:

يعبَّر عن هذا العنصر بالعامل الديموغرافي أو السكاني للدولة لجهة تشكيله رافداً مهماً للقوى المسلحة وعاملاً لافتاً في إدارة شؤون الدولة واقتصادها. وقد يمارس نمط القيم والثقافة السائدة فيه وإرادته القومية، أدواراً مباشرة كأدوات قوة تؤثر في الشعوب الأخرى. لكن كل ذلك يتم في ظل تباينات شديدة في تقييم العلاقة بين العامل البشري وقوة الدولة، بفعل المتغيِّرات في تلك العلاقة.

ويتضمَّن هذا العامل عناصر فرعية عديدة، أهمها[1]:

أ - تعداد السكان: ويعتبر الأبرز في عوامل القوة للدولة. فثمة دول يزيد تعدادها عن المليار كالصين والهند، وأخرى تعاني قلة السكان الأصليين كالكويت والإمارات العربية المتحدة حيث عدد المقيمين يناهز، إن لم يتجاوز، عدد مواطني الدولة. ويلاحَظ تفاوت نسب نمو هذا العدد من دولة لأخرى، ففي بعضها ينمو السكان بأسرع من قدرتها على الاستيعاب، وفي أخرى يتوازى معدل الولادات مع معدل الوفيات، وفي بعض آخر يلفت اتجاه عدد السكان إلى التناقص. وتتضح معالم هذا المؤشر أكثر بإضافة كثافة السكان إليه، أي نسبة عدد السكان إلى مساحة الدولة القابلة للحياة فيها، وتكمن أهمية ذلك في أنه يوضح حجم الضغط على الموارد، وشكل نمط الحياة في الدولة. وتشكِّل دول مثل بنغلاديش والهند والسويد والدانمرك حالات صارخة لتفاوت الكثافة، وإشكالاتها المختلفة. ووفقاً للمقولات التقليدية التي تقلّصت أهميتها في العصر الحديث فإنه كلما زاد حجم السكان (وانخفضت كثافتهم) كلما كان ذلك يدعم قوة الدولة بشكل عام.

ب - توزيع السكان: وهو العنصر الرئيس الذي يتحدَّد عليه بناء القيمة الحقيقية لعدد السكان كمورد قوة أساسي للدولة، ويتضمَّن عدداً لا حصر له من المؤشرات منها:

(1) راجع: عبد الله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، دون تاريخ، ص ص 143 - 144.

- التوزيع العمري للسكان الذي يُبيِّن قوة العمل والوعاء التجنيدي في الدولة، ومعدلات التقديمات الاقتصادية في المجتمع، كما يشير إلى بعض المشكلات السياسية المحتملة.

- مؤشر التوزيع الجغرافي للسكان على أقاليم الدولة، أو مدنها وأريافها، ويبيِّن مستويات التحضر، وأوضاع المدن، وتركات السكان.

- مؤشر التنوُّع العرقي الديني للسكان، فوجود مشكلات عرقية، أو حساسيات دينية يؤثر بشدة على التجانس الاجتماعي، وقد يعرِّض الدول لمشكلات حادة، كما هو قائم في العراق، أو الجزائر، أو السودان، أو رواندا وبوروندي، أو منطقة البلقان، أو إندونيسيا، أو بريطانيا وكندا.

يضاف إلى ذلك التوزيعات الأخرى المتصلة بمؤشرات التنمية البشرية المختلفة، من تعليم وصحة وخدمات، حيث ان جميعها توضح حالة السكان في الدولة. ومهما يكن من أمر هذه العناصر ومدى تأثيرها في قوة الدولة، فإن الربط بينها رمزي في الواقع، إذ تختلف ظروف كل دولة مقارنة بغيرها، فعدد السكان بشكل عام يمكن أن يكون مفيداً في حالات الدول المتقدمة اقتصادياً، وعاملاً سلبياً في الدول الفقيرة.

ج - المؤسسات: وهي الإطار القادر على تحويل عناصر القوة إلى قدرات أو أدوات قابلة للصرف في مجال التأثير في

غيرها من الدول أو إهدارها وبالتالي عدم فائدتها[1]. وثمة دراسات لتحليل القوة لحظت مؤشرات مختلفة بشأن العناصر المرتبطة بقدرة النظام السياسي، سواء أكان يتم النظر إليها كمتغيِّرات وسيطة تحكم عملية تحويل الموارد إلى أشكال وأنماط جديدة لعناصر قوة الدولة، أو كعناصر قدرة مستقلة تُضاف كأدوات إلى إمكانات الدولة، ومنها:

- أولاً: استقرار النظام السياسي للدولة. فهناك نظم سياسية غير مستقرَّة بمستويات أدت إلى انهيار هيكل السلطة المركزية، وتفكُّك الدولة في بعض الأحيان (يوغوسلافيا، الصومال)، أو تفجُّر العنف المسلح داخل الدولة لفترة طويلة (أفغانستان)، ونظم أخرى تمتلك مؤسسات مستقرة تكفل إدارة العملية السياسية داخل الدولة من دون مشكلات قائمة أو محتملة، وتتيح اتخاذ القرارات القومية على أسس تتسم بالعقلانية وفق قواعد محددة كمعظم النظم السياسية في الدول المتقدمة

- ثانياً: أداء النظام السياسي. ويرتبط بكفاءة النظام السياسي في إدارة شؤون الدولة، وامتلاكه الكوادر التنظيمية والمهارة الفنية اللازمة لتعبئة الموارد

(1) دولة مثل روسيا الاتحادية تمتلك أسس قوة هائلة (مساحة، سكان، موارد، خبرات، ثقافة) تمكِّنها من أن تكون قوة عظمى متكاملة، إلا أن سلبيات النظام السياسي قد أدت إلى تحوِّلها دولة تعاني مشكلات واختلالات مزمنة، إضافة إلى ما يمثله جهاز الدولة ذاته (بمؤسساته الدبلوماسية، والثقافية، والأمنية) من أدوات قوة تمارس تأثيراتها مباشرة على الساحات الإقليمية والدولية، لتحقيق مصالح الدولة.

الأساسية واستخدامها لصالح المجتمع، بدءاً بتحصيل الضرائب، مروراً بتطوير الاقتصاد وتحديث القوات المسلحة، وصولاً إلى إدارة السياسة الخارجية، فهناك دول تفتقر إلى الموارد كاليابان التي تمكَّنت من تعويض النقص عبر تطوير المهارات التنظيمية والفنية، والحالات العكسية تشمل معظم الدول النامية.

- ثالثاً: في قوة الوحدة الوطنية للدولة ومدى مساندة الشعب لحكومته. فالنظم السياسية بدون غطاء شعبي تصبح في مهب الريح.

ومهما يكن من أمر، فإن موارد القوة تمثِّل عنصراً رئيساً للقوة القومية، لكن مشكلتها هي أن تأثيراتها لا تسير في وجهة واحدة، كما أن تحوّلها إلى أدوات قوة يتوقَّف على عوامل مختلفة، وبالتالي فإنها تمثِّل في غالب الأحيان قاعدة لقوة الدولة، حيث يتم النظر إليها كأساس يمكن الاستناد إليه لتحويل القوة الكامنة بدرجة أكبر أو أقل إلى قوة فعلية، إضافة إلى ما تقدّمه في بعض الأحيان من تفسيرات جزئية لعملية التأثير في حالات عديدة[1].

ثالثاً: وسائل القوة:

تتطلَّع جميع الدول بشكل عام إلى التأثير في غيرها من الدول بما يتوافق مع مصالحها وبشكل يحفظ أمنها وتطور اقتصادها ومكانتها الدولية. ولكن تلك الأهداف تظلّ أمنيات ورغبات ما لم

(1) French, J.R.P, & Raven, B; "The bases of social power", in D. Cartwright (ed) Studies in Social Power. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, (1959), ch 5.

تقترن بامتلاك وسائل تنفيذها أي حجم ونوعية ما يمكنها الحصول عليه من أمن ورفاهية أو مكانة[1]. وفي الواقع، تمتلك غالبية الدول بعض الوسائل الهامة التي تراوح بين أدوات رمزية تتشكّل من عناصر محدودة الحجم والمهام، ومؤسسات ضخمة تزيد ميزانياتها أحياناً عن الدخل القومي لدول أخرى بكاملها كالشركات المتعدّية الجنسية، وأبرز هذه الوسائل هي:

1 - القدرة الاقتصادية:

وهي وسيلة هائلة الأهمية في يومنا المعاصر لما للاقتصاد من عوامل مؤثرة في السياسات الدولية. وترتبط هذه القدرة بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات، ومنح المساعدات الاقتصادية، وتبادل الثروة والمعاملات المالية وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، ومنح الأفضليات التجارية كوضع الدولة الأكثر رعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج، وأشكال المفاوضات كافة الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية، والتعاون الإقليمي. فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول لا تؤثر فحسب على رفاهية الشعوب وإنما على أمن الدول[2].

---

(1) عبَّر الزعيم السوفياتي الأسبق جوزيف ستالين ببرودة أعصاب شديدة، عن هذا المعنى، عندما استبعد رأي البابا في إحدى المشكلات المطروحة، قائلاً كم فرقة (عسكرية) لديه؟، على الرغم مما تمثله تلك العبارة من سوء إدراك لقوة وسائل التأثير المعنوي. حول ستالين وأفكاره ووسائله في الحكم راجع: سيرغو بيريا، أبي لا فرنتي بيريا، مرآة ستالين الدموية، ترجمة وتحقيق بسام مقداد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003.

(2) About these subjects see, David L. Coombes (Author), "Representative Government and Economic Power", Ashgate Pub Co, (1982,), pp 66 - 67.

2 - القوة العسكرية:

إن طبيعة الدور الذي تضطلع به القوة العسكرية والمهام الموكلة إليها والنتائج المترتِّبة على أي فعل تقوم به جعلتها أكبر وأضخم وسائل القوة بالنسبة إلى الدولة. ففشل القوة الإقتصادية لدولة ما قد يؤدي إلى الفقر، بينما قد يعني فشل القوة العسكرية لها الموت. وتشمل القوة العسكرية لأي دولة، بصفة رئيسة، قواتها المسلَّحة بفروعها البرية والجوية والبحرية، وتسليحها التقليدي وغير التقليدي، وكفاءتها القتالية، ومواقع انتشارها، إضافة إلى العلاقات الدفاعية التي تربط الدولة بالدول الأخرى، بما تشمله من تعاون أو تحالف عسكري، وإلى العنصر العسكري الفرعي المتمثِّل بالصناعات الحربية وتطويرها في المستقبل. كما تشكِّل هذه القوة، في الوقت ذاته، مورد قوة يمكن أن يدعم أسس اقتصاد الدولة ودفاعها على مستويات أخرى[1].

3 - القوة الاستخباراتية:

تعني عمليات جمع المعلومات الخاصة بقدرات الأطراف الأخرى ونواياها وخططها وتحركاتها ذات العلاقة بمصالح الدولة، على غرار ما تقوم به عادة أجهزة الاستخبارات مستخدمة وسائل الاستطلاع والتنصُّت والجواسيس، بالتوازي مع مهام مكافحة المحاولات التي تقوم بها الأطراف الأخرى للأغراض نفسها ضد الدولة المعنيَّة. وفي الواقع، تمتدُّ العمليات الاستخبارية إلى أعمال أوسع كالتي اصطلح على تسميتها في العلاقات الدولية تقليدياً بالنشاطات السريَّة التي تصل بالنسبة إلى بعض الدول إلى تنفيذ

(1) Kurt Campbell and Michael O'Hanlon, "Hard Power: The New Politics of National Security", Basic Books, (2006), p 22.

أعمال الاغتيال والحماية والاختطاف والتوريط أو تهريب الأسلحة أو الأموال عبر الحدود، ودعم نشاطات أو جماعات أو أشخاص في دول أخرى، وعقد صفقات أمنية وسياسية، والمهام الأخرى كافة ذات الحساسيات الخاصة. وقد اتسع نطاق اهتمامات تلك الأجهزة في السنوات الأخيرة ليتطرَّق إلى مجالات عمل جديدة كالاقتصاد والتكنولوجيا[1].

4 - الوسائل الدبلوماسية:

لم تعد الدبلوماسية ترتبط فحسب بالمراسم أو الترتيبات أو توصيل الرسائل، وإجراء الاتصالات، وتنظيم أوضاع المواطنين في الخارج، وإنما شرح السياسات وتوضيح المواقف، والتنسيق السياسي، وإجراء المفاوضات، وعقد المعاهدات، والتوصل إلى تفاهمات. فقد أصبحت الدبلوماسية إطاراً لأنشطة واسعة النطاق تتمُّ بين الحكومات والمؤسسات والممثلين في المؤتمرات والمنظمات على نحو يصعب حصره. وتعتمد هذه الوسيلة على شبكة واسعة من السفارات والقنصليات والمفوضيات التي لا تضمُّ دبلوماسيين فقط، وإنما ملحقين تجاريين وثقافيين وإعلاميين وعسكريين وعناصر استخبارات، يعملون في إطار أدوات القوى الأخرى[2].

5 - الوسائل الرمزية:

تشتمل هذه النوعية من القدرات على وسائل غير مادية لها وقعها وتأثيراتها القوية في بعض الأحيان على الطرف الآخر، كالأدوات

(1) John Keegan (Author); "Intelligence in War", Vintage, (2004), p 57.

(2) Anderson, "The Rise of Modern Diplomacy, 1450-1919", Wesley (1993), p42.

الأيديولوجية الرمزية التي تهدف إلى نشر تصوُّر مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل، بما يحمله ذلك من قيم تخدم مصالح الدولة الفاعلة في المدى الطويل[1]. وتختلف الأدوات الثقافية عن الوسائل الدعائية والأيديولوجية في أنها ترتبط بتوظيف الإنتاج الثقافي والتراث القومي في التأثير على الشعوب الأخرى، وتشمل وسائل الإعلام/الدعاية التي تصاعدت تأثيراتها بشدة في عصر الأقمار الصناعية. وتقوم هذه الوسائل بمجموعة من الأنشطة الموجَّهة إلى التأثير في أفكار النخب غير الرسمية والأفراد العاديين في الدول الأخرى، بهدف تسويق توجُّهات معيَّنة، أو الدفع في اتجاه تأييد وضع معين أو رفضه، فقد أصبح الإعلام قوة خصوصاً مع تصاعد أهمية تأثيرات الرأي العام في التوجُّهات السياسية للدول[2].

وفي الواقع لا يتوقَّف الأمر على هذه الأدوات، فثمة وسائل أخرى تلجأ إليها الدول لتقوية أوضاعها ومنها أدوات السياسة الداخلية، فالتأييد الداخلي لأي نظام سياسي يمثِّل أحد أهم عناصر تأثيراته الخارجية. لذا توظِّف النظم أدوات مختلفة لكسبه أو تشكيله أو السيطرة عليه، كما يمكن أن توظِّف أدواتها التشريعية والتنظيمية وأوضاعها السياسية في التعاملات الخارجية، وكذلك الأدوات العلمية التكنولوجية، وترتبط باستخدام المعارف العلمية النظرية، والتطبيقات العلمية المعملية كأدوات أساسية للتأثير، كبرامج التبادل العلمي، والمساعدة الفنية، وبراءات الاختراعات، وبرامج استكشاف الفضاء وغيرها.

---

(1) كمحاولات الترويج للفكر الماركسي اللينيني في فترة الحرب الباردة، أو لما سُمِّي النمط الأميركي للحياة، أو القيم الغربية، وفي الواقع صرفت أموال خيالية في هذا الإطار من قبل المعسكرين في محاولة لتلميع صورة النظام السياسي لكليهما.

(2) Joseph S. Nye Jr, Soft Power: "The Means to Success in World Politics", Public Affairs; (2005), ch2.

ثمَّة بعض التباينات لجهة تقدير حجم كل عنصر من عناصر القوة ومدى مساهمته في قدرة الدولة. فالمدرسة الواقعية ترى أن القوة العسكرية تمثِّل الأداة الرئيسة لقوة الدولة، وتنظر إلى كل وسائل القوة القومية الأخرى كالقدرات الإقتصادية، أو الأدوات الدبلوماسية وموارد القوة كعدد السكان والمساحة الجغرافية من زاوية دعمها أو إضعافها لقوة الدولة العسكرية، أي بالقدر الذي يمكن تحويلها أو عدمه إلى قوة عسكرية. وفي المقابل ثمة فئة أخرى تشير إلى تقلص أهمية القوة العسكرية لصالح القدرات الاقتصادية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وتيار آخر يركِّز على تحوُّل القوة من الاقتصاد إلى المعرفة بأبعادها الثقافية العلمية - التكنولوجية. وتستند مثل هذه التيارات إلى مؤشِّرات مختلفة ذات أهمية، إلا أنها قد تثبت في واقع الأمر أن أهمية القدرات الاقتصادية أو المعرفية قد تزايدت لتقترب من القوة العسكرية، أو ربما لتتفوَّق عليها في مجالات معينة، لكنها لا تثبت أن وزن القوة العسكرية قد تقلَّص[1].

(1) على أي حال، أيا كانت أهمية الأداة التي تمتلكها الدولة يبقى مرتبطاً بحجم موارد القوة المتوافرة لكل دولة ونوعيتها، فموارد الولايات المتحدة تسمح لها بامتلاك مؤسسة عسكرية ساحقة وصل متوسط النفقات (الدفاعية) المخصَّصة لها سنويا خلال التسعينيات من القرن الماضي إلى 285 مليار دولار، وهو رقم يزيد عما تنفقه كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية (قارة أميركا الجنوبية وأميركا الوسطى والكاريبي والمكسيك)، وكذلك كندا، ودول جنوب شرق آسيا واستراليا مجتمعة 245 مليار دولار سنويا على جيوشها، ووصل العام 2005 إلى ما يزيد عن 450 مليار دولار، فهناك تفاوت واسع النطاق بين أحجام أدوات قوة الدول ونوعياتها وفقاً لموارد كل دولة. وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة تعتبر حالة مضللة، فكل دول العالم تقريباً تواجه العنصر الرئيس من المشكلة الاقتصادية الأزلية، وهو محدودية الموارد، وبالتالي تجد نفسها في مواجهة معضلة تخصيص الموارد في اتجاه أو آخر. وتطرح هذه المسألة أحياناً في إطار معادلات ثنائية العناصر، كالإشارة إلى مشكلة الاختيار بين امتلاك الدبابات (القوة العسكرية) أو حيازة الذهب (الموارد الاقتصادية)، بما يثيره ذلك من إشكاليات، فالدبابات أداة قوية في تأثيراتها على المدى المباشر، ويمثل عدم امتلاكها مصدر تهديد لأمن الدول، بينما يعتبر الذهب أيضاً موضع احترام عبر الزمن، وقد تكون تأثيراته أقل، فلن يمكنه=

وغالباً ما تمتلك الدول عدداً من قدرات القوة التي تتوافر من مواردها، وتقوم عادة بتوظيف الأدوات المتاحة لها بأساليب مختلفة (كالضغط العسكري، والاتصالات الدبلوماسية، والحصار الاقتصادي) في وقت واحد، لتحقيق أهدافها، وفقاً لأبعاد كل حالة. وقد أثبت بعض الدراسات أن الأدوات الدبلوماسية هي، بصفة عامة، أكثر أدوات التأثير الخارجي استخداماً من جانب الدول، تليها الأدوات الاقتصادية، ثم الأدوات العسكرية التي تعتبر الخيار الأخير[1].

= إيقاف التهديدات على المدى القصير، وقد تستولي الدبابات عليه، كما تثير حالة غزو العراق للكويت العام 1990، إلا أنه يمكن تحويله على المدى الطويل إلى دبابات، بينما لا يمكن تحويل الدبابات إلى ذهب ببساطة. لكن على الرغم مما لمثل هذه التمارين الذهنية من انعكاسات عملية، فإن كل دولة تحدِّد أولويات متدرِّجة في أهميتها وفقاً لظروفها الخاصة، في ظل عمليات مساومة داخلية حادة بين جماعات المصالح المختلفة عند إقرار الميزانية القومية. حول النفقات العسكرية راجع، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة حسن حسن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، الفصلان الخامس والسادس.

(1) إن دون لجوء الدول إلى استخدام قدرات قوتها المختلفة تعقيدات كثيرة ولا تقف عند هذا الحد، فبعض الدول قد يتجه إلى توظيف بعض أدوات القوة القومية أكثر من غيرها. وأشار بعض الدراسات إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما من أكثر الدول استخداماً للأدوات العسكرية، وأن الصين وكوبا بالمقابل من أكثر الدول استخداماً للأدوات الدعائية خلال مرحلة الحرب الباردة. وعادة ما يؤدي تكرار استخدام أداة معينة إلى تشكيل صورة معينة حول سياسة الدولة التي تقوم بذلك، كأن يشار إلى أنها تتبع سياسة قوة. كما أن توافر أداة قوة معينة لدى الدولة قد يغري باستخدامها أو بتكرار اللجوء إلى استخدامها ضد الأطراف الأخرى. فالدول التي تمتلك جيوشاً كبيرة في ظل موازين قوى تتيح لها حرية حركة تميل إلى استسهال التهديد باستخدامها في التعامل مع مشاكلها في حالة ما إذا كانت هناك إمكانية ولو بسيطة لتأثر التفاعلات المتصلة بتلك المشكلة، كما كانت كوريا الشمالية والعراق تفعلان إزاء الدول المجاورة. لمزيد من التفاصيل راجع:
Robert J. Waltz, "Kenneth N. Art, The Use of Force", Rowman & Littlefield Publishers, Inc.; 5th Edition, (1999), p 33 & p 65.

إضافة إلى ذلك، ثمة علاقة أكيدة بين امتلاك أدوات القوة والقدرة على التأثير في سلوك الآخرين. لكن كما كل عمليات ممارسة القوة، قد لا يكون وجود القدرات كافياً وحده للتمكن من التأثير على الآخرين، إذ ثمة عدة متغيرات وسيطة تحيط بذلك، أهمها قابلية أداة القوة ذاتها للاستخدام عملياً، وتوافر الإرادة والكفاءة لدى الطرف الفاعل في استخدام أدوات القوة في إطار المحددات المعقَّدة المحيطة بعملية التأثير، وبينها موازين القوى القائمة بين الطرفين. ففي أحيان كثيرة يرتبط النجاح أو الفشل في التأثير بصلابة الإرادة أو ليونتها، أو توافر الكفاءة أو عدمه، فالعوامل غير المادية ذات أهمية حيوية مكملة؛ يضاف إلى ذلك إدراك الطرف الآخر وجود عناصر القوة المحددة لدى الدولة، ووجود إرادة مؤكدة ومهارة بشأن استخدامها. فقد تتجاهل أو لا تدرك الدولة الأخرى وجود ذلك ما يطرح احتمالات معقدة بشأن عملية التأثير برمتها، فإدراك القوة يكون أحيانا بدرجة أهمية وجودها نفسه؛ ولا يعنى ذلك أن القدرات قد تكون غير مؤثِّرة، أو أنه يمكن الشك في ذلك، لكنه يعني أن ثمة محددات مختلفة تحيط بعملية التأثير، وتؤثر في نتائجها النهائية، فامتلاك أدوات القوة لا يكفى وحده لتحقيق الأهداف، ولكن من دون امتلاك تلك الأدوات فإن أية دولة تصبح خارج اللعبة.

رابعاً: قياس القوة

قد لا تكون معرفة العدو كافية إذ لا بد أيضاً من معرفة الذات، لكن المشكلة الحقيقية تكمن بالكيفية التي يمكن التوصل بها إلى تقدير سليم لإمكانات الطرف الآخر ونواياه، أو ما يمتلكه الطرف المعني ذاته من إمكانات على نحو يتيح تصوُّر ما يمكن أن

يحدث في اللقاءات الفعلية، أو بمعنى آخر قياس القوة[1].

إن تقييم قوة الدول يتم بالاستناد إلى التجارب السابقة بينها على الأرض. وبما أن الحروب أو اختبارات القوة الحادة، عادةً، لا تتكرَّر كثيراً إلا في مناطق غير مستقرَّة، فلا إمكان دائماً لإدراك القوة الحقيقية للدول، لذلك تستبدل عمليات التقييم بالاستناد على أسس افتراضية كالإمكانات الحالية أو المتوقَّعة للطرفين المتقابلين، من خلال معادلات تحاول صهر المقومات الكليَّة لقوة الدولة، مادية ومعنوية، ثابتة ومتغيِّرة، للوصول إلى تقدير تقريبي للقوة. وفي هذا السياق، حاول تيار واسع في الدراسات الأكاديمية، إضافة إلى أقسام التخطيط وجهات التقدير في المؤسسات الرسمية، تطوير أساليب علمية يمكن من خلالها قياس قوة الدولة استناداً إلى الإمكانات المتاحة لها، بافتراض أن الدولة تكون قوية أو قادرة على تحقيق أهدافها بقدر ما تسمح به عناصر القوة المملوكة لها وفق عدة مناهج لقياس القوة وأهمها اثنان:

- الأول يركِّز على قياس قوة الدولة استناداً إلى العوامل المادية التي يمكن قياسها مباشرة بمؤشرات كميَّة، واعتمد بعض محلليه على عناصر الدخل القومي وعدد السكان وحجم القوات المسلحة كمؤشرات لقوة الدولة؛ بينما اعتمد آخرون على إجمالي الدخل القومي والنفقات العسكرية،

(1) ساد اتجاه مؤثر في تحليلات القوة يؤكد أن من الممكن تقدير قوة دولة ما، بأبعادها المختلفة، وتوقع ما يمكن أن تقوم أو لا تقوم به تجاه الآخرين بتقييم أو قياس أوزان عناصر (موارد + موارد/ قدرات + قدرات) قوتها القومية، طالما أن قوة الدولة تستند على إمكاناتها في الغالب، واتسع نطاق استخدام هذه التقديرات في أبحاث الاستراتيجية الشاملة وتخطيط الأمن القومي، كأسلوب يتيح تحليل طبيعة موازين القوة القائمة بين الأطراف المختلفة، والتي يمكن على أساسها استنتاج المسارات المحتملة لعملية التأثير.

أو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات استهلاك الطاقة؛ وارتكز اتجاه ثالث على المؤشرات العامة للاقتصاد القومي: الزراعة، الصناعة، التعدين والأرض والسكان والقوة العسكرية للدلالة على قوة الدولة.

- الثاني: حاول الجمع بين العوامل المادية والعوامل المعنوية التي يصعب قياسها، كقياس قوة الدولة استناداً إلى ثمانية عناصر أساسية هي الجغرافيا والسكان والموارد الطبيعية والقوة الإقتصادية والقوة العسكرية والوظائف الحكومية وعملية صنع القرار. وأدخلت اتجاهات أخرى عوامل مثل الأخلاق القومية أو القدرات الثقافية أو العمل الجماعي ونظام القيم والقدرات التنظيمية، إضافة إلى القدرات التقليدية في عملية التقييم، استناداً إلى أوزان مفترضة لكل منها[1]. وعلى الرغم من ذلك فإن بعضاً من محللي قياس القوة أنفسهم يعترف بأن مثل هذه المقارنات لا تقيس قوة الدولة (أو تأثيرها)، ولكنها تقيس فحسب القاعدة التي ترتكز عليها قدرتها على التأثير، كقدرتها على شن حرب، أو مكافأة دولة أخرى اقتصادياً، أو التأثير في توجهات الرأي العام داخلها،

(1) عادة ما يتمُّ حساب قياس القوة بمقارنة عناصر القوة الشاملة الرئيسة والفرعية بين مجموعة دول، مع اعتبار أقوى دولة في المجموعة كنموذج قياس أو معيار، بحيث يتم تحديد رقم معيَّن (وزن) لكل عنصر من عناصر قوتها، ويقاس بالنسبة إليه وزن العنصر المناظر نفسه الخاص بباقي الدول، أي أنها حسابات مطلقة يمكن في إطارها أن تتم مقارنة قوة الدولة بقوة دولة أخرى مناوئة أو صديقة لها. وقد أفرزت هذه المحاولات معادلات رقمية مركَّبة على غرار معادلة كلاين الشهيرة (البسيطة نسبياً مقارنة بمعادلات أخرى) التي تشير إلى أن: قوة الدولة = (عناصر الكتلة الحيوية (الأرض والسكان) + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية + الهدف الاستراتيجي) X الإرادة القومية.راجع بهذا الخصوص، عمر الفاروق السيد رجب، قياس قوة الدولة دراسة في جغرافية القوة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي،جامعة الكويت، العدد 19.

وذلك يعود للعديد من الأسباب والاعتبار أهمها:

أ - تتضمَّن عناصر القوة القومية ثوابت (كالمساحة الجغرافية) ومتغيِّرات (كالقوة العسكرية) متداخلة بعضها مع البعض الآخر، ومتفاعلة بدرجة يصعب معها تقييم قوة الدولة على أساسها. فمن الصعب حصر التفاعلات بين العناصر المادية (كعدد السكان) وغير المادية (كالإرادة القومية)، أو تحديد أدوات قياس وتحليل تضمن مستوى مقبول من الموضوعية، فكثيراً ما استخدمت تلك القياسات لطرح تصوُّرات تبتعد عن الموضوعية بغرض التقليل من قدرات طرف أو المبالغة في قوة طرف آخر[1].

ب - تتغيَّر مع الزمن أوزان تأثير بعض العناصر الرئيسة للقوة، من حيث أهميتها ضمن أسس القوة أو درجة فعاليتها في التأثير، بفعل تطور وسائل الاتصال وأدوات الحرب وأساليب التجارة وغيرها. وقد وضح ذلك في الجدال الخاص بوراثة الاقتصاد للقوة العسكرية ووراثة المعرفة للاقتصاد، إلا أن بعض عناصر القوة الثابتة ذاتها قد لحق به تغيرات أساسية. فقد تقلَّصت الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي إلى حدٍّ كبير، ولم يعد متاحاً للدول أن تغلق الممرات المائية إلا بثمن كبير، كما لم تعد الحدود الطبيعية تشكل منعة دفاعية غير مشكوك فيها في ظل تطوُّر أشكال الحرب وبخاصة الجوية، وانتشار الصواريخ البالستية القادرة على الاختراق. كما لم تعد الموارد أو المحاصيل الرئيسة التي اصطلح على وصفها بالإستراتيجية، كالبترول والقمح،

(1) إن قوة الدولة ذات طبيعة ديناميكية متغيِّرة بشكل دائم، بمعنى أن التغيُّر في ثقل أحد العناصر المكوِّنة لها لا بد وأن تترتَّب عليه تغيُّرات في حجم قوة الدولة سلباً أو إيجاباً، فتغيُّر أسعار البترول بالنسبة إلى دولة تعتمد عليه كمورد قوة، يؤثِّر في قدراتها المالية، وقد يدفع في اتجاه إلغاء أو عقد بعض الصفقات التسليحية الخارجية، ومن الصعب تحديد تأثيرات التفاعلات السريعة التغيُّر. كما أن قوة الدولة (وهي ذات طبيعة نسبية مقارنة) تتأثَّر بالتغيرات التي تتعرض لها قوة الدول المجاورة لها.

تكتسب أهميتها السابقة نفسها التي اكتسبتها عبر المنح أو المنع، بفعل انفتاح الأسواق وتعدّد الموردين وسهولة النقل ووجود البدائل.

ج - إن التأثيرات المحتملة لكثير من مقوِّمات القوة لا تسير في اتجاه واحد، بحيث لا يعني امتلاك عنصر قوة معيَّن وجود مقدار محدَّد حتمي من التأثير في اتجاه ما، والمثال الواضح بهذا الشأن هو حجم السكان، فعدد سكان الدولة قد يشكِّل ميزة تدعم قوتها، وقد يمثِّل عبئاً يؤدِّي إلى إضعافها وفقاً لحالة التجانس أو مستوى التعليم والصحة. لكن الأكثر دلالة هو الموقع الجغرافي، فموقع الدولة الإستراتيجي قد يمثِّل أساساً قوياً لتأثيراتها وسيطرتها في المنطقة المحيطة بها، لكنه قد يعرِّضها بشكل دائم لمحاولات الغزو والإحتلال والضغط الخارجي المستمر، وفقاً لمستوى عناصر قوتها الأخرى. كما أن ثمة ما يشبه فرصة بديلة أو تأثيرات جانبية تحيط بكثير من أدوات القوة، فامتلاك الدولة قوة عسكرية ضخمة يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات قوية في الأطراف المحيطة بما يدعم الأمن والمكانة، لكنه قد يرهق اقتصاد الدولة بشدة.

د - يرتبط التأثير بكيفية تقييم النظم السياسية لهذه القوة أو تلك، فما يؤثر في واقع الأمر ليس القوة، وإنما القوة المدركة أو المتصورة، بكل ما يمكن أن يحيط بالمدركات من إعاقات[1].

(1) ثمة حالة نموذجية توضح ذلك هي الحرب العراقية - الإيرانية خلال الثمانينيات من القرن الماضي، فعلى الرغم من توازن عناصر القوة الثابتة باستثناء عدد السكان نسبياً بين الطرفين، إلا أن تقديرات القيادة العراقية لقوة إيران قد استندت في الأساس على وجود وضع داخلي غير مستقر أو غير متماسك في أعقاب الثورة، يعرقل قدرة النظام الجديد على تعبئة موارد قوته، بما يتيح للعراق تحقيق انتصار سريع متعدِّد الأبعاد، إلا أن أساس التقييم كان خطأ مميتاً، فقد أدى عنصر الإرادة القومية إلى ضبط التوازن ما جرَّ البلدين إلى ثماني سنوات من الحرب انتهت بدون منتصر أو مهزوم بعد مقتل مليون شخص. فالإدراك يمثل مشكلة ويصعب قياس اتجاهاته.

هـ - لا تمتلك الدول بالضرورة إمكان تحويل موارد القوة المتاحة لها أو ترجمتها إلى أدوات قوة محددة يمكن استخدامها مباشرة في التأثير بحكم مشكلة الخصائص النوعية لها[1].

خامساً: موازين القوى والأحلاف الدولية:

يأتي تحليل علاقات القوة عبر تحليل دور القوة في العلاقة الثنائية بين دولتين أو عدة دول، أو تحديد اتجاهات تأثيرها في صراع ما، وهو لا يتوقَّف على حجم عناصر قوة طرف واحد ونوعيتها، وإنما على شكل ميزان القوة بين قدرات الطرفين ومضمونه. فالقدرات التي تمتلكها دولة من الدول، مقارنة بقدرات الدول الأخرى، تعتبر من العناصر الأساسية في عملية التفاوض أو المياومة التي تشكل جوهر صدام الإرادات الدولية وحوارها. فأهمية موازين القوة كمفتاح لفهم التفاعلات الدولية تأتي من عدم وجود قواعد ملزمة وأدوات تنفيذية عامة في معظم فترات التاريخ تحكم علاقات الدول، مثل القوانين داخل الدول، فالمخالفة أو الجريمة داخل الدول تواجه بالعقوبة، أما

(1) إن مقاربة أعداد السكان أو المساحات الجغرافية أو الموارد الطبيعية بين الدول العربية وإسرائيل لا تعبر على الإطلاق عن النتائج التي أسفرت عنها اللقاءات الفعلية المستندة في الأساس على أدوات القوة بين الطرفين. كما أن الموارد حتى إذا كانت قابلة من الناحية النوعية/الفنية للتحويل لا تحدِّد استخداماتها (اتجاهات تأثيراتها المحتملة) بنفسها، فالقدرات النووية يمكن أن تستخدم لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر أو إنتاج أسلحة نووية، وفقاً للقرار السياسي. يُضاف إلى ذلك وجود متغيِّرات وسيطة تحكم العلاقة بين امتلاك أدوات القوة ذاتها والقدرة على التأثير، وإن كان بعض الدراسات يشير استناداً إلى قراءة تحليلية لوقائع عديدة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي GDP تحديداً، يمثل أهمية خاصة في تقييم قوة الدول، ونتائج التفاعلات الجارية بينها على المدى الطويل، وأن القوة العسكرية تمثل أهم عناصر قوة الدول وقدرتها على التأثير في المدى الزمني المباشر، خصوصاً وأن حجمها ونوعيتها يمكن أن يوضحا حالة عناصر القوة القومية الأخرى للدولة.

على المستوى الدولي فذلك لا يحدث إلا في حالات استثنائية لا يمكن الركون إليها، فالدول قد تقصف الأطراف الأخرى، أو تحاصرها اقتصادياً، وربما تغزوها، من دون أن تجد بالضرورة ما يوقفها[1].

إلا أن العقود الأخيرة شهدت تحولاً بارزاً وبخاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي تتشكَّل فيها أسس العولمة، والتي شهدت نوعاً من التبلور لما يسمى مجازاً قواعد لعبة تحيط بسلوكيات الدول، وتنظِّم بعض أنماط علاقاتها في ظل قيم عالمية كالتدخل الإنساني والأمن الجماعي، وضبط التسلح والاعتماد المتبادل. لكن انضباط العلاقات الدولية لم يصل إلى الدرجة التي تجعل من العالم أشبه بدولة ذات حكومة مركزية فلا تزال القوة تستخدم استناداً على رؤى الدول لمصالحها الخاصة، ولا يزال من المتعذِّر الاستناد على نوايا الآخرين أو أخلاقياتهم، وبالتالي ظلَّت قدرات الدول هي المعيار الأكثر استقراراً.

وتأتي في هذا السياق أهمية موازين القوة التي تتحكَّم بالتفاعلات بين الدول في إقليم معيَّن أو على المستوى الدولي، إذ أنها مفهوم متعدِّد الأبعاد ويستخدم في ظل عدم وجود تعريف دقيق، فيشير بعض التعريفات إلى نمط توزيع القوة بين أطراف إقليم معيَّن، أو في النظام الدولي، ويستخدمه بعض الكتابات بمعنى توازن القوى الذي تحكمه نظريات وقواعد معقدة تتصل بالتحالفات

(1) إن الرادع الوحيد المؤثر لسلوك الدول على المستوى الدولي في ظل هذا الوضع هو موازين القوى مع الأطراف المتضرِّرة مما ترغب في القيام به، فقوة أي دولة لا يمكن مواجهتها إلا بقوة الدول الأخرى فقط، التي قد تتخذ مظاهر دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية بحسب طبيعة الواقعة؛ وبالتالي، لا يوجد أمام الدول خيارات أخرى بعيدة عن ضرورة الاعتماد على نفسها، مدعومة أحياناً بقوة الدول المتحالفة معها، للتعامل مع المشكلات التي تواجهها، فالقيود التي تفرضها قواعد القانون الدولي أو مواثيق المنظمات الدولية قد تكون غير كافية، ولا يمكن التأكد من فعاليتها بدرجة تتيح الاعتماد عليها بصورة أساسية.

أو التحالفات المضادة التي تقوم بها الدول لمنع الهيمنة والحفاظ على الاستقرار. وبعيداً عن المعنى الأخير، يمكن رصد أهم الإشكاليات المتصلة بموازين القوة في أمرين أساسيين:

الأولى: مستويات علاقات القوة بين الدول: فعناصر القوة المقارنة للدول تطرح بشكل عام كمستوى قدراتها الشاملة وقدراتها العسكرية، أبرزها:

1 - **مفهوم التوازن الاستراتيجي:** ويقصد به العلاقة بين محصلة القوة لأطراف علاقة دولية ما، وهو بهذا المعنى يتخطَّى مفهوم الميزان العسكري الشائع الاستخدام، إذ يتضمَّن أبعاداً اقتصادية وثقافية وسياسية، إضافة إلى البعد العسكري. فهو حالة التوازن الناتجة عن قياس عناصر القوة القومية لطرف ما مقارنة بقياس العناصر نفسها لدى الطرف الآخر، بما في ذلك تحالفاتها الدولية وعلاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف في النظام الإقليمي الذي ينتميان إليه[1].

فحالة التوازن أو التعادل أو التكافؤ في القوى تخلق موقفاً من الشعور بالقدرة على الحركة، وإمكان المناورة والمساومة، وتتيح فرصاً وبدائل متعددة. أما حالة الاختلال الإستراتيجي فتخلق وضعاً مختلفاً، ففيها يشعر أحد الأطراف أن بوسعه حسم الأمور بالقوة، وأن الطرف أو الأطراف الأخرى لن تغامر باللجوء إلى السلاح، بحكم كون النتيجة معروفة مسبقاً. أما الطرف الآخر فيجد نفسه في مأزق عليه أن يكافح باستمرار للبقاء في إطار اللعبة بأقل

(1) يكتسب هذا المفهوم أهميته في مجال إدارة الصراع تحديداً، فالصراعات هي مواجهة شاملة بين دولتين أو مجتمعين متقابلين، يستخدم كل منهما في إدارتها عناصر قوته الشاملة، وليس قوته العسكرية فحسب، وحتى في حالة نشوب حرب، فإن نتيجة الحرب لا تتوقف فقط على موازين القوة المسلحة في مسرح العمليات، وإنما علاقات القوة الشاملة بين الجانبين.

خسائر ممكنة. وبينما تؤدى حالة التوازن إلى نوع من الردع المتبادل والحسابات الدقيقة لكل طرف قبل الإقدام على خطوة حادة، فإن حالة الاختلال تفتح الطريق إلى احتمالات عدم الاستقرار في ظل رغبة طرف في الهيمنة، ومقاومة الطرف الآخر لذلك.

2 - **مفهوم الميزان العسكري:** ويعتبر أشهر مفاهيم علاقات القوة إذ يشكل العنصر الأساس في عملية التأثير خلال الإصطدامات الشديدة، باعتباره يحدِّد عامل القدرة على الإيذاء واستخدام العنف المسلَّح أو التهديد به خلال عملية التفاوض أو المساومة، لذا لا توجد موازين اقتصادية أو ثقافية أو دبلوماسية وإنما عسكرية فحسب. ويعنى الميزان العسكري الوضع الناتج عن قياس عناصر القوة العسكرية، تقليدية كانت أم غير تقليدية لطرف من الأطراف مقارنة بمثيلاتها لدى الطرف الآخر، فهو محصلة الأوزان المقارنة لتلك العناصر بين دولتين، وهو مصطلح محايد لا يشير إلى حالة معيَّنة لعلاقات القوة كالتوازن أو الاختلال. وتكمن أهمية المفهوم في أن الميزان العسكري يمثِّل مفتاح البحث في إمكان نشوب حرب أو عدم نشوبها في منطقة ما، فالطرف الأضعف لا يقوم عادة باستخدام القوة المسلحة بحكم واقع الميزان الذي يميل ضده، أما الطرف الأقوى فإنه يمتلك خيار التهديد بالحرب في ظل تقديراته الخاصة لحجم ما يمكن أن يحصل عليه مقابل خسائره المحتملة، وهى قاعدة صحيحة بشكل عام[1].

(1) إلا أن الهجوم الياباني ضد بيرل هاربور العام 1941، والهجوم المصري السوري ضد إسرائيل العام 1973، وقرار الأرجنتين بغزو فوكلاند العام 1982، تثبت أن ميزان القوة العسكرية حتى عندما يتم تقديره بشكل سليم هو واحد من اعتبارات عديدة توضع في الحسبان من قبل صانع قرار الحرب. فعملية صنع قرار الحرب تتأثر بضغوط سياسية داخلية وخارجية تدفع القادة إلى التحرك، وتتأثر بفشلهم في تحقيق أهدافهم بالوسائل السلمية، وتقديراتهم حول الاتجاهات المستقبلية للموازين العسكرية، إضافة إلى اعتبارات يصعب تقديرها كالكرامة القومية. فميزان القوة العسكرية هي المحدِّد الأساسي لاستخدام القوة المسلحة، لكنه ليس العامل الوحيد.

لقد أدى ظهور الأسلحة النووية تحديداً، ودخولها ضمن علاقات القوة بمستواها الاستراتيجي والعسكري، إلى جعل مفهوم القوة ذاته أكثر تعقيداً، فالتطورات التكنولوجية تؤدي كل خمسة أعوام إلى انقلابات في نظم التسليح، والدول تواجه بألفاظ مثل التفوُّق والتوازن والتدمير المؤكد من دون تفسير واضح لأهميتها في مجال التطبيق من الناحية العسكرية، وبالذات من دون اتفاق على ما تتضمَّنه سياسياً. وما تزال الأسلحة النووية ومعها الأسلحة الإستراتيجية غير النووية كالبيولوجية والكيميائية مصدراً لتعقيدات لا نهاية لها بالنسبة إلى موازين القوة.

الثانية: أنماط علاقات القوة بين الدول: ترتبط أنماط علاقات القوة بين الدول، على المستوى الدولي أو الإقليمي، بمقوِّمات قوة الدول داخل كل نطاق إضافة إلى طبيعة العلاقات القائمة بين الدول على ساحته، وبخاصة طبيعة استخدام القوة بين دول النظام المعني. فالعالم أو أي من أقاليمه يتكوَّن من دول، وتختلف عناصر قوة كل دولة عن الأخرى، وبالتالي قدرتها على التأثير في التفاعلات الدولية أو الإقليمية، اختلافاً كبيراً، إلى درجة يمكن الإشارة معها إلى أن بضع دول تمتلك قدرة حقيقية على التأثير في الأحداث والتطورات الرئيسة التي يشهدها العالم[1]. و يتم عادة تصنيف الدول في العالم إلى عدة فئات رئيسة، أكثرها شيوعا هي:

1 - القوى العظمى التي تمارس تأثيراتها في معظم أنماط

(1) لقد أفرز هذا الوضع تعبيرات على نمط مجلس إدارة العالم التي توصف بها مجموعة الدول الصناعية الثماني. فوفقاً لمؤشر قوة مركزي مثل الناتج المحلي الإجمالي، تسيطر سبع دول في العالم على حوالى 50% من الحجم الكلي للناتج المحلي الإجمالي في العالم، بينها ست من مجموعة الدول الصناعية والدول الخمس الكبرى المالكة للأسلحة النووية في العالم.

التفاعلات على مستوى العالم كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق.

2 - القوى الكبرى التي تمارس تأثيراتها في نطاقات متعدِّدة على مستوى العالم، كفرنسا والصين واليابان وبريطانيا.

3 - الدول المتوسطة التي تمارس تأثيراتها في معظم أنماط التفاعلات على مستوى الأقاليم كالبرازيل ومصر والهند وإندونيسيا.

4 - الدول الصغيرة التي لا تمارس تأثيرات ذات أهمية خارج حدودها، ودائرة الجوار المباشر كنيكاراغوا وكينيا والبحرين وبلجيكا.

وقد مرَّ العالم خلال القرون الماضية بعدة حقب زمنية اتسمت كل منها بوجود شكل معيَّن لهيكل القوة فيه، استناداً إلى توزيع القوة بعناصرها وتأثيراتها، بين أطرافه، بخاصة أطرافه المحورية التي تتحكَّم في التفاعلات الأساسية خلال كل حقبة. وعادة، كانت كل حقبة تُنسب إلى نمط هيكل القوة المسيطر فيها، والذي يمكن عبره فهم معظم ما يدور خلالها من تطورات. ويتمّ التمييز في هذا الإطار بين ثلاثة أشكال رئيسة من هياكل القوة الدولية التي ظهرت في فترات تاريخية مختلفة وهي:

أ - نظام القطب الواحد الذي يتسم بتركز القوة أو مواردها إلى حدٍّ كبير في دولة واحدة، أو تحالف محدود من الدول، وقد شهد العالم تاريخياً هذا الوضع عدة مرات، عندما سادت الإمبراطورية الرومانية في العالم، وعندما شكَّلت بريطانيا العظمى ما سُميَّ الإمبراطورية التي لا

تغيب عنها الشمس، كما كادت ألمانيا أن تحتل هذا الموقع مرتين خلال فترات حكم بسمارك في أواخر القرن التاسع عشر، وهتلر في القرن العشرين. وقد عاد هذا الهيكل في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة في ظل سيطرة الولايات المتحدة نسبياً على التفاعلات الرئيسة في العالم. وقد عمل كل قطب مهيمن على فرض قيمه وسياساته على الكتلة الفعالة من العالم في ما عُرف باسم السلام الروماني قديماً، ويشار إليه باسم السلام الأميركي في المرحلة الحالية.

ب - نظام القطبية الثنائية ويتسم بتركز موارد القوة وقدراتها، واتجاهات التأثير في دولتين أو كتلتين رئيستين بشكل جامد أو مرن، في ظل وجود صراع أو تنافس كبير بينها، وتمركز للتفاعلات الدولية حول مواقعها. وقد شهدت فترات تاريخية سابقة مثل هذه الهياكل، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبداية القرن العشرين؛ وأشهرها نظام القطبية الثنائية البريطاني الفرنسي الذي تمَّ خلاله اقتسام مناطق النفوذ في أقاليم مختلفة من العالم، كما حدث في المنطقة العربية، وكانت أهم نماذجه هي التي سادت خلال النصف الثاني من القرن العشرين حتى العام 1991 بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

ج - نظام تعدد الأقطاب ويتسم هذا النظام بانتشار القوة في ما بين عدد كبير نسبياً من الدول، تقوم بينها عادة حالة من توازن القوى التي تكون في معظم الأحيان غير مستقرة، بفعل تأثير التحالفات والتحالفات المضادة المستمرة عليها. وتدور التفاعلات داخل هذا النظام حول أكثر من صراع

دولي رئيس. وقد شهد العالم كذلك مثل هذا النظام عدة مرات، خصوصاً خلال فترة ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين 1919 - 1939، إلا أن أهميته تأتي من وجود عناصر أساسية منه في إطار النظم الأخرى، أو كونه إطاراً انتقالياً ينشئ أحد الهياكل لفترة مؤقتة، أو يميل إلى التحوّل مع الوقت إلى نظام آخر، إضافة إلى أنه أكثرها تعقيداً لجهة ما يدور داخله.

إن مثل هذه التصنيفات تعبِّر عن أنماط مثالية قد لا توجد بشكلها الجامد كما هي عليه، وإنما يمكن الاستناد إلى ملامح مختلفة لها في تحليل نمط علاقات القوة القائم في العالم خلال فترة ما، خصوصاً في الفترات الانتقالية التي تتسم بالسيولة، فقد كان النظام الدولي يبدو بعد انهيار القطبية الثنائية العام 1991 وكأنه يتجه نحو تعددية أقطاب قبل أن تتضح سيطرة الولايات المتحدة، كما أن سيطرتها هي في النهاية ناقصة، وتتعرَّض لتحديات مثيرة، فهناك مراكز قوى مختلفة تشكل شبكة تأثير اقتصادية، عسكرية، إعلامية معقدة، وفاعلون غير دوليين يمارسون أفعالا غير مسبوقة في التأثير على الدول، بما يجعل نظام القطب الأوحد الحالي مختلفاً تماماً عما كان عليه تاريخياً[1].

(1) كما تشهد أقاليم العالم المختلفة أنماط علاقات القوة نفسها بالنماذج نفسها، أو بأشكال معدّلة، فقد كانت مصر القوة الإقليمية الرئيسة المؤثرة في تفاعلات المنطقة المحيطة بها، لفترة طويلة امتدت منذ العام 1945 حتى العام 1967، بشكل واضح ومستقر، من دون منافسة أو تحديات كبيرة إلى أن بدأ الإقليم يشهد تطورات عسكرية واقتصادية وسياسية معقَّدة، أدَّت إلى صعود نفوذ دول أخرى، واندفاع دول ثالثة نحو صراع زعامة. وبدأ النظام العربي (الشرق أوسطي عموماً) خلال التسعينيات يتجه نحو تعدد أقطاب، فكثيراً ما يشار إلى مصر والسعودية وسوريا كتحالف قائد في المنطقة العربية، أو إلى مصر والسعودية وإسرائيل وإيران وتركيا كقوى إقليمية كبرى في الشرق الأوسط، تمتلك كل منها قدرة واضحة على التأثير في إتجاهات مرغوبة بالنسبة إليها، أو عرقلة التطورات التي لا تتلاءم مع مصالحها الإقليمية. وهكذا، فإن علاقات القوة، وما يرتبط بها من موازين، تمثل أهمية خاصة لا يمكن تجاوزها تحليلياً، كأحد الأسس المحورية لفهم القوة.

سادساً: استفادات القوة

للوهلة الأولى يثير مفهوم استخدام القوة أن ثمة استعمالاً عنيفا لها وأن الأمر يتعلق بشكل عام بالقوة العسكرية، وأن الاتجاه الذي يتمُّ فيه من النوع الصدامي، إلا أن المقصود باستخدام القوة في الواقع أساليب التأثير، أي بمعنى الكيفية التي تستخدم بها الدول عناصر قوتها القومية في التأثير على سلوك الآخرين، والتي تتضمَّن أحياناً استخدام العنف المسلح أيضاً، إلا أن المشكلة هي أنه على الرغم من أن ما يقترب من 90 في المائة من إجمالي التفاعلات اليومية بين دول العالم تقوم على الإيحاء أو الامتناع البسيط، فإن مثل هذه التعاملات المعتادة قلما تلفت الأنظار كما يحدث عند اللجوء إلى الأساليب العنيفة، وهو ما أدى إلى سيطرة تصوُّر، أو افتراض، بأن علاقات الدول قائمة في الأساس على التهديدات، أو تنفيذها[1].

إن كل العلاقات التي تحدث بين الدول، سواء أكان الأمر يتعلق بمسألة فنية بسيطة، كالاتفاق على موعد زيارة رسمية، أو مشكلة كبيرة يوجد خلاف حولها كنزاع حدودي، تشهد استخدام أساليب مختلفة في محاولة للتأثير على الطرف الآخر، إلا أن الأساليب المستعملة تختلف وفقاً لنمط العلاقة القائم بين الدولتين[2].

---

(1) قيام رئيس دولة ما بإجراء اتصال هاتفي مع رئيس دولة أخرى لا يلفت الانتباه مثلما يحدث في حالة إعلانه قطع العلاقات الدبلوماسية معها، على الرغم من أن العمليتين تتضمَّنان مستويات متفاوتة من استخدام القوة.

(2) الحلفاء مثلا، على غرار الولايات المتحدة وبريطانيا، نادراً ما يهدِّد أحدهما الآخر، حتى لو كان هناك خلاف بدرجة ما بينهما، إذ يتمُّ الاعتماد غالباً على الإقناع أو التعويض. أما بين الدول التي بينها عداءات، وتسود علاقاتها الشكوك، كالولايات المتحدة وكوريا أو إيران، فإنها من المحتمل أن تلجأ أكثر إلى أساليب التهديد وفرض العقوبات. إلا أن ما يشار إليه هنا يمثل أيضاً أنماطاً مثالية للقياس عليها، فلا توجد تحالفات أخوية لا تسمح بحدوث خلافات، وبالتالي مستوى من الضغط، أو عداءات قبلية لا تسمح بحدوث تفاهمات، وبالتالي مستوى من الاتصال، فالمقصود هنا هو الطابع العام المسيطر على العلاقات.

ويرتبط استخدام القوة باستراتيجية الدولة، فالدول تسعى إلى اكتساب القدرة على التأثير من أجل الحفاظ على مصالحها العليا، ذلك من خلال استخدام عناصر قوتها كأدوات لتحقيق الأهداف القومية المرتبطة بهذه المصالح، كما ترسمها قيادات الدول، في مرحلة معينة، ويتمُّ ذلك في إطار استراتيجية تتحدّد من خلالها كيفية شكل أو نمط أو أسلوب الاستفادة من هذه الأدوات بهدف تحقيق تلك الأهداف المعروفة عادة. وتميِّز الدراسات الحديثة بين أكثر من مستوى للإستراتيجية التي تُعدّ المدخل الأساس لاستخدام القوة، أهمها مستويان:

الأول: الإستراتيجية القومية، وتختلف تسمياتها من دولة لأخرى أو من تيار فكري لآخر، فتسمَّى الإستراتيجية الشاملة أو العامة أو العليا الكبرى. إلا أنها تعني المضمون نفسه، وهو الكيفية التي تستخدم بها الدولة كل أدوات قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية لتوفير الدعم الأقصى لأهدافها وسياساتها القومية سواء في أحوال السلم أو الحرب.

الثاني: الإستراتيجيات الفرعية، وتعبّر عن مستوى اقل من المستوى السابق، ويختص بالكيفية التي يتمّ بها استخدام أداة معينة في مجال من المجالات، كالإستراتيجية العسكرية، أو الإستراتيجية الاقتصادية، في نطاق دورها المحدّد في الإستراتيجية العليا، المتصلة بالأهداف القومية استناداً إلى خطط أو أساليب ذات طابع فني معروفة في كل مجال، وتتسم بتعقيدات كبيرة ومتنوعة[1].

(1) إن أهمية مفهوم الإستراتيجية في تحليل استخدامات القوة هو أنه يحدِّد الإطار العام الذي تستخدم فيه أدوات القوة، فقرارات استخدام القوة العسكرية أو الأدوات الاقتصادية أو العمل الدبلوماسي كلها قرارات سياسية، وتتركَّز مهام المسؤولين عن كل أداة في تحديد الكيفية التي يتم بها استخدام الأدوات لتحقيق المهام، خصوصاً في ما يتعلق بالقرارات الكبرى، فوزراء الدفاع ليسوا هم الذين يقررون شن الحروب أو وقف إطلاق النار، ووزراء الخارجية ليسوا هم الذين يقررون إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة معينة، أو سحب السفراء منها، لذا يقال أن الحرب أكبر من أن تترك للجنرالات، وإن كانوا يؤثرون بالطبع على عملية صنع هذه القرارات.

إن أخطر ما يمكن أن يكون مطروحاً بشأن استراتيجيات استخدام القوة هو ما يشار إليه نظرياً، قد يكون غير قائم عملياً، فهيكل الإستراتيجية يبدو كبناء مؤسس منظم تنساب فيه القرارات وفق قواعد معينة، ويتم تحديد الأساليب وتنفيذها في ظل اتصال وتنسيق مستمرين، استناداً إلى خطط محددة. لكن ذلك قد لا يحدث في الواقع، إلا أن له دلالات هامة بشأن كل ما يحدث داخل إطار صانعي القرارات لكثير من النظم السياسية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[1].

ومهما يكن من أمر، فجميع الدول تستخدم أدوات قوتها بأساليب مختلفة سلمية وإكراهية، وتتضمَّن عوامل مركَّبة تحيط بعملية تحديدها، واساليب ممارستها. لكن بعيداً عن التعقيدات المتصلة بالمسميات الدقيقة لما يتم بين الدول، ثمة مجموعة من الأساليب التي يستخدمها الأفراد والجماعات والدول في التأثير في ما بينها بهدف تحقيق مصلحة ما أو الدفاع عنها، وأبرزها:

1 - **الإقناع:** ويرتبط بصور بسيطة من التفاعل كالاتصالات في إطار التقدم باقتراح أو مناقشة اقتراح مع طرف آخر للحصول على استجابة مواتية من دون أن تتمّ الإشارة علناً، أو بأشكال محددة،

(1) يقول المفكر الفرنسي جنرال يوفر بشأن الإستراتيجية النووية: إن الإستراتيجية (النووية) تبدو للناظر من بعيد في صورة تبعث الرهبة في النفوس، تماماً كما يبدو منظر نيويورك أمام عيني المسافر عند وصوله إليها، ولكن ما إن يقترب المسافر من المدينة حتى يتبيّن أنه وإن كانت المدينة الضخمة مكوّنة من ناطحات سحاب عديدة وهائلة، إلا أن الاتصال بينها قليل، أو معدوم في أكثر الأحيان، كما يكتشف أن تلك البنايات الشاهقة ليست نتاج تيار فكري واحد، وإنما هي نتيجة لاتجاهات عديدة وإضافات هائلة. وبالمثل فإن من يتوغَّل في متاهة (الإستراتيجيات) يذهل من كثرة ما يصادفه فيها من إخفاقات متتالية ومتناقضة، كما يصدمه في كثير من الأحيان ما يشاهده من مفارقات شاذَّة يبدو في وضوح أنها من فعل السياسة والمصالح الهائلة للقائمين على صناعات السلاح.

إلى إمكان المكافأة أو التعرّض للعقوبة في حالة الاستجابة أو عدم الاستجابة من جانب الطرف المعني. وقد يتضمّن فعل الإقناع أيضاً أعمالاً ضاغطة، كالاحتجاج على سياسة معينة أو إنكار وقوع فعل ما، من دون أن يصل الأمر إلى التهديدات الواضحة أو ردود الأفعال الحادة، لعدم وجود ما يتطلَّب ذلك في كثير من الأحيان[1].

إلا أن الإقناع قد لا يكون بسيطاً في اغلب الأحيان وإنما مركباً كما يحدث خلال مفاوضات تحرير التجارة، أو حلِّ المشكلات، أو تسوية المنازعات والتي ترتبط بقيم معقدة مرغوب فيها. ويوجد ثمن معين تتحمَّله الدولة لاقتسامها، لذا فإنه نادراً ما يعتمد المفاوضون فيها غالباً على قوة الإقناع في الحجة، إذ يتمّ اللجوء إلى أدوات دبلوماسية وإعلامية، ووعود بالمكافآت، أو حتى التهديدات منخفضة المستوى. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أمرين أساسيين:

أ - إن الأداة الرئيسة المرتبطة بأسلوب الإقناع بصورته الأولية هي الأداة الدبلوماسية التي يتمّ عبرها التفاوض بين الدول بهدف الوصول إلى حلول وسط بشأن القضايا المثارة بينها، تُضاف إلى ذلك أساليب أخرى تستهدف في تشكيل التوجهات والقيم داخل الدولة على المدى الطويل، كالبعثات التعليمية، أو الإعلام الموجه، أو التبادل الثقافي.

(1) إن ممارسة التأثير لا تكون دائماً ضد رغبات الآخرين، فالقيم التي تدور العملية حولها قد لا تشكل مباراة صفرية بمعنى أن ما يحصل عليه طرف يمثل بالضرورة خسارة للطرف الآخر، فهناك من القيم (أي الأشياء المرغوب فيها) ما يمكن اقتسامه أو يمثل مصلحة مشتركة، أو أن حصول الدولة (أ) عليها لا يؤثر على الدولة (ب) أصلاً، والأمثلة كثيرة، فالتفاهم والتنسيق بين الدول حول موقف مشترك إزاء مشكلة معينة، أو التفاوض حول صفقة تجارية، أو طلب التأييد في الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية، يعتمد على الإقناع في الأساس.

ب - إن الإطار العام الذي يحيط عادة باستخدام هذا الأسلوب هو العلاقات العادية التي لا تشهد سوى مستويات منخفضة من التفاعل، أو الاهتمام المتبادل[1].

2 - **المكافأة:** وتعتبر صورة مركَّبة من التفاعل الذي يستند إلى جوهر عملية المساومة، بمعنى الحصول على شأن مقابل شأن آخر. ويتمثّل الوضع التقليدي لهذا الأسلوب في أن تقوم الدولة بمكافأة الدولة الأخرى في حالة الاستجابة لرغباتها، أو قيامها بوقف مساعداتها لتلك الدولة في حالة عدم استجابتها، أو تغيّر سلوكها عمَّا كان عليه الأمر كمنع المكافأة أو وقفها، فالمنح والمنع العقاب هما الصورتان الأساسيتان لاستخدام هذا الأسلوب، إلا أن ثمَّة أشكالاً أكثر تعقيداً، أهمها:

أ - الوعد بتقديم المكافأة، فقد تعد الدولة (أ) الدولة (ب) بتقديم مكافأة معينة لها، إذا سلكت سلوكاً معيَّناً في المستقبل، كتغيير سياسة قائمة، أو موقف معين، أو تأييدها في قضية ما، وقد يتخذ الوعد صورة إشارة إلى إمكان زيادة معونات اقتصادية تقدم لها، أو إزالة صورة من صور العقوبات المفروضة عليها[2].

ب - التهديد بوقف المكافأة، فقد تهدّد دولة معينة دولة أخرى

---

(1) كالعلاقات السودانية - السويدية، أو العلاقات التعاونية التي لا تشهد اختلافات أساسية حول السياسات الخارجية، ويسودها الاستعداد المتبادل للاستجابة، كالعلاقات الأميركية الأسترالية.

(2) كما يحدث بين الولايات المتحدة وكل من إيران وسوريا وباكستان، إلا أنه بحكم عدم الثقة أحياناً بين الأطراف، قد يصر الطرف (ب) على عدم تغيير سلوكه، إلا إذا حصل بالفعل على المقابل، كما يحدث تقليدياً في تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار، عندما يقرر طرف أن الأعمال وليست الأقوال هي المطلوبة للتصرف بشكل معيَّن.

تتلقَّى مساعدات مالية منها بالحرمان أو تقليص تلك المساعدات إذا لم تتصرَّف بشكل معيَّن، وينطبق ذلك على التعريفات الجمركية الممنوحة ووضع الدولة الأَولى بالرعاية، وحظر صادرات التكنولوجيات الحساسة، وفرض المقاطعة الاقتصادية مراراً. كما قد يتضمَّن ذلك تهديدات تقليص العلاقات الدبلوماسية أو قطعها، ووقف الاتصالات السياسية. وتتوقَّف فعالية مثل هذه التهديدات على عوامل معقدة[1].

3 - **العنف:** ويتمثل هذا الأسلوب في استخدام أدوات العنف المسلح كالقوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها ضد الأطراف الأخرى، لدفعها نحو تغيير سلوكها، ويُعد هذا الأسلوب أقدم وأشهر أساليب استخدام عناصر قوة الدولة. فلقد كانت الدول في الماضي تتجه إليه كأداة رئيسة تكاد تكون وحيدة في إدارة خلافاتها مع الدول الأخرى، في ظل عدم امتلاكها وسائل أخرى، أمَّا في الوقت الحالي، فإنه يعتبر وسيلة أخيرة يتم اللجوء إليها عند الضرورة بعد فشل

(1) ولا يرتبط بالضرورة استخدام هذا الأسلوب فحسب بالأداة الاقتصادية، على الرغم من أنها الأكثر شيوعاً، وكما هو واضح، فإن المقابل قد لا يكون من النوع نفسه، إذ قد تكون الاستجابة المطلوبة سياسية. لكن الأهم في هذا المستوى أن أسلوب المكافأة بشكله الإكراهي المتصل بالحرمان أو المنع يرتبط أساساً بالعقوبات غير العنيفة، كقطع العلاقات الدبلوماسية، أو زيادة التعريفة الجمركية، أو الانسحاب من منظمة أو معاهدة دولية، أو فرض الحصار أو الحظر الاقتصادي، أو إغلاق الحدود السياسية، أو قطع الاتصالات الهاتفية، أو منع السفن أو الطائرات من الرسو أو الهبوط في إقليم الدولة، وهو ما يميّز بينه وبين العنف المسلح، لذا فإن الإطار السياسي المحيط به عادة ما يرتبط بأنماط العلاقات الوسيطة بين التعاون والصراع، وهى العلاقات التي تتسم بالتنافس أو التوتر التي يسودها عدم التفاهم، في ظل وجود مستوى من التعارض أو الاختلاف في توجهات السياسة الخارجية، على الرغم مما قد يكون بين الدولتين من اعتماد متبادل يستند على مستوى مرتفع قائم أو ممكن من التفاعل، يؤدي في أحوال كثيرة إلى التعامل بالمثل.

كل أساليب التأثير الأخرى. ويصعب تماماً حصر أشكال استخدام القوة العسكرية كافة بين الدول، إلا أنه يمكن رصد مستويين منها، يتضمَّن كل منهما نمطين فرعيين لاستخدامها وهما[1]:

أ - التهديد باستخدام القوة العسكرية، ويرتبط بتلويح الدولة، بشكل مكشوف أو مستتر باستخدام قواتها المسلَّحة ضد القوات المسلَّحة أو الأهداف المدنية لطرف آخر، إذا لم يقم بإتباع سلوك معين يتخذ بدوره نمطين: الردع، وهو استراتيجية تهدف إلى منع العدو من تحقيق أهدافه، عبر تهديده بعقاب غير محتمل بالنسبة إليه إذا قام بذلك العمل. والإجبار، وهو استراتيجية تهدف إلى إكراه الخصم على القيام بعمل لا يرغب فيه عبر تهديده بالعقاب إن لم يفعل ذلك.

ب - الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، ويرتبط بقيام القوات المسلحة فعلياً بخوض حرب ضد القوات المسلحة أو الأهداف المدنية لطرف آخر، في حالة فشل التهديدات المشار إليها في تحقيق أهدافها، وفقاً لنمطين رئيسين، هما: الدفاع، وهو استراتيجية تهدف إلى صد أو دفع هجوم فعلي تقوم دولة أخرى بشنه ضد الدولة المعنية مع تقليص خسائرها إلى أقصى حد ممكن. فهدف الدفاع هو منع دولة أخرى من تحقيق الأهداف التي شرعت في تنفيذها، فالمسألة هنا ليست النوايا، وإنما الفعل. والهجوم، وهو استراتيجية مثيرة تهدف الدول من خلالها

(1) For more details see, Peter Karsten, Peter D. Howell, "Military Threats: A Systematic Historical Analysis of the Determinants of Success", Military Affairs, Vol. 50, No 4 (1986), pp 219-221.

إلى تحقيق أهدافها إزاء الأطراف الأخرى بالقوة المادية، وذلك بتدمير القوات، أو احتلال الأراضي، أو الاستيلاء على الموارد، فهدف الهجوم هو قيام دولة ما بالحصول على ما تريده من الدولة الأخرى فعلياً.

وثمَّة علاقة قوية بين التهديد باستخدام القوة والاستخدام الفعلي لها، فصدقية التهديد تعتمد على إمكان الاستخدام الفعلي، كما أن فشل التهديد ردعاً أو إجباراً قد يقود إلى التورُّط في الحرب. وتتبع الدول استراتيجيات مختلفة في استخدامها لقوتها العسكرية، أشهرها الردع الذي تصاعدت أهميته في العصر النووي، كما تطلق معظم الدول أيا كانت استراتيجياتها تعبيرات منسوبة للدفاع على مؤسساتها العسكرية التي تسمَّى عادة وزارات دفاع بدلاً من وزارات حرب، وأحياناً على جيوشها، كما تفعل إسرائيل التي تسمِّي قواتها جيش الدفاع على الرغم من اعتمادها استراتيجية هجومية، إذ أن الدفاع هو الاستخدام الوحيد المشروع للقوة العسكرية.

إن الإطار السياسي العام المحيط باستخدام العنف هو الإطار الصدامي الذي يتَّسم بوجود خلافات وتناقضات حادة بين مصالح الأطراف وتوجهاتها بدرجات يصعب تسويتها بسهولة، مع ملاحظة أنه لا يتم الاقتصار في إدارة الصراعات على استخدام القوة المسلحة. فعناصر قوة الدولة كافة تتم تعبئتها في تلك العملية، بما في ذلك الأداة الدبلوماسية، سواءً بين الأطراف المتصارعة ذاتها كمفاوضات وقف إطلاق النار، أو اتصالات سرية، أو مفاوضات تسوية سلمية، أو في الساحة المحيطة بالصراع.

وهكذا، فإن الدول تستخدم أساليب متعددة، بأشكال معقَّدة، للتأثير على سلوك الدول الأخرى، وتحيط بكل منها أطر سياسية

مختلفة، تحدِّد ما يستخدم منها، وكيفية استخدامه، ويتم ذلك في إطار عملية تصاعدية مع الوقت، وفقاً لحيوية الهدف الذي يتمّ العمل على تحقيقه، فإذا فشل الإقناع تستخدم المكافأة، وإذا لم ينجح ذلك غالباً ما تستخدم القوة العنيفة[1].

سابعاً: حدود القوة

تشكِّل العلاقة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير في سلوك الأطراف الأخرى، أبرز الإشكالات في الدراسات الاستراتيجية، وتعتبر من أهم مظاهر العلاقات الدولية وهي عجز القوة. فقد أثبتت الأحداث التي شهدتها مناطق مختلفة من العالم أن ثمة نوعاً من عدم التناسق بين أساس القوة ومقدار تأثيرها[2]، وهو ما طرح في مجمله أسئلة متكررة مثل: كيف تفشل القوى الكبرى في تحقيق أهدافها تجاه دول أضعف منها؟ وكيف تتمكَّن القوى الضعيفة من التأثير في الدول الأكبر قوة منها؟، ما يعني أن العلاقة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير ليست مباشرة، فهناك متغيِّرات كثيرة ومتنوِّعة تؤثر على ممارسة التأثير، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 - **تأثيرات العوامل الخارجية:** في المبدأ، لا يتم التأثير

---

(1) يقول كلاوزفيتز إن الحرب استمرار للسياسة لكن بوسائل أخرى، وإذا فشلت القوة العنيفة (الحرب) تبدأ محاولة الانسحاب طالما أن الانتحار ليس أسلوباً عقلانياً، ويدفع الانسحاب بالطرف المعني إلى مأزق حقيقي في الداخل، ومن هنا تأتي مخاطر فشل التأثير.

(2) بعض الدول القوية لم تكن قادرة على تحقيق أهدافها تجاه دول أقل قدرة منها، كحالة الولايات المتحدة في فيتنام، وحالة الاتحاد السوفيتي السابق في أفغانستان، وحالة إسرائيل في مواجهة المقاومة اللبنانية. كما أن بعض الدول الصغيرة كانت قادرة على مقاومة ضغوط الدول الكبرى وتهديداتها، كما كانت قادرة على الحصول على امتيازات تجارية أو تنازلات دبلوماسية إزاء أطراف تمتلك قدرات اقتصادية أو عسكرية ضخمة.
Mark Clodfelter, "Limits of Power", (Author), Free Press, (1989), p 79.

في الفراغ وإنما في بيئة دولية أو إقليمية تفرض بعض القيود عليها، وبالتالي لا تعتبر محصلة لعناصر القوة الذاتية لأطرافها المباشرة فقط، وإنما لقوى وتفاعلات متداخلة[1].

2 - **ردود الأفعال المضادة:** من الصعب وجود موقف لا تتخذ فيه الدولة الهدف، مهما كانت نسب علاقات القوة، أشكالاً للتأثير في سلوك الدولة الفاعلة، فقد لا تستجيب الدولة الهدف مطلقاً، أو بصورة فورية، أو بشكل كامل، لما يراد منها أن تفعله، ما يظهر نتائج غير واضحة، بل قد تحاول التأثير بصورة مضادة وقد تكون فعَّالة للغاية، ليس لامتلاكها أدوات قوة إيجابية، وإنما لقدرتها أكثر من الدولة الفاعلة على احتمال قدر أكبر من الخسائر البشرية تحديداً، بما يعني اعتماداً على نقاط ضعف القوة الكبرى، خصوصاً إذا كانت الدولة الكبرى تواجه مشكلة شرعية أخلاقية في ما تقوم به، بما يترتب على ذلك من تداعيات داخلية وخارجية محتملة[2].

---

(1) لقد كان الغزو العراقي للكويت في آب 1990 عملية ثنائية كويتية عراقية عبّرت عن نمط علاقات القوة بين الطرفين، إلا أن حرب تحرير الكويت في كانون الثاني 1991 شهدت دخول أطراف ثالثة في لعبة القوة، أهمها الولايات المتحدة التي أصبحت هي، لا الكويت، الفاعل الرئيس في الجانب المضاد للعراق. ويشهد معظم الصراعات الدولية مثل هذه التدخلات المباشرة كما حدث في البلقان بالقوة العسكرية أو غير المباشرة عن طريق الإمداد بالأسلحة مثلاً، ما يؤدي إلى تغيّرات حقيقية في النتائج المتصوَّرة لعملية ممارسة القوة. لمزيد من التفاصيل، راجع:

Majid Khadduri (Author), Edmund Ghareeb (Author), "War in the Gulf, 1990-91: The Iraq-Kuwait Conflict and its Implications", Oxford University Press, USA, (1997).

(2) الأمثلة واضحة في حالة فيتنام ولبنان وأفغانستان (2001)، إضافة إلى حالة انتفاضة الأقصى (2000 - 2007) بين الفلسطينيين وإسرائيل، فبعض الشعوب كما فعلت الجزائر في مقاومتها لفرنسا سعياً للاستقلال قد يكون على استعداد للتضحية بمليون شخص في سبيل هدفه.

كما أن موازين الاحتياجات بين الدولتين المتعاملتين معاً يظل عاملاً هاماً يحدِّد بدرجة كبيرة احتمالات نجاح عملية التأثير أو فشلها، والقاعدة العامة هي أنه كلما كانت الدولة الضعيفة في حاجة أكبر، أو معتمدة بشكل أوسع، على الدولة القوية، فإن احتمال نجاح أعمال الدولة القوية في تغيير سلوك الدولة الضعيفة أو الإبقاء عليه يكون أكبر، فالدولة الأضعف في ميزان الاحتياجات تكون أكثر عرضة لأعمال التأثير، مقارنة بالدولة الأخرى، أو بعبارة أخرى، تكون أكثر استعداداً للاستجابة، أو ميلاً للتصرف بالطريقة التي ترغب فيها الدولة الأخرى، حتى لو كانت الدولة القوية تعتمد على أعمال التأثير المتنوعة التي لا ترتبط بأفعال محدَّدة. إلا أن ذلك يفسر أيضاً قدرة بعض الدول الصغيرة، التي لا تمتلك قدرات متعدِّدة، على الحصول على بعض التنازلات، أو تحقيق بعض الأهداف، إزاء دول قوية في حالة ما إذا كانت تلك الدولة الصغيرة تسيطر على موارد تمثِّل حاجة ملحَّة ترتبط بها مصالح حيوية للدولة الكبرى[1].

وثمة عامل إضافي، يطلق عليه درجة التجاوب الداخلي في دولة معيَّنة إزاء الدول الأخرى، يكتسب أهميته في حالة تساوي احتياجات الدولة المعنيَّة إزاء الدول الأخرى، ويرتبط بمستوى العلاقات الخاصة القائم على أبعاد داخلية[2].

---

(1) في ظل اعتماد الولايات المتحدة، وبعض الدول الغربية، على نفط الشرق الأوسط خلال السبعينيات، كانت دول الخليج العربية قادرة على ممارسة مستويات واسعة من التأثير، أو مقاومة بعض عمليات التأثير المضادة. فبصرف النظر عن كم وكيف عناصر القوة الشاملة للدولة، كلما زاد اعتماد الدولة الكبيرة أو الصغيرة على الدولة الأخرى، اقتصادياً، تجارياً، أمنياً، كلما قلّت معه قدرتها على مقاومة تأثيراتها، والعكس.

(2) قد تكون الولايات المتحدة على استعداد للتجاوب مع مطالب تسليحية تقدمها لإسرائيل بأكثر من استعدادها للتجاوب مع المطالب نفسها التي تقدِّمها لدولة عربية أخرى، على الرغم من وجود مصالح أميركية حيوية لدى الطرفين بفعل التوجُّهات الداخلية السائدة في الولايات المتحدة، ونفوذ اللوبي اليهودي في دوائر صنع القـــرار بواشنطـــن، كمـــا =

بيد أن في كثير من الأحيان لا تسير العلاقات الدولية وفقاً لمثل هذه الفروض البسيطة، فهناك تأثيرات مركَّبة لعوامل معنوية وإدراكية ذات طابع إنساني يصعب قياس أوزانها أو توقُّع اتجاهات تأثيراتها على عملية التأثير، على الرغم من وجود يقين بأنها قائمة وفاعلة، كالعناد والكرامة، واللاعقلانية، والعقد النفسية والحساسيات التاريخية، وأخطاء الحسابات وسوء الإدراك، وقوة الإرادة، إضافة إلى الغرور والكبرياء.

لقد أدَّت تلك التعقيدات إلى محاولات أكثر عمقاً لتحليل أبعاد مفهوم القوة، على مختلف الصعد، يمكن معه فهم محدَّدات تأثيرها بصورة أدق، إذ أنها تمثِّل مدخلاً لتحديد أي قوة يمكن أن تؤثر على من، في اتجاه الحصول على ماذا، بفعل ماذا؟ فالفكرة العامة هي أن القوة تؤثر في إطار أبعاد معينة يعبِّر كل منها عن مضمون مختلف، بحيث يمثل كل منها محددا للتأثير، ويمكن بشكل عام رصد أهم تلك الأبعاد ودلالاتها بشأن حدود القوة، في النقاط الآتية:

أ - ثقل القوة: ويعني تأثير عامل ما على عملية معيَّنة، أي مدى قدرته على تغيير احتمالات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها

= أنها قد تكون على استعداد للتجاوب مع مطالب بريطانية أكثر من استعدادها للتفاعل مع مطالب فرنسية، لاعتبارات سياسية تاريخية أو ثقافية أو حتى عرقية، فنمط العلاقات السائد يمثِّل محدداً ذا أهمية. ولقد أدّت التأثيرات الواضحة لتلك العوامل ببعض التحليلات إلى صياغة ما يشبه معادلات لقياس التأثير، كالقول بأن قوة الدولة القوية تعتمد على ثلاثة عوامل هي: مدى الحاجة (النسبية) للدولة الضعيفة لبعض القيم الأساسية التي تتحكَّم فيها القوية بقدر مناسب + تحكم الضعيفة في قدر مناسب من القيم النوعية في مجال معيَّن التي ترغب القوية فيها، وتحاول الحصول عليها باستخدام قوتها ضد الضعيفة + مهارة القوية وفعاليتها في تحويل الطاقة الكامنة لأسس القوة لديه إلى قدرة فعلية تؤثر على سلوك الضعيفة. للمزيد، راجع:
Robert Greene (Author), "The 33 Strategies of War", Viking Adult (2006).

تلك العملية[1]. فما يتم التركيز عليه في هذه الحالة هو تحليل تأثير فعل محدَّد في حالة معينة. ويكتسب ذلك أهميته من وجود مقولات مسيطرة أو أسئلة معيَّنة بشأن أفعال أو إشكاليات محدَّدة تتطلَّب التحليل[2]. وثمة إمكانية نسبية للتوصل إلى نتائج أكثر تحديداً وإن ظلت تقريبية في إطار التركيز على وزن القوة.

إن أهمية بعد ثقل القوة في تحليل التأثير تأتي من أنه يلقي الضوء على ظاهرة أساسية ترتبط بقضايا تقليدية يتم تناولها في إطارها المعتاد، كأسس القوة أو استخدامات القوة، فثقل قوة الحكومات الحديثة أكبر بكثير مما كان متوافر لها في الماضي، وتأثيرات الدول الصناعية أكبر من تأثيرات دول الجنوب التي ما تزال في المراحل الأولى من التطور الصناعي، بحكم تطوُّر أسس أي موارد قوتها وأدواتها، كما أن ثقل القوة لمعظم الحكومات، حتى في الدول الكبرى، يتناقص عمَّا كان عليه في منتصف القرن العشرين[3]. كما أن القوة اللازمة لإحداث نتيجة معيَّنة قد لا تكون هي القوة المطلوبة لتحقيق تأثيرات أخرى ولا يمكن تحويلها إليها

(1) كمدى تأثير موافقة مصر أو معارضتها لعقد قمة عربية – قبل أن تصبح منتظمة – على احتمالات عقدها أو عدم عقدها، ومدى تأثير تأييد الولايات المتحدة أو اعتراضها على مشروع قرار يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة على نتائج التصويت عليه، أو مدى تأثير تعاون باكستان أو معارضتها على الحملة الأميركية ضد أفغانستان.

(2) كالقول إن استخدام الولايات المتحدة القنبلة الذرية ضد اليابان هو الذي أدَّى إلى استسلامها، أو التساؤل حول مدى تأثير الاعتراضات الإيرانية في فشل البعد العسكري لإعلان دمشق خلال التسعينيات من القرن المنصرم.

(3) لم تعد فرنسا على سبيل المثال قادرة على أن تبدي رأياً ببساطة في شأن جزائري من دون أن يعتبره الجزائريون تدخلاً، بينما كانت تدير شؤونها بالكامل من قبل في ظل احتلالها.

من دون خسائر[1].

2 - **نطاق القوة:** ويعبّر عن عدد الدول التي يمكن أن تكون قابلة للتأثر بوجود تلك القوة أو استخدامها، أي مجموعة الأطراف الذين يتغيَّر سلوكهم المحتمل بشكل ملموس عن طريق استخدام القوة من قبل دولة معيَّنة[2].

3 - **مدى القوة:** ويشير إلى الفارق بين أعلى درجات الثواب (المكافأة) وأسوأ درجات العقاب (العنف) الذي يستطيع طرف ما منحه أو توقيعه على طرف آخر داخل نطاق قوته، فالسلطات السياسية في دولة ما تفترض أن سكانها داخل نطاق قوتها لا تتمتَّع بدرجة السيطرة نفسها على كل الأفراد، أو الجماعات، فمدى قوتها يتفاوت أكثر أو أقل من جماعة لأخرى. وتكون القوة عند حدودها الدنيا

(1) من الممكن النظر باهتمام إلى اعتراض إيران على الشقِّ العسكري من إعلان دمشق، لكن يصعب تصوُّر تأثيرات لمثل هذا الاعتراض على الشق الاقتصادي مثلاً، فنوعية القوة التي تتيح لها أن تنتقد عسكرياً لا تتيح لها أن تفعل ذلك بالنسبة إلى التعاون الاقتصادي. والأهم أن ثقل القوة المحدودة بطبيعتها يجعلها فعالة نسبياً عندما تستخدم كقوة سلبية معارضة، أكثر مما يمكن أن تكون فعَّالة كقوة إيجابية تفرض ترتيبات محدَّدة مختلفة، فحتى إذا كان من الممكن تصوُّر وفقاً للمثال السابق أن ثقل الاعتراض الإيراني كان مؤثراً على الترتيبات الأمنية المشار إليها، لا يمكن تصور أن إيران قادرة على فرض ترتيبات بديلة تكون هي طرف فيها.

(2) ميدان استخدام قوة حكومة أوكرانيا أو تشيلي ينحصر تقريبا في سكانها، ومواطنيها وسفنها وطائراتها وسفاراتها في الخارج، أما بالنسبة إلى الإدارة الأميركية، فإنها إضافة إلى سكانها ومصالحها في الخارج تؤثر بطريقة ملموسة، ولو بشكل غير مباشر، على كثير من الدول الأخرى بسكانها ومصالحها، وكذلك فإن الفاتيكان يمارس نفوذا واسع النطاق، في مسائل مختلفة، على الأتباع الكاثوليك على امتداد الساحة الدولية. فلبعض أنواع القوة نطاقات تتجاوز الحدود، ولقد كان للإتحاد السوفياتي السابق قدرة على إخماد ثورات الشعوب في الدول التابعة له كتشيكوسلوفاكيا العام 1968، وتوجيه معظم الأحزاب الشيوعية الموالية له في دول العالم المختلفة. وينطبق ذلك أيضاً على الموارد كالبترول والماس واليورانيوم، وليس السكان فحسب، فلبعض أنواع القوة نطاقات تتجاوز الحدود القومية بوسائل أخرى.

بالنسبة إلى من لا يريدون شيئاً أو لا يخشون شيئاً، وكذلك الدول على الساحة العالمية، فما تسمِّيه الإدارة الأميركية الدول المارقة هي في الواقع الأطراف الخارجة عن نطاق السيطرة، بغض النظر عن تقييم سياساتها. ويوضح تطوُّر النظام الدولي أن مدى قوة الدول أو الحكومات عموماً يتجه نحو التقلّص، فقد انتهت تقريباً أنواع الثواب المفرط أو العقاب المفرط. والمثير أن ذلك لم يحدث على المستوى الدولي، فعلى الرغم من أن المنح لم تعد تقدَّم بلا حدود على غرار مشروع مارشال، ولم تعد حملات غزو الدول واحتلالها كالتوسع الألماني في إبان حكم هتلر تمارس سوى في حالات خاصة كسياسة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي. أصبحت لمعظم الدول الكبرى برامج معونة خارجية تتضمَّن منحاً مالية كبيرة، وأصبحت قواعد الحرب تخترق بشدة خصوصاً في الحروب الأهلية، وهو تطوُّر معقَّد، فربما تقلَّص المدى مع اتساع النطاق. كما يبدو واضحاً أن أوزان قوة المال والعنف ليست حاسمة، فالدول يمكنها أن تقول لا للمانحين، كما أن الشعوب لا ترضخ على الرغم من المذابح.

4 - **مجال القوة:** ويمثل بعداً هاماً من أبعادها، فهو يعبّر عن مجموع أنواع العلاقات السلوكية وفئاتها، والموضوعات أو القضايا التي تخضع للقوة. فمجال القوة يزداد بزيادة قدرات الأطراف الفاعلة داخل ميدان القوة في ما يتصل بأنواع السلوك التي تخضع، أو يمكن أن تخضع له، بصرف النظر عن فعالية التأثير أي وزن القوة[1]. كما

(1) لقد اتسع مجال قوة الدول بشدة خلال القرن العشرين، فمعظم النشاطات التي يمكن تصورها من جانب المواطنين في أي دولة، بما فيها توقيتات الاستيقاظ المرتبطة بمواعيد الذهاب إلى العمل، ومواقع عبور الطريق، وسرعة قيادة السيارة، تخضع لنظم الدولة. ووصل الأمر في كثير من الدول إلى تحديد أماكن التدخين، أو عدد الأطفال الذين يتم إنجابهم، وذلك عن طريق القوانين وأدوات السلطة. ولا يحدث أي من ذلك بالطبع في علاقات الدول فلا توجد حكومة عالمية، وسلطة الأمم المتحدة محدودة.

أن بعض الدول يسيطر إلى حد كبير على قيم مجالية مختلفة تتصل بتفاعلات أقاليم معيَّنة، أو نشاطات نوعية في دول أخرى[1].

بالمحصلة، فالقوة لها تاثيراتها لكن ليس خارج إطار أبعادها المختلفة، بل إن القوة تتناقص بدرجة كبيرة عند حدود نطاقها ومداها ومجالها إذ يقل ثقلها بشدة، ولا تستطيع أن تحدث أي سيطرة. ويرتبط النجاح والفشل في ممارسة القوة بإدراك المشاركين في عملية التأثير لحدود القوة، خصوصاً مع وجود بعد إنساني في تلك العملية، فالنجاح في التأثير يفرز سلوكاً واثقاً يرتبط ببعض المكاسب الشخصية التي تتطلَّب حكمة في توظيفها. أما الفشل فيؤدي إلى إلحاق أضرار ببعض الأشخاص أو كلهم المتورِّطين في الموقف، أو على الأقل ستظهر ميولاً بينهم إلى اللجوء إما إلى العنف أو الانسحاب، كأكثر أشكال التعامل مع الخسائر احتمالاً، وهو ما يجعل لعبة القوة شديدة التعقيد.

إن المشكلة لا تكمن في إدراك أن القوة قد تكون بالفعل هي محرِّك العلاقات الدولية، على الأقل في اتجاهات تفاعلاتها الحاكمة لحركة التاريخ ورسم الخرائط السياسية، إذ أن القوة وليس الحق أو العدل هي التي تشكِّل ملامح الواقع في معظم الأحيان، وإنما في إدراك ما الذي تعنيه تلك القوة بدقة في عالم شديد التغيُّر، يشهد أحياناً انقلابات حقيقية كما حدث في 11 أيلول العام 2001.

كما أن للقوة مفهوماً معقَّداً، فالقوة تبدو سهلة للغاية في

(1) على غرار ما يقال أحياناً في الشرق الأوسط من أنه لا حرب بدون مصر، ولا سلام بدون سوريا، والسيطرة النسبية للسعودية على أسعار البترول، وتحكُّم إسرائيل في اقتصاد الفلسطينيين. ويثار الكثير بشأن المجالات المحددة لتأثيرات القوة النووية، فهي تؤثر في نطاق ردع التهديدات الموجهة لبقاء الدولة، لكنها غير ذات تأثير حقيقي في مفاوضات حول مشكلة تجارية، أو مشكلة حدودية، أو حتى الأعمال العسكرية المحدودة، فتأثيرات القوة ليست كاسحة في مطلق الأحوال.

تعريفها، لكنه ليس كذلك في أسسها أو أدواتها وموازينها أو استخداماتها، ويصعب قياسها، والأهم أنه لا توجد حقائق بسيطة بشأن عناصرها، أو علاقات مباشرة بين تلك العناصر، فهناك دائماً استدراكات مختلفة أو متغيرات وسيطة تحيط بكل شيء، ولا يمكن تجنب التعامل معها بتلك الصورة المركَّبة، فلا توجد طريقة أخرى لتجنُّب فشل التحليل أو فشل القوة [1].

وأخيراً، إن قوة الدولة أو ضعفها لا يزالان أهم أسس التعامل بين الدول فعالية، فأفضل إستراتيجية أن تكون الدولة دائماً قوية، وقوية تحديداً في النقطة الحاسمة. وتمثِّل القوة العسكرية من وجهة نظر المدرسة الواقعية، بكل ما يرتبط بها من أسس وأبعاد، أهم عناصر القوة، فالتغيُّرات التاريخية الكبرى لم تحدث إلا من خلال التهديد بها أو استخدامها فعلياً، ولا تزال أقاليم كالشرق الأوسط تبدو وكأنها إضافة إلى مناطق البلقان في أوروبا والبحيرات في أفريقيا وجنوب آسيا أيضاً آخر غابات العالم، التي لا تزال محكومة بقوانين القوة المعدَّلة، وثمة تصورات كثيرة غير دقيقة لدى كثيرين ممن يمتلكون القوة، ومن لا يمتلكون الكثير منها، على نحو قد يفرز سيناريوهات سيئة. وفي ظل هذه الأوضاع، لا يمكن الوثوق تماماً إلا في القوة العسكرية على الأقل، لفترة ما قادمة.

---

(1) يكاد يكون أهم ما تطرحه تحليلات سياسات القوة هو أنه لا توجد علاقة مباشرة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير. فمن الصحيح كما كان أتيلا زعيم الهند يقول أن القوي ينتصر، إلا أن تعقيدات القوة في العصر الحديث قد وصلت إلى درجة لا تجعل مثل هذا الانتصار حتمياً أو مضموناً، بل إن القوي قد يهزم أحياناً في ظل ظروف خاصة يورط نفسه فيها. وبقدر ما تمثل هذه العلاقة غير المباشرة أهمية لما اصطلح على اعتباره الطرف الفاعل، تعتبر هامة بالقدر نفسه للدولة التي تجد نفسها الطرف الهدف، فالنتيجة النهائية للتفاعل سوف تتوقف إلى حد كبير على محددات التأثير، التي لا تؤدي إلى تحويل الهزيمة إلى نصر، والنصر إلى هزيمة، لكنها قد تخلق نتائج مركبة أخرى للقاء، بعيداً عن هذين المفهومين الجامدين.

Hassan B. Ndahi, "The Effects of Force on a Structure: Strength and Stability", Journal article, Vol. 62, (2002) ,pp 39-55.

الفصل الثالث

علاقات القوى الكبرى والأحلاف العسكرية

أولاً: علاقات القوى الكبرى

مرّت هذه المرحلة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945، وحتى نهاية الحرب الباردة عام 1990 بين الكتلتين الشرقية والغربية، بالعديد من تعارض المصالح واختلاف الإستراتيجيات، ومن ثم كان توازن القوى في تلك الفترة يشوبه احتمالات الصراعات المسلحة وبخاصة النووية منها[1].

كانت سياسات الأحلاف والتكتلات الظاهرة الرئيسة في تلك

(1) وكانت أهم مصالح الاتحاد السوفيتي امتداد الفكر الشيوعي (مصلحة أيديولوجية) تعتمد على وصوله إلى المياه الدافئة شمالاً حيث البلطيق، وجنوباً حيث البحر الأسود والخليج العربي. وكان معنى ذلك الاصطدام بالقوة البحرية الغربية التي كانت تسيطر على تلك المناطق، وتعتمد على قوتها البحرية حين ذاك. وقد عَدّت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك تهديداً لأمنها القومي وسيادتها ومصالحها في تلك المناطق. حول الصراعات الدولية ومظاهرها وأهدافها راجع: محمد إحسان رمضان، الصراعات الدولية في القرن العشرين، دار تارس، اربيل، 2000، الفصلان الثالث والرابع.

الفترة، من أهم العوامل المؤثرة في التوازنات الدولية التي تشكل في معظمها تحقيق مصالح وأهداف القوى الكبرى التي سعت إلى إضافة تحالفات عسكرية في مناطق المصالح الحيوية ومناطق المصالح الرئيسة، وأحياناً تصل درجة أهميتها إلى حيوية وتكتلات اقتصادية، بحيث ترتبط مع القوى الكبرى وفي حالات أخرى تكون تابعة لها[1].

استقر النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على نظام القطبين، الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي. وتجسَّد العالم الأول في حلف شمال الأطلسي، والعالم الثاني في حلف وارسو. واصطلح على تسمية الدول خارج المعسكرين بالعالم الثالث. بحيث إن التنافس والتناحر بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي كان شديداً، وكانت الحرب الباردة تنتقل من بؤرة توتر إلى أخرى في مناطق دول العالم الثالث، وفي محاولة لتشكيل تيار ثالث عقد كبار شخصيات هذا العالم في عام 1965، مؤتمراً في باندونغ يوغسلافيا، حضره القادة: جمال عبد الناصر، ونهرو، وسوكارنو، وتيتو وغيرهم، وأعلنوا تشكيل منظمة دول عدم الانحياز. وقد مرّت علاقة القوى بين المعسكرين بأربع مراحل: مرحلة التفوق الأمريكي. مرحلة التوازن الإستراتيجي. مرحلة الركود السوفيتي. مرحلة الانهيار السوفيتي والتفرد الأمريكي[2].

استمرت المرحلة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات، وتمتّعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بمرحلة

---

(1) Glenn Herald Snyder (Author); Alliance Politics, Cornell University Press, (2007), p31.

(2) C.j. Lowe (Author); Foreign Policies of the Great Powers, Routledge; 1 edition, (2002). Also Martin Walker (Author); The Cold War: A History, Holt Paperbacks, (1995).

محكومة بعقدة التفوق الذري والاقتصادي، وكانت صاحبة اليد الطولى على حلفائها وأعدائها على حد سواء. وكان الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة يجاهد للسيطرة على التحكم بالثورة الصناعية الثانية وبتطوير أسلحة المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما المرحلة الثانية، فقد تحققت بشكل واضح بعد إعلان الاتحاد السوفيتي عن امتلاكه للصواريخ عابرة القارات، والتي كانت تعبيراً عن تحقق إستراتيجية التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرّت هذه المرحلة منذ منتصف الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات. والتي خاضت الولايات المتحدة الأمريكية خلالها حرباً شرسة في جنوب شرق آسيا انتهت بهزيمتها في فيتنام، المدعومة من الاتحاد السوفيتي والصين. وأصبح الاتحاد السوفيتي في تلك المرحلة قوة عظمى بالمعنى الحقيقي في مجالات حيوية متعددة. إضافة إلى كونه يمثل أكبر دولة من حيث المساحة وثالث دولة في عدد السكان، وامتلاكه الموارد الطبيعية والذهب والبترول والمواد الإستراتيجية ونصف السلاح النووي في العالم، وبذلك أصبح يشكل المكانة الثانية من حيث حجم الاقتصاد، والمكانة الثانية في الإنتاج الصناعي. إذ نما اقتصاده بحوالي 6% سنوياً، وخلال النصف الثاني من الخمسينيات نمت استثماراته في البحوث والتطوير بما مقداره 8% سنوياً [1].

(1) مع نهاية الخمسينيات كان لدى الاتحاد السوفيتي أكبر جماعة علمية في ذلك المجال من حيث عدد الأفراد ولذلك لم يكن مستغرباً، وفقاً لمعدلات النمو هذه، أن يعلن نيكيتا خروشوف في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية عام 1959، أن الاتحاد السوفيتي سوف يتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1970 أو1980 على الأكثر. هذه التوقعات تضمنها برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي عام 1960، وظلت تردد عاماً بعد عام، حتى أُزيلت من البرنامج عام 1985. للمزيد راجع:

Alec Nove (Author); An Economic History of the USSR 1917-1991, Penguin, 3rd edition ,(1993), 4th ch.

أما المرحلة الثالثة التي امتدت من منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات، تميّزت بالتأثير المباشر للثورة العلمية والتكنولوجية وبازدياد الفجوة بين المعسكرين في مجالات العلم والتكنولوجيا. حيث استطاعت الرأسمالية أن تجدد شبابها بعد سلسلة الانتكاسات التي أصابتها في صراعاتها مع حركات التحرر في العالم. وتركَّزت آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على مجالات متعددة عسكرية ومدنية، وازدهر الاقتصاد، وأدى انقسام العالم إلى بروز عالم رابع، هو عالم النفط الذي مثله دول الخليج العربي، بحيث ارتبط اقتصادياً وسياسياً بالعالم الرأسمالي، حتى إن دخله الهائل كان يفوق احتياجات سكانه، فأصبحت ثروته في خدمة الرأسمالية. وفي الوقت نفسه، حدثت تغيرات جذرية داخل الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، فظهرت ملامح إمبريالية اشتراكية كما يسميها الصينيون، تجسَّدت في حروب فيتنام وكمبوديا، والاتحاد السوفيتي في أفغانستان. وتفاقمت الأوضاع السياسية والاقتصادية في بلدان العالم الثالث، التي اعتنقت الاشتراكية مثل: كوبا، وأفغانستان، وكمبوديا، وفيتنام، وإثيوبيا، والصومال، ولاوس، وموزمبيق، وأنغولا.

ونتيجة لكل ذلك، ساد الركود الاقتصادي والجمود العلمي في الاتحاد السوفيتي. وبدأت التحوّلات العالمية مع صعود الرئيس ريغن وسياسته ضد الاتحاد السوفيتي[1]، الذي وصفه بعالم الشر، وأعلن الحرب عليه تحت شعار مبادرة الدفاع الإستراتيجي. وهو ما جعل الرئيس السوفيتي غورباتشوف يدرك الحجم الحقيقي للاتحاد السوفيتي؛ وبوصوله إلى الحكم، بدأت المرحلة الرابعة التي كان يعيشها الاتحاد السوفيتي، والتي خسر فيها، نتيجة لأسباب

(1) Victor Perlo (Author); USA and USSR: The economic race, International Publishers, (1960), p 12.

متعددة داخلية وخارجية، الحرب الباردة، وحرب النجوم، وتخلى عن مبادئه وعقيدته، وترك المنظومة الاشتراكية تتحلل في محاولة للحاق بالسوق الحرة، متخلياً عن الماركسية والاشتراكية ولاهثاً وراء المساعدات والقروض. وقد خُيل لغورباتشوف أنه عبر توحيد ألمانيا، فإن الطريق إلى دخول الاتحاد السوفييتي في الوحدة الأوروبية تحت شعار البيت الأوروبي الموحد، سيعطيه دوراً قيادياً جديداً في العالم، ولكن إدارة ريغن ومن بعدها إدارة بوش الأب استطاعتا إبعاد غورباتشوف وخداعه[1].

ثانياً: الأحلاف العسكرية

عادت الخلافات بين قطبي العالم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي للظهور بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بعدما كانوا حلفاء ضد تهديد النازية والفاشية في أوروبا، وكان منشأ الخلاف انتشار الجيوش السوفيتية في أوروبا الشرقية وفرض السيطرة عليها؛ إضافة إلى السعي لإقامة نُظم حكم شيوعية موالية لهم في: بولندا، والمجر، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، وألبانيا، ولم يكتف الحكام السوفييت بهذا، بل بدأ الزحف العقائدي لبسط النفوذ على كل من: تركيا، واليونان، وتأجيل الانسحاب من إيران.

أدّت الأزمة الاقتصادية الساحقة لدول أوروبا الغربية إلى ظهور ظروف مؤاتية لانتشار بعض الأفكار الشيوعية، واعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الأوضاع تُمثّل تصاعداً خطيراً في الأحداث، وعليه ينبغي الاضطلاع بالدور المناط بها للدفاع عن العالم الغربي، بعد أن وقف عاجزاً أمام الهجمة الشيوعية

(1) راجع: خليل حسين، خلفيات فشل مشروع غورباتشوف وانهيار الاتحاد السوفيتي، مقاربات، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلام. العدد الأول، 1990.

السوفييتية وتطلعاتها المستقبلية[1].

اعتمدت واشنطن سياسة الاحتواء Containment، التي صاغ مبادئها «جورج كينان» الخبير السياسي عام 1947، وبدأت في ممارسة حصر المد الشيوعي وإحكام الخناق حوله، وساعدها على ذلك قدراتها النووية التي كانت توصّلت إليها حديثاً وسعيها إلى بناء جدار حول الاتحاد السوفييتي، متمثلاً في أحد أهم الأحلاف العسكرية المعاصرة وهو حلف شمال الأطلسي.

1 - حلف شمال الأطلسي (NATO) North Atlantic Treaty Organization:

يعتبر هذا الحلف أول الأحلاف العسكرية المعاصرة، إذ بدأت فكرة إنشائه بتوقيع ميثاق بروكسل عام 1948، واعتبر النواة الحقيقية لحلف شمال الأطلسي، وقد وقّع عليه كل من: بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورج، ووافق مجلس الشيوخ الأمريكي، في حزيران/يونيو 1948، على انضمامها اليه، حيث دخلت في مفاوضات انتهت بالتوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلسي في 4 نيسان / أبريل 1949، ووقع مع الولايات المتحدة الأمريكية كل من: كندا، والدنمرك، وأيسلندا، وإيطاليا، والنرويج، والبرتغال، ثم انضمت تركيا واليونان عام 1952، وألمانيا عام 1955، وأسبانيا عام 1982، وانضم إليه العديد من الدول بعد انهيار الاتحاد السوفييتي[2].

والمعاهدة مكونة من 14 مادة، تدور حول تأمين الدول بعضها

(1) Douglas M. Gibler (Author); International Military Alliances From 1648 To 2000, CQ Press, (2001),p79.

(2) See: Douglas L Bland (Author); The Military Committee of the North Atlantic Alliance: A Study of Structure and Strategy, Praeger Publishers, (1999), p 96.

بعضاً ضد أي عدوان تتعرض له، باتخاذ الإجراءات كافة ومنها الدفاع بالقوة، بهدف إعادة الأمن وصيانته في منطقة شمال الأطلسي بما فيها أمريكا الشمالية، وقد نتج من عقد هذه المعاهدة رفع الاتحاد السوفيتي حصاره عن برلين الغربية بعد أسبوعين من التوقيع عليها، ويؤكد ذلك تأثير مقاليد هذا الحلف في تحقيق عنصر الردع، الذي يؤدي إلى توازن القوى وتوازن المصالح في العالم.

ونظراً إلى ما تتمتع به دول أوروبا من تقدم تكنولوجي واقتصادي وما لديها من موارد طبيعية كبيرة، إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميّز، بالنسبة إلى العالم بصفة عامة وإلى الكتلة الشيوعية بصفة خاصة، إضافة إلى القدرات العسكرية الأمريكية وضماناً لتأمين خطوط مواصلاتها عبر الأطلسي، عُّد خط دفاع رئيسي لها ضد الاتحاد السوفيتي، بل أبعد من ذلك أن المعاهدة أو هذا الحلف شكَّل بؤرة نفوذ خارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن أي مساس بها قد يؤدي إلى مواجهة عسكرية، الأمر الذي لم يكن الاتحاد السوفيتي على استعداد لقبوله في أي وقت من الأوقات.

وقد رأى هنري كيسنجر أن المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في هذا التحالف مرده إلى أسباب عدة أهمها:

- أن الدفاع عن أوروبا لا يمكن أن يُدار من أمريكا الشمالية، وإنما لا بد من وجود وثبة داخل القارة الأوروبية تستند إلى فعالية في الأداء.

- لا توجد دولة أوروبية قادرة على التصدي بمفردها للتهديدات السوفيتية.

لقد طبّقت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا التحالف (سياسة الاحتواء)[1] كون هذا التجمع يشمل مجموعة دول ليبرالية ديمقراطية ضد الشيوعية، إلا أن ذلك لم يمنع دولة ذات نظام سلطوي مثل البرتغال في عهد سالازار الانضمام إلى عضوية الحلف، ما يعني تفوق الحسابات الإستراتيجية على حسابات التجانس المذهبي.

كان من نتيجة نشر العديد من القواعد العسكرية الأمريكية في الأراضي الأوروبية، زيادة المصداقية في إستراتيجية الردع الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي، وقد زاد من فاعلية هذه الإستراتيجية نشر الصواريخ النووية متوسطة المدى في أوروبا، كما أنشئت القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا ومقرها بروكسل، ويتبعها أربع قيادات فرعية أخرى، وكانت أسس أوضاع القوات المسلحة لكل دولة من حيث السيطرة والإشراف، أن تظلَّ كل دولة تمارس سيادتها على القوات التابعة لها، كما أن الرؤوس النووية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية التي تُخَزّن في أوروبا تظل تحت سيطرتها الكاملة[2].

رَحّبت الدول الأوروبية بالوجود العسكري الأمريكي في أراضيها، ولكن مع خفة حدة التهديد السوفيتي، بدأت بعض التيارات المعارضة لهذا الوجود تظهر بوضوح، وبدأت القناعة في تناقص بأن المظلة النووية الأمريكية يمكن أن تحقق مصداقية في تأمين دول غرب

(1) G. William Domhoff (Author); Who Rules America? Power and Politics, McGraw-Hill Humanities/Social Sciences; 4th edition, (2001),pp 61-62.

(2) إلا أن تركيبها في الأسلحة الحاملة لها مثل الصواريخ أو قاذفات القنابل يتفق على ترتيباتها بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، أما بالنسبة إلى قرار الاستخدام فقد اتفق على أن يكون محصوراً في يد الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة النسبة العظمى من القوة النووية الضاربة، أما ما يُطلق عليه عملية التخطيط النووي المشترك في الحلف فإنما يعني كيفية تنفيذ هذا القرار وليس التعرض للبحث في القرار نفسه.

أوروبـا، ودفـع ذلـك الرئيس الفرنسي ديغول في آذار / مـارس عام 1966، إلى الانسحاب من الحلف، ثم عادت إليه في مرحلة لاحقة، وربط ذلك باستعداد فرنسا لإنشاء قوة نووية خاصة بها، تلي ذلك دعوة صريحة وُجِهت من الحلف لتنمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، بما يهدف إلى استقرار أوضاع سلمية في أوروبا، وكانت هذه الدفعة الكبيرة في علاقات الانفراج والتقارب التي أمكن للدبلوماسية السوفيتية أن تحققها مع دول الناتو الأوروبية، قد بدأت تحدث خلافات وانقسامات في العلاقات الأمريكية الأوروبية، وكان ردُّ فعل الدول الأوروبية السعي لدعم هذه السياسات الجديدة للوفاق لتحسين فرص السلام والاستقرار[1].

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإبقاء على هيمنتها وتبعية الدول الأوروبية لها، وظهر ذلك واضحاً من خلال، اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على محاولات الدول الأوروبية لتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي.ومعارضة الولايات المتحدة لموجة التسلح النووي الذاتي لدول أوروبا، ومنها فرنسا خصوصاً.

أفقدت الأوضاع الجديدة إستراتيجية الرّدع النووي مصداقيتها، وأظهرت أهمية الإستراتيجية التقليدية، ما أعطى إيحاءً بالقضاء على أهمية عنصر التفوّق الوحيد الذي يملكه الغرب أي الرّدع النووي، وعلى الجانب الآخر أعطى ميزة كبيرة للاتحاد السوفيتي وحلفائه، نتيجة تمتعهم بقدرات ساحقة في مجال الأسلحة التقليدية، ما يشكل خطورة من حيث إمكانية زحف الاتحاد السوفيتي على أوروبا

(1) Steven K. Smith (Author), Douglas A. Wertman (Author); Us-West European Relations During the Reagan Years: The Perspective of West European Publics, Palgrave Macmillan ,(1992),pp 101-102.

باستخدام القوات التقليدية[1].

تصاعدت الخلافات السياسية نتيجة هذه المواقف وأحدثت انقساما داخل الحلف. فالفئة الأولى التي مثلتها الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا الغربية، وبريطانيا، وبلجيكا، وإيطاليا، نادت بتقوية ودعم القوات النووية. والفئة الأخرى التي ضمّت: الدنمرك، والنرويج، وهولندا، وتركيا، وهي فئة متحفظة في رأيها بين الرفض والقبول، ولكل فئة حجتها وقناعتها وقرائنها المنطقية المبنية على حسابات ودراسات دقيقة. وكان الخلاف الثاني هو رفض أعضاء الحلف انضمام أسبانيا، ما اضطر الولايات المتحدة إلى عقد حلف ثنائي معها عام 1953 وانضمت للحلف عام 1982. وهدفت الولايات المتحدة من ذلك إلى تقوية مركزها في أوروبا. وتطويق الاتحاد السوفيتي، وللأسباب عينها عقدت حلفاً ثنائياً آخر مع الصين الوطنية عام 1954.

2 - حلف وارسو:

تفاقمت الخلافات، حين بدأت الولايات المتحدة مع دول أوروبا، مشروع «مارشال»، ودفعت بمقتضاه أموالاً طائلة، في شكل مساعدات مجانية وافرة؛ لسد العجز في موازين مدفوعات الدول الأوروبية الغربية. ورد الاتحاد السوفييتي، بحملة ضد مشروع مارشال، متهماً الولايات المتحدة بمحاولة السيطرة على دول أوروبا اقتصادياً، وسياسياً، بهدف فرض الحصار على الاتحاد السوفييتي.

في المقابل أنشأت موسكو مكتب الاستعلامات الشيوعي، أو

(1) أدَّى إدخال السوفيت حوالي 010 صاروخ متوسط المدى من طراز SS-20 بمدى يصل إلى 5000 كم، و50 طائرة TU-22M بمدى 5000 كم إلى المسرح الأوروبي، أدى ذلك إلى الإخلال بميزان القوى، طبقاً لرأي خبراء عسكريين في الحلف.

الكومينفورم، ويعد منظمة فرض ستالين من خلالها، سيطرته على دول أوروبا الشرقية، والأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية. وكان مشروع مارشال والكومينفورم هما السبب الأساس في تقسيم أوروبا، إلى معسكرين متصارعين. ثم جاءت أول خطوة، اتخذها الحلفاء لتنظيم الدفاع ضد الدول الشيوعية، وهي تأسيس حلف شمال الأطلسي، في 4 نيسان/أبريل 1949، من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبرغ، والنرويج، والدانمرك، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال. ونص ميثاقه على أن أي هجوم مسلح على أي دولة منه، أو أي دولة في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعد عدواناً عليها جميعاً. وأعقب توقيع حلف شمال الأطلسي، اتفاقات ثنائية: مع اليابان عام 1950، والفيليبين عام 1951، وكوريا عام 1953، والصين الوطنية عام 1954، وأستراليا ونيوزلندا عام 1951، واتفاقية دفاع مشترك مع كل من إيران وتركيا وباكستان عام 1959.

وفي الخامس من آذار / مارس 1953، تُوفي جوزيف ستالين، وبدأت مرحلة جمود نسبي في مناخ الحرب الباردة؛ في ذلك الوقت، كانت الحرب المشتعلة في الصين، منذ عشرين عاماً، قد انتهت بسيطرة الشيوعيين على السلطة، وإعلان ماوتسي تونغ إنشاء الجمهورية الشعبية الصينية، في أيلول/سبتمبر 1949، ولجأ معارضه شان كي تشك إلى فورموزا، واستمرَّ يمثل جمهورية الصين الوطنية، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد فترة وجيزة من الانتصار الشيوعي في الصين، بدأت حرب كوريا؛ عندما عبرت القوات الكورية الشمالية الشيوعية، في 25 حزيران/يونيو 1950، الحدود، وتوغلت في أراضي كوريا الجنوبية[1]، وباءت محاولات

(1) about that period see; Allan R. Millett (Author); The War for Korea, 1945-1950: House Burning, University Press of Kansas, (2005), 4th ch.

التفاوض كلها بالفشل، إلى أن مات ستالين، فبدأ مسار المفاوضات يتغير، في ظل الانفراج. وصرح جورجي مالينكوف، السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفييتي، في 15 آذار/ مارس 1953، بأنه: «لا يوجد، فيما يخص علاقتنا مع الدول جميعاً، أي موضوع يثير النزاع، أو غير قابل للحل بالوسائل السلمية، والاتفاق المتبادل مع الدول المعنية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية»[1]. وعقب ذلك طلبت موسكو، من الولايات المتحدة الأمريكية، الإسراع في المفاوضات، حول مسألة الهدنة الكورية، إلى أن تمَّ التوقيع عليها في شهر آب / أغسطس 1953. كذلك كفت الحكومة السوفييتية عن مطالبها الإقليمية في تركيا، ومدّت يد الصداقة لكل من تركيا واليونان، وأعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وتبادلت السفراء مع يوغوسلافيا واليونان، وتحدَّثت عن الهند بلهجة هادئة، وبدأت تتقارب مع اليابان، وتثني على الرأي العام البريطاني. ووقّع الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، وإنكلترا، وفرنسا، اتفاقية فيينا في 15 أيار / مايو 1955، التي نصّت على سحب الجيوش السوفييتية من النمسا، بشرط أن تُعلن النمسا دولة محايدة، ولا تنضم إلى تحالف أوروبا الغربية، ولا إلى أي حلف عسكري آخر.

في الوقت الذي كانت تجري فيه هذه الأحداث، التي تبشِّر بانفراج دولي على صعيد الحرب الباردة، كانت الدول الأوروبية، وفي مقدمتها فرنسا، تتابع المفاوضات، حول توسيع حلف الدول الأوروبية، الذي بدأ في بروكسل وانتهى بإعلان حلف شمال الأطلسي. وبين 12 و 23 تشرين الأول / أكتوبر 1954، نُشر مشروع معاهدة وحدة دول أوروبا الغربية في باريس ولندن؛ فكان، على الاتحاد السوفيتي، أن يواجه هذا الحدث الجديد، الذي كان يدعو إلى

(1) النهار، بيروت، 1953/3/16.

إدخال ألمانيا الغربية في هذه الوحدة، والسماح لها بالتسلح. فدعا إلى مؤتمر يعقد في موسكو بين 29 تشرين الثاني/ نوفمبر و2 كانون الأول / ديسمبر، حول الأمن الأوروبي. وشملت هذه الدعوة فرنسا وإنكلترا وإيطاليا. وبما أن الدول الأوروبية الغربية لم تحضر المؤتمر، أعلنت دول أوروبا الشرقية أنَّها، إذا أُقرّت معاهدة الوحدة الغربية، ستتخذ إجراءات مشتركة، تتعلق بتنظيم وتوحيد قيادة قواها العسكرية. وفي أوائل أيار / مايو 1955، أَقرّت، معاهدةَ الوحدة، جميعُ الدول الغربية المشتركة فيها. فما كان من الاتحاد السوفيتي إلا أن أعلن بطلان المعاهدات، التي سبق أن ارتبط بها مع إنكلترا 1942، وفرنسا 1944. وبين 11 و14 أيار / مايو، عُقد في وارسو، عاصمة بولونيا، مؤتمر ضمَّ دول الكتلة الشرقية: الاتحاد السوفيتي، وبولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الشرقية، ورومانيا، وبلغاريا، وألبانيا، والمجر، صدر على إثره اتفاق تعاون ومساعدة متبادلة، وتوحيد القيادة العسكرية، بين تلك الدول. وهكذا، تشكل حلف وارسو في مواجهة حلف شمالي الأطلسي؛ وذلك لاستكمال عدد من المعاهدات الثنائية، التي كانت تربط بين جميع الدول الأعضاء، باستثناء ألبانيا، التي لم توقع أي معاهدة ثنائية، مع أي من الدول المذكورة. ورومانيا، التي لم توقع معاهدة ثنائية مع ألمانيا الشرقية[1].

والتسمية الرسمية للحلف هي «حلف الصداقة والمساعدة والتعاون». وفي البداية، كان القرار أن يستمر الحلف، لمدة 20 عاماً، على أن تمدد هذه الفترة، لمدة عشرة أعوام أخرى، إذا وافقت الدول الأعضاء على ذلك. ينص الاتفاق على تشكيل قيادة عسكرية

(1) Jagdish P Jain (Author); Documentary study of the Warsaw Pact, Asia Pub. House (1973). pp 66-68.

موحدة لقوات الدول المشتركة، وعلى مرابطة وحدات سوفييتية في أراضي الدول المشتركة.

كان الحلف أحد أهم الخطوات، التي قام بها كل من نيقولاي بولغانين ونيكيتا خروتشوف، بعد توليهما السلطة في أوائل العام 1955؛ وجاء رداً على اتفاق باريس، وقبول ألمانيا الغربية في حلف شمالي الأطلسي، في 9 أيار / مايو 1955. وجاء في البيان السوفيتي عن الدوافع، التي حدت بدول الكتلة الشرقية، إلى تشكيل الحلف، أن الأطراف الموقعة كانت قد وافقت على الامتناع عن استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، طبقاً للوائح الأمم المتحدة. إلا أن إعادة تسليح ألمانيا الغربية، بموجب اتفاق باريس، يمثل تهديداً للدول المحبة للسلام[1].

اقتصرت مهام حلف وارسو على الدفاع عن المناطق الأوروبية، للدول الأعضاء، بما يستثنى المناطق السوفيتية الآسيوية. ولكن في الحقيقة، وكما يظهر من خريطة أوروبا، يبدو واضحاً أن دول أوروبا الشرقية، تمثل خطاً دفاعياً متقدماً عن المناطق السوفيتية الآسيوية؛ إذ يوجد تلاحم واتصال بري، بين عمق دول أوروبا الشرقية مع المناطق السوفيتية الآسيوية. ومن ثم فإن الدفاع عن المناطق السوفيتية الآسيوية واقع قائم، بحكم التجاور الجغرافي بينهما، ولو لم يُنص عليه.

جاء قيام حلف وارسو تعزيزاً للمعاهدات الثنائية الأمنية، بين الاتحاد السوفييتي من جهة، وكل من بلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا، الشرقية، وبولندا، والمجر، ورومانيا من جهة أخرى، إضافة

(1) انسحبت ألبانيا من الحلف، عام 1968؛ فأصبح أعضاؤه سبع دول فقط، في مقابل 15 دولة أعضاء حلف الناتو، وبقاء 13 دولة غير منحازة..

إلى وجود معاهدات مماثلة فيما بينها. وهذا يعني أن الإجراءات الدفاعية الأمنية، في أوروبا الشرقية، لا تقوم فقط على نصوص حلف وارسو، بل على شبكة متكاملة من العلاقات الثنائية المترابطة، تشكل ركيزة أساسية، في منظومة هذا التحالف، وأن حلف وارسو، من هذا الواقع، يمثل نظاماً سياسياً أمنياً للمحافظة على النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية، ويهدف، أيضاً، إلى استمرار تقسيم ألمانيا، وعدم السماح بوحدتها. وهو ما يتوافق مع هدف المعسكر الغربي كذلك، ويشكل حالة التوازن الإستراتيجي بين المعسكرين، في ظل الحرب الباردة[1].

وأضفى قيام حلف وارسو المشروعية على وجود القوات السوفيتية، على أراضي دول أوروبا الشرقية، من منطلق دفاعي أمنى، في إطار التحالف، والمحافظة على دول أوروبا الشرقية، في قبضة الاتحاد السوفييتي وخاضعة له، بحكم عقيدة أيديولوجية واحدة، تجمع بينهم، وهي الشيوعية الماركسية. وهذا ما جعل للاتحاد السوفييتي حق الوجود العسكري لقواته على أرض دول صديقة، وعزَّز القدرات الدفاعية لدول أوروبا الشرقية، في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، بنظمها الغربية الرأسمالية والديموقراطية، التي مثلت تهديداً أمنياً قوياً لدول حلف وارسو، يجب مواجهته بحشد القدرات العسكرية؛ لدرء أي عدوان محتمل على أوروبا الشرقية.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى إنشاء الحلف من وجهة النظر السوفيتية: تنظيم التأييد للسياسات السوفيتية، وتنسيق السياسات

(1) Jeffrey Simon (Author); Nato-Warsaw Pact Force Mobilization, National Defense University Press, (1988), 4th ch..

القومية للاتحاد السوفيتي، مع دول أوروبا الشرقية. وتنظيم التعاون العسكري، بما لا يتعارض مع سياسة ستالين، إزاء دول أوروبا الشرقية، والساعية إلى فرض التنظيمات والعقائد العسكرية السوفيتية، على جيوش أوروبا الشرقية[1].

لقد ألقى قيام حلف وارسو، بأعباء عسكرية هائلة، على القيادة السوفيتية، وبمسؤوليات ضخمة لبناء القوات المسلحة لأوروبا الشرقية، وتوحيد أساليب القتال، والاستخدام الإستراتيجي للقوات المسلحة المشتركة لحلف وارسو؛ مما جعل الاتحاد السوفيتي يدخل في سباق تسلح؛ لمواجهة القدرات العسكرية الأمريكية ودول أوروبا الغربية، وأحدث توتراً في العلاقات الثنائية المباشرة بين القوتين العظميين، مع تنامي القدرات العسكرية لكل من الحلفين. ومن ثم، عندما حدث الوفاق والانفراج في العلاقات بين القوتين العظميين، شهد المسرح الأوروبي نزعة قوية لعدم المواجهة العسكرية، وقبول التخفيض المتبادل للقوات التقليدية وغير التقليدية، بما فيها خفض التسلح النووي، في إطار إستراتيجيات الحد من الأسلحة الإستراتيجية؛ وهذا الأمر خفض من التوتر، وأرسى قواعد الانفراج في العلاقات، حتى مع امتلاك كل من فرنسا والمملكة المتحدة لأسلحة نووية.

عانى حلف وارسو من نقاط ضعف، إذ قررت رومانيا، منذ البداية، عدم التدخل في شؤون بلاد أخرى. واعتباراً من عام 1963، جنحت رومانيا إلى اتخاذ قراراتها الخاصة بها، في السياسة الخارجية الدفاعية، وتعمدت، منذ نوفمبر 1964، خفض مدة الخدمة العسكرية من 24 إلى 16 شهراً فقط.

(1) Gordon Rottman (Author), Ronald Volstad (Illustrator); Warsaw Pact Ground Forces, Osprey Publishing, (1987).

وعلى أثر اجتماع ثنائي بين يوغوسلافيا ورومانيا، في أيار/مايو 1967، أعلن شاوشيسكو تأييده إلغاء الكتل العسكرية، وإزالة القواعد الأجنبية، وسحب القوات الأجنبية من أراضي الدول الأخرى. وعلى أثر ذلك، قام بريجنيف بزيارة بوخارست (10 - 13 أيار/مايو). وفي حزيران/يونيو 1966، استقبلت رومانيا شوإن لاي، وأقامت علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية، في كانون الثاني/يناير 1967. وقد رفضت التدخل في تشيكوسلوفاكيا، ورفضت التسليم بأن الدستور يجيز ذلك التدخل، وفقا لإعلان الجمعية الوطنية، بتاريخ 22 آب/ أغسطس 1968. كما رفضت كل من يوغوسلافيا ورومانيا التدخّل في المجر، عام 1956، وفي تشيكوسلوفاكيا في عام 1968.

- تنظيم حلف وارسو وميثاقه[1]:

- الهيئة السياسية العليا:

وهي «اللجنة السياسية الاستشارية»، التي تضمُّ أمناء سر الأحزاب الشيوعية في الدول الأعضاء، ورؤساء حكوماتهم، ووزراء الخارجية والدفاع فيها. وتعد هذه اللجنة بمثابة العقل المفكر والموجه لسياسة الحلف، ووضع الخطط، التي تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية له، وهي لا تعقد اجتماعاتها، إلا في الظروف غير العادية والملحة؛ لحل المشكلات، التي تهدد وجود هذا التحالف.

لجنة وزراء الدفاع:

تشكلت في عام 1969، وهي تمثل السلطة العسكرية العليا في

(1) Friedrich Wiener (Author); Organization of Warsaw Pact, Ueberreuter; 3rd edition, (1981).

الحلف. وتضم وزير الدفاع السوفيتي، ووزراء دفاع الدول الأوروبية الشرقية، وآخرين، وتتولى مسؤولية تنفيذ السياسة العسكرية للحلف.

- القيادة العليا المشتركة:

هدفها توثيق التعاون بين القوات المتحالفة، وتقوية قدراتها الدفاعية، والتخطيط العسكري في حالة الحرب، واتخاذ القرارات في شأن انتشار القوات المتحالفة. ويتفرع منها هيئة الأركان. مكتب القائد العام. مجلس عسكري: يضمُّ القائد العام، ورئيس الأركان، وممثلين دائمين في قوات التحالف، بما يمثل الجهاز العسكري الرئيس، الذي يتولى توزيع المهام والواجبات، في وقت السلم، وهو بمثابة الموجه الرئيسي لتبادل الآراء، حول القرارات المشتركة، في الظروف العادية.

- ميثاق وارسو:

عندما تمَّ التوقيع، في 14 أيار / مايو 1955، على «معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة، وحضر الاجتماع وزير دفاع جمهورية الصين الشعبية، بوصفه مراقباً أمَّا الهدف الرئيسي من إقامة هذا التحالف،فقد جاءت في ديباجة المعاهدة، أن الأطراف المتعاقدة».. إذ تأخذ في الاعتبار، الموقف، الذي طرأ في أوروبا؛ نتيجة التصديق على اتفاقيات باريس، التي تنص على تكوين تجمع عسكري جديد في صورة «اتحاد أوروبي غربي»، إلى جانب إعادة تسليح ألمانيا الغربية، وإدماج ألمانيا الغربية في كتلة شمال الأطلسي، مما يزيد من التهديد بحرب أخرى، ويخلق تهديداً للأمن القومي للدول المحبة للسلام؛ تتفق فيما بينها، اليوم على توقيع

معاهدة الصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة، وتكون هذه المعاهدة ملزمة للأطراف الموقعة عليها« أما أهم نصوصه:

- المادة الأولى يشدّد الأطراف المتعاهدون على الامتناع، في علاقاتهم الدولية، عن التهديد بالقوة أو استخدامها، وتسوية منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية؛ حتى لا يُعرَّض السلام والأمن الدوليان للخطر.

- المادة الثانية يعلن الأطراف المتعاهدون استعدادهم للاشتراك في جميع التعهدات الدولية، المراد بها حماية السلام والأمن الدوليين، والعمل، من أجل اتخاذ تدابير فاعلة، بالاتفاق مع الدول الأخرى الراغبة في التعاون في هذه المسألة، نحو إجراء خفض عام للأسلحة، وتحريم الأسلحة الذرية والهيدروجينية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

- المادة الثالثة وجوب التشاور في جميع المسائل الدولية المهمة، المتصلة بمصالحهم المشتركة، والتشاور، على الفور، إذا رأى أحدهم ظهور تهديد بهجوم مسلح على دولة، أو عدة دول من الدول الموقعة على الاتفاقية. وذلك تمشياً مع مصالحهم في تنظيم دفاعهم المشترك، ودعم السلام والأمن.

- المادة الرابعة في حالة هجوم مسلح في أوروبا على دولة، أو عدة دول، من الدول الموقعة على الاتفاقية، وعند ممارستها حق الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي، طبقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، سوف تُقدم للدولة، أو الدول، التي هوجمت، المعونة الفورية، بصفتها الفردية، وبالاتفاق مع الأطراف الأخرى، وبجميع الوسائل، التي قد تراها ضرورية، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة.

- المادة الخامسة والسادسة إنشاء قيادة مشتركة لقواتهم المسلحة، ولجنة سياسية استشارية، تضم ممثلاً عن كل طرف.

- المادة السابعة عدم الاشتراك في أي ائتلاف، ومحالفات، وألا تعقد أي دولة عضو أي اتفاقات، تتعارض أغراضها مع أغراض المعاهدة.

- المادة الثامنة تنمية ودعم العلاقات الاقتصادية والثقافية، مع التمسك بمبادئ الاحترام المتبادل لاستقلالهم وسيادتهم، وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية.

- المادة التاسعة الباب مفتوح أمام انضمام دول أخرى، بغض النظر عن نظمها الاجتماعية، وأنظمة الحكم فيها.

- المادة الحادية عشرة يستمر هذا الاتفاق لمدة 20 عاما ويمدد تلقائياً، إلا إذا أخطر أحد الأطراف برغبته في الانسحاب قبل إتمامه بسنة.

هكذا وُلد حلف وارسو في ظل نظام القطبية الثنائية، أثناء مرحلة الوفاق الدولي، وجاء تكريساً لتوزيع مناطق النفوذ بين القطبين، بناءً على اتفاق ضمني بينهما؛ بحيث يُحظر، على كل منهما، التدخل في مناطق نفوذ الآخر؛ فقد ترك حلف الناتو دول حلف وارسو تتدخل في المجر ويوغوسلافيا، دون أي ردود فعل عسكرية. وعلى الرغم من عدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لمنع قيام نظام موالٍ للاتحاد السوفييتي، في كوبا عام 1959، فإنها تصدت لمحاولات نصب صواريخ سوفييتية في كوبا، عام 1962؛ وفي المقابل، لم يستطع الاتحاد السوفييتي أن يمنع تدخل القوات الأمريكية في مناطق عديدة من العالم.

- إستراتيجية حلف وارسو وبناء قوته:

كان على حلف وارسو مواجهة مجموعة من الإستراتيجيات، كان أشدها إستراتيجية الانتقام الجسيم Massive Retaliation، التي وصفها جون فوستر دالاس في بداية الخمسينيات، بأنها تصحح من أخطاء ونقط ضعف سياسة الاحتواء، ضد الاتحاد السوفيتي، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث يحقُّ للولايات المتحدة الأمريكية حرية الانتقام الفوري والعنيف، والتي يجب أن يتوقع الخصم معها انتقاماً نووياً رادعاً، بصفته نوعاً من العقاب، إذ تكون الطريقة الوحيدة، لردع أي معتد في المستقبل، أن تقنعه مقدما بأنه إذا لجأ إلى العدوان، فسوف تُوجَّه إليه ضربات انتقامية عنيفة، تجعله الخاسر في النهاية من وراء عدوانه. وليس هذا فقط، بل إنها ستتمكن من تحرير دول الكتلة الشيوعية أو تحطيمها، فيما لو استخدمت الأسلحة النووية، وبذلك فإنها تعني الدخول في حرب عامة، وليست محدودة. وقد كانت هذه الإستراتيجية محل نقد، ما أدى إلى التخلي عنها، والتحول إلى نظرية أكثر واقعية، عُرفت بإستراتيجية الاستجابة المرنة Flexible Response، والتي وضعت مع بداية الستينيات، والتي أصبحت نهجا لحلف الناتو، وأساساً لتطبيق سياسته العسكرية، منذ عام 1967، بما يحقّق قدراً من الحركة والمرونة الدبلوماسية الأمريكية، في مختلف النزاعات. ويرجع أصل وضعها إلى الجنرال ماكسويل تيلور، (رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي في هذا الوقت)، لإيمانه بأهمية التنويع في وسائل الردع والقتال بالأسلحة النووية أو التقليدية. وعليه، فقد واجه حلف وارسو تطبيقاً عملياً لهذه الإستراتيجية، من خلال بناء القوة العسكرية المضادة على النحو التالي[1]:

---

(1) Friedrich Wiener (Author); The Warsaw Pact armies: Organization-concept of war, weapons and equipment, Carl Ueberreuter ,(1977), 5th ch.

1 - بناء قوات مجهزة بالصواريخ الإستراتيجية، التي لا يمكن إصابتها في قواعدها في مرحلة الانطلاق، وذلك بهدف توجيه ضربات قاضية للعدو، حتى بعد وقوع هجوم نووي من جانبه.

2 - بناء قوات خفيفة الحركة، مزودة بأحدث الأسلحة، يمكن استخدامها في ظروف الحرب المحدودة (النزاع المسلح، الذي يقل في نطاقه عن الحرب الشاملة، بين كتلتين من القوى النووية).

3 - إقامة بناء قوي من قوى التحالفات العسكرية.

4 - ضمان استخدام الوسائل الممكنة والإمكانات المتاحة لبرنامج التسلح الأمريكي، بأقصى كفاءة ممكنة.

وقد بنى خبير الأمن الأمريكي هيرمان كاهن وجهة نظره الإستراتيجية، على إستراتيجية مشابهة، أسماها «سياسة الردع المتعدد الأشكال»، واقترح العناصر التالية:

- مضاعفة مخزون الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة النووية، مع العمل على رفع قدرتها التدميرية؛ بما يمنع العدو من أن يمتلك سلاحا يستعمله، أو يلوح باستخدامه.

- تطوير القدرات العسكرية التقليدية، لخوض الحرب المحدودة، دون حاجة إلى استخدام أسلحة الإبادة الشاملة، في مواجهة الاستفزازات القليلة الأهمية نسبياً.

- العمل على تقليل احتمالات إصابة القوة الضاربة الإستراتيجية، التي أطلق عليها القوه الثأرية الإستراتيجية الضاربة، باتخاذ عدة إجراءات وقائية متشابكة: إقامة نظام للرد والتحذير ذي كفاءة عالية، بما يعطي الوقت القاذفات الإستراتيجية، أن تنطلق إلى أهدافها، دون إبطاء، وفور التأكد من قرب وقوع هجوم مضاد، مع الاحتفاظ بجزء كبير من الأسطول الجوي الأمريكي، في حالة تحليق دائم في الجو، حتى لا يكون عرضة لهجوم مدمر على الأرض، مع توزيع الجزء الباقي على الأرض حتى لا يكون عرضة لهجوم مدمر، بما يقلل من إصابته، مع تركيب الصواريخ على منصات إطلاق متحركة، كعربات اللواري، وعربات السكة الحديد، حتى يصعب تحديد موقعها وضربها، مع إخفاء عدد آخر من هذه الصواريخ، في الغواصات النووية الضاربة، في أعماق البحار والمحيطات، مع توفير الحماية لمراكز القيادة من التدمير، حتى يكون هناك مسؤولون عن توجيه الضربات الانتقامية المضادة، مع ضرورة العمل علي الاحتفاظ بقدرة مستمرة، على تدمير العدو تدميراً شاملاً، بالضربة الأولى، مع الاهتمام باستعمال تجهيزات الدفاع المدني. وقد أطلق الرئيس كنيدي على هذه الإستراتيجية اسم إستراتيجية القوة المضادة Controlled Counter-Force.

لم يقف الاتحاد السوفيتي ساكناً، أمام مواجهة هذه الإستراتيجية، وإنمَّا عمد إلى بناء شبكة من الصواريخ الدفاعية؛ لكي يضمن بها التقليل، قدر الإمكان، من كمية الدمار، الذي يمكن أن يحيق به، في حالة وقوع حرب هجومية نووية. وبدأت

الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار ما عُرف ببرنامج سنتييل، ببرنامج مماثل للبرنامج السوفيتي، في عام 1967، بهدف تأمين المدن الأمريكية، وتحول إلي مشروع سيفجارد Safeguard، وهدفه تأمين قواعد الصواريخ الإستراتيجية الهجومية. وقد أعيد النظر في إستراتيجية «الاستجابة المرنة» في التسعينيات ليعود الفكر الإستراتيجي إلى إستراتيجية جديدة، ظهرت عام 1980، وعرفت بإستراتيجية التصدي الشامل، «أو إستراتيجية المواجهة الشاملة»، بما يضع الخصم تحت التهديد المستمر، ويجعل الحرب بين الغرب والسوفيت تتمثل في خمس صور[1]:

1 - الحرب النووية الإستراتيجية الشاملة.

2 - الحرب النووية المحدودة.

3 - الحرب التقليدية المحدودة.

4 - الحرب التقليدية العامة.

5 - الحرب التقليدية المحلية أو الإقليمية.

ونوعية الحرب النووية الإستراتيجية الشاملة، هي صورة الحرب، التي يمكن أن تنشب بين حلفي الناتو ووارسو، وفيها تستخدم كل الأسلحة في الترسانة الحربية لكليهما، بما يجعل العمليات الحربية تجري علي مسارح القتال الرئيسية في العالم. وتضع الإستراتيجية الأمريكية، في اعتبارها، توجيه الضربات النووية المركزة والمضادة، بما يؤدي إلي إحداث انخفاض حاد في قوة الخصم النووية، وينقل

(1) Mary Ann Heiss (Editor), S. Victor Papacosma (Editor); NATO and the Warsaw Pact: Intra - bloc Conflicts, Kent State University Press (2008), pp 45-46.

زمام المبادأة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. أما في الحرب النووية المحدودة، التي قد تنشأ بين الكتلتين، فتستخدم فيها الأسلحة النووية التكتيكية وإمكانات القوة التقليدية، وبصورة جزئية، الوسائل النووية ذات المستوى الإستراتيجي. هذه النوعية لا تنشأ إلا في أوروبا بين دول حلفي الناتو ووارسو. اعتمدت هذه الإستراتيجية على مبادئ ثلاثة[1]:

1 - الكفاءة الإستراتيجية Strategic Efficiency.

2 - مبدأ اختيار الأهداف Chosen Targets.

3 - مبدأ التحرك الإستراتيجي السريع «المرونة الإستراتيجية» Strategic Mobility.

ويعني المبدأ الأول القدرة على توجيه ضربات قاصمة، أما المبدأ الثاني، فيعني الضرب الشامل لأهداف مختارة بدقة، مع إمكانية توجيه ضربات نووية للأهداف العسكرية، دون تدمير المدن، والقدرة على ضرب أجهزة إطلاق الصواريخ الإستراتيجية الدقيقة. أما المبدأ الثالث، فإنه يعني امتلاك قدرات النقل الإستراتيجي، وتوسيع مسارح العمليات الحربية.

كانت هذه الإستراتيجيات هي أكبر التحديات، التي واجهها حلف وارسو، في أي حرب محتملة مع حلف الناتو، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه واجه ذلك عن طريق تنامي القدرة العسكرية السوفيتية، في إطار الفكر الإستراتيجي السوفييتي.

---

(1) Marshal V.d Sokolovsky (Author); Military Strategy Soviet Doctrine and Concepts, Frederick A. Praeger (1963), p 41.

الفصل الرابع

التكتلات الاقتصادية وتفتت العالم الثالث

أولاً: التكتلات الاقتصادية

تُعَدّ المساعدات الاقتصادية الخارجية مظهراً إيجابياً من مظاهر التعاون الدولي، رغم اعتبارها دعما للمصالح الذاتية للدول التي تقدمها بالدرجة الأولى. إلا أن الصراع الأيديولوجي بين العالم الغربي والشرقي، جعل التنافس على التأثير في أوضاع الدول في مناطق كثيرة من العالم بواسطة هذه المساعدات، الوسيلة الفعَّالة لإشاعة مناخ سياسي في هذه الدول، يكون أكثر دعماً لمركز كل من الكتلة الغربية والكتلة الشيوعية.

وقد استخدمت هذه الوسيلة كأداة للضغط السياسي في بعض الحالات، وكان التهديد بقطع المساعدة أو خفضها عاملاً أساسياً في تغيير سياسات بعض هذه الدول. وفي حالات أخرى، كانت هذه المساعدات تقدم بشروط محددة، لخدمة المصالح الاقتصادية للدولة المانحة. فنجد أن بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، يشترط

ضرورة استخدام القروض التي يقدمها في تمويل مشتريات الدول المتلقية للقرض من السوق الأمريكية وحدها. وتختلف الترتيبات لتنظيم عملية تقديم المساعدات في صور عدة مختلفة منها[1]:

- ترتيبات ثنائية بين الدول المانحة والدول المتلقية، يحدّد فيها حجم المعونة ومداها الزمني وأسلوب إنفاقها والاستفادة منها وطرق السداد للقرض وفوائده. وفي هذه الحالة، يكون للدول المانحة السيطرة المباشرة على هذه المنحة، بما يحد ويقيد الدول المتلقية، سواء فيما يخص المنحة نفسها أو تعديل سياساتها بوجه عام. وقد يُقابل هذا الأسلوب برد فعل من بعض الدول، بالتهديد بمصالح الدول المانحة، أو الالتجاء إلى دول أخرى لها مصالح متعارضة مع هذه الدول المانحة، وهو ما كان يحدث عندما تهدد الدول باللجوء إلى الكتلة الشيوعية عند تصادمها وحدوث خلافات مع الكتلة الغربية.

- تقديم المساعدات الاقتصادية من خلال الأمم المتحدة في إطار مشاركة دولية. وفي هذه الحالة، تحدّد أوجه الاستخدام من خلال الأجهزة الفنية للمنظمة الدولية ؛ وهذا النوع من الترتيبات يقضي على الإحساس بالتدخل في شؤون الدول المتلقية، إلا أن هذه الترتيبات أيضاً لا تخلو من مشاكل خاصة بتدخل الدول الكبرى. ففي كثير من الحالات، أعلنت الحكومة السوفيتية عن تفضيلها منح المعونات من خلال الترتيبات الثنائية، فهي ترى في

(1) راجع: خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، بخاصة الباب الثاني، «المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية وأثرها في السياسات العامة للدول»، ص ص 461 وما يليها.

ذلك إعفاءً لها من الضغوط الدولية. إضافة إلى ذلك، فإن المكانة التي يحتلها الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة تمكّنه من مراقبة أوجه الاستخدام للمعونات التي تقدّمها الدول الغربية من خلال هذه المنظمة، وإبداء الرأي فيها. ومن خلال منظمة الأمم المتحدة، يقوم كل من البنك الدّولي للإنشاء والتعمير، ووكالة التنمية الدولية، بتقديم منح بتسهيلات، حيث تعطى هذه المنح دون فوائد وتحصل خلال فترة تصل إلى 50 عاماً.

- تقديم المساعدات الاقتصادية من خلال ترتيبات التعاون الإقليمي. وتقدِّم المساعدات من دول تقع في إقليم من العالم لا تستخدم فيه المعونات كسلاح للضغط على الدول المتلقية. ومن هذه الترتيبات: مشروع كولومبو، وهو أقدم التجمعات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أقيم عام 1950، في منطقة جنوب آسيا بعضوية: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وأستراليا، ونيوزيلندا، واليابان، وكندا، كدول مانحة للمعونات لكل من الدول المتلقية في المنطقة وهي: الهند، وسيريلانكا، وباكستان، ونيبال، وماليزيا، وسنغافورة، وبورما، وإندونيسيا، وكمبوديا، ولاوس، وفيتنام، إضافة إلى عدد من المشروعات الأخرى التي تعمل من خلال هذا النوع من الترتيبات.

ثانياً: الكوميكون

يرجع إنشاء هذه المنظمة إلى الاقتراح الذي تقدم به وزير الخارجية السوفييتي مولوتوف، حيث دعا إلى إقامة منظمة لتنشيط المبادلات التجارية، ودعم الروابط الاقتصادية بين الدول الشيوعية بصورة تقلل من اعتمادها على رؤوس الأموال والأسواق الغربية، وكرد

على مشروع مارشال للإنعاش الأوروبي ومقترح إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي[1]. وقد تحدّدت اختصاصات ميثاق الكوميكون في المادة الثالثة بدعم علاقات التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين الدول الأعضاء، مع العمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مواردها الطبيعية. ومساعدة الدول الأعضاء على تنمية وتحقيق المشروعات المشتركة في مجالات الزراعة والصناعة والنقل وتبادل المعلومات الفنية والعلمية في مختلف ميادين الإنتاج[2].

وقد حدِّد للمنظمة عدم إصدار أي قرارات ملزمة للدول الأعضاء، كما ينص الميثاق أن الدول الأعضاء لها الحق في عدم التنازل عن أي قدر من السيادة نتيجة الانضمام للمنظمة، كما أن القرارات تتخذ بالأغلبية بين الدول، وأن ما يصدر من المنظمة هو توصيات تطبقها كل دولة من خلال أنظمتها القانونية الداخلية، ويسمح لكل دولة بالاشتراك في جميع فروع وأجهزة المنظمة وهي:

- **مجلس المنظمة:** وهو أعلى هيئة في المنظمة ويناقش المسائل والموضوعات كافة ويتخذ توصيات بشأنها.

- **اللجنة التنفيذية:** وهي تنفذ ما يقرره مجلس المنظمة من سياسات. وتتكون اللجنة من ممثل لكل دولة، بصفة دائمة، بمستوى

---

(1) في كانون الثاني / يناير 1949، أعلنت كل من: بلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وبولندا، ورومانيا، والاتحاد السوفيتي، إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية تحت اسم (الكوميكون) أو مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بين دول الكتلة الاشتراكية، بهدف تنظيم المساعدة المتبادلة، وتنسيق التجارة الخارجية والتنمية المشتركة للموارد، وتبادل الخبرات في المجال الاقتصادي. وقد انضمت إلى هذه المنظمة ألبانيا عام 1949، وألمانيا الشرقية في سبتمبر 1950، وجمهورية منغوليا الشعبية في حزيران / يونيو 1962 وهي أول دولة شيوعية غير أوروبية يسمح لها بالانضمام إلى هذه المنظمة.

(2) Henry W Schaefer (Author); Comecon and the politics of integration, Praeger Publishers , (1972), pp 54-55.

نائب رئيس وزراء. وتضطلع اللجنة بتنسيق الخطط الاقتصادية وبرامج الاستثمار والسياسات التجارية ومتابعة الأبحاث العلمية والتكنولوجية والاقتصادية لجميع الدول الأعضاء، ويتبعها مكتب المشكلات العامة للتخطيط الاقتصادي الذي يضطلع بتوفير الحقائق والمعلومات التي تطلبها اللجنة التنفيذية.

- اللجان الدائمة: وتتكون من خبراء فنيين من الدول الأعضاء تكون لجان للطاقة والزراعة والتجارة والنقل... الخ.

- الأمانة العامة: وتختص بإعداد جدول الأعمال لكل دورة ينعقد فيها المجلس، وتنسيق العمل بين اللجان، وإجراء الأبحاث، وإعداد التقارير والحقائق والإحصائيات.

- البنك الدولي للتعاون الاقتصادي: وقد أنشئ في اجتماع اللجنة التنفيذية في أكتوبر 1963، حيث لم يذكر في ميثاق الكوميكون، ويتولى هذا البنك عمل المفاوضات بين الدول الأعضاء وتقديم القروض.

أما لجهة الأنشطة الاقتصادية الرئيسة للكوميكون:

- في مجال التبادل التجاري: بين الدول الأعضاء يدعم الروابط التجارية وينشطها، حيث تُعَدّ عملية التبادل التجاري مساعدة لوضع المبدأ الاشتراكي الخاص بالتقسيم الدولي للعمل موضع التطبيق الفعلي.

- التنسيق بين الخطط التجارية: بهدف تجنب النمو المزدوج لاقتصاديات الدول الأعضاء مع الاستغلال الكامل للموارد وخفض التكلفة.

- التخصّص وتقسيم العمل: حيث أصبح التخصّص ضرورياً، بسبب التقدم التكنولوجي، وظهور الحاجة إلى استغلال الموارد أفضل استغلال، وقد قسمت الدول إلى دول منتجة للمواد الخام ودول منتجة للسلع الصناعية.

- التعاون الجماعي والثنائي: بهدف إنتاج سلعة أو مشروعات كما حدث في مجال تطوير الصناعات الكيماوية بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية، وفي مجال تطوير صناعة الفحم بين بولندا وألمانيا الشرقية، وتطوير صناعة الألومنيوم بين الاتحاد السوفيتي والمجر. وكما حدث في إنشاء خط أنابيب النفط الذي ربط كلاً من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا والمجر عام 1963 كمرحلة أولى، وكلاً من بولندا وألمانيا الشرقية عام 1964 كمرحلة ثانية. وترجع أهمية هذا الخط إلى إمداده الدول الأعضاء بالبترول المصدر الرئيسي للطاقة والذي أدى زيادة كمياته إلى إقامة الصناعات الكيماوية، التي وضعت على قمة الأولويات لدول الكوميكون. إضافة إلى ذلك، فقد أنشئ في اجتماع قادة الأحزاب الشيوعية، في حزيران / يونيو 1962، مركز الأبحاث الفنية والاقتصادية، والذي يهدف للتنسيق للأبحاث العلمية وتدريب الكوادر الفنية للدول الأعضاء. كما أنشئ أيضاً مكتب تنميط السلع الصناعية والموارد الخام، ومركز الأبحاث النووية ومقره الاتحاد السوفيتي[1].

(1) يُعَدّ تقييم نشاط الكوميكون معياراً لأدائه، وقد اقترب هذا التنظيم من تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الشيوعية آنذاك، إلا أن هذه المهمة لم تكتمل. ولكن حققت نجاحات مختلفة، فقد نُسقت الخطط الاقتصادية، وأقيمت مشروعات إنتاجية مشتركة، إلى جانب تنفيذ عمليات بحث علمي جماعية. ويُعَدّ الكوميكون تجسيداً للتعاون بين الدول الشيوعية، ففي مجال التعاون الاقتصادي، أنشئت أجهزة حكومية اقتصادية مشتركة مع يوغسلافيا ورومانيا وألمانيا الشرقية. وقد أثبت هذا الميثاق ترحيبه بالتعاون مع الدول غير الأعضاء، دون النظر إلى اعتبارات خاصة بالنظم الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. ولكن يحقق هذا التعاون، على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. كما أثبت الكوميكون أنه يزيد من التجارة الدولية، ليصبح مقدمة في تقسيم العمل على المستوى الدولي. راجع: =

ثالثاً: مجموعة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة

تضمُّ هذه المجموعة ثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. ومن الواضح أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المجموعة، تشكِّل مصدر خوف دائم بالنسبة إلى كندا على سيادتها القومية، خاصة أنها الدولة الأنغلوسكسونية الباقية، التي استطاعت أن تنجو من طموحات الثورة الأمريكية، وتحقق الاتحاد الكندي عام 1867، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تحقق التفاهم بين البلدين بعد مفاوضات استمرت عامين، توصَّل بعدها إلى إقامة منطقة تجارية حرة عام 1988.كما توصّلت إدارة بوش إلى ضم المكسيك إلى هذا التجمع في ذروة حملة الانتخابات، ليحقق قيام سوق حرة في قارة أمريكا الشمالية[1].

رابعاً: مشروع التحالف من أجل التقدم

أقيم المشروع عام 1961، بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية، باستثناء كوبا. وكان الهدف الحقيقي منه إظهار دور الولايات المتحدة الأمريكية لتنمية مجتمعات أمريكا اللاتينية، بعد تعرضها لضغوط من قبل فيدل كاسترو زعيم الثورة الشيوعية الكوبية، والذي نادى بأن تخصص الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 30 مليار دولار للمساعدات الاقتصادية الطويلة الأجل لدول أمريكا اللاتينية. وتبعه عدداً من هذه الدول بمثل هذه المقترحات، إلا أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحمس لهذه المقترحات. ونتيجة تطور

= Jenny (compiler) Brine (Author);Comecon: The rise and fall of international socialist organizations, unknown Publisher, (1992).

(1) For more details see.Khalil Hussein. International & regional organizations. Dar –Almanhal AL - lubnani.Beriut.(2006).pp 225 - 231.

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا إلى الأسوأ، تقدّمت الحكومة الأمريكية باقتراح برنامج معونات اقتصادية بتكلفة 500 مليون دولار رفضتها دول أمريكا اللاتينية.

وقد أعلن مشروع التحالف من أجل التقدم، في مؤتمر وزراء مالية دول أمريكا اللاتينية، الذي عقد في بوتا سيتي في أورغواي في آب / أغسطس 1961، وقد تضمَّن هذا الاتفاق،وعدا من الحكومة الأمريكية بتقديم 20 مليار دولار، لمساعدة أمريكا اللاتينية على مدى عشر سنوات. وتعهد هذه الحكومات بتنفيذ مشاريع للإصلاح الاجتماعي. وتشكيل لجنة من الخبراء الاقتصاديين في دول أمريكا اللاتينية، تتولى مهمة التنسيق لخطط ومشاريع التنمية.

لكن هذه التجربة فشلت للعديد من الأسباب أبرزها:عدم وفاء الولايات المتحدة الأمريكية بالتزاماتها. ونزوح رؤوس الأموال من أمريكا اللاتينية في شكل تحويل أرباح الاستثمارات الأمريكية التي كانت أعلى من تصدير رؤوس الأموال الأمريكية إلى دول أمريكا اللاتينية. والأسلوب الذي بدأ به التنفيذ، لم يهدف إلى تنمية المقدرة الاقتصادية لهذه الدول بقدر فرض التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.وكذلك عدم الاستقرار السياسي في دول أمريكا اللاتينية، والزحف الشيوعي الذي بدأ من كوبا، وكثرة الانقلابات العسكرية، وعدم تنفيذ برامج إصلاح اجتماعي بهذه الدول، جعل المعونات المقدمة غير ذات قيمة.

خامساً: الجماعة الاقتصادية الأوروبية

ترجع جذور فكرة الجماعة الاقتصادية إلى 25 آذار/مارس 1957، عندما وقعت معاهدة روما بين: فرنسا، وألمانيا الغربية،

وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورج. ثم بعد ذلك، انضمت إليها: بريطانيا، وايرلندا، والدنمرك، في كانون الثاني/يناير 1972. وسُميت السوق الأوروبية المشتركة، بسبب الهدف من إنشائها، وهو إيجاد سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء، بإلغاء الرسوم الجمركية تدريجياً على الصادرات والواردات وعلى حصص الإنتاج الصناعي. ولكن اتسع نطاق أهداف هذه المؤسسة الاقتصادية، بالعمل على ضمان حرية انتقال عنصر العمل ورأس المال والسلع عبر الحدود القومية لمجموعة هذه الدول، مع التوصل إلى سياسات مشتركة في النقل والتجارة الخارجية والزراعة[1].

تكوَّنت لجنة من تسعة أعضاء أخذت على عاتقها ممارسة السلطة التنفيذية من مقرها الرسمي في بروكسل، وقد حددت لهذه اللجنة ثلاث مسؤوليات: اقتراح القرارات كافة المتعلقة بتنفيذ السياسات، التي يتفق عليها بين الدول الأعضاء في الجماعة. وتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس الوزاري لدى السوق. ومتابعة تنفيذ معاهدة روما، والتحقق من شرعية السياسات والقرارات، التي تنفذ في إطار هذه المعاهدة.

أما إنشاء المجلس الوزاري، الذي يعقد دورات اجتماعاته العادية في بروكسل، يتخذ القرارات الرئيسية في مختلف الأمور التي تهم مصالح الجماعة الأوروبية. ويمثل هذا المجلس الوزاري مندوبون عن حكومات الدول الأعضاء، ويحدد الوزراء المعنيون لحضور اجتماعات المجلس بناء على طبيعة الموضوعات التي ستطرح للمناقشة. والى جانب اقتراح المجلس للقرارات والسياسات، فإنه

(1) P. Coffey (Editor); Main Economic Policy Areas of the EEC, Springer; 1st edition, (1983), p 84.

أيضاً يدخل أي تعديلات ضرورية على مشاريع القرارات التي تحيلها إليه اللجنة[1].

ويُعَدّ البرلمان الأوروبي ثالث التنظيمات داخل هذا التجمع الاقتصادي، إضافة إلى محكمة العدل، التي تباشر اختصاصاً قضائياً كاملاً بالنسبة إلى القرارات الصادرة عن اللجنة أو المجلس الوزاري أو البرلمان الأوروبي، ويشمل هذا الاختصاص دعاوى الإلغاء والتعويض.

لقد شجعت الولايات المتحدة الأمريكية دعاوى الاندماج الأوروبي، وعَدّت أن هذا التكتل الاقتصادي سيشكل ركيزة أخرى أساسية من ركائز القوة الغربية، إلا أن المصالح الاقتصادية بين دول أوروبا والولايات المتحدة، تعارضت بإقامة جدار عازل من الرسوم الجمركية حول دول السوق مع العالم الخارجي، بينما حُرِّرت هذه الرسوم فيما بين الدول الأوروبية، ولذلك استشعرت الولايات المتحدة ما سوف يجره ذلك على مصالحها الاقتصادية في الدائرة الأوروبية وبسبب ذلك دخلت في مفاوضات بمطالب محددة تنحصر في الآتي: دعوة السوق الأوروبية إلى تخفيف رسومها الجمركية على السلع الصناعية الأمريكية والمطالبة بتوفير سبل الحماية الضرورية لصادرات أمريكا الزراعية في مواجهة السياسة الزراعية الأوروبية الموحدة[2].

---

(1) For more details see.Khalil Hussein. International & regional organizations. Dar - Almanhal AL - lubnani.Beriut, (2006), pp 157 - 158.

(2) وقد عرضت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على صادرات السوق الأوروبية المشتركة إليها، وقد تعثرت هذه المفاوضات. وفي عام 1962، أصدر الكونغرس قانون توسيع التجارة، فبدأت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية في جولة جديدة من المفاوضات عرفت بجولة كيندي Kennedy Round. وتمكنت الولايات المتحدة من التوصل إلى وجود حليف قوي لها في المجال الاقتصادي، كما كان لها حليف قوي في المجال العسكري من خلال حلف شمال الأطلسي. =

سادساً: المجموعة الأوروبية

وهي تضم مجموعة الدول المنضوية في إطار السوق الأوروبية المشتركة. وقد كانت محاولات تشكيل هذا التكتل بشكل متكامل تصطدم بمصالح الدول القومية. وكانت السوق الأوروبية قد وصلت إلى طريق مسدود بسبب تغليب الدول لمصالحها القومية على المصلحة القارية للكتل، ما نتج عنه إلغاء ما قامت به السوق الأوروبية من إزالة حواجز تجارية وجمركية، بوضع حواجز مالية وفنية وغير جمركية، جعلت وجود السوق الأوروبية واقعاً من دون معنى. ويُعَدّ مشروع أوروبا 1992، الذي توصل إلى وضع قاعدة الحريات الأربع موضع التنفيذ، وهي تشمل حرية انتقال السلع، والأفراد، ورأس المال، والخدمات بين الدول الأعضاء، مقدمة مهمة لبناء المؤسسة القارية الأوروبية، التي تدعم القرار الأوروبي الاقتصادي والنظام النقدي. وعلى الرغم من بعض العقبات أمام وحدة أوروبا التي أقرتها اتفاقية ماستريخت سواء بعدم التصويت عليها شعبياً في الدنمرك، أو بسبب دور حصان طروادة الأمريكي الذي تلعبه بريطانيا، إلا أن توجه الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لدعم هذه التكتلات كركيزة قارية من ركائز النظام ا لعالمي وضرورة وجوده، خاصة أن ما يجري في أوروبا الشرقية يستدعي موقفاً أوروبياً غربياً لدفع التغيرات باتجاه السوق الحرة[1].

= Audrey Kitter (Author); The U.S. and the EEC: American reaction to and involvement in the "Common Market", California State University, Los Angeles, (1973), pp 212-214.

(1) لمزيد من التفاصيل راجع: خليل حسين، أثر المتغيرات في وحدة اوروبا ومعاهدة ماسترخت، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات السياسة الخارجية، بيروت، العدد الثاني، شتاء 1993، ص ص 125 - 145.

سابعاً: مجموعة جنوب شرق آسيا

تضم هذه المجموعة رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) إضافة إلى اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، ونيوزيلندا. وقد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا مع هذه الدول في اجتماع عام 1989، على مستوى وزراء الخارجية. ويشكل تحقيقه تحولاً مهماً في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. فما تمثله دول جنوب شرق آسيا، وخاصة اليابان، من تقدم صناعي وتكنولوجي إلى جانب تحقيق التكامل القاري والمصلحة العامة على مصلحة الدول القومية في هذه المجموعة، وبما يحققه تقسيم العمل الإنتاجي الاقتصادي والاعتماد المتبادل المكثف بين اليابان وبقية دول آسيا الباسيفيكية الرأسمالية والصناعية والمتطورة، سيكون لكل ذلك دوره المهم في إرساء النظام العالمي الجديد[1].

ثامناً: البنك الدولي

عُقد المؤتمر النقدي والمال للحكومات الأربع والأربعين التابعة للأمم المتحدة عام 1944، في بريتون وودز في نيو هامبشاير بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا المؤتمر، تأسس البنك الدولي، الذي يشترك فيه جميع أعضاء صندوق النقد الدولي. وقد باشر البنك مهامه عام 1946، ومع بداية عام 1976، وصل عدد أعضائه 127 دولة، وهذا البنك مملوك لحكومات الدول الأعضاء وهي الرقيب عليه. وقد صدر ميثاق البنك وفيه نصوص لعدد من

(1) Marco Orru (Author), Nicole Woolsey Biggart (Author), Gary G. Hamilton (Author); The Economic Organization of East Asian Capitalism, Sage Publications Inc , (1996), 1st chapter.

القواعد الأساسية ومنها الآتي[1]:

- لا يجوز منح قروض إلا لأغراض إنتاجية، وبحيث تتوافر احتمالات معقولة للوفاء به، وبضمان الحكومة المعنية. وفي بعض الظروف الخاصة، تمنح القروض لمشروعات محددة.

- لا يجوز قصر استخدام القروض على الشراء من دولة معينة دون سواها من الدول الأعضاء أو من دول عدة بذاتها.

- قرارات البنك يجب أن تقوم على الحسابات الاقتصادية في المقام الأول.

وقروض البنك تسدد على عشرين عاماً، ويحصل البنك على ربح من عملياته، إلا أنه لا يقوم بتوزيع أي حصص منها، ذلك أن جميع حملة الأسهم متفقون على أن ينفق الربح في مساعدة الدول النامية[2].

وللبنك علاقات في مجال عمله مع منظمات وهيئات دولية وإقليمية مثل صندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة التغذية والزراعة بالأمم المتحدة، ومنظمة التربية والعلوم والثقافة

(1) For more details see; Khalil Hussein. International & regional organizations. Dar - Almanhal Al - lubnani.Beriut, (2006), pp 107 -126.

(2) وتوضع الضوابط والنظم لتسلسل منح القروض للدولة المستفيدة، وعند إقرار قيمة القرض والتصديق عليه، تسلم الأموال بقدر الإنفاق الفعلي للمشروع. ويستمر دور البنك في المراقبة من خلال تقارير دورية من الدولة المقترضة، إضافة إلى زيارات ممثلي البنك مواقع المشروعات لتقديم المساعدة والمشورة، طالما كان المشروع قائماً ولحين انتهائه.

(اليونيسكو)، وهيئة الصحة العالمية، ومنظمة التنمية الصناعية.

ويضع البنك نظام رقابي على أعلى مستوى، فيتولى هذه المسؤولية مجلس المحافظين، بواقع محافظ لكل دولة. ويجتمع المحافظون كل عام، ويفوضون اختصاصاتهم كافة إلى 20 مديراً يعملون طول الوقت، ويجتمعون أسبوعياً في مقر البنك بواشنطن. وتقوم أكبر الدول حيازة للأسهم بتعيين خمسة من العشرين مديراً، ويباشرون المسائل كافة المتعلقة بحركة العمل المالية والتنظيمية والإدارية للبنك.

تاسعاً: النفط كتكتل اقتصادي في الإستراتيجية الدولية

يُعَدّ النفط من أهم مرتكزات الإستراتيجية الدولية المعاصرة، ويرجع ذلك إلى أن النفط هو أهم سلعة إستراتيجية أولية، لا يمكن أن تضاهيه في قيمته الاقتصادية والسياسية والعسكرية سلعة أخرى. وهو عصب القوة الاقتصادية في المجتمعات الصناعية، وهو ما يجعل دول النفط حريصة كل الحرص على تأمين مواردها النفطية والإبقاء عليها. وأهمية هذه السلعة جعلت منها، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أحد العناصر التي تلعب دوراً حاسماً في صراعات القوى العالمية[1].

فإذا تعرّضنا للإستراتيجية الغربية في مجال التخطيط وتأثير الصراع على النفط، نجد أن الشرق الأوسط، وهو يمثل الثقل الأساسي في الإنتاج العالمي، يقع دائماً في بؤرة الاهتمامات

(1) لمزيد من التفاصيل راجع: حافظ برجاس، الصراع على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والأعلام، بيروت 2000.

للإستراتيجية الغربية. بل إن تأمين حصة الغرب من نفط الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي كان ولا يزال وسوف يستمر هدفاً إستراتيجياً أساسياً في سياسات الغرب في المنطقة، لمواجهة تحديات القوة السوفيتية أنذلك وفي هذا السبيل سعت إلى الآتي:

- التأكيد على أهمية الأحلاف والقواعد، بوصفها أداة رئيسة في تطويق الاتحاد السوفيتي، وعرقلة زحفه إلى منطقة الشرق الأوسط، بزيادة المخاطر بوجهه، إلى حد المواجهة النووية مباشرة مع الغرب. وقد أعطت هذه الأداة ثمارها بصورة واضحة في الخمسينيات، ثم ما لبثت أن تلاشى تأثيرها مع التغيرات السياسية في المنطقة فيما بعد.

- الاعتماد على بعض الأنظمة الموالية للغرب في حماية وتأمين المصالح الغربية واعتماد هذه الأنظمة على تأمينها من الغرب.

- دعم الاحتلال الإسرائيلي بصفة أساسية وزيادة إمكاناته وقدراته العسكرية، بوصفه خط ارتكاز رئيسي متقدم، لحماية وتأمين المصالح الاقتصادية الغربية في المنطقة وعلى رأسها النفط.

- تشجيع الصراعات الإقليمية العربية، بهدف امتصاص القدرات الاقتصادية المتزايدة لهذه الدول، وإشغالها عن صراعاتها الأهم ضد الاحتكارات الاقتصادية الغربية.

في مقابل ذلك مرّت الإستراتيجية السوفيتية، بمرحلتين أساسيتين.

1 - **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة السلبية السوفيتية وقد استمرت حتى الستينيات، وتمثلت في الآتي[1]:

- امتناع الاتحاد السوفيتي عن اتخاذ أي إجراء ضد المصالح النفطية الغربية، لعلمه أن هذا الاجراء سينعكس خطورة مباشرة على الكيان الاقتصادي للدول الغربية.

- عدم وجود احتياطي كافٍ من القوات السوفيتية بالمنطقة، ومن ثَم، عدم القدرة على المواجهة مع الغرب، فيما لو تصاعدت أوضاع الصراع بشأن نفط منطقة الشرق الأوسط في اتجاه الصدام المباشر.

- قلة حاجة الاتحاد السوفيتي إلى نفط الشرق الأوسط، ويعود ذلك إلى تحقيقه وفرة بالاكتفاء الذاتي من مصادره لاحتياجاته هو ومجموعة دول شرق أوروبا.

- تحكم شركات النفط على المستوى العالمي بما لا يدع فرصة للاتحاد السوفيتي في الدخول في منافسة مع هذه الشركات التي تسيطر على عملية الإنتاج والتوزيع.

2 - **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة الإيجابية السوفيتية أو المرحلة النشطة، وبدأت منذ أوائل الستينيات. وقد واكب مشكلة النفط مشاكل أخرى مثل قضية الردع والتوازن النووي. وقد حدث تحول في هذه الفترة بالنسبة للاتحاد السوفيتي، بحيث أصبح

(1) Thomas Walde (Author); Petroleum in Investment in the Ex-USSR Republics, University of Dundee, (1992), p 191.

مستورداً لبترول الشرق الأوسط، بدلاً من تحقيق الاكتفاء الذاتي. وكان أمام الاتحاد السوفيتي أحد بديلين هما:السعي إلى السيطرة سياسياً على منطقة الشرق الأوسط، إلا أن مخاطر هذا البديل كانت عالية، ما أدى إلى إجراء تعديل بالسعي لأن يكون لديهم درجة عالية من التأثير السياسي في المنطقة، بدلاً من السيطرة عليها بإقامة عدداً من العلاقات الوثيقة مع دول المنطقة خاصة الدول البترولية. وإما السعي إلى تصعيد السياسة التجارية للحصول على البترول اللازم للاتحاد السوفيتي من الدول البترولية بالمنطقة. وقد حاول الاتحاد السوفيتي أن يطبق البديلين معاً بدلاً من الأخذ بأحدهما.

وقد جاءت حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 في منطقة الشرق الأوسط، لتثبت أن النفط العربي يلعب دوراً بالغ التأثير، والذي ظهر عند تطبيق الحظر البترولي العربي ضد الدول التي ساندت إسرائيل، وقد أثبتت هذه المقاطعة الحقائق الآتية[1]:

- أن للنفط تأثيراته الاقتصادية الهائلة، كما أن ضغوطه السياسية لا تقل قوة ونتيجة في تأثيره المباشر على الشعوب. فهو لا يترك للحكومات حرية إرادتها وقراراتها، بل يضع كل هذه الإرادة والقرارات في بؤرة الضغوط الشعبية.

- إن فعالية استخدام هذا السلاح على المجالين الاقتصادي والسياسي تتوقف على مدى المرونة التي يدار بها في المجابهات الدولية، وهي علاقة طردية بمعنى إنه كلما

(1) للمزيد راجع: إيان رتليدج، العطش إلى النفط، ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

زادت المرونة في الاستخدام ازداد التأثير الإيجابي.

- أثبت استخدام النفط العربي في هذه الحرب أن مراكز القوى الدولية لم تعد تُقاس بمعيار القوة العسكرية فقط، أو التفوق التكنولوجي وحده، وإنما دخل عنصر جديد للقياس، وهو الموارد الطبيعية المتوفرة وخاصة مواد الطاقة.

عاشراً: تفتت العالم الثالث وانقسامه

قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، كان تعبير العالم الثالث، وتعبير دول عدم الانحياز يعطيان نوعاً من المعنى، وإن كان مجازياً فإنه لا شك، يعبر عن بعض الحقيقة. إلا أن اختفاء العالم الثاني (العالم الاشتراكي) يلغي بضربة واحدة تعبير العالم الثالث، وكذلك تعبير عدم الانحياز. هكذا يقتضي المنطق، ولا بد من البحث عن تسميات بديلة تتطابق مع مقتضيات النظام العالمي الجديد[1].

ومن الملاحظ، أن ما كان يُعرف بالعالم الثالث قد تأثر بشكل واسع بالفجوة الكبرى التي أحدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية، التي ابتكرت بدائل كثيرة للمواد التي كانت تنتجها دول العالم الثالث. وأدى اندماج التكتلات الاقتصادية إلى الاستغناء عن المنتجات الخام للعالم الثالث، وتعويضها بشكل أسهل وأرخص من خلال دول التكتل الواحد. وأدى ذلك إلى تدهور نصيب دول العالم الثالث في التجارة الدولية، والاستثمارات الدولية.

---

(1) للمزيد عن تلك التأثيرات راجع: خليل حسين، النظام الدولي الجديد ومستقبل العالم الثالث،مجلة مقاربات، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلام، بيروت، العدد الأول، تشرين الثاني/نوفمبر، 1991، ص ص 11 - 25.

ولم تصمد وحدة دول العالم الثالث بشأن مبادئ عدم الانحياز والتعاون الاقتصادي وغيرها من المبادئ التي سادت في الستينيات. فقد حدث الانقسام داخل دول العالم الثالث، مع درجات التطور العلمي والتكنولوجي لبعض الدول، التي برزت تحت اسم مجموعة الدول الصناعية الجديدة. لقد استطاعت دول مثل: البرازيل، والأرجنتين، والمكسيك، وكوريا الجنوبية، توظيف التكنولوجيا وتحقيق التنمية السياسية الملازمة للتنمية الاقتصادية، في الوقت الذي كانت فيه مجموعة دول أخرى أقل نمواً تعاني من مشكلات المجاعة والجفاف والتصحر والأوبئة. إنها مشكلة التراجع المضطرد والتقهقر بدلاً من النمو.

وفي الوقت نفسه، ومع بروز الثورة العلمية التكنولوجية في منتصف السبعينيات، ازدادت أهمية النفط كمصدر لتطور كيمياء المواد، التي فتحت آفاقاً للثورة العلمية. ونتج من ذلك أن أصبحت الدول المنتجة للنفط بخاصة الدول القليلة السكان، والقليلة الالتزامات، الكثيرة الإنتاج والمخزون، مثل دول الخليج، عالماً خاصاً بذاته. وبذلك انقسم العالم الثالث إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ويضم مجموعة الدول الصناعية الجديدة، وهو يمثل الأقلية ذات الارتباط المباشر بالسوق الرأسمالية الغربية.

القسم الثاني: ويشمل أغلبية الدول الفقيرة التي كانت لا تزال تُدرج في بدايات الثورة الصناعية الأولى أو الثانية على أكبر تقدير.

القسم الثالث: يشمل دول الخليج الغنية بمال النفط إلى حد التخمة، والقابع في التخلف. ولهذه المفارقة يمكن أن نسميه مجازاً العالم الرابع.

الفصل الخامس

التوازن العسكري بين القوى العظمى

تلاحقت متغيرات كثيرة في العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية الحرب الباردة[1] عام 1991، بعضها أعطى نوعاً من الاستقرار والسلام والأمن الجماعي، وبعضها الآخر قلب موازين القوى رأساً على عقب، وأدخل العالم في صراعات متنوعة ومتعددة، كانت في معظمها عسكرية وأيديولوجية وبعض جوانبها صراعات اقتصادية وسياسية. وساعد في هذه المتغيرات أن العالم وبعد خروجه من هذه الحرب الكبرى بحث عن ترتيب محدد، بل إن كل دولة على قدر ثقلها وقدراتها الشاملة ووزنها وفاعلياتها في أثناء الحرب أرادت أن تضع نفسها في المكان الذي تطمح اليه

(1) يعتبر الأسبان أول من أطلق مصطلح الحرب الباردة في القرن الثالث عشر، عندما وصفوا تعايشهم القلق مع المسلمين في البحر الأبيض المتوسط. وهذا التعبير له مصطلحات أخرى كثيرة منها: السلام البارد، وشبه الحرب، والسلام القلق، والعلاقات المضطربة، والتنافس الحاد، والتعايش التنافسي، وسباق التسلح. وهو يعني كل هذه التعبيرات في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، خلال فترة الحرب الباردة أو سباق التسلح.

داخل المجموعة الدولية، بحيث يكون لها دور مؤثر في دول العالم يؤمن لها مصالحها وأمنها القومي. وعلى الرغم من خروج اليابان وألمانيا مهزومتين في الحرب، إلا أن إعادة ترتيب الأوراق أعطى لهما وزناً من نوع آخر في الساحة الدولية. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي كان حليفاً في هذه الحرب، بيد أنه سعى إلى مكانة أعلى من واقع أيديولوجي تنافسي، وهكذا بالنسبة إلى الصين ودول أوروبا وباقي دول العالم. وإذا أردنا أن نحدد أبعاد توازن القوى والمصالح بين القوى العظمى المؤثرة في هذه الفترة من عام 1945 إلى 1972، وهذا التوقيت الذي وُقَع فيه على معاهدة منع استخدام وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية، لا بد وأن نتعرض للدول والمؤثرات والأحداث التي واكبت هذه الفترة وأدت إلى التوازن أو الإخلال به.

أولاً: ترتيب التوازن بعد الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ظهر نظام عالمي جديد تمثَّل في القطبية الثنائية Bipolar System، معتمداً على وجود قطبين متفوقين في مراكز القوى المؤثرة في الساحة الدولية. ويحيط بكل قطب عدد من الدول التابعة التي تدور في فلكه، فكان للاتحاد السوفيتي وللولايات المتحدة الأمريكية، دول قسَّمت العالم إلى قسمين وفقاً لمصالح كل دولة. هذه الدول قبلت طواعية أن يكون لهذين القطبين حق توجيه ورسم السياسات والإستراتيجيات واتخاذ القرارات العامة. وقد حكم الصراع بين القوتين توازن للقوى في إطار عقائدي شديد التصلب والتشدد بما خلقه في ظروف كثيرة من مواقف وسياسات متعارضة. فالرأسمالية التي يتبناها الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن هذه الأيديولوجية ينبغي أن تحكم العالم، والشيوعية التي كانت تخطو خطوات واسعة

في نشر أيديولوجيتها في العالم نادت بتحرر دول العالم الثالث من السيطرة الرأسمالية. وفي ظل هذا الصراع، ثمة ضرورة بنظر الطرفين لبناء قوة عسكرية فاعلة تؤثر في نجاح السياسات والإستراتيجيات المتعارضة. وفي إطار التنافس النووي، أصبح العالم يجلس على حافة بركان، قد ينفجر في أي لحظة.

في هذا المناخ المشحون بالتفاعلات المتناقضة، فقد العالم نظام الأمن الجماعي الذي تحَّملت الأمم المتحدة مسؤولية تطبيقه. ولكن في ظل سوء استخدام حق الفيتو، حدث شلل واضح في سلطة مجلس الأمن، وأصبح العالم يحكم من قبل قطبين ثنائيين. وقد أخذ هذا الانقسام شكل تحالفين عسكريين، هما حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو. وهنا، ارتكزت توازنات القوى على وجود هذين الحلفين قائمين طوال فترة الحرب الباردة كأدوات رئيسية تحكم توازن القوى في العالم.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتف بهذا التحالف، بل عقدت تحالفات عدة أخرى: فميثاق ريو عام 1947 مع دول أمريكا اللاتينية والذي ضم 22 دولة، وميثاق الأمن المتبادل مع اليابان عام 1951، ثم الحلف الثلاثي مع أستراليا ونيوزيلندا عام 1951، والمعاهدة الدفاعية مع الفيليبين عام 1951، ومعاهدة الدفاع المتبادل مع كوريا الجنوبية عام 1953، وحلف جنوب شرقي آسيا عام 1954، ومعاهدة الدفاع المتبادل مع فرموزا عام 1954. وهدفت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك إلى إثبات أنها قوة أعظم لها مكانتها الدولية في نظام القطبية الثنائية. وكانت المحصلة لهذه التحالفات هي تنظيم استخدام القواعد العسكرية، بموجب تواجد قوات أمريكية على أعلى مستوى في الموانئ والمطارات والقواعد الجوية لهذه الدول، بما يحقق التفوّق الإستراتيجي المبكر لقواتها

المسلحة لحماية مصالحها في مناطق التحالف، إضافة إلى التواجد في البحار والمحيطات، تأكيداً لنفوذها في مناطق قريبة من مصالحها الإستراتيجية في أماكن متفرقة في العالم[1].

وعلى الجانب الآخر، فقد حوَّل الاتحاد السوفيتي اتفاقياته الثنائية إلى شكل موحد من أشكال التحالف، ممثلاً في حلف وارسو، إضافة إلى تحالفها السابق مع الصين عام 1950.

أصبح الهيكل العام لهذه التحالفات الدولية يضم ستين دولة، فإذا ما قورنت بعدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي لم تزد عن تسع وخمسين دولة، نجد أن هذه الأحلاف حظيت بثقل أكبر من الأمم المتحدة، إذ أصبحت تتحكم في تثبيت ميزان القوى الذي حاول كل معسكر جعله يميل إلى صالحه، ولذلك نجد أن الصراع ظل مستمراً في المجالات السياسية والعسكرية في إطار تنافر المصالح ومحاولة إثبات المكانة الدولية.

هذه القطبية الثنائية لم تكن تعني التعادل أو التكافؤ أو التوازن المطلق، لذلك حدث سباق هائل للتسلح سواءً في الأسلحة التقليدية أو النووية. ونتيجة معرفة كل طرف بما لدى الآخر من قدرات تقليدية ونووية، أصبح التوازن محكوماً بفكرة (الردع باليقين)، وظهر ما يسمى (بتوازن الرعب النووي)، ومثل ذلك قمة مراحل التوازن بين القطبين، وقمة الخطورة أيضاً.

1 - دور الأسلحة النووية في توازن القوى والمصالح:

ظهرت الإستراتيجية النووية،كنتاج لامتلاك القطبين وحلفائهما

(1) Robert J. Mockler (Author); Multinational Strategic Alliances, John's University, New York, 1999), p 119-121.

ترسانات ضخمة من الأسلحة النووية ووسائل نقلها. وانقسم التوازن النووي بين القوتين إلى مراحل عدة. ففي المرحلة الأولى وهي مرحلة الاحتكار الأمريكي للأسلحة النووية، التي استخدمت من عام 1945 إلى عام 1949، تبنّت أمريكا تصوّر التدمير بالضربة الأولى First Strike والتي تطوَّرت بعد ذلك إلى تحقيق التدميّر المؤكد بالضربة الثانية Second Strike. تلي ذلك مرحلة التفوّق النووي الأمريكي، والذي استمر من عام 1949 إلى عام 1954. ثم مرحلة التكافؤ النووي التقريبي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

في هذه الفترة، ظهر ما يُسمى من وجهة النظر الإستراتيجية كل من الحروب الوقائية Preventive Wars [1]وحروب الإحباط Preemptive وهي الشكل الهجومي للتخطيط في الإستراتيجية النووية. وقد شغلت الفكر الأمريكي الإستراتيجي كأحد أشكال الحرب النووية الهجومية، وكان السبب الرئيسي في ذلك هو حسابات سياسية وعسكرية في مقدمتها:

- أن اعتناق مبدأ الردع فقط من أجل ضمان تفادي الحرب عند التخطيط للإستراتيجية العسكرية الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي، كان من المحتمل أن يفشل، وقد يصل إلى مواجهة تسبب كارثة كما حدث في الحروب العالمية الأولى والثانية.

- أن القدرة الحقيقة على منع الحرب وليس تفاديها تبني

(1) About Preventive Wars see: Betty Glad (Editor); Chris J. Dolan (Editor); Striking First: The Preventive War Doctrine and the Reshaping of U.S. Foreign Policy, Palgrave Macmillan; 1st edition, (2004). p 44.

على أساس الاحتفاظ بتفوق عسكري ضخم قادر على المبادأة بالهجوم أو بالعمل من خلال الضربة الأولى.

إلا أن هذه النظريات الإستراتيجية الأمريكية، التي ازدهرت في مرحلتي الاحتكار والتفوق النووي الأمريكي، واجهت معارضة شديدة من بعض الجنرالات الأمريكيين، تحت دعوى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تكون البادئة بشنِّ حرب عدوانية، تتسم بالتصرّف اللا أخلاقي، الذي يتناقض مع قيم المجتمع الأمريكي. ولكن المدافعين عن هذه الإستراتيجية كان في منطقهم أن الاتحاد السوفيتي بامتلاكه قوة نووية قد يبادر باستخدامها، هذا إلى جانب المدِّ الشيوعي في العالم في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا برز مفهوم الحرب الوقائية لمواجهة خطرين كبيرين للاتحاد السوفيتي، وكان يعني تبني مفهوم هذه الحرب أن يتم تدمير قوة الخصم قبل أن تكتمل. وبانتهاء الاحتكار الأمريكي النووي عام 1949، ذهبت العقيدة العسكرية الأمريكية إلى نظرية حرب الإحباط، التي تقوم على أساس أخلاقي يجد المبرر لشن حرب هجومية، عندما يثبت أن الخصم على وشك شنَّ حرب نووية ضد الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن عملية تفسير نوايا الخصم، كانت من العوامل الصعبة، التي جعلت تطبيق هذا النوع من الحرب من الأمور المتعذر تنفيذها.

2 - حلف شمال الأطلسي والرقابة النووية:

ظهرت بعض المشاكل في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بحلفائها الأوروبيين منذ أوائل الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، كان أبرزها عملية الرقابة النووية في الحلف. ومرد ذلك عدم صحة القناعة لدى دول أوروبا أن الدفاع عن منطقة الأطلسي

هو مسؤولية مشتركة بينها وبين الولايات المتحدة، وأن أي حرب نووية ضد السوفييت ستشمل كليهما. حيث إن الحقيقة بتركيز استخدام السلاح النووي في يد الرئيس الأمريكي فقط، أقلقت الأوروبيين، وجعلتهم يصعدون هذه المشكلة، في محاولة للمشاركة في سلطة اتخاذ القرار النهائي المتعلق باستخدام هذه الأسلحة.

وترجع جذور المشكلة تحديدا إلى العام 1954، عندما تبنى الحلف إستراتيجية استخدام الأسلحة النووية التكنيكية فقط[1]. ولكن نجاح الاتحاد السوفيتي عام 1957. في إطلاق أول صاروخ عابر للقارات أزعج الحلف الأطلسي. وجعل الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على موافقة مجلس الحلف بوضع صواريخ في أقاليم حلفائها الأوروبيين تحت سلطة القيادة العليا للحلف في أوروبا، على أن تبقى الرؤوس النووية لهذه الصواريخ في حوزة القوات الأمريكية، وتستخدم بسلطة منفردة من الرئيس الأمريكي طبقاً لقانون الطاقة النووية الذرية الأمريكية، وقد هدفت الولايات المتحدة بذلك إلى تحييد الميزة السوفيتية لهذه الصواريخ.

نفذت كل من ايطاليا وتركيا نصيبهما في استلام وتركيب الصواريخ على أراضيها، وعارضت فرنسا تركيبها طالما لا تخضع لرقابتها. وإزاء هذا الرفض، تقدّم الجنرال لوريس نورستاد القائد الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا، في اجتماع المجلس الوزاري للحلف في كانون الأول/ديسمبر 1960، باقتراح لإنشاء قوة نووية منفصلة خاضعة لرقابة الحلف. وقد لاقى هذا الاقتراح قبولاً لدى الأعضاء خاصة ألمانيا الغربية. وفي اجتماع آخر للمجلس الوزاري

(1) Samuel R. Williamson Jr. (Author), Steven L. Rearden (Editor); The Origins of U.S. Nuclear Strategy, 1945-1965, Palgrave Macmillan, (1993),pp 21-23.

للحلف في أثينا عام 1962، اتفق على بعض الإجراءات الخاصة بالتشاور وتبادل المعلومات لكيفية استخدام الأسلحة النووية الخاضعة للتحكم الأمريكي. وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية على أن توفر قواتها النووية الحماية الضرورية لحلفائها الأوروبيين حال تعرضهم لتهديد يفوق قدراتهم منفردين، ولم تقتنع فرنسا بهذه التأكيدات بحيث لم تتخل عن مشروعها الخاص بإنشاء قوة نووية فرنسية مستقلة.

3 - الموقف الفرنسي من القدرة النووية الوطنية:

بدأت حكومة دي موليه ببرنامج فرنسي مستقل للتسلح النووي، نتيجة عدم الثقة في استخدام الحماية النووية الأمريكية لحلفائها. وقد أكد ذلك ديغول عام 1958، وأعطيَّ لهذا البرنامج أهمية كبيرة للوصول إلى إنشاء قوة نووية فرنسية مستقلة، وأطلق عليها اصطلاح «القوة الضاربة». وكانت أسباب ذلك، أنه في العصر النووي لن تقدم دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول في حرب نووية من أجل الدول الأوروبية، وقد تأكدت شكوكه عندما تحوَّلت الإستراتيجية الأمريكية من التلويح «بالانتقام الشامل» إلى «الاستجابة المرنة»، وهي الفترة التي انتهى فيها التفوق النووي للولايات المتحدة الأمريكية، وقد وجهت إلى ديغول انتقادات كثيرة بسبب ذلك الموقف[1].

تعمَّق الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتطورت إلى تكوين محور بون - باريس، وعارضت فرنسا دخول المملكة المتحدة إلى السوق الأوروبية المشتركة بسبب تبعيتها للولايات المتحدة

(1) Ciro E Zoppo (Author); France as a nuclear power, Rand Corporation. pp 34 - 35.

ثم قامت فرنسا بإجراء تقارب مع الاتحاد السوفيتي واعترفت بالصين الشيوعية، ثم كان القرار الفرنسي في آذار / مارس 1966 بالانسحاب من القيادة العسكرية المشتركة لحلف الأطلسي، ونقل مقر القيادة الأوروبية من باريس إلى بروكسل، وكان ذلك بمثابة قمة النزعة الاستقلالية الفرنسية عن النفوذ الأمريكي.

ونتيجة هذه الخلافات، اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أن انتشار عدوى إنشاء قوات نووية مستقلة لعدد أكبر من داخل دول حلف شمال الأطلسي، سيؤدي بالتبعية إلى انهيار الأساس السياسي والعسكري للتعاون داخل الكتلة الغربية، وهو ما سيؤدي إلى إجبار الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن التزاماتها في الدفاع عن أوروبا الغربية، خشية التورّط في حرب نووية ضد إرادتها نتيجة تسبّب أي من هذه الدول المنشقة في إشعال نار حرب نووية لا يُعرف مداها.

4 - الإستراتيجية النووية السوفيتية:

توصَّل الاتحاد السوفيتي إلى أن الحد الأدنى المطلوب لمنع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من إلحاق التدمير بها نتيجة ضربة نووية، أن يتوفر لها سلاح نووي على أساس إلحاق تدمير أكبر بالولايات المتحدة الأمريكية نفسها في الضربة الثانية. وعنى ذلك الانتقال من القدرة على الردع إلى القدرة على الدخول في مواجهة نووية شاملة. وهو ما جعل الاتحاد السوفييتي يعيد تصميم إستراتيجيته النووية بتملك صواريخ بعيدة المدى قادرة على الوصول إلى عمق الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تبلورت الإستراتيجية السوفيتية وفقاً للتالي[1]:

(1) Honore Marc Catudal (Author); Soviet Nuclear Strategy from Stalin to Gorbachev: A Revolution in Soviet Military and Political Thinking, Humanities Pr ,(1989), 4th ch.

- أهمية تواجد قوات صواريخ إستراتيجية، حيث إن الشكل الأكثر احتمالاً في الحروب المقبلة هو حرب الصواريخ النووية.

- إعطاء القوات البرية اهتماماً أكبر، بتنمية قدرتها على العمل تحت ظروف حرب نووية شاملة، مع زيادة قدرتها النيرانية والنووية التكتيكية.

- إن عنصر المفاجأة في الحروب النووية، سواء بالقنابل النووية أو الصواريخ النووية لن ينهي الحرب بصورة سريعة لصالح أحد الطرفين المتصارعين: الاتحاد السوفيتي وحلفائه، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

- لا يمكن الإبقاء على الشكل المحدود للحروب التقليدية الصغيرة في وجود هذا المخزون الهائل للأسلحة النووية والصواريخ عابرة القارات.

- ضرورة دعم القوة البحرية السوفيتية في مواجهة القوة البحرية الأمريكية، والتي لم تكن في الماضي تشكل تحدّياً لتفوق الغرب، حيث كانت السيطرة البحرية الغربية مطلقة في بحار العالم ومحيطاته، وعَدّ السوفييت ذلك إضافة إلى قوتها النووية ونظم الحمل لها.

5 - الإستراتيجية الصينية النووية:

كما كان لفرنسا رؤيتها بالنسبة للسلاح النووي وتوجهها نحو الاستقلالية عن التجمع النووي لحلف شمال الأطلسي، كان للصين أيضاً رؤيتها وتوجهها الاستقلالي بالنسبة لهذا السلاح الخطير. وتتبع

الأهمية الخاصة للإستراتيجية الصينية للأسلحة النووية، من أنها واحدة من ثلاث قوى نووية في العالم، ويمثل ذلك تأثيراً على التوازن الإستراتيجي بين القطبين الكبيرين، وهو ما أشير إليه كثيراً بأنه يرتكز على مبدأ الردع النووي المتبادل، أو ردع الرعب النووي.

كان الدافع من امتلاك الصين لهذه القوة النووية هو تعزيز مقدرتها السياسية في مواجهة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، لما لهما من صراعات معها وإن اختلف شكلها، وإضافة إلى ذلك، فهو قد يدعم مركزها في القارة الآسيوية، وقد تبلورت هذه الإستراتيجية الصينية تجاه الأسلحة الذرية في الآتي[1]:

- حماية الأمن القومي الصيني من الأخطار والتهديدات المحيطة خاصة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

- تحقيق مكانة للصين في المجتمع الدولي تمكنها من استعادة الأقاليم التي فقدتها.

- السعي إلى تحقيق زعامة العالم وهو هدف نهائي وبعيد ويستلزم تقليص القوة النووية الأمريكية والسوفيتية والتفوق عليهما.

6 - هيكل نظام الردع النووي للقطبين:

أ - عناصر النظام:

- عبوات ذرية في قنابل أو رؤوس نووية يمكن تركيبها

(1) Alice Langley Hsieh (Author); Communist China's Strategy In The Nuclear Era, Kessinger Publishing, LLC , (2007),p71.

على الصواريخ الحاملة لها إلى أهدافها، هذه الصواريخ تُحمل وتُنقل من خلال وسائل متعددة.

- غواصات إستراتيجية مزودة بمنصات إطلاق رؤوس نووية لصواريخ متوسطة المدى.

- قاذفات إستراتيجية لتوصيل الرؤوس النووية إلى أهدافها.

- قواعد صواريخ سواء الصواريخ النووية أو المضادة لها، وقد تكون على منصات متحركة.

ب - نظام القيادة والتحكم:

وهي مجموعة من الوسائل الفنية ذات التكنولوجيا المتقدمة لجمع المعلومات بشأن نظام الردع النووي للخصم وإعطاء الإنذار المبكر، سواءً البعيد والمتوسط والقريب، مع رصد أي تعديلات في النظام النووي للخصم وتسجيل أي تجارب له.

ج - النظام الأمريكي للسلاح النووي:

- **القيادة العليا:** ومقرها البنتاغون يقودها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بحكم سلطاته الدستورية كقائد أعلى للقوات المسلحة ومنه يصدر الأمر بالضربة النووية.

- **قيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية:** أعلى قيادة للدفاع الجوي الأمريكي وتصب فيها المعلومات الخاصة بالإنذار المبكر بالهجوم النووي، وتتصل مباشرة بالبيت الأبيض والقيادة العليا الأمريكية، وتتكون من مجموعة

قيادات فرعية في البر والبحر والجو داخل وخارج الولايات المتحدة، وتُعَدّ أهم حلقة في نظام القيادة والتحكم للقوة النووية الأمريكية.

- **نظام القيادة والسيطرة:** وهو شبكة متنوعة من الاتصالات والمواصلات المنتشرة في أنحاء العالم، تستخدم عشرات الأقمار الصناعية وعشرات محطات الرادار ومحطات استقبال معلومات وصور الأقمار الصناعية، التي يتم إرسالها إلى غرف العمليات والقيادات في شبكة حلف شمال الأطلسي والدول الحليفة الأخرى والمخابرات المركزية، لتبادل المعلومات عن الإنذار بهجوم نووي.

- **نظام القيادة العسكري القومي:** شبكة داخل الولايات المتحدة الأمريكية تربط بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية والمخابرات المركزية والقوات الضاربة للروع النووي، إضافة إلى قوات الطوارئ والأزمات.

- **مركز القيادة العسكري القومي:** ومقره في وزارة الدفاع بالبنتاغون ويختص بإدارة العمليات العسكرية في المهام الإستراتيجية النووية، وبه نهاية الخط الساخن مع موسكو ويوجد له مركز تبادلي في ولاية ميرلاند بفورت ريشيه.

- **مركز القيادة المموَّل جوا للطوارئ:** وهو مجموعة من طائرات الاستطلاع والمعلومات، توضع في مظلة جوية دائمة حول واشنطن، للإنذار عن اختراق الصواريخ النووية المعادية كإجراء وقائي لفشل النظم الأخرى.

- **نظام التحكم في تنفيذ الأوامر بضربة نووية:** وقد وضع هذا النظام، لضمان سلامة وصول الأوامر الصحيحة إلى قائد وحدة الإطلاق وتفادي حدوث أخطاء في التنفيذ.

- **أنظمة المعاونة والإنذار المساعدة:** وتتكون من نظام دقيق لجمع المعلومات ونظام للإنذار المبكر البعيد باستخدام الأقمار الصناعية ونظام للإنذار بالرادارات ونظام الكشف النووي، وهذا النظام الأخير خاص بجمع المعلومات عن أي تفجير نووي في العالم.

د - النظام السوفييتي للسلاح النووي[1]:

- **المكتب السياسي للحزب الشيوعي:** يُعَدّ أعلى سلطة في الدولة، ويتكون من 16 عضواً من كبار القادة المدنيين والعسكريين، ورئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والمنوط به إصدار الأمر بالضربة النووية بعد موافقة مستشاريه.

- **القيادة العليا العسكرية:** أعلى سلطة عسكرية في الاتحاد السوفيتي تتبعها قوة الردع النووي، ويتكون من مجلس الدفاع الأعلى والمجلس العسكري العام.

- **نظم للإنذار المبكر عن الهجوم النووي:** ويتكون من نظم إنذار بواسطة الأقمار الصناعية، ثم نظم إنذار

(1) David Katsman (Author); System of Soviet nuclear power, Delphic Associates, (1986), pp 43-47.

بالرادارات، وهي مكونة من اثني عشر محطة ضخمة موزعة حول الاتحاد السوفييتي، ثم منظومة أخرى مكونة من 75 مركزاً فرعياً توضع في دائرة قطرها 80 ميلاً حول موسكو، بعضها مجهز تحت الأرض لتحمل الضربات النووية، يلي ذلك أسطول من طائرات الإنذار. وبصفة عامة، فإن النظام الأمريكي يُعَدّ متقدماً عن نظيرة السوفييتي، ومن ثَم، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية يتوفر لها نظام إنذار يعطيها ميزة توجيه الضربة النووية الأولى.

ثانياً: نهاية الحرب الباردة والبحث عن الوفاق:

بوصول خروتشوف إلى زعامة الاتحاد السوفيتي في منتصف الخمسينيات، تبلّور التصوّر السوفييتي أنه إذا ما نشبت حرب نووية بين القوتين، فإنها ستنتهي بتدميرها نهائياً تدميراً شاملاً وهو ما يعني للعالم كارثة محققة. وكانت هذه النظرة الجديدة هي الأساس في التحول إلى نظرية التعايش السلمي بحيث تتجنّب المواجهة المسلحة بالحرب نتيجة التناقضات والاختلافات بين الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة. وقد كان مدخل التعايش السلمي الذي نادى به خروتشوف هو مدخل طريق ثالث، اعتُرف به في العلاقات الدولية، وسُمي بالحياد والذي ظهر إلى السطح عندما نمت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي ودول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا، وهو ما قفز بالعالم إلى مجال جديد لتوازن القوى تدخل فيه الإقليمية طرفاً مع القوى العالمية، وقد ترتب على ذلك الآتي[1]:

(1) For more see; Martin Walker (Author); The Cold War: A History, Holt Paperbacks, (1995), p71-73.

- لم تعد المواجهة بين الكتلتين ترتكز بصورة أساسية على أدوات العنف والصراع المسلح، بقدر ما أصبحت أدوات التنافس السلمي في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية هي المرتكز الأساسي في هذه المواجهة.

- أضعفت السياسة الجديدة من مبررات استخدام الحرب كمبدأ حتمي للصراع، وهو ما كان يحكم طبيعة العلاقات بين الكتلتين، بحيث بدأت دول كثيرة تراجع سياساتها تجاه التكتلات والأحلاف والانطواء تحت السيطرة لأي من الكتلتين، وهذا هو السبب الرئيسي في فشل الأحلاف الغربية التي أقيمت في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا.

- انعكست هذه السياسات للتعايش السلمي على إمكانية عقد لقاءات قمة بين زعماء العالم الشيوعي والرأسمالي للتباحث بشأن المشكلات الدولية العامة وقضايا السلم الدولي وما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والفني والتكنولوجي. وقد صاحب هذا التوجه خفض في حدة الحرب الدعائية وعمليات التشهير السياسي المتبادل بين الطرفين، كل هذا أدى إلى فتح الطريق نحو السير في اتجاه الانفراج الدولي والوفاق الدولي والذي كان من نتائجه الإيجابية الآتي:

  - زوال غيوم الحرب الباردة وهبوط حدة الصراعات الأيديولوجية العقائدية.

  - ارتكاز النظام الدولي على عدد أكبر من مراكز اتخاذ القرارات، وهو ما أدى إلى تخفيف درجة

الهيمنة وأصبح للدول الصغرى (دول العالم الثالث) صوت مسموع في المنظمات الدولية.

- عدم الاعتماد على الإمكانيات النووية للقوى العظمى في إحداث التأثير السياسي والدبلوماسي من خلال ممارسة الضغوط المدعومة بالقوة النووية.

- تقليل أهمية الأحلاف والتكتلات والقواعد العسكرية حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتصفية عدد من قواعدها العسكرية وركزت اهتمامها فقط بحلف الناتو.

- دخلت الصين مشاركة فعالة في النظام الدولي مع زيادة الفرصة لحوار أمريكي صيني.

- حرص القوتين العظميين على اتخاذ تدابير وإجراءات لوقف عملية الانتشار النووي ودخول أعضاء جدد في النادي النووي، مع تجنب حدوث حرب نووية والبدء في مباحثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية النووية، ودعم عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، والبدء في مباحثات الخفض المتبادل والمتوازن للقوات في منطقة وسط آسيا، مع تعاظم دور الأمم المتحدة في اتخاذ الخطوات اللازمة لحفظ السلام في مناطق التوتر من العالم.

4 - العالم الثالث كجزء من أسباب التحول:

- تراجع تأثير الحرب الباردة بعد امتلاك القوتين الأسلحة

النووية، وفي هذا المناخ، ظهر العالم الثالث ليصبح هدفاً لامتداد القوتين أيديولوجياً ومسرحاً لهم في الوقت ذاته. وفي هذا الإطار، أصبح عالم الشرق الأوسط والمحيط الهندي نقطة الارتكاز لهذا العالم الثالث «الأفرو آسيوي».

- الولايات المتحدة الأمريكية لها هدف إستراتيجي في عالم المحيط الهندي والشرق الأوسط، وهو البترول وقوة الثروة العالمية السائلة، مع إبعاد السوفييت عن رأس الجسر في المواصلات البحرية بين آسيا وأفريقيا. وكان السبيل لذلك هو تأسيس صلات سياسية حسنة مع دول هذا العالم للحفاظ على مصالحها القومية في هذا الاتجاه، واتباع سياسة التوازن في حروب الوفرة الاقتصادية ومنع موسكو من أخذ زمام المبادرة في التدخل في هذا العالم الجديد.

- أما المصالح القومية السوفيتية، فسوف تدفعه لإبعاد النفوذ الأمريكي إن أمكن، والانفراد بالتعامل مع هذا العالم الجديد الذي سوف يربط مصالحها في آسيا وأفريقيا براً وبحراً وجواً، وهو جوهر السياسة السوفييتية، من حيث إن هذا العالم الجديد هو الطريق إلى البحار الدافئة المفتوحة والشواطئ الآمنة، وهي في الوقت نفسه أقرب منطقة إلى شرق الاتحاد السوفييتي. وكان اندفاع السوفييت في انتهاج السياسة الستالينية باحتلال أفغانستان سبباً أساسياً في اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية نحو هذا العالم.

5 - الطريق إلى الوفاق:

لم يكن ظهور العالم الثالث سوى فرصة لتهدئة الصراع القائم بين القطبين العظميين ومنطقة جذب لنفوذ كل منهما، ومن ثَم، كان له دور كبير في تعديل الصراع الدائر بينهما، والذي تحول إلى خطوات لفض الاشتباك. وأولى هذه الخطوات، كانت مقترح أندريه غروميكو في آذار / مارس 1956، والذي دعا فيه إلى إنشاء منطقة محدودة التسليح وسط أوروبا، على أن يحظر فيها السلاح النووي. ثم تقدم وزير خارجية بولندا في تشرين أول / أكتوبر 1957، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمقترح عُرف بمشروع «راباكي»، وهو يدعو إلى نزع الأسلحة النووية من ألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، في مقابل ضمان أمن هذه الدول ضد مخاطر الحرب الذرية وقد وافق الاتحاد السوفييتي على هذا المقترح، وأضاف مطلب إعلان البحر الأبيض المتوسط بأكمله منطقة خالية من الأسلحة النووية، على أن تُقام مثل هذه المناطق في كل من شمال أوروبا والبلقان والمحيط الهندي وأفريقيا والشرق الأقصى والأدنى.

وقد تعدَّدت الدعوات السوفييتية في هذا الاتجاه، إلى أن ظهر إحداها في تقرير «هارمل» عام 1967، والذي أُعد بواسطة لجنة خاصة في حلف شمال الأطلسي. ومنذ هذا التوقيت، اتفق الطرفان: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، على الدخول في مباحثات الخفض المتبادل والمتوازن للقوات في أوروبا.

وبعد ما حقق الاتحاد السوفيتي من انتصارات في مجال إطلاق الصواريخ عابرة القارات ونجاحها في إجراء سلسلة من التجارب للتفجيرات النووية، أعلنت دعوة من إحدى الدعوات السوفييتية في صورة مقترح تقدم به الرئيس السوفييتي خروتشوف، منادياً بالنزع

الشامل والكامل للأسلحة النووية. وقد أعلن هذا المقترح رسمياً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد كان خروشوف يتمتع بقناعة تامة بما نادى به، كما أعلن في خطاب له أمام مجلس السوفييت الأعلى قائلاً: «في ظل علاقات القوى الراهنة في المجتمع الدولي لا يستطيع أي إنسان متمالك لتمييزه ولعقله إلا أن يعترف بأن التعايش السلمي هو الوسيلة الواقعية الوحيدة. إن حرباً نووية لن يفلت من دمارها أحد، ولسوف تتسبب للجنس الإنساني بكارثة».

وكان ذلك حافزاً نحو اتفاق مع الدول الغربية لإنشاء لجنة لنزع السلاح تضم عشرة أعضاء. ضمّت من الجانب السوفييتي كل من: الاتحاد السوفييتي، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، ورومانيا. وضمت الكتلة الغربية: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وكندا. إلا أن إسقاط طائرة التجسس الأمريكية فوق الأراضي السوفييتية نسفت كل هذه الجهود، وفتحت مجالاً جديداً لتبادل حملات الهجوم الدعائية، وبذلك ازدادت الفجوة مرة أخرى بين مواقف الطرفين، ما دفع بالاتحاد السوفييتي إلى استئناف تجاربه النووية، وتبعته الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال[1].

ولم يوقف هذا السباق الذي كان يتقهقر بالعلاقات بين القطبين، إلا مباحثات ثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وبريطانيا، لمناقشة حظر إجراء التجارب النووية، إلى أن وُقعت اتفاقية لحظر التفجيرات النووية في الفضاء الخارجي وتحت الماء، مع السماح باستمرار هذه التفجيرات تحت سطح الأرض. وقد

(1) للمزيد حول اتفاقيات الحد من التسلح ونزعه، راجع: خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، «التسلّح»، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص ص 399 - 412.

وقعت هذه الاتفاقية في آب/أغسطس 1963. وبنهاية هذا العام، وصل عدد الموقعين عليها 113 دولة، وبمقتضاها أُوقف حوالي 336 تفجيراً نووياً. وفي عام 1968، وُقِعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي يبدأ سريانها من آذار/مارس 1970. وقد وصلت إلى الشكل النهائي للحظر الشامل للتجارب النووية عام 1996.

وقد انتهت هذه الفترة للحرب الباردة باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، بالكيفية التي يمكن بها تفادي حدوث مواجهات نووية بينهما. وقد أمكن لها عقد اتفاقيتين مهمتين، الأولى وقع عليها وزيرا خارجية الدولتين في تشرين الأول/ أكتوبر 1971 للحد من حظر اندلاع حرب نووية، والثانية وُقعت من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون والزعيم السوفيتي ليونيد بريجينف في 22 تموز / يونيو 1973، وقد عرفت باتفاقية منع نشوب الحرب النووية. وهذا التاريخ يُعَدّ بداية الوفاق الحقيقي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وانتهاء مسافة كبيرة من الحرب الباردة بينهما.

الفصل السادس

التوازنات الدولية والإقليمية في عصر الوفاق

أولاً: التحول إلى الوفاق بين واشنطن وموسكو وأسبابه

ثمَّة العديد من الأسباب التي مهَّدت لنوع من التوافق بين الكتلتين منها ما يعود لظروفهما الخاصة ومنها ما يعود إلى ظروف موضوعية خارجة عن إرادتهما أو قرارهما المباشر ومن هذه الأسباب[1]:

- تقلص الصراعات العقائدية في سلوك القوتين العظميين نتيجة وضوح أخطار الحروب، وخاصة احتمالات الحرب النووية.

- تورّط الطرفين في سباق الأسلحة النووية الإستراتيجية في مختلف قطاعاتها الهجومية والدفاعية، نتج منه

(1) للمزيد راجع: كاظم نعمة،العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية الحقوق والسياسة، 1979.

فجوات تهدّد الأمن الدولي، الذي كان مستقراً في ظل مبدأ الردع النووي.

- تصاعد أخطار الصين كقوة نووية لها تطلعات القوى العظمى في المجتمع الدولي، بما يحتم تفاهماً مشتركاً بينهما لمواجهة هذا التحدي المتعاظم.

- التطلعات التكنولوجية المتزايدة للاتحاد السوفييتي ورغبته الملحة في الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية الراقية في الغرب وبخاصة في مجالات الحاسبات الآلية.

- قناعة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بإمكانية حدوث حرب ذرية عبر الخطأ ورغبتهما تجنبها،

ثانياً: خطوات الوفاق والاتفاقيات

يُعَدّ التوقيع على اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية في قمة موسكو عام 1972 بين الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون والزعماء السوفييت، من المعالم البارزة في تطور العلاقات الأمريكية السوفيتية منذ الستينيات. وهو التطور الذي مرَّ عبر مراحل ثلاث متميّزة هي: مرحلة الانفراج، ثم مرحلة التقارب، ثم المرحلة التي أطلق عليها عصر الوفاق بين القوتين الأعظم. وارتكز هذا الوفاق على عدد من الإجراءات السياسية والإستراتيجية الحيوية، التي توصَّل إليها الطرفان، والتي كان آخرها التوقيع على معاهدة منع استخدام وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية في نيسان / ابريل 1972. ولا جدال في أن هذه الإجراءات والترتيبات قد قرَّبت كثيراً من إمكانات الحوار السياسي الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد السوفيتي[1].

لقد حاول الاتحاد السوفيتي في نهاية الستينيات الاندفاع نحو بناء وتدعيم أسلحته الإستراتيجية، بهدف التوصل إلى مستوى التعادل مع الولايات المتحدة وإنهاء وضع السيادة Supremacy والتفوق Superiority الأمريكي في التسليح الإستراتيجي؛ الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل معه من موقع القوة، وقد حقَّق ذلك اقتراباً من التوازن والاستقرار الذي كان يبرر تمسّك الطرفين بضرورة المحافظة على ما تمَّ، الأمر الذي دفع إلى الدخول في مفاوضات جادة استهدف تحقيق استقرار دولي على أساس مبدأ «الأمن المتساوي».

كما بدأت المبادرات الأمريكية للمفاوضات في عهد إدارة الرئيس جونسون، إلا أن الاستجابة الجادة من الاتحاد السوفيتي كانت مع قرب انتهاء هذه الإدارة. وعلى ذلك، فإن محادثات «Strategic Arms Limitation Talks» SALT بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر 1969، مع بداية عهد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون[2].

1 - المبادرة الأمريكية:

- تحديد يتلوه خفض كل من الأسلحة الدفاعية والهجومية.

- الإبقاء على مستوى ردع مستقر ومتبادل.

---

(1) محمد شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

(2) Walter Isard (Author), Christine Smith (Contributor); Arms Races, Arms Control, and Conflict Analysis, Cambridge University Press (1989), 2nd ch.

- تأكيد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في تحديد أسلحتهما.

- التأكيد المتبادل بالمحافظة على الأمن وتحسين تفهم المشكلات الإستراتيجية المشتركة.

2 - الاستجابة السوفيتية[1]:

- إقامة رادع إستراتيجي سوفيتي أمريكي مستقر.

- الحاجة إلى دعم الثقة في المجهود الأمريكي السوفيتي لمنع أي أعمال من جانب دول أخرى تهدف إلى خلق عدم استقرار بالعالم.

- تأكيدات متبادلة بأن الأمن المتساوي بين البلدين سوف يحافظ عليه، وفي الوقت نفسه وجوب تفادي التوترات وتكاليف التسليح.

- تحسين التفاهم الأمريكي السوفيتي بإقامة عملية مستمرة من المناقشة للمشكلات التي تنشأ من الوضع الإستراتيجي وأن تشمل كلاً من الأسلحة الدفاعية والهجومية.

ثالثاً: اتفاق سالت - 1

بدأت المباحثات في تشرين ثاني/نوفمبر 1969 في هلسنكي،

(1) Christoph Bluth (Author); Soviet Strategic Arms Policy before SALT, Cambridge University Press, (1992), pp 234-236.

وانتقلت إلى فيينا بشكل متقطع، وفيها صيغت الاتفاقيات التي أعلن عنها، ووقعت خلال مؤتمر القمة الأمريكي السوفيتي في أيار / مايو 1972 وتُعَدّ هذه الاتفاقيات أخطر ما صدر عن مؤتمر القمة الأمريكي السوفيتي الأول. وقد وصفها هنري كيسنجر بأنها سابقة في التاريخ الحديث. وتأتي أهميتها إلى جانب أنها الأولى من نوعها، أنها عالجت ما يشكل أساساً للقوة العسكرية للقطبين الأعظمين. وقد انطلقت من مبدأ الأمن المتساوي Equal Security، الذي يقر بعدم حصول أي من الطرفين على مزايا منفردة، وكان من أهم نصوصها هو تجميد عدد الصواريخ الهجومية لكلا الجانبين منهية بذلك سباق التسلح العددي.

إلا أنها لم تتعرض هذه الاتفاقية إلا للجانب الكمّي لجهة الحدِّ من الأسلحة الإستراتيجية الهجومية، وقد نصَّت الفقرة الثانية من المادة الثامنة على أن تظلَّ الاتفاقية موضع التنفيذ لمدة خمس سنوات ما لم تُجدَّد قبل ذلك بأخرى أكثر عمقاً وتفصيلاً[1].

رابعاً: اتفاق فلاديفوستوك

في نهاية عام 1974، طلب الاتحاد السوفيتي عقد اتفاقية ثانية للحد من الأسلحة الإستراتيجية، بشرط أن تكون الولايات المتحدة على استعداد للتوائم، بشكل يستطيع معه بريجنيف أن يدافع في المكتب السياسي عن اتفاقية يتوصل إليها عن طريق المفاوضات. وفي الواقع ثمة أسباب أدت إلى تقدم الاتحاد السوفييتي بهذا الطلب، وانحصرت هذه الأسباب في ثلاث وهي:

(1) Notburga K. Goller-Calvo (Author), Michel A. Calvo (Author); The Salt Agreements: Content, Application, Verification, Kluwer Law International, (1988), p 8.

- أن الاتحاد السوفييتي كان ينظر إلى بداية طيبة مع الرئيس الأمريكي الجديد فورد.

- أن شكوكاً متزايدة كانت قد بدأت تتراكم في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بنتائج مفاوضات الحد من الأسلحة الإستراتيجية، بل وحول العلاقات الأمريكية السوفييتية نفسها.

- أن محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية تبقى هي المحور ونقطة الارتكاز في العلاقات بين القطبين الأعظمين، ولذلك فإن أي انتكاسة لها سوف تؤثر على مجمل هذه العلاقات.

وفي 24 تشرين الثاني / نوفمبر 1974، عُقد اجتماع مشترك في فلاديفوستوك، صدر عنه بيان مشترك، توصل إلى اتفاق بشأن تحديد الأسلحة الإستراتيجية، وتمَّ الاتفاق على أن المفاوضات المقبلة سوف تقوم على المبادئ الآتية:

- أن تتضمن الاتفاقية الجديدة المواد الملائمة في الاتفاقية، التي وقعت عام 1972، والتي تظل موضع التنفيذ حتى عام 1977.

- أن الاتفاقية الجديدة تغطي الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر 1977 وحتى أيلول / سبتمبر 1985.

- تقوم الاتفاقية الجديدة على مبادئ المساواة والأمن المتساوي بحيث تتضمن حق كلا الجانبين في عدد متساوٍ من وسائل الإيصال للأسلحة الإستراتيجية وعدد متفقٍ

عليه من الصواريخ عابرة القارات ICBM والغواصات وقاذفات الصواريخ SLBM المزودة بالرؤوس النووية المستقلة.

وفي كانون الثاني / يناير 1975 في جنيف بدأت مفاوضات بين وفدي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، لوضع تفاصيل هذه الاتفاقية، طبقاً للمبادئ التي اتفق عليها.

وفي ردود الفعل دانت الصين الاتفاقية من بدايتها، وأكد رئيس الوزراء شواين لاي أن هذا الاتفاق يُعَدّ بداية مرحلة جديدة لسباق التسلح بين القوتين الكبيرتين، وأنها تُعَدّ رمزاً لجهود السيطرة على العالم سياسياً وعسكرياً. وقد أتضح أن حقيقة هذا الموقف هو التخوف الصيني من تخصيص الاتحاد السوفييتي لقدراته النووية تجاه الصين[1]، إلا أن الاتحاد السوفييتي لم يبحث بشكل جدي نظام مضاد للصواريخ ضد الصين، كما أن القدرة النووية السوفييتية ضد الصين لم تتأثر بمحادثات سالت الأولى. أمّا الولايات المتحدة فقد نظرت إلى الاتفاق على أنه تدخل في قدرتها على الاحتفاظ برادع مناسب ضد الصين. وعلى الجانب الآخر، فقد نظر الاتحاد السوفييتي إلى القدرات النووية البريطانية والفرنسية بقلق من إمكانية تزايدها في وجه الحد من القوة النووية الأمريكية.

وعلى الرغم من أن النوايا حددت عام 1975 للتوقيع على هذه الاتفاقية الثانية، إلا أنه حتى كانون الثاني / يناير 1976 وزيارة كيسنجر لموسكو لم يتمَّ الاتفاق النهائي الذي كان متوقعاً. وتبدَّد التفاؤل الذي ساد محادثات فلاديفوستوك بسبب العقبات

(1) Vidya Prakash Dutt (Author); China and the world: An analysis of Communist China's foreign policy, F.A. Praeger, (1966), pp 89-90.

الفنية التي حالت دون إتمام هذا الاتفاق، والتي تمثلت في عدم القدرة على صياغة وتقنين الأهداف الإستراتيجية، وصاحب ذلك عدم استقرار سياسي في علاقات القوتين[1].

واستمرَّ الجمود في المواقف إلى أن جاء الرئيس كارتر وأعلنت إدارته عن رغبتها في التوصل إلى آفاق جديدة، ومن خلال هذه الرغبة تمّت زيارة وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس إلى موسكو في آذار / مارس 1977، حيث تضمَّنت المقترحات التي قدّمها خفضاً في الأسلحة الإستراتيجية يزيد على ما كان مقرراً في الاتفاق ومن بينها: خفض المجموع الكلي لنظم حمل الأسلحة الإستراتيجية Strategic Weapons Delivery Systems بما في ذلك الصواريخ عابرة القارات والقاذفات من 2400 وهذا هو الرقم المتفق عليه في فلاديفوستوك إلى 1200 صاروخ. وتجميد توزيع وتعديل الصواريخ العابرة للقارات. وفرض حظر على الصاروخ الأمريكي طراز كروز، وعدم تحويل القاذفة السوفييتية Back Fire إلى قاذفة عابرة للقارات.

إلا أن لاقت هذه المقترحات شكوكاً في مصداقيتها من جانب الاتحاد السوفييتي، وتوقفت المحادثات إلى أن استؤنفت مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر 1978 حيث لم يتوصلا إلى تقدم في هذه المحادثات أيضاً، وظلت موضوعات تحديد الرؤوس النووية

(1) ومن أمثلة ذلك إقدام الاتحاد السوفييتي، في عام 1975، على إلغاء الاتفاق التجاري بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية. وتزايد الشكوك داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن معنى الوفاق في ضوء البناء العسكري السوفييتي. والتطورات التي وقعت في أنغولا والتدخل السوفييتي فيها من خلال القوات الكوبية، الأمر الذي أحدث تأثيراً سلبياً واضحاً على علاقات القوتين، ما دفع بالرئيس الأمريكي فورد إلى إسقاط عبارة الوفاق في أحاديثه.

والصواريخ كروز والقاذفة Back Fire معلقة، ولكن اتفق على العمل باتفاقية سولت - 1 لحين التوصل إلى اتفاق جديد.

خامساً: اتفاقية سالت - 2

وُقِّعت في ڤيينا حزيران / يونيو 1979، اتفاقية سالت - 2 بين الزعيم السوفييتي ليونيد بريجينيف والرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وقد توصل إلى هذه الاتفاقية بعد مفاوضات شاقة وطويلة بين الطرفين.

وعلى الرغم من أن حكومة كارتر قد وقعت على هذه المعاهدة، إلا أنها عادت وجَمدَّت هذه الاتفاقية في إطار أزمتي إيران وأفغانستان، وأكمل ذلك ريغان وإدارته بالهجوم على هذه الاتفاقية، إلى أن دخلت في مرحلة انهيار تقع مسؤوليته كاملة على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حاولت قوى متطرفة افتعال الذرائع لعدم التصديق على المعاهدة من الكونغرس الأمريكي، وأصبحت مرحلة ما بعد التوقيع على اتفاقية سالت - 2 تتسم بالتشكيك في النوايا، وكأن العلاقات الأمريكية السوفييتية تمرُّ بمحنة قد تعصف بما يُسمى الوفاق بينهما، وقد واكب ذلك عوامل عدة ساعدت على زيادة هذه الفجوة، منها:

- ظهور تقرير للمخابرات المركزية الأمريكية يؤكد تواجد لواء سوفييتي مقاتل في كوبا وهو يُعد أكبر فريق عسكري خارج حلف وراسو.

- انعقاد مؤتمر دول حلف الناتو في بروكسل في كانون الأول/ ديسمبر 1979، للتباحث لتحديث القدرات النووية للحلف بدعوى مواجهة تحديات القوة السوفييتية، وهذا

يمثل تصعيداً جديداً لسباق الأسلحة الإستراتيجية.

- التأييد السوفييتي لإيران في أزمة الرهائن الأمريكيين بها.

- الغزو العسكري السوفييتي لأفغانستان.

وعندما استلمت إدارة الرئيس رونالد ريغن السلطة، أعادت عقلية الحرب الباردة إلى الواجهة من جديد وعلى قاعدة أن التعامل مع السوفييت ينبغي أن يكون من منطلق التفوق الدائم والتفاوض من مركز القوة. وقد أكد ذلك الكسندر هيغ وزير الخارجية الأمريكي، عندما أدلى في نيويورك، عقب قمة أوتاوا في تموز / يوليو 1981، بتصريحات حاول فيها أن يجمع بين التظاهر بالتجاوب مع مطالب حلفاء أمريكا الأوروبيين لسباق التسلح، وبين إشعار السوفييت بأن إدارة رونالد ريغن لا تزال على موقفها المتشدد منهم بسبب مسلكهم الدولي، وأن استئناف المفاوضات لا بد أن يتم على أساس مبادئ عدة، وأعلن بعدها بريجنيف أن هذه المبادئ تعود بالعالم إلى سياسات الحرب الباردة بمخاطرها التي يعرفها الجميع، واستمرت الأوضاع نفسها حتى في عهد اندروبوف وحتى عام 1985.

سادساً: خفض قوات حلف الناتو ووارسو في أوروبا:

منذ نهاية كانون الثاني / يناير 1973، بدأت مناقشات بين الحلفين وارسو والناتو، بشأن إمكانية خفض متبادل ومتوازن للقوات في وسط أوروبا، ذلك لأسباب عدة من بينها[1]:

(1) See Wang Ling, Whither Arms Control, Contemporary International Relations Vol 7, No 3, March, (1997), pp 59 - 61.

- إن الحشود العسكرية المتواجدة أكبر بكثير مما تستلزمه ضرورات صيانة وحفظ هذا التوازن الإستراتيجي، وإذا ما أمكن تحقيق هذا الخفض فإن ذلك سيوفر كثيراً من موارد الطرفين، فعلى سبيل المثال: الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي لدول الناتو، وأعباء الدفاع في حلف شمال، كما أنه سوف يقلل من التوترات في المنطقة ويساعد على خلق مناخ الوفاق.

- رغبة بريجنيف في دعم عملية الوفاق وتوسيع أبعادها، كما أنه سيتوفر لديه القدرة على نقل بعض عناصر قوته الإستراتيجية الضاربة في أوروبا إلى خط المواجهة بينه وبين الصين، إلى جانب الاستفادة من التكنولوجيا الغربية.

- عُدّت وسيلة مناسبة لخفض القوات الأمريكية في أوروبا، وهذا سيعالج الضغوط الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الأعباء المالية، وأيضاً الخلافات مع الحلفاء الأوروبيين.

- قد يؤدي هذا الخفض إلى بروز حُسن النوايا في إقرار الوفاق في العالم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

واستمرَّ الجدل في هذا الموضوع الحيوي والمؤثر على مناخ الوفاق إلى أن أعلن الرئيس ريغن قبل حضوره اجتماع رؤساء حكومات دول حلف الناتو، الذي عُقد في بون في حزيران / يونيو 1982، حيث قال: «إننا لا ننوي سحب قواتنا من أوروبا لأننا ندرك

حجم مسؤوليتنا هناك وندرك أن هذه القوات موجودة لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية، ولأن خط حلف شمال الأطلسي هو خط الدفاع الأول عن الولايات المتحدة الأمريكية».

واستمر الوضع على ما هو عليه على أن تتحمل الدول الأوروبية الجانب الأكبر من التكاليف المالية لتواجد القوات الأمريكية، وبالنسبة للقواعد الأمريكية والتي تقدر مصروفاتها بما يزيد على مليار دولار سنوياً فسوف تتحول إلى قواعد مشتركة يتقاسم عبئها الطرفان، وهو ما لم يتم إلا بزيادة دول أوروبا الغربية ميزانياتها العسكرية[1].

(1) See Lesli S. Lebl ; European Union Defense Policy: An American Perspective, Policy Analysis, No. 516, (2004), pp 94 - 95.

الفصل السابع

صعود الإمبراطورية الأمريكية وهبوطها

ليس بغريب أن يعود مصطلح الإمبراطورية إلى الأدبيات السياسية بُعيد انتهاء الحرب الباردة بشكل لافت، إذ ظهرت العديد من الدراسات حول ما سيكون عليه النظام الدولي بعد انهيار «الإمبراطورية السوفييتية»، وبقاء الولايات المتحدة منفردة على ساحة العلاقات الدولية. فمنها ما ذهب إلى لزوم قيام الولايات المتحدة بدور «الإمبراطورية الطيبة» أو Benevolent Empire بعد تقلّدها لمنصب القطب الأوحد على الساحة الدولية، ومنها ما ذهب إلى كون الولايات المتحدة جزءاً لا يتجزأ من نظام عالمي يقوم على الاعتماد المتبادل، بخاصة في المجال الاقتصادي، باعتبار أن عناصر القوة العسكرية والاقتصادية التي تمتاز بها الولايات المتحدة ليست دائمة. وعليه يتعيّن على الولايات المتحدة أن تحاول استخدام نفوذها الإمبراطوري - على حد تعبير ريتشارد هاس - لبلورة نظام دولي يتسم بقدر أكبر من التعددية Multi-literalism، والتي على الرغم من كونها ستحد من النفوذ الأمريكي، إلا أنها ستؤدِّي إلى تحقيق مصالح الولايات المتحدة بشكل أكبر على المدى البعيد.

إلا أن أغلب هذه الرؤى، سواء منها المؤيد أو المعارض لقيام الولايات المتحدة بدور الإمبراطور الجديد على الساحة الدولية، كانت تصب في مجملها في إطار رؤية المدرسة الواقعية لنظام دولي قائم على استخدام الدول للقوة، بأشكالها المختلفة، بغرض تحقيق مصالحها القومية.

ولكن ثمة اتجاه آخر متصاعد، يوصف بكونه نيو- ماركسي، قام بتقديم رؤية بديلة للنظام الدولي، تصفه بكونه إمبراطورية، ليس بالمعنى الإمبريالي التقليدي، والمتمثل في ممارسات القوى الأوروبية إبان العصور الاستعمارية، ولكن بمعنى جديد يعرف «الإمبراطورية» بكونها «جمهورية عالمية تتكون من شبكة من القوى، والقوى الموازية، في سياق عام يتسم بكونه احتوائيا Inclusive ولا محدوداً Boundless في آن واحد»[1].

لقد أدَّت أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، وما تلاها من تطورات في مجال السياسة الخارجية الأمريكية والمتمثل بشكل واضح في «وثيقة الأمن القومي الأمريكية» لعام 2002 ومن ثم 2006، إلى إعادة إثارة الجدل حول دور الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وما إذا كان هذا الدور يمثل ظهورا لإمبراطورية جديدة، على غرار الإمبراطورية الرومانية أو البريطانية. كما ثارت تساؤلات عمَّا إذا كان هذا الدور يمثل استمراراً أم تغيراً في السلوك الخارجي الأمريكي، وما إذا كان مرغوباً فيه ويخدم على المدى البعيد مصالح الولايات المتحدة نفسها على الصعيدين، الداخلي والدولي - بالأساس.

(1) وهو المفهوم الذي قام أنتونيو نجري ومايكل هارت بصكه في كتابهما الشهير «Empire» الصادر عام 2000.

تشير بعض الدراسات صعوبة فهم وتحليل السياسة الخارجية الامريكية الحالية بمعزل عن تاريخ الولايات المتحدة الذي كان يميل إلى تبنّي سياسات توسّعية وليس انعزالية كما يُشاع، لتحقيق «إمبراطورية الحرية» Empire of Liberty التي كان ينادي بها الرئيس جيفرسون.

ويشير بول كينيدي إلى كون أمريكا «كانت قد أصبحت عملاقاً اقتصاديّاً» في عام 1861، وكانت بسكانها الذين يمثلون 40% فقط من سكان روسيا عام 1860 تضمُّ عدداً من سكان الحضر يزيد على ضعف نظيره الروسي»، كما أنه في أواخر القرن التاسع عشر ساهم المخترعون والرأسماليون الأمريكيون في حركة الابتكار التكنولوجي التي اجتاحت العالم حينها بشكل أساسي، وانعكس ذلك على التكنولوجيا العسكرية الأمريكية بطبيعة الحال، بعبارة أخرى، كانت الولايات المتحدة تمتلك المقومات التي تؤهلها لتقلد منصب «قوة كبرى» منذ منتصف القرن التاسع عشر.

بيد أن ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى لم يستند على أسس مادية فحسب، اقتصادية كانت أم عسكرية، لكنه استند أيضاً على قاعدة أيدلوجية صاغها العديد من أعضاء النخبة الأمريكيين الذين كانوا ينظرون إلى الولايات المتحدة باعتبارها قوة عالمية يتعيّن عليها أن تنشر قيم الحرية والسلام والتقدّم في العالم أجمع، وأن الحالة الأمريكية تعد حالة «استثنائية» فيما عرف بالاستثنائية الأمريكية American Exceptionalism، وأن المصير الحتمي أو الـ Manifest Destiny للشعب الأمريكي هو أن «يتوسّع في أرجاء العالم لنشر تجربة الحرية والديموقراطية الفيدرالية التي منحها الرب له». كما اقترنت تلك المبادئ بالنظريات العلمية أو شبه العلمية التي برزت آنذاك وصاغها شارلز داروين عن «الانتخاب الطبيعي»،

لا سيما بعد أن ظهرت النظرية الداروينية الاجتماعية «Social Darwinism» في أواخر القرن التاسع عشر والتي تبناها العديد من المفكرين الأمريكيين، كالقس جوزيا سترونغ، لتبرير ما أسماه بـ «السمو الأخلاقي» أو الـ Moral Superiority للشعب الأمريكي[1].

لذلك يعتبر التاريخ الأمريكي منذ نشأته وحتى الآن سلسلة من الحركات التوسّعية التي استهدفت تحقيق المصلحة القومية الأمريكية العليا التي تتكون من أربع حلقات متعاقبة:

تتمثل الأولى في «التوسع القاري» أي التوسع داخل القارة الأمريكية من شرق القارة المطل على المحيط الأطلسي إلى غربها المطل على المحيط الهادي، ومن جنوبها المطل على البحر الكاريبي، إلى شمالها المقارب لمحيط القطب الشمالي. والذي مثّل تراكم رأس المال التجاري المحرك المادي له، ومثلت مبادئ «القدرية» Fatalism، و«المصير المحتوم» Manifest Destiny أساسه الأيدلوجي.

أمَّا الثاني فيتمثل في الحرب الأمريكية – الإسبانية والتي كانت بمثابة التوسّع الإقليمي للولايات المتحدة باتجاه الجنوب، المتمثل في كل من كوبا وبورتوريكو وغوام والفلبين، وهي المستعمرات التي أُجبرت أسبانيا على التراجع منها إبان حربها مع الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، امتدَّ النفوذ الأمريكي ليشمل بلاد أمريكا الوسطى واللاتينية، أو ما يسمى بمنطقة «الحديقة الخلفية» للولايات المتحدة. وكانت عملية التوسّع

(1) يشير المؤرخ زيمرمان إلى أن هذه المنظومة الفكرية التي أخذت في التبلور في أواخر القرن التاسع عشر كان لها عظيم الأثر على السياسات التوسّعية التي تبنَّاها الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت في مطلع القرن العشرين والتي شهدت توهج الحرب الأمريكية الإسبانية التي أسماها روزفلت بـ «أول انتصار كبير في ما سيصبح حركة عالمية».

في هذه الفترة مدفوعة بالتراكم الرأسمالي الكبير في أمريكا الذي ساهمت عملية التوسّع القاري في تحقيقه بشكل كبير.

أمَّا الثالثة، فهي الفترة الممتدة ما بين 1946 و1991، التي تمثلت في حالة التنافس بين قطبي النظام الدولي الذي أنتج توسعاً أمريكيّاً تمثل في محاولة السيطرة على أوروبا من خلال تقديم الدعم الاقتصادي لها بموجب خطة مارشال، ثم من خلال إنشاء حلف الناتو وما استتبعه ذلك من تواجد عسكري أمريكي في القارة الأوروبية، وإتباع الأخيرة لسياسة الردع والاحتواء في إطار تلك العلاقات التنافسية التي سادت بين الطرفين. كما اتسم توسع الولايات المتحدة نحو الجنوب بإنشائها لأحلاف عسكرية مع كل من أستراليا ونيوزيلاندا، واليابان، والجمهورية الكورية والفلبين، ودخولها في صراع مع الاتحاد السوفيتي في مناطق النفوذ المتنازع عليها بين الطرفين في أفريقيا والشرق الأوسط.

أمَّا الرابعة فتلك التي نشبت بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي المرحلة التي وصل فيها الاقتصاد الأمريكي إلى ذروة ازدهاره، واستخدمت الولايات المتحدة تفوّقها الاقتصادي والعسكري والثقافي لتكريس موقعها كقوة عظمى على الساحة الدولية[1].

وهكذا فإن الأصوات الأمريكية التي نادت بتأسيس «إمبراطورية أمريكية» وبحلول «قرن أمريكي جديد» تمثل امتداداً طبيعياً للسلوك

(1) فعلى الصعيد العسكري تمتلك الولايات المتحدة خمس قواعد عسكرية مركزية موزعة على أنحاء العالم ينتشر بها ما يربو على مليون جندي أمريكي. أما على الصعيد الاقتصادي فإلى جانب كون الدخل القومي الأمريكي هو الأعلى على المستوى الدولي، فإن بعض التحليلات تذهب إلى أن التفاعلات الاقتصادية الدولية، والمحكومة بمنطق العولمة القائم على الاعتماد المتبادل وحرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات، هي تفاعلات قائمة على مصالح قطاع الأعمال الأمريكي بشكل رئيسي.

الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها، إلا أن نتائج هذه المرحلة لن يتمَّ حسمها إلا بعد أن تحسم نتيجة الحرب الأمريكية ضد «الإرهاب».

وتنطوي هذه الحلقة الجديدة من مسلسل التوسع الأمريكي على رؤية جديدة تمثل «طموح أمريكا الإمبراطوري» كما يسميه جون إيكنبيري في مقالته المنشورة في «مجلة شؤون خارجية»؛ بـ «الإستراتيجية العظمى الجديدة» أو New Grand Strategy على سبعة عناصر أساسية:

- الحفاظ على عالم أحادي القطبية لا يكون للولايات المتحدة فيه أي منافس حقيقي، ولا يسمح فيه بقيام أي تحالف دولي - لا يتضمن الولايات المتحدة - يحقق أي درجة من درجات الهيمنة الدولية. وبذلك، فإن الولايات المتحدة لن تسعى إلى الحفاظ على أمنها من خلال إستراتيجية «توازن القوى» ذات الطابع الواقعي، ولا من خلال الاعتماد على المؤسسات الدولية، أو علاقات التكامل الاقتصادي كما تقضي المدرسة الليبرالية، حيث ستسعى الولايات المتحدة إلى تقلد منصب المهيمن المطلق بلا منازع على الساحة الدولية.

- إعادة تعريف لماهية الكيان الذي يمثل تهديداً حقيقياً للأمن القومي الأمريكي وكيفية التصدّي له. وهو التهديد الذي يتمثل في الجماعات الإرهابية الصغيرة المؤيدة من قبل دول مارقة. والتي قد يتسنى لها الحصول على أسلحة دمار شامل واستخدامها ضد الولايات المتحدة.

- إنَّ المبادئ الحاكمة للإستراتيجية الأمريكية إبان الحرب الباردة، لا سيما ما يتعلق منها بالردع والاحتواء، ليست ذات صلة؛ لأن مصدر التهديدات الحالي لا يتمثل في دول بعينها، ولكن في جماعات إرهابية غير محددة. لذلك فإن التعديل الوحيد لهذه الإستراتيجية هو مبدأ الهجوم، واستخدام الضربات الاستباقية لدرء أي خطر محتمل عن الأراضي الأمريكية.

- إعادة صياغة مفهوم السيادة بحيث يتسنى للولايات المتحدة أن تتدخل في أي مكان في العالم وفي الوقت الذي تحدده للقيام بضربات لدرء أي خطر محتمل يتهددها. إلى جانب إمكانية حرمان الدول التي لا تستطيع تحجيم العناصر «الإرهابية» الكامنة بداخلها من سيادتها على أراضيها.

- عدم الاهتمام بالقواعد الحاكمة للنظام الدولي والمتمثلة في قواعد القانون الدولي، والاتفاقيات والمنظمات الدولية، وما إلى ذلك. ويبرر إيكنبري ذلك بسببين رئيسيين: الأول يتعلق بطبيعة التهديد الجديد ولزوم التصدي له بكل الطرق المتاحة، بغض النظر عمَّا إذا كانت تلك مقبولة دولياً أم لا. أما السبب الثاني، والأكثر عمقاً، فهو ميول الإدارة الأمريكية الحالية إلى إدارة العالم وفقاً للقواعد التي تقوم هي بوضعها، وليس تلك التي يفرضها عليها النظام الدولي.

- تتطلب طبيعة التهديدات الجديدة أن تقوم الولايات المتحدة بلعب دور مباشر ولا يخضع لأي قيد في التصدّي

لها، وترجع هذه القناعة إلى كون الولايات المتحدة هي القوة الدولية الوحيدة القادرة على القيام بمثل هذا الدور بفضل تفوّقها العسكري الهائل على أقرانها من الدول المتقدمة، وأيضاً إلى كون القيام بعمل عسكري من خلال تحالف دولي عادة ما يتسم بقدر أقل من الكفاءة بالمقارنة بالعمليات ذات الطابع الأحادي.

- لا تلتفت «الإستراتيجية العظمى الجديدة» إلى ضرورة المحافظة على «الاستقرار الدولي» والعناصر المكونة له؛ فالإدارة الحالية لا تعتبر الاستقرار الدولي هدفاً في حد ذاته، فالهدف الأساسي هو مواجهة التهديد الجديد الذي تتعرض له الولايات المتحدة، وإذا أدَّت هذه المواجهة إلى زعزعة هذا الاستقرار فإنه يتعيّن على النظام الدولي أن يتحمّل قدراً من عدم الاستقرار في مقابل الحصول على قدر أكبر من الأمن على المدى الطويل.

وتمثل هذه العناصر السبعة الرؤية الإستراتيجية لرموز إدارة الرئيس جورج بوش، التي تمَّ تبنيها «وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2002»، والتي يتم الترويج لها من جانب رموز التيار المحافظ الجديد كروبرت كاغان Kagan، ولورنس كابلان Kaplan، ووليام كريستول Kristol.

أولاً: سقوط الإمبراطورية

التساؤل الذي يثور الآن عن مدى كون تلك العوامل السالفة الذكر كافية بحد ذاتها لضمان استمرارية «شبه الإمبراطورية» الأمريكية، كما يسميها المؤرخ الأمريكي شارلز ماير، أم أن

هناك عوامل أخرى غير متوافرة في الحالة الأمريكية، أو أنها كانت متواجدة، ولكنها أخذت في التناقص في ظل الإستراتيجية الأمريكية الحالية بعناصرها السبع التي عرضناها ؟ بمعنى آخر، ما هي العوامل المؤدية إلى سقوط الإمبراطوريات والقوى الكبرى، وكيف تنعكس تلك العوامل على الوضع الحالي للولايات المتحدة الأمريكية؟

إنَّ عوامل سقوط الإمبراطورياتا، كما قدَّمها كل من بول كيندي وشارلز ماير، تمثل تحديات لافتة لمستقبل الكيان «شبه الإمبراطوري» الأمريكي، على حد تعبير ماير، أو على كون أمريكا «قوة كبرى» بتعبير كينيدي، وتتمثل هذه العوامل بما يلي:

1 - عسكرة الاقتصاد الأمريكي:

يشير المؤرخ بول كينيدي Kennedy في كتابه الشهير «صعود وسقوط القوى الكبرى» إلى أن أحد العوامل التي تؤدي إلى أفول نجم القوى الكبرى هو «عدم قدرة هذه القوى على الحفاظ على توازن معقول بين متطلبات الدولة دفاعياً والوسائل المتوفرة لديها للحفاظ على هذه الالتزامات، وعدم قدرتها على الحفاظ على القواعد التقنية والاقتصادية التي تقوم عليها قوتها من التآكل في مواجهة أنماط الإنتاج العالمية المتغيرة دوماً».

وعلى الرغم من كون الاقتصاد العالمي الحالي متوائم بشكل كبير مع أنماط الإنتاج العالمية الجديدة والتي تتسم بكونها «ما بعد صناعية» بالأساس، فثمَّة العديد من التساؤلات التي تثور حول ما إذا كان اقتصاد الولايات المتحدة يستطيع أن يحقق معدلات نمو مرتفعة وهو الذي كان يمر بأزمة اقتصادية أدَّت إلى تراجع

هذه المعدلات بسبب انهيار العديد من شركاته العملاقة في الآونة الأخيرة في ظل الميزانية العسكرية الضخمة التي قامت الإدارة الأمريكية برصدها للإنفاق العسكري، وصدق عليها الكونغرس، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر. وهنا يبرز العامل المتعلق بإمكانية الحفاظ على التوازن الدقيق بين «متطلبات الدولة الدفاعية» وبين القاعدة الإنتاجية / الاقتصادية التي تقوم عليها هذه الالتزامات كما أشار كينيدي. ويشير إيفان إيلاد، مدير مركز الدراسات الدفاعية في مؤسسة كاتو الأمريكية، إلى هذه الحقيقة في تحليله المعنون «الإمبريالية الجديدة، وعيوبها المميتة»، حيث يتحدث عن كون الإنفاق العسكري الأمريكي يمثل 40% من إجمالي الإنفاق العسكري لدول العالم، وهو ما يمثل أكثر من ضعفي مجموع الإنفاق العسكري لكل منافسي الولايات المتحدة. وفي مقابل ذلك، فإن الدخل القومي الأمريكي يمثل 29% فقط من إجمالي الدخل القومي العالمي، ويعد هذا الفارق مؤشراً على عدم التوازن بين الدخل الاقتصادي والإنفاق العسكري الأمريكي. كما يشير إيلاد إلى أن هذا المؤشر يدل أيضاً على مشكلة «الراكبون المجانيون» أو الـ Free Riders والتي تشير في هذا السياق إلى كون حلفاء الولايات المتحدة يعتمدون بشكل كبير على القدرة الدفاعية الأمريكية، وبذلك لا يحتاجون إلى توجيه أجزاء كبيرة من دخولهم إلى هذا البند، والمحصلة أنه على الرغم من كون الدخل القومي الأمريكي يربو على دخل الدول الثلاث التالية عليه في ترتيب الدخل القومي مجتمعة، إلا أن الإنفاق العسكري الأمريكي يربو على الخمس عشرة دولة التالية عليه في الترتيب، وأغلبهم من حلفاء أميركا.

2 - معضلة الحدود Frontiers:

يشير المؤرخ الأمريكي شارلز ماير إلى أن أحد أهم العناصر التي

تقوم عليها الإمبراطوريات هي صياغة حدود محددة لها يتم بموجبها تحديد معايير ضم أو استبعاد كيانات معينة من الإمبراطورية. وإلى جانب كون هذه الحدود تمثل إشكالية أساسية في كيفية تحديدها على المستويين الجغرافي والاجتماعي، وتحديد ماهية المناطق التي تقع داخل نطاق الإمبراطورية ومن ثمَّ ماهية العوائد التي يتعيّن تقديمها لحلفاء الإمبراطورية، فإن التوزيع المتفاوت لهذه العوائد يخلق قدراً كبيراً من عدم المساواة على المستوى الدولي، ومن ثمَّ فإنه يثير مشاعر من الحرمان النسبي لدى بعض الدول الكائنة خارج هذا النطاق، وقد يؤدِّي ذلك إلى ازدياد العداء للكيان الإمبراطوري الذي يُعد مسؤولاً عن التفاوت، ومن ثمَّ إمكانية مقاومته بأساليب غير تقليدية. ويؤدي هذا العنصر إلى إثارة إشكالية أخرى تتعلق بنطاق توسّع الإمبراطورية. فتاريخ الإمبراطوريات يشير إلى أن التوسّع الإمبراطوري عادة ما ينشأ بسبب حالة عدم الاستقرار التي تشهدها آخر منطقة تمّت السيطرة عليها، وهو ما يؤدِّي إلى دخول الكيان الإمبراطوري في سلسلة متعاقبة من التوسّعات تؤدِّي في نهاية المطاف إلى إنهاكه وسقوطه.

وفي ظل الوضع الراهن على الساحة الدولية فإن كون عنصر التهديد الذي يمثل المحرك الأساسي للتوسّع الإمبراطوري غير محدد المكان والأسلحة، كما هو الحال مع الإرهاب الدولي، فإن هذا يغري القوة الكبرى بالقيام بقدر أكبر من التوسّع بحجة لزوم القضاء على مصدر الخطر بشكل جذري، وهو التخوّف الذي يثيره ستانلي هوفمان في مقاله «إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي والانهيار الأمريكي».

3 - الحفاظ على الاستقرار الدولي:

يشير ماير أنَّ ثمَّة عنصرين رئيسيين يحكمان محافظة

الإمبراطوريات على وجودها، وهما عنصرا "القوة والمكانة"، وإذا كان العنصر الأول يتمثل في القوة العسكرية فإن العنصر الثاني يتضمَّن أبعاداً أخرى للسيطرة وهي تلك المتمثلة في النفوذ الدبلوماسي والثقافي الذي تمارسه الإمبراطورية على الأطراف الأخرى في النظام الدولي، وكذلك مدى قدرتها على الحفاظ على قدر من الاستقرار الدولي، أو ما يسميه ماير بـ "الخدمات العامة" التي تقدمها الإمبراطورية لرعاياها والمتمثلة في وضع حد للحروب الإثنية والدينية والقضاء على عوامل عدم الاستقرار الموجودة في أطرافها المترامية.

وإذا ما نظرنا إلى السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة، منذ أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر على وجه الخصوص، فسنجد أنها تؤدّي في الواقع إلى تكريس عدم الاستقرار الدولي وذلك على مستويين رئيسيين:

- المستوى الأول: يتعلق بتبنيها لسياسة الحرب الاستباقية، وهي بذلك تقوم بخلق قواعد دولية جديدة يمكن استخدامها من جانب فواعل دوليين آخرين بذات المنطق الذي استخدمته الإدارة الأمريكية، وهو ما حدث بالفعل في الحالة الإسرائيلية على سبيل المثال. ومن ناحية أخرى فإن مبدأ الضربات الاستباقية يزيد من حالة التحفّز الدولي خشية إيقاع ذات السياسة على فواعل دوليين آخرين إذا ما ثبت خرقهم «للميثاق الإمبراطوري الجديد»؛ وهو ما يؤدّي بدوره إلى محاولات تحقيق الأمن لأنفسهم من خلال الحصول على قدر أكبر من الحماية العسكرية، من خلال أسلحة الدمار الشامل على سبيل المثال.

- المستوى الثاني: يتعلق بالإشكاليات الأمنية التي يسببها التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتي كثيراً ما تُحدث ردود أفعال بشكل غير متسق يقوم على عشوائية المقاومة، ومن ثمَّ فإنه يتسبَّب في زيادة حدّة العداء للولايات المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار الأشكال غير المألوفة أو المتوقعة التي اتخذتها هذه المقاومة والتي تجلت بشكل كبير في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فعلى العكس من حركات المقاومة التي واجهتها الإمبراطوريات الغابرة والتي لم تسفر في مجملها عن وقوع عدد كبير من الضحايا في صفوفها، فإن الأشكال الحالية للمقاومة تنذر بكونها شديدة الوطأة وفادحة الخسائر خاصة فيما يتعلق بحجم الخسائر التي قد تسببها في الصفوف الأمريكية، المدنية والعسكرية على حد سواء وهذا ما يحصل عمليا في العراق.

4 - إشكالية الاستعداد النفسي:

يثير ماكس بوت Boot المحلل السياسي الأمريكي في مقالته «نحو إمبراطورية أمريكية» المنشورة في مجلة Weekly Standard المحافظة إلى أن الجندي الأمريكي لم يعد على استعداد للتضحية بنفسه في سبيل الدفاع عن الإمبراطورية الأمريكية بنفس درجة نظرائه البريطانيين مثلاً في القرن التاسع عشر، وأنه لن يكون له قبل بالأعباء الإمبراطورية الأمريكية. وهنا تثور مشكلة تعبئة الشعب الأمريكي، لا سيما الجنود الأمريكيين الذين تعودوا على نمط التدخل الرخيص Intervening on the cheap وعلى الحروب التي تتمُّ إدارتها «عن بعد» بأقل خسائر في الصفوف الأمريكية.

ومن جهة أخرى، فإن الاستعداد النفسي لا يقتصر على الخسائر المادية التي قد تحيق بالكيان الإمبراطوري أثناء قيامه بمهامه، ولكنها أيضاً تتعلق بتحمل التكاليف التي ستستتبعها إعادة الترتيب للنظام الدولي بشكل يتماشى مع تحقيق المصالح الإمبراطورية، وهو أمر مشكوك به فيما يتعلق باستعداد الشعب الأمريكي لتحمّل مثل هذه التكاليف؛ «فالشعوب الديموقراطية لا تتمتّع بالصبر» كما يشير مايكل إجناتييف Ignatieff، الأستاذ بجامعة هارفارد.

وعلى العكس من ذلك تهدف القوة الإمبراطورية الأمريكية للقيام بالأعمال العسكرية المتعلقة بـ «إعادة النظام»، ومن ثم الانسحاب وإلقاء عبء إعادة البناء على ما يسميه إجناتييف بـ»الأوروبيون الإنسانيون» European Humanitarians. فهي إمبراطورية تتسم بكونها «إمبراطورية متعجلة»، أو Imperialism in a hurry، وإن كانت تتشابه مع نظيرتها الأوروبية في بقاء السلطة الحقيقية على المناطق التي تقوم بالتوسع بها - من كوسوفو والبوسنة، إلى أفغانستان والعراق.

ثانياً: رؤية جديدة في تفكيك مفهوم الإمبراطورية

يتسم مفهوم الإمبراطورية في الحالة الراهنة للنظام الدولي بأربع خصائص رئيسة هي:

- أن الإمبراطورية كيان بلا حدود، يقوم على نظام يضمُّ كافة أنحاء أرجاء العالم، بمعنى إنه ينطوي على جميع مساحة العالم الجغرافية ولا تحده حدود من أي نوع.

- هذا المفهوم لـ «الإمبراطورية» لا يقدّم نفسه باعتباره إعادة إحياء لمفهوم الإمبراطورية التاريخي، ولكن على

أساس من كونه نظاماً أو Order صالحاً لكل مراحل التطور التاريخي. من هذا المنطلق، فإن الإمبراطورية بهذا المفهوم لا تمثل مرحلة انتقالية في تاريخ البشرية، ولكنها تمثل نظاماً لا تاريخيّاً، أي لا تحده قيود زمنية أو تاريخية أو قياسية من أي نوع.

- «الإمبراطورية» الجديدة تؤسس حكماً يقوم بإدارة كافة مناحي النظام الاجتماعي الإنساني، حيث لا تقتصر مهام الإمبراطورية على إدارة المناطق واقتصاديات الشعوب المختلفة فحسب، ولكنها تسعى إلى «خلق» العالم الذي تحكمه من خلال تنظيمها للتفاعلات الإنسانية التي تحدث بين أعضاء الجماعة الإنسانية المكونة لها.

- على الرغم من كون ممارسات الإمبراطورية «مضرجة بالدماء» فإن مفهوم الإمبراطورية هو مفهوم سلامي، هدفه الهيمنة وليس الصدام (وإن كانت الهيمنة منطقياً تستدعي المقاومة والصدام)، ويتمثل الهدف الحقيقي للإمبراطورية في خلق حالة من السلام العالمي والدائم وكأنه لا تاريخي، أي وكأنه كائن خارج نطاق الزمن والتاريخ بالأساس.

ومن هذا المنطلق فإنه لا الولايات المتحدة، ولا أي دولة أخرى، يمكنها أن تمثل مركزاً للمشروع الإمبراطوري بهذا المفهوم؛ فالإمبراطورية كما يعرفها نيغري وهاردت تختلف بشكل أساسي عن المشروع الإمبريالي الاستعماري من حيث إنها لا تستند على حدود مرسومة ومحددة، ولا تتمحور حول مركز معين. بل هي عملية لا مركزية تقوم على عملية إعادة تعريف مستمرة لحدودها، وعلى

احتواء وإدارة للهويات المتعددة التي تكمن تحت مظلتها دونما قمع أو طمس لإحداها؛ ذلك من خلال القوة القائمة على إقامة شبكات تحكم Networks of Command حول العالم، والمتمثلة إلى حد كبير في عملية العولمة. وبذلك فإن عملية التحوّل إلى «الإمبراطورية» التي تمرُّ بها الإنسانية حاليا تنطوي على احتمالات جديدة لإطلاق العنان للقوى التحررية من خلال عمليات العولمة البديلة ومناهضة الهيمنة المتمِّنة والكامنة في هذه المرحلة الانتقالية.

ومن ثم، فإن واجبنا السياسي كمجتمع إنساني يتمثل في سعينا لإعادة تنظيم العولمة وإعادة توجيهها بما يكفل تحقيق النظام العالمي الذي يصبو إليه الغالبية؛ فالقوى الخلاقة للناس تستطيع إنشاء «إمبراطورية موازنة/مقابلة» أو Counter - Empire والتي يمكن من خلالها خلق شبكات منظمة سياسية بديلة للتحكم في التدفقات والتبادلات الدولية. إنه يتعين على جماهير الشعوب والتجمعات الأهلية والمدنية أن تبتكر أشكالاً ديموقراطية جديدة تستطيع أن تنقل البشرية إلى «ما بعد الإمبراطورية» في يوم ما.

وفي حوار مع نيغري - أحد مؤلفي كتاب «إمبراطورية» - بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تحدث عن الأحداث باعتبارها أدت إلى حالة أرجحة وتهدئة إيقاع حركة «السيادة الإمبراطورية» التي كانت آخذة في الانتشار في أنحاء النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة (والمقصود بحركة السيادة الإمبراطورية أو Imperial Sovereignty التوسّع الذي شهدته التبادلات الرأسمالية الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة).

وعلى الرغم من كون هذه الهجمات كانت قد جاءت من خارج نطاق حركة «السيادة الإمبراطورية» هذه، أن كلا الطرفين، بوش

وبن لادن يعدان عدوين للغالبية The Multitude في هذا السياق، فالإرهاب الدولي يمثل الوجه الآخر لعملة «الإمبراطورية» والعامة تعمل على تخطي هذين المفهومين لإقامة كيان جديد أو منظومة جديدة من خلال إنشاء «إمبراطورية موازية» لتنظيم تدفقات الثروة والقوة والثقافة بشكل مختلف وأكثر ديموقراطية.

وبصرف النظر عن وجهات النظر التي عرضناها لصعود وانهيار الإمبراطوريات عبر التاريخ، فان قراءة التاريخ بشكل دقيق وموضوعي، تشير إلى أن بذور فناء الإمبراطوريات هي داخلها،فمهما عظمت قوة الدول وسطوتها في محيطها الإقليمي والدولي فإن أسباباً عدة ستعيد تشكيل عناصر ضعفها وتلاشيها، وهذا ما سيحدث مع الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي بدأت مظاهره بالوضوح. وبالتالي إن نظاماً دولياً متعدد الأقطاب يمكن أن يعود ويتشكل، طبعاً ذلك مرهون بمدى سرعة انهيار الإمبراطورية الأمريكية.

الباب السادس

أشخاص العلاقات الدولية

الفصـــــل الأول: الدولة.

الفصـل الثانـــي: المنظمات الدولية.

الفصـل الثـالث: الشركات المتعددة الجنسيات.

الفصـل الرابـع: الفرد في القانون الدولي.

الفصل الاول

الدولة

تعتبر الدولة ظاهرة تمثل مرحلة تاريخية من مراحل حياة الإنسان، وهي حياة اجتماعية لا تزال تحظى باهتمام علم التاريخ والاجتماع والسياسة والقانون والعلاقات الدولية. ويمكن تعريف الدولة بأنها، مجموعة من الأفراد يقيمون على سبيل الاستقرار في إقليم محدَّد، ويخضعون لسلطة حاكمة، لها السيادة على الإقليم وعلى أفراد المجتمع. واجمع فقهاء القانون الدولي ومنظرو العلاقات الدولية على ان الدولة تعتبر من اللاعبيين الأوائل في ميدان العلاقات الدولية، لكنهم في نفس الوقت وضعوا شروطاً لذلك، لجهة عناصرها وتكوينها وتمتعها بالشخصية الاعتبارية على الصعيد الدولي.

القسم الأول

عناصر الدولة وتكوينها

ثمة ثلاثة عناصر ينبغي توفرها بالدولة لكي تكتسب الصفة الشرعية في مجتمع العلاقات الدولية وهي:

أولاً: عناصر الدولة

ينبغي على الدولة التمتع بمزايا ثلاث وهي الشعب والارض والمؤسسات:

1 - **الشعب:** يتكوَن شعب الدولة أساساً من مجموعة من الأفراد يستقرون في إقليمها ويرتبطون بها برابطة سياسية وقانونية، ولا يشترط أن يرتبط الشعب برابطة القومية المبنية على وحدة اللغة والدين والتاريخ، حيث توجد دول متعددة القوميات، ولكن يُستعاض عن الرابطة القومية برابطة الجنسية، حيث تحدَّد حقوق وواجبات المتمتعين بها تجاه الدولة. ويمكن تعريف الجنسية بأنها: «رابطة قانونية وسياسية واجتماعية بين فرد ودولة ما في زمن معين، حيث تحدَّد الحقوق والواجبات المتبادلة».

وتستقل الدولة بتنظيم أحكام الجنسية فيها دون تدخل من دولة أخرى، ولكن يجب ألا يكون ثمة تعارض مع قواعد القانون الدولي المتعلقة بموضوع الجنسية.

ولا يعتبر عدد السكان ركناً أساسياً من الأركان المكوِّنة لعنصر

الشعب، حيث يمكن أن يكون العدد قليلاً أو كبيراً.

نادى بعض المفكرين، بأن يكون أساس الدولة الرابطة القومية أو ما يسمى بمفهوم الأمة، والذي يعني أن لكل جماعة ترتبط فيما بينها بروابط الدين واللغة والتاريخ والثقافة أن تشكل دولة، وبالتالي ثمة ترادف بين مصطلحي «الأمة» و «الدولة»، ولكن رغم ما تصف به هذه الدعوى من مثالية، إلا أنها بعيدة عن أن تكون قاعدة من قواعد القانون الدولي الوضعية وعاملاً جاذباً في العلاقات الدولية، فالرابطة القومية لا يترتب عليها أي أثر قانوني مباشر، إلا في الأحوال التي تشكِّل امة في مجموعها شعب دولة واحدة، وعلى ذلك فالأمم التي يتوزّع أفرادها بين دول متعددة، أو الأمم التي تشكِّل جزءاً من شعب دولة واحدة، لا تتمتع بوصف الشخصية القانونية الدولية، فالأمم ليست كالدول، ولا يعني القانون الدولي بتصرفاتها، وإنما يعني إلى حد ما بمصالحها من خلال القواعد التي تنظم حماية مصالح الأقليات القومية، وهي حماية تفرضها الاعتبارات الإنسانية، ولا يترتب عليها الاعتراف بالشخصية الدولية لهذه الأقليات إلا في الأحوال التي ترتفع فيها هذه الأمم إلى مصاف الدول عن طريق استكمال العناصر الرئيسية المكوِّنة للدولة.

2 - **الإقليم:** ينصرف اصطلاح إقليم الدولة إلى الجزء من الكرة الأرضية الذي تمارس الدولة عليه سيادتها ويقطن فيه سكانها ويسوده سلطانها. وهو يتكوّن من الأرض واليابسة وما يعلوها من الفضاء وما يحيطها من الماء. والعنصر الأصلي فيه هو مساحة اليابسة، إذ لا يوجد ولم يوجد من قبل إقليم بالمعنى المفهوم في القانون الدولي يتكوّن من عنصر الفضاء وحده أو من عنصر الماء. والإقليم أساسي في قيام الدولة، ذلك إن مجموع الأفراد المكونين لعنصر الشعب لا يمكن أن يكون له كيان مستقل ما لم يقيموا في

إقليم معين. فضلاً عن انه شرط جوهري لاكتساب الدولة الشخصية القانونية، باعتبار أن هذه الشخصية تقتضي وجود القدرة على التصرّف في نطاق إقليم معين، يقيم فيه الشعب بصورة دائمة، وفي ضوء ذلك لا يتمتع بوصف الدولة القبائل الرُحل التي لا تستقر في إقليم بشكل دائم.

أ - صفات الإقليم: ينبغي توافر الصفات التالية في الإقليم:

(1) مساحة من اليابسة، ولا يشترط القانون الدولي في هذه المساحة كُبراً أو صغراً، فلا يوجد في القانون الدولي حد أدنى مطلوب توافره في هذا الشأن. فقد تكون هذه المساحة كبيرة جداً كما هو الحال في إقليم الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية والصين، وقد تكون مساحة الإقليم صغيرة جداً بحيث لا تتجاوز بضعة كيلو مترات كما هو الحال في إمارة موناكو وسان مارينو واندروه و البحرين. إلا انه من الناحية الواقعية فإن اتساع رقعة اليابسة تمنح الدولة قوة وفعالية من مختلف النواحي لكن ضيق هذه الرقعة لا يؤثر في وجودها وتمتعها بالشخصية القانونية الدولية،وبالتالي لا يؤثر في علاقاتها الدولية الا لجهة الفعالية.

(2) ليس شرطاً أن تكون مساحة الإقليم متصلة الأجزاء، فقد يكون إقليم الدولة منفصلاً من بعض أجزائه، كما هو الحال في السلطة الفلسطينية، أو إندونيسيا والفليبين، إذ يتكوّن الإقليم من مجموعة جزر متناثرة. كما انه قد يقع إقليم الدولة في قارات مختلفة كما هو

الحال بالنسبة لتركيا أو مصر.

(3) الاستقرار، بمعنى إن شعب الدولة يقيم فوق أرضها بهدف الحياة الدائمة المستقرة، وعلى ذلك أن القبائل الرحل الذين يستقرون على أراضي الدولة بصورة مؤقتة ثم ينزحون عنها، لا ينطبق عليهم وصف الدولة، لعدم استقرارهم في إقليم معين بشكل دائم.

(4) الحدود، بمعنى أن يكون الإقليم محصوراً ضمن حدود واضحة المعالم، ويتحدد ذلك بمدى سريان سيادة الدولة أو اختصاصها، وعليه فلا عبرة للنظرية التي تبنتها روسيا السوفييتية في دستورها الأول في العام 1923، وأغفلها دستورها الصادر في العام 1936، والمعروفة بنظرية الإقليم المتموّج. ولا عبرة كذلك بالمذهب النازي الذي كان يتبنى نظرية المجال الحيوي التي كانت تنطلق من السماح للدولة بالتوسّع في حدودها على حساب الدول المجاورة، لإيجاد مجال حيوي يتناسب مع قوة شعب تلك الدول وحيويته، للحصول على حاجاته الضرورية.

ب - عناصر الإقليم: يتكون الإقليم من عناصر ثلاث هي:

(1) الإقليم البري، وهو الجزء اليابس من الأرض الذي تضمه حدود الدولة وما ينطوي تحته أو يقوم عليه من معالم الطبيعة الجغرافية مثل الجبال والصحاري والبحيرات والقنوات والأنهار التي تقع بأكملها في إقليم الدولة، تُعد أجزاءً من هذا الإقليم. والشرط اللازم لاعتبارها كذلك وقوعها بأكملها داخل حدود الدولة.

(2) الإقليم البحري، هو الجزء من إقليم الدولة الذي تغمره المياه، وينقسم إلى قسمين؛ مياه داخلية، أي المساحات البحرية التي تضم الموانئ والمضائق وكل المياه الموجودة قبل الخط الأساسي للمياه الإقليمية وتباشر عليه الدولة جميع الحقوق المتفرعة عن سيادتها، أما المياه الإقليمية فهي؛ التي تباشر عليها الدولة سيادةً كاملة باستثناء قيد المرور البريء للسفن الأجنبية.

(3) الإقليم الجوي، ويشمل طبقات الجو التي تعلو إقليمي الدولة البري والبحري.

ج - تحديد نطاق الإقليم: يتم تعيين إقليم الدولة عن طريق خطوط تسمى بالحدود. ويقصد بحدود الدولة الخطوط التي تحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه، إذ تبدأ عندها سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها، وتنتهي وراءها سيادتها وتبدأ سيادة غيرها من الدول.

3 - **الحكومة:** إن الشعب والإقليم بدون حكومة لا يشكلان وحدهما دولة، ولا دولة بدون حكومة. والدولة مجتمع سياسي، وأي مجتمع سياسي يحتاج إلى سلطة منظمة تمارس صلاحيات الحكم فيه. وتتجسد الحكومة بالسلطات العامة المنظمة القادرة على القيام بوظائف الدولة في الداخل وقي علاقتها مع الخارج. وحيث أن الدولة شخص اعتباري لا بد من وجود من يمثله ويعبر عن إرادته. وهكذا تُعد الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية عناصر لازمة لإمكان ممارسة الدولة لصلاحياتها. وتؤخذ الحكومة في النطاق الدولي بالمعنى الواسع فهي لا تنحصر في السلطة التنفيذية وحسب وانما في مجموع السلطات العامة ايضاً التي تؤلف تنظيماً حكومياً يتولى

الأشراف على الشعب والإقليم وادارة المرافق العامة اللازمة لحفظ كيانها وتحقيق استقرارها ونموها بما تملكه من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. ويجب أن تتوافر عدة شروط في الحكومة، هي الفعلية، السيادة والاستقلال.

أ - الفعلية: يقصد بشرط الفعلية، وجود سلطة قادرة على إقامة نظام قانوني نافذ في نطاق إقليم الدولة بكامله، وقادرة على الوفاء بالالتزامات التي يفرضها القانون الدولي عليها. وفي حالة حدوث تغييرات في تنظيم السلطات العامة أو في الأشخاص القائمين بها، فالمهم في مثل هذه الأوضاع قيام السلطات العامة الجديدة في الدولة فعلاً بالواجبات التي يفرضها القانون الدولي على الدولة. بمعنى آخر، أن الدولة باقية في جوهر كيانها مهما حدث في داخلها من تغييرات في تنظيم السلطة أو في أشخاص القابضين عليها. وهذا ما يلق عليه مبدأ استمرارية الدولة أو وحدة هويتها، رغم التغيير الذي قد يطرأ على السلطة وأشخاص الحاكمين. كذلك فإن الفعلية تفترض الشمولية والحصرية، بمعنى أن يكون سلطان حكام الدولة شاملاً كامل الإقليم ومن عليه بشكل حصري، أي لا يشاركها فيه مشارك. كما أن القانون الدولي لا يعني بالأساس الدستوري أو الشرعي للسلطة ولا بالشكل السياسي للحكم، ولا في الفلسفة السياسية للسلطة ولا بعلاقة المواطنين بها. باعتبار ان المبدأ هو حرية اختيار شكل الحكم وللدول أن تختار ما تشاء من أشكال الحكم، شرط أن لا يمس حقوق الدول الأخرى أو يتعارض مع الثوابت في الحضارة الدولية. وكل ما يعني القانون الدولي في هذا المجال هو استمرار وجود السلطة عن طريق قيامها فعلاً باختصاصات الدولة الكفيلة ببقائها واستمرارها.

ب - السيادة والاستقلال: السيادة والاستقلال مصطلحان

يستعملان للدلالة على حق الدولة بأن تتخذ أي قرار تراه دون أن تخضع لسلطة خارجية، مع تقيّدها بالالتزامات المنبثقة عن قواعد القانون الدولي. وقد ظهرت فكرة السيادة في البداية كمبدأ أساسي يجعل من الملك صاحب كل السلطات في مملكته. وعرفها المفكّر الفرنسي (جان بودان) بأنها (السلطة العليا على المواطنين التي لا تخضع للقوانين). واعتبرت السيادة فيما مضى سلطة مطلقة لا يقيّد الدولة في ممارستها غير إرادتها. وظلت هذه الفكرة سائدة إلى عهد قريب، وقد ترتَّب على هذا المفهوم نتائج خطيرة أدت إلى اشتعال الحروب بشكل مستمر، كما أن الدول لم تعرف فيما بينها علاقات التعاون وكانت الريادة دائماً للدولة القوية، ومثل هذا الوضع لم يساعد على إيجاد قواعد قانونية دولية لتنظيم علاقات الدول وضبطها. ونتيجة لتطور العلاقات الدولية تطور مفهوم السيادة واصبح ذا معنى قانوني، ووجدت قواعد قانونية تحكم هذه العلاقات بين الدول، وفي ضوء هذه التغييرات الجديدة اصبح يُنظر للسيادة من خلال هذه القواعد، وغدت الدول تتقيد في تصرفاتها بما للدول الأخرى من حقوق يتعين عدم الإخلال بها في ضوء قواعد القانون الدولي. ومثل هذا التقيّد في تصرفات الدولة ليس فيه انتقاص من هذه السيادة، باعتبار أن هذا التقيد عام يشمل الدول كافة وفي صالحها جميعاً، والسيادة لا تتعارض مع الخضوع للقانون، إنما الذي يتنافى معها هو الخضوع لارادة دولة أخرى. ولا يزال مبدأ السيادة من المبادئ المسلم بها في القانون الدولي المعاصر، بل ومن المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها النظام الدولي الراهن، وهذا ما تضمنه مضمون الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي جاء بها (تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها). ويرتبط مبدأ السيادة بمبدأ الاستقلال، وقد أكدت على ذلك القرارات الصادرة عن القضاء الدولي التي شدّدت

على مبدأ السيادة وتماثله بالاستقلال.

(1) صفات السيادة لا بد من توافر صفات معينة في السيادة اهمها:

(أ) وحدة السيادة، بمعنى أن السيادة هي بحكم الضرورة ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية يتوجب على الدول الأخرى احترامها. وقد أكدت محكمة العدل الدولية على ذلك في الحكم الذي أصدرته في قضية مضيق كورفو في العام 1949 بتقريرها، أن احترام السيادة الإقليمية بين الدول المستقلة يُعد أساسا جوهرياً من أسس العلاقات الدولية.

- السيادة لا تقبل التجزئة، بمعنى أنها لا تتعدد حتى في الدول المركبة، فإن السيادة تبقى واحدة بيد السلطة المركزية،وكل ما هنالك هو تعدد مراكز ممارسة السيادة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية في هذه الحالة.

- السيادة لا تقبل التصرّف، فلا يجوز التنازل عنها، باعتبار أن الدولة التي تتنازل عن سيادتها تفقد وصفاً لشخصية الدولة القانونية.

- واخيراً، فإن التقادم المكسب والتقادم المسقط، لا محل لهما في نقل السيادة من دولة إلى أخرى، فالسيادة لا تكتسب بمجرد مرور الوقت، ولا تسقط لعدم ممارستها بالمدة الطويلة.

(ب) التمييز بين السيادة ومظاهرها: يتعين عدم الخلط بين السيادة كوضع قانوني وبين ممارستها في مختلف مظاهرها من

الناحية الواقعية كالعلاقات الدولية مثلاً، ذلك أن ثمة دولاً تتولى إدارة شؤونها كلها أو بعضها دول أجنبية. ومثل هذا الوضع لا يؤدي إلى تجريد هذه الدولة من سيادتها، بل على العكس تبقى محتفظة بشخصيتها الدولية المتميزة عن شخصية الدولة التي تتولى الإدارة والإشراف نيابةً عنها، وثمة أمثلة كثيرة على مثل هذه الحالة، منها البلاد المشمولة بنظام الوصاية، حيث تحتفظ بسيادتها القانونية على الرغم من تولي الدول ذات الولاية عليها ممارسة كل أو بعض مظاهر هذه السيادة، ومن ذلك ايضاً، انه في حالة الاحتلال الحربي تباشر سلطات الاحتلال السلطة الفعلية على الأراضي المحتلة، إلا أن السيادة كوضع قانوني تظل محفوظة للدولة صاحبة الإقليم الأصلية.

(ج) مظاهر السيادة: كنتيجة طبيعية لتوافر عنصر السيادة أو الاستقلال، يكون للدولة الحق في مباشرة الاختصاصات المتعلقة بوجودها كافة كدولة على الصعيدين الداخلي و الخارجي.فالمظهر الداخلي: يتمثل في حرية الدولة في تصريف شؤونها الداخلية وتنظيم مرافقها العامة وفرض سلطاتها كافة على ما يوجد في إقليمها من أشخاص واموال وحقها في التشريع والقضاء. أما المظهر الخارجي: فيتجلّى في أن تتولى الدولة إدارة علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى بإرادتها الحرة النابعة من ذاتها دون أن تخضع لسلطة أجنبية فتتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول الأخرى وتشترك في المؤتمرات وتبرم المعاهدات وتنضم إلى المنظمات الدولية أو الإقليمية إلى غير ذلك من ممارسة النشاطات الدولية الخارجية.

القسم الثاني

أنواع الدول

أولاً: التكوين المادي:

ثمة نوعان من الدول البسيطة والمركبة؛ الدول البسيطة، هي التي تنفرد بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية سلطة واحدة، والغالبية العظمى من دول العالم دول بسيطة، ولا يؤثر اتساع رقعة الدولة في اعتبارها دولة بسيطة، كما لو كانت تتكون من عدة أقاليم أو مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي أو نظام الإدارة المحلية، كما لا تؤثر تملك المستعمرات في اعتبارها دولة بسيطة ما دامت هناك هيئة واحدة تنفرد بإدارة شؤون الدولة ومستعمراتها، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا وبلجيكا فالقاعدة في اعتبار الدولة من الدول البسيطة هو وجود حكومة واحدة تنفرد بالسيادة على إقليم الدولة في كل من المجالين الداخلي والدولي. اما الدول المركبة فهي التي تتكون باتحاد أكثر من دولة أو ولاية مستقلة بشؤونها وارتباطها معاً برابطة الخضوع لسلطة حكومة مشتركة أو تحت رئيس أعلى واحد. وتختلف حقوق وواجبات الدول أعضاء الرابطة الاتحادية لجهة التأثير في الشخصية القانونية الدولية لأعضاء الاتحاد، حيث تبقى الشخصية القانونية للدول المكوِّنة للاتحاد أحياناً، في حين تذوب شخصيتها بشخصية الاتحاد أحياناً أخرى. وبذلك تنقسم الاتحادات الدولية من حيث الآثار التي ترتبها في الشخصية القانونية الدولية إلى قسمين رئيسيين: الاتحادات الدولية التي لا تأثير لها على الشخصية القانونية الدولية للدول المكوِّنة لها، والاتحادات المؤثرة.

1 - الاتحاد غير المؤثر في الشخصية الدولية:

أ - الاتحاد الشخصي: يقوم بين دولتين أو أكثر تحت عرش واحد مع احتفاظ كل منهم بشخصيتها الدولية واستقلالها الداخلي والخارجي، مع اشتراكها جميعها في شخص رئيس الدولة أو وحدة الأسـرة المالكة، ويتحقق الاتحـاد الشخصي نتيجة انتقال العرش في دولتين مستقلتين لملك واحد، أو بالتراضي بينهما على إنشاء مثل تلك الرابطة، وينتهي بـزوال هـذا التراضي أو بانتهاء رابطة الوراثة، ورابطة الاتحاد الشخصي تتمثل في شخص رئيس الدولة ولذلك فهي بطبيعتها رابطة ظرفية عارضة وتُعد أوهـن الروابط وأقلها استمراراً، وهـذا النوع من الاتحـادات لا يمكن تصور وجوه إلا بين دول ملكية تأخذ بنظام وراثة العرش، فإذا اختلف النظامان بأن غيّرت إحدى الدول شكل الحكم فيها انفصلت رابطة الاتحاد القائمة بينها.

ب - الاتحاد التعاهدي أو الكونفدرالي: يقوم بين دولتين أو أكثر بانضمامهم بعضاً إلى بعض، بمقتضى معاهدة دولية واتفاقها على إقامة هيئة مشتركة تضم ممثلين لهذه الـدول وتختص برسم السياسات العامة المشتركة لـدول الاتحـاد. وتحتفظ كل دولـة من دول الاتحاد بكامل سيادتها الداخلية والخارجية مع تنازلها للهيئة العامة المشتركة عن قدر من حريتها في التصرف، وتقوم هذه الهيئة بتحقيق الأهـداف المتفق عليها في المعاهدة المنشئة للاتحاد، وهي عادة تتلخص في المحافظة على استقلال الدول الأعضاء والتنسيق بينها في المجالات السياسية والاقتصادية، وايجاد نوع من التقارب والتوحيد بين دول الاتحاد في المسائل الثقافية والتعليمية وغيرها. ولا تعد الهيئة العامة المشتركة حكومة عليا يعلو سلطانها على دول الاتحاد وليس لها سلطان على رعايا دول الاتحاد، ولا تُعد شخصاً

دولياً، فلا تعدو أن تكون مؤتمراً تتقرر فيه السياسات العامة للدول الأعضاء في المسائل التي تدخل في اختصاصها كما حددتها الاتفاقية المنشئة للتعاهد، وتصدر قرارات الهيئة العامة للتعاهد بالإجماع، ولا تلتزم الدولة إلا بالقرار الذي وافقت عليه، ومن أمثلة هذا الاتحاد التعاهد الجرماني الذي أقامته معاهدة فيينا عام 1815 واستمر حتى عام 1866، وكذلك جامعة الدول العربية المنشأة في العام 1945.

2 - الاتحادات الدولية المؤثرة في الشخصية الدولية:

أ - الاتحاد الفعلي: يقوم بين دولتين أو أكثر تحت حكم رئيس واحد، ولهيئة مشتركة على شؤونها الداخلية، واحتفاظها بدستورها الداخلي وتشريعها الخاص وإدارتها المستقلة، وفي هذا النوع من الاتحادات تذوب الشخصية الدولية لكل من دول الاتحاد في شخص الهيئة الاتحادية، وعلى ذلك يتفق الاتحاد الفعلي مع الشخصي في احتفاظ الدول الأعضاء باستقلالها في إدارة شؤونها الداخلية، ويختلف عنه في أن الدول الأعضاء تفقد استقلالها الخارجي، وتندمج شخصيتها الدولية في شخصية الهيئة الاتحادية مع التزام كل أعضاء الاتحاد بما تقوم به هذه الهيئة من تصرفات في المجال الدولي، ومن أمثلته اتحاد سويسرا والنروج الذي دام حتى عام 1905، واتحاد النمسا والمجر منذ عام 1767 حتى عام 1919.

ب - الدول الاتحادية أو الاتحاد الفيدرالي: ينشأ هذا النوع من الاتحادات بين دولتين أو أكثر بمقتضى وثيقة ذات طبيعة دستورية على إنشاء اتحاد دائم بين الدول الأعضاء تتنازل فيها كل دولة عن كل سيادتها الخارجية وعن بعض سيادتها الداخلية إلى الهيئة المركزية التي ينشئها الاتحاد، وتكون هذه الهيئة حكومة بالمعنى

الصحيح لها اختصاصات مباشرة على الدول الأعضاء ورعاياها، ويرأسها رئيس الدولة الاتحادية ويكون للاتحاد شخصية دولية تذوب فيها شخصيات الدول الأعضاء، حيث تظهر دول الاتحاد جميعاً بمظهر الشخص القانوني الدولي الواحد على المستوى الدولي. مع احتفاظ كل منها بدستورها ونظامها التشريعي والقضائي الخاص، وللدولة الاتحادية دستور عام مشترك ينظم علاقات الدول الأعضاء فيما بينها وعلاقاتها بالحكومة ويحدد اختصاصات كل منها ومن أمثلته:

- الولايات المتحدة الأمريكية: الذي لا يزال قائماً منذ العام 1787 عقب مؤتمر فيلادلفيا، وتتكون الهيئة المركزية للتعاهد من سلطات ثلاث هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية حيث يتولاها رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد والثالثة: هي السلطة القضائية متمثلة في المحكمة الاتحادية العليا وتتولى إلى جانب اختصاصها العام الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الولايات ذاتها أو بينها وبين الهيئة المركزية للاتحاد.

- الجمهورية العربية المتحدة: التي نشأت عقب اتحاد سورية ومصر عام 1958 واستمر هذا الاتحاد حتى عام 1961.

ثانياً: لجهة الظروف السياسية

ثمة نوعان ايضا،الدول تامة السيادة والدول ناقصة السيادة.

1 - **الدول تامة السيادة:** هي التي تملك حق مباشرة كافة

مظاهر السيادة الداخلية والخارجية دون أي تدخل أو رقابة من دولة أخرى أو هيئة دولية، وهو الوضع الفعلي لأغلب دول العالم.

2 - **الدول ناقصة السيادة:** هي الدول التي ليس لها كامل الحرية في ممارسة سيادتها وإنما تباشرها عنها دولة أو دول أخرى أو هيئة دولية، وينجم عن هذا الوضع ارتباط هذه الدولة بدولة أخرى أو خضوعها لها.

فالدولة ناقصة السيادة، هي في الأصل تتمتع بالشخصية الدولية والسيادة في المجالين الداخلي والدولي، ولكن طرأت عليها بعض الظروف التي قيّدت من حريتها في ممارسة بعض مظاهر السيادة أو حرمتها من ممارستها كلياً، مثلها كمثل القاصر أو عديم الأهلية في الأنظمة القانونية الداخلية، وغالباً ما يكون السبب في ذلك ارتباطها بدولة أخرى أو خضوعها لها. وبالتالي يدخل نظام الدول ناقصة السيادة في إطار الأنظمة الاستعمارية التي كان يعترف بها وينظمها القانون الدولي التقليدي. أما الدول الأعضاء في اتحاد فعلي أو دولة تعاهدية فهي دول كانت أصلاً كاملة السيادة ومستقلة، ثم فقدت بدخولها هذا الاتحاد صفة الدولة حيث أصبحت جزءاً من الشخص الدولي الجديد أو الاتحاد.وتشمل الدول ناقصة السيادة فئات ثلاث:

أ - الدول التابعة: هي التي ترتبط بدولة أخرى برابطة خضوع وولاء، وتنتج هذه الرابطة بعد الاستقلال من الاستعمار، حيث تبقى مرتبطة بالدولة التي كانت تستعمرها بهذه الرابطة حيث تخولها حق تصريف شؤونها الخارجية نيابة عنها، وتختلف حالات التبعية باختلاف درجاتها ولكن تجمعها مبادئ مشتركة أهمها: الحرمان المطلق أو النسبي من التمتع بحق ممارسة سيادتها في الخارج،

وكذلك سريان المعاهدات التي تبرمها الدولة المتبوعة بحق الدولة التابعة فيما يتعلق بالشؤون الداخلية ولكن ضمن الحدود المتفق عليها، ويترتب على ذلك أن الدول التابعة لا تشغل مركزها في المحيط الدولي إلا عن طريق الدولة المتبوعة التي تتولى تمثيلها وتصريف كل الشؤون الخارجية الخاصة بها. وتعتبر علاقة التبعية علاقة غير طبيعية لا يمكن أن تدوم، وغالباً ما تنتهي إما بحصول الدولة التابعة على استقلالها وانفصال التبعية التي تربطها المتبوعة.

ب - الدولة المحمية: هي الدولة التي تضع نفسها برضاها عبر اتفاق، أو رغماً عنها في حماية دولة أخرى أقوى منها تتولى مسؤولية حمايتها من أي اعتداء خارجي قد تتعرض له، ويختلف مركز الدولة الحامية من حالة إلى أخرى، نظراً لتباين شروط الحماية التي يتضمنها الاتفاق المبرم بين الدولة المحمية والدولة الحامية، ولكن ثمة مبدأ مشترك يجمعها، وهو أن هذه الرابطة تفترض بشكل عام حرمان الدولة المحمية من ممارسة سيادتها في الخارج، مع احتفاظها بحرية تصريف كل أو بعض شؤونها الداخلية، والحماية نوعان: حماية اختيارية، وحماية استعمارية.

(1) **الحماية الاختيارية:** التي تنشأ باتفاق دولتين مستقلتين تتمتع كل منهما بالشخصية القانونية الدولية،وتضع فيه الدولة الضعيفة نفسها تحت حماية الدولة القوية عنها ضد أي عدوان خارجي وتقوم برعاية مصالحها الدولية، ويجب الرجوع إلى الاتفاق الدولي بين الدولتين لمعرفة نوع العلاقة التي تقوم بينهما، ولتحديد الرابطة التي تربطهما، على أن الحماية الاختيارية تتميز بصفة عامة بالخصائص التالية:

- تستند رابطة الحماية إلى معاهدة تبرم بين الدولة

الحامية والدولة المحمية.

- تحتفظ الدولة المحمية بشخصيتها القانونية مستقلة عن شخصية الدولة المحمية.

- تتولى الدولة الحامية الشؤون الداخلية وقد تشرف عليها الدولة المحمية أو تشاركها حسب ما يقضي اتفاق الجماعة.

- تتولى الدولة المحمية تصريف شؤونها الداخلية وقد تشرف عليها الدولة الحامية في بعض الشؤون ذات الأهمية الخاصة كشؤون الجيش والمالية.

- يجب أعلام الدول الأخرى بالمعاهدة ولا يمكن للدولة الحامية القيام بدورها الذي تخولها اتفاقية الحماية إلا في مواجهة الدولة التي اعترفت لها صراحة أو ضمناً بهذا الوضع.

- تعتبر العلاقة بين الدولة الحامية والدولة المحمية نظرياً في حكم العلاقات الدولية وإن كانت غالباً ما تنقلب إلى علاقة تبعية نتيجة المركز الممتاز الذي تحصل عليها الدولة الحامية تجاه الدولة المحمية، وقد تؤدي الحماية إلى احتلال الدولة الحامية لأراضي الدولة المحمية، وممارستها لكافة مظاهر السيادة الخارجية نيابة عنها.

(2) **الحماية الاستعمارية:** وتتم بعمل انفرادي من جانب الدولة الحامية ويكون الغرض منه ضم أو استعمار الدولة التي فرضت عليها الحماية، وغالباً ما تلجأ الدولة الاستعمارية لهذا

الأسلوب بهدف تفادي مقاومة أبناء الإقليم ولتفادي معارضة الدول الأجنبية.

وغالباً ما تبرم معاهدة أو اتفاقية مع الدولة المحمية لإعطائها الطابع الشرعي على وضعها،وللحصول على رضا الدول الأخرى، لأن الحماية الاستعمارية لا ترتب أثرا إلا في مواجهة الدول التي قبلت بها صراحة أو ضمناً. وثمة فرق بين الحماية الاستعمارية والاستعمار المباشر، فالاستعمار يضم إقليم الدولة وبالتالي تفقد شخصيتها القانونية الدولية، بينما الحماية الاستعمارية لا تفقد الدولة كيانها أو شخصيتها القانونية الدولية.

3 - الدول المشمولة بالوصاية:

الأقاليم المشمولة بالوصاية هي أقاليم ناقصة السيادة، تقرَّر وضعها تحت إشراف دولي، والوصاية نظام أنشأه ميثاق الأمم المتحدة لإدارة الأقاليم التي كانت خاضعة للانتداب الدولي في عهد عصبة الأمم، الهدف منها حسب المادة (76) من الميثاق مساعدة هذه الدول على تحقيق تقدمها في كافة المجالات وتحقيق رفاهية رعاياها. وتحقيق السلم والأمن الدوليين وتعزيز حقوق الإنسان وقد تكون السلطة القائمة بإدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية، دولة أو أكثر أو هيئة الأمم المتحدة ذاتها، ولا يشترط في الدولة التي تتولى الإدارة أن تكون عضواً في الأمم المتحدة، ويشمل اتفاق الوصاية الشروط التي يتم بمقتضاها إدارة الإقليم المشمول بالوصاية وتحديد السلطة التي تباشر إدارة ذلك الإقليم، ولا يؤدي نظام الوصاية إلى ضم الأقاليم الخاضعة له إلى الدولة في الأمم المتحدة، لأن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي أكد على المساواة بين أعضاء الهيئة الدولية.

أ - أثر الوصاية على السيادة الإقليمية:

لمعرفة هذا الأثر ينبغي الرجوع إلى الاتفاق الذي بمقتضاه طُبق هذا النظام، فشروط الوصاية تختلف بطبيعة الحال من إقليم إلى أخر، تبعاً لدرجة تقدم سكان كل إقليم وكذلك تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتبعاً ايضاً لموقع الإقليم الجغرافي. ولكن في جميع الأحوال، فإن حق الدولة التي يعهد لها الوصاية يقتصر على حق الإدارة والإشراف بهدف تحقيق أهداف الوصاية. دون أي تأثير على كيان الدولة الخاص أو على بقاء سكان الإقليم محتفظين بالسيادة الخاصة بهذا الإقليم.

ب - انتهاء الوصاية:

نظام الوصاية ليس نظاماً دائماً، فهو كالانتداب نظام مؤقت ينتهي بمجرد تحقق أهدافه، وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة خالياً من النص على الصفة المؤقتة لنظام الوصاية وهو أمر كان يجب تقديره في الميثاق، وقد أثار هذا الأمر اعتراض بعض الدول أثناء مناقشة مشروع الميثاق، وقامت بمحاولة تطالب فيها بأن ينص صراحة على حق الجمعية العامة للأمم المتحدة في وضع حد للوصاية إذا أصبح الإقليم أهلاً للاستقلال بشؤونه ويجب على الجمعية العامة أن تغيّر الدولة القائمة بالإدارة إذا خالفت شروط الوصاية. وعلى أية حال فقد سار نظام الوصاية وفق الطريق المرسوم له وهو تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها، فحصلت الغالبية العظمى من الأقاليم المشمولة بالوصاية على استقلالها.

القسم الثالث

اكتساب الدولة للشخصية الدولية

أولاً: نشأة الدولة

تنشأ الدولة ككيان مادي بمجرد اكتمال عناصرها من شعب وإقليم ونظام سياسي مستقل، ولكن يجب بالإضافة إلى ذلك اعتراف الدول الأخرى بها، ونشأة الدولة ككيان مادي قد تتم في أحد الأوجه التالية:

1 - قد تنشأ الدولة من عناصر جديدة نتيجة لاستقرار مجموعة من الناس على إقليم غير مأهول لم يكن تابعاً من قبل لدولة ما، وقيامها باستكمال عناصرها كوحدة سياسية قائمة بذاتها لها حكومة مستقلة.

2 - وقد تنشأ الدولة عن عناصر قديمة نتيجة تفكك أو انحلال بعض الدول القائمة، وهو الوجه الغالب في نشأة الدولة، وتتحقق نشأة الدولة على هذا الوجه في الحالات التالية:

- عندما تعلن ولاية أو مستعمرة انفصالها عن دولة الأصل واستقلالها بشؤونها كدولة قائمة بذاتها.

- تفكك إمبراطورية كبيرة إلى عدة دول صغيرة نتيجة حرب أو حركة انفصالية.

- ضعف الرابطة التي تربط بين دول أعضاء في اتحاد فعلي أو تعاهدي وانفصام الرابطة الاتحادية باستقلال كل دولة بإدارة شؤونها.

- قد تنشأ الدولة من عناصر قديمة،عن طريق انضمام عدة دول لبعضها لتكون دولة واحدة، كما لو اتحدت دولتان أو عدة دول وكوّنت دولة بسيطة أو موحدة أو تعاهدية.

ثانياً: الاعتراف بالدولة

حدَّد مجمع القانون الدولي معنى الاعتراف بأنه «عمل حر تقر بمقتضاه دولة أو مجموعة من الدول، وجود جماعة لها تنظيم سياسي في إقليم معين، تتمتع بالاستقلال عن باقي الدول قادر على الوفاء بالالتزامات القانونية الدولية، وتظهر الدول بالاعتراف نيتها في اعتبار هذه الدولة عضواً في الجماعة الدولية، وبالتالي تعتبر هذه الخطوة مدخلا للدولة في انشاء وممارسة علاقاتها الدولية.

1 - **الطبيعة القانونية للاعتراف:** انقسمت الآراء إلى نظريتين أساسيتين: نظرية الاعتراف المنشئ ونظرية الاعتراف المقرر.

أ - نظرية الاعتراف المنشئ: يؤدي توافر عناصر الدولة في رأي أنصار هذه النظرية إلى وجود الدولة المادي فقط، أما الوجود القانوني لا يكون إلا إذا اعترفت الدول الأخرى بها، حيث أن الاعتراف هو الذي ينشئ الشخصية القانونية الدولية.

ويترتب على ذلك عدم إمكان قيام علاقات دولية قانونية

مع وحدة سياسية لم يعترف بها بعد، وأن تتمتع الدولة الجديدة بالحقوق التي يقرها القانون الدولي العام يتوقف على اعتراف الدول الأخرى بها، ومن ثم فإن أي وحدة سياسية جديدة تكتسب وصف الشخص القانوني الدولي في مواجهة الدول التي اعترفت بها فقط ولا تكتسب هذا الوصف في مواجهة الدول التي حجبت عنها هذا الاعتراف.

ب - نظرية الاعتراف المقرر: يرى أنصار هذه النظرية أن وجود الدولة يكتمل بتوافر عناصرها ولا يتوقف على إرادة الدول الأخرى، وبالتالي فإن الاعتراف لا ينشئ الدولة ولكنه يقرر وجودها ويكفل لها ممارسة سيادتها الخارجية بقبول التعامل معها كعضو في المجتمع الدولي. وتتفق هذه النظرية مع المنطق، فالاعتراف لا يكون له قيمة من حيث الواقع، ما لم يتوافر في الدولة عناصرها، حيث أن الاعتراف ينشئ الدولة إذا لم تكتمل عناصرها والاعتراف لغة ينصرف إلى وجود الشيء المعترف به ولا يمكن أن ينصرف إلى شيء غير موجود، لذلك فعدم اعتراف الدول بالدولة الجديدة لا يؤثر على وجودها ولا يحول بينها وبين مباشرة الحقوق التي تخولها لها الشخصية القانونية الدولية، ويمكنها الدخول في علاقات دولية مع الدول التي اعترفت بها، أو التي تقبل التعامل معها.وقد أيَّد مجمع القانون الدولي نظرية الاعتراف المقرر، ويترتب على اعتبار الاعتراف ذات صفة إقرارية لا إنشائية وأنه لا يخرج عن كونه إجراء قانوني لإقرار مركز فعلي سابق وجوده عليه، أي يكون أثره رجعياً، أي أن آثاره ترجع إلى التاريخ الذي اكتملت فيه عناصر الدولة بالفعل، وتم التسليم فيه بوجودها كدولة مستقلة وليس إلى تاريخ الاعتراف نفسه.

2 - **حرية الدولة في الاعتراف:** ليس في قواعد القانون

الدولي ما يفرض على الدول وجوب الاعتراف بالدولة الجديدة عند اكتمال عناصرها، حيث للدولة سلطة تقديرية مطلقة في الاعتراف أو عدم الاعتراف بدولة جديدة، حيث تتداخل في ذلك اعتبارات قانونية وسياسية، بالإضافة إلى مصالح الدولة ويترتب على ذلك أن الدولة الجديدة لا تتمتع بوصف الدولة إلا مواجهة الدول التي اعترفت بها فقط.

وينجم عن هذه الحرية في الاعتراف اختلاف مواعيد نشأة الشخصية القانونية الدولية للدولة الجديدة بالنسبة للدول، حيث يصدر الاعتراف في تواريخ مختلفة تبعاً للاعتبارات السابقة الذكر، إذ من النادر أن يتم الاعتراف من جميع الدول في وقت واحد. ولكن السلطة التقديرية تقتصر على الاعتراف أو عدم الاعتراف، ولكن إذا اعترفت الدولة بالدولة الجديدة، فليس لها أن تقيّد هذا الاعتراف بأي شرط، ومن جهة أخرى يجب أن يكون عدم الاعتراف مبرر وألا يكون في استعمال هذا الحق أي تعسف.

كما يرى البعض أن الدول ملزمة بالاعتراف بكل دولة جديدة متى توافرت فيها عناصر الدولة. ويبرر أنصار هذا الرأي قولهم بأن الاعتراف عمل قانوني، يصدر بتوافر شروطه، كما يعتقدون أن عدم الاعتراف يعتبر إخلالاً بحق الدولة في ممارسة اختصاصاتها، بمجرد وجودها وتوافر العناصر المكوِّنة لها، ولكن الرأي الغالب في الفقه يرى أن نشوء الدولة ليس مسألة قانونية فقط، وإنما هناك اعتبارات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية تتعلق بهذا الوضع، لذا فلكل دولة حرية تقدير هذه الاعتبارات عند اتخاذ قرار الاعتراف أو عدم الاعتراف بالدولة الجديدة.

3 - **نظرية عدم الاعتراف بالدولة:** ويطلق على هذه

النظرية، نظرية ستيمسون نسبة إلى وزير الخارجية الأمريكي الذي أصدر بياناً قرَّر فيه عدم اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بأي وضع أو معاهدة أو اتفاق ينشئ بوسائل مخالف لميثاق باريس عام 1928، ذلك بعد اعتراف اليابان بقيام دولة «مانشوكو» الذي نتج عن غزو اليابان لإقليم منشوريا، ولقد أيدت الجمعية العامة لعصبة الأمم هذه النظرية، ولكن رغم استناد هذه النظرية إلى اعتبارات العدالة ومبدأ تحريم القوة في العلاقات الدولية، فإنها لم تلق رواجاً في المحيط الدولي حيث لا تزال هناك دول تنكر وجود مثل هذا الالتزام، وما زال القانون لا يفرق بين نشأة الدولة وبين الوسائل التي قامت بها، فما زال النظام القانوني الدولي لا يعتبر انفصال جزء من إقليم الدولة وتكوينه دولة جديدة أو نشأة دولة بالقوة أو على خلاف معاهدة دولية أعمالاً قانونية، ويرى بعض الفقهاء، أنه في مثل هذه الحالات يجب أن تُتخذ كل الوسائل لمنع قيام دولة عن طريق العنف أو القوة، إلا أنه لا يجوز تحريم الاعتراف بها إذا قامت رغم ذلك واستقرت حيث إن الدولة ظاهرة تاريخية وسياسية واجتماعية قبل أن تكون نظاماً قانونياً وحرية الدولة في الاعتراف بها تتفق مع فكرة سيادة الدولة.

أ - صور الاعتراف بالدولة: ثمة عدة انواع:

(1) **الاعتراف الصريح والضمني:** ويكون الاعتراف صريحاً كأن ينص عليه في معاهدة أو يتم بشكل إعلام أو وثيقة دبلوماسية من جانب الدولة المعترفة.

كما يمكن أن يكون الاعتراف ضمنياً ويستخلص من دخول الدولة القديمة في علاقات مع الدولة الجديدة لا تقوم عادة إلا بين الدول لحاملة السيادة، كتبادل المبعوثين الدبلوماسيين، ولكن ينبغي

التعامل مع هذا الأمر بحذر، لأن هناك علاقات لا تدل على الاعتراف الضمني بالضرورة، كإرسال برقيات التهاني أو تبادل القناصل أو إبرام اتفاقيات دولية، ولكن يجب ملاحظة أن إعلان الدولة صراحة أو عدم اعترافها بدولة معينة يلغي أي تصرف بينهما يمكن اعتباره في الظروف العادية اعترافاً ضمنياً، فمن المبادئ المسلم بها أن الإرادة الصريحة تلغي الإرادة الضمنية، أي أنه لا يمكن الاستناد إلى الإرادة الضمنية إلا حيث ينعدم وجود الإرادة الصحيحة الضمنية، أي أنه لا يمكن الاستناد إلى الإرادة الضمنية إلا حيث ينعدم وجود الإرادة الصحيحة.

ولقد جرى العمل الدولي على التفرقة بين نوعين من الاعتراف:

(2) **الاعتراف القانوني:** وهو الاعتراف الصريح المباشر.

(3) **الاعتراف الواقعي:** وهو الاعتراف الضمني الذي يستدل عليه نتيجة دخول الدولة في علاقات مع الدولة الجديدة دون التعرّض بصفة رسمية صريحة لموضوع وجودها القانوني.وهذه التفرقة أوجدتها الممارسة الدبلوماسية، حيث تلجأ إلى استخدام الاعتراف بالواقع حتى لا يؤخذ عليها تسرّعها في الاعتراف من ناحية، وحتى لا تتأخر الدولة الجديدة في ممارسة نشاطها الخارجي لحين استقرار وضعها من ناحية أخرى.وغالباً ما تلجأ الدول إلى الاعتراف بواقع وجود الدولة الجديدة حتى تستقر أمورها، فتوليها اعترافها القانوني، وأخيراً لا تتيح التفرقة السابقة أي تغيير في مبدأ الاعتراف ذاته.

(4) **الاعتراف الفردي والاعتراف الجماعي:** غالباً ما

يكون الاعتراف فردياً، والاعتراف الفردي هو الذي يصدر صراحة أو ضمناً من كل دولة على حدة تجاه الدولة الجديدة إما من تلقاء نفسها أو إستجابة لطلب الدولة الجديدة وقد يكون الاعتراف جماعياً في صور نادرة إذا صدر من مجموعة من الدول مجتمعة في معاهدة أو وثيقة مشتركة أو أثناء انعقاد مؤتمر دولي.ويعتبر في حكم الاعتراف الجماعي: القرار الصادر من منظمة أو هيئة دولية تكون عضويتها قاصرة على الدول كهيئة الأمم المتحدة بقبول دولة جديدة عضواً فيها، ويفرق في هذا النوع من الاعتراف بين حالتين: إجماع الدول على عضوية الدولة الجديدة في المنظمة ولا يثير هذا الأمر أي صعوبة. أو معارضة بعض الدول الأعضاء على عضوية الدولة الجديدة.

لقد انقسم الفقه بشأن مدى صحة هذا الاعتراف في مواجهة الدول المعترضة إلى فريقين:

الفريق الأول: ويتزعمه جورج سيل، الذي يعتبر أن قبول العضوية يؤدي إلى اعتراف جميع الدول الأعضاء بالدولة الجديدة لأنه من غير المعقول أن تكون الدولة الجديدة شريكة في الحقوق والواجبات التي يرتبها الانضمام للمنظمة مما يحتم وجود تعاون جميع الدول الأعضاء مع عدم اعتراف بض الأعضاء بصفاتها كدولة.

الفريق الثاني: يرى أن قبول الانضمام إلى المنظمة لا يفترض اعتراف كل دولة عضو في المنظمة الدولية الجديدة، فالدول التي صوتت ضد قبول الدولة الجديدة في المنظمة لا يمكن إلزامها بالاعتراف بالدولة الجديدة أو مباشرة العلاقات الدبلوماسية معها .

4 - **هل يجوز سحب الاعتراف؟** تختلف الإجابة عن هذا التساؤل طبقاً للطبيعة القانونية للاعتراف ذاته، وهل يدل الاعتراف منشئاً للدولة أم مقرراً لواقع وجودها، فإذا أخذنا بنظرية الاعتراف المنشئ فإنه يجوز للدولة سحب الاعتراف، أما إذا أخذنا بنظرية الاعتراف المقرر والتي تعتبر مجرد إقرار بالأمر الواقع فلا يجوز سحب الاعتراف ما دام هذا الأمر ما زال قائماً. غير أنه لما كان الاعتراف عملاً من الأعمال الإرادية الحرة من جانب الدول المعترفة فإنه حتى في ظل الاعتراف المقرر يصبح من الصعب إطلاق القول بعدم جواز الرجوع في الاعتراف أو سحبه، إلا أن أنصار نظرية الاعتراف المقرر يؤكدون أن سحب الاعتراف بعد صدوره إجراء خطير ويجب عدم اللجوء إليه إلا في حالات استثنائية تبرره كما لو تصرفت الدولة الجديدة تصرفاً يتنافى مع واجباتها كدولة متمدنة أو لم تلتزم في تصرفاتها بالقواعد القانونية أو لم تحترم الأوضاع الثابتة التي يجري عليها العمل في المجتمع الدولي.

لكن يجب أن يكون سحب الاعتراف صريحاً، فلا يمكن أن يستدل عليه ضمنياً، فقطع العلاقات الدبلوماسية لا يعتبر سحب الاعتراف بالدولة ما لم يتم إعلان ذلك صراحة، ومثال ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وفرنسا عام 1956 ولم يفسر على أنه سحب للاعتراف بفرنسا.

5 - **التفرقة بين الاعتراف بالدولة والاعترافات التمهيدية:** لا يجوز الاعتراف بالدولة التي تستكمل عناصرها، وعند نشوء دولة عقب حركة انفصالية، تكون الدول أمام اعتبارين؛ الأول اعترافها بهذه الدولة لتباشر اختصاصاتها الدولية والثاني توخي الحيطة ريثما يتم التأكد من قيام الدولة الجديدة بشكل نهائي، ولكن مع التسليم بعدم جواز الاعتراف بالدولة إلا بعد

استكمالها لعناصرها الأساسية، هناك صوراً أخرى من الاعترافات يطلق عليها الاعترافات التمهيدية وهي اعترافات تؤدي إلى مجرد إقرار أوضاع قائمة، ويترتب عليها بعض الآثار القانونية، وتثور مسألة الاعترافات التمهيدية عادة في الحالات التي تسعى فيها بعض الجماعات عن طريق ثورة أو أعمال حربية إلى تكوين دولة مستقلة ولقد جرت العادة على التفرقة في هذه الحالات بين ثلاثة أنواع من الاعترافات على التفصيل الآتي:

أ - الاعتراف بالثورة: ويقصد بالثورة العصيان الذي يزيد عن مجرد الهياج، والذي لا يبلغ من الجسامة حد الحرب الأهلية، ويجوز صدور الاعتراف بالثورة من دولة الأصل نفسها بهدف رفع مسؤوليتها عن أعمال الثورة أو من دولة أجنبية. فإذا صدر الاعتراف من دولة الأصل نفسها ترتب على ذلك وجوب معاملة الثوار كأسرى حرب، وعدم جواز معاملتهم كخونة أو مجرمين، ومن ناحية أخرى تصبح دولة الأصل غير مسؤولة عن تصرفات الثوار ويتحمل هؤلاء نتائج أعمالهم. أما إذا صدر الاعتراف من دولة أجنبية التزمت هذه الدولة بعدم التدخل إلى جانب دولة الأصل مقابل التزام الثوار باحترام سلامة أرواح رعاياها وأموالهم في الإقليم الذي يسيطرون عليه على أن الاعتراف من جانب دولة أجنبية لا يترتب عليه إعطاء الثوار الحقوق المقررة للمحاربين في القانون الدولي، مثل حق الزيارة وتفتيش السفن الأجنبية وإن كان يفرض على الدولة المعترفة أن لا تعاملهم كقراصنة إذا وقع منهم أي اعتداء على سفنها لأسباب تتعلق بالثورة.

ب - الاعتراف بحالة الحرب: وهو يتم إذا استمر النضال واتسع مداه وأصبح الثوار حكومة منظمة تباشر سلطاتها على إقليم معين وجيش منظم يتبع قواعد الحرب، وفي هذه الحالة يكون هناك

محل للاعتراف بحالة الحرب والثوار بصفة محاربين بما يترتب على ذلك من آثار قانونية فيما يتعلق بتطبيق قواعد الحرب والحياد، وقد يصدر الاعتراف من دولة الأصل ويترتب على ذلك التزامها بمراعاة جميع قواعد الحرب مع الإقليم الثائر كما تثبت لهذا الإقليم جميع حقوق وواجبات المحاربين. أما إذا صدر الاعتراف من دولة أجنبية يلتزم محاربو الإقليم الثائر بمراعاة قانون الحرب والحياد في مواجهة هذه الدولة مقابل تمتعهم المحاربين وتلتزم الدولة المعترفة بمراعاة جانب الحياد.

ج - الاعتراف بالأمة: يتم بقيام حركة عدائية من جانب رعايا دولة ما ضد هذه الدولة بغرض الانفصال عنها، وتتخذ إقليم دولة أجنبية مركزاً لها توجه منه عملياتها العدائية ضد دولة الأصل، والاعتراف بالأمة لا سند له قانونياً وإنما هو إجراء استثنائي أملته سياسة دولة الحلفاء في الحرب العالمية الأولى الهدف منه كسب تعاطف الجماعات وكسبها إلى صفوفها، وتكمن أهمية هذا الاعتراف إلى أن الأمة إذا شكلت دولة مستقبلاً فإن الدولة المعترفة ستعترف بهذه الدولة الجديدة.

6 - التفرقة بين الاعتراف بالدولة والاعتراف بالحكومة: يؤدي الاعتراف بالدولة إلى نشأة شخصية قانونية دولية جديدة، في حين أن الاعتراف بحكومة جديدة في دولة من الدول لا يقصد به أكثر من تمكين الدول التي يصدر منها من الاستمرار في علاقاتها مع الدولة التي تغير نظام الحكم بإحلال حكومة جديدة محل الحكومة القديمة ولا شأن لهذا الاعتراف بشخصية الدولة، بمعنى أن عدم الاعتراف بالحكومة الجديدة لا يترتب عليه أكثر من قطع العلاقات الرسمية بين الدولة التي تغيّرت حكومتها والدولة التي تمتنع عن الاعتراف بها، فتغير نظام الحكم

من ملكي إلى جمهوري وغير ذلك من التغيرات الدستورية لا يؤثر في استمرار الشخصية الدولية للدولة.ويكفي للاعترافات بالحكومة الجديدة أن يثبت أنها تسيطر على زمام الأمور داخل الدولة وأن في مقدورها أن تفي بالتزاماتها الدولية، وليس للدولة التي تزمع الاعتراف بالحكومة الجديدة أن تتعرض إلى شكل تلك الحكومة أو كيفية توليها السلطة، وإن كان لها أن تمتنع عن هذا الاعتراف أو تؤجله إذا ما رأت أن هذه الحكومة قد وصلت إلى السلطة بطريق العنف أو الإرهاب أو بالمخالفة لأحكام القانون الدولي.

القسم الرابع

التغيرات السياسية والإقليمية التي تطرأ على الدولة

إن المبدأ العام هو أنه مهما صادف الدولة من تغييرات على المستويين الداخلي والخارجي، فإن هذا لا يؤثر على شخصية الدولة، فمتى نشأت الدولة واستمر وضعها في المجتمع الدولي باعتراف الدول بها كشخص قانوني دولي، فإنها تحافظ على هذه الشخصية الدولية، رغم ما يطرأ عليها من تغيرات.

أولاً: النتائج المترتبة على تغيير نظام الدولة الداخلي

لا يؤثر تغيير نظام الحكم على شخصية الدولة ولا على وضعها القانوني بالنسبة للدول الأخرى، ويستمر تمتع الدولة بالحقوق المترتبة لها وللحكومة الجديدة أن تمارس كل الحقوق والمزايا، والمطالبة

بالحقوق المترتبة في ذمم الدول الأخرى، وبالمقابل تلتزم بما على الدول من واجبات وديون حتى إن رتب ذلك الحكومة السابقة، لأن هذه الحكومة كانت تعمل باسم الدولة. وعلى الدولة إبلاغ الدول الأخرى بما حدث فيها من تغيّرات حتى تعترف بالحكومة الجديدة والغرض من الاعتراف هو تسهيل مهمة اتصال الحكومة الجديدة بالدول الأخرى ولتحديد السلطة التي تقوم بتمثيل الدولة والتي يجب أن يتم التعامل معها فيما يتعلق بالشؤون التي تهم علاقة هذه الدولة بالدولة الأخرى، وبتمام الاعتراف بالحكومة الجديدة تظل الأخيرة ملتزمة بجميع التعهدات الدولية للحكومة السابقة عليها.

ثانياً: النتائج المترتبة على التغيرات التي تطرأ على إقليم الدولة

قد يطرأ على إقليم الدولة تغيّر بأن تفقد الدولة جزء من إقليمها باستقلاله أو بضمه لدولة أخرى، أو عن طريق ضم الدولة لكل أو بعض إقليم دولة أخرى، وهاتان العمليتان مرتبطتان كل منهما بالأخرى فالانفصال يقابله حتماً انضمام الإقليم المنفصل إلى دولة أخرى ويترتب على ذلك تغير السيادة على الإقليم المنفصل أو المضموم ويدرس الشراح النتائج القانونية التي تترتب على التغيرات الإقليمية التي تطرأ على إقليم الدولة تحت اسم «الميراث الدولي» قياساً على ما يحدث عند انتقال تركة شخص إلى ورثته.ويشترط لتمام عملية الميراث الدولي انتقال كل أو بعض إقليم الدولة من سيادتها إلى سيادة دولة أخرى، فالميراث الدولي قد يكون كلياً وذلك بانتقال إقليم الدولة بكامله إلى دولة أخرى وقد يكون جزئياً حينما تفقد الدولة بعض إقليمها فقط مع احتفاظها بشخصيتها الدولية. وهناك عدة جوانب يؤثر عليها الميراث الدولي من بينها.

1 - **أثر الميراث الدولي في المعاهدات:**

- في حالة الانفصال: تبقى دولة الأصل ملتزمة بالمعاهدات التي أبرمتها لأن الانفصال لا يؤثر على شخصيتها الدولية، في حين لا تسري هذه المعاهدات بحق الإقليم الذي انفصل، سواء انضم إلى دولة أخرى أو شكل دولة مستقلة، إلا إذا كانت المعاهدة تنصب مباشرة على هذا الإقليم كمعاهدات تعيين الحدود أو تنظيم حق الملاحة النهرية، أما الدول التي نالت استقلالها حديثاً، فبعضها تحلل من المعاهدات التي أبرمتها الدولة الاستعمارية وبعضها استمر على التزامه بها، على أن يتم حسم الأمر بشكل لاحق في حين أن دولاً أخرى التزمت باحترام المعاهدة.

- في حالة الانضمام: إن إبرام المعاهدات من أعمال السيادة وبالتالي يخضع الإقليم المنضم للمعاهدات التي أبرمتها الدولة قبل انضمامه إليها، أما إذا كان قصد الدول الأطراف في المعاهدة هو أن يقتصر تطبيقها على الأقاليم الخاضعة لكل منها وقت إبرامها، أو كانت طبيعة الإقليم المنضم لا تتفق مع طبيعة المعاهدة ففي هذه الحالة لا يخضع لما تقرره هذه المعاهدة من أحكام. وغني عن البيان أنه يجوز الاتفاق على خلاف ما تقدم بشرط عدم المساس بحقوق الدول الأخرى المكتسبة على الإقليم المنضم.

2 - **أثر الميراث الدولي على الديون العامة:** ثمة فرق هنا بين حالة الميراث الكلي وحالة الميراث الجزئي:

- الميراث الكلي: تنتقل كافة ديون الدولة المورِّثة طبقاً للرأي الراجح من ذمتها إلى ذمة الدولة الوارثة، وذلك نظير استفادتها من موارد الإقليم الذي ضمته.

- الميراث الجزئي: نفرق بين الديون المحلية والديون غير المحلية:

فالديون المحلية هي التي تكون الدولة المورثة قد التزمت بها لمصلحة الإقليم المنفصل فهذه الديون تنتقل بأكملها إلى الدولة الوارثة، وعلى الرغم من أن القاعدة العامة لا تعف الدولة من ديونها عند انفصال إقليم عنها، إلا أن ما تقدم تبرره مقتضيات العدالة حيث إن الديون التي نشأت في ذمة الدولة المورثة كان أساسها منفعة تتعلق بالجزء المنفصل على وجه التحديد وبالمقابل الدولة المورثة فقدت جزء من مواردها انفصال الإقليم عنها.

اما الديون غير المحلية فهي التي تعقد لمصلحة الدولة المورثة ككل بما فيها الإقليم المنفصل، ولا توجد قاعدة بشأنها ولكن مقتضيات العدالة والضرورات الاقتصادية تقضي بوجوب تحميل الإقليم المنفصل نصيباً منها تلتزم به الدولة الجديدة التي نشأت فيه أو الدولة التي ضمته إليها. وانقسم الفقه في هذا الشأن إلى عدة اتجاهات، فثمة رأي يحدد نصيب الإقليم من تحمل الديون بقدر مساحته الجغرافية ولكن يُعاب على هذا المعيار أن مساحة الإقليم ليست مقياساً حقيقياً لقيمته الاقتصادية والمالية فقد يكون هذا الإقليم صحراء؛ وينادي رأي آخر بأن يكون عدد السكان هو المعيار ولكن كثافة سكان إقليم معين ليست بالضرورة مؤشراً لثراء هذا الإقليم، وأما الرأي الذي يحظى بتأييد كثير من الفقهاء فهو الذي نادى به «بلنتشلي» والذي يرى أن يكون أساس التحديد هو

نصيب الإقليم من مجموع ضرائب الدولة المورثة، وعلى هذا الرأي جرى العمل ولقد أخذت به معاهدات الصلح لعام 1919.

3 - **أثر الميراث الدولي على الأملاك:** في حال الميراث الكلي فإن الأموال العامة والخاصة التي كانت تملكها الدولة المورثة تنتقل بالكامل إلى ملكية الدولة الوارثة. أما في حالة الميراث الجزئي فتنتقل جميع الأملاك العامة الموجودة على هذا الإقليم إلى الدولة الوارثة مع احتفاظها بصفتها كأملاك مخصصة للمنفعة العامة كالطرق والسكك الحديدية... أما بالنسبة للأملاك الخاصة فتظل في ملكية الدولة المورثة ما لم يتفق على خلاف ذلك الدولتين صاحبتي الشأن أو إذا ورد شرط مخالف في المعاهدة التي ارتبطت بها الدولة المورثة مع الدولة الوارثة، وأخيراً لا تتأثر الأملاك الخاصة بالأفراد بانتقال الإقليم إلى سيادة الدولة الوارثة.

4 - أثر الميراث الدولي على النظام القانوني الداخلي:

أ - التشريع: يخضع الإقليم بعد ضمه إلى دستور الدولة الوارثة والنظام السياسي مباشرة دون حاجة إلى أي إجراء، أما بالنسبة للقوانين الأخرى كالجنائية والإدارية يحتاج تطبيقها إلى بعض الإجراءات، كالإصدار والنشر ليعلم بها سكان الإقليم وقبل سريان هذه القوانين أي في الفترة الانتقالية تطبق الدولة الوارثة مؤقتاً القوانين القديمة التي كانت سارية على الإقليم المنضم قبل انضمامه إلى أن تحل محلها قوانين هذه الدولة تدريجياً، غير أنه يجب المحافظة على الحقوق المكتسبة لرعايا الإقليم المنضم في ظل التشريعات القديمة، كما يجب احترام الحقوق الخاصة التي تكون قد منحت للشركات الأجنبية أو الأفراد بمعرفة الدولة المورثة على الإقليم المنضم.

ب - القضاء: وهنا ينبغي التفرقة بين الدعاوى التي تكون مطروحة أمام محاكم الإقليم قبل حصول الضم والتي لم يكن قد فصل فيها نهائياً، والأحكام النهائية التي أصدرتها هذه المحاكم قبل الضم ونبحث كل حالة من هذه الحالات في إطار المسائل المدنية ثم المسائل الجنائية.

(1) **المسائل المدنية:** إذا لم يفصل نهائياً في الدعوى قبل حصول الضم تنتقل إلى محاكم الدولة الحديثة مع مراعاة الإجراءات السابقة فهي تعتبر حق مكتسب لذوي الشأن، كما يجب تطبيق القانون الذي رفعت الدعوى في ظله كلما أدى عدم تطبيقه إلى مساس بحق مكتسب لأطراف الدعوى حتى لا يضار المتقاضون وتصان حقوقهم المكتسبة قبل ضم الإقليم. أما إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي من محاكم الإقليم ولم يكن قد تم تنفيذها قبل الضم، كان هذا الحكم حقاً لمن صدر في صالحه وله أن يطلب تنفيذه على الوجه التالي:

- إذا كان التنفيذ على أرض الدولة المورثة فإنه يتم دون حاجة إلى أي إجراء جديد.

- إذا كان التنفيذ على أرض الإقليم المنفصل فقد جرى العرف على أن يتم دون حاجة إلى إجراء جديد وذلك تيسيراً على أطراف الدعوى.

- إذا كان التنفيذ على أرض الدولة الوارثة وجب لإمكان القيام به الحصول على إذن بالتنفيذ من قضائها على اعتبار أن الحكم في هذه الحالة صادر من قضاء دولة أجنبية.

(2) **المسائل الجنائية:** إذا لم تكن المحاكم الجنائية قد بدأت من أجل جريمة وقعت قبل ضم الإقليم، فيقدم المتهم للمحاكمة أمام محكمة الدولة الوارثة، وتتم إجراءات المحاكمة وفقاً لقانونها وتقوم الدولة الوارثة عند محاكمة المتهم بمراعاة المبادئ العامة للقانون الجنائي فلا يحكم على المتهم بعقوبة أشد مما كان سيحكم به عليه وفقاً لقانون الدولة المورثة والتي وقعت الجريمة في إقليمها، أما إذا كان قانون الدولة الوارثة لا يعاقب على مثل الفعل المنسوب، فلا يجوز معاقبة الجاني في مثل هذه الحالة. أما إذا كان المتهم قد كان حكم عليه نهائياً قبل الضم فتقوم الدولة الوارثة بتنفيذ هذا الحكم على الجاني بعد أخذ موافقة قضائها على ذلك مع مراعاة القواعد العامة السابقة الذكر.

ولما كانت المسائل الجنائية تثير صعوبات نتيجة لاختلاف التشريعات الجنائية والعقوبات من حيث نوعها وطريقة تطبيقها من دولة أخرى فإنه غالباً ما يتم النص في المعاهدات التي ينتقل بموجبها إقليم من سيادة دولة إلى سيادة دولة أخرى على كل الأمور التي يجب إتباعها بشأن هذه المسائل.

5 - **أثر الميراث الدولي على الجنسية:** يفقد رعايا الدولة المورثة دون الأجانب المقيمين على الإقليم المنفصل جنسيتهم ويكتسبون جنسية الدولة الوارثة، ولكن مراعاة لمصالح الأفراد وميولهم جرت العادة على إعطائهم حق الخيار بين الاحتفاظ بجنسيتهم القديمة وبين اكتساب جنسية الدولة الوارثة، في حال اختيار الفرض الأول عادة ما يرحلون عن الإقليم على أن يقوموا بتصفية أملاكهم فيه قبل مغادرتهم للإقليم.

القسم الخامس

حقوق الدول وواجباتها

يترتب على ثبوت الشخصية الدولية للدولة مجموعة من الحقوق والواجبات تهدف إلى تحقيق الغرض من وجود الدولة، وبهدف تسهيل المهام المختلفة التي تضطلع بها والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

أولاً: الحقوق الأساسية للدول

1 - **حق المساواة:** تتمتع الدول بحق المساواة كنتيجة لسيادتها واستقلالها وهذا ما أكده ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية وعدد من التصريحات الرسمية الصادرة من رؤساء الدول، ويترتب عليها نتائج منها:

- ليس لدولة كاملة السيادة أن تملي إرادتها على غيرها من الدول تامة السيادة في أي شأن من شؤونها الخاصة.
- إن شخصية الدولة مصونة وكذلك سلامة إقليمها واستقلالها السياسي.
- لا تستطيع أي دولة أن تدعي لنفسها حق التقدم أو الصادرة على غيرها لأي سبب كان.
- على كل دولة أن تنفذ تعهداتها الدولية بإخلاص.

- لا تخضع دولة في تصرفاتها لقضاء دولة أجنبية.

- الإقرار بمبدأ الإجماع في القرارات الدولية والقواعد القانونية الدولية على أن يكون لكل دولة صوت واحد في المنظمات والمؤتمرات الدولية.

ولكن لا تؤدي المساواة القانونية حتماً إلى المساواة السياسية، حيث أن ثروات الدولة وقوتها العسكرية والاقتصادية قد تخل بهذه المساواة حيث يكون هناك دول كبرى ودول صغرى وتجسد ذلك عملياً بإعطاء حق الفيتو للدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن.

2 - **عدم التدخل:** التدخل هو تعرّض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدول أخرى دون أن يكون لهذا التعرّض سند قانوني ويكون الهدف منه إلزام الدولة المتدخل في شؤونها بإتباع ما تمليه عليها، لذا في التدخل تقييد لحرية الدولة واعتداء على سيادتها، ولقد حرَّم ميثاق الأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى إلا تطبيقاً للفصل السابع للميثاق في المسائل التي تمس الأمن والسلم الدوليين.

ويتخذ التدخل صوراً مختلفة فقد يكون مالي أو اقتصادي أو عسكري ويتخذ الأخير شكلاً فردياً أو صريحاً وقد يكون صريحاً ومباشراً، فنياً ومقنعاً.والتدخل عمل غير مشروع لأنه يشكل اعتداء على سيادة وحقوق الدول الأخرى.

3 - **الاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية:** الاستقلال السياسي هو المظهر الخارجي لسيادة الدولة وقد أيدته عصبة الأمم وكذلك الأمم المتحدة، وتحقيق الاستقلال السياسي ويتطلب

عدم خضوع الدولة لأية سلطة أجنبية وانفرادها بممارسة كافة مظاهر السيادة على إقليمها من تنظيم وإدارة مرافقها العامة وفي مباشرة الولاية القضائية على كافة أفراد نظامها القانوني وإدارة كافة شؤونها الخارجية.

ثانياً: واجبات الدول

يمكن إجمال واجبات الدول في ثلاثة اوجه:

1 - احترام الحقوق الأساسية المقررة لكل منها.

2 - مراعاة قواعد القانون الدولي العام والسير على مقتضاه.

3 - احترام العهود التي ارتبطت بها وتنفيذ تعهدتها الدولية بحسن نية.

إن كثيراً من حقوق الدول تحمل في ذات الوقت طابع الواجب، فحيث يكون للدولة حق، يتعين على الدول الأخرى واجب احترامه، ومن ذلك نجد تلازماً بين الحقوق والواجبات، في العلاقات الدولية من حيث المبدأ.

الفصل الثاني

المنظمات الدولية

باتت المنظمات الاقليمية والدولية مكوِّنا اساسيا من مكونات العلاقات الدولية، وسمة رئيسية من سمات التفاعلات الدولية بين الدول،وأداة ضرورية لتنفيذ ما تريده جماعة الدول المنشئة لها،حتى باتت في عصرنا الراهن من الفواعل التي يصعب الاستغناء عنها. فما هو المقصود بالمنظمات الاقليمية والدولية ؟ وما هي اجهزتها وعضويتها؟ وما هي الآثار القانونية المترتبة لها على الصعيدين الاقليمي والدولي؟ وما هي مظاهر الفاعلية التي يمكن ان تطل بها على الساحتين الاقليمية والدولية؟.

القسم الأول

ماهية المنظمة الدولية

من السهل وصف ظاهرة المنظمة الدولية عبر محاولة تعريفها تعريفاً قانونياً، لكن صعوبة الأمر تكمن في إمكانية الخلط بين ثلاثة مصطلحات متمايزة بالرغم من تقاربها واتصالها الوثيق بعضها بالبعض الآخر. الأمر الذي يفرض تحديد المفهوم العلمي لكل من هذه المصطلحات وهي:

النظم الدولية: International Institutions:

التنظيم الدولي: The International Organization:

المنظمة الدولية: An International Organization:

ويعبِّر المصطلح الأول في مفهومه الضيق، عن مجموعة القواعد القانونية المنظمة لموضوع رئيسي معين، أو المرتبطة بإطار موضوعي محدد، كنظم الزواج والملكية في القانون الداخلي ونظم الحياد والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي في القانون الدولي العام. وقد يتخذ مفهوماً آخراً أكثر شمولاً ليمتد إلى كافة التنظيمات والتقاليد والقواعد الأساسية المميزة لجماعة بذاتها، والتي استقرّت هذه الجماعة على إتباعها في علاقاتها وروابطها، كما تشمل دراسة النظم الدولية بهذا المعنى المنظمات الدولية بمعناها الاصطلاحي كالمعاهدات، والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، والمؤتمرات، والحرب. أمَّا التنظيم الدولي فيقصد به التركيب العضوي للجماعة

الدولية من خلال دينامية تشمل احتمالات التطوّر إلى ما هو أفضل. فيما يقصد بالمنظمة الدولية كل هيئة دائمة، تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية، والتي تتفق مجموعة من الدول على إنشائها، كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة [1].

أولاً: العناصر الأساسية للمنظمة الدولية

اختلفت آراء فقهاء القانون الدولي حول تحديد العناصر الأساسية لظاهرة المنظمة الدولية. إلا أنَّ بعضهم جمعها بعنصرين رئيسيين، الاستمرار والإرادة الذاتية، فيما وصل عدد هذه العناصر لدى آخرين إلى عشرة هي:

- الاستناد إلى اتفاقية دولية ذات طابع دستوري.
- عنصر الاستمرار.
- وجود أمانة عامة دائمة.
- الشخصية القانونية.
- التمتع بقدر معين من الحصانات والامتيازات.
- الاعتراف بالمنظمة من أشخاص القانون الدولي الأخرى.

(1) للمزيد حول ذلك راجع: سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية، الدار الجامعية، بيروت، دون تاريخ، ص 116-117.

- ضرورة الاستعانة بعدد من العاملين الدوليين وبممثلي الدول الأعضاء.

- الاعتراف للمنظمة بسلطة إصدار القرارات.

- التزام الدول أعضاء المنظمة بالعمل على تنفيذ ما قد تصدره من قرارات.

- التزام الدول أعضاء المنظمة بالاشتراك في تمويل نفقاتها.

إلا أن الشائع بين الفقهاء، أنَّ العناصر الأساسية للمنظمة الدولية تنحصر في أربعة هي: عنصر الكيان المتميّز المستمر. وعنصر الإرادة الذاتية. والاستناد إلى اتفاقية دولية. وعدم انتقاص المنظمة من سيادة الدول المشتركة في عضويتها، باعتبارها في الواقع مجرد وسيلة للتعاون الاختياري بين مجموعة معينة من الدول في مجالات محددة يتفق عليها سلفاً.

1 - التميّز والاستمرار:

من الصعب تصوّر قيام منظمة دولية ما لم يتوافر لها كيان متميّز، دائم ومستقر، يستمر طالما ظلَّ الاتفاق المنشئ لها قائماً. فالمنظمة الدولية كائن متميّز عن الدول التي أسهمت في إنشائها، لها حياتها الخاصة المرتبطة بنشاط الأجهزة التي تتكون منها، وتعتمد بالتالي عليها في تحقيق أهدافها. كما أنَّ الوجود المتميز يتطلب قدراً معينا من الاستقرار والبقاء. ولا يقصد بالدوام أن تظل المنظمة قائمة إلى ما لا نهاية، وإنَّما المقصود أن لا يكون وجودها عرضياً، كما هو حال المؤتمرات الدولية التي وإن كانت الخطوة الأولى التي خطتها الجماعة الدولية نحو التنظيم الدولي المستقر، إلاَّ أنَّها تفتقر إلى

عنصر الدوام والاستمرار. فالمقصود بدوام المنظمة، استقلالها في وجودها، وفي ممارستها لنشاطها عن الدول المكوِّنة لها، ولا يقصد بدوام المنظمة أن تعمل كافة أجهزتها كل الوقت لتحقيق الأهداف المحددة لها، وإنَّما يكفي للقول بتحقق هذا الشرط أن يكون للمنظمة كيان متميّز دائم ومستقر، بحيث يمكنها ممارسة نشاطها في أي وقت تراه مناسباً لتحقيق أهدافها. ولا يشترط أن يكون نشاط المنظمة مستمراً بالمعنى الحرفي لكلمة الاستمرار، فلا يؤثر في دوام المنظمة أن تستبدل بأحد أجهزتها جهازاً جديداً أو أن توقف لسبب أو لآخر جهازاً أو أكثر من أجهزتها عن العمل لفترة محددة.

2 - الإرادة الذاتية:

إن تميّز المنظمة بوجودها، يعني أن لها إرادتها الذاتية المتميّزة عن إرادة الدول المكوِّنة لها، وبالتالي لها الشخصية القانونية الدولية في الحدود التي ترسمها لكل منظمة المعاهدة التي أنشأتها. وهي في الواقع شخصية قانونية من طبيعة خاصة تختلف عن الشخصية القانونية التي تتمتع بها الدول والتي تستمدها من وجودها، لا من اتفاق أو نظام دولي خاص. ومن مقتضى تمتع المنظمة بالإرادة الذاتية أن تتميز عبر ما تجريه من تصرّفات عن الدول المكونة لها، فلا تتوجه آثار التصرفات إلى هذه الدول كل على حدة بل إلى المنظمة نفسها باعتبارها شخصاً اعتباريا قانونياً دولياً مستقلة في حياتها القانونية عن الدول التي أنشأتها لتحقق من وراء إسهامها في عضويتها هدفاً أو أهدافاً معينة[1].

(1) إنَّ توافر هذا العنصر أو عدمه يأتي في طليعة الاعتبارات الأساسية التي يرجع إليها للتمييز بين المنظمة الدولية والمؤتمر الدولي. إذ بينما تتمتع الأولى بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية، لا يتمتع المؤتمر الدولي بأية إرادة ذاتية، ولا يعتبر باتفاق الفقهاء شخصاً من أشخاص القانون الدولي العام.

ولا يعتبر تمتع المنظمة الدولية بالإرادة الذاتية من الأمور المجمع عليها في فقه القانون الدولي. فإذا كان غالبية الفقهاء قد أخذ بضرورة توافر هذا العنصر بحيث لا يسلمون بقيام المنظمة الدولية ما لم تتصف به، فقد حاولت قلة من الفقهاء التشكيك في ضرورة توافره والقول بأنَّ البعض من المنظمات الدولية لا يتمتع بالإرادة الذاتية على أساس «أنَّه في الحالة التي يشترط فيها الإجماع لصدور قرارات من المنظمة تكون الإرادة المنسوبة لها عبارة في الواقع عن مجموع إرادات الدول الأعضاء ما يقرب المنظمة من المؤتمر الدولي؛ أمَّا في الحالة التي تملك فيها حق إصدار قرارات بالأغلبية تكون إرادة المنظمة أكثر وضوحاً وشخصيتها الدولية أكثر تميّزاً عن شخصيات الدول الأعضاء».

إنَّ التمسّك بالمنطق القانوني الدقيق يُحتّم استبعاد هذه التفرقة. فالإرادة الذاتية موجودة ما وجدت المنظمة، وبصرف النظر عن الطريقة التي تتبع من أجل تكوينها. وحتى في حالة اشتراط الإجماع لا ينبغي،من وجهة نظر التحليل القانوني اعتبار أرادة المنظمة مجموعاً لإرادات الدول التي اشتركت في التصويت. فبينما تتجه إرادة المنظمة بعد تكوينها إلى عمل معين، لا تتجه إرادة الدول المشتركة في التصويت إلاَّ إلى مجرد واقعة التصويت في ذاتها. ومن ثم يتضح الفارق القانوني الدقيق والجوهري بين مضمون إرادة المنظمة ومضمون إرادة الدول المشتركة في تكوين الإرادة الأولى المتميّزة في مضمونها وفي شخصية المعبر عنها[1].

إضافة إلى هذا الاعتبار، ثمة اعتبار آخر عملي قوامه ما جرت عليه النظم القانونية للكثير من المنظمات الدولية من

(1) راجع في ذلك: سامي عبد الحميد، المرجع السابق الذكر، ص 124-125.

اشتراط الإجماع بالنسبة لأمور معينة، والاكتفاء بالأغلبية العادية أو الموصوفة فيما يتعلق بأمور أخرى. فهل يتصور إذا ما جرى التصويت في نفس الجلسة، وعلى التوالي، على موضوعين يكتفي لإقرار أحدهما بالأغلبية، ويشترط لإقرار الثاني توافر الإجماع، أن تكتسب نفس المنظمة الإرادة الذاتية ثم تفقدها خلال لحظات؟ فالمنطق يجاري أنَّ المنظمة الدولية لا يتصور أن تتمتع بالإرادة الذاتية في ساعات معينة من ساعات النهار، ثم تفقدها في ساعات أخرى، وفقاً لما إذا كان إقرار الأمور المعروضة أمامها يكتفي فيه بالأغلبية أو يشترط له الإجماع. فهي إمَّا أن تكون ذات إرادة ذاتية أو لا تكون. لذا ينبغي ربط هذه المسألة بأحكام التصويت.

3 - الاستناد إلى اتفاق دولي:

يستند وجود المنظمة الدولية إلى اتفاق دولي ينشئ المنظمة، ويحدد نظامها القانوني، كما يفصل أهدافها واختصاصاتها والأجهزة المختلفة الموكل بها تحقيقها، والقواعد التي تحكم سير العمل بها. وإذا كانت العادة قد جرت على أن يأخذ مثل هذا الاتفاق الدولي صورة المعاهدة الدولية أو ميثاقاً أو نظاماً أساسياً فمن المفترض قانوناً، أن يتم إنشاء المنظمة الدولية باتفاق تنفيذي (executive agreement)، بل وبمجرد الاتفاق شفاهة بين الدول المعنية.

ولمَّا كانت الاتفاقات الدولية لا تعقد كمبدأ عام إلاَّ بين الدول، فيترتب على ذلك أنَّ المنظمة الدولية بالمعنى الفني الدقيق لا تضم أساساً غير الدول، ومن ثم يخرج عن نطاقها الهيئات غير الحكومية ذات النشاط الدولي المعروفة عادة بإسم المنظمات الدولية غير الحكومية، مثل الاتحادات العلمية الدولية ومنظمة الصليب الأحمر الدولي، ذلك بالرغم من الأهمية المتزايدة للدور الفعّال الذي تلعبه

هذه الهيئات في مختلف مجالات الحياة الدولية، وقد أدّت أهمية الدور الذي تقوم به هذه الهيئات إلى قيام التعاون الفعّال بين المنظمات الدولية الحكومية والهيئات غير الحكومية ذات النشاط الدولي[1].

4 - المنظمة الدولية وسيلة للتعاون الاختياري:

لا يزال مبدأ سيادة الدولة مبدأ رئيسياً في التنظيم الدولي المعاصر ومن ثم لا ينبغي اعتبار المنظمة الدولية سلطة عليا فوق الدول تنتقص من سيادتها وتمارس عليها حقاً من حقوق السلطة. وإذا كان الانضمام إلى المنظمة الدولية يقيّد من حرية الدولة في ممارسة سيادتها، فكذلك الأمر بما يتعلق بكل ما تبرمه الدولة من معاهدات، أياً كانت طبيعتها أو محتوياتها، ثنائية كانت أم جماعية، عقدية كانت أم شارعة. ولا تؤثر هذه الحقيقة إطلاقاً في طبيعة المنظمة الدولية، وبالتالي ليست بأية حال من الأحوال سلطة عليا أو دولة فوق الدول، وإنَّما تعتبر مجرد وسيلة منظمة للتعاون القائم على أساس المساواة بين مجموعة من الدول في مجال أو مجالات محددة سلفاً في الاتفاق المنشئ للمنظمة، ويترتب على ذلك أنَّ اختصاص المنظمة محدد بالضرورة، ولا يجوز كقاعدة عامة التوسّع في تفسيره أو الخروج به عن مداه المحدد سلفاً.

ومن الملاحظ أنَّه بينما لا ينتقص انضمام الدولة إلى عضوية المنظمة الدولية من سيادتها، وإن قيّدت المعاهدة المنشئة للمنظمة من حريتها في ممارسة هذه السيادة؛ فإنَّ انضمامها إلى أية صورة

(1) ومن أهم أمثلة هذا التعاون ما أشارت إليه المادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن «للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه».

من صور الاتحاد بين الدول يفترض بالضرورة تنازلها عن قدر قد يزيد أو ينقص من مضمون سيادتها إلى السلطة الاتحادية التي تعلو فوق كل الدول المكوِّنة للاتحاد. وفي هذا التمايز القانوني الواضح والدقيق يكمن معيار التفرقة بين المنظمة الدولية واتحادات الدول على كافة أنواعها[1].

وتشمل المنظمات الدولية بنشاطها كافة مجالات التعاون بين الدول. فمنها ما ينصب نشاطه على المجال الاقتصادي، ومنها ما يختص بتنسيق التعاون الدولي في المجالات العلمية أو في مجال المواصلات، ومنها منظمات ذات أهداف اجتماعية وثقافية، ومنها كذلك منظمات ذات أهداف سياسية أو حربية. وقد يمتد نشاط المنظمة ليشمل هذه المجالات كلها وقد يقتصر على البعض منها.

ثانياً: المنظمة الدولية بين الجانبين العضوي والوظيفي

بما أن المنظمة الدولية هيئة دائمة، تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية الاعتبارية على الصعيد الدولي، وتأتي نتيجة اتفاق مجموعة من الدول على إنشائها، كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري فيما بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق

(1) وعلى الرغم من وضوح التفرقة النظرية إلاَّ أنَّ واقع الحياة الدولية قد ينتج في ظروف معينة ظواهر معقدة تجتمع فيها خصائص كل من المنظمة الدولية والدولة الاتحادية على حد سواء، كما هو الشأن في الاتحادات الأوروبية التي أسستها دول أوروبا الغربية الستة (الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب، الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، المشاركة الأوروبية للطاقة الذرية الاتحادات، في أصل وضعها، منظمات دولية بالمعنى السابق بيانه، ولكن الدول المنشئة لها أعطت أجهزتها بعضاً من اختصاصات السيادة لم يُرق بها إلى مستوى الدولة الاتحادية، وإن جعلها أقوى في طبيعتها من المنظمات الأخرى المألوفة. فهي كما يكيفها البعض منظمة دولية فوق الدول وإن لم تكن دولة اتحادية بالمعنى الصحيح.

المنشئ للمنظمة. ومن هذا التعريف يتضح أنَّ للمنظمة الدولية جانبين أساسيين:

1 - جانب عضوي ينحصر في كونها هيئة ذات كيان دائم ومستقر، تتمتع بالإرادة الذاتية، وبالشخصية القانونية المتميّزة عن الدول الأعضاء فيها.

2 - جانب وظيفي يظهر في كونها وسيلة اتفاقية لتحقيق قدر معين من التعاون بين مجموعة معينة من الدول في مجال أو مجالات محددة.

وإذا كان من المسلمات أنَّ الجانب العضوي الظاهر عمليا في صورة جهاز أو مجموعة من الأجهزة، لا يقوم إلاَّ لخدمة الجانب الوظيفي باعتبار أداء الوظيفة الهدف الأساسي المبرر لوجود المنظمة نفسها بجانبيها الوظيفي والهيكلي، إلاَّ أنَّ هذا الفهم لا يؤدي بالضرورة إلى التقليل من أهمية الجانب العضوي[1].

ثمَّة آراء لا تتفق مع هذا التكييف القانوني،، فعلى سبيل المثال يخالف ستانلي هوفمان هذا التكييف إذ يعرّف المنظمات الدولية بأنَّها «كافة صور التعاون بين الدول، المتجهة من خلال تضافرها نحو تحقيق وضع معين في المجتمع الدولي، والمنشأة بإرادتها والعاملة في وسط الدول هي أشخاصه القانونية الأساسية... ولا يهم في هذه الحالة أن يكون التعاون بين الدول منظماً أو غير منظم (بمعنى

(1) فالجانب الوظيفي هو روح المنظمة وعقلها، والجانب العضوي هو جسم المنظمة بأعضائها المتعددة الخاضعة في حركتها لسيطرة الروح وحكم العقل. وكما أنَّ الإنسان لا يصدق عليه وصف الإنسان ما لم يتوافر لديه الروح والجسد معاً، فكذلك المنظمة لا تعد منظمة إلاَّ باقتران جانبيها الوظيفي والهيكلي.

أن يتم أو لا يتم داخل إطار قانوني محدد، ومن خلال أجهزة منحت اختصاصات محددة). وإذا كانت المنظمة (بهذا المعنى الوظيفي) غير المنظمة (non institutional) بالضرورة ذات هيكل هش، فذلك لا يعني أنَّها غير موجودة، أو أنَّ فاعليتها بالضرورة أضعف أثراً»[1].

ومن هذا التعريف يتضح أنَّ ستانلي هوفمان، لا ينظر سوى إلى الجانب الوظيفي في المنظمة ولا يعبِّر جانبها العضوي أو الهيكلي رغم أهميته الكبرى، كما لا يشترط قيام هيئة متميّزة بأجهزتها وكيانها الخاص، بل يكتفي للقول بوجود المنظمة بقيام التعاون الاختياري بين عدد من الدول في سبيل إرساء قيم معينة في الحياة الدولية، أياً كانت صور هذا التعاون، وأيا كانت وسائل الدول المتعاونة في الوصول به إلى غايته المرسومة.

وفي واقع الأمر، يميل غالبية الفقهاء القانونيين، إلى الاتجاه القائل بالجانبين الوظيفي والعضوي، ويرتكزون إلى وسائل عمل المنظمة بذاتها، فلكل منظمة دولية مجموعة من الموظفين يطلق عليهم اصطلاح: «الموظفون الدوليون» يتم تعيينهم بواسطتها، ويعملون باسمها ولحسابها، ولا يدينون بولاء وظيفي إلاَّ للمنظمة ذاتها. وهم يختلفون من هذه الناحية عن ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة الذين وإن كانوا يمارسون نشاطهم في إطارها، إلاَّ أنَّ هذا النشاط محكوماً ابتداءً واستمراراً، ومقيداً من حيث حدوده وطبيعته بما يصدره إلى هؤلاء من تعليمات من حكومات الدول التي يمثلونها. ولقد نصّت المادة (100) من ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة احترام الدول الأعضاء للصفة الدولية الخالصة للأمين

(1) Cf. Stanley Hoffmann, Organizations Internationales et pouvoirs politiques des Etats, Librairie Armand Colin, Paris, 1954, p12.

العام للأمم المتحدة ولموظفي الأمانة العامة، وعدم محاولة التأثير عليهم في قيامهم بمهام وظائفهم.

كما أنَّ لكل منظمة دولية ميزانيتها الخاصة، التي يستقل بوضعها دون تدخل من جانب دولة أو أكثر من الدول الأعضاء. هذه الأخيرة تلتزم بدفع حصتها في الالتزامات المالية للمنظمة وفقاً لنظام ومعايير خاصة يراعى فيها عادة ظروف كل دولة وقدرتها المالية على الإسهام في مالية المنظمة.

وأخيراً فإنَّ للمنتظمات الدولية حصانة وامتيازات تتمتع بها في إقليم كل دولة تدخل في عضويتها ويتمتع بهذه الحصانات والامتيازات موظفو المنظمة في حدود معينة وبشروط خاصة. كذلك فإنَّ مباني المنظمة ومتعلقاتها وأموالها تتمتع بحرية ويستوجب صيانتها وحمايتها[1].

(1) وخلاصة ذلك، أنَّ المنظمة خاضعة في نشأتها وفي ممارستها لوظائفها لقواعد القانون الدولي، كما أنَّها تسهم بإرادتها الشارعة في إرساء العديد من قواعد هذا القانون، كما تعد شخصاً من أشخاص القانون الدولي. وهذا المعنى أكدته محكمة العدل الدولية في حكمها الشهير الخاص بقضية التعويضات المستحقة للمنظمة عن الأضرار التي تلحق بالعاملين فيها أثناء قيامهم بوظائفهم، أنَّ لها الأهلية التي تمكنها من اكتساب هذه الحقوق والمطالبة بها، وتتحمل الالتزامات وبأن تكون مطالبة بأدائها. للمزيد راجع: محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، ص 38.

القسم الثاني

أنواع المنظمات الدولية

أدّى انتشار المنظمات الدولة، واتساع مجال نشاطها وتزايد عددها، وما ترافق معها من تنوّع وتباين في أهدافها وطبيعة نظمها القانونية، إلى تقسيمها إلى عدد محدود من الأنواع، تجمع ما يندرج تحت كل نوع منها خصائص قانونية أو واقعية مشتركة واضحة ومحددة.وتتعدد التقسيمات بتعدد الزوايا التي ينظر إلى المنظمة الدولية من خلالها؛ وأبرز هذه التقسيمات التقليدية هي: تقسيم المنظمات الدولية لجهة الطبيعة الموضوعية لأهدافها، إلى منظمات متخصصة وأخرى عامة الأهداف. تقسيم المنظمات الدولية، لجهة نطاق العضوية فيها، إلى منظمات دولية إقليمية وأخرى ذات اتجاه عالمي. وتقسيم المنظمات الدولية، من حيث الطبيعة القانونية لنشاطها، إلى منظمات دولية قضائية، وأخرى إدارية، وثالثة ذات نشاط تشريعي أو شبه تشريعي. وبصرف النظر عن التقسيم وطبيعته، فإن لكل نوع أثره في ابراز اهداف وغايات العلاقات بين الدول التي تجمعها هذه التنظيمات.

أولاً: التقسيم لجهة طبيعة الأهداف:

ينطلق هذا التقسيم على قاعدة الأهداف المتوخاة من المنظمة، إن كانت عامة الأهداف أو خاصة، وبالتالي منظمات متخصصة، وأخرى عامة الأهداف؛ ومعيار هذا التقسيم هو وحدة أو تعدّد أهداف المنظمة الدولية، فإذا كانت المنظمة تحصر نشاطها على مجال واحد فقط من مجالات التعاون الدولي بين أعضائها فهي

منظمة متخصصة، وإذا كانت أهدافها متعدّدة تشمل بصورة عامة معظم أوجه التعاون الدولي بين أعضائها فهي منظمة عامة.

ومن أمثلة النوع الأخير:

1 - عصبة الأمم.

2 - الأمم المتحدة.

3 - منظمة الدول الأمريكية.

4 - جامعة الدول العربية.

5 - الاتحاد الإفريقي.

6 - الاتحاد الأوروبي.

أمَّا المنظمات الدولية المتخصصة فكثيرة، ومن الممكن أن تقسم بدورها حسب الطبيعة الموضوعية للهدف الذي تسعى إلى تحقيقه وهي:

1 - منظمات دولية اقتصادية، وتشمل المنظمات التي تهدف إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في مجال ذات طبيعة اقتصادية أياً كان النطاق الجغرافي لنشاطها (عالمية كانت أم إقليمية). ومن أمثلة المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

2 - منظمات دولية علمية، وتشمل المنظمات التي تهدف إلى

تحقيق التعاون بين أعضائها في مجال علمي بحت، مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية.

3 - منظمات دولية اجتماعية، وتشمل المنظمات التي تهدف إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في مجال اجتماعي أو إنساني مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

4 - منظمات دولية للمواصلات، وتشمل كل منظمة دولية تهدف إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في مجال المواصلات مثل منظمة الطيران المدني الدولي واتحاد البريد العالمي والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية[1].

5 - المنظمات السياسية التي تهدف إلى تنظيم وتأسيس التعاون بالشؤون السياسية بين الدول الأعضاء.

ثانياً: التقسيم لجهة الصلاحيات:

من الناحية المبدئية جميع المنظمات تمتلك صلاحيات معينة تدير شؤونها وشؤون الدول المنضمة إليها، ويمكن أن نلاحظ ثلاثة أنواع من الصلاحيات:

1 - ثمّة منظمات لا تمتلك أية صلاحيات تجاه الدول المنضمة إليها، ويقتصر دورها على إنجاز الدراسات وتجميع المعلومات، وتبادلها وتقديم المقترحات، وبالتالي تصبح

(1) ويعتبر بعض الفقهاء الأحلاف العسكرية المنظمة، منظمات دولية عسكرية متخصصة، بشرط ألا يتسع مجال نشاطها فيشمل أهدافاً غير التعاون العسكري الصرف.

هذه المنظمات مجرد إطار يجمع الدول بهدف التشاور والاتفاق على اتخاذ موقف موحد أو التوصّل إلى اتفاقات معينة فيما بينهم.

2 - ثمّة منظمات تتمتع بصلاحيات واسعة وتستطيع الحلول محل الدول الأعضاء فيها، لجهة القضايا التشريعية والسياسية والعسكرية وغيرها. إلا أنَّ هذه المنظمات نادرة الوجود ويرى البعض أن المشاركات الأوروبية تقترب من هذه المنظمات في بعض الميادين، لكن مهما يكن الأمر فان تطور المنظمات لم يصل إلى الحد الذي يتطابق كلياً مع حلول المنظمة مكان الدول، فعلى الرغم من أنَّ الأمم المتحدة تستطيع تشكيل قوة عسكرية لمعاقبة دولة ما، إلا أن تطبيقات هذه الصلاحية هي استثنائية وتحتاج إلى تكوين بيئة مناسبة للانطلاق فيها.

3 - ثمّة منظمات تمتلك صلاحيات خاصة تستطيع أن تمارسها دون المساس بصلاحيات الدول الأعضاء، وهذه الصلاحيات ترتدي صورا وأشكال متعدّدة وأهمها، المراقبة، كأن تراقب المنظمة الإشراف على تنفيذ اتفاقية ما، ويحق لهذه المنظمات طلب الوثائق والمعلومات وتسجيل المخالفات، ويحق لها في بعض الأحيان إنزال العقوبات بالمخالفين، لكن لا يصل الأمر مثلا إلى إنزال العقوبات بالمؤسسات الرسمية للدولة.

ثالثاً: التقسيم لجهة العضوية

ينطلق هذا التقسيم من جغرافية الدول المنضمة للمنظمة،

فتكون منظمات إقليمية بالاعتماد على عضوية الدول في إقليم معين، فيما المنظمات الدولية هي ذات بُعد عالمي. ويقصد بالمنظمة الدولية ذات الاتجاه العالمي تلك التي تقتضي طبيعة أهدافها تحديد شروط العضوية فيها على أساس عالمي يسمح بانضمام أية دولة من الدول إليها ما دامت هذه الدولة تتوافر فيها الشروط التي يتطلبها ميثاق المنظمة والتي ترمي في العادة إلى التحقق من أنَّ الدولة طالبة الانضمام راغبة وقادرة على تنفيذ الالتزامات التي ينص عليها ميثاق المنظمة. ومثال هذا النوع من المنظمات عصبة الأمم والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها.

ويقصد بالمنظمة الإقليمية كل منظمة دولية لا تتجه بطبيعة أهدافها نحو العالمية، وإنَّما يقتضي تحقيق الهدف من إنشائها اقتصار عضويتها على فئة معينة من الدول ترتبط فيما بينها برابط خاص يبرر تعاونها في سبيل تحقيق مصالح مشتركة لها. وعلى الرغم من أهمية الإقليمية، كظاهرة من أبرز مظاهر التنظيم الدولي المعاصر، إلاَّ أنَّها لا تزال في طليعة المصطلحات الدولية التي لم يُتفق بعد على تحديد دقيق لمدلولها. ويتنازع تعريف الإقليمية بشكل عام ثلاثة اتجاهات:

1 - **المفهوم الجغرافي للإقليمية:** يشترط أصحاب هذا الاتجاه لوصف المنظمة بالإقليمية قيام رابطة جغرافية واضحة تربط بين الدول الأعضاء فيها، لكنهم يختلفون حول تحديد المقصود بهذه الرابطة الجغرافية. فيشترط بعضهم ضرورة توافر رابطة الجوار الجغرافي بين الدول أعضاء المنظمة، بينما يكتفي بعضهم الآخر بأن تحدد الدول أعضاء المنظمة النطاق المكاني لتعاونها في سبيل تحقيق أهداف المنظمة بإقليم جغرافي معين ولو لم تقم رابطة الجوار الجغرافي بين هذه الدول، بل وإن لم تنضم جميعها

إلى هذا الإقليم جغرافيا[1].

2 - **المفهوم الحضاري للإقليمية:** لا يكتفي أنصار هذا الاتجاه بقيام رابطة الجوار الجغرافي بين الدول أعضاء المنظمة حتى توصف بالإقليمية، بل يشترطون للقول بثبوت هذا الوصل، إضافة إلى الجوار الجغرافي توافر روابط أخرى ذات طابع حضاري، مثل وحدة أو تقارب اللغة والثقافة والتاريخ والعنصر فضلاً عن المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة.

3 - **المفهوم الفني للإقليمية:** يصف أنصار هذا الاتجاه بالإقليمية كل منظمة دولية لا تتجه بطبيعتها نحو العالمية، إذ تقتضي طبيعة أهدافها إقتصار نطاق العضوية فيها على فئة معينة من الدول ترتبط فيما بينها برابط خاص، أياً كانت طبيعة هذا الرابط جغرافياً كان أم حضارياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً... بصرف النظر إذا كان الرابط دائما أو مؤقتا. ومن ثم يدخل في هذا التصنيف:

1 - المنظمات الإقليمية عامة الأهداف القائمة على أساس من الجوار الجغرافي أو الارتباط الحضاري بين أعضائها مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي.

2 - المنظمات الإقليمية المتخصصة المنشأة بهدف التعاون

(1) كأن تتفق الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً مع بعض دول إقليم جنوب شرق آسيا على إنشاء منظمة دولية الهدف من وراء إنشائها هو الدفاع عن هذا الإقليم ضد أي عدوان محتمل. فمثل هذه المنظمة لا يمكن اعتبارها منظمة إقليمية بالمفهوم الجغرافي للإقليمية إذا ما أخذنا بالمعيار الأول الذي يعتبر الجوار الجغرافي معياراً للإقليمية، ولكنها منظمة إقليمية عند من يرون في تعلق أهداف المنظمة بإقليم جغرافي معين معياراً للإقليمية.

بين مجموعة معينة من الدول في سبيل تحقيق مصلحة مشتركة معينة، أياً كانت طبيعة هذه المصلحة، وسواءً ارتبطت الدول الأعضاء بروابط جغرافية أو حضارية أو لم ترتبط. ومن أمثلة هذه الطائفة من المنظمات الإقليمية المشاركة الأوروبية ومنظمة الدول المصدرة للبترول.

3 - الأحلاف العسكرية القائمة على أساس من المصلحة السياسية والعسكرية المشتركة المؤقتة بظروف معينة بين دول لا يشترط فيها الارتباط الجغرافي أو الحضاري، إذا ما توافرت في الحلف عناصر المنظمة الدولية السابق الإشارة إليها (منظمة معاهدة شمال الأطلسي)[1].

رابعاً: التقسيم لجهة الطبيعة القانونية للنشاط

ويقصد بالنوع الأول المنظمات الدولية التي لا تختص إلاَّ بالفصل في المنازعات الدولية ذات الطبيعة القانونية، كالمحكمة الدائمة للعدل الدولي التابعة لعصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة، ويقصد بالنوع الثاني المنظمات التي يتوجه نشاطها إلى إدارة مرفق عام دولي معين، كاتحاد البريد العالمي، أمَّا

(1) ويميل سامي عبد الحميد إلى الرأي الثالث لما يمتاز به من وضوح وانضباط يفتقدهما الرأي الثاني، ولما يمتاز به من مرونة في التطبيق يفتقدها المفهوم الجغرافي الضيق لفكرة الإقليمية. والواقع أنَّ تطبيق أحد المعيارين الأول أو الثاني من شأنه استبعاد منظمة مثل منظمة الدول المصدرة للبترول من عداد المنظمات الإقليمية بالرغم من أنَّها بلا شك ليست بالمنظمة العالمية أو المتجهة نحو العالمية، الأمر الذي يتضح معه عقم هذين المعيارين ومرونة المعيار الثالث الذي يشمل في الواقع من المنظمات كل ما لا يدخل في عداد تلك المتجهة نحو العالمية. والواقع أنَّنا ما دمنا في مجال سياسي وقانوني، فمن غير المناسب استخدام أفكار جغرافية أو حضارية، ما دام من الممكن الاتجاه إلى معيار قانوني ذي طابع سياسي مثل المعيار الثالث السابق الإشارة إليه.

النوع الثالث فتنحصر مهمته في السعي إلى توحيد القواعد القانونية المتبعة بشأن علاقة دولية معينة كمنظمة العمل الدولية[1].

خامساً: المنظمات غير الحكومية Non-Governmental Organizations (NGOs):

يمثل ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية أحد أبرز أوجه العلاقات الدولية المعاصرة. فالترابط المتزايد المقترن جزئياً بالتحسينات في مجالي تكنولوجيا الاتصالات والنقل، ساهم في إنشاء آلاف المنظمات، والوكالات، والمجموعات المختصة. وهي تتألف من أفراد لا يشغلون منصباً عاماً، يتلقون أجراً، أو يعملون من دون أجر، ويلتزمون بطائفة واسعة من الموضوعات ومن ضمنها حماية البيئة، وتحسين مستوى الحاجات الأساسية في العالم الثالث، والحد من انتهاك حقوق الإنسان، وتأمين الغذاء والدواء للمناطق التي تشتعل فيها نيران الحرب، والدعوة الدينية، وتعزيز قضية المرأة.

ولا يمكن إغفال أن هذه المنظمات تقيم شبكات وصلات معقدة بين الأفراد في العالم أجمع. تقول الحكمة التقليدية إن هذه الكيانات ثانوية بالنسبة إلى دراسة العلاقات الدولية. ولكن من الصعب الأخذ بهذا الرأي. فكثيرة هي المنظمات غير الحكومية التي تمثل قوة يحسب لها حساب، فعدد أعضائها هائل، وميزانياتها

(1) وبالرغم من طرافة هذا التقسيم إلاَّ أنَّه من الصعب تطبيقه واقعياً، إذ أنَّ أغلب المنظمات تجمع في نشاطها الواقعي بين اثنين أو أكثر من هذه الاختصاصات، بل قد يجمع بعضها بين الاختصاص القضائي والتنفيذي والتشريعي مثل المشاركات الأوروبية التي أنشأتها دول أوروبا الغربية الستة. فضلاً عن أنَّه قد يكون من الصعب أحياناً تكييف ما تقوم به المنظمة من نشاط تكييفاً دقيقاً.

ضخمة، وهي تتمتع بسلطة التأثير في سياسة الحكومة وصقل معالمها. لذلك، يقود التعامل مع هذه المنظمات على أساس أنها وجه هامشي من العلاقات الدولية احتمال تفهم تأثيرها تفهماً كاملاً. بالرغم من أن المنظمات غير الحكومية تمثل مفهوماً أساسياً في مصطلحات العلاقات الدولية.

1 - ماهية المنظمات غير الحكومية:

ثمّة اتفاق علمي ضئيل حول المعيار الذي يتم على أساسه تحديد المنظمات التي ينبغي تصنيفها ضمن المنظمات غير الحكومية وتلك التي لا ينطبق عليها هذا التصنيف. فبالنسبة إلى بعض الكتاب، تنطبق على كل منظمة عبر الحدود القومية، ولم تسهم دولة بإنشائها، صفة المنظمة غير الحكومية. وعلى هذا الأساس، تندرج المنظمات الإنسانية التي تمنح المساعدات، ومجموعات حقوق الإنسان، والمجموعات الضاغطة (اللوبي)، والعاملون في شؤون البيئة، والهيئات المهنية، والحركات الاجتماعية الجديدة، والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الإجرامية والإرهابية، والمجموعات الدينية والإثنية في قائمة المنظمات غير الحكومية.

وتضيق حدود استعمال هذا المصطلح بالنسبة إلى آخرين، فتمثل المنظمات غير الحكومية أي جهة عابرة للحدود القومية، لا تبغي الربح، ولا تدافع عن العنف، وتوافق على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول المحلية، وتقيم علاقة وثيقة بمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها. وانطلاقاً من هذا الرأي، يقتصر هذا المصطلح على المنظمات الإنسانية، وبالتالي تتضح لنا عدم دقة هذا المفهوم.

تكمن الطريقة الوحيدة في توضيح غموض هذا المصطلح في

التمييز بين دوافع مختلف المنظمات غير الحكومية، لا سيما تلك التي تمتلك تطلعات حيادية عالمية من جهة، والمنظمات التي يحركها دافع رئيس وهو المصلحة الذاتية من جهة أخرى. فتطبق مواصفات الفئة الأولى على منظمة الصليب الأحمر، ومنظمة العفو الدولية، وجيش الخلاص، وأوكسفام، وكير، وغرين بيس، ومنظمة أطباء بلا حدود. ويتمثل هدفها بالمعنى الشامل في تحسين أوضاع البشرية بصفتها كياناً واحداً، في حين تنطبق مواصفات الفئة الثانية على الشركات المتعددة الجنسيات، والكثير من المنظمات الخاصة.

2 - النشاطات والتأثير:

كُتب الكثير حول نشاطات المنظمات غير الحكومية وتأثيراتها في العلاقات الدولية ثلاث مسائل تستحق الذكر في هذا الخصوص[1]:

أ - على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن جهات مستقلة ذاتياً إلا أن الكثير منها يعمل عن كثب مع منظمات حكومية دولية أنشأتها دول، بغية ترويج مصالحها، وأبرزها منظمة الأمم المتحدة بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ويمثل أعضاؤها جميعاً دولاً لا أفراد.

وتتميز سياسة شبكة الاتصالات بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بفاعليتها، لاسيما في مجالات حقوق الإنسان

(1) Ann Marie Clark, "Non-Governmental Organizations and their Influence on International Society," Journal of International Affairs, vol. 48, no. 2 (1995), pp. 507-526;

والتنمية. وكثيرة هي المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالخبرة في تأمين المساعدات وأعمال الإغاثة وتسليمها، بالإضافة إلى تجميع المعلومات وتحليلها، بينما تؤمن المنظمات الحكومية الدولية تمويل نشاطات المنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال، تدعم الحكومات الوطنية نصف ميزانية منظمة أطباء بلا حدود تقريباً. بالإضافة إلى أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات حيادية سياسياً في أكثر الأحيان، ما يعني أنها قادرة على الانتقال إلى مناطق القتال، وإقامة الصلات مع الفصائل المتنازعة، وتأمين المساعدة للمدنيين. ولا يسهل على الدول إنجاز أعمال مماثلة من دون انتهاك مبدأ عدم التدخل. لهذه الأسباب ولغيرها، تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً مفيداً بالنسبة إلى الدول؛ ويصح القول أن المنظمات الحكومية الدولية تستغل على نحو متزايد مكانة المنظمات غير الحكومية الفريدة. ويشار على سبيل المثال، إلى أن نسبة حجم المساعدات الأجنبية الأوروبية الموزع من خلال المنظمات غير الحكومية قد ارتفعت من 42 إلى 67 في المئة بين العامين 1990 و 1994. وفي الوقت نفسه، تمارس بعض المنظمات غير الحكومية الضغط على مثيلاتها. فيتعين على شركات النفط مثل شركتي شل وأكسون التعامل مع الناشطين في منظمة غرين بيس. وعلى نحو مشابه، قطع اللوبي المناهض للتدخين حول العالم شوطاً طويلاً في استجواب شركات التبغ حول ممارسات التسويق الخاصة بها. وتتمكن المنظمات غير الحكومية من أداء مهامها بالضغط على السياسيين، وفضح الممارسات الفاسدة من خلال الإعلام، وحشد الجماهير وتنظيمها.

ب - يحاجج بعض العلماء قائلين إن المنظمات غير الحكومية قد أصبحت جزءاً مهماً من الصورة الدولية إلى درجة أن مجتمعاً مدنياً عالمياً يظهر على الساحة. ففيما يتفاعل الأفراد على المستوى الدولي، تتخذ مواقفهم طابعاً كسموبوليتياً، ويتضاءل تمسكهم

بسيادة الدولة. فهل نستنتج من هذا أن المنظمات غير الحكومية تدمر تدريجاً سلطة الدولة؟ ليس تماماً. ففيما تدير آلاف المنظمات غير الحكومية أعمالها حرفياً حول العالم، تمثل هذه المنظمات على الصعيد العالمي عدداً ضئيلاً من الأفراد. فإذا رأى مجتمع مدني عالمي النور، سيضم أفراداً من النخبة والاختصاصيين.

3 - يسلط نمو المنظمات غير الحكومية الضوء على نمو سلطة الشعب الملحوظ في العلاقات الدولية، بسبب فشل الدول أساساً في تلبية حاجات الأفراد الصحية، والبيئية، والسياسية، والاجتماعية العاجلة. ويتجلى هذا على أحسن صورة في المؤتمر العالمي الرابع حول النساء المنعقد في بكين عام 1995 حيث اجتمعت عشرات آلاف النساء من المنظمات غير الحكومية حول العالم لمناقشة طائفة من القضايا، لا سيما تلك التي تمس المرأة. وليس من دليل يشير إلى أن نزعة المنظمات غير الحكومية إلى التدخل على نحو متزايد في العلاقات الدولية المعاصرة ستتضاءل.

القسم الثالث

عضوية المنظمات الدولية

السؤال الأول الذي يتبادر إلى الأذهان من له الحق في اكتساب العضوية؟ والجواب الأولي، أنَّ الدول لوحدها الحق في اكتساب العضوية في المنظمات الدولية. إلا أنَّ ذلك لا يعني بالضرورة أنَّ لأية دولة الحق في أن تدخل في عضوية منظمة دولية. إذ ينبغي توافر حد أدنى من الشروط التي تتفاوت ضيقاً واتساعاً لكي

تستطيع دولة ما الانضمام إلى عضوية المنظمة. ومن الطبيعي أنَّ نطاق العضوية في المنظمات يختلف ضيقاً واتساعاً تبعاً لما إذا كانت تنتمي إلى فئة المنظمات الدولية عالمية العضوية كالأمم المتحدة أو كانت تنتمي إلى فئة المنظمات الإقليمية. على أنَّ العضوية في المنظمات الدولية قد تتحكم بعناصر أخرى تنعكس بآثارها على عملية القبول[1]. وبصرف النظر عن شروط العضوية، فذلك لا يعني ان المنظمة الدولية أو الاقليمية تحصر نشاطاتها أو علاقاتها حصرا بالدول المنتمية لها، بل يمكن ان يشمل أو يمتد عملها ونشاطاتها وآثارها الى دول ليست منضمة لها، وبالتالي تشكّل مظهرا من مظاهر العلاقات الدولية الاقليمية والدولية.

أولاً: عضوية المنظمات الدولية

قد يتخذ الانضمام إلى المنظمات الدولية إحدى صورتين: أولها العضوية العادية، وفيها يتمتع العضو بكافة الحقوق التي تكفلها العضوية ويتحمل كافة ما تفرضه من التزامات. وثانيها: العضوية المنتسبة وهي محدودة لجهة ما تنتجه من آثار في علاقة العضو المنتسب بالمنظمة، وهنا يُثار التساؤل حول ما إذا كان بعض المنتسبين

(1) فالمتطلع إلى المعاهدة المنشئة لمجلس أوروبا المبرمة سنة 1949 يجد تأثير العوالم المذهبية واضحاً على عملية اكتساب العضوية فيه. فقد جاء في ديباجة هذه المعاهدة أنَّ الحكومات الموقعة عليها «تأخذ نفسها بالقيم الروحية والأخلاقية التي تمثل تراثاً مشتركاً لشعوبها والتي تعد أساساً لمبدأ الحرية الفردية، والحرية السياسية. وتتمسك بسمو المبادئ التي تتأسس عليها الديمقراطية الحقة». كذلك تنص المادة (3) من ذات المعاهدة على أنَّ «كافة الأعضاء في مجلس أوروبا تعترف بسمو القوانين والمبادئ التي تقرر أنَّ كافة الأفراد المندرجين في إطار ولايته ينبغي أن يتمتعوا بحقوق الإنسان، وبالحريات الأساسية». ويستفاد من هذا أنَّ العضوية في مجلس أوروبا لا تتاح إلاَّ للدول التي تعتنق المذهب الديمقراطي الغربي التقليدي. ولعلَّ ذلك كان سبباً في حجب عضويته عن كل من إسبانيا والبرتغال لمدة طويلة، نظراً لسيطرة الأنظمة الديكتاتورية على الحكم فيهما.

ينبغي أن تتوافر فيهم كافة الشروط التي تشترط في العضو الكامل. ولكي يحصر السؤال في زاوية معينة، يطرح السؤال بصيغة أخرى، إذا كانت العضوية العادية في منظمة ما تشترط أن يكون العضو «دولة». فهل يشترط هذا الشرط في من ينتسب إلى المنظمة؟.في الواقع أنَّ ما جرت عليها العادة بالنسبة للمنظمات الدولية يظهر أنَّها قد عرفت الاتجاهين: انتساب الدول وغير الدول.

1 - المنتسبون من غير الدول:

تظهر بعض الوكالات المتخصصة المنتمية إلى الأمم المتحدة هذه النوعية من الانتساب ومثال ذلك: اليونيسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المنظمة الحكومية الاستشارية للملاحة البحرية. وقد نصَّ ميثاق الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية على إمكانية انضمام الأقاليم التي لا تسند إليها مسؤوليات في إطار العلاقات الدولية، كالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية، متى قُدم طلب الانضمام من جانب أحد أعضاء الاتحاد، أو من جانب الأمم المتحدة ذاتها لحساب هذه الأقاليم.

2 - المنتسبون من بين الدول:

ويتحقق هذا النوع حينما تتقدم دولة ما بطلب لاكتساب صفة «عضو منتسب» في إحدى المنظمات الدولية التي يسمح ميثاقها بمثل هذا النوع من العضوية. وتعني العضوية المنتسبة عدم تمتع الدولة المعنية بكافة حقوق العضوية العادية ولا تتحمل بكافة التزاماتها. كما أنَّ ارتباطها بموجب هذه العضوية قد يكون مؤقتاً. والانتساب قد يتخذ صورة داخلية بمعنى أنَّ العضو المنتسب يمارس مظاهر

العضوية المنتسبة داخل إطار المنظمة المعنية[1].

كما أن الانتساب قد يتخذ صورة خارجية، بمعنى أنَّ مظاهر العضوية تُمارس خارج إطار المنظمة. وتعتبر الجماعات الأوروبية المنظمات النمطية التي عرفت هذا النظام، وهو متمثل في إرساء رابطة معينة بين المنظمة وبين الدولة الراغبة في الانتساب إليه مع بقائها خارج إطاره. ويمكن التمييّز بين صورتين من صور الانتساب الخارجي للجماعات الأوروبية:

1 - انتساب خارجي عادي، بموجب اتفاق يُبرم بين الجماعة الأوروبية وبين دولة ما أوروبية كانت أم غير أوروبية.

2 - انتساب خارجي تنظيمي، ويتاح لبعض الدول الإفريقية التي كانت ترتبط ببعض الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية برابطة خاصة.

ثانياً: إجراءات القبول في العضوية

لا تعرض المشكلات الخاصة بإجراءات القبول في عضوية المنظمات الدولية إلاَّ بالنسبة للعضوية اللاحقة لنشأة المنظمة. أمَّا بالنسبة للعضوية الأصيلة فتكتسب منذ الوقت الذي نشأت فيه المنظمة، وتسند إلى الدول التي أبرمت المعاهدة المنشئة لها فيما بينها. فكل معاهدة منشئة تنص على مجموعة معينة من الشروط الموضوعية،

(1) ومثال ذلك ما نصَّت عليه المادة (5) من ميثاق مجلس أوروبا من أنَّ هذه الصورة من صور العضوية تعني أنَّ العضو المنتسب لا يُمثل سوى في الجمعية الاستشارية دون لجنة الوزراء. ولقد اكتسبت ألمانيا الاتحادية هذه العضوية في الفترة ما بين 1950 - 1951، وإقليم السَّار قبل اندماجه في ألمانيا الاتحادية في الفترة ما بين 1950 - 1956. راجع بهذا الخصوص: محمد الغنيمي، الأحكام العامة للمنظمات الدولية، ج 2، ص 452 وما يليها.

وأخرى إجرائية لاكتساب العضوية في المنظمة وتختلف في صعوبتها ويسرها بحسب ما إذا كانت المنظمة محدودة العضوية، كمثل أن تكون المنظمة إقليمية أم لا. فعندما تكون المنظمة محدودة العضوية تكون الإجراءات صعبة. مثل أن تشترط المعاهدة المنشئة، اتخاذ قرار إجماعي يصدر عن الجهاز الذي يُناط به إصدار القرار بقبول العضوية، والذي يضم عادة كافة الدول الأعضاء في المنظمة. ومن أمثلة ذلك ما نصّت عليه الفقرة الأولى من المادة (237) من معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة من أنَّ «كل دولة أوروبية تستطيع طلب العضوية في السوق الأوروبية المشتركة، وهي تقدم طلبها إلى المجلس الذي يصدر قراره بالإجماع بعد أخذ رأي اللجنة».

وفي المقابل يمكن إن تكون الإجراءات سهلة عندما يتعلق الأمر بمنظمة عالمية كالأمم المتحدة مثلاً. فالمادة (4) من الميثاق تنص في فقرتها الأولى على ضرورة توافر مجموعة من الشروط الموضوعية كأن يكون طالب العضوية دولة «محبة للسلام والتي تأخذ على نفسها بالالتزامات التي يتضمنها الميثاق، والتي ترى الهيئة أنَّها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيها».أمَّا الفقرة الثانية من ذات المادة فتقرر أنَّ «قبول أية دولة من الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن»[1].

(1) وواضح مدى السهولة النسبية في الإجراءات المتبعة في قبول الدول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة إذا أنَّ الإجراء المركب المتمثل في التوصية الصادرة من مجلس الأمن (بأغلبية 9 أصوات بما فيها أصوات دول الخمس الدائمة العضوية أو على الأقل عدم اعتراض إحداها على ذلك) والقرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت. فالإجماع غير لازم لإتمام قبول الدولة عضواً في الأمم المتحدة.

ثالثاً: انتهاء العضوية

إذا ما تمَّ اكتساب العضوية في منظمة دولية ما، فإنَّ الأصل الاستمرار طالما ظلَّت المنظمة الدولية قائمة. ومع ذلك فقد يعترض هذا الاستمرار عارض يؤدي إلى انتهاء العضوية إمَّا بإرادة الدولة ذاتها بأن تنسحب من المنظمة، وإمَّا بموجب قرار من المنظمة كعقاب يوقع على الدولة المعنية لسبب أو لآخر.

1 - الانسحاب من المنظمة:

إن قراءة مواثيق المنظمات الدولية تشير إلى إمكانية انسحاب الدولة بشكل صريح، وإما السكوت عن هذا الأمر. ومن المنظمات التي سمحت لأعضائها بالانسحاب من العضوية بالنص على ذلك صراحة، عصبة الأمم التي قررت في الفقرة الثالثة من المادة الأولى على أنَّ كل عضو في عصبة الأمم يستطيع الانسحاب منها بعد مرور عامين على إخطار الدولة بنيتها الانسحاب، وبشرط أن تكون الدولة قد أوفت بكافة التزاماتها الدولية بما فيها المنبثقة عن العهد. كذلك نصَّ ميثاق الجامعة العربية على وضع مماثل، وإن كان قد اختصر الفترة التي يلزم مرورها بين إخطار الجامعة بالنية في الانسحاب وبين إتمامه إلى سنة واحدة. وتنص المعاهدة المنشئة لحلف شمال الأطلسي على حق أي دولة عضو أن تتحلل من عضوية الحلف بعد مرور عشرين عاماً من إبرامها، الأمر الذي قد يفهم منه خطر الانسحاب قبل مرور هذه الفترة الزمنية.كذلك تنص بعض المعاهدات المنشئة لبعض الوكالات المتخصصة على إمكانية الانسحاب من عضويتها. مثال ذلك ما نص عليه ميثاق منظمة العمل الدولية في الفقرة الخامسة من المادة الأولى التي تسمح للدول الأعضاء بالانسحاب من العضوية مع استمرار تحملها ببعض

الالتزامات لمدة سنتين تاليتين على الانسحاب.

إلا أنَّ الصعوبة تُثار في حالة صمت المعاهدة المنشئة للمنظمة الدولية عن بيان حكم الانسحاب من عضويتها. فثمة بعض الاتجاهات الفقهية تعتبر أنَّ المعاهدة المنشئة للمنظمة الدولية والتي تبرم لمدة غير محدودة، يعني أنَّه لا يمكن لأحد من أطرافها أن يتحلل بإرادته المنفردة من التزاماتها الناشئة عنها. وبعبارة أخرى فلا يجوز لأي عضو في المنظمة أن ينسحب من العضوية. على أن هذا الرأي لا يعتبر منطقيا، إذ يعتبر عملاً من شأنه إجبار الدول على فعل أمر لا تريده، وهو أمر يتناقض مع مبدأ التعاون والتشاور الاختياري الذي يحيط بعمل المنظمات الدولية وبعلاقات الدول بين بعضها أو بينها وبين غيرها من الدول.

2 - الطرد من المنظمة:

عندما تقرر دولة ما الانضمام إلى عضوية منظمة دولية، فيعني ذلك التزامها بكافة الموجبات التي يفرضها ميثاق المنظمة. كما ينبغي تنفيذ ما يمكن أن يصدر عنها من قرارات لاحقة، فإذا خالفت الدولة هذه القرارات وتمادت في خرقها وتجاهلها لتبعات التزاماتها يمكن أن تتعرض للطرد من عضوية المنظمة. وتنص المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية بوجه عام على جزاء الفصل من عضوية المنظمة في حالة انتهاك الدولة لأحكامها. كمثال ما نصّت عليه المادة (6) من ميثاق الأمم المتحدة من أنَّه «إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة في انتهاك مبادئ الميثاق، جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية من مجلس الأمن». ويتضمن

ميثاق الجامعة نصاً مماثلاً[1].

والسؤال الذي يطرح نفسه عند عدم وجود النص في المعاهدة المنشئة للمنظمة على عقوبة الطرد. ومثال ذلك خلو ميثاق منظمة العمل الدولية من مثل ذلك النص، وحالة المعاهدة المنشئة لمجلس أوروبا وتلك التي أنشأت منظمة الدول الأمريكية. إنَّ استعراض ما جرت عليها العادة في هذه المنظمات يفيد بأنَّها قد وقّعت هذا الجزاء رغم خلو مواثيقها من النص على ذلك[2].

رابعاً: إشكالات التمثيل

من المتعارف عليه، أنَّ المنظمات الدولية الحكومية تنشأ بموجب معاهدة دولية تبرم بين الدول، ولا تضم في عضويتها سوى الدول. ويستفاد من ذلك أنَّ الأجهزة التمثيلية في المنظمة الدولية لا تضم سوى ممثلي هذه الدول، أو بمعنى أدق لا تضم سوى ممثلي حكوماتها. ويثور التساؤل حول ما إذا كان هذا المبدأ لا استثناءات له، أي أنَّ الحكومات وحدها تظل محتكرة لعملية التمثيل، ويمنع على غيرها من العناصر أن تمثل في أجهزة المنظمة.

---

(1) ورغم ذلك، فإنَّ الحالات التي تمَّ فيها طرد دولة ما من عضوية منظمة معينة تعد من الأمور النادرة الحدوث. فقد عرف تاريخ المنظمات الدولية سوابق في هذا الشأن إبان حياة عصبة الأمم حينما طُرد الاتحاد السوفيتي من عضويتها سنة 1939 بعد مهاجمته فنلندا.

(2) ففي حالة منظمة العمل الدولية نجد أنَّ المؤتمر بعدما ناقش وأدان سياسة التفرقة العنصرية التي مارستها دولة اتحاد جنوب إفريقيا نصحها لكي لا يقال إنَّه أجبرها بالانسحاب. وذات الأمر اتبعه مجلس أوروبا في مواجهة اليونان في أعقاب الانقلاب العسكري فيها وبعدما اتهمتها الدول الإسكندنافية سنة 1969 بانتهاك حقوق الإنسان. أمَّا منظمة الدول الأمريكية فقد طرد كوبا من عضويته في 31 كانون الثاني / يناير سنة 1960.

إن استعراض الوضع في المنظمات الدولية المعاصرة حيث تبدو الحكومات مستأثرة بعملية تمثيل الدولة العضو في أجهزة المنظمة، إلا أنَّ ثمَّة منظمات دولية استجابت إلى بعض الأفكار التي نادت بضرورة تمثيل الشعوب، دون الاقتصار على الحكومات وحدها الامر الذي يعني ان لغير الدول أثر في انشاء مظاهر العلاقات الدولية وتفاعلاتها.

إن التدقيق فيما جرى عليه العمل في غالبية المنظمات الدولية يشير إلى قيام الحكومات بتمثيل الدول التابعة لها في المنظمات الدولية. فممثل الدولة في المنظمة يعد موظفاً حكومياً تنفرد حكومته بتعيينه، كما أنَّه يتلقى التعليمات منها، أي تتحدّد مواقفه من المشكلات التي تعرض أمام المنظمة من خلال الأوامر الصادرة إليه من حكومته.كما أن المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولة تترك للحكومات المعنية، تحديد درجة ممثل الدولة في الأجهزة المختلفة للمنظمة. ومثال ذلك ميثاق الأمم المتحدة الذي جاء خاليا من اشتراط أن يكون ممثل الدولة في درجة معينة من درجات السلم الوظيفي في دولته. ومع هذا فإنَّ ثمَّة من المعاهدات الدولية ما تشترط أن يكون ممثل الدولة على درجة معينة من درجات الوظائف التي يشغلها في دولته (كوزير مثلاً) وليكن ذلك في أحد أجهزة المنظمة المعني فقط[1]. وترى بعض الاتجاهات الفقهية، أنَّ ممثلي الدول إذا كانوا يتقيَّدون بحسب الأصل بمواقف حكوماتهم، إلاَّ أنَّه لا يمنع إزاء انتشار المبادئ الديمقراطية وازدياد أهمية الرأي العام الداخلي والدولي على السواء وتأثيرهما في مجرى الأحداث

(1) مثال ذلك ما نصّت عليه المعاهدة المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة من ضرورة أنَّ تمثيل الدول الأعضاء في مجلس الوزراء بممثل من درجة وزير. كذلك ما ينص عليه ميثاق الجامعة العربية من أنَّ مجلس الدفاع المشترك، يتكون من وزراء الخارجية والدفاع في الدول الأعضاء بالجامعة.

الدولية من تأثر مواقف ممثلي الدول الأعضاء إزاء بعض المشكلات المعينة.

1 - إشكالات التمثيل الحكومي:

قد تظهر بعض المشكلات بشأن التمثيل الحكومي وتتعلق بالأسلوب الذي يتم فيه.

1 - فالأصل أنَّ السلطة التنفيذية بشكل عام ووزارة الخارجية بشكل خاص، هي التي يُناط بها تعيين ممثلي الدولة لدى المنظمة الدولية. وغالباً ما يكون من بين موظفي الدولة. إلا أنَّ بعض المنظمات ذات الطابع الفني يمثل الدولة فيها جهاز وطني يعمل في ذات المجال الذي ينصرف إليه نشاط المنظمة. مثال الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية الذي يقبل الإدارات الوطنية التي تعمل في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية كممثلين لدولهم في المنظمة.

2 - مظهر آخر يتعلق بمدى تأثير التغييرات الدستورية التي قد تؤدي إلى تغيير الحكومات على عملية تمثيل الدولة العضو في المنظمة. المبدأ أنَّ المنظمات الدولية لا تمارس أي اختصاص يتعلق بالرقابة على دستورية التغيرات السياسية التي تتم في دولة ما. وكل ما لها هو التأكد من شخصية ممثلي الدولة وفقاً لما جاء في أوراق اعتمادهم لدى المنظمة. على أنَّه في بعض الأحوال نجد أنَّ المنظمة الدولية قد تبحث شرعية قيام وفد معين لتمثيل دولة ما، ما يعني بحث شرعية الحكومة التي

أرسلته في التعبير عن إرادة هذه الدولة[1].

2 - إشكالات تمثيل الشعوب:

الأصل في التمثيل الشعبي في المنظمات الدولية،أن يسبقه بطبيعة الحال انتخاب الممثلين أولاً، بحيث لا يكون للحكومات دور في هذا الاختيار، والتدقيق فيما جرت عليه العادة يشير إلى أنَّ هذه الصيغة لاختيار الممثلين لم تأخذ درجة مهمة في المنظمات الدولية. وعلى الرغم من أنَّ ميثاق الأمم المتحدة قد بدأ ديباجته بعبارة «نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال من ويلات الحروب... إلخ». ورغم أنَّ المناقشات التي أجريت حول الفقرة الثانية من المادة (9)، المتعلقة بالسماح للدول المختلفة بإرسال وفد لا يزيد أعضاؤه عن خمسة، تعني بأنَّ من بين أسباب ذلك هو أنَّ واضعي الميثاق أرادوا أن يأتي الوفد ممثلاً للاتجاهات السياسية المختلفة السائدة في الدولة المعنية. إلاَّ أنَّ ما جرى عليه واقع المنظمة، وما أتت به بقية نصوص الميثاق أدّى إلى تراجع هذه الاتجاهات واحتفاظ المنظمة بالتالي بالطابع الحكومي التقليدي سواء في تكوينه أو في ممارسة نشاطه[2].

---

(1) وقد أثيرت هذه المشكلة عدة مرات في الأمم المتحدة، منذ سنة 1956 لجهة تمثيل المجر إبان الأحداث التي اجتاحتها وأدت إلى الغزو السوفيتي لأراضيها. كذلك أثيرت سنة 1979 لجهة تمثيل كمبوديا في الأمم المتحدة. على أنَّ أهم مشكلة أثيرت تلك التي طُرحت بصورة منتظمة على الأمم المتحدة منذ سنة 1961 وحتى سنة 1971 المتعلقة بتمثيل الصين، وما إذا كان الوفد الشرعي هو الذي ترسله حكومة بكين (الممثلة للصين الشعبية) أم الذي ترسله حكومة فرموزا (الممثلة للصين الوطنية)، والتي انتهت أخيراً سنة 1971 بقبول أوراق اعتماد مندوب الصين الشعبية وطرد ممثل حكومة فرموزا.

(2) لمزيد من التفاصيل راجع: محمد الدقاق، التنظيم الدولي، ص 100 وما يليها.

القسم الرابع

أجهزة المنظمة

رغم التشابه بين الدول والمنظمات الدولية لجهة الحاجة لكل منها إلى شخص طبيعي يمثله، إلاَّ أنَّ ثمَّة خلاف بينها لجهة الصورة التي يتم من خلالها تمثيل الشخص الطبيعي للشخص الاعتباري. فالتمثيل في حالة الدولة تمثيل مباشر، أمَّا في حالة المنظمة فالأصل في التمثيل، تمثيل غير مباشر، إذ جرت العادة على أن يُعهد بمهمة تمثيل المنظمة إلى مجموعة من الدول الأعضاء فيها، يمثلها في ذلك مجموعة من الأشخاص الطبيعيين ينوبون عنها في ذلك، بحيث يقومون بمهمة تمثيل المنظمة والتعبير عن إرادتها، ولكن بطرق غير مباشرة.وتسمى هذه المجموعة من الأشخاص الطبيعيين الممثلين للمنظمة والمعبرين عن إرادتها من خلال تمثيلهم لدولهم بالجهاز.

وإذا كان الأصل، أن يتم تمثيل الشخص الطبيعي للمنظمة بشكل غير مباشر، من خلال تمثيله لدولة عضو تشترك في الجهاز المعتبر الممثل المباشر للمنظمة، إلاَّ أنَّ المنظمة قد تُمثل تمثيلاً مباشراً بواسطة أشخاص طبيعيين يختارون بصفتهم الشخصية للقيام بهذه المهمة كما هو الحال بالنسبة لأمناء المنظمات المعتبرين جهازاً كالأمين العام للأمم المتحدة، وكما هو الحال بالنسبة للأجهزة المكوَّنة من أشخاص مختارين لصفاتهم الشخصية، كمحكمة العدل الدولية. ونظراً لأهمية الدور التي تقوم به الأجهزة باعتبارها المعبِّر عن إرادة المنظمة، فمن المهم التعرّض لكيفية تكوين الأجهزة، ومدى حاجة المنظمة إلى واحد منها أو أكثر، ولنظم التصويت فيها باعتبار

التصويت في واقع الأمر الوسيلة الفنية الوحيدة الممكنة لإسهام الممثلين المتعددين معاً في تكوين إرادة واحدة تنسب في نهاية الأمر إلى المنظمة نفسها، الأمر الذي ينعكس في النهاية على طبيعة العلاقات بين الدول المعنية وكيفية تسيير امور المنظمة وقراراتها على الصعيد الدولي أو الاقليمي.

أولاً: أجهزة المنظمة بين الوحدة والتعدد

بالعودة إلى مراحل التطور التي مرّت بها ظاهرة التنظيم الدولي، يتضح أنَّ المنظمات الدولية الأسبق في النشأة، قامت أساساً على جهاز واحد تشترك في عضويته كافة الدول الأعضاء. وقام هذا الجهاز بممارسة كافة وظائف المنظمة، وبالنظر في كل ما يدخل في دائرة اختصاصها من أمور. ولم يكن في هذا الموضوع ما يتعارض واعتبارات الفاعلية، إذ كانت اختصاصات معظم المنظمات في ذلك العصر محدودة، ومن طبيعة واحدة أو من طبائع متقاربة، ومن ثم لم يكن في حصر الاختصاص بممارسها كلها في جهاز واحد ما يؤثر في فاعلية هذا الجهاز[1].

ومع اتساع دائرة نشاط المنظمات الدولية، وتعدّد وظائفها وتأثيراتها في التفاعلات الدولية، أخذ هيكلها الداخلي في التطور استجابة لهذا التغيّر في الظروف، وبدأت المنظمات الدولية تتجه تدريجياً نحو الأخذ بمبدأ تعدد الأجهزة مراعاة لاعتبارين أساسيين:

1 - ضرورة التخصص وتقسيم العمل بعد أن اتسعت دائرة نشاط المنظمات الدولية وكثرت وتعقدت وظائفها، على

(1) راجع في ذلك: سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 174.

نحو أصبح معه من المستحيل أن يقوم جهاز واحد بكل ما ينبغي على المنظمة القيام به من وظائف متشعِّبة، واختصاصات قد يغلب على طبيعتها اعتبارات التخصص. ويندر الآن أن تمارس المنظمة عملها في جهاز واحد، بل الغالب في العمل توزيع وظائفها على أجهزة متعدِّدة يتخصص كل منها في مجال محدد من مجالات نشاط المنظمة. وكما ينطبق هذا الأمر على المنظمات العالمية عامة الاختصاص والمتخصصة على حد سواء، ينطبق أيضاً على المنظمات الإقليمية العام منها والمتخصص.

2 - ضرورة مراعاة الأهمية النسبية لكل دولة عضو، ومحاولة تحقيق نوع من التوازن بين الدول الأعضاء. فعبر تعدّد الأجهزة، وإعطاء بعض الدول ذات الأهمية الخاصة وضعاً متميّزاً داخل بعض الاجهزة، يمكن الوصول إلى وضع من التوازن الهيكلي داخل إطار المنظمة يتجاوب مع وضع التوازن الواقعي القائم فعلاً بين الدول المشتركة في عضويتها دون إغفال لجوهر مبدأ المساواة في السيادة.

وفي مقدمة المنظمات التي أخذت بمبدأ تعدّد الأجهزة مراعاة لهذا الاعتبار، إضافة إلى اعتبارات التخصص وتقسيم العمل، الأمم المتحدة التي وزَّع ميثاقها الاختصاصات الأساسية ذات الطابع السياسي بين جهازين أساسيين تشترك في أحدهما (الجمعية العامة) كافة الدول الأعضاء على قدم المساواة، وتتمتع في الآخر (مجلس الأمن) الخمس دول الكبرى بوضع خاص، تمَّ فيه مراعاة أهميتها السياسية عبر منحها العضوية الدائمة وحق الاعتراض. كما تمَّ مراعاة اعتبارات الأهمية الفعلية للبعض من الدول الأعضاء، وضرورة إعطائها وضعاً خاصاً داخل أجهزة المنظمة يناسب وزنها

الخاص، في الكثير من المعاهدات المنشئة للوكالات المتخصصة[1].

وإلى جانب اتجاه الغالبية العظمى من المنظمات الدولية إلى الأخذ بمبدأ تعدّد الأجهزة الرئيسة، فقد أصبح من المبادئ المسلم بها في فقه القانون الدولي، أنَّ لأي من هذه الأجهزة الرئيسة الحق في أن ينشىء بقرار يصدره ما يرى مناسباً استحداثه من أجهزة فرعية (subsidiary organs)، وأن يعهد إليها بممارسة بعض ما يدخل في نطاق اختصاصه من وظائف يرى ملاءمة تخصيص جهاز متميّز لها، مراعاة لاعتبارات التخصّص أو تقسيم العمل. وقد تعدّدت بالفعل في السنوات الأخيرة مظاهر استخدام الأجهزة الرئيسة لكثير من المنظمات الدولية لهذه الصلاحية، سواءً نصَّ عليها صراحة في المعاهدة المنشئة للمنظمة أم لم ينص، بحيث أصبح من النادر حالياً وجود جهاز رئيسي لم يحط نفسه بالعدد المتناسب ونطاق اختصاصه من اللجان المتخصصة وغيرها من الأجهزة الفرعية التي قد تتمتع في الكثير من الأحيان بنوع من الاستقلال المالي والإداري بحيث تبدو معه لأول وهلة، وكأنَّها منظمة دولية قائمة بذاتها.

ثانياً: أجهزة المنظمة الدولية

لكل منظمة دولية بشكل عام أجهزة رئيسية ثلاثة، إضافة إلى

(1) مثال ذلك ما نصّت عليه المادة (50) من المعاهدة المنشئة لمنظمة الطيران المدني الدولية من ضرورة مراعاة الأهمية النسبية في ميدان الملاحة الجوية عند اختيار «الجمعية» المكوّن من (27) دولة فقط، وما نصّت عليه المادتان (17) و(18) من المعاهدة المنشئة للمنظمة البحرية الاستشارية من ضرورة إعطاء الدول البحرية الكبرى وضعاً خاصاً في كل من مجلس المنظمة ولجنة السلامة البحرية خلافاً للجمعية وهي الجهاز المكوّن من كافة الدول الأعضاء، وما نصّت عليه المادة (6) من المعاهدة المنشئة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من ضرورة إعطاء الدول الأكثر تقدماً في مجال البحث الذري وضعاً مؤثراً داخل مجلس المحافظين، خلافاً للمؤتمر العام المكوّن من كل الدول الأعضاء.

أجهزة ثانوية أو فرعية. الجهاز العام ويسمى الجمعية أو المؤتمر العام، والجهاز التنفيذي والجهاز الإداري[1].

1 - الجهاز العام:

ويطلق عليه تسميات مختلفة كالجمعية العامة أو المؤتمر العام ذلك بحسب ما تنص عليه الأنظمة الداخلية للمنظمات. وتكون عضوية الجهاز العام مفتوحة لكل الأعضاء على قدم المساواة، ولكل دولة ممثل واحد أو أكثر فيه، بحسب ما يُتفق عليه، والعبرة في المساواة هنا بالتصويت.

وتشمل اختصاص الجهاز العام، كل ما ينص عليه ميثاق المنظمة، باعتباره أهم جهاز، فعلى الأجهزة الأخرى أن تقدم له تقارير سنوية حول أعمال المنظمة، ومثال ذلك ما تنص عليه المادة (15) من ميثاق الأمم المتحدة: تتلقى الجمعية تقارير سنوية من مجلس الأمن وتقارير أخرى من الأجهزة الفرعية.

أما لجهة اجتماعات الجهاز العام، فهي سنوية كما حال الجمعية العامة في الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومجلس الجامعة العربية، كما تعقد الأجهزة اجتماعات استثنائية أو طارئة بناء على شروط خاصة تذكرها النظم الأساسية للمنظمات، كما تعقد بعض مجالس المنظمات اجتماعات كل سنتين كمجلس الاونيسكو ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الدولية، أو كل ثلاث سنوات كمؤتمر منظمة الطيران المدني.

---

(1) للمزيد راجع: محمد المجذوب، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 90 وما يليها.

ويكون لهذه الأجهزة رئيس ونواب رئيس يديرون أعمالها، فعلى سبيل المثال ثمَّة رئيس للجمعية العامة للأمم المتحدة وواحد وعشرون نائبا له، ينتخبون لمدة عام من بداية الدورة حتى نهايتها وفقا للمادة (31) من النظام الأساسي للجمعية. وتنتخب الأجهزة العامة في المنظمات لجاناً فرعية لدراسة مسائل مختلفة وتصدر قراراتها للأجهزة الرئيسية التي تقوم بدورها اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذها.

أما لجهة صدور قرارات الجهاز العام، فالأصل هو الإجماع مراعاة لمبدأ السيادة. لقد كان معنى الإجماع يعني إجماع كل الدول المكوِّنة للمنظمة، ومن ثمَّ اخذ الإجماع صورا أخرى كإجماع الدول التي حضرت الاجتماع، أو إجماع الدول التي شاركت في التصويت. وقد اخذ بها ميثاق عصبة الأمم أي إجماع الدول الممثلة في الاجتماع وكذلك الأمر الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي.

كما تطوَّرت صور التصويت باتجاهات مغايرة للإجماع، مثال قاعدة الأغلبية، التي ظهرت بداية في منظمة العمل الدولية، وفي الكثير من المواثيق ومنها ميثاق الأمم المتحدة. وتعني قاعدة الأغلبية في الجهاز العام للمنظمة أي أن القرار يكون صحيحا متى حاز على الأغلبية. كما أن ثمَّة صوراً وأوجه عديدة للأغلبية ومنها، أغلبية مشروطة أو موصوفة كأغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع. ويمكن أن تكون أغلبية بسيطة أو مطلقة. أو أغلبية أعضاء المنظمة أو أغلبية الأعضاء المشاركين في التصويت. وعلى سبيل المثال تنص المادة (18) من ميثاق الأمم المتحدة أن الجمعية العامة تتخذ قراراتها بأغلبية الثلثين من مجموع الأعضاء المشاركين في التصويت في القضايا الهامة وبالمسائل الأخرى بالأغلبية العادية من هؤلاء.

2 - الجهاز التنفيذي:

من طبيعة الأمور أن كثرة عدد أي جهاز يمكن أن يطيل أو يؤخر عمليات القرار فيه، وبالتالي كان التوجّه من إنشاء أجهزة محدودة العدد يهدف إلى تسريع الأعمال وانجازها في فترات معقولة. فلجأت المنظمات إلى إنشاء أجهزة أنيطت بها صلاحيات تنفيذية تلافياً لإطالة الوقت وتسيير الأعمال التي تتطلب سرعة التنفيذ.

إن تكوين الأجهزة التنفيذية في إطار محدودية العدد، أثار تساؤلات هامة لجهة المساوة بين أعضاء المنظمة، سيما وان بعض الأجهزة تمَّ اللجوء فيها إلى أعضاء دائمين ومؤقتين، يتم تبديلهم كل فترة معينة من الزمن. كمثال عضوية مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة الذي يتألف من خمسة عشر عضواً، خمسة منهم دائمين، وعشرة منهم غير دائمين ينتخبون لمدة سنتين وفقا للمادة (23).

أما لجهة التصويت في الأجهزة التنفيذية، فكانت تتم عير الأخذ بنظام الإجماع كما كان الأمر في مجلس عصبة الأمم وما زالت سارية في مجلس الجامعة العربية ومنظمة الدول الأمريكية. وجوهر هذه القاعدة تستند إلى فكرة المساوة والسيادة بين الدول الأعضاء. وعلى الرغم من لجوء غالبية المنظمات في وقتنا المعاصر إلى قاعدة الأغلبية، فثمة تخريج قانوني للاحتفاظ بما يسمى بالثقل التصويتي ضمن بعض المنظمات ذات الطابع المالي والاقتصادي، حيث يحفظ لكل الدول المساواة في التصويت مبدئياً، يضاف إليها عدد من الأصوات بحسب حجم مشاركتها المالية، كنظام صندوق النقد الدولي عند التصويت في مجلس المحافظين[1].

(1) كما الأخذ بنظام الأكثرية والإجماع في مجلس الأمن الدولي، ففي القضايا الموضوعية يستلزم القرار موافقة الدول الكبرى وعدم استعمال حق النقض الفيتو.

3 - الجهاز الإداري:

يعتبر هذا الجهاز من ابرز العناصر التي تدلُّ على استمرارية المنظمة، وباعتباره يدير نشاطاتها ويتابعها عندما تنفض اجتماعات الكثير من الأجهزة واللجان التابعة للمنظمة، ويطلق عليه تسمية الأمانة العامة. ويتكون هذا الجهاز بعكس الجهازين السابقين من موظفين لا ممثلين عن دولهم، ويختلف عددهم بين منظمة وأخرى باختلاف طبيعة وأهداف المنظمة وإمكاناتها المالية. ويرأس هذا الجهاز أمين عام يعين من قيل الجهاز العام أو الجهازين العام والتنفيذي، ويقوم بتعيين موظفي المنظمة ونوابه، كما الحال في الأمم المتحدة التي ينتخب فيها الأمين العام من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن بناء على توصية هذا الأخير وفقا للمادة (97).

أما لجهة اختصاصات المجلس الإداري فأبرز ما يقوم به عملية التواصل مع الأجهزة الأخرى، والاتصال مع المنظمات الأخرى. وكذلك بمتابعة المسائل الفنية وسير تنفيذ قرارات المنظمة وإعداد الدراسات والأبحاث للمنظمة. والأمين العام يحضر اجتماعات المنظمة، ويلاحظ في الآونة الأخيرة تمتع بعض الأمناء العامين بأدوار سياسية واخذ يتصرف وكأنه رئيس دولة.

ثالثاً: تمثيل الدول في الأجهزة

تحكم تمثيل الدول الأعضاء في أجهزة المنظمة قاعدتان جوهريتان:

1 - من حق الحكومة وحدها اختيار ممثلي الدولة في أجهزة المنظمة.

2 - للحكومة حرية كاملة ومطلقة في اختيار الممثلين دون التقيّد بأوصاف أو شروط معينة.

وإذا كان تطبيق هاتين القاعدتين هو الأصل، إلاَّ أنَّ الأمر لا يخلو من استثناءات خاصة فيما يتعلق بالقاعدة الثانية. بل وبالقاعدة الأولى، وإن كانت الاستثناءات الواردة عليها لا تزال نادرة، نظراً للطابع الحكومي المسيطر على ظاهرة التنظيم الدولي بشكل عام[1].

ومن الواضح أنَّ هذا الخروج على القاعدة العامة التي من مقتضاها أنَّ للحكومة وحدها حق اختيار ممثلي الدولة في كافة المنظمات التي تشترك في عضويتها، إنَّما يستهدف تمثيل قوى غير حكومية لا تقل أهميتها في مجال علاقات العمل عن أهمية الحكومة نفسها.

كما تنص دساتير بعض المنظمات كمنظمة العمل الدولية على تمثيل قوى خاصة غير حكومية في أجهزتها، جنباً إلى جنب مع ممثلي الحكومات، كما تنص المعاهدات المنشئة لمنظمات أخرى على تمثيل البرلمانات في أجهزة خاصة متميّزة ذات طابع استشاري، بالإضافة إلى النص على تمثيل الحكومات في أجهزة أخرى أوسع اختصاصاً وأكثر فاعلية. ومثال هذا النوع من المنظمات المشتمل بنيانه على أجهزة استشارية تمثل فيها برلمانات الدول الأعضاء،

(1) ولعلَّ أهم الاستثناءات الواردة على القاعدة الأولى هو ما نصَّ عليه في المادة (3) من دستور منظمة العمل الدولية من أن يتم تمثيل كل دولة في المؤتمر العام للمنظمة بأربعة ممثلين: يمثل حكومتها منهم اثنان، ويمثل الثالث أصحاب الأعمال ويمثل الرابع العمال، وما نصّت عليه المادة (7) من نفس الدستور، المبيِّنة لكيفية تكوين مجلس إدارة المنظمة، من أن يتكون هذا الجهاز من 48 عضواً منهم 24 ممثلاً للحكومات، و12 ممثلين لأصحاب الأعمال، و12 ممثلين للعمال.

بالإضافة إلى الأجهزة القائمة على التمثيل الحكومي الصرف، مجلس أوروبا، واتحاد غرب أوروبا، وكلها منظمات هدفت إلى إقامة رابطة اتحادية أو قريبة من الاتحادية بين الدول الأعضاء، ومن ثم اتجهت إلى إيجاد نوع من التمثيل الشعبي في واحد من أجهزتها تمهيداً لتحقيق هذه الغاية.

وإذا كان الخروج على القاعدة الأولى أمراً نادراً، تبرره الطبيعة الخاصة لبعض المنظمات، إن لجهة القوى المعنية بموضوع نشاطها كمنظمة العمل الدولية، أو لجهة استهدافها تحقيق رابطة اتحادية أو قريبة من الاتحادية كالمنظمات الأوروبية، فإنَّ أمثلة الخروج على القاعدة الثانية ليست في الواقع بالنادرة، وإن كانت في مجموعها محدودة الأهمية والخطر، فلا تعدو اشتراطاً كون الممثل وزيراً أو موظفاً من درجة معينة ضماناً لحد أدنى من الكفاءة أو المسؤولية[1].

رابعاً: الأجهزة الفرعية

إن قيام المنظمة عبر أجهزتها بإصدار القرارات المنشئة للأجهزة الفرعية، تعتبر ترجمة عملية لممارسة المنظمة لاختصاصاتها، سواءً نصَّ على ذلك صراحة في المعاهدة المنشئة لها، أو استنتج ضمناً

(1) ومن أهم الأمثلة، لاشتراط المعاهدات المنشئة لبعض المنظمات شروطاً خاصة لا بدَّ من توافرها في ممثلي الدولة في بعض أجهزتها، ما تشترطه المادة (14) من المعاهدة المنشئة لمجلس أوروبا من ضرورة أن يكون ممثل الدولة في أحد أجهزتها (اللجنة) هو وزير خارجيتها أو أحد أعضاء الحكومة الآخرين إذا ما تعذر حضور وزير الخارجية بنفسه، وما تشترطه المواد (26) من المعاهدة المنشئة للمشاركة الأوروبية للفحم والصلب و (145) من المعاهدة المنشئة للمشاركة الاقتصادية الأوروبية و(115) من المعاهدة المنشئة للمشاركة الأوروبية للطاقة الذرية من أن يكون ممثل الدولة العضو في مجلس الوزراء من بين أعضاء حكومتها.

بالنظر إلى الهدف الذي أُنيط بالمنظمة، على قاعدة التنظيم الذاتي auto-organization التي اعترف بها فقهاً وقضاءً.

ووصف هذه الطائفة من الأجهزة بأنَّها فرعية يعد تمييزاً لها عن الفئة الأخرى من الأجهزة التي ينص عليها في مواثيق المنظمات الدولية باعتبارها أجهزة أصلية. وهي واردة على سبيل الحصر، ولا يمكن تغيير عددها زيادة أو نقصاناً إلاَّ بتعديل في الميثاق. أمَّا الأجهزة الفرعية فلا ينص عليها في المعاهدات المنشئة وكل ما يمكن النص عليه هو صلاحية إنشائها، بموجب قرار من الجهاز المعني. وطبيعي إذن ألا يمكن حصرها مسبقاً، وإنَّما يكون إنشاؤها رهناً بما تكشف عنه الظروف من حاجات.

كما إنَّ طبيعة الأجهزة الرئيسة تتوافق مع طابع الديمومة للمنظمة، بينما تنشأ الأجهزة الفرعية إمَّا لأداء مهمة طارئة أو مؤقتة، وتستنفذ وجودها باستنفاذ الغرض الذي أنشئت من أجله، وقد يناط بها على العكس ممارسة اختصاصات تتسم بطابع الدوام.

إن إنشاء الأجهزة الفرعية تثير أسئلة عديدة أبرزها أمران: الأولى الضوابط التي ينبغي مراعاتها في إنشائها، والثانية مدى وطبيعة الاختصاصات التي يمكن إسنادها إليها.

1 - ضوابط إنشاء الأجهزة الفرعية:

تنص المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية عادة على منح رخصة إنشاء الأجهزة الفرعية للأجهزة الرئيسية للمنظمة. كما نصَّ ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثانية من المادة (7) إذ قرَّر أنَّه «يجوز أن ينشأ وفقاً لأحكام هذا الميثاق ما يرى ضرورة إنشائه

من فروع ثانوية أخرى». وكذلك نصَّت المادة (22) على أنَّ «للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها». ونصَّت المادة (29) على حكم مماثل بالنسبة لمجلس الأمن، والمادة (68) بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إنَّ الراجح فقهاً وقضاءً حتى في حالة غياب النص الصريح على هذه الصلاحية، إنَّ من حق المنظمات الدولية بما لها من سلطة التنظيم الذاتي أن تنشئ من هذه الأجهزة ما يلزمها من أجهزة فرعية لحسن سير عملها. وفي كلا الحالتين: حالة النص الصريح، أو حالة السكوت، نرى أنَّ سلطة المنظمة في هذا الشأن ليست مطلقة من كل قيد، وإنَّما ينبغي أن تأتي في إطار ضوابط معينة تحكم إنشاء هذه الفئة من الأجهزة. وأولى هذه الضوابط أن يكون إنشاء الجهاز الفرعي ضرورياً لقيام الجهاز المنشئ بأداء وظائفه، أو أدائها على نحو أفضل. ويترك الجهاز المنشئ السلطة التقديرية في تحديد مدى ضرورة إنشاء الجهاز الفرعي لتحقيق الأغراض المذكورة، إذ يُعد المرجع الوحيد والنهائي في هذا الشأن.ومن ضوابط إنشاء الجهاز الفرعي كذلك أن يأتي اختصاصه مندرجاً في الإطار العام لاختصاص المنظمة الذي أنشئ فيها نوعاً ومدى. كذلك ينبغي ألا يتضمّن افتئاتاً على اختصاص جهاز رئيسي آخر. وهذا ما يطرح مشكلة مدى وطبيعة الاختصاصات التي يمكن ربطها بالأجهزة الفرعية.

2 - طبيعة واختصاصات الأجهزة الفرعية:

ذهب الفقه الدولي لجهة الاختصاصات المعطاة للأجهزة الفرعية في اتجاهين، إما تضييق الاختصاص وإما توسيعها.

ويرى الاتجاه الأول، أنَّ الاختصاصات التي يمكن أن تسند إلى

الأجهزة الفرعية ينبغي ألا تتجاوز مجرد القيام بالدراسات التي تطلب منها في صدد أمور معينة، أو أن تقدم استشارات بشأنها. أمَّا من حيث مداها فإنَّه لا ينبغي أن تتجاوز الاختصاصات التي يمارسها الجهاز الفرعي فعلاً، ذلك أنَّ الجهاز المنشئ لا يمكن أن يفوّض الجهاز الفرعي بممارسة اختصاصات لا يمارسها هو ذاته. أمَّا الاتجاه الثاني فلا يقف عند الحدود المذكورة، إذ يمكن للجهاز الفرعي أن يمارس اختصاصات لا تدخل أصلاً في اختصاص الجهاز المنشئ متى كانت داخلة في الإطار العام لاختصاص المنظمة [1].

خامساً: التوازن بين الأجهزة

يقتضي حسن سير العمل في المنظمة الدولية أن يتحقق بين أجهزتها المتعددة توازن يكفل لكل منها تحديداً لاختصاصاته، ويتيح لها وسائل معينة لأدائها. إذ إن دراسة مبدأ التوازن بين أجهزة المنظمة تُعد بالدرجة الأولى دراسة لطبيعة العلاقات فيما بينها. وهي دراسة وإن كانت تنطلق من النصوص الواردة في المعاهدة

(1) وقد اعتنقت محكمة العدل الدولية هذا المذهب في رأيها الاستشاري الصادر بصدد آثار أحكام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة والذي جاء فيه أنَّه على الرغم من أنَّ الميثاق لم يسند إلى الجمعية العامة ولا لأي جهاز آخر سلطة الفصل في المنازعات بين المنظمة وموظفيها، إلاَّ أنَّ إنشاء المحكمة الإدارية كجهاز فرعي للجمعية العامة للأمم المتحدة يعد تصرفاً مشروعاً على اعتبار أنَّ توفير الحماية القضائية لموظفي المنظمة يتفق تماماً مع الأهداف التي يرمي إليها الميثاق. مثل الاختصاص الذي أسند إلى المحكمة الإدارية، وإن لم يدخل أصلاً في نطاق اختصاصات الجمعية العامة، إلاَّ أنَّه يُعد مع ذلك داخلاً في إطار الاختصاص العام للجهاز. وأهم ما يمكن استخلاصه من تلك الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية أنَّ الجهاز الفرعي لا يعتبر بالضرورة جهازاً «خاضعاً» للجهاز الذي أنشأه. ومن ثم فإنَّه قد يمارس نشاطاً متميزاً عن ذلك الذي يمارسه الجهاز المنشئ، كما أنَّه قد يتمتع في هذا الشأن بقدر من الاستقلال تخوّله صلاحية اتخاذ تصرفات تُنسب إليه وحده. كما قد يكون له تكوينه العضوي القائم بذاته والمتميّز عن الجهاز الذي أنشأه. انظر محمد الدقاق، التنظيم الدولي مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

المنشئة للمنظمة، إلاَّ أنَّها لا تقف عندها فقط، ولا تنحصر في إطارها. ذلك أنَّ اختصاص كل جهاز والوسائل التي يستند إليها في ممارستها تتأثر تأثراً كبيراً بالظروف التي يواجهها، وهي بطبيعتها متغيّرة ومتطوِّرة.

وفي إطار الأمم المتحدة أمثلة تؤكد ذلك. فلقد أناط الميثاق بكل من مجلس الأمن والجمعية العامة اختصاصات في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، على أنَّ طبيعة هذه الاختصاصات والوسائل التي تمارس بها تتباين من حيث تحديد مضمونها، وفاعلية الوسيلة التي تُمارس بها بحسب ما إذا كان مجلس الأمن أو الجمعية العامة هو الذي يتخذها. فبينما نجد أنَّ اختصاصات مجلس الأمن ما تتسم بالدقة والتحديد والفاعلية نجد أنَّ اختصاصات الجمعية العامة تتسم بالعمومية وعدم الدقة. كما أنَّ الوسائل التي أُتيحت لها لممارستها تعوزها القوة الملزمة. إلا أنَّ الواقع العملي قد طوّر من تصور الميثاق لطبيعة العلاقة بين كل من مجلس الأمن والجمعية العامة لجهة حفظ الأمن والسلم الدوليين، على نحو عدَّل التوازن الذي كان قائماً بينهما عند نشأة المنظمة. فبعدما كان توازناً رُجحت فيه كفة مجلس الأمن على الجمعية العامة. استقرَّ التوازن الجديد على أساس تزايد الدور الذي تقوم به الجمعية العامة في هذا المجال، أو تزايد فاعلية الوسائل المتاحة لها في هذا الشأن على نحو لم ينص عليه الميثاق. وقرار الاتحاد من أجل السلام يُعد دليلاً على ذلك[1].

(1) إن استمرار التوازن بين أجهزة المنظمة هو الضمانة التي تكفل حسن قيام المنظمة بوظائفها من ناحية، كما أنَّه يكفل الشرعية للتصرفات التي تتخذها أجهزتها في مواجهة المخاطبين بها من ناحية أخرى. كل هذا يقتضي بالضرورة متابعة التطورات التي تحدث في الوسط الذي تمارس المنظمة نشاطاتها في إطاره. كما يقتضي أيضاً محاصرة أي اختلال في التوازن بين الأجهزة والعمل على إعادته إلى حالته.

قد يتبادر إلى الذهن، أنَّ تحقيق التوازن المستمر بين أجهزة المنظمة الواحدة هو عبر إرساء تكافؤ كامل بين الأجهزة المختلفة للمنظمة، بحيث لا يكون لجهاز ما سلطة على جهاز آخر،على أنَّ مثل ذلك التكافؤ الشكلي قد يؤدي إلى صعوبات تتمثل عادة في عدم التنسيق بين تصرّفات الأجهزة المختلفة. وهذا ما دعا ببعض المنظمات الدولية إلى إرساء نوع من التدرّج فيما بين الأجهزة المختلفة، بحيث يمارس إحداها أو بعضها نوعاً من الرقابة على تصرفات الجهاز الآخر. ونستطيع أن نجد في نصوص مواثيق المنظمات الدولية المختلفة أمثلة على ذلك[1].على أنَّ ذلك التدرّج لا يحمل ذات المضمون الذي له في إطار النظم القانونية الوطنية. فهو تدرّج لا يتيح للجهاز الأعلى تدخّلاً مباشراً في أعمال الجهاز الأدنى، فهذا الأخير يقوم بممارسة اختصاصاته وفقاً لسياسته ووسائله وموظفيه الذين يأتمرون بأمره. وكل ما للجهاز الأعلى هو ممارسة الرقابة على النتائج النهائية لهذه التصرفات.

سادساً: التصويت في المنظمات الدولية

قام التصويت في المنظمات الدولية، منذ نشأتها وحتى وقت فريب على مبدأين أساسيين:

1 - اشتراط الإجماع كقاعدة عامة لا ينبغي الخروج عليها إلاَّ بالنسبة لأقل المسائل أهمية وكمجرد استثناء لا يقاس عليه ولا يُتوسّع فيه.

(1) من ذلك مثلاً ما تنص عليه نصوص الفصل الثالث عشر من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمجلس الوصاية من قيامه بنشاطه تحت إشراف الجمعية العامة المادة (87). وكذلك ما تنص عليه المادة (97) من الميثاق من قيام الأمين العام بالاختصاصات التي تكلها له كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية.

2 - المساواة بين الدول فيما يتعلق بعدد الأصوات الممنوحة لها، بحيث لا تتمتع الدولة بشكل عام إلاَّ بصوت واحد فقط، أياً كان وزنها الحقيقي وأهميتها الفعلية، ويتساوى في ذلك أكبر الدول وأقواها مع أصغرها شأناً.وقد اتجه التطوّر في السنوات الأخيرة نحو هجر هاتين القاعدتين تدريجياً. وإذا كان هذا الاتجاه أكثر وضوحاً ونجاحاً فيما يتعلق بالقاعدة الأولى، إلاَّ أنَّ ثمَّة منظمات حديثة قد شرعت فعلاً في التحرر من القاعدة الثانية بالنسبة لبعض أجهزتها على الأقل.

ففيما يتعلق بالقاعدة الأولى (قاعدة الإجماع) يلاحظ أنَّ الأغلبية الساحقة من المنظمات الدولية المعاصرة، لا تشترط الإجماع كأصل عام، وإنَّما تكتفي لاعتبارات الفاعلية بأغلبية قد تكون بسيطة أو موصوفة وهو الغالب إذا تعلّق الأمر بمسألة على جانب كبير من الأهمية. وقد بدأ هذا الاتجاه أول الأمر في الظهور بالنسبة للمنظمات ذات الطابع الفني المتخصص البعيدة أساساً عن السياسة، ثم ما لبث أن شمل المنظمات السياسية أيضاً وفي مقدمتها الأمم المتحدة. والواقع أنَّه لم يعد من المنظمات من يشترط الإجماع كأصل عام سوى قلة نادرة، مثال الجامعة العربية، ومجلس أوروبا (فيما يتعلق باللجنة)، والكوميكون سابقاً. أمَّا الاتجاه الثاني الرامي إلى التحرّر من قاعدة «لكل دولة صوت واحد»، وإلى إدخال الأهمية النسبية لكل دولة في الاعتبار عند التصويت منشئاً بذلك نوعاً من التوازن الفعلي القائم على التمييز في التصويت، والمعروف في الفقه الانغلوسكسوني باسم: Weighted voting system والمعروف في الفقه الفرنسي بإسم: la pondإration des votes أو باسم: le vote pondr إلا أن هذا الاتجاه يعتبر حديثاً ونادر التطبيق. ويقوم نظام وزن الأصوات على فكرة بسيطة مقتضاها

ضرورة إعطاء كل دولة عضو في المنظمة عدداً من الأصوات يتناسب مع أهميتها داخل المنظمة.

وبالرغم من وجاهة ومعقولية فكرة وزن الأصوات والتمييز بين الدول عند التصويت بالنظر إلى الأهمية النسبية لكل منها، إلاَّ أنَّ تطبيقه يصطدم عملياً بمشكلة أساسية مفادها صعوبة الاتفاق على معيار عادل ومنضبط تتحدد على أساسه الأهمية النسبية لكل دولة عضو. ولهذا السبب لم يؤخذ بنظام وزن الأصوات إلاَّ في المنظمات ذات الطابع الاقتصادي أو المالي البحت حيث يسهل الوزن بالنظر إلى مقدار ما تنتجه الدولة من سلعة معينة أو إلى نصيبها في رأس مال المنظمة نفسها[1]

(1) ومن أهم الأمثلة لوزن الأصوات ما نصَّت عليه المادة (5) الفقرة الثالثة من المعاهدة المنشئة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وما نصَّت عليه المادة (12) الفقرة (5) من المعاهدة المنشئة لصندوق النقد الدولي من إعطاء كل دولة عضو مائتين وخمسين من الأصوات مضافاً إليها صوت واحد عن كل سهم تملكه الدولة في رأس مال المنظمة. ومن الأمثلة لوزن الأصوات كذلك ما نصَّت عليه الاتفاقية الدولية للقمح المبرمة في عام 1959 من ربط عدد ما يمنح لكل دولة من أصوات بحجم وارداتها، أو صادرتها من القمح (بحسب ما إذا كانت من الدول المستوردة أو المنتجة لهذه السلعة). ومن أهم الأمثلة كذلك لوزن الأصوات المستند إلى التفاوت في الأهمية الفعلية بين الدول أعضاء المنظمة، ما نصَّت عليه الفقرة الثانية من المادة (148) من اتفاقية روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة من أنَّه عند اتخاذ مجلس المنظمة لقراراته المشترط لصدورها توافر أغلبية موصوفة تحسب أصوات الأعضاء على أساس منح كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا أربعة أصوات، ومنح كل من بلجيكا وهولندا صوتين، ومنح لكسمبورج صوتاً واحداً فقط. ويصدر القرار بتوافر أثني عشر صوتاً إذا كان بناء على اقتراح لجنة المنظمة، وبتوافر اثني عشر صوتاً تمثل أربع دول على الأقل في الحالات الأخرى، وكذلك ما اشترطته الفقرة الثالثة من المادة (28) من الاتفاقية المنشئة للاتحاد الأوروبي للفحم والصلب لصدور قرارات مجلس المنظمة من توافر أغلبية أربعة من بينهم إحدى الدول المنتجة لما لا يقل عن سدس الإنتاج الكلي للفحم والصلب فالدول الست الأعضاء، أو توافر أغلبية ثلاثة أعضاء فقط من بينهم دولتان تنتج كل منها بمفردها ما لا يقل عن سدس الإنتاج الكلي للفحم والصلب في الدول الست الأعضاء.

القسم الخامس

الشخصية القانونية للمنظمة الدولية

بهدف ممارسة المنظمات الدولية لأعمالها ووظائفها، أعطيت شخصية قانونية اعتبارية تمكنها من تنفيذ أهدافها، ويترتب على هذه الشخصية حقوقاً وآثاراً.

أولاً: الشخصية الاعتبارية بين الرفض والقبول

يُقصد بالشخصية القانونية الدولية، الأهلية لاكتساب الحقوق، وتحمّل الالتزامات، والقيام بالتصرفات القانونية، ورفع الدعاوى أمام القضاء[1]. ومن المتفق عليه في فقه القانون الدولي التقليدي، أنَّ الشخصية الدولية بهذا المعنى، لا تثبت إلاَّ للدول وللدول وحدها. إلا أن هذا المفهوم تراجع بفعل ظهور المنظمات الدولية.

ويعود هذا التباين إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما انتهى بروسبيرو فيدوزي إلى القول بتمتع الاتحادات الإدارية الدولية بوصف الشخص القانوني الدولي. ثم أخذت الانتقادات تتوالى بعد ذلك. ففي عام 1914 اعتبر جيدو فيزيناتو معهد الزراعة الدولي شخصاً من أشخاص القانون الدولي. ثم تلاه جون فيشر بمقال نشره في المجلة الأمريكية للقانون الدولي في عام 1930 نادى فيه

(1) Cf. Hans Kelsen, The Law of the United Nations, Stevens and Sons Limited, London, 1950, (Fourth Impression, 1964), p 329.

باعتبار بنك التسويات الدولية شخصاً قانونياً دولياً[1]. كما نادى بعض الفقهاء باعتبار لجنة التعويضات المنشأة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ولجنة المضائق التركية المنشأة بمقتضى معاهدة لوزان عام 1932، واللجنة الأوروبية للدانوب من قبيل الأشخاص القانونية الدولية. غير أنَّ الجدل لم يتصاعد في الفقه حول هذا الموضوع إلاَّ عند إنشاء عصبة الأمم[2]، ثم ما لبث أن تجَّدد بعد إنشاء الأمم المتحدة. وقد انتهى هذا الجدل الفقهي برأي استشاري شهير أصدرته محكمة العدل الدولية في عام 1949 اعترفت فيه بالشخصية القانونية للأمم المتحدة مؤكدة أنَّ الدول ليست وحدها أشخاص القانون الدولي العام، وأنَّ الهيئات الدولية التي نشأت نتيجة لتطورات الظروف الدولية، يمكن اعتبارها أشخاصاً قانونية من طبيعة خاصة متميّزة عن طبيعة الدول، تتمتع بأهلية قانونية خاصة تتناسب لجهة اتساع مجالها أو ضيّقه مع الأهداف التي أنشئت المنظمة من أجلها.وترجع ظروف هذه الفتوى إلى ما حدث خلال عامي 1947 و 1948 من إصابة بعض العاملين بالأمم المتحدة بأضرار متفاوتة الخطر جراء قيامهم بخدمتها، وكان أهم هذه الأحداث مقتل الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة لتسوية

---

(1) ذلك على أساس أنَّ:

The exclusive possession of the field of international law by States... is being broken down by the invasion of bodies which are neither States, nor individuals, nor combinations of States or individuals, bur right-and-duty bearing international creations, to which for want of a better name the title of international body corporate (personne juridique internationale) may be accorded.See John Fischer, The legal Character of the Bank for International Settlements, 1930 Weissberg, p 3.

(2) C. Jenks, The Legal Personality of International Organization, B.Y.B.I.L. 1915. pp. 267 - 275.

الحرب الفلسطينية خلال زيارة قام بها لإسرائيل.

ونتيجة لهذه الحوادث ثار البحث في الأمم المتحدة عما إذا كان من حقها رفع دعوى المسؤولية الدولية ضد الدول المسؤولة عن هذه الأضرار، فقرَّرت الجمعية العامة في الثالث من كانون الأول / ديسمبر عام 1948 أن تطلب إلى محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في هذا الموضوع.وبعرض الأمر على محكمة العدل الدولية تبيّن لها أنَّ الإجابة على السؤال الموجّه إليها من الجمعية العامة للأمم المتحدة عن مدى أهلية الأمم المتحدة لتحريك دعوى المسؤولية الدولية في حالة إصابة أحد العاملين بها بأضرار ترجع إلى قيامه بمهمته، تقتضي البحث في مدى تمتع الأمم المتحدة بالشخصية الدولية؛ وفي نطاق هذه الشخصية الدولية على فرض القول بوجودها.وقد انتهت المحكمة في فتواها إلى أنَّ الأشخاص في نظام قانوني معين ليسوا بالضرورة متماثلين في طبيعتهم وفي نطاق حقوقهم، بل تتوقف طبيعة كل منهم على ظروف المجتمع الذي نشأ فيه، وعلى متطلباته، كما انتهت إلى أنَّ الدول ليست وحدها أشخاص القانون الدولي العام، إذ قد تتمتع بالشخصية الدولية كائنات أخرى غير الدول إذا ما اقتضت ظروف نشأتها وطبيعة الأهداف المنوط بها تحقيقها الاعتراف لها بهذه الشخصية[1].

وقد لاحظت المحكمة، في هذا المجال أنَّه بينما تتمتع الدول كأصل عام بكافة الحقوق والالتزامات الدولية التي يعرفها القانون الدولي، لا تتمتع المنظمات الدولية بكل هذه الحقوق والالتزامات، بل يتوقف مقدار ما تتمتع به من حقوق والتزامات على أهدافها ووظائفها

(1) For more see: D.W. Bowett, The Law of International Institutions, Stevens and Sons; London, 1970, pp 301 - 305.

كما تبين صراحة أو ضمناً من الوثيقة المنشئة لها، وما جرت عليه المنظمة نفسها في حياتها الواقعية، في هذا المجال أنَّ المنظمة لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية إلاَّ بالقدر اللازم لتحقيق أهدافها. وعلى ضوء هذا التحليل أفتت المحكمة بأنَّ الأمم المتحدة شخص من أشخاص القانون الدولي العام، وبأنَّ طبيعة أهدافها ووظائفها تقتضي ضرورة الاعتراف لها بالحق في تحريك دعوى المسؤولية الدولية في حالة إصابة أحد العاملين بها بالضرر بسبب قيامه بخدمتها.

وقد استخلص فقهاء القانون الدولي العام، من هذا الرأي الاستشاري نتيجة هامة مفادها ضرورة الاعتراف للمنظمات الدولية بشكل عام بتوافر الشخصية القانونية الدولية، ذلك كلما اتضح أنَّ الوصول إلى الأهداف وممارسة الوظائف لا يتأتى إلاَّ بالاعتراف للمنظمة بالشخصية القانونية الدولية.

وإذا كان هذا هو رأي القضاء ورأي الأغلبية الساحقة من فقهاء القانون الدولي العام، إلاَّ أنَّه لا يزال حتى الآن من بين الفقهاء من يجادل في إمكان تمتع أي من المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية.ومن هذه القلة النادرة العلامة رولاندو كروادري وعلي أبو هيف الذي رأى أنَّ «هذه الهيئات يمكن أن تتمتع بالأهلية القانونية اللازمة لقيامها بمهمتها وهي أهلية خاصة ذات طابع دولي، إنَّما لا يستتبع حتماً اعتبارها من أشخاص القانون الدولي العام، باعتبار أن لا تلازم حتمي بين هذه الأهلية وبين الشخصية الدولية بمفهومها الدقيق. فالدول ناقصة السيادة لا تتمتع في المحيط الدولي بأهلية كاملة ولا يحول مع ذلك دون اعتبارها من أشخاص القانون الدولي العام، لأنَّ هذا القانون يعني بها مباشرة عنايته بالدول الأخرى كاملة الأهلية، وليس هذا مركز الهيئات الدولية. فهذه الهيئات ليست محل عناية هذا القانون لذاتها، وكل ما هنالك أنَّه ينشئها وينظمها لمجرد الاستعانة

بها على تنفيذ أحكامه، فهي لا تخرج عن كونها أداة يستخدمها في تطبيق قواعده على أشخاصه الحقيقيين. وأشخاص القانون الدولي هم الذين من أجلهم وجد هذا القانون، ووجوده هو نتيجة لوجودهم لا حق له، والشخصية التي تتمتع بها الدولة ليست مستمدّة من هذا القانون وإنَّما هي مستمدّة من وجودها ذاته، ولا يملك القانون الدولي أن يغيّر في هذه الشخصية إذا ثبتت للدولة بوجودها، ولا يملك أن يمنح الشخصية الدولية لأية هيئة لم تجمع عناصر الدول»[1].

ثانياً: الطابع الوظيفي للشخصية القانونية

اعترفت محكمة العدل الدولية بتمتع الأمم المتحدة بالشخصية القانونية الدولية وحرصت على تبيان الفارق بين هذه الشخصية وبين الشخصية القانونية التي تتمتع بها الدول، مؤكدة أنَّ الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية لمنظمة ما، لا يعني إطلاقاً اعتبارها بمثابة الدولة لجهة الحقوق والواجبات، وأنَّ كل ما يعنيه هذا الاعتراف هو إمكان اكتساب المنظمة للحقوق وتحمّلها الالتزامات بالقدر اللازم لممارستها لوظائفها على النحو الذي استهدفته الدول الأعضاء جراء إنشائها[2].

---

(1) انظر علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1962، صفحة 273 - 284.

(2) Accordingly the Court has come to the conclusion that the Organization is an international person. That is not the same thing as saying that is a State, which it certainly is not, or that its legal personality and rights and duties are the same as those of a State... It does not even imply that all its rights and duties must be upon the international plan. What it does mean is that it is a subject of international law and capable of possessing international rights and duties, and that it has capacity to maintain its rights by bringing international claims. Cf. Reparation for injuries suffered in the service of the United Nations, Advisory Opinion of April 11th, I.C.J.. Reports, 1949, p 179.

فالقدر من الحقوق والالتزامات الذي ينبغي الاعتراف به للمنظمة إنَّما يتوقف على أهدافها ووظائفها المنصوص عليها أو المفهومة ضمناً من المعاهدة المنشئة لها، ويمكن القول بأنَّ الشخصية القانونية الدولية التي تتمتع بها المنظمة الدولية شخصية قانونية من طبيعة خاصة وظيفية وأنَّها محدودة المجال، وأنَّ حدود هذا المجال يتوقف أساساً على مقدار وطبيعة الوظائف المنوط بالمنظمة. ذلك أنَّ الشخصية القانونية لم يعترف للمنظمة بها إلاَّ لتؤدي من خلالها وظائفها، ومن ثم لا يتصور منطقاً أن تزيد في اتساعها عن القدر المتلائم وهذه الوظائف.

وفي مجال المقاربة بين الشخصية الطبيعية والشخصية الاعتبارية، يمكن القول أنَّ الدولة هي الشخص الطبيعي للقانون الدولي العام القادر على التمتع بكافة الحقوق والالتزامات، وأنَّ المنظمات الدولية هي أشخاصه الاعتبارية ذات المجال الوظيفي المحدود. والواقع أنَّ هذا الطابع الوظيفي للأشخاص الاعتبارية المعروف اصطلاحاً بإسم مبدأ تخصص الأشخاص الاعتبارية، يعتبر بشكل عام من مسلمات النظرية العامة للقانون الداخلي. ومن الصعب فهم الطبيعة الخاصة للشخصية الدولية ما لم ينظر إليها من خلاله، إذ أنَّها مثلها مثل أشخاص القانون الداخلي الاعتبارية، إنَّما أنشئت بواسطة الأشخاص الطبيعيين للنظام القانوني المنتمية إليه بهدف تحقيق وظائف لا يمكن تحقيقها ما لم تتمتع بقدر من التميّز القانوني عن الأشخاص المنشئين، ولذلك منحت شخصية قانونية افتراضية أو اعتبارية بهدف تحقيق وظائفها وبالقدر اللازم لذلك[1]. وأيّاً كانت

(1) ومثل هذه الشخصية الوظيفية لا بدَّ وأن تكون محدودة المجال، كما أنَّ نطاقها يتفاوت بين منظمة وأخرى بالنظر إلى طبيعة وظائف كل منها. ومن ثم لا ينبغي افتراض قيام التماثل بين الشخصيات الوظيفية للمنظمات الدولية المختلفة، فقد توجد بينها اختلافات جوهرية في هذا المجال مرجعها اختلاف الوظائف، وذلك بخلاف الشخصية القانونية للدول فمحتواها دائماً واحد.

الفروق بين الشخصيات القانونية للمنظمات الدولية المختلفة، أو بين مثل هذه الشخصيات الوظيفية التي تتمتع بها المنظمات الدولية وتلك المترتبة ضرورة على قيام الدولة بعناصرها الثلاث المعروفة، فمن المتفق عليه فقها وقضاءً أنَّ الدول ليست وحدها أشخاص القانون الدولي، وأنَّ للمنظمة الدولية بمفهومها السابق بيانه المتميّز عن الدول المكوِّنة لها شخصية دولية مستقلة.

ولا يجوز الاحتجاج بالشخصية القانونية للمنظمة الدولية في مواجهة الدول غير الأعضاء أو المنظمات الدولية الأخرى ما لم تعترف هذه الدول أو المنظمات بثبوت الشخصية الدولية للمنظمة اعترافاً صريحاً أو ضمنياً، ذلك أنَّ الشخصية الدولية للمنظمة إنَّما تثبت لها كنتيجة ضرورية للمعاهدة التي أنشأتها، ولا يجوز الاحتجاج بهذه المعاهدة في مواجهة الدول التي لم تشترك في إبرامها تطبيقاً لقاعدة نسبية آثار المعاهدات. وإذا كانت محكمة العدل الدولية قد خرجت على هذا المبدأ في رأيها الاستشاري السابق الإشارة إليه، إذ اعترفت للأمم المتحدة على سبيل الاستثناء بشخصية دولية موضوعية يجوز الاحتجاج بها في مواجهة كافة الدول حتى ما لم يكن منها مشتركً في عضويتها، فقد استندت في ذلك إلى اعتبارات خاصة تتعلق بطبيعة أهداف المنظمة وبعدد الدول المشتركة في عضويتها، وبرَّرت في رأيها الخروج على قاعدة نسبية آثار المعاهدات[1].

(1) لقد أصابت محكمة العدل الدولية في رأيها السالف الذكر، لأنَّ ميثاق الأمم المتحدة ليس في حقيقته معاهدة مثل سائر المعاهدات، ولكنه تشريع صادر عن الفئة المسيطرة في المجتمع الدولي أعطاه واضعوه صفة المعاهدة لأسباب تتعلق بالطبيعة الراهنة لمجتمع الدول ومن ثم لا ينبغي إخضاعه لقاعدة نسبية آثار المعاهدات، مع الإشارة إلى أنَّ المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية هو كونها معاهدات تخضع مثل غيرها لمبدأ نسبية آثار المعاهدات، ومن ثم لا تتصف الشخصية القانونية للمنظمة الناتجة عنها بالصفة الموضوعية وإنَّما بالصفة النسبية التي لا تجيز الاحتجاج بها إلاَّ في مواجهة أعضاء المنظمة ومن قد يعترف بها من أشخاص القانون الدولي الآخرين.

ثالثاً: شروط الشخصية الدولية

لا تتصف المنظمة بالشخصية الدولية أية شروط خاصة سوى توافر أركانها الأساسية (الكيان المتميّز الدائم، الإرادة الذاتية، الاستناد إلى اتفاق دولي مضمونه تأسيسها، استهداف تحقيق غايات معينة كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بين الدول المؤسسة في مجال أو مجالات محدودة) فإرادة الدول المؤسسة تمنحها صراحة هذه الشخصية بالنص عليها في المعاهدة المنشئة للمنظمة، أو بشكل ضمني عبر اجتماع الأركان السابقة[1].وقد ذهب بعض الفقهاء إلى تعداد شروط معينة ينبغي توافرها لدى المنظمة حتى تتمتع بالشخصية الدولية.

فيرى البعض[2] أنه رغم تمتع الأغلبية الساحقة من المنظمات الدولية المعاصرة بالشخصية الدولية، ضرورة توافر شروط معينة حتى تثبت للمنظمة مثل هذه الشخصية. وإذا كان اجتماع هذه الشروط هو تميّز المنظمة من أعضائها. والمقصود بالتميّز هنا هي ثلاث صفات أساسية يشترط وجوباً اتصاف المنظمة بها حتى تثبت لها الشخصية القانونية، وهي:

1 - اختصاص المنظمة بممارسة وظائف معينة بشكل مستقل عن أعضائها.

2 - وجود أجهزة متميّزة عن الدول الأعضاء تمارس المنظمة من خلالها الوظائف المعهود بها إليها.

---

(1) انظر في ذلك،محمد عبد الحميد،العلاقات الدولية،الدار الجامعية،ص 160.

(2) Hamphrey Waldock, General Course on Public International Law, R.C.A.D.I., 1962, Ch. 9, p 139 to 142.

3 - استحالة ممارسة المنظمة لهذه الوظائف ما لم تكن متمتعة بشخصية قانونية متميّزة عن شخصيات الدول الأعضاء.

فيما يورد آخرون[1] خمسة شروط ينبغي توافرها لاتصاف المنظمة الدولية بالشخصية القانونية الدولية، هي:

1 - توافر غاية معيّنة للمنظمة.

2 - تمتع المنظمة بالإرادة الذاتية.

3 - تمتع المنظمة بسلطات «تباشرها في مواجهة الدول الأعضاء، وقد تباشرها أيضاً في حدود معينة في مواجهة الدول غير الأعضاء».

4 - التنظيم: أي وجود أجهزة تعبر عن إرادة المنظمة.

5 - الاشتراك في إنشاء قواعد القانون الدولي.

وبذلك يمكن القول بأنَّ كل منظمة بالمعنى السابق، هي شخص من أشخاص القانون الدولي، سواءٌ نصَّ على ذلك صراحة في الاتفاق المنشئ لها أو لم ينص. فكل من هذه الشروط من السهل في الواقع العودة به إلى واحد أو أكثر من الأركان المذكورة.

رابعاً: نتائج الاعتراف بالشخصية القانونية

كما سبق الإشارة، يرتبط نطاق الشخصية القانونية الثابتة

(1) عبد العزيز سرحان، المرجع السابق، صفحة: 175-179. ويلاحظ أنَّ في الشرط الخامس الذي أورده الدكتور سرحان نوعاً من المصادرة على المطلوب، إذ أنَّ الاشتراك في خلق قواعد القانون الدولي أمر لا يثبت إلاَّ لأشخاصه، والمطلوب هنا هو إثبات قيام الشخصية.

للمنظمة اتساعاً وضيقاً بالوظائف الموكلة بممارستها بهدف تحقيق الأهداف التي رمت إليها الدول المؤسسة للمنظمة، وبالتالي يحق للمنظمة ممارسة كافة التصرفات اللازمة لمباشرة وظائفها على النحو الذي هدفت إليه الدول الأطراف في المعاهدة المنشئة لها. وتبدو الشخصية الدولية الوظيفية للمنظمة بوضوح في ثلاث مجالات أساسية هي:

1 - **العلاقات الخاضعة للقانون الدولي العام:** ويترتب على الاعتراف للمنظمة الدولية بالشخصية القانونية الوظيفية عدة حقوق أساسية أبرزها:

أ - حق إبرام الاتفاقات الدولية في الحدود اللازمة لتحقيق أهدافها. وللمنظمة أن تتعاهد مع الدول الأعضاء، أو غير الأعضاء، أو مع المنظمات الدولية الأخرى. ومن أهم الأمثلة للمعاهدات التي يحق للمنظمات الدولية إبرامها مع الدول الأعضاء فيها اتفاقيات الوصاية المشار إليها في الفصل الثاني عشر من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تبرمها الأمم المتحدة مع إحدى الدول الأعضاء فيها المسماة بالسلطة القائمة بالإدارة لوضع أحد الأقاليم الداخلة في الفئات المشار إليها في المادة (77) من ميثاق الأمم المتحدة تحت الوصاية وتحديد الشروط التي يدار بمقتضاها. والاتفاقيات التي قد تبرم وفقاً للمادة (43) من ميثاق الأمم المتحدة بين «مجلس الأمن وبين أعضاء الأمم المتحدة أو بينه وبين مجموعات من أعضاء الأمم المتحدة» بهدف مد مجلس الأمن بما يلزمه «من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين، واتفاقيات المعونة الفنية

التي قد تبرمها بعض المنظمات الدولية مع المحتاج إلى العون من بين أعضائها. واتفاقيات المقر التي قد تبرمها المنظمة مع الدولة الكائن في إقليمها مقر المنظمة إذا كانت هذه الدولة عضواً فيها.

أمَّا المعاهدات التي قد تبرمها المنظمة الدولية مع دول غير الأعضاء فيها، فمن أهم أمثلتها اتفاقيات المقر التي قد تبرمها المنظمة الدولية مع الدولة الكائن بإقليمها مقر المنظمة متى كانت غير عضو فيها، مثل الاتفاقية المبرمة في 14 كانون الأول / ديسمبر 1946 بين الأمم المتحدة وسويسرا في شأن المقر الأوروبي للأمم المتحدة الكائن بمدينة جنيف.

ومن أهم الأمثلة للمعاهدات التي قد تبرمها منظمة دولية معينة مع منظمات دولية أخرى، الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمشار إليها في المادتين (57) و(63) من ميثاق الأمم المتحدة، وما عقد في عام 1946 من اتفاقات لنقل بعض حقوق وممتلكات عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة[1].

ب - حق المشاركة في إنشاء قواعد القانون الدولي العام عن طريق إسهامها في تكوين العرف أو عن طريق ما قد تصدره من قرارات ذات طابع تشريعي.

(1) يذكر أنَّ ما تبرمه المنظمات الدولية من اتفاقات دولية مع الدول أو المنظمات الدولية الأخرى يثير الكثير من المشاكل الفنية الدقيقة، وأنَّ الكثير من القواعد المتعلقة بهذا النوع من الاتفاقات الدولية لم يستقر ويتضح بعد.

ج - حق تحريك دعاوى المسؤولية الدولية للمطالبة بالتعويض عما قد يصيب المنظمة نفسها من ضرر، أو لتوفير الحماية الوظيفية للعاملين فيها إذا ما تعرضوا لضرر أثناء قيامهم بأعمالهم. كما يحق للمنظمة الدولية تحريك دعاوى المسؤولية الدولية في مواجهة غيرها من أشخاص القانون الدولي، ويحق لهؤلاء أيضاً تحريك دعاوى المسؤولية الدولية في مواجهتها إذا ما توافرت شروط تحريكها.

د - حق التقاضي أمام محاكم التحكيم ومختلف المحاكم الدولية باستثناء تلك التي ينص صراحة في نظامها على عدم اختصاصها بنظر الدعاوى المرفوعة من غير الدول كمحكمة العدل الدولية.

هـ - حق التمتّع ببعض الحصانات والامتيازات في مواجهة الدول الأعضاء ودول المقر التي قد لا تكون في بعض الحالات أعضاء في المنظمة، وذلك على النحو المبيّن في المعاهدة المنشئة للمنظمة نفسها أو فيما قد يبرم من اتفاقات خاصة لهذا الغرض.

2 - العلاقات الخاضعة للقوانين الداخلية للدول:

يترتب على ثبوت الشخصية الدولية الوظيفية للمنظمة أن تتمتع بالشخصية القانونية في النظم الداخلية لكافة الدول الأعضاء فيها وكذلك في النظم الداخلية لدول غير الأعضاء المعترفة بالمنظمة. وإذا كانت المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية لا تنص صراحة، إلاَّ نادراً على تمتعها بالشخصية الدولية، فكثيراً ما تنص على

واحدة من أهم النتائج المترتبة على ثبوت هذه الشخصية الدولية وهي تمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية في النظم الداخلية للدول الأعضاء.

ومن أهم الأمثلة لهذا الوضع ما نصّت عليه المادة (104) من ميثاق الأمم المتحدة من تمتع المنظمة «في بلاد كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التي يتطلبها قيامها بأعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها». ويترتب على ثبوت هذه الشخصية في القانون الداخلي لكل من الدول الأعضاء أو الدول غير الأعضاء المعترفة بالمنظمة نتائج عديدة أهمها:

1 - حق التعاقد للمنظمة، في ظل القانون الداخلي لأي من أعضائها أو من الدول غير الأعضاء المعترفة بها لشراء ما يلزمها من أدوات ومهمات أو لاستئجار المباني والعقارات التي يشغلها موظفوها أو لنقل منقولاتها أو موظفيها.

2 - حق التملك للمنظمة، وبالتالي تملك الأموال منقولة كانت أو غير منقولة في الحدود اللازمة لممارستها الوظائف الموكلة إليها.

3 - حق المنظمة في التقاضي.

3 - مجال القانون الداخلي للمنظمة نفسها:

أدت نشأة المنظمات الدولية وازدهارها السريع، إلى ظهور مجموعة جديدة من النظم القانونية إلى جانب النظام القانوني الدولي، والنظم القانونية الداخلية للدول المختلفة، هي النظم

الداخلية للمنظمات الدولية. وكما تبدو الشخصية القانونية للمنظمة واضحة في مجال القانون الدولي العام وفي مجال القوانين الداخلية للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المعترفة بالمنظمة، تبدو كذلك واضحة في مجال قانونها الداخلي، إذ يحق لها التعاقد وفقاً لأحكامه مع من تحتاج إلى خدماتهم من عاملين، كما يحق لها تنظيم مراكزهم القانونية على النحو الذي تراه مناسباً.

كما يحق لها كذلك إنشاء الأجهزة الفرعية اللازمة للقيام بوظائفها ووضع القواعد المنظمة لتكوينها ولاختصاصاتها ولأسلوب ممارستها هذه الاختصاصات. ويحق لها أيضاً وضع القواعد المنظمة لمواردها ونفقاتها. وقد يحق لبعض أو لكل أجهزتها التقاضي أمام المحاكم الداخلية للمنظمة كما هو الحال بالنسبة للمشاركات الأوروبية.

القسم السادس

فعالية المنظمة الدولية

يمثل مفهوم «الفعالية»، نقطة بداية مناسبة، لتقويم أداء المنظمة الدولية لوظائفها وكذلك موقعها في اطار التفاعلات الدولية. وقد اختلف الدارسون في تحديد مفهوم فعالية المنظمة الدولية. فمنهم من ربط بينها وبين قدرتها على التأثير في الأزمات، التي تؤثر عليها، ومنهم من اعتبر أن الفعالية مرادفة لقدرة الدول الأعضاء ورغبتها، في العمل من خلال المنظمة لحل مشكلاتها؛ ومنهم من تصوّر أن فعالية المنظمة الدولية تعني تنفيذ قراراتها. وفي الحقيقة، فإن فعالية المنظمة الدولية تعني، قدرة المنظمة

على تحقيق مجموعة من الوظائف الأساسية، التي ترتبط ارتباطاً جوهرياً بمصداقيتها، كعامل مؤثر في العلاقات بين الدول الأعضاء وغيرها ايضا من الدول. فالفعالية إذن تتجه إلى تحقيق الأهداف المحددة سلفاً، وبهذا المعنى تختلف الفعالية عن «الكفاءة»، التي تعني تحقيق الأهداف «بأقل قدر ممكن من التكاليف». ومن ثمَّ، فالفعالية تعني تحقيق الأهداف، بينما تشير الكفاءة إلى التكاليف الناشئة عن تحقيق الأهداف. إذن ما هي المعايير التي يمكن النظر إليها، لتقويم فعالية المنظمة الدولية؟

أولاً: شروط الفعالية

من دون الدخول في تفاصيل الجدل الفقهي حول تلك المعايير، يمكن القول إن ثمَّة أربع وظائف رئيسة، تضطلع بها المنظمة الدولية، وتحِّدد مدى فعاليتها. وهذه الوظائف الرئيسة هي: الأمن الجماعي للدول الأعضاء، وتسوية المنازعات فيما بينهم، وبلورة سياسات خارجية مشتركة، والتعاون الفني. ويُعد أداء المنظمة الدولية لهذه الوظائف الأربعة، بمثابة معيار لمدى فاعليتها، بالنسبة للدول الأعضاء. ومن ثم، فإنَّ قدرة المنظمة الدولية على توفير الأمن الجماعي للدول الأعضاء، يعتبر أحد معايير تقييم فعالية هذه المنظمة.

1 - الأمن الجماعي:

يُقصد بالأمن الجماعي، مجموعة من الترتيبات التي تتخذها الدول، بهدف ردع العدوان، الذي قد توجهه دولة ضد أخرى، فتتكاتف باقي الدول لردع المعتدي أو هزيمته. ومن ثم، فالأمن الجماعي هو نظام غايته الأمن، ووسيلته الجماعية، ولذلك يُسمى

هذا النظام «بالدفاع المشترك»، أو «الضمان الجماعي» في بعض الأحيان. وحينما ينشأ هذا النظام في إطار المنظمة الدولية، فإنَّ الأمن الجماعي يكون موجهاً ضد الدول غير الأعضاء، ولكنه إذا نشأ في إطار المنظمة الدولية (كالأمم المتحدة)، فإنه يكون موجهاً ضد كل دولة معتدية، حتى ولو كانت عضواً في هذه المنظمة. ذلك أنه في حالة التنظيم الإقليمي، فإن الاعتداء، الذي تقوم به دولة عضو ضد دولة أخرى عضو، يدخل في نطاق تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وليس الأمن الجماعي.

وقد بدأ انتشار فكرة الأمن الجماعي، في بداية القرن العشرين. ولكنها تبلورت عملياً لأول مرة في إطار عهد عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة. وانتشرت الفكرة حتى أصبحت أحد الركائز الأساسية، لمعظم التنظيمات الدولية الإقليمية، كجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، وحلف شمالي الأطلسي، وحلف وارسو سابقا.

ومن المؤكد أن قدرة المنظمة الدولية، على توفير الأمن للدول الأعضاء، هي إحدى الوظائف الأساسية لهذه المنظمة. باعتبار أن عجز المنظمة عن إيجاد مجموعة من الترتيبات، التي تحمي أمن الدول الأعضاء، ووقوفها عاجزة أمام الاعتداءات الخارجية ضد تلك الدول، من شأنه أن يفقد هذه المنظمة أي مصداقية دولية.

2 - تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء:

يُقصد بتسوية المنازعات، قدرة المنظمة الدولية على بلورة مجموعة من القواعد المتفق عليها بين الدول الأعضاء، لتسوية ما قد ينشأ بينهم من منازعات بشكل سلمي، مع التطبيق الفعّال لتلك القواعد فيما قد يثور من منازعات. ويشمل ذلك تطوير مجموعة

من الأجهزة السياسية والقانونية، التي تتدخل لتسوية ما قد ينشأ، أو ما ينشأ بالفعل، من منازعات، بما في ذلك إنشاء محكمة عدل للمنظمة .

ويذهب بعض الدارسين إلى أن وظيفة تسوية المنازعات، ربما كانت أهم وظائف المنظمة الدولية على الإطلاق. فلا يمكن تصوّر وجود منظمة دولية فعّالة، لا تستطيع أن تسوّي المنازعات، التي تنشأ بين الدول الأعضاء بصورة سلمية. ومن دون الدخول في الجدل الفقهي حول المفاضلة بين المنظمة العالمية، والمنظمة الإقليمية، كإطار لتسوية المنازعات الدولية، أوضحت الدراسات، أن فعالية التنظيمات الدولية في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، محدودة بشكل عام. فليس ثمّة علاقة مؤثرة بين وجود تلك المنظمات، وبين احتمال نشوب الحروب بين الدول الأعضاء في الفترات التالية لنشأة تلك المنظمات. وفي دراسة عن أثر المنظمات الدولية في التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء، بين الأعوام (1946 - 1977) وجُد أن الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، قد نجحت في تسوية 9%، 19%، 12%، 37% من المنازعات التي عرضت عليها على التوالي.

3 - السياسات الخارجية المشتركة:

تعتبر النظرة التقليدية للمنظمة الدولية، على أنه منتدى للدول الأعضاء. بيد أنه يمكن تصوّر المنظمة الدولية، كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية، يتولى الجهاز التنفيذي للمنظمة صياغتها، على قاعدة نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية، لا يتطلب أن يكون للمنظمة

سلطة فوق الدول الأعضاء، إذ إن تلك السياسة هي ظاهرة سلوكية تتطور من خلال تطور قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء، بين الدول الأعضاء وصياغتها في شكل توجهات وسياسات عامة.

ويتضمن هذا المعيار، من معايير تقويم فعّالية المنظمة الدولية، ثلاثة أبعاد؛ أولها، قدرة المنظمة على «التقريب» بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء، تجاه القضايا الرئيسة المطروحة في العلاقات الدولية، بحيث تتبع تلك الدول سياسات خارجية متشابهة أو «مشتركة»، تجاه تلك القضايا. وثانيها، قدرة المنظمة الدولية على صياغة «سياسة خارجية مستقلة»، تُعبر عن إرادتها، وهي السياسة التي تشترك فيها الدول الأعضاء بشكل جماعي. وثالثها، إلى أي حد استطاعت المنظمة الدولية، أن تظهر «كمتحدث رسمي جماعي»، باسم الدول الأعضاء تجاه الدول والتنظيمات الدولية الأخرى؟ وعلى سبيل المثال، فقد ظهرت جامعة الدول العربية، كمتحدث رسمي جماعي بإسم الدول العربية في الحوار العربي الأوروبي.

4 - التعاون الفني:

يتضمن مفهوم التعاون الفني مختلف صور التعاون غير السياسي بين الدول. ويشمل الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، والرياضية، والعلمية، وغيرها من المجالات، التي لا تمسّ «سيادة الدولة». لذلك، يُميّز دارسو التكامل الدولي، بين «التعاون السياسي»، وهو التعاون في ميادين الدفاع والأمن الإقليمي وكل الأمور المتعلقة بسيادة الدولة، «والتعاون الفني».

وبرز هذا التمييز على أساس افتراض رئيسي، بلوره واضعو أسس النظرية الوظيفية للتكامل الدولي. ويؤكد هذا الافتراض، أن

الطريق الأمثل لتحقيق التعاون والتكامل بين الدول، يبدأ بالتعاون في الميادين الفنية، أو ما تسميه هذه النظرية ميادين «السياسة الدنيا»، أي السياسة التي تتعلق بالميادين الفنية، فإذا تمَّ تطوير التعاون في هذه الميادين، وإنشاء شبكة كثيفة في المعاملات بين هذه الدول، فإن ذلك لا بد أن يمتد تلقائياً إلى الميادين السياسية أو ما تسميه النظرية «السياسة العليا»، فإذا بدأت الدول التعاون في ميدان السياسة العليا، وهو ميدان يتعلق بسيادة الدولة وأمنها ومكانتها الدولية، فإن هذا التعاون في أغلب الحالات لن يسفر عن نتيجة ملموسة، لأن الدول غير مستعدة للتنازل عن سيادتها، أما إذا رأت أن التعاون الفني قد أثمر نتائج ايجابية، فسيشجع الدول على مد نطاق التعاون إلى الميادين السياسية.

وربما كانت وظيفة تحقيق وتطوير التعاون الفني، هي القاسم المشترك الأعظم بين كل المنظمات الدولية عالمية وإقليمية. ولا يكاد يخلو ميثاق، من مواثيق المنظمات، من النص على أن من أهداف أو مبادئ المنظمة، تحقيق التعاون الفني.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الفعَّالية

إذا كانت تلك هي المعايير (الوظائف) الرئيسة، التي يمكن من خلالها تقويم فعّالية المنظمات الدولية، فما هي العوامل الرئيسة التي تؤثر في تلك الفعالية؟ ببساطة يمكن القول أنَّ فعالية المنظمة الدولية تتوقف على مجموعة مترابطة من العوامل، التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1 - الإطار القانوني للمنظمة الدولية:

ويشمل ذلك مجال اختصاص المنظمة، ومدى ما تتمتع بها من

سلطات قانونية، وقدرة المنظمة على إلزام الدول الأعضاء بالقرارات الصادرة عنها، بما في ذلك توافر نظام للجزاءات، ونظام التصويت، ووضع معايير العضوية. فمن الثابت أنه خارج الاختصاص المحدد سلفاً، تتضاءل فعالية المنظمة، إذ يسهل على الدول الأعضاء عرقلة تأثير المنظمة في هذا الميدان بحجة عدم الاختصاص. إضافة إلى ذلك، أنه كلما توافر نظام للجزاءات العسكرية والاقتصادية في ميثاق المنظمة ازدادت قدرتها على إلزام الدول الأعضاء باحترام قراراتها وعدم مخالفة الميثاق على الأقل. ويرتبط ذلك بطبيعة نظام التصويت. فمن المعروف أنه كلما واجه نظام التصويت نحو الأخذ بقاعدة الإجماع قلت قدرة المنظمة على اتخاذ قرارات فعّالة. كذلك، كلما كانت معايير اكتساب العضوية وفقدانها واضحة ومحدَّدة زادت فعالية المنظمة.

2 - قيادة المنظمة الدولية:

ويُقصد بذلك، درجة مؤسسية الأمانة العامة للمنظمة، وقدرتها على العمل الإبتكاري المؤثر في الدول الأعضاء. فكلما تطور جهاز الأمانة العامة مؤسسياً، وتوافرت لديه المقدرة الإدارية والمالية، وكلما اتسمت شخصية الأمين العام بالحيوية، والقدرة على الابتكار، وإيجاد بيئة مشتركة بين الدول الأعضاء، ازدادت فعّالية المنظمة الدولية بشكل عام. كما أنَّ القيود القانونية، التي تضعها الدول على الأمانة العامة، ربما لا تكون لها تلك الأهمية الحاسمة، إذا اتسم الأمين العام بالدينامية، والقدرة على ابتكار الأساليب والسياسات. ولعلَّ من أبرز الأمثلة على ذلك الدور الذي لعبه همر شولد، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، في بلورة العديد من الأساليب الدبلوماسية التي لم تكن واردة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل «الدبلوماسية الوقائية».

3 - المحيط الداخلي للمنظمة الدولية:

كلّما زاد التشابه والتناسق بين الدول الأعضاء، أو تشابهت مواقعها في النظام الدولي، زادت قدرة التنظيم العالمي على بلورة سياسات خارجية مشتركة، ذلك بحكم التجانس الثقافي المفترض بين دول التنظيم الإقليمي. كذلك، كلما زاد اتفاق الدول الأعضاء، على عناصر أساسية للعمل السياسي الخارجي، زادت قدرة التنظيم على العمل انطلاقاً من تلك العناصر.

4 - المحيط الخارجي للمنظمة الدولية:

ينصرف المحيط الخارجي للمنظمة الدولية، إلى طبيعة العمليات السياسية الدولية من ناحية، والسلوك الخارجي للدول المعادية، من ناحية أخرى. ففي حالة الصراع الدولي الحاد، تتجه القوى الكبرى إلى توظيف المنظمة الدولية، كأداة في ذلك الصراع، ما يقلل من فعاليتها وقدرتها على العمل المستقل. إضافة إلى ذلك، إنَّ وجود تهديد مباشر للدول الأعضاء في المنظمة، من دول معادية خارجية، يساعد على بلورة القدرة السياسية للمنظمة.

وثمّة نوعان من المتغيّرات في تقويم فعّالية المنظمات الدولية. أولها المتغيّرات المستقلة، وهي مجموعة المتغيّرات التفسيرية، كالإطار القانوني للمنظمة وقيادتها، وطبيعة المحيطين الداخلي والخارجي. وتؤثر هذه المتغيّرات على الوظائف الرئيسة الأربعة للمنظمة الدولية: الأمن الجماعي، وتسوية المنازعات، والسياسات الخارجية المشتركة، والتعاون الفني.

القسم السابع

نشاطات الأمم المتحدة وأثرها في العلاقات الدولية

تزامناً مع التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم في بداية التسعينيات من القرن الماضي، قامت الأمم المتحدة بتكثيف جهودها للحيلولة دون تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية للعديد من دول العالم، وذلك بتفعيل أدوارها.

أولاً: الدور الأمني للمنظمة

1 - عمليات حفظ السلام:

شهدت عمليات حفظ السلام خلال السنوات الأخيرة تطورات لافتة، وإن لم تكن جذرية، سواءً على الصعيد المفاهيمي Conceptual أم على الصعيد العملياتي Operational. ويقصد بها تلك العمليات التي تتضمن استخدام أفراد عسكريين وضباط شرطة دون أن تكون لهم صلاحيات قتالية بهدف صيانة أو إعادة السلام في المناطق التي توجد فيها المنازعات. وتُعتبر هذه العمليات مؤقتة تستهدف منع تصاعد وتفاقم النزاعات فقط، ولا يمتد دورها إلى حل الخلافات السياسية التي أدّت إلى اندلاع تلك النزاعات. وتزايدت هذه العمليات مؤخراً بسبب ثلاثة أسباب رئيسة هي، أولاً تحرر الأمم المتحدة، ولاسيما مجلس الأمن، من القيود التي كان يعاني منها خلال الحرب الباردة نتيجة للصراع الأمريكي - السوفيتي. وثانياً انتشار ظاهرة النزاعات الداخلية في الدول خلال عقد التسعينيات. وثالثاً تزايد اهتمام المجتمع الدولي ومراكز البحث الدولية بعدد من المفاهيم

المستحدثة كالدبلوماسية، ومنع حدوث النزاعات، وإجراءات بناء السلام وغيرها [1].

ففي فترة الأربعين عاماً التي انقضت (1948-1988) اشتركت الأمم المتحدة في 13 عملية منفصلة من عمليات حفظ السلام. وفي خلال الثماني سنوات التي تلتها، تولت الأمم المتحدة أمر 23 عملية من هذا النوع لنشر القوات، أي ما يكاد يبلغ ضعف عدد العمليات في العقود السابقة[2].

فالمتغيرات الدولية الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ساهمت في توسيع نطاق نشاط بعثات حفظ السلام وأضحى مجلس الأمن متحرراً من الاستعمال المفرط لحق النقض كأحد أهم مظاهر الصراع خلال فترة الحرب الباردة، خصوصاً بين القطبين.

والواضح في هذا الشأن، أنَّ مفهوم عمليات حفظ السلام قد تغيَّر ليشمل مهام سياسية وإنسانية، وفي بعض الأحيان اقتصادية. فعلى الصعيد السياسي يظهر أنَّ عمليات حفظ السلام أصبحت تضطلع ببعض المهام الجديدة، أبرزها تنظيم الانتخابات والاستفتاءات ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان، فضلاً عن تطوير الهياكل الإدارية لمؤسسات الدولة وتدريب الكوادر العاملة فيها وتقديم المساعدات اللازمة للحكومات الانتقالية[3].

فاختصاص بعثات حفظ السلام لم يعد مجرد اختصاص

---

(1) تميم خلاف، «تطور مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 157، حزيران / يوليو 2004، ص 172-173.

(2) بيتر يونغ، الإعلام والمؤسسة العسكرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2003، ص 269.

(3) تميم خلاف، مرجع سبق ذكره، ص 174.

عسكري بحت، بل تجاوزه إلى أبعاد إنسانية، كتأمين وصول مواد الإغاثة ومساعدة المصابين بإخلاء مناطق القتال وإعادة إدماج المحاربين القدامى في الحياة المدنية.

ولتحسين أداء الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدوليين من خلال بعثاتها طلب الأمين العام السابق «كوفي عنان» من مجموعة من الخبراء الدوليين برئاسة الأخضر الإبراهيمي تقديم تقرير عن عمل بعثات الأمم المتحدة للسلام، واستخلاص مقترحات لتطوير أداء وكفاءة هذه البعثات؛ وقد عُرف هذا التقرير باسم «تقرير الإبراهيمي» الذي حدَّد بوضوح الشروط الضرورية للحفاظ على السلم وطالب بسلطات أوسع لقوات حفظ السلام وزيادة عدد العسكريين ودعمها سياسياً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إضافة لمجموعة من التوصيات التي قدمها والتي من شأنها إعادة تنظيم عمل بعثات حفظ السلام[1].

وقد أكّد هذا التقرير صراحةً ضرورةَ إيجاد آليات جديدة تتماشى مع المتغيرات الدولية الحاصلة لحفظ السلم والأمن الدوليين التي يدخل أيضاً في إطارها التدخل الذي بات القانون الدولي يتقبله، ومن أشكاله:

1 - التدخل بهدف حماية الحقوق، فلم يعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حجة لبعض الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان. لذا بدأ مجلس الأمن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول إما لإنشاء مناطق آمنة، كما فعل في العراق إبان نظام صدام حسين (حماية الشيعة

(1) Le Maintien de la paix de l'ONU, face à de nouveaux défis; Publication des Nations Unis. New York. Avril 2004. p 3.

في الجنوب والأكراد في الشمال) أو في البوسنة من خلال إعلان الأمكنة الآمنة، أو لتوفير بيئة آمنة لتقديم المساعدات الإنسانية، كما فعل في الصومال.

2 - التدخل في سياق ممارسة الحق في تقرير المصير حيث كان للأمم المتحدة ولا يزال دور مميز في مناهضة الاستعمار وتحرير المستعمرات ومساعدة المناطق غير المحكومة ذاتياً في أن تفرض سيادتها على مقدراتها السياسية والاقتصادية، أو تمكين بعض المناطق الأخرى من الانفصال عن دولتها الأم وتشكيل دولة مستقلة تسارع الأمم المتحدة إلى الاعتراف بها وقبولها في عضويتها مثل تيمور الشرقية.

3 - التدخل بهدف إدخال الديمقراطية إلى الأنظمة السياسية القائمة عبر إخراج بعض القيادات العسكرية من الحكم (كما جرى في هاييتي) وإعادة الحكومات الشرعية المنتخبة إليها، أو من خلال الإشراف على الانتخابات التي جرت في بعض الدول، مثل انغولا والسلفادور والموزمبيق وغيرها، أو من خلال حظر السلاح النووي لعدم توسيع النادي النووي ومنع دول العالم الثالث من الانضمام إليه، وهذا ما جرى في الأوضاع التي تعلقت بالعراق وكوريا الشمالية وإيران وغيرها[1].

وإن كان التدخل الدولي أحد الوسائل المطبقة من الأمم المتحدة فإن الكثير من دول العالم لا ترى فيه سوى وسيلة تعتمدها الدول

(1) راجع مقال شفيق المصري، «الأمم المتحدة في نصف قرن. تطور في المفاهيم وتعثر في الممارسة»، في مجلة الدفاع الوطني اللبناني، عدد 12، نيسان/ ابريل 1995، ص 32-33.

الكبرى لفرض هيمنتها وتحقيق مصالحها، خصوصاً وأن التدخل لا يلجأ إليه في حالات عديدة مع وجود المبررات الداعية إليه. وبالرغم من ذلك وبوجه عام فإن الحالات التي تدخّلت فيها الأمم المتحدة كانت أسبابها موضوعية.

وتنتشر حالياً القبعات الزرق وجنود وضباط الأمم المتحدة في بقاع كثيرة من العالم. وهم يأتون من حوالي خمس وستين دولة ومهمتهم هي الحفاظ على السلام[1]. وتحاول الأمم المتحدة إشراك أكبر عدد من الدول في عملياتها، مؤكدة أن عمليات حفظ السلام هي مهمة تضطلع بها جميع دول العالم. ومن نماذج عمليات السلام الخاصة بالأمم المتحدة أربعة أساسية هي:

1 - حفظ السلام التقليدي ويشكل هذا النموذج معظم عمليات حفظ السلام حتى أوائل التسعينيات، وتكون هذه العمليات تحت السلطة الحصرية لمجلس الأمن الذي تقع على عاتقه المسؤولية الكاملة، كما يعمل الأمين العام في هذا النموذج بصفة المدير التنفيذي (بينما يتولى رئيس البعثة القيادة مبدئياً). وتكمن وظيفتها الأساسية في الفصل بين الأطراف أو الدول المتحاربة والمحافظة على الأمن والنظام. ويتم نشر هذه البعثات بناء على موافقة الدولة. ويطلب منها العمل بطريقة حيادية. ومن الأمثلة على ذلك يونوسوم UNOSOM (الصومال) ويونيفيل UNIFIL (لبنان) وUNPROFOR (البوسنة والهرسك).

2 - حفظ السلام التقليدي كانت قوات الأمم المتحدة للطوارئ

(1) للمزيد راجع: خليل حسين، العدوان الإسرائيلي على لبنان: الخلفيات والأبعاد، الفصل السادس، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

الاستثناء الذي سمح للجمعية العامة بدلاً من مجلس الأمن الذي كان منقسما بتعزيز آلية «الاتحاد من أجل السلام في العام 1956». هذه الخطوة خوّلت الأمين العام تشكيل قوة عسكرية لها صلاحية ضمان انسحاب الجيوش الأجنبية (بريطانيا وفرنسا واسرائيل) من صحراء سيناء في مصر بعد العدوان الثلاثي.

4 - قوات الأمم المتحدة التي تشرف على تطبيق اتفاقات السلام. وتشمل السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا (UNTAK) وبعثة المساعدة الخاصة بالأمم المتحدة في أفغانستان (UNAMA).

5 - قوات الأمم المتحدة التي تدير منطقة خلال مرحلة انتقالية، مثل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو (UNMIC) والإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية[1]. وهذه العمليات تستند إلى فكرة أنَّ السلام يكون بإعادة ما دمرته الحرب.

إن العمليات المتخطية للحدود الوطنية أصبحت أكثر وضوحاً عندما صارت الأمم المتحدة أكثر تدخّلاً في الشؤون الداخلية للدول، خصوصاً بعيد انتهاء الحرب الباردة التي أعاقت عمل الأمم المتحدة في الكثير من الأحيان[2].

(1) للمزيد راجع نواف سلام وكريم مقدسي، «المجتمع الدولي ودور الأمم المتحدة»، في كتاب العراق والمنطقة العربية بعد الحرب، قضايا إعادة الأعمار الاقتصادي والاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت أيار / مايو 2004، ص 277.

(2) غسان منير، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، دار النهضة العربية، بيروت 2002، ص 30.

وقد أكّد الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العمومية في 20 أيلول / سبتمبر 1999 أنّ التحدّي الأكبر الذي سيواجه منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في القرن الواحد والعشرين هو العمل على ترسيخ مبدأ عدم الانتهاكات الواسعة النطاق والمنظمة، لحقوق الإنسان أينما كانت، مشيراً إلى أنَّ مفهوم التدخل قد يتراوح بين الإجراءات السلمية والإجراءات التأديبية الطابع[1]، وهو ما يعبر عن الإستراتيجية الجديدة للأمم المتحدة في التعامل مع القضايا التي كانت إلى وقت قريب من الاختصاص الحصري للدولة، كمسائل حقوق الإنسان ونزع السلاح.

2 - نزع السلاح وتنظيم التسلح:

ساعد المناخ الدولي، الأمم المتحدة على التعامل بصورة أفضل مع موضوع نزع السلاح، وبخاصة فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل، بخلاف المناخ الدولي الذي كان سائداً خلال فترة الحرب الباردة. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى تطورين مهمين في مجال الاتفاقيات متعددة الأطراف ذات العلاقة بموضوع نزع السلاح، الأول هو التوقيع على اتفاقية حَظر تحديث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيمياوية والعمل على تدميرها.

والتطوّر الثاني يتمثل في تزايد عدد الدول الموقعة على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، فمنذ أن أصبحت هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع في عام 1968 انضم إليها، حتى 31 كانون الثاني/ يناير 1995، 171 دولة، وازدادت بشكل مطرد خلال السنوات

(1) عدنان شعبان، مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2000، ص 15.

العشر الأخيرة[1].

كما تبذل الأمم المتحدة جهوداً كبيرة للبحث عن سبل إزالة الألغام البرية التي تمَّ زرعها في أماكن عديدة متفرقة من العالم[2]، وعلى المستوى الدولي تتخوّف الأمم المتحدة من عدم انضباط عدة دول ذات الطموح الإقليمي وقيامها بمحاولات امتلاك أسلحة مدمِّرة أو شبه مدمَّرة، كالأسلحة الجرثومية، والأسلحة الكيماوية، بهدف فرض سيطرتها على إقليم أو دولة. ففي الوقت الذي يتم فيه ضبط السلاح الفتاك بكل أشكاله بين الدول الكبرى التي تنتجه وتحتفظ به، تقوم دول أصغر بمحاولات امتلاك مثل هذا السلاح، ما يشكل خطورة على العالم وعلى دور الأمم المتحدة. لذلك فإن مؤسسات التنظيم الدولي تسعى جاهدة لدفع الدول إلى توقيع اتفاقيات واضحة لتحريم امتلاك مثل هذه الأسلحة. إلا أن عقبات كبيرة وعديدة ما زالت في الطريق[3].

ثانياً: الدور الاقتصادي

1 - التنمية والتعاون الدولي:

أخذت الأمم المتحدة على عاتقها مواصلة تحسين أداء النظم التجارية والمالية بين الأطراف بالشكل العادل عبر تقديم المعونة والمساعدة للدول الأقل نمواً في العالم والدول المتضررة جغرافياً، وكذلك الدول الصغيرة، عبر دعم الاتفاقات الإقليمية التجارية

(1) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، مرجع سابق، ص 372-373.

(2) حسن نافعة، المرجع السابق، ص 374.

(3) محمد الرميحي، مرجع سابق، ص 118.

والتعاونية وفقاً للنظام التجاري متعدد الأطراف بين الدول المتطورة والنامية وبين مجموعة الدول النامية، والعمل الحثيث على تقليص الهوة الرقمية والتكنولوجية بين دول العالم ككل[1].

إن توجّه الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغايات بهدف التنمية الاقتصادية ليست بالمهمة المستحدثة، لكن الجديد يظهر في طريقة المعالجة، فالمعطى الجديد في مجال التنمية يتجلى في المشاريع والبرامج، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يمثل أوسع آلية على الصعيد العالمي للتعاون التقني المتعدد الأطرف والاستثمار المنسق حيث يضطلع بأنشطته لصالح التنمية من خلال برامج عالمية وإقليمية وقطرية. وهذا البرنامج ينشر سنوياً منذ عام 1990 ما يعرف بالتقرير العالمي للتنمية البشرية، ويقوم بأنشطة في أكثر من 150 بلداً وإقليماً وينسق زهاء 5900 مشروع إنمائي في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في إطار برامج متعددة الجنسيات. وتصل القيمة الإجمالية للمشاريع إلى 7.5 مليار دولار أمريكي يخصص 80% منها لأقل البلدان نمواً ضمن إطار برامج وطنية، وتدمج المساعدات التي يقدمها البرنامج في المحفظات الوطنية أو الإقليمية الشاملة.[2].

وهذا البرنامج يهيئ الفرصة لكثير من الدول، خاصة الأقل نمواً في العالم، لتنشط اقتصادياتها، مستفيدة من المعونات التي تقدمها الأمم المتحدة عموماً ومن خدمات المجلس الاقتصادي

(1) Déclaration politique et plan de mise en œuvre (sommet mondial pour le développement durable. 26 août – 4 septembre 2002. Johannesburg, Afrique du sud); Publication des Nations Unis. New York. 2004. p 58.

(2) منشورات اليونسكو، البعد الثقافي للتنمية، نحو مقاربة عملية، بيروت، 1995، ص 44 – 45.

والاجتماعي خصوصا الذي يقوم بالعديد من النشاطات المرتبطة أساساً بالمشاكل المعرقلة للتنمية الاقتصادية، وهذا من خلال لجانه الخمسة التالية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأوروبا (جنيف). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك (بانكوك). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية (سانتياغو). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا (أديس أبابا). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (بيروت)[1].

وتتبنى الأمم المتحدة في الإطار ذاته سياسات مختلفة، منها تقديم المساعدات المتنوعة عن طريق الوكالات الدولية في شكل ديون أو هبات أو مساعدات تقنية[2].

(1) United Nations; Basic Facts about the United Nations. New York.1980. p10.

(2) وشدّدت الأمم المتحدة في تقاريرها على أن العولمة يجب أن تكون عملية تنطوي على العديد من الصفات الإيجابية وتتميز على وجه العموم بتزايد تكامل الاقتصاديات الوطنية على النطاق العالمي. أما الآليات التي تتم بها هذه العمليات فتشمل النظم القانونية والاقتصادية المعاصرة التي تحكم الأنشطة التجارية والاستثمارية والمالية على الصعيد الدولي. وأهم المؤسسات والجهات الفاعلة التي تشكل قوة محركة لهذه العمليات هي الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، علاوة على منظمة التجارة العالمية. أما الأسس المركزية للعولمة فهي تضييق نطاق دور الدولة وخصخصة المؤسسات التجارية العامة ورفع الضوابط عن الاقتصاديات أو تحريرها. وتؤكد الأمم المتحدة أنّ آثار هذه العمليات ستتحقق على المدى البعيد، وأنه يمكن إعادة كتابة قواعد العولمة لجعلها تعمل لصالح الشعوب وليس فقط لتحقيق الأرباح، وهو ما أبدته في «تقرير التنمية البشرية لعام 1999» الذي اعتبرت فيه أنّ العولمة هي أكثر من مجرد تدفق الأموال والسلع، باعتبارها تعكس الاعتماد المتبادل المتعاظم بين شعوب العالم من خلال تقليص الفضاء والزمن وإلغاء الحدود بين الدول. وهذا الوضع يمثل فرصاً عظيمة لإثراء حياة الشعوب وخلق مجتمع عالمي ينهض على أسس وقيم مشتركة. غير أنّ الأسواق سمح لها بأن تهيمن على عملية العولمة، مما أدى إلى أن الفوائد والفرص الناجمة عنها لم توزع بشكل عادل، فأدى ذلك إلى فجوة هائلة بين الشعوب والأقطار التي لم تستفد وتحولت إلى مجرد شعوب مستقبلة فقط لسلبيات العولمة.

ورغم ذلك، وُجّهت انتقادات شديدة وموجهة ضغوط كبيرة لمؤسستي (بريتون وودز) وعملياتهما وأساليب تصرفهما من جانب عدد لا يحصى من منظمات حقوق الإنسان وحركة البيئة والمرأة. ومع أنه خفت حدة بعض الضغوط والانتقادات بسبب أحداث 11 أيلول/سبتمبر، إلا أنّ القضية المركزية المتعلقة بمدى استجابة مؤسستي (بريتون وودز) للاهتمامات الاجتماعية غير الاقتصادية لا زالت مطروحة.

ومن بين الانتقادات العديدة الموجهة إلى هاتين المؤسستين، تركيزهما المفرط على سياسات الاقتصاد الكلي، ومحاباتهما للنمو أكثر من التنمية العادلة والمستدامة، وأنهما ملتزمتان أكثر من اللازم بـ»أساسيات» تحرير الاقتصاد والخصخصة السريعة وإزالة الضوابط التنظيمية. وما يجده العديد من منتقدي المؤسستين محبطاً بصورة خاصة هو أنَّ هذه الأساسيات تشكل لبَّ عملياتهما منذ قيامهما ولم تشهد سوى قدر ضئيل من التعديل رغم أن برامجها بشأن الديون مثل «مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون «و» مرفق تعزيز النمو والحد من الفقر» يمثلان خطوتين هامتين إلى الأمام [1].

وإلى جانب الطريقة المتبعة في رسم السياسات وتنفيذها ومراجعتها[2]، فقد تركّز الانتقاد أيضاً على طرق إتباع الحكم الرشيد وعمل مؤسستي (بريتون وودز). والتهمة المركزية هنا أنه في حين تحث المؤسستين الدول الأعضاء على إتباع طرق الشفافية وزيادة المشاركة والحكم الرشيد، فإنهما لم تتمكنا من تكييف هذه

(1) راجع منشورات الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير النهائي المقدم من ج. أولوكا – أونيانغو وديبيكا أوداغاما، مرجع سابق، ص 13.

(2) حول دور المؤسسات المالية الدولية، راجع خليل حسين،السياسيات العامة في الدول النامية،دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، الجزء الثاني.

المبادئ بالذات لأغراض عملياتهما وسياساتهما. وكما يقول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن هاتين المؤسستين تعانيان من «أزمة مشروعية».

2 - منظمة التجارة العالمية:

ضمن نطاق المفاوضات التجارية الدولية، عقد أعضاء اتفاقية الغات، منذ إنشائها وحتى عام 1994، سبع جولات كانت آخرها جولة أوروغواي التي انتهت بإعلان مراكش في 1994/4/15 وأسفرت عن اتفاقية جديدة أصبحت سارية المفعول بدءاً من عام 1995، وتتضمن 28 اتفاقية فرعية مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. ويعتبر الكثير من الاقتصاديين أن المنظمة التي أنشئت بموجب الاتفاقية الجديدة ما هي إلا أداة جديدة للعولمة، وتعتبر هذه المنظمة أساس التعاون الدولي في الميادين التجارية والعمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة به من أجل تأمين المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية للأمم المتحدة، بالإضافة إلى توليها لمهام أخرى من ضمنها: الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلاً. الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية. مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقاً للآليات المتفق عليها. وسنتناول عمل هذه المنظمة بالتفصيل في فصل الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

ثالثاً: قضايا حقوق الإنسان

لم تكن التجمّعات الدولية إبان الحرب الباردة تحمل الرؤية

نفسها في الدعوة إلى حقوق الإنسان وحمايتها، فقد تبنّت الدول الرأسمالية المتقدمة نمط الديمقراطية الليبرالية الغربية ما جعلها تبدي تعلقاً واضحاً بالحقوق المدنية والسياسية. فيما الدول الاشتراكية التي تبنّت نمط الديمقراطية الاشتراكية جعلها تبدي تعلقاً واضحاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع تجاهل لافت للحقوق المدنية والسياسية. لذا اتجه الفريقان إلى استخدام حقوق الإنسان في الصراع الذي دار بينهما[1]. وهذا لا يعني أنَّ تركيز دول أحد المجموعتين المتصارعتين على فئة معينة من حقوق الإنسان دون سواها هو عدم اعتراف بالفئة الأخرى من الحقوق، بل هو مجرد ترتيب للأولويات في مختلف الاتفاقات والمعاهدات، إلا أنه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي أكدت منظمة الأمم المتحدة مجدداً أنَّ للإنسان حقوقاً مدنية وسياسة، ويملك بالدرجة نفسها حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية كما يظهر ذلك في العديد من المؤتمرات والإتفاقيات الدولية، ومنها:

1 - **المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام** 1993: يشكل إعلان وبرنامج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في العاصمة النمساوية في 14 و1993/6/15 وثيقة أساسية لجهة بلورة رؤية كونية شاملة عن حقوق الإنسان ووسائل تطبيقها. وتكمن خصوصية هذا البرنامج - الإعلان في دعوته الأمم المتحدة لتحويل مركز حقوق الإنسان التابع لها إلى مفوضية سامية ذات هيكلية مؤسساتية واسعة وإلى إنشاء محكمة جنائية دولية. ويقسم هذا الإعلان - البرنامج إلى مقدمة وفصلين، يتألف الفصل الأول من 39 مادة. أما الفصل الثاني فيتألف من مائة مادة تعالج حقوق الإنسان والحريات

(1) محمد يوسف، حقوق الإنسان، الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005، ص 58-59.

الأساسية من مختلف وجوهها.

وقد ارتكز هذا الإعلان على مبادئ كالمساواة في الحقوق والسلام والديمقراطية والعدالة ودولة القانون والتعددية والتنمية وتحسين ظروف المعيشة والضمان الاجتماعي[1]. كما تناول بالتفصيل الحقوق التي تخص المرأة والطفل والمعوّقين والسكان الأصليين والعمال المهاجرين.

وإيماناً من الأمم المتحدة بهذا الحق وغيره من الحقوق، فقد جعلت هذه المنظمة الفترة من 1995/1/1 إلى 2004/12/31 عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان، عملاً بتوصيات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام 1993 [2]. ويشكل ذلك محاولة لترسيخ هذه الحقوق في عقول وأذهان الناس. كما اعتمدت الأمم المتحدة فرض العقوبات على الدول المنتهكة لحقوق الإنسان. وحجة ذلك أن التضييق على السكان المدنيين قد يؤدي إلى الضغط على النظام الحاكم في الدولة المعاقبة. غير أن التجارب أثبتت، وبخاصة في العراق في عهد صدام حسين، أن الأنظمة تنجح في تحمل العقوبات التي تسبب ضيق العيش والتدهور الاجتماعي والصحي وأنّ المكاسب السياسية التي يحققها مجلس الأمن ضئيلة، أما الأثمان الإنسانية. فباهظة[3]. وهذا ما جعل البعض يعتقد أنَّ دور الأمم المتحدة في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان لم يحقق النتيجة

(1) خضر خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس (لبنان) 2004، ص 182-183.

(2) صلاح مطرود، «العولمة وقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية»، بيت الحكمة، بغداد 1999، ص 230.

(3) علي عواد، العنف المفرط، قانون النزاعات المسلحة وحقوق الإنسان، دار المؤلف، بيروت 2001، ص 52.

المرجوة، إلا في بعض الحالات التي كان مجلس الأمن يتدخل فيها عسكرياً. غير أنه يؤخذ على هذه التدخلات ارتباطها بالاعتبارات السياسية للدول الكبرى.

2 - **مجلس حقوق الأسان:** وهو منظمة حكومية تتبع إلى منظومة الأمم المتحدة،أنشئ في العام 2006 ويضم 43 دولة مسؤولة عن تعزيز قضايا حقوق الإنسان في العالم. وقد رافق إنشائه العديد من العقبات التي تسبَّبت بها الولايات المتحدة لجهة دوره وتشكيله وصلاحياته، فعلى الرغم من الطروح التي سادت ومن بينها أن يعتبر جهازاً رئيساً من أجهزة الأمم المتحدة، إلا انه ظل جهازاً فرعياً محدود الصلاحيات ووسائل العمل والآليات، ما اضعف من دوره منذ انطلاقته، وظهر ذلك جلياً في القضايا المتعلقة في دول العالم الثالث.

3 - **مؤتمر المرأة في بيجين (الصين)** 1995: انعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في أيلول / سبتمبر 1995 وشاركت فيه 185 دولة وعشرات الهيئات غير الحكومية، وتم فيه عقد 5000 اجتماع. وجرى خلاله استعراض وتقييم وضع النهوض بالمرأة في ضوء الاستراتيجيات التي وضعت في مؤتمر نيروبي. واستند تقييم وضع المرأة إلى مؤشرات تنمية وضعتها واعتمدتها لجنة مركز المرأة، إذ أنَّ معظم أهداف النهوض بالمرأة التي وضعتها استراتيجيات نيروبي لم تتحقق، فاعتمد المؤتمر المشار إليه إعلان بيجين الذي تضمّن أربعة مجالات أخرى ذات أهمية أضيفت إلى المجالات الثمانية التي اشتملت عليها استراتيجيات (نيروبي). وهذه الأهداف الإستراتيجية أصبح عددها 12 هي: الفقر - التعليم والتدريب - الصحة - العنف ضد المرأة - النزاع المسلح - المرأة والاقتصاد - السلطة وصنع القرار - الآليات المؤسسة للنهوض

بالمرأة – حقوق الإنسان للمرأة – المرأة ووسائل الإعلام – المرأة والبيئة – الطفلة[1].

وقد مثَّل هذا المؤتمر أحد الملتقيات الكبرى التي اضطلعت بها الأمم المتحدة لتطوير وترقية حقوق المرأة في العالم آخذة بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، وهو ما أكدته من خلال إضافة أربعة مجالات جديدة عالجتها في هذا المؤتمر. كما دعت الجمعية الأمم المتحدة إلى عقد جلسة خاصة تحت عنوان «المرأة عام 2000» لمراجعة وتقييم سير العمل في تطبيق مقررات مؤتمر نيروبي الذي عُقد في العام 1985، ومنهاج عمل بيجين بعد خمس سنوات من إقراره. وعلى نفس الوتيرة توجهت الأمم المتحدة لعقد مؤتمرات مصغَّرة، بهدف استعراض الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والإنجازات التي حققتها في تنفيذ مقررات بيجين ومن هذه المؤتمرات مؤتمر بعنوان «عشر سنوات بعد بيجين. دعوة إلى السلام» الذي أقامه «المنتدى الإقليمي العربي» في مقر الإسكوا في بيروت، وهو واحد من المؤتمرات التي تنظمها لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس[2].

4 - **اتفاقية عالم جدير بالأطفال عام** 2001: عقدت الأمم المتحدة جلسة خاصة للجمعية العامة في أيار/مايو 2001 بهدف طرح وثيقة للطفل بعنوان «عالم جدير بالأطفال A World fit for children». وقد تمّت مناقشة هذه الوثيقة على مدى ثلاثة مؤتمرات تحضيرية عقدتها اللجنة التحضيرية للجمعية العامة الخاصة بالطفل في حزيران/يونيو 2000 وحتى حزيران/يونيو

(1) نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، رؤية إسلامية.، المؤسسة الجديدة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2006، ص 193.

(2) نهى القاطرجي، المرجع السابق، ص 194.

2001 وقد تناولت هذه الوثيقة مختلف الجوانب الحياتية الخاصة بالأطفال وحددت العمر الذي تنتهي فيه الطفولة بالثامنة عشرة. وكان من نتائج هذا التحديد أن تناولت بنود هذه الاتفاقية قضايا تتعلق بالحياة الجنسية للأطفال[1]. إلا أنَّ الوثيقة لم تلقَ الترحيب والقبول وجوبهت بمعارضة شديدة من قبل بعض المسلمين الذين أسسوا ائتلافاً إسلامياً مكوَّناً من عدة منظمات إسلامية. والسبب في إنشاء التحالف هو تركيز جل التفكير والاهتمام بما اشتملت عليه وثيقة عالم جدير بالأطفال من بنود متعلقة بالمسائل الجنسية، وهي مسائل يفترض أنها طبيعية في حياة الأطفال والمراهقين.

ولقد نجحت المنظمات الإسلامية المنضوية في هذا الائتلاف الإسلامي في كسب تأييد منظمات الـ PRO – Family للوثيقة الإسلامية، وهي منظمات تقاوم التيار اللا أخلاقي الموجود في الأمم المتحدة والعولمة وأثرها الواضح في تدمير الأخلاق والقيم. ونجحت أيضاً في فرض موقف الإسلام من النقاش الذي دار في ورشة الصحة والوقاية من الإيدز، لاسيما عبر تعميم ثقافة العفة وتدريب الأطفال والشباب عليها[2]. وبالتالي أتت الوثيقة الإسلامية إذن كرد على ميثاق الأمم المتحدة للطفولة.

5 - **حقوق كبار السن:** ثمَّة مسألة هامة هي معرفة ما إذا كان التمييز على أساس السن محظوراً بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلا العهد ولا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشيران بصراحة إلى السن كأحد الاعتبارات التي يحظر التمييز على أساسها، وبدلاً من النظر إلى

(1) المرجع نفسه، ص 535.

(2) نهى القرطجي، مرجع سابق، ص 537 – 538.

هذا الإغفال على أنه استبعاد مقصود ربما كان أفضل تفسير له هو أنَّ مشكلة الشيخوخة الديموغرافية عندما اعتُمد هذان الصكان لم تكن واضحة [1]، وهو ما جعل موضوع الشيخوخة يمثل أحد الاهتمامات المستجدة في ميدان حقوق الإنسان، خصوصاً في ظل الغياب والقصور الرهيب لأنظمة الضمان الاجتماعي في تلك الدول المتجهة نحو النظام الاقتصادي الحر، التي تتركز جهودها على خصخصة مؤسساتها العامة، وهو أمر من شأنه أن يؤثر سلباً في هذه الفئة من المجتمع. ولعلَّ الجانب الأهم الذي تشترك فيه هذه الدول مع غيرها من الدول الصناعية المتطورة، ازدياد ظاهرة الشيخوخة، التي هي في الواقع تتناسب طردياً مع تحسّن مستوى المعيشة.

وعلى هذا الأساس اعتمدت الجمعية العامة في العام 1991 مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن التي تعتبر بسبب طبيعتها البرنامجية وثيقة هامة. وهي مقسمة إلى خمسة أقسام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقوق المعترف بها في العهد، وهي: الاستقلالية - المشاركة - الرعاية - تحقيق الذات - الكرامة. وفي عام 1992 اعتمدت الجمعية العامة ثمانية أهداف عالمية في مجال الشيخوخة لسنة 2001، ودليلاً مقتضباً لوضع الأهداف الوطنية في مجال الشيخوخة

وبذلك تكون الأمم المتحدة في إطار دورها الجديد، قد تناولت موضوعين لطالما اعتبرت مقصِّرة إزاءهما في مسألة حقوق الإنسان، وهما حقان للإنسان وردا في القرآن الكريم ولم يشملهما إعلان

(1) راجع علاء قاعود، الأصيل والمكتسب، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة 2002، ص 83 - 84.

الأمم المتحدة: رعاية اليتيم وحقوقه.ورعاية الوالدين[1].

6 - **مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية عام 2001:** وهو المؤتمر الثالث لمناهضة العنصرية، عُقد في جنوب أفريقيا ما بين 2001/8/31 و 2001/9/8، بحضور أكثر من 4000 منظمة غير حكومية و160 دولة[2]. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حدَّدت غايات وأهداف هذا المؤتمر بالتالي:

1 - استعراض التقدم الحاصل ضد التمييز العنصري، وإعادة تقويم العقبات التي يمكن أن تواجه أي تقدم جديد، وتحديد الوسائل التي تسمح بتجاوزها.

2 - الاتفاق على الوسائل الكفيلة وضمان احترام المعايير المطبقة والأدوات المستخدمة لمحاربة التمييز العنصري.

3 - رفع درجة حساسية الرأي العام أمام آفات العنصرية ونتائجها.

4 - تقديم توصيات ملموسة حول الوسائل الكفيلة بزيادة فعالية آليات الأمم المتحدة في إطار البرنامج الهادف لمحاربة العنصرية وأشكالها.

5 - تحليل العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من العوامل المولدة للعنصرية.

---

(1) لطفي عبد الحليم، حقوق الإنسان بين إعلان الأمم المتحدة والقرآن، المصباح للنشر والترجمة، القاهرة 1992، ص 201.

(2) ظافر بن خضراء، محاكم الجزاء الدولية وجرائم حكام إسرائيل، دار كنعان، دمشق 2001، ص 165.

6 - تقديم توصيات ملموسة لتوفير ما يكفي من الموارد، التي تحتاج إليها الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية[1].

يذكر أنّ المنظمات غير الحكومية لعبت دوراً فاعلاً ومؤثراً في النقاشات التي دارت على هامش المؤتمر وفي داخله، وتمكّنت بالاشتراك مع المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من عقد سلسلة من الندوات خارج نطاق المؤتمر تركزت موضوعاتها على ما يلي: تأثير العمل السياسي في التنوع والمساواة. العلاقة بين العنصرية والتنمية. العلاقة بين العنصرية والنظام العام ووسائل نشاط البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة العنصرية. أثر الأشكال المتعددة للتمييز ضد المرأة. حقوق الطفل والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية. حوار مع وسائل الإعلام حول الممارسات العنصرية ضد السكان الأصليين.

رابعاً: حماية اللاجئين

إذا كان بالإمكان وصف النموذج القديم لحل مشاكل اللاجئين بأنه رد فعل يركز على دول اللجوء ومحوره اللاجئون، فإن النهج الجديد الذي بدأ يتبلور يمكن تعريفه بأنه وقائي وموجه نحو دول الأصل ويشمل كل الجهات المعنية بمشاكل اللاجئين[2]. وهو ما يمثل الإستراتيجية المعتمدة من قبل الأمم المتحدة في حلها لمشاكل اللاجئين بواسطة المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين[3] التي

(1) خضر خضر، مرجع سابق، ص 193.

(2) كريم الأتاسي، «الحلول لأزمات اللاجئين»، في كتاب: الحماية الدولية للاجئين (أعمال ندوة الحماية الدولية للاجئين بالقاهرة يومي 18/17 تشرين الثاني /نوفمبر 1996)، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 1997، ص 151.

(3) كانت الجمعية العامة قد قررت إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتبارها وكالتها الدولية العامة للاجئين بقرارها رقم 319 (د - 4) في 1949/12/3، راجع ملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية في لبنان: حماية اللاجئين وعديمي الجنسية وحقوقهم في الاتفاقات الدولية، بيروت 1993، ص 5.

قدمت خلال سنة 1999 الحماية الدولية والمساعدة لـ 22 مليون لاجئ فروا من الحرب أو الاضطهاد، حوالي 17 مليون منهم كانوا لاجئين أو مهجرين، و4،6 مليون تقريباً كانوا قد لجأوا إلى مناطق أخرى من دولهم. وتعتبر النزاعات الداخلية هي السبب الرئيسي للجوء السكان[1]، مثلما كان الشأن في يوغسلافيا ومناطق البحيرات الكبرى في أفريقيا وفي القرن الأفريقي. وفي هذا الشأن اعتمدت الأمم المتحدة لحماية اللاجئين الطرق والوسائل التالية:

1 - **الوقاية والشمولية:** يستند المنهج الجديد إلى الفكرة القائلة بأن تحركات اللاجئين ليست حتمية، بل يمكن تفاديها لو أنَّ إجراءاً ما قد اتخذ بهدف تقليل أو إزالة التهديدات التي تجبر الناس على مغادرة بلدها والتماس اللجوء في مكان آخر. وهذا النهج الناشئ لمعالجة أزمات اللاجئين هو شامل بأبعاده حيث يأخذ بعين الاعتبار كل الفئات المتضررة.

2 - **التركيز على دول الأصل:** خلافاً للنموذج التقليدي لمعالجة مشاكل اللاجئين الذي يؤكد أساساً حق المرء في مغادرة بلده والتماس اللجوء في بلد آخر، ويركز النهج الجديد بدرجة متساوية من الاهتمام على حق المرء في العودة إلى وطنه وعلى فكرة أصبحت معروفة باسم «الحق في البقاء» أو «الحق في عدم التّشرّد». والجهة المسؤولة هي حكومات دول الأصل. ونتيجة للتركيز على حل أزمات اللاجئين في بلد الأصل فقد تزايد اشتراك المفوضية السامية وشركائها في عمليات تتم داخل دول المنشأ.

ومسألة اللاجئين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية النزاعات المسلحة، ففي الحالات التي وجدت لهذه النزاعات الحلول المناسبة

(1) ABC des Nations Unis. op. cit.. p.292.

وكان من السهل إعادة اللاجئين إلى دول الأصل أو توطينهم في دول الاستقبال. أما في الحالات التي لم يتم التوصّل فيها إلى حل يرضي المتنازعين فإن مسألة اللاجئين ظلت إحدى أهم المسائل العالقة.

خامساً: المحاكم الدولية الجنائية

إنَّ محاربة الجرائم الدولية عن طريق المعاقبة على ارتكابها، يهدف في نهاية الأمر إلى حماية الإنسان باعتباره هو الذي يعاني من الناحية الواقعية من ويلات الجرائم التي يتم ارتكابها، فاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية يجب أن يتم ليس فقط من الناحية القانونية، وإنما أيضاً من الناحية الواقعية والفعلية[1]. لذا التزمت الأمم المتحدة معاقبة منتهكي حقوق الإنسان تأكيداً لضرورة احترام هذه الحقوق وعدم العبث بها مهما كانت الأسباب والدوافع، خصوصاً في زمن الحرب. وقد جسّدت الأمم المتحدة هذا التأكيد واقعيا بتشكيلها محكمة لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة وفي رواندا.

فعلى إثر تفكك الإتحاد اليوغسلافي تصدَّى مجلس الأمن لمحاكمة مجرمي الحرب بسبب مخالفة قواعد القانون الدولي الإنساني، كالقتل الجماعي والطرد والاغتصاب والاحتجاز والاعتداء على المستشفيات وعلى الأشخاص غير المحاربين. ونصَّت قرارات مجلس الأمن على تحذير مرتكبي تلك الجرائم بخصوص مسؤوليتهم الفردية ومعاقبتهم على تلك الجرائم مع إنشاء لجنة خاصة لجمع المعلومات والأدلّة عنها. وجاء القرار، رقم 808، الصادر عن مجلس الأمن في 1993/2/12 لينص على إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن

(1) شريف عتلم: المحكمة الجنائية الدولية، المواءمات الدستورية والتشريعية (مشروع قانون نموذجي)، الطبعة الثانية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف 2004، ص 16.

الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والتي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا منذ عام 1991. كما أنَّ مجلس الأمن في قراره رقم 955، الصادر في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، أنشأ محكمة دولية أخرى خاصة برواندا لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الحربية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي تم ارتكابها في رواندا بين 1994/1/1 و 1994/12/31 [1]. ومن بين الجرائم التي تمّت المعاقبة عليها جرائم ضد السلام التي تمّت فيها المبادأة بالاعتداء، وجرائم الحرب التي تم فيها انتهاك قوانين وأعراف الحرب بتعذيب الأسرى أو الرهائن أو قتلهم، والجرائم ضد الإنسانية التي تمّت ضد المدنيين من أجل أسباب دينية أو عرقية، وهي في الغالب ضد سكان الوطن ذاته. وقد أكد إنشاء هذه المحاكم إمكانية سير الأمم المتحدة في طريق إنشاء محكمة دولية جنائية دائمة وحدث ذلك باجتماع الوفود الدبلوماسية الممثلة لمائة وستين دولة في المؤتمر الدبلوماسي خلال المدة من1998/6/15 إلى 1998/7/17 للتفاوض بشأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي تم إيداعه لدى الأمين العام للأمم المتحدة ليظل باب التوقيع عليه مفتوحاً حتى 2000/12/31 [2]. ودخل القانون الأساسي حيّز التنفيذ في 1 تموز/ يوليو 2002. وفي سنة 2003 تمَّ تعيين القضاة والرئيس وأمين السجل والمدعي العام. وسمح تعيين كبار المسؤولين في المحكمة بتوسيع نطاق عملها من مهمات إدارية في الدرجة الأولى إلى المسائل القضائية[3].

(1) لمزيد من التفاصيل راجع: خليل حسين، الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

(2) عادل ماجد، المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2001، ص 89.

(3) راجع دراسة شارون وبهارتا، «العدالة في ما بعد الصراع، تطورات في المحاكم الدولية»، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة حسن حسن وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004، ص 314-315.

سادساً: حماية البيئة:

تعتبر البيئة الإطار الطبيعي الذي يتفاعل معه الإنسان ويعيش فيه، فحين يوضع في طليعة الاهتمامات الشأن البيئي للحفاظ على موارد الطبيعة، فهذا يعني الحفاظ على استمرار الحياة الإنسانية، فالهدف عدم الإخلال بتوازن الموارد الطبيعية، والإبقاء على مقومات الوجود للأجيال المقبلة. ومن هنا فإن مفهوم حماية البيئة هو مفهوم مواز للتنمية الشاملة الملائمة[1]. ولهذا اهتمّت الأمم المتحدة بهذا الموضوع، وازداد اهتمامها أكثر في هذا العصر فخصصت له الكثير من برامجها وعقدت له العديد من المؤتمرات الدولية كان من أبرزها «مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض)» الذي عقد في ريو دي جانيرو من 3 إلى 14 حزيران/جوان 1992 وأكد ما جاء في إعلان الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي تم إقراره في ستوكهولم في 16 حزيران/ يونيو 1972، محاولاً إيجاد سبل أخرى لإقامة شراكة عالمية جديدة وعادلة عبر إيجاد مستويات ملائمة من التعاون بين الدول، والتوصّل إلى اتفاقيات دولية تحترم مصالح الجميع وتحمي سلامة النظام البيئي والتنموي العالمي[2]. وما توجه دول العالم، غنيها وفقيرها، بإيديولوجياتها ومصالحها المتناقضة إلى التعاون لمواجهة الأخطار التي تحيط بكوكب الأرض إلا لاعتقادها الراسخ بأن الحدود السياسية لن تستطيع أن توفر لها الحماية إن لم تتضافر جهودها مع باقي دول العالم، وهو ما دأبت على تنفيذه الأمم المتحدة باعتمادها الإجراءات التالية: تفعيل

(1) نجيب صعب، قضايا بيئية، أفكار في البيئة والتنمية، المنشورات التقنية، بيروت 1997، ص 46 – 47.

(2) فرنك لتشنر وجون بولي، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة فاخر جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004، ص 655.

بروتوكول كيوتو الخاص بالبيئة والتنمية.تأكيد العمل باتفاقية حماية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر، خصوصاً في أفريقيا. وضع حد للاستغلال غير العقلاني للمياه بصياغة استراتيجيات لتسيير الموارد المائية على المستوى الإقليمي والدولي والمحلي. تكثيف التعاون لتخفيض الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو تلك التي يسببها الإنسان[1].

ولم يكن ما تدعو إليه الأمم المتحدة مجرد شعارات بل تجسيداً لإرادتها التي تجلت في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر التي تمثل الأداة الوحيدة المعترف بها دولياً والملزمة قانوناً، والتي تتصدى لمشكلة تدهور التربة في الأراضي القاحلة[2]. وكذلك عشرات الاتفاقيات الأخرى التي تحمي البيئة البحرية والبرية والجوية. فلم يعد موضوع البيئة أحد المواضيع الهامشية، بل صار يحظى بالاهتمام والمتابعة، من خلال التقارير الدورية التي تقدمها الأمم المتحدة، كتقرير «توقعات البيئة العالمية» الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ولمواجهة الكوارث البيئية، سواءً أكانت طبيعية أو بشرية، عُقد العديد من الملتقيات للإنذار المبكر والاستجابة الطارئة للكوارث وتقديم المساعدة السريعة للمتضررين من جراء هذه الكوارث. وكان عقد المؤتمر الدولي حول تخفيف الكوارث في مدينة كوبي اليابانية في كانون الثاني/ يناير 2005 خطوة ذات أهمية في هذا المجال استند إلى نتائج مراجعة تنفيذ إستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما لعام 1994 بهدف تقييم الإنجازات، وتحديد الممارسات الجديدة،

(1) Publication des Nations Unis: Déclaration du millénaire (Sommet du millénaire. New York. 6-8 Septembre 2000). New York. 2000 p.11.

(2) مجلة البيئة والتنمية بيروت، (لبنان)، عدد 88، تموز/يونيو 2005، ص 32.

وتوضيح التحدّيات المتبقية والحاجيات الملحة والفرص في مبادرات تخفيف الكوارث في أنحاء العالم، بغية تحقيق أهداف خطة جوهانسبورغ التنفيذية للتنمية الدائمة كشروط ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. والغرض الرئيسي للمؤتمر لم يكن فقط تحديد مجالات تركيز الجهود في المستقبل وإنما أيضاً على وضع خطة عمل ورسم خريطة تبيّن كيفية التنفيذ[1].

سابعاً: المعلوماتية والتنمية البشرية

يمكن التأكيد أنَّ المعلومات، مع أهميتها القصوى في السياق العالمي الجديد، ستكون محدودة القيمة إنْ لم تتحول إلى معرفة، لأننا نتحوّل الآن بثبات إلى ما يطلق عليه «اقتصاد المعرفة»، وأضحت هناك فئة اجتماعية جديدة يطلق عليها «عمال المعرفة».

فالمعروف أنَّ تنمية التعليم والعلم والثقافة أصبحت تعتمد اعتماداً كبيراً على الاستخدام الصحيح للمعلومات وأدوات الاتصال، وسينعكس ذلك على البرامج التعليمية وعلى التعليم عن بعد وعلى المكتبات المتطورة وعلى الأرشيفات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة.

(1) وإن كان يمكن التنبؤ بالكوارث ذات المنشأ الهيدرو – إرصادي، مثل الفياضانات والأعاصير، فإنه من الصعب التنبؤ بالكوارث الأخرى كالزلازل. وذلك لم يمنع الأمم المتحدة من تقديم يد العون للمنكوبين، كما حدث إثر كارثة تسونامي في 26 كانون الأول/ديسمبر 2004 في المحيط الهندي. وبالرغم من هذا المجهود الملموس من الأمم المتحدة والاستعداد الذي أبدته الحكومات لترجمة النيّات الطيبة إلى عمل أكثر إيجابية في مختلف الاتفاقيات، فالاتفاقيات المتعلقة بالإتجار بالأنواع المهددة بالانقراض والحفاظ على التراث الطبيعي العالمي، وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون، هي أمثلة لأدوات رئيسية للتعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. إلا أنه مع ذلك لا تزال ثمة حاجة عاجلة لأن يحل المجتمع الدولي عدداً من المشاكل و يترجم النيات الطبية إلى قرارات عملية لتحقيق التنمية السلمية بيئياً والقابلة للاستمرار.

كل هذه التطورات ستؤدّي إلى طفرة نوعية في التعليم والبحثّ العلمي، وفي التنمية الإنسانية عموماً، بل إنَّ بعض هذه التكنولوجيات وأبرزها شبكة الإنترنت[1] ستؤدّي إلى تأثير كبير في حياة الأفراد وطبيعة العلاقات الدولية كون الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) عالم منفتح الآفاق إلى أبعد الحدود، و لم يعد من الممكن رؤية هذا العالم الشبكي مجرد مصدر أو مخزن للمعلومات أو إدارتها، وتنظيمها واسترجاعها وقت الحاجة، أو مجرد وسيلة من وسائل الاتصالات، أو أداة للترفيه والتسلية، بل بات الانترنت في معظم الأحيان هو المولِّد والمنتج للمعرفة والموزّع لها، والمعلم والمثقف والإعلامي والمربي، بل والتاجر والمروج والمقرر والمُبلور للرأي، والمؤسس لبعض القيم في كثير من جوانبه، فأصبح التعامل مع مفاهيم وتطبيقات جديدة لم يدركها عقلنا البشري من قبل، مثل «التعليم الالكتروني» أو «التعلم عن بعد» و«الجامعة الافتراضية»، و«التجارة الالكترونية» و«الحكومة الالكترونية» و«السياحة الالكترونية» و«الإعلام الالكتروني»، وبات عدد مستخدمي الإنترنت يتزايد في مختلف أرجاء العالم في كل لحظة وحين ويحسب بعشرات ومئات الملايين[2].

وإيماناً من الأمم المتحدة بالآمال المعلقة عليها فيما يخص هذه الشبكة وتقليص الهوة الرقمية بين دول العالم فقد نظمت وأشرفت على العديد من الندوات والملتقيات في هذا الشأن ودعت إلى عقد قمة عالمية حول مجتمع المعلومات لبحث سبل استثمار ما تتيحه تكنولوجيات الاتصال والمعلومات من فرص لدفع جهود

(1) السيد يسين، المعلوماتية وحضارة العولمة.. رؤية نقدية عربية، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002، ص 23.

(2) علي رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو – اجتماعية، بحث تحليلي في الآلية التقنية للإنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005، ص 15.

التنمية وتطوير الاستثمار ودعم جهود التشغيل وتعزيز حضور الدول النامية على وجه الخصوص في إطار الفضاء الاتصالي المعولم وحسن التموضع ضمن الحدود الجديدة لـ «القرية الكونية» التي بدأت تصغر وتتقلص لتتحول إلى منزل صغير إذا جاز التعبير.

وهذا ما جسَّدته الأمم المتحدة على أرض الواقع في تونس في تشرين الثاني / نوفمبر 2005، في القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي سجلت حضوراً مكثفاً وقياسياً لعدد المشاركين الذي بلغ 18000 زائر بين رسمي وخاص وناشط في المجتمع المدني. غير أنَّ بعض المحللين والسياسيين والمراقبين أكد أن الانطباع الذي عاد به الحضور المحايد في مؤتمر المعلوماتية في تونس هو أنَّ هذا الحدث كان تكريساً لاستمرار هيمنة الشركات عابرة القارات والحكومات التي تمثلها، فقد فشلت كل الجهود الرامية إلى الحد من الاحتكار العالمي الذي تمارسه الفئات المشار إليها على نشاط المعلوماتية والاتصالات، كما فشلت الاتجاهات التوفيقية التي رمت إلى إدخال المنظمات الدولية طرفاً ولو شكلياً للتلطيف من ضراوة ذلك الاحتكار، على الرغم من أنَّ سمعة تلك المنظمات لم تعد على المستوى الذي يؤهلها لممارسة مثل هذا الدور، فما يحدث في العالم من نزوع نحو هيمنة لا إنسانية على الأرض والمياه والفضاء لمصلحة جشع القوة ربما تمثله وتعبر عنه التوصيات والتوجهات التي تسفر عنها مثل مؤتمرات العولمة قبل أن تكون دولية أو عالمية.

وهذا انطباع له ما يبرره من الناحية الواقعية فمن غير المتصور التشكيك في عدم وجوده أمام الحضور المشارك، إلا أنَّ وصف هذا الحضور بالحياد يجافي الصواب ويشوبه التحيّز الذي يفتقد إلى التبرير العلمي والمنطقي، كون الفكرة السائدة حول مختلف المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة سلبية ينظر إليها دائماً بعين الريبة والشك.

إنَّ ما صدر من توصيات وقرارات في تونس عكس في الحقيقة إرادة الأمم المتحدة التي أكدت أنَّ حرية التعبير والتنقل الحر للمعلومات والأفكار والمعرفة ضرورية لمجتمع المعلومات[1]. ذلك بعد نقاشات طويلة تضمّنت خصوصاً الدعوة إلى مراقبة الإنترنت التي خاضتها الصين وباكستان وتونس من أجل شرعنة حق هذه الدول في مراقبة هذه الشبكة من خلال هذه القمة، بحجة الحفاظ على الأمن الدولي واحترام المؤسسات والملكية الفكرية ومكافحة تبييض الأموال، وهو ما رفضه قطعاً الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مجددين دعواتهم لهذه الدول الكف عن انتهاكات حقوق الإنسان وفي مقدمتها حرية إبداء الرأي والتعبير المكرسة في مختلف مواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسانk.

وانبعاث مجتمع المعلومات وفقاً للأمم المتحدة يمكن أن يتحكّم في جميع القدرات الإبداعية الهائلة للتقنيات الجديدة والإنتاجية الاقتصادية والاتصالات العالمية عبر شبكة الإنترنت، فتستفيد من ذلك البلدان الأكثر فقراً وحاجة[2]. وخصوصاً في القارة الإفريقية حيث تفيد إحصائيات الإتحاد الدولي للاتصالات أن أفريقيا التي تحوي 13% من سكان العالم تقبع في آخر ترتيب الساحة الرقمية في العالم بنصيب أقل من 1% فقط من سوق الإنترنت العالمية، وأن هناك 800 ألف قرية في العالم محرومة من خدمة الاتصال، نصفها في إفريقيا، في حين لم يتجاوز عدد المشتركين في الهاتف الثابت والجوال في أفريقيا 37%. وتتفق الغالبية على أنَّ ارتفاع تكلفة الاتصالات الهاتفية والاتصال بشبكة الإنترنت يحرم معظم

(1) http: //www.pages.zdnet.com/meila-charch our/plm/id419. html.

(2) راجع النهار، بيروت، 2006/4/5.

الأفريقيين من وسائل الاتصال[1] التي في حال توفرها بالشكل المطلوب، ستسهم من دون شك في عمليات التنمية البشرية التي غدت تقف على قدم وساق بالاستعمال المنهجي والسليم لهذه الوسائل.

(1) راجع السفير، بيروت، 2006/4/20.

الفصل الثالث

الشركات المتعددة الجنسيات

الشركات المتعددة الجنسيات هي الشركات التي تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة، كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة، وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة، على الرغم من أن إستراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة، وتتوسّع في نشاطاتها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة. واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، ولهذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات، حيث تتعدى القوميات، لتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل، فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة. وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات، وهي بالتالي تسهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته وتعد

من العوامل الأساسية في ظهور العولمة. ومن أهم سماتها أنها تتعدد الأنشطة التي تعمل فيها دون أدنى رابط بين المنتجات المختلفة. ويرجع السبب الرئيسي في تنويع نشاطاتها، استنادها إلى اعتبار اقتصادي مهم، هو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، كما تعمل هذه الأسواق للسبب ذاته، وتعدد أساليب إنتاجها بحيث إذا ارتفعت قيم أحد عناصر الإنتاج التي يعتمد عليها أسلوب إنتاجي ما، يمكن الانتقال إلى أسلوب إنتاجي آخر يعتمد على عنصر إنتاجي ذات ثمن منخفض نسبياً، ومن هنا جاءت تسمية هذه الشركات بإسم متعددة الجنسيات.

أولاً: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عولمة الاقتصاد وتزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية. تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تُعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر، بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهم هذه الصفات:

1 - **ضخامة الحجم:** تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على ذلك، حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوّع إنتاجها وأرقام مبيعاتها وإيراداتها المحققه، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة أدارتها. ولكن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة، يتركّز في المقياس الخاص برقم المبيعات أو

ما يُطلق عليه «رقم الأعمال»[1].

2 - **ازديـاد درجـة تـنـوع الأنـشـطـة:** تشـيـر الـكـثـيـر من الـدراسـات والبحوث، إلـى إن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، فإذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى. وقد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط محل وفورات الحجم والتي انتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات قطاعياً وجغرافياً، ما يؤدي إلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي.

3 - **الانتشار الجغرافي:** من الميزات التي تتمتع بها الشركات المتعدية الجنسيات هي ضخامة مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانات هائلة في التسويق، وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم. لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات[2].

---

(1) كما يُستخدم حجم الإيرادات لنفس الهدف، ووفقاً لهذا المقياس احتلت شركة ميتسوبيشي مثلا، بإجمالي إيراداتها الذي بلغ 184،4 مليار دولار، المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في عام 1995، والتي يصل أجمالي إيراداتها إلى نحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كذلك تستحوذ هذه الشركات على نحو 80% من حجم المبيعات على المستوى العالمي. كما حقق نشاط الشركات المتعددة الجنسيات معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 10% سنوياً، أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية.

(2) وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية، تسيطر على أكثر من 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة. وقد ساعدت على ذلك إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات، حيث أصبح ما يسمى الإنتاج عن بعد،حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر بالإنتاج في بلاد أخرى.

4 - **القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم:** تظهر هذه الخاصية عبر تميّز هذه الشركات بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوّعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي. وعلى الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، فإن أكثر من ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي كإنكلترا وألمانيا وفرنسا وسويسرا واليابان، ويعود هذا التركّز إلى العوامل عدة من بينها : المناخ الجاذب لهذه النوعية من الاستثمارات، وارتفاع العائد على الاستثمارات، وتزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة والتي تتحقق عادة من خلال انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته، وتوافر البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الاتصالات، والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي.

5 - **إقامة التحالفات الإستراتيجية:** وتعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى بشكل دائم إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة، وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية. وفي الواقع تعتبر هذه التحالفات نتاج المنافسة المحتدمة والتي باتت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات. فالتحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، ويظهر ذلك بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه إلى تمويل ضخم[1].

(1) ومن الأمثلة على هذا التعاون، التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاثة شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية، وهي بول الفرنسية Bull وTCL البريطانية وسيمنز الألمانية، وقد يتحوّل التحالف الاستراتيجي أيضاً إلى شركات تابعة مشتركة، للشركات متعددة الجنسيات. ويمثل كل ذلك صيغ للتعاون لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية تدخل في التحالف الاستراتيجي الذي يتم الاتفاق عليه.

6 - **المزايا الاحتكارية:** تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكوِّنة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة. ويتيح ذلك الوضع للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها. وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق. وتتبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعددة الجنسية، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي. وتتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب. كما أن توافر المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التمييز والتفوّق، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث الإدارية. وتحصل الشركات على المزايا التقنية، من خلال التطوير التكنولوجي المستمر، للاستجابة لمتطلبات السوق، والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الاحتكاري، ولذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عال من الجودة. كما تأتي المزايا التسويقية للشركات المتعدية الجنسيات من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية، التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب. كما وتهتم هذه الشركات بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها.

7 - **تعبئة المدخرات العالمية:** إن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية:

- طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة وكذلك الأسواق الناهضة وغيرها. وتعتمد الشركات متعددة الجنسيات، عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلاً، إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات وبمعدلات عالية.

- تستقطب الشركات متعددة الجنسيات الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساساً إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية.

- إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن لتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها وبهذه الوسائل يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

- تعبئة الكفاءات: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيّدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة. والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل

شركة تابعة مع اجتياز سلسلة من الاختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية.

- التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسية والتعرّف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل. ويكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات المتعددة الجنسيات وهي تسعى من خلال ذلك اقتناص الفرص وتكبير العوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر. أن التخطيط الاستراتيجي هو الأداة الأساسية التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة الإستراتيجية في تلك الشركات، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية. وتُعد الخطط الإستراتيجية في غالبية الشركات المتعدية الجنسيات في المراكز الرئيسية، ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة وخدمة إستراتيجيتها العالمية.

- تعاظم الشركات المتعددة الجنسيات: ثمة العديد من المؤشرات والتي تدل على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والعالمية النشاط ومن أهمها:

  - أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات، وهو ما يعكس ضخامة قدرتها التسويقية والإنتاجية التي مكنتها

من السيطرة على جزء هام من حركة التجارة الدولية.

- الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تسريع الثورة التكنولوجية، فبفضلها زادت نسبة الاكتشافات التكنولوجية الحديثة والتي كانت نتيجة لجهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات.

- تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات نحو ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكّم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي. أن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن ثمة رابطة سببية بين كل من العولمة والشركات متعددة الجنسيات، فكل منها دعم الآخر واستفاد منه خلال السنوات الماضية. اذ أن العولمة تساهم في زيادة حجم الشركة، وتؤدي إلى توسيع حجم الدمج والتملك عبر الحدود[1].

(1) فعلى سبيل المثال في عام 1996، بلغ حجم الدمج والتملك 247،6 بليون دولار ويمثل هذا أكثر من 80% من أجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. ومن ثم فإن العامل الرئيسي وراء الزيادة القياسية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 1998 مرجعه الزيادة السريعة في عدد وحجم عمليات الدمج والتملك على المستوى الدولي التي ارتفعت بنسبة 75% في عام 1998، لتصل 586،8 بليون دولار. وساهمت العولمة في إزالة العقبات التي وضعت في السابق لحماية السوق المحلي، ومن ثم يمكن للشركة التوجه للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية. وبالتالي، فإن كل من العولمة والشركات متعددة الجنسيات قد أثرَّ كل منهما في تطوير الأخر، والمستفيد في النهاية الشركات متعددة الجنسيات. وخلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي شهد عالمنا تغيّرات كبيرة وضخمة وعلى جميع المستويات وكلها قادتنا إلى ما نسميه اليوم بالعولمة.

ثانياً: دور الشركات المتعددة الجنسيات

نتج عن التغيّرات الإقليمية والدولية والتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي أخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية وصياغة علاقات مجتمعية إنسانية جديدة. ولقد ازداد عدد الشركات متعددة الجنسيات حيث أصبحت في أواسط التسعينات 35 ألف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، وفي مستوى هذه الشركات تسيطر /100/ شركة الأكبر فيما بينها على معظم الإنتاج العالمي، وقد أكسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية لهذه الشركات وقدرة على الإنفاق على البحث العلمي. ويتضح من خلال نشاط هذه الشركات أنها قد ساهمت بشكل كبير في تفكيك عملية الإنتاج على الصعيد الدولي التي تتسم بعدم الاستقرار وبقابلية الإنقطاع والتي تهربت من أية رقابة أو اتفاقيات ملزمة وأنها نسقت مع المؤسسات المالية والمنظمات الدولية في الدخول إلى الدول النامية ولقد تجسّدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار المباشر العالمي والتطور السريع للعولمة المالية، وتنامي التأثير في السياسات الاقتصادية للدول والمساهمة في تعميق الفقر في العالم وهجرة الأدمغة وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ويمكن إيجاز أثر هذه الشركات في الاقتصاد الدولي بإضعاف سيادة الدول المتصلة وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شريحة اجتماعية طفيلية وإضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائها بمنحها عائداً أكبر لاستثماراتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها. وبنفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة والمساهمة بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي. ومن هنا تبدو أهمية تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد عن طريق إيجاد تعاون إقليمي بين الدول وإعادة هيكلية صندوق النقد الدولي وضرورة إصلاح نظام التجارة العالمي وتعزيز التعاون الصادق بين دول الجنوب ودول الشمال وبمراقبة مناسبة على تحرك رؤوس الأموال الخاصة وتشجيع تعاون عالمي في العلوم ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وهذا يقودنا إلى الإجراءات الواجب اتخاذها في الإطار العربي لمواجهة الاقتصاد العالمي الجديد عن طريق تعزيز الدور التنموي للدول العربية واحترام حقوق الإنسان وإطلاق الحريات الديمقراطية والتأكيد على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق عدالة التوزيع وإعادة توزيع الثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من نفوذ رأس المال الأجنبي ووضع معايير وضوابط لحركة رأس المال المحلي بما يخدم عملية التنمية وضرورة تطوير وتعميق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي وتفعيل الاتفاقيات العربية في المجال الاقتصادي وتنسيق وتوحيد المواقف العربية في مواجهة المشروعات المطروحة من المنظمات الدولية ولاسيما المالية.

ثمة العديد من الادوار التي يمكن ان تلعبها الشركات المتعددة الجنسيات في مكوِّنات النظام العالمي الاقتصادي من بينها:

1 - التأكيد على صفة العالمية: من الطبيعي، أن الشركات

المتعددة الجنسيات قد قامت بدور رئيسي في تعميق مفهوم العالمية والذي يتمثل بصفة أساسية في تطوير إطار أعمال منظم عابر القوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، ويدعم بنية أساسية هائلة للاتصالات والمواصلات والمعلومات والإعلام والفنون والثقافة. لقد حوّلت الشركات متعددة الجنسيات العالم إلى كيان موحد لجهة كثافة الاتصالات والمعاملات فيه، وبالتالي من خلال هذه الشركات بدأت تنشر العالمية أو العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية

2 - التأثير في النظام النقدي الدولي : من الواضح جداً وهو يتبين من الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات عن مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي. كما أن الأصول الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التي تعمل بها الشركات المتعددة الجنسيات، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إمكانيات هذه الشركات في التأثير على النظام النقدي العالمي. فإذا أرادت هذه الشركات، وبقرار يتخذ من جانب المسؤولين عن إدارة الشركات المتعددة الجنسيات بتحويل بعض الأصول من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية.

3 - التأثير في التجارة العالمية: نتيجة استحواذ الشركات

المتعددة الجنسيات على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فإنها تؤثر بلا شك في منظومة وهيكل التجارة الدولية، من خلال ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة. ومن الممكن ملاحظة تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على حجم التجارة العالمية حيث ازدياد درجة التنوع في الأنشطة ووجود التكامل الرأسي إلى الأمام وإلى الخلف، وقد أدى ويؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة.

4 - التأثير على توجهات الاستثمار الدولي: تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر من الأمم المتحدة عام 2003، أن حجم الاستثمار الدولي المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من 300 مليار دولار والتي تدفقت في مختلف مناطق العالم. إن الشركات المتعددة الجنسيات تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية سنويا. ويلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات، حيث لوحظ أن من أهم سمات أو خصائص تلك الشركات تلك الخاصية المتعلقة بالتركّز الاستثماري، فقد لاحظنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة بل وفي عدد محدود من الدول المتقدمة، حيث تستحوذ هذه الدول على 85% من النشاط الاستثماري لتلك الشركات ومن ناحية أخرى

تحصل الدول النامية على نسبة 15% فقط من النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات

5 - تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي: أن تفاعل تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي، قد أدى إلى تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقاً لاعتبارات الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد. كما أن كبر النشاط الاستثماري والإنتاجي والتسويقي والتجاري للشركات متعدية الجنسيات وما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، أدت إلى وجود أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل، كما أن هذه الشركات تلعب دوراً رئيسياً في تعميق هذه العملية وأصبحت مشاهدتها متزايدة بين الدول الصناعية والنامية. ولعلَّ هذا الاتجاه يتيح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك البلدان اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والكيماوية، وخير دليل ومثال على ذلك هو تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا[1].

(1) ولهذا على البلدان النامية الأخرى أن تستغل هذا الاتجاه في تعظيم صادراتها وأن تعرف أن من آليات التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات هي جذب تلك الشركات لتعمل وتوطن بعض الصناعات في الدول النامية التي تسمح بخروجها من دائرة إنتاج السلع الأولية والاستخراجية إلى الصناعات الأكثر فائدة من ناحية القيمة المضافة التصديرية.

6 - التأثير على نقل التكنولوجيا وإحداث الثورة التكنولوجية: تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية. فالعالم يعيش اليوم الثورة الصناعية الثالثة، والتي يطلق عليها الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا العالية. ولهذا السبب فان التحدّي المطروح أمام البلدان النامية، هو ضرورة تنمية قدراتها على خلق آليات للتعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات. أن نقل التكنولوجيا من خلال الشركات المتعددة الجنسيات يتأثر بتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة، ومع الأخذ في الاعتبار العوامل المتعلقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منظور تكنولوجي يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات، فهي تقوم بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية نظراً لما تتمتع به من إمكانيات وموارد بشرية ومادية ضخمة توجه نحو البحوث والتطوير.

7 - لقد إستطاعت الشركات المتعددة الجنسيات أن تقيم مشاريع لها خاضعة لسيطرتها في واحد أو أكثر من مجموعة البلدان النفطية وغير النفطية، وأن تستفيد من حرّية التجارة ما بينها لفتح أسواقها جميعاً أمام منتوجات هذه المجموعات. وقد أدّى ذلك، في غالبية الحالات، إلى تكامل اقتصادات هذه البلدان مع السوق العالمية في إطار استراتيجية الشركات المذكورة، بدون تحقيق التكامل الاقتصادي ما بين البلدان المذكورة. وحصل

ذلك تحت تأثير توجيهات التنمية التي طبّقتها البلدان العربية خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن، والتي أهملت التنمية الزراعية، وركّزت على التصنيع من أجل التصدير إلى الخارج، معتمدة على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من هذه السوق، من دون محاولة تنمية قدراتها التكنولوجية من خلال الاهتمام بالموارد البشرية، من تأهيل وتدريب لها وزيادة الاعتمادات المالية للدراسات ومراكز البحوث، إضافةً إلى توجيه التنمية نحو إشباع الحاجات الأساسية للسكان من تعليم وطبابة وصحّة وسكن. إن دخولنا عصر التكنولوجيا يفرض على بلداننا أن تقوم بإصلاحات تطال كل البنى التحتيّة، مع المحافظة على دور دولة الرعاية في المجتمع بإحلال العدالة الاجتماعية بين كافة فئات الشعب، وكذلك القيام بتحديث القوانين لتفعيل جباية الضرائب، والقيام بتعديل المناهج والبرامج التربوية لتتلاءم مع حاجات العصر، واستخدام نظم الإدارة الحديثة الفعّآلة بهدف ضخ إداراتنا المهترئة بالعقول والخبرات التقنية والمعارف والثقافة العامة، وإدخال المكننة والأجهزة الحديثة إليها لتتمم إنجاز المشاريع بأقل كلفة ممكنة، والاستفادة من كل الموارد المتاحة بشرياً ومالياً.

باختصار، ان حجم ما تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات، تتيح لها ان تكون فاعلاً مهماً في العلاقات السياسية والاقتصادية والمالية الدولية، وبالتالي من الصعب ان تمر لحظة في عالمنا اليوم الا ويكون لها بصمة فيها، إلى جانب الفواعل الدولية الأخرى.

الفصل الرابع

الفرد في القانون الدولي

ثمة تعريف للقانون الدولي يتسم بالتجرّد والموضوعية، مفاده أنَّ القانون الدولي العام، هو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الدولية. وكانت القاعدة السائدة في مجال القانون الدولي والعلاقات الدولية، وحتى بداية القرن العشرين تقوم على أن الدولة (والدولة وحدها) هي التي يمكن لها أن تكون مخاطبة بأحكام القانون الدولي العام، وبالتالي فإن الدول فقط لها حق التمتع بالشخصية القانونية الدولية، وفي المقابل لم تكن لغير الدولة (بما في ذلك الفرد) أي فاعلية تذكر في نطاق اهتمامات العلاقات القانونية الدولية (مباشرة)، وكانت النتيجة أن الفرد - الطبيعي لم يكن لينظر إليه باهتمام يذكر، من زاوية القانون الدولي العام. إلا أن مسارات التفاعلات الإنسانية بين الوحدات الاجتماعية - السياسية (الشعوب، الأمم، الدول) وتحديدا بعد أحداث جسام (الحروب، الثورات الاجتماعية والتقنية)، وقد هيأت لمتغيّرات بنيوية طالت الأفكار، والأنساق والفاعلين وبما أثر على طبيعة ومضمون القواعد القانونية الحاكمة للمركز القانوني للفرد الطبيعي.

أولاً: تطور وضع الفرد في الفقه والقانون الدوليين

1 - **وضع الفرد في الفقه الدولي:** انقسم الفقه حيال مركز الفرد في القانون الدولي إلى فريقين: الفريق الوضعي ويرفض أن يعترف للفرد بالشخصية القانونية الدولية على أساس أن القانون الدولي ينظم العلاقات بين الدول، وفريق واقعي يرى في الفرد، إما وحده وإما بجانب الدولة، شخصاً من أشخاص القانون الدولي العام، كما اختلف الفقه الدولي خلافاً، واضحاً لجهة التكييف القانوني للفرد كشخص من أشخاص القانون الدولي، ويمكن التمييز بين عدة اتجاهات من بينها:

أ - النظرية التقليدية: ذهب أنصار هذا الاتجاه (وهم مفكروا المدرسة الوضعية) إلى إنكار تمتع الفرد بالشخصية القانونية الدولية تحت أي ظرف من الظروف، على قاعدة استقلال القانون الداخلي والدولي عن بعضهما. سواءً لجهة مصادرهما أو من حيث المخاطبين بأحكامهما، فمصدر القانون حسب هذه المدرسة هو الإرادة المنفردة للدولة، بينما مصدر القانون الدولي، هو الإرادة الجماعية للدول، ومن حيث الأشخاص المخاطبين بقواعد كل منهما، فأشخاص القانون الداخلي هم الأفراد والجماعات الخاصة سواءً في علاقاتهم المتبادلة أو في علاقاتهم مع الدولة، في حين أن أشخاص القانون الدولي، هو أساساً الدول المستقلة والأشخاص الدولية الأخرى، ومن حيث العلاقات التي ينظمها كلا القانونين، فالقانون الداخلي ينظم علاقات الأفراد فيما بينهم أو مع السلطات الداخلية للدولة، بينما ينظم القانون الدولي علاقات الدول فيما بينها في زمن السلم والحرب، أو مع غيرها من أشخاص القانون الدولي ويتزعَّم هذه النظرية الفقيه الايطالي دينيو أنزيلوتي وما زال الفقه التقليدي الدولي يأخذ بهذا الرأي.

ب - النظرية الحديثة (مذهب وحدة القوانين): ينفي أنصار مذهب وحدة القوانين وجود أي اختلاف أساسي بين القانون الدولي والقانون الداخلي سواءً من حيث مصادرهما أو أشخاصهما أو أغراضهما، فقواعد القانون الدولي وقواعد القانون الداخلي كتلة قانونية واحدة. كما يرى أنصار هذا المذهب أن النظام القانوني قد يتضمن قواعد موجهة لأشخاص تختلف طبيعتهم، وهذا التوجيه قد يكون مباشرا كما في القانون الداخلي. وقد يكون غير مباشر كما هو الحال للقواعد القانونية الدولية، فالدولة هي في الحقيقة مجموعة من الأفراد، الذين هم في النهاية المخاطبين بإحكام القواعد الدولية والداخلية، وتعتبر هذه النظرية الفرد، بأنه المستفيد النهائي من قواعد القانون الدولي. والهدف الأخير من ذلك تحقيق رفاهية الفرد وسعادته. وينتهي أنصار هذه النظرية إلى أن للفرد وضع الشخص الدولي، على أن أهليته لاكتساب الحقوق محدودة، ولا يمارسها بنفسه إلا في بعض الأحوال الاستثنائية النادرة، عندما تخاطبه قواعد القانون الدولي مباشرة، فيصبح شخصاً قانونياً دولياً، لكن هذه الحالات الاستثنائية لا تؤثر في الأصل العام، وهو أن الفرد ليس من أشخاص القانون الدولي المعتادين، ويتزعَّم هذه النظرية شارل روسو وبول ريتر.

ج - النظرية الموضوعية: يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن الفرد هو الشخص الوحيد الخاضع للقانون الدولي، والمخاطب الحقيقي لقواعد القانون سواءً أكان دولياً أم داخلياً. فأنصار هذه النظرية ينكرون شخصية الدول ويرفضون نظرية السيادة الوطنية، باعتبار أن الدولة هي وسيلة لإدارة مصالح الجماعة التي تتكون من أفراد، أما الشخصية المعنوية فهي نوع من الخيال القانوني، ولذا فإن الفرد هو الشخص القانوني الدولي الوحيد فقط، وهو المخاطب بأحكام القانون الدولي لكونه صاحب الشخصية الأولى في المجتمعين الدولي

والداخلي. ويتزعَّم هذه النظرية الفقيه الفرنسي جورج سل.

وإذا كان لكل رأي من هذه الآراء وجاهته، فيبقى مع ذلك ينظر إلى الموضوع محل البحث من زاوية معينة انطلاقاً من مقدمات معينة أدت بها حتما إلى نتيجة تتفق وتلك المقدمات، والأفضل أن يتم النظر إلى الفرد من الناحية الواقعية في إطار المجتمع الحالي، والذي يدفعنا إلى القول أن الفرد قد لا يتمتع بالشخصية الدولية بخصوص مسائل معينة، وقد يتمتع بها بطريقة مباشرة، كما قد يكون مخاطباً بطريقة مباشرة لكن قبل قواعد القانون الدولي.

2 - وضع الفرد في القانون الدولي:

إذا كان صحيحا أن الفرد أولى لكسب الحقوق وتحمل الالتزامات باعتباره المخاطب النموذجي بأحكام القانون، فإنه صحيح أيضاً أن الفرد لا يتمتع بمركز دولي إلا على سبيل الاستثناء، فهو من الناحية القانونية في وضع أدنى من وضع الدولة أو المنتظم الدولي، لذلك فإن التكييف السليم لمركز الفرد في القانون الدولي هو أن نقر له بذاتية دولية، وليس بشخصية قانونية، فنجعل منه وحدة ذات قدرة على كسب الحقوق والالتزام بالواجبات الدولية دون أن نرتفع به إلى مستوى الشخصية القانونية الدولية. وما دام أن للفرد أهلية دولية محدودة لاكتساب الحقوق، فطبيعي أن نصف الحقوق التي يكتسبها الفرد على الصعيد الدولي، بأنها حقوق دولية.

فقد برزت الاهتمامات الدولية الأولى بالفرد في نطاق ما يجب أن يتوفر له من حماية في الدول الأجنبية التي تقيم على إقليمها[1].

(1) ظهر ذلك سنة 1871 في إهتمام غلاد ستون بما لاقاه البلغار من تركيا، وكذلك بالنسبة لأسرى الحرب بعد أن تأذى ظهير العالم من بربرية حرب القرم، وقد خلف ذلك اتفاق جنيف سنة 1864، وكانت من بين الأسباب التي دعت إلى عقد مؤتمر لاهاي للسلام سنة 1899.

إن ما يجري عليه العمل الدولي المعاصر يؤكد المركز المتزايد الذي يختص به الفرد، بوصفه كياناً مستقلاً عن الدولة ويتمثل ذلك في حالتين:

أ - وجود قواعد دولية تخاطب الفرد مباشرة: إن هذه القواعد قد تمس الشخص في حياته، مثال الأحكام الخاصة بالقرصنة، حيث يعتبر القرصان مجرما دوليا ويجوز لكل دولة أن تعاقبه، وقد تمسّه في عمله، مثال ذلك الأحكام الخاصة بمنظمة العمل الدولية، والتي تجيز أن يحضر ممثلون عن العمال وأصحاب العمل، لهم عدد من الأصوات يماثل عدد أصوات ممثلي حكومتهم، وهكذا نجد أن مصالح العمال وأصحاب الأعمال قد مثلت أمام جهاز دولي على نحو يسمح لها، ولو على حد محدود، بأن تؤثر في القرارات التي يتخذ ذلك الجهاز.

إن اعتراف القانون الدولي يحق الفرد يظهر كذلك في إجراءات نظام الوصاية التي تمنح سكان الأقاليم الخاضعة لنظام الوصاية حق التقدم بعرائض لكل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الوصاية وثمة العديد من الاتفاقات تظهر ذلك ومن بينها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر سنة 1948، والذي يمثل الخطوة الأولى في برنامج رسم بقصد إعداد قائمة بحقوق الإنسان تقوم على قواعد تلتزم بها الدول ويسهر على تنفيذه جهاز إداري.

- معاهدات باريس للسلام سنة 1947 مع ايطاليا ورومانيا وبلغاريا وهنغاريا وفلندا، تضمنت تلك المعاهدات تعهداً

باحترام حقوق الأفراد.

- الاتفاق الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاق الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللتين أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 كانون الأول/ ديسمبر سنة 1966 وأضيف إليها الاتفاق الخاص بتحريم ومعاقبة جريمة إبادة الجنس البشري سنة 1948 والاتفاق الخاص بإزالة كافة صور التمييز العنصري سنة 1965.

- الاتفاق الخاص بمنع الاتجار بالأفراد واستغلال البغاء، الذي عرض للتوقيع اعتبارا من 31 آذار/مارس سنة 1950.

ب - مساهمة الأفراد مباشرة في الإجراءات القضائية الدولية: من أمثلة ذلك ما نصّت عليه المادة (4) من اتفاق لاهاي الثاني عشر تاريخ 18 تشرين اول/أكتوبر 1907 إذ أنشئت محكمة غنائم دولية كان من حق أفراد الدولة المحايدة أو المحاربة أن تتقاضى أمامها. ويرى الكثيرون في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة سابقة تؤيد الطبيعة الدولية لحقوق وواجبات الموظفين الدوليين ويستندون في قولهم إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 22 تشرين اول / أكتوبر 1906 بخصوص المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، وهي الفتوى التي أكدت الصفة الدولية لتلك المحكمة،ومن خلال هذه الأمثلة يتضح لنا بأن ثمة إقرار واضح للفرد بذاتية دولية تتمثل في حقوق وواجبات دولية.

ثانياً: تطور وضع الفرد في القانون الدولي الإنساني

يتميّز القانون الدولي الإنساني عن حقوق الإنسان من حيث

الظروف التي يطبق فيها، حيث أن قانون حقوق الإنسان يتضمن القواعد الإنسانية عامة التطبيق في الزمان والمكان مع استثناء تطبيق بعض الحقوق زمن الحرب والطوارئ كما جاء في المادة (4) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، أما القانون الدولي الإنساني فيطبق في الحالات الاستثنائية لحياة الإنسان كحالة الحرب والنزاع المسلح، والمبتغى هنا هو التقليص من شرارة الحرب والنزاع وحماية رعايا الأعداء الذين انسحبوا من القتال كالجرحى والمرضى والمفقودين والمدنيين.

1 - مركز الفرد في القانون الدولي الإنساني:

أ - القانون الدولي الإنساني وآليات حماية الحريات الشخصية:

(1) **أصل القانون الإنساني الدولي:** القانون الإنساني الدولي هو مجموعة من القوانين الدولية التي تهدف في حالات النزاع المسلح حماية الأشخاص الذين يعانون ويلات هذا النزاع وكذلك حماية المباني والممتلكات التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات التي تحد من استخدام العنف غير المبرر أثناء النزاع المسلح.

وقد ساهمت ثلاث تيارات في تكوين القانون الإنساني الدولي وهي:

- معاهدة جنيف: التي نشأت مع معركة سولفرينو الحربية بين الجيش الفرنسي والنمساوي في شمال ايطاليا والتي نتجت عنها مآسي دفعت السويسري هنري دونان إلى نشر كتابه عام 1862 داعياً إلى السرعة في نجدة وإنقاذ الجرحى والمرضى في العمليات العسكرية، عبر

مطالبته بتكوين جمعيات للقيام بذلك، وقد تم إنشاء اللجنة الدولية لمساعدة الجرحى والمرضى في العمليات العسكرية وأصبح اسمها فيما بعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي العامين 1864 و1949 عقدت اتفاقيتين دوليتين للحفاظ على حقوق العسكريين الجرحى والمرضى اثناء الحروب، وفي الثانية حقوق المدنيين اثناء النزاعات المسلحة.

- معاهدات لاهاي: يرجع إلى مؤتمر لاهاي عام 1899 و1907 حيث اعتمدت اتفاقيات تهدف إلى وضع قواعد منظمة للعمليات الحربية وتخفيف الأضرار الناجمة عنها إلى أقصى حد وتحدد اتفاقيات لاهاي حقوق المتحاربين وواجباتهم في إدارة العمليات، كما يشمل كذلك إعلان سان بطرسبرج لعام 1868 الذي يحضر استعمال الرصاص المتفجر، وبرتوكول جنيف لعام 1925 الذي يمنع استعمال الغازات الخانقة والسامة.

- اتفاقية الأمم المتحدة: منها اتفاقية منع الجريمة والإبادة الجماعية والمعاقبة عليها التي أقرتها الجمعية العامة في 1948، ومعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام 1963، برغم أن هذه المعاهدات لم تعقد تحت مظلة الأمم المتحدة، إلا أن الجمعية العامة أقرتها في سلسلة الحد من شرور أسلحة الجرائم الحديثة واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1980 لحظر أو تقييد استعمال أسلحة معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر وعشوائية الأثر.

ب - مركز الفرد في القانون الدولي الإنساني:

بعد الحرب العالمية الثانية تحديداً، وتغيير بنية النظام العالمي من خلال التأكيد على حقيقة التنظيم الدولي، ووراثة الأمم المتحدة لعصبة الأمم، بدأ العالم يعيد صياغة الكثير من قواعده ونظمه وفلسفاته بهدف وضع الفرد في مكانة تضمن له إنسانيته. فيتم إقرار ميثاق الأمم المتحدة، وصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 وتواصل تنامي ترسانة تشريعية دولية متشابكة في مجال القانون الدولي الإنساني. وحظيَّ موضوع حقوق الإنسان بمكانة متميزة بفعل الحيز القانوني الذي بدأ يحتله الفرد، كما قطعت حقوقه الجماعية والفردية خطوات كبيرة، وتنامت النصوص على المستوى التطبيقي، وبدأت بعض الاتفاقات والمعاهدات الدولية (العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية لعام 1966 تنشئ قضاءً تشريعياً على مستوى القانون الدولي العام يؤكد على حقوق الفرد[1].

ولكي تكتمل الصورة تجب الإشارة إلى تطور التزامات الفرد في مجال القانون الدولي الجنائي الذي عرف نقلات نوعية بعد الحرب العالمية الأولى وبشكل خاص عقب الحرب العالمية الثانية، وبسبب فظائع الحرب أصبح القانون الدولي الجنائي من أهم

(1) تجرأت بعض الاتفاقيات على مخاطبة الفرد في بعض الأحيان ولو بشكل غير مباشر، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950 بحيث أصبح الفرد الأوروبي بالفعل أسبق في التمتع بمركز قانوني أوروبي متميز لا يقارن خصوصاً فيما يتعلق بالأهلية الإجرائية للفرد، ولم يعد الجدل العقيم حول مصادر حق الفرد داخلياً وخارجياً، يلاقي الالتفات بسبب صرامة القواعد الوطنية المقررة لهذا الحق وصرامة القضاء والبرلمان والإعلام والمجتمع الحارسين لهذا الحق، فضلاً عن المؤسسات الأوروبية، وسلطة القانون النافذة، بل أصبحت جزءاً من القانون الدولي العرفي.

ضمانات حقوق الإنسان، حيث أصبح الفرد مسؤولا بشكل مباشر عن انتهاكات هذا القانون الذي يحمي الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات. ومن خلال الطبيعة الإلزامية للقانون الدولي الإنساني يمكن صيانة كرامة الفرد بشكل خاص وحقوق الإنسان بشكل عام، باعتبار أن القانون الدولي الإنساني جاء بمجموعة من المبادئ التي تضمن للفرد مكانته في القانون الدولي، ويمكننا أن نلخص هذه المبادئ فيما يلي:

- لا يحق لأطراف النزاع شن هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم .

- يجب التمييز بين فئة الأشخاص الذين يشتركون في الأعمال العدائية و بين أفراد السكان المدنيين بهدف حماية الفئة الأخيرة وتجنبها الضرر بقدر الإمكان.

- الأشخاص العاجزين عن القتال يجب احترامهم وحمايتهم ومعاملتهم معاملة إنسانية.

- تصان حرمة من يسقط في المعركة ويجب الحفاظ على حياة من يستسلم من الأعداء.

- تحظر ممارسة التعذيب والتحقير والمعاملة غير الإنسانية.

- لكل إنسان حق احترام شرفه وحقوقه العائلية ومعتقداته وعاداته.

- لكل شخص حق تبادل الرسائل مع أسرته.

- لا يمكن حرمان أي شخص على نحو تعسفي.

- يجب معاملة الأفراد دون أي تمييز على أساس العنصر والجنس واللغة ...

- لكل إنسان الحق في السلامة الشخصية، فلا يحمل شخص مسؤولية عمل لم يرتكبه.

- تخطر أعمال الانتقام والعقوبات الجماعية وأخذ الرهائن والنفي.

- لكل إنسان حق الانتفاع بالضمانات القانونية المعتادة.

- على الدولة أن تكفل الحماية الوطنية والدولية للأشخاص الواقعين تحت سلطتها.

- لكل فرد الحق في سرية الحياة الخاصة: تكرس هذا الحق بالشرعية الدولية (المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 17 من عهد الأمم المتحدة والمادة 8 من الاتفاقية الأوربية).

ج - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومكانة الفرد في القانون الدولي الإنساني: إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1948 جاء بمجموعة من الحقوق الأساسية للإنسان، فقد تم التنصيص في ديباجته على انه: «لما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى إعمال همجية أدت الضمير الإنساني ... ولما كان من الضروري أن يولي القانون حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم ... وقد جاء هذا

الإعلان ليعطي قيمة عليا للفرد في القانون الدولي عبر مجموعة من النصوص القانونية التي جاءت في هذا الإعلان: فمثلا المادة الثالثة من هذا الإعلان تنص على أنه «لكل فرد الحق في الحياة وحرية وسلامة شخصه» والمادة الخامسة ذكرت أنه: «لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الخاصة بالكرامة». وأكدت المادة 11 منه على أن «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته قانونا بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه». وجاء في المادة (12) أنه «لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته..» وتنص المادة (13) على أنه «لكل فرد حرية التنقل... ويحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق العودة إليه».

وقد تمت تكملة هذا الإعلان بواسطة العهدين الدوليين الصادرين بتاريخ 1966/12/16، الأول خاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والثاني خاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وقد عززت الجمعية العامة هذه الجهود بعدة اتفاقيات سهرت على إصدارها منها: الاتفاقية الدولية المتعلقة بقمع جريمة الإبادة سنة 1948 والاتفاقية الخاصة بالقضاء على نظام التمييز العنصري لسنة 1973 والاتفاقية المرتبطة بالقضاء على التمييز بسبب الجنس عام 1979 ثم اتفاقية محاربة التعذيب ومعاملات الإنسانية أو الخاصة سنة 1984.

إذن حاول القانون الدولي الإنساني إعطاء الفرد مكانة هامة في القانون الدولي من خلال مجموعة من الإجراءات، لكن تقاعس هيئة الأمم المتحدة في تطبيق القانون الدولي الإنساني من خلال

تعنّت إسرائيل ورفضها الالتزام باحترام مبادئ القانون الدولي، يمكن اعتباره بمثابة تحدّي واضح للمنظمة الأممية. بالإضافة إلى محدودية العقوبات الجزائية في القانون الدولي الإنساني، فاتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 والبرتوكولان الإضافيان لسنة 1977 تخاطب الإرادة السياسية للدول وحسن نيتها في التصرف كضوابط أخلاقية تأخذ أحيانا شكل أدبيات لا تتضمن إثارة المساءلة القانونية في حالة الخروقات الخطيرة، ففي الباب الخاص بقمع المخالفات العديدة إن المواد من (49) إلى (52) من الاتفاقية الأولى و(50) إلى (53) من الاتفاقية الثانية و(129) و (131) من الاتفاقية الثالثة و(146) إلى (149) من الاتفاقية الرابعة تعتبر، أن توقيع الجزاء رهن بالسلطان الداخلي للدول وعقوبة الانتهاكات الجسيمة هي مجال واسع للإرادة السياسية للدول.

ثالثاً: آليات وضع القواعد الدولية الخاصة بالحريات الشخصية موضع التنفيذ

تختلف وسائل حماية الحريات الشخصية تبعا لاختلاف طبيعة الأجهزة التي تقوم بها إلى حماية عن طريق تدخل المنظمات الدولية الحكومية وأخرى عن طريق اللجوء للمنظمات الدولية غير الحكومية.

1 - تدخل المنظمات الدولية الحكومية لحماية الحريات الشخصية:

تسعى هذه المنظمات التي أبرمت في إطارها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحريات الشخصية، إلى ممارسة نوع من الإشراف من خلال سلسلة من الإجراءات المتتابعة تأخذ على سبيل المثال

لا الحصر، إجراءات الرقابة التي تفرضها المنظمات الدولية على تطبيق الدول الأعضاء لالتزاماتها الدولية الخاصة بالحريات الشخصية والتي تمر بمراحل متعددة، حيث تبدأ بتلقي المعلومات الخاصة بإدعاء حدوث انتهاك لهذه الحريات وتنتهي بالتصرّف في هذه الادعاءات، مرورا بمناقشتها في الأجهزة الدولية المعينة. حيث تضمن بعض الاتفاقيات الدولية لمواطني دولها الأطراف إمكانية عرض القضايا الخاصة بانتهاك حرياتهم الشخصية أمام بعض المحاكم الخاصة بحقوق الإنسان (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان) وتساهم الأحكام التي تصدرها هذه المحاكم في تعزيز احترام الحريات الشخصية لمواطني هذه الدول. ولفضح الممارسات القمعية لبعض الدول، تجتهد لجان حقوق الإنسان بالإشادة بما قد يحدث من تقدم في مجال احترام الحريات الشخصية لدى البعض الآخر. إذ أي إصرار لدولة عضو في المنظمات الدولية على انتهاك الحريات الشخصية لمواطنيها يمكن أن يُعدُّ سببا كافيا لطردها من هذه المنظمات. فعلى سبيل المثال عندما اتهمت اليونان بانتهاك حقوق الإنسان عام 1969، شرع مجلس أوروبا في اتخاذ الإجراءات اللازمة لطرد هذه الدولة غير أن الحكومة العسكرية اليونانية سارعت فأخطرت مجلس أوروبا في 12 كانون الاول / ديسمبر 1969 بنيتها في الانسحاب على أن يعتبر قرارها نافذا اعتبارا من 31 كانون الاول / ديسمبر 1970.

2 - تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية لحماية الحريات الشخصية:

انتشرت هذه المنظمات انتشاراً واسعاً وأصبحت تضم أكثر من ثلاث آلاف منظمة غير حكومية تغطي أنشطتها مختلف نواحي الحياة البشرية السياسية والإدارية والعلمية والرياضية والسياحية

والدينية، وإدراكاً لأهمية الدور التي تقوم به هذه المنظمات على الصعيد العالمي، فقد عمل ميثاق الأمم المتحدة إلى ضمان التنسيق بينها وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فتنص المادة (71) من الميثاق على أن «المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه». ونظراً لما يمثله احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من أهمية بالنسبة لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فإن عددا غير قليل من هذه المنظمات قد تأسست بغرض تعزيز احترام هذه الحقوق ونذكر منها[1]:

- منظمة العفو الدولية: وهي أكثر المنظمات شهرة ونشاطاً في مجال حقوق الإنسان ومقاومة التعذيب إذ يبلغ عدد أعضائها أكثر من سبعمائة ألف نسمة ينتشرون في أكثر من 150 بلدا ومقاطعة في جميع أنحاء العالم، وتصدر هذه المنظمة تقارير دورية ونشرات تتبع من خلالها حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في العالم.

- المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: تقوم هذه المنظمة بتجميع المعلومات الخاصة بالتعذيب ونشرها في مجلات دورية، والتي تناشد من خلالها الأفراد والهيئات سرعة التدخل لإنقاذ ضحايا التعذيب عن طريق الكتابة للسلطات الحاكمة في البلدان المعنية. والاتصال بالمنظمات الأخرى المبينة بحقوق الإنسان ومنع التعذيب لأخطارها بأسماء الضحايا وحالتهم وتناشدها سرعة التدخل لإنقاذهم.

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذه المنظمات راجع: خليل حسين، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية، المجلد الأول، دار االمنهل اللبناني، بيروت، 2010.

- جمعيات الهلال والصليب الأحمر الدولية: توجد في سائر أنحاء العالم، حيث تقوم هذه الجمعيات بزيارة السجون والمعتقلات لملاحظة المعتقلين والتأكد من عدم ممارسة التعذيب ضدهم.

- المنظمة العربية لحقوق الإنسان: تمارس نشاطها على أساس إقليمي، إذ تعتمد لمتابعة انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان العربية ولا سيما ما قد يتعرض له مواطنيها من أعمال التعذيب على أيدي السلطات الحاكمة، كما تقوم بإصدار نشرات عن حالات التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان في العالم العربي.

مما تقدم يمكن ملاحظة أن ما اتفق عليه الفقه الدولي هو أن حقوق الإنسان لم تعد بالكامل جزءاً من الاختصاص الداخلي للدول، ولكن الدولة لا تزال هي أساس النظام الداخلي والنظم الدولية. ويزدهر مركز الفرد دولياً كلما كان نظام الدولة ديمقراطياً، وهذه الضمانة الأكيدة لإزالة اللبس في مركز الفرد في القانون الدولي. ذلك أن الدعوة إلى أن يكون الفرد من أشخاص القانون الدولي، هدفت إلى تجاوز بطش الدولة وتسلطها، ولكن الحقيقة هي أن ما قضى الفرد من أشواط بعيدة يدفعها إلى القول،مع غالبية الفقه الدولي، أن الفرد أصبح يتمتع بشخصية قانونية دولية محدودة من نوع خاص تتفق مع وضعه، وهو وضع أشبه بوضع المنظمات الدولية أحياناً، لكنها بالطبع تختلف عن شخصية الدولة.

لقد أكد إعلان ڤيينا وبرنامج العمل لعام 1993 أن جميع حقوق الإنسان أصبحت عالمية مترابطة لا تقبل التجزئة، وحمايتها تتمتع بأولوية مطلقة في المجتمع الدولي بسبب ارتباطها بالأخلاق

الدولية العامة وكرامة الإنسان، بحيث تتمتع بحجية في مواجهة الكافة، أصبحت هذه الحقوق من القواعد الآمرة في النظام الدولي وقاصرة ومع ذلك يتردد الفقه في منحه الشخصية القانونية الدولية، ولكنه يتمتع بشخصية قانونية دولية محدودة ومحتملة وممكنة، وفي ضوء ما سبق لا يزال السؤال ملحاً: هل مجمل الحقوق والالتزامات والقدرة على مقاضاة الفرد دولته ومقاضاة الدولة الطرف في منازعات الاستثمار دولياً، والاهتمام الدولي الكاسح بقضايا حقوق الإنسان، قد جعلت الفرد شخصاً من أشخاص القانون الدولي خلال العقود الأربعة الأخيرة التي ازدهرت فيها الحقوق والالتزامات.

الباب السابع

قضايا دولية

الفصـــل الأول: وعود العولمة واخفاقاتها.

الفصـل الثانـــي: عولمة الإرهاب وسبل مكافحته.

الفصـل الثـالث: الانقلاب على حقوق الإنسان.

الفصـل الرابـع: إشـكـاليـات حـــوار الحـضـارات والأديـــان وجدواها.

الفصل الخامس: عولمة السيادة وتقويضها.

الفصل السادس: ازدواجية المعايير الدولية في نزع الأسلحة غير التقليدية.

الفصـل السابع: البيئة بين كيوتو وكوبنهاغن.

الفصل الاول

وعود العولمة واخفاقاتها

روَّج مؤيدو العولمة لمجموعة من المقولات، منها أنّ العولمة تبشر بالازدهار الاقتصادي والتنمية والرفاهية لكل الأمم والعيش الرغيد للشعوب، ونشر التقنية الحديثة، وتسهيل الحصول على المعلومات والأفكار عبر الاستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة، وإيجاد فرص الانطلاق للأسواق الخارجية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية التي تتمتع بكفاءة عالية، وبالتالي انتعاش الاقتصاد الوطني والقومي.

الا ان سرعان ما اكتشفت الدول النامية ان احتكارات الشركات الدولية لم يزدها الا فقراً، وخضوعاً للسياسات الرأسمالية فأخذت تستنفر جهودها للدفاع عن حقوقها في مواجهة هذه العولمة. ومن الأقوال التي تظهر مخاطر العولمة على مقدرات الحكومات والشعوب، ما جاء في كلمة للرئيس الفرنسي جاك شيراك، ألقاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي حيث قال: «إنّ العولمة بحاجة إلى ضبط، لأنّها تنتج شروخاً اجتماعيةً كبيرةً وإن كانت عاملَ تقدُّمٍ فهي تثير أيضاً مخاطر جدّية ينبغي التفكير فيها جيداً ومن هذه المخاطر

ثلاثة: أولها أنها تزيد ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، وثانيها: أنها تنمي الجريمة العالمية، وثالثها: أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية»[1].

وبالعودة إلى مفهوم العولمة من وجهة نظر المدافعين عنها، فإنّ أول ما يلفت الانتباه هي النظرة لموضوع التفاعل البشري، اذ تعتبر ان العولمة تفاعل بين طرف ذكي قوي، وطرف متلق ضعيف، طرف يمتلك، وطرف لا يملك. اما لجهة آلية العولمة فيبرز مفهوم تحجيم الآخر عبر العلاقة التي يمكن ان تنشا بين الطرفين؛ اذ تظهر علاقة التابع والمتبوع كما تدل على أن العولمة هي الفرز الحقيقي، بين منتج ومستهلك، بين من يصنع التكنولوجيا ويؤسس لتقدم علمي سريع، وبين من يستهلك هذه التكنولوجيا ولو بجوانبها السلبية.

أولاً: الاهداف والآثار السياسية

ويمكن ان تبرز تلك الآثار في المظاهر التالية:

- فرض السيطرة السياسية للقوة المهيمنة في النظام الدولي على الدول والشعوب التابعة لها، والتحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة مصالحها، على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية وثقافتها ومعتقداتها[2].

(1) اللوموند، باريس، 14 تموز/يوليو 2000.

(2) يقول صموئيل هنتنغتون في دراسته «المصالح الأمريكية ومتغيرات الأمن»: « إنّ الغرب بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بحاجة ماسّة إلى عدو جديد يوحد دوله وشعوبه، وأن الحرب لن تتوقف، حتى لو سكت السلاح وأُبرمت المعاهدات، ذلك أن حرباً حضاريةً قادمةً ستستمر بين المعسكر الغربي الذي تتزعمه أمريكا وطرف آخر، قد يكون عالم الإسلام أو الصين»، مجلة الشؤون الخارجية، حزيران/يونيو، 1993.

- إضعاف فاعلية المنظمات والتجمعات السياسية الإقليمية والدولية والعمل على تهميشها كقوى مؤثرة في الساحة العالمية والإقليمية، ومن ذلك: منظمة الدول الأميريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمتابع لنشاطات هذه المنظمات يلاحظ أنها لم تستطع اتخاذ أي موقف تجاه القضايا السياسية المعاصرة وتجاه الأحداث الجارية[1].

- إبقاء ما امكن من الدول منقوصة السيادة، بهدف احتوائها سياسياً واقتصادياً.

- كما تساعد العولمة على إضعاف سلطة الدولة الوطنية، وإلغاء دورها وتقليل فاعليتها، فالعولمة نظام يقفز على الدولة والوطن والأمة، إنّها نظام يفتح الحدود أمام الشبكات الإعلامية، والشركات المتعددة الجنسيات وتلغي الحواجز وكل من يقف في طريقها[2].

- إضعاف دور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية في كثير من دول العالم، في الوقت التي بدأت فيه المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية تمارس دوراً متزايداً في الحياة السياسية.

---

(1) جاء في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش – الابن – عن حال الاتحاد: «نعتبر جميع المنظمات الدولية التي تعارض أيّ هدف يتعلق بالمصلحة الوطنية الأمريكية – الإسرائيلية (غير ذي صلة) ويشمل هذا منظمات: كالأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والفاتيكان، وجميع المنظمات الإسلامية». واشنطن بوست، 30 كانون الثاني/ يناير 2002. وبهذا المعنى أيضا وثيقة الأمن القومي الاميريكية.

(2) يقول ريتشارد كاردز المستشار السابق لوزارة الخارجية الأمريكية: «إنّ تجاوز السيادة الوطنية للدول قطعة قطعة يوصلنا إلى النظام العالمي بصورة أسرع من الهجوم التقليدي».

ثانياً: الاهداف والآثار الاقتصادية

ترتبط عملية العولمة بتدويل النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث تمّ توحيد الكثير من أسواق الإنتاج والاستهلاك، وتمّ التدخل في الأوضاع الاقتصادية للدول، وبخاصة دول العالم الثالث، عبر المؤسسات المالية الدولية: كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، حيث تمارس الإملاءات الاقتصادية وبرامجها المغايرة لمصالح الشعوب، وبالتالي تحقق العولمة عدة أهداف كبيرة في المجال الاقتصادي ابرزها:

- الهيمنة على اقتصاديات العالم من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي، بحيث تصبح الدولة تحت رحمة صندوق النقد الدولي عبر سياسة القروض ذات الشروط القاسية والمحددة الاهداف سلفا، وخاضعة لسيطرة الاحتكارات والشركات الكبرى على اقتصاد الدول، ولعل اقتصاديات الدول العربية وغيرها كتركيا والمكسيك وماليزيا من النماذج الواضحة للدول التي عصف بها تيار العولمة لصالح المستثمرين[1].

(1) فعلى سبيل المثال فإنّ الدول العربية – كإحدى المناطق المستهدفة بالعولمة. بلغت ديونها الخارجية 560 مليار دولار ما بين خارجية وداخلية وتتراوح الاستثمارات العربية في الخارج ما بين 800 و2400 مليار دولار، ولا شك أنّه كلما ارتفعت وتيرة الديون كلما ترسّخت التبعية ووُجدت الذريعة للتدخل، وبسبب هذه الديون – التي بدأت بتشجيع من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أصبح اقتصاد معظم هذه الدول متخبطاً، وبالكاد يستطيع وبصعوبة بالغة ملاحقة خدمة الديون وفوائدها المتراكمة، فهي في الحقيقة وسيلة لبسط النفوذ على الدول. وللعلم فقد أكد التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادي العربي أن الجزائر مثلاً ستخسر سنوياً ما بين 1.5 إلى2 مليار دولار بانضمامها وتطبيقها لقرارات اتفاقية التعريفة الجمركية «الغات».

- تحقيق مصالح المجموعات الغنيّة في الدول الغربية والقوى المتحالفة معها في الدول الأخرى على حساب شعوب العالم الثالث، وممّا يدل على ذلك فشل تجربة «النمور الآسيوية»: ومنها إندونيسيا وماليزيا،حيث لم تستطع تحقيق المصالح الاقتصادية المطلوبة لشعوبها، إذ عملت الشركات المتعددة الجنسيات على إحداث هذا الفشل، فبالنسبة إلى الدول النامية، تمثل الاستثمارات الخارجية المباشرة جزءاً متزايداً من الأموال التي تتلقاها من الخارج فيما يراوح مستوى المساعدات العامة مكانه. ففي مجال الصناعات الانتاجية مثلت الاستثمارات المباشرة عام 1998 نحو37 في المئة من «التكوين الخام لرأس المال الثابت» في هذه البلدان. وظهر الاستقرار النسبي للاستثمارات الخارجية المباشرة خلال الأزمة المالية التي عصفت بآسيا الشرقية ابتداءاً من العام 1997. وفيما سحبت نسبة كبيرة من الرساميل القصيرة الأجل المودعة في تلك المنطقة، استؤنف وصول الاستثمارات الخارجية المباشرة عام 1998 باستثناء اندونيسيا التي كانت تعاني من أزمة سياسية. الا انه يجب ملاحظة ايجابية هذه الاستثمارات على انها في حقيقة الامر عمليات دمج وشراء بين الشركات على المستوى الدولي، وبمعنى آخر كانت نتيجة الأزمة أن تسببت في سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على عدد من الشركات القائمة في هذه البلدان[1].

(1) راجع الإحصاءات في: تقرير الاستثمارات الدولية لعام 2002، منظمة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، جنيف.

وتعتبر هذه الشركات الأرض كلها سوقاً كبيراً لها، تتنافس في اقتسام هذه الأراضي دون أي اعتبار، وهي نادراً ما تدخل في شكل استثمارات مباشرة طويلة الأمد وإنما تدخل بما يعرف بالأموال الطائرة، في استثمارات قصيرة الأجل وسريعة الفوائد والتي تحقق لها عوائد هائلة، دون أن يكون لذلك مردود على التنمية المحلية. وإن حدث وقدمت استثمارات مباشرة، فإنّها قبل ذلك تأخذ ما يكفيها من التسهيلات والضمانات السياسية والاقتصادية التي لا تحظى بها رؤوس الأموال المحلية، وهو ما يعرقل الاقتصاد المحلي، اضافة الى ذلك، فإن معظم أنشطتها تقتصر على السلع الاستهلاكية ذات العائد الأسرع نتيجة للنمط الاستهلاكي السائد. فالقسم الأكبر من الاستثمارات الخارجية المباشرة الأوروبية بقيت داخل دول أوروبا وارتبطت جزئيا بديناميكية توحيد السوق الأوروبية ورجعت في الغالب إلى عمليات دمج وشراء بين الشركات. فعلى الصعيد الدولي تأتي الولايات المتحدة على رأس قائمة الدول المصدرة للاستثمارات بين 1990 و2001 أمام بريطانيا (14 في المئة من الاستثمارات الخارجية المباشرة العالمية) فيما تحتل فرنسا المرتبة الثالثة (10،5 في المئة). أما حصة اليابان فهي على تناقص واضح: خمسة في المئة من الاستثمارات الخارجية المباشرة بين 1990 و2001 بعد أن كانت تصدر 18 في المئة بين 1982 و1989. وعلى العكس تلعب دول شرق آسيا الأخرى دورا متزايدا مع حجم يزيد اليوم على حجم اليابان. لكن نصف استثمارات هذه المنطقة مصدرها هونغ كونغ وهي موجهة في الغالب إلى الصين. أما من ناحية البلدان المتلقية للاستثمارات، فإن الولايات المتحدة تحتل موقعا مهيمنا مع نسبة 21 في المئة من الاستثمارات الخارجية المباشرة العالمية بين 1990 و2001. أما التدفقات في اتجاه اليابان فهي ضعيفة جداً، فيما تمركزت الاستثمارات المباشرة في البلدان النامية في مناطق

محددة: 6 في المئة من المجموع العالمي للصين و7،5 في المئة لسائر انحاء شرق وجنوب شرق آسيا و 10 في المئة لمنطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية. وعلى العكس تعاني كل من آسيا الوسطى وافريقيا حالة من التهميش[1].

وبمكن تلخيص مظاهر وآثار العولمة على الدول النامية في التالي:

- إنهاء دور القطاع العام وإبعاد الدولة عن إدارة الاقتصاد الوطني، أي الاتجاه نحو التخصيصية.

- عولمة الوحدات الاقتصادية وإلحاقها بالسوق الدولية لإدارتها مركزياً من الخارج.

- إدارة الاقتصاديات الوطنية وفق اعتبارات السوق العالمية بعيداً عن متطلبات التنمية الوطنية.

- السيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة، منها: شراء موارد الدول النامية وموادها الخام بأقل الأسعار، وإعادة تصنيعها ثمّ بيعها في صورة جديدة بأغلى الأسعار.

- إغواء الدول النامية تقنيّاً وعلميّاً واقتصاديّاً بمشاركة الشركات العمالقة في مشاريع عابرة القارات، سرعان ما تتورط فيها وغالباً ما تكون غير قادرة على التخلص من نتائجها المرهقة عليها.

- سيطرة الشركات العملاقة على الاقتصاد العالمي، اذ أنَّ

(1) راجع الاحصاءات في المصدر السابق الذكر.

خمس دول – الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا – تتوزع فيما بينها 172 شركة من أصل مائتي شركة من الشركات العالمية العملاقة. ويمكن هنا أن نعرض إحصائية أولية لقوة تلك الشركات المتعددة الجنسيات. فهناك 350 شركة كبرى لتلك الدول تستأثر بما نسبته 40% من التجارة الدولية. وقد بلغت الحصة المئوية لأكبر عشر شركات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية 86% من السوق العالمي، وبلغت هذه النسبة 85% من قطاع المبيدات، وما يقرب من 70% من قطاع الحاسبات و60% في قطاع الأدوية البيطرية، و35% من قطاع الأدوية الصيدلانية، و34% في قطاع البذور التجارية.

- تركيز الثروة المالية في يد قلة من الناس أو قلة من الدول، فـ 358 مليارديرا في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكان العالم. و 20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من المدخرات العالمية. إذاً نكتشف إنّ 5،19% من الاستثمار المباشر و8% من التجارة الدولية تنحصر في منطقة من العالم يعيش فيها 82% فقط من سكان العالم.

- انطلقت العولمة المالية خفية في السبعينيات مع تعويم أسعار العملات وظهور البترودولار، فاكتشف عالم المال عندها أن لا رقابة للدول على الحسابات المصرفية في الخارج المودعة بعملتها، ثم تفجرت العولمة والتحرر من القيود بفضل الثورة التقنية للاتصالات، وقد أدى

زوال الطبيعة المادية للعمليات وتواصل جميع الفاعلين الماليين عبر الشبكة إلى إعادة تأطير المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي في الكرة الارضية.

وتبقى إحدى أهم نتائج هذه الثورة غير ظاهرة للعيان، فالمال والأسهم توقفاً عملياً عن التنقل. وظلت العملة الورقية، التي لا تصلح إلا للمبادلات القريبة وتمثل نسبة ضعيفة من الكتلة النقدية (15 في المئة من طرق الدفع في فرنسا مثلاً)، ما تزال تعتبر أموالا متنقلة حقيقية. وفي كافة الحالات الاخرى، يستبدل التسديد بعمليات محاسبية للتقاص الالكتروني؛ فعندما لا تنتقل الأموال ويصار إلى احتساب التقاص الكترونيا، وحدها محصلة العمليات يتم تبادلها في قاعات المقاصة. وهكذا اتخذت هذه المؤسسات، ومن دون ضجة، أهمية رئيسية في النظام المالي العالمي لا سيما شركتا التقاص «كليرنغ» الأوروبيتان اللتان تتمتعان بموقع دولي «كليرستريم» في لوكسمبورغ و«يوروكلير» في بلجيكا واللتين تحتفظان بالسندات وتتبادلانهما. وبعكس الفكرة الشائعة فإن العولمة لم تزد من صعوبة الرقابة على الرساميل كون القسم الأكبر منها يمر عبر النظام المالي الرسمي. ولا يمكن لهذا الأخير أن يعمل إذا لم يبادر إلى ابتداع الوسائل الآيلة الى تنظيم المبادلات ومركزتها. لكن في الوقت الذي كان النظام المالي يعقلن آليات العمل ويسهلها، يلاحظ كيف بدأت تتعقد في موازاة ذلك البنى القانونية التي يختبىء الأطراف الفاعلون في السوق وراءها: فشركات الأوراق المالية والجنّات المصرفية والضريبية والشركات خارج الحدود، إلخ، استنسخت آليات عمل بسيطة وقليلة تجعل من الصعب التحقق من واقع المبادلات. ويمكن التشكيك في التبريرات المنطقية لهذه التعقيدات التي تهدف أساساً إلى التعتيم على العمليات داخل دائرة العالم المالي. وقد

أظهرت فضيحة انرون في الولايات المتحدة الطريقة التي تستخدم فيها المصالح المالية ويهدف هذا التعتيم الى الالتفاف بسهولة على القيود القانونية في البلدان المتقدمة.

- تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس بل بين المواطنين في الدولة الواحدة، واختزال طاقات شعوب العالم إلى طاقة دفع لنمط الحياة الاستهلاكي. لقد راهن المدافعون عن العولمة انها ستؤدي إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد على المستوى العالمي، وبالتالي تخفيف ظاهرة الفقر التي تعاني منها الكثير من دول العالم، لكن الحقائق والأرقام، تكشف عن واقع مؤلم مختلف، ففي الوقت الذي ازداد معدل دخل الفرد، فقد صاحب هذه الزيادة اتساع في الهوة الشاسعة بين مستوى الدخل في الدول الغنية والدول الفقيرة، فما زال دخل أكثر من ملياري إنسان لا يزيد على 60 دولاراً في الشهر، ما يعني أن خطر الفقر مازال يطل برأسه على دول كثيرة في العالم[1].

وقد أرجع تروس سكوت، في بحثه عن أسباب التفاوت بين النظرية والواقع في مفهوم العولمة - إلى سببين، السبب الأول: أن الدول الغنية مازالت تصرّ على وضع العوائق في وجه هجرة العمالة من الدول الفقيرة إليها، ففي العام 1997 سمحت الولايات المتحدة

(1) لم يكن التفاوت في الثروات جليا كما هو اليوم: مداخيل واحد في المئة من سكان العالم (أقل من 50 مليون شخص) تساوي مداخيل الـ 2,7 مليارات نسمة الأكثر فقراً. وبالرغم من بعض نتائج التدارك في آسيا الشرقية وخصوصا في الصين، فإن الاتجاه هو إلى تعمق الهوة. حيث تزداد مداخيل الـ 20 في المئة الأكثر ثراء في العالم بينما تنخفض الأرقام الفعلية لمداخيل الـ 50 في المئة الأكثر فقرا. والمسؤولون في الشركات المتعددة الجنسية يتقاضون أجورا باهظة جداً تساوي مئات الألوف من الأجور الشهرية للعمال غير المتخصصين العاملين في فروع هذه الشركات في البلدان الفقيرة. راجع تقرير التنمية البشرية لعام 2002، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك.

الأميركية بهجرة 737 ألف وافد فقط، في حين لم تسمح الدول الأوروبية إلا بهجرة 665 ألفاً، ومجموع العددين لا يمثل سوى 4 في المائة من العمالة المهاجرة المتوقعة، إلى جانب ذلك ترفض الدول الغنية استيراد المنتجات الزراعية من الدول الأفقر، أما السبب الثاني: فيعود إلى أن الدول الفقيرة فشلت نتيجة لسوء اداراتها في اجتذاب رؤوس الأموال من الخارج.

- استئثار قلة من سكان الدولة الواحدة بالقسم الأكبر من الدخل الوطني والثروة المحلية، بينما يعاني غالبية السكان شظف العيش، فعلى سبيل المثال فان عشرين بالمائة من الفرنسيين يملكون ما يقرب من سبعين بالمائة من الثروة الوطنية، وعشرين بالمائة من الفرنسيين لا ينالون من الدخل الوطني سوى نسبة ستة بالمائة. اما في الولايات المتحدة الاميريكة فان الارقام محرجة أيضاً، فقد زادت السياسة الضريبية من عدم عدالة توزيع الثروة بشكل كبير: فبين 1977 و1999 ازدادت المداخيل الحقيقية بعد اقتطاع الضريبة لنسبة الواحد في المئة من الأمريكيين الأكثر ثراء بوتيرة أسرع (115 في المئة) من مداخيلهم قبل الضريبة (96 في المئة). أما الـ 60 في المئة من الأمريكيين الأكثر فقراً فإن مداخيلهم بعد الضريبة كانت في العام 1999 أدنى مما كانت عليه عام 1977 على الرغم من ان عدة دورات نمو قد عرفتها الولايات المتحدة. كما تعاظمت الفروقات بين الأغنياء والفقراء على مستوى الأسر أيضاً، ففي عام 1979 كانت نسبة 5 في المئة من الأسر الأكثر ثراءاً تحقق مداخيل تفوق بعشرة أضعاف تلك النسبة الـ 20 في المئة من الأسر الأكثر فقراً، وقد ارتفع الفارق إلى 16 ضعفاً عام 1989 وإلى 19 ضعفاً عام 1999. وعلى سبيل المثال أيضاً ففي العام 1980 كان أجر المدير العام لإحدى الشركات الـ 365 الأولى يبلغ وسطياً 42 ضعفاً

لمعدل أجر العامل. أما في العام 2000 فقد بلغ الفارق 691 ضعفاً! وفي مجال هذه الفروقات لا تزال بقية الدول الصناعية «متأخرة» كثيراً عن الولايات المتحدة[1].

- النمو المطرد للبطالة، وانخفاض الأجور وما يرتبط بها من تقليص في قدرة المستهلكين واتساع دائرة الفئات المتواضعة الدخل، وقد دلت الإحصائيات على حقائق خطيرة، ففي العالم (800) مليون شخص يعانون من البطالة وهذا الرقم في ازدياد، وفي السنوات العشرة الأخيرة عملت 500 شركة من أكبر الشركات العالمية على تسريح أربعمائة ألف عامل - في المتوسط - كل سنة، على الرغم من ارتفاع أرباح هذه الشركات بصورة هائلة.

- ازدياد تهريب الاموال من الدول التي تخلت عن النظم الاقتصادية الموجهة في محاولة للتهرب من دفع الضرائب، فمن روسيا وحدها خرج منذ عام 1990 خمسون مليار دولار بطريقة غير شرعية، ويقدر خبراء الأمن أن ثروة منظمات المافيا في النمسا وحدها تتجاوز تسعة عشر مليار دولار، كل هذا يجري على حساب الدولة التي بدأت تئن تحت ضائقة الفقر لتقلص الضرائب وهروبها، وهذا يعني ضعف الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية التي تقدمها الدولة.

- فرض السياسات الاقتصادية والزراعية على دول العالم - وبخاصة النامية - بهدف تعطيل التنمية الاقتصادية، وإبقائها سوقاً استهلاكية رائجة للمنتجات الاجنبية، وتسليم إرادتها السياسية. ففي بعض الدول انخفضت معدلات النمو عام 1998 بأكثر من

(1) المكتب الاميريكي للإحصاء، وزارة العمل الاميريكية وإحصائيات العمل. وكذلك مجلة فوربس، البنك الدولي، واشنطن.

100% وارتفعت معدلات البطالة بنسبة خطيرة وأدت إلى حدوث مشكلات اجتماعية عديدة من أهمها زيادة نسبة الفقر والأمية.

- وعلى الصعيد العربي، إضعاف قوة موارد الثروة المالية المتمثلة في النفط حيث تم إضعاف أهميته كسلعة في حين تمّ استثناؤه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية - أسوة بتجارة المعلومات - من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليه من الدول المستهلكة، فما زالت الدول المستوردة ترفض اعتبار النفط والمشتقات البتروكيماوية من السلع التي يجب تحريرها من القيود الجمركية والضرائب الباهظة التي تفرضها، وبذلك تجني هذه الدول الأرباح الهائلة من وراء ذلك، وهي تعادل ثلاثة أمثال العائدات إلى الدول المنتجة في الوقت الحاضر، بل أصدرت بعض الدول تشريعاًت تقضي بفرض العقوبات على دول في منظمة أوبيك إذا شاركت في رفع أسعار النفط أو تثبيتها.

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الدول النامية، نتيجة إلغائها الدعم المالي الذي كانت تقدمه للسلع الغذائية، وبسبب الاحتكار والمنافسة غير المتكافئة من الدول الكبرى، وبسبب قيود الجودة وشروط المواصفات العالمية التي تفرضها الاتفاقيات التجارية والصناعية الدولية، وهي شروط لا تقدر الدول النامية على الوفاء بها. الامر الذي ادى الى ابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي.

- ومن مخاطر العولمة ظهور عملية الإغراق التي ترتبط بالاسعار، عبر طرح سلع مستوردة في الأسواق بأسعار تقل كثيراً عن سعر المثيل في السوق المحلي، أو خفض سعر البيع عن سعر تكلفة الإنتاج وقد برزت هذه المشكلة مع دخول العولمة وإلغاء التعرفة

الجمركية، أو الحد منها على بعض السلع، حيث كان قديماً لا يمكن حدوث ذلك لان الدول كانت تتحكم في سعر السلعة بزيادة الرسوم والتعريفات الجمركية، مما يؤدي إلى زيادة سعر المنتج المستورد عن المنتج المحلي أو على الأقل يساويه في الثمن، ولكن مع فتح الأسواق أمام التجارة العالمية، فحالات الإغراق كثيرة، وآثارها كبيرة.

ثالثاً: الاهداف والآثار الاجتماعية

من مخاطر العولمة في الجانب الاجتماعي، أنها تركز على حرية الإنسان الفردية إلى حد التحرر من كل قيد، الأخلاق والأعراف المرعية، والوصول به إلى مرحلة العدمية، وفي النهاية يصبح الإنسان متلقياً لكل ما يعرض عليه من الشركات العالمية الكبرى، بما تنتجه وتروج له من سلع استهلاكية.

ومن آثار العولمة في الجانب الاجتماعي زيادة معدلات نسبة الجريمة ليس في الدول النامية وحدها، بل في كل الدول الغنية وقد أكّد هذا الأمر الكاتبان الألمانيان، هانس بيتر مارتين، وهارالد شومان حيث قالا: «ينتفع مرتكبو الجرائم متعدية الجنسيات أيضاً من إلغاء القيود القانونية المفروضة على الاقتصاد، فعلى مستوى كل البلدان الصناعية تتحدث دوائر الشرطة والقضاء عن طفرة بينة في نمو الجريمة المنظمة وكان أحد موظفي الشرطة الدولية قد أشار إلى هذه الحقيقة بقوله: «إنّ ما هو في مصلحة التجارة الحرة، هو في مصلحة مرتكبي الجرائم أيضاً». ويضيفان: «إنّ النتائج المترتبة تثير الرعب بلا شك، ففي منظور الخبراء أضحت اليوم الجريمة المنظمة عالمياً، أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً، إنه يحقق أرباحاً

تبلغ خمسمائة مليار دولار في العام»[1].

ومن آثار العولمة في الجانب الاجتماعي أيضاً زيادة معدلات الفقر والبطالة، وتفكيك العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ولقد أصدرت الأمم المتحدة تقريراً يفيد بأنّ قوى العولمة رغم إتاحتها فرص لم يحلم بها لمنفعة بعض الشعوب وبعض الدول إلا أنها قد أسهمت في الوقت نفسه في كثير من دول العالم في رفع معدلات الفقر والظلم، والقلق على فرص العمل، وإضعاف المؤسسات التي تقدم الدعم الاجتماعي للفقراء كما أسهمت في تفتت القيم والعادات السائدة منذ زمن بعيد[2].

رابعاً: الاهداف والآثار الثقافية للعولمة

تؤسس العولمة في الجانب الثقافي على انتشار المعلومات، وسهولة حركتها، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات، أي تقوم على إيجاد ثقافة عالمية، وعولمة الاتصالات، عن طريق البث التليفزيوني عبر الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر عمقاً خلال شبكة الإنترنت التي تربط البشر بكل أنحاء المعمورة. كما تعني العولمة

(1) يقول مايك مور بنقد لاذع في كتابة مايك يهاجم، ان الولايات المتحدة التي تمثل معقل العولمة، هي الاولى في العالم في عدد الاحداث ما دون الخامسة عشرة الذين من الممكن ان ينتحروا بسلاح ناري. والأولى في عدد الأحداث ما دون الخامسة عشرة ممن يلحق بهم خطر الموت ضحية لأسلحة نارية. والأولى في عدد الأمهات العازبات ممن لا يتجاوزن العشرين عاما (هنا أيضاً ضعفاً ما في كندا وقد يكون ضعفي ما في نيوزيلندا، المنافسة الرئيسية في هذا المضمار الأولى في عدد الاغتصابات (ثلاثة أضعاف رقم كندا، المنافسة الرئيسية في هذه المسألة. والأول في التاريخ حيث القطاع الأكثر فقرا من المجتمع هم من الأطفال. وفي سنة 1965 وقعت خمسة ملايين جريمة، ثم ازدادت الجرائم الخطيرة أسرع أربع عشرة مرة من الزيادة السكانية (187 % مقابل 13 %).وفي أمريكا: تحدث جريمة كل 12 ثانية،وجريمة قتل كل ساعة، وجريمة اغتصاب كل 25 دقيقة.

(2) تقرير التنمية البشرية العام 2001، مصدر سبق ذكره.

الثقافية توحيد القيم وبخاصة حول المرأة والأسرة، باختصار تركز العولمة الثقافية على مفهوم الشمولية ثقافة بلا حدود، وآلة ذلك الإعلان والتقنيات.

ولعلّ من ابرز أهداف العولمة ما يعرف بالعولمة الثقافية فهي تتجاوز الحدود، وما له من خصائص تاريخية وقومية وسياسية، ولتحمي ثرواتها الطبيعية والبشرية وتراثها الفكري الثقافي، حتى تضمن لنفسها البقاء والاستمرار والقدرة على التنمية ومن ثمّ الحصول على دور مؤثر في المجتمع الدولي. فالعولمة الثقافية ترسم حدوداً أخرى مختلفة عن الحدود الوطنية مستخدمة في ذلك شبكات التأثير على الاقتصاد والأذواق والثقافة، هذه الحدود هي حدود الفضاء التي لا تنتمي لا للتاريخ ولا للجغرافيا[1].

(1) لمزيد من المعلومات راجع سعيد حارب، الثقافة والعولمة، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الثاني

عولمة الارهاب وسبل مكافحته

أولاً: تعدد أشكال الإرهاب

تعددت أشكال العمليات الإرهابية وتأثرت بتطور وسائل تنفيذها من عمليات الاغتيال والقتل بالسيوف القصيرة على يد أفراد إلى عمليات التفجير بالطائرات كما في أحداث نيويورك وواشنطن في 11 ايلول عام 2001.[1]

1 - **الاغتيالات:** عرفت الظاهرة الإرهابية صورة الاغتيالات التي تعددت وسائل تنفيذها وتطورت عبر العصور ابتداء من اغتيال يوليوس قيصر في قلب ميدان كوري بروما حتى اغتيال هنرى الرابع وسادي كورنو والقيصر الاسكندر الثاني في روسيا والملك الاسكندر ملك يوغوسلافيا إلى أشهر عمليات الاغتيال السياسي في القرن العشرين ومن أهمها حادثة اغتيال الأمير رودلف ولي عهد النمسا التي

(1) جول هذا الموضوع راجع، مصلح الصالح، ظاهرة الإرهاب المعاصر طبيعتها وعواملها واتجاهاتها. الرياض: مرك الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2002.

ارتكبها إرهابي صربي وكانت سببا لاشتعال الحرب العالمية الأولى، واغتيال الرئيس الأمريكي جون كيندي في الستينيات. كما استخدمت في عمليات الاغتيالات العبوات الناسفة كما في حالة اغتيال عصابة شتيرن اليهودية للكونت السويدى فولك برنادوت الوسيط الدولي في الصراع العربي الاسرائيلى في 17 أيلول عام 1948، وكما في اغتيال راجيف غاندي على يد المتطرفين التاميل في عام 1987.

كما طورت بعض الدول، خاصة إسرائيل وسائل تنفيذ عمليات الاغتيالات باستخدام الطائرات والصواريخ الموجهة كما في عملية اغتيال زعيم حركة الجبهة الشعبية الفلسطينية مصطفى أبو على في آب عام 2001 والشيخ احمد ياسين وغيرها من الاغتيالات لنشطاء وقيادات الانتفاضة الفلسطينية الثانية. كما استخدمت بعض الدول الأسلحة البيولوجية في تنفيذ اغتيالاتها السياسية وهي عمليات إرهابية من منظور القانون الدولي ومنها عملية اغتيال المخابرات السوفيتية للزعيم والمعارض الأوكراني ستيفان بانديرا بحقنه بمواد سامة، والمحاولة الفاشلة التي حاول الموساد الاسرائيلي ارتكابها ضد المتحدث باسم حركة حماس بالأردن خالد مشعل في 25 أيلول عام 1997. كما استخدمت في عمليات الاغتيال الإرهابية الوسائل التقليدية.

كما استخدم الإرهابيون أسلوب القتل العشوائي بالأسلحة النارية أو بالأدوات الحادة كما حدث بالجزائر، ومنها أيضاً المذبحة التي ارتكبها المستعمر اليهودي المتطرف باروخ غولد شتاين داخل الحرم الابراهيمى الشريف بمدينة الخليل التي راح ضحيتها 63 فلسطينياً وأصيب 300 آخرين.

2 - **المذابح البشرية الجماعية:** ويطلق عليها أحياناً عمليات الابادة البشرية وهي لا توجه ضد فرد معين إنما تمارس ضد مجموعات

بشرية كبيرة الحجم من قبل تنظيمات إرهابية وعسكرية متطرفة أو أجهزة تابعة للدولة. واستخدمت في تنفيذها جميع وسائل القتال التي عرفها العالم، فاستخدمت الثورة الفرنسية في عهد روبيسبير السيوف والآلات الحادة في قطع رأس 140 ألف فرنسي. ومارس المهاجرون الأوروبيون في أمريكا الشمالية عمليات ابادة بشرية ضد الهنود الحمر بالأسلحة النارية التقليدية، بينما استخدمت المنظمات الصهيونية قبل نشأة دولة إسرائيل الأسلحة النارية والمدفعية الرشاشة والمواد شديدة الانفجار (ومنها مادة تي أن تي) في ارتكاب المذابح ضد العرب والفلسطينيين كما في دير ياسين وكفر قاسم وهي نفسها الوسائل التي استخدمها الصرب في مذابح الابادة البشرية ضد مسلمي البوسنة والهرسك في منتصف القرن العشرين وهو ما تكرر أيضا في التسعينيات من القرن العشرين ومنها أيضا مذابح رواندا وبوروندي. أما الاتحاد السوفيتي السابق في عهد ستالين فاستخدم مواد شديدة الانفجار لإبادة أقليات التتر والشيشان والقرقيز في القوقاز، واستخدم أيضاً أسلوب الترحيل الاجبارى إلى المناطق الباردة في سيبيريا. كما استخدمت بعض الدول في تنفيذ عمليات الابادة البشرية الجماعية المواد الكيماوية والبيولوجية على غرار ما أقدمت عليه بعض الدول في الحرب العالمية الاولى والثانية كاليابان التي ألقت قنابل بيولوجية على مدينة ناناكينج الصينية، بينما استخدمت الولايات المتحدة القنبلة النووية لأول مرة في التاريخ ضد مدينتي هيروشيما وناكازاكي في آب عام 1945 ما أدى إلى مصرع 195 ألف مدني. وتعتبر عمليات فرض عقوبات جماعية أو حصار سكان إقليم معين أثناء الصراعات المسلحة احد أنماط عمليات الابادة البشرية.

3 - **اختطاف واحتجاز الرهائن:** وتعتبر إحدى أهم صور العمليات الإرهابية التي عرفها العالم. ويعرف هؤلاء الخاطفون في

القانون الدولي بإسم القراصنة، فخاطفو الطائرات يطلق عليهم قراصنة الجو، بينما خاطفو السفن يطلق عليهم قراصنة البحر. وكان أول حادث اختطاف لطائرة مدنية في بيرو عام 1930. ومنذ بداية الستينيات اشتدت معاناة المجتمع الدولي من هذه الظاهرة التي اعتبرت أخطر عمليات الإرهاب[1]. وشهدت أوروبا عمليات اختطاف عديدة للطائرات بين شرقها وغربها في هذه الفترة في إطار الحرب الباردة، حيث قامت بتنفيذ هذه العمليات منظمات مدعومة من مخابرات تلك الدول. وقامت بعض الدول أو احد أجهزتها بارتكاب هذه الجريمة كما فعلت فرنسا في عام 1956 عندما أقدمت على اختطاف طائرة مدنية ترفع العلم المغربي وعلى متنها خمسة من قادة الثورة الجزائرية كانوا في طريقهم إلى الرباط للاشتراك في مؤتمر يضم ممثلين عن الحكومة الفرنسية نفسها للبحث عن حل للقضية الجزائرية، واختطاف إسرائيل لطائرة لبنانية في آب عام 1973 وأخرى ليبية في شباط عام 1986. كما قام مواطنون عاديون من عدة دول لهم دوافع سياسية معينة باختطاف الطائرات للتعبير عن آرائهم وقضاياهم ومن هؤلاء المواطن المصري الذي اختطف في عام 1998 طائرة مصرية إلى ليبيا للتعبير عن امتعاضه من سياسة الولايات المتحدة إزاء المنطقة وإزاء ليبيا، واختطاف مجموعة من الشباب السعودي لطائرة سعودية فى عام 2001 والتوجه بها إلى العراق للتعبير عن تضامنهم معه. كما شملت عمليات الاختطاف السفن أيضا مثل اختطاف سفينة اكيلى لاورو في بورسعيد بمصر على أيدي نشطاء فلسطينيين في عام 1985. وكان هذا العمل وفقاً للقانون الدولي عملاً إرهابياً بالرغم من أنهم لم يتعرضوا بالأذى للمحتجزين، بل كانت لهم مطالب محددة وهي إطلاق سراح بعض النشطاء الفلسطينيين من السجون الإيطالية والإسرائيلية

(1) راجع في ذلك يحيى أحمد البنا، الإرهاب الدولي ومسؤولية شركات الطيران. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1994.

وترحيلهم إلى تونس. وهذا النوع من العمليات الإرهابية (الاختطاف) يهدف إلى حصول الخاطفين على مطالب معينة أو الابتزاز للحصول على فدية أو خدمات معينة أو إطلاق سراح سجناء، وهو ما تمارسه بعض القبائل اليمنية فيما يعرف بظاهرة الاختطاف ضد السياح الأجانب للضغط على الحكومة لإطلاق سراح بعض السجناء أو تقديم خدمات معينة لبعض المناطق النائية، وهو ما مارسته أيضاً حركة توباك امارو في بيرو عندما احتجزت أكثر من 500 شخص في منزل السفير الياباني في العاصمة ليما في 17 أيلول عام 1996 حتى 22 نيسان عام 1997 وطلبت من الحكومة إطلاق سراح بعض السجناء من عناصر الحركة المقبوض عليهم مقابل الإفراج عن الرهائن. كما فعلت الأمر نفسه في الفيلبين جماعة أبو سياف التي اختطفت في حزيران عام 2001 مجموعة من السياح الأجانب ومسؤولين فيلبينيين للمساومة عليهم لتحقيق بعض أهدافها ومن أهمها فك حصار الجيش الحكومي على معاقل الحركة. وهذا الأسلوب مارسته أيضا حركات سياسية كما في حالة الحركة الكولومبية الثورية وحركة 19 أيلول وحركة الدرب المضيء في أمريكا اللاتينية.

4 - التفجيرات من العبوات الناسفة إلى الطائرات:

تطورت هذه الظاهرة كإحدى أهم صور العمليات الإرهابية في العالم بتطور أساليب تنفيذها من أسلوب زرع القنابل والوسائل الملغومة إلى زرع المتفجرات إلى استخدام السيارات الملغومة وصولاً إلى استخدام الطائرات في إحداث تفجيرات هائلة كما في أحداث واشنطن ونيويورك في ايلول عام 2001. وكان أول استخدام للقنبلة في العمليات الإرهابية من جانب الثوار الايرلنديين في العقد الثامن من القرن التاسع عشر وأصبح استخدام المتفجرات أو العبوات الناسفة التي يتم تفجيرها بالتحكم عن بعد وسيلة مفضلة للإرهابيين حالياً

في تنفيذ عملياتهم، وتستخدم على نطاق واسع لسهولة استخدام المتفجرات والحصول عليها وكفاءة استخدامها من حيث قوة الانفجار وعدد الضحايا المحتملين. ولقد مورست هذه الوسيلة أيضاً ضد وسائل النقل، خاصة الطائرات كما في تفجير طائرة بان أمريكان في كانون الأول عام 1988 وتفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك في 26 شباط عام 1993 وحادث تفجير المبنى الفيدرالي في أوكلاهوما سيتي في 19 نيسان عام 1995. والعبوة الناسفة التي انفجرت في حديقة سننتينال في اطلانطا بالولايات المتحدة في تموز عام 1997 وتفجير سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا في آب عام 1998 التي راح ضحيتها 257 شخصاً. ومورست هذه الوسيلة ضد منشآت ومبانٍ حكومية وضد أشخاص كما في انفجاراً مدينة الخبر في السعودية في حزيران 1996 وضد السفارة المصرية في باكستان في 19 كانون الثاني عام 1995 وضد وسائل النقل البرية كمترو إنفاق باريس في 25 تموز 1995، واستخدم هذه الوسيلة أفراد وتنظيمات إرهابية متعددة. وتطورت وسائل تنفيذ هذه التفجيرات من استخدام القنابل والعبوات الناسفة والمتفجرات والسيارات الملغومة إلى استخدام الطائرات في تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك وجناح من مبنى البنتاغون الأمريكي في واشنطن.

5 - **عمليات التخريب:** تطورت هذه العمليات أيضا بتطور وسائل تنفيذها والتكنولوجيا المستخدمة فيها من أعمال الحرق وإشعال المواد الحارقة لتخريب المنشآت كما في حريق القاهرة عام 1951، إلى تفجير قطارات أو اتوبيسات أو منشآت حكومية. وتعد عمليات التخريب أكثر عمليات الإرهاب انتشارا في العالم وشهدتها أوروبا في مرحلة الحرب الباردة على أيدي تنظيمات الألوية الحمراء في ايطاليا التي وقع فيها في الفترة 1981 - 1986 حوالي 1100

عملية تخريب، ومن اشهر تلك العمليات أحداث بيانسافونتا في مدينة ميلانو في 12 كانون الأول عام 1969. والعمليات التي قامت بها منظمة بادرماينهوف في ألمانيا ولواء الغضب البريطانية والعمل المباشر الفرنسية، وكانت عمليات تخريب واسعة النطاق ضد المرافق العامة للدولة. وكذلك ما تمارسه حتى الآن حركة ايتا ضد المصالح الحكومية الأسبانية، وما يمارسه الجيش الجمهوري الايرلندي في بريطانيا وعمليات التخريب التي قامت بها الجماعات اليمينية والعنصرية في أوروبا ضد الأقليات الأخرى ومنها ما مارسته التنظيمات النازية والفاشية ضد الأكراد والأتراك والمسلمين[1].

وقد تحولت منذ الستينيات عمليات التخريب من عمليات هدفها بث الذعر والتخويف إلى عمليات تهدف إلى التدمير الكامل وإيقاع الخسائر الكبيرة بقصد التأثير على القرار السياسي للحكومات مثل العمليات التي قامت بها منظمة الدرب المضيء في بيرو في الفترة من 1980 - 1995، وأدت إلى خسائر قدرت بنحو 25 مليار دولار، ومنها أيضا التفجيرات التي شهدتها الولايات المتحدة سواء في عام 1993، وصولاً إلى تفجيرات مركز التجارة العالمي والبنتاغون في 11 أيلول عام 2001. ولقد مارست عمليات التخريب الشاملة أيضاً، إلى جانب التنظيمات الإرهابية، مخابرات بعض الدول أو احد أجهزتها وتصنف على أساس أنها أعمال إرهابية (إرهاب دولة) ومنها تدمير الطائرات العسكرية الإسرائيلية للطائرات المدنية اللبنانية في عام 1968 والعمليات اليومية التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلي من تدمير منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم ومزروعاتهم في انتهاك لاتفاقيات جنيف في شأن التعامل مع المدنيين الخاضعين للاحتلال،

(1) Qin Xingda, International Terrorism: New Trends, Contemporary International Relations, Vol. 8, No. 2, February, 1998.

والتي يعد انتهاكها وفقا للقانون الدولي احد صور أعمال الإرهاب الذي تمارسه الدولة القائمة بالاحتلال[1]. كما تحولت استراتيجية عمليات التخريب الإرهابية في عقد التسعينيات إلى استراتيجية الإنهاك المستمر للخصم والإضرار العام كسلسلة العمليات المتتالية التي نفذت في التسعينيات ضد المصالح الأمريكية سواء داخل أو خارج الولايات المتحدة. وحدث تطور أيضا في هذا النوع من العمليات باستخدام مواد كيماوية وبيولوجية مثل عملية نشر غاز السارين في أنفاق طوكيو التي بثت الذعر والخوف في العالم من الإرهاب البيولوجي والكيميائي. وقد تزايد الخوف من هذا النوع من الإرهاب بعد استخدام الجمرة الخبيثة في الولايات المتحدة عقب أحداث 11 ايلول، خاصة أن المواد البيولوجية والكيماوية سهلة الاستخدام من قبل العناصر الإرهابية كما انه لا يصعب الحصول عليها، وتتميز بقدرتها العالية على التدمير والانتشار. وغالباً ما تؤدي عمليات التخريب إلى خسائر فادحة قدرتها في عام 1998 الوكالة الأمنية اليابانية بحوالي 100 مليار دولار للسنوات الثماني الأولى من عقد التسعينيات.

ثانياً: عوامل انتشار الإرهاب

يمثل الإرهاب شكلاً خاصاً من أشكال العنف. فعند محاولة فهم ظاهرة الإرهاب من الصعب تفسير انتشارها بالاستناد إلى عامل واحد أو بإرجاعها إلى سبب وحيد. لكن ثمة مجموعة من العوامل والأسباب التي تختلف أوزانها النسبية من مجتمع لآخر. ويمكن ذكر أربع مقدمات موجزة حول هذه المسألة:

---

(1) Gray, Israel At 40: A state Under Siege,The Globe and Mail, 18 June1988, p.D1.& P. Sederberg: DefiningTerrorism, Schechterm and M. Slann, Violence and Terrorism, Guiford: The Dushkin Publishing Group, Inc., 1993, p.7.

الأولى: تتداخل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأية ظاهرة ومنها ظاهرة الإرهاب. كما يصعب في كثير من الأحيان الفصل بين الجوانب الداخلية والجوانب الخارجية للظاهرة.

الثانية: في رصد ظاهرة الإرهاب علينا أن نميز بين العوامل التي أوجدت الظاهرة والعوامل التي أدت إلى استمرار وتصاعد هذه الظاهرة.

الثالثة: تتعدد وتتنوع وتتباين البواعث التي تقف خلف حوادث الإرهاب ويصعب تصنيفها أو تقسيمها بشكل دقيق يستوعب كل حالات الإرهاب.

فالبواعث قد تكون سياسية ومؤسسية تدور حول مشكلة الديموقراطية وعملية التحول السياسي في المجتمع. وقد تكون الظروف الاجتماعية كمشكلة البطالة والأمية والجهل والتهميش الاجتماعي.. أو اقتصادية أو تاريخية متعلقة بالطائفية العرقية أو الدينية أو الثقافية، أو قد تكون شخصية فهناك أشخاص اختطفوا طائرات هربا من أحكام قضائية أو فراراً من بعض الملاحقات الأمنية، أو تخلصاً من التمييز العنصري أو الظلم الاجتماعي أو تبرماً من مستوى المعيشة في بلد معين.

وساهم في تزايد هذا النوع من النشاط الإرهابي مجموعة من العوامل المساعدة منها سرعة عناصره في التحرك والافتقار إلى آليات دولية يمكنها أن تحد من ذلك كما أنها لم تجد صعوبة في الحصول على السلاح.

الرابعة: تتعدد السمات التي جعلت من الجريمة الإرهابية ظاهرة عالمية بشرية تتجاوز حدود المكان والزمان والحدود الجغرافية

والأبعاد الثقافية لتتداخل مع متغيرات النظام العالمي على كافة المحاور سواء من حيث التخطيط لها وتنفيذها أو آثارها وعواقبها. وأصبحت الظاهرة تتحرك بشكل متزامن وتنتقل من دولة إلى أخرى وتهدأ في ساحة لتنفجر في أخرى[1].

كما شهدت الجريمة الإرهابية تصاعداً في مستويات العنف المستخدم في ارتكابها وتعدداً في أشكاله. وأصبح من الواضح أن موجة الإرهاب التي اجتاحت العالم قد تصاعدت إلى مستويات تشهد خلالها بعض الدول عمليات كبيرة تكاد تكون شبه عسكرية[2].

وهكذا يمكن القول أن الظاهرة تطورت بشكل غير مسبوق بمختلف مستوياتها سواء إرهاب أفراد أو إرهاب جماعات أو إرهاب دولة، بحيث صارت أقرب إلى الظاهرة العالمية أو الكونية التي لا يكاد يخلو منها مجتمع حديث أو تقليدي. فقد شملت هذه الظاهرة دولاً رأسمالية متقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان.. الخ، كما انتشرت في دول أوروبا الشرقية كما في

(1) وهذا ما جعل خبير الإرهاب الدولي الأمريكي مارفن ستروين يطلق تحذيراته باتساع نطاق الإرهاب في العالم بحلول الألفية الثالثة في كتابه (الإرهاب عام 2000). وهذا التحذير لم يأت من فراغ إذ تنتشر التنظيمات الإرهابية في مناطق مختلفة من العالم في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية واستراليا، إضافة إلى انتشار شبكات دعم الإرهاب على ساحات دول مختلفة وارتباطها بتجارة السلاح والمخدرات وجماعات الجريمة المنظمة. فهناك أكثر من 300 منظمة إرهابية في 60 دولة في العالم وهناك 40 دولة تستضيف عناصر إرهابية، وأوروبا وحدها فيها 200 منظمة إرهابية وفي عام 1995 فقد وقعت عمليات إرهابية في 91 دولة في العالم.

(2) ومن هذا القبيل عمليات منظمة الدرب المضيء في البيرو التي أودت بحياة 130 ألف شخص وكلفت البيرو 25 مليار دولار خسائر منذ عام 1980، وحتى نهاية 1995 فقط. وفي الوطن العربي، خاصة الجزائر حدثت عمليات إرهابية شبه عسكرية في عقد التسعينيات أدت إلى مصرع أكثر من 100 ألف شخص وفقاً لإحصائيات مؤتمر وزراء الداخلية العرب.

البلقان، وروسيا، ويوغوسلافيا السابقة، كما أصابت دول العالم الثالث مثل الهند وباكستان والفيليبين وكمبوديا وسريلانكا وكثيراً من الدول الأفريقية والعربية كالصومال ورواندا وبوروندي وسيراليون، والجزائر ومصر والسعودية،.. إضافة إلى دول البحر الكاريبي وعدد كبير من دول أمريكا اللاتينية. وهكذا ضربت الظاهرة دولاً ديموقراطية وأخرى غير ديموقراطية. والأمر الخطير ليس فقط في تصاعد مستويات الظاهرة، وإنما أيضا في تورط بعض الدول بشكل مباشر أو غير مباشر في التخطيط لها وفي تنفيذها بحيث أصبح الإرهاب أحياناً وسيلة للتعامل بين الدول وإدارة علاقاتها الدولية بصورة أو بأخرى. ويمثل الإرهاب تفاعلاً بين مجموعة من المتغيرات أهمها، نمط فكري معين يتسم بالتطرف سواء كان دينياً أو أيديولوجياً، ووجود التنظيم المعبر عن كل من النمط الفكري وحركة الإرهاب، ثم ظرف اجتماعي معين. والنمط الفكري الذي يمثل وقود الإرهاب يتسم بالتطرف والتشدد. هذا النمط الفكري يظهر في تنظيمات تعبر عن طبيعته سواء كان دينياً أو أيديولوجياً أو ثقافياً... الخ، مستندة على الفكر الذي تقوم عليه كعقيدة بالنسبة لها. وهذا التنظيم المغلق يقوم على الهرمية والطبقة المغلقة وعدم الانفتاح على الآخرين وسيطرة الزعيم، إذ الآخرون إما معه أو ضده. ومن ثم يقوم هذا التنظيم بقمع الرأي والفكر المغاير، فضلاً عن التنكيل بمن هو آخر. ويستطيع التنظيم الحصول على الدعم السياسي من بعض الدول أو التنظيمات الأخرى لوجود مصالح مشتركة فضلاً عن الدعم المالي. أما ظرف اجتماعي فهو يعمل على إيجاد البيئة المناسبة لتبلور هذا الفكر وانتشاره، وقد يكون تحولات اقتصادية أو اجتماعية عميقة أو حتى سياسية.. وقد يكون نابعاً من البيئة الخارجية كهزيمة عسكرية مثلاً. وهناك مجموعة من العوامل تساهم في استمرار هذه الظاهرة ومنها ما يتعلق بكيفية تعامل الدولة والمجتمع مع هذه الحركات الإرهابية أو المتطرفة الوليدة وكذلك تعامل مثل هذه التنظيمات مع المجتمع والدولة.

ففي بعض الحالات نجد أن الدولة تجاهلت هذه التنظيمات أو دخلت معها في تحالفات سياسية أو عسكرية أو قدمت لها الدعم المالي والسياسي في بدايتها. ومن ناحيتها فهذه التنظيمات قد تتعامل مع المجتمع من خلال أسلوب النفس الطويل والتغلغل في أعضائه ومؤسساته وقد تتبنى بعض القضايا الاجتماعية لكسب تعاطف أفراد المجتمع معها.. الخ. ومن هذه العوامل أيضاً كيفية تعامل التنظيمات الإرهابية مع البيئة الدولية وما تسمح متغيراتها الأخرى من التكنولوجيا المتقدمة في الاتصال والسلاح، ومن وجود تنظيمات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية الأخرى التي تتعدد أهدافها وأفكارها، ومن وجود بعض الدول التي تعد أراضيها بيئة صالحة لدعم الأنشطة الإرهابية سواء كان دعماً معنوياً بالإيواء أو دعماً سياسياً أو دعماً فنياً كالتدريب أو مادياً كتقديم أموال وذخيرة وسلاح.. وهكذا تتعدد العوامل المفسرة لهذه الظاهرة.

1 - الاستخدام السياسي للإرهاب في إدارة الصراعات الدولية: تصاعد الإرهاب في العالم منذ الستينيات، وجرى تفسيره من جانب الخبراء والأكاديميين على أنه جزء من معارك الصراع بين الغرب والشرق بأساليب أخرى، سُميت الحرب بالوكالة في بعض الأحيان. فالتنظيمات الإرهابية الماركسية والفوضوية وأنصار مذهب العدمية التي تشترك في رفض السلطة القائمة، كانت في غالبيتها ذات طابع يساري وحظيَّ بعضها بدعم مستتر من موسكو ومن الدول الشيوعية أو الاشتراكية التي هدفت إلى نشر الفوضى في الدول الغربية في دول الغرب. كما قامت الدول الغربية أيضا بمساعدة وتجنيد العديد من التنظيمات الإرهابية التي وجَّهت أعمالها ضد الدول الاشتراكية[1].

(1) وكان ذلك جزءاً من الصراع الدولي في الحرب الباردة كما يرى إدوارد هيرمن وجيرمى أوسليجان في كتابهما بعنوان الإرهاب أيديولوجية وصناعة ثقافية. ويفسر ذلك أن نسبة يعتد بها من العمليات الإرهابية أثناء مرحلة الحرب الباردة كانت وراءها مخابرات دول كبرى وصغرى حيث ظهر الإرهاب الذي يحارب الأيديولوجية السائدة في مجتمع ما كالشيوعية أو الرأسمالية أو لنشر مبادئ معينة كالفوضوية والاشتراكية.

كما اتخذت بعض الدول من تلك الظاهرة وسيلة ضمن أدوات سياستها الخارجية تجاه بعض الدول التي عانت من ظاهرة الإرهاب سواء من خلال إيواء العناصر الإرهابية في أراضيها وتقديم الحماية لهم، أو عبر المساعدات المالية أو السلاح والتدريب لمخططي ومنفذي العمليات الإرهابية. وتستخدم هذه الدول الجماعات الإرهابية كورقة ضغط سياسية ضد الدول التي تعاني من ظاهرة الإرهاب أو تستخدم هذه الجماعات في القيام بعمليات إرهابية عسكرية محدودة ضد بعض الدول.

2 - انتشار السلاح وسهولة الحصول على التقنيات الحديثة: من أهم نتائج انتهاء الحرب الباردة انتشار تجارة السلاح على نطاق واسع، ومن ثم استفادت التنظيمات الإرهابية من وفرة السلاح في السوق بما في ذلك بعض الأسلحة عالية التقنية والتدمير. كما قدمت التقنية الحديثة وسائل جديدة للمتفجرات والتجهيزات الإلكترونية. وتغير تقنيات الاتصال ابتداء من محطات البث التليفزيوني ذات الدائرة المحددة ومحطات البث الإذاعي والفيديو والفاكس والتليفونات المحمولة ووسائل التنصت وأجهزة الاستشعار عن بعد وأيضاً الكمبيوتر والإنترنت والتقنيات الحديثة التي تساعد الإرهابيين على ارتكاب أكثر العمليات جرأة وخطورة، إذ يتسم العصر بتقنية عالية في نوعيات السلاح المستخدم والمتوافر لدى الأفراد من حيث إنتاجه لكمية نيران عالية في وقت قياسي مع إمكانية إحداث أضرار كبيرة يصعب السيطرة عليها مثل الأسلحة الأتوماتيكية والمتفجرات مع ما تتيحه الأخيرة من إمكانية أحداث دمار عن بعد وفي وقت لاحق لوجود الإرهابي بالمكان المستهدف، الأمر الذي يُسهِّل من مهمته ويُمكنه من عدم الالتقاء بضحيته وهو ما يشجع الإرهابي على الهروب. كما لجأت التنظيمات الإرهابية لفنون على مستوى عال من التنظيم والتدريب،

وهو الأمر الذي يصعب على أجهزة المكافحة ملاحقتها لضبطها، ولعل ما يزيد من صعوبة ذلك أن أعداداً كثيرة من الكوادر الإرهابية تلك قد تلقت تدريباتها بالكامل في وقت سابق على أيدي رجال مخابرات دول أخرى أو تنظيمات إرهابية ذات خبرة طويلة في هذا المجال. ويعتمد المنفذون للعمليات الإرهابية على أسلوب علمي في التنفيذ والإلمام بخبرات العمل بأجهزة الكمبيوتر وأجهزة التشويش على المراقبة، وغالباً ما تكون لديهم مهارات عالية في مجالات مختلفة من العلم. فيستخدم الإرهابيون الآن شبكة الإنترنت في الاتصال وجمع الأموال وتحضير العمليات الإرهابية والتخطيط لها وتنفيذها عبر استخدام مواقع يصعب الاشتباه فيها كما فعل منفذو عمليات 11 أيلول عام 2001 في واشنطن ونيويورك[1].

(1) وتوضح دراسة نشرها مركز الأبحاث لدراسات الصراع والإرهاب في لندن بعنوان التكنولوجيا والإرهاب: التهديد الجديد للألفية الجديدة كتبها ستيفن أرباورز وكمبرلى أركيز وصدرت في ايلول عام 1998، أنه في إمكان التنظيمات الإرهابية الحصول حالياً على ما تريد من معلومات عبر الاستخدام المقنن للكمبيوتر ومن خلال استغلال ثغرات شبكات المعلومات أو باللجوء لعمليات القرصنة المعلوماتية والدخول إلى شبكات المعلومات العسكرية والأمنية للدول لاستغلالها في التخطيط للعمل الإرهابي وتنفيذه أو الدخول على شبكات البورصة والأسواق المالية لتدميرها، ومن ثم ضرب اقتصاد دولة ما. وكان من نتيجة تطور وسائل التخطيط للعمل الإرهابي وتنفيذه ظهور مصطلح الإرهاب التكنولوجي، عندما تم زرع عبوة بلاستيكية ناسفة داخل جهاز راديو توشيبا ووضعت في إحدى الحقائب التي تم فحصها بدون أن يتم اكتشاف العبوة الناسفة على متن طائرة البان أمريكان 103 التي انفجرت فوق لوكيربي في اسكتلندا وراح ضحيتها 259 شخصاً. كما ساهم التطور التكنولوجي في تسهيل المهمة على الإرهابيين الذين أخذوا يستخدمون وسائل جديدة أكثر خطورة ويصعب اكتشافها ومنها الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي أصبح بإمكان الإرهابيين الحصول عليها، وتوضح حالة جماعة الحقيقة السامية اليابانية ذلك إذ امتلكت هذه الجماعة مواد كيماوية تكفى لصنع ستة أطنان من غازات الأعصاب وعناصر التسمم الغذائي وهي نفسها الغازات التي استخدمتها في عملياتها في مترو أنفاق طوكيو عام 1995.

3 - **التعاون بين التنظيمات الإرهابية والإجرامية:** يشهد مسرح العمل الإرهابي تعاوناً بين فرق المنظمات الإرهابية في العديد من الدول بلغ حد قيام البعض منها بعمليات لحساب البعض الآخر، ناهيك عن التعاون المشترك في التخطيط وتنفيذ العمليات. كما اتسمت ظاهرة الإرهاب بالتعاون المكثف بين بعض المنظمات الإرهابية وبعض منظمات الأنشطة الإجرامية في العديد من المجالات منها الاستخبارات والتخطيط لعمليات إرهابية وتنفيذها والتدريب والحصول على الوثائق المزيفة وبيع وشراء السلاح وتهريبه وتبادل المعلومات والخبرات وغسيل الأموال وتبادلها.

4 - **بؤر التوتر بعد الحرب الباردة:** يعد وجود بؤر للتوتر في مختلف مناطق العالم دافعاً من الدوافع الأساسية لنشاط الظاهرة الإرهابية على المستوى الدولي، حيث يُسهم إلى حد كبير في قيام العديد من الأنشطة الإرهابية التي تمارسها بعض الجماعات سعياً للتخلص من تلك المشاكل أو رغبة في وضع نهاية للمعاناة المرتبطة بها. ومثال على ذلك منطقة الشرق الأوسط التي تضم نحو 23% من حجم عمليات الإرهاب عالمياً. ومع نهاية الحرب الباردة أيضا ازداد تذمر العديد من الشعوب والمجتمعات من الهيمنة الأمريكية، وبرزت عدة جماعات إرهابية هدفها ممارسة العنف وأعمال التخريب ضد المصالح الأمريكية خارج وداخل الولايات المتحدة انتقاماً منها لسياستها العدائية المتغطرسة ضد بعض الشعوب. ومن هذه التنظيمات شبكة القاعدة التي أعلنت الجهاد ضد الشيطان الأكبر الولايات المتحدة،كما كان من أبرز ظواهر نهاية الحرب الباردة التي فاقمت من حدة ظاهرة الإرهاب تلك الحيوية المرعبة لتدفق الأزمات الداخلية في بعض الدول والتي تحوَّلت إلى شبه حروب أهلية أحياناً كما في الجزائر وحروب أهلية حقيقية كما في رواندا ويوغوسلافيا

السابقة والصومال وكوسوفا... وذلك بفضل حدة النعرات الدينية والإثنية العرقية المتطرفة بما يُسهم في زيادة حدة الظاهرة.

فنهاية الحرب الباردة لم تؤد إلى نهاية الإرهاب، بل على العكس زاد عدد العمليات الإرهابية وتعددت دوافع وأسباب الإرهاب في أنحاء العالم. ولم يتحقق الأمل بأن تضع نهاية الحرب الباردة والصراع بين القطبين الكبيرين حداً لظاهرة الإرهاب أو تؤدي لخفض حدتها لانتفاء الحاجة إلى الاستخدام السياسي للظاهرة كوسيلة للحرب المحدودة أو ممارسة الحرب بالوكالة. فقد تصاعد دور العوامل الثقافية - الدينية - القيمية - العقائدية في الإرهاب بعد الحرب الباردة وفق دور العوامل الاقتصادية.

5 - **الصراع على السلطة:** في إطار استخدام الإرهاب كأداة لإدارة التفاعلات السياسية داخل بيئة النظام السياسي، وفي دولة ما، فإن من أهم دوافع هذا العمل الذي يدفع القائمين به لممارسته مهما اختلفت اتجاهاتهم هو إسقاط الحكومات أو العمل على تغيير طبيعة النظام السياسي والانقضاض على السلطة بسلاح الإرهاب أو تغيير القوانين والسياسات التي تتبعها إحدى الحكومات أو النيل من فئة أو طبقة اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية لها مكانتها في الدولة أو إحداث تغييرات جذرية في بنية السلطة. فالعنف الإرهابي في حالة الصراع الداخلي ليس مقصوداً في حد ذاته لأنه وسيلة وليس غاية. فأعمال القتل أو الاغتيالات مثلاً تهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي وخلخلة هيبة الدولة وإيجاد مناخ من الخوف الذي يدفع إلى عدم الاستقرار النفسي أكثر من مجرد التخلص من بعض الأشخاص الذين قد لا تكون لهم أية علاقة بالإرهاب. فالأثر النفسي والسياسي الذي تحدثه الواقعة الإرهابية هو الهدف من الواقعة وليس ضحاياها. فالسائح مثلاً ليس هدفاً

في حد ذاته ولكن الهدف هو تخريب السياحة، وهناك أهداف أخرى للعمليات الإرهابية منها الابتزاز السياسي بمعنى الضغط على بعض الحكومات لتغيير سياستها ومثال ذلك العمليات الإرهابية التي يقوم بها الجيش الجمهوري الايرلندي كي تغير الحكومة البريطانية موقفها وسياساتها من مسألة ايرلندا الشمالية، والعمليات الإرهابية إلى تقوم بها منظمة إيتا الانفصالية في إقليم الباسك للضغط على الحكومة الأسبانية كي تغير من موقفها وسياستها تجاه إقليم الباسك، وكذلك العمليات الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني ضد الحكومة التركية كي تغير موقفها إزاء قضية الأكراد ومسألة استقلال الأناضول. كما يدخل في هذا الإطار الضغط على الحكومة لإطلاق سراح المعتقلين من أفراد المنظمات الإرهابية أو إصدار قرار بالعفو عن هؤلاء الإرهابيين كما في واقعة احتجاز حركة توباك أمارو الإرهابية في بيرو لأعضاء في الحكومة وسياسيين ودبلوماسيين أجانب في مقر السفير الياباني، وهناك هدف الدعاية بالأعمال والذي مارسته جماعة (الحقيقة السامية) في اليابان في إطار صراعها مع الحكومة اليابانية لتحقيق أسطورة نهاية العالم، فقد هدفت العمليات التي قامت بها هذه المنظمة إلى التعريف بها وبأهدافها وأيديولوجيتها وأفكارها حول نهاية العالم لاجتذاب المزيد من الأنصار إلى صفوفها.

كما تعاني بعض الدول الإسلامية من بعض الحركات الأصولية المتطرفة التي تتخذ من الإرهاب أسلوباً لها لتحقيق أهدافها كما في مصر والجزائر والسعودية والعراق وغيرها[1]، حيث تدعو للجهاد

(1) راجع: عبد الرحمن بن سليمان المطرودي، نظرة في مفهوم الإرهاب والموقف منه في الإسلام، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2002. ص 26 وما يليها.

من أجل إقامة دولة إسلامية محل النظم القائمة. وتحاول هذه التنظيمات تقويض أركان النظم السياسية، خاصة من خلال ضرب مقدراتها الاقتصادية كالسياحة وضرب الرعايا الأجانب بهدف زعزعة ثقة الدول الأجنبية في مدى الاستقرار والأمن الذي تتمتع به هذه النظم، بما لذلك من آثار سلبية من الناحية السياسية ومن الناحية الاقتصادية إذ تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وإيجاد بيئة غير مواتية للاستثمار الأجنبي.

وهناك أيضاً حركات إرهابية تعد وارثة للأيديولوجية اليسارية المتطرفة. ورغم أن هذه الحركات تبدو ضعيفة وواهنة في العديد من الدول الغربية إلا أنها مازالت تظهر في كل من أمريكا اللاتينية وفي اليونان وتركيا. وهناك أيضا تهديد اليمين المتطرف في أوروبا الغربية مثل جماعات النازيين الجدد وفي الولايات المتحدة وكندا. وكذلك في روسيا وأوروبا الشرقية مثل الحزب الديموقراطي بزعامة جيرنوفسكى. وهذه الجماعات تهدف إلى تغيير بعض السياسات وليس تغيير نظم الحكم. وهكذا استمر استخدام الإرهاب في الصراع السياسي سواء على المستوى الدولي أو الداخلي داخل الدولة ذاتها.

6 - **أزمات التنمية:** يتألف قطاع كبير من الإرهابيين من شباب يعانون من أوضاع اجتماعية اقتصادية سيئة في معظم الأحوال، إذ أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تخلق بيئة مولدة للإرهاب. فالبطالة والتضخم وتدني مستويات المعيشة وعدم التناسب بين الأجور والأسعار وتفاقم مشكلات الإسكان والصحة والمواصلات قد تدفع قطاعاً من الشباب إلى الدخول في عصابات الجريمة والإرهاب. غير أن الأوضاع الاقتصادية لا تؤدي وحدها إلى الاتجاه نحو التطرف أو العمل الإرهابي. فاقتران تلك الأوضاع بظروف

اجتماعية أخرى عامة في المجتمع كأزمة سياسية داخلية هو الذي يدفع إلى ذلك الاتجاه. فاتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية وظهور أنماط معيشة استهلاكية استفزازية لدى بعض فئات المجتمع وعدم قدرة بعض المهاجرين من الريف الذين يسكنون عادة الأحياء العشوائية على التكيف مع الواقع الجديد، كلها عوامل وسبل تحول المشاكل الاقتصادية إلى قوة دافعة نحو التطرف والإرهاب.

وتظهر كثيراً من الحالات في المناطق المهملة تنموياً، وتتواجد التنظيمات الإرهابية في المناطق العشوائية. وما يساهم في زيادة دور العامل الاقتصادي في دعم الإرهاب هو ارتباط مكونات هذا العامل بحياة الأفراد ارتباطاً شديداً غالباً ما يفسرونه نجاحاً وفشلاً بإرجاعه إلى سياسات النظام السياسي الحاكم. ومن هنا تزداد النقمة على الحكومة في حالة الفشل الاقتصادي وعدم تلبية متطلبات قطاع كبير من المواطنين مع انتشار البطالة وزيادة حدة التضخم، الأمر الذي قد يتيح لبعض المنظمات الإرهابية تجنيد المزيد من الأعضاء، إذ تجد ضالتها في الغاضبين والمحتجين والكارهين لسياسات الحكومة.

ثالثاً: مكافحة الإرهاب

لم تعد ظاهرة الإرهاب تمثل مشكلة ذات حساسية لدولة بعينها أو لمجموعة من الدول وإنما صارت مشكلة للعالم كله.ويثير مفهوم مكافحة الإرهاب ملاحظتين:

1 - لا يوجد اتفاق حول معنى مكافحة أو مواجهة أو منع الإرهاب، وكلها مفاهيم لم يتم الاتفاق على تعريف محدد لها، ومن ثم إلى وحدة سبل المواجهة وآلياتها

واستراتيجيتها وتكتيكاتها، وإن كان هناك تفاهم عام على أنها عملية مستمرة لمواجهة ظاهرة الإرهاب سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعيةً أو السياسية بهدف الحد منها.

2 - إن الحديث عن حل لمشكلة الإرهاب لا يعني القضاء عليه قضاءً تاما وبصورة كاملة بحيث لا يبقى منه أي أثر، إذ أن مثل هذا القول لا يعدو أن يكون فرضاً نظرياً بحتاً أو أملاً مغرقاً في التفاؤل. فحل مشكلة الإرهاب يعني تحجيم وتقليل الخطر الإرهابي في حدود دنيا لا يشكل معها تهديداً لحياة الجماعة واستقرارها.

وتتعدد الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الإرهاب. فهناك الجهود الفردية لمواجهة الظاهرة من قبل كل دولة على حدة، والجهود متعددة الأطراف التي تتم بين مجموعات إقليمية محددة، مثل الجهود العربية من خلال جامعة الدول العربية، والجهود الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي، ثم الجهود الجماعية على المستوى العالمي من خلال منظومة الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أولاً: تجارب ورؤى

أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية لا تقتصر على منطقة من العالم دون أخرى. فالإرهاب أصبح له تنظيماته التي تتعدى الحدود، ولم يعد مرتبطاً بفكر معين أو أيديولوجية معينة.كما أن انتشار الأعمال الإرهابية في دول العالم على اختلاف أوضاعها وثقافاتها ونظمها ودرجة تطورها الديموقراطي يمثل تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار الوطني والدولي لكونها عقبة في طريق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والتطور الديموقراطي والتمتع بحقوق الإنسان، وقبل التطرق لجهود مكافحة الإرهاب نورد بعض الملاحظات أبرزها:

1 - لا يجوز وصف التنظيمات الإرهابية بالجماعات الإسلامية أو الدينية لأنها تنظيمات ترتدي عباءة الدين للتضليل ومن ثم لا يجوز اعتبار الإرهابيين أصحاب عقيدة أو رأي.

2 - إن الإرهاب في حقيقته ليس سوى جريمة دولية منظمة ذات أهداف مشبوهة لا علاقة لها بالأديان أو الجنسيات أو الأوطان.

3 - يظل الإرهاب خطراً قائما ومحدقا ما دامت رؤوس وقيادات الإرهاب الموجودة خارج إطار القانون والملاحقة تخطط وتموِّل وتدفع بالعناصر المأجورة للتنفيذ.

4 - مازال المجتمع الدولي عاجزاً عن صياغة إطار واضح لمواجهة الإرهاب في شتى صوره وأشكاله.

5 - التنبيه إلى أن نطاق الظاهرة سوف يتسع وأن العناصر الإرهابية سوف تضرب في مناطق مختلفة وأنها سوف تنقلب حتما على الأطراف التي تتغاضى عنها.

لقد دلّت التجارب على أن جرائم الإرهاب أصبحت كنموذج معاصر للجريمة المنظمة حينما اعتمدت عصاباتها ومنظماتها آليات منسَّقة وموحدة لحركتها وأهدافها تبلورت فيما يلى:

1 - تشابه الهياكل التنظيمية للإجرام المنظم والإرهاب في

ظل طبيعتها العابرة للحدود ووسائلها غير المشروعة باستخدام القوة المادية ونهب الأموال والابتزاز والتزوير والاتجار غير المشروع في السلاح والمخدرات والصفقات غير المشروعة وغسيل الأموال.

2 - وحدة التهديدات التي تشكلها تلك الجرائم على الأمن والاستقرار الوطني والدولي وقيم الديموقراطية والقانون وحقوق الإنسان والجهود الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3 - نقل مراكز نشاطها خارج حدودها الوطنية تفادياً لعمليات المواجهة الأمنية مع عناصرها ووفق مخططات استهدفت إعداد كوادرها عسكرياً لإعادة دفعها لبلادها لتنفيذ جرائمها المنظمة المخططة باستخدام العنف والإرهاب.

4 - استغلال بعض الدول في الالتقاء الحركي مع نظائرها من المنظمات الإجرامية والتدريب على السلاح والعمل السري الإرهابي المنظم.

5 - ارتباطها ببعض الجهات والقوى المعروفة بدعمها للإرهاب والإجرام المنظم دولياً واستثمارها لهذا الدعم لصالح حركتها في مجال التمويل والتدريب والتمركز والانطلاق.

6 - امتداد جرائمها إلى تهديد حرية الفكر والرأي والتعدّي على الملكية الثقافية بما لها من آثار سلبية على التراث الثقافي والحضاري والعالمي.

أولاً: الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب

1 - اتفاقية جنيف لمنع الإرهاب للعام 1937:

تحت تأثير الأعمال الإرهابية التي طالت المسؤولين في بعض الدول جرت مساعٍ دولية، منذ الثلاثينيات من القرن المنصرم، لوضع اتفاقيات دولية لمنع الإرهاب والمعاقبة عليه. ففي العام 1934 اغتيل الكسندر الأول ملك يوغسلافيا، ورئيس وزراء فرنسا لويس بارتو Louis barthou في مرسيليا أثناء زيارة رسمية كان يقوم بها الأول لفرنسا. وأثار الحادث ردود فعل عنيفة في أوروبا، وقدمت الحكومة اليوغسلافية احتجاجاً إلى عصبة الأمم مطالبة بإجراء تحقيق عاجل، كما تقدمت الحكومة الفرنسية بمذكرة إلى العصبة أيضاً تتضمن المبادئ التي يمكن أن تشكل الأساس لاتفاقية دولية لقمع الجرائم التي ترتكب بهدف تحقيق أغراض سياسية، أو لمجرد الإرهاب. وقد عقد في جنيف مؤتمر دولي في العام 1937 تمَّ التوصل فيه إلى اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب الدولي. وقد حثت ديباجة الاتفاقية الأطراف المتعاقدة على اتخاذ إجراءات فعَّالة لمنع ومعاقبة جرائم الإرهاب ذات الطابع الدولي. وفي المادة الاولى تعهَّدت الدول الأطراف بالامتناع عن كل فعل من شأنه تشجيع الأنشطة الإرهابية، ومنع الأعمال الإرهابية الموجهة إلى أية دولة أخرى ومعاقبة مرتكبيها، وان يكون هناك تعاون في ما بينها في سبيل تحقيق ذلك. وفي الفقرة الثانية من المادة نفسها حددت الاتفاقية المقصود بأعمال الإرهاب بأنها الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف أو يقصد بها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معنيين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور.

يتضح مما تقدم انه من الضروري، طبقاً لأحكام الاتفاقية، توافر

عدة شروط في العمل الإرهابي، لكي تنطبق عليه الأحكام الواردة في اتفاقية جنيف. ومن هذه الشروط أن يكون العمل الإرهابي من النوع الذي يدخل ضمن الأفعال الإجرامية الواردة في الاتفاقية والتشريعات العقابية الوطنية، وان يوجّه الفعل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الدولة؛ فالأفعال الموجهة ضد الأفراد لا تدخل في نطاق تطبيق الاتفاقية. وتتناول الاتفاقية في مادتها الثانية أمثلة لبعض الأفعال التي تعدّ من الأعمال الإرهابية ذات الطابع الدولي، وهي أيّ فعل عمدي يتسبب في موت أو إحداث إصابة جسدية جسيمة أو فقدان حرية أي من. رؤساء الدول والقائمين بأعمالهم أو ورثتهم أو خلفائهم، وزوجات وأزواج أي من الفئات السابقة، والأشخاص الذين يتولون مسؤوليات عامة إذا وجِّهت هذه الأفعال إليهم بصفتهم هذه[1].

2 - الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب:

في العام 1977 وضعت الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب بهدف القضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي التي اجتاحت أوروبا في أوائل السبعينات، وهدفت إلى المساهمة في قمع أفعال الإرهاب عندما تشكل اعتداء على الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص. وقد نصّت الاتفاقية على أن جريمة الإرهاب هي من الجرائم التي وردت في اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في لاهاي سنة 1970، والجرائم التي وردت في اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني الموقعة في مونريال سنة 1971، والجرائم الخطيرة التي تمثل اعتداء على الحياة أو

(1) لمزيد من المعلومات راجع. احمد محمد رفعت، صالح بكر الطيار، الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1988 ص 59 – 66.

السلامة الجسدية أو حرية الأشخاص ذوي الحماية الدولية، بما في ذلك المبعوثين الدبلوماسيين، والجرائم التي تتضمن الخطف وأخذ الرهائن أو الاحتجاز غير المشروع للإفراد، والجرائم التي تتضمن استخدام القذائف والقنابل اليدوية والصواريخ والأسلحة النارية أو الخطابات أو الطرود الخداعية.

وأكدت الاتفاقية الأوروبية بصفة خاصة على أهمية مبدأ تسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية كأحد العناصر الأساسية لضمان فعالية الاتفاقية وتحقيقها للنتائج والأهداف المرجوة. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية لا تمنح الدول حرية الاختيار بين التسليم والمحاكمة، فالأولوية هي دائماً للتسليم، ولا ينعقد الاختصاص القضائي لمحاكم الدولة المعنية إلا في الحالات التي يستحيل فيها تسليم المتهم إلى الدولة التي ارتكب العمل الإرهابي في إقليمها. فالاتفاقية تحبذ محاكمة مرتكبي الأفعال الإرهابية أمام قضاء الدولة التي ارتكبت الجريمة في إقليمها باعتبار انه صاحب الاختصاص الطبيعي للنظر في مثل هذه الجرائم[1].

3 - المواثيق الخاصة بمنع أعمال الإرهاب الموجهة ضد الأفراد والأشخاص المتمتعين بحماية دولية ومعاقبة مرتكبي هذه الأعمال.

لم تقف الأعمال الإرهابية عند حدود الأعمال الموجهة ضد الدول، بل امتدت لتشمل خطف الأبرياء واحتجازهم كرهائن طلباً لفدية أو للضغط على الحكومات تحقيقاً لمطلب سياسي. كما تفشت ظاهرة خطف الممثلين الدبلوماسيين والاعتداء عليهم وإعدامهم إذا

(1) عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، الإرهاب الدولي، دار النهضة العربية، 1986، ص 176.

لم تقم الحكومة الموفدة أو المضيفة بتنفيذ مطالب الخاطفين. ومن البديهي أن القانون الدولي يقرر حصانة وحماية خاصة للمبعوثين الدبلوماسيين، كما أن الأعمال التي توجه ضدهم تعد جرائم يعاقب عليها القانون الوطني في كل الدول.

وقد شهدت السبعينيات من القرن المنصرم جهداً دولياً بهدف مكافحة هذه الجرائم وتشديد العقاب على مرتكبيها، وتم التوقيع على ثلاث اتفاقيات دولية بهذا الشأن وهي:

أ - اتفاقية منع أعمال الإرهاب التي تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص، وأعمال الابتزاز المرتبطة بها ذات الأهمية الدولية، ومعاقبة مرتكبي هذه الأعمال، وقد وقّعت في واشنطن بتاريخ 2 شباط من العام 1971. وجاء في هذه الاتفاقية أن الدول المتعاقدة تلتزم بالتعاون في ما بينها واتخاذ الإجراءات الفعالة التي تراها مناسبة طبقاً لقوانينها وتشريعاتها الجنائية، مع إبلاء أهمية خاصة لتلك الواردة في الاتفاقية لمنع الأعمال الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها، وخصوصاً الخطف والقتل والاعتداءات الأخرى الموجهة ضد حياة وسلامة أشخاص تلتزم الدولة، طبقاً للقانون الدولي، بتوفير حماية خاصة لهم، وكذلك ضد أعمال الابتزاز المرتبطة بهذه الجرائم. كما تلتزم الدول المتعاقدة بإدراج هذه الجرائم في تشريعاتها العقابية[1].

ب - اتفاقية منع الجرائم الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين

(1) وقع على هذه الاتفاقية كل من: كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، جامايكا، هندوراس، نيكاراغوا، بنما، السلفادور، ترينداد وتوباجو، الولايات المتحدة الاميركية، اوروغواي، فنزويلا، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 1971/3/8.

بحماية دولية، بما في ذلك المبعوثين الدبلوماسيين، ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم، وقد وقّعت في نيويورك بتاريخ 14 كانون الأول من العام. 1973 فمع ازدياد أعمال العنف ضد أعضاء البعثات الدبلوماسية وتعرضهم للكثير من الأعمال الإرهابية، تقدمت بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باقتراحات تهدف إلى تكثيف وزيادة التزامات الدول في مجال حماية المبعوثين الدبلوماسيين. وكلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة القانون الدولي التابعة لها بإعداد مشروع اتفاقية بشأن تعزيز سبل الوقاية والدفاع عن الأشخاص المتمتعين بحماية خاصة طبقاً للقانون الدولي. وفي الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة تمَّت الموافقة على المشروع الذي أعدته لجنة القانون الدولي بعد إدخال بعض التعديلات عليه[1]. وقد حددت الاتفاقية ما المقصود بالشخص المتمتع بالحماية الدولية على النحو الآتي:

- كل رئيس دولة وكل رئيس حكومة ووزير خارجية أجنبي وأعضاء أسرهم الذين يكونون في صحبتهم .

- كل ممثل أو موظف أو شخصية رسمية لدولة وأي شخص آخر يمثل منظمة حكومية.

وحددت المادة الثانية من الاتفاقية الاعتداءات التي تنطبق عليها أحكام الاتفاقية، وهي الاعتداءات العمدية التي تشكل

(1) تمَّت الموافقة على هذه الاتفاقية في 1973/12/14، ودخلت حيز النفاذ في 1977/2/20.

جرائم طبقا للتشريع الداخلي للدولة المتعاقدة، وتشمل:

- قتل شخص يتمتع بحماية دولية، أو خطفه أو أي اعتداء آخر على شخصه أو على حريته.

- أي اعتداء عنيف على مقر العمل الرسمي لشخص يتمتع بحماية دولية أو على محل إقامته أو على وسائل نقله يكون من شأنه تعريض شخصه أو حريته للخطر.

- التهديد بارتكاب أي اعتداء من هذا النوع.

- محاولة ارتكاب أي اعتداء من هذا النوع.

- أي عمل يشكل اشتراكاً في اعتداء من هذا النوع.

وقد ألزمت الاتفاقية الدول المتعاقدة باتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية في الإقليم الخاضع لاختصاصها، مع تعاونها في مكافحة هذه الجرائم من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بالعمليات الإرهابية ومرتكبيها، وتنسيق التدابير التشريعية والإدارية والفنية لمنعها.

ج - الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن الموقعة في نيويورك بتاريخ 1979/12/17:

إن جريمة خطف واحتجاز الرهائن تعد من الأعمال الإرهابية التي تقع تحت طائلة العقاب في جميع التشريعات النافذة، كما أنها تدخل في نطاق معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بمنع ومعاقبة جريمة

الإرهاب الدولي. وبعد أن انتشرت ظاهرة خطف واحتجاز الرهائن، وعلى اثر احتلال مجموعة من منظمة «هولغر مينز» (Holger Meins Commando) للسفارة الألمانية في ستوكهولم في نيسان 1975، تقدمت الحكومة الألمانية بطلب صياغة اتفاقية لمناهضة أخذ الرهائن، على جدول أعمال الأمم المتحدة في دورتها الحادية والثلاثين عام 1976. وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تشكيل لجنة خاصة لوضع مشروع اتفاقية دولية لمناهضة أخذ الرهائن. ووافقت الجمعية العامة على مشروع الاتفاقية في 1979/12/17.

وعرّفت الاتفاقية جريمة أخذ الرهائن بأنها قيام شخص بالقبض على شخص آخر واحتجازه والتهديد بقتله أو إيذائه، أو الاستمرار في احتجازه من أجل إكراه طرف ثالث، سواء كان دولة أو منظمة دولية حكومية، أو شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، أو مجموعة من الأشخاص، على القيام بفعل معين كشرط صريح أو ضمني للإفراج عن الرهينة.كما تلتزم الدول المتعاقدة بإدراج الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، ضمن تشريعاتها الوطنية، والعقاب عليها بعقوبات تتناسب وخطورة تلك الجرائم.ولا تنطبق أحكام الاتفاقية إلا على جريمة أخذ الرهائن ذات الطابع الدولي، أي التي تتضمن عنصراً خارجياً أو دولياً.

4 - الاتفاقيات المتعلقة بقمع التدخل غير المشروع في شؤون الطيران المدني الدولي:

تصاعدت أعمال خطف الطائرات خلال العقدين الأخيرين[1]،

(1) تمَّ خطف 121 طائرة ركاب ونقل مدنية ما بين كانون الثاني من العام 1948 وأيلول من العام 1969، وتم تعطيل حركة الطيران المدني في 47 دولة، وقتل 97 شخصاً وإصابة 23 أثناء هذه العمليات. وتشير الإحصاءات أن أعلى رقم لخطف الطائرات كان في الفترة ما بين العام 1968 والعام 1970.

ما أدى إلى اتخاذ إجراءات على المستوى الدولي لمنع تفاقم هذه الظاهرة ومحاربتها، وقمع مختلف الأعمال الموجهة ضد سلامة الطيران المدني الدولي. وقد وضعت في هذا المجال الاتفاقيات الدولية الآتية:

أ - اتفاقية الجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات، والموقعة في طوكيو في 1963/9/14، والتي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من 1969/12/4.وتنطبق اتفاقية طوكيو على ما يلي:

- الجرائم الخاضعة لأحكام قانون العقوبات.

- الأفعال التي تعدّ جرائم أو لا تعدّ كذلك والتي من شأنها أن تعرض (أو يحتمل أن تعرض) للخطر سلامة الطائرة أو الأشخاص أو الأموال الموجودة فيها أو تعرض للخطر حسن النظام والضبط على متنها.

- الجرائم التي ترتكب أو الأفعال التي يقوم بها أي شخص على متن أي طائرة مسجلة في دولة متعاقدة، أثناء وجود هذه الطائرة في حالة طيران أو فوق سطح أعالي البحار أو فوق أي منطقة أخرى خارج إقليم أي دولة.

وتنص الاتفاقية على أنه بغض النظر عن جنسية المشتبه فيهم، تختص دولة تسجيل الطائرة بمباشرة اختصاصها القضائي في ما يتعلق بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن هذه الطائرة، وانه على كل دولة متعاقدة، باعتبارها دولة التسجيل، أن تقوم باتخاذ الإجراءات التي قد تكون ضرورية ولازمة لتأسيس اختصاصها بالنسبة للجرائم التي ترتكب على متن الطائرة المسجلة فيها. وفي

جميع الأحـوال لا تستبعد الاتفاقية أي اختصاص جنائي تجري مباشرته طبقا لأحكام القانون الوطني.

ب - اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، الموقعة في لاهاي بتاريخ 1971/12/16.

وبسبب تفاقم حوادث خطف الطائرات واتساع نطاقها، وعجز اتفاقية طوكيو عن تقديم حلول فعالة لمواجهة المشكلة، اهتمت المنظمة الدولية للطيران المدني بإعداد اتفاقية جديدة لقمع الاستيلاء على الطائرات. وقد دعت المنظمة إلى مؤتمر دبلوماسي، عقد في لاهاي في كانون الأول من العام 1970، وأسفر عن عقد اتفاقية لاهاي لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات. ويعد مرتكباً لجريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرة، بموجب هذه الاتفاقية، أي شخص على متن الطائرة وهي في حالة طيران:

- يقدم على نحو غير مشروع، بالقوة أو بالتهديد باستعمالها أو استعمال أي شكل من أشكال الإكراه، بالاستيلاء على الطائرة أو ممارسة سيطرته عليها، أو يشرع في ارتكاب أيّ من هذه الأفعال.

- يشترك مع أي شخص يقوم أو يشرع في ارتكاب أي من هذه الأفعال. وقد تعهدت كل دولة متعاقدة بمعاقبة أي من هذه الجرائم بعقوبات مشددة.

ج - اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني، الموقعة في مونريال في 1971/9/32.

دعت منظمة الطيران المدني إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في

مونريال في كندا، من أجل معالجة الثغرات في اتفاقية لاهاي لسنة 1970 والتي لم يشمل نطاق تطبيقها الأفعال غير المشروعة التي توجه إلى الطائرات أثناء وجودها في ارض المطار أو أثناء تحليقها في الجو. وتنطبق اتفاقية مونريال على أي شخص:

- يقوم بأحد أعمال العنف ضد شخص على متن طائرة في حالة طيران إذا كان من المحتمل أن يعرض هذا العمل سلامة الطائرة للخطر.

- يدمر طائرة في الخدمة، أو يتسبب في أضرار لمثل هذه الطائرة تشكل خطورة على سلامتها أثناء الطيران.

- يضع أو يتسبب في وضع جهاز أو مادة في طائرة في الخدمة بأية وسيلة كانت، بحيث من المحتمل أن تدمر هذه الطائرة أو تصيبها بالضرر الذي يجعلها غير صالحة للطيران، أو يتسبب في حدوث أضرار لها من المحتمل أن تشكل خطورة على سلامتها أثناء الطيران.

- يدمر أو يتلف معدات تسهيلات ملاحة جوية، أو يتدخل في عملياتها إذا كان أي من هذه الأفعال يعرّض للخطر سلامة طائرة في حالة طيران.

- يبلغ معلومات يعرف أنها غير صحيحة من شأنها أن تعرض سلامة طائرة في حالة طيران للخطر. ويعد أيضاً مرتكباً لجريمة، أي شخص يشرع في ارتكاب أي من الأفعال السابقة أو يشترك مع شخص يرتكب أو يشرع في ارتكاب أي من تلك الأفعال.

ثانياً: الاتفاقيات العربية

قادت بعض الدول بجهود إقليمية في محيطها بهدف بلورة رؤية إقليمية لمواجهة ظاهرة الإرهاب. وقد تعددت هذه الجهود ومن أهمها جهود منظمة دول أمريكا اللاتينية، والدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وغيرها.

وتعد الرؤية العربية إحدى أهم الرؤى الإقليمية المتكاملة حول ظاهرة الإرهاب وكيفية مكافحتها[1]. وبدأت الجهود العربية لمكافحة الإرهاب بالتوصل إلى الاستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب في العام 1983. وفي إطار الخطة الأمنية العربية الأولى شكلت اللجنة العربية للجرائم المنظمة التي تناولت في اجتماعها الأول موضوع الإرهاب. وبناء على توصيات اللجنة التي عرضت على المجلس في دورته السادسة بتاريخ 1987/12/12، أصدر قراراً يقضى بتكليف الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بإعداد مشروع استراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وفي مطلع عام 1988، أصدر مجلس وزراء الداخلية العرب قرارا ينص على تشكيل لجنة من ممثلي الدول العربية على مستوى الخبراء وبمشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأمانة مجلس وزراء الداخلية العرب لوضع تصور عربي لكيفية مواجهة ظاهرة الإرهاب. وبمشاركة الأمانة العامة ومجلس وزراء الداخلية

(1) راجع مصطفى عبد المجيد كاره، الإرهاب: استراتيجيات واتفاقيات. الشارقة: القيادة العامة، 1998. وكذلك محمد خليفة المعلا، استراتيجية مكافحة الإرهاب بدول الخليج العربية – الشارقة: القيادة العامة، 1999.

العرب عقدت لجنة الخبراء اجتماعها في الفترة من 22 - 24 آب 1989، وفي ضوء الورقة المقدمة من الأمانة العامة توصّلت اللجنة إلى تعريف إجرائي للإرهاب يشمل كل صوره.

وفي الدورة التاسعة لمجلس وزراء الداخلية العرب في كانون الثاني عام 1992، طالبت مصر وتونس بأهمية التصدي للجماعات المتطرفة. وفي الدورة العاشرة للمجلس كانون الثاني عام 1993، تقدّمت مصر بورقة عمل عن تجربتها في مواجهة الجماعات الإرهابية، وقدمت تونس تجربتها في القضاء على الإرهاب. وتقررَّ إنشاء مكتب للإعلام الأمني بالقاهرة في اطار الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وفي الدورة الحادية عشرة كانون الثاني عام 1994، تم الاتفاق بين مصر وتونس والجزائر على خطة أمنية لمكافحة كل أنواع الجرائم. وفي الدورة الثانية عشرة بتونس كانون الثاني 1995، تمَّ تشكيل لجنة حكومية لمتابعة رؤوس الإرهاب واتفقت الدول العربية في هذه المدوَّنة على إدانة كل أعمال الإرهاب أيا كان مصدرها، وتمَّ الاتفاق على ضرورة استكمال دراسة مشروع الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب ليأتي مشروعاً متكاملاً يعكس وجهات نظر الدول العربية ويلبي تطلعاتها نحو مجتمع عربي أكثر أمنا واستقراراً. وفي هذا الإطار بدأ في 19 آذار عام 1996، الاجتماع التاسع للجنة الاستشارية التابعة لمجلس وزراء الداخلية العرب لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية من ناحية تأثيرها على السلوك الأمني وتعزيز المواجهة الإعلامية والدفاع عن الإسلام وقيمه السامية.

وفي إطار التحرك والعمل العربي الجماعي تم إقرار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في اجتماعات الدورة 15 لمؤتمر وزراء الداخلية العرب في 5 كاون الثاني عام 1998، وتمَّ وضع عدد من الآليات لتنفيذ هذه الاتفاقية لمواجهة الإرهاب وتفعيل المواجهة لظاهرة عابرة

للحدود. وتمَّ التوقيع على الاتفاقية في 22 نيسان عام 1998 في جلسة استثنائية مشتركة لوزراء العدل والداخلية العرب، كما قدَّمت مصر للمجلس بيانا لإدانة الإرهاب أقره المجلس بالإجماع استكمالا لمحاور التعاون الأمني والقضائي بين مجلس وزراء العدل والداخلية العرب. وأكد الاتفاق العربي لمنع ظاهرة التطرف والإرهاب أن الكفاح المشروع ضد الاحتلال لا يعدُّ من الجرائم الإرهابية. وتعتبر الاتفاقية التي تضم 46 مادة أن حالات الكفاح المشروع ضد الاحتلال الأجنبي من أجل التحرر وتقرير المصير لا تعد من الجرائم الإرهابية وفقا لمبادئ القانون الدولي، ويعتبر هذا الموقف تشريعا للمقاومة اللبنانية والفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ومن ناحية ثالثة، هناك جهود عربية إعلامية لمواجهة الظاهرة سواء من خلال الإعلام الأمني تحت إشراف وزارات الداخلية العربية أو من خلال أجهزة ووسائل الإعلام ذاتها. وكانت البداية الحقيقية للتعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب عبر وسائل الإعلام منذ عام 1993، ففي كانون الاول من ذلك العام ناقشت اللجنة الدائمة للإعلام العربي تقريراً هاماً تحت عنوان دور الإعلام العربي إزاء ظاهرة التطرف والإرهاب. أما على صعيد مجلس وزراء الإعلام فقد ناقش للمرة الأولى، في دورته السادسة والعشرين التي عقدت بالقاهرة في تموز عام 1993، قضية الإرهاب وقرر وضع آليات لمواجهة التطرف، وتمّت مناقشة خطة لمواجهة الإرهاب، تدعو إلى توعية الرأي العام داخل الوطن العربي وخارجه بمخاطر مشكلة الإرهاب، وذلك من خلال تغطيتها إعلامياً على أوسع نطاق ممكن، وتعريف الرأي العام العربي من خلال مواد إعلامية مسموعة ومقروءة بمسؤولياته الأسرية نحو حماية الأجيال الناشئة من الإرهاب، وضرورة وضع خطة للتنوير الديني بهدف تقديم الدين في صورته الصحيحة بعيداً عن

روح التعصب، وتكثيف البرامج الإعلامية التي تبرز خطورة الإرهاب على الاقتصاد العربي، والتزام وسائل الإعلام بالموضوعية حتى لا تقع فريسة للشائعات، والتمييز بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب، وإدراج ظاهرة الإرهاب ضمن نشاطات مكاتب الجامعة العربية في الخارج من خلال المحاضرات واللقاءات الصحفية. وقد أوصى المجلس فى دورته 27 التي عقدت عام 1994، بضرورة الإسراع بوضع آليات للتعاون العربي الإعلامي في سبيل القضاء على ظاهرة التطرف.

وفي الدورة 28 للمجلس عام 1995، تصدرت قضية الإرهاب جدول الأعمال، وقد وافق المجلس خلال هذه الدورة على مشروع قرار قدمته الجزائر بعنوان قواعد سلوك للدول الأعضاء في مجلس وزراء الإعلام العربي لمكافحة الإرهاب والتطرف. وقد حث المشروع على تأكيد التزام الدول الأعضاء بتقوية نشاطها فى مجال الإعلام لمواجهة الحملات المغرضة ضد العالم الإسلامي، وإدانة ممارسات المجموعات الإرهابية، ودعا المشروع وسائل الإعلام المقروءة الى نشر الأخبار التي تخدم وحدة الأمة العربية والإسلامية، بعيداً عن المظاهر المتطرفة والإرهابية والتزام الدول الأعضاء بعدم نشر الأخبار التي تشجع على الإرهاب. وفي 4 ايلول/سبتمبر عام 1995، عقد أول مؤتمر للإعلام الأمني في تونس من أجل تدعيم التعاون الإعلامي العربي في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أقر استراتيجية إعلامية عربية للتوعية الأمنية.

وقد ظلت قضية الإرهاب تتصدر جداول أعمال المجلس في أعمال دورتيه 29 التي عقدت بالقاهرة في يوليو عام 1996، و30 التي عقدت بالقاهرة في تموز/يوليو عام 1997، حيث أعاد المجلس التأكيد على أهمية التعاون الإعلامي العربي لمواجهة الإرهاب. أما على صعيد المؤتمر الأمني الإعلامي العربي، فقد عقد دورته الثانية

فى تموز/يوليو عام 1997، بالعاصمة التونسية، وناقش آليات تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم إقرارها خلال الاجتماع الأول للمؤتمر الذي عقد فى ايلول/سبتمبر عام 1995.

والملاحظ أن الجهود العربية واجهت مشكلة تعريف ظاهرة الإرهاب ومفهومها، باعتبارها من أهم المشكلات التي تواجه أي تجمع إقليمي يستهدف التوصل إلى التعاون من أجل التصدي للإرهاب ولذا طرحت الاستراتيجية الأمنية العربية لمكافحة الإرهاب، وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتطرف تعريفاً إجرائيا لتخطي مشكلة الاتفاق على تعريف محدد. ونصت المادة الأولى من الاتفاقية العربية فقرة 2 على أن الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بإحدى المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

واعتنقت الاتفاقية العربية معياراً مزدوجاً لتحديد ما يعد من أعمال العنف إرهاباً. فالشق الأول مادي: يتمثل في الصور التي أوردتها الاتفاقية في الفقرة 3 من المادة الأولى حين حددت المقصود بمصطلح الجريمة الإرهابية إذ نصت على أنها أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية عدا ما استثنته تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها. والشق الثاني موضوعي متعلق بالباعث على ارتكاب أعمال العنف، فقد اعتبرت الاتفاقية العربية أنه حينما

يتعلق الأمر بحالة من حالات الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي من أجل التحرر وتقرير المصير، فإن أعمال العنف لا تعد إرهاباً وقد اشترطت الاتفاقية ولمزيد من التحديد للمعيار الموضوعي ألا تكون أعمال العنف موجهة إلى دولة عربية بهدف المساس بوحدة أراضيها وإلا فإنها تعد وفقاً لمفهوم الاتفاقية عملاً إرهابياً.

ونتيجة لاعتبار الاستراتيجية العربية الأعمال الإرهابية بمثابة جرائم القانون العام يجب تسليم محاكمة مرتكبيها الذين يوصفون وفقاً لأحكام الاتفاقية العربية بأنهم مجرمين إرهابيين. ويقصد بتسليم المجرمين مجموعة الإجراءات القانونية التي تهدف إلى قيام دولة بتسليم شخص متهم أو محكوم عليه إلى دولة أخرى لكي يحاكم بها أو ينفذ فيها الحكم الصادرة عليه من محاكمها المادة (1) في المعاهدة النموذجية لتسليم المجرمين الصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (116/45). وأطراف التسليم هي الدول: دولة طالبة التسليم ودولة مطلوب منها التسليم. وحالات التسليم، بالنظر إلى المركز القانوني للشخص المطلوب تسليمه، حالتان:

الأولى: حالة طلب تسليم شخص إلى الدولة الطالبة من أجل محاكمته بها وفقاً لقانونها وأمام قضائها لارتكابه جريمة تخضع للاختصاص التشريعي والقضائي لهذه الدولة.

الثانية: حالة طلب تسليم شخص إلى الدولة الطالبة التي أصدرت محاكمها حكما يجب تنفيذه بها.

وتعتبر المعاهدات الدولية المصدر الرئيس المنظم لأحكام تسليم المجرمين، سواء كانت معاهدات ثنائية أو متعددة. وفي الحالة العربية

فإن مسألة تسليم مرتكبي الأعمال الإرهابية تجد أساسها في القرار الصادر بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين في 14 أيلول سنة 1952، من مجلس جامعة الدول العربية والتي أشارت في المادة الأولى منها إلى أن تقوم كل دولة من دول الجامعة العربية الموقعة عليها بتسليم المجرمين الذين تطلب إليها إحدى هذه الدول تسليمهم، ثم أشارت المادة الرابعة من الاتفاقية إلى استثناء مرتكبي الجرائم السياسية من مبدأ التسليم ونصت على أنه لا يجرى التسليم في الجرائم السياسية وتقدير كون الجريمة سياسية هو أمر متروك للدولة المطلوب إليها التسليم على أن يكون التسليم واجباً في الجرائم الآتية:

- جرائم الاعتداء على ملوك ورؤساء الدول أو زوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم.
- جرائم الاعتداء على أولياء العهد.
- جرائم القتل العمد.
- الجرائم الإرهابية

الخاتمة

إذا كان الأمن القومي لأية أمة يرتبط بحماية القيم الجوهرية من التهديدات الداخلية والخارجية وتحقيق التنمية التي لا يمكن أن يقدر لها النجاح إلا في ظل الاستقرار، فإن الإرهاب يهدد هذا الأمن باعتباره عنفاً منظماً يوجه ضد السلطة في الدولة لإجبارها

على إلغاء أو تعديل قيم المجتمع بما يتفق ورغبة القائمين بالإرهاب، كما يهدد عملية التنمية في أساسها. وهذا الدور للإرهاب هو ما يعطيه هذه الأهمية في الصراع السياسي في الوقت الراهن.

ويبدو أن ظاهرة الإرهاب سوف تميز السنوات القادمة من القرن الحادي والعشرين، إذا استمرت الظروف غير العادلة بالنسبة لكثير من الشعوب وتواصل التمييز والكيل بمكيالين في المسائل الدولية[1]، وإذا ازدادت المشكلات الداخلية وحالات عدم الاستقرار السياسي، والتحديات العرقية التي أدت إلى إضعاف العديد من الدول، في الوقت الذي أصبحت فيه الحدود الدولية أكثر هشاشة، الأمر الذي جعل من السهل على الإرهاب ومؤيديه الانتقال من دولة إلى أخرى دون التعرف عليهم. وهذا يفرض على المجتمع الدولي الإسراع في وضع أسس عملية استراتيجية للمكافحة على المدى المنظور، خاصة وأن الجهود الحالية غير مرضية ولا يمكن التعويل عليها للقضاء على الظاهرة أو الحد منها إذ أن الإرهاب أصبح ظاهرة معقدة تحتاج إلى تفعيل الإرادة الدولية لمواجهتها بحزم، وإلا أصبح مستقبل البشرية كلها في خطر.

(1) حول أثر هذا السلوك راجع ميشال يوغنون، أمريكا التوتاليتارية.. الولايات المتحدة والعالم... إلى أين؟ بيروت: دار الساقي، 1997.

الفصل الثالث

الانقلاب على حقوق الإنسان

أولاً: حقوق الإنسان بعد 11 أيلول

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي شهدت الكتلة الاشتراكية وبعض الدول اللاتينية والشرق أوسطية حراكاً لافتاً على المستوى الإجرائي، وشرعت في إجراء إصلاحات سياسية تواءمت مع بنية الفكرة الديموقراطية وتزامن ذلك مع اتخاذ قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان مركز الصدارة في سجلات النخب الثقافية والسياسية. وفي موازاة ذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية تبسط سطوتها على النظام العالمي وتنصب نفسها داعياً لنشر فلسفة النموذج الديموقراطي وحارساً له، متقاطعة مع أطروحة «فوكوياما» حول نهاية التاريخ.. معتبراً أن البشرية أصبحت مرهونة بهيمنة النموذج الليبرالي الغربي الذي أغلق سقف التطور التاريخي لصالحه. وفي نفس السياق استغلت موقعها وقدرتها في النظام الاقتصادي الدولي لتمارس أقصى الضغوط عبر المؤسسات المالية الدولية ضد الدول التي تغرد خارج سرب الديموقراطية وفقاً للمقاييس الغربية.

وظلت لافتات: الحريات، حقوق الإنسان، الرفاهية، تطرح كمحفزات تستخدمها الوسائل الثقافية والإعلامية الغربية وأنصارها في بقاع كثيرة من العالم؛ لإغراء الآخرين بإسراع الخطى نحو قطار الديموقراطية.

واللافت في الأمر انه لم يكن بوسع أحد قبل أحداث 11 أيلول 2001 أن يجنح به الخيال لتصور تحول الأمور بهذه السرعة. فمسحة التفاؤل وأحاديث الديموقراطية وتحولاتها، وقضايا حقوق الإنسان تحولت إلى هواجس ومخاوف من الدخول في نفق مظلم على المستويين العالمي والداخل الأمريكي نتيجة القوانين التي سُنَّت والتدابير التي اتُّخذت في أعقاب أحداث 11 أيلول في دفع البعض إلى تبنِّي مقولة: إن المجتمع الأمريكي بهذه الحالة بات أسفل سلم الحريات، وإن دولة القانون باتت على مقربة من دول العالم الثالث التي طالما لاحقتها الهيئات الأمريكية بتقاريرها حول أدائها السيئ في هذه الميادين[1].

فقد ركَّزت الإدارة الأمريكية على البُعْد الأمني، ورفضت إجراء أي محاولات تقويمية لتفهم الظروف والأسباب الموضوعية. وبدلاً من أن تشرع الإدارة الأمريكية في إعادة النظر في الملفات التي جلبت السخط على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، اعتبر الرئيس جورج بوش أن سبب هجوم الإرهابيين على أمريكا يكمن في حقدهم على الديموقراطية والحريات التي يتمتع بها المجتمع الأمريكي، متجاهلاً

(1) حينما حلَّت حادثة 11 أيلول توقَّع البعض أن تحتفظ الإدارة الأمريكية بمساحة تفصلها عن أن تظلم العالم الثالث، وأن تشرع – بعد الاستفاقة من الصدمة – في معالجة الحدث بموضوعية وعقلانية. ولكن كانت المفاجأة كبيرة، عندما أدرك الجميع أن الإدارة الأمريكية لم تخرج في تعاطيها مع الحدث عن ذات المسلك الذي كانت تتخذه الأنظمة في العالم الثالث.

العديد من القضايا كالصرع العربي - الإسرائيلي، والتدخل في بعض القضايا الدولية بشكل غير عادل، والبيئة، والعولمة.. وكأن هذه الملفات لم تخلق مشاعر عدائية.

ورغم أن ديموقراطية العلاقات الدولية تعاني منذ زمن بعيد، فإن ما جرى في أعقاب 11 أيلول ذهب بهذه المعاناة أشواطاً بعيدة. وقد فشلت كل الجهود في إقناع الإدارة الأمريكية على التقيَّد بمظلة الشرعية الدولية، والتشاور مع نظرائها في الأسرة الدولية للتداول حول خطر الإرهاب. وكرَّست الإدارة الأمريكية بمساعيها سياسة الانفراد، ودأبت على توجيه أوامر خالية من معاني الدبلوماسية إلى أعضاء الأسرة الدولية. وطلبت وانشطن انصياع الجميع لإرادتها والاصطفاف خلفها. وقد حاول البعض تلمس تبريرات لهذه المواقف في بداية ألازمة، باعتبار أن الحدث كان فوق الاحتمال، إلا أن توالي الأيام لم يغيِّر الإدارة الأمريكية عن لهجتها. ولعل أخطر ما تمخضت عنه تداعيات 11 أيلول في هذا المجال، القانون الذي صدر في 5 تشرين الثاني 2001 وأقرته وزارة الخارجية الأمريكية، والذي يسمح للولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية لإطلاق سراح أي مواطن أمريكي أو مواطن من الدول الحليفة لأمريكا يكون قد تم القبض عليه في دول أخرى. وهكذا تصبح الصورة أكثر سواداً، ويصبح التساؤل مشروعاً: هل ثمة ديموقراطية في مجال العلاقات الدولية؟.

وقد اعتبرت الإدارة الأمريكية أن فضاء الحريات في المجتمع الأمريكي شكل مساحات مناسبة لتمدد الأنشطة الإرهابية. وحاولت الإدارة الأمريكية إفهام الشعب الأمريكي بأن الأمن ينبغي أن يكون الشاغل الأكبر في مرحلة استثنائية في حياة المجتمع الأمريكي. وقد وفرت أجواء الرعب التي خلفتها أحداث 11 أيلول وما تبعها

من كابوس الجمرة الخبيثة أجواء مواتية مكنت الإدارة الأمريكية من تمرير قوانين واتخاذ تدابير غير مسبوقة في الخبرة الأمريكية. فقد استهل الرئيس الأمريكي إجراءاته في تعزيز الأمن الداخلي بإضافة حقبة وزارية جديدة تسمى وزارة الأمن الداخلي، التي ظلت مثاراً للسخرية باعتبارها علامة على النظم الشمولية. وقد كان التطور الأبرز في مجال تقليص الحريات القانون الذي وافق عليه الكونغرس لمكافحة الإرهاب،الذي حصل على أغلبية 9 أصوات من أعضاء الكونغرس في حين عارضه عضو واحد. والذي يمثل لحظة فارقة في تاريخ حقوق الإنسان والحريات في المجتمع الأمريكي؛ وقد أعطت مواد القانون صلاحيات هائلة لوكالة الاستخبارات الأمريكية بحيث أصبح مخولاً لها: توقيف الأجانب واعتقالهم دون تهمة، والتنصت على المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني، وتفتيش المنازل سرّاً والإطلاع على سجلات الشركات[1].

ثمَّة اعتقاد أن تلك القوانين وهذه التدابير لم تحرك ثائرة المجتمع الأمريكي؛ باعتبار أن الأمريكيين قد ذهلوا بما حدث في 11 أيلول وما تبعها، ولأن هذه القوانين وتلك التدابير ستتوجه إلى الأجانب وذوي الأصول غير الغربية. غير أن استمرار مفاعيل هذه القوانين وتلك التدابير ربما يطال المجتمع الأمريكي، الأمر الذي يفتح الآفاق على توقع حدوث تصادم بين عقلية الإدارة السياسية البراغماتية وآمال وطموحات الشعب الأمريكي. فالأول سيُلِحّ على الأمن، والثاني سيبحث عن استعادة الحقوق والحريات التي سلبتها منه قوانين وتدابير مكافحة الإرهاب؛ وربما دفع هذا إلى حدوث

(1) لقد أعادت التدابير إلى الأذهان ما عاشه المجتمع الأمريكي في مطلع الخمسينيات، حيث سادت موجة اعتقالات وملاحقات طالت كبار موظفي الدولة، واتسعت دائرتها لتشمل السياسيين والأكاديميين ونجوم السينما تحت غطاء محاربة الشيوعية. وقد عرفت هذه الظاهرة بالمكارثية نسبة إلى السيناتور جوزيف مكارثي الذي كان المحرك الأساس لها.

توترات وصراعات غير مسبوقة في النسيج الأمريكي تضع أمريكا على مشارف مرحلة جديدة.

ثانياً: مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هزيمة سياسية لأميركا

منذ الإعلان عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2006/3/15 بإنشاء المجلس الدولي لحقوق الإنسان، ليكون بديلاً من اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، سادت حالة من الارتياح داخل المنظمات الدولية والأهلية المعنية بحقوق الإنسان. كما عبّرت دول كثيرة مهتمّة بالإصلاح وتعزيز مسيرة الحقوق والحريات عن الرضا لعدم تشكيل مجلس محدود من الدول الكبرى، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، الهدف منه رسم سياسات وأدواراً للمجلس الجديد، لإلزام الدول الأخرى به وجعله محكمة عليا لحقوق الإنسان تفرض قراراتها على بقية الدول[1].

(1) أتى توسيع قاعدة عضوية المجلس، رغم الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة، لعرقلة هذا الاتجاه الإيجابي، هزيمة سياسية ثقيلة لأميركا، دعتها إلى وصف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 60/150 بأنه لا يفي بمتطلبات حقوق الإنسان في العالم. فنجحت 170 دولة، من 191 في الأمم المتحدة، في وضع حد لنشاط اللجنة الدولية الدائمة لحقوق الإنسان التي استمر عملها في جنيف 62 عاماً، وإيقاف الاتهامات التي توجه لها سنوياً بسبب أسلوبها الانتقائي في التعامل التسييسي مع قضايا حقوق الإنسان، بعدم قدرتها في أحيان كثيرة على الدفاع والتصدي للانتهاكات التي تحدث في بقاع عديدة من العالم. تلك الأمور جعلت دور لجنة حقوق الإنسان الدولية ضعيفا على المستوى الدولي، في توفير الحماية المطلوبة للإنسان، من التعرض للانتهاكات والقمع، وللشعوب من ضياع حقوقها الأساسية في الحياة الكريمة اللائقة، تحت وطأة أنظمة استبدادية وقمعية وتدخلات عسكرية، وضغوط سياسية خارجية. هذا ما سيطر حالياً على أخر اجتماع للجنة الدولية لحقوق الإنسان بجنيف، الذي استمر حتى نهاية آذار 2006 في حالة من السلبية الشديدة.

وسيتولى المجلس الجديد إستعراض تقارير الدول والمنظمات غير الحكومية وتقارير المنظمات الخاصة بحقوق الإنسان التي رُحِلّتْ إليه، بعد أن ينتهي دور اللجنة في 2006/5/9 عقب تصويت الجمعية العامة على اختيار أعضاء المجلس الجديد من الدول المرشحة. على ان يباشر المجلس انعقاد جلساته في 2006/6/19. ولقد أدى تشكيل المجلس الجديد لحقوق الإنسان بالصيغة التي أقرتها الجمعية العامة، إلى منح أفريقيا 13 مقعداً وآسيا 13 مقعداً و6 لأوروبا الشرقية و7 لأوروبا الغربية و8 لأميركا اللاتينية، بحيث يتكون المجلس من 47 دولة أعضاء في الأمم المتحدة، ما يوفر حداً ملائما لتمثيل كل منطقة جغرافية، شريطة حصول الدولة الفائزة بالعضوية على الأغلبية المطلقة أثناء التصويت على 96 صوتاً عن طريق الاقتراع السري، ما يجعل المجلس الجديد أكثر ديموقراطية وقبولاً في تشكيله من جانب دول العالم الثالث.

ووضع المجلس الجديد قاعدة مهمة هي عدم جواز إعادة إنتخاب الدول، لمرة ثالثة مباشرة، بعد شغلها ولايتين متتاليتين بالانتخاب. وحدّد المجلس مدة العضوية في كل فترة بثلاث سنوات. وهو ما يتطلب ضرورة تنسيق الدول العربية المسبق لأدوارها، مّما يعتبر كسبا» وفرصة لها لكي تكون فاعلة، وتسعى للحصول على جانب من المقاعد المخصصة لدول أفريقيا أو آسيا، وعدم الربط في عضوية المجلس الجديد، بين وجود مجالس أو لجان وطنية بها لحقوق الإنسان، في التقدم لعضوية المجلس الجديد. ذلك أن الابتعاد عنه سيؤدي إلى فرض سياسات مؤثرة في المستقبل على الدول الغائبة عنه. المجلس الجديد خطط له بحيث يكون عمله تشاورياً حقيقيا بين الدول في مجال حقوق الإنسان، مع الالتزام بالتعامل مع جميع

الدول بمستوى واحد، دون تمييز بغضّ النظر عن هويّة الدولة وعن نظامها، إذا خالفت قوانين ومبادئ حقوق الإنسان. وبالتالي فالرؤية العامة لدور المجلس هي ألا يقتصر على الدول المتقدمة في مجال حقوق الإنسان. لذا لن يكون في ذلك ظلم للدول التي ما زالت في بداية الطريق، وغير عادل في توصياته أو إدانته لها. وأتى توزيع تمثيل المناطق الجغرافية ليعبر عن الواقع الدولي بأهمية وجود تنوع حتى يتمكن من تأدية دور أكبر على الساحة الدولية. وساهمت الجهود التي شهدتها عدة عواصم أوروبية وتبنّى الاتحاد الأوروبي لمشروع إيان إلياسون رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، لإنشاء المجلس الدولي الجديد ودعوة منظمة العفو الدولية للدول الأعضاء للموافقة عليه، دون إبطاء، في إقناع الدول التي ليست لديها مجالس وطنية أو لجان استشارية لحقوق الإنسان بالتصويت لصالحه.

إن المجلس الجديد سوف يتعامل مع جميع الدول دون أفضلية أو تسييس، كما يقول بيان للأمم المتحدة . على أن يعمد المجلس إلى آلية جديدة مختلفة في نشاطه تحد من الممارسات السيئة القديمة للجنة الدولية. وسوف يقوم برفع قراراته للجمعية العامة وليس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وستضبط المعايير الجديدة لتعليق عضوية الدول بالمجلس الجديد في حالة ثبوت ارتكابها لانتهاكات لحقوق الإنسان، بشكل منظم ومتعمّد، للقضاء على سياسة ازدواج المعايير والمواقف المتخاذلة للجنة الدولية السابقة. وقد لعبت الجهود الأوروبية في كسب تأييد عدد كبير من الدول الأعضاء بعدم طرح سجلات الدول في مجال انتهاك أو احترام حقوق الإنسان، والالتزام بمعيار آخر لعضوية المجلس هو مدى التزام الدولة بتنفيذ ملاحظات اللجان التعاقدية وغير التعاقدية لحقوق الإنسان، في نشاطاتها في هذا المجال واهتمامها بتطبيق الاتفاقيات الدولية ومعايير الأمم

المتحدة والانضمام إليها. ولم تخف عواصم عربية وشرق أوسطية ترحيبها بهذه الخطوة واعتبرتها بداية للديموقراطية الدولية داخل الأمم المتحدة ودعوتها للمجلس الجديد، بدعم وترسيخ حقوق الإنسان والدفاع عنها على المستوى الدولي وعدم حصرها في منطقة محددة.

وحددت الرؤية الجديدة لعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف التي تعد جهازاً منفصلاً إدارياً عن المجلس الجديد ضمن الأمم المتحدة، حيث سيكون المجلس تابعاً للامين العام للأمم المتحدة مباشرة. إذ ستسعى المفوضية إلى تطوير وسائل حماية حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لأن الهدف سد النقص الناتج عن غياب تطبيق حقوق الإنسان من الناحية العملية، والتأكد من أن الحقوق قد أصبحت واقعاً فعلياً، وأن التعاون والتفاعل مع المنطقة العربية يشكل جزءاً أصيلاً من خطة الأمم المتحدة في هذا الشأن. وأشارت تعليقات المراقبين إلى أن المجلس الجديد سيكون ملتزماً من خلال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالعمل مع الحكومات والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني لتطوير طرق فاعلة لتعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات والحضارات والديانات، مبنية على أساس احترام عالمية حقوق الإنسان، لأن تعزيز هذه الحقوق سيساهم في تحقيق التنمية والأمن للوصول إلى عالم أكثر سلماً ورفاهية. من اللافت في الموقف الأميركي اعتراضه على طريقة تكوين المجلس التي تمنع تسييس الموضوع وكانت أميركا هي التي صوتت وحيدة ضده وقال مندوبها إننا سنراقب عمل المجلس الجديد لمدة عام لمعرفة النتائج التي ستتمخض عن نشاطه. وبهذا الموقف يخشى أن لا تحظى أميركا بعضوية المجلس بعد عام نظرا لانتهاكات حقوق الإنسان لدى الإدارة الأميركية في الممارسات والتشريعات التي استحدثت بعد أحداث 11 أيلول 2001.

ثالثاً: ملاحظات حول حقوق الإنسان في ظل النظام الدولي الآحادي:

ثمة العديد من الملاحظات التي يمكنان أن تساق في مجال تطبيق حقوق الإنسان في الدول المتقدمة والنامية لا سيما في ظل النظام الدولي القائم وأبرزها:

- إن ما يميز حالة ووضع حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة هو التدهور والانحطاط والمعاناة الكبيرة من اختراقها والتعدي عليها ليس كما تعودنا على ذلك في المجتمعات الدكتاتورية والتسلطية والاستبدادية فحسب وإنما أصبح الأمر يتعلق بالدول التي تتغنى بالديموقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وما إلى ذلك من شعارات ومصطلحات. فالقابعون في غوانتنامو وأبو غريب وفي غيرها من السجون والزنزانات عبر العالم بدون مساءلة ولا محاكمة ولا حتى الحق في الإدلاء بكلمة أو رأي أو الاستعانة بمحام، يتساءلون عن مصيرهم وعن حقوقهم كبشر في الكلام والتعبير والدفاع عن أنفسهم[1].

- لقد أدت الحرب على الإرهاب إلى انهيار الشرعية الدولية وأصبح العالم يشاهد على الهواء الاعتداءات على حقوق الإنسان في فلسطين بداعي محاربة الإرهاب وفي العراق بداعي التحرير وإعادة البناء وفي المدن الأميرية والأوروبية ومختلف بقاع العالم بداعي احتواء القاعدة

(1) حول الخروقات والفضائح التي تقوم بها وكالة المخابرات السرية الأمريكية، راجع تقرير منظمة العفو الدولية حول السجون الطائرة التي تديرها وكالة المخابرات في اللواء، بيروت، 6 و 2006/4/7

والقبض على إتباعها. والتطورات بعد 11 أيلول 2001 شكلت منعطفا خطيرا واثر سلبا على حقوق الإنسان في العالم وحتى تلك الدول القليلة التي كان ينعم الفرد فيها بهامش كبير من حرية الفكر والرأي والتعبير والصحافة وما إلى ذلك وضربت هذه القيم والمبادئ باسم الحرب على الإرهـاب وراحـت تتجسس حتى على المكالمات الهاتفية والبريد الالكتروني وغير ذلك من خصوصيات البشر. فأميركا حطمت كل ما بنته خلال القرون الثلاثة الماضية في شهور معدودة بعد أحداث 11 أيلول فتدخلت في شؤون المؤسسات الإعلامية وتدخلت في خصوصية الأفراد ليس فقط داخل حدودها وإنما في سائر دول العالم وكما يحلو لها.

- منذ البداية الأولى كانت الانطلاقة خاطئة إذ كانت هناك ازدواجية في المقاييس والمعايير حيث انه في العام 1948 تاريخ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كانت دول وأمم وشعوب ترزح تحت نير الاستعمار ولم يتطرق لها الميثاق لا من قريب ولا من بعيد ولم يولها أي اعتبار. فما هو الوضع في أيامنا هذه أيام الهيمنة الأميركية والحرب على الإرهاب؟. وما هو الوضع ونحن في نظام القطبية الأحادية وهل تمَّت عولمة ميثاق حقوق الإنسان؟ أم أن هناك فاعلون في النظام الدولي يستعملون المصطلح والمفهوم وفق معطياتهم ومصالحهم وهل بامكاننا الكلام عن عالمية حقوق الإنسان أم عولمة حقوق الإنسان؟.

- ما يمكن قوله أن حقوق الإنسان أصبحت أداة ضغط في يد القوى لفرض برامجه على الضعفاء، وأصبحت سلطة

تمارس وتوظف في لغة السياسة والدبلوماسية وأصبحت تستعمل كوسيلة ضغط على عدد كبير من الدول التي تخرج عن سيطرة صانعي قرارات النظام الدولي. ففي الحوار بين الشمال والجنوب أو في العلاقات الثنائية أو حتى متعددة الأطراف تثار قضية حقوق الإنسان كما يحلو للطرف الأقوى.

- إن إشكالية حقوق الإنسان معقدة وأصبحت في عصر العولمة والحرب على الإرهاب وسيلة ضغط في يد الدول القوية ومبررا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وللتحكم في مسار العلاقات الدولية وفق مصالحها وأهدافها، ومن أهم التناقضات التي يعيشها العالم بشأن حقوق الإنسان إن دولة مثل الولايات المتحدة الأميرية المدافع الأول عن حقوق الإنسان لا تعير اهتماماً لهذا المبدأ في داخلها إذا تعلق الأمر بالأقليات مثل السود والهنود والأقليات الأخرى ومنهم العرب ونلاحظ كم من مواطن عربي اتهم وسجن وطرد من أميركا بدون محاكمة وبدون أدلة قاطعة وبدون سند شرعي. وما ينسحب على أميركا ينسحب على معظم الدول الأوروبية والدول المتقدمة. فرنسا مثلاً في تعاملها مع المسلمين ومع مواطني شمال أفريقيا تبتعد كلياً عن حقوق الإنسان وقصة الحجاب الإسلامي تبقى وصمة عار على دولة تدعي في شعاراتها «الحرية الأخوة المساواة».

- ويلاحظ كذلك أن الدول الفاعلة في النظام العالمي تساند وتدعم أنظمة مستبدة دكتاتورية في العالم الثالث وهذا يتناقض جذرياً مع مبدأ حقوق الإنسان باعتبار

أن هذه الدول وبحكم نظامها السياسي السلطوي لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تحترم حقوق الإنسان إذا غابت الحريات الفردية وحرية الفكر والرأي والتعبير والفصل بين السلطات، والغريب في الأمر أن الدول الغربية تساند هذه الدول النامية لفترة زمنية معينة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والاقتصادية وبعد فترة معينة تنقلب عليها.

- يلاحظ أن الولايات المتحدة التي نصَّبت نفسها رقيباً على حقوق الإنسان في العالم تكيل بمكيالين إذا تعلق الأمر بإسرائيل وبأطفال فلسطين وبالغارات على جنوب لبنان واحتلال الجولان، أما بالنسبة لإسرائيل فتوصف بالدولة الديموقراطية المتمتعة بحقوق الإنسان وبالحريات المختلفة وتستفيد سنوياً من 12 مليار دولار ومن الأسلحة الاميركية المتطورة لقتل الأبرياء وتحطيم البنية التحتية لفلسطين. والحرب على أفغانستان والعراق حيث أصبحت قناة سي.أن.أن هي الوسيلة الإعلامية الوحيدة في العالم المسموح لها بتزويد البشرية جمعاء بما تراه خبرا أم لا؟ وفي مقابل ذلك تمنع العديد من المحطات من البث كالمنار اللبنانية وكذلك الكشف عن تهديد كان أصدره الرئيس الأمريكي جورج بوش بقصف قناة الجزيرة إبان غزو العراق، أين هو حق الاتصال وحق المعرفة وحق الإعلام؟.

- إن بعض المنظمات غير الحكومية التي تعنى بشؤون حقوق الإنسان قد تم اختراقها واستغلالها واستعمالها وانحازت لدول ولمصالح ولإيديولوجيات معينة على حساب خدمة

مبدأ إنساني عالمي لا يعرف في الأساس لا بالحدود ولا بالجنسيات ولا بالديانات ولا بالأعراق وإنما يعترف بالمباديء العليا للإنسانية وللبشرية.

- هل البشرية بحاجة إلى عولمة حقوق الإنسان أم إنها بحاجة إلى عالمية حقوق الإنسان؟ وإذا تكلمنا عن العالمية فهذا يعني احترام خصوصية الشعوب والأمم والحضارات. وكيف يكون مستقبل حقوق الإنسان في ظل العولمة، عولمة لا تؤمن بخصوصية الشعوب ولا بالشعوب الضعيفة والمغلوب على أمرها، عولمة تقوم على سلطة المال وسلطة السياسة ونفوذ القوة فالشركات المتعددة الجنسيات تسيطر على المال والأعمال والصناعات بما فيها صناعة الأفكار والقيم والرأي عبر الصناعات الثقافية المختلفة. ثمة أسئلة تطول بطول لوائح الانتهاكات التي ترتكب بحق الشعوب والأمم والتي تحتاج إلى إجابات محددة لكي تفضح المبررات التي وقفت وراء العديد من الحروب في هذا القرن تحت ستار حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب وغيرها!.

الفصل الرابع

إشكالية حوار الحضارات والأديان وجدواها

برزت بعد الحادي عشر من أيلول 2001 حركتين متضادتين بما يختص بالعلاقة بين الحضارات والثقافات والأديان؛ فمن جهة ثمة حركة نشطة للقاءات تعقد للنقاش حول حوار الحضارات بأبعاده وتفاصيله. وفي الجهة المقابلة ثمة آلة حربية أمريكية مستنفرة تحت غطاء فكري وأيديولوجي يتجه نحو صدام الحضارات.وغريب المفارقات في ذلك أن الغرب هو مصدر هاتين الحركتين؛ الأمر الذي ربما يوحي بمدى التنوع الذي يسمح بوجود النقيضين: «المبادرة بالحوار» و«المسارعة إلى الصدام»؛ وهو ما يمكن أن يكون صحيحاً نسبيّاً في الإطار الداخلي الغربي. بيد انه من الصعب أن لا يكون محل تساؤلات لدى الآخرين غير الغربيين. فكيف يتفق كل من «الحوار» و«الصدام» في نفس الوقت، وهل العلاقة بين الحضارات/ الثقافات والأديان لا بد أن تكون إما صراعية أو حضارية؟ وهل يكون الصراع أو الحوار بين الحضارات/ الثقافات والأديان أم بين المنتمين إليها؟

إن المقاربات الموضوعية التي تناولت علاقة الحضارات ببعضها تشير إلى أن الحضارات لا تتصارع أو تتحاور، بل الناس هم الذين يتصارعون ويتحاورون لأسباب تتعلق بالمصالح بالدرجة الأولى. وبالتالي فان مواقف البشر لا تنبع من معطياتهم الحضارية والثقافية بقدر ما تنبع من مواقعهم في البناء الاجتماعي الاقتصادي القومي أو العابر للقوميات بفعل العولمة.

فالحضارات ليست كتلاً جامدة غير متفاعلة، بل يوجد التنوع والتناقض في داخل كل حضارة، وهو ما أتاح وجود ما يسمى برؤى متعددة للعلاقة بين الحضارات، ولا نقول الحوار أو الصدام؛ إذ أن كليهما تجسيد لإحدى هذه الرؤى بحسب المصلحة والسياق التاريخي. وبمعنى آخر: إن ما سمح بوجود التنوع في الغرب هو أن الغرب لديه أفكاراً وتصورات ورؤى متعددة حول العلاقة بين الحضارات، ويحدد هذه الرؤى مصالح ومواقع البشر في البناء الاجتماعي؛ ما يؤدي إلى وجود جماعات بحكم المصالح/المواقع تتبنى الحوار، وأخرى تسعى إلى الصدام.

لقد شهدت العلاقات الدولية خلال العقد الاخير من القرن الماضي وقائع وأحداثاً وحلقات نقاش سياسية كثيرة عكست الاهتمام بالعلاقة بين الحضارات، كما تعاقبت المؤلفات والمؤتمرات والندوات العالمية والإقليمية والمحلية التي ناقشت إشكالياتها. وفي المقابل توالت المبادرات الرسمية أيضاً التي تعكس معاني وأهداف الحوار بصفة خاصة.

أولاً: خلفية الاهتمام بالحوار ونمط العلاقة

حوار الحضارات، وبعكس ما هو شائع بدأ قبل سنوات من

احداث 11 ايلول لا بعدها، كما تركز معظم الحديث حول إشكالية حوار أو صراع، أي بمعنى نمط العلاقة بين الحضارات ذلك على حساب الأبعاد الأخرى للموضوع: كالقضايا، والآليات وشروط الانعقاد والأطراف. كما تقاطعت الاتجاهات المختلفة حول وضع الإسلام والمسلمين بصفة خاصة باعتباره يمثل ساحة أساسية في خريطة الحوار ولم يتضمن قضايا مثل العلاقة بين القيم والأخلاق، وبين الأبعاد المادية، والعلاقة بين الأديان. ويمكن تبيان السمات السابقة وتفسيرها كما يلي:

لقد أضافت أحداث 11 ايلول دفعاً قوياً للموضوع. وهو الاهتمام الذي ظهر مع نشر هانتنغتون اطروحته في العام 1993 باسم صدام الحضارات. وبدون الدخول في تفاصيل القراءات النقدية لأطروحات هانتنغتون يكفي القول إنه قد تولد حولها جدال تفرع بين عدة اتجاهات اختلفت حول نمط العلاقات بين الحضارات وقدمت إجابات متنوعة حول مجموعتي الأسئلة التاليتين: هل تُعَدّ الحضارة والأمة وحدة للتحليل في العلاقات الدولية؟ ما فائدة مفهوم الحضارة لدراسة العلاقات الدولية؟ ما قدر الأهمية الذي يجب إعطاؤه للأبعاد والقيم الثقافية، والدينية سواء عند دراسة العلاقات الدولية أو صياغة السياسات الدولية؟. ومن ناحية أخرى هل صراع الحضارات قد اخذ مكان صراع الطبقات كمحرك للعلاقات الدولية؟ هل حوار الحضارات أم صراعها يقتصر على الأبعاد الثقافية والقيمية أم يمتد إلى الأبعاد المادية للقوة وقضاياه؟ ما شكل حالة التوازن العالمي الذي يسمح بحوار حضارات فاعل وقابل للحياة؟ وقبل ذاك يطرح سؤال مركزي : ما هو أصل العلاقة بين الحضارات: الحوار أم الصراع؟ وهل يصح طرح السؤال على هذا النحو أم يجب التساؤل متى يكون الحوار؟ ومتى يكون الصراع؟

على اعتبار أن الاختلاف بين الحضارات في حد ذاته ليس هو السبب في الصراع، وحيث إن السياقات الدولية هي التي تؤثر على بروز إحدى الحالتين على الأخرى وفقاً لطبيعة المرحلة التاريخية، ومن ثَمَّ هل يمكن أن تنتج حالة الفوضى العالمية الجديدة وضعاً مغايراً؟ وبالتالي هل يمكن القول أن الحوار هو السبيل أمام العالم للخروج من أزمته الحالية؟

في الواقع انقسم اتجاه النقاش حول أطروحات هانتنغتون بين ثلاثة:اكد مقولات هانتنغتون، ورفض إمكانية الحوار انطلاقاً من حقائق اختلال توازنات القوى الدولية، وسياسات القوى الغربية تجاه الجنوب أو العالم الإسلامي، أو باعتبار أن اساس هذه السياسات هو الأبعاد الثقافية الحضارية. أي الصراع الحضاري من جانب الغرب تجاه عالم الإسلام والمسلمين، وبالتالي لن يكون الحوار سوى وسيلة لفرض الهيمنة الحضارية والثقافية، والثاني رفض مقولات هانتنغتون: إما رفضاً أن تكون العلاقة بين الحضارات وليس توازن القوى والمصالح هي المفسر الأساسي للعلاقات الدولية، انطلاقاً من رؤية واقعية للعلاقات الدولية ترفض تسييس الحضارات، وإما رفضاً لإلصاق التهمة بالإسلام والحضارة الإسلامية باعتبارها مصادر للصراع والتصادم، وبالتالي دفاعاً عن الإسلام والمسلمين الذين يقبلون الآخر ولا يرفضونه، بل يتعاونون معه ومستعدون للحوار معه، وإما دفاعاً عن التعددية الثقافية والحوار بين الثقافات والحضارات باعتباره الأساس في العلاقات الدولية انطلاقاً من رؤية إنسانية عالمية، أو انطلاقاً من رؤية إسلامية تعترف بأهمية الحوار، والتعارف الحضاري بين الأمم والشعوب، وكأساس من أسس الرسالة العالمية للإسلام، وليس مجرد الدفاع والاعتذار عن الإسلام. والثالث رأى أن الحوار أو الصراع هي حالات للعلاقات بين

الحضارات وفي حين رأى قسم من هذا الاتجاه أن الحالة الدولية الراهنة لا تسمح بحوار حضارات أو ثقافات حقيقي؛ بداعي اختلال ميزان القوى الدولي؛ بحيث لن يقود الحوار إلا إلى فرض نمط حضاري على الآخر، فإن قسماً آخر رأى أن الحوار ضروري للخروج بالعالم من أزمته الراهنة، إلا أنه لا بد أن تتوافر له الشروط لكي يحقق أهدافه الحقيقية ووفق ما يقتضيه مفهوم الحوار ذاته، أي باعتباره سبيلاً للتفاهم المشترك وإزالة العوائق أمام العلاقات السليمة.

أما المدرسة القومية والمدرسة اليسارية، فإن اجتمعتا مع الإسلامية في الاعتراف بالمصادر الصراعية في السياسات الغربية التي تحول دون إمكانية حوار حقيقي، إلا أنهم يختلفون حول مدى تأثير الأبعاد الثقافية الحضارية بالمقارنة بصراعات المصالح أو القوى أو الهياكل. فلا يرى القوميون واليساريون الصراع بسبب الاختلاف الثقافي والحضاري أساسياً، ولكن يرجعونه إلى المشروعات الاستعمارية والإمبريالية والهيمنة الثقافية والاستعلاء الغربي، في حين يعطي الإسلاميون وزنًا اكبر إلى البُعد الثقافي، فيما تختلف الروافد الإسلامية من حيث إمكانية الحوار من عدمه. فيصل بالبعض القول إن حوار الحضارات يهدف إلى تنصير المسلمين انطلاقا من رؤية المؤامرة على الإسلام ويصل البعض الآخر إلى القول إن حوار الحضارات هو جهاد العصر بأساليبه الجديدة في مواجهة الصراع الحضاري من جانب الغرب.

ثانياً: ما بعد 11 أيلول

بعد 11 ايلول تجدد السجال حول العلاقة بين الحضارات وتمَّ استدعاء مقولات هانتنغتون وأنصاره والمقولات المضادة له. ولكن

بأطر أكثر صلافة عما كانت عليه في بداية التسعينيات؛ اذ اصبح المسلمون متهمون بعدما كانوا في وضع مصدر التهديد المحتمل، ففي حين رأى البعض في الهجمات على نيويورك وواشنطن دليلاً على «الغضب المسلم» ضد السياسات الغربية وقيِّمها، رأى البعض الآخر ان الهجمات اتت في اطار صراع المصالح ودور الشبكات المتشعبة الإرهابية في العلاقات الدولية؛ ولهذا فإن السجال حول دور العلاقة بين الأبعاد الحضارية والثقافية، وبين الأبعاد الإستراتيجية في تفسير هذه الأحداث وما تلاها من تطورات في الخطابات الأمريكية والسياسات الأمريكية، قد اكتسب زخماً كبيراً، اذ برزت اسئلة كثيرة منها: هل الصراع الحضاري هو الذي يحكم العالم؟ وما هو مصدره؟ وما السبيل لمواجهته؟ وهل يمكن لحوار الحضارات ان يدير هذه المرحلة؟.

لقد استمر السجال والانقسام حول مدى تأثير الأبعاد الثقافية الحضارية مقارنة بغيرها، بموازاة اطار مكاني وزماني محدد مرتبط بالسياسة الأمريكية الدولية وتجاه عالم الإسلام والمسلمين بعد الحادي عشر من ايلول، فعلى الرغم من تزايد الاعتراف بوضوح المفردات الثقافية والحضارية في الخطابات الأمريكية الرسمية وغير الرسمية سواء الحوارية أو الصدامية منها، فقد ظل هناك اتجاه يرفض التفسير الثقافي للعالم باعتباره لن يصل الى نتيجة؛ نظراً لصعوبة تنازل الثقافات عن ثوابتها، ومن ثَم لا سبيل إلاّ للحوار بعد توافر شروطه، وفي المقابل اعترف اتجاه آخر أن السياسة الأمريكية حاليا تكشف بوضوح عن صراع حضاري تجاه الإسلام والمسلمين، فيصبح معه الحديث عن الحوار من قبيل الاستسلام؛ لأن الحوار الذي سيدور سيكون بشروط الغرب، ووفق مفاهيمه، ونحو غاياته وهو «الإسلام المُعدّل»، ولأن السياسة الأمريكية توظف

الأبعاد الثقافية لخدمة أغراض سياسية بالدرجة الأولى في حين رأى اتجاه ثالث أن الحوار أو الصراع الفكري ليس إلا أداة أو نوعاً من التكتيك لإدارة مرحلة الأزمة التي تحتدم فيها الصراعات حول المصالح، وارتبط بهذا الانقسام انقسام آخر جدّد ما سبق وثار حول أطروحات هانتنغتون، وهو الانقسام حول إمكانيات الحوار في مقابل الضغوط نحو الصراع في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي والمسلمين.

الا ان الحوار في ماذا؟ أو الصراع في ماذا؟ وكيف؟ وفي الواقع تتنوع القضايا التي يتم تناولها بالتحليل المقارن بين المنظورات المختلفة: وفي أولها قضايا العنف، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية. ولكن ظلت أدبيات العلاقة بين الحضارات تفتقد الاهتمام ببرنامج حوار الحضارات المتنازع على مصداقيته وجدواه. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات:

1 - الاتجاه الليبرالي الذي تتلخص مقولاته كما يلي:

- العولمة تؤثر على شكل ومضمون واتجاهات الحوار، حيث إن الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان هي من صميم موضوعاته.

- ان الحوار بين حضارتين غير متكافئتين ماديّاً امر ممكن وضروري؛ باعتباره وسيلة لخروج الحضارة المتخلفة من دائرة التخلف والدخول في عالم التقدم من خلال اقتباس العديد من القيم ومؤسسات وإنجازات الحضارة الأوروبية، ولن يمنع من هذا الاقتباس كل النقاشات في العالم العربي والإسلامي باسم الخصوصية الثقافية

العربية والإسلامية. باعتبار أن قيم حقوق الإنسان أصبحت تعبّر عن حضارة عالمية إنسانية.

- في ظل إشكاليات التعريف بالخاصيات الحضارية فإن هدف الحوار هو التوصل إلى الاتفاق على صياغة مجموعة متناسقة من القيم العالمية التي تأخذ في اعتبارها التنوع الإنساني الخلاق.

- كما ينبغي أن تسهم الحضارة العربية الإسلامية في صياغة الحلول للمشاكل العالمية وطرح تصوراتها القيمية الإنسانية.

2 - الاتجاه اليساري يقترب من الموضوع اقتراباً مغايرا مفاده التالي:

- رفض أن يكون العالم وكأنه في حالة صراع بين الأفكار والثقافات والمواقف؛ باعتبار أن حالة توازن القوى في ظل آليات العولمة المادية والثقافية توفر للنظام الرأسمالي هيمنة كبيرة وواضحة، الأمر الذي يجعل الثقافي والفكري مجرد أداة، وليس واجهة للتعبير عن الواقع، ومن ثَم في ظل اختلال التوازن في القوى ليس ثمة معنى للحوار على الصعيد الفكري والثقافي؛ لأن نظام القطب الواحد لا يجعل للحوار إلا قيمة رمزية.

- رفض النقاش على مستوى عالمي، ولكن حول جدول أعمال مختلف، ليس مجرد مضمون الرسائل الأمريكية أو الأوروبية حول أوضاعنا الثقافية... ولكن ينبغي طرح جدول أعمال في إطار حركة ممانعة ومقاومة لأمركة

العالم، ذلك حول مسائل مثل: معايير العالمية المزدوجة، ورفض أولوية الحوار الثقافي والسياسي مع الشمال دون البدء بحوار جنوب جنوب، والتصدي لنزعات العنصرية والإقصاء والتهميش في القضايا الاجتماعية والمحلية دون تسمية أسبابها الحقيقية الصادرة عن النظام العالمي، الحوار الداخلي حول الحقوق الجماعية للشعوب في تقرير مصيرها وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وموازنتها الضرورية مع حقوق الإنسان المدنية، والتفكير في برامج هجوم مضاد ضد العنصرية «الشمالية».

3 - الاتجاه المتمثل في اقتراب المؤسسات الإسلامية الرسمية، وكذلك تيار من المفكرين الإسلاميين على اختلاف مواقفهم رفضاً أو قبولاً للحوار؛ بالنظر إلى اقترابهم من القضايا موضع الحوار أو الصراع يلاحظ أن مركز الاهتمام هي صورة الإسلام والشبهات التي يتعرض لها، ومن ثَم استحضار ما يتصل بطبيعة الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقاً وقيماً، وما يتصل بخصائص الحضارة الإسلامية بالمقارنة بنظيراتها الغربية، وما يتصل بالممارسات الإسلامية في التاريخ بالمقارنة بنظائرها الغربية تجاه أصحاب الديانات والثقافات الأخرى. وبعبارة أخرى يتصدى هذا الاتجاه للأبعاد الثقافية الحضارية المباشرة، وفي قلبها الموقف من الإسلام. وهي الأبعاد التي تطرح السؤال التالي: هل هناك لدى الغرب أزمة معرفة بالإسلام يترتب عليها هذا النيل من الإسلام؟ أم هي نوايا مبيتة لإلصاق التهمة بثقافته وحضارته وبأهله بزعم أن المسلمين يكرهون الغرب لاختلافه في الدين والحضارة..؟ أم أن الحقيقة تقع في منطقة اخرى، وهي عداء الغرب وعدوانيته على

الشرق، ثم على الإسلام تحديداً والتي تمثل عقدة الإرث التاريخي المتبادل.

وفي المحصلة يمكن تمييز ثلاث فئات حول الموقف من حوار الحضارات والأديان وجدواها كما يلي:

- الفئة المؤيدة للحوار والمؤمنة بجدواه فتنطلق من ثابتة أن العولمة حقيقة قائمة، وإن هذا الواقع يفرض التعايش وليس الصراع. وأن على الجميع أن يقبل ويتقبل هذا الواقع وبدلاً من تضييع الوقت والجهد في إحباطات لن تجدي فينبغي البحث عن أرضية مشتركة وعن قضايا تغذي الحوار وتساعد على ازدهاره ونجاحه. وحتى يتحقق ذلك ثمة مسؤولية يتحملها طرفي الحوار الموعود. أما الغرب فعليه أن يغير من منحى سياساته الخارجية، وأن يتخلى عن منطق التحرك الأحادي على الساحة الدولية وأن يتحمل مسؤوليته في تغيير الصورة السلبية عن الإسلام في الغرب والتي تتحمل وسائل إعلامه جزءاً غير قليل من مسؤولية قيامها. أما الشرق فعليه أن يتخطى دور المتلقي السلبي. وعلى الجانبين واجب أن يحملوا هؤلاء داخل مجتمعاتهم الذين لا يؤمنون بجدوى الحوار، على التوجه هذه الوجهة. وعليهما أن يبحثا عن أساليب جديدة غير تقليدية للحوار بين الحضارات ربما أهمها الوصول إلى المجتمعات وتقليص القنوات الرسمية للحوار مثل حوار الأديان.

- الفئة المشككة في جدوى الحوار، وتنطلق من أن موضوع الحوار برمته يعتبر موضوعاً اعلامياً اعلانياً

بدأ تظهيره بشكل مفاجىء منذ التسعينيات كرد فعل على نظرية هانتنغتون لصراع الحضارات، وبالتالي لا يعتبر موضوعا أصيلا ذا جدوى حقيقية. كما ان هذه الفئة لا زالت تسوق الحجج المعتاد عليها. فأولاً تؤكد أنه لا يمكن أن يكون الحوار بين الحضارات مجدياً في ظل غياب التكافؤ بين أطراف الحوار. فانعدام توازن القوى لا بد أن يفضي إلى وضع يملي فيه أحد الأطراف ما يريد ويبادر بالفعل في حين يرضخ الطرف الآخر ويقوم فقط برد الفعل على المبادرة. ودليل ذلك لديها أن الغرب يضع برامج الحوار ويحدد قضاياه وعادة ما تدور حول قضايا الحريات والحقوق الفردية وبخاصة حقوق المرأة، التعددية وضرورة احترامها، حرية الرأي والتعبير، عالمية حقوق الإنسان، التفسيرات الجامدة للشريعة الإسلامية، وهي قضايا تهمُّ الغرب مباشرة وتستهدف صياغة الشرق على الشاكلة التي يريدها الغرب تحت حجة معالجة جذور الإرهاب الذي يهدد الحضارة الغربية، في حين أن المعنى الحقيقي لقيمة التسامح وهي الافكار التي يروّج لها الغرب هي احترام حق الآخر في الاختلاف. كما ترى هذه الفئة المتشككة والرافضة أن حوار الحضارات لا يعد سوى واجهة تخفي وراءها صراع المصالح. ومن هنا هم غير متفائلين حتى بالدعوة إلى الحوار والتفاهم والقبول بالتنوع والتي تأتي من بعض مفكري الغرب، باعتبارها دعوة لا يمكن أن تنتج، في رأيهم، على المستوى الرسمي لأن هوى الإدارات الرسمية هو مع الصراع الذي من خلاله تفرض مصالحها من خلال منطق القوة وليس الحوار. كما تؤكد هذه الفئة

أن مجرد الدعوة إلى الحوار التي تأتي من الغرب لا يمكن أن تنال ثقة الشرق في ظل السياسات الغربية التي تساند الظلم الواقع على الفلسطينيين والعراقيين إما بالمشاركة الفعلية أو بالصمت.

- الفئة الثالثة بين فئتي المدافعين والمشككين والتي ترى أن الطرح العربي الإسلامي لموضوع حوار الحضارات هو طرح قديم وهو الطرح الأصيل؛ لأنه يبدأ من المصدر الأساسي وهو القرآن والسنة، وهو أساس من الأسس الإسلامية الأولى في التعامل مع الشعوب الأخرى انطلاقاً من مبدأ الاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية، وفي المقابل فإن اليهودية ترفض أصلاً أي طرح للحوار سواء على مستوى الأديان أو الحضارات، كما أن الطرح الغربي الراهن ليس إلا طرحاً سياسياً لتحقيق أهداف سياسية، ومن ثَم فإن الطرح الإسلامي الراهن لحوار الحضارات ليس إلا رد فعل، بل طرح مفروض فرضاً من الغرب على الشرق عموما وعلى العالم الإسلامي والعربي خصوصاً. وهذا الطرح الغربي، وهو تسييس للحضارات، هو أسوأ ما حدث للحضارات وللعلاقات بينها، حيث يجعلها موضوعاً وسبباً للحرب والصراع، في حين أن الطرح الأصيل لحوار الحضارات هو الطرح الإسلامي منذ بدايته مع الرسالة. ولهذا ينبغي وفق هذه الفئة الوعي للعلاقة بين السياسي والثقافي التي تتنامى في الإستراتيجية الأمريكية بصفة خاصة والغربية بصفة عامة تجاه العالم العربي والإسلامي في المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي.

ويتصل بالسجال حول جدوى الحوار من عدمه السجال حول قضيتين بالغتي الأهمية: نظرية المؤامرة والنقد الذاتي. فيرعى البعض في نظرية المؤامرة وهي غالبا الفئة المشككة في جدوى الحوار أن التمسك بها امر هام، فهي تفتح الأعين على ما حيك في الماضي، ومن ثَم هي عونا على إدراك ما يحاك في الحاضر وما سيحاك في المستقبل. أما البعض الآخر: فيرفض تماما تعليق كل الاخفاقات على شماعة نظرية المؤامرة، ويرى على أن التخلف والتبعية تعودان لعدم السير في طريق العقل والعلم والحرية والعدالة التي سار فيها الغرب فتقدم بعد طول تخلف. ويستطرد هذا الفريق ليؤكد أن الإيمان بنظرية المؤامرة يرافقه عادة رغبة مرضية في تنزيه الذات. فالتأكيد دوما على أننا كنا حضارة تعرف الحوار وتنفتح على الآخر فيه قدر غير قليل من التجاوز والمبالغة، فالشرق مارس هو أيضا المد والسيطرة والهيمنة والصراع عندما كان له اليد العليا.

وفي مقابل نظرية المؤامرة تظهر نظرية النقد الذاتي التي تستند بالعودة لظاهرة الحوار الحضاري بالرجوع إلى الجذور الفكرية للخطابات العربية المتنوعة في عصر النهضة، وإلى إشكاليات وقضايا التفاعل بين التيارات الإسلامية والليبرالية واليسارية العربية ومواقفها من الغرب. وتقوم هذه النظرية على تحديد أسس هذه التيارات الفكرية عند بدايتها ومتابعة تطورها وتقييمه.

وإذا كانت نظرية المؤامرة تواجه حججا ومبررات ناقدة أو رافضة لمنطلقاتها في رفض حوار الحضارات، فإن نظرية النقد الذاتي ذات التوجه الليبرالي تثير بدورها حججاً ومبررات ناقدة لمنطلقاتها نحو تحديد أهداف الحوار وغاياته وآلياته. ومن ثَم تبرز الأسئلة مجدداً ومنها: هل ننقد أنفسنا قرباً أم بعداً عن الحداثة

أم عن نموذجنا الحضاري؟ وهل الحوار في نظر التيار الليبرالي هو سبيل آخر للنقل عن الغرب من جديد؟ هل نحتاج لنقد الذات من منطلقات ليبرالية فقط أم نحتاج أيضا للدفاع عن المرجعية الإسلامية التي أضحت تتعرض لهجوم واسع النطاق؟ ففضلاً عن الحاجة إلى نقد الذات فنحن أيضاً في حاجة إلى اجتهاد فكري معاصر قوي وفاعل؛ لأن الإسلام وإن كان يتضمن تنظيرات ورؤى حول وحدة الإنسانية والاستخلاف والعمران والتوازن في الكون وغيرها، إلا أن الممارسات في تاريخ المسلمين وواقع المسلمين تثير أكثر من علامة استفهام حول الفجوة بين الأصل وبين الواقع مروراً بخبرة التاريخ. ناهيك عن الحاجة للدفاع عن الأصول ذاتها وضد ما تواجهه من هجوم عليها وليس على المسلمين فقط.

الفصل الخامس

عولمة السيادة وتقويضها

أثرت المتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد على مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقه في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء. وقد أثارت تلك المتغيرات تحديات طالت كل أنماط الدول، وطرحت نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط. وكان لتلك التحديات مصادرها الداخلية والخارجية، التي أثارت بدورها الحاجة إلى رصدها وتحليل مدى تأثيرها في مفهوم السيادة. وبشكل عام، يمكن القول أن ثمة علاقة طردية بين المتغيّرات التي رافقت النظام الدولي وتقلّص السيادة الوطنية، وأن هناك علاقة طردية بين تأثر سيادة الدولة بمتغيرات النظام الدولي والتغيّر في مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة. كما يمكن القول أيضاً أن هناك علاقة عكسية بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات هذا النظام.

فخلال أكثر من ثلاثة قرون تطور النظام الدولي بهدف محدّد هو ضمان سيادة الدولة، والذي قام على أساس أن تكتسب الدولة

أهليتها من خلال السيادة بجانبيها الداخلي والخارجي. وجاءت أحداث التسعينيات من القرن الماضي لتغير النظام الدولي، بعد اتساع مدى التدخل وأسبابه خلال هذا العقد الذي شهد في النصف الأول منه أحداث ومواقف وأزمات حادة في العراق والصومال وتاهيتي ويوغوسلافيا السابقة ورواندا وليبيريا، وأما الأحداث الأخرى التي حدثت في النصف الثاني فقد ارتبطت بعدد من القرارات ضد أفغانستان 1996 - 1999 والسودان 1996، ثم كوسوفو وتيمور الشرقية في1999 والبوسنة والهرسك والعراق. وتعتبر قرارات الأمم المتحدة في تلك الفترة نقطة تحّول أساسية بالنسبة لمفهوم السيادة وكيفية إدارة الأمن والسلام الدوليين. وعكس الاستخدام الجديد لصلاحيات مجلس الأمن الموجودة في الباب السابع للميثاق بدء مرحلة جديدة من الجهود لحماية الدول والمجتمع الدولي.

وبإعادة تعريف مفهوم التهديد للسلام والأمن الدوليين، وباعتبار أن الدول هي التي تكوِّن المجتمع الدولي، أعاد مجلس الأمن صياغة المبدأ الناظم الذي يحمي الدول والنظام الدولي الذي يعتمدون عليه، فالمبدأ القديم والمؤسس على مفهوم السيادة، كان حماية الدولة ضد التدخل في شؤونها الداخلية، والحفاظ على النظام والاستقرار باتخاذ إجراءات لوقف العدوان الخارجي المسلح ضد الدول.

الا ان الامر قد تغيَّر حالياً، وتغيَّرت الاحتياجات وأصبح التحدّي الذي يواجه السلام والأمن، هو حماية النظام الدولي الذي تعتمد عليه الدول من الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة ما قد يحدث من أحداث داخل بعض الدول الأخرى، فالأولوية هي منع الاضطرابات الداخلية في الدول من أن تنتقل عدواها إلى الجسم الدولي فتؤثر على غالبية الدول التي تعتمد عليها.

وقد تحوّل المجتمع الدولي عما كان يعرف في الماضي «بمجتمع الدول» Community of nations ليصبح مجتمعاً دولياً بالمعنى الدقيق international Community، وهو ما ترتب عليه أن إرادة هذا المجتمع لم تعد تتمثل فقط في المجموع الحسابي - الإيرادات الوحدات السياسية المكونة له - وإنما أصبحت له اضافة الى ذلك وفي حدود معينة إرادة ذاتية مستقلة. وقد سوَّغ هذا التصور لبعض الباحثين القول بأن إرادة المجتمع الدولي أصبحت مصدرا من مصادر الالتزام في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة. كما سوَّغ هذا التطور أيضا لفريق ثان من الباحثين الحديث في أن «البشرية» برمتها قد أصبحت شخصاً قانونياً دولياً أو على الأقل في سبيلها الى ذلك. كما بات لهذا المجتمع الدولي من جهة ثالثة نظامه العام الخاص به، والذي يرتكز إلى مجموعة من القواعد القانونية الآمرة التي بُعتد بها في مواجهة الجميع، ولا يجوز قانوناً وكمبدأ عام الاتفاق على مخالفتها .

لقد سارت التطورات العديدة التي شهدها النظام الدولي في عقوده الأخيرة في اتجاه تقليص دور السيادة الوطنية، وإيلاء الأهمية الخاصة للعمل الجماعي في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة. وبرغم أن حق الدولة في العمل بقوانينها وحقها في أن تكون في مأمن من التدخّل الخارجي، لم يُسلب تماماً، فإن القداسة التي أحاطت بها كمظاهر أساسية لسيادة الدولة لم تعد كما كانت من قبل، وأصبح لممارسة الحقوق شروط من منظور المساءلة الدولية ليس كحقيقة واقعة ولكن من ناحية المبدأ على الأقل، لقد تم تدويل السيادة.

أولاً: تدويل السيادة

اتخذت عملية تدويل السيادة منحى توسيع أبعادها الخارجية،

فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي هي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة، الا انها اتسعت بصورة معينة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة، وأهمها ألا يتسبّب من جراء تلك الحقوق إحداث اضطراب في النظام العالمي. وفي كثير من الحالات التي حدث فيها ذلك، مارس مجلس الأمن الصلاحيات المخوّلة له متجاوزا الحقوق التقليدية لسيادة الدول. وأكد الإجراء العسكري الذي اتخذه حلف الناتو تجاه كوسوفو، الواقع الجديد بأنه قد أصبح ممكناً أن تقوم دولة ما بهذا العمل عندما لا تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الكافية. ويعتبر وضع كوسوفو وتيمور الشرقية تحت السلطة الكاملة لإدارة دولية انتقالية بتكليف من الأمم المتحدة، من أكبر العلامات وضوحا على وجود صورة للسيادة الدولية؛ لذلك فإن شرط الاعتراف بسلطة الدولة العليا لم يعد يرجع فقط إلى الشعب، ولكن إلى حقيقة أن الدولة ليست عنصراً للفوضى والاضطراب في المجتمع الدولي.

ويعني مفهوم تدويل السيادة، وجود نظام لمساءلة الدول في حالة تعسفها الشديد في ممارسة حقوق السيادة. وقد تأكد هذا الشرط الجديد لسيادة الدولة عندما صرح الامين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، أنه لم يعد هناك حصانة للسيادة؛ كما يلاحظ في المشروع الذي قدمه للجمعية العامة في دورتها (54) أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية التي تعتبر أساس العلاقات الدولية المعاصرة، ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم، وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد والمحفوظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فهو يدعو إلى حماية الوجود الإنساني للأفراد وليس حماية الذين ينتهكونها. وبهذا يكون قد أزال العقبات أمام المنظمات الدولية لكي تباشر أعمالها في مشروع التدخل لوقف انتهاكات حقوق الإنسان

دون تفويض من الأمم المتحدة.

ومفهوم السيادة بهذا الشكل لا يمكن أن يستقر ويستقيم، فليس هناك ما يبرر لأي دولة، حتى لو كانت الدولة العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، أن تدّعي الحق في تغيير أي نظام سياسي في أي دولة أخرى، بل ليس للأمم المتحدة نفسها مثل هذا الحق، ذلك أن القبول بهذا العمل لا يعني الحلول نفسها في تقرير مصيره والتحكّم بمصالحه الخاصة، ولكنه يهدِّد أكثر من ذلك القاعدة الرئيسة التي يقوم عليها النظام العالمي حتى الآن وهي سيادة الدولة وحريتها. ولا يغيّر من هذا كون النظام المستهدف نظاماً استبدادياً قائماً على القوة المحضة وناكرا لجميع الحقوق المعرفية والسياسية لمواطنيه.

لكن رفض التسليم لأي دولة ولأي تكتل أو تحالف دولي مهما كان نوعه ومسوغات تشكيله، التدخل بإسم المجموعة الدولية أو بإسم مصالحه الخاصة لتغيير نظام سياسي استبدادي وظالم في بلد ما لا يعني في الوقت نفسه وينبغي ألا يعني القبول باستمرار مثل هذا النظام ولا يقلل من المسؤولية الدولية في عدم القضاء عليه، فمثل هذا السلوك لا يمكن أن يعني شيئاً آخر سوى انعدام المسؤولية الجماعية على مستوى المجموعة الدولية بأكملها. وبالتالي لا يوجد امر يمكن أن يبرر اليوم استمرار نظم تجرد شعوبها من حقوقها بذريعة السيادة القومية، كما أنه لا امر يمكن أن يبرر ترك شعب يخضع للاحتلال ويُجرَّد من حقوقه وموارده ومستقبله معاً كما هو الحال في فلسطين وفي العديد من المناطق الأخرى، وأيضاً كما حدث في العراق (في القرن الحادي والعشرين) بذريعة الأمن أو الحرب ضد الإرهاب؛ ففي الحالتين تقع المجموعة الدولية في ذنب الضلوع مع الظلم والتقاعس عن مد يد العون لبشر يتعرضون لأخطار محدقة. إذن فلا يمكن لمبدأ السيادة أن يستقر إلا إذا رافقه

مفهوم التضامن الإنساني الذي يحدِّد شروط استخدامه بحيث لا يتحوَّل إلى أداة لإخضاع شعوب وجماعات وإذلالها وتسخيرها لخدمة أهداف خاصة، سواءٌ أكان ذلك بالقوة أم بالتحالف والتآمر مع قوى خارجية، وهو حق يرتّب على جميع الدول مشتركة، واجب السعي لإنقاذ الشعوب التي اغتصبت حقوقها الأساسية المعروفة، سواءً أكان ذلك من قوى داخلية أم خارجية.

وللأسف بدلاً من العمل على تطوير آليات في هذا الاتجاه على مستوى المجموعة الدولية، نجحت بعض الأطراف في بداية التسعينيات من القرن الماضي في الحصول على تصويت المنظمة الدولية على حق سُمِّيَ «حق التدخل الإنساني» كان من نتيجته إجهاض مفهوم التضامن اللازم والواجب على المجموعة الدولية تجاه الشعوب المستضعفة، لصالح إضفاء المشروعية الدولية على تدخل دول المجموعة الأطلسية في المناطق والمواقع التي تجد أن لها مصلحة قومية أو إقليمية واضحة في التدخل فيها، وبحسب ما تتطلبه هذه المصالح لا ضمان لحقوق الشعوب ولا لحريتها وسيادتها.

أن تفاوت الدول من حيث الموارد والإمكانيات جعل البعض يميّز بين السيادة كمفهوم قانوني بمعنى وحدة الخطاب القانوني وعمومية القاعدة القانونية الدولية بالنسبة لجميع المخاطبين بها وبدون أدنى تمييز، والسيادة كمفهوم سياسي بمعنى القدرة الفعلية أو الحقيقية للدولة على رفض الخضوع لأي سلطة أخرى غير سلطتها هي، مثل مفهوم المواطنة في الداخل. فقد تكون الدولة مستقلة قانوناً، ولكنها عاجزة عن إشباع احتياجات مواطنيها؛ وهو ما يعرضها لضغوط وتأثيرات بعض الدول الأخرى؛ الأمر الذي يجعل استقلالها منقوصاً، وبالتالي تعجز عن مباشرة بعض مظاهر سيادتها. وفي

ظل العولمة تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية أكثر فأكثر لتأثير قوى السوق، وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة.

ومن بين التطورات الدولية التي صاحبت العولمة تغيّر هيكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية، وذهب البعض إلى أن النظام أحادي القطبية يؤدي إلى انتهاك سيادات الدول. وعلى سبيل المثال لم يكن من الممكن أن يحدث لسيادة العراق ما حدث لها من اتتهاكات لو استمر النظام الدولي ثنائي القطبية. ومن التغيّرات الأخرى المصاحبة للعولمة الثورة الهائلة في وسائل الاتصال، فقد ترتب عليها تقريب غير مسبوق للمسافات بين مختلف مناطق العالم، وأدى ذلك إلى أن أي حدث يقع في أي منطقة من العالم يكون له صداه في غيره من المناطق دونما اعتبار للحدود السياسية أو لمبدأ السيادة الإقليمية. وترتَّب على ذلك العديد من المظاهر السلبية تجاه سيادة الدولة، فلم تعد ثمة خطوط فاصلة بين الشأنين الداخلي والخارجي وأصبحت الدولة مسؤولة، مسؤولية دولية مباشرة ليس فقط عن أفعالها غير المشروعة التي يترتب عليها حدوث ضرر مادي للدول الأخرى أو لمواطني هذه الدول، وإنما تسأل أيضاً عن أفعالها المشروعة التي تصدر عنها إعمالا لمبدأ السيادة وفي نطاقها الإقليمي التي يترتب عليها حدوث الضرر للغير.

ثانياً: آفاق السيادة الوطنية ومستقبلها

ماذا عن احتمالات المستقبل؟ وإلى أي مدى يمكن القول بأن فكرة السيادة الوطنية في سبيلها إلى التلاشي أو الانهيار في ظل أوضاع التواصل المستمر والاعتماد المتبادل المتنامي بين مختلف

مناطق العالم وليس فقط بين دوله؟.

أولاً، أن الاتجاه نحو تقليص دور السيادة الوطنية في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة سيأخذ في الاطراد والتزايد علي الأقل خلال المستقبل المنظور وسبب ذلك أن العديد من التطورات التي أشرنا اليها، لا تزال فعّالة ومؤثرة في تشكيل بنية النظام الدولي في وضعه الراهن.

ثانياً، أن التسليم بالاستنتاج السابق ينبغي ألا يفهم منه أن مبدأ السيادة الوطنية - وفكرة الدولة القومية من أساسها - في طريقه إلى الاختفاء، فالراجح حتى هو أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تأتي على المبدأ المذكور تماما، فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما ظلت الدولة القومية ذاتها، كما أنه لم يجرؤ أحد حتى الآن على القول بأن هذه الدولة القومية ستنهار، بل أن العكس يبدو صحيحاً، وأن أقصى ما يمكن لهذه التطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي. وطالما بقيت الدولة فستبقى معها رموزها الأساسية ومنها مبدأ السيادة، ولكن بعد تطويعه بما يتناسب والأوضاع والظروف الدولية المستحدثة. الا ان ذلك لا يمنع من أن نتناول بعض الطروح لرؤى ومستقبل السيادة الوطنية في ضوء المتغيّرات الحاصلة وبخاصة العولمة. والتي تظهر بأربعة سيناريوهات رئيسة لمستقبل السيادة الوطنية وهي:

1 - سيناريو استمرارية السيادة:

يرى أنصار هذا السيناريو أن التطورات الراهنة في النظام

الدولي لن تأتي على السيادة تماماً؛ فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها، وأقصى ما يمكن للتطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي.

- سيناريو اختفاء السيادة:

يرى أنصار السيناريو أنه كما حلّت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجياً منذ نحو خمسة قرون، سوف تحل اليوم الشركة متعددة الجنسيات تدريجيا محل الدولة، والسبب ان الشركات متعددة الجنسية تسعى خلال تلك المرحلة إلى إحداث تقليص تدريجي في سيادة الدول، بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة، وستكون الوظيفة الجديدة للدولة خدمة المصالح المسيطرة، وهي في الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة. والواقع أن فكرة تلاشي سيادة الدولة، ثم اختفاء الدولة القومية في مرحلة لاحقة من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، حيث قالها ماركس والفوضويون ومع ذلك لم تنته السيادة ولم تتلاش الدولة القومية.

2 - سيناريو التفكك:

يتوقع أنصار هذا السيناريو أن الدول القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها، بسبب تفككها إلى عشرات وربما إلى مئات من الدول القومية الصغيرة، تارة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها، وتارة أخرى تحت دعوة توطيد صلة المواطنين بالسلطة، وربما احتجاجاً على

تحيّز النظام الدولي الجديد لجماعات دون أخرى، وعلى الرغم من تزايد الحروب الأهلية والنزعات الانفصالية؛ وهو ما يجعل حدوث هذا السيناريو محتملاً، فإن ثمة تحفظات أخرى تلاحقه، فلا بد أن قوى مضادة ستعمل على مرحلة هذا السيناريو بسبب خطورته الشديدة.

3 - سيناريو الحكومة العالمية:

يذهب هذا السيناريو إلى أن ثمة تغييراً سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية، حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديموقراطي، حيث تغير العولمة طرح فكرة الحكومة العالمية ليس باعتبارها حلاً بعيد المنال، وإنما باعتبارها عملية في طور التكوين.

نخلص إلى عدة حقائق قائمة على البحث التاريخي في تطور مفهوم السيادة، أهمها أن مبدأ السيادة دائم مستمر لا يتغيّر، إلا أن صورتها وحقيقتها والمسؤوليات التي تنهض بها، تتغيّر مع الزمن أو يُعاد توزيعها. ولا تعني التطورات الحادثة حالياً نهاية مفهوم السيادة، ولكن تعني أن السيادة قد تغيَّر مفهومها وتمَّ إعادة تظهيرها، فقبل الثورة الفرنسية كانت السيادة ملكاً للأباطرة والملوك، ثم انتزعها الثوار ومنحوها للشعب، وصاحب ذلك موجة عارمة من استغلال الشعوب اعتدادها بنفسها. أما التطورات العالمية الحالية فقد أدت إلى تدويل السيادة وتوسيع نطاقها بحيث لم تعد خاصة بالشعب والدولة وحدها ولكن يشارك فيها المجتمع الدولي ممثلاً في القوى المتحكمة به. أما ما يشار إليه في الفقه القانوني عادة بمبدأ المساواة في السيادة أو مبدأ المساواة بين الدول المستقلة ذوات السيادة، فإنما هو مبدأ نظري، ويكاد يكون العمل في الغالب

والواقع على غير ذلك. ومؤدى ذلك أن السيادة ترتبط ارتباطا وثيقا من حيث طبيعتها ومدى اتساع أو ضيق نطاق تطبيقها بقدرات الدولة وإمكاناتها الذاتية، أي أن القوة - باختصار - شرط من شروط ممارسة السيادة والحفاظ عليها، وهو ما يثير في النهاية قضية العدالة الدولية على كافة الصعد، الامر الذي يثير جدلاً آخر يستحق نقاش منفصل.

الفصل السادس

ازدواجية المعايير الدولية

في نزع الأسلحة غير التقليدية

ثمة بوادر واضحة بأن اضطرابات دولية تلوح في الأفق على قاعدة منع انتشار الأسلحة النووية. فمع غزو العراق في العام 2003 بحجة أسلحة الدمار الشامل ومع تعثر المفاوضات في الملف النووي الإيراني، ثمة ثوابت ظاهرة للعيان مفادها أن لا مجال لبعض الدول من امتلاك التكنولوجيات التي تمكنها من الانتقال النوعي من ضفة إلى أخرى، وهذا ما تحاول تكريسه الولايات المتحدة الأمريكية عبر صياغتها للنظام الدولي الجديد، مع بعض الاستثناءات المتعلقة بإسرائيل والدول التي تعد ملحقة بالغرب كالهند على سبيل المثال.

وفي الواقع فرضت الدول الكبرى معاهدة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية على دول العالم الثالث والتي

كان بعضها يطمح إلى امتلاك قدرات نووية سلمية؛ بيد إن سلوك الدول الكبرى والمتغيرات الدولية المتلاحقة شجعت بعض الدول على الخروج والتفلت من إطار المعاهدات الدولية كالباكستان وكوريا الشمالية بعد أن قضت إسرائيل على المشروع النووي العراقي في العام 1981.

فعبر اقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1954 على تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وما إن صدر القرار حتى أعلنت إسرائيل رسمياً عن إنشاء أول لجنة من نوعها للطاقة الذرية؛ ليكون أول إعلان رسمي بأنها ماضية في حيازة وامتلاك السلاح النووي، لتجر المنطقة بأكملها إلى سباق نووي محموم. وتشير دراسات ذات قيمة علمية أن مصر والجزائر والعراق كانت من بين الدول العربية المؤهلة تقليدياً لدخول النادي النووي، وكان العراق قد اقترب في بعض الأوقات من تحقيق الحلم النووي العربي الذي كان بإمكانه إحداث التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل، غير أن ضرب إسرائيل للمفاعل النووي سنة 1981، وهزيمته في حرب الخليج الثانية سنة 1991، وما تبعها من فرض عقوبات صارمة عليه ومن ثم غزوه في العام 2003، وكذلك اندلاع الحرب الأهلية في الجزائر، وما صاحبها من خلل اقتصادي وسياسي، كل ذلك أبعد البلدين عن امتلاك الخيار النووي؛ مع الإشارة إلى أن مصر تعتبر أول دولة عربية دخلت هذا المجال وشكلت أول لجنة للطاقة الذرية عام 1955. ويوضح الجدول التالي حجم انتشار الأسلحة النووية وفقاً لمصادر الأمم المتحدة في العام 2002.

اسم الدولة	عدد الرؤوس النووية	سنة اختبار القنبلة الأولى
الولايات المتحدة الأمريكية	10،500	1945
الاتحاد الروسي	18،000	1949
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا	200	1952
فرنسا	350	1960
الصين	400	1964
الهند	90-60	1974
باكستان	48-28	1998
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	18-0	لا تتوفر معلومات

أما بخصوص إسرائيل فلم تذكرها الدراسة ضمن الدول التي تمتلك،بل صنَّفتها من الدول التي يعتقد بأنها تمتلك أسلحة نووية،علما بأن الدراسة نفسها أوردت أن احد العلماء الإسرائيليين مردخاي فعنونو كشف عام 1986 معلومات مثيرة حول مفاعل ديمونا وان إسرائيل قد قامت في عام 1979 بإجراء تفجير اختباري، علماً بأن تقارير استخبارية كثيرة متعددة المصادر تؤكد امتلاك إسرائيل لأكثر من 200 رأس نووي وبأنها كانت على وشك استعمالها في حرب العام 1973 ضد العرب.

أما بخصوص إيران فقد وقعت على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وتصر أن مفاعلاتها تستعمل لأغراض سلمية فقط.

وفيما يختص بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فقد

انسحبت من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في 10 كانون الثاني 2003 وفي شباط 2005 أعلنت عن امتلاكها لأسلحة نووية فعالة ولكن انعدام الاختبار التجريبي أثار الشكوك حول جدية هذه المزاعم.

أما الدول التي كانت تمتلك أسلحة نووية وتخلت عنها فهي:

- أوكرانيا التي ورثت 5000 سلاح نووي من الاتحاد السوفيتي لكنها تخلت عنها عام 1996 وتم نقلها إلى روسيا.
- بيلاروسيا ورثت 81 رأساً نووياً من الاتحاد السوفيتي وتخلت عنها عام 1996 وتم نقلها إلى روسيا.
- كازاخستان ورثت 1400 رأساً نووياً من الاتحاد السوفيتي وتخلت عنها عام 1995 وتم نقلها إلى روسيا.
- جنوب أفريقيا أنتجت 6 قنابل نووية في الثمانينيات وتخلت عنها وقامت بتدميرها في تسعينيات القرن الماضي.

أما الدول القادرة على بناء قنبلة نووية خلال سنوات في حال اتخاذ حكوماتها قرارات بهذا الشأن فهي: كندا، اليابان، إيطاليا، ليتوانيا وهولندا. وجميع هذه الدول تمتلك مفاعلات نووية تستعمل لأغراض مدنية.

وبصرف النظر عن محاكمة النوايا فان البرامج النووية للكثير من البلدان لم تكن فعلاً بهدف الاستخدام السلمي، فقد شكل الردع

عبر مراحل مختلفة سبباً لحيازة هذه التقنية، وقد سلكت بعض القوى النووية غير المعترف بها، مثل إسرائيل وأفريقيا الجنوبية والبرازيل والأرجنتين (سابقاً) أسلوب الردع النووي الذي يعتمد على الغموض الذي يحيط بعملية امتلاك السلاح النووي. ويسمى هذا الأسلوب «الغموض الكاذب»، وله مقومات شبيهة بمقومات نظام الردع المبني على حقيقة وجود سلاح نووي. ويتطلب وجود عملية إعلامية مرافقة حيث تعتمد على بث رسالتين تواصليتين متناقضتين «دولة نووية ودولة غير نووية». وقد ظلت تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية عنوانا عريضا لكثير من الدول بهدف الهروب من الملاحقة الأمريكية لها وقد أخذت في هذا القرن شكلاً أكثر حدة من ذي قبل. ويهدف الاستخدام السلمي للطاقة النووية بشكل عام في مجال توليد الكهرباء أو تحلية المياه أو الاستخدامات الطبية، كما يستفاد من بناء دورة الوقود النووي والمفاعلات اللازمة لتوفير الحاجة من الطاقة.

أولاً: تاريخ المعاهدات ومضامينها:

في الواقع بذلت جهود دولية كثيرة لحظر ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في خطين متوازيين: الأول هدف إلى تحريم استخدامها في الأغراض العسكرية، والثاني هدف إلى منع تحويلها من الأغراض السلمية إلى الأغراض العسكرية، وقد أفضت هذه الجهود إلى مجموعة من المعاهدات الدولية التي دخلت جميعها حيز التنفيذ وهي:

- معاهدة القطب الجنوبي سنة 1959، (The Antarctic Treaty): التي وقعتها أثنتا عشرة دولة في كانون الأول 1959 في واشنطن، واتفقت أطراف المعاهدة على

استخدام القطب الجنوبي تحديدا من أجل الأغراض السلمية وعلى تحريم أي إجراءات ذات طابع عسكري بما فيها التجارب على أي نوع من الأسلحة، كما نصت المعاهدة على تحريم أي تفجيرات نووية والتخلص من فضلات المواد المشعة في القطب الجنوبي، ولذلك اعتبرت أول معاهدة حرمت التجارب النووية وأول من أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم.

- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء في آب عام 1963، وقّعتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي السابق، والمملكة المتحدة، وتهدف إلى وضع حد لتلوث المحيط البشري بالمواد المشعة كخطوة أولى نحو تحقيق وقف تجارب تفجير الأسلحة النووية نهائياً وتحقيق هدف أساسي وهو نزع السلاح. كما تحظر المعاهدة على أطرافها، القيام بأي تفجير لتجربة سلاح نووي. سواء أكان على سطح الأرض، أو في الجو، أو في الفضاء الخارجي، أو تحت الماء، بما يشمل المياه الإقليمية، أو أعالي البحار، أو في أي مجال آخر، إذا كان هذا التفجير يؤدي إلى وجود مخلفات مشعة خارج حدودها الإقليمية، وقد أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتباراً من 10 تشرين الأول 1963، بعد إيداع الأطراف الثلاثة الأصلية تصديقاتها على المعاهدة وقد انضم إليها أكثر من 100 دولة، ويطلق على المعاهدة اختصار Treaty Test Ban.

- معاهدة المبادئ المنظمة لنشاط الدول في ميدان اكتشاف استخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام

السماوية الأخرى سنة 1967: وقد نصت المعاهدة على تحريم وضع أية أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل، في مدار حول الأرض، أو على الأجرام السماوية، أو في الفضاء الخارجي، وتحصر استخدام القمر والأجرام السماوية الأخرى في الأغراض السلمية.

- معاهدة حظر الأسلحة النووية في أميركا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو سنة 1967): أبرمت في 14 شباط عام1967، وهدفت إلى جعل أميركا اللاتينية منطقة خالية من السلاح النووي، وهي تحرم على أطرافها القيام بأي نشاط في أقاليمها في مجال الأسلحة النووية، وتحصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية فقط. وتشير الدراسات إلى أن أميركا اللاتينية تعتبر، وفقاً لهذه المعاهدة، أول منطقة في العالم آهلة بالسكان خالية من الأسلحة النووية، وأن هذه المعاهدة تتيح تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع تحويل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى الأغراض العسكرية.

- معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1968: في نهاية عام 1967، وضعت معاهدة منع الانتشار في صورتها النهائية كنتاج جهد لعشرين عاماً في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجانها المتخصصة، وعشرة أعوام في لجنة الثمانية عشر، وبعد مفاوضات قدمت إلى الجمعية العامة بعد تعديلها في 11آذار 1968، فأصدرت الأخيرة قراراً بدعوة الدول إلى توقيعها في 12 حزيران

1968، ووقعتها أكثر من 70 دولة في حينها.

ووفقاً للوثائق فإن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أصبحت سارية المفعول اعتباراً من عام 1970، وتضمنت بنداً نص على عقد مؤتمرات مراجعة كل خمس سنوات، وعقدت تلك المؤتمرات أعوام 1975، 1980، 1985، 1990، ونصت على أن مدة سريان المعاهدة هو خمسة وعشرون عاماً، وفي مؤتمر المراجعة المنعقد من 17 نيسان إلى 6 أيار 1995، تقرر أن يكون سريان المعاهدة لأجل غير مسمى.. وقد تضمنت هذه المعاهدة، مبادئ وأحكاماً، ترمي إلى تحقيق أهداف آجلة، وفورية عاجلة تتضمن:

أ - منع انتشار الأسلحة النووية.

ب - تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مع الالتزام بنظام للضمانات يحقق هذين الهدفين.

أما الأهداف الآجلة فتتضمن:

أ - منع الحرب النووية.

ب - تأمين سلامة الشعوب.

ج - منع سباق التسلح.

د - العمل على وقف جميع التجارب النووية.

هـ - تخفيف حدة التوتر الدولي وتقوية الروابط بين الدول.

و - وقف صناعة الأسلحة النووية وتدمير ما هو موجود منها

طبقاً لمعاهدة تعقد من أجل الحظر الشامل للتسلح.

ويطبق هذا النظام حاليا على 35 دولة من مجموع 189 دولة طرفا في معاهدة منع انتشار الأسلحة ورغم ذلك تشير مسيرة هذا البروتوكول إلى أنه كان ضرورياً، لبناء نظام فعال لمنع انتشار الأسلحة النووية، بعد أن قامت بعض الدول الأعضاء في المعاهدة باختراق النظام الأساسي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحيث بدا في وقت ما أن الانتشار النووي سوف يخرج عن السيطرة، فاعتمدت عملية التحقق من التزام الدول بموجبات المعاهدة منذ دخولها حيز النفاذ القانوني عام 1970 علي نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي هدف إلى التأكد من أن أية دولة طرفاً لا تقوم بتحويل أنشطتها النووية السلمية في اتجاهات عسكرية وهو نظام لا يتم تطبيقه بمجرد تصديق الدول علي المعاهدة، وإنما توقيع اتفاقات ثنائية بشأنه يتم التفاوض حولها بين الدولة والوكالة. وقد تمثلت المشكلة المزمنة لهذا النظام في نقطتين:

الأولي: أنه يطبق فقط على القدرات النووية مواد، معدات، مرافق التي تقرر الدولة أنها تمتلكها، التي نصت عليها اتفاقية الضمانات وبالتالي تتركز عمليات الوكالة في الأساس على المنشآت المعلن عنها بصرف النظر عما إذا كانت الدولة تمارس نشاطات نووية غير معلنة في منشآت أخرى.

الثانية: أن عمليات التفتيش أو المحاسبة تتم وفقاً لأشكال تقليدية هي عمليات التفتيش ذات الغرض المحدد، وعمليات التفتيش الروتينية الدورية التي يتم تنفيذها أيضاً وفقاً لشروط اتفاق الضمانات فيما يتفق بالإبلاغ المسبق عن العملية وحرية الوصول والحركة المحكومة داخل الدولة وعدم استخدام وسائل تكنولوجية

متطورة في المواقع.

لقد كانت الوكالة تمتلك حقا قانونيا في طلب القيام بما يسمى عمليات التفتيش الخاصة في حالة وجود شكوك حول انتهاكات للمعاهدة من جانب دولة معينة بالتشاور مع تلك الدولة،ويتضمن ذلك إمكان الوصول إلى مواقع غير منصوص عليها في الاتفاقيات، واستخدام أساليب لا تتضمنها الشروط المتفق عليه، لكن ذلك الحق كان نظريا فلم تتمكن الوكالة من تطبيقه استناداً إلى نظامها الداخلي. كما تفجرت مشكلات نظام الضمانات في بداية تسعينيات القرن الماضي لتؤدي إلي حالة تصدع عامة لنظام منع الانتشار النووي كنموذج البرنامج النووي العراقي عام1991. ثم حاولت الوكالة تطبيق نظام التفتيش الخاص على منشأتين نوويتين في كوريا الشمالية ما أدى إلى اتخاذها قراراً بالانسحاب من المعاهدة عام 1993، وأوضحت الحالتان أن نظام الضمانات غير قادر بوضعه القائم في حينها على تحقيق أهدافه. الأمر الذي أدى إلي تبلور اتجاه عام داخل المنظمات الدولية والولايات المتحدة بشأن ضرورة تدعيم نظام الضمانات الدولي، وتم تشكيل برنامج عرف باسم 93+2 وضعت في إطاره مشروعات مختلفة وصلت في النهاية إلي البروتوكول الإضافي الملحق بنظام ضمانات الوكالة الذي تم إقراره في أيار1997 ليشكل الخطوة التالية في تطور هذا النظام. إذ هدف البروتوكول الإضافي إلى سد ثغرات نظام الضمانات القائم كوثيقة مكملة له، وتحويل ما كان تفاوضياً ليصبح تعاقدياً، على نحو أثار ضجة في حينها حول مدى مساس بنود البروتوكول بسيادة الدول أما ابرز ملامحه فهي:

- يطالب الدول التي تنضم إليه بتقديم إعلان شامل حول كل عناصر قدراتها النووية أو قدراتها ذات العلاقة

بالأنشطة النووية، ويتضمن ذلك ما امتلكته من قبل وما تمتلكه وخططها المستقبلية، ويختلف ذلك عن النظام الأساسي في أن الدول كانت تعلن فقط عما ترغب في الإعلان عنه. وتتمثل مشكلة بعض الدول هنا في أن هذا الوضع يمثل بالنسبة إليها ضغوطا في الخطوة الأولى في حال كانت تفكر في اتجاهات نووية غير سلمية، بمعنى انه إذا اكتشف أن لديها خلال عمليات التفتيش مواد أو معدات لم تعلن عنها فستكون بذلك قد انتهكت المعاهدة.

- يتيح لمفتشي الوكالة الدولية حق الوصول إلى الدولة أو التحرك داخلها في الوقت الذي يقررون فيه ذلك تقريبا،مع فترة إخطار مسبقة مدتها 24 ساعة على الأقل بالنسبة لزيارة المواقع وساعتين على الأقل بالنسبة للمرافق الداخلية في المواقع. فيما كانت تلك الفترة تصل إلي أسبوع للمواقع و24 ساعة للمرافق في النظام السابق؛ وفي ظل هذا النظام ليس من حق الدولة أن تعترض على هوية المفتشين المعينين من جانب الوكالة بخلاف السابق، كما أن عليها أن تمنح الفريق تأشيرات دخول متعددة وليس لمرة واحدة.

- يتيح لمفتشي الوكالة الدولية حرية الوصول إلى كل عناصر دورة الوقود النووي ابتداء من تعدين اليورانيوم حتى معالجة الوقود النووي، وذلك في أي مكان داخل الدولة دونما تشاور تقريباً مع الدولة المعنية، ويتضمن ذلك ما يسمي أحياناً التفتيش العشوائي؛ كما يتيح حق دخول أية منشأة أو قسم في أي موقع نووي، وهذا البند

هو جوهر عمل البرتوكول الإضافي وأكثرها حساسية، وقد طبقت في حالة العراق عند دخول قصور الرئاسة والوحدات العسكرية، ووصل الأمر إلى مناقشة دخول أماكن السكن الخاصة لبعض المسؤولين عن البرامج النووية.

- يتمتع مفتشو الوكالة في ظل البروتوكول الإضافي بتسهيلات غير محدودة كانت دائماً محل خلاف أو عدم حسم، أو موضع تفاوض في ظل النظام الأساسي، كحق استخدام كل الأجهزة المتقدمة تكنولوجيا، وفحص السجلات وإجراء مقابلات مع المسؤولين، وكذلك الحصول على عينات بيئية من أية مواقع في الدولة، وإمكانية استخدام نظام الاتصالات الدولية وقدرات الأقمار الصناعية، والحصول على المعلومات المتصلة بالنشاطات النووية، لكن الأمور لم تصل هنا إلي حد استخدام طائرات الهليكوبتر كما حدث في العراق.

ثانياً: ملاحظات على البروتوكول الإضافي وطريقة التعامل به:

ثمة العديد من الملاحظات التي تثار ويمكن الوقوف عندها أبرزها:

- كما هو واضح يتسم هذا النظام بصرامة شديدة تقترب من نظام التفتيش المتحدي التابع لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية 1993، أو نظم التفتيش الخاصة بدول هزمت في حروب كحالة العراق عام1991؛ إلا أن المثير هو أن عدداً كبيراً نسبياً من الدول قَبِل الانضمام

إلي البروتوكول الإضافي فهناك 35 دولة باتت في حيز نفاذ البروتوكول من مجموع 74 دولة وقعت عليه، مع وجود 12 دولة أخرى أبلغت مدير الوكالة بأنها قد أنهت الإجـراءات القانونية الداخلية للانضمام إليها. ورغم ذلك فتلك الدول لا تمثل سوى 25% من إجمالي عدد الدول الأعضاء في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الـ 189؛ فثمة حساسية عالية من جانب الدول لمثل هذه النظم، إضافة إلى تحفظاتها التقليدية بشأن المعاهدة ذاتها.

- أن أياً من الدول النووية الخمس ليست مدعوة إلى توقيع هذا البروتوكول الإضافي، فإذا توصل المفتشون مثلاً إلى التأكد من وجود منشآت نووية عسكرية في مواقع معروفة تماماً في الأساس في الولايات المتحدة أو في فرنسا، فإن هذا لا يعتبر اكتشافاً مهماً. ومع ذلك فان فرنسا وقعت رمزياً نسخة مخففة منه بغية معالجة حساسية سائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الحساسة جداً بالنسبة إلى التمييز في المعاملة بين هاتين الفئتين من الدول.

- ليس هناك أي معاهدة تحظر على أي من الدول النووية الخمس تصنيع أنواع جديدة من الأسلحة، وهذا ما يتعارض مع نص المادة السادسة من معاهدة حظر نشر الأسلحة الخاص بنزع الأسلحة النووية.

- تتحدث الولايات المتحدة بانتظام عن تصنيع قنابل نووية جديدة وهو تعبير واضح عن هواجس مصنعي الأسلحة

الذين يفتشون عن مختلف الذرائع الممكنة بهدف زيادة نشاطاتهم الإنتاجية. وليس لهذه المشاريع أي بعد عملي وواقعي، لكنها استأثرت باهتمام الرأي العام وعتمت كلياً على التحولات الأكثر أهمية التي وردت في «إعادة النظر في الوضع النووي» الصادرة في كانون الثاني 2002، وبخاصة أن الأسلحة النووية لم تعد تشكل صنفاً مستقلاً في الترسانة الأمريكية، بل أصبحت عنصراً أساسياً في مجمل الأسلحة الهجومية التي يمكن للرئيس في النتيجة استخدامها كما يشاء، كما يستخدم أي سلاح آخر بحسب طبيعة المهمة المطلوب إنجازها وهذا ما يروج له من تغييرات دراماتيكية في استراتيجيات استعمال الأسلحة النووية حتى في الحروب التقليدية. فكيف يمكن تفسير الحماسة الأمريكية لنزع السلاح وهي المستفيد الأول من تصديره واستعماله في بسط سطوتها على النظام الدولي.؟

- إن لجوء وكالة الطاقة الذرية إلى مجلس الأمن لمعالجة أي مخالفة لم تكن مشجعة على الأقل في تجربتين سابقتين. كحالة العراق في العام 1991، والتي تبين فيما بعد أن جميع التقارير التي شنَّت الولايات المتحدة على أساسها الحرب كانت غير صحيحة وباعتراف المفتشين الدوليين أنفسهم. أما التجربة الثانية فتتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية (كوريا الشمالية) فيعد تهديدات ومفاوضات متعددة أفضت في العام 1994 إلى توقيع اتفاق بين بيونغ يانغ وواشنطن، تعهدت بموجبه كوريا الجنوبية لكوريا الشمالية ببناء مفاعلين ضخمين لإنتاج

الطاقة الكهربائية مقابل وقف النشاطات النووية في كوريا الشمالية. وقد صمد هذا الاتفاق إلى أن قررت الولايات المتحدة أن توقف العمل به في نهاية العام 2002، وعندها انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة حظر نشر الأسلحة النووية وطردت مفتشي الوكالة وعزلت كميات من البلوتونيوم اللازمة لتصنيع حوالي ست قنابل، لتعلن بعد أشهر أنها باتت تمتلك أسلحة نووية؛ ولم يثر أي من هذه القرارات أي رد فعل من جانب مجلس الأمن أو معظم الدول باستثناء التهديدات التي أطلقها رئيس الولايات المتحدة؛ وإثر ذلك، وتجاوباً مع رغبات الصين، جرت مفاوضات شاركت فيها الكوريتين والولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا. وبعد إعلان مشترك وقع في 19 أيلول عام 2005، تعهدت كوريا الشمالية التخلي عن برامجها النووية مقابل تعهد الدول المذكورة بأن تقدم لها مساعدة في مجال الطاقة وضمانات في مجال الأمن. إلا أن كوريا الشمالية، الموافقة على مضض، أعادت النظر في هذا الاتفاق مطالبة بأن تمنح حق استخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية.

- وفيما يتعلق بإيران فقد جرت المفاوضات الخاصة بالأزمة النووية في مسارين منفصلين بيد أنهما متكاملين، الأول داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأشتمل على التعاون بين إيران والوكالة، كما أشتمل على عرض الملف النووي الإيراني على مجلس أمناء الوكالة بصورة دورية لبحث مدى التطور في إنهاء الأزمة. والثاني إيراني - أوروبي من خلال مفاوضات بين إيران وكل من ألمانيا وفرنسا

وبريطانيا، سعياً للوصول إلى مخرج للأزمة. وكان المسار الإيراني - الأوروبي هو الأكثر فاعلية في البحث عن تسوية للأزمة، حيث أمكن الوصول إلى اتفاق على توقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي في تشرين الأول 2003، كما أمكن الوصول إلى اتفاقية متكاملة لتسوية الأزمة النووية من خلال المفاوضات الإيرانية - الأوروبية في كانون الأول 2004، والتي عرفت باسم اتفاقية باريس، وتضمنت صفقة متكاملة، تقوم من ناحية على التزام إيران بالوقف الكامل والشامل والنهائي لأنشطة تخصيب اليورانيوم، بينما تتضمن من ناحية أخرى التزام الدول الأوروبية الثلاث بتقديم مكاسب محددة لإيران، مثل بيع مفاعل نووي متطور، وتسهيل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وتعزيز علاقات التبادل التجاري بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي. وبموجب اتفاق باريس، جرت مفاوضات إيرانية أوروبية منذ كانون الثاني 2005 للوصول إلى اتفاقات تفصيلية تنفيذاً لاتفاق باريس، إلا أن هذه المفاوضات عانت من إشكاليتين رئيسيتين، سواء من جانب إيران أو من جانب الاتحاد الأوروبي. فعلى الرغم من أن إيران وافقت على وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم بموجب اتفاق باريس، إلا أنها أعلنت لاحقاً أن وقف التخصيب هو مجرد وقف مؤقت، وأصرَّت على الاحتفاظ لنفسها بالحق الكامل في مواصلة أنشطة تخصيب اليورانيوم، وأعلنت استعدادها فقط لوقف بعض الأنواع من عمليات التخصيب، مثل تخصيب غاز اليورانيوم، علاوة على استعدادها لتقديم أي ضمانات للتأكد من أن الوقود

النووي الناجم عن عمليات التخصيب لن يستخدم في أي أنشطة عسكرية، وهو ما رفضته الدول الأوروبية الثلاث، كما تباطأ الأوروبيون من ناحيتهم في تقديم مقترحات تفصيلية بشأن تنفيذ اتفاق باريس.كل ذلك أدى إلى وصول المفاوضات إلى الحائط المسدود الأمر الذي حدا بدول الترويكا الأوروبية إلى عرض الملف أمام وكالة الطاقة وبعد ذلك إلى مجلس الأمن الذي أصدر عدة قرارات بموجب الفصل السابع للميثاق، تضمنت عقوبات اقتصادية ومالية، رغم أن طهران تعتبر أن من حقها امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية شأنها شأن إي دولة أخرى، كما تعتبر أن موقفها القانوني مغطى تماماً وفقاً للاتفاقيات الدولية، وتعتبر أيضاً أن الموقف الأمريكي مرده وأساسه محاكمة النوايا وينطلق من مواقف افتراضية، وبالتالي إن النزاع يغلب عليه الطابع السياسي لا القانوني في المحافل الدولية ذات الصلة وهذا ما يفسر عملياً محاولة الالتفاف على مشروع الاتفاق الإيراني الروسي الذي تمَّ التوصل إليه وكذلك الاتفاق الايراني – التركي – البرازيلي.

- إن أكثر المفارقات غرابة ما يتعلق بالسلاح النووي الإسرائيلي ففي الوقت الذي تمتلك إسرائيل ترسانة نووية هي السادسة من حيث الحجم على المستوى الدولي، فلا زالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وما يؤثر بقراراتها تعمل بتجاهل تام لهذه القضية، بل تتغاضى عن التهديدات العلنية التي توجهها لغيرها من الدول، ولا تحرك ساكناً تجاه الرفض الإسرائيلي الدائم لعدم

التوقيع على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ما يعتبر خرقاً للأسس والأهداف التي قامت عليها هذه الوكالة.

أخيراً لقد تضاءلت إلى حد كبير سياسة حظر نشر الأسلحة النووية منذ مؤتمر العام 1995 فيً وقت بدا فيه أن الهدف المطلوب قد تحقق إلى حد ما. إذ كانت ضرورة وقف نشر الأسلحة موضع هجوم في الولايات المتحدة من جانب المحافظين الجدد الذين رفضوا أن يخضع بلدهم لبعض الالتزامات الدولية أياً كان نوعها، كما رأوا أن حظر نشر الأسلحة يعود إلى منطق الحرب الباردة ولم يعد هناك من داعٍ لوجوده بعد أن انتهت تلك الحرب. ويرى هؤلاء أن الرد على مخاطر نشر الأسلحة النووية يكمن في إنشاء أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ التي يفترض بجميع الدول أن تشتريها من الولايات المتحدة. كما أن هناك آخرين أكبر عدداً وأكثر نفوذاً ربما يعتبرون أن نشر الأسلحة النووية ليس موضوع إدانة إذا قامت به دول حليفة للولايات المتحدة كإسرائيل مثلاً.

كما تجلى بشكل واضح الإهمال لفكرة حظر نشر الأسلحة النووية خلال مؤتمر البحث في المعاهدة في شهر حزيران 2005، فالدول المشاركة، قد انفرط عقدها دون أن تتفق على أمرٍ واحد وهو ما يعكس عالماً منقسماً ومضطرباً. لكن هذا النظام المنتقد، والذي لم يتم اقتراح أي حلٍ بديل منه ما زال ساري المفعول. ومهما يكن من أمر الاتفاقات والمعاهدات ذات الصلة فإنها تنشئ حقوقاً وواجبات، إلا أن العبرة لا تكمن في الحق وإنما في منطق القوة الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي،أليس ثمة صيف وشتاء تحت سقف واحد؟!.

الفصل السابع

الهجرة غير الشرعية

أولاً: ظاهرة الهجرة ومدلولاتها

الهجرة في أبسط معانيها تعني حركة الانتقال فردياً كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أم اقتصادياً أم دينياً أم سياسياً. أما لجهة أنواع وأهداف وأشكال هذه الهجرة فكانت تسير وفق منطق التقلبات السياسية والمصالح الاقتصادية لهذه الجهة أو تلك. فإذا كانت الهجرة في السابق قد تمّت بصورة انسيابية تبعاً لأغراض محددة سلفاً، فإن اعتماد مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية زاد من حدة التعاطي مع مسألة الهجرة، مع فارق مهم هو أن توالي موجات الهجرة في هذه الرقعة من العالم في العقود الأخيرة كانت تتم بصورة عامودية من الجنوب نحو الشمال.

وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة

والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية في آسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أميركا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بتاتا بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا.

ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعة هذه الظاهرة ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم:

- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.

- الأشخاص الذين يعملون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

- الأشخاص الذين يشغلون منصباً دون المنصوص عليه في عقد العمل.

إن تقديرات اعداد المهاجرين تظل متضاربة وفقاً للجهة التي تقدمها، فمنظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين 10% إلى 15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص. وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية

في دول الاتحاد الأوروبي يصل نحو 1.5 مليون فرد. وفي أوروبا على سبيل المثال فإن الشرطة الأوروبية (EUROPOL) تقدر أعداد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي نصف مليون مهاجر. واللافت أن هذا النوع من الهجرة ليس حديث العهد، فقد كان متواجداً في أوروبا في الستينات وكان أصل هؤلاء المهاجرين من أسبانيا والبرتغال والمغرب العربي.

ففي الفترة من الثلاثينيات حتى الستينيات من القرن الماضي كانت أوروبا بحاجة إلى الأيدي العاملة فلم تصدر قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها. لكن مع أوائل السبعينيات شعرت دول الاتحاد الأوروبي نسبيا بالاكتفاء من الأيدي العاملة فتبنت إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية[1].

وكان لهذه الإجراءات القانونية آثار عكسية حيث استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأصبحت تلك الدول قبلة لمرشحي الهجرة غير الشرعية من مختلف بقاع العالم مثل دول أميركا الوسطى والجنوبية ودول آسيا (الصين، باكستان..إلخ) ودول أفريقيا حيث قدر عدد الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بحوالي 40 دولة. وهكذا يتضح أنه في ظل تشديد قوانين الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي - استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظهرت طرق وأساليب جديدة كان من أبرزها ما شهدها العالم من مشاهد غرق مؤثرة فيما بات يعرف برحلات قوارب الموت.

---

(1) وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية «شنغن» التي دخلت حيز التطبيق بدءاً من حزيران 1985 والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من دول الاتحاد الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول. ثم عادت وازدادات إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخرى بعد عام 1990 وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي

ثانياً: تاريخ الهجرة غير الشرعية

على الرغم من أن الهجرة تمثل واحداً من أكثر المفاهيم تداولاً في الفترة الأخيرة فغالباً ما يتم توظيفها بشكل ملتبس، بسبب تباين الخلفيات التي يتم التعامل مع هذا المفهوم. ويمكن القول إن القرن الماضي هو قرن الهجرات بامتياز، ويمكن خلال هذه الفترة التمييز بين محطتين في عمليات الهجرة حدثتا خلال النصف الأول من القرن الماضي حيث كانت الهجرات تتم من الشمال نحو الجنوب، وذلك بدءاً من الرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيون نحو العوالم الجديدة، وجاءت بعدها الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها الدول الأوروبية إلى جنوب المتوسط وأعماق أفريقيا محكومة بالبحث عن موارد إنتاجية جديدة في إطار سباق الدول الاستعمارية وغزو آفاق جغرافية جديدة لتحقيق مجتمع الوفرة، والظفر بالسباق نحو التفوق الاقتصادي. والنصف الثاني من القرن الماضي: وتحديداً بعد الحربين العالميتين الأولى (1914 - 1918) والثانية (1939 - 1945) اللتين أفرزتا وضعاً جديداً وجدت في خلاله كل من فرنسا وإنكلترا وألمانيا وإيطاليا نفسها وقد خرجت من الحرب فاقدة لقوتها البشرية وفي حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة الأجنبية لتحقيق النمو المتوقع. ومن ثم شرعت في جلب اليد العاملة من كل من المغرب والجزائر وتونس ودول جنوب الصحراء. والواضح أن كل عمليات الهجرة الجماعية التي تمت من الجنوب نحو الشمال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية، وكانت تتم حسب شروط أوروبية صارمة.

أما بخصوص الهجرة في الحوض المتوسط فقد شكلت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من

الجنوب، وهو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهي:

- المرحلة الأولى قبل 1985 فخلال هده المرحلة كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب، كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي. وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر. كل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين «القادمين» في دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم، ويبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات.

- المرحلة الثانية (1985-1995) والتي تميزت ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك اكبر عدد من المهاجرين الشرعيين. وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود. ففي 19 حزيران 1995 ومع دخول «اتفاقية شنغن» الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي. لكن مع دخول كل من إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية

الهجرة أبعادا غير متوقعة، لاسيما بعد لجوء السلطات الأسبانية إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة، وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي[1].

- المرحلة الثالثة ما بعد العام 1995 التي أخذت طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية مشددة عبر تنفيذ مقررات «القانون الجديد للهجرة» والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية أو السرية والتي تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني. ورغم أن قضية الهجرة غير الشرعية أضحت اليوم قضية تهم كافة الدول المطلة على حوض المتوسط، فإن المغرب وأسبانيا يمثلان البلدين المعنيين أكثر بهذه الهجرة، لا سيما أن المغاربة يشكلون النسبة الأكثر في المهاجرين غير الشرعيين.

ثالثاً: أسباب الهجرة الى إوروبا

يمكن إيجاز الأسباب الرئيسة للهجرة في ثلاثة أمور هي:

(1) في هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة في العام 1990 المخصصة لـ «حماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم» والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في العام 1998. ووجه المفارقة هنا هي أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

العوامل الاقتصادية:

- **التباين في المستوى الاقتصادي** الذي يتجلى في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة. ويعتبر انعكاسا واضحا لعدم استقرار عوامل التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساساً في إقتصاداتها على الزراعة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقراراً في التنمية نظراً لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ما له انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل.

- **سوق العمل** خلافاً لما نجده في دول الاستقبال، فإن النمو الديمغرافي، لازال مرتفعاً نسبياً رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، الأمر الذي ينعكس على حجم السكان القادرين على العمل وبالتالي على سوق العمل[1].

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر وقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في المغرب مثلاً ما يقرب من 14% وهذه النسبة كانت ستزداد كثيراً لولا التحويلات والاستثمارات التي يقوم بها المغاربة المقيمون في الخارج. ويشكل التباين في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة حيث الحد

(1) وهكذا فإن البطالة تمس عدداً كبيراً من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية. و تقدر نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال بحوالي 12% وتبلغ 21% في المجال الحضري، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23.7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و15% في تونس. هذا الضغط على سوق العمل يغذي «النزوح إلى الهجرة» خاصة في شكلها غير القانوني و20 % في لبنان. ومن أجل الحد من هذه الظاهرة، فإن ذلك يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة قادرة على خلق حوالي مليون فرصة عمل سنوياً بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث: المغرب (400 ألف فرصة عمل، الجزائر (500 ألف فرصة عمل) وتونس 100 ألف فرصة عمل).

الأدنى للأجور يفوق بـ3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، على أن هذا الحد لا يحترم أحياناً من جانب أرباب العمل. ولكن إذا كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة، إلا أن ذلك لا يفسر كيف أن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دون البعض الآخر، ما يعني أن قرار الهجرة تسببه عوامل أخرى هي أساساً اجتماعية و نفسية.

العوامل المحفزة وتتجلى أساساً في ثلاث عوامل:

أولاً في صورة النجاح الاجتماعي: الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقارات الخ.... وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية. وثانياً في أثر الإعلام المرئي التي جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة. وثالثاً القرب الجغرافي فأوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغربي مثلاً إلا 14 كلم والشاطئ الإسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبتة السليبة.

عوامل النداء:

إن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع، وهو رد فعل لإغلاق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسة التي تبنتها أوروبا في هذا المجال والتي كانت لها آثار عكسية حيث زادت من وتيرة الهجرة السرية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة لمرشح للهجرة. وهكذا أصبحت الهجرة مشروعاً مكلفاً واستثماراً يقتضي تعبئة مصادر للتمويل من أجل تحقيقه من ديون ومن بيع للأرض والممتلكات... إلخ هذا ما

يفسر كيفية إقبال المهاجر غير الشرعي على أي عمل مهما كان مذلاً وصعباً لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع خاوي الوفاض[1].

ويظل الجزاء القانوني حتى الآن، ورغم القوانين الصادرة للحد من الهجرة غير الشرعية، دون حد رادع لأصحاب العمل عن استغلال هذه اليد العاملة غير الشرعية.

وقد أدت جدلية الرفض القانوني والطلب الاقتصادي إلى إنعاش ما يمكن تسميته بـ«تجارة الأوهام». وقد تكونت شبكات منظمة في مختلف مناطق مرور المهاجرين السريين لتقدم خدماتها إلى هؤلاء. ويؤدي المرشح للهجرة السرية ما بين 600 إلى 5500 دولار في مضيق جبل طارق. وتفوق هذه الكلفة بكثير هذه القيمة بالنسبة للشبكات العاملة بين آسيا وأوروبا أو الولايات المتحدة، ويقدر رقم معاملات هذه الشبكات على المستوى الدولي بحوالي 7 مليارات دولار في السنة.

كل هذه العوامل تغذي الرغبة في الهجرة، وهذا النزوح هو أقوى عند الشباب كما تدل على ذلك مختلف الإحصاءات التي أجريت في هذا الشأن في دول المغرب العربي والتي تبرز بعضها أن الرغبة في الهجرة في المغرب موجودة عند 19% من السكان النشيطين وهي أعلى عند الطلبة حيث تبلغ 54%.

(1) وتجدر الإشارة هنا إلى وجود طلب نوعي على العمل في دول الاستقبال، هذا الطلب يستجيب وفقا لمعايير كلفة تشغيل العامل ومرونته في قبول أعمال صعبة حسب احتياجات سوق العمل وغالباً ما تكون هذه الأعمال مؤقتة ومنبوذة اجتماعياً. هذا الطلب يصدر أساساً عن قطاعات كالزراعة والبناء والخدمات. ويوفر المهاجرون كذلك ما يحتاجه القطاع غير المهيكل من يد عاملة حيث يمثل هذا القطاع ما بين 20 و 25% من الناتج المحلي الإجمالي في دول القوس اللاتيني. وتحصل هذه القطاعات على امتيازات مالية واجتماعية بتوظيف هذه اليد العاملة التي تتميز بكونها طيعة وغير مكلفة.

والخلاصة أن محددات الهجرة كثيرة ومتباينة وأن الإجراءات القانونية لدول الاستقبال لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة للتأثير على هذه العوامل في إطار مقاربة شاملة ويلخص العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي Alfred Sauvy إشكالية الهجرة بقوله «إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات».

رابعاً: قراءة في آليات لإدارة مسألة الهجرة الاقتصادية:

أصدر المجلس الأوروبى في 2005/1/11 ورقة عمل حول الهجرة بعنوان «الورقة الخضراء نحو بحث آليات للتعامل مع مسألة الهجرة الاقتصادية»[1]، وترى الورقة أن الاعتراف بالمهاجرين لأسباب اقتصادية هو الدعامة الرئيسية لأي سياسة تتعلق بالهجرة وبالتالي فإنه من الضروري التعامل مع تلك القضية على المستوى الأوروبي في سياق تطوير سياسة متناسقة ومتناغمة بين الدول الأعضاء، على أن تعتمد هذه السياسة على الشفافية وانعدام البيروقراطية ومراعاة مصالح كل الأطراف ذات الصلة: المهاجرين والدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين.

وفي هذا الإطار تضمنت الورقة عدداً من النقاط التي ارتأى

(1) وتهدف إلى مطالبة كافة الأطراف ذات الصلة بالتعليق وإبداء الرأي: المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي واللجنة الاوروبية الاقتصادية الاجتماعية ولجنة الأقاليم والسلطات الوطنية والإقليمية والمحلية. وكذلك الشركاء الاجتماعيين بما فيهم جمعيات التوظيف والاتحادات والنقابات العمالية. وكذلك المنظمات غير الحكومية والدول المرشحة للعضوية ودول الممر والمنظمات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى وكذلك الأفراد. كل تلك الأطراف مدعوة للإشتباك فى بحث وضع آليات لإدارة مسألة الهجرة على أساس من التعاون بين كل الأطراف.

المجلس أنها أساسية في وضع سياسة تتعلق بالهجرة أهم هذه النقاط: تطوير سياسات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالعمالة المهاجرة، ودرجات الاتساق والتناغم الواجب الوصول إليها بين دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقضية، وتحديد إجراءات الاعتراف بالعمالة المأجورة، وتحديد أواويات سوق العمل المحلي، وتحديد إجراءات وقواعد التوظيف الفردي وإجراءات تصاريح الإقامة والعمل وتحديد امكانات تغيير القطاع أو الوظيفة وكذلك حقوق العمالة المهاجرة.

كما تضمنت الورقة فقرة بعنوان «إجراءات إضافية» أو «خطوات مصاحبة» تتعلق بمسائل الاندماج والعودة والتعاون مع دول الممر. وتشير هذه النقطة إلى أن السياسة الأوروبية الناجحة في مجال الهجرة الاقتصادية تتطلب أن يتم التحكم في جماعات المهاجرين بالتعاون مع دول المنشأ ودول الممر مع الوضع في الحسبان واقع تلك الدول ومتطلباتها. فينبغي أن تصاحب السياسات التي سوف يتم الإتفاق عليها بسياسات قوية لدمج المهاجرين المعترف بهم في مجتمعات الدول المضيفة. وبالتبعية فإن التعاون مع دول الممر لتسهيل الهجرة الشرعية وكذلك إجراءات الدمج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين المحتملين يجب أن تتضمن عدداً من القضايا مثل قضية تجفيف العقول «brain drain» والتي تعني أن دول المنشأ تستثمر في تنمية مهارات أناس يتركون في آخر الأمر مجتمعاتهم واقتصادات دولهم إلى الخارج وكذلك الصعوبات التي تواجه المهاجرين في الإبقاء على علاقات اجتماعية وثقافية وثيقة بدول المنشأ التي هاجروا منها. كما تطرقت إلى كيفية تسهيل عودة العمالة المؤقتة في نهاية فترات تعاقدهم وكيفية إعادة دمج هؤلاء في مجتمعاتهم الأصلية.

غير أن الورقة الخضراء التي تضمنت الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة لم تتحدث في واقع الأمر سوى عن العمالة الشرعية المهاجرة والتي يحتاج إليها السوق الأوروبي لأسباب كثيرة بعضها اقتصادي وبعضها الأخر يتعلق بالطبيعة الديموغرافية لدول الاتحاد وتركيبة السكان ونسبتهم. ففي حين تولي الورقة اهتماماً كبيراً باحتياجات وأوليات سوق العمل الأوروبي فإنها لا تشير إلى أسباب ودوافع الهجرة الشرعية أو غير الشرعية من الدول النامية إلى أوروبا. كما تعاني الورقة من قصور في مجالات التعاون المطروحة بين الإتحاد وبين دول المنشأ والعبور والتي تقتصر في معظمها على التعاون الأمني فضلاً عن عدم إبلاء الدور الذي يمكن أن يلعبه التعاون مع منظمات المجتمع المدني الاهتمام الكافي. إن القراءة الدقيقة لمضمون هذه الورقة يقودنا إلى أبداء عدداً من الملاحظات أبرزها:

- العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والتنمية:

لكي يتم وضع إستراتيجية فاعلة في مواجهة فلول المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الإتحاد الأوروبي فينبغي فهم الأسباب التي تؤدي إلى بروز وتزايد هذه المشكلة. إن السبب الرئيسي للهجرة من الدول النامية وبخاصة من دول المتوسط إلى أوروبا سواء بشكل شرعي أو غير شرعي يكمن في الظروف الاقتصادية في تلك الدول.

فعلى سبيل المثال يعتبر تحويل المهاجرين لأموالهم أمر ذو أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للدول المضيفة ودول المنشأ على حد سواء، فإقتصادات فرنسا وإيطاليا وأسبانيا تعد من بين أول 12 دولة في العالم من حيث تحويل أموال الهجرة إلى بلدان المنشأ بما

قيمته 3.9، 2.6، 2.2 بليون دولار على التوالي. وفي دول المغرب العربي فإن إقتصاد دولة المغرب سيحتل المرتبة الرابعة في العالم من حيث تحويل أموال المهاجرين بما يعادل 3.3 بليون دولار في العام 2012. وفي العام نفسه ستصل مساعدات التنمية للمغرب إلى 517 بليون دولار بمعدل 18 دولار للفرد[1] .

وعلى الجانب الآخر فإن الاقتصاد المصري منذ سبعينيات القرن الماضي يعتمد بشكل كبير من بين عدد محدود من مصادر الدخل على العمالة المهاجرة إلى دول الخليج. غير أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة قلل إلى الحد الأدنى من فرص هجرة الأيدي العاملة المصرية إلى دول الخليج. تزامن ذلك مع تغيرات كبيرة شهدتها السياسات الاقتصادية في مصر إلى تحرير القطاعات الاقتصادية وأتباع سياسات السوق والتي كان لها تأثير سلبي على قطاع واسع من السكان وعلى الأخص في الريف. وتشير الدراسات في مجال تحويل الأموال أن قرار الهجرة يرتبط بشكل وطيد بالحاجة إلى تحسين ظروف المعيشة بالنسبة للمهاجر وأسرته. غير أن التأثيرات الاقتصادية لتحويل الأموال يذهب إلى ما هو أبعد من نطاق الأسرة ليشمل القطاعات الاقتصادية المختلفة في البلدان المستقبلة والمرسلة للمهاجرين. وفيما يلي بعض الملاحظات منها:

- إن الإستراتيجية التي تقدم بها الإتحاد الأوروبي والتي تعتمد على تشجيع الهجرة الشرعية بناء على دراسة دقيقة لاحتياجات سوق العمل الأوروبي رغم كونها تتناسب مع

(1) Dialogue Newsletter/ N.1 ISSUE, EDITION SEPTEMBER 2004/ AN EC - NOMIC DIMENSION TO IMIGRATIONS IN THE 5+5.

السياق الاقتصادي والاجتماعي في دول أوروبا إلا أنه لا يمكن اعتبارها بمفردها كحل عملي لمشكلات الهجرة إلى أوروبا مع الوضع في الاعتبار الأعداد الكبيرة من المهاجرين المحتملين الذين لا يملكون أية بدائل ملموسة لكسب العيش في بلدانهم وليس أمامهم سوى البحث عن طريق آخر خارج البلاد.

- أن غالبية المشروعات المطروحة من قبل الإتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية تركز على الجانب الأمني. فمثلاً مشروع إنشاء معسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين على شواطئ خمس دول شمال إفريقية وغير ذلك من برامج الدعم المالي والتقني لحكومات دول جنوب المتوسط التي تتركز على حراسة الحدود البحرية والبرية وكذلك للحد من العبور بشكل غير شرعي؛ مثل تلك المشروعات على الرغم من أهميتها إلا أنها لا يمكن أن تكون الوجه الوحيد للتعاون بين دول الاتحاد الاوروبي وبين حكومات جنوب المتوسط، فضلاً عن أن تلك البرامج قد تقود إلى انتهاكات لحقوق الإنسان مثل تلك التي وردت مؤخراً في تقرير لمنظمة العفو الدولية بشأن انتهاك حقوق طالبي غير اللجوء.

- إن الأمل في القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالعمالة سيكون ضعيفاً إذا لم يتم القضاء على كل الظروف الرئيسة التي تتسبب في الهجرة. فإتخاذ خطوات للحد من البطالة والحد من القصور في التنمية بما يقلل الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية هي السبيل الوحيد لمواجهة المشكلة. ومن ثم

فإنه يتعين على الإتحاد الأوروبي أن يتخذ استراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية عبر الدعم المالي والتقني لأجل توفير فرص عمل ودخول مناسبة في الدول التي تتسم بمعدلات بطالة مرتفعة والتي تتضمن نسبة كبيرة من العمالة المهاجرة المحتملة، كما ينبغي أن تكون هناك مشروعات لتنمية المهارات والإمكانات المحلية القائمة.

- إن الاستجابة للمتطلبات التنموية في إطار من التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي وحكومات جنوب المتوسط لن يعمل فقط على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم بل سوف ينمي من الفهم المتبادل بين الطرفين عن طريق خلق علاقات من الشراكة على المستوى الإقليمي.

- سوق العمالة في أوروبا والعمالة غير المنظمة:

على الرغم من أن الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول الإتحاد الأوروبي باتت تستحوذ على اهتمام كبير بين الدول الأعضاء في الإتحاد إلا أن القليل من هذا الاهتمام يوجه للمكاسب الاقتصادية التي تتحصل عليها إقتصادات تلك الدول نتيجة تشغيل أعداد كبيرة من العمالة غير المنظمة في سوق العمل الأوروبي. وكذلك فإن الظروف التى يعيشها هؤلاء العمال بما في ذلك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لا يتم مناقشتها بشكل واف.

- أن هناك أسباباً ضاغطة في دول المنشأ التي أتى منها هؤلاء العمال تدفعهم للمخاطرة بالهجرة بشكل غير شرعي إلى دول أوروبا إلا أنه لا يجب التغاضي عن وجود عوامل معينة في الدول التي

يهاجرون إليها تساعد على نمو الظاهرة. فغياب القوانين والأنظمة التي ليست فقط تمنع المزيد من العمال من الدخول بشكل غير شرعي بل وتحجم فرص أرباب الأعمال في استغلال العمال غير الشرعيين يعد سبباً رئيسياً من أسباب تزايد أعداد العمالة غير المنظمة في السوق الأوروبي. فهناك قطاعات اقتصادية في الدول الصناعية وخصوصاً تلك القطاعات غير الرسمية وغير المنظمة في الولايات المتحدة وأوروبا تعتمد على العمالة غير المنظمة التي تعمل بدون أية حقوق تذكر.

وتشير الدراسات إلى أن الاقتصاد غير المنظم يمثل 5% أو أقل من الناتج المحلي في معظم دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر (قبل التوسيع) ويمثل ما يربو على 17% من الدخل القومي في عدد من دول شمال أوروبا الأعضاء في الإتحاد.

والعديد من المراقبين للهجرة الدولية يعتقدون أن أعداد المهاجرين غير الشرعيين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يصل إلى العشرين مليون عامل. معظم هؤلاء العمال دخلوا إلى تلك الدول في العشر سنوات الأخيرة. وفي حين تستوعب الولايات المتحدة نصف هذا العدد من العمالة فإن دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر - قبل التوسع في 2004 - ربما يستوعب أكثر من نصف العدد المتبقي. وتتزعم المانيا المجموعة بينما تحتل المملكة المتحدة ودول الشمال الأوروبي مراتب متقدمة في هذا المضمار. في الوقت الذي تضم فيه باقي دول العالم عدداً مشابهاً من العمال المهاجرين غير الشرعيين.

العمال غير الموثقين أو الذين لا يعملون في إطار منظم عادة ما يعملون في ظروف عمل أكثر سوءاً من غيرهم من العمال وهناك

عدد كبير من أصحاب الأعمال يفضلون تشغيل هذا النوع من العمال بهدف التخلص من المنافسة غير العادلة. وفي أسوأ الظروف فإن العمال المهاجرين غير الشرعيين يعملون بشكل أشبه بالعمل العبودي وهم نادراً ما يلجأون للقضاء خشية التعرض للطرد أو الإبعاد، وفي العديد من الدول لا يملكون حق الطعن على القرارت الإدارية التي تؤثر عليهم.

إن الورقة الخضراء التي تقدم بها المجلس الأوروبي تركز فقط على الدراسة الدقيقة لإحتياجات سوق العمل الأوروبي وتشدد على منح الأولوية في العمل للعمال المحليين كخطوة سابقة على البحث عن عمال من دول خارج الإتحاد. غير أن الورقة لا تقدم أي إستراتيجية واضحة للتعامل مع العمال غير المنظمين الذين يعملون بالفعل في أوروبا بدون أن يتم توثيقهم، خصوصاً هؤلاء الذين يعملون في السوق السوداء وفي الأنشطة غير المنظمة.

إن المهاجرين غير الشرعيين الذين يعملون في سوق العمل غير الرسمي لا ينبغي أن يتم التعامل معهم بنفس الأسس التي يتم التعامل بها من القادمين الجدد أو المهاجرين غير الشرعيين المحتملين من منطلق أن هؤلاء العمال لهم إسهاماتهم الحقيقية في الاقتصاد الوطني للدول التي يعملون بها. وعلى الجانب الآخر لا ينبغي تحميل هؤلاء العمال المسؤولية كاملة عن وضعهم بينما يتم إغفال الدور الذي يلعبه كل من أرباب الأعمال وكذلك غياب القوانين والأنظمة الحكومية.

هناك أسباب اقتصادية وديموغرافية مهدت الطريق للمهاجرين غير الشرعيين للتزايد في سوق العمل الأوروبي لسنوات طويلة ولكن تزايد أعداد هؤلاء صار يمثل مشكلة كبيرة لدول الإتحاد الأوروبي

تستلزم التحرك والمواجهة. غير أن الخطوات التي تتخذ لمكافحة الهجرة غير الشرعية ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع إستراتيجيات لحماية حقوق الآلاف إن لم يكن الملايين من العمال غير المنظمين في أوروبا الذين يعتمدون على الأعمال التي يعملوا به كمصدر للعيش دون أن يتمتعوا بأية حقوق اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية. تلك الإستراتيجيات ينبغي أن تكون شاملة وتعتمد على الدراسة الدقيقة للعمال غير الشرعيين في سوق العمل بكل دول الإتحاد الأوروبي بما في ذلك سوق العمل غير الرسمي. كما ينبغي تحليل ظروف هؤلاء العمال وتوثيقهم بحيث يتمتعون بالحقوق والواجبات التي يخضع لها العمال المنظمين. كما ينبغي أن يكون واضحاُ أن الإستراتيجيات المقترحة في هذا الشأن تختلف اختلافا كلياً عن السياسات التي تتبعها عدد من الدول الأوروبية بشكل دوري لمنح جماعات معينة من العمال تصاريح إقامة وعمل طبقاً لشروط معينة. إن الإستراتيجيات المقترحة بشأن العمال غير المنظمين المتواجدين بالفعل في أوروبا يجب أن تضم هؤلاء العمال إلى القطاع الرسمي بحيث يخضعون لنظم الحماية المطبقة على العمال المنظمين وتتيح لهم الحصول على أجور عادلة وأن يتم وضع الاعتبار اللازم لمهاراتهم وكفاءاتهم فضلاً عن توفير الفرصة أمامهم للتدريب والتعليم. وفي الوقت نفسه تتيح لهم ولأرباب أعمالهم أن يدفعوا الضرائب.

وينبغي لتلك الإستراتيجيات ان تسير جنباً إلى جنب مع وضع خطط لمكافحة نشر المعلومات المضللة بشأن الهجرة والحد من الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر وفرض عقوبات رادعة على الأفراد والجماعات التي تدير أو تسهل عمليات تهريب البشر بشكل غير شرعي عن طريق استخدام العنف أو التهديد أو الضغط، على أن تمتد هذه العقوبات لتشمل أرباب الأعمال الذين يستخدمون

عمالاً غير شرعيين.

- التعاون بين الإتحاد الأوروبي والدول المصدرة للمهاجرين ودول العبور:

يعد التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط خطوة أساسية نحو وضع آليات ناجعة لمواجهة الهجرة غير الشرعية. غير ان هناك ملاحظتين تتعلقان بآليات التعاون الواردة بالورقة الخضراء:

التعاون بين الحكومات:

إن آليات التعاون الواردة في الورقة الخضراء تتمثل في الدعم الفني والمالي من الإتحاد الأوروبي للدول المصدرة للمهاجرين ودول العبور في المجال الأمني مثل دعم مشروعات الرقابة على الحدود البرية والبحرية ومكافحة المهربين.

وعلى الرغم من أهمية التعاون في المجال الأمني فإنه يجب أن يدعم التعاون الأمني بخطوات جادة نحو احترام حقوق الإنسان. إذ ينبغي على الطرفين إبلاء الاعتبار الكافي لحقوق طالبي اللجوء والمهاجرين خصوصاً في تلك الدول التي لم توقع على اتفاقية 1951 بشأن اللاجئين أو تلك الدول التي لها سمعة في انتهاك حقوق الإنسان. كما ينبغي الوضع في الاعتبار أن المهاجرين غير الشرعيين هم ضحايا لأوضاع اقتصادية واجتماعية في بلدانهم ولا ينبغي التعامل معهم كمجرمين بحيث يتعين وجود رقابة صارمة على ممارسات الدول المشاركة في أي برامج للتعاون الأمني بشأن الهجرة غير الشرعية.

على الجانب الآخر فإن الورقة الخضراء تشير إلى التعاون في مجال دمج المهاجرين في المجتمعات التي يغادرون إليها، ويتمثل ذلك في إنشاء مراكز تدريب في دول المنشأ للتدريب على المهارات المناسبة لاحتياجات سوق العمل الأوروبي، وكذلك مراكز للتدريب الثقافي واللغات. وكذلك عمل قاعدة معلومات لتبيان المهارات والوظائف والقطاعات للعمالة المهاجرة المحتملة (6). وهذا المجال من مجالات التعاون له أهمية بالغة في تجنيب العمال المهاجرين مشكلات الاندماج في المجتمع الجديد الذي يغادر إليه.

غير أنه من الملاحظ أن الورقة الخضراء لم تولِ اهتماما كبيراً للتعاون في مجال التنمية على الرغم من أن التعاون في هذا المجال يعد عنصراً رئيسياً في مواجهة مشكلات الهجرة غير الشرعية

التعاون مع المجتمع المدني:

بينما ركزت الورقة الخضراء على التعاون مع الحكومات في دول المنشأ ودول العبور فإنها لم تظهر الاهتمام الكافي للدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني خاصة فيما يتعلق بمشروعات التنمية وبناء القدرات. ففي نداء حديث للمفوضية الأوروبية لمشروعات موجهة للمجتمع المدني في دول شمال إفريقيا ركزت الأنشطة المقترحة في النداء بشكل أساسي على مشروعات لرفع الوعي وبناء القدرات في المجال الأمني. إن المجتمع المدني في الإقليم خاصة المنظمات غير الحكومية العاملة في التنمية وحقوق الإنسان تتمتع بالخبرة والفهم للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وعبر علاقات منظمات المجتمع المدني بالمجتمع المحلي فإن تلك المنظمات قادرة على تنفيذ مشروعات يمكنها أن تساعد على توفير

بدائل اقتصادية للهجرة غير الشرعية. إن المجتمع المدني ينبغي أن يكون شريكاً أساساً في الإستراتيجيات المتعلقة بالتنمية وبتحسين الظروف الإقتصادية والاجتماعية للسكان.

- حقوق العمال المهاجرين في أوروبا:

بما أن العمال المهاجرين في دول الإتحاد الأوروبي يساهمون بشكل فاعل في اقتصاديات الدول التي يعملون بها فضلاً عن أن عليهم نفس الواجبات المفروضة على العمال المحليين فيما يتعلق بالضرائب فإنه ينبغي التعامل معهم على أساس من المساواة بينهم وبين العمالة الوطنية. بمعنى أنه ينبغي على العمال المهاجرين التمتع بكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية الواردة بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية وغيرها من المواثيق الدولية مع التركيز على عدد من الحقوق الواردة في:

العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966):

- المادة 2: بند 1،2.

- المادة 6: بند 2 المتعلق بالدعم الفني والتقني، والمادة 7، 8،9 المتعلقة بظروف عمل عادلة والحق في العمل النقابي والإضرابات والضمان الاجتماعي والتأمينات.

- المادة 10: بند 2 المتعلق بحماية الأمهات العاملات.

- المادة 11: بند 1 المتعلق بحق كل فرد في مستوى معيشي

مناسب له ولأفراد أسرته.

- المادة 12: بند 2 (ب،ج،د) المتعلق بالرعاية الصحية.

- المادة 13: بند 1،2،3،4 المتعلق بالحق في التعليم والبند 14 المتعلق بالحق في التعليم الابتدائي المجاني للجميع.

- المادة 15: بند 1،2،3 المتعلق بالحقوق الثقافية للجميع.

- العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية:

المادة 2: بند 1،2،3 والمادة 3 والمادة من 5 - 22 والمادة 26 و27.

إن تحسين التشريعات الخاصة بحقوق العمال بحيث تكون أكثر إتساقاً مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ينبغي أن تكون عنصراً رئيسياً في المناقشات حول مسألة الهجرة كما ينبغي تضمينها في الإستراتيجيات الموضوعة من أجل إدارة مسألة الهجرة.

الفصل الثامن

البيئة بين كيوتو وكوبنهاغن

شاع استخدام مصطلح «البيئة» في العقود الخمسة الماضية، ورغم ذلك ما يزال المفهوم الدقيق غامضاً لدى الكثيرين، إذ أن ليس ثمة تعريف واحد محدَّد يبيِّن ماهية البيئة ومجالاتها المتعددة[1].

(1) يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الجذر (بوأ) الذي أُخذ منه الفعل الماضي (باء). قال ابن منظور في معجمه الشهير «لسان العرب»: باء إلى الَشيء أي رجع إليه. وذكر المعجم نفسه معنيين قريبين من بعضهما البعض لكلمة (تبوأ)؛ الأول: إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه. والثاني: بمعنى النزول والإقامة. وعلى ذلك يتضح أن البيئة هي: «النزول والحلول في المكان»، ويمكن أن تطلق مجازاً على المكان الذي يتَّخذه الإنسان مستقراً لحلوله ولنزوله، وقد استخدم علماء المسلمين كلمة «البيئة» استخداماً اصطلاحياً منذ القرن الثالث الهجري، للإشارة إلى الوسط الطبيعي: الجغرافي والمكاني والإحيائي الذي يعيش فيه الكائن الحي بما في ذلك الإنسان، وللإشارة إلى المناخ الاجتماعي: السياسي والأخلاقي والفكري المحيط بالإنسان. وقد يراد بالبيئة مجازاً: أولئك البشر الذين يسكنون فيها أو يقيمون، أو كافة المخلوقات والموجودات التي تحل مع الإنسان، وتستوطن مواضع عيشه، مثل: الحيوانات والنباتات والأشجار.أما البيئة في المعاجم الإنكليزية فلها مصطلحان متداخلان: «Environment»: وهو يعني: مجموعة الظروف أو المؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات (بما فيها الإنسان). ومصطلح «Ecology» (الإيكولوجيا)، ويُعرِّف علم البيئة الحديث البيئة بأنها: «الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من ظاهرات طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها». وقد أوجز إعلان مؤتمر البيئة البشرية الذي عقد في استوكهولم عام 1972 مفهوم البيئة بأنها: «كل شيء يحيط بالإنسان».

وقد درج استخدام لفظ البيئة في العديد من الاستخدامات: كالبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية والبيئة المناخية. والبيئة البشرية والبيئة الوراثية.

ويُفرِّق الباحثون بين مفهوم البيئة ومفهوم النظام البيئي، فالنظام البيئي هو وحدة بيئية متكاملة؛ تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان معين؛ يتفاعل بعضها ببعض وفق نظام دقيق ومتوازن في حركة دائبة لتستمر في أداء دورها في استمرار الحياة. ومن أهم القضايا التي تناقشها أدبيات البيئة في ظرفنا الحالي قضايا التلوث البيئي، الماء والهواء والتربة، والتلوث الصوتي، الضوضاء، وأخطار انقراض بعض الكائنات الحية، كما تُطرح بشدة قضية ثقب الأوزون إشارة إلى تأثيرها في تغير المناخ.

وقد برز مفهوم البيئة «Environmentalism» ومدرسة الدفاع عنها في الفكر الوضعي خلال عقد الخمسينيات والتي تركز على الحاجة إلى فهم الطبيعة وأفرادها بالدراسة والرعاية، والحاجة لفهم الحياة الإنسانية ومسارها من خلال الحياة الطبيعية. وتغطي أفكار هذه المدرسة مساحة واسعة من المعتقدات العلمية والسياسية والدينية والاقتصادية إلى جانب تقديم مجموعة من الأوليات السياسية والاقتصادية والبرامج لحماية البيئة والدفاع عنها. ودافعت عنها حركات الخضر Greens وضغطت لتطبيقها في مجالي القانون الداخلي والقانون الدولي، خاصة بعد دخول معظم هذه الحركات في الغرب للمجالس النيابية بنسب تمثيل متفاوتة. وقد قدم تيار الدفاع عن البيئة رؤيته من خلال عدة محاور نظرية:

- الدفاع عن البيئة وحمايتها من التلوث والأمطار الحمضية والإشعاعات النووية والمخلفات بأنواعها؛ خاصة المشعة

والنووية (دفن النفايات في العالم الثالث مثلاً)، وأكد أن دراسة البيئة والحفاظ عليها هو مناط بحفظ الحياة الإنسانية في الحاضر والمستقبل.

- النظرة الكلية للكون، فتذهب هذه المدرسة إلى أن العالم الطبيعي لا بد من فهمه كوحدة واحدة وألا يتم التعامل مع أجزائه ومفرداته كل على حدة، بل ويلقي اللوم على المدارس العلمية والطب لتعامله مع المشكلات منفردة، إذ شهدت جراحات نقل الأعضاء والقلب والمخ والأعصاب طفرة في مقابل الإهمال الذي يواجهه ضبط نظام الجسم ووقف الملوثات وخاصة التدخين، وإتباع نظام غذائي صحي من جانب صناعة الطب.

- استدامة التنمية ورعايتها للبيئة حيث حذرت هذه المدرسة من الاستهلاك المتزايد غير المحسوب للموارد الطبيعية والمادية، وحثت على التعامل الرشيد والاستهلاك المتوازن وإعادة استخدام المواد (التدوير Recycling) وأن تكون المشروعات الصناعية وبرامج التنمية مبنية على هذا الأساس.

- الدفاع عن القيم: حيث ركزت على القيم التي يعتنقها الأفراد في تعاملهم مع البيئة من حرص على الأجيال القادمة، والمسؤولية الاجتماعية، وحقوق الحيوان، والسلام دفعاً لخطر الدمار النووي الشامل.

أولاً: مظاهر سلبية في بيئة الأرض

في الواقع ثمة نسبة كبيرة من ثروات الأرض تستنزف لصالح

ترفيه دول الشمال لتخلف وراءها الدول النامية والفقيرة وقد امتصت منها ثرواتها، وهي ضحية التلوث البيئي والفقر. وهو ما يعني أن ثلثي سكان العالم في الجنوب يدفعون ببؤسهم ثمن تنعم سكان الدول الصناعية.

فالغابات تشهد تناقصاً مخيفاً في مساحاتها، فبمعدل 14 مليون هكتار منها يقطع ويحرق سنوياً، أو حسب إحصائية أخرى 50 مليون متر مكعب من الأخشاب يتم تقطيعها بطريقة غير قانونية سنوياً، وهو ما يتسبب في خسائر قدرها 4 مليارات دولار كل عام. والتلوث الجوي والانبعاثات السامة لا تتوقف خصوصاً بعد رفض الولايات المتحدة التصديق على اتفاقية كيوتو لعام 1997 المتعلقة بظاهرة الاحتباس الحراري. كما أن هناك أزمات نقص مياه واضحة تتسع دائرتها من دولة إلى أخرى كل عام، حيث يتأثر بذلك حالياً 40% من سكان العالم، والنسبة قد ترتفع إلى 60% خلال الـ 30 عاماً القادمة[1]. وفي الواقع ثمة مظاهر سلبية عديدة ومتنوعة تهدد بيئة الأرض ومن بينها:

- ثقب الأوزون:

يتكون الأوزون بشكل طبيعي نتيجة التفريغ الكهربائي الناتج عن البرق، كما يتكون من جراء النشاطات البشرية في

(1) وقد حذر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أنه ما لم تكن هناك خطوات تنفيذية حازمة فإن العقود الثلاثة القادمة ستشهد دماراً أوسع يهدد الأرض بطبيعتها وسكانها وكائناتها، وراجع التقرير تدهور أوضاع البيئة منذ انعقاد مؤتمر أستكهولم البيئي في عام 1972، مشيرا إلى أن التغير البيئي بسبب تراجع مساحة الأراضي الخضراء تسبب في المزيد من الكوارث الطبيعية والأمراض البشرية، مثل فيروس نيباه الذي انتشر في دول آسيوية بسبب حرق وتقطيع الغابات، وأن ضحايا الكوارث قد زادوا من 147 مليوناً سنوياً في الثمانينيات إلى 211 مليوناً في التسعينيات، وقدرت خسائر الكوارث في عام 1999 بمائة مليار دولار.

طبقة الستراتوسفير بواسطة التفاعلات الكيموضوئية. وطبقة الستراتوسفير إحدى أهم طبقات الغلاف الجوي، وتعرف أيضاً بطبقة الأوزونوسفير (OZONOSPHERE) لأنها غنية بغاز الأوزون، ويبلغ سماكتها 40 كلم. وفي العشرة كيلومترات الأولى من هذه الطبقة تظل درجات الحرارة ثابتة (حوالي 55 درجة مئوية تحت الصفر)، ثم ترتفع درجات الحرارة تدريجيا لتصل في نهاية الطبقة إلى حوالي مائة درجة مئوية؛ وذلك لوجود غاز الأوزون الذي يمتص الأشعة الحرارية ويعكس معظم الأشعة فوق البنفسجية[1]. ويمثل وجود طبقة الأوزون ضرورة لاستمرار الحياة على كوكب الأرض؛ حيث تمثل حزاماً واقياً ودرعاً حامية من الأشعة فوق البنفسجية. كما أنها تمتص جزءاً كبيراً من الإشعاعات الكهرومغناطيسية وخاصة الإشعاعات التي تتصف بطاقتها العالية التي يتراوح طول موجاتها بين 240 و320 نانومترا.

والأوزون الموجود في الغلاف الجوي للأرض في حالة توازن ديناميكي؛ حيث يتعرض لعمليتي البناء والهدم بصورة مستمرة ومتوازنة ومتساوية في المقدار، وذلك في الظروف الطبيعية، ويمثل

(1) الأوزون مركب كيميائي يتكون من اتحاد 3 ذرات أكسجين (O3)، وهو ذو رائحة مميزة: رائحة البحر التي تعزى لتصاعد كميات قليلة من الأوزون، الذي تفوق سميته مركبات أول أكسيد الكربون والسيانيد. ويتصف الأوزون بأنه يتفكك بالتسخين، وذلك عندما تتجاوز درجة الحرارة مائة درجة مئوية. ويتصف بقابليته للذوبان في الزيوت العطرية وبحساسيته الشديدة للصدمات والاهتزازات. كما أنه قابل للانفجار إذا وجدت معه وهو سائل بضع ذرات من الغازات العضوية. ويعتبر العالم «ماتينوس فان ماركوس» أول من اكتشف وحضّر الأوزون عام 1758م، ثم حضّره «كريستيان سشونيين» في عام 1860م وأطلق عليه «الأوزون». ويتم تحضير الأوزون في المختبر بالاعتماد على تحليل جزيئات الأكسجين باستخدام الطاقة، ويتحقق ذلك عن طريق تحرير غاز الأكسجين الجاف والمبرد حتى درجة الصفر المئوي في جهاز خاص يسمى «مولد الأوزون»، ثم يتم إحداث تفريغ كهربائي هادئ داخل الجهاز؛ فيتولد بذلك غاز الأوزون.

هذا التوازن ناموساً كونياً حتى تستقر الحياة. غير أن الملوثات البيئية التي تنشأ عن الصناعة والأنشطة البشرية ذات المنفعة المادية تؤدي إلى خرق هذا التوازن الفطري؛ ما يؤدي إلى حدوث الاضطرابات الكونية والتدهور البيئي[1]. ويؤدي تناقص الأوزون إلى زيادة الأشعة فوق البنفسجية التي تؤدي بدورها إلى انتشار سرطان الجلد، ونقص المحاصيل الزراعية، وتدمير الثروة السمكية، وإصابة الثروة الحيوانية بالأمراض. ويرجع السبب الرئيس لإحداث ثقب الأوزون إلى تلوث البيئة بالكيماويات، وتصل هذه الكيماويات إلى منطقة الستراتوسفير عن طريق البخاخات أو الأيروسولات والطيران النفاث وإطلاق الصواريخ إلى الفضاء والتفجيرات النووية.

وعلى الرغم من سمية الأوزون فإن له استخدامات عديدة في الكثير من العمليات الصناعية التي تطبق فيها عمليات الأكسدة. كما أنه مادة مبيضة تستخدم لتبييض مختلف المركبات العضوية وخاصة الشموع والزيوت. بل ويستخدم في إزالة الروائح الكريهة من بعض المواد الغذائية، ويستعمل في صناعة بعض الأدوية مثل الكورتيزون. يستخدم الأوزون في تعقيم وتكرير المياه ومعالجة مياه الشرب؛ حيث وجد أنه أسرع من الكلور 3200 مرة في قتل البكتريا

(1) وقد بدأ الاهتمام الدولي بمشكلة ثقب الأوزون (أولى مراحله عام 1972) مع بدء الحوار حول طائرات الكونكورد الأسرع من الصوت؛ حيث يمكنها العبور فوق الأطلنطي في ثلاث ساعات فقط، والتي تصنع احتكاكات في الجو ينتج عنها ارتفاع درجة الحرارة ومخلفات تؤثر على طبقة الأوزون. وبعد ذلك أوضح تقرير الهيئة التابعة لوكالة الفضاء الأمريكية أنه فيما بين 30 و64 درجة جنوب خطوط العرض – حيث يعيش غالبية سكان العالم – بلغت نسبة تناقص الأوزون من1.7% إلى 3% خلال الفترة من عام 1996 حتى 1986، وتبلغ مساحة الثقب حوالي 10% من منتصف الكرة الأرضية الجنوبي، وتأكد العلماء من اتساع فجوة الأوزون في تشرين الأول 1987، وقدر مساحتها بما يعادل مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، ويبلغ عمقها قدر ارتفاع جبل إيفرست، والفجوة يتخلخل فيها الأوزون وينقص بنسبة 40–50%.

والفيروسات، فضلاً عن الفطريات والطفيليات، وبدون أي آثار جانبية. والأوزون يعد عاملاً منظفاً للبيئة، لكن زيادة نسبته عن الحد المسموح به تحوله إلى عنصر ضار ومتلف ومدمر لها[1].

- الاحتباس الحراري:

أثار التحذير الحاد الذي أعلنته هيئة مستشاري تغيرات المناخ IPCC التابعة للأمم المتحدة حول احتمالات زيادة التغيرات المناخية الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري بصورة أسرع بكثير من المتوقع جدلا واسعاً، في الأوساط العلمية والسياسية؛ وقد أصدر تقريراً يؤكد أن المتسبب الرئيس في زيادة درجة الحرارة على سطح الأرض هو التلوث الهوائي- الناجم عن الأنشطة الإنسانية المختلفة - وأن استمرار معدلات انبعاث غازات الصوبة الخضراء Greenhouse gases وفي طليعتها ثاني أكسيد الكربون في مستواها الحالي قد يعني كارثة محققة؛ حيث يحتمل زيادة درجة الحرارة 10.5 درجات عن معدلها الحالي مع نهاية القرن العشرين، ما يعني النقص الشديد في موارد المياه العذبة نتيجة لتبخرها وارتفاع مستوى المياه

(1) وقد حصل العالم الألماني «أوتو فاريورج» على جائزة نوبل لعامي 1931 و1944 عن أبحاثه في الاستخدام العلاجي للأوزون خاصة في حقل علاج السرطان. ويستخدم الأوزون كعلاج للأعصاب وحالات ضعف الذاكرة وفتور الدورة الدموية في فرنسا. ويؤكد الأطباء الفرنسيون الذين يستعملون الأوزون في الطب وعلاج الأمراض أن جرعات قليلة من الأوزون تفيد في تنقية الجسم من السموم وإزالة التوتر النفسي. وقد اعتُرف بالأوزون كوسيلة علاجية في العديد من الدول الأوربية مثل إيطاليا والنمسا وفرنسا وسويسرا وإنكلترا وغيرها من الدول مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية حتى وصل إلى مصر. ويعتمد الاستخدام الطبي للأوزون على تنشيطه لخلايا الجسم الطبيعية بشكل آمن عن طريق زيادة نسبة الأكسجين المتاحة للخلايا إلى الحد الأمثل الذي يسمح بإطلاق المطلوب من الطاقة لأداء وظائفها الكاملة، ورفع درجة مناعتها لمقاومة الأمراض. كما أنه يثبط الفيروسات والبكتريا والفطريات والخلايا السرطانية عن طريق اختراقها وأكسدتها.

في البحار والمحيطات - نتيجة ذوبان الثلج في القطبين المتجمدين - بمعدل قد يصل إلى عشرة أقدام؛ ما يؤدي إلى غرق معظم الدول الساحلية[1].

وفي الواقع تعتبر ظاهرة الاحتباس الحراري ظاهرة طبيعية بدونها قد تصل درجة حرارة سطح الأرض إلى ما بين 19 و15 درجة سلزيوس تحت الصفر؛ حيث تقوم الغازات التي تؤدي إلى وجود هذه الظاهرة (غازات الصوبة الخضراء) والموجودة في الغلاف الجوي للكرة الأرضية بامتصاص الأشعة تحت الحمراء التي تنبعث من سطح الأرض كانعكاس للأشعة الساقطة على سطح الأرض من الشمس وتحبسها في الغلاف الجوي الأرضي، وبالتالي تعمل تلك الأشعة المحتبسة على تدفئة سطح الأرض ورفع درجة حرارته، ومن أهم تلك الغازات بخار الماء وثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز بخلاف الغازات المخلقة كيميائيّاً، والتي تتضمن الكلوروفلور وكربونات CFCs، وحيث إن تلك الغازات تنتج عن العديد من الأنشطة الإنسانية خاصة نتيجة حرق الوقود مثل البترول والفحم سواء في الصناعة أو في وسائل النقل؛ لذلك أدى هذا إلى زيادة نسب تواجد مثل هذه الغازات في الغلاف الجوي عن النسب الطبيعية لها.

(1) ويضع هذا التقرير الكثير من الحكومات خاصة حكومات الدول التي فيها أعلى نسب لانبعاثات غازات الصوبة الخضراء، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين في موقف حرج، خاصة بعد فشل تفعيل بروتوكول 1987 - الذي وافقت فيه الدول الصناعية على خفض معدل انبعاث الغازات الملوثة للهواء بحلول عام 2010 بنسبة 5.2% عن معدلها في عام 1990 - حيث أصرت الولايات المتحدة على إضافة نسب ثاني أكسيد الكربون الذي تمتصه الغابات إلى معدلات الخفض، وهذا ما لم توافق عليه العديد من الدول الأوربية، ولم تستطع التوصل إلى حل.

ويرى المؤيدون لفكرة أن زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري هي المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض أن زيادة نسب غازات الصوبة الخضراء في الغلاف الجوي تؤدي إلى احتباس كمية أكبر من الأشعة الشمسية، وبالتالي يجب أن تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض بصورة أعلى من معدلها الطبيعي؛ لذلك قاموا بتصميم برامج كمبيوتر تقوم بمضاهاة نظام المناخ على سطح الأرض، وأهم المؤثرات التي تؤثر فيه، ثم يقومون دورياً بتغذيتها بالبيانات الخاصة بالزيادة في نسب انبعاث غازات الصوبة الخضراء، وبآخر ما تم رصده من آثار نتجت عن ارتفاع درجة حرارة الأرض عن معدلها الطبيعي؛ لتقوم تلك البرامج بحساب احتمالات الزيادة المتوقعة في درجة حرارة سطح الأرض نتيجة لزيادة نسب الانبعاثات في المستقبل، ويطالب مؤيدو هذه الفكرة بالخفض السريع والفعال لنسب انبعاث غازات الصوبة الخضراء وأهمها ثاني أكسيد الكربون الذي يمثل نسبة 63% من هذه الغازات، وذلك عن طريق زيادة استخدام الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في إنتاج وقود نظيف بدلا من استخدام الوقود التقليدي؛ حيث أن نسب استخدام تلك الطاقات النظيفة لا يتعدى 2% من إجمالي الطاقات المستخدمة حاليا، وما يستدعي تغييراً جذرياً في نمط الحياة التي تعودها الإنسان.

أما المعارضون وهم قلة؛ فيرون أن هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى عدم التأكد من تسبب زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري في ارتفاع درجة الحرارة على سطح الأرض، بل إن منهم من ينفي وجود ارتفاع يدعو إلى البحث؛ حيث يرون أن هناك دورات لارتفاع وانخفاض درجة حرارة سطح الأرض، ويعضدون هذا الرأي ببداية الترويج لفكرة وجود ارتفاع في درجة حرارة الأرض، والتي

بدأت من عام 1900 واستمرت حتى منتصف الأربعينيات، ثم بدأت درجة حرارة سطح الأرض في الانخفاض في الفترة بين منتصف الأربعينيات ومنتصف السبعينيات، حتى إن البعض بدأ في ترويج فكرة قرب حدوث عصر جليدي آخر، ثم بدأت درجة حرارة الأرض في الارتفاع مرة أخرى، وبدأ مع الثمانينيات فكرة تسبب زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري في ارتفاع درجة حرارة الأرض.

أما مَن يرون عدم التأكد مِن تسبب زيادة الاحتباس الحراري في ارتفاع درجة حرارة الأرض؛ فيجدون أن أهم أسباب عدم تأكدهم التقصير الواضح في قدرات برامج الكمبيوتر التي تُستخدَم للتنبؤ باحتمالات التغيرات المناخية المستقبلية في مضاهاة نظام المناخ للكرة الأرضية؛ وذلك لشدة تعقيد المؤثرات التي يخضع لها هذا النظام، حتى إنها تفوق قدرات أسرع وأفضل أجهزة الكمبيوتر، كما أن المعرفة العلمية بتداخل تأثير تلك المؤثرات ما زالت ضئيلة مما يصعب معه أو قد يستحيل التنبؤ بالتغيرات المناخية طويلة الأمد.

كما يوجد الآن حركة جديدة تنادي بأن السبب الرئيس في زيادة درجة حرارة الأرض هو الرياح الشمسية؛ حيث تؤدي تلك الرياح الشمسية بمساعدة المجال المغناطيسي للشمس إلى الحد من كمية الأشعة الكونية التي تخترق الغلاف الجوي للأرض، والتي تحتوي على جزيئات عالية الطاقة تقوم بالاصطدام بجزيئات الهواء؛ لتنتج جزيئات جديدة تعد النواة لأنواع معينة من السحب التي تساعد على تبريد سطح الأرض، وبالتالي فإن وجود هذا النشاط الشمسي يعني نقص كمية الأشعة الكونية، أي نقص السحب التي تساعد على تبريد سطح الأرض وبالتالي ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض.ويرى أصحاب هذا الفكر أنه أكثر منطقية وأبسط تبريراً لارتفاع درجة حرارة الأرض، وأنه عند انخفاض هذا النشاط الشمسي المؤقت

ستعود درجة حرارة الأرض إلى طبيعتها، بالتالي يرون ضرورة توفير المبالغ الطائلة التي تُنفق على البحث عن وسائل لتخفيض نسب انبعاث ثاني أكسيد الكربون؛ حيث إنهم مهما قاموا بتخفيض نسبه فلن يغير هذا من الأمر شيئا طالما استمر النشاط الشمسي؛ حيث إن الإنسان مهما زاد نشاطه على سطح هذا الكوكب فلن يكون ذا تأثير على النظام الكوني الضخم الذي يتضمن النظام ألمناخي للأرض؛ لذلك من الأفضل استخدام تلك الأموال في تنقية هواء المدن المزدحمة من الغازات السامة، أو تنقية مياه الشرب لشعوب العالم الثالث[1].

- التَّصَحُّر:

التصحر هو تعرض الأرض للتدهور في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، ما يؤدي إلى فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي (biodiversity) بها، ويؤدي ذلك إلى فقدان التربة الفوقية ثم فقدان قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي ودعم الحياة الحيوانية والبشرية. ويؤثر التصحر تأثيراً كبيراً على الحالة الاقتصادية للبلاد، حيث يؤدي إلى خسارة تصل إلى 40 بليون دولار سنويّاً في المحاصيل الزراعية وزيادة أسعارها.

ففي كل عام يفقد العالم حوالي 691 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الزراعية نتيجة لعملية التصحر، بينما حوالي ثلث أراضي

(1) في النهاية ما زال العلماء بين مؤيد ومعارض، ولم يجد السؤال عن سبب ارتفاع درجة حرارة الأرض في العقد الأخير إجابة حاسمة، فهل هو الاحتباس الحراري؟ أم هي الرياح الشمسية؟ أم لا يوجد ارتفاع غير طبيعي في درجة حرارة الأرض؟ لم يعرف أحد بشكل قاطع بعد، إلا أن الواضح أن العالم في حاجة ماسة إلى تخفيض ملوثاته بجميع أشكالها، سواء في الماء أو الهواء أو التربة؛ للحفاظ على صحة وقدرة ساكني هذا الكوكب.

الكرة الأرضية معرضة للتصحر بصفة عامة. ويؤثر التصحر على القارة الإفريقية بشكل خاص، حيث تمتد الصحاري على طول شمال إفريقيا تقريباً. كما أنها أصبحت تمتد جنوباً، حيث اقتربت من خط الاستواء بمقدار 60 كم عمَّا كانت عليه من 50 سنة، وفي أكثر من 100 بلد من بلاد العالم يتأثر ما يقارب البليون نسمة من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم 6 بلايين نسمة بعملية تصحر أراضيهم؛ مما يرغمهم على ترك مزارعهم والهجرة إلى المدن من أجل كسب العيش.

ويخلق التصحر جوّاً ملائماً لتكثيف حرائق الغابات وإثارة الرياح، مما يزيد من الضغوط الواقعة على أكثر موارد الأرض أهمية وهو الماء. وحسب تقرير الصندوق العالمي للطبيعة فقد فقدت الأرض حوالي 30% من مواردها الطبيعية ما بين عامي 1970 و 1995.

وبالإضافة إلى تأثير عوامل الطقس على عملية التصحر فإن الكثير من العوامل البشرية أيضاً تؤدي إليها:

- الاستغلال المفرط أو غير المناسب للأراضي الذي يؤدي إلى استنزاف التربة.
- إزالة الغابات التي تعمل على تماسك تربة الأرض.
- أساليب الريّ الرديئة بالإضافة إلى الفقر وعدم الاستقرار السياسي الذي يؤثر سلباً على الأراضي الزراعية.

في عام 1994 نظمت الأمم المتحدة مؤتمراً دوليّاً لمكافحة التصحر، وأوصت بإيجاد تعاون دولي لمكافحته، كما أوصت الدول المتعرضة للتصحر والجفاف بإعداد برامج تكون أهدافها التعرف

على العوامل المساهمة في عملية التصحر واتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحته والوقاية منه والتخفيف من حدة آثار الجفاف. وينبغي أن تحتوي هذه البرامج على:

- أساليب لتحسين مستوى قدرات البلاد من حيث علوم الأرصاد والطقس والمياه ومن حيث التنبؤ بجفاف قادم.

- برامج لتقوية استعداد البلاد لمواجهة وإدارة إصابة البلاد بالجفاف.

- تأسيس نظم لتأمين الغذاء بما في ذلك التخزين والتسويق.

- مشاريع بديلة لكسب الرزق مما قد يوفر لأصحاب الأراضي وسائل بديلة لمصادر دخولهم في حالة إصابة أراضيهم بالجفاف.

- برامج الري المستدام من أجل المحاصيل والمواشي معاً.

- برامج للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

- برامج لتعليم الأساليب الملائمة للزراعة.

- تطوير مصادر مختلفة للطاقة وحسن استغلالها.

- تقوية إمكانات البحث العلمي والتدريب في البلاد في مجالات التصحر والجفاف.

- برامج تدريب للحفاظ على الموارد الطبيعية والاستغلال

المستدام لها.

- توفير التدريب المناسب والتكنولوجيا المناسبة لاستغلال مصادر الطاقة البديلة، خاصة المصادر المتجددة منها بهدف التقليل من استخدام الخشب كمصدر للوقود.

- تنظيم حملات توعية للمجتمع العام.

- تطوير مناهج الدراسة وزيادة توعية الكبار حول الحفاظ والاستغلال الملائم وحسن إدارة الموارد الطبيعية في المناطق المصابة.

- التنوع الحيوي:

شهد اصطلاح التنوع الحيوي biodiversity صعوداً في الفترة الأخيرة خاصة حينما يكون الحديث منصباً على حالة الكائنات الحية في نظام بيئي بعينه، وعندما يكون الأمر متعلقاً بالآثار التي تخلفها الأنشطة البشرية (أو الأحداث الطبيعية) على حالة المركب الإحيائي وتنوعه في ذلك النظام البيئي. ولعل ما أصاب منطقة جنوب شرق آسيا من خسائر وتدهور على المستوى البيولوجي خير شاهد على ذلك، حيث قدر علماء البيولوجيا والإيكولوجيا أن مياه المحيط الهندي تحتاج إلى نحو قرن من الزمان حتى تعود إلى حالتها من الثراء والتنوع الحيوي التي كانت عليها قبل حدوث موجات المد الزلزالية المعروفة باسم تسونامي Tsunami.

ويتعرض التنوع الحيوي لكثير من صور التهديد التي تنذر بخطر الفناء للعديد من الأنواع الإحيائية النباتية والحيوانية، وقد تكون مصادر التهديد هذه من الطبيعة ذاتها أو أن تكون الأنشطة

والتدخلات البشرية هي مصدر هذه التهديدات.

أما مصدر التهديد الأول فهو الطبيعة الذي يتمثل في حدوث تغيرات مناخية شديدة سواء بالانتقال من البرودة الشديدة إلى الحرارة الشديدة أو بالعكس، ما ينتج عنه موت وفناء أنواع بعينها من الأحياء لم تقو على تحمل تلك التغيرات المتطرفة فانقرضت وحلت محلها أنواع أخرى لها القدرة على الحياة في ظل هذه الظروف المستجدة، أو أن تحدث ثورات طبيعية عنيفة من باطن الأرض في صورة براكين أو موجات زلزالية تؤثر في البيئتين اليابسة والمائية كما حدث في منطقة جنوب شرق آسيا التي ضربتها موجات تسونامي التي لم يتوقف أثرها التدميري على التنوع الحيوي النباتي والحيواني في اليابسة والماء فحسب بل امتد أثرها إلى الإنسان حيث فقد نحو 238892 نسمة من سكان إندونيسيا وحدها.

ورغم أن تغير المناخ يدرج ضمن الأسباب الطبيعية، فإن ما يحدث الآن من ارتفاع في درجات حرارة الجو وبزوغ ظاهرة الاحتباس الحراري وما تبعها من آثار قد يترتب عليها ذوبان ثلوج القطبين ومن ثم تعرض سواحل كثيرة من البلدان للغرق واختفاء مئات الجزر. ويعتبر الإنسان مسؤولاً عن جزء كبير من هذه التداعيات بفضل انبعاث غازات أول وثاني أكسيد الكربون الناجمة عن النشاط الصناعي المكثف، الأمر الذي دعا كثيراً من دول العالم لأن تنادي بتفعيل اتفاقية كيوتو بهدف تقليل حجم الانبعاثات الغازية من الدول الصناعية.

أما المصدر الثاني الذي يهدد التنوع الحيوي فيتمثل في الأنشطة البشرية الملوثة للبيئة: وتؤدي هذه الأنشطة لإيجاد ظروف بيئية مغايرة عما كانت عليه وقت وجود هذه الأحياء، ومن ثم صارت

هذه الأنواع عرضة للانقراض، ومن أهم الأنشطة البشرية المؤثرة في هذا الصدد عمليات التدمير التي تتعرض لها مناطق الغابات، وكذلك عمليات الاستغلال المفرط للموارد، بالإضافة إلى التلوث بمختلف أنواعه ومصادره.

ثانياً: من المسؤول

بعد فترة وجيزة من إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الانسحاب من اتفاقية كيوتو، ما لبث أن أعلن عن خطة حكومته للطاقة التي تتضمن المزيد من الاعتماد على الوقود التقليدي والطاقة النووية. ويبرر بوش مواقفه البيئية الغريبة هذه بأن الاتفاقية ليست في مصلحة الولايات المتحدة، التي تواجه أزمة طاقة لم تشهد مثيلاً لها منذ السبعينيات حين منعت عنها الدول العربية البترول. وتعتقد الحكومة الأمريكية أن تخفيض انبعاث الغازات التي تتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري، الذي لا يأتي إلا بتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي، سيؤثر على اقتصاد البلاد من خلال تقليل فرص العمل. بالإضافة إلى أن ذلك يعني زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي، والذي لا تملك الولايات المتحدة منه ما يكفيها، وليس لديها البنية التحتية اللازمة من أجل استيراده من دول أخرى. حجة أخرى تُركِّز عليها الولايات المتحدة هي عدم توازن المسؤوليات بين الدول الصناعية والدول النامية - حسب اتفاقية كيوتو - في تخفيض نسب انبعاث ثاني أكسيد الكربون؛ حيث تنص الاتفاقية على أنه ينبغي على الدول الصناعية تولي المبادرة الأولى في تخفيض تلك النسب بما أنها هي أكثر الدول انبعاثاً في الوقت الحالي.

ولكن الولايات المتحدة تُركِّز على أن انبعاث الكربون السنوية

من الدول النامية ستزيد عنها في الدول الصناعية بحلول عام 2015 كلما تحسَّنت الحالة الاقتصادية بتلك الدول. علما أن استهلاك الدول الصناعية للطاقة هو من أجل توفير المزيد من الرفاهية لأفراد شعوبها التي تفوق بمراحل مستوى المعيشة للفرد العادي على مستوى العالم، في حين أن استهلاك الطاقة في البلاد النامية هو من أجل توفير أساسيات الحياة.

إذا نظرنا إلى تراكم انبعاثات الكربون منذ عام 1950 يتضح أن الدول الصناعية مسؤولة عن تواجد 80% من الكربون المتراكم حاليا في الجو، تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مسؤولية وجود 50.7 بليون طن من هذا الكربون المتراكم. بالمقارنة فإن الصين التي يزيد عدد أفرادها عن أفراد الولايات المتحدة 4.6 مرات مسؤولة عن وجود 15.7 بليون طن من الكربون المتراكم، والهند والتي يزيد عدد أفرادها عن الولايات المتحدة 3.5 مرات مسؤولة عن وجود 4.2 بلايين طن من الكربون المتراكم.

وإذا نظرنا إلى نسب انبعاث الكربون السنوية، فإن أكثر من 60% من تلك الانبعاثات تأتي من الدول الصناعية؛ حيث يقطن 20% فقط من سكان العالم، وينبعث سنوياً من الولايات المتحدة وحدها 7 مرات ما ينبعث من القارة الأفريقية بأسرها و4.5 مرات ما ينبعث من جميع دول أمريكا اللاتينية.

أما بالنسبة لانبعاثات الكربون للفرد، فهي أعلى 20 مرة بالولايات المتحدة عنها في الصين و12 مرة عنها في البرازيل و7 مرات عنها في الهند. يذكر أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثل 4% من سكان العالم تستهلك 25% من الطاقة العالمية!.

وبالرغم من صحة ما يقال بأن انبعاثات الكربون السنوية للدول النامية ستزيد عنها في الدول الصناعية عند حلول عام 2015، فإن مجموع تراكم انبعاثات الدول النامية للكربون في الغلاف الجوي لن يصل إلى ما ساهمت به الدول الصناعية من هذا التراكم منذ عام 1950 إلا بحلول عام 2055. هذا التراكم هو السبب الرئيس لما يُعرف بالاحتباس الحراري، كما أن دولاً مثل الصين والهند لن تصل إلى نسب انبعاثات الكربون نفسها للفرد بالولايات المتحدة قبل عشرات السنين.

هكذا يتضح أن الولايات المتحدة تعتمد في تهربها من الاتفاقية على منطق غير مبرر وغير عادل، بل قد يبدو أن الولايات المتحدة تخاف أن تلحقها بعض الدول النامية اقتصاديا إذا تركت تلك الدول دون التزامات نحو تخفيض نسب انبعاثات الكربون منها. في حين أن الكثير من الدول النامية قد بدأت دون سابق التزام منها اتخاذ إجراءات تستهدف تخفيض نسب تلك الانبعاثات، بل وحسب تقرير لمعهد الموارد العالمية فإن الدول النامية ربما تكون قد تخطّت الدول الصناعية منذ توقيع اتفاقية كيوتو عام 1992 في تخفيض تلك النسب[1].

(1) ففي الفترة ما بين 1990 – 1996 قامت 14 دولة نامية هي مصدر 25% من انبعاثات الكربون من مصادر صناعية بتخفيض الدعم الحكومي العام لأسعار الوقود الحفري بنسبة 45% (من 60 بليون دولار إلى 33 بليون دولار)، هذا التخفيض يؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود الحفري، وبالتالي إلى انخفاض الاستهلاك العام، ما يؤدي إلى انخفاض نسب انبعاث الكربون، من هذه الدول: المكسيك والهند والمملكة العربية السعودية والبرازيل وجنوب أفريقيا. في حين انخفض الدعم الحكومي العام لأسعار الوقود الحفري بالدول الصناعية المتقدمة بنسبة 20.5% فقط (من 12.5 بليون دولار إلى 9.9 بلايين دولار).كما تقوم العديد من الدول النامية بتشجيع نشاط برامج توفير الطاقة والطاقات المتجددة، كما قامت الأرجنتين بإنشاء أكبر برنامج من نوعه على مستوى العالم للسيارات المستخدمة للغاز الطبيعي المضغوط؛ حيث تسير في شوارعها حتى الآن 450000 سيارة من هذا النوع، والتي تمثل حوالي 10% من إجمالي عدد السيارات بالأرجنتين

وبالعودة إلى تبريرات الرئيس الأمريكي بوش بأن تولي الولايات المتحدة المبادرة في تخفيض نسب الانبعاث سيؤدي إلى هروب الوظائف والصناعات إلى الدول النامية بدلا من تركّزها في الولايات المتحدة، فالرد عليها هو أن 80% من الإنتاج الصناعي و90% من الوظائف بالولايات المتحدة متمركزة في قطاعات الصناعة التي تمثل تكاليف الطاقة بها أقل من 3% من التكلفة الإجمالية العامة. وحتى بالنسبة للقطاعات المكلفة من حيث الطاقة، فإن تكاليف الطاقة لا تحدد اتجاهات الاستثمار العالمية؛ حيث إن أكبر الزيادات في الاستثمارات الأجنبية توجد بالدول الصناعية والنامية التي تتكلف الطاقة بها أكثر مما تتكلف بالولايات المتحدة.

ألم يأت الوقت الذي ينبغي على أميركا أن تبدأ في تحمّل بعض مسؤوليتها بدلاً من إلقاء اللوم على غيرها؟ أم أنها بقصر نظرها على استعداد لتكون سبباً رئيساً لما يقبل عليه العالم من كوارث بسبب ما يعرف بالاحتباس الحراري؟.

ثالثاً: بين كيوتو وكوبنهاغن أغنياء يقررون وفقراء يتوهمون

لم تمنح الأرض سن الرشد البيئي بعد ثماني عشرة سنة على قمتها في ريو ديجينيرو، بل ظلت أسيرة ظلم الأغنياء كما الفقراء من الدول، فضاقت ذرعاً بالإنسان واستغلاله المفرط واليوم تهدده بالزوال كما هددها بالفناء. بالأمس كانت كيوتو واليوم كوبنهاغن وغدا بون، فما الذي نفذ بالأمس؟ وما هي وعود الغد؟

ثلاثة عشر يوماً تفاوضت فيها 192 دولة حول السبل الكفيلة بحل مشكلة الاحتباس الحراري للأرض، غير أن نتائجها كانت

كارثية وفقاً لمجموعة الـ 77 التي تضم 130 دولة، فوصفت اتفاقية كوبنهاغن غير الملزمة «بمحرقة الغاز الأوروبية» و «دعوة لإفريقيا للتوقيع على معاهدة انتحاريةً. فقياساً على الآمال التي علقت على المؤتمرات الأربعة عشرة السابقة تعتبر توصيات الاتفاقية متواضعة جداً، واعتمدت أسلوب ترحيل المشاكل إلى قمة بون بعد ستة اشهر فما الذي سيتغير في هذه المدة القصيرة؟

وبصرف النظر عن نوعية التوصيات والنتائج،ثمة ملاحظات يمكن إبرازها ليس بهدف التخفيف من الانتقادات الموجهة للاتفاقية أو لتحسين شروط التفاوض المقبلة،بقدر ما هي ملاحظات موضوعية لكي لا تكون الآمال القادمة بأسوأ حال من السابقة.

أولاً، لم يكن يتوقع أكثر من ذلك في ظل وجود تكتلات سياسية ومحاور اقتصادية وصناعية متباينة الأهداف والمصالح، (الدول المتقدمة، الدول النامية، الدول الصغيرة، الدول العربية) تختلف توجهاتها وآراؤها ومصالحها الاقتصادية، فمن غير المنطق أن ننتظر نتائج مرضية للجميع في ظل وجود إشكالات موجودة عمليا قبل القمة متعلقة باتفاق كيوتو. وثانياً، ثمة مشاورات ومبادرات جرت في المؤتمر بين كل من أمريكا والصين والهند، تمحورت حول نية تلك الدول في تخفيض انبعاثاتها الضارة إلى النصف بحلول العام 2050، وكذلك الالتزام ابتداء من العام 2016 بخفض درجة حرارة جو الأرض بمعدل درجة ونصف مئوية. وثالثاً، لا تعتبر قمة كوبنهاغن سوى حلقة من حلقات المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق أممي مكتوب، سيصاغ في شكل ميثاق دولي مكتوب يحل محل اتفاقية كيوتو بشأن الحد من الانبعاثات الحرارية، وستستكمل خلال مؤتمر جديد حول المناخ تستضيفه مدينة بون الألمانية. ورابعاً، ثمة تعهدات مالية من الدول الكبرى بمنح الدول النامية مبلغ 30

مليار دولار للأعوام الثلاثة المقبلة، إذ أن تلك الأموال المقدمة إلى الدول الفقيرة ليست منحة كما يظن البعض؛ بل ستؤخذ في نهاية المطاف من ميزانيات المساعدات الحالية، ما يقلص الزيادة الصافية في المبالغ التي سيتم تحويلها.

إن المقاربة السالفة الذكر لا تعدو كونها تمنيات وتوصيات وآمال، من الصعب صرفها في السياسة والاقتصاد والمال، طالما أن اتفاقية كوبنهاغن استندت أيضا إلى قاعدة كيوتو التي تضمنت مجموعتين من الالتزامات المحددة تحقيقاً للمبادئ العامة التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتتضمن المجموعة الأولى الالتزامات التي تتكفل بها جميع الأطراف المتعاقدة، في حين تختص المجموعة الثانية بمجموعة الالتزامات التي تتحملها الدول المتقدمة حيال الدول النامية. وفيما يختص التزامات المجموعة الأولى فيمكن القول أن البروتوكول ألزم الدول الموقعة عليه بقائمة محددة من الالتزامات لا يتم التفرقة فيها بين الدول المتقدمة والدول النامية، فهي التزامات مشتركة تتكفل بتنفيذها كافة الأطراف المتعاقدة. هذه الالتزامات هي قيام 38 دولة متقدمة بتخفيض انبعاث الغازات بنسب تختلف من دولة لأخرى، على أن يجرى هذا التخفيض خلال فترة زمنيه محددة بدأت في عام 2008 وتستمر حتى عام 2012. وبلغت نسبة التخفيض المقررة في حالة الاتحاد الأوروبي 8% أقل من مستوى عام1990، في حين بلغت النسبة في الولايات المتحدة واليابان 7% و 6% على التوالي. أما الالتزامات التي تحتويها المجموعة الثانية، فهي التي تتعهد بها الدول المتقدمة وحدها، في مواجهه الدول النامية لمساعدتها على الالتزام بالأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة، وتشجيعها على التعاون الفعال في إطار المنظومة الدولية لحماية البيئة. ويمكن تحديد هذه الالتزامات في

النقاط التالية: تعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا. تعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية في مجال مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتأقلم معها. التعاون المشترك مع الدول النامية في «آلية التنمية النظيفة» والتي تُعد إحدى أهم الآليات التي حددها اتفاق كيوتو والذي تابعت به اتفاقية كوبنهاغن.

وفي مقارنة سريعة بين المجموعتين من الالتزامات فإنه يمكن الاستنتاج بأن الاتفاق وضع مسؤولية تنفيذ العبء الأكبر من الالتزامات على عاتق الدول المتقدمة، إذ يلزمها البروتوكول بتقديم كافة صور الدعم المالي والفني اللازم لإعانة الدول النامية على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن السياسات الدولية المشتركة لحماية البيئة. يُضاف إلى ذلك أن هذا الاتفاق ألزم الدول المتقدمة دون الدول النامية بالعمل على انتهاج السياسات اللازمة لتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة بنسب محددة وفقاً لجدول زمني معين.

لكن النصوص والاتفاقات شيء والتنفيذ شيء آخر، فلا الوعود تحققت ولا الآمال قد نُفذت وظلت حبرا على ورق، فالدول النامية تخوفت من أن أي التزامات تفرض عليها في مجال حماية البيئة سوف تحد من قدراتها وحرية حركتها على تنفيذ مشروعات التنمية، خاصة في المرحلة المبكرة من مراحل النمو. يضاف إلى ذلك أن الدول النامية لا شأن لها فيما يخص ظاهرة انبعاث الغازات الدفيئة، حيث أنها قد حدثت بفعل درجات التصنيع المتقدمة التي وصلت إليها الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. بل أكثر من ذلك فإن الدول النامية ترى في نفسها ضحية سياسات التصنيع الخاطئة التي اتبعتها الدول المتقدمة، وعرضتها لمصير مشؤوم في حالة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، إذ لا

تملك الموارد المالية والتقنية التي تعينها على مواجهة سلبيات هذه الظاهرة.

ولتفادي هذه الانتقادات المسندة بالحجج والقرائن، وعدت الدول الغنية بالمساعدات أو «الرشوة المالية» إذا جاز التعبير، وهي غالباً لن تفي بها، بسبب الأوضاع المالية والاقتصادية الحرجة التي تمر بها، وهنا يثار التساؤل حول هذه المساعدات وكيف يمكن توصيفها، فهل تلك المساعدات الموعودة هي في صورة مساعدات حقيقية مباشرة، أم تعتبرها جزءاً من المنح المالية التي تقدمها تلك الدول بالفعل للدول الفقيرة، وما ستفعله هو إعادة تسميتها فقط؟ إن تلك التعهدات تأتي بشكل أدبي من الدول الغنية للفقيرة، وليست ملزمة قانونياً، وما يحسب للقمة أن تتعهد الدول الكبرى بتقديم مساعدات مالية للدول الفقيرة في ظل وجود أزمة مالية طاحنة، ووجود تيارات وتوجهات مناهضة تتشكك في جدوى التغير المناخي وتورط الأنشطة البشرية في تفاقم تلك الظاهرة، ومن ثم لا تؤمن بتقديم أي تعهدات مالية من الدول الكبرى للفقيرة في هذا الشأن.

ربما لن يمر وقت طويل حتى تشعر الدول كبيرها وصغيرها، فقيرها وغنيها، أن المشكلة باتت أكبر منها ومن وعودها، وهنا ينبغي البحث عن حلول أخرى على قاعدة اقتناع الإنسان بوجوب الاستثمار الهادف والواعي لخيرات الأرض، قبل أن تبتلعه بعدما أمعن في بلع خيراتها دون خجل أو وجل من جشعه وطمعه، لكن أيصرف هذا القول في السياسات الدولية حيث المصالح لا الجمعيات الخيرية والكاريتاس!

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	5
الباب الأول: المدخل والتعريف	13
الفصل الأول: نشأة العلاقات الدولية وتطورها	15
الفصل الثاني: تعريف العلاقات الدولية	37
الفصل الثالث: مداخل دراسة العلاقات الدولية	43
الفصل الرابع: نطاق العلاقات الدولية	89
الفصل الخامس: العلاقات الدولية والعلوم الاخرى..	101
الباب الثاني: نظريات العلاقات الدولية	107
الفصل الاول: اسس نظرية للعلاقات الدولية	109
الفصل الثاني: مفاهيم وأسس توازن القوى	143
الفصل الثالث: أسس توازن المصالح	161

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع: توازنات القوى والمصالح وإستراتيجياتها... 179

الفصل الخامس: نظريات القوة وتوازنها في العلاقات الدولية 193

الفصل السادس: النظريات المثالية والليبرالية في العلاقات الدولية 241

الفصل السابع: نظريات صدام الحضارات ونهاية التاريخ والفوضى الدولية 259

الفصل الثامن: نظريات العلاقات الاقتصادية الدولية... 281

الفصل التاسع: نظريات النظام الدولي 293

الباب الثالث: تحولات الجغرافيا السياسية وأثرها في العلاقات الدولية ونظرياتها 313

الفصل الأول: التحولات النظرية للجغرافيا السياسية وأثرها في العلاقات الدولية 315

الفصل الثاني: النظريات الاستراتيجية الجغرافية وأثرها في العلاقات الدولية 325

الفصل الثالث: نظريات قوة الدول وأثرها في العلاقات الدولية 347

الفصل الرابع: أثر التكنولوجيا في استراتيجيات الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية 360

الباب الرابع: الازمات الدولية وادارتها 383

الفصل الاول: ماهية الأزمات الدولية 385

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: إدارة الأزمات الدولية	407
الباب الخامس: صراعات القوة وأحلافها في العلاقات الدولية	435
الفصل الاول: الصراعات الدولية	437
الفصل الثاني: القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها	503
الفصل الثالث: علاقات القوى الكبرى والأحلاف العسكرية	555
الفصل الرابع: التكتلات الاقتصادية وتفتت العالم الثالث	581
الفصل الخامس: التوازن العسكري بين القوى العظمى	601
الفصل السادس: التوازنات الدولية والإقليمية في عصر الوفاق	623
الفصل السابع: صعود الإمبراطورية الأمريكية وهبوطها	635
الباب السادس: أشخاص العلاقات الدولية	653
الفصل الاول: الدولة	655
الفصل الثاني: المنظمات الدولية	695
الفصل الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات	797
الفصل الرابع: الفرد في القانون الدولي	813

الموضوع	الصفحة

الباب السابع: قضايا دولية 831

الفصل الاول: وعود العولمة واخفاقاتها 833

الفصل الثاني: عولمة الارهاب وسبل مكافحته 849

الفصل الثالث: الانقلاب على حقوق الإنسان 889

الفصل الرابع: إشكالية حوار الحضارات والأديان وجدواها 903

الفصل الخامس: عولمة االسيادة وتقويضها 917

الفصل السادس: ازدواجية المعايير الدولية في نزع الأسلحة غير التقليدية 929

الفصل السابع: الهجرة غير الشرعية 947

الفصل الثامن: البيئة بين كيوتو وكوبنهاغن 969

الفهرس 993

صدر للمؤلف 997

صدر للمؤلف

الدكتور خليل حسين

- حائز على دكتوراه دولة في العلوم السياسية من الجامعة اللبنانية 1992.
- حائز على رتبة بروفسور من الجامعة اللبنانية.
- أستاذ العلاقات والمنظمات الدولية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.
- أستاذ الدراسات العليا في كلية الحقوق في جامعة بيروت العربية.
- مدير الدراسات في مجلس النواب اللبناني سابقاً.
- أسَّس العديد من مراكز الدراسات والأبحاث، ورأس تحرير عدة مجلات دورية.

من مؤلفاته:

1 - موسوعة التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

2 - موسوعة التنظيم الدولي: المنظمات القارية والإقليمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

3 - الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

4 - النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

5 - الجغرافيا السياسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008.

6 - الصراعات الإقليمية والدولية في لبنان، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.

7 - قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.

8 - السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني بيروت، 2007.

9 - العدوان الإسرائيلي على لبنان: الخلفيات والأبعاد، دار المنهل، اللبناني، 2006.

10 - يوميات الحرب الإسرائيلية على لبنان، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

11 - حروب إسرائيل ضد لبنان، مجلس النواب اللبناني،1997، (بالاشتراك مع آخرين).

12 - نظام الحياد في القانون الدولي ومدى مناسبته للبنان، 1994.

13 - أثر المتغيرات الدولية في وحدة أوروبا، مركز دراسات السياسة الخارجية، 1993.

14 - الكومنولث الروسي: مشروع اتحاد أم انحلال، مركز دراسات السياسة الخارجية، 1993.

15 - المفاوضات العربية - الإسرائيلية، وقائع ووثائق، مكتبة بيسان، 1993.

16 - مؤتمر مدريد وآفاق السلام، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والأعلام، 1991.

17 - عهد الحكومتين في لبنان، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والأعلام، 1991.

18 - شهادات الهزيمة: إسرائيل في لبنان، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والأعلام، 1991.

19 - أثر المشاركة في سياسة لبنان الخارجية، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والأعلام،1988.

20 - International & regional organizations, Dar Al Manhal Al alubnani, 2007.

21 - Introduction to law; Dar-Al Manhal Al Lubnani, 2008.

إضافة إلى عشرات الدراسات المنشورة في مجلات لبنانية وعربية وأجنبية محكمة.

يحوي هذا المؤلف، سبعة ابواب، تضمّنت عرضاً شاملاً لمجمل أسس العلاقات الدولية.في الباب الأول تطرقنا إلى نشأة العلاقات الدولية ونطاقها وعلاقتها بغيرها من العلوم. فيما الباب الثاني احتوى نظريات العلاقات الدولية، فتضمن تسعة فصول جمعت اسس النظريات من الواقعية إلى المثالية وما بينهما من مدارس ونظريات. اما الباب الثالث فخصصناه إلى تحوّلات الجغرافيا السياسية وأثرها في العلاقات الدولية ونظرياتها. فيما الباب الرابع عالج الازمات الدولية وطرق واساليب ادارتها. أما الباب الخامس فتضمّن نظرية القوة وعلاقتها بالأحلاف الدولية وتوازناتها وصراعاتها، علاوة على التكتلات الدولية في حقبة الحرب الباردة، وما تلاها، اضافة إلى تداعيات انهيار الاتحاد السوفياتي لجهة تفرّد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة النظام العالمي. ثم انتقلنا في الباب السادس إلى تبيان الأشخاص الدولية الفاعلة في العلاقات الدولية كالدول والمنظمات الدولية، والشركات العابرة للقارات والأفراد. وصولاً إلى الباب السابع الذي تضمن ابرز القضايا الدولية كالعولمة والإرهاب والسيادة وغيرها.

لقد اتبعنا منهجاً علمياً اكاديمياً بهدف إلقاء الضوء على قضايا أرّقت جفون المختصين لجهة توصيف وتكييف العلاقات الدولية، علاوة على إبراز ومقاربة أوجه الاتفاق والإختلاف في نظريات العلاقات الدولية، إضافة إلى معالجة بعض وقائع العلاقات الدولية وما نتج عنها، بأسلوب علمي موضوعي، يسهّل على المختص كما المهتم الإستفادة من هذا العمل المتواضع الذي استهلك جهداً كبيراً. لقد اتبعنا منهجاً علمياً اكاديمياً بهدف إلقاء الضوء على قضايا أرّقت جفون المختصين لجهة توصيف العلاقات الدولية وتكييفها مع غيرها من العلوم، علاوة على إبراز ومقاربة أوجه الإختلاف والتباين في نظريات العلاقات الدولية، إضافة إلى معالجة بعض وقائع العلاقات الدولية وما نتج عنها، ذلك بأسلوب علمي موضوعي، يسهّل على المختص كما المهتم الإستفادة من هذا العمل المتواضع الذي استهلك جهداً كبيراً.

المؤلف

الدكتور خليل حسين

العلاقات الدولية

النظرية والواقع - الأشخاص والقضايا

منشورات الحلبي الحقوقية